

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله بجميع عبادته كلها ما علمت منها وما لم أعلم ، عدد خلقه كلهم ما علمت منهم وما لم أعلم ،  
نحمده بخبرها بوقائعه وكفى مكرهه ويدفع اليقظ ، ونشكره على ما فقه من أراد له خيرا كاملا  
في الدين والأقرب ، ونشهد أن لا إله إلا الله الذي لا ينطق بالظن ما لم يعلم ، ونشهد أن سيدنا محمدا  
عبد ورسوله الذي خصه الله تعالى بالشفاقة العظمى التي تحت كل أمم . اللهم صل وسلم على سيدنا  
محمد الرسول الأعظم وعلى آله فلك الأمام ، وصحابة مصابيح الظلم ، والتابعين لهم إلى يوم يكشف فيه  
كل وجه ، بعد كل حرف جرى به القلم .  
أما بعد : فيقول شيخ أقدام الطلبة ، الراجي رحمة ربه ودعاء من أحبه ، الحقيق **محمد نووي بن**  
**عمر** عفا الله عنهما وغفر بهما ، هذا توشيح على شرح العلامة نعيم الحق جلال الدين محمد الحلبي  
أبي عبد الله محمد بن قاسم الغزي . سميته **قوت الحب الغريب** .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
قال الشيخ الإمام  
العالم العلامة شمس الدين  
أبو عبد الله محمد بن  
قاسم الشافعي قنمته  
الله برحمته ورضوانه  
آمين:

واقه أسأل أن يتفهم به وهو حسبي ونعم الوكيل .  
قال الشارح رحمه الله تعالى ( بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله ) ذكرت الحمد لله ( تبركا  
بفاعة الكتاب ) أي بأول القرآن كما في المختار والافتتاح أعني من الابتداء إذ يطلق على شروع  
وعلى أكثر من الابتداء فإن بلائي نحو نصف يقال له مفتتح فيه ( لأنها ) أي تلك الكلمة ( ابتداء  
كل أمر ذي بال ) أي حال يطلب ويباح شرعا فإنه يطلب ابتداء الكتب بها في التصنيف  
والتمريس والقراءة عند الشيخ ( وخاتمة كل دعاء محجب ) أي رجي إجابته أي فانه يطلب تختم  
الدعاء بها كما يطلب بدؤه بها . والإجابة قد تكون بعين الطلب أو بدفع ضرر أو بنوابة في  
الآخر كما قيل إنه يأتي الشخص يوم القيامة فعطيه الله تعالى نوابا عظيما فيتمتع ويقول  
يا رب بماذا فيقول الله تعالى ألم نسألك كذا وكذا في وقت كذا وكذا فبتمنى أنه لم يكن محجب  
بدعوة قط في دار الدنيا ( ولأن كلمة الحمد لله رب العالمين ) آخر دعوى المؤمنين في الجنة  
دار الثواب فانهم يشتغلون في الجنة بالتسبيح والتفديس لله تعالى ويختمون ذلك بالتحميد والثناء  
عليه تعالى بما هو أهله وفي هذا الذكر بمنزلة وكال لذاتهم ( أحمد ) ( أجل ) ( أن وفق من أراد )  
أي صرف الله من أراد ( من عبادته للتفقه ) أي التفهم ( في الدين ) أي أصوله وفروعه ( على وفق  
مراد ) تعالى . والدين لغة المادة والشأن ، وشرعا الأحكام التي شرعها الله تعالى لعباده فانه أطاعوا لها  
وامتنعوا ( وأسلم ) ( وأوقع العلامة والسلام ) ( على أفضل خلقه محمد سيد المرسلين ) واختار المؤلف  
هذا الاسم لوجوه منها أنه المختص بكلمة التوحيد ووجد فيه خواص منها ، قيل إن عند الرسل

الحمد لله تبركا  
الكتاب لأنها ابتداء  
كل أمر ذي بال وخاتمة  
كل دعاء محجب وآخر  
دعوى المؤمنين في  
الجنة دار الثواب  
أحمد أن وفق من  
أراد من عبادته للتفقه  
في الدين على وفق مراده  
وأصل وأسلم على أفضل  
خلقهم محمد سيد المرسلين



عشرة وخمسة عشر وهي عدد اسم محمد مسوطاً بأن تعدلهم تسعين لاشتمالها على ميمين وياه عند  
الطريق هكذا هم وتكرر ثلاث مرات وتعد الحاء بعشرة لاشتمالها على الألف والهمزة ، وقيل  
وأربعة عشر فيكون الواحد الباقي هو مقام الولاية ، فهو صلى الله عليه وسلم جامع لمقام النبوة  
والولاية إذ هو أصلهم . وروى عن كعب أن اسم محمد مكتوب على ساق العرش وفي السموات السبع  
وفي قصور الجنة وعرفها وعلى نحو الحور العين وقصب أحلام الجنة وورق طوى وسدره المنتهى وعلى  
أطراف الحجب وبين أعين اللاتكة ثم وصف المؤلف هذا الاسم بقوله (القائل من برد الله به خيرا  
في قلبه في الدين) وفي هذا الحديث إشارة للشغل بالحق من حيث أن فيه إعلاما بعبودية على دين الاسلام  
(وعلى آله) قيل لهم جميع أمة الإجابة ، وقيل من ينسبون إليه صلى الله عليه وسلم وهم أولاد قاطمة  
ونسلم (وهج) أي المهاجرين والأنصار ثم عظم الشرح أوقات الصلاة والسلام على من ذكر  
قوله (مدة ذكر الزاكرين وسهوا الغافلين) أي من أول الدنيا إلى آخرها إذ لا يخاف وقت عن  
وجود ذكر وغفلة (وعد هذا كتاب) أي شرح (في غاية الاختصار) أي قلة الألفاظ (والتهذيب) أي  
التفة من الزوائد (وضعت) أي ركب هذا الشرح (على الكتاب) أي اللين (المسمى بالتقريب)  
أي وبما يسهل (ليتنفع به) أي الشرح (الحاج من المتدين لفروع الشريعة والدين) بالتعلم  
والتعليم ، فالتسمية مشتقة من الله تعالى من الأحكام على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم وهو الدين  
وسمى بالاختصار وهو من عطف الرادف (وليكون) أي الشرح (وسيلة لتخاطب يوم الدين) أي  
الجزاء (وعلى عباد المسلمين) بالوقف أو بالعبادة وغير ذلك (إنهم سميع دعاء عبيدهم) سماع قبول (وقريب)  
سيفر بمتنوع (محبت) لدعائهم (ومن قصده) في حوائجهم حصول ما ينفع أو دفع ما يضر (لا يخيب)  
أي بل ما طلب . ثم استدلل المؤلف على السمع والتقريب بقوله (وإذا سألك عبادي عن فاني قريب) أي من  
عباري أسمع دعائهم مبرا (واعلم أنه يوجد في بعض نسخ هذا الكتاب) أي اللين (في غير خطبته  
ثمة ثمة بالتقريب ، وتارة غاية الاختصار) وقول الشارح تسميته نائب الفاعل (فلذلك سميت)  
أي هذا الشرح (باسمين أحدهما فتح القريب المحيب في شرح ألفاظ التقريب ، والثاني القول المختار)  
أي لهما الأخيار (في شرح غاية الاختصار) ثم بأن المؤلف للوصف بقوله (قال الشيخ الامام أبو الطيب  
ويشتهر) أي أبو الطيب (أيضا بأبي شجاع شهاب الله والدين) أي كشعلة نار ساطعة في الإضاءة لأهل  
الاسلام وعطف الدين من عطف الرادف (أحمد بن الحسين بن أحمد الأصفهانى) بفتح الهمزة وكسرها  
مع القاء الواو ، ولد سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة وكان قاضيا بمدينة أصفهان وتولى الوزارة سنة سبع  
وأربعين ففتر العدل والدين ولا يخرج من بيته حتى يصلي ويقرأ القرآن مما أمكنه ولا تأخذه في الحق  
كومة لاثم وكان له عشرة أقطار يفرقون على الناس الزكوات ويعطونهم الجبات يصترف على يد  
الواحد منهم مائة وعشرين ألف دينار فعم إنعامه المالحين والأخيار من زهد في الدنيا وأقام بالمدينة  
شجرة بقم المسجد الشريف وفرش الحصير ويشعل للصايح ويحتمل الحجرة الشريفة إلى أن مات  
ودفن بجده الذي بناه عند باب جبريل ورأسه قريب من الحجرة النبوية ليس بينهما الأخطوات  
بشرة وعاش القاضي أبو شجاع مائة وستين سنة ولم يحتل عضو من أعضائه فقبل له في ذلك فقال  
يا عفت الله بعضونها فلما حفظها في الصغر عن معاصي الله حفظها الله في الكبر (سقى الله ثراه) أي  
أحمد بن الحسين (صبيب الرحمة والرضوان) أي أنزل الله عليه رحمته ورضوانه كثيرا حتى يتم بحمده  
وغيص عنه إلى التراب الذي تحته ، وقول المؤلف صبيب مفعول مطلق (وأسكنه على فرادين  
الجنان) أي على درجتي الجنان بالنسبة لأقران الصنف فهو أعلى نسي لا مطلق لأن الأعلى للطلق

القائل (من برد الله به  
خيرا في قلبه في الدين)  
وعلى آله ورحمة  
ذكر الزاكرين  
وسهوا الغافلين .  
وبعد : هذا كتاب  
في غاية الاختصار  
والتهذيب وضعه على  
الكتاب المسمى  
بالتقريب لينفع به  
الحاج من المتدين  
لفروع الشريعة والدين  
وليكون وسيلة لتخاطب  
يوم الدين ونفقا لعباده  
المسلمين انه سميع  
دعاه عبادهم وقريب  
محبت ومن قصده  
لا يخيب وإذا سألك  
عبادي عن فاني قريب  
واعلم أنه يوجد  
في بعض نسخ هذا  
الكتاب في غير  
خطبته تسميته تارة  
بالتقريب وتارة بغاية  
الاختصار فلذلك سميت  
باسمين أحدهما فتح  
القريب المحيب في  
شرح ألفاظ التقريب  
والثاني القول المختار  
في شرح غاية الاختصار  
قال الشيخ الامام  
أبو الطيب ويشتهر أيضا  
بأبي شجاع شهاب الله  
والدين أحمد بن الحسين  
ابن أحمد الأصفهانى سقى  
الله ثراه

الله ثراه صبيب الرحمة والرضوان وأسكنه على فرادين الجنان  
نوع برهمن ٢٠ درجة مسورة



لا يكون إلا الله صلى الله عليه وسلم وليس في الجنان إلا فردوس واحد (بسم الله الرحمن الرحيم  
 أنتدي كناني هذا) أي لا غيره (والله اسم للذات) أي البتة أي علم على الفرد الخالق للعالم بقطع  
 النظر عن الصفات (الواجب الوجود) أي لا يجوز على ذلك الفرادى لعدم فلا يسميه محتم ولا يلحقه عدم  
 (والرحمن أبلغ من الرحيم) أي أعظم معنى من معنى الرحيم لأن معنى الرحمن النعم بحلائل النعم ومعنى  
 الرحيم أنعم بدقائقها (الحمد لله) لغة (الثناء على الله تعالى بالجمل) أي ذكر أوصافه تعالى  
 الجملة فالثناء للتعدي والجمل هو الممجد به أي هو مدلول الصيغة ولا يشترط فيه اختيار اتفاقا بخلاف  
 الممجد عليه وإن كانا في بعض الصور قد يتحدان حينئذ كقانا ويختلفان اعتبارا فربما كرم باعتبار  
 كون الكريم مدلول الصيغة محمودة وباعتبار كونه ناعنا على القول محمودة عليه بخلاف قولك كرم  
 حسن في مقابلة حوده عليك (على جهة التعظيم) أي مع جهة هي التعظيم ولو ظاهرا بأن لا يستدر  
 عن الجوارح بما يخالفه فإن صدر عنها ذلك كالقول لا بد أن تلتزم بغيره بالقلم فذلك استهزاء وسخرية  
 والتحقيق أن الشكر لا ينحصر في اللسان بل يعبر الجنان والأركان بأن يقتدأ الله سبحانه وتعالى مطلقا  
 جميع النعم مدعنا لذلك أو بفعل طاعة في مقابلة النعمة أو ينطق بلسانه فتى وحده واحد من هذه الثلاثة  
 أييب عليه نواب الواجب ولو ترك الجميع حرم واعتقاد الكل من الله كاف في الشكر كما ورد أن بعض  
 الأنبياء قال يا رب إذا كان حمدي منك فمأحمدك فقال له المولى إذا علمت أن الكل مني فقد رضى بذلك  
 منك شكرا (رب أي مالك العالمين) وجامعهم ومصلحهم (بفتح اللام وهو كما قال ابن مالك اسم جمع)  
 لعالم (خاص بمن يعقل) من الملائكة والجن والأنس (لأجمع ومفردة عالم بفتح اللام) لأنه أي العالم  
 (اسم عام لما سوى الله تعالى والجمع) أي العالمين إما (خاص بمن يعقل) أو عام لهم وغيرهم فيكون  
 أخص من العالم أو مساويا له وثالث الجمع أن يكون أعظم من مفردة لأخص ولا مساويا للعالم كما  
 يطلق على جميع ما سوى الله تعالى على كل نوع مخصوصه فيقال عالم الانسان وعالم الملائكة مثلا  
 فيكون أخص من العالمين ويصح فيه معنى الجمعية بهذا الاعتبار لأن العالمين يعبر أنواع العقلاء  
 وغيرهم شمولاً والعالم يطلق على كل صنف بخصوصه وليس جميعه باعتبار إطلاقه على ما سوى الله  
 تعالى جملة لظهور استحالة فيطلق كونه اسم جمع أيضا فإن كلا من الجمع واسمه لا بد أن يكون أعظم  
 من مفردة فالجمع من باب الكلية واسم الجمع من باب السكك ولذا فرقوا بينهما بأن الجمع مادل على  
 أحاده دلالة تكرار الواحد بحرف العطف فإذا قلت جاء آل زيدون فقد حكمت على كل فرد يزيد  
 وزيد وزيد وزيد والجمع مادل على مجموع الأحاد دلالة المركب على أحاده سواء كان له واحد من لفظه  
 كصاحب أم لا كقوم فقولا جاء القوم محكوم فيه على الهيئة المجمعة لأعلى الأفراد فظهر أن العالمين  
 تجمع والتحقيق أنه مستوف لشروط جمع السلامة لأن العالم في الأصل اسم لما يعلم به الشيء ثم غلب  
 استعماله فيما يعلم به الصانع وهو كل ما سواه من الجواهر والأعراض فانها لا مكانها واقتدارها إلى مؤثر  
 موجب لذاته تدل على وجوده (وصلى الله على سيدنا محمد النبي) وزاد الشرح السلام فرارا من  
 كراهة إفراد أحدهما عن الآخر وإن كان الأفراد في الخط لا يكره كراهة شديدة بخلاف الأفراد في اللفظ  
 فإنه أشد كراهة (هو) أي النبي (بالمعز) من النبأ أي الخبر لأنه محذر عن الله تعالى (وتركه) وهو الأكر  
 من النبوة على وزن رحمة وهي الرفعة لأن النبي مرفوع الرتبة وهو (إنسان أوحى إليه بشرع يعمل به وإن  
 لم يؤمر بتبليغه) قاله أول الحال وإن زائدة أي بل يعمل في خاصة نفسه ويبلغ للناس أنه نبي فقط لم يحترم (فإن  
 أمر بتبليغه) أي الشرع (فني ورسول أيضا) فالنبي أعظم من الرسول . ثم المرسلة أفضل من النبوة لأن  
 تنم هذه الأمة كالعلم والنبوة قاصرة على النبي نفسه كالعبادة والجملة الصلاة خبرية اللفظ انشائية المعنى

(بسم الله الرحمن الرحيم)  
 أنتدي كناني هذا  
 وإقفا ثم للذات الواجب  
 الوجود والرحمن أبلغ  
 من الرحيم (الحمد لله)  
 هو الثناء على الله تعالى  
 بالجمل على جهة التعظيم  
 (رب) أي مالك  
 (العالمين) بفتح اللام  
 وهو كما قال ابن مالك  
 اسم جمع خاص بمن  
 يعقل لأجمع ومفردة  
 عالم بفتح اللام لأنه اسم  
 عام لما سوى الله تعالى والجمع  
 خاص بمن يعقل (وصلى  
 الله) وسلم (على سيدنا  
 محمد النبي) هو بالمعز  
 وتركه لثبات أوحى  
 إليه بشرع يعمل به  
 وإن لم يؤمر بتبليغه  
 فإن أمر بتبليغه فني  
 ورسول أيضا



فالتصديق إنشاء الدعاء لأن الأمور في الحديث طلب الصلاة لا الاخبار بها فان الاخبار بالصلاة ليس  
صلاة بخلاف جملة الحمد لأن الاخبار بالحمد محمد (وللغني) أي معنى هذا الجملة أن المصنف (ينبغي)  
أي بوجه (الصلاة والسلام عليه) صلى الله عليه وسلم (ومحمد علم) أي اسم بعين اللفظ (منقول من اسم  
منقول) الفعل (للضعف العين) أي المكرر عين الكلمة وهو محمد بتشديد الميم وهو عين الكلمة فهي  
مكررة وأما القول منه محمد (والنبي بدل منه) أي محمد بدل اللطابق (أو عطف بيان عليه)  
والأولى أن يجعله تثنائه ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف ونصبه على أنه مفعول به لفعل  
محذوف على سبيل اللبس (وعلى آله الطاهرين) أي من النقاين الحسنة والعنوية (هم) أي آله  
صلى الله عليه وسلم (كقوله الشافعي أقاربه) صلى الله عليه وسلم (للمؤمنين) أي وللمؤمنات (من بني هاشم  
وبني المطلب) أي وبنيهما وهذا القول بالنسبة إلى مقام الزكاة والتي والقيمة عند إمامنا الشافعي  
رضي الله عنه (وقيل واختاره) أي هذا القول الإمام يحيى (النووي) أي آله صلى الله عليه وسلم  
(أو كل سبي) أي ولو عيسى وهذا بالنسبة إلى مقام الدعاء خاصة كإلهنا وقيل المراد بهم الأنبياء في مقام الدعاء  
وقيل عن النووي أيضا (ولعل قوله الطاهرين منزع) أي مأخوذ (من قوله تعالى ويظهركم تطهيرا) أي  
من إيمانكم (وعلى صحابة) فتح الصاد أي أصحابه (جمع صاحب النبي) قال محمد الرازي في المختار لم  
يخرج قول على صلاة إلا هذا الفرق فقط له وبما فيه صاحب النبي احتراز عن صاحب له قبل النبوة  
وغيره صاحب النبي الصحيح وهو من أجمع المؤمنين بعد نبوته حال حياته وليس الاجتماع في السماء  
لأنهم لم يجمعوا ولو سلموا ولو لا محالة ومكانة أمر أحد هاهنا والآخر هاهنا وهو نائم بخلاف  
النبي فلا بد من قول اجتماعه بالصحابة والفرق أن اجتماع النبي صلى الله عليه وسلم يؤخر من النور  
فصله من غير غيره فلا عرابي الخلف ينطوي بالحكمة بمجرد اجتماعه به صلى الله عليه وسلم  
ولا يشترط في الصحابة إخراج البيعة بناء على القول بتأخرها عن النبوة بثلاث سنين فأنهم عدوا  
فدخولهم في الصحابة مع موته قبل البيعة فدخل في الصحابة مؤمنوا الانس والجن وللائكة  
فأنهم مكثوا بالعبادة العملية ويدخل في ذلك عيسى والحضر بناء على القول بأنهم أجمع  
نبي في الأرض ، وقد انزع التاج السبكي في عيسى عليه السلام بقوله :

من أتى في جميع الخلق أفضل من خير الصحاب أبي بكر ومن هم

ومن على ومن عثمان وهو قتي • من أمة الصطفى المختار من مضير

(وقوله أجمعين تأكيده لصاحبه) أي ولآله أيضا (ثم ذكر المصنف أنه مشغول في تصنيف هذا المختصر  
بقوله) ومعنى التصنيف جعل الشيء أصنافا وتميز بعضها عن بعض ومعنى التأليف التكملة كما في المختار  
(سألتني بعض الأصداق) بكسر الهمزة (جمع صديق) وهو من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك (وقوله  
حفظهم الله تعالى جملة دعائية) أي حرصهم الله تعالى من كل مكروه والضير إنما عائد للضاف إليه أو  
للمضاف وإن كان مفردا لفظا نظر المعناه لأنه يصدق بالمتعدد (أن أعمل) أي أصنف (مختصر هو ما قل لفظه  
وكثر معناه) أي غالبا (في) علم (الفقه) أي الفقه (لغة) أي في لغة العرب (الفهم) أي إرتسام صورة  
الشيء في الذهن (وإطلاقاً) أي في اتفاق الفقهاء (العلم بالأحكام الشرعية العملية) فخرج العلم بالذوات  
والصفات كمسورة الانتان وبياضه وخرج العقلية كالعلم بأن الواحد نصف الاثنين والحسنة كالعلم بأن  
الزكوة خيرة وخرج الاعتقادية كالعلم بأن الله واحد. والأحكام سبعة الواجب والتدب والحرام والمكروه  
والباح والمصحيح والباطل ، فالواجب ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه ، والمكروه ما يثاب على تركه  
وعاقب على فعله ، والمباح ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه ، والمصحيح ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه ،  
والعلم بالأحكام الشرعية العملية

واللغني ينبغي الصلاة  
والسلام عليه ومحمد علم  
منقول من اسم مفعول  
للضعف العين والنبي  
بدل منه أو عطف  
بيان عليه (و) على  
(آله الطاهرين) هم  
كقوله الشافعي أقاربه  
للمؤمنين من بني هاشم  
وبني المطلب وقيل  
واختاره النووي إنهم  
كل مسلم ولعل قوله  
الطاهرين منزع من  
قوله تعالى لا يظهركم  
تطهيرا (و) على  
(صحابته) جمع صاحب  
النبي وقوله (أجمعين)  
تأكيد لصاحبه ، ثم  
ذكر المصنف أنه مشغول  
في تصنيف هذا المختصر  
بقوله (سألتني بعض  
الأصداق) جمع صديق  
وقوله (حفظهم الله  
تعالى) جملة دعائية  
(أن أعمل مختصرا)  
هو ما قل لفظه وكثر  
معناه (في الفقه) هو  
لغة الفهم ، وإطلاقاً  
العلم بالأحكام الشرعية  
العملية



ففي ثواب ولا عقاب والصحيح ما ابتدئ به والباطل ما لا يتدبر فيه وصف المؤلف العلم بقوله (المكتسب من أدلتها) أي من الأدلة المحصلة للأحكام (التفصيلية) فخرج علم النبي وعلم جبريل فان ذلك ليس من الأدلة بل بطريق الوحي من جبريل وهو بطريق الإلهام أو من اللوح المحفوظ وخرج علم الخلفاء فانه إجمالي (على مذهب) أي طريقة (الأمم الأعظم المجتهد) اجتهدا مطلقا ناصر السنة والدين أي عبد الله محمد ابن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الشافعي نسبة لشافع المذكور وهذا الإمام امام الأئمة فانه فاق في العلم والعمل والورع والزهد والعزفة والذكاء والحفظ والنسب أكثر من سبقة حتى مناصحه وراي التي صلى الله عليه وسلم وقد أعطاها ميزانا فاولها بان مذهبه أشد المذاهب كما اتفق لبعض أولياء الله تعالى أنه رأى ربه في المنام رؤية يلقى بذاته الا قدس فقال له يا رب بأي المذاهب اشتغل فقال له مذهب الشافعي نفيس (ولدتغزة) وهي من الشام التي توفي فيها هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم (سنة خمسين ومائة) ثم أجزأه بالافتاء وهو ابن مقدار خمس عشرة ثم رحل لمالك فأقام عنده مدة ثم لبغداد ولقب ناصر السنة ثم بعد عامين رجع لمكة ثم لبغداد سنة ثمان وتسعين ثم بعد سنة لمصر فأقام بها (ومات رحمه الله عليه ورضوانه يوم الجمعة) أضحوه النهار (سليخ رجب) أي آخره (سنة أربع ومائتين) ورحمه الله أربع وخمسون سنة ودفن بعد العصر في القرافة المعروفة بقرية أولاد ابن عبد الحكم وأراد بعد ازمنة نقله منها لبغداد فظهر من قبره حين فخره وأصبح ظلية عطلت الحاضر بن عن إحساسهم فتركوه (ووصف للصف مختصره بأوصاف) أي سنة (منها) أوصاف سابقة وهي كونه في الفقه وكونه على مذهب الشافعي ومنها أوصاف لاحقة وهي أربعة كونه في غاية الاختصار وكونه يقرب على التعلم ذكره وكونه يسهل على مبتدئ حفظه وكونه للتعريف يكثر فيه من التقسيمات وحصر الحاصل (أنه) أي المختصر (في غاية الاختصار) أي في آخر مراتب تقليل اللفاظ (ونهاية الإيجاز) أي أقصى القصر السريع الوصول إلى الفهم (والنهاية والنهاية متقاربان) قبل الغاية في المعاني والنهاية في الذات (وكذا الاختصار والإيجاز) فهما أشركا في حذف شيء من الكلام لكن الاختصار حذف عرض الكلام كقوله عندي ذهب بدل عسجد والإيجاز حذف طوله كقوله ذهباً مئتين وكذب كالإتيان بكلمة قليلة الحروف اختصار وترك التكرير (إيجاز ومنها) أي الأوصاف (أنه) أي مختصره (يقرب على التعلم لفروع الفقه درسه) أي تعلمه وتعليمه بسبب اختصاره وحلاوة الفاظه (ويسهل على المبتدئ) وهو الذي حذف صفار العلوم ومن لم يقدر على تصور المسئلة (حفظه أي استحضاره على ظهر قلب لمن يرغب) أي يريد (في حفظ مختصر في الفقه) لوضوح عبارته . والتعلم الموفق من حاز ألبهاهي شدة العناية أي قوة الاعتناء وذكاء القرحة ومعلم ذو نصيحة بأن يعلم صفار العلوم قبل كبارها رتبة وأستواء الطبيعة وهو الخلو عن الشواغل وسلامة الآلات وإذا جمع العالم ثلاثا تمت النعمة على المتعلم وهي الصبر والتواضع وحسن الخلق وإذا جمع المتعلم ثلاثا تمت النعمة على العالم العقل والأدب وحسن الفهم . قال عمر بن الخطاب تفقهوا قبل أن تسودوا فتمنعوا من التعلم وهو معنى قول الشافعي تفقه قبل أن ترأس فانك إذا رأست فلا سبيل إلى التعلم اهـ والعلم لا يدرك إلا بالتواضع كما قال بعضهم من بحر الكمال :

العلم حرب لقي الله تعالى \* كالسيل حرب للسكان العالي  
أي أن العلم لا يصل ولا يمكن للقي التكرار كما أن السيل لا يصل ولا يعلو على السكان المرتفع . ومن لطائف الإشارة أن أول حرف من العلم والقي والجصب معكسور إشارة إلى أن صفات الملو الحسنه إنما تنال بالانخفاض بخلاف أضدادها من الجهل والفقر والجذب فان أول حرف منها مفتوح إشارة إلى أن الصفات القبيحة تنصب النفس كما قال بعضهم الظهور يقصم الظهور أي أن ظهور النفس يكسر الظهور

المكتسب من أدلتها  
التفصيلية (على مذهب  
الامام) الأعظم المجتهد  
ناصر السنة والدين أبي  
عبد الله محمد بن إدريس  
ابن العباس بن عثمان  
ابن شافع (الشافعي)  
ولد بغزة سنة خمسين  
ومائة ومات (رحمه الله  
عليه ورضوانه) يوم  
الجمعة سليخ رجب سنة  
أربع ومائتين ووصف  
للمصنف مختصره  
بأوصاف منها أنه (في  
غاية الاختصار ونهاية  
الإيجاز) والنهاية والنهاية  
متقاربان وكذا  
الاختصار والإيجاز  
ومنها أنه (يقرب على  
التعلم) لفروع الفقه  
(درسه) ويسهل على  
المبتدئ حفظه (أي  
استحضاره على ظهر  
قلبه لمن يرغب في حفظ  
مختصر في الفقه



(حصر) أي ضبط  
(الحصول) الواجبة  
والندوبة وغيرها  
(فأجبهته إلى) سؤالي في  
(ذلك طالع الثواب) من  
لله تعالى جزءا على تصنيف  
هذا المختصر (وأعيا)  
إلى الله سبحانه وتعالى  
في الإعانة من فضله على  
تمام هذا المختصر (و)  
التوفيق للصواب وهو  
ضد الخطأ (أنه تعالى  
على ما يشاء) أي يريد  
(قدير) أي قادر  
(وعباده لطيف خبير)  
بأحوال عباده والأول  
مقتبس من قوله تعالى  
للطيف بعباده والثاني  
من قوله تعالى وهو  
الحكيم الخبير واللطيف  
والخبير أمين من أمائه  
تعالى ومعنى الأول  
العالم بدقائق الأمور  
ومستكلاهما ويقطق  
أيضا بمعنى الرقيق بهم  
قاله تعالى عالم بعباده  
و بمواضع حوائجهم  
رقيق بهم ومعنى الثاني  
مفرق بين معنى الأول  
ويقال خبرت الشيء  
أخبرته فأنابه خبر أي  
علم قال المصنف رحمه  
الله تعالى

كتاب الأحكام  
(الطهارة)

والكتاب لغة مصدر بمعنى الضم والجمع واصطلاحا اسم جنس من الأحكام أما الباب فاسم لنوع مما دخل تحت ذلك الجنس

(و) أي يختص الأصدقاء أن أكثر فيه أي المختصر من التقسيمات للأحكام الفقهية أي لمثلها كالماء  
(ومن حصر) الجملات مع بيان أعيانها (أي ضبط الحصول) بالعدد (الواجبة والندوبة وغيرها) أي  
كالحرمات فحصرها على البندى لأن ذلك أجمع للفكر وأمنع من الانتشار (فأجبهته) أي بعض الأصدقاء  
بالتسريع (إلى سؤالي في ذلك) أي عمل المختصر بالصفات المطلوبة (طالبا) أي راجيا (لثواب) أي  
الجزاء (من الله تعالى) أعني (جزاء على تصنيف هذا المختصر) وعلى الإجابة إليه لأعرض ذنوبى من ثناء  
توبته (وأعيا) أي متوجها ومتضرعا (إلى الله سبحانه وتعالى في الإعانة من فضله على تمام هذا المختصر  
والتوفيق للصواب وهو ضد الخطأ) بأن يرزقني الله موافقة ما هو مذهب الشافعي في الواقع ولا يستغني عن  
الصواب بالتوفيق لأن الخطأ في الاجتهاد مأجور وموفق فلا يبان بالصواب للاحتراز عن التوفيق  
للخطأ في الاجتهاد لأن الطول في الخطأ عمدا واجتهادا كمن وافق الصواب من الأئمة رضى الله عنهم  
في غير ذلك ومن موافقه في غير واحد على اجتهاده أطال الخطأ في الأصول وهي المنقذات فهو أكرم  
كثرة وسائر من خالف أهل السنة (إنه تعالى على ما يشاء أي يريد) من للمكنات (قدير أي قادر)  
فتح لكثرة على ضمير اللام وكسر هاء على الاستئناف (و) أنه تعالى (عباده لطيف) أي يعطى  
الاحسان في صورة الانتجان كطاهر يوفق عليه السلام للثبات في صورة الانبلاء بالرفق وأدم عليه  
السلام في صورة الانكسار في صورة الانبلاء بالرفق وأدم عليه السلام في صورة الانكسار في صورة الانبلاء  
بغير الحسنة (خبر بأحوال عباده والأول مقتبس من قوله تعالى لله لطيف بعباده) قال السهيلي لما  
كانت عليه السلام في الجنة في البشارة فكانت كأن يروى عنها عن أبيه عن جده عليهم الصلاة  
والسلام وهي الطفا فوق كل لطيف الطيف في أموري كلها كما أحب وأزجي في دنياي وآخرتي  
(وقال من قوله تعالى وهو الحكيم الخبير) ومعنى الحكيم العالم وصاحب الحكمة أول التفتن للأمر  
كل الخبر (والطيف والخبر) أمين من أمائه تعالى (الحسن الذكورة في حديث إن الله تسعة  
ونحوه) أي من أمائه (ومعنى الأول) أي الذي هو لطيف (العالم بدقائق الأمور) أي مخفياتها  
(ومستكلاهما) أي متبعضاتهما (ويطلق) أي اللطيف (أيضا بمعنى الرقيق بهم) أي والتوفيق لهم على الطاعات  
والخطا لهم عن الكفاية (فأجبهته تعالى عالم بعباده) أي بذواتهم وأفعالهم وأقوالهم (و بمواضع حوائجهم)  
أي الدنيا والآخرة (رقيق بهم) أي فلا يكلفهم تأليفا يطيقون (ومعنى الثاني) أي الذي هو خبير (قريب  
من معنى الأول) فمعنى العلم ببواطن الأشياء (ويقال) في الماضي والمضارع (خبرت الشيء أخبرته) من  
باب خبر يعصر ومصدره خبر بفتح الخاء وأهم مصدره خبر بضمها وبهم فاعله يقال (فأنابه) أي  
الشيء (أخبر أي علم) أي يباطنه كظاهره (قال المصنف رحمه الله تعالى)

كتاب أحكام الطهارة

أي كيفيتها فالطهارة مستعملة على وسائط أربعة وهي الماء والداغ والحجر والتراب وعلى مقاصد أربعة  
وهي الوضوء والغسل والتيمم وازالة النجاسة (والكتاب لغة) أي من جهة لغة العرب (مصدر) أي أمر  
بفتح الفاعل متلث (بمعنى الضم والجمع) وهو عطف عام على خاص لأن كل ضم فيه جمع ولا عكس لأخذ  
التامق في مفهوم الضم دون الجمع (واصطلاحا) أي في عرف الفقهاء (اسم جنس من الأحكام) أي قسمة  
كثيرة (أما الباب فاسم لنوع) أي جملة من الالفاظ شبيهة بالنوع (مما دخل تحت ذلك الجنس)  
أي الكتاب الشبه بالجنس قال بعضهم الكتاب اسم جملة مختصة من العلم مستعملة على أبواب وفصول  
وكذلك اسم جملة مختصة من العلم مستعملة على فصول والفصل اسم جملة مختصة من العلم مستعملة على  
بعض الكتب كالجنس الجامع لأبواب جامعة لفصول جامعة لمسابيل فالأبواب أنواعه والفصول أصنافه

والكتاب لغة مصدر بمعنى الضم والجمع واصطلاحا اسم جنس من الأحكام أما الباب فاسم لنوع مما دخل تحت ذلك الجنس



والمسائل أشخاصه (والطهارة بفتح الطاء لغة النظافة) أي من الإقذار ولوطاهرة كالمخاط حسنة كانت  
 كالأجاس أومعنوية كالعيوب وفي الحديث إن الله ينظف أي مخره عن النقائص تحت النظافة (وأما  
 شرعا) أي عند أهل الشرع وهم الفقهاء (ففيها) أي الطهارة (تفاسير) أي تعاريف (كثيرة منها) أي  
 من تلك التفاسير باعتبار الفعل (فولهم فعل ما يستباح به الصلاة) أو ما فيه ثواب محذور والمراد بالفعل  
 المعنى المصدري وهو وضع الماء على الوجه مثلا وما بعده للمعنى الحاصل بالمصدر وهو التطهر أي حصول  
 الطهر بذلك ومنها باعتبار الوصف الحاصل عن الفعل قول القاضي حسين إن الطهارة زوال النجس والترتب  
 على الحدث والنجس (أي من وضوء وغسل وتيمم وإزالة نجاسة) وهذا ثبات لما (أما الطهارة بالضم فاسم  
 لبقية الماء) أي ثلثا فصل من ماء طهارته كالذي بقي في نحو الإبريق لاني نحو (ولما كان الماء آلة  
 للطهارة استطر للمصنف) أي أجرى (لأنواع الماء فقال الماء الذي يجوز أي يصح التطهر بها) أي بكل منها  
 (سبع مائة ماء السماء أي النازل منها) بالرفع ثلث ماء (وهو) على قسمين الأول (الطهر) فإنه ينزل من  
 سماء الدنيا قطعا كبيرا على السحاب ثم ينزل عليه وينزل من عيون في كيون الغر بال و الثاني الذي  
 وهو الذي ينزل آخر الليل ويقع على الزرع والحشيش الأخضر ومن عجب أمره أنه لو خرق في شفة  
 بائرة وأخرج ما فيها ثم ملئت بماء الندى وغطى خرقها بشمع مثلا ووضعت على الأرض فلما جاء وقت  
 الاستواء طارت إلى الجو (وماء البحر أي للملح) بالرفع ثلث ماء وبالجرئت للبحر فإنه اسم للماء الكبير  
 أو للملح فقط (وماء النهر أي الحلو) وهو ثلث ماء (وماء البر) وهو الثلث المستند والنازل في الأرض ومنه  
 يترززم فلا يكره استعماله ماء ولو في إزالة النجاسة لكنه خلاف الأولى (وماء العين) وهو الشقي في  
 الأرض ينبع منه الماء على سطحها غالبا وهي على ثلاثة أقسام أرضية كالناسة من أرض أو جبل وحيوانية  
 صورة كالناسة من الزلال وهو شقي تنعقد من دخان يرتفع من الماء على صورة الدود توجد في نحو  
 الثلج وليس بدو لأنه ينابيع عند عروض الحرارة له وإنسانية كالناسة من بين أصابعه صلى الله  
 عليه وسلم (وماء الثلج) بفتح الشاء الثلثة وهو النازل من السماء ما تعانم يحمد على الأرض من  
 شدة البرد ولا يوجد إلا في البلاد الباردة كالشام (وماء البرد) بفتح الراء وهو النازل من السماء حامدا  
 كالملح ثم ينجم على الأرض كما يوجد في مكة (ويجمع هذه السبعة) أي وغيرها ماعدا الماء النابع  
 من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم (قوله) أي (ينزل من السماء أو نبع من الأرض على أي صفة  
 كان) من طعم أولون أو ريع (من أصل الخلق) أي من أصل الوجود وهذا لما ذكره بحسب ظاهر العمان  
 الآن والآل جميع المياه نزلت من السماء قال الله تعالى « ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فسلكه  
 ينابيع في الأرض » (ثم للمياه) أي كل واحد من المياه المتقدم ذكرها (تنقسم) بحسب وصفها  
 (على أربعة أقسام أحدها طاهر في نفسه) أي لذاته من غير ضم وصف إليه (فطهر لغيره) أي  
 حصل الطهارة لغيره من رفع حديث أو إزالة خبث أو نحوها كالطهارة للندوبة (غير مكروه  
 استعماله وهو الماء المطلق عن قيد لازم) عند المال عناه من أهل اللسان بأن لم يقيد أصلا بأن  
 تقول هذا ماء أو قيد قيدا منفصلا كان تقول هذا ماء البحر (فلا يضرب القيد المنفك في بعض الأوقات  
 كماء البر في كونه مطلقا) وخارج بقيد الإطلاق ما قيد بقيد لازم في جميع الأوقات كالأضائة في قولهم  
 شاء الطابخ أو الضفة في قوله تعالى من ماء دافق أولام العهد في قوله صلى الله عليه وسلم إن الماء  
 من الماء أي إنما وجوب الغسل بالماء المطلق من خروج النجس (والثاني ظاهر طاهر مطهر مكروه  
 استعماله) شرعا وطهرا نزيها (في البدن) أي بدن من يخشى عليه الرص كالآدمي ولوميتا والحمل  
 البني ولا فرق بين ظاهر البدن وباطنه كسرب ولو في مانع (لا في الثوب) ولا في الطين ونحوه

والطهارة بفتح الطاء لغة النظافة (وأما شرعا) أي عند أهل الشرع وهم الفقهاء (ففيها) أي الطهارة (تفاسير) أي تعاريف (كثيرة منها) أي  
 من تلك التفاسير باعتبار الفعل (فولهم فعل ما يستباح به الصلاة) أو ما فيه ثواب محذور والمراد بالفعل  
 المعنى المصدري وهو وضع الماء على الوجه مثلا وما بعده للمعنى الحاصل بالمصدر وهو التطهر أي حصول  
 الطهر بذلك ومنها باعتبار الوصف الحاصل عن الفعل قول القاضي حسين إن الطهارة زوال النجس والترتب  
 على الحدث والنجس (أي من وضوء وغسل وتيمم وإزالة نجاسة) وهذا ثبات لما (أما الطهارة بالضم فاسم  
 لبقية الماء) أي ثلثا فصل من ماء طهارته كالذي بقي في نحو الإبريق لاني نحو (ولما كان الماء آلة  
 للطهارة استطر للمصنف) أي أجرى (لأنواع الماء فقال الماء الذي يجوز أي يصح التطهر بها) أي بكل منها  
 (سبع مائة ماء السماء أي النازل منها) بالرفع ثلث ماء (وهو) على قسمين الأول (الطهر) فإنه ينزل من  
 سماء الدنيا قطعا كبيرا على السحاب ثم ينزل عليه وينزل من عيون في كيون الغر بال و الثاني الذي  
 وهو الذي ينزل آخر الليل ويقع على الزرع والحشيش الأخضر ومن عجب أمره أنه لو خرق في شفة  
 بائرة وأخرج ما فيها ثم ملئت بماء الندى وغطى خرقها بشمع مثلا ووضعت على الأرض فلما جاء وقت  
 الاستواء طارت إلى الجو (وماء البحر أي للملح) بالرفع ثلث ماء وبالجرئت للبحر فإنه اسم للماء الكبير  
 أو للملح فقط (وماء النهر أي الحلو) وهو ثلث ماء (وماء البر) وهو الثلث المستند والنازل في الأرض ومنه  
 يترززم فلا يكره استعماله ماء ولو في إزالة النجاسة لكنه خلاف الأولى (وماء العين) وهو الشقي في  
 الأرض ينبع منه الماء على سطحها غالبا وهي على ثلاثة أقسام أرضية كالناسة من أرض أو جبل وحيوانية  
 صورة كالناسة من الزلال وهو شقي تنعقد من دخان يرتفع من الماء على صورة الدود توجد في نحو  
 الثلج وليس بدو لأنه ينابيع عند عروض الحرارة له وإنسانية كالناسة من بين أصابعه صلى الله  
 عليه وسلم (وماء الثلج) بفتح الشاء الثلثة وهو النازل من السماء ما تعانم يحمد على الأرض من  
 شدة البرد ولا يوجد إلا في البلاد الباردة كالشام (وماء البرد) بفتح الراء وهو النازل من السماء حامدا  
 كالملح ثم ينجم على الأرض كما يوجد في مكة (ويجمع هذه السبعة) أي وغيرها ماعدا الماء النابع  
 من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم (قوله) أي (ينزل من السماء أو نبع من الأرض على أي صفة  
 كان) من طعم أولون أو ريع (من أصل الخلق) أي من أصل الوجود وهذا لما ذكره بحسب ظاهر العمان  
 الآن والآل جميع المياه نزلت من السماء قال الله تعالى « ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فسلكه  
 ينابيع في الأرض » (ثم للمياه) أي كل واحد من المياه المتقدم ذكرها (تنقسم) بحسب وصفها  
 (على أربعة أقسام أحدها طاهر في نفسه) أي لذاته من غير ضم وصف إليه (فطهر لغيره) أي  
 حصل الطهارة لغيره من رفع حديث أو إزالة خبث أو نحوها كالطهارة للندوبة (غير مكروه  
 استعماله وهو الماء المطلق عن قيد لازم) عند المال عناه من أهل اللسان بأن لم يقيد أصلا بأن  
 تقول هذا ماء أو قيد قيدا منفصلا كان تقول هذا ماء البحر (فلا يضرب القيد المنفك في بعض الأوقات  
 كماء البر في كونه مطلقا) وخارج بقيد الإطلاق ما قيد بقيد لازم في جميع الأوقات كالأضائة في قولهم  
 شاء الطابخ أو الضفة في قوله تعالى من ماء دافق أولام العهد في قوله صلى الله عليه وسلم إن الماء  
 من الماء أي إنما وجوب الغسل بالماء المطلق من خروج النجس (والثاني ظاهر طاهر مطهر مكروه  
 استعماله) شرعا وطهرا نزيها (في البدن) أي بدن من يخشى عليه الرص كالآدمي ولوميتا والحمل  
 البني ولا فرق بين ظاهر البدن وباطنه كسرب ولو في مانع (لا في الثوب) ولا في الطين ونحوه

(وهو)







خالطه عن التغير بـ (الطاهر الجاور له) أي الماء وهو ما يمكن فصله عما يتميز في رأي العين كنهن ولو  
 مانعا وعود وهذا في الجاور الذي لا يتحلل منه شيء والأقوى من الخالط وذلك كالمرقوس والشاي  
 (فانه) أي الماء للتغير بالطاهر الجاور له (بأن على طهوريته) أي على كونه مطهرا لغيره (ولو كان التغير  
 كثيرا) ولو كان التغير بالطعم واللون والريح معا لكن أن حدث له اسم آخر كان أذنب فيه شحيم  
 فصار يسمى باسمه الذي هو ذلك لأن حدوث الاسم الآخر دليل على انفصال عين من الجاور فصار مخالطا  
 (وكذا للتغير بمخالط لا يستغنى للماء عنه كطين) وإن طرح بعد دقه (وطخت) أن لم يطرح فإن  
 أخذ ثم طرح مع ما فيه نقتت بنفسه حتى كما نقل عن ابن قاسم العبادي (وما في مقرة ومرة) أي  
 سواء كانا خلقين أو مصنوعين بحيث يشبهان الخلقين (والتغير بطول المسك فانه) أي الماء للتغير  
 بما في مقرة ومرة بطول المسك (طهور) أي مطهر لغيره وذلك لمسقة صون الماء عن ذلك ولعدم  
 مخالطة الماء بشيء في صورة طول المسك وإلا راجع أن التغير بشيء مطلق وقيل مستثنى من غير المطلق  
 تسهلا على العباد في جواز الطهر به (والقسم الرابع ما نجس أي متنجس وهو قسمان) أي نوعان  
 (أحدهما قليل وهو) أي الماء المتنجس (الذي حلت) أي وردت (فيه نجاسة) متنجسة (تغير) الماء  
 الذي وردت عليه النجاسة (أما لا) خلافا للامام مالك حيث قال لا ينجس الماء ولو قليلا بالنجاسة واختاره  
 كثير من السافية (وهو أي والحال أنه) أي الماء الوارد عليه نجاسة (ماء دون القلتين) أي بقية  
 ولو جازيا بقوله ماء بالمد والرفع فإن لم يحل النجاسة فيه ولافته وهو قليل تنجس أيضا وإن لم يحل فيه  
 لكن يتغير بريح النجاسة التي على الشط لم يضر لأنه مجرد استرواح من غير حلول ولا ملاقة (ويستثنى  
 من) نجاسة (هذا القسم الميتة التي لا دم لها سائل) أي في عارضها (عند قتلها أو شق عضو منها) في حياتها  
 (كالدباب) فإن شك في السيلان وعدمه جاز الشق عند الشمس الرملة بما لا يضر لأنه علاجية وقال  
 ابن حجر تبعا لامام الحرمين لا يجوز الشق لأنه تعذيب وله حكم ما يتحقق عدم سيلان منه عملا بالأصل  
 في طهارة الماء فلا تنجسه بالشك ويحتمل عدم العفو لأن العفو رخصة فلا يرجع إليها إلا بيقين (إن لم  
 تطرح) أي الميتة (فيه) أي الماء بأن وقعت بنفسها أو كانت ناشئة فيه كدود الحول والجن (ولم يتغيره)  
 سموتها فيه فإن غيرته ولو سيرا تنجس ولا يطهر بزوال تغيره مادام قليلا فلو طرحت فيه فمخقة وماتت  
 قبل وصولها إليه أو ميتة فحلت قبل وصولها إليه لم تضر في الحالين على الراجح ولا يضر طرحتها  
 بالرغم فقط والمائع ولو كثيرا كالماء القليل في حكمه (وكذا النجاسة التي لا يتركها الطرف) أي المعتدل  
 ولو كانت من معلق كما إذا غطت الدباب على نجس رطب لم يشاهد ماعلق به من النجاسة أو راحة قوي  
 البصر دون معتدله فهو وقع في ماء قليل أو مائع (فكل منهما) أي الميتة التي لا دم لها سائل والنجاسة  
 التي لا يتركها الطرف (الابتنجس) الماء القليل و (المائع) لمسقة الاحتراز عنهما (ويستثنى أيضا صور  
 مذكورة في المبسوطات) أي من حيث العفو عنها لا يقيد كونها في الماء منها السرجين الذي يحترق به  
 فيعق عن الحزن بأكله أو ترده عما به كلب ولا يجب غسل الفم منه لنحو الصلاة ولكن لا يفتى بفتح  
 حمله في الصلاة عند الرملة وقال الخطيب يعق عنه فيها ولا تبطل صلاة حامله ومنها ما يفتى في نحو الكرش  
 مما سبق غسله وتنقيته والخطاب في ذلك أن جميع ما سبق الاحتراز عنه غالبا فهو معفو عنه (وأشار  
 للقسم الثاني) أي النوع الثاني (من القسم الرابع بقوله أو كان) أي الماء الذي وردت عليه نجاسة  
 (كثيرا فقلتين) أي كثيرا (من نجس الماء ولو مستعملا) (فتغير) أي الماء الكثير عقيب حلول النجاسة  
 فيه حسيا كان التغير أو تقديره بان وقع في الماء نجس يوافقه في صفاته كالبول المتقطع الرائحة  
 واللون والطعم فيقدر مخالفا شديدا بان يفسد لونه أو طعمه أو ريحه أو ريح المسك وتقدر

خالطه عن الطاهر  
 الجاور له فانه ياتي على  
 طهوريته ولو كان  
 التغير كثيرا فوكذا  
 التغير بمخالط لا يستغنى  
 الماء عنه كطين وطحلب  
 وما في مقرة ومرة  
 والتغير بطول المسك  
 فانه طهور (د) القسم  
 الرابع (ما نجس) أي  
 متنجس وهو قسمان  
 أحدهما قليل (وهو  
 الذي حلت فيه نجاسة)  
 تغير أم لا (وهو) أي  
 والحال أنه ماء (دون  
 القلتين) ويستثنى من  
 هذا القسم الميتة التي  
 لا دم لها سائل عند  
 قتلها أو شق عضو  
 منها كالدباب أن لم  
 تطرح فيه ولم يتغيره  
 وكذا النجاسة التي  
 لا يتركها الطرف  
 فكل منهما لا ينجس  
 الماء ويستثنى أيضا  
 صور مذكورة في  
 المبسوطات وأشار  
 للقسم الثاني من القسم  
 الرابع بقوله (أو كان)  
 كثيرا (قلتين) فأكثر  
 (فتغير)



الأوصاف الثلاثة إن كان الواقع لها أوصاف ثلاثة فإن قُيدت واحدة فرض الخالف المناسب لها فقط  
ومنه بحري في الطاهر (سيرا أو كثيرا) بمجاور أو تحاط وأغاصر هذا الغفر اليسير وبالجوار دون  
ما تقدم في الطاهر لفظ أمر النجاسة (والقلتان) في الأصل الجمرتان العظيمتان فالقوله الجرة العظيمة  
سبب بذلك لأن الرجل العظيم يقلها يده أي رفعها وهي تسع ثوبين ونصف من قرب الحجاز لا من  
قرب مصر وهما بالمساحة في الربع ذراع ور بع طولاً وعرضاً وعمقا بذراع الأدمى وهو شيران  
تقريباً ومجموع ذلك مائة وخمسة وعشرون ربعاً وهي اليزان فكل ربع ذراع أربعة أربال وفي  
غير الربع مسح وبحسب ما يلفه أعاده فإن بلغ ذلك ثقلتان والأفلاوق حدوا للدور بأنه ذراع  
عمرها وهو ما بين حائط النهر من سائر الجوانب بذراع الأدمى وذراعان عمقا بذراع الحد يد وهو  
بذراع اليد ذراع ور بع وقيل ذراع ونصف بالوزن (خمسة رطل) بفتح الراء وكسر هاء هو  
نصف (بغدادى) وقد قدر الشافعى رضى الله عنه القلة بقرتين ونصف من قرب الحجاز فسكون الثقلتان  
خمسة رطل واحدة لا يزيد عليها على ما تقرط بغدادى (تقرطاً) أي من جهة التقريب لأن تقدير  
الشافعى أمر تقريبي فلا يصح نقص رطلين فأقل على العمد (في الأصح فيما) أي الخمسة والتقريب  
(والرطل البغدادى عند النوى مائة وعشرون ربعاً وأربعة أسباع درهم) وأما عند الرافعى  
فثلث وثلاثون ربعاً وهو خلاف العمد (ورك نصف قسماً خامساً) من حيث التصريح بوصفه  
والأصغر داخل في الماء لقطق (وهو الماء الطاهر الحرام) أي استعماله (كالوضوء بماء مغسوك أو  
سائل شرب) والحاصل أن الماء يعتبر به الأحكام الخمسة فيجب استعماله في الفريض ويندب استعماله في  
الغسل ويحرم استعمال الغضوب والمستل للشرب ويكره استعمال المشتمس وأما استعمال زمزم في إزالة  
النجلة فختلف الأولى ويتباح استعمال الماء فيما لم يطلب .

(فصل في ذكر شيء من الأعيان للنجاسة) ذكر (ما يظهر منها بالديباغ وما لا يظهر ويخلو) الحيوانات  
(كلها نظهر بالديباغ) فكلها تنوي كيد لجلود أي يظهر ظاهرها وباطنها والكراد بالباطن شيطان هو  
مألوف نظهر بالظاهر مألوف من وجهه (شواء في ذلك) أي الحكيم بطهارته الجلد بالديباغ (ميتة  
ما حول اللحم) كالساة والحليل (وغيره) كالخمار والذبح وهو بالرفع معطوف على الرفوع (وكيفية  
الديبغ) أي مقصود الديبغ (أن يزرع فضول الجلد) أي زوائده (بما يغتنه) أي من الذي يجعل الجلد  
عقوبة (من دم ونحوه) كقطعة لحم بحيث لو نفع في الماء غرق الأيوذ إليه الدين وذلك إنما يحصل  
(شيء جريفي) بكسر الحاء المهملة والراء الشدة وهو الذي يلدغ اللسان (كفقي) وهو ما يتخذ  
منه الحبر (ولو كان الجريفي نجساً كدقيق حمام كفي في الديبغ) بل ولو من مغلظة لأن الديبغ إحالة  
لإزالة لكن يحرم النضج به إذا وجد ما يقوم مقامه (الأجلد السكب والخزير وما تولد منهما)  
كان أجبل خبز بركبة لم تولد منهما لا يظهر جلده بالديباغ (أومن أحدهما مع حيوان طاهر) كان  
أجبل كلب شاة (فلا يظهر) أي ذلك الجلد (بالديباغ) لأن الحياة إذا لم تفده الطهارة فالديبغ أولى قال  
أبو حنيفة إن الجلود كلها تظهر بالديباغ إلا جلد الخزير . وقال الزهري ينشف جلود الميتة كلها من  
غير ديباغ (وعظم الميتة) ومنه القز أبيض وهي عظام خمر (وشعرها) وكل منهما (نجس) وكذا الميتة  
أي سائر أجزائها (أيضاً نجسة وأر يدها) أي الميتة إزالة الحياة بغير ذك أو شرعية) بأن لم تذك  
أضلاً أو ذكيت ذكاة غير شرعية كذبح غير المأكول كجوارحها وكذبح المأكول ذكاة غير  
شرعية كان ذبحه لعظم أو ذبحه نجوسى أو محرم وكان الذبح صدقاً (فلا يستثنى حينئذ) أي حين إذا ريد  
بها إزالة الحياة بغير ذكاة شرعية (حينئذ الذكاة) الذي حلت فيه الروح ولو على صورة كلب مالم  
يؤكله في حياته

سيرا أو كثيرا  
(والقلتان) خمسة  
رطل بغدادى تقريباً  
في الأصح (فيها  
والرطل البغدادى عند  
النوى مائة وعشرون  
ربعاً وأربعة أسباع  
درهم ورك  
النصف قسماً خامساً  
وهو الماء الطاهر الحرام  
كالوضوء بماء مغسوك  
أو مسيل للشرب  
(فصل في ذكر شيء  
من الأعيان للنجاسة  
وما يظهر منها بالديباغ  
وما لا يظهر (ويخلو)  
الميتة) كلها (نظهر  
بالديباغ) شواء في ذلك  
ميتة ما حول اللحم  
وغيره وكيفية الديبغ  
أن يزرع فضول الجلد  
بما يغتنه من دم ونحوه  
بشيء جريفي كقصاص  
ولو كان الحريفي نجساً  
كدقيق حمام كفي في  
الديبغ (الأجلد السكب  
والخزير وما تولد منهما)  
أو من أحدهما مع  
حيوان طاهر فلا يظهر  
بالديباغ (وعظم الميتة  
وشعرها نجس) وكذا  
الميتة أيضاً نجسة وأر يدها  
بها إزالة الحياة بغير  
ذكاة شرعية فلا يستثنى  
حينئذ جبين الذكاة



إذا خرج من بطن أمه ميتا

(١٢)

لأن ذكاته في ذكاته أمه وكذا غيره من الستنيات المذكورة في البسوط

ثم استثنى من شعر  
التي قوله (الأدمى)

أي فان شعره طاهر  
كسنته

(فصل) في بيان ما يحرم

استعماله من الأواني

وما يجوز وبدا بالأول

فقال (ولا يجوز) في غير

ضرورة رجل أو امرأة

(استعمال) شيء من

(أواني الذهب والفضة)

لأن كل واحد شرب

ولا غيرها وكما يحرم

استعمال ما ذكر يحرم

اتخاذ من غير استعمال

في الأصح ويحرم أيضا

الأناء للطلبي بذهب

أو فضة أن حصل من

الطلاء شيء يعرضه على

النار (ويجوز استعمال)

أناء غيرهما) أي غير

الذهب والفضة (من

الأواني النقية كانا

ياقوت ومحرم الأنا

الفضة بفضة فضة

كبيرة عرفا زينة فان

كانت كبيرة الحاجة

يجاز مع الكراهة أو

صغيرة عرفا زينة

كراهة أو الحاجة فلا

تكره أما في الذهب

فمحرم مطلقا كما صح

النوى

(فصل) في استعمال

آلة السواك وهو من

سنن الوضوء ويطلى السواك

أيضا على ما استاك به من أراك ونحوه

سنن الوضوء ويطلى السواك أيضا على ما استاك به من أراك ونحوه

ويشاهد الكلب نظرا عليها

نشهد الكلب نظرا عليها (إذا خرج من بطن أمه ميتا) بسبب موت أمه فقط أو حيا حيا مذبح (لأن

ذكاته في ذكاته) أي بسبب ذكاته فانه زائل الحياة بذكاة شرعية (وكذا غيره) أي الجنس

فلا يستثنى أيضا لعدم دخوله في الميتة بالتميز السابق (من الستنيات) أي الأمور الخارجة عن

الغالب (المذكورة في البسوط) كالصيد التي تفتل الحارثة في مضيق أو ظفرها وكالمير الكناد

إذا رمي بالسهم فلت به (ثم استثنى من شعر التي قوله (الأدمى) أي فان شعره طاهر كسنته) والشعر

للتفصل من الأدمى سواء انفصل منه في حال حياته أم بعد موته طاهر أما من غيره من الأواني

أن انفصل الشعر في حياته أو بعد ذكاته فكذلك والأفهي نجاسة أن لم ينهأ للانفصال ووصف

للأكل كقول ورثه كشعره والشعر على العضو الثاني يحس بتمامه لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقطع من حي

فهي ميتة ويستثنى من ذلك السك وفارنوا الشعر الذي عليها فهي طاهرة لقوله صلى الله عليه وسلم

والسك أطيب الطيب رواه مسلم

(فصل في بيان ما يحرم استعماله من الأواني وما يجوز) أي ولو مع الكراهة والأواني جمع آنية وهي

جمع أناة فأواني جمع الجمع (وبدا بالأول فقال ولا يجوز في غير ضرورة لرجل أو امرأة استعمال شيء)

أي ولو قليلا وصغيرا (من أواني الذهب والفضة لأن كل واحد شرب) وإن لم يؤلف الاستعمال كان

كبا على أعلاها واستعمل أسفلها (ولا غيرها) كوضوء وغسل وازالة نجاسة (وكما يحرم استعمال ما ذكر)

أي من أواني الذهب والفضة (يحرم اتخاذه) أي اقتناؤه (من غير استعمال في الأصح) لأن اتخاذه يحرم

إلى استعماله لهذا الشعر بخار أما إذا كان اقتناؤه لتجارة بأن يبيعه لمن يجعله حلما أو دنانيرا أو دراهم

فانه مجاز (ويحرم أيضا الأنا للطلبي بذهب أو فضة أن حصل من الطلاء شيء) أي منقول (بفضة

على النار) فان لم يحصل منه شيء يعرضه على النار لم يحرم لقلته فهو كالعلم ولهذا التفصيل في استعماله

أو اتخاذه وأما الطلبي نفسه الذي هو الفعل فحرام مطلقا وكذلك دفع الأجرة عليه وأخذها ولا يحرم

إتاء الذهب والفضة للطلبي بتعاس مثل أن حصل منه شيء يعرض على النار فتحكم عليه حكمه

ومن ثم لو صدى أناء الذهب بحيث ستر أمداء بجميع ظاهره وباطنه حل استعماله لفوات الحلاء

(ويجوز استعمال أناء) متخذ من غيرهما أي غير الذهب والفضة من الأواني النقية (في

الطهارة وغيرهما) فان كانت الأواني لنفسه لذاتها (كانا ياقوت) تجاز استعمالهما مع الكراهة وإن كانت

نفسه من حيث الصنعة كانا زجاج محكم الحرف مجاز بلا كراهة (ويحرم الأنا للضب بفضة فضة) حال

كونها (كبيرة عرفا) أي في عرف الناس موضوع (لزينة) كحلا أو بضاعة (فان كانت) أي تلك الضبة

(كبيرة الحاجة) أي لمرض الإصلاح (جاز) أي الأنا أي استعماله أو اتخاذه (مع الكراهة أو) كانت

الضبة (صغيرة عرفا) موضوع (لزينة) كحلا أو بضاعة (فان كانت) أي تلك الضبة

كانت الضبة (صغيرة موضوع) (حاجة) كحلا (فلا تكره) أي ولا يحرم بل هي مباحة وحاصل مسئلة

الضبة سبعة (أما في الذهب فتحرم مطلقا) أي كبيرة كانت أو صغيرة الحاجة أول زينة كحلا أو بضاعة (كما

صححه النووي) لأن الحلاء فيها أشد من الحلاء في الفضة ولأن الفضة أوسع من الذهب بدليل جواز

الحام للرجل منها وسير البراهم في الأنا كالنضيب فبأن فيه تفصيل الضبة فيحرم السر في الذهب

مطلقا بخلاف طرحها فيه فلا يحرم به استعمال الأنا مطلقا ولا تكره وكذا لو شرب بكفيه وفي أصبعه خاتم

أو في فم دراهم أو شرب بكفيه وفيهما دراهم

(فصل في بيان حكم) استعمال آلة السواك (وهو) أي الاستناك (من سنن الوضوء) (الفعيلة

التقدمة عليه) (وطلى السواك أيضا) أي كما يطلق على الاستناك (على ما استاك به من أراك ونحوه)

أي



أي من كل حسن طاهر والأراك شجر طويل ناعم كثير الأغصان سسناك بقضائه (والسواك) أي  
 الاستياك (مستحب في كل حال) أي وفي كل زمان عند الصلاة والطواف والحطبة وعند الوضوء  
 والركعة أو قبل ونوم وجماع ودخول منزل ولولبيرة ودخول مسجد أو خالبا ودخول الكعبة وقراءة  
 قرآن أو حديث أو علم شرعي أو ذكر وبدويز وفي السفر وعند العطش والجوع وعند الاحتفال  
 وعند الاحتجاج بالآخوان (ولا يكره) أي الاستياك (نزعها) أي كراهة نزعها (الأبدال واللامام)  
 فرما أو غلام هذا إذا لم يكن مواصلا ولا فتيك من أول النهار ولولبحو وضوء وهذا أن استياك نفسه  
 فان سوكه مكلف غيره غير أنه حرم عليه (وزول الكراهة بغير وب الشمس) وكذا بالموت لأن  
 الضمير يقطع به (واختار النووي) من جهة الدليل لأم من جهة الذهب (عدم الكراهة مطلقا) أي قبل  
 الزوال وبه (وهو أي السواك) يعني الاستياك (في ثلاثة مواضع) أي أحوال (أشد استحبابا من  
 غيرها) أي أقوى لها من استياك في غيرها (أجدها عند تغير القم) أي تتراخى أولونه أو طعمه (من)  
 أصل (أزيم قبل هو سكوت طويل وقيل ترك الأكل) لأن معناه في اللغة غلاما عن الشيء  
 (وأما قال وغيره) ليشمل تغير القم بغير أزيم أي تعاد النوم (كأن كل ذي ربح كرمي من نوم أو نعل  
 وغيره) كالمحل والكرات (وقباني عند القيام أي الاستيقاظ من النوم) كليل أو نهار أو قنالم  
 محصل حركتان من قبل لا يجوز أن يتبعهما من الكسوف وترك الأكل والشرب وعدم مرفة  
 خروج الأخص ولا ملق عليه وسلم كان إذا قام من النوم يشوش فاه بالسواك أي بذلك به  
 ربه التبحان (والثالث عند القيام إلى الصلاة فرضا أو نقلا) للحديث تركتان بسواك أفضل من  
 سبحة ركعة بلا سواك وقدر واية ركعة بسواك تعدل سبعين ركعة (وبنا كد) أي السواك (أضاف في غير  
 الثلاثة للركعة عتاهو مذكور في المطولات كقراءة القرآن) ويكون الاستياك قبل التعمد  
 (ويستمر الأسنان) وهو السمتي بالقلم (ويستمر أن ينوي بالسواك السنة) بأن يقول نويت سنة  
 الاستياك وإن لم يتوكل بحصل السنة ولاتوابع هذا إذا لم يكن في ضمن عبادة والا فلا يحتاج لنية كأن وقع  
 الاستياك بدنية الوضوء أو بعد الإحرام بالصلاة (وأن يستاك بيمينه) لأنها ليست مباشرة للقلب  
 مع شرف القم وشرف المقود بالسواك وأن يجعل خصره وإمامته تحت السواك والأصابع الثلاثة  
 اليقظة فوقه وأن يلمح ريقه أول استياكه وأن لا يغمه (ويبدأ بالجانب الأيمن من فمه) أي إلى نصفه ثم  
 يطالب الأيسر إلى نصفه أيضا من داخل الأسنان وخارجها (وأن يمس) أي السواك (على سقف حلقه)  
 أي على إسماره على كراسي أضراسه طولاً وعرضاً وعلى بقية أسنانه عرضاً وعلى لسانه طولاً (أمراراً  
 طمناً) أي لا يندمدا (وعلى كراسي أضراسه) بتشد يداليه أي طولاً وعرضاً وليس أن يضع السواك  
 على أسنانه فوق أذنه اليسرى فإن كان على الأرض نصبه وأن يمس قبل وضوءه كما إذا أراد الاستياك به  
 تمياً وقد حصل به تحويره وأن لا يزيد في طوله على شبر وبين تحليل الأسنان بالحلال من أوطام أو  
 غيره وكون الحلال من عود السواك ويكره بنحو الحديد ولا يبلغ ما خرج به بالحلال بخلاف ما أخرجه  
 طهانه فإنه يلب فيه عدم التغير.

تغروب الشمس واختار  
 النووي عدم الكراهة  
 مطلقا (وهو) أي  
 السواك (في ثلاثة  
 مواضع أشد استحبابا)  
 من غيرها أحدها  
 (عند تغير القم من أزيم)  
 قبل هو سكوت طويل  
 وقيل ترك الأكل وإنما  
 قال (وغيره) ليشمل  
 تغير القم بغير أزيم  
 كأن كل ذي ربح كرمي  
 من نوم أو نعل وغيره  
 (الثالث عند القيام)  
 أي الاستيقاظ (من  
 النوم) الثالث (عند  
 القيام إلى الصلاة) فرضا  
 أو نقلا وبنا كدأضا  
 في غير الثلاثة للركوة  
 عتاهو مذكور في  
 المطولات كقراءة القرآن  
 واستمرار الأسنان  
 ويستمر أن ينوي  
 بالسواك السنة وأن  
 يستاك بيمينه ويبدأ  
 بالجانب الأيمن من فمه  
 وأن يمر على سقف  
 حلقه طمناً طمناً  
 وعلى كراسي أضراسه  
 (نفسل) في فروض  
 الوضوء وهو يضم  
 الواو في الأشهر باسم  
 للفعل وهو للراد هنا  
 وفتح الواو اسم كما  
 يتوضأ به ويشتمل  
 الأول على فروض وسنود كركلصنف الفروض في قوله

الاول على فروض وسنود كركلصنف الفروض في قوله



وفي معنى الباء (وفروض الوضوء ستة أشياء) فقط في حق السليم وغيره (أحدها النية) ويطلق بها لا بقيد كونها في الوضوء أحكام سبعة مجموعة في قول بعضهم:

حقيقة حكم محل وزمن • كيفية شرط ومقصود حسن

فحقيقتها لغة مطلق القصد سواء كان الفعل أم لا (وحقيقتها شرعا قصد الشيء) أي كالوضوء والصلاة (مقترنا) أي ذلك القصد (بفعله) أي ذلك الشيء (فإن رآه) أي تأخر الفعل (عنه) أي القصد (سعى) أي ذلك القصد (عزما) وحكمها الوجوب غالباً وعملها القلب وزمنها أول العبادة الألف المسموم فإنها متقدمة عليه لسرعة الفجر بل وأوقع النية فيه مقارنة للفجر لم يصح لوجوب التبييت في الفرض والصحيح أنه أقيم فيه الزم مقام النية وكيفية اختلافه في النوى وعمرها الأسلام والتميز والعلم بالنوى والجزم وعدم الأتيان بما ينافيها ومقصودها غير العبادة عن العادة أو عييز مراتب العبادات (وتكون النية عند غسل أول جزء من الوجه أي مقترنة بذلك) أي بفصل أول جزء من الوجه (لا) يشترط أن تكون مقترنة (بجميعه) أي الوجه (ولا) يكفي بقرن النية (بما قبله) أي الوجه كالمضيضة أن لم يتصل معها جزء من الوجه كحجرة الشفتين والالفة (ولا) يكفي قرنهما (بما بعده) كاليدن الآن قلدر غسل الوجه واختيار اقتنائها بأول غسل الوجه ليعتد به وما بعده (ولا) فهو كافية في أي جزء من الوجه لكن يجب إعادة غسل ما مضى منه قبلها (فينوي النوى) أي مريد الوضوء (عند غسل ما ذكر) أي أول جزء من الوجه (أو رفع حدث) أي واحد (من أحداثه) التي عليه كأن اجتمع عليه الأحداث الخمسة سواء نوى السابق أو التأخر فإن نوى غير ما عليه فإن كان غايلاً صح أو غامداً فلا (أو ينوي استباحة مفتقر إلى وضوء) كأن يقول نويت استباحة مفتقر إلى وضوء أو يقول نويت استباحة صلاة أو سجدة تلاوة أو صلاة جنازة أو خطبة جمعة (أو ينوي فرض الوضوء) أو ينوي الوضوء الواجب أو أداء الوضوء للفروض أو أداء فرض الوضوء ولو كان التوضي شبيهاً أو محدداً أو قبل دخول الوقت لأنه فرض في الجملة أو ينوي أداء الوضوء (أو) ينوي (الوضوء فقط) لأنه لا يكون إلا عبادة بخلاف غسل (أو) ينوي (الطهارة عن الحدث) أو الطهارة للحدث أو فرض الطهارة أو أداء الطهارة أو أداء فرض الطهارة أو صلاة أو الطهارة لسجدة التلاوة (فإن) أطلق الطهارة كأن (لم يقل عن الحدث) بأن قال نويت الطهارة فقط (لم يصح) أي الوضوء لأن الطهارة لغة مطلق النظافة ولا يكفي للجددية الرفع ولا الاستباحة ولا الطهارة عن الحدث ولا تكفي نية الرفع والطهارة عن الحدث لئلا يسهل كسلس البول ولا بد أن يستحضر ذات الوضوء المركبة من الأركان ويقصد ذلك المستحضر: نعم لو نوى رفع الحدث كفي وإن لم يستحضر ما ذكره تضمن رفع الحدث لذلك (وإذا نوى ما يترتب من هذه النيات وشرك معه) أي نية الوضوء (نية) تنظف أو تبرد مع وضوءه (بحال) ما إذا غفل عن نية الوضوء فلا يصح لأن ذلك صار فروعاً عن النية فليس مستصحباً لها حكماً ويلزمه إعادة ما غسله نية التبريد أو التنظف فقط دون استئناف الطهارة (والثاني غسل) ظاهر (جميع الوجه) ولو فعل غيره بلاذنه أو بسقوطه في نحو تران كان ذاكرة للنية فيهما وأن تعدد الوجه الأثنا ثمانية ليس على سبيل الأصلي (وحدّه) ولو لا تأيين منات شعر الرأس غالباً) أي في الغالب (و) تحت (آخر اللحية) فيدخل في الوجه بحسب الأثر وهو من ينبت على جبهة الشعر ويخرج عنه ناصية الأظفار وهو من يحسب الشعر عن ناصيته (وهما) أي اللحية والعظماء اللذان ينبت عليهما الأسيان السفلي وأما الإثنان العليا في الرأس (بجنته) مقدمهما في الذنن ومؤخرهما في الأذنين وكحدّه عرضاً ثابتي الأذنين) ومنه البياض اللاصق

(وفروض الوضوء ستة أشياء) (أحدها النية) وحقيقتها شرعا قصد الشيء مقترنا بما قبله فإن تراخي عنه سعى عزما وتكون النية عند غسل أول جزء من الوجه أي مقترنة بذلك الجزء لا بجميعه ولا بما قبله ولا بما بعده فينوي التوضي عند غسل ما ذكره حدث من أحداثه أو ينوي استباحة مفتقر إلى وضوء أو ينوي فرض الوضوء أو الوضوء فقط أو الطهارة عن الحدث فإن لم يقل عن الحدث لم يصح وإذا نوى ما يترتب من هذه النيات وشرك معه نية تنظف أو تبرد مع وضوءه (و) الثاني (غسل) جميع الوجه وكحدّه طولاً ثابتي منابت شعر الرأس غالباً وآخر اللحية وهو العظماء اللذان ينبت عليهما الأسيان السفلي مجتمع مقدمهما في الذنن ومؤخرهما في الأذنين وكحدّه عرضاً ثابتي الأذنين



بلاذن الذي ينهون المذاري ولو تقدمت أدناه عن غسلها أو تأخر ناعته فالهبة بمحلها المعتاد يسكن  
 غسل موضع الضلع والتخفيف والزعترين والمعدنين مع الوجه للخلاف في وجوب غسلها ( وإدا  
 كان على الوجه بشعر خفيف أو كثيف وجب إصال الماء إليه ) أي الشعر الذي على الوجه ( مع البشرة  
 التي تحته ) أي ما لم يكن الكثيف خارجا عن حد الوجه ولا وجب غسل ظاهره دون باطنه ولو لم يكن  
 امرأة أو غشي والراد بكونه خارجا أن يلتوي بنفسه إلى غير جهة نزوله كان يلتوي الحاجب إلى جهة  
 الرأس ( وأما طية الرجل ) وعارضاه ( الكثيفة ) بأن لم ير الحاجب بشرة من خلاها فيسكن غسل ظاهرها  
 وإن لم يخرج عن حد الوجه وكانت طية صلى الله عليه وسلم عظيمة وكان يحدد شعرها ثلثة ألت  
 وأربعة وعشرين ألفا بقدر الأنبياء ( بخلاف الخفيفة وهي ما يرى الحاجب بشرتها ) من أنثائها في  
 غسل الخاطب عرقا ( فيجب إصال الماء لبشرتها ) ولو كان بعض الإحجية خفيفا وبعضها كثيفا  
 فكل حكمه حيث تميز ولا وجب غسل الجميع ظاهرا وباطنا والراد بعدم التميز لعدم إمكان تميزه  
 بفصل واحد ولا فهو متميز في نفسه ( وبخلاف غشي امرأة أو غشي ) وعارضهما ( فيجب إصال الماء  
 لبشرتهما ولو كثفا ) بشرة ذلك ما لم يخرجها عن حد الوجه مع الكثافة ولا وجب غسل ظاهرهما فقط  
 دون باطنهما والراد بكون الإحجية خارجة أن يلتوي بنفسها إلى غير جهة نزولها كان يلتوي الإحجية  
 إلى جهة أطراف الخنثى وحاصل ذلك أن شعور الوجه أن لم يخرج عن حده وكانت نادرة الكثافة كالخشب  
 والخنثى والصفحة ولحية المرأة والخنثى فيجب غسلها ظاهرا وباطنا فغسلت فإن خرجت عن  
 حد وكانت كثيفة وجب غسل ظاهرها فقط سواء كانت من ذكر أو أنثى أو غشي وإن خفت وجب  
 غسل ظاهرها وباطنها أو غير نادرة الكثافة وهي لحية الذكر وعارضاه فإن خفت بأن ترى البشرة من  
 تحتها في مجلس الخاطب وجب غسل ظاهرها وباطنها مطلقا وإن كثفت وجب غسل ظاهرها فقط  
 مطلقا فإن خفت بعضها وكثفت بعضها فكل حكمه إن غشيت بأن لم يميز بأن لم يمكن إفراده بالتسل كان  
 كان الكثيف منفردا بين أجزاء الخفيف وجب غسل الجميع ( ولا بد مع غسل الوجه من ) غسل  
 جزء من سائر جوانبه ( من الرأس والرقبة ) وهو مؤخر أصل الثقب ( وثابت الثقب ) ومن الخلق  
 والأذن لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ولو سقط غسل الوجه مثلا لم يجب غسله لأنه إذا سقط  
 كسرع سقط ألتاع ( والثالث غسل اليدين إلى المرفقين ) أي مضميا ( فإن لم يكن له مرفقان اعتبر  
 مرفقا من يمينه إلى من يساره أي يده خلقه يده من فقد مرفقا كان إذا وجد في غير محلها المعتاد  
 كونه جمع متاخرون والنصوص وكلامهم محمولان على الثالب ( ويجب غسل ماعل اليدين من شعر ) وإن  
 كثف وطال وجلدته معلقة في محل الفرض وإن طالت ( وطيلة ) وهي زيادة تحدث في البدن تتحرك  
 إذا تحركت وقد تكون من حمضة إلى بطيخة ( وأصبع زائدة ) عوان خرجت عن المأذاة ( وإظافر )  
 وإن طالت ( ويجب إزالة ما تحتها ) أي الأظافر ( من وشح يمنع وصول الماء إليه ) أي إلى ما تحتها من  
 البصير كالصبر فيه استخدام ( والرابع مسح بعض الرأس من ذكر أو أنثى أو غشي ) ولو كان ذلك  
 البعض مما وجب غسله مع الوجه من باطنه ألتيم الواجب إلا به فهو واجب فيسكن مسحه لأنه من الرأس  
 وإن سبق له غسله مع الوجه لأن غسله أولا كان لتحقيق به غسل جميع الوجه لا لكونه فرضا من  
 فروض الوضوء ولو خرجت البشرة بالبدن عن حد الرأس ( أو مسح بعض شعر في حد الرأس ) ولو بعض  
 شعرة واحدة بأن لا يخرج بالبدن عنه من جهة نزوله فتشعر الناصية فبشرته نزوله وشعر الفنين جهة  
 نزولها للتمكن من غسل القذال أي مؤخر الرأس فبشرته نزوله القفا فيخرج بالبدن عن حد الرأس  
 من جهة إسناله لم يخرج المسح عليه وإن مسحه وهو في حد الرأس بسبب كونه معقودا أو مجعدا

وإذا كان على الوجه  
 شعر خفيف أو كثيف  
 وجب إصال الماء إليه  
 مع البشرة التي تحته  
 وأما لحية الرجل  
 الكثيفة بأن لم يَر  
 للحاجب بشرة من  
 خلاها فيسكن غسل  
 ظاهرها بخلاف  
 الخفيفة وهي ما يرى  
 الحاجب بشرة فيجب  
 إصال الماء لبشرتها  
 وبخلاف لحية امرأة  
 وخنثى فيجب إصال  
 الماء لبشرتهما ولو كثفا  
 ولا بد مع غسل الوجه  
 من غسل جزء من  
 الرأس والرقبة وما تحت  
 الذقن ( ذكر ) الثالث  
 غسل اليدين إلى  
 المرفقين فإن لم يكن له  
 مرفقان اعتبر قنبرهما  
 وهو يجب غسل ماعل  
 اليدين من شعر ويلمه  
 وأصبع زائدة وأظافر  
 ويجب إزالة ما تحتها من  
 وشح يمنع وصول الماء  
 إليه ( و ) الرابع مسح  
 بعض الرأس من  
 ذكر أو أنثى أو غشي  
 أو مسح بعض شعر  
 في حد الرأس



مثلاً (ولا تتبع اليد المسح بل يجوز بحرقه وغيرها) كمد يد يكتفي بوصول الماء إلى الرأس ولو بلامس أو من وراء خائل (ولو غسل رأسه بغير ماء) بلا كراهة لأن الغسل محقق لمقصود المسح من وصول الماء للكل للرأس وزايد (ولو وضع يده للبلولة ولم يحركها) أي لم يدها (جاء) حصول المقصود بوضع اليد وهو المسح إذ لا يشترط مدّها (والخامس غسل الرجلين مع الكعبين) إن وجدتا في محلها الماء ولا اعتبر قدرهما من غالب الناس كما لو فقدتا (إن لم يكن التوضي خلافاً للحقن فإن كان) أي التوضي (للايسهما واجب عليه مسح الحقيين أو غسل الرجلين) والغسل أفضل (ويجب غسل ما عليهما من شعر ولبلة وأصبع زائدة كما سبق في اليدين) ولو شك في غسل عضو قبل الفراغ من الوضوء فلهما وضوءاً واحداً أو شك بعد الفراغ منه لم يؤثر بخلاف مالوشك في اليدين فإنه يؤثر ولو بعد الفراغ إلا إن تذكر ولو بعد مدة (والسادس الترتيب في الوضوء على) موافقته (ما أي الوجه الذي ذكرناه في عهد الفروض) من البداءة بغسل الوجه مقرّناً بالنية ثم غسل اليدين ثم مسح الرأس ثم غسل الرجلين (فلو نسي الترتيب لم يكف) أي لم ينعدهما وقع في غير محله (ولو غسل أربعة أعضاء) أي الأربعة (دفعه واحدة) أي معاً (بأذنه) أو لا (أرفع يدهما) وجهه فقط (دون بقية الأعضاء) إن نوى عند غسل الوجه غسل ذلك كله كالو نكس وضوءه فترفع يدهما وجهه فقط وشروط الطهارة سبعة عشر: أحدها ماء مطلق بلانها العلم بمغلولاً عند الاشتباه. الثاني عدم مناف الطهارة من نحو حبس في غير أغسال نحو الحج والبدن. رابعها أن لا يكون على العضو ما يفسد الماء. فترا صاراً ومنه الطلب الذي يحسن به الشعر على أنه قد يشب فيمنع وصول الماء لباطنه فيجب إزالته. خامسها تجري الماء على العضو المستعمل بحيث يسه من غير قطع فيه ولا احتياج إلى غسل تلك الحال التي تقطع الماء عنها وذلك أن لم يفتحه في الماء فإن الغسل يكفي لأنه يسمى غسلًا. سادسها إزالة النجاسة عن العضو الذي يريد غسله فلا تكفي غسل واحدة عن أحدث وأحدث عند الرافعي لكن للشمس عند النووي تكفي عنهما ولا فرق بين الحكمة والنية في الاكتفاء بغسله عنهما. سابعها تحقق التقضي للوضوء حتى لو شك هل أحدث أم لا فتوضأ وصل ثم نيت أنه كان محدثاً لم يصح ذلك الوضوء ولا الصلاة على أصح الوجهين فينتب لهذا السالك أن يحقق تقضي طهره بنحوه فربما ينجس بالنية للوضوء أما إذا لم يثبت له أحدث بعد وضوئه فهو صحيح. ثامنها الإسلام إلا في غسل كناية مع نيتها لتحويل غسلها المسلم. تسعها غير إلا في النكاح. عاشرها العقل إلا في غسله لحائض المجنونة لتحويل مع النية منه وثملها الحائض. حادي عشرها عدم العارف وهو داء النية حكماً بأن لا يأتي بمناقضها كردة أو قطع ولو بدعوى تهر فلو نوى الوضوء ثم التردد ولم يكن ذا كراهة لنية الأولى انصرف الوضوء للتردد بخلاف نية الاعتراف إذا طرأت بعد الفراغ من غسل الوجه فإنها لا تكون صارفة لأنها كسالة الماء عن الاستعمال ولو كان على راية نحو خرقه لمسحها ووصل الكل إلى شرة كما قد ذلك عن مسح الرأس والعارف لا يكون إلا أن يقيد مسحها لغير الرأس ولفرق بين عدم قصدتها وبين قصد أن لا يقع المسح عن الرأس والتي بعد صارفاً الثاني لا الأول كما نقله الكردى عن شرح الباب لابن حجر. ثلثي عشرها أن لا يطبق نية فإن قال بوجوب الوضوء إن شاء الله تعالى لم يصح إلا أن قصد التبرك. ثالث عشرها مفرقة كفة الطهارة فإن طهر الكل فرضاً والبعض فرضاً والبعض نفلاً ولم يقيد بفرض معين النقلة صح أو الكل نفلاً فلا. رابع عشرها أن لا يكون على العضو خائل يمنع وصول الماء كما تحته كدهن حامد ووسخ تحت أطراف يديه ورجليه. خامس عشرها أن يغسل مع الحصول جزءاً يتصل بالمستعمل من كل الجوانب لأن ماله من الواجب إلا أنه واجب ويكفي في ذلك غلبة الظن. وسادس عشرها

الوضوء  
ولا تتبع اليد للمسح بل  
يجوز بحرقه وغيرها  
ولو غسل رأسه بغير ماء  
مسحها جاز ولو وضع  
يده للبلولة ولم يحركها  
جاز (و) الخامس  
غسل الرجلين إلى  
الكعبين (إن لم يكن  
التوضي خلافاً للحقن  
فإن كان لا يسهما واجب  
عليه مسح الحقيين  
أو غسل الرجلين  
ويجب غسل ما عليهما  
من شعر ولبلة وأصبع  
زائدة كما سبق في  
اليدين (و) السادس  
(الترتيب) في الوضوء  
(على ما) أي الوجه  
الذي ذكرناه في عهد  
الفروض فلو نسي  
الترتيب لم يكف ولو  
غسل أربعة أعضاء  
دفعه واحدة بأذنه أرفع  
يدهما وجهه فقط



(وسنة) أى الوضوء  
(عشرة أشياء) وفى  
بعض نسخ السن  
بعض خصال (التسمية)  
أوله (قلها) بسم الله  
وأوله (قلها) بسم الله  
الرحمن الرحيم فإن ترك  
التسمية أو لم يأت بها  
أثنائه فإن قصر عن  
الوضوء لم يأت بها  
(وغسل الكفين) إلى  
الكوعين قبل المضمضة  
ويغسلها ثلاثا إن  
تردد في طهرها (قبل  
ادخالها الأمان) المستعمل  
على ماء دون القلتين فإن  
لم يغسلها مكره له  
فمضمها في الأمان وإن  
يقن طهرها لم يكره له  
فمضمها (والمضمضة)  
بعد غسل الكفين  
ويحصل أصل السنة فيها  
بإدخال الماء في الفم سواء  
أداره فيه وبغته أم لا  
فإن أراد ألا يكله  
(والاستنشاق) بعد  
المضمضة ويحصل أصل  
السنة فيه بإدخال الماء  
في الأنف سواء بحدبه  
نفسه إلى خاشمته  
ونيره أم لا فإن أراد  
الكل منه والجمع بين  
المضمضة والاستنشاق  
ثلاث عرف بمضمض  
من كل منهما يستنشق  
أفضل من الفصل بينهما

عشر وأشد أشبه بأشلى . تسليع عشرها غسل مظهرها بالقطر إذا حكمه حكم الظاهر ويزيد السلس  
بشرط دخول الوقت وظن دخوله ونقدتم استنجاؤه وتحفظ أحذخ اليوم واليومين وموالاته بينهما  
وبين نحو الوضوء وموالاته بين أفعاله وموالاته بينه وبين الصلاة (وسنة أى الوضوء عشرة أشياء  
وفى بعض نسخ السن عشر خصال) الأولى (التسمية) أى أى الوضوء (كرأقها بسم الله) ولا يحصل  
كسنة غيرها كالحمد لله (وأكلها بسم الله الرحمن الرحيم) وبأى بذلك الحبيب والحائض والنفساء  
إذا توضأ لكل منهما سنة الفصل لكن يقصد به الذكر (فإن ترك التسمية أو لم يأت بها في أثنائه) أى  
قبل الفراغ منه ويزيد عليها أوله وآخره كان يقول بسم الله الرحمن الرحيم أوله وآخره لقوله صلى  
الله عليه وسلم « إذا أكل أو شرب فليذكر اسم الله تعالى فإن نسي أن يذكر اسم الله تعالى في أوله  
فليقل بسم الله أوله وآخره » رواه الترمذى . ويقاس بالأكل الوضوء بالنسيان العمد لقوله أوله  
وأخره كالحب على الطريقة والتقدير عند أوله وعند آخره وظاهر هذا الحديث أنه لا يحصل التسمية  
حيث أتى بمرق الوضوء إلا أن هذه الزيادة كما نقلها البحيرى عن الرملى (فإن فرغ من الوضوء) أى  
من أفعاله (وإذا أتى بالقنوات محلها) (و) الثانية (غسل الكفين) إلى الكوعين قبل المضمضة وإن  
يقن من النوم وإن يقن طهرها أو توضأ من نحو أريق (ويغسلها) أى الكفين (ثلاثا) إن تردد  
وطهرها قبل ادخالها الأمان التمسيل على ماء دون القلتين فإن لم يغسلها أو غسلها دون الثلاث  
فمضمها أى ثلاثا إن لم يغسلها أصلا أو غسلها دون الثلاث (في الأمان) لقوله  
صلى الله عليه وسلم « إذا استيقظ أحدكم من نومة فلا يغتسل يده في الأمان حتى يغسلها ثلاثا فإنه  
لا يرى أن يأت يده » وإنما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل ثلاثا قبل الغمس وأن كانت اليد  
فقط فمضمها على اليد عبادات كإحدى الفسل من توجع النجاسة والأخرى الفسل قبل الغمس  
فإن الوضوء فانه تحنة من سنن الوضوء وإن تحقق طهارة يده والغسل الثالثة لطلب الأمان فإن  
سنت الغسل مستحب ويؤخذ من قوله صلى الله عليه وسلم فإنه لا يدري أن يأت يده أن الضابط  
من تردد في طهرها لأعلى الاستيقاظ من النوم وإن يقن طهرها لم يكره له غسلها قبل غسلها  
الأمان كغيره غير مستل (وإن يقن طهرها) بسبب غسلها ثلاثا لم يكره له غسلها (لأنه لا نزول  
في كراهة الأكل ثلاثا لأن الشارع إذا غتاحتها غاية فهو هناك كراهة الغمس فاما يخرج المركب  
من مضمها باستنساها (و) الثالثة (المضمضة) بعد غسل الكفين ويحصل أصل السنة فيها أى المضمضة  
(بإدخال الماء في الفم سواء أداره) أى حرركه (فيه) أى الفم على جوانبه (وبغته أم لا) بأن ابتلعه  
(فإن أراد ألا يكل) أداره على جوانب فمها وأمر شابة يده اليسرى عليها لأن اليمن فيكون فيها الماء  
فاجتمع بين المضمضة والاستنشاق (م) (م) (و) الرابعة (الاستنشاق) بعد المضمضة (وقد ثبت لشرع منافع الفم  
لأن محل فم البدن كالأذن والروح ذكر أو نحوه) (ويحصل أصل السنة فيه) أى الاستنشاق (بإدخال الماء  
في الأنف سواء أديره نفسه إلى خاشمته) أى أغلى أنفه (ونيره أم لا) بأن جعل الماء في المارن ثم رماه أو حذبه  
إلى الجوف (فإن أراد ألا يكل) فمضمها بالماء بالنفس إلى أقصى الأنف (ثم) واستنشق بان يخرج بعد  
الاستنشاق ما في أنفه من ماء وأدى بخبر يده اليسرى والحديث إذا استنشق فأنثر الماء في فمها فلو  
لأى حق الصائم فسكره خشية إفساد الصوم (والجمع بين المضمضة والاستنشاق ثلاث عرف بمضمض  
كل منهما يستنشق أفضل من الفصل بينهما) إما بفرقتين وإمدا المضمضة ثلاثا وإحدة للاستنشاق كذلك  
أو بغير فرق بمضمض بإحدة ثم يستنشق بأخرى وهكذا أو بغير فرق أكل منهما ثلاث متوالية  
وهذه أضعف الكيفيات (و) الخامسة (مسح جميع الرأس) وفى بعض نسخ السن (مسح جميع الرأس) أى نعمتها

( ٣ - قوت الحبيب القريب )

(ومسح جميع الرأس) وفى بعض نسخ السن (مسح جميع الرأس)



بلدح المنسحح بضم  
(ومسح) جميع  
(الأذن) ظاهرهما  
وباطنهما عاده جدد  
أى غير كل الرأس  
والسنة فى كيفية مسحها  
أن أدخل مسححها  
صباحها وظهرها على  
العاطف وظهرها على  
على ظهورها م يلقى  
كيفية وهما مبلوتان  
بالأذنين استظهارا  
(وتخليل الإصبع الكفة)  
مثلثة من الرجل أمثلة  
الرجل الخفيفة وحية  
الراة والحش فحجب  
تخليلها وكيفية أن  
يدخل الرجل أصابعه  
من أسفل الإصبع  
(وتخليل أصابع اليدين  
والرجلين) أن وصل  
لأصابع اليدين غير تخليل  
فان لم يصل الأصابع  
كأصابع اللثة وجب  
تخليلها وان لم تثبت  
تخليلها لأصابعها محرم  
فتقرا لتخليل وكيفية  
تخليل اليدين بالتشك  
والرجلين بأن يبدأ  
بخنصر يده اليسرى  
من أسفل الرجل مبتدئا  
بخنصر اليدين  
(وتقدم اليمنى من يده  
ورجله على اليسرى)

(بالمسح) عليه قرار من خلاف من أوجب وهو العلم مالك والامام أحمد بن حنبل في أظهر الروايتين عنده  
(أما مسح الرأس فواجب كاستن) فى فروض الوضوء فتثبت واجب الفرض على ذلك (ولو لم يدرع)  
(ماعلى رأسه من حمامة ونحوها) كحل المسحح عليها أى على ماعلى رأسه وإن لم يصبه على ظهر  
بشروط ثلاثة وهى أن لا يتعدى بطنه من تحت القميص عليه كأن لبسه محرم من غير غير كاستن عليه  
للمسح على خف كذلك وعند رفع اليد يمسح جزء من الرأس بأن يكون مسحه متصلا بمسح الرأس  
فلا يكفي المسح على استقلا بأن يمسح يده جديدا أو يمسحه قبل مسح جزء من الرأس وأن لا يكون  
عليه نجس معقونه كدم البراغش (و) السادسة (مسح جميع الأذنين) أى يمسح الرأس (ظاهرهما)  
باطنهما (و) بالطنين) بياطن أعلى سائنه ومناخيه كل طرفه إنيه (عاده جدد أى غير) ماء (بل)  
الرأس) أول مرة وتقدم الشارح بلفظ جميع ليفيد كمال السنة لأصلها لأنه حاصل بالبيض (والأذن)  
أى السكاملة (فى كيفية مسحها أن يدخل مسححها) أى رأسها (فى صباحها وظهرها على العاطف)  
أى كيات الأذن (و) عزلهما على ظهورها م يلقى (كيفية) أى راحته (وهما) أى وإحالتهما  
(مبلوتان بالأذنين) أى يطوئهما (استظهارا) أى طلبا لظهور المسح لكل أو قول الشارح م يلقى  
كيفية إلى آخره وليس من تمتة مسحها بل خمسة مستقلة ويسمى استظهارا وقوله بالأذنين متعلق به  
ويسن غسلهما ثلاثا مع الوجه ثلاثا فيل إصبعها مع الرأس ثلاثا كما قيل إصبعها وثلاثا  
استقلا لا لكونهما عضوين مستقلين على الراجح وثلاثا استظهارا فحجبها فبها اثنا عشرة مرة  
(و) السابعة (تخليل) مما يجب غسل ظاهره فقط من نحو العارض (والصحة الكفة مثلثة) أى  
الكافة (من الرجل أيا) مالا يكفي غسل ظاهره فقط وهو (لحية الرجل الخفيفة وحية للراة والحش)  
أى مطلقا أن لم تخرج عن حد الوجه ومثل الإصبع البارض (فيجب تخليلها) أن لم يصل الماء إلى باطنها  
الآب التخليل والأقوى مندوب (وكيفية) الفاضلة (أن يدخل الرجل) (وغيره) أصابعه (أى اليمنى) (من أسفل  
الإصبع) ويحفل التخليل بأى كيفية كانت (وتخليل أصابع اليدين والرجلين) من رجل أو أمارا أو حشى  
(أن وصل الماء إليها) أى الأصابع (من غير تخليل) فان لم يصل الماء كالأصابع للثقة وجب تخليلها ليعمل  
الماء إلى ما استتر منها (وان لم تثبت) أى لم يمكن (تخليلها) لا لتعاطها حرم فتقرا لتخليل) أى أن لم عليه  
محدور تبين (وكيفية تخليل البدن) أى الفاضلة (بالتشك) أى إدخال الأصابع بعضها فى بعض  
(والرجلين) أى وكيفية تخليلها الكاملة معروفة (بأن يبدأ) أى يأتى بالتخليل (بخنصر يده اليسرى  
من أسفل الرجل مبتدئا بخنصر الرجل اليمنى خاتما بخنصر) رجله (اليسرى) ليكون التخليل بخنصر  
من خنصر إلى خنصر (و) الثامنة (تقديم اليمنى من يده ورجله على اليسرى منها) ولو لم مسح الحف  
ولو عكس الترتيب أو ظهرهما كرهه وإن سهل غسلهما (أما العضوان اللذان يسهل غسلهما)  
كالخدين أى والكفين والأذنين (فلا يقدم اليمنى منهما) أى العضوين (بل يظهران دفعة) فتقع الحال  
أى مرة (واحدة) الأيمن عواشيل وأقطع شواشيف ولم يكن الوضوء باليمين فقدم اليمنى ولومن شق  
رأسه أو من خده أو الأكره (ود كر المنصف سنية ثلث الضو للفسول والمسوح) كالرأس والحجرة  
ونحو العمامة دون الحف غلوف تعبه (فى قوله) (الثانية) الطهارة ثلاثا ثلاثا متصوبا على الحال  
أى ولو لم يدرع (لأن إتيانه بالثلاث لا ينال الوالاة) وأما قيد المنصف بالطهارة للاتفاق عليها فقدم  
ابن قاهم المبادئ إلى عدم استحباب تكرار غير الطهارة (وفى بعض النسخ والتكرار أى المفسول  
وللمسوح) ويحصل الثلاث فى الماء الحار يمرر ثلاث جرات وفى الماء البارد كبد التحريك ثلاث مرات  
ولو لم يدرع قليل وأن لم يدرع إلا لانه لا يدرع مستملا إلا بالفصل كبدن جنب أنف من يده قليل

(و) كالخدين ولا يدرع اليمنى منها بل يظهران دفعة واحدة ود كر المنصف  
الثالث يسهل غسلهما مالم يدرع (والطهارة ثلاثا ثلاثا) وفى بعض النسخ التكرار أى الفسول والمسوح  
سنية ثلث الضو للفسول والمسوح (فى قوله) (الثانية) الطهارة ثلاثا ثلاثا متصوبا على الحال



(د) العائنة (الموالة ويغير عنها بالتتابع) أي بين الأشياء (وهي أن لا يحصل بين العضوين تقريبي  
كثير بل يظهر العضو بعد العضو بحيث لا يحذف العضو الذي قبله أي قبل العضو الذي بعده غسله (مع  
اعتدال الهواء) أي توسط الزمان بحيث لا يكون مشددا ولا ضعيفا (والزجاج) أي مزاج الشخص نفسه  
وهو الطابع الآتية السوداء والصفراء والبنفسجية والدم وهو مشتمل عليها لكن يلبس عليه واحدة منها  
(والزمان) بحيث لا يكون الزمان زمن شدة الحرارة ولا زمن شدة البرودة وقدر المسوخ مفسولا لأن  
المسوخ يسرع اليه الخفاف فلا يعتبر بل يقدر مفسولا (وإذا ثبت فلا اعتبار) في موالة الأعضاء  
(أخرى) فلا تعتبر أول الفسيلات مع العضو الذي غسل بعدها وتعتبر أيضا الموالات بين الفسيلة الأولى  
والثانية وبين الثانية والثالثة وكذا بين أجزاء كل عضو واحد (وأما تذب الموالة في غير وضوء  
صاحب الضرورة) فإزامن خلاف الامام مالك (أما هو) أي صاحب الضرورة (فالموالات واجبة) أي  
شرط لصحة الوضوء (في حقه) فقليل للحدث ونحو الموالات على السلام أيضا إذا ضاق الوقت ولكن ليست  
على أصل الشريعة فلو لم يوال حينئذ ضح الوضوء مع الأيم (وبقي) لوضوء بين أخرى مذكورة في  
الطولات (مما طاعة المرأة والتجديد وترك الاستعانة بالصغير وغيره والبراد بترك الاستعانة  
بالأصل لا ترك طلب الأمانة فقط حتى لو أمانة غيره وهو شاك كان الحكم كالأستعانة  
في غير ذلك خلاف الأولى) ومنها أن يضع للتوضي أن الله عن يمينه أن كان يغترف من يمينه وعن  
يساره أن كان يصيب من يمينه على يمينه كالإبريق. ومنها تقديم النية مع أول السنن للتقدمة على غسل الوجه  
لحصولها نواها. ومنها أن يلفظ بالتبوي ليعاون اللسان القلب ويسر بها بحيث يسمع نفسه فقط. ومنها  
استصحاب النية كذا قبله إلى آخر الوضوء ومنها البسامة بأغلى الوجه ومنها ترك الكلام بالحاجة  
ومما يحرك خاتمه فإن لم يصل الماء لاحتاجه إلا به وجب ومنها في الرشاش ومنها تلك الأعضاء وبيان  
في أغلب خصوصيات النساء ومنها أن يتعد الموى واللباط وكل ما يحاط أغفاله ومنها أن يبدأ بأصابع  
اليمين ومنها البهلاء المشهور عقبة ومنها ترك التنصيف بلا غير ومنها ترك النفض لأنه كما ترى من  
العادة. وأفكر مكرهات الوضوء فالأصناف في الماء وتقديم اليسرى على اليمنى والزيادة على الثلاث يقينا  
والنقص عنها ولو شكا والاستعانة بمن يظهر أعضائه بلا غير والمبالغة في المضمضة والاستنشاق للصائم.  
(فصل) بيان أحكام (الاستنجاء وآداب قاضي الحاجة) أي الأمور المطلوبة منه على وجه التذنب  
والوجوب (والاستنجاء) لغة مسح موضع النجس أو غسله والنحو ما يخرج من البطن (وهو)  
ما حوله (من) مصدر (نجس الشيء) وهو النجس بمعنى القطع (أي قطعه) أي الشيء. أما من أصله  
ومن وسطه (فكان المستنجى بقطعه) أي الاستنجاء (الذي عن نفسه) فهو شبيه بالقطع الحقيقي  
الذي هو في متصل الأجزاء كالحبل، وأما شرا فهو إزالة الخارج من الفرج عن الفرج بماء أو حجر  
شرطه الآتي، وهو (واجب من خروج البول والغائط) أي وغيرهما من كل خارج نجس ملبوث ولو  
جرا كدم وودي ويكون الاستنجاء بالماء) ويجب استعمال قدمه بحيث يلبس على الظن زوال النجاسة  
وعلا شهور الحشونة بعد التعمية في الذكر وأما الإني فبالمكن ولا بد أن يسترخي للثلاثين  
النجاسة في تصاعف الفرج حتى تنفصل (أو الحجر) أي الحقيقي (وماني معناه) أي فيما يقاس على  
الحجر الحقيقي في حصول المقصود به (من كل حامد) أي خال عن الرطوبة (طاهر قاطع) لمن النجاسة  
فيجوز الاستنجاء بالحجر للرجال والنساء (غير محترم) أي غير معظم (ولكن الأفضل) لمزج الاستنجاء  
ولو من نحو البول (أن يستنجى أولا بالاحجار) ولا يشترط فيها حينئذ طهارة ولا غيرها لكن

(والموالة) ويغير عنها  
بالتتابع وهي أن  
لا يحصل بين العضوين  
تقريبي كثير بل يظهر  
العضو بعد العضو بحيث  
لا يحذف العضو قبله مع  
اعتدال الهواء والزجاج  
والزمان وإذا ثبت  
فلا اعتبار بالآخر غسله  
وأما تذب الموالات في  
غير وضوء صاحب  
الضرورة أما هو فالموالات  
واجبة في حقه. وبقي  
لوضوء سنن أخرى  
مذكورة في الطولات  
(فصل) في الاستنجاء  
وآداب قاضي الحاجة  
(أو الاستنجاء) وهو من  
نجس الشيء أي قطعه  
فكان المستنجى بقطعه  
الذي عن نفسه  
(واجب من) خروج  
(البول والغائط) بالماء  
أو الحجر وماني معناه  
من كل حامد طاهر قاطع  
غير محترم (و) لكن  
(الأفضل أن يستنجى)  
أولا (بالاحجار)



ثم يتبعها ثانيا (بالماء)

والواجب ثلاث مسحات  
ولو بثلاثة أطراف  
حجر واحد (ويجوز  
أن يقتصر) المستجبي

(على الماء أو على ثلاثة  
أحجار يتقى من الحبل)

أن يحصل بالانقاء بها  
والأجزاء عليها حتى يتقى

ويشأن بذلك التثليث  
(فإذا زاد أو قل)

أحدهما قلنا أفضل لأنه  
يزيل عني النجاسة

وأثرها وتزول أجزاء  
الاستنجاء بالحجران

لا يجب الخارج النجس  
ولا ينتقل عن محل

خروجه ولا يطأ عليه  
نجس آخر حتى عنه

فإن اتقى بشرط من  
ذلك تعين الماء

(ويجوز ما بقي  
الحاجة) استقبال

القبلة (الآن وهي  
الكعبة) واستدبارها

في الصحراء (إن لم يكن  
بينه وبين القبلة شتر

أو كان ولم يبلغ ثلثي ذراع  
أو بلغها وبعد عنه

أكثر من ثلاثة أذرع  
بذراع الأذى كما قال

بعضهم والبيان في هذا  
كالصحراء بالشروط

للكبر والبناء للعد  
للقضاء الحاجة فلا حرة

فيه مطلقا وخرج بقولنا  
الآن ما كان قبلة أولا

كيت

يسن لحصول الأكل (ثم يتبعها ثانيا بالماء) لأن الأحجار تزيل العن والماء يزيل الأثر (والواجب ثلاث  
مسحات) ويجب تعميم الحبل بكل مسحة (ولو) كانت الثلاث مسحات (بثلاثة أطراف حجر واحد)

فالمعبر به تعدد المسح لا تعدد الحجر فإن لم يتلوث في الثانية تجازت هي والثالثة بطرف واحد لا بثلاثة إنما خفف  
النجاسة فلا يؤثر فيه الاستعمال بخلاف الماء وذلك لحجره علم عن سلمان الفارسي ثم إن رسول الله صلى الله

عليه وسلم أن يستنجي بأقل من ثلاثة أحجار (ويجوز) ويجزى (أن يقتصر المستجبي على الماء)

علاءه الأصل في إزالة النجاسة (أو على ثلاثة أحجار يتقى) أي المستجبي (من الحبل) وانما جاز الاقتصار  
على الثلاث (إن حصل الانقاء بها) وإلا زاد عليها (حتى يتقى) أي المستجبي الحبل (ويشأن بعد

ذلك) أي الانقاء (التثليث) أي الابتداء كان حصل الانقاء بأربع فبسن الأرباع بخامس فإن حصل بوتر  
لم يشأن بعده شيء لقوله صلى الله عليه وسلم إذا استجمر أحدكم فليستجمر وترأواه الشيخان (فإذا أراد

الجمع فهو الأفضل) وإن أراد (الاقتصار على أحدهما) أي الماء أو الأحجار (قلنا) أفضل لأنه يزيل عني  
النجاسة وأثرها بخلاف الأحجار هذه إذا لم تتركه نفسه عن الأحجار والأفضل والأفضل وكذا يقال في

سائر الرخص (ومع شرط أجزاء الاستنجاء بالحجر) أن أراد الاقتصار عليه (أن لا يجب الخارج النجس) فإن  
جفت تعين الماء بماله يخرج بعدة يخرج آخر ويعد إلى ما وصل إليه أولا ولو من غير جنبه والاكف في الاستنجاء

بالحجر (ولا ينتقل) أي الخارج (عن محل خروجه) أي عن المحل الذي أصابه عند الخروج واستقر فيه  
وإن انتشر حول المخرج فوق عادة الإنسان وأما قبل الاستقرار فلا يقتصر إلا إذا سار أو استقر

والحقيقة ولا يتقطع الخارج والفرق بين التقطع والاتصال أن الاتصال الاستقرار ثم السيلان بقطع أولا  
والتقطع أن يكون بين أجزاء الخارج بقطع ابتداء (ولا يطأ عليه) أي الخارج (نجس آخر) مطلقا (أجنبي

عنه) أي الخارج أو ظاهره لم يطل ولو بطل الحجر والطره وليس يقيد بل لو كان الأجنبي موجودا قبل  
الخارج كان الحكم كذلك (فإن اتقى بشرط من ذلك) أي المذكور (تعين الماء) لعدم أجزاء الحجر

حينئذ ولا يكون الحجر في غير الاستنجاء ولا في غير الفرج الأصلي (ويجوز ما بقي الحاجة) ومريد  
قضاء المسكاف وولي غيره (استقبال القبلة الآن وهي الكعبة) يقينا وظنا بوجه البول أو الفائط وأن

لم يكن بين الخارج (واستدبارها) يحل ظهره إليها بالبول أو الفائط وأن لم يكن بين الخرج (في  
الصحراء) أي الفضاء (أن لم يكن بينه وبين القبلة شتر أو كان) أي وجد شتر (ولم يبلغ ثلثي ذراع أو

بلغها وبعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع) وذلك (بذراع الأذى كما قال بعضهم) والحاصل أنه لا يشترط في  
عرض الشتر أن يتم جميع ما توجه إلى القبلة سواء في ذلك القيام والمجلس فلو قضى حاجته فمالا ببدن

ستر من سترته إلى موضع قدميه شأنه للقبلة وأن كانت العورة منه تهي للركبة فلو كفاها دون ثلثي ذراع  
في أو احتاج إلى زيادة على الثلثين وجبت ولو اشتهت القبلة عليه وجب الاجتهاد حيث لا ستر ولو هبت

ريح عن بين القبلة وبينها وخشي الرشاش مجاز الاستقبال والاستدبار للضرورة فإن تعذر عليه غيرهما  
وجب الاستدبار لأن الاستقبال الحش (والبيان في هذا) أي في وجوب اجتناب استقبال القبلة واستدبارها

(في الصحراء بالشروط المذكور) أي الرددين ثلاثة أشياء فيحرم الاستقبال والاستدبار في الصور الثلاثة  
فإن وجد شتر من القدم إلى السرة ولم يدعه أكثر من ثلاثة أذرع لم يجب الاجتناب بل سبب ويكون

تحلل من الاستقبال والاستدبار عند خلاف الأولى (الآن البناء للعد للقضاء الحاجة) والصحراء المعد لذلك  
تستكمل قضاء الحاجة فيه أو بقصد ذلك (فلا حرة فيه) أي المدولا كراهة ولا هي خلاف الأولى (مطلقا) أي

وجد شتر أو لا بلغ ثلثي ذراع أو لا يدعه أكثر من ثلاثة أذرع أو لا يتم يكون كل من الاستقبال والاستدبار  
خلاف الأفضل حيث أمكن التلوي عن القبلة بلا مشقة (وخرج بقولنا الآن ما كان قبلة أولا كيت

القدس)



تأنيدي أي كتحريمه (فما يقبله واستدباره مكره) ونزول السكره بمنزول به الحرمه في القبلة  
 (أو تحت أديم) أي نداء (قاضي الحاجة) ولو غير مكلف (البول والغائط) زاده الشارح لأولى بالسكره  
 (أو كذا) أي البياض أو الملوكة له ولم يتعين عليه الطهارة به أما السبيل والماء لغيره أوله وتعين  
 عليه الطهارة به بأن دخل الوقت ولم يجد غيره فيحرم عليه البول والغائط فيه سواء كان الكثرة قليلا أو  
 كثيرا إلا أن يستحضر بحيث لا توافي الأنف بحال لا حال ولا آلا فلا كراهة فيه إلا لا فيكره والسكره  
 في البول والغائط (أو كذا) أي الخارج فيكره (أي البول) (في القليل منه دون الكثير) أي فلا يكره (السكره) (السكره)  
 (أو كذا) أي الكثير بالبول ويكره في الليل مطلقا بخلاف الماء أو را كدساؤه استعمله لا  
 والحاصل أنه يكره في الليل مطلقا لأن الماء ليلا مأوى الجن وكذا في النهار الآتي إلى الكثرة المستحضر  
 والخارج الكثير ولو بآل في البحر مثلا فارتفع رغوته منه فهي طاهرة تمام بتحقيق كونها من البول  
 كان وحدها (أو كذا) أي التووي تحريمه أي البول (في القليل بخلاف ما كان أو را كذا) أي إذا كان  
 هذا صحيحا (و) يحجب أيضا البول والغائط (ندبا) تحت الشجرة المستمرة وقت الخمر وغيره  
 (أو كذا) أي تحت ما يصل إلى الخمر الساقطة غالبا عادة ولا فرق بين الخمر الملوكة وغيره لأن الكلام من  
 تحت شجرة وبالشجرة ما يشمل النعم كالتر والارز والبول وغير ذلك وبالشجرة ما يقصد لا يتفاد به  
 في غيره ولو نحو ورق مما ينافي النفس الاستفاد به بعد ثلثه بالنجاسة (و) يحجب ما ذكر أي  
 (في الطريق للسلوك للناس) فيكره ذلك في وقيل يحرم التوسط وعليه جماعة السكونية بحل  
 قس كثيرا عادة. أما الطريق المهدور فلا كراهة فيه (وفي موضع الظل صيفا) أي وقت الحر (وفي  
 موضع الشمس شتاء) أي وقت البرد وللراد بذلك للوضع كل محل غير مأوى لا تحيد بقصد لغرض كعبته  
 أو قبل فيكره ذلك إن اجتمعوا بالخمر ويحرم إذا كان ذلك المحل مأوى كالغدير والأبواب اجتمعوا  
 لم يكن أولية فيه فلا يكره ولا يحرم بل يندب أو يجب أن أفضى إلى منع النجاسة أن يتبين ذلك أو ظنه  
 ويغني في تلك السكره نظرا إلى أن الأصل في الاجتماع الإباحة (وفي الثقب في الأرض وهو) بفتح  
 ثقبه (النازل للسندير) وألحق به السرب فمتعين وهو الشق لا ينفك يكون في ذلك حيوان ضعيف  
 فتأذي أو قوت فيؤذيه ولما قيل أن الجن يسكن ذلك فقد توذى من البول فهو روي أنهم قتلا سعد بن عباد  
 (ولفظ الثقب ساقط) أي غير مذكور (في بعض نسخ اللين ولا تسكما أديا) أي ندبا (لغير  
 ضرورة قاضي الحاجة) حال كونه متلبسا (على) خروج (البول والغائط) فيكره له التمسك حال ذلك  
 ولو غير ذكر أو رة سلام الأصلحة لقوله (ع) إذا تعوط الرجلان فليستوا كل واحد منهما  
 عن صاحبه ولا يتحدثان فإن الله تعفت على ذلك (فان دعت ضرورة إلى الكلام كمن رأى حية تقصدا نكثا)  
 أو غير من كل محرم (أو كذا) أي حين أذعت ضرورة الكلام بل يجب أن تحقق الأذى  
 وإن عطين حمد قبله فقط كمن جامع وإن تكلم ولم يسمع نفسه فلا كراهة أمامه عدم خروج شيء فيكره  
 التمسك بذكر أو قرآن فقط واختار بعض الفقهاء كالأذرعى التحريم في قراءة القرآن وقال السيد عمر  
 البصري نقل عن شرح الحصن الحصين قاله كرهت نفسي قضاء الحاجة وعند الجماع لا يكره بالقلب بالاجماع  
 وأما كره باللسان حينئذ فليس مانعا بنا النبي رسول الله (ع) ولا يمانع من أحيمن الصحابة بل يكفي في  
 هذه الحالة الحياء والراقة وذ كرسمة الله تعالى في إخراج هذا المدلول الذي أدى لولم يخرج لقتل صاحبه  
 وهذا من أعظم الله كروا ولم يقل باللسان (ولا يستقبل الشمس والقمر ولا يستبرهما) عند طوعهما أو  
 غروهما بين بول وغائط لا يصير مظهره (أي يكره ذلك) أي الله كور من الاستقبال والاستدبار (حال

القدس فلا يستقبله  
 واستدباره مكره  
 (و) يحجب (أو كذا)  
 الحاجة (البول)  
 والغائط (في الماء أو كذا)  
 أما الخارج فيكره  
 القليل منه دون الكثير  
 لكن الأولى اجتنابه  
 وبحت النووي تحريمه  
 في القليل جاريا أو را كذا  
 (و) يحجب أيضا البول  
 والغائط تحت الشجرة  
 المستمرة وقت الخمر  
 وغيره (و) يحجب  
 ما ذكر (في الطريق)  
 للسلوك للناس (و) في  
 موضع (الظل) صيفا  
 وفي موضع الشمس  
 شتاء (و) (في الثقب)  
 في الأرض وهو الناظر  
 للسندير ولفظ الثقب  
 ساقط في بعض نسخ  
 اللين (ولا تسكما) أديا  
 لغير ضرورة قاضي  
 الحاجة (على البول  
 والغائط) فان دعت  
 ضرورة إلى الكلام  
 كمن رأى حية تقصدا  
 نكثا (أو كذا) أي حين  
 أذعت ضرورة الكلام  
 بل يجب أن تحقق الأذى  
 وإن عطين حمد قبله  
 فقط كمن جامع وإن  
 تكلم ولم يسمع نفسه  
 فلا كراهة أمامه عدم  
 خروج شيء فيكره  
 التمسك بذكر أو قرآن  
 فقط واختار بعض  
 الفقهاء كالأذرعى  
 التحريم في قراءة  
 القرآن وقال السيد  
 عمر البصري نقل عن  
 شرح الحصن الحصين  
 قاله كرهت نفسي  
 قضاء الحاجة وعند  
 الجماع لا يكره  
 بالقلب بالاجماع  
 وأما كره باللسان  
 حينئذ فليس مانعا  
 بنا النبي رسول الله  
 (ع) ولا يمانع من  
 أحيمن الصحابة بل  
 يكفي في هذه الحالة  
 الحياء والراقة وذ  
 كرسمة الله تعالى في  
 إخراج هذا المدلول  
 الذي أدى لولم يخرج  
 لقتل صاحبه وهذا  
 من أعظم الله كروا  
 ولم يقل باللسان  
 (ولا يستقبل الشمس  
 والقمر ولا يستبرهما)  
 عند طوعهما أو غروهما  
 بين بول وغائط لا  
 يصير مظهره (أي  
 يكره ذلك) أي الله  
 كور من الاستقبال  
 والاستدبار (حال



ترك استنبالها واستنابها سواء أى يكون مباحا وقال في التحقيق ان كراهة استنبالها لا أصل لها وقوله ولا يستقبل الخ ساقط في بعض نسخ المتن .

(فصل) في نوافض الوضوء الدماء أيضا بأسباب الحدوث (والذى ينقض) أى يبطل (الوضوء خمسة أشياء) أحدها (الخارج من) أحد (السبلين) أى القبيل والبر من متوضى حتى واضح متعديا كان الخارج كبول وغائط أو نادوا كعدم وضوء نجسا كذو الأمثلة أو طاهرا كدود إلا أن الخارج باحتمال من متوضى يمكن فناءه من الأرض فلا ينقض ولا يفسد إنما ينقض وضوءه بالخارج من فرجه جميعا (و) الكلى (النوم على غير هيئة التمكن) وفى بعض نسخ المتن زيادة (من الأرض) وزاد الشارح متعلق التمكن بقوله (فناءه من الأرض) (فلا يستقبل الخ) فلو لم يكن متقدما على ظهروا به مثلا لا تنقض (وخرج بالتمكن) كالوفاة قاعدا غير متحرك) لكونه مائلا على أحد شقيه أو نام قاعدا وهو غير متحرك أو من غير أحد عينين بعض مقدمه وقوله يخاف إلا أن سبله يتحرك بشيء (أو نام قائما أو على فناء ولو متحركا) كان الصق كل منهما مقصده به نحو غدة أو عود وأن استمر لكن قال الشيخ عطية أن من نام قائما متكللا بفضوضه والغاية من إجماعه لا خير فقط (والنائب روال العقل) أى التمييز ولو متكللا إجماعا (أى التمسك عليه بكر) فهو إما من الأغواء أو من الجنون أو من تناول نحو دواء (أو مرض) بحيث يمكن كالأغواء (أو جنون أو أعمار) أى غير المرض ولو كان ذلك لولا حالة الذكركه فيتنقض وضوءه عندنا خلافا للملكية (أو غير ذلك) كما نواع الملائكة قال الأمر إلى الجنون يزيل العقل والإغواء غير ذلك والنوم بشره اه والإغواء داخل في المرض لأنه منه كما يقع في الجنون والسكر أيضا كالجنون وإذا كان كذلك فلا حاجة لزادة الشارح بقوله أو جنون أو اغواء (والأربع أسرار الرجل) يسترته (للأمة الأجنبية) أى سترتها (غير الحرم) فينبه من وضوءه كل منهما مع لذة أو لا عمدا أو سهوا أو مكرها (أو لو) كان الرجل حرا أو عبدا أو ملكا أو كلفت المرأة (ميتة) ولكن لا ينقض وضوءه البتة ذكرنا كان أو أنى أو كان أحدهما حيا ولو

فناء حاجته (وتنفي الصكر) أى بالسائر (لكن النورى في الروضة وشرح المذهب قال ان الضم بارها ليس بمكر وه) أى بخلاف استنبالها فإنه مكر وه عظاما لها لأنهم آمنوا بأن الله تعالى الشاهره ولأن الاستنبال أفحش لو فزع شعاعه ما في الفرج عنده دون الاستنبال وهذا هو المذهب (وقال في شرح الوسيط) كالوسيط والبسيط والوجيزه فنزالي (ان ترك استنبالها واستنابها) وعدمه (سواء أى فيكون) أى ترك ذلك (مباحا وقال) أى النورى (في التحقيق ان كراهة استنبالها لا أصل لها) فاختار إباحته (وقوله ولا يستقبل الخ) ساقط في بعض نسخ المتن (فائدة) روى عن ابن عمر رضى الله عنهما أن ابن آدم إذا جلس ليغضى حاجته يقول أو ينوط بحاجه ملك وقام على رأسه وقال له يا ابن آدم انظر إلى اللقمة التي أكلتها كيف تغترب عن عالمها يصحبك فانظر إلى عاقبتك وما يشول اليك عاك في القبر (فصل) في نوافض الوضوء أى من وقت خروجه فقط (السبلة أيضا بأسباب الحدوث) أى بأسباب تنهيه بمادة الوضوء (والذى ينقض أى يبطل الوضوء) لو طرا عليه (خمس أشياء) فقط (أحدها ما يخرج) أى خروج شيء يخرج بقينا (من أحد السبلين أى القبيل والبر من متوضى حتى واضح متعديا كان الخارج كبول وغائط أو نادوا) وهو مالا يكسر بوقوعه (كدم) ولو من الباسور قبل خروجه (ووضوء) سواء انفق من النجاسة أولا كان ابتلعه ثم خرج من فرجه (شجشا كذو الأمثلة أو طاهرا كدود) سواء خرج طوعا أو كرها عمدا أو سهوا جافا أو رطبا انفصل أولا كان خرج رأس الدودة وعادت (إلا إلى) أى متى الشخص نفسه الخارج منه أول مرة (الخارج) ينظر أو (باحتمال من متوضى يمكن فناءه من الأرض فلا ينقض) أى إلى الوضوء لأنه يوجب السبل الأهم من الوضوء أما لو استدخله ثم خرج فإنه ينقض ويخرج متى الشخص نفسه متى غيره ككان جامعاً إنسان في ذره فإذا اغتسل وبوفاً ثم خرج ذلك الذي من ذره ينقض (وليس كذلك) الذي آلة الرجال وآلة النساء (أما ينقض الوضوء بالخارج من فرجه جميعا) أمالو كان له قيمة لأن شدة آلة الرجال وآلة النساء ينقض الخارج منها مطلقا كالشعبة النخلة في أى موضع من البدن في انسداد الفرج الأصل كحلقه أو من تحت السرة من الانسداد العارض (أو الثاني النوم) بقينا إذا كان (على غير هيئة التمكن) وفى بعض نسخ المتن زيادة (من الأرض) وزاد الشارح متعلق التمكن بقوله (فناءه من الأرض) (فلا يستقبل الخ) فلو لم يكن متقدما على ظهروا به مثلا لا تنقض (وخرج بالتمكن) كالوفاة قاعدا غير متحرك) لكونه مائلا على أحد شقيه أو نام قاعدا وهو غير متحرك أو من غير أحد عينين بعض مقدمه وقوله يخاف إلا أن سبله يتحرك بشيء (أو نام قائما أو على فناء ولو متحركا) كان الصق كل منهما مقصده به نحو غدة أو عود وأن استمر لكن قال الشيخ عطية أن من نام قائما متكللا بفضوضه والغاية من إجماعه لا خير فقط (والنائب روال العقل) أى التمييز ولو متكللا إجماعا (أى التمسك عليه بكر) فهو إما من الأغواء أو من الجنون أو من تناول نحو دواء (أو مرض) بحيث يمكن كالأغواء (أو جنون أو أعمار) أى غير المرض ولو كان ذلك لولا حالة الذكركه فيتنقض وضوءه عندنا خلافا للملكية (أو غير ذلك) كما نواع الملائكة قال الأمر إلى الجنون يزيل العقل والإغواء غير ذلك والنوم بشره اه والإغواء داخل في المرض لأنه منه كما يقع في الجنون والسكر أيضا كالجنون وإذا كان كذلك فلا حاجة لزادة الشارح بقوله أو جنون أو اغواء (والأربع أسرار الرجل) يسترته (للأمة الأجنبية) أى سترتها (غير الحرم) فينبه من وضوءه كل منهما مع لذة أو لا عمدا أو سهوا أو مكرها (أو لو) كان الرجل حرا أو عبدا أو ملكا أو كلفت المرأة (ميتة) ولكن لا ينقض وضوءه البتة ذكرنا كان أو أنى أو كان أحدهما حيا ولو



والمراء بالرجل والمرأة ذكر وتثني بلفاح الشهوة عرفا والمراد بالحرم من حرم

(٢٢)

نكاحها لأجل نسب أو رضاع

أو مصاهرة وقوله (من

غير حائل) يخرج

ما لو كان هناك حائل

فلا نقض حينئذ (و)

الخامس وهو آخر

النواقض (من فرج

الادمي بباطن الكف)

من نفسه وغيره ذكر

أو أنى صغيرا أو كبيرا

حيا أو ميتا ولفظ

الادمي باق في بعض

نسخ المتن وكذا قوله

(ومن حلقة دبره)

أي الادمي ينقض

(على القول الجديد)

وعلى القديم لا ينقض

مس الحلقة والمراد بها

ملتقى المتغلب بباطن

الكف الراحة مع

بطون الأصابع وخرج

باطن الكف ظاهره

وحرفه ورؤوس

الأصابع وما بينها فلا

نقض بذلك أي بعد

التحامل السير

(فصل في موجب

الغسل والغسل لغة

سيلان الماء على الشيء

مطلقا وشرعا سيلانه

على جميع البدن بنية

مخصوصة (والذي

يوجب الغسل ستة

أشياء ثلاثة منها

تشارك فيها الرجال

والنساء وهي التفاه

والنساء وهي التفاه

والنساء وهي التفاه

والنساء وهي التفاه

والنساء وهي التفاه

كان على غير صورة الادمي (والمراد بالرجل والمرأة ذكر وتثني بلفاح الشهوة) أي يقينا (عرفا)  
أي عند أبواب الطباع السليمة كالامام الشافعي والسيدة نفيسة والشهوة انتشار الذكر للشباب وميل  
قلب النساء وشيخ الغاني (والمراد بالحرم من حرم نكاحها) أي على الدوام بسبب مباح (الأصل نسب)  
أي قرابة كما في الأم والبنت والأخت (أو رضاع) كالأم من الرضاع والأخت منه (أو مصاهرة) أي  
رابطته كقرابة كما في أم الزوجة وابنتها فخرج بقوله من حرم نكاحها من لا يحرم نكاحها  
كلا حية وقولنا على الدوام أخت الزوجة وعمتها وأختها فانهن ينقضن الوضوء وقولنا بسبب مباح  
حتم لمرافق الوضوء شبهة وأمينا فانهما ينقضان الوضوء وأن حرم نكاحها (وقوله من غير حائل  
يخرج ما لو كان هناك) أي بين الرجل والمرأة (حائل) ولو رقيقا يمنع المس (فلا نقض حينئذ) وظل  
كذلك الشيخ على الشبهة فان كان من العرق نقض لأنه كالجوز من البدن وإن كان من غير عرق فلا  
(والحسين وهو آخر النواقض من فرج الادمي) حتى السقط إذا بقي فيه الروح والأفلا ينقض مس  
فرجه لأنه إنما يقال أصل ادمي (باطن الكف) ولو شلاء أو تعددت الأجزاء لم يثبت على أصله  
فلا فرق بين أن يكون الفرج (من نفسه وغيره) غائبا أو مشاهدا ومنفصلا مادام اسم الفرج سواء  
من الادمي (تذكرا أو أنى صغيرا أو كبيرا حيا أو ميتا) ونحوه كل المس غمدا أو سهوا أو كرها  
(وقوله الادمي باق في بعض نسخ المتن) ولا بد منه لتخرج البهية (وكذا سقط  
في بعض نسخ المتن أيضا) وقوله (ومن حلقة دبره) أي الادمي ينقض على القول الجديد لأنه فرج وقينا  
عن القول في كون ما يخرج من كل ينقض الوضوء (وعلى القديم لا ينقض من الحلقة) لأنه لا يمتدحه  
والجديد ما قاله الشافعي بمصر والقديم ما قاله قبل دخولها (والمراد بها) أي الحلقة (ملتقى المتغلب) أي  
ما انضم كغم الكفسي لا ما وراءه فمن داخل الفرج ليس ناقضا (وباطن الكف الراحة مع بطون  
الأصابع وكذا حلقة ثالثة في بطن الكف) (وخرج بباطن الكف ظاهره) فإنه لا ينقض خلافا للامام أحمد  
(وحرفه) أي الكف وهو حرف الخنصر وحرف الساية وحرف الإبهام (ورؤوس الأصابع) فإذا  
هرس الإنسان ذكره بها فلا نقض (وما بينها) أي الأصابع وهو ما يستتر عند انضمام بعضها  
أي بعض لا خصوص النفر (فلا نقض بذلك) أي ما ذكر من ظهر الكف وحرفه ورؤوس الأصابع  
وما بينها لم يخرجها عن سبب الكف وضابط ما ينقض ما يستتر عند وضع إحدى اليدين على الأخرى  
(أي بعد التحامل السير) ليقول غير الناقض من رؤوس الأصابع وعند وضع باطن أحد الإبهامين  
على باطن الآخر.

(فصل في موجب الغسل) وهو بكسر الجيم ما يقتضيه من جنابة وولادة ونحوهما بفنحهما ما ينسب  
على الغسل من استباحة ما كان ممتنعا قبله كالصلاة ونحوها (والغسل لغة سيلان الماء على الشيء)  
أي سواء كان بدنا أو غيره (مطلقا) أي سواء كان بنية أم لا (وشرعا سيلانه على جميع البدن  
بنية مخصوصة) أي ولو مندوبة كما في غسل الميت والغسل بكسر الفين ما يضاف إلى ماء الغسل من  
نحو صبر (والذي يوجب الغسل) أي السبب الذي ينشأ عنه وجوبه (ستة أشياء) فقط وغيره  
شعاعه ليس هو الموجب بل احتمال انقطاع الحيض وتراجع جميع البدن ليس موجبا لذات  
الغسل بل يوجب إزالة النجاسة فيسكن بكسر اللام (ثلاثة منها) أي الستة (تشارك فيها الرجال) أي  
الذكر وإن لم يكونوا بالبين (والنساء) أي الإناث وإن لم يكن بالغايات إلا إزالته التي فاته لا يتأتى  
إلا مع البلوغ (وهي) أي الثلاثة المشتركة بين الرجال والنساء (التفاه الحائنين) أي تحاذيها  
بسبب الدخول (ويجوز عن هذا الالتقاء بإبلاج) أي واضح غيب خشفة الذكر منه

أولى ما يجعلا في قوله أو ريف

الحائنين) ويجوز عن هذا الالتقاء بإبلاج حتى واضح غيب خشفة الذكر منه



أى الحى الواضح (أو قترها من مقطوعها) أو من مخلوق بدونها (فى فرج) أى لادى قبل أودبر  
 أو لبيمة ولو سمكة ولو فى دبر نفسه ولو كان اللولج فيه ميتا وكان على الذكر خرقه مملوفاً ولو غلظة  
 بل ولو كان فى قصة أو كان الذكر غير منتفخ (وبصير الأدمى اللولج فيه جنباً بإيلاج ماذكر) إذا  
 كان الإيلاج فى داخل الفرج وهو مالا يجب غسله فى الاستنجاء (أما الميت فلا يجد غسله) باستدخال  
 ذكره أو (إيلاج فيه) أى الميت لأنه لا جنابة عليه لا تقطاع التكليف بالموت ولا جحد على الواطى له  
 ولا مهر لكن يجب حجب واعسكافه وتجب عليه الكفارة بالوطء فى رمضان كوطء البيمة (ولما  
 الحنى المشكل فلا غسل عليه) أى ولا على غيره (إيلاج حشفته ولا بإيلاج قبله) لكن يشعب  
 إلا إن تحقق أنه جنب كان أو رجل فى فرجه وهو فى فرج امرأة أو أزوج واضح فى دبره فيجب  
 المشكل بحقيقته لأنه جامع أو جامع (ومن المترك أنزال) الملى إلى خارج الحشفة فى الرجل وإلى ظاهر  
 الفرج فى المرأة وإلى محل غسل فى الاستنجاء فى التبع نعم يحكم بالبلوغ به نزوله إلى قصة الذكر  
 وأن لم يخرج (أى خروج الملى من شخص) نفس أول مرة (غير إيلاج) ولو لم يغير قصد (وأن  
 قل الملى كقطره ولو كانت على كون الدم) لكثرة جماع ونحوه إذا وجد واحدة من خواص الثلاث  
 التى لا توجد فى غيره وهى تدفع فى خروجه أولدة قوية بخروجه مع قنوره الذكر عقبه غالباً أو كون  
 ريعه كريح عجين أو طلع محل أن كان الملى مرطباً أو ريج بياض يبيض أن كان الملى جافاً وأن لم يندفع  
 ولم يندفع خروجه كان خرج ما بقي منه بعد الفسل نحواً فى ذلك الرجل والمرأة . نعم الغالب فى معنى المرأة  
 الرقة والصفرة (ولو كان الخارج ريجاً أو غيره) كان خرج بعد الفسل من الرجل من امرأة وطئت  
 فى قلبها أو استدخلته وقد قصت شهرتها بذلك الجماع أو الاستدخال كأن تكون بالثقة مختارة مستقيمة  
 فتمد الفسل لأنه حينئذ يغلب على الظن اختلاط منها بالخارج وقضاء شهرتها بمنزل منزلة نومها  
 فى خروج الحدث فنزلوا المنة منزلة المنة بخلاف ما إذا لم تقضها بأن لم تكن لها شهوة صغيرة  
 أو كان لها شهوة ولم تقضها كمنفعة أو مكرهة أو وطئت فى دبرها ثم خرج منها بعد الفسل من الرجل  
 فلا غسل عليها إذ لا ملى لها يخلط بالخارج (فى بقية أو يوم) أى ولو تغير احتلام فلورأى ميتاً عمقاً  
 فى نحو بوبه لزمه الفسل وإعادة كل صلاة يقضى بعدة ظالم يحتمل عادة حدوثه من غيره والاشتم  
 الفسل لها (بشهوة أو غيرها) لكن لا بد من وجود إحدى الخواص المذكورة فلو شك فى الماء الخارج  
 كأن رآه أبيض يخاف أنه إن يخرج كونه ميتاً يغسل ويؤدى ويغسله ولها الرجوع من الاختيار الأول  
 إلى الثانى ولا يبعد تأويله بالأول (من طريقه المعتاد) ولو من قبله مشكل (أو غيره) كدبر أو قصة  
 بشرط أن يكون الخارج مستحكماً بكسر الكاف وهو الخارج للألوة مع انسداده الأصل فان خرج  
 لأجل علة كان غير مستحكم فلا يجب الفسل . والمخلص أنه إن خرج من طريقه المعتاد وجب الفسل  
 وأن لم يستحكم والأفشطوط فى وجوب الفسل الاستحكام إن وجد فيه من خواصه وإن كان على لون  
 الدم المخلص فإن لم يوجد فيه شئ من خواصه فليس معنى ويشترط أن يكون من صلب الرجل وترائب  
 المرأة فى الانسداد الخارج (كأن انكسر صلبه فخرج منه) أى من نفس الصلب أو من عتقه أو صلب  
 هناك كتحت المعدة فى فضل الحدث والصلب من الرقة إلى مشهى الظهر فالخارج منه يوجب الفسل لأنه  
 معدن الملى والصلب إنما يعتبر لرجل أما المرأة لما بين ترائبها وهى عظام الصدر (ومن المترك الموت)  
 لمسلم (ألا فى الشهيد) والقطر إذا لم تعلم حياته ولم يظهر خلقه (ولأنه يختص بالنساء وهى الحيض)  
 فالوجوب للفسل نفس الحيض والانتقاط شرط لصحة الفسل والقيام للصلاة ونحوها بشرط لوجوب غيرة  
 الفسل لأصل وجوبه وكذا يقال فيما يأتى (أى الدم الخارج من امرأة) على سبيل الصحة (بلفظ نعم)

أو قترها من مقطوعها  
 فى فرج وبصير الأدمى  
 اللولج فيه جنباً بإيلاج  
 ماذكر أما الميت فلا يجد  
 غسله بإيلاج فيه أو أما  
 الحنى المشكل فلا غسل  
 عليه بإيلاج حشفته ولا  
 بإيلاج قبله (و) من  
 المترك (أنزال) أى  
 خروج (الملى) من  
 شخص غير إيلاج  
 وأن قل الملى كقطرة  
 ولو كانت على كون الدم  
 ولو كان الخارج ريجاً  
 أو غيره فى بقية أو يوم  
 بشهوة أو غيرها من  
 طريقه المعتاد أو غيره  
 كأن انكسر صلبه  
 فخرج منه (و) من  
 المترك (الموت) أى  
 الشهيد (ولأنه  
 يختص بالنساء وهى  
 الحيض) أى الدم الخارج  
 من امرأة بلفظ نعم



سني (والنفاس) وهو

الدم الخارج عقب

الولادة فإنه موجب

للفصل قطعا (والولادة)

المصحوبة بالبلل

موجبة للفصل قطعا

والحجزة عن البلل

موجبة للفصل في

الأصح .

فصل وفرائض الفسل

فلا شيء من أحدها

في نوى الحب

رفع الجنابة أو الحدث

بالأكبر ونحو ذلك

وتسوي الحائض

أو النفساء رفع حدث

الحيض أو النفاس

وتسوي النية مقرونة

بأول الفرض وهو أول

ما فصل من أعلى البدن

أو أسفله فلو نوى بعد

غسل جزء وجب إعادة

(وإزالة النجاسة أن

كانت على بدنه) أي

المغسل وهذا ما رجحه

الرافعي وعليه فلا تسكني

غسله واحدة عن

الحدث والنجاسة

ورجح النووي

الاكتفاء بغسل واحدة

عنهما وحله ما إذا كانت

النجاسة محكمة أما إذا

كانت النجاسة غير محكمة

وجب غسلان عندها

(وإصال الماء إلى

جميع النحر

سنة في ثمانية عشر سنة (والنفاس) وهو الدم الخارج عقب (الولادة) أي بحيث يكون قبل خمسة عشر شهرا في جميع حيضات مجتمع ومن لم يولد النفساء رفع حدث الحيض كقت الذية ولو عمدا .  
 في رفع الحدث أي ذكر النفاس مع الولادة لأنه يستغنى بها عنه . لأننا نقول لا نلزم بينهما لأن  
 رتبة الحدث من الولادة ثم طهر الدم قبل خمسة عشر يوما فهذا الدم يجب له الغسل ولا يغني عنه  
 ما قبله (أي النفاس) (موجب للغسل قطعا والولادة) وهو انفصال جميع الولد ولو كان من غير صورة  
 لأمي حيث علم أنه أصل آدمي ويجب الغسل على من ولدت من غير الطريق المعتاد بثبوت أمية  
 قوله في فصل الخارج الولادة بقوله (المصحوبة بالبلل موجبة للفصل قطعا) أي بخلافه والبلل هو  
 ما يخرج من المرأة من الولد فإنه يبقى منه بقية في السكتين الذي ينزل منه الولد وهذه الجملة مستندة  
 (الحجزة عن البلل موجبة للفصل في الأصح) لأن الولد متى منعقد وإذا ولدت الصائمة ولدا حافا فانها  
 غسلت ولو لم تكن تكون الولادة بالبلل في نساء الأكراد وجرى الخلاف في لقاء القلفة والمضغة بالكل  
 (أصل) في فرائض الغسل وسئل (وفرائض الغسل) ولو متونا ثلاثة أشياء أحدها النية أو غسل  
 أو من اجتماع على اعتال فان تعذرت واحدة مكفأة واحدة أو متدوية فكذلك أو بعضها  
 أو بعضها عند ذلك غسل الجمعة وغسل الجنابة فان نواهما أحلا معا أو أحدهما حصل ماواه  
 (سئل) (الحدث الأكبر) أو الحدث فقط (ونحو ذلك) كنية استباحة  
 الفلانة أو أداء فريض الغسل أو الغسل المفروض أو الغسل الواجب ولا تسكني نية الغسل  
 فلا شيء قد يكون عادة (وتسوي الحائض والنفساء رفع حدث الحيض والنفاس) ويصح نية أحدهما  
 بالآخر ولو مع العمد لأن أهم النفاس من أسماء الحيض (وتسوي النية مقرونة بأول الفرض وهو  
 أول غسل من أعلى البدن أو أسفله) أو وسطه فتسكني النية عند أي جزء كان لأن بدن  
 النجاسة مكسوة واحد (فلو نوى بعد غسل جزء وجب إعادة) أي غسل ذلك الجزء لعدم الإعتداد به  
 قبل النية (وإزالة النجاسة أن كانت على شيء من بدنه أي للغسل وهذا) أي وجوب إزالة  
 النجاسة قبل الغسل (فارجع الرافعي وعليه فلا تسكني غسلة واحدة عن الحدث والنجاسة) لأن الماء  
 يصير مستعملا أولا في التجسس فلا يستعمل في الحدث ولأنهما واجبان مختلفا الجنس فلا يتداخلان  
 (ورجح النووي ألاكتفاء بغسلة واحدة عنهما) فيه قهرا الماء معا لأن واجبهما غسل العضو وقد  
 وجد كالواغسل المرأة من جنابة وحيض والبراد بغسلة واحدة في الحكمة الغسلة الأولى من الثلاثة  
 المطلوبة وفي الغسلة من إزالة العين وفي الغسلة السابعة مع الترتيب في أحدها ولا يمتد بالنية الاحتذاء  
 لأيهما الذي يزول بها النجاسة ويرفع بها الحدث فلو اتعيس بدون ترتيب في نهائهم مرة مثلا علم  
 برفع خده وبه بلغز فيقال كيف اتعيس في ما يطهر من الف مرة بغير رفع الجنابة وليس يبدنه مانع  
 حسي ولم يطهر (محلله) أي الخلاف بين الشيعة (ماذا كانت النجاسة محكمة) أو غير محكمة وكان ماء  
 الغسلة الواحدة يزيلها ويصل إلى المحل من غير تغير الماء والكراد بالحكمة فمالس لها حكم ولا لون  
 ولا ربح ولا جرم وبالعينية فمالسها شيء من ذلك (أما إذا كانت النجاسة غير محكمة) ولم تزل بغسلة متفرقة  
 الحدث على محل النجاسة وارتفع عما أعده فحينئذ (وجب غسلان) للحدث والنجاسة (عندهما) أي  
 النووي والرافعي وعلم بما ذكره أنه يصح حمل كلام المصنف على المعتمد عند النووي ويكون معناه  
 وإزالة النجاسة مع تعمير البدن ولو بغسلة واحدة فلا يشترط تقسيم إزالة النجاسة (وإصال الماء إلى  
 جميع) أجزاء (النحر) ظاهره أو باطنا ولو لم يكن كنية ماء الثابت في عين وأنف غوان طال لأنه  
 من الباطن وإن كان يجب غسله من النجاسة لأن طال ولو لم يكن كنية ماء الثابت في عين وأنف غوان طال لأنه  
 من الباطن وإن كان يجب غسله من النجاسة لأن طال ولو لم يكن كنية ماء الثابت في عين وأنف غوان طال لأنه



(و) الى جميع أجزاء ظاهر (الشرة) في الأظفار وما تحتها (وفي بعض النسخ بدل جميع أصول) فلو غسل  
 أصول يغيره دون أطرافه بقيت الجنابة فيها وارفعت عن أصولها (ولا فرق بين شعر الرأس وغيره ولا بين  
 الخفيف منه) أي الشعر (والكشف) لقلة الشقة هنا لعدم تكرره في كل يوم (والشعر الضفور)  
 أي النسوج (ان لم يصل الماء الى باطنه إلا بالنقض وجب نقضه) بخلاف ما انعقد بنفسه وإن كثرت  
 وأن قصرت صانحه بأن لم يتعدو بدهن ويحوى لعدم تكليفه تعبه أما ما انعقد بفعله فلا يصح عنه  
 أصلاً وإن قل تعدد بفعله كذا نقل عن ابن حجر وابن قاسم والشرايمس (وللرأ بالشرط ظاهر  
 الجلب) ولو اتخذ آلة أو أظفاراً من ذهب مثلاً وجب عليه غسله من حدث أصغر أو أكبر ومن نجاسة  
 غير معفو عنها ان النجس لا يخرج من مظهره من الأصبع والأظفار بالقطع وقد تعدد للعدو  
 فصارت الآلة والأظفار كالأصليين في وجوب غسلها ما لاقى نقض الوضوء بالمس (ويجب غسل مظهر  
 من صانحي أذنيه و) مظهر بالقطع مما يشترط السكن فقط (من أظفار يحدود) أي مقطوع بخلاف  
 الباطن الذي كان منفتحاً قبل القطع فلا يجب غسله وإن ظهر منه قطعاً كان سائر (ومن  
 شقوق بدن) وسائر معاطف البدن وعمل التواتر نعم يحرم فني التحميم (ويجب اتصال الماء الى  
 ماتحت القلفة من الأظفار) لأنها من جنس الأظفار ولهذا لو أزالها انسان لم يضمنها فخرها كظواهر  
 لوجوب إزالتها ولهذا يجب غسل باطنها في الجنابة ولو احتبس فيها مني فاعتزل ثم خرج ما احتبس  
 فيها لم يجب إعادة الغسل قال الفقهاء والصحيح أن الأظفار لا تصح صلاته ولا اتمامه في الصلاة وجوز  
 القاضي شريح والرويان في الصلاة ونحوها مع بقاء غرلته وقال قنوتنا في الصلاة بمكرهه مع  
 صحتها لا يحل البول في قلفته كذا في فتح الجواب للشهاب الرمي (والى ما يبدو من فرج المرأة)  
 ولو بكرة (عند قعودها) على قدميها (لقضاء حاجتها) لأنه يظهر في بعض الأحوال فهو شيء مما بين  
 الأصابع وهو من الظاهر فرجاً يجب غسله دائماً كما بين الأصابع (وما يجب غسله للشرية) وهي ملتقى  
 المنفذ فيسترخي قليلاً ليصل الماء الى ذلك (لأنها تظهر في وقت قضاء الحاجة فتصير من ظاهر البدن)  
 ولو في بعض الأحوال وذلك لحلول لحدوث لكل البدن مع عدم المشقة لندرة الغسل (وهي أي  
 الغسل) وأجبا كان أو مندو (أشياء التسمية) مقرونة بالنية القلبية ويقصد بها الذكر  
 (و) الثانية (الوضوء كاملاً قبله) أي الغسل وقيل يؤخر غسل قدميه (وينوي بالغسل سنة الغسل)  
 بأن يقول نويت الوضوء سنة الغسل أو الوضوء المسنون للغسل أو يقول نويت الوضوء سنة الغسل  
 ولا يكفيه أن يقول سنة الغسل فقط من غير ذكر وضوء ويصح أن يقول نويت الطهارة سنة الغسل  
 من غير ذكر وضوء أو يقول نويت أداء الطهارة سنة الغسل وهذا إذا أخره فإن أراد الخروج من  
 الخلاف نوى رفع الحدث والآبوى سنة الغسل لهذا (إن تجردت عن نية الجنابة عن الحدث الأصغر) أي  
 انفردت عنه كأن نظر فأمني أو تفكر فأمني (والا) بأن احتضنت الجنابة مع الحدث كاهو الغالب  
 (نوى الأصغر) أي رفع الحدث الأصغر وإن أخر الوضوء عن الغسل فراراً من خلاف من أوجب تلك  
 النية وهو الفائل بعدم اندراج الأصغر في الأكبر ولا يضري صحة وضوئه بهذه النية اعتقاد زوال الوضوء  
 بالغسل نظراً لمرعاة الفائل بعدم زواله فتكون مراعاة الخلاف مجوزة لهذه النية وإن لم يقد الخالف  
 كما نقله الجعفي عن ابن قاسم (و) الثالثة (أمر البدن) ونحوها كقوله في كل مرة من الثلاث المطاوعة  
 شمرعاً (على وصلت) أي اليد (اليه من الجسد) فراراً من خلاف الإمام مالك فإنه أوجه فلا يجب على  
 الغسل استعانة في غير ما وصلت اليه يده بخرقه ونحوها وهي التي نقلها ابن حبيب عن سحنون وهي  
 المعتمدة عند المالكية (ويجوز عن هذا الأمر بالذلك) كقوله المصنف مساوية لعبارة من غير بذلك

والشرية) وفي بعض  
 النسخ بدل جميع  
 أصول ولا فرق بين شعر  
 الرأس وغيره ولا بين  
 الخفيف منه والكشف  
 والشعر الضفور ان لم  
 يصل الماء الى باطنه  
 إلا بالنقض وجب نقضه  
 والمراد بالشرط ظاهر  
 الجلب ويجب غسل  
 مظهر من صانحي  
 أذنيه ومن أظفار يحدود  
 ومن شقوق بدن  
 ويجب اتصال الماء الى  
 ماتحت القلفة من  
 الأظفار والى ما يبدو  
 من فرج المرأة عند  
 قعودها لقضاء حاجتها  
 وما يجب غسله للشرية  
 لأنها تظهر في وقت  
 قضاء الحاجة فتصير  
 من ظاهر البدن  
 (وهي) أي الغسل  
 (أشياء التسمية  
 والوضوء كاملاً قبله)  
 وينوي بالغسل سنة  
 الغسل ان تجردت  
 عن نية الجنابة  
 الأصغر (وأمر البدن  
 على ما وصلت اليه من  
 الجسد) ويجوز عن  
 هذا الأمر بالذلك



(و) المرأة (أو لا توسق معناها في الوضوء) وهي غسل العضو قبل جفاف ما قبله وتجب في حق صاحب  
 الصورة (٣) الخلة (قديم) غسل جهة (التي من شقه) أي القدمين وللآخرين (على) غسل  
 جهة (اليسرى) بأن يفيض الماء على شقه الأيمن من قدام ثم من خلف ثم على شقه الأيسر من قدام ثم من  
 خلف كذلك من غسل رأسه (و) بقي من سن الفسل أمور مذكورة في البسوطات منها الثلث في غسل  
 رأسه ثم شقه الأيمن ثلاثاً من قدام ثم من خلف ثم شقه الأيسر كذلك (وتخليل الشعر) قبل غسله بأن  
 يمسح بخلطه كثيراً مبلوغة فيه يشرب بها أصوله لأن ذلك أحد عن الأسراف في الماء ومنها إزالة القدر  
 المتخلف من شقه الأيمن في وضوء الفسل فإن ركبها يذلل لها ولو بعد الفسل فرأى  
 من خلاف أثر حقيقة فإنه أوجبها

(اصل) في بيان جملة من الأغسال السنوية (والإغتالات السنوية سبعة عشر غسلًا) الأول  
 (غسل الجمعة لحاضرها) أي لمحمد حضورها وإن لم تزلمه لقوله صلى الله عليه وسلم لا من اغتسل يوم  
 الجمعة من الجمعة إلى الجمعة وبأداء ثلاثة أيامه وأدفع الرجح الكبري عن الحاضرين وقدم غسلها  
 من غير أن لا يلام بأحقيقة قال بوجوبه (ووقته) أي ابتداء وقته (من الفجر الصادق) عندنا  
 بعد الأضحية واحد وقال مالك لا يصح الفسل إلا عند الزاوية إليها ويجزئ بقراغ صلاتها بسلام  
 لا يحد من وقتها حيث ولو أكر ولا تسن إعادة عند طرماد كرم (و) الثاني والثالث (غسل)  
 (العيدين) (والأضحية) ولو لحائض ونفساء وإن لم يربدا الحضور لأن الزينة هنا مطلوبة  
 لكل من حضر من جملة (و) يدخل وقت هذا الفسل بنصف الليل (والأفضل فعله بعد الفجر ويخرج  
 وقت حروب شمس يوم العيد لأنه منسوب لليوم) (و) الرابع غسل الصلابة (الاستسقاء أي طلب السقا  
 من الله تعالى) ويدخل وقته لمن يريد الصلاة متفردا بإرادة الصلاة ولمن يربدها جماعة بإرادة الاجتماع  
 مع قائل لها يخرج الوقت بقراغ فعلها (و) الخامس غسل الصلاة (الحسوف للقمم) (و) السادس  
 غسل صلاة (الكسوف للشمس) لا اجتماع الناس لها ويدخل وقت الفسل لهما وأولهما لأن هذا الفسل  
 عند قوته ويخرج باغلاء جميع القمر والشمس (و) السابع (الفسل من أجل غسل الميت مسلماتها كان  
 أو كافر) سواء كان الفسل طاهر أو حائض لقوله صلى الله عليه وسلم لا من غسل ميتاً فليغسل وجهه وحمله  
 فليشده رواه الترمذي ويدخل وقته بالفراغ من غسل الميت ويخرج بالأعراض عنه ولو لم يمت  
 فليخرج عن غسله من الفسل إن فسد عليه والأفالقيم (و) الثامن (غسل) الشخص (الكافر) ذكر  
 كان أو أخت أو لومرته (إذا أسلم) أي بعد إسلامه بظن الإسلام ولا أمره صلى الله عليه وسلم فليس من عاصم  
 بالفسل أسلم وكذلك ثمانية بن أنال رواهما ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما وليس أمر وجوب لأن جماعة  
 أسلمواهم بأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفسل ويسن غسله بماء وسدر وإزالة شعره قبل  
 الفسل إن أحدث في كفره حدثاً أكبر ولو أنى وإلا فبعده لا نحو لحية رجل فإنه لا يتسن إزالته  
 وينوي هنا سبب الفسل كسائر الأغسال إلى غسل المجنون والمغمى عليه إذا أفاقا فانهما ينويان بالفسل  
 مع الحياة ولا فرق في ذلك بين البالغ وغيره على التعمل بهذا (إن لم يحتمل وقوع ما يوجب الفسل  
 بأن لا يجنب في كفره أو لم يحض الكفارة) في كفرها (والأ) فيصم ندبا إلى هذه النية تيسر رفع ذلك  
 لأن تحقق وقوعه من الكافر قبل الإسلام فقد (وجب الفسل بعد الإسلام في الأصح) وأن اغتسل  
 في كفره لا أنه لا عبرة بالفسل في الكفر بطلان نية الكافر فيجتمع عليه غيلان مندوب وواجب  
 فلا بد من بينهما لا أنه لا تنافي في الواجب عن الندوب ولا عكسه إذ لو توى أحدهما حصل فقط  
 وينوب للندوب بطلان الزمن أو الأعراض عنه بالجناية (وقيل يسقط) أي وجوب الفسل (إذا أسلم)

(والموالة) وسبق معناها  
 في الوضوء (وتقدم  
 (اليمين) من شقه (على  
 (اليسرى) (و) بقي من  
 سن الفسل أمور  
 مذكورة في البسوطات  
 منها الثلث وتخليل  
 الشعر  
 (فصل) والإغتالات  
 السنوية سبعة عشر  
 غسلًا (غسل الجمعة)  
 لحاضرها ووقته من  
 الفجر الصادق (و)  
 غسل (العيدين) (الطهر  
 والأضحية) ويدخل وقت  
 هذا الفسل بنصف  
 الليل (والاستسقاء أي  
 طلب السقا من الله  
 (والحسوف) للقمر  
 (والكسوف) للشمس  
 (والفسل من) أجل  
 (غسل الميت) مسلماتها  
 كان أو كافر (و) غسل  
 (الكافر إذا أسلم) إن لم  
 يجنب في كفره أو لم  
 يحض الكفارة (والأ  
 وجب الفسل بعد  
 الإسلام في الأصح وقبل  
 يسقط إذا أسلم



لأن الإسلام مهيمن ما قبله وهذا ضعيف قال ابن قاسم وكان الفارق بين الفسل والصلاة حيث سقطت  
 عن الكافر دونة وله الشقة فيه لعدم تعدده (و) التاسع الفسل من (المجنون) وإن قطع جنونه  
 (والغنى عليه) ولو لحظة (إذا أفاقا ولم يتحقق منهما أزال) أو نحوه مما يوجب الفسل (فإن تحقق  
 منهما أزال) وجب الفسل على كل منهما مع الفسل السنون فيجتمع لكل منهما غسلان غسل للجنازة  
 وغسل للأفاقة أو ينوبهما معا يطلب الفسل منهما بعد كل أفاقة لما روى الشيخان عن عائشة أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يغني عليه في مرض موته فإذا أفاق اغتسل وقيل المجنون بالغنى  
 عليه بل أولى لأنه مظنة لأزال التي وفوت هذا الفسل بالأعراض وبغرض ما يوجب الفسل ونوبان  
 رفع الجنازة لأن غسلهما لاحتمالهما وبجزءهما بتقدير وجودهما مع عدم جزئيهما بالنية الاحتياط إذا  
 لم يتبين الحال فلو تبين بعد الفسل طرد ما يوجب الفسل عليهما بجزءهما الفسل السابق لعدم الجزم  
 بوجود موجب الفسل (و) العاشر (الفسل عند إرادة الأحرار) أي بحج أو عمره أو بهما وأحرارهما  
 مطلقا ويدخل وقته بإرادة الأحرار ويخرج بفعله (ولا فرق في (طلب) هذا الفسل بين بالغ وغيره) ولو  
 غير مميز وبفسله وليه (ولا بين مجنون وعاقل) ولا بين ذكرواثنى ولا حر ورقيق (ولا بين ظاهر  
 وحائض) ونفساء (فإن لم يجد الحريم) أي من يرد الأحرار (لثاء يقيم) فيقول نوبت التيمم بدلا  
 عن غسل الأحرار وهكذا يقال في غيره وإذا فقدت المرأة لثاء تيممت مع الحيض والنفساء لأن النظافة  
 إذا فانت بقيت العبادة (و) الحادي عشر (الفسل لدخول) حرم مكة ولدخول الكعبة ولدخول مكة  
 للشرق (لحرم بحج أو عمره) أو بهما أو مطلقا ولحلل إذا لم يغتسل لدخول الحرم من محل  
 قريب من مكة ويسن أن يكون الفسل بذى طوى لأنه صلى الله عليه وسلم اغتسل في عام حجة  
 الوداع بذى طوى وهو محرم وفي عام الفتح وهو محلل ولا يفوت الفسل بالدخول فينبذ بدراكه  
 بعده (و) الثاني عشر الفسل (لوقوف برفة في ناسخ ذي الحجة) والأفضل كونه بيمكة بعد الزوال  
 وعقل أصل السنة في غير هاتين وألجته دخوله بالفجر كالجمعة (و) الثالث عشر الفسل (للبيت  
 بمزدلفة) فيدخل وقته بالغروب ويخرج بالفجر هذا إن لم يغتسل بيمكة والأفضل أن لا يغتسل بيمكة  
 من غسل عرفة وهكذا كل غيبين تقاربا (و) الرابع عشر الفسل (لرمي الجمار الثلاث في أيام  
 التشريق الثلاث فيغسل لرمي كل يوم منها غسلا أما رمي جمره العقبة في يوم  
 يومين والأفضلان واللتج دخوله بالفجر كغسل الجمعة لا بدخول وقت الرمي وهو الزوال (أما رمي جمره  
 العقبة في يوم النحر فلا يغتسل له) اكتفاء بفسل العيد إن رماها يومه أو (لقرب زمته من غسل  
 الوقوف) أي بالشر الحرام بعد صبح يوم النحر فدخول وقته بنصف الليل وهو متدبب أيضا فلا  
 نوكهما سن له الفسل لرمي جمره العقبة (و) الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر الفسل  
 للطواف الصادق بطواف قدوم وإفاضة ووداع (والجديد للتعبد أنه لا يسن الفسل لطواف  
 الإفاضة والوداع إلا أن وجب تغير في البدن أما طواف القدوم فلا يسن الفسل له على القديم  
 والجديد اكتفاء بفسل دخول مكة فإنه يندب أن يبدأ عند دخولها (وبقية الأعمال السنوية  
 المذكورة في الطولات) فيها الفسل لدخول المدينة الشريفة ولدخول حرمها وللجمعة ولقص  
 الشارب وحلق العانة والبلوغ بالسن ويطلب البلوغ بالامانة غسلان واجب ومنذوب ولكل  
 ليلة من رمضان ولكل اجتماع من محامير الحمر ولسلان الوادي وتغير رائحة البدن ولدخول المسجد  
 (فصل) في المسح على الخفين وهو خمسة غلغليم ويرفع الحدث عن الرجلين رفعا مقدما مدة  
 ويبس الصلاة من غير حصر (والمسح على الخفين) الطاهرين (جائز) أي العبدول عن الفسل إلى المسح

(والمجنون والغنى عليه)  
 إذا أفاقا) ولم يتحقق  
 منهما أزال فإن تحقق  
 منهما أزال وجب  
 الفسل على كل منهما  
 (والفسل عند إرادة  
 الأحرار) ولا فرق في  
 هذا الفسل بين بالغ  
 وغيره ولا بين مجنون  
 وعاقل ولا بين ظاهر  
 وحائض فإن لم يجد  
 الحريم لثاء يقيم (و)  
 الفسل لدخول مكة  
 لحرم بحج أو عمره  
 (والوقوف برفة) في  
 ناسخ ذي الحجة (ولبيت  
 بمزدلفة ولرمي الجمار  
 الثلاث) في أيام  
 التشريق الثلاث  
 فيغسل لرمي كل يوم  
 منها غسلا أما رمي  
 جمره العقبة في يوم  
 يومين فلا يغتسل له  
 (لقرب زمته من غسل  
 الوقوف) (و) الفسل  
 للطواف الصادق  
 بطواف قدوم وإفاضة  
 ووداع وبقية الأعمال  
 السنوية المذكورة في  
 الطولات .  
 فصل في المسح على  
 الخفين (جائز)  
 مؤذن لورور







لا عند كل مسح ولو قوى الخف على زمن دون مدة السافر وفوق مدة المقيم أو قدرها فيه المسح بقدر  
 قوته (ويشترط أيضا طهارتها) لكن لو كان على الخف نجاسة معفو عنها مسح منه ما لا نجاسة عليه  
 مسح المسح ولا يضر سيلان الماء إلى النجاسة وهذا الشرط معتبر عند المسح لا عند اللبس حتى لو لبس  
 خفين نجسين أو متنجسين ثم طهرهما قبل المسح أحزأ المسح عليهما وأما نجاسة الشرط فتعتبر عند  
 اللبس (ولو لبس خفافا فوق خف لشدة البرد مثلا) أي أدلة أول كدرة الخفاف عنده فاما أن يكونا  
 قويين أو ضعيفين أو يكون الأعلى قويا والأسفل ضعيفا أو بالعكس (فان) كانا ضعيفين أصبح المسح  
 عليهما مطلقا وان (كان الأعلى صالحا للمسح) لكونه قويا (دون الأسفل) لكونه ضعيفا (صح المسح  
 على الأعلى) بلا خلاف لأنه الخف وهو معتبر كاللحاف فكانه لا لبس خفا واحدا على لفاقه على قدمه  
 (وان) كانا قويين أو (كان الأسفل صالحا للمسح) لكونه قويا (دون الأعلى) لكونه ضعيفا (فصح  
 الأسفل) كان وضع يده بين الخفين ومسح الأسفل منهما (صح) أي المسح عليه (أو) مسح الأعلى  
 فوصل اللبلل للأسفل) فلو لم يغل الخرز (صح) أي المسح (ان قصد الأسفل) وحده (أو قصدهما) أي  
 الأعلى والأسفل (معا) لا يصح للمسح (ان قصد الأعلى فقط) دون الأسفل وكذا ان قصد واحدا  
 لا بعينه (وان) أطلق بأن (لم يقصد واحدا منهما بل قصد المسح في الجملة أجزأ) أي المسح (في الأصح)  
 لأنه قصد إسقاط الفرض بالمسح وقد وصل الماء إلى الأسفل (و) مسح المقيم ولو عاصيا بإقامته كمنزلة  
 من زوجها وابق من سيده أي وكل من سفره لا يمسح القصر (يوما وليلة) كما يمكن فمسح المسح  
 ما يستبيحه بالوضوء الكامل في هذه المدة (و) مسح المسافر (سفر قصر) ثلاثة أيام بلياليهن المتصلة بها  
 سواء قهرت أي البالي على الأيام كان أحدث وقت الغروب (أو تأخرت) أي البالي عن الأيام كان  
 أحدث وقت الفجر فتحسب الليلة الأخيرة هنا بخلاف شرط الخيار ثلاثة أيام ولو أحدث أثناء الليل أو  
 نهار اعتبر قدر الماضي منه من الليلة الرابعة أو اليوم الرابع وعلى قياس ذلك يقال في مدة المقيم وتعين  
 الحق في استبيح المسافر بالمسح ما يستبيحه بالماء الكامل في هذه المدة (و) ابتداء المدة للمسح في حق  
 المقيم والمسافر (يجب من حين يحدث أي من انقضاء الحدث) الأصغر السابق بجميع أفراده كبول  
 أو نوم أو مس أو جنون (الكان بعد علم ليس الخفين) لأن وقت جواز المسح يدخل بانهية الزمن  
 الذي يحدث فيه بدلبس الخفين فاعتبرت مدته منه فلا أحدث فتوضأ وغسل رجله في الخفين ثم  
 أحدث فابتداء مدته من الحدث الأول وإذا أحدث ولم يمسح بأن ترك الصلاة في المدة لعدم كجنون  
 أو غيره حتى انقضت المدة لم يحرم المسح حتى يستأنف لبسا على طهارته أولم يحدث لم تحب المدة ولو بقي  
 شهرا مثلا لأنها عبادة مؤقتة فكان ابتداء وقته من حين جواز فعله كالعلاقة . وعلمنا بضرورة أن  
 المدة (لا) تحب (من ابتداء الحدث) لأنه ربما يستغرق غالب المدة (ولا من وقت المسح) بالفعل  
 (ولا من ابتداء اللبس) وإن جازله المسح للوضوء المحدث (والعاصي بالسفر) كان سافرا قطع الطريق  
 أو سافرا يارة ولي ثم قلبه قطع الطريق (والهائم) وهو الذي لا يدري أين توجه (مسحان مسح مقيم)  
 فهما ملحقان بكالمسافر سفرا قصرا (و) حدث الحدث) كلبس (إذا أحدث بعد لبس الخفين تحدثا آخر  
 غير حدثه الدائم) كان أحدث حدث اللبس مع حدث البول الدائم (قبل أن يصل ب) أي بوضوء  
 اللبس (فرضا مسح ويستبيح ما كان يستبيحه) وهو ما يحل له (لو بقي طهره الذي ليس عليه خفيه  
 وهو) أي ما كان يستبيحه لو بقي طهره (فرض ووافل فلو) أحدث وقد (صل بطهره) وهو وضوء  
 اللبس (فرضا قبل أن يحدث مسح واستباح نوافل فقط) لأن مسحناشي عن طهره للفساد لذلك  
 لا غير فإن أراد الفرض وجب الزرع وكمال الطهر لأنه ممنوع من الفرض الثاني وهو لبس على

ويشترط أيضا طهارتها  
 ولو لبس خفافا فوق خف  
 لشدة البرد مثلا فان كان  
 الأعلى صالحا للمسح دون  
 الأسفل صح مسح على  
 الأعلى وان كان الأسفل  
 صالحا للمسح دون الأعلى  
 مسح الأسفل صح  
 أو الأعلى فوصل اللبلل  
 للأسفل صح ان قصد  
 الأسفل أو قصدهما معا  
 لان قصد الأعلى  
 فقط وان لم يقصد  
 واحدا منهما بل قصد  
 المسح في الجملة أجزأ  
 في الأصح (و) مسح  
 المقيم يوما وليلة و  
 مسح المسافر ثلاثة أيام  
 بلياليهن المتصلة بها  
 سواء قهرت أو تأخرت  
 (و) ابتداء المدة (محسب  
 من حين يحدث أي  
 من انقضاء الحدث  
 الكائن (بعد تمام  
 لبس الخفين) لا من  
 ابتداء الحدث ولا من  
 وقت المسح ولا من  
 ابتداء اللبس والعاصي  
 بالسفر والمهائم مسحان  
 مسح مقيم ومسح حدث  
 إذا أحدث بعد لبس  
 الخف حدثا آخر مع  
 حدثه الدائم قبل أن  
 يصل به فرضا مسح  
 ويستبيح ما كان  
 يستبيحه لو بقي طهره  
 الذي ليس عليه خفيه  
 وهو فرض ووافل فلو







(و) الثالث (طلب الماء)

بعد دخول الوقت

بنفسه أو بمن أذن له

في طلبه فيطلب الماء

من رحله ورفقته فان

كان منفردا نظر نحو اليه

من الجهات الأربع ان

كان مستمنا من الأرض

فان كان فيها ارتفاع

وانخفاض تردد قدر

نظيره (و) الرابع (مندر

استماله) أي لاء

بأن يخاف من استعمال

الماء على ذهاب نفس

أو منفعة عضو ويدخل

في المندر ما لو كان يقربه

ماء وخاف لو قصده على

نفسه من سبع أو عدو

أو على ماله من سارق أو

غاصب ويوجد في بعض

نسخ المتن في هذا

الشرط زيادة بعد مندر

استماله وهي (واعوانه

بعد الطلب) الخامس

(التراب الطاهر) أي

الطهور غير التدي

ويصدق الطاهر

بالمفصوب وتراب مقبرة

لم تبتس ويوجد في

بعض النسخ زيادة في

هذا الشرط وهي (له

غبار فان خالطه غص

أو رمل (يخ) وهذا

موافق لما قاله النووي

في شرح للذهب

والتصحيح لكنه في الروضة

والفتاوى يجوز ذلك

ولا ضرورة قبل الوقت (والتالث طلب الماء بعد دخول الوقت) يعني (بنفسه أو بمن أذن له في طلبه) ان كان

ثقة ولو واجدا عن جميع فلو طلب شا كافي الوقت لم يكف وقد يجب الطلب قبله كالماء كانت القافلة عظيمة

لا يمكن قطعها الا بالمبادرة قبل الوقت كذا في عمدة الرابع في هذا في تيميم فاقد الماء لا في تيميم من مرض لا باحة

التيميم له مع وجوده ولا في تيميم متيقن عدم الماء ولو مقبلا ان الطلب حيثما يجب (فيطلب الماء من رحله

أي مسكنه من حجر أو غيره بأن يفتش فيه (ورفته) للنسوة بين اليه عادة وهم المنحدون معه همز لا

ورجلا ويستوعبهم مادام الوقت متيسرا كان ينادي فيهم من فقهه بخود به ولو باليمن ولا يقتصر على

قوله بوجوده لان السامع قد يكون بخلاف لا يدان بقوله باليمن (فان) لم يجد الماء في ذلك أوله يمكن

مع الرقعة بأن (كان منفردا نظر) من غير مشي (حواليه من الجهات الأربع ان كان مستمنا من الأرض)

ولم يكن ثم مانع من النظر كالاشجار أو نحوها (فان كان فيها) أي الأرض (الارتفاع وانخفاض تردد قدر

نظيره) أي للتعدل بأن يتردد ويبحث في مجموع الجهات الى حد الثوب لاني كل جهة بأن يفتش في كل جهة

من الجهات الأربع مقدار ثلاثة أذرع فاقبل بحيث يحيط نظره بحد الثوب وهو غير غلو سهو وان لم يكن

مجموع الذي يفتش في الجهات الأربع يبلغ حد الثوب فان المراد الاطالة عند الثوب وان لم يمس أصلا

ويشترط في التردد أمنيته على نفس وعضو وماله زائد على ما يجب بذله لاء وانقطاع عن الرقعة وعلى خروج

الوقت ان لم يلزمه الاعادة (والإربع مندر استعماله أي الماء) وهذا ثانيا لقوله وجود المندر (بأن يخاف من

استمال الماء على ذهاب نفس أو منفعة عضو) بأن يخاف على نفسه الموت أو يخاف على منفعة عضو التلف

(ويدخل في المندر ما لو كان يقربه ماء) وهو ما لو كان الماء في حد الثوب أو في حد القرب (وخاف لو قصده)

أي الماء على نفسه أو نفس غيره (من سبع أو عدو أو على ماله) غير المال الذي يجب بذله في ماء الطهارة ان

كان يحمله بلا عوض (من سارق أو غاصب) بخلاف مال غيره الذي لا يلزم منه الذب عنه بخلاف الاختصاص

فانه لا يشترط الأمن من ذلك أو خاف انقطاع عن رفته (و يوجد في بعض نسخ المتن في هذا الشرط)

الرابع (زيادة بعد) قول المصنف (مندر استعماله وهي) قوله (واعوانه) أي عدم قدرته على الماء (بعد

الطلب) وهذا عذر جسي أما مندر استعمال الماء فهو عذر شرعي فالله عز وجل في المرض والمرض الحسي ان كانت الصلاة بمحلي طلب

لا إعادة فيه مطلقا بشرط اخبار الطبيب المعدل في المرض والعذر الحسي ان كانت الصلاة بمحلي طلب

فيه وجود الماء وجبت الاعادة وان كانت بمحلي يندر فيه وجود الماء أو يستوي الأمران للاعادة فالعبرة

بمكان الصلاة لا بمكان التيميم كما ان العبرة بوقت فعل الصلاة لا بجميع السنة اما ما يجتمع فيه العذر الشرعي

والحسي كما اذا حال بينه وبين الماء سبع لان الحيولة حسي وهي الشرع عن المباشرة بما في نفسه ضرر

شرعي فلا إعادة فيه مطلقا على المتعمد نظرا لحاجب الشرع (والخامس التراب الطاهر أي الطهور غير

الندي) فان المني لا يغار له (ويصدق الطاهر بالمفصوب) وبالمسروق (وتراب مقبرة لم تبتس) أي

ولو احتمل افلوشك في كونها ببتس أو لا شح التيميم بها لان الأصل الطهارة بخلاف التي ببتس يعني

فان ترابها متنجس لاختلاطه بصديد الموتى لكن يعني عن القليل من الداخل في النعال (و يوجد في

بعض النسخ زيادة في هذا الشرط وهي) قوله (له غبار) فخرج ما لا يغار له كالتراب الندي والطفل

المستحجر (فان خالطه) أي التراب (حص) أو دقيق أو زعفران لم يصح التيميم وأن قل الخلط لانه يمنع

وصول التراب الى العضو (أو) اختلط به (رمل) ناعم يلصق بالعضو (لم يجز) التيميم به (وهذا) أي عدم

الاجزاء بالتراب المختلط بالرمل (موافق لما قاله النووي في شرح المذهب والتصحيح لكنه) أي النووي (في

الروضة والفتاوى يجوز ذلك) أي التيميم بالتراب المختلط بالرمل حيث كان الرمل غير ناعم لا يلصق بالعضو

والفتاوى جاز ذلك

والتصحيح لكنه في الروضة والفتاوى يجوز ذلك

والتصحيح لكنه في الروضة والفتاوى يجوز ذلك



يخرج من تحت التراب فيه فلا يبقى بين القولين الجمع بينهما بذلك (ويصح التيمم أيضا) أي  
 يصح كثر التيمم (وملأه طاهر) لا يخلو بالعضو خشيا كان أو ناعما لأنه من جملة التراب  
 يخرج من تحت الأرض عذرا لا غير فيه وهذه اليد غير التي يحملها لأن الرمل من كان في محالها  
 فخرج منه كثر التيمم (وخرج بقول المصنف التراب غيره كصورة) وزرنيخ (وسحافة خرف)  
 يخرج من تحت الأرض ويحوي قضاها ودخل في التراب المحرق منه ولو أسود مالم يخرج عن قوة  
 الأرض يخرج من تحت الأرض (وخرج بالطاهر النجس) كتراب مقبرة يحتمل أنها وإن وقع عليها الطير  
 لم يخرج من تحت الأرض (وخرج التيمم فلا يصح التيمم) وهو ما في مضمون صلاة التيمم أو ما تبارك  
 بغيره من التيمم فلا يصح التيمم (وخرج ما في التيمم) ثم أعاده إلى وجهه فإنه يكتفي  
 باليد التي لم تستعمل في التيمم سواء تبارك حالة الاستعمال أو بعده وهو بعد أن يتيمم  
 بعد السجود (وخرج) أي التيمم أي كان ثمة ثمانية ثمانية عن الماهية وهي نقل التراب إلى  
 اليد كسجود فخرج من الماهية واستعمل ركب في مسح الوجه واليدين وقصد التراب لينقله فهو غير  
 اليد التي في الاستباحة (أربعة أشياء) داخلية في حقيقة التيمم (أحدها النية) أي نية استباحة  
 التيمم (ثانيه) في طهارة (وفي بعض النسخ) أربع خصال نية الفرض أي فرض التيمم أونية  
 أربع خصال في طهارة الفروض والأصح أن هذه النيات لا تسكن في نية التيمم طهارة ضرورة لا يصلح  
 أن يكون التيمم في غير ذلك لا يستحب تحديده بخلاف الوضوء وهذا الكلام في النية المبيحة  
 التيمم في استباحة التيمم بسبب النية فرائض ثلاثة المراتبة الأولى فرض الصلاة ولو مندورة وفرض  
 التيمم كذا أما خطبة الجمعة فتندرج في كسالتها لأنها منزلة منزلة ركعتين وعند ابن حجر كشيخ  
 الإسلام أنه يميل فيها بالاحتياط فلا يصلح التيمم لها ففرضها عند الرمل وابن حجر جمع الخطبتين  
 في صلاة واحدة أو فرض واحد المراتبة الثانية نقل الصلاة ونقل الطواف وصلاة الجنائز لأنها كالنفل  
 فإن كثر فرض كفاية المراتبة الثالثة ما عدا ذلك كسجدة التلاوة والشكر ومسح المصحف ويمكن  
 جليل وفراغ الفرائض من الجنب ونحوه ولو مندورة (فان نوى التيمم الفرض) أي المطلق أو المعين  
 (أو قل) كان يقول نويت استباحة فرض الصلاة ونقلها (استباحها) أي الفرض والنفل عملا  
 به من غير فرض فبأي نوى فرض شاء وإن عين فرضا مجازله فعل فرض غيره (أو الفرض  
 قل) كان يقول نويت استباحة فرض الصلاة (استباحها) لأن النفل تابع للفرض فإذا  
 سجدت طهارة فلا يصلح فللتابع أولى (وصلاة الجنائز أيضا) لأنها بمنزلة النفل على الأصح (أو النفل  
 قل) كان يقول نويت استباحة نقل الصلاة (لم يستبح مع الفرض) أي المعين (وكذا لو نوى  
 الفرض مع الفرض لأن الصلاة عند الإطلاق تنزل على أقل درجاتها وهو النفل وذلك  
 عند الاحتياط ولو نوى نافية معينة أو صلاة الجنائز مجازله فعل غيرها من النوافل معها قوله بنية النفل  
 عند الطهارة ولو نوى حمل المصحف أو نوى نحو الجنب الأعني كاف أو الحائض استباحة الوطء  
 استباح ذلك كله دون النفل والحاصل أن نية الفرض تبطل السكك ونية النفل أو خطبة الجمعة  
 مع نية الفرض المعين ونية غير ذلك تبطل ما عدا الصلاة من نحو المسك في المسجد ويمكن  
 حمل الاستدانة إذا تبطل خطبة الجمعة ولم يخطب مجازله أن صلى الجمعة لأن الخطبة بمثابة ركعتين  
 في فرائض العتبة (ويجب قرن نية التيمم) أو نية الاستباحة فقط (بنقل التراب للوجه  
 واليدين) يجب (استدانة هذه النية إلى مسح شيء من الوجه) والمعتد الاكتفاء باستحضارها  
 لمسح شيء من الوجه والاستدانة غير معتبرة بل لولم ينو الاعتد ارادة مسح الوجه أجزأه ذلك

ويصح التيمم أيضا  
 برمل فيه قضاها وخرج  
 بقول المصنف التراب  
 غيره كصورة وسحافة  
 خرف وخرج بالطاهر  
 النجس وأما التراب  
 المستعمل فلا يصح  
 التيمم (وأفرائض  
 أربعة أشياء) أحدها  
 (النية) وفي بعض  
 النسخ أربع خصال  
 نية الفرض فان نوى  
 التيمم الفرض أو النفل  
 استباحها أو الفرض  
 فقط استباح معها النفل  
 وصلاة الجنائز أيضا أو  
 النفل فقط لم يستبح  
 معها الفرض وكذا  
 لو نوى الصلاة ووجب  
 قرن نية التيمم بنقل  
 التراب للوجه واليدين  
 واستدانة هذه النية  
 إلى مسح شيء من  
 الوجه



ولو احدث بعد نقل  
الرابع لم يمسح بذلك  
التراب بل ينقل غيره  
(و) الثاني والثالث  
(مسح الوجه ومسح  
اليدين مع المرفقين)  
وفي بعض نسخ المتن  
المرفقين ويكون  
مسحهما بضربتين  
ولو وضع يده على تراب  
ناعم فقلق بها تراب  
من غير ضربته كفي  
(و) الرابع (الترتيب)  
فيجب تقديم مسح  
الوجه على مسح اليدين  
سواء تم من حديث  
أصغر أو أكبر ولو  
ترك الترتيب لم يصح  
وأما أخذ التراب للوجه  
واليدين فلا يشترط فيه  
ترتيب فلا يضرب يديه  
دفعه على تراب ومسح  
يمينه ويضع يمينه  
يمينه على تراب ومسح  
التيمن (و) ثلثة أشياء  
وفي بعض نسخ المتن  
ثلاث خصال (التسمية  
وتقديم اليمنى) من  
اليدين (على اليسرى)  
منها وتقديم أعلى الوجه  
على أسفل (والموالة)  
وسبق معناها في  
الوضوء وتنبى للتيمم  
سنة أخرى مذكورة  
في المطولات منها نزع  
التيمم تحت في الصلوة  
الأولى أما الثانية فيجب نزع الحاتم فيها

ولا ينافيه فوله يجب قربها بالنقل لأن المراد بالنقل هو النقل المندبه وهو النقل من اليدين الى الوجه  
وقد اختلفت النسخ (ولو احدث بعد نقل التراب) وقبل مسح الوجه (لم يمسح بذلك التراب) بل طلاق  
الحمل بالحدث (بل ينقل غيره) مما يحدّد آتية قبل وصول التراب للوجه والاحتياط مسح بذلك التراب  
ولا يمتنع نقل تراب غيره لوجود النقل حينئذ ويكون هذا نقلاً جديداً كما لو نقل التراب من الهواء  
(والثاني والثالث مسح الوجه) ولو بجرقة أو من غير ظاهر لحته للسرسل والمقل من أنفه على شفته  
وينبغي التفطن لهذا ونحوه فإنه مما يفعل كثيراً (ومسح اليدين) ثلاثة والسنة والاجماع ويجب  
استيعابهما (مع المرفقين) كبده في الخلا لعل في التيمم على القيد في الوضوء لاتحاد سببهما وإن  
اختلف الحكم ويكفي غلبة ظن تيمم العضو بالتراب (وفي بعض نسخ المتن إلى المرفقين) خلافاً  
للقول القديم القائل بأن الواجب مسح الكفين (ويكون مسحهما) أي الوجه واليدين (بضربتين)  
فإن أمكن بضربة بجرقة واحدة بأن يضع الحرقه التي على بها التراب على الوجه واليدين دفعة  
واحدة ثم يرتقب ترابها على الوجه واليدين لم يصح التيمم لعدم الضرب وإن وجد الترتيب  
في ذلك المسح بل لابد من نقلة أخرى بمسح بها جزء من يديه وأصابعها وأحد الرجل وجوب الضربتين  
إذا حصل الاستيعاب بهما وحينئذ تذكره الزيادة عليهما فإن لم يحصل إلا بأكثر منهما تعينت الزيادة  
ولا يمتنع الضرب بل نقل التراب ولو من غير ضرب (و) حينئذ (لو وضع يده على تراب ناعم فقلق  
بها تراب من غير ضربته كفي) في التعبير بالضرب جرى على الغالب (و) الرابع (الترتيب) في المسح لافي  
النقل (فيجب تقديم مسح الوجه على مسح اليدين سواء تيمم عن حديث أصغر أو أكبر) أو غسل  
مسنون أو وضوء محدّد أو غير ذلك كالتيمم لمسح الوجه لأن الصلوة متعبدتان بخلاف يدين  
الجنب فإنه في الفسل كعضو واحد (ولو ترك الترتيب لم يصح) أي لم يحسب له مسح اليدين فيمده  
وأما مسح الوجه فصحيح (وأما أخذ التراب للوجه واليدين فلا يشترط فيه ترتيب) لكنه يستحب  
(فلا يضرب يديه دفعة على تراب ومسح يمينه ويضع يمينه يمينه على تراب ومسح  
نقلة أخرى لمسح اليد الثانية لأن الغرض الأصلي للمسح والنقل وسيلة إلى (و) ثلثة أشياء  
ثلاثة أشياء وفي بعض نسخ المتن ثلاث خصال (الأولى) (التسمية) أوله ولو لجئ إلى أحوافه إذا قصد  
الذكر بها وأطلق (و) الثاني (تقديم اليمنى من اليدين على اليسرى منها) كبده وتقديم مسح  
ظهر كفيه على مرفقيه أما بطلانها الذي يضرب به على التراب فقبل يحصل مسحه بامراره على اليدين  
وقيل بوضعه على التراب بعد مسح الوجه ولا يصير النقول في باطنهما مستحسناً لأنه لم يحصل انفصال  
ولأنه لا يمكنه مسح ساعده بكفها وإنما حكمنا في الماء بأنه مستعمل لأن انفصاله لأنه لا ينقل من يده  
إلى يده (وتقديم مسح (أعلى الوجه على) باقيه ولو مع تحدر التراب إلى (أسفله) كالوضوء  
(و) الثالث (الموالة) لغير ذلك الحدث أما هو فتجب تخفيفاً للمانع (وسبق معناها في الوضوء)  
وهو أن لا يحصل بين العضوين تفريق كبير وقدر التراب ماء وكما تطلب الموالة بين العضوين  
تطلب بين التيمم والصلاة (و) ثلثة أشياء أخرى مذكورة في المطولات منها نزع التيمم خاتمة  
فتح التاء (في الصلوة الأولى) ليكون مسح الوجه بجميع اليد (أما الثانية فيجب نزع  
الحاتم فيها) ليعزل التراب إلى عمله ولا يكتفي بحركته إلا أن اتسع بحيث يصل النار لما تحتها فلا  
يزع فإنه لا يجب حينئذ لكفه بغيره وإنما يخفف المكار قبل المسح ولو نفضه من الكفين إذا  
كان كثيراً ومنها نزع ريق أصابعه في أول كل من الضربتين أما في الأولى فزيادة إثارة النار وأما  
في الثانية فإزالة ما بين الأصابع من التراب عن المسح بما على الكف ومنها غسل



عليه بعد مسح اليدين إذا فرّق في الثانية وإلا بأن فرّق في الأولى فقط أول فرّق فيها  
 في هاتين الصورتين ومنها عظم رفع يده عن الوضوء قبل تمام مسحه فراراً من خلاف من  
 يسهل ومنها كل ما يوجب في الوضوء إلا التلث (والذي يبطل التيمم) أي يقتضي به (ثلاثة أشياء)  
 الأول وثالث جاربان في التيمم لفقد الماء ولغيره وأما الثاني فخاص من يتيمم لفقد الماء (أحدها  
 كبر ما حل الوضوء) إن كان التيمم عن حدث أصغر أو كان التيمم عن حدث أكبر فإنه لا يبطل بالحدث  
 الأصغر ويغزو ويقال لأجل تيمم بالوقوف ونام غير ممكن وكس ومن وأغشى عليه ولم يبطل  
 تيممه (وسبق بيان في) فصل (أسباب الحدث) التي هي نواقض الوضوء (فهي كان) أي الحديث (تيمم)  
 أصغر أو مرض (ثم أحدث بطل تيممه) عن الحديث الأصغر فيحرم عليه ما يحرم على الحديث فقط  
 وسبق تيممه بالحدث الأكبر حتى يطرأ ما يبطله قال النووي ولا يعرف لتجنب بياض قراءة القرآن  
 وشك في السجدة دون الصلاة والطواف ومن للمصنف إلا هذا (والثاني رؤية الماء) أي العلم بوجوده  
 خارجاً وإن مات الوقت عن الوضوء (وفي بعض نسخ المتن) وجود الماء أي أوطئه أو رتبه حيث  
 كان محل البحث طلبه منه أثناء وهو أحد الغوث (في غير وقت) التلث: (بالصلاة) أي قبل التلظ  
 بالحدث الأكبر أو بعد ولا فرق بين المرض والتلف في الصلاة وإن كانت تسقط بالتيمم (فمن تيمم لفقد  
 الماء أو غيره) وإن زال التوهم شرعاً (قبل دخوله في الصلاة) بأن كان قبل التلظ بالراء  
 (بطل تيممه) أن لا يقترن ذلك بما يوجب شرعي أو حسي يمنع من استعمال الماء كغطس  
 في البحر أو غيره لأن وجوده والحالة هذه كالعلم ومثل الماء من استعمال الماء ولو كان في سفينة  
 من حرفة أو صبح أن يلفز بذلك ويقال لأجل تسليم الأعضاء غير فاقده لا يتيمم ويصلي ولا إعادة  
 عليه ضرورة كماله كان في سفينة وغاب غرقاً أو أخذ الماء من البحر يتيمم ولا يجد (فإن رأى) أي  
 (بعد دخوله فيها) أي الصلاة (و) قد (كانت الصلاة مما لا يسقط فرضها) أي تأديتها (بالتيمم)  
 فإن صلى مكان يوجب في وجود الماء (كصلاة مقيم بطلت في الحال) لبطان تيممها ولأنه لا فائدة  
 لاستعمال الصلاة التي لا بد من إعادتها بخلاف ما إذا توجه للماء فإنه لا أثر للتوهم في الصلاة فلا يبطلها  
 حتى لا يبرأ بمحل الصلاة لا بمحل التيمم والبرء أيضاً بغيرها والبرء أيضاً بغيرها (أما من الصلاة فقط لا بجميع  
 فعله) (و) كانت الصلاة (مما لا يسقط فرضها) أي تأديتها (بالتيمم) لكون الصلاة بمحل الثالب فيه  
 أصلاً أو استوى الأمران (كصلاة مسافر فلا تبطل) لأنه شرع في المقصود مع إغائها عن الإعادة  
 لكن الأصل قطعها بغيرها بالماء إن اتسع الوقت ليخرج من خلاف من حرم أمامها فإن ضاق  
 الوقت حرم قطعها ويبطل تيممه بمجرد سلامه وإن علم أن الماء تلف (فرضاً كانت الصلاة) كظهور  
 في صلاة جنازة (أو نقلاً) كيد ووتر (وإن كان تيمم الشخص لمرض وغو) كخوف زيادة الزاوية  
 (ثم رأى للماء فلا) يبطل تيممه إلا بالبرء قبل دخوله في الصلاة إذا لا (أثر لرؤيته) أي للماء لأن  
 المرض يوجب تيممه ولو بناطى النهر (بل تيممه باق بحاله) أي في الصلاة وخارجها أثناء ومن مرضه  
 في الصلاة فهو كوجود الماء فيها فإن كانت مما لا تسقط بالتيمم كأن وضع الحجر على حدث  
 أحدث من الصحيح مما لا بد منه الاستمسك ثم تيمم بطلت صلاته وإن كانت مما تسقط بالتيمم كأن  
 وضع الحجر على طهر ولم تأخذ من الصحيح زيادة على قدر الاستمسك ثم تيمم بطل (والثالث الردة  
 وهي قطع) استمرار (الاسلام) بخلاف وضوء التيمم وتحمله فانهما لا يبطلان بهما لكن يبطل بينهما  
 في وقت في أثناءها فيجب تحديدهن بما لا يمتنع وأما بطل التيمم بالردة لأنه الاستباحة وهي منتفية  
 بالردة وطهارة صاحب الضرورة بالتيمم (وإذا امتنع) أي شق (شرعاً) أي من جهة الشرع

(والذي يبطل التيمم  
 ثلاثة أشياء) أحدها  
 كل (ما يبطل الوضوء)  
 (وسبق بيان في أسباب  
 الحدث فني كان تيممها  
 ثم أحدث بطل تيممه  
 (و) الثاني (رؤية  
 الماء) وفي بعض نسخ  
 المتن وجود الماء (في  
 غير وقت الصلاة) لمن  
 تيمم لفقد الماء ثم  
 رأى الماء أو غيره قبل  
 دخوله في الصلاة بطل  
 تيممه فإن رأى بعد  
 دخوله فيها وكانت  
 الصلاة مما لا يسقط  
 فرضها بالتيمم كصلاة  
 مقيم بطلت في الحال  
 أو مما يسقط فرضها  
 بالتيمم كصلاة مسافر  
 فلا تبطل فرضاً كانت  
 الصلاة أو نقلاً كان  
 تيمم الشخص لمرض  
 وغو ثم رأى للماء فلا  
 أثر لرؤيته بل تيممه  
 باق بحاله (و) الثالث  
 (الردة) وهي قطع  
 الاسلام وإذا امتنع  
 شرعاً



استعمال الماء في عضو  
فان لم يكن عليه سائر  
وجب عليه التيمم  
وغسل الصحيح ولا  
ترتيب بينهما للجنب  
أما الحديث فاما يتيمم  
وقت دخول غسل  
العضو الليل فان كان  
على العضو ترصعكم  
مذكور في قول المصنف  
(صاحب الجبار) جمع  
جغيرة بفتح الجيم وهي  
أخشاب أو هي تسوي  
وتشعل موضع الكسر  
ليلتجعه (عسخ عليها)  
بالماء ان لم يمكن نزعها  
لخوف ضرر مما سبق  
(و يتيمم) صاحب  
الجبار في وجهه و يديه  
كما سبق (و يعل) ولا  
اعادة عليه ان كان  
وضعها (أي الجبار)  
(على ظهر) وكانت في  
غير أعضاء التيمم والا  
أعاد وهذا ما قاله النووي  
في الروضة لكنه قال  
في المجموع ان الحلق  
الجمهور يقتضي عدم  
الفرق أي بين أعضاء  
التيمم وغيرها بشرط  
في الجيرة أن لا تأخذ  
من الصحيح إلا ما لا بد  
منه للاستمسك  
واللصوق والمصابة  
بليتها

بنيه عن الاقدام على ما فيه ظهر (استعمال الماء في عضو)  
عليه أي العضو الذي فيه العلة (سائر) وجب عليه (إمران) (التيمم) بخلافه عن محل العلة بالتيمم الشرعي  
لأنه لا يجوز محل العلة عن طهارة ولا زمة إمرار التراب على محل العلة ما لم يكن ان كان محل التيمم ولم يخش  
مخذور إمرار (وغسل الصحيح) وتلطيف في غسل الماوراء لعله ما أمكن (ولا ترتيب بينهما للجنب)  
ونحوه لأن بدنه كالعضو الواحد لكن الأولى تقديم التيمم ليزيل الماء أثر التراب (أما الحديث فاما  
يتيمم وقت دخول غسل العضو الليل) رعاية للترتيب فان كان الجرح في الوجه امتنع تأخير التيمم عن  
غسل اليدين أو في اليدين تعين كونه بعد الوجه وقبل مسح الرأس أو في الرأس تعين تأخير عن اليدين  
وتقديمه على الرجلين ولا ترتيب بين التيمم عن عليه وغسل صحيحه والأفضل تقديم التيمم ولا إعادة  
عليه ولو كانت العلة في أعضاء التيمم ان كان مستند في ذلك لقول الطبيب الليل (فان كان محل العضو)  
الليل (سائر) فان أمكن نزعها مشقة وطهارة ما عتبه وجب ذلك فان لم ينزع لم يصح طهارته ولا  
صلاته . نعم ان لم يأخذ من الصحيح شيئاً أصلاً لا يجب نزعها الا اذا كانت في أعضاء التيمم فان شق  
عليه نزعها (فحكمه مذكور في قول المصنف) وصاحب الجبار جمع جغيرة بفتح الجيم وهي أخشاب أو  
قصب تسوي وتشعل موضع الكسر للتيمم ان أخذت من الصحيح شيئاً واجب ثلاثة أمور الأول  
(مسح عليها) جميعها وجوبا (بالماء) وقت غسل عضوها للحدث ولو كان به دم لانه يعني عن ماء  
الطهارة بدلاً عما أخذت من الصحيح (ان لم يمكن نزعها لخوف ضرر مما سبق) أي من ذهب نفس  
أو عضو أو منفعة . والثاني يغسل الصحيح حتى ماتت أطراف الجبار ولومع تحصيل قلته ونحوها  
قبل المسح أو بعده لأن مسح الجيرة طهارة ضرورة فاعتبر الأتيان فيها بالمسح (والمسح) (التيمم)  
أي (صاحب الجبار في وجهه و يديه كما سبق) عن الجرح وان لم تأخذ الجبار من الصحيح شيئاً لا يجب  
الآ إمران غسل الصحيح والتيمم عن الجرح ولا يجب المسح عليها بالماء لأن مسحها بالماء يكون  
غوضاً عما أخذت من الصحيح وهي لم تأخذ من الصحيح شيئاً (ويعل) أي صاحب الجيرة اذا مسح  
عليها وغسل الصحيح ويتيمم (ولا إعادة عليه ان كان) أي صاحب الجيرة قد (وضعها أي الجبار  
على ظهر) كامل من الحدث ولم يسهل نزعها (وكانت في غير أعضاء التيمم) ولم تأخذ زيادة على قدر  
الاستمسك فحكم الاعادة مقدّم بقية أربعة (والآ) بأن وضعها على حدث (أعاد) الصلاة وجوبا  
الآتي صورة واحدة وهي ما اذا كانت في غير أعضاء التيمم ولم تأخذ من الصحيح شيئاً (وهذا) أي  
عدم وجوب الاعادة اذا كانت الجيرة في غير أعضاء التيمم وكوجوبها اذا كانت في أعضاء التيمم  
(شأله النووي في الروضة) وهو القصد (لكنه) أي النووي (قال في المجموع ان الحلق الجمهور)  
أي أكثر الفقهاء يقتضي عدم الفرق أي بين أعضاء التيمم وغيرها أي في عدم الاعادة . وحاصل  
الاعادة ان كانت في أعضاء التيمم وجبت الاعادة مطلقاً وان كانت في غيرها فان لم تأخذ  
من الصحيح شيئاً فلا إعادة مطلقاً وان أخذت زيادة على قدر الاستمسك وجبت الاعادة مطلقاً وان أخذت  
ملا بد منه للاستمسك فان وضعها على طهر ولم يسهل نزعها فلا إعادة الا بأن وضعها على حدث أو سهل  
النزع وجبت الاعادة (وبشرط في الجيرة) ليكن في ثلاثة أمور الثلاثة المذكورة وهي غسل الصحيح والتيمم  
ومسح كل الجيرة ماء (أن لا تأخذ من الصحيح إلا ما لا بد منه للاستمسك) ولو قدر على عليه وجب بأن  
يتم حرقه مسالة عليه ويصير الغسل بالتقاطير منها كذا قال الحق المحقق في شرح النهاج (والصوق)  
بفتح اللام وهو ما يلقى بالجرح من حرقه أو فطنة (والمصابة) بكسر العين وهو ما يصعب على محل الكسر  
بليتها



والرهم ونحوها على  
الرجح كالجيرة (وَيَتِمُّ  
لِكُلِّ فَرِيضَةٍ أَوْ  
مَنْدُورَةٍ فَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ  
صَلَاتِي فَرِيضَتَيْنِ  
وَاحِدٍ وَلَا بَيْنَ طَوَافَيْنِ  
وَلَا بَيْنَ صَلَاةٍ وَطَوَافٍ  
وَلَا بَيْنَ جَمْعَةٍ وَخُطْبَتَا  
وَلَمَّا رَأَى إِذَا تَجَمَّعَتْ  
تَحْتَكَ بَيْنَ الْحَلِيلَيْنِ  
تَفْعَلُهُ حَرًّا أَوْ تَجْمَعُ بَيْنَهُ  
وَبَيْنَ الصَّلَاةِ بِذَلِكَ  
النِّتْمِ وَقَوْلُهُ (وَيَصِلُ  
بِتَيْتَمٍ وَاحِدًا مَا شَاءَ مِنْ  
النَّوَافِلِ) شَاقِطٌ مِنْ  
بَعْضِ النَّسَخِ.  
(فَصَلِّ فِي بَيَانِ النَّجَاسَاتِ  
وَأَزَالَتِهَا) وَهَذَا الْفَصْلُ  
مَذْكُورٌ فِي بَعْضِ النَّسَخِ  
تَقِيلُ كِتَابَ الصَّلَاةِ  
وَالنَّجَاسَةِ لِقَاءَ الشَّيْءِ  
الْمُسْتَقْبَرِ. وَشَرَعًا كُلُّ  
عَيْنٍ تَحَرَّمَ تَنَاوُلُهَا عَلَى  
الْإِطْلَاقِ بِجَاهِ الْإِخْتِيَارِ  
مَعَ سَهُولَةِ التَّمْيِيزِ لَا  
تَحَرَّمَهَا وَلَا اسْتِقْدَارُهَا  
وَلَا لُضْرَرُهَا فِي بَدَنِ  
أَوْ عَقْلٍ وَدَخَلَ فِي  
الْإِطْلَاقِ قَلِيلُ النَّجَاسَةِ  
وَكَثِيرُهَا وَخَرَجَ  
بِالْإِخْتِيَارِ الضَّرُورَةُ  
فَإِنَّهَا تَبِيحٌ تَنَاوُلُ  
النَّجَاسَةِ وَبَسُورَةُ  
التَّمْيِيزِ أَكْلَ الدُّودِ

بِغَيْرِ قَوْلِهَا) وَهِيَ أَدْوَى شَرًّا أَوْ تَطْلِي (عَلَى الْحَرَجِ) يَتِمُّ الْجَمْعُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ صِفَةٍ لِكُلِّ مِنَ التَّنَدَّاتِ  
الْمَحْذُوفِ تَتِمُّ لِكُلِّ فَرِيضَةٍ عَقِبَهُ كَالْمَوَاتِ أَوِ الْأَطْوَفِ (أَوْ مَنْدُورَةٍ) لِأَنَّ التَّيْتَمَ طَهَارَةٌ ضَرُورَةٌ فَيُغْلِبُ  
عَلَيْهَا وَقَوْلُهُ (وَيَتِمُّ الْأَوَّلَى أَنْ يَتَنَبَّهَ لِلْجَهْلِ لِيَتِمَّ التَّيْتَمُ نَفْسَهُ وَبَعْدَهُ وَالْحَارُ وَالْمَجْرُورُ نَائِبُ الْفَاعِلِ  
لِقَوْلِهِ الرَّمْلِيُّ مَعْدَةُ الرَّاحِ) فَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ صَلَاتِي فَرِيضَتَيْنِ وَاحِدَةٍ وَلَا بَيْنَ طَوَافَيْنِ أَوْ فَرِيضَتَيْنِ  
بَيْنَ صَلَاةٍ وَطَوَافٍ أَوْ فَرِيضَتَيْنِ (وَلَا بَيْنَ جَمْعَةٍ وَخُطْبَتَيْنِ) فَيَتَنَبَّهُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِتَيْتَمٍ وَاحِدٍ مُطْلَقًا  
تَتِمُّ بِهِمَا لِحُسْنِ الْأَخْطِيةِ وَلِأَنَّ خُطْبَةَ الْجَمْعَةِ إِنْ كَانَتْ فَرِيضَةً كَفَايَةً لَكِنَّهُ تَقِيلُ أَنَّهَا قَائِمَةٌ مَقَامَ  
رَكْعَتَيْنِ وَلَمَّا جَمَعَ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ بِتَيْتَمٍ وَاحِدٍ مَعَ أَنَّهُمَا فَرِيضَتَانِ لَكِنَّهُمَا مُتَلَاذِمَتَانِ فَصَارَ الْكُلُّ شَيْءًا وَاحِدًا  
وَلَمْ يَجْعَلْ كَرَارَتِي وَاحِدَةً مِنْهُمَا بِتَيْتَمٍ لَمْ يَمُرَّ وَدَهْ (وَالْمُرَادُ بِفَرِيضَتَيْنِ غَيْرِ عَمَلَيْنِ الْحَلِيلِ فَحِينَئِذٍ  
يَحْرُمُ (الرَّكْعَتَانِ) الْخَائِضُ إِذَا تَتِمَّتْ لِحَكْمَيْنِ الْحَلِيلِ) أَيْ إِنْ رَجَعَ أَوْ أَلْسِدَ مِنَ الْوُطْءِ (أَنْ تَفْعَلَهُ)  
أَيْ تَحْتَكِي (مَرَّةً) مَعَ أَنْ كُلَّ مَرَّةٍ مِنَ التَّحْكِي تَفْرُصُ عَلَيْهَا أَذَلْمَ يَكُنْ ثَمَانِيَةً (فَيَجْمَعُ بَيْنَهُ) أَيْ تَحْكِي  
الْحَلِيلَ مَرَّةً (أَوْ بَيْنَ الصَّلَاةِ) أَيْ صَلَاةَ الْفَرِيضِ (بِذَلِكَ التَّيْتَمِ) الْوَاحِدِ الْمُنْقَسِ تَكَرَّرَ التَّيْتَمُ بِتَكَرُّرِ  
الْوُطْءِ (وَلَمْ يَكُنْ يَسْرَعُ) الْأَوَّلُ إِذَا بَاتَ الْخَائِضُ بَعْدَ انْقِطَاعِ دَمِهَا بِتَيْتَمٍ أَسْبَحَ فَرِيضَ الصَّلَاةِ أَمَا  
بِغَيْرِ ذَلِكَ تَحْكِي الْحَلِيلَ مِنَ الْوُطْءِ فَتَحْكِي مَرَّةً لِلشُّكِّ وَلَا تَصِلُ بِذَلِكَ التَّيْتَمَ فَرِيضًا وَلَا نَفْلًا. وَالثَّانِي  
تَحْكِي الْحَلِيلَ عَلَى التَّحْكِي لَأَنَّ تَحْكِي الْحَلِيلَ قَبْلَ الصَّلَاةِ مُبْطِلٌ لِيَتِمَّ بِهَا بِالنِّسْبَةِ لِلصَّلَاةِ وَإِنْ لَمْ يَبْطُلْ  
فَتَحْكِي وَإِنْ تَحْكِي وَإِنْ تَكَرَّرَ بَعْدَ ثَلَاثٍ وَآخِرًا أَمَا قَوْلُهُ تَحْكِي الْحَلِيلَ أَيْ لِأَجْلِ تَحْكِيهِ  
فَتَحْكِي بَعْدَ ثَلَاثٍ إِلَى التَّيْتَمِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ مَعْلَةً لِلتَّيْتَمِ كَوْنُهُ مُتَوَاتِرًا لِأَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ عِلَّةً أَعْمَ مِنْ  
كَوْنِهِ تَصَوُّرًا بِغَيْرِ دَلِيلٍ كَر الصَّلَاةِ بَعْدَهَا فَانْ تَصَوُّرُ الْجَمْعِ بَيْنَ فَرِيضَتَيْنِ مُحَاصِلٌ بِالْجَمْعِ بَيْنَ تَحْكِيَتَيْنِ  
فَتَحْكِي بِكُلِّ الْقَارِخِ وَجَعَلَ عَلَى هَذَا شَائِعٌ (وَقَوْلُهُ وَيَصِلُ بِتَيْتَمٍ وَاحِدًا مَا شَاءَ مِنْ النَّوَافِلِ شَاقِطٌ)  
فَتَحْكِي (فِي بَعْضِ النَّسَخِ لِأَنَّ) النَّوَافِلَ تَكَرَّرَتْ فَخَفَّفَ فِي أَمْرِهَا وَلِأَنَّ النِّفْلَ الْمَطْلُوقَ فِي حَكْمِ صَلَاةٍ  
يَكُونُ الْأَوَّلَى أَوْ إِذَا أَحْرَمَ بِرَكْعَةٍ أَنْ يَجْعَلَهَا مَاتَةً بِرَكْعَةٍ ثَانِيَةٍ وَأَذَانُهَا كَثَرَتْ مِنْ رَكْعَةٍ لَهَا أَنْ يَتَصَبَّرَ  
فَرَكْعَةً ثَانِيَةً.

فَصَلِّ فِي بَيَانِ النَّجَاسَاتِ أَيْ الْأَعْيَانِ النَّجِسةِ (وَأَزَالَتِهَا) أَيْ النَّجَاسَةِ الَّتِي هِيَ الْوُضْءُ لِلْإِطْلَاقِ  
لِحَكْمِهَا كَتَبْتُ كِتَابَ النَّجَاسَةِ أَوْ حَكْمِيَةِ (وَهَذِهِ الْفَصْلُ مَذْكُورٌ فِي بَعْضِ النَّسَخِ قَبْلُ كِتَابِ الصَّلَاةِ)  
فَيُحِيلُ فَيَكُونُ حَقْلُ الْمُبِينِ (وَالنَّجَاسَةِ لِقَاءَ الشَّيْءِ الْمُسْتَقْبَرِ) أَيْ وَلَوْ طَاهِرًا كَالْعَاقِ وَالْحَاظِ  
وَقَوْلُهُ (يُسْتَقْبَرُ بِتَيْتَمٍ مِنْ حَمَةِ الصَّلَاةِ حَيْثُ لَا مَرَحُصَ فَيَدْخُلُ السُّنْبُجِي بِالْمَحْرَقَانِ يَفْقِي عَنْ  
الْمَحْرَقَةِ وَتَحْتَ يَمَانٍ تَوَعَّدَ ذَلِكَ كَحَكْمِهِ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ بِالنَّجَاسَةِ الْأَيُّ عَنِ غَيْرِهِ وَيَدْخُلُ أَيْضًا  
حَقْلُ الْمُسْكِرِ مِلًّا فَانْ وَإِنْ حَلَّ حَكْمُومَ عَلَيْهَا بِالنَّجَاسَةِ لَكِنَّهُ أَسْبَحَ لَهُ التَّنَاوُلُ لِلضَّرُورَةِ  
بِغَيْرِ حَكْمِهِ وَمَوْثُوقِي عَلَى مَا قِيلَ يَقُولُهُ بِهِيَ (كُلِّ عَيْنٍ) أَيْ كُلِّ فَرْدٍ فَرَدَتْ أَفْرَادَ الْعَيْنِ (حَرَّمَ  
تَنَاوُلُهَا) وَلَا يَلْزَمُ مِنْ بَأْوَعْرِهَا (عَلَى الْإِطْلَاقِ) أَيْ عَدَمُ التَّقْيِيدِ بِقَلَّةٍ أَوْ كَثْرَةٍ (حَالَةُ الْإِخْتِيَارِ مَعَ سَهُولَةِ  
تَحْكِيَتِهَا) أَيْ تَطْيِيمِهَا (وَلَا اسْتِقْدَارُهَا وَلَا لُضْرَرُهَا فِي بَدَنِ أَوْ عَقْلٍ) فَخَرَجَ بِالْعَيْنِ الرَّيْحَ فَهُوَ  
مَعْرُوفٌ لِقَوْلِهِ النَّجَاسَةِ كَلَّ رَجْعُ الْخَارِجِ مِنَ الدَّرَجَةِ وَخَرَجَ بِجَرْمَةِ التَّنَاوُلِ مَا لَا يَحْرُمُ تَنَاوُلُهُ كَسَائِرِ  
الْأَعْيَانِ الْمُفْرَدَةِ (وَدَخَلَ) النَّجَاسَةِ بِسَبَبِ (الْإِطْلَاقِ) عَنِ التَّقْيِيدِ بِقَلَّةٍ أَوْ كَثْرَةٍ (قَلِيلُ النَّجَاسَةِ)  
كَبِيرٌ مِنْ بَوْلٍ (وَكَثِيرُهَا) كَابِرٌ مِنْ بَوْلٍ وَخَرَجَ بِالْإِطْلَاقِ عَنِ الْإِخْتِيَارِ فِي تَأْيِيدِ الْحَرْمَةِ بِتَأْيِيدِ قَلِيلِهِ  
كَبِيرِهَا أَيْ كَثِيرِهَا فَانْ قَلِيلُهَا يَتَبَّحُ بِالضَّرَرِ (وَخَرَجَ بِالْإِخْتِيَارِ الضَّرُورَةُ) فَانْ حَارِجَةٌ عَنْ  
الْحَرَمِ (فَإِنْ تَبَيَّنَ تَنَاوُلُ النَّجَاسَةِ) كَالثَّانِيَةِ (و) خَرَجَ (بَسُورَةُ التَّمْيِيزِ) عَنِ الْحَرْمَةِ (أَكْلَ الدُّودِ)



اللب في حين أوقاه ونحو ذلك) كالقول ونخرج باللب الحلي فهو طاهر فيباح تناول الدود حيوانا  
 مع ما هو فيه لا منفردا وأن سهل تميزه نظرا إلى أن شأنه عصر الخبز ولا ينحس فيه ولا يجب عليه  
 غسله (وخرج بقوله) أي صاحب التعريف وهو النووي (الحرمة ميتة آدمي) فأنها وإن حرم  
 تناولها مطلقا أي كثر أو قل في حال الاختيار لكنه لا تلجسها بل لا حرامها ولو حرر بها لأن  
 الحرمة الدائمة ثابتة له فكان طاهرا حيا وميتا حتى يمنع استعمال جزء منه في الاستنجاء دون  
 الحرمة العرضية بسبب الإيمان أو عقيد العزلة فلم تثبت له ولذا لم يحترم فلماذا جاز أغراء الكلاب  
 على حقيقته (و) خرج (بعدم الاستقدار) أي عزما (التي ونحوه) كمخاط وبراغ فان ذلك وإن حرم  
 تناوله لا يستقداره لانجاسته ومحل حرمة تناول البراق إذا خرج من معدته وهو اللحم والآن لم يحرم  
 وإذا لم يقصد التبرك كبراق ولي ومخاطه فإنه يجوز تناوله بغير كراهة فيما ليس به في نحو ماء ولا جاز  
 تناوله ومما يقصده الاستلذاذ كبريق وجو والأجاز (و) خرج (بني الضرر والحجر والنبات للضرر  
 ببدن أو عقل) فالحجر والطين والنباتات السمية المضرّة بالبدن طاهرة وكذا الحجرة بالعقل كالأقنوع  
 والزعفران والبنج والخشخاش وجوز الطيب فهدية يباح قتلها ويحرم كثيرها لأنها طاهرة مضرّة  
 (ثم ذكر المصنف ضابطا) أي قاعدة كلية (للنجس الخارج من القبل والدبر بقوله: وكل ما نفع خرج  
 من السبيلين نجس هو) أي كل ما نفع خارج من أحد السبيلين (مما دق بالخارج المعتاد كالبول  
 والغائط) المانع ولو من طائر وسماك وجراد وما لآدم لم سائل (و بالنادر كالدّم والقنص) والذي  
 والودي (الآلني) فهو طاهر في حد ذاته لكن يستحب غسله فرارا من الخلاف سواء كان للذي  
 (من آدمي أو حيوان) آخر وسواء كان من حيوان ما كول أو غيره (غير كلب وخنزير وما تولد  
 منهما) أي من كل واحد منهما مع الآخر (أو من أحدهما مع حيوان طاهر) فالذي كاصلة فهو  
 طاهر إذا كان من حيوان طاهر ولو على لون الدم إن خرج من طريقه أما إذا خرج من غير  
 طريقه وهو على لون الدم فيكون نجسا كغنى من لم يمكن بلوغه بأن رآه دون تسع سنين فإنه نجس  
 لأنه ليس بمنى ولا فرق بين منى الحي واليت وأما الذين فطاهر مطلقا سواء كان ممن ذكر أو غيره ولو بنت  
 يوم (وخرج بمائع) الرشح فهو طاهر وأما الذي قد يكون نجسا كالغائط الجامد والبرص وقد يكون  
 طاهرا كالخصي التي لا تتعد من البول ومنها (الدود وكل متصل بالأعنة المدة) أي لم تقلع عن  
 حاله كحدث لو زرع نبت في بعض لو حفر في الأرض (فليس) أي المتصل (بمنجس بل) متنجس  
 (بطهر بالفضل) أن كان غشا طويلا نجسة ولا فطاهر ويحل أكل مبيض مالا يؤكل لحمه مالم يعلم  
 ضرره ويقتضى الميتة إن اتصل بطاهر ولا فنجس أما الخارج في الحياة والمأخوذ من الذكاة فطاهر  
 وإن لم يتصل ولو انقلبت النجسة دما كاللغة واللغة كإقاله ابن قاسم وخرج بقوله من السبيلين الخارج  
 من بقية المنافذ فهو طاهر إلا في الذي قد وصل إلى المعدة وإن عادمها حالا وإن لم يتغير ما عدا المتصل  
 الذي لم تقلع المعدة عن حاله وكذا الخارج من فم النائم طاهر إلا أن علم أنه من المعدة كان  
 خرج متنفذا بصفرة فهو نجس لكن يعني عنه في حق من ابتلى به (وفي بعض النسخ وكل  
 ما يخرج بلفظ المضارع واسقاط مائع) والنسخة الأولى أولي من المضارع (وغسل جميع) من (الأوال  
 والأرواث) سواء كان يذنا أو ثوبا أو غيره (ولو كانا من ما كول اللحم) أو مما لا يسيل دمه  
 كالقمل والبق والذباب (واجب) فوراً إن عصى بالنجس كأن لم يخف الكلف بذهاب شيء  
 منها بلا حاجة والا كان أصابه لا قصد ولو من مقلط أو من وطء مستحاضة ولو في حال جريان الدم

اللب في حين أوقاه  
 ونحو ذلك وخرج بقوله  
 لا حرمة ميتة آدمي  
 وبعد الاستقدار المني  
 ونحوه وبني الضرر  
 الحجر والنبات للضرر  
 ببدن أو عقل ثم ذكر  
 المصنف ضابطا للنجس  
 الخارج من القبل والدبر  
 بقوله (وكل ما نفع خرج  
 من السبيلين نجس)  
 وهو صادق بالخارج  
 المعتاد كالبول والغائط  
 وبالنادر كالدّم والقنص  
 (الآلني) من آدمي أو  
 حيوان غير كلب وخنزير  
 وما تولد منهما أو من  
 أحدهما مع حيوان  
 طاهر وخرج بمائع  
 الدود وكل متصل  
 بالأعنة المدة فليس  
 بنجس بل بطهر بالفضل  
 وفي بعض النسخ وكل  
 ما يخرج بلفظ المضارع  
 واسقاط مائع (وغسل  
 جميع الأوال والأرواث)  
 ولو كانا من ما كول  
 اللحم (واجب)



أو ليس نوباً تتجسس وعرق فيه فيند ارادة نحو الصلاة أو الهادف يجب الغسل (وكيفية غسل  
 النجاسة كانت مشاهدة بالعين) أي محسوسة بالحاسة وهي التي تدرك بغير أو تلمس أو ذوق (وهي  
 الحاسة البصيرة) وهي ما لها تجرم أو طعم أو لون أو ريح (تكون بزوال عينها) أي جرمها (ومحاولة  
 زوالها من طعم أو لون) تكون الدم (أو ريح) كريح الخمر ولو بنحو صابون بحيث يلبس  
 على ما زوالها ولا يجب عليه اختيارها بالشم والبصر ونحوهما ولا على الأعمى ومن يقينه كرهه أن  
 يسأل عنها هل كانت الأوصاف أولاً (فإن بقي طعم النجاسة ضراً) سواء عسر زواله أولاً فلا يبقى  
 له إلا أن يترى بأن لا يزول إلا بالقطع فيبقى عنه مادام متقدراً فيكون الحل نجساً مقفوا عنه  
 (معتزلاً) فإن بقي طعمه على زواله (أو) بقي (لون أو ريح عسر زواله) أي أحدهما (أو ضراً)  
 لا يجب زواله بل يطهر الحل طهراً حقيقياً إلا أنه نجس مقفوعه ونجس العسر أن لا يزول ذلك  
 من أطراف الأصابع مع الماء ثلاث مرات وإذا حث بالماء ثلاثاً ولم يزل طهر الحل فإذا قسّر  
 من زواله بذلك لم يجب لأن الحل طاهر وإذا اجتمع اللون والريح معاً في محل واحد من نجاسة  
 نجسة وجب زوالها إلا أن تعتد كما في بقاء الطعم لقوة دلتها كقوة وحده على بقاء العين فإن بقيا  
 من زوالها أو من نجاستين وعسر زوالها لم يضر ولا يجب الاستعانة في زوال الأوصاف بغير الماء من  
 نحو صابون إلا أن تعتد بأن توقفت إزالة ذلك على ما ذكر (وإن كانت النجاسة غير مشاهدة)  
 أي غير محسوسة بالحاسة (وهي السبابة بالحكمة) كبول جف بحث لو عسر لم ينفصل من شيء مع  
 عسر أدركه ببقائه أما لخفافها بالجفاف أو لسكون الحل فبقاها لا تثبت عليه النجاسة كالرأفة والسيف  
 (سكنى جرى الماء على) الحل (النجس بها) أي الحكمة بغيره (ولو مرة واحدة) أذ ليس  
 من زوال ومن ذلك يمكن سقوت عمار نجس وجب تقع في بول حتى انتفض ولحم طبخ به فطهر  
 سباً أيضاً بقى الماء على ظاهره بخلاف نحو آخر تقع في ماء نجس فإنه لا بد من تقع في الماء حتى  
 يخل ويوصله جميع ما وصل إليه النجس وبخلاف كمن نجس بماء نجس ثم حرق فإنه لا يطهر بماءه بالفصل  
 إلا إذا دق وصار تراباً أو وقع حتى وصل الماء لبطنه نعم نص الشافعي رضي الله عنه على الغفو عما  
 نجس من الجوز بنجس وذلك أما لأضراره إلى النجس في العين أو لعدم البولي بذلك (ثم استثنى  
 كصف من الأبوال) دون الأرواث (قوله إلا بول الصبي) الخالص (الذي لم) يجاوز سنتين ولم (ما كل  
 طعام أي لم يتناول ما كولا) ولو سمي من لبن أمه (ولا مشروباً) غير اللبن حتى الماء (على جهة  
 الشرب) بأن لم يأكل الطعام أصلاً أو أكله لا للتغذي كمن شربه ونحوه وتناوله السفوف لإصلاح  
 البطن (فإنه أي بول الصبي) أي مصاب بول الذي ذكره الحق (يطهر برش الماء عليه) بأن يرش عليه  
 ما فيه ويطهره من غير سيلان ولا بد من عصر محل البول أو جفافه حتى لا يبقى فيه رطوبة ينفصل  
 بخلاف الرطوبة التي لا تنفصل فلا يضر (ولا يشترط في الرش سيلان الماء) وهو مفارقة الماء موضع  
 سببه لأن ذلك يسمى غسل (فإن أكل الصبي الطعام) ولو سمي أمماً (على جهة التغذي) ولو مرة  
 وإن عاد إلى اللبن (غسل بماءه قطعاً) أي بلا خلاف (وخرج بالصبي الصبية والحنتى فيفصل من بولهما)  
 وخرج بالبول غيره كغني ووغائط وخرج بالخالص مالهو اختلط البول بماء ثم نظار من ذلك شيء فلا  
 بد من غسله وخرج بقولنا لم يجاوز سنتين مالهو بالبدن فلا يمكن النسخ ولو لم يأكل شيئاً ولو شرب  
 كغفر قبل الحولين أو بعدهما فاعتمد الشيخ سلطان أنه لا بد من الغسل لأن الرش رخصة والرجوع لا يرجع  
 إليها إلا يفتن وبحسب مدة العامين من انفصال الولد كله من بطن أمه ولا فرق في اللبن بين كونه نجساً وغيره

وكيفية غسل النجاسة  
 إن كانت مشاهدة  
 بالعين وهي السبابة  
 بالعين تكون بزوال  
 عينها ومحاولة  
 أو صاف من طعم أو لون  
 أو ريح فإن بقي طعم  
 النجاسة ضراً أو لون  
 أو ريح عسر زواله لم  
 يضر وإن كانت النجاسة  
 غير مشاهدة وهي  
 السبابة بالحكمة فيسكنى  
 جرى الماء على التنجس  
 بها ولو مرة واحدة ثم  
 استثنى الصنف من  
 الأبوال قوله (الأبول  
 الصبي الذي لم يأكل  
 الطعام) أي لم يتناول  
 ما كولا ولا مشروباً  
 على جهة التغذي (فإنه)  
 أي بول الصبي (يطهر  
 برش الماء عليه) ولا  
 يشترط في الرش سيلان  
 الماء فإن أكل الصبي  
 الطعام على جهة  
 التغذي غسل بوله  
 قطعاً وخرج بالصبي  
 الصبية والحنتى فيفصل  
 من بولهما



(وَيَشْتَرِطُ فِي غَسْلِ الْمَتَجَسِّسِ وَرُودِ الْمَاءِ عَلَيْهِ) أَيُ الْحُلِّ الْمَتَجَسِّسِ (أَنْ كَانَ) أَيُ الْمَاءُ قَلِيلًا )  
 وَعَلَيْهِمْ جَرَمُ النِّجَاسَةِ فِي نَحْوِ التَّوْبِ وَالْأَشْجَسِ الْمَاءِ بِمَحَرِّدٍ وَرُودِهِ عَلَى الْحُلِّ فَلَوْ تَجَسَّسَ الْإِنَاءُ فِي  
 قَوْضِيقٍ فِيهِ مَاءٌ وَأَدِيرَ عَلَيْهِ طَهْرٌ كُلُّهُ مَالٌ تَسْكُنُ عَلَيْهِ النِّجَاسَةُ فِيهِ وَلَوْ مَانَعَةٌ وَاجْتَمَعَتْ مَعَ الْمَاءِ وَلَوْ  
 مَعْقُوفًا عَنْهَا وَلَا يَدْ مِنْ وَرُودِ الْمَاءِ عَلَى أَعْلَاهُ إِلَى أَسْفَلِهِ فَلَوْ صَبَّ الْمَاءُ فِي أَسْفَلِهِ ثُمَّ أَدَارَهُ حَوْلَهُ لَمْ  
 يَكْفِ (فَإِنْ عَكِيسَ) بَأَنْ كَانَ الْمَاءُ مُورُودًا (لَمْ يَطْهَرِ) لَضَعْفِ الْمَاءِ بِسَبَبِ قَلْتِهِ مَعَ كَوْنِهِ مُورُودًا  
 فَلَيْسَ بِهِ قُوَّةٌ أَنْ يَذْفَعَ عَنْ نَفْسِهِ التَّجَسُّسَ بِخِلَافِ مَاذَا كَانَ تَوَارِدًا (أَمَّا الْكَثِيرُ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ  
 الْمَتَجَسِّسِ تَوَارِدًا أَوْ مُورُودًا) بَلْ يَطْهَرُ الْحُلُّ عَلَى كُلِّ حَالٍ (وَلَا يَقَعُ عَنْ شَيْءٍ مِنَ النِّجَاسَاتِ) أَيُ  
 الْأَعْيَانِ النِّجَاسَةِ (الْأَلْبَسِ) فِي الْعَرَفِ (مِنْ الدَّمِّ وَالْقَيْحِ فَيَقَعُ عَنْهُمَا فِي تَوْبٍ أَوْ بَدَنٍ وَنَصَحَ  
 الصَّلَاةَ مَعَهُمَا) أَيُ الدَّمِّ وَالْقَيْحِ الْبَسِيرِ بِنَ وَحُلِّ الْعَفْوِ عَنْ الْبَسِيرِ فِي التَّوْبِ أَنْ احْتَاجَ إِلَيْهِ وَكَانَ  
 مَلْبُوسًا وَلَوْ لَتَجَمَّلَ بِخِلَافِ مَا لَوْ فَرَشَهُ أَوْ حَمَلَهُ فَلَا يَقَعُ عَنْهُ . وَحُصِّلَ مَسْأَلَةُ الدَّمِّ وَالْقَيْحِ بِالنَّظَرِ لِلْعَفْوِ  
 وَعَدَمِهِ أَنَّهَا ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ : الْأَوَّلُ مَا لَا يَقَعُ عَنْهُ مَطْلَقًا أَيْ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا وَهُوَ الْفُلْظُ وَمَا تَعَدَّى تَضَمُّنَهُ  
 وَمَا اخْتَلَطَ بِأَجْنَبِيٍّ وَلَوْ طَاهِرًا . وَالثَّانِي مَا يَقَعُ عَنْ قَلِيلِهِ دُونَ كَثِيرِهِ وَهُوَ الدَّمُ الْأَجْنَبِيُّ وَالْقَيْحُ الْأَجْنَبِيُّ  
 إِذَا لَمْ يَكُنْ كُنْ مَطْلَقًا وَلَمْ يَتَمَدَّ بِتَضَمُّنِهِ . وَالثَّالِثُ الدَّمُ وَالْقَيْحُ غَيْرِ الْأَجْنَبِيِّينَ كَدَمِ الدَّمَائِلِ وَالْقُرُوحِ  
 وَالتَّرَاتِ وَمَوْضِعِ الْقَصْدِ وَالْحِجَامَةِ بَعْدَ سِدِّهِ . بِنَحْوِ قُطْنَةٍ يَقَعُ عَنْ كَثِيرِهِ لَمْ يَقَعُ عَنْ قَلِيلِهِ وَإِنْ  
 انْتَشَرَ لِلْحَاجَةِ مَالٌ يَكُنْ يَقَعُ أَوْ يَحَاطِرُ عِلَّهُ وَالْأَخْرَجُ عَنْ قَلِيلِهِ وَبِمَا يَقَعُ مِنْ وَضْعِ لَصُوقٍ عَلَى الدَّمْلِ  
 لِيَكُونَ سَبَبًا فِي فَتْحِهِ وَخَرَجَ مَائِهِ عَنْ قَلِيلِهِ دُونَ كَثِيرِهِ وَأَعْلَامُ يَقُولُوا بِالْعَفْوِ عَنْ قَلِيلِ  
 نَحْوِ الْبَوْلِ لَغَيْرِ السَّلَاسِ مَعَ أَنَّ الْإِتْلَاءَ بِنَا كَثَرًا لِأَنَّهُ أَفْضَلُ لَهُ حُلُّ تَخْصُوصِ قَسَمِهِ الْإِحْتِرَازَ عَنْ  
 بِخِلَافِ نَحْوِ الدَّمِّ فَإِنَّ جَنْسَ الدَّمِّ يَحْتَاجُ الْعَفْوَ يَقَعُ الْقَلِيلُ مِنْهُ فِي عِلِّ السَّاعَةِ (وَالْأَمَّا أَيْ  
 شَيْءٌ) مِنَ الْحَيَوَانَاتِ (لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ) أَيُ لَادَمَ لِحَنَسَةِ جَارِيَةٍ عِنْدَ شَيْءٍ عَضُو مِنْهُ فِي حَيَاتِهِ  
 (كَذَبَابٍ وَحَلٍّ) أَيُ وَحُوشٍ وَقُلُوبٍ وَعَقْرَبٍ وَزَبَابٍ وَزَغٍ وَدُودٍ وَفَرَادٍ وَخِرَابٍ وَهِيَ دَابَّةٌ  
 تَكُونُ فِي الرَّمْلِ إِذَا وَقَعَ عِلَّ (فِي الْإِنَاءِ) الَّذِي فِيهِ مَاءٌ أَوْ مَائِعٌ (وَمَاتَ فِيهِ فَاتَهُ) أَيُ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ  
 دَمٌ سَائِلٌ (لَا يَنْجِسُهُ) أَيُ مَا فِي الْإِنَاءِ بَعْدَ مَوْتِهِ فِيهِ لَشَقَّةُ الْإِحْتِرَازِ عَنْهُ وَلَوْ وَقَعَ مَيْتٌ مِنْ ذَلِكَ فِي رَيْطٍ  
 كَتُوبٍ لَمْ يَنْجِسْهُ كَمَا قَالَ ابْنُ حَجَرٍ (وَفِي بَعْضِ النُّسخِ إِذَا مَاتَ فِي الْإِنَاءِ) فَيَشْتَرِطُ هَذَا مَا لَوْ طَرَحَ  
 طَارِحٌ وَمَاتَ فِيهِ فَاتَهُ لَا يَضُرُّ كَمَا لَوْ وَقَعَ بِنَفْسِهِ (وَأَقْبَهُمْ قَوْلُهُ يَقَعُ أَيْ بِنَفْسِهِ أَيْ لَوْ طَرَحَ مَا لَا نَفْسَ لَهُ  
 سَائِلَةٌ فِي الْمَائِعِ) وَهُوَ عَمِّي وَمَاتَ فِيهِ أَنَّهُ يَنْجِسُهُ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ لَوْ طَرَحَ طَارِحٌ حَيًّا لَمَاتَ  
 قَبْلَ وَصُولِهِ لِلْمَائِعِ أَوْ مَيِّتًا فَحَيٌّ قَبْلَ وَصُولِهِ إِلَيْهِ لَمْ يَضُرَّ فِي الْحَالَيْنِ وَلَوْ طَرَحَ فِيهِ بَعْدَ مَوْتِهِ (ضَرْبُ)  
 أَيُ نَجَسٍ كَجَزْمَا (وَهُوَ) أَيُ ضَرْبُ ذَلِكَ (مَاجِزَمٌ) الشَّيْخُ عَبْدِ الْكَرِيمِ (الرَّافِضِيُّ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ)  
 أَيُ عَلَى الْوَجِيزِ لِلزَّالِي (وَلَمْ يَتَعَرَّضْ) أَيُ لَمْ يَطْهَرِ (هَذِهِ السَّلْطَةُ) وَهِيَ طَرِحٌ مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ فِي  
 الْمَائِعِ (فِي) الشَّرْحِ (الْكَبِيرِ) عَلَى الْوَجِيزِ أَيْضًا (وَإِذَا كَثُرَتْ مَيِّتَةٌ مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ وَعَبَّرَتْ  
 مَا وَقَعَتْ فِيهِ) وَلَوْ تَقَدَّرَ أَنْ يَنْجَسَ لَقَدْ شَرِطَ الْعَفْوُ وَهُوَ أَنْ لَا يَتَعَرَّضَ لَوُقُوعِ عَلَيْهِ كَمَا (وَإِذَا نَبَاتَ  
 هَذِهِ اللَّبَنَةُ مِنَ الْمَائِعِ كَدُودٌ خَلَّ وَفَا كَهْدٌ لَمْ يَنْجَسْهُ قَطْعًا) مَالٌ تَخْرُجُ مِنْهُ ثُمَّ تَخْرُجُ فِيهِ بَعْدُ مَوْتِهَا  
 وَمَالٌ تَغْيَرُهُ قَالَ الرَّافِضِيُّ فِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لَوْ طَرِحَ مَائِيَّةٌ فِي الْمَاءِ مِنْ خَارِجٍ فِيهِ كَالْعَلَقِ غَادِ الْخَلَاقِ  
 بِمَوْتِهِ فِيهِ كَمَا ذَكَرَهُ الْعَلَامَةُ الْحُلِّيُّ (وَيَسْتَنَى مَعَ مَا ذَكَرْنَا) وَهُوَ مَا لَادَمَ لَهُ سَائِلٌ وَبَسِيرٌ الدَّمِّ وَالْقَيْحِ  
 (مَسَائِلُ مَذْكُورَةٌ فِي الْبَسُوطَاتِ سَبَقَ فِيهَا فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ) وَهُوَ النِّجَاسَةُ الَّتِي لَا يَضُرُّهَا الطَّرَفُ  
 الْعَدِيلُ مِنْهَا رُوثٌ سَمَكٌ لَمْ يَغْيَرِ الْمَاءُ وَلَمْ يَغْيَرِ فِيهِ عُسَاوُلُ لَمْ يَضُرَّكَ الطَّرَفُ الْعَدِيلُ بِنَفْسِهِ لَا بِوَسْطَةِ شَيْءٍ

وَيَشْتَرِطُ فِي غَسْلِ  
 التَّجَسِّسِ وَرُودِ الْمَاءِ  
 عَلَيْهِ أَنْ كَانَ قَلِيلًا فَان  
 عَكِيسَ لَمْ يَطْهَرِ أَمَّا  
 الْكَثِيرُ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ  
 كَوْنِ الْمَتَجَسِّسِ تَوَارِدًا  
 أَوْ مُورُودًا (وَلَا يَقَعُ عَنْ  
 شَيْءٍ مِنَ النِّجَاسَاتِ) الْأَلْبَسِ  
 مِنَ الدَّمِّ وَالْقَيْحِ  
 فَيَقَعُ عَنْهُمَا فِي تَوْبٍ  
 أَوْ بَدَنٍ وَنَصَحَ الصَّلَاةَ  
 مَعَهُمَا (وَالْأَمَّا أَيْ  
 شَيْءٌ) (لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ)  
 كَذَبَابٍ وَحَلٍّ (إِذَا وَقَعَ  
 فِي الْإِنَاءِ) وَمَاتَ فِيهِ فَاتَهُ  
 (لَا يَنْجِسُهُ) وَلَوْ فِي بَعْضِ  
 النُّسخِ إِذَا مَاتَ فِي الْإِنَاءِ  
 وَأَقْبَهُمْ قَوْلُهُ يَقَعُ أَيْ  
 بِنَفْسِهِ أَيْ لَوْ طَرِحَ  
 مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ فِي  
 الْمَائِعِ وَهُوَ عَمِّي وَهُوَ  
 مَاجِزَمٌ (الرَّافِضِيُّ فِي الشَّرْحِ  
 الصَّغِيرِ) وَلَمْ يَتَعَرَّضْ  
 لِهَذِهِ السَّلْطَةِ فِي الْكَبِيرِ  
 وَإِذَا كَثُرَتْ مَيِّتَةٌ مَا لَا  
 نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ وَعَبَّرَتْ  
 مَا وَقَعَتْ فِيهِ نَجَسٌ  
 وَإِذَا نَبَاتَ هَذِهِ اللَّبَنَةُ  
 مِنَ الْمَائِعِ كَدُودٌ خَلَّ  
 وَفَا كَهْدٌ لَمْ يَنْجَسْهُ قَطْعًا  
 وَيَسْتَنَى مَعَ مَا ذَكَرْنَا  
 هُنَا مَسَائِلُ مَذْكُورَةٌ  
 فِي الْبَسُوطَاتِ سَبَقَ  
 فِيهَا فِي كِتَابِ  
 الطَّهَارَةِ



تحت لكونه شواها لكون ما وقع عليه وكان بحيث لو قدر مخالفا أدركه لم ينف عنه خلاف ما لو أدركه  
 حيد البحر أو ميتة بواسطة شخص فانه يبقى عنه (والحيوان كله طاهر) حال حياته (الالكسب  
 الطاهر وما تولد منها أو من أحدهما مع حيوان طاهر) لكن للتولد بين كلب وأدمي فنه تمثيل  
 من كان على صورة الكلب فنحس وإن كان على صورة الأدمي فلو في نصفه الأعلى فقط فهو طاهر  
 وهو حكم الأدميين مطلقا وكذا لو كان أحدهما على صورة الأدمي دون الآخر فلهذا صورة  
 الكلب طاهر الكلب والسنة الأولى من القاعدة الأغلبية وعند الشيخ الحليين  
 ونحو حكم التحس مطلقا وعند ابن حجر فهو نجس مفعول عن الأدمي للتولد بين كلبين نجس اتفاقا  
 والكلب للتولد بين آدميين طاهر اتفاقا ولا يضر تغير الصورة في نجاسة أو طهارة والتولد بين شاتين  
 مثلا وهو على صورة الأدمي طاهر ويجوز دعوها كنهه وإن صار خطيبا وإماما وميتة نجسة ويكلف  
 ما كان عقلا ولا يحكي حكم الأدمي في شيء من الأحكام لافي الحياة ولا في الميت ولو مسح الكلب  
 كلبا فينبى استصحاب نجاسته ولو مسح الأدمي كلبا فهو على طهارته استصحابا للأصلين المثلثين  
 (ميتة) أي للنجاسة (تصدق بطهارة الدود للتولد من النجاسة وهو) أي ذلك الدود (تلك ذلك)  
 طاهر لأن قوله والحيوان كله طاهر يشمل ما لو نشأ من النجاسة ولو مغلطة لأنه متولد من عفوتها  
 (تصدق كنهها نجاسة الكلب) وهو كل ما لا يعيش في التربة من حيوان البحر ولو على صورة الكلب  
 الأدمي والأدمي وفي بعض النسخ وابن آدمي) إلا (ميتة كل منها) أي الثلاثة في كلام المصنف  
 حيد ساق (فانها) أي ميتة هذه الثلاثة (طاهرة) أقوله صلى الله عليه وسلم في سقى البحر وهو الطهور  
 على كل ميتة وقوله لا خير إذا كثرت جنود الله لا آكله ولا أسرته فهو صريح في حله وإعالم يأكله  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن وقوله صلى الله عليه وسلم لا يؤمن لا ينحس حيا ولا ميتا والتعبير  
 بقرن جرى على التراب فان الغالب من أحوال النجس صلى الله عليه وسلم عند ذكر الأحكام أنه لا يذكر  
 لا يؤمن وإن كان الكافر قد يشارك في الحكم (ويغسل الأناة) وغيره من كل جامد ولو صيدا  
 وجوبا (من ولوغ) كل من (الكلب والخنزير) وفزع كل منهما ولو مع غيره ومن جزمه ميتا ومن  
 ضلها كبولها ومما تنجس بشيء منها كطوباء وأجزاء الحفاة للآفة للركب بحكمة أو عينية  
 (سبع مرات) بعد إزالة الدين سواء تلمذت الولوغ وطارت عليه نجاسة أخرى أم لا (بماء طهور  
 أحدهن) سواء الأولى والأخيرة وغيرها (مصحوبة) أي مزوجة (بالتراب الطهور) ولو طين أو رطبا  
 أو ترابا مختلطا بنحو دقيق وربما ناعما له غبار وإن كان نديا (يعم المثل التنجس) وللواجب من  
 التراب ما تكفي الماء ويغسل بواسطة جميع أجزاء المثل التنجس سواء أجزأهما قبل الوضع على المثل  
 وهو الأولى أم بعده وإن سبق وضع التراب وإن كان المثل رطبا لأنه طهور وورد كالماء ويتعين  
 التراب وإن أفسد الثوب فلا يكفي نحو صابون ولا سحابة خرف ولا متنجس ومستعمل (فان كان  
 تنجس بما ذكر) أي بالنجاسة الكلبية (في ماء جار كدن كفي) فهو صريح في سبع جريات عليه أي  
 تنجس بذلك (بلا تعفير) أي تربية لأن كدورة الماء كافية عن التريب (واذا لم تزل عين النجاسة  
 الكلبية إلا ببيت) أي من الغسلات (مثلا حبست كلها غسلة واحدة) فجزئها ولو مرات كثيرة بعد  
 مرة واحدة (والأرض الترابية) أي التي فيها تراب ولو من هبوب الريح وإن كان متنجسا (لا يجب  
 التراب) أي استعماله (فيها) أي في غسل تلك الأرض (على الأصح) إذ لا معنى لتريب التراب ولو  
 اتقى مناشيء إلى غيرها فإن أريد تطهير المستقل من الطين لم يجب تريبه وأن أريد تطهير المستقل  
 فيه وجب تريبه (ويغسل) أي الأناة وغيره من كل متنجس (من) أجل إصابة شيء من (جارى) باقي

(والحيوان كله طاهر إلا  
 الكلب والخنزير وما  
 تولد منهما أو من أحدهما)  
 مع حيوان طاهر  
 وتعتبر تصديق بطهارة  
 الدود للتولد من النجاسة  
 وهو كذلك (والسنة  
 كلها نجاسة إلا السمك  
 والحرا والأدمي) وفي  
 بعض النسخ وابن آدم  
 أي ميتة كل منها فانه  
 طاهرة (ويغسل الأناة  
 من ولوغ الكلب  
 والخنزير سبع مرات)  
 بماء طهور (أحدها من)  
 مصحوبة (بالتراب)  
 الطهور يعي المثل  
 التنجس فان كان  
 التنجس بما ذكر في ماء  
 جار كفي فهو صريح  
 سبع جريات عليه بلا  
 تعفير وإذا لم تزل عين  
 النجاسة الكلبية إلا  
 ببيت مثلا حبست  
 كلها غسلة واحدة  
 والأرض الترابية  
 لا يجب التراب فيها على  
 الأصح (ويغسل من  
 سائر) أي باقي



(النجاسات) وهو ما عدا النجاسة المحقة والمظنة وهو المسمى متوسطة (مرة واحدة) حيث أزيلت  
 أوصاف النجاسة فيصير نقاء الباطن وحده لا أن تغير وكذلك بقائه القوي إلى بيع مغاير فيأخذها  
 فانه يكفي فيه التمسك (وفي بعض النسخ مرة تأتي عليه) أي الحل أي تمسك مع السلان (والثلاث وفي بعض  
 النسخ والثلاثة بالياء) أي ثلاث مرات بزيادة مرتين بعد الأولى الواجبة (أفضل) من الاقتصار على مرة  
 فلما زالت به الأوصاف بعد مرة واحدة وطلب اثنان بعدها ولا يسن الثلاث في غسل النجاسة المظنة  
 لأن السكر لا يكثر كما أن المصير لا يكثر فإن الشارح بالغ في تكرار الغسل فلا زاد عليه كما أن قول المصنف  
 كان تواجبه في النسخ فلا يصح مرة أخرى فلا يكفي أدنى منه كالسج فثلث التوسطة والخفيفة دون  
 الغلظة (واعلم أن غسالة النجاسة بعد طهارة الحل المفسول) بزوال أوصاف النجاسة ولو مظنة (طاهرة  
 في نفسها غير طاهرة فهي مستعملة لازلتها للحيث لأن ما زيل به الحث غير طهور ولو كان معفوفا  
 عنه ولا تكون الغسالة القليلة طاهرة إلا بشرط أربعة أحدها (أن انفصلت) عن الحل (غير متغيرة و)  
 الثاني (أن يرد وزنها بعد انفصالها) عن الحل (عما كان) أي عن المقدار الذي كان أولا قبل انفصال الحل  
 (بعد اعتبار مقدار ما ينشتر من الفسول من الماء) ويلقبه من الوسخ الطاهر ويكفي فيها بالطن  
 والثالث أن يظهر الحل بأن لم يكن به طعم ولا لون ولا ريح سهل الزوال والرابع أن يكون الماء واردا  
 ويحكم على الغسالة القليلة بالنجاسة إن كانت موروثة أو تغير أحد أوصافها أو زاد وزنها بعد اعتبار  
 ما تأخذ من الوسخ الطاهر وما يأخذ الحل من الغسالة أو لم يظهر الحل لأن البقاء الباقي بعد الانفصال  
 فزيم من طهارته طهارته ومن نجاسته نجاسته فلهذا قبل الانفصال عن الحل حيث لم تغير طاهره فقطما  
 وحكمها حكم الحل بعد الفصل (هذا) أي محل اشتراط تلك الشرط (ان لم يبلغ) أي الغسالة (فليكن  
 فان بلغت فاشترط عدم التغير) دون بقية الشرط (ولما فرغ المصنف مما يظهر بالفصل شرع فيما  
 يظهر بالاستحالة وهي انقلاب شيء) كالخمر (من صفة) كالخمر (إلى صفة أخرى) كالخمر (فقال) وإذا انحلت  
 الخمر (وهي) لغة (التحذرة من ماء العنب) وشرع على مسكر شواء كان من زبيب أو تمر أو حب أو قصب  
 أو عسل أو غير ذلك (مخمرته كانت الخمر) وهي التي عصرت أصلها لا بقصد الخمرية أو عصيرها كالعف  
 (أم لا) وهي التي عصرت أصلها بقصد الخمرية ففيها انفصال (ومعنى انحلت صارت) أي الخمر (فخلت وكانت  
 صبرورتها خلا) لم ينشأ من تأثير شيء كما قال المصنف فان خللت خمر (بنفسها) أي من غير مصاحبة  
 عين أجنبية حين تخللها أو بفتح راس دن للهواء لها (طهرت) لأن علة النجاسة الأسكار وقد زال  
 والحل انحلت الخمر أجماعا وهو مسبوق بالتخمير ويعني عن نحو حبات العنقود لما يصير النبيق منه  
 وعن ماء احتسج إليه لمصير يابس أو استقصاء عصير رطب (وكذا لو تخللت بنقلها من شمس إلى ظل  
 وعكسه) مما لم يحلل فيها هيوط والآلة تنجس ما فوقها من الدن ثم يعود إليها بالتنجيس بعد التخلل  
 لاتصالها بها وان عصرت الزرع قبل وقبل حفافه أو بعده مخمر أخرى على الأوجه لأن هيوط الخمر كان  
 بفعل فاعل وهذا النقل مكره وكذا لو نقلت من دن إلى آخر وقيل إن الخمر لا تطهر بالتخلل الناشئ  
 عن النقل فان من استعمل شيء قبل أو أنه عوقب عرقه (وان لم تخلل الخمر بنقلها بل خللت  
 بطرح شيء فيها) ولو بنفسيها أو بإلقاء محو ربيع (لم تطهر) لتنجس الملووح بالإلقاء فينجس الحل  
 وشمل الذي شتما انفصل عما وقع فيها وان زرع قبل صبرورتها خلا فان زرع قبل أن يخرج منه شيء  
 وقبل تخلل الخمر ولم نهبها الخمر بزرعه عما كانت عليه حال حصوله فيها لم يضر ولو كان الواقع فيها نجسا  
 لم تطهر بالتخلل وان زرع منها قبله وان لم ينفصل منه شيء وشمل الذي شتم أيضا المانع وغيره وان  
 لم يكن له أثر في التخلل كالحصاة بعد لا يضر نحوه غسل وسكر وماء وردا لم يطلب انجاء الخمر حيث وضع

(النجاسات مرة واحدة)

وفي بعض النسخ مرة

(تأتي عليه والثلاث)

وفي بعض النسخ

والثلاثة بالياء (أفضل)

واعلم أن غسالة

النجاسة بعد طهارة

الحل المفسول طاهرة

ان انفصلت غير متغيرة

ولم يزد وزنها بعد

انفصالها عما كان بعد

اعتبار مقدار ما ينشتر

الفسول من الماء هكذا

إذا لم يبلغ فليكن فان

بلغها فاشترط عدم

التغير . ولما فرغ

المصنف مما يظهر

بالفصل شرع فيما

يظهر بالاستحالة وهي

انقلاب الشيء من صفة

إلى صفة أخرى فقال

(وإذا انحلت الخمر وهي

للتحذرة من ماء العنب

مخمرته كانت الخمر

أم لا ومعنى تخللت

صارت خلا وكانت

صبرورتها خلا (بنفسها

طهرت) وكذا لو

تخللت بنقلها من شمس

إلى ظل وعكسه (وان

لم تخلل الخمر بنفسيها

بل (خللت بطرح

شيء فيها لم تطهر)







(الدم الخارج) من عرق في أدنى الرحم الذي هو مستقر الولد (في غير أيام الحيض والنفاس) لا على سبيل  
الصحة) ولا تمنع الاستحاضة الصلاة والصوم والوطء للضرورة لأنه حدث دائم فتسفل الاستحاضة  
فرجها فتحشوه من حوقلة فتعصبه فتسويها بعد دخول وقت الصلاة لأن ذلك طهارة ضرورية وجد  
ما ذكره تبادر بالصلاة قليلا للحدث فلو أخرت فإن كان التأخير لمصلحة الصلاة كسرعورة وانتظار  
جماعة لم يصرف وإن كان لغير مصلحة صحت فتعبد الوضوء والاحتياط لتكرار الحدث والتجسس  
ويجب عليها الوضوء لكل فرض لبقاء الحدث ولما كان تنقل ما شاءت بوضوء إن توصات  
لفرض ولا بد أن يكون التنقل في الوقت أن كان الفل غير راتبة ويجب عليها لكل فرض تجديد  
غسل الفرج والحشو والغضب إن تلوت بما لا يعنى عنه بكثرة التجسس والاحتياط عليها تجديد  
رباطها فقط لكل فرض ولو انقطع دمها قبل الصلاة فإن وسع زمن انقطاع الوضوء والصلاة  
وجب الوضوء وما معه والا فلا ولا عبرة عادة الانقطاع ولا عدوها (وأقل الحيض ثلث أيوم وليست  
أي مقدار ذلك وهو أربعة وعشرون ساعة على الاتصال للنفاس في الحيض) بحيث يكون ولو وضعت  
حقيقة أو عجزها في فرجها لتلوت بالدم وإن لم يخرج إلى ما يجب غسله في الاستحاضة (وأكثره)  
أي الحيض زمنًا خمسة عشر يوما بلياليها سواء تقدمت أو تأخرت أو تلقت وإن لم يتصل الدماء  
بسبب الفترات للتخلية بينها ولو مع بقاء ياقين عن أقل الطهر فتخلل بين دميين لأنه حينئذ يشبه  
الفترة بين دقات الدم فسحب عليه حكم الحيض بشرط أن يكون وقت مجموع الدماء قدر يوم  
وليلة ويقال لهذا الدم أقل الحيض وأكثره لأنه قدر أربعة وعشرين ساعة وهو موجود في خمسة  
عشر يوما فإذا زادت المرأة دما يوما ليلة ونقاة ثلاثة عشر وفي الخامس عشر دما فلكل حيض علامة  
الفترة أن تكون القطنة لو أدخلت في الفرج تلوت وبقيت والنقاة أن تكون لو أدخلت لم تلوت (فإن  
زاد) أي الدم (عليها) أي الحية عشر (فهي) أي الزائدة فقط (استحاضة) وتسمى المرأة التي زاد دمها  
عليها استحاضة (وغالبه) أي الحيض زمنًا ثلث أيوم (من الأيام بلياليها) أن يتصل الدماء (وللعمد)  
أي للركول عليه (في ذلك) أي أقل الحيض وأكثره وغالبه (الاستقراء) أي التنقيش من الامام  
الشافعي للنساء العرب ولو اطرقت عادة المرأة بخلاف ذلك لم تعتبر لأن بحث الشافعي ومن بعدهم أنهم  
أجمع (وأقل) زمن (النفاس) لحظة وأريد بها زمن يسير وهو قدر يومين من الشهر (وأكثره) زمن  
(النفاس) زمن (اضطال الولد) لأن زمن خروج الدم إذا تأخر شروجه عنه لكن يشترط أن  
يكون خروج الدم قبل مضي خمسة عشر يوما منه (وأكثره) أي زمن النفاس (ستون يوما) بلياليها  
(وغالبه) أربعون يوما بلياليها (وللعمد في ذلك) أي الأقل والأكثر والغالب (الاستقراء) أي البحث  
من الامام الشافعي رضي الله عنه (أي كامة) (وأقل) زمن (الطهر الفاصل بين) زمن (الحيضين  
خمس عشر يوما) أي بلياليها لأن الشهر غالبه لا محال عن حيض وطهر وإذا كان أكثر الحيض  
خمس عشر يوما لم يكن أن يكون أقل الطهر كذلك (واكثره) نصف بقوله بين الحيضين عن الفاصل  
بين نفاسين كان وطى للمرأة عقب الولادة مع النفاس لحمل ومضى أكثر النفاس وطهرت بعده  
يوما مثلا ثم ألقت علقه ونزل النفاس بعدها فظهر بين نفاسين وعن الفاصل (بين حيض ونفاس)  
سواء تقدم الحيض على النفاس بأن حاضت وهي حامل وانقطع الدم ثم بعد يومين مثلا ولدت ونزل  
النفاس (إذا قلنا بالأصح أن الحامل حيض) أم تأخر الحيض عن النفاس بأن نفست ثم كثر  
النفاس ثم طهرت يوما مثلا ثم حاضت أما لو انقطع النفاس قبل كمال الستين فلا يكون الدم المائد  
حيضا إلا أن عاد بعد خمس عشر يوما (فإنه) أي الفاصل بين الحيض والنفاس (يجوز أن يكون)

الدم الخارج في غير  
أيام الحيض والنفاس  
لا على سبيل الصحة  
(وأقل الحيض) ثلث أيوم  
(وأكثره) أي مقدار  
ذلك وهو أربعة  
وعشرون ساعة على  
الاتصال للنفاس في  
الحيض (وأكثره)  
خمس عشر يوما  
بلياليها فإن زاد عليها  
فهو استحاضة (وغالبه)  
ستون يوما (وللعمد)  
في ذلك الاستقراء  
(وأقل النفاس) لحظة  
وأريد بها زمن يسير  
وأكثره ثلث أيوم  
انفصال الولد (وأكثره)  
ستون يوما (وغالبه)  
أربعون يوما  
وللعمد في ذلك  
الاستقراء أيضا (وأقل  
الطهر) الفاصل بين  
الحيضين خمس عشر  
يوما (واكثره) نصف  
بقوله بين الحيضين  
عن الفاصل بين حيض  
ونفاس إذا قلنا بالأصح  
أن الحامل حيض  
فإنه يجوز أن يكون



في الحمل (كون خمسة عشر يوماً) بل يجوز أن لا يفصل بينهما فاصل فيصير أحدهما بالآخر بأن  
 رأت الحمل دماً يوماً وليلة قبل الطلق ثم استمر الدم إلى خروج دم النفاس (ولا حد لأكثره أي  
 من الطهر) اجتماعاً (فقد عكست المرأة كونهما) أي تثبت طول عمرها (بلا حيض) كسيدتنا  
 فحسب رضى الله عنها ولذلك وصفت بالزهراء وكيفية عدم الحيض أصلاً عدم قوت زمن بلا عبادة  
 ولا حيض المرأة إلا مرة وحكى القاضي أبو الطيب أن امرأة في زمنه كانت تحيض كل سنة  
 يوماً وليلة وكان نفاسها ثار بين (أما عكست الطهر فيعتبر بغالب الحيض) فيكون الطهر بقية الشهر  
 غلب الحيض السابق (فإن كان الحيض مثلاً فالطهر أربع وعشرون يوماً أو كان الحيض سبعة  
 عشر يوماً وعشرون يوماً) هذا أن كان الشهر كاملاً ولا فلا يكون الطهر كذلك (وأقول زمن) أي  
 من (حيض فيه المرأة وفي بعض النسخ الجارية) أي الشابة (تسع سنين قمرية) تقريباً ولو بالبلاد  
 القروية (دوران) أي الدم (فيل تمام التسع برزمن يضيئ عن حيض وطهر) بأن كان الدم أقل  
 من ستة عشر يوماً ولو بلحظة (فهو) أي الدم الملقى في ذلك (حيض والآ) أي وإن وسع زمن الدم  
 تسعة عشر يوماً بأن كان ستة عشر يوماً (فلا) يكون ندم المرقى حيضاً ولو رأت الدم أياماً بعضها قبل  
 زمنه مكان وبعضها فيه جعل الدم الثاني حيضاً إن لم ينقص عن أقله ولم يعاوز أكثره وذلك كان  
 رأت الدم عشرين يوماً بقيت من السنة التاسعة فالحجة الأولى دم فساد والحجة عشرة حيض لأنها  
 من الأماكن (وأقول الحمل زمناً ستة أشهر) عديدة (ولحظتان) لحظتان للوطء ولحظة للوضع  
 ذلك من أماكن اجتماعهما بعد فقد النكاح (وهو أكثره ثمة أربع سنين) كما أخبر بوقوعه لنفسه  
 الإمام الثاني وحكى أن الأمام مالكاً مكث في بطن أمه ثلاث سنين وقيل ستين وقال الإمام مالك  
 جازماً امرأة محمد بن عجلان حملت ثلاثة أطنان في اثني عشر سنة تحمل كل بطن أربع سنين  
 (وأجاب) أي مدة الحمل الكامل (تسعة أشهر) متعددة من وقت إمكان الوطء ووجاهة مدة التصور أربعة  
 أشهر لقوله <sup>عليه السلام</sup> أن أحدكم يجتمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة أي هنا شأنه متفرقا في  
 من المرأة فيلحقها الرحم حينئذ وتشبهه بطعاماً لا ينبغي وغيره ثم يكون علقه أي يصير الذي دما  
 علقاً مثل ذلك ثم يكون مضغة أي قطعة لحم كانتا مضغوة مثل ذلك أي وفي تلك الدقة يصور الله  
 نعل ليحبل لها ويسمى وبصراً ومقارن ويدن ويرجلين ومنهم من يصر في الأربعين الثانية ثم  
 يرسل تلك فيتفتح فيه الروح فيدخل في البدن من الباقوع وهو وسط الرأس ليصير حياً متحركاً  
 فيحبل الحنة والألم كما أن خرجها يكون منه فإذا دخلت في الجسد جعل الله حيض المرأة كسوابه  
 تلك في كل صباح ومساءً يسقي الجنين من ذلك اللبن (والاعتماد في ذلك) أي الأقل والأكثر  
 وحسب (الوجود) أي استقراء ما وجد من النساء (ويحرم بالحض) ومثله النفاس (وفي بعض النسخ  
 ويحرم على الحائض) أي وعلى النساء وهذه النسخة للناسية كما بعدها (ثمانية أشياء أهدأ الصلاة  
 قرأاً أو خلا وكفا سجدة التلاوة والشكر) وفصل بكذا لكونه ليس صلاة حقيقة (والثاني الصوم)  
 قرأاً أو خلا أيضاً ودواماً ولا بد أن تلاحظ أنها غير صائمة ولا يجب عليها مدطر ودم الحيض تناول  
 سكر (والثالث قراءة) شيء من (القرآن) باللفظ أو بالإشارة من الآخر من فأنها منه منزلة منزلة النطق  
 في سائر الأبواب الآ في الحنث والصلاة والشهادة وعن مالك يجوز لمقراءة القرآن وعن الطحاوي من  
 حلف بغير ما مذون الآية (والأربع من) شيء من (المصحف) بضم الميم وكسرها حتى حواشيه  
 وما بين سطوره ولو رقى البياض بينه وبين جلده في أوله وآخره اتصل به ويحرم التمس ولو  
 حلف بغير ما مذون الآية (والأربع من) شيء من (المصحف) أي المصحف في الأصل

دون خمسة عشر يوماً  
 (ولا حد لأكثره) أي  
 الطهر فقد عكست المرأة  
 دهرها بلا حيض أما  
 غلب الطهر فيعتبر  
 بغالب الحيض فإن كان  
 الحيض غلباً فالطهر  
 أربع وعشرون يوماً  
 أو كان الحيض سبعة  
 عشر يوماً وثلاثة وعشرون  
 يوماً (وأقول زمن حيض  
 فيه المرأة) وفي بعض  
 النسخ الجارية (تسع  
 سنين) قمرية فلو رآته  
 قبل تمام التسع برزمن  
 يضيئ عن حيض وطهر  
 فهو حيض والآ فلا  
 (وأقول الحمل) زمناً  
 ستة أشهر (ولحظتان  
 أول كثره) زمناً أربع  
 سنين كغالبه تسعة  
 أشهر (والاعتماد في  
 ذلك الوجود) ويحرم  
 بالحض (وفي بعض  
 النسخ ويحرم على  
 الحائض ثمانية أشياء)  
 أهدأ الصلاة قرأاً  
 أو نفلاً وكذا سجدة  
 التلاوة والشكر (و)  
 الثاني الصوم قرأاً  
 أو نفلاً (و) الثالث  
 قراءة القرآن (و)  
 الرابع من المصحف



(أسم المكتوب من كلام الله بين الدفتين) أي بين دفتي المصحف لكن المراد بالمصحف هنا كل ما كتب عليه قرآن لدراسة أو نحوها (و) يحرم (حمله) لأن الحمل بلغ من الس (الآ إذا خافت) أي المرأة (عليه) من غرق أو حرق أو نجاسة أو وقوعه في يد كافر فيجب حمله حينئذ ويجوز حمله لحوقه نحو غصب أو سرقه ويحل حمله مع متاع بشرط أن لا يحد ماله ولا يحصل مسئلة رباعية وقصد المصحف وحده حرام فما عداه لأحرمة (والخامس) دخول المسجد لغيره ولو لم يرد المصور (ان خافت تلويثه) ولو بالشك أو التوهم والأ فلا حرمة لكن يكره (والسادس) الطواف فرضاً أي ركناً وأجاً (أو نفلاً) في صفة تلك أو غيره لقوله صلى الله عليه وسلم (الطواف بمنزلة الصلاة ألا أن الله أحل فيه النطق لمن نطق فلا ينطق إلا بخير) رواه الحاكم وإنما نص على النطق مع أن الأكل والشرب لا يحرم فيه لأنهم كانوا يتسكعون بالكلام التيسر حالة الطواف وليس الطواف بمنزلة الصلاة في امتناعه حال الخطية بل هو جاز وبني أن يأتي في الطواف بمسحبات الصلاة من نحو وضع اليد على الصدر لأنه ألغى في الحشوع ومكروهاها كضم الشعور والنياب (السابع) الوطء) ولو بعد انقطاع الدم وقبل الفصل طام نجف الوقوع في الزنا (ويشترط لمن وطئ في أقبال البئر) أي مدة تزايد (التصدق) بدینار) ويكفي على فقير واحد (ولمن وطئ في إدباره) أي مدة تناقص (التصدق) بنصف دينار) ويشكر (التصدق) بشكر الوطء وإنما لم يجب لأنه وطء محرمة للاستفاد لأن الحيف مستفاد من ثلث ذكر الوطئ ويشترط بدینار لمن تركه فجاءه بلا غير ونصف لمن تركها بعذر (والثامن) الاستمتاع بالمباشرة (عنا بين السرة والركبة من المرأة) بوطء أو غيره ولو بلا شهوة لأنه قد يدعو إلى الجماع (فلا يحرم الاستمتاع بهما) أي السرة والركبة (ولا بما فوقهما) أي ما إذاهما (على المختار في شرح المنهاج) قال ابن قاسم لو خلت السرة في محل أعلى من محلها الغالب أو الركبة أسفل من محلها الغالب كالوجه اعتبارها دون محلها الغالب لو لم يخلق لها مرة أو ركبة فقلنا لم باعتبار الغالب (ثم استطرده المصنف) أي أتبع (الذكر) لما حققه أن يذكر فيما سبق في فصل موجب الفصل فقال ويحرم على الجنب خمسة أشياء أحدها الصلاة فرضاً أو نفلاً) أي ما في معناها كخطبة الجمعة وسجدة التلاوة والشكر ومن خشي أن يظن به سوء يأتي بأفعالها من غير نية ولا حرمة عليه (والثاني) قراءة القرآن غير منسوخ التلاوة) ولو نسخ حكمه كآية الحول في العدة (آية كان) أي القراءة (أو حرفاً) بنية كونه قرآناً لا ندوي منطوية وشرع فيها التحريم من هذه الجهة لأن حيث أنه يسمى قرآناً (سراً) أي بحيث يسمع نفسه حيث اعتدل سمعه ولا مانع (أو جهراً) أي بحيث يسمع غيره نعم فافقد الطهورين يقرأ الفاتحة في الصلاة الواجبة (وخرج بالقرآن التوراة والإنجيل) فلا تحرم على الجنب قراءتهما ولا نكرهه أيضاً (أما إذا كان لا يقصد قرآن) كبسم الله الرحمن الرحيم عند أرادة الأكل ونحوه والحمد لله رب العالمين عند الفراغ من الأكل ونحوه وسبحان الذي سخر لنا هذا ولم يكن له مقرنين وأما إلى رتبنا لنقلون عند ركوب الدابة وغيرها وأما الله وأما إليه واجعون عند المنية والضميمة من مواضع القرآن وهو ما فيه ترغيب وترهيب واختاره عن الأمم السابقة وأحكامه وهو ما يتعلق بفعل المكلف كإذكاره فإن قصد القرآن وحده أو مع الذكر محرم وإن قصد الله كلفه أو أطلق فلا فالصورة أربعة محل في اثنين ويحرم في اثنين وأما لو قصد أحد الاثنين ففيه اختلاف والكتمة الحرم لأن الواحد الدائر مادني بالقرآن فيحرم لصدقه به (والثالث) لمس المصحف وجلده المتصل أما التفصل ففيه خلاف فمقد أن حجر لا يحرم فيه وعند الرملي يحرم طام تنقطع

اسم المكتوب من كلام الله بين الدفتين (وحمله) إلا إذا خافت عليه (و) (الخامس) دخول المسجد (لغيره) إن خافت تلويثه (و) (السادس) الطواف فرضاً أو نفلاً (و) (السابع) الوطء (ويشترط لمن وطئ في أقبال البئر) (و) (الثامن) الاستمتاع بما بين السرة والركبة (من المرأة) فلا يحرم الاستمتاع بهما ولا بما فوقهما على المختار في شرح المنهاج. ثم استطرده المصنف لذكر ما حققه أن يذكر فيما سبق في فصل موجب الفصل فقال (و) يحرم على الجنب خمسة أشياء أحدها الصلاة فرضاً أو نفلاً (و) (الثاني) قراءة القرآن غير منسوخ التلاوة (آية كان) أو حرفاً سراً أو جهراً وخرج بالقرآن التوراة والإنجيل أما ذكر كراء القرآن فتحل لا بقصد قرآن (و) (الثالث) لمس المصحف



وحمله) من باب أولى  
(و) الرابع (الطواف)

فرضا وتلا (في الخامس)

(اللبث في المسجد)

لجنب مسلم الضرورة

كن أحتمل في المسجد

وتصرفه وجه منه

لخوف على نفسه أو ماله

أما يجوز المسجد مراه

من غير مكث فلا يحرم

بل ولا يكره في الأصح

وتروى الحنفية في المسجد

بمنزلة اللبث وخرج

بالمسجد المدارس والرها

ثم استطرذ المصنف أيضا

من أحكام الحديث الأكبر

إلى أحكام الحديث

الأصغر فقال (ويحرم

على الحديث) كحدثنا

أصغر (ثلاثة أشياء

الصلاة والطواف وتس

المصحف وحمله) وكذا

نحوه يطة وصندوق فيها

مصحف ويحل حملها في

أمتعة وفي تفسير أكثر

من القرآن وفي دراهم

ودنانير وخواتم نقش

على كل منهما نقران

ولا يمنع الميز الحديث

من مس مصحف

ولو في الدراسة وتعلم

(كتاب) أحكام

(الصلاة)

وهي لغة الدعاء وشرعا

كما قال الرافعي أقوال

وأفعال مفتوحة

سنة والآ كان جميل سجدا لكتاب فلا يحرم مسه حينئذ (وحمله) أي المصحف (من باب أولى)  
أعظم من ليس فهو حرام بالقياس الأولي (والرابع الطواف فرضا) كطواف الأفاضة والوداع  
(و) (طواف القدوم للحاج وللحلال) (والخامس للكت) ولو بأدنى طمأنينة (في المسجد) أي في  
سجدة أو في خيباره أو هوائه (لجنب مسلم) وأجاز إبراهيم الزني من أمتنا كالإمام أحمد للكت في  
سجدة لجنب إذا توضع ولو لغير حاجة (الضرورة) فلا يحرم لأجلها (كن أحتمل في المسجد وتعلم)  
أي شي (خروجه منه) لعلق أبوابه أو (لخوف على نفسه أو ماله) أو عصبه أو منفعة (أما عبور  
المسجد) بأن يكون (مراه) من غير مكث فلا يحرم ولا يكره في الأصح ولكنه لغير غرض خلاف  
الأول ولو على هيئة وأن حمل من غير حامله منسوب إليه في الطواف ويحرم ولو عن الرجوع قبل  
الخروج من الباب الآخر (وروى الحنفية في المسجد) كان يدخل لأخذ حاجة ويخرج من الباب  
الذي دخل منه دون وقوف (بمنزلة اللبث) فيحرم (وخرج بالمسجد المدارس) وهي محال قراءة  
الحكم (والرابط) وهي بيوت مبنية لكتبي الفقراء (ثم استطرذ المصنف) أي اتقل (أيضا من أحكام  
الحديث الأكبر إلى أحكام الحديث الأصغر فقال ويحرم على الحديث حدثنا أصغر ثلاثة أشياء) أحدها  
الصلاة بجميع أنواعها ومنها صلاة الجنازة بخلافها للشعبي القائل بصحتها مع الحديث لأنها دعاء  
يؤتى على طهارة نعم لا يثبت بها من خلف أن لا يصلي (و) ثانيا (الطواف) بجميع أنواعه  
(ثالثه) (مس المصحف) يأتي جزؤه لا يباطن الكف فقط (وحمله) بخلاف حمل حمله فلا يحرم  
عند الرملي وقال ابن حجر فيه تفصيل الأمتعة وقال الطبراني أن نيب الحمل إليه بأن كان  
الحمل المصحف صغيرا حرم والأفلا (وكذا خريطة) أي كتبت أن هي له عرفا ولا في ولا نحو القرارة  
لا يحرم إلا من المصحف فقط (وصندوق) أعد له ولا في به عرفا (فهم المصحف) فإن لم يكن فيهما  
لا يحرم تسهما ولا حملهما (ويحل) مع الكراهة (وحمله) أي المصحف (في أمتعة) أي معها بقصد  
تسج أو بالأطلاق فلو قصد المصحف وحده حرم عليه ولو قصد المصحف مع التمتع لم يحرم عند الرملي  
ويحرم عند ابن حجر والخطيب ويكفي التمتع الواحد ولو صغيرا كذا كالأرة كما قال الرملي وقال الخطيب  
في أن يستحب الاستتاع عرفا وحمله معه مطلقا خيرا من ليس والاحتمل عليه (وفي تفسير أكثر  
من القرآن) أي بقية وتعتبر الكثرة بالخط الثاني في المصحف وبقاعدة الخط في التفسير وأما ليس  
بكتبة محلة وضع يده مثلا (وفي دراهم ودنانير وخواتم) أي وثباب ونحوها (نقش على كل منهما  
من القرآن) لما لم يقصد هنا الدراسة والحفظ لم يحرم عليه أحكامه وإذا عمل كل طعام وهدم  
حرف كتبت عليهما ولا يكره كتابة شيء من القرآن في إناء يسي ماؤه للشفاء ويكره إحراق خشب  
نقش على شيء من القرآن إلا أن قصد به صلاته فلا يكره ويحرم الشيء على فراش أو خشب نقش  
على شيء من القرآن (ولا يمنع الميز الحديث) حدثنا أصغر أو أكبر (من مس مصحف ولو ج) ونحوها  
من كل ما كتب عليه قرآن لدرسه ولا من حمل ذلك (الدراسة وتعلم) أي عند حاجة ذلك لنفسه  
لغيره أو لغيره كالإيمان به ليعلم منه وذلك لشدة دوام طهره.

### كتاب أحكام الصلاة

في حقيقتها وعندها وهي أفضل العبادات البدنية الظاهرة ثم الصوم ثم الحج ثم الزكاة ففرضها  
تصل الخروض ونظيرها أفضل النوافل (وهي لغة الدعاء) قيل مطلقا وقيل بجنس (وشرعا كما قال)  
بالتكريم (الرافعي) نقل عن سبعة (أقوال) واجبة ومندوبة (وأفعال) بدنية وقلبية (مفتوحة



بالتكبير مختمة بالتسليم بشرائط مخصوصة لا بد منها لصحة (الصلاة المفروضة) أصالة (وفي بعض النسخ الصلوات المفروضة) المصنفة في كل يوم وليلة (خمس) معلومة من الدين بالضرورة فيكفر حادها ولا يعتبر أحد في تركها مادام في عقله (يجب كل منها) أي الخمس (بأول الوقت) أي بأول وقت الحدود له شرعا (وجوباً موسعاً) فيجب عليه بدخول الوقت أحد أمرين إما الشروع في فعلها أو العزم عليه في الوقت ولا يفي عن هذا ما وجب على من بلغ من العزم على فعل الواجبات وترك المحرمات لأن هذا عزم عام ويستمر الوجوب الموسع (إلى أن يبقى من الوقت ما يسعها) أي الصلاة بأقل محزى (فبقي) أي الوجوب (حينئذ) أي حين إذ بقي من الوقت قدر يسعها حينئذ يجب الصلاة فوراً فان شرع في الصلاة والباقي من الوقت ما يسع الواجبات والسن تجزأ له للدخول أن خرج الوقت (الظهر أي صلاته) والإضافة يمانية أو من إضافة المسمى إلى الاسم (قال النووي سميت) أي صلاة الظهر (بذلك) أي بلفظ الظهر (لأنها) أي وقت الصلاة (ظاهرة وسط النهار) أو لأن هذه الصلاة أول صلاة ظهرت في الاسلام بفعله صلى الله عليه وسلم التابع لفعل جبريل عليه السلام أو لأنها تفعل وقت الظهيرة أي شدة الحر (وأول وقتها) أي الظهر (زوال) الشمس فيدخل بالزوال (أي وهو) (ميل الشمس عن وسط السماء) المسمى بلوغها إليه بحالة الاستواء إلى جهة المغرب باعتبار ظهوره لنا (لا بالنظر لنفس الأرض) أي لوجود الزوال في علم الله قبل ظهوره لنا (بل) بالنظر (لما يظهر لنا ويعرف ذلك الليل بتحول الظل) من جهة المغرب (إلى جهة المشرق بعد تنامي قصرة الذي هو غاية ارتفاع الشمس) وهو المسمى بالاستواء وظلّه هو المراد بظل الزوال وذلك أن كان هناك ظل وقت وقوف الشمس في وسط السماء ولا فيعرف ذلك لئلا بوجود الظل بعد علمه (وأخره) أي وقت الظهر إذا صار ظل كل شيء مثله (بعد) الظل الموجود عند الاستواء وهو المراد بقوله (أي غير ظل الزوال) ان كان كجسمه الغالب والمثل بالنسبة للآدمي قدر قامته من غير نعل وعمامة وهي سبعة أقدام الأقصا يقدم نفسه غالباً وقد تكون ستة أقدام فقط وقد تكون سبعة كاملة كما قد علم بالمساهدة فان القائمة تختلف باختلاف القدم كما في الدر المنجذب وتفاوتها في الابتداء من أصل الإقدام وبعده من رأسه والوقت منقسم إلى ستة أوقات وقت فضيلة وهي بقدر اشتغاله بما طلب تلك الصلاة وفعلها وقت سنها وقت اختيار وهو وقت الجواز وهو يستمر إلى أن يبقى من الوقت ما يسعها وقت جواز بلا كراهة وهو يستمر إلى أن يبقى ما يسعها وقت حرمة أي وقت يحرم التأخير إليه ووقت ضرورة وهو آخر الوقت إذا زالت الموانع والباقي من الوقت قدر تحرم فأكثر وقت عذر وهو وقت العصر لمن يجمع جمع تأخير (والظل لغة الشتر تقول أنى ظل فلان) كالسلطان مثلاً (أي ستره وليس الظل علم الشمس كما قد يتوهم) لأن في الجنة ظلالهم لا شمس فيها (بل هو) عرفاً (أي وجودي) وهو حال الشيء (تعلقه الله تعالى لنفع البدن) بدفع الحر عنه مثلاً (وغيره) كالشراب مثلاً (والعصر أي صلاتها) وترايب الضمير باعتبار أن الوقت بمعنى اللحظة ونزد كبره في الأول باعتبار أنه بمعنى الزمان (وسميت) أي الصلاة (بذلك) أي بلفظ العصر (لما صرنا وقت الغروب) أي ملاقاتها لوقت المغرب أو لفعلها في طرف النهار أو لتناقص ضوء الشمس منها حتى يفيء تشبهاً بتناقص المسألة من الثوب بالعصر حتى يفيء (وأول وقتها الزيادة) بأدنى زيادة (على ظل الليل) غير ظل الاستواء ان كان عنده ظل (والعصر خمسة أوقات أوجدها وقت الفضيلة) أي وقت يحصل الثواب الزائد على فعلها بعده (وهو فعلها أول الوقت والثاني وقت الاختيار) أي الذي يختار أن لا تؤخر عنه (وأشاره بقوله وأخره) أي وقت العصر (في) وقت (الاختيار إلى ظل الثلثين) سراً ظل الاستواء ان كان (والثالث وقت الجواز) أي

(خمس) يجب كل منها بأول الوقت وجوباً موسعاً إلى أن يبقى من الوقت ما يسعها فبقي حينئذ (الظهر) أي صلاته قال النووي سميت بذلك لأنها ظاهرة وسط النهار (وأول وقتها زوال) أي ميل (الشمس) عن وسط السماء لا بالنظر لنفس الأمر بل لما يظهر لنا ويعرف ذلك الميل بتحول الظل إلى جهة المشرق بعد تنامي قصرة الذي هو غاية ارتفاع الشمس (وأخره) أي وقت الظهر إذا صار ظل كل شيء مثله بعد (أي غير ظل الزوال) والظل لغة الشتر تقول أنى ظل فلان أي ستره وليس الظل علم الشمس كما قد يتوهم بل هو أمر وجودي تعلقه الله تعالى لنفع البدن وغيره (والعصر) أي صلاتها وسميت بذلك لما صرنا وقت الغروب (وأول وقتها الزيادة على ظل الليل) وللعصر خمسة أوقات أوجدها وقت الفضيلة وهو فعلها أول الوقت والثاني وقت الاختيار

وأشاره المصنف بقوله (وأخره في الاختيار إلى ظل الثلثين) والثالث وقت الجواز

بكرامة



وأشار له بقوله (وفي)

الجواز الى غروب

الشمس) وللإربع

وقت جواز بلا كراهة

وهو من مفسر الظل

مبطلين الى الاصفرار

والخامس وقت تحريم

وهو تأخيرها الى أن يبقى

من الوقت مالا يسعها

(والغروب) أي صلاحها

وسميت بذلك لفعليها

وقت الغروب (ووقتها

واحد وهو غروب

الشمس) أي بجميع

قرصها ولا يصرف بقاها

شعاع بعده (وبمقدار

ما يؤذن) أي الشخص

(ويتوضأ) أو يقيم

(ويستلم المورة ويقيم

الصلاة ويصل خمس

ركعات) وقوله (وبمقدار

الح ساقط من بعض

نسخ اللين) قال أنفسي

للمقدار المذكور خرج

وقتها لهذا هو القول

الجديد، والقديم ورجحه

النووي أن وقتها عند

الى مفسر الشفق الأحمر

(والعشاء) بكسر العين

ممدودا اسم لأول

الظلام وسميت الصلاة

بذلك لفعليها (وأول

وقتها إذا غاب الشفق

الأحمر) وأما البلد الذي

لا يظلم فيه الشفق

فوقت العشاء في حق

أهلها أن يمضي بعد الغروب

ومن مفسر لوجه تأخيرها

كراهة (وأشار له بقوله (وفي) آخره (في) وقت (الجواز) الى قرب (غروب الشمس) بحيث يبقى من وقت ما يسعها أما إذا كان الوقت لا يسعها فهو وقت حرمة وأما إذا وسع قدر تحريم بعد زوال النامع فهو وقت ضرورة (والإربع وقت جواز بلا كراهة وهو من مفسر الظل مبطلين الى الاصفرار) أي اصفرار الشمس (والخامس وقت تحريم وهو) وقت يحرم (تأخيرها) أي الصلاة الى أن كان التأخير (أن يبقى من الوقت مالا يسعها) وللعصر أيضا وقت العذر وهو وقت الطهرين مجتمع جمع تقديم وأوقاتها تسعة وهي الصلاة الوسطى وهي أفضل الصلوات وتليها الصبح ثم العشاء ثم الظهر ثم المغرب وأما فضاها جماعة الصبح والعشاء لأنها فيها أشق (والغروب أي صلاحها وسميت) أي الصلاة (بذلك) أي بلفظ المغرب (لفعليها) وقت الغروب، ووقتها واحد لا اختيار فيه زائد على وقت الفضيلة لأن هذا وقت فضيلة وهو بقدر وقت الاختيار فهو مرادف له هنا ويقال له أيضا وقت جواز بلا كراهة ثلاثة مشتركة في وقت واحد ولا اختيار لطلاق إطلاق برادف وقت الفضيلة وإطلاق مخالفه وهو لا كراهة لأن جبريل صلّاها في اليومين في وقت واحد (وهو غروب الشمس) أي بجميع قرصها (وتعرف في العمران والصحارى التي بها جبال بزوال الشعاع من أعالي الجبال والجيطان وأما الصحارى التي ليس بها جبال فيسكن في فيها تكامل سقوط القرص (ولا يصرف بقاها شعاع بعده) أي غيبوبة جميع قرص الشمس وعلامته أقبال الظلام من المشرق (و) عند وقت الغروب على القول الجديد (بمقدار ما يؤذن) أي (الشخص) كولو في حق المرأة لأنه يتنبأ لما أحاطته (و) يتوضأ ويقيم أو يجمع بينهما ويغسل ويزيل النجاسة التي تزول عن قرب (ويستلم المورة) ويتقصص وتعمم ويأكل حتى يشبع الشبع الشرعي وهو الثلث (ويقيم الصلاة) وأن صلى بغير إقامة (أو يصل خمس ركعات) وهي المغرب وستة البعدية ورتب التنويع زيادة ركعتين قبلها وللمغرب في جميع ذلك الوسط المعتدل بالغالب الناس (وقوله) وبمقدار الح ساقط من بعض نسخ اللين (مع) لا بد منه إذ لا يصح أن وقت المغرب هو غروب الشمس فقط (فإن انقضى المقدار المذكور خرج وقتها) وصارت حينئذ قضاء وإن لم يدخل وقت العشاء وعصى تأخيرها عن هذا القدر (وهذا هو القول الجديد) لكنه ضعيف (والقديم ورجحه) النووي أن وقتها عند (الى) تمام غيب الشفق (أحمر) بل هو جديد أيضا لأن الشافعي علق القول بالقديم في الاملاء وهو من كتبه الجديدة على الحديث وقد بحث في القديم أحاديث من غير معارض منها حديث مسلم لا وقت للمغرب عالم من الشفق، ولها أربعة أوقات أيضا وقت كراهة وهو آخر وقت عند الجديد بحيث يبقى منه ما يسعها مراعاة للقول بخروج الوقت عنده وقت ضرورة وقت حرمة وقت عذر وهو وقت العشاء لمن يجمع فيكون لها تسعة أوقات (والعشاء بكسر العين) وهو (ممدود اسم لأول الظلام) من العشاء قال الخليل: العشاء الثلث الأول من الليل بعد غيبوبة الشفق (وسميت الصلاة بذلك) أي صلاة العشاء (لفعليها) أي في وقت أول الظلام (وأول وقتها) يدخل (إذا غاب الشفق الأحمر) وهي تأخيرها الى زوال الاصفر والأبيض خروجا من خلاف من أوجبه (وأما البلد الذي لا يظلم فيه الشفق) ولا شفق فيه (فوقت العشاء في حق أهله) أي البلد الغيب (أن يمضي بعد الغروب زمن) حتى يشفق أقرب البلاد اليهم) بأن يناسب وقت المغرب عند أولئك الى إقليم فإن كان السدس من العشاء قبل هذا مدة وقت المغرب وبقية وقت العشاء وإن قصر جدا وحل اعتبار النسبة يناسب حتى أقرب البلاد اليهم إذا أدى الى طلوع الفجر عندهم والا فلا تعتبر النسبة بل يصرون على وقت العشاء قصر يوجب شفق أقرب البلاد اليهم (ولها) أي العشاء (أو قناتان) إجمالا (أحدهما اختيار

(في وقت الحبيب العربي)

أهلها أن يمضي بعد الغروب ومن يظلم فيه شفق أقرب البلاد اليهم ولها وقتان: أحدهما اختيار



وأشار له المصنف بقوله (وأخره) (٥٠) يمتد (في الاختيار إلى ثلث الليل) ولثاني جواز وأشار له بقوله (وفي الجواز إلى طلوع الفجر الثاني)

وأشار له) أي لوقت الاختيار بقوله (وأخره) أي وقت العشاء (يمتد في) وقت (الاختيار إلى ثلث الليل) أي إلى تمام ثلث الليل الأول اتباعا لفعل جبريل وفي قوله إلى أصف الليل لقوله صلى الله عليه وسلم «لولا أن أشق على أمتي لأخبرتكم صلاة العشاء إلى نصف الليل» ومن ثم كان عليه الأكثرون أما وقت الفضيلة فهو أول الوقت ويشي إلى مقدار ما يسع الصلاة وما يتعلق بها ويستمر بعده وقت الاختيار (ولثاني جواز وأشار له) أي لوقت الجواز (بقوله) (آخره) (في) وقت (الجواز) بلا كراهة يستمر إلى الفجر الأول وبكراهة يمتد الجواز بها (إلى طلوع الفجر الثاني أي الصادق) بحيث يبقى من الوقت ما يسع الصلاة والاهتمام وقت حرمة وأن بقي منه بعد زوال الموانع قدر تكبيرة الاحرام فهو وقت ضرورة (وهو) أي الفجر الصادق بياض شعاع الشمس عند قربها من الأفق الشرقي (للتفتت ضوءه معترضا بالأفق) أي بناحية السماء فيما بين الجنوب والشمال (أما الفجر الكاذب فيطلع قبل ذلك لا معترضا) بعرض الأفق (بل مستطلا ذاهبا في السماء) أي إلى جهة الماوراء غلاء أضوا من بابه (ثم زول وتغيه) في بعض الأوقات (ظلمة) وقد يتصل بالصادق (ولا يتعلق به) أي الكاذب (حكم) كحرمة تأخير صلاة العشاء عنه وجواز فعل صلاة الصبح عقبه وجواز حرمة الأكل والشرب في الصوم ونحو ذلك (وذكر الشيخ أبو حامد) (القرابي) (أن العشاء وقت كراهة وهو ما بين الفجرين) وهو خمس درج وهو أوجه من قول الروابي بإجماعه مع وقت الجواز ولما وقت عنده وهو وقت القرب لمن يتجمع تقديم (والصبح أي صلاته وهو) بضم الصاد وحكى كسرهما (لأن أول النهار سميبت الصلاة بذلك) أي بلفظ الصبح (لغطلها في أوله) أي النهار أو لأنها تفعل عقب الفجر والفجر فيه بياض والشيء الذي فيه بياض يقال له صبح (ولما كالعصر خمسة أوقات : أحدها وقت الفضيلة وهو أول الوقت) بمقدار ما يسع الصلاة وما يتعلق بها (والثاني وقت الاختيار وذكروا) أي للذكور من الوقتين (المتن في قوله) (وأول وقتها طلوع الفجر الثاني) وهو الصادق وسعى الأول كاذبا لأنه يكذب عن الفجر لأنه يضيء ثم يسود ويذهب والثاني صادق لأنه يصدق عن الصبح ويبيته (وأخره) أي وقت الصبح (في) وقت (الاختيار على الاستمرار وهو) (الاضاءة) بحيث يمر الناظر القريب منه في الحديث «أسفر» وأما الفجر فانه أعظم للأخبر «أي صلاوة الصلاة الفجر مسفرين وقيل طولوها إلى الأسفار» (والثالث وقت الجواز وأشار له المصنف بقوله) (آخره) (في) وقت (الجواز أي بكراهة إلى) قرب (طلوع الشمس) بحيث يبقى من الوقت ما يسع الصلاة وإن لم يبق منه إلا قدر يحرم بعد زوال المانع فهو وقت ضرورة (والرابع جواز بلا كراهة) وهو يستمر (إلى طلوع الحمرة) التي تظهر قبل الشمس (والخامس وقت تحريم وهو) آخر الوقت بحيث يبقى منه ما لا يسعها فيحرم (تأخيرها إلى أن يبقى من الوقت ما لا يسعها) ويكتفى بطلوع بعض الشمس في خروج وقت الصبح كما يكتفى بطلوع بعض الفجر في دخوله بخلاف الترويض الحاقا لما يظهر بها ظهر لقوته فإذا طلع بعض الشمس فكانها بدا كلها وإذا غاب بعضها فكانت لم تغرب .

(فصل) في بيان صفات من يجب عليه الصلاة أداء وقضاء وفي بيان النوافل (وشرائط وجوب الصلاة) الخمس (ثلاثة أشياء) أحدها الإسلام فلا تجب الصلاة على الكافر الأصلي وجوبا يفتى عنه الطالبة إذ لو طأبناه لزم نقص عبده أن كان مؤمنا وإبطال الحرمة أن كان ملزما لها وإنما الطلب عليه من جهة الشارع إذ لو لم يطالب بذلك فلا معنى للعقاب عليه . والحاصل أن الإسلام يترتب عليه أمور ثلاثة الأداء للصلاة والطالبة منها والعقاب في الآخرة على تركها فإذا انتفى الإسلام انتفى عنها .

(فصل) في بيان (ولا يجب عليه) أي الكافر (قضاؤها) أي الصلاة (إذا أسلم) ولا يتبدل (الإسلام) فلا تجب الصلاة على الكافر الأصلي ولا يجب عليه قضاؤها إذا أسلم



وَتَلَى الْكَافِرَ عَلَى الْقُرْبَةِ الَّتِي لَاحْتِاجَ إِلَى الدِّينَةِ كَالصَّدَقَةِ وَالْمَدِينَةِ فَإِنَّ اللَّهَ خَفِيفٌ عَلَيْهِ عَذَابُ غَيْرِ  
 الْكَافِرِ فِي الْآخِرَةِ كَمَا خَفِيفٌ عَنْ أَبِي هَلَبٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ اثْنَيْنِ سَبْعِينَ بُولَادَةً بُولَادَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاعْتِاقَهُ بَوَيْتِهِ حِينَ بَشَرْتَهُ بِبُولَادَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (وَأَمَّا الرُّتْبَةُ فَتَجِبُ عَلَيْهِ الْمَكَلَةُ)  
 فِي أَذْوَاهِهَا لَكِنْ لَا يُطَالَبُ بِهَا مَعَ الرُّدَّةِ بَلْ يَقَالُ لَهُ أَسْلَمْ وَصَلَّ (وَفَضَائِلُهَا أَنْ عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ) حَتَّى  
 زَمَنَ الْجَنُونَ فِي الرُّدَّةِ مُخْلَافَ زَمَنِ الْحَيِضِ فِيهَا لِأَنَّهُ التَّوَهُُّدُ بِالْإِسْلَامِ فَلَا تَسْقُطُ عَنْهُ بِالْجُحُودِ وَتُعْلَقُ  
 عَلَيْهِ خِلَافَ مَنْ كَسَرَ رُكُوعَهُ نَعْدِيًا وَصَلَّى قَاعِدًا لَا يَقْضِي بَعْدَ شَفَاءِ الْكُسْرِ لَا تَبَاهٍ مَعْبُوتُهُ بِتَبَاهٍ  
 كُسْرِهِ (وَأَمَّا الْبُلُوغُ فَلَا تَجِبُ) أَيُ الصَّلَاةِ (عَلَى مَتْنٍ وَصِيَّةٍ) الْعَدَمُ تَكْفِيهِمَا (لَكِنْ يَوْمَئِذٍ هَا  
 هُنَا) غَلِيظٌ (سَبْعُ سَنِينَ) أَنْفَاقًا (إِنْ حَصَلَ التَّمْيِيزُ) أَيُ مَعَ السَّبْعِ أَنْ يَأْكُلَ وَيَشْرَبَ وَيَسْتَنْجِيَ  
 وَيَسْتَعْمِدَ عَلَى تَعْلِيمِهِ كَيْفِيَّةُ الِاسْتِجَاهِ (وَالْأَفْعَدُ التَّمْيِيزُ وَتَضَرُّرُ يَنْ غَلِيظًا) وَجُوبًا (بَعْدَ كَمَالِ عَشْرِ  
 سِنِينَ) أَغْنِيَانَا عَنْ مَدَامِنْ حَجَرٍ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ يَضَرُّ يَنْ بَعْدَ التَّاسِعَةِ لِأَنَّهُ مُطْلَقُ الْبُلُوغِ (وَالثَّلَاثُ  
 كُسْرٍ فَلَا تَجِبُ عَلَى جُنُونٍ) وَنَحْوِهِ إِلَّا إِذَا جَزَى زَمَنُ الرُّدَّةِ وَلَا يَجِبُ الْقَضَاءُ عَلَيْهِ أَنْ لَمْ يَوْجَدْ مِنْهُ  
 عِلْمٌ وَلَا وَجِبَ (وَقَوْلُهُ وَهُوَ حَتَّى التَّكْلِيفُ سَاقِطٌ فِي بَعْضِ نَسَخِ اللَّحْنِ) أَيُ وَالْقَوْلُ عَلَى ثَبُوتِ التَّكْلِيفِ  
 فِي السَّنَوَاتِ (السَّنَوَاتِ) أَيُ السَّنَوَاتِ نَجَاعَتِهَا (خَمْسُ) أَلْيَدَانِ أَيُ صَلَاةُ عِيدِ الْفِطْرِ وَعِيدِ الْأَضْحَى  
 وَكُسْرُهُنَّ أَيُ صَلَاةُ كُسُوفِ الشَّمْسِ وَخُسُوفِ الْقَمَرِ وَالِاسْتِغْفَارُ أَيُ صَلَاتُهُ وَأَشَارُ الشَّارِحُ بِذَلِكَ  
 قَوْلُ الصَّنْفِ عَلَى تَقْدِيرِ مَضَائِفٍ وَأَفْضَلُ هَذِهِ الْحَسَنُ صَلَاةُ عِيدِ النُّحْرِ فَصَلَاةُ عِيدِ الْفِطْرِ وَعَكْسُهُ  
 عِيدُ الْإِسْلَامِ فَصَلَاةُ كُسُوفِ الشَّمْسِ فَصَلَاةُ خُسُوفِ الْقَمَرِ فَصَلَاةُ الْإِسْتِغْفَارِ (وَالْهَاءُ بَوَابٌ تَذَكُّرُ  
 فِيهَا الْبَيْنُ إِلَى سَنٍ فَرَادِي) (السَّنُ التَّائِيَةُ لِلْفَرَاغِ) فِي الطَّلَاقِيَّةِ (وَيَجْعَلُهَا أَيْضًا بِالسَّنَةِ الرَّابِعَةِ)  
 فِي كِتَابِ التَّكْلِيفِ الْقُرْآنِ (وَهُيُ سَبْعُ عَشْرَةَ رُكْعَةً رُكْعَةُ الْفَجْرِ) قَبْلَ فَرِيضِ الصُّبْحِ وَهِيَ أَفْضَلُ  
 مِنْ بَعْدِ الْوُتْرَةِ لِأَنَّ صَلَاةَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَشِيرُ عَلَيْهَا أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهَا وَيَقْرَأُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى  
 بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ إِلَى آخِرِ آيَةِ الْبَقَرَةِ وَالْمُتَرَجِّحُ قَوْلُ يَأْتِيهَا الْكَافِرُونَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ قُلْ آمَنَّا بِاللَّهِ  
 فِي آخِرِ آيَةِ آلِ عِمْرَانَ وَالْمُتَرَكِّفُ وَالْإِخْلَاصُ (وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ) لِأَنَّ صَلَاةَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ  
 يَسْتَبَارِهُ رِوَاةُ الْخُبَارِيِّ (وَرُكْعَتَانِ بَعْدَهَا) وَيَسَنُ أَنْ يَزِيدَ رُكْعَتَيْنِ أَيْضًا بَعْدَهَا الْخُبَارِيُّ الصَّحِيحُ لِأَنَّ  
 رُكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعٌ بَعْدَهَا عَزَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى النَّارِ (وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الْعَصْرِ)  
 وَالْحَسَنُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَصَلِّي قَبْلَهَا أَرْبَعًا فَيَعْمَلُ بَيْنَهُنَّ بِالتَّسْلِيمِ ثُمَّ رَوَى أَنَّهُ صَلَّى  
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ «رَحِمَ اللَّهُ أَمِيرًا صَلَّى قَبْلَ الْمَغْرِبِ بِهَا» فَهَذِهِ تَسْتَحِبُّ اسْتِحْبَابُ كُلِّ رُكْعَةٍ لِحَاجَةٍ  
 فِي دَعْوَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّ دَعْوَتَهُ تَسْتَحِبُّ لَهَا ثَلَاثَ رُكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَتَسْتَحِبُّ  
 فِي دَعْوَتِهِ لِحَاجَةٍ لِأَنَّ صَلَاةَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَسْتَبَارِهُ رِوَاةُ الْخُبَارِيِّ (وَرُكْعَتَانِ بَعْدَهَا) وَيَسَنُ أَنْ يَزِيدَ رُكْعَتَيْنِ أَيْضًا بَعْدَهَا الْخُبَارِيُّ الصَّحِيحُ لِأَنَّ  
 رُكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعٌ بَعْدَهَا عَزَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى النَّارِ (وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الْعَصْرِ)  
 وَالْحَسَنُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَصَلِّي قَبْلَهَا أَرْبَعًا فَيَعْمَلُ بَيْنَهُنَّ بِالتَّسْلِيمِ ثُمَّ رَوَى أَنَّهُ صَلَّى  
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ «رَحِمَ اللَّهُ أَمِيرًا صَلَّى قَبْلَ الْمَغْرِبِ بِهَا» فَهَذِهِ تَسْتَحِبُّ اسْتِحْبَابُ كُلِّ رُكْعَةٍ لِحَاجَةٍ  
 فِي دَعْوَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّ دَعْوَتَهُ تَسْتَحِبُّ لَهَا ثَلَاثَ رُكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَتَسْتَحِبُّ  
 فِي دَعْوَتِهِ لِحَاجَةٍ لِأَنَّ صَلَاةَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَسْتَبَارِهُ رِوَاةُ الْخُبَارِيِّ (وَرُكْعَتَانِ بَعْدَهَا) وَيَسَنُ أَنْ يَزِيدَ رُكْعَتَيْنِ أَيْضًا بَعْدَهَا الْخُبَارِيُّ الصَّحِيحُ لِأَنَّ  
 رُكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعٌ بَعْدَهَا عَزَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى النَّارِ (وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الْعَصْرِ)  
 وَالْحَسَنُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَصَلِّي قَبْلَهَا أَرْبَعًا فَيَعْمَلُ بَيْنَهُنَّ بِالتَّسْلِيمِ ثُمَّ رَوَى أَنَّهُ صَلَّى  
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ «رَحِمَ اللَّهُ أَمِيرًا صَلَّى قَبْلَ الْمَغْرِبِ بِهَا» فَهَذِهِ تَسْتَحِبُّ اسْتِحْبَابُ كُلِّ رُكْعَةٍ لِحَاجَةٍ  
 فِي دَعْوَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّ دَعْوَتَهُ تَسْتَحِبُّ لَهَا ثَلَاثَ رُكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَتَسْتَحِبُّ  
 فِي دَعْوَتِهِ لِحَاجَةٍ لِأَنَّ صَلَاةَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَسْتَبَارِهُ رِوَاةُ الْخُبَارِيِّ (وَرُكْعَتَانِ بَعْدَهَا) وَيَسَنُ أَنْ يَزِيدَ رُكْعَتَيْنِ أَيْضًا بَعْدَهَا الْخُبَارِيُّ الصَّحِيحُ لِأَنَّ  
 رُكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعٌ بَعْدَهَا عَزَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى النَّارِ (وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الْعَصْرِ)  
 وَالْحَسَنُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَصَلِّي قَبْلَهَا أَرْبَعًا فَيَعْمَلُ بَيْنَهُنَّ بِالتَّسْلِيمِ ثُمَّ رَوَى أَنَّهُ صَلَّى  
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ «رَحِمَ اللَّهُ أَمِيرًا صَلَّى قَبْلَ الْمَغْرِبِ بِهَا» فَهَذِهِ تَسْتَحِبُّ اسْتِحْبَابُ كُلِّ رُكْعَةٍ لِحَاجَةٍ  
 فِي دَعْوَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّ دَعْوَتَهُ تَسْتَحِبُّ لَهَا ثَلَاثَ رُكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَتَسْتَحِبُّ  
 فِي دَعْوَتِهِ لِحَاجَةٍ لِأَنَّ صَلَاةَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَسْتَبَارِهُ رِوَاةُ الْخُبَارِيِّ (وَرُكْعَتَانِ بَعْدَهَا) وَيَسَنُ أَنْ يَزِيدَ رُكْعَتَيْنِ أَيْضًا بَعْدَهَا الْخُبَارِيُّ الصَّحِيحُ لِأَنَّ  
 رُكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعٌ بَعْدَهَا عَزَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى النَّارِ (وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الْعَصْرِ)  
 وَالْحَسَنُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَصَلِّي قَبْلَهَا أَرْبَعًا فَيَعْمَلُ بَيْنَهُنَّ بِالتَّسْلِيمِ ثُمَّ رَوَى أَنَّهُ صَلَّى  
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ «رَحِمَ اللَّهُ أَمِيرًا صَلَّى قَبْلَ الْمَغْرِبِ بِهَا» فَهَذِهِ تَسْتَحِبُّ اسْتِحْبَابُ كُلِّ رُكْعَةٍ لِحَاجَةٍ  
 فِي دَعْوَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّ دَعْوَتَهُ تَسْتَحِبُّ لَهَا ثَلَاثَ رُكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَتَسْتَحِبُّ  
 فِي دَعْوَتِهِ لِحَاجَةٍ لِأَنَّ صَلَاةَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَسْتَبَارِهُ رِوَاةُ الْخُبَارِيِّ (وَرُكْعَتَانِ بَعْدَهَا) وَيَسَنُ أَنْ يَزِيدَ رُكْعَتَيْنِ أَيْضًا بَعْدَهَا الْخُبَارِيُّ الصَّحِيحُ لِأَنَّ  
 رُكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعٌ بَعْدَهَا عَزَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى النَّارِ (وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الْعَصْرِ)  
 وَالْحَسَنُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَصَلِّي قَبْلَهَا أَرْبَعًا فَيَعْمَلُ بَيْنَهُنَّ بِالتَّسْلِيمِ ثُمَّ رَوَى أَنَّهُ صَلَّى  
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ «رَحِمَ اللَّهُ أَمِيرًا صَلَّى قَبْلَ الْمَغْرِبِ بِهَا» فَهَذِهِ تَسْتَحِبُّ اسْتِحْبَابُ كُلِّ رُكْعَةٍ لِحَاجَةٍ  
 فِي دَعْوَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّ دَعْوَتَهُ تَسْتَحِبُّ لَهَا ثَلَاثَ رُكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَتَسْتَحِبُّ  
 فِي دَعْوَتِهِ لِحَاجَةٍ لِأَنَّ صَلَاةَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَسْتَبَارِهُ رِوَاةُ الْخُبَارِيِّ (وَرُكْعَتَانِ بَعْدَهَا) وَيَسَنُ أَنْ يَزِيدَ رُكْعَتَيْنِ أَيْضًا بَعْدَهَا الْخُبَارِيُّ الصَّحِيحُ لِأَنَّ  
 رُكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعٌ بَعْدَهَا عَزَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى النَّارِ (وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الْعَصْرِ)  
 وَالْحَسَنُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَصَلِّي قَبْلَهَا أَرْبَعًا فَيَعْمَلُ بَيْنَهُنَّ بِالتَّسْلِيمِ ثُمَّ رَوَى أَنَّهُ صَلَّى  
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ «رَحِمَ اللَّهُ أَمِيرًا صَلَّى قَبْلَ الْمَغْرِبِ بِهَا» فَهَذِهِ تَسْتَحِبُّ اسْتِحْبَابُ كُلِّ رُكْعَةٍ لِحَاجَةٍ  
 فِي دَعْوَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّ دَعْوَتَهُ تَسْتَحِبُّ لَهَا ثَلَاثَ رُكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَتَسْتَحِبُّ  
 فِي دَعْوَتِهِ لِحَاجَةٍ لِأَنَّ صَلَاةَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَسْتَبَارِهُ رِوَاةُ الْخُبَارِيِّ (وَرُكْعَتَانِ بَعْدَهَا) وَيَسَنُ أَنْ يَزِيدَ رُكْعَتَيْنِ أَيْضًا بَعْدَهَا الْخُبَارِيُّ الصَّحِيحُ لِأَنَّ  
 رُكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعٌ بَعْدَهَا عَزَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى النَّارِ (وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الْعَصْرِ)  
 وَالْحَسَنُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَصَلِّي قَبْلَهَا أَرْبَعًا فَيَعْمَلُ بَيْنَهُنَّ بِالتَّسْلِيمِ ثُمَّ رَوَى أَنَّهُ صَلَّى  
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ «رَحِمَ اللَّهُ أَمِيرًا صَلَّى قَبْلَ الْمَغْرِبِ بِهَا» فَهَذِهِ تَسْتَحِبُّ اسْتِحْبَابُ كُلِّ رُكْعَةٍ لِحَاجَةٍ  
 فِي دَعْوَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّ دَعْوَتَهُ تَسْتَحِبُّ لَهَا ثَلَاثَ رُكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَتَسْتَحِبُّ  
 فِي دَعْوَتِهِ لِحَاجَةٍ لِأَنَّ صَلَاةَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَسْتَبَارِهُ رِوَاةُ الْخُبَارِيِّ (وَرُكْعَتَانِ بَعْدَهَا) وَيَسَنُ أَنْ يَزِيدَ رُكْعَتَيْنِ أَيْضًا بَعْدَهَا الْخُبَارِيُّ الصَّحِيحُ لِأَنَّ  
 رُكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعٌ بَعْدَهَا عَزَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى النَّارِ (وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الْعَصْرِ)  
 وَالْحَسَنُ أَنَّهُ صَلَّى



(وَبِلَّاتِ نَوَافِلٍ مُّوَكَّدَاتٍ) غَيْرُ تَابِعَةٍ لِلْفَرَائِضِ <sup>مَعْلُومَاتُهَا</sup> صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالْإِفْطَلِ الطَّلُقِ فِي اللَّيْلِ أَفْضَلُ مِنَ النَّفْلِ لِلطَّلُقِ فِي النَّهَارِ وَالْإِفْطَلِ <sup>وَسَعَا</sup> سَعَا اللَّيْلِ أَفْضَلُ مِنْ آخِرِهِ أَفْضَلُ وَهَذَا ثَمَنُ قِسْمِ اللَّيْلِ <sup>بِلَيْلٍ</sup> <sup>ثَمَنُهَا</sup> أَثَمَاتُهَا (وَالثَّانِي) صَلَاةُ الضُّحَى وَأَفْضَلُهَا كَتَمَانُهَا وَكَثَرُهَا أَثَمَاتُهَا سِتَّةَ رَكَعَاتٍ وَكَثَمَانُهَا ارْتِفَاعُ الشَّمْسِ إِلَى زَوَالِهَا كَمَا قَالَ النَّوَوِيُّ فِي التَّحْقِيقِ وَشَرَحَ الْمَذْهَبُ (وَالثَّالِثُ) صَلَاةُ التَّرَافُعِ وَهِيَ عَشْرُونَ رَكَعَةً بِفَرَسَاتٍ لَيَالٍ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ وَحَمَلَتُهَا خَمْسَ تَرْبُوحَاتٍ وَيَتَوَيَّ الشَّخْصُ بِكُلِّ رَكَعَتَيْنِ مِنْهَا سِتَّةَ التَّرَافُعِ وَقِيَامَ رَمَضَانَ وَلَوْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ مِنْهَا بِسَائِمَةٍ وَاحِدَةٍ لَمْ يَصِحَّ وَكَوْنَهَا ثِنْتَيْنِ صَلَاةَ الْعِشَاءِ وَلَوْ أَلْعَجَزَ (فَصَلَّ كَثِيرًا) صَلَاةَ قَبْلَ الدُّخُولِ فِيهَا خَمْسَةَ أَشْيَاءَ وَالشَّيْءُ وَمُجْمَعُ شَرْطٍ وَهُوَ لَوْنُ الْعِلَامَةِ وَشَرْعًا ثَلَاثَةٌ وَفَتْحُهَا <sup>مُفْرَقٌ</sup> الصَّلَاةُ غَائِبَةٌ وَلَيْسَ بِجُزْءٍ مِنْهَا وَخَرَجَ هَذَا الْقَيْدُ الرَّكْعَتَيْنِ فَانْجَزَ .

(عشر ركعات قبل الصبح وركتان قبل الظهر وركتان بعدها) ومثل الظهر الحزمة (وركتان بعد الغروب وركتان بعد العشاء) وذلك لما اُتيت به صلى الله عليه وسلم عليها (ونحو ثلاث مؤكداً) وهي (غير تابعة للتراخي) وهي بعد الروايات في الفضل (أحدها صلاة الليل) وهي التهجيد وبني أيضاً سنة النافلة وهي صلاة التطوع في الليل بعد النوم (والنفل للطلق في الليل) وأن لم يكن يتجدد كأن لم يكن بعد نوم (أفضل من النفل للطلق في النهار) خبر مسلم (وأفضل الصلاة بعد القرينة صلاة الليل) وروى أيضاً أن كل ليلة فيها جماعة اجابة (والنفل وسط الليل أفضل) من طرفة لأن النافلة فيه أمر والمادة فيه أنفل (في) بعد وسطه (آخره أفضل) وهو ثلث الآخر (وهذا) أي كون النفل في وسط الليل ثم آخره (لن قسم الليل اثلاثاً) وأما من قسمه نصفين فالأفضل في نصفه الآخر لقلة المعاصي في الآخر ثلث ونصف غالباً والأفضل من ذلك كله السدس الرابع والخامس بأن يقسم الليل أسداساً فيأتي أولاً ثلاثة أسداس ثم يقوم في السدس الرابع والخامس ثم ينام السدس يقوم فصبح بفشاط (والثاني صلاة الضحى) أي الصلاة للفقولة في وقت الضحى وهو أول النهار (وأقلها ركعتان) وأدنى كما أرابع فيت فكان وهذه أفضلها (وكرهها انتفاع عشرة ركعة) وهذا معتد عند الحديثين وأما التعمد عند الفقهاء فأكبرها ما كان زاد على الثمانية لم ينعقد الإحرام الشتمل على الزيادة أن كان عابداً عالماً والأوقع فضلاً مطلقاً قال ابن حجر يوماً ذكر من أن الثمان أفضل من اثني عشرة لا ينافي قاعدة أن الصل كمال أكثر وشق كان أفضل لأنها أغلقت لتصرفهم بأن العمل القليل بفضل الكثير في صور كالفقر فانه أفضل من الأعمان بلغ سفره ثلاث مراحل (ووفوها) أي الضحى (من ارتفاع الشمس) فدرج (إلى زوالها) فيجب تأخيرها إلى الارتفاع لأنه لا يدخل وقتها بالطول (كما قاله النووي في التحقيق وشرح المنهاج) خلافاً لما ستره الرافعي من أن وقتها من الارتفاع إلى الاستواء ووقتها المختار إذا مضى ربع النهار ليكون في كل ربع منه صلاة ويسن فيها قراءة الشمس وضحاها والضحى في الركعتين لها عداها بقراءة الكافرون والأخلاص (والثالث صلاة التراويح) ولو فرادى وتسن الجماعة فيها وفي الوتر بعدها (وهي عشرة ركعة بعشر تسليمات) وجوباً ولو صلى بكون عشرة من جعل له ما فعله وهي (في كل ليلة من رمضان وبها تسن تراويحاً) وسُميت كل أربع منها تراويحاً لأن الصحابة رضى الله عنهم كانوا يترجمون من الصلاة عقيبهم ويقولون سبع ركعات وذلك باجتهادهم لا بأمره صلى الله عليه وسلم (وينوي الشخص أي صلى التراويح ذكر أو أنثى) بكل ركعتين منها تسن التراويح أو قيام رمضان فلا يصح بنية مطلقة (ولو صلى أربع ركعات) أو أكثر (منها) أي العشر من (تسليمية واحدة) نعم) لأنه خلاف الوارد وتقع له فضلاً مطلقاً إذا نسي أو جهل كما لو زاد على العشر من (ووقتها بين صلاة العشاء) ولو مجموعة من الغروب جمع تقديم (وطول العجر) أي الثاني ولو تيقن بطلان صلاة العشاء وقع ما صلاها فضلاً مطلقاً.

(فصل في شرائط صحة الصلاة) (وشرائط الصلاة قبل الدخول فيها) مع استمرارها فيها (خمسة أشياء) والشرائط بمعنى شروط) بكون الراي ويقال له شرطية وجمعها شرائط (وهي خمسة) فلكأنه يقول إذا وجدت الشرط في المستقبل صحت الصلاة. كالمشرط فتحت فيه (العلامة) كجمعة (شرائط) (وشرائط) مما توقف صحة غيره عليه وليس جزءاً منه، وهذا (مما توقف صحة الصلاة عليه وليس جزءاً منها) بل هو خارج عن حقيقة الصلاة (ويخرج هذا القيد) المذكور بقولنا وليس جزءاً منها (الركن) فانه جزء من الصلاة) فلا ركن ما هتأركن الشرط وخصفاتها (الشرط الأول) طهارة الأعضاء



من الحدث الأصغر (الأصغر من الحدث) والأصغر عند القدرة  
والأصغر عند القدرة  
أما فاقده الطهورين  
فصلاته صحيحة مع  
وجوب الإعادة عليه  
(و) طهارة (التنجس)  
الذي لا يفتى عنه في  
توبه وبدن ومكان  
وسيد كالمصنف هذا  
الأخير قريبا (و) الثاني  
(ستر) لون (العورة)  
عند القدرة ولو كان  
الشخص خاليا في ظلمة  
فإن عجز عن سترها صلى  
عار ولا يؤمى بالركوع  
والسجود بل يتيمها ولا  
إعادة عليه ويكون ستر  
العورة (بلباس طاهر)  
ويجب سترها أيضا في  
غير الصلاة عن الناس  
وفي الخلوة الأجنبية من  
اغتيال ونحوه وأما  
سترها عن نفسه فلا  
يجب لكنه يكره نظره  
الهاو عورة الذكر  
فما بين ستره ووركيه  
وكذا الأمة وعورة  
الحر في الخلوة  
فما سوى وجهها وكفيها  
ظهرها وبطنها إلى  
السكوة عن أمة عورة  
الحر خارج الصلاة  
فجميع بدنها وعورتها  
في الخلوة كذا ذكر

من الحدث الأصغر والأصغر عند القدرة) فإن نسيه وصلى أثبت على قصده لا على فعله إلا ما لا يتوقف  
على فعله كذا ذكره في كتابه على فعله أيضا الألقاء من نحو جنب فلا يثبت من حيث القدر أن يثبت  
من حيث كونه كذا وإن فقد القرآن لأن قصده مع الجنابة لا لعدم مناسيته (أما فاقد الطهورين)  
فصلاته صحيحة (وهي صلاة شرعية يبطأها ما يبطأ غيرها ولا يصلي ما دام وجوه  
الطهورين إلا إذا ضاق الوقت لأن صلاته حُرمت (مع وجوب الإعادة عليه) فلو وجد ربا بعد  
ذلك وعوفي الوقت وجب عليه إعادتها وإن لم تسقط به ثم يعيدها ثانيا بالماء أو التراب إذا كان  
من حجر تسقط به فيه (وطهارة) أجزاء البدن (من النجس الذي لا يفتى عنه) إنما يسقى عنه فلا يشرط  
طهارة منه (في توبه) أي ملبوس ومحمول (وبدن) ثمة داخل الأنف والتم والمعن (ومكان) وهو  
الذي ثبت من البدن والملبوس ويقتضى عن طين الشارع التيقن بحجته عما يتغير الاحتراز عنه  
وختلف الموقوف عنه بالوقت والوضع من التوب والبدن ولو تعلق بالمفكر صبي أو هرة لم يحكم  
حجته بتغيرها لا بطلان صلاته لأن هذا مما تعرض فيه الأصل والغالب إذا الأصل الطهارة والغالب  
الحجة بتقدم الأصل ولا يضر نجس يتجاوز محل صلاته وإن كان يحاذي صدره أو غيره في الركوع  
والسجود أو غيرها لعدم ملاقاته له نعم تكره صلاته بأزاه متنجس في إحدى جهتيه إن قرب منه  
بحيث يفتى إليه (وسيد كالمصنف هذا الأخير) والأول (قريبا) وهو قوله وستر العورة بلباس  
طاهر وقوله والوقوف على مكان طاهر (والثاني ستر لون العورة عند القدرة) ولو عن نفسه من  
سكناها وجوانها بحيث لا ترى من ذلك لامن أسفلها وإن رؤيت بالفعل ولا فرق في ذلك بين الذكر  
وغيره (ولو كان الشخص خاليا في ظلمة فإن عجز عن سترها) بأن لا يجد ما يستر به عورته أصلا  
أو وجدته متنجسا ولم يقدر على ماء طاهره بر أو حبس في مكان نجس وليس معه إلا توبه فستره على  
الخلوة (أصل عاريا) في تلك الصور الثلاث (ولا يؤمى بالركوع والسجود بل يتيمها) وجوبا (ولا إعادة  
عليه) ويلزم قبول عارية التوب دون قبول يقبته (ويكون ستر العورة بلباس طاهر) يمنع أدراك  
لون البشرة وإن لم يمنع حجبها ويشتمل على السور فلا يكفي زجاج وماء صاف وتوب رقيق لأن  
منظرة كثرة لا يحصل به ولا ظلمة لأنها لا تسمى سائرا عرفا (ويجب سترها أيضا في غير الصلاة عن  
الناس) أي الذين يحرم عليهم النظر إليه وإن لم يمنع من أعضائه فلو لم يمنع من أعضائه فلا يجوز الكشف  
بما ليس بالفعل فيجوز له (وفي الخلوة) عولوا في الظلمة لكن الأراجب فيها ستر سواي الرجل والأمة  
وما بين سره الحرة وركبتها فقط (الأجنبية من اغتيال ونحوه) كستره وخشيته عيار على توبه بحمله  
أو كسترها عن نفسه فلا يجب لكنه يكره نظره إليها) بلا حاجة (كعورة الفكر) الواضح (فما بين  
ستره وركبت) وهذه عورته في الصلاة وعند الرجال وعند النساء المحارم وأما عورته عند النساء  
الأجنبيات فجميع بدنهن وفي الخلوة السوان فقط (وكذا الأمة) فعورتها كمورة الذكر في الصلاة  
وعند الرجال المحارم وفي الخلوة وعند النساء فعورتها في جميع ذلك فما بين سترها وركبتها وأما عورتها  
عند الرجال الأجانب فجميع بدنهن كالحرمة (وعورة الحرمة) في الصلاة فما سوى وجهها وكفيها ظهرها  
وعنها إلى السكوة عن) فيجب ستر شعر رأسها وباطن قدميها ويكفي ستره بالأرض حال القيام  
عن ظهر من عفاها يعني ولو عند ركوعها أو سجودها بطلت صلاتها (أما عورة الحرمة خارج الصلاة  
فجميع بدنهن) أي عند الرجال الأجانب وأما عورتها عند النساء الكافرات فما عدا ما يتدو عند  
الاستئصال قضاء حيوانها (وعورتها في الخلوة كذا ذكر) أي كمورة الذكر في الصلاة وهي ما بين السرّة  
والركبة لاقى الخلوة وهي شوائم ومثمل الخلوة عورتها عند النساء السلمات وعند الرجال المحارم



(والمؤنة لغة النقص) وهو أن الإنسان وكل ما يستحي منه (وتطابق) أي تستعمل (شرعا على ما يجب  
ستره) أي في الصلاة فقط (وهو المراد هنا) أي في قول المصنف ستر العورة بلباس طاهر (وعلى ما يحرم  
نظره وذكره الأصحاب) أي أصحاب الشافعي وهم علماء الشافعية (في كتاب النكاح) (والتاكيد الوقوف)  
أي الاستقرار (على مكان طاهر) ولو ظنا (فلا تصح صلاة شخص يلاقي بعض بدنه أو لباسه) كطرف  
عمامة أو ثوب لم يتحرك بحركته (بجلمة) غير مغطى عن (في) شيء من صلاته من (قيام أو قعود أو  
ركوع أو سجود) ولو كثر ذوق الطيور في المكان بحيث ينفث عليه مشقة الاحتراز عنه لكن بشرط الثلاثة:  
الأول أن يشق الاحتراز عنه بحيث لو كشف العبدول عنه إلى غيره لشيء عليه ذلك وإن لم يتم المحل الثاني  
أن لا يعتمد الوقوف عليه بأن لا يقصد مكان الذوق بالوقوف عليه مع إمكانه في مكان يتخل عنه ومع  
ذلك لا يكف بحركته غير عمله فلو صلى عليه عالما به ولم يعدل عنه إلى غيره لم يضر الثالث عدم  
رطوبة من الجانبين بحيث لا تكون رجليه متمثلة ولا الذوق رطبا نعم إذا ذوق أطبر وجهه الممشى عن  
الشيء عليها مع الرطوبة للضرورة ويتغير ملاقة نجاسة نجاسة فأرططها أو رططها والتي تتأوقت  
عليها حالاً من غير حمل ولو في مسجد لكن إن لم يزل على القائم حتى يجلس المسجد واسع الوقت وجب عليه  
القائه خارجا وتبطل صلاته وإن ضاق الوقت فألقاها في المسجد وكل صلاة لم يغسل المسجد بعد  
ذلك ونصح الصلاة على نحو سر على نجس (والرابع العلم بدخول الوقت) المحدث (أو ظن  
دخوله بالاجتهاد) بأن كان مستندا إلى علامة كخاطبة بأن يتأمل في الحياطة التي فعلها هل أسرع فيها عن  
عادته أولا (فلا صلى بغير ذلك) أي العلم أو الظن بالاجتهاد لم تصح صلاته وإن صادف الوقت أي وافقه لعدم  
الشرط وكذا سلك عبادة طائفة فلا بد منها من العمل بما في نفس الأمر وظن المكف ويصدق ما لا يثبت  
لها إذا صادف الوقت كالأذان والخطبة (والخامس استقبال) عين (القبلة أي الكعبة وسبب) أي  
الكعبة (قبله لأن المصلي يقابلها) وهي تقابل (وكعبة لأرتفاعها) أو لترتيبها ولا ينافيه اختلاف بعد  
ما بين أركانها لأنه فليس لا ينافي الترتيب (أو استقبالها بالصدر) حقيقة في القائم والجالس وحكافي  
الراكع والساجد بشرط لمن قدر عليه أي الاستقبال ولو صلى مضطجعا فالاستقبال بالصدر والوجه  
أو مستلقيا فلا بد أن تكون أخصاه مع وجهه للقبلة (واستنى المصنف) أي أخرج (من ذلك) أي  
اشتراط الاستقبال (مأذكرة قوله ويجوز ترك استقبال القبلة في الصلاة في حالتين في شدة الخوف  
في ما يباح من (قيل مباح) أي ليس بحرام سواء كان واجبا أو مندوبا أو غيره وعلى عند ضيق  
الوقت وذلك كقتال المسلمين للكفار وقتال أهل العدل للفساد عكسه فانه حرام وكذا في  
صالح ويدخل فيه الفرار من ستم أو نار أو سيل أو غيره مما يتبع الفرار منه ومثله من حيفته  
فله ترك الصلاة ويسقط وجوب الاستقبال في غرض على لوج لا يمكنه الاستقبال ومروط لغير القبلة  
ويجوز لم يجد موحها وخائف من نزوله عن راحته على نفس أو مال أو انقطاعا عن رفقة (فرضا كانت  
الصلاة أو نقلا) يخاف فوته صلاة العيد والكسوف ولا يجزئ ذلك في الفاتية ولا صلى مادام رجوع  
الأمن إلا إذا ضاق الوقت في الفاتية بلا عذر وإلا إذا خاف الفوت بالموت في الفاتية بعذر (وفي النافلة  
في السفر على الراحلة) أي الدابة بغير كاتب أو غيرها فيجوز ترك الاستقبال فيها بشرط: أحدها أن  
يكون في ما يستحق السفر ولو قصيرا بل يثبت أن يكون السفر مباحا بخلافها أن يقصد استعباد الساقية  
المسمى سفرا. ولزمها ترك الأفعال الكثيرة كركض وعدو بلا حاجة. فمما سهاه وأوام السفر فلو صار  
مقيا في أثناء الصلاة أتمها على الأرض مستقبلا مسجدا سهاه وأوام السفر فلو زال أثناء صلاة ثم أتمها  
لكن قبل ركوعه. صليها عدم وطء النجاسة مطلقا عمدا وكذا نسيانا في نجاسة رطبة غير

والمؤنة لغة النقص  
وتطلق شرعا على ما يجب  
ستره وهو المراد هنا  
وعلى ما يحرم نظره  
وذكره الأصحاب في  
كتاب النكاح (و)  
الثالث الوقوف على  
مكان طاهر (فلا تصح  
صلاة شخص يلاقي  
بعض بدنه أو لباسه  
تجاسة في قيام أو قعود  
أو ركوع أو سجود  
(د) الرابع (العلم  
بدخول الوقت) أو ظن  
دخوله بالاجتهاد فلو  
صلى بغير ذلك لم تصح  
صلاته وإن صادف  
الوقت (و) الخامس  
(استقبال القبلة) أي  
الكعبة وسبب قبله  
لأن المصلي يقابلها  
وكعبة لأرتفاعها  
ولا ينافيه بالصدر  
شرط لمن قدر عليه  
واستنى المصنف من  
ذلك ما ذكره قوله  
(و) يجوز ترك استقبال  
القبلة في الصلاة في  
حالتين في شدة الخوف  
في قتال مباح فرضا  
كانت الصلاة أو نقلا  
(وفي النافلة في السفر  
على الراحلة)







(وقمودة مفترشا أفضل) أي من الترتيب وهو أفضل من غيره حتى اختار السبكي والأدرعي أفضلته على الافتراض لتمييز هذا القمودة عن قعود التشهد (والثالث تنكيره الإحرام فينتهي على القادر بالذليق) أي على النطق (بها بأن يقول الله أكبر) ولو مدد المزمرة من الله أو من أكبر لم تنعقد صلاته ولو قال الله وأكبر بزيادة أو سأكبر أو متحركة بين الكلمتين لم تنعقد صلاته ولو قال الله هو أكبر لم تنعقد ولو زاد ألفا بعد الباء بأن قال أكبر لم تصح صلاته سواء فتح المزمرة أو كسرها ولو كرر الراء من أكبر لم ينطق صلاته لأن الراء حرف نكر وبالإبدال مزمرة أكبر وأو أنصهر من العالم دون الجاهل ولا يصح الفصل بين الكلمتين بأداة التعريف ولا بوصف لم يطل كائنا أكبر أو الله الجليل أكبر بخلاف ما لو طال الوصف بأن كان ثلاثا فأكثر كالله الجليل العظيم الحليم أكبر (فلا يصح الرحمن أكبر) لعدم لفظ الجلالة (ونحوه) أي من كل ما فيه ضمير أحد اللفظين كالله كبير أو أعظم (ولا يصح فيها) أي تنكيره الإحرام (وقمودة الحبر على السند) كقوله أكبر الله لأن ذلك محل التنكير فإن أتى بلفظ أكبر ثانيا كان قال أكبر الله كبراً فأن قصد عند لفظ الجلالة الابتداء بضمير أو الإقلا (وكن يحجز عن النطق بها) أي تنكيره الإحرام (بالعربية ترجع عنها بآتي لغتها) وبلغت الفارسية أولى فإن لم تكن لغة النواي (ولا يعدل عنها) أي الترجمة (التي ذكرها آخر) ويجب التعلل أن قدر عليه ولو بالسفر إلى بلد آخر وبعد التعلل يجب قضاء ماصلاً بالترجمة قبله إلا أن يكون آخره مع التمكن منه فإنه لا بد من صلاته بالترجمة عند ضيق الوقت لحرقته ويجب القضاء لتفريطه بالآخر (ويجب قرن النية بالتنكير) أي بجميعه بأن يقرنها بأوله ويستحبها إلى آخره فلا بد أن يستحضر كل معتبر فيها ماضٍ وغيره كالقصر للقاصر مع ابتداءه بمستمع مستحضر لذلك كله إلى الراء وهذا يسمى بالمقارنة الحقيقية ولا يشترط ذلك مع الاستحضار الحقيقي وهو أن يستحضر صورة الصلاة المركبة من الأركان جزءاً بعد جزء فإن الواجب عند الشافعي الاستحضار العرفي وهو أن يستحضر صورة الصلاة جملة واحدة مع المقارنة الحقيقية وهي أن يقرن ذلك المستحضر بجميع أجزاء التنكير كما نقله الوفاي عن جمع من العلماء عن الإمام الشافعي رضي الله عنهم (وأما النووي فاختر الأكتفاء بالمقارنة العرفية) وسعى بالمقارنة الإجمالية وهي أن يقرن ذلك المستحضر بجزء مما من التنكير ولو الحرف الأخير ولا تضر الغفلة عن النية في أثناء التنكير (بحيث بعد عرفاً) أي عند عامة الناس (أنه مستحضر للصلاة) أي بعد استحضاره أركان الصلاة إجمالاً والحجراً والمجراً وأما متعلق بمحذوف صفة المقارنة العرفية . والمعنى اختار النووي الأكتفاء بالمقارنة العرفية المصحوبة بجهة بها المصلي استحضاره الأركان إجمالاً ومتعلق بمحذوف حال من قرن النية . والمعنى يجب قرن النية بالتنكير أي بجميعه أو بجزء منه ولو الحرف الأول فقط حال كون ذلك القرن مصحوباً بجهة يمد للمصلي بها استحضار أركان الصلاة المركبة من الأركان جملة واحدة وذلك لأنه يكفي الاستحضار الحقيقي مع المقارنة العرفية وعكسه ولا يشترط العرفي مع العرفية والحقيقي مع الحقيقية (والرابع قراءة الفاتحة) حفظاً أو تلقيناً أو نظراً في الصحف وذلك في القيام أو بدله لكل ركعة أو ركعتين فلا تمنع فيها إلا أنها لا يحتملها الإمام عنه كلاً أو بعضاً (أو بدله) من سبع آيات وسبعة أنواع من ذكر أو دعاء (لمن لم يحفظها) أي لم يعرفها بأي طريق من الطرق (فرضا كانت الصلاة أو فلا) لحبر الشيخين (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب) أي في كل ركعة (وبسم الله الرحمن الرحيم آية منها كاملة) خلافاً لمن قال إنها بعض آية لما روي أن خزيمة عن أم سلمة ه أن النبي صلى الله عليه وسلم عد بسم الله الرحمن الرحيم آية والحمد لله رب العالمين إلى آخرها غشت آيات ه (و) يجب رعاية حروفها وتشديداتنا (فمن أسقط من الفاتحة

وقمودة مفترشا أفضل  
(و) الثالث تنكيره  
الإحرام فينتهي على  
القادر بالنطق بها بأن  
يقول الله أكبر فلا  
يصح الرحمن أكبر  
ونحوه ولا يصح فيها  
تقديم الحبر على السند  
كقوله أكبر الله ومن  
عجز عن النطق بها  
بالعربية ترجع عنها  
بآتي لغتها ولا يعدل  
عنها إلى ذكر آخر  
ويجب قرن النية  
بالتنكير وأما النووي  
فاختار الأكتفاء  
بالمقارنة العرفية بحيث  
يعد عرفاً أنه مستحضر  
للصلاة (و) الرابع  
(قراءة الفاتحة) أو  
بدله لمن لم يحفظها  
فرضاً كانت الصلاة  
أو فلا (و) رسم الله  
الرحمن الرحيم آية  
منها كاملة ومن  
أسقط من الفاتحة



... من حروفها بحرف لم يصح قراءته) أي تلك الكلمة (والاصلاحه إن تعدد) وعلم  
 ... كيف أباك أو تخفيفه بانه وأبدال الحاء الحمد هاء (والا) أي وإن لم يتعد أوله علم أول  
 ... كان في الحروف بالواو (ووجب عليه إعادة القراءة) لتلك الكلمة وما بعدها قبل الركوع على  
 ... قبل أعادتها بطلت صلاته إن كان حامدا علما والإلم بحسب ركنه (ووجب ترتيبها بأن  
 ... (على نظمها للحروف) لا تمنعناط الاعجاز فلو بدأ نصفها الثاني لم يمتد به مطلقا  
 ... أن سهلها غيره وقصده الاستئناف أو اطلق ولم يطل الفصل بين الأتيان به والتسكيل  
 ... أن تعدد التأخير أو طال الفصل بين فراغه والتسكيل ولو بعد (ووجب يضموا إليها  
 ... من كتابها بعض من غير فصل لا يغير التنفس) فلا يضر وإن طال لأنه معذور فإن فصل  
 ... ذلك سهوا أو لئلا تكرارة تسهل بصر (فإن تحلل الذكريين) كلماتها أو آياتها كما لو سبغ  
 ... أو عطف فحمد الله تعالى في أثناء الفاعية استأنفها لا ينقطع (موالاتها) لأن الذكري الأجنبي  
 ... (قطيعة) أي للوالة (الآن يتعلق بالذكر بمصلحة الصلاة كسائر المأموم في أثناء فاتحة  
 ... وكلفته عليه إذا توقف في القراءة ولو غبر الفاعية بقصد القراءة ولو مع التلقين  
 ... معه لتلاوة وكسؤال ركنه أو استعادة من عذاب عند قراءة امامه أيتهما (فانه) أي الذكر  
 ... الصلاة (لا يقطع الوالة) لذلك للمأموم لكن بسن له الاستئناف بخلاف تلقينه  
 ... قبل سكوت فانه يقطع الوالة لعدم بداهة حينئذ (وإن جهل الفاعية) كلها (وتعددت  
 ... أي أو مضى أول لادة أوضق وقت (وأحسن غيرها من القرآن) وجب عليه  
 ... آيات) بعد آيات الفاعية (متوالية عوضا عن الفاعية) لا تنقص حروفها عن حروف  
 ... وهي بالسمة مائة وستة وخمسون تحزقا بأبواب ألف مائة و بعد الشدة بحرفين وبغني عن  
 ... من الفاعية حرفان من البدل لاعكس فلا يقام الشدة من البدل مقام حرفين من الفاعية  
 ... من سورة واحدة أو سور كثيرة وأن حفظ متوالية وأن لم تفيد التفرقة معنى  
 ... (فإن عجز عن القرآن أي بدكري) غيره كتسبيح ونهليل قال البغوي يجب سبعة أنواع  
 ... وقال الإمام لا واعتمد النووي والرافعي الأول (بدلا عنها) أي الفاعية (بحيث لا ينقص) أي  
 ... (عن حروفها) أي لا ينقص مجموع حروف البدل عن مجموع حروف الفاعية ولا ينقطع تساوة  
 ... والآيات ولا أنواع الذكر (فإن لم يحسن قرأنا ولا ذكرنا) وجوبا (فمن الفاعية) في طئه بالنسبة  
 ... للعدل لأن القيام ركن في نفسه ولا يترجم عن الفاعية (وفي بعض النسخ) وقراءة الفاعية بعد  
 ... الله الرحمن الرحيم (وهي آية منها) وهذا نصريح في عدم صحة قراءة السمة في غير الابتداء  
 ... النسخة الأولى لأن قوله بعد بسم الله الرحمن الرحيم يقتضي أن السمة ليست من الفاعية ففي  
 ... من النسخين إيهام والراد بقوله وهي آية منها أي من جهة الأتيان بالسمة في الفاعية هذا هو الذي فيه  
 ... وأما كون السمة من القرآن فلا خلاف فيه فلا يجب اعتقاد كونها من الفاعية بل لو جحد ذلك  
 ... وأما اعتقاد كونها من القرآن من حيث هو فهو واجب بغير جاحده فقوله آية منها أي عملا  
 ... وهو روي على المذهب الخالف (والجاء من الركوع وأقبل) الركوع التحصيل (فرضه) لأن قادر على  
 ... اعتدال الخلق سلم يديه وركبته أن ينحني) بقينا أو ظنا (بغير انحناس) انحناء (فمن بلغ راحته)  
 ... (ركبته لو أراد وضعهما) أي راحته (عليهما) أي ركبته وهو سنة  
 ... الركوع بانحناس بأن يوتر عتقه وبقدم صدره ويخفض عنقه وتوابع شقه مقلبا فلان فعل  
 ... أن كان حامدا علما والأعداد الركوع و يمدد رقبته واليدن وطو يلهما بعد لا ومقطوع ما سلبا



يصبر ان كصفحة واحدة  
 ونص ساقه وقضيه  
 وأخذ ركبته يديه (و)  
 الكادس (الطمانينة)  
 وهي تكون بعد حركة  
 (فيه) أي الركوع  
 وللصنف يجعل  
 الطمانينة في الأركان  
 ركنًا مستقلا ومشي  
 عليه النوى في  
 التحقيق وغير الصنف  
 يجعلها هيئة تامة  
 للأركان (و) السابغ  
 (الرفع) من الركوع  
 (والاعتدال) قائما على  
 الهيئة التي كان عليها  
 قبل ركوعه من قيام  
 للذي وقود عاجز عن  
 القيام (و) الثامن  
 (الطمانينة فيه) أي  
 الاعتدال (و) التاسع  
 (السجود) مرتين في  
 كل ركعة وأقل مباشرة  
 بعض جهة للمشي  
 موضع سجوده من  
 الأرض أو غير ما ذكره  
 أن يكبر لموضع سجوده  
 بلا رفع يديه ويضع  
 ركبته يديه موجهة  
 وأنفه (و) العاشر  
 (الطمانينة فيه) أي  
 السجود بحيث نال  
 موضع سجوده قبل  
 رأسه ولا يكتفي أساسا  
 رأسه بوضع سجوده بل

(فان لم يقدر على هذا الركوع) الأيمن أو باعقله على شيء ولو دأب ما لم يقصر منه أوله قدر على الانحناء  
 الأعلى شقلا من غير أن يخرج عن القبلة (والإيمان) أي على مقدوره) فان عجز عن الانحناء أصلا أو غير أس (و) ان  
 عجز عن ذلك (أو ما طرفة) أي عينه (وأركان الركوع) للقيام (نسوة الرأس) طرفة وعنه (بان عدها  
 عبت) يصبر ان كصفحة واحدة ونصب ساقه وقضيه إلى الحق (وأخذ ركبته يديه) ونفريق  
 أصابعه تفرقا وسطا للقبلة لأنها أشرف الجهات بان لا يحرف شيئا منها عن جهة أعنة أو يسرة وأقل الركوع  
 للقيام أن يحاذي جهته ما أمام ركبته كما أنه أن يحاذي محل سجوده (والسادس) الطمانينة وهي  
 (سكون) للأعضاء (بعد حركة) للركوع بحيث يقع رقبته من الركوع عن وجهه إلى (فيه) أي الركوع  
 وللصنف يجعل الطمانينة في الأركان ركنًا مستقلا ومشي عليه النوى في التحقيق (وغير  
 للصنف يجعلها) أي الطمانينة (هيئة) أي صفة (تامة للأركان) الموصوفة بها كإلى التمام وهو اختلاف  
 في اللفظ دون المعنى (والسابع) الرفع من الركوع (و) هو الاعتدال قائما أي مستقبا (على الهيئة التي  
 كان عليها قبل ركوعه من قيام) وقود عاجز عن القيام ولا يقصد بالقيام إلى الاعتدال غيره فقط فلو  
 رفع رأسه من غير أن يرفع رقبته عن ذلك عن رفع الصلاة فليد إلى الركوع ثم يقوم ويخرج بذلك  
 ما لو شك را كما في الفاتحة فقام لغيرها فتذكر أنها قائم غير هذا القيام عن الاعتدال (والثامن  
 الطمانينة فيه أي الاعتدال) وهي سكون بين حركتين بحيث يفصل ارتفاع الاعتدال عن  
 هويته للسجود ولو سجد ثم شك هل تم اعتداله أو لا اعتدال وأطمان وجوباً ثم سجد (والناسع  
 السجود) مرتين في كل ركعة (وكرر دون غيره لأنه أبلغ في التواضع (وأقله) أي السجود (مباشرة  
 بعض جهة للمشي موضع سجوده من الأرض أو غيرها) فلو سجد على جهته أو أنفه أو بعض جهته  
 أو على شيء بحيث لم يكتف وأن طال السجود ويجب وضع يده سوا الأضباع والراحة وركبته  
 وأطراف بطون أصابع قدميه وأجزاء من أصبع واحدة من كل رجل على مصاد مع الجبهة في أن  
 واحد (وأقله) ترتيب الأعضاء في الوضع وهو أن يكبر لموضع السجود بلا رفع يديه ويضع ركبته  
 وأطراف بطون أصابع قدميه (ثم يديه) أي كفيه (ثم جهته وأنفه) معاويين كشف البدن في  
 حق الذكر وغيره وكشف قدمي الذكر وسائر الركبتين للذكر والأمة (والعاشر) الطمانينة فيه  
 أي السجود) بجميع أعضائه التي يجب وضعها فيه ويجب التحامل بالجبهة (بحيث نال موضع  
 سجوده قبل رأسه ولا يكتفي أساسا رأسه موضع سجوده بل يحامل) على رأسه (بحيث لو كان  
 تحت) أي تحت رأسه (قطن مثلاً لا نكس) أي أن ذلك القطن الذي على وجهه (وظهر) النفل الذي  
 يكون (أثره) أي التحامل والانكسار (على يده) أي ليد قطن بمعنى اللام كان يحس يده بالنفل ونشر  
 (أو فرضت) أي اليد (تحت) أي ذلك القطن إن كان قليلا والأمكن أن يكتفي بالثقة الطمانينة  
 فقط ويجب أن يرفع أسافله على أعاليه (والحادى عشر) الجلوس بين السجدين في كل ركعة ولو  
 في قنل (سواء محلي قائما أو مضطجعا) فإنه يجب على المصالح أن يجلس ليسجد ثم يجلس بين  
 السجدين ثم يسجد (وأقله) أي الجلوس بين السجدين أن يستوي جالسا ولا يكتفي بذلك إذا قلته  
 (سكون) بقدر سبحانه الله (بعد حركة أعضائه) من نهوضه من السجود ويجب أن لا يقعد برفعة غير  
 الجلوس فلو رقع للذعة عقرب أو دخل شوكة في جبينه وجب عليه أن يعود للسجود (وأقله) أي  
 الجلوس بين السجدين (الزيادة على ذلك) أي الأقل (بالدعاء الوارد فيه) وهو رب اغفر لي وارحمي واجبرني  
 وارفعني وارزقني وأهديني وعافني رب هب لي قلتا فتأقفا من الشرك رسالا كافرا ولا شقا ولو طوله عن  
 الدعاء الوارد فيه بقدر أقل الشهادة طالع الصلاة كالمطول الاعتدال زيادة عن الدعاء الوارد فيه بقدر

بحامل بحيث لو كان تحت قطن مثلاً لا نكس وظهر أثره على يده أو فرضت تحت (و) الحادى عشر (الجلوس  
 بين السجدين) في كل ركعة سواء محلي قائما أو مضطجعا وأقله سكون بعد حركة أعضائه (و) كذا الزيادة على ذلك بالدعاء الوارد فيه



فلو لم يحل بين  
السجدين بل صار إلى  
الجلوس <sup>نوع خروج</sup> أقرب لم يصح  
(و) الثاني عشر  
(الطمانينة فيه) أي  
الجلوس بين السجدين  
(و) الثالث عشر  
(الجلوس الأخير) أي  
الذي يقيه السلام (و)  
الرابع عشر (التشهد  
فيه) أي الجلوس  
الأخير (و) قل التشهد  
التحيات لله كمال  
عليك أيها النبي ورحمة  
الله وبركاته سلاماً علينا  
وعلى عباد الله الصالحين  
أشهد أن لا إله إلا الله  
وأشهد أن محمداً رسول  
الله (و) الخامس عشر  
(الصلوة على النبي <sup>صلى الله عليه وسلم</sup>)  
فيه (أي الجلوس  
الأخير بعد الفراغ من  
التشهد و) قل الصلاة  
على النبي <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> اللهم  
صل على محمد وأשר  
كلام الصنف أن الصلاة  
على آل النبي واجب وهو  
كذلك بل هي سنة  
(و) السادس عشر  
(التسليم الأولى)  
ويجب إيقاع السلام  
حال القعود <sup>نوع</sup> وقوله السلام  
عليكم مرة واحدة  
وذكره السلام عليكم  
ورحمته الله مرتين يمينا  
ذلك أي نية الخروج

[illegible]



الافتصار على بعض ما نواه (وهذا الوجه) أي القول بعدم وجوب نية الخروج (هو الأصح) لأن  
 النية تليق بالمباشرة على الفعل دون تركه ولأن النية في التحريم منسجمة على جميع الصلاة من أولها  
 إلى آخرها فلا حاجة لنية الخروج وبهذا التعليل تسن لأجل مراعاة الخلاف (والثامن عشر ترتيب  
 الأركان حتى بين التشهد الأخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه وقوله على ما ذكرناه) أي  
 الوجه الذي ذكرناه في عدد الأركان (يستثنى منه) أي من قوله بوجوب ترتيب الأركان المذكورة  
 في التعداد (وجوب مقارنة النية لتسكير الأحرار) ووجوب مقارنة قراءة الفاتحة للقيام وإن كان  
 القيام الذي هو ركن بقدر الطمأنينة فقط كما زاد على ذلك فهو شرط للاعتداد بالقراءة ولا يضر  
 قراءة بعض الفاتحة في الركن (ومقارنة الجلوس الأخير للتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم)  
 والذي يحتاج للاستثناء النية مع التسكير والقراءة مع القيام والسلام مع الجلوس ولأنما التشهد  
 الأخير والصلاة على النبي مع الجلوس لكل فلا حاجة للاستثناء لانه يقسم من كلام الصنف عدم  
 الترتيب فيهما لانه قال والتشهد فيه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه فإن الضمير فيها راجع  
 للجلوس الأخير فالصلاة على النبي مع التشهد مرتبة باعتبار وقوعها بعد التشهد وغير مرتبة باعتبار  
 مقارنتها لجلوسها (والجلاء سنها قبل الدخول فيها شيان) وهما أن سنن الركعة كابتداء السلام  
 الأول (الأذان وهو) بالمعجزة (لغة الأعلام وشعرنا) عند القول القديم القمذوق لخصوص مطلوب  
 لفريضة الصلاة أصالة على الأعيان وعند القول الجديد (ذكر مخصوص للاعلام بدخول وقت صلاة  
 مفروضة) فالأذان حق للفرض في القديم القمذوق فيكون لثبوت جماعة أو فرادى خلافاً للجديد  
 القائل بأنه حق للوقت للصلاة فلا يؤذن لها إلا أن وقتها قد فات فيسبب الأذان في الجديد القمذوق  
 المنفرد بالصلاة في صحراء أو بلد أو بطنان أو بطنان غيره ويكنى في أذانه أصابع نفسه بخلاف الأذان  
 للجماعة وفي القديم لا يتبدل لأن المقصود من الأذان الإعلام وهو منتف في المنفرد (والألفاظ) أي  
 الأذان (مثنى) أي اثنان اثنان (الالتسكير أوله أربع والآل التوحيد) أي كلمة التوحيد (آخره  
 فواحد) ويستثنى الجميع في الأذان وهو أن يأتي بالشهادتين مرتين سرًا قبل الانتيان به ما جهرًا  
 إشارة إلى أن الدين كان خفياً ثم ظهر ويستثنى التوسيع في أذان الصبح وهو أن يقول بين الحمدتين  
 الصلاة خير من النوم وكلتا الأذان بالترجيع تسع عشرة وبالتوسيع إحدى وعشرون (والثاني  
 الإقامة وهي) في الأصل (مصدر أقام ثم سمي بها) أي الإقامة (الذكر المخصوص) الذي شرع لاستنهاض  
 الحاضرين إلى الصلاة (لأنه) أي ذلك الذي ذكرناه (فيهم) الحاضرين (إلى الصلاة) فيقيم المنحصر المكتوبة  
 حتى الفاتحة قطعاً وتتبدل الإقامة فقط لجماعة النساء والخائف ولكل على انفراد وهو فرادى الألفاظ  
 الإقامة قينى والألفظ التسكير فانه يثنى أولها وآخرها وكلتا إحدى عشرة (وأما يتبرع) أي  
 يطلب (كل من الأذان والإقامة المكتوبة) فأصله على الأعيان خرجت للضرورة وصلاة الجنابة  
 والعبادة (وأما غيرها) من كل نفل يطلب فيه الجماعة ويصلي جماعة ثممة المفادة فانها تسنة (وتنادي  
 لها الصلاة جامعة) أو الصلاة الصلاة أو هلموا إلى الصلاة أو صلوا رحمكم الله أما صلاة الجنابة فلا ينادي  
 لها لأن السبعين حاضرون غالباً فان احتيج إلى الإعلام فيقال الصلاة على من حضر من أموات  
 المسلمين بخلاف النفل الذي لا يطلب فيه الجماعة كالأضحية والذي يطلب فيه كسكوف ولم يقبل  
 جماعة فلا ينادي هلموا والتذكيرة مثل النفل فلا ينادي لها إن لم يطلب فيها الجماعة قبل المنفرد ولا  
 ينادي لها (ومستنها) أي الصلاة (بعد الدخول فيها) أنواعاً أبعاضاً وهيئاتاً أبعاضاً بطريق الأجمال  
 (شيان) الأول (التشهد الأول) المستعمل على الصلاة على النبي فيه وقعودها وتراد على ذلك  
 صلاة على النبي

وهذا الوجه هو الأصح  
 (والثامن عشر  
 ترتيب الأركان) حتى  
 بين التشهد الأخير  
 والصلاة على النبي  
 (على ما ذكرناه) يستثنى منه  
 وجوب مقارنة النية  
 لتسكير الأحرار  
 ومقارنة الجلوس الأخير  
 للتشهد والصلاة على  
 النبي (والصلاة  
 سنها قبل الدخول  
 فيها شيان) (وهو  
 لانه يقسم من كلام  
 الصنف عدم الترتيب  
 فيهما لانه قال والتشهد  
 فيه والصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم فيه  
 فان الضمير فيها راجع  
 للجلوس الأخير فالصلاة  
 على النبي مع التشهد  
 مرتبة باعتبار وقوعها  
 بعد التشهد وغير مرتبة  
 باعتبار مقارنتها لجلوسها  
 (والجلاء سنها قبل  
 الدخول فيها شيان)  
 وهما أن سنن الركعة  
 كابتداء السلام الأول  
 (الأذان وهو) بالمعجزة  
 (لغة الأعلام وشعرنا)  
 عند القول القديم  
 القمذوق لخصوص  
 مطلوب لفريضة  
 الصلاة أصالة على  
 الأعيان وعند القول  
 الجديد (ذكر مخصوص  
 للاعلام بدخول وقت  
 صلاة مفروضة)  
 فالأذان حق للفرض  
 في القديم القمذوق  
 فيكون لثبوت جماعة  
 أو فرادى خلافاً  
 للجديد القائل بأنه  
 حق للوقت للصلاة  
 فلا يؤذن لها إلا أن  
 وقتها قد فات فيسبب  
 الأذان في الجديد  
 القمذوق المنفرد  
 بالصلاة في صحراء  
 أو بلد أو بطنان أو  
 بطنان غيره ويكنى  
 في أذانه أصابع  
 نفسه بخلاف الأذان  
 للجماعة وفي القديم  
 لا يتبدل لأن المقصود  
 من الأذان الإعلام  
 وهو منتف في المنفرد  
 (والألفاظ) أي  
 الأذان (مثنى) أي  
 اثنان اثنان (الالتسكير  
 أوله أربع والآل  
 التوحيد) أي كلمة  
 التوحيد (آخره  
 فواحد) ويستثنى  
 الجميع في الأذان  
 وهو أن يأتي  
 بالشهادتين مرتين  
 سرًا قبل الانتيان  
 به ما جهرًا إشارة  
 إلى أن الدين كان  
 خفياً ثم ظهر ويستثنى  
 التوسيع في أذان  
 الصبح وهو أن يقول  
 بين الحمدتين الصلاة  
 خير من النوم وكلتا  
 الأذان بالترجيع تسع  
 عشرة وبالتوسيع  
 إحدى وعشرون (والثاني  
 الإقامة وهي) في  
 الأصل (مصدر أقام  
 ثم سمي بها) أي  
 الإقامة (الذكر  
 المخصوص) الذي  
 شرع لاستنهاض  
 الحاضرين إلى الصلاة  
 (لأنه) أي ذلك الذي  
 ذكرناه (فيهم)  
 الحاضرين (إلى الصلاة)  
 فيقيم المنحصر  
 المكتوبة حتى  
 الفاتحة قطعاً  
 وتتبدل الإقامة  
 فقط لجماعة  
 النساء والخائف  
 ولكل على انفراد  
 وهو فرادى  
 الألفاظ الإقامة  
 قينى والألفظ  
 التسكير فانه يثنى  
 أولها وآخرها  
 وكلتا إحدى عشرة  
 (وأما يتبرع) أي  
 يطلب (كل من  
 الأذان والإقامة  
 المكتوبة) فأصله  
 على الأعيان خرجت  
 للضرورة وصلاة  
 الجنابة والعبادة  
 (وأما غيرها) من  
 كل نفل يطلب فيه  
 الجماعة ويصلي  
 جماعة ثممة  
 المفادة فانها  
 تسنة (وتنادي  
 لها الصلاة جامعة)  
 أو الصلاة الصلاة  
 أو هلموا إلى الصلاة  
 أو صلوا رحمكم  
 الله أما صلاة  
 الجنابة فلا ينادي  
 لها لأن السبعين  
 حاضرون غالباً  
 فان احتيج إلى  
 الإعلام فيقال  
 الصلاة على من  
 حضر من أموات  
 المسلمين بخلاف  
 النفل الذي لا  
 يطلب فيه الجماعة  
 كالأضحية والذي  
 يطلب فيه كسكوف  
 ولم يقبل جماعة  
 فلا ينادي هلموا  
 والتذكيرة مثل  
 النفل فلا ينادي  
 لها إن لم يطلب  
 فيها الجماعة قبل  
 المنفرد ولا ينادي  
 لها (ومستنها) أي  
 الصلاة (بعد  
 الدخول فيها)  
 أنواعاً أبعاضاً  
 وهيئاتاً أبعاضاً  
 بطريق الأجمال  
 (شيان) الأول (التشهد  
 الأول) المستعمل  
 على الصلاة على  
 النبي فيه وقعودها  
 وتراد على ذلك  
 صلاة على النبي



والقنوت في الصبح) أي  
في اعتدال الركعة الثانية  
منه وهو لغة الدعاء  
وشرعاً ذكر مخصوص  
وهو اللهم اهديني فيمن  
هديت وعافني فيمن  
عافيت الخ (و) القنوت  
(في) آخر (الوتر في  
النصف الثاني من شهر  
رمضان) وهو كقنوت  
الصبح التميم في محله  
ولفظه ولا تعين كلمات  
القنوت السابقة فلو قنت  
بآية تضمن دعاء وقصد  
القنوت حصلت سنة  
القنوت (وهيئتها) أي  
الصلاة وأراد هيئتها  
مأبوس ركنها فيها ولا  
بعضاً يحسب سجود  
السجود خمسة عشر  
خطوة: رفع اليدين  
عند تكبيرة الاحرام  
الى جذو منكبيه (و)  
رفع اليدين (عند  
الركوع) (عند) الرفع  
منه ووضع اليدين على  
الشمال) ويكونان تحت  
صدره وفوق سترته  
(والتوسعة) أي قول  
الصلى عقب التحريم:  
وجهي وجهي للذي  
فطر السموات والأرض  
الح

كقوله تعالى في التشهد الأخير وقوموها ويمكن أن يراد بالتشهد الأول ما يشمل الصلاة على الآل  
بما كانوا على وجه ضعف قنوت من ذلك أنها تسن في الأخير من باب أولى ويمكن أيضاً أن  
يراد بالتشهد الأول ما يجب في التشهد الأخير حتى الصلاة على الآل فيه فنهى واجبة على قول فلما لم  
يرحبوا في الأخير على الأصح فهم أنها تسن فيه بلا شك (و) الثاني (القنوت) المشتمل على الصلاة  
على النبي وعلى الآل وعلى الصالحين والسلام على النبي وعلى الآل وعلى الصالحين وعلى القيام لها فتصير  
الاحسان تفصيل عشرين ويكون القنوت في موضعين الأول القنوت (في الصبح أي في اعتدال  
الركعة الثانية منه) بعد الاتيان بالذكر الوارد فيه واعتمادان الرفعة والاذرعى وغيرهما أن القنوت  
مستحب لمن حمد ربه تعالى الحمد لا غير وإن رضى بالتطويل المحصورون واعتمد البغوي  
والسوى إلى من شيء بعد (وهو لغة الدعاء) أو التناهى وشرعاً ذكر مخصوص مشتمل على دعاء  
وتمام كلامه اغفر لي يا غفور فلو لم يستعمل الذكر عليهما لم يكن قنوتاً (وهو) أي القنوت الوارد  
من النبي صلى الله عليه وسلم (اللهم اهديني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت إلى آخره) (وهو  
بني فيمن توليت وبارك اللهم لي فيما أعطيت وفي من ما قضيت فانك سبحانه تقضي ولا يقضي  
شئك ولا لا بد لي من واليت ولا يعز من عافيت تباركت ربنا وتعاليت فلك الحمد على ما قضيت  
ستبرك وآتيتك واليك وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (و) الثاني (القنوت  
في اعتدال (آخر الوتر في) جميع (النصف الثاني من شهر رمضان) سواء أصرحت بالتراجع أم لا  
(وهو) أي قنوت الوتر (كقنوت الصبح التميم في محله ولفظه) وحده بالحدود (ولا تعين كلمات  
القنوت السابقة) إذ لم يشرع فيها والاعتين ويندب السجود لترك شيء منها (فلو قنت بآية  
تضمن دعاء) أي وثناً كما في سورة البقرة (وقصد القنوت حصلت سنة القنوت) أي أصلها وأما  
كلمات القنوت الوارد وقيل وزيد في قنوت الوتر آخر البقرة وهو ربنا لا تؤاخذنا إلى آخر  
السورة بشرط أن يقصد بها القنوت للكرامة القراءة في غير القيام فاحسب لقصد ذلك حتى يخرج  
منها (وهيئتها أي الصلاة) كثيرة (وأراد هيئتها مأبوس ركنها فيها ولا يقضى بسجود السهو)  
سواء ورد بالسجود لتركها وللد كور منها هاء (خمس عشرة تنصلي) (الاولى) (رفع اليدين) أي  
القنوت (عند تكبيرة الاحرام) فيبتدئ الرفع مع ابتداء التكبير وينتهي مع انتهائه (الى جذو  
منكبه) بحيث تاذى أطراف أصابعه أعلى أذنيه وإما ما شحنتها وكفاة منكبيه مع جعل  
عليها أي كفته وإما أطرافها شيئاً قليلاً إليها (ورفع اليدين عند الهوى إلى الركوع) فيبدأ الرفع  
منه ويكسره فثان وأصابعه مشبورة مفترقة وسطاً مع ابتداء التكبير فإذا أخذ كفاه منكبيه  
وعند رفعه من أي الركوع فيبدأ رفع الكفين مع ابتداء رفع رأسه ويستمر إلى انتهائه  
عند التشهد الأول وكذا عند القيام من التشهد الأول (و) الثانية (وضع) بطن كعب (اليمنى  
على ظهر (اليمين) ويكونان تحت صدره وفوق سترته) ما تلا فليلا إلى جهة يساره لأن القلب في جهة  
اليمين واليت في كعبة ذلك أن يقص بمف بمف يساره وبعض يرفعها وساعدها والرفع  
من الكتف والاعد والركوع العظيم الذي يلي أصل إمام اليد (و) الثالثة (التوسعة) أي دعاء  
التي هي دعاء الافتتاح (أي قول الصلى عقب التحريم) لغير صلاة الحنابلة وغير مسبوق  
أخر بآية الفاتحة مع الامام (وجهي لذي فطر السموات والأرض إلى آخره) (وهو حنفياً  
يعادى الأولين رادى كل الذي يكرهه الله تعالى لاشر لك لهو بذلك أمرت  
عليها أشرها أوتها أوتها)



وَأَنَا مِنْ السَّالِمِينَ (والفراد) بالتوجه (أن يقول الصلوة بعد التحريم دعاء الافتتاح هذه الآية أو غيرها  
 كما ورد في الاستفتاح) وسمي دعاء باعتبار آخره وأن لم يكن مذكورا هنا وهو اللهم بعددني  
 وبين خطيائي كما أعدت بين الشرف والغرب اللهم تقني من الخطايا كما ينقي الثوب الأبيض من الدنس  
 اللهم اغنني بالماء والثلج والبرد (و) (الرابعة) (الاستعاذة) للقراءة في كل ركعة (بعد التوجه)  
 أن آتي به (وتحصل بكل لفظ يستعمل على التعمد والإفضاء أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) وبذلك  
 قال أبو حنيفة لموافقة قوله تعالى — فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم — وقال  
 الإمام أحمد : والأولى أن يقول « أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم » جمعا بين هذه الآية  
 وبين قوله تعالى — فاستعذ بالله — أنه هو السميع العليم — وقال اتنوى والأوزاعي الأول أن يقول  
 أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أن الله هو السميع العليم (و) الخامسة (الجهري) بالقراءة ليرأى موم  
 وأن خاف الرياء (في وضعه وهو الصبح وأولنا الغرب والعشاء والجمعة والعيدان) وحسب القصر  
 والاستسقاء وأن فعله نهائيا والزاويج ووتر رمضان ولولم يفرغ وركعتا الطواف ليلا أو وقت صبح  
 والعبادة في الفريضة المقصدة بوقت القضاء لا بوقت الأداء (و) السادسة (الاشعري) في وضعه وهو  
 ما عدا الذي ذكره (كالظهر والعصر وأخيرة المغرب وأخيرة العشاء وصلاة كسوف الشمس  
 والربائب مطلقا وبأول النهار المطلق بخلاف نوافل الليل المطلق فتوسط فيها بين الجهر والامرار  
 أن لم يشوش على نائم أو مصل أو قارئ أو مدرس أو مصنف أو مطالع أو محدث الجهر أن يسمع  
 من يليه ولا يسمع من يسمعه والتوسط أن بمحاضرة أو يسر أخرى (و) السابعة (التأمني أي  
 قول أمين عقب الفاتحة) أو بدلها إن تضمن دعاء بعدد مائة ألف (لقرائنها) ولسامعها (في  
 صلاة وغيرها لكن في الصلاة أكد) وبو من المأموم مع تأمين إمامه ويجهز (أي للمصلي) (به) في  
 الجهرية ولو قرأ معه وفرغها بكفي تأمين واحد أو فرغ قبله أم من نفسه ثم للثامنة (و) الثامنة (قراءة  
 السورة) في غير صلاة جنازة أو فساد الظهور من الخشب (بعد الفاتحة) وبذلك بقدر ما يقرأ للمأموم  
 الفاتحة ويستعمل الإمام فيها بدعاء أو قراءة وهو طوالت (لإمام ومنفرد) كما موم لم يسمع قراءة إمامه  
 (في ركعتي الصبح وأولتي غيرها) وهو الظاهر والعصر والمغرب والعشاء ولا فرق بين الصلاة السرية  
 والجهرية (وتكون قراءة السورة بعد الفاتحة فلو قدم السورة عليها لم تحسب) أي السورة أو غيرها  
 بعد الفاتحة أن أراد كالوكرر الفاتحة إلا إذا لم يحفظ غيرها (و) التاسعة (التكبيرات عند الحفص  
 للركوع) والتجودين (والرفع أي رفع الصلابة من التجودين ومن التسهل الأول لامن) (الركوع)  
 وبسن مدها في سائر الانتقالات حتى يصل إلى الركن التنقل إليه حتى في جلسة الاستراحة فيبد  
 التكبير من ابتداء رفع رأسه إلى تمام قيامه لكن بحيث لا يتجاوز للثلاثين الفاتحة والأبطلت  
 الصلاة لأنها غاية الله وذلك لتلاخل جزء من صلاته عن الذكر، وكالحكمة في مشروعية التكبير  
 في الحفص والرفع أن التكبير أمر بالنية أول الصلاة مقرونة بالتكبير وكان من حقه أن يصحب  
 النية إلى آخر الصلاة فأمر أن يحدده العهد في أنائها بالتكبير الذي هو شعار النية (و) العاشرة  
 (قول) الثاني (سمع الله من حمده حين يرفع رأسه من الركوع) كحسب ذلك أن يابكر تأخر  
 ثوما فجاء الصلاة القصير وظن أنها فاتته مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل المسجد  
 فوجد رسول الله عليه وسلم مكثرا في الركوع فقال الحمد لله وكبر خلفه صلى الله عليه وسلم فدخل جبريل  
 والذي صلى الله عليه وسلم في الركوع فقال يا محمد سمع الله من حمده فقل سمع الله من حمده فقالها  
 عند الرفع من الركوع ، وكان صلى الله عليه وسلم قبل ذلك يركع بالتكبير ويرفع به فصارت

وللأدنى يقول الصلوة  
 بعد التحريم دعاء  
 الافتتاح هذه الآية أو  
 غيرها كما ورد في  
 الاستفتاح (والاستعاذة)  
 بعد التوجه وتوصل  
 بكل لفظ يستعمل على  
 التعمد والإفضاء أعوذ  
 بالله من الشيطان  
 الرجيم (والجهري  
 مؤمنه) وهو الصبح  
 وأولنا للغرب والعشاء  
 والجمعة والعيدان  
 (والاشعري في وضعه)  
 وهي ما عدا الذي ذكر  
 (والتأمني) أي قول  
 أمين عقب الفاتحة  
 لقارئها في صلاة وغيرها  
 لكن في الصلاة أكد  
 ويؤمن المأموم مع  
 تأمين إمامه ويجهز به  
 (وقراءة السورة بعد  
 الفاتحة) لإمام ومنفرد  
 في ركعتي الصبح وأولتي  
 غيرها وتكون قراءة  
 السورة بعد الفاتحة فلو  
 قدم السورة عليها لم  
 تحسب (والتكبيرات  
 عند الحفص) للركوع  
 (والرفع) أي رفع  
 الصلب من الركوع  
 (وقول سمع الله من  
 حمده) حين يرفع رأسه  
 من الركوع







بالأرض من أطراف  
أصابعها لجهة القبلة  
(والتورك في الجلسة  
الآخيرة) من جلسات  
الصلاة وهي جلوس  
التشهد الأخير والتورك  
مثل الاقتراش إلا أن  
للصلى يخرج يساره على  
هتبه في الاقتراش من  
جهة يمينه ويصلي  
وركبه بالأرض أما  
السجود والسلم  
فيغترسان ولا يتورك  
(والتسليم الثانية)  
أما الأولى فسبقت أنما  
أركان الصلاة.

(فصل في أمور تخالف  
فيها المرأة الرجل في  
الصلاة وذكر الصنف  
ذلك في قوله (والمراة)  
تخالف الرجل في خمسة  
أشياء (فأمر الرجل يحافى)  
أي يرفع (مرفقيه عن  
جنبه ويقل أي يرفع  
يقل عن فخذه في  
الركوع والسجود  
ويجهر في موضع الجهر)  
وتنقسم بيانه في موضعه  
(واذا نأه أي أصابه  
شيء في الصلاة سبع)  
فيقول سبحان الله  
بقصد الذكر فقط أو  
مع الإعلام أو أطلق  
لم تبطل صلاته أو

منه سجود السهو ولم يقصد تركه (والاقتراش أن يجلس الشخص على كعب البصرى) بعد أن يصحبا  
جاعلا ظهرها للأرض وينصب قدمه اليمنى ويضع بالأرض أطراف أصابعها (موجبها لجهة  
القبلة) (الرابعة عشرة) (التورك في الجلسة الآخرة) التي بعدها السلام (من جلسات الصلاة وهي جلوس  
التشهد الأخير) أي الذي لا يقف سجود السهو (والتورك مثل الاقتراش) في كيفية (الآن الصل  
يخرج يساره على هتبه في الاقتراش من جهة يمينه ويصلي وركبه بالأرض) وسعى الاقتراش بذلك  
لأن رجله كالفرش له كما سعى التورك بذلك لجلوسه على التورك (أما السجود والسلم فيغترسان ولا  
يتورك) ويستثنى من السجود ما لو كان خليفة فانه يتورك نحو كاهن الصلاة امامه ويستثنى من السلم  
ما لو قصد ترك سجود السهو فانه يتورك حينئذ والجلسات في الصلاة أربع ثنتان وأجبتان وهما الجلوس  
بين السجدين وجلوس التشهد الأخير وثنتان ستان وهما جلسة الاستراحة وجلوس التشهد الأول  
(و) (الخامسة عشرة) (التسليم الثانية) وتخرج ان عرض بعد التسليم الأولى من باب كحدث أو خروج  
وقت جمعة أو نية إقامة للقاصر أو انقضاء مدة مسح الخف أو وقوع نجاسة لا يتبعها طهارة (لأن التسليم  
الثانية وإن لم تكن جزءا من الصلاة هي من نواهيها) (أما الأولى فسبقت أنما أركان الصلاة)  
ولو سلم الثانية على اعتقاد أنه آتى بالأولى وتبين اختلافه لم تحب وسلم التسليمين ويسن للمؤمن  
أن لا يسلم إلا بعد فراغ الامام من تسليمه ولو غاربه عجزا كبقية الأركان لكنها مكروهة مفعولة  
لفضيلة الجماعة فيها فإذن فيه فقط.

(فصل في بيان (أمور تخالف فيها) أي بسبب تلك الأمور (المراة الرجل في الصلاة) من حيث  
الهيئة والصفة لا من حيث الإركان والشروط (وذكر الصنف ذلك) أي الأمور (في قوله (والمراة)  
ولو صغيرة) (تخالف الرجل) ولو صغيرا (في خمسة أشياء) أما الأول (فأمر الرجل) (السجود) يحافى أي يرفع  
مرفقيه أي يبعد عضديه (عن جنبه) في ركوعه وسجوده (و) (الثاني) (يقل أي يرفع يديه عن  
فخذه في الركوع والسجود) ويغترق كبقية وفيه قدر شير موجب أصابعها للقبلة ويبرزها من  
ذلك مكشوفتين حيث لا تخف للاتباع في ذلك ويقاس الركوع على السجود في رفع البطن عن الفخذين  
وفي تغريق الركبتين ولذلك زاد الشارح لفظ الركوع وينصب رفع الساعدين عن الأرض ولو  
امرأة وخشى ألا تحوّل السجود (و) (الثالث) (يجهر في موضع الجهر وتقدم بيانه في موضعه) وهو  
في بيان هيئات الصلاة (و) (الرابع) (إذا نأه أي أصابه شيء في الصلاة سبع) كالتري نأه في الصلاة أما  
مباح كاذبه لم يرد دخول استأذن فيه أو مندوب كتنبيه امامه إذا سها أو واجب كإدراة أعين  
سختى وقوعه في محذور (فيقول) حينئذ (سبحان الله بقصد الذكر فقط أو) (بقصد مع الإعلام) أي  
الإفهام ولا بد من قرين قصد الذكر بجميع اللفظ لانه أضيق من كناية الطلاق فان خلا حرف عن  
القصد تبطل صلاته (أو) يقول ذلك بغير قصد شيء بآن (أطلق) فانه (لم تبطل صلاته) (و) (الضمان  
الإطلاق يبطل الصلاة (أو) (بقصد مع الإعلام فقط تبطل) مما لم يكن عاميا والأفلا تبطل كما في المبلغ  
فمحل التفصيل في العالم (و) (الخامس) (عورة الرجل ما بين سرة وركبه) (أماها) أي السرة والركبة (فلبس  
من العورة ولا ما فوقها) لكن يجب ستر جزء منهما ليتحقق ستر العورة (والمراة تخالف الرجل  
في الحجة المذكورة فانها تغطي ثوبا إلى بعض فتلصق بطنها بفخذها) في السجود وتضم ركبتها  
وقدمها فيه أيضا وتضم مرفقها لجنبها (في ركوعها وسجودها) (لأنه أستر لها ومثلها الحنفي لأن  
أحوط لغير مثلها أيضا التذكر العارفي ولو مخلوعة ويسن رفع الذراعين عن الأرض في السجود معتقدا

على  
الاعلام فقط تبطل (وعورة الرجل ما بين سرة وركبه) (أماها فلبس من العورة ولا ما فوقها)  
(والمراة) (تخالف الرجل في الحجة المذكورة فانها) (تضم بعضها إلى بعض) فتلصق بطنها بفخذها في ركوعها وسجودها



على أن لا يكره بطنهما انتهى عنه . نعم لو طال السجود فسحق على الصلي الاعتدال على  
 كسبه على كسبه (ونخفض صوتها ان صلت بحضرة) جنس (الرجال الأجانب) ولو  
 جالس بحيث لا يسمعها من كان معها والأكره ولا يبطل الصلاة بالجهر ويسن لها الامتناع أيضا  
 بحضرة الجنس الاجناب ذكر كونه والجنس الامتناع بحضرة مثله لاحتمال آتونة القاري وذ كورة السامع  
 والجنس الاجناب والجنس (فان صلت) أي المرأة (منفردة عنهم) أي جنس الأجانب (جهرت)  
 في موضع الجهر (وإذا ناهى شيء في الصلاة صفقت بضرب بطن اليمن) وهو الأول أو ظهرها  
 (أو ظهر الشمال) وهذان أولى من عكسهما وهو ضرب بطن اليسار أو ظهرها على ظهر اليمن  
 في موضع ضرب ظهر اليمن على بطن اليسار وعكس وهذان مفضلان بالنسبة لتلك الأربع  
 المكينات للطلوع بنية وغيره للطلوع كيفية كونهما اختلان تحت قول الشارح هنا فلو ضربت  
 على بطن اليمن على بطن اليسار أو عكس (بصد القلب ولو قليلا مع علم التحريم بطلت صلاتها) بخلاف  
 ما صحت بطلان بذلك جهلا معذورا فيه فلا يبطل كما اذا لم تقصد القلب ويجزئ ذلك في بقية  
 المكينات لئني قصدت القلب بطلت صلاتها لأن قصد القلب منافي للصلاة حتى لو أشارت بأصبعها  
 على قلب عاتل بالتحريم بطلت صلاتها ولا يصح التصديق وإن كثرت وتوالي حيث كان بقدر الحاجة  
 فليس الاحتياج إليه للاعلام وإن كثرت كالأفعال الخفيفة ويفرق بينه وبين دفع الشارح وانقاد نحو  
 تحريم في الصلاة فإنه يبطل الصلاة أن بلغ ثلاثا متواليه والتصديق مطلوب في حق المرأة وإن صلت  
 على رجل الأجناب بخلاف الذكر كشي ومن تبعه حيث قال انها تسبح حينئذ ويحرم التصديق  
 خارج الصلاة بقصد القلب والأكره ونقل ابن حجر الكراهة مطلقا وعن غيره الحرمة مطلقا  
 لا يمكن حاجة والأجناب كالتصديق في مجلس الذكر (والجنس كالمرأة) أي في الصم والتصديق وغير  
 ذلك (وجميع بدن المرأة الحرة) حتى باطن قدميها (غورة الأوجهها وكيفها) ظهرهما وبطنهما من  
 رجلي الأصابع إلى الركبتين (وهذه) أي العورة المذكورة (غورتها في الصلاة) أما خارج الصلاة  
 قد أرجل الأجناب (فغورتها جميع البدن والأمة كالرجل فنكون غورتها) في الصلاة (ما بين سرتها  
 وركبتيها) فلو صلت الأمة وعقفت في الصلاة ورأسها مكشوف ولم تسر فوراً بلا أفعال كثيرة بطلت  
 صلاتها فلو شئتني من اطلاق قوله والمرأة تخالف الرجل فان المرأة في شاملا للأمة

(صلى) ذكر بعض (عدد مبطلات الصلاة) وهي ان قارنت ابتداء الصلاة منعت انعقادها وان  
 حركت بعد انعقادها بطلتها (والذي يبطل الصلاة أحد عشر شيئا) الأول (الكلام) أي كلام  
 غير (العمد) مع العلم بالتحريم وبأنه في الصلاة أي التلويح بحرفين وإن لم يفهما اذا تواليا أو  
 بحرفين مع حرفي و ف و ح ، والمراد الكلام (الصالح لخطاب الأدميين) وهو ما لا يكون له ان يقع  
 من الآدميين في مخاطبتهم ولو خاطب به الجن والملائكة وغير المأفل كالارض واحترز الشارح  
 ذلك من القرآن والله ذكر والدعاء فلا يبطل ذلك الصلاة الا اذا خاطب بالدعاء غير الله تعالى وغير  
 رسوله محمد صلى الله عليه وسلم كقوله لعاطس بحمك الله بخلاف قوله رحمه الله ولو نطق  
 بغير القرآن مع صراف كان استاذنه شخص في أخذ شيء فقال «يا يحيى خذ الكتاب بقوة» فان  
 سبقت له ولو مع التفهيم لم تبطل صلاته ولا بطلت (سواء مطلق) أي ذلك الكلام (بمصلحة الصلاة  
 لا) كما لو قال لامه اذا قام سهوا ركعة زائدة لانتم أو أقعد أو تكلم بكلام لا مصلحة فيه للصلاة  
 لا يوجب له شيء إلى الكلام أو نسي أنه في الصلاة أو جهل بحريمه فيها وقد قرب عهده بالاسلام  
 أو نسي موضع يقدر على ذلك ففعل فان كان ما أتى به كلاما تشرعيا فاف وهو الذي يكون في

(ونخفض صوتها) ان  
 صلت (بحضرة الرجال  
 الأجانب) فان صلت  
 منفردة عنهم جهرت  
 (وإذا ناهى شيء في  
 الصلاة صفقت) بضرب  
 بطن اليمن على ظهر  
 الشمال فلو ضربت  
 بطنها بطن بقصد  
 القلب ولو قليلا مع علم  
 التحريم بطلت صلاتها  
 والجنس كالمرأة (وجميع  
 بدن المرأة غورة الا  
 وجهها وكيفها) وهذه  
 غورتها في الصلاة أما  
 خارج الصلاة فغورتها  
 جميع البدن (والأمة  
 كالرجل) فتكون  
 غورتها ما بين سرتها  
 وركبتيها

(فصل) في عدد  
 مبطلات الصلاة (والتي  
 يبطل به الصلاة أحد  
 عشر شيئا) الكلام  
 (العمد) الصالح لخطاب  
 الأدميين سواء مطلق  
 بمصلحة الصلاة أولا



كلمات عرفية فأقل لم يضرب وان كان كثيراً عرفاً وهو ما زاد على ست كلمات ضربة لأنه قطع نظم الصلاة  
ولأن النسيان وسبق اللسان في الكثير ما يور ولو جهل بطلانها بالتخلف غير في القليل منه دون  
الكثير ولو لمع عليه بتحريم الكلام لأن هذا ما يحفي على القوام (و) الثاني (العمل) الذي ليس  
من جنس أفعال الصلاة (الكثير) في العرف بقينا (التوالي) التثنية لغير حاجة (كثلاث خطوات  
عندما كان ذلك) أي العمل للوصف بخمس صفات (أوسهوا) وسواء كان من جنس واحد كطهرات  
أو من أجناس كخطوة وضربة (أما العمل القليل فلا يبطل الصلاة) لأنه صلى الله عليه وسلم  
عمل أمام بنت بقة زبيب عند قيامه ووضعها عند سجوده وأنه خلع ثيابه وأمر بقتل الأسود بن  
الحبة والمقرب (و) الثالث (الحدث الأصغر والأكبر) عندما كان أوسوا قبل نطقه بكلمة من عليكم  
من التسمية الأول لا بعده وقبل الثاني فلا يبطل الصلاة لأن عروص القصد بصد التحليل من العبادة لا يؤثر  
أدعوه من توابعها لأنها وإن سبق العمل حدث غير سلس ولو فاقه الطهرين أو أكرهه عليه طلت  
صلاة بطلان طهره أجماعاً ولأن صلاة فائدهما صحيحة (و) الرابع (حدوث النجاسة الرطبة أو  
الباسية التي لا يقي عنها) على بدنه ونوبه وعلمها من غير ازالتها (ولو وقع على نوبه) أو بدنه  
(نجاسة يابسة) أو رطبة (فنفس نوبه) أو زرع من غير قبض ولا حمل أو غسلها بصب الماء عليها  
أو غمس محلها في ماء ساكن عند (حالا) أي قبل مضي أقل الطمانينة (لا يبطل صلاة) فإن لم يعلم  
بها إلا بعد الفراغ من الصلاة وجبت عليه الأعادة نعم لو مات قبل علمه بذلك فالمرجو من فضل الله  
عدم مؤاخذه في الأخيرة (و) الخامس (انكشاف) حض (الموارة) وإن لم يقصر كالوطير الرابع  
شتره إلى مكان بعيد أو قرب ولم يسترها في الحال بخلاف ما لو كشفها للصل (عندما) أو غيره ولو بهيمة  
كفرد أو غير ميمر فيستر ولو سترها حالاً (فان كشفها الرابع فسترها في الحال لم يبطل صلاة) إنما ينكر  
ويشاور بحيث لا يحتاج في الستر إلى حر كات كثيرة متوالية ولا تبطل صلاة ويضر كشفها يسوا  
أن لم يسترها حالاً ولا لم يضرب (و) السادس (تغير النية) إلى غير النوى غير كصرف نية  
الفرض إلى النافلة أو إلى فرض آخر فيبطل صلاة ولا يحصل النية وكان يعلق قطع الصلاة بشيء  
وإن لم يعلم بوجوده فيها (و) كأن ينوي الخروج من الصلاة بخلاف ما لو نوى الخروج من الصوم  
أو الاعتكاف أو الحج أو العمرة فلا يبطل شيء منها بذلك لأن الصلاة أضيق كلها منها (و) السابع  
(استدبار القبلة كأن يجعلها خلف ظهره) أو ينحرف عنها بصره ولو عنه أو بصره حتى لو حترقه  
إنسان فمرا عنه طلت صلاة ولو عاد عن قرب (و) الثامن (الأكل) بضم الهزلة أي وصول الماء كقول  
الجوف ولو لمع أكره (و) التاسع (الشرب) بضم الشين كثيراً كان كلاً كقول والشرب أو قليلاً ولو  
من الرقيق المختلط غيره (إلا أن يكون النخس) للصل (في هذه الصورة) أي صورة القليل (جاهلاً  
تعميم ذلك) أي القليل من الأكل والشرب لقرب عهده بالاسلام أولعده عن العلماء أو ناسيا  
لصلاة فلا يبطل صلاته بقليل ذلك أما كثرة فيبطل الصلاة مع الجهل أو النسيان ككثير الفعل بخلاف  
الصوم فإنه لا يبطل بالكثير مع ذلك فكل ما أكل الصوم أجل الصلاة غالباً فخرج بالناسب مالوا كل  
قليلاً ناسياً فظن البطلان فما كل قليلاً ما يداً فان ذلك يبطل الصوم لأنه كان من حقه الامساك ولا  
يبطل الصلاة لأنه مقدور بظنه البطلان ولا امساك فيها (و) العاشر (التفقه) وهو رفع الصوت في  
الضحك بلا علة (ومنهم من يجرها بالضحك) والأصح أن التفقه والضحك والسكاه والأن والنفخ  
والسعال والمطاس أن ظهر بكل مما ذكره حران طلت الصلاة والأفلا حرماً ويضرب في القليل عرفاً  
من ذلك كراه أن ظهر به حران قلبه لعدم تقصيره وخرج بالضحك التيسيم فلا يبطل الصلاة

(والمعمل الكثير)  
التوالي كثلاث خطوات  
عندما كان ذلك أو  
سواء أما العمل القليل  
فلا يبطل الصلاة  
(والحدث الأصغر  
والأكبر) (وحدوث  
النجاسة) التي لا يقي  
عنها ولو وقع على نوبه  
نجاسة يابسة فنفس  
نوبه حالاً يبطل صلاة  
(وانكشاف الموارة)  
عندما كان كشفها الرابع  
فسترها في الحال لم يبطل  
صلاة (وتغير النية)  
كأن ينوي الخروج  
من الصلاة (واستدبار  
القبلة) كأن يجعلها  
خلف ظهره (والأكل  
والشرب) كثيراً كان  
كلما كقول والشرب  
أوقليلاً إلا أن يكون  
النخس في هذه  
الصورة جاهلاً بتحريم  
ذلك (والتفقه) أو من  
من جبر عنها بالضحك



عجز عن الاضطجاع

في الاظهر (ومن عجز عن الجلوس<sup>٢</sup> صلى<sup>١</sup> مضطجما) فار

في الاظهر (ومن عجز عن الجالس<sup>٢</sup> صلى<sup>١</sup> مضطجعا) فان عجز عن الاضطجاع



بالمعنى السابق ولو بمرقة نفسه أو بقول طبيب فتقولوا عدك رواية له ان صليت مستلقيا أمكن مداواة عينك مثلا (صلى مستلقيا على ظهره) (الأفضل أن يكون (رجلا للقبلة) ولا يصح إخراجها عنها لأن الاستقبال حاصل بالوجه (فان عجز عن ذلك) أى الذكور (كله) من القيام والجلوس والاضطجاع والاستلقاء أو ما برأسه فان عجز (أو ما ظهره ونوى قلبه) من غير تلفظ بالنية لكونه عاجزا عن الأقوال (ويجب عليه) أى المستلقي (الاستقبال) أى القبلة (بوجهه) أى رأسه (بوضع شئ) كخضعة (تحت رأسه) كالخضعة فان عجز عن الاستقبال بوجهه وجب الاستقبال بجميع باطن القدمين تحصيله له ببعض البدن مما أمكنه من أن يطلق الركوع والسجود أى بما بأن يقعد ويركع ويسجد فلو قدر على الركوع فقط كركبه للسجود ولو قدر على زيادة على أكمل الركوع عتقت تلك الزيادة للسجود لأن الفرق بينهما واجب على التمكن (و) ان عجز عن ذلك (يوى) رأسه فى ركوعه وسجوده) ويقرت جهة من الأرض مما أمكنه ويجعل السجود أخفض من الركوع (فان عجز عن الإيلاء برأسه أو ما باحفانه) ولا يجب حينئذ إيلاء أخفض للسجود لعدم ظهور التميز بين الركوع والسجود كما فى الإيلاء بالأحفان (فان عجز عن الإيلاء بها) أى الأحفان أجرهما على قلبه وكذا لو عجز عن الصلاة كلها فانه (أجرى) أى كان الصلاة على قلبه) بأن يستحضر بقلبه أركان الصلاة وأفعالها وأقوالها مرتبة مع سننها فممثل نفسه قائما وقارنا ورا كما الى آخر الصلاة ولا يلزم نحو الجالس والنوى إجراء الأركان على قلبه (ولا يتركها) أى الصلاة (مادام عقله قائما) لوجود متعلق التكليف وهو العقل (والعقل قاعدا) أو مضطجعا أو مستلقيا مع الإيلاء برأسه أو باحفانه وإجراء أركان الصلاة على قلبه (لا قضاء عليه) أى الصلوى كذلك أما اذا ذكره على التلبس بقيل منافي للصلاة فلا يلزمه شئ مادام ألا كراهة وتلزمه الأعادة لتدبره (ولا ينقص أجره) أى الصلوى كذلك من أجر الصلوى قائما (لأنه معذور) وأما قوله صلى الله عليه وسلم من صلى قاعدا فله نصف أجر القائم ومن صلى نائما فله نصف أجر القاعد (فله نصف أجر القاعد) فمحمول على النفل عند القدرة (على القيام والقعود) وهذا فى حقنا أما حق صلى الله عليه وسلم فتكون نافلة قاعدا أو مضطجعا مع قدرته فتشوب نافلة قائما وكذلك من خصامه صلى الله عليه وسلم ولا تصح صلاة النفل بالاختفاء مع إمكان الاضطجاع وإن أتم ركوعه وسجوده لعلم وروده.

(فعل) فى أسباب سجود السهو وحكمه وعمله (والتروك) عذرا أو سهوا (من الصلاة ثلاثة أشياء) واحترز بقوله من الصلاة عن سجدة التلاوة وقنوت التلاوة فلا سجود لتركه ما عدا النية فى الصلاة لأنها فرض ويسعى بالركن أيضا وسنة أى بعض (وهية وهما ماعدا الفرض) لكن الأول ماعبر بالسجود (ويبين النصف الثلاثة) أى أحكامها (فى قوله الفرض) إذا تركه سهوا (لا يوجب عنه سجود السهو بل ان ذكره أى الفرض وهو فى الصلاة أى به) ان لم يكن مأموما ولم يفتك مثل الركن للتروك فان فعل مثله قام مقامه وتدارك الباقي (ومت الصلاة) كواجب للتروك الى اللئى للفعول لقواما للثبوت فيندارك بعد سلام امامه بركعة (أو ذكره) أى الركن للتروك (بعد السلام والزمان) الذى بين سلامه وعليه بالتروك (قريب) عرفا (أى به) أى للتروك وجوبا فورا بمجرد التذكر (والاستئناف الصلاة) (و) بعد إتيان الركن للتروك أولا (بى عليه) أى الركن الثانى (تتأني من الصلاة) وإن شئ قليلا وتحول عن القبلة وتكلم قليلا (وسجد السهو) لأنه فعل ما يبطل بغير الصلاة وهو السلام قبل تمام الصلاة بخلاف ما إذا كان للتروك السلام فانه يأتى بأذكاره ولم يأت بمبطل وكذا ان شك فيه ولو مد طول الفصل ولا سجود للسهو لفوات عمله بالسلام

صلى مستلقيا على ظهره  
ورجلاه للقبلة فان عجز  
عن ذلك كله أو ما بطرفه  
ونوى بقلبه ويجب  
عليه استقبالها بوجهه  
بوضع شئ تحت رأسه  
ويوى برأسه فى  
ركوعه وسجوده فان  
عجز عن الإيلاء برأسه  
أو ما باحفانه فان عجز  
عن الإيلاء بها أجرى  
أركان الصلاة على قلبه  
ولا يتركها مادام عقله  
قائما والصلوى قاعدا  
لا قضاء عليه ولا ينقص  
أجره لأنه معذور وأما  
قوله من صلى من صلى  
قاعدا فله نصف أجر  
القائم ومن صلى نائما  
فله نصف أجر القاعد  
فمحمول على النفل  
عند القدرة.

(فعل) والترك من  
الصلاة ثلاثة أشياء  
فرض ويسعى بالركن  
أيضا (وسنة وهية)  
وهما ماعدا الفرض  
ويبين النصف الثلاثة  
فى قوله (فالفرض)  
لا يوجب عنه سجود  
السهو بل ان ذكره  
أى الفرض وهو فى  
الصلاة أى به وقت  
صلاته أو ذكره بعد  
السلام (والزمان) قريب











أو ناسيا وطال الفصل  
عرفا فان يحمله وأن  
فعر الفصل عرفا لم  
يفت وحينذ فله  
السيجود وتركه  
(فصل) في الأوقات  
التي تكرم الصلاة فيها  
تحريما كما في الروضة  
وشرح المذهب هنا  
ونزها كما في التحقيق  
وشرح المذهب في  
نوافض الوضوء  
(ونخسة أوقات لا يصلي  
فيها إلا صلاة لها  
كب) إما متقدم  
كالقائنة أو مقارن  
كصلاة الكسوف  
والاستسقاء كالاول  
من الحصة الصلاة التي  
لا سب لها اذا قيلت  
(بعد صلاة الصبح)  
وتستمر الكراهة  
(حتى تطلع الشمس)  
الثاني الصلاة (عند  
طلوعها) فاذا طلعت  
(حتى تكامل وترفع  
قدر رمح) في رأي  
العين (و) الثالث الصلاة  
(اذا استوت حتى  
تزلزل) عن وسط  
السما ويستثنى من  
ذلك يوم الجمعة فلا  
تكرم الصلاة فيه وقت  
الاستواء

الحكم أن عليه سجود السهو فان السجود وان قرب الفصل لقطعه له بسلامه (أو ناسيا) أو جاهلا  
أو غافا (وعلى الفصل عرفا فان يحمله) لتعذر البناء بالوصول كالتنبي على نجاسة وكفعل  
العمل كغير محلاي استدبار القبلة لسقوطها في نفل السفر فموضع فيها كثر (وإن قصر الفصل  
معه لم يفت العذر بالنسيان أو الجهل) وحينذ فله السجود وتركه (واذا شرع في سجود السهو  
كأن يركع الصلاة فيجوز أن يعيد السلام واذا أحدث بطلت صلاته ولو شك  
في ترك ركع حينذ وجب عليه تداركه قبل السجود فان لم يفعل بطلت صلاته بسلامه أو سجوده  
وكانت غير صحيحة لم يجز عدا لسنة لزمة فرض

(فصل في) بيان (الأوقات التي تكرم الصلاة فيها تحريما) أي كراهة تحريم (كما في الروضة  
وشرح المذهب هنا) أي في باب الأوقات التي تكرم الصلاة فيها (ونزها) أي وبكراهة نزيه  
(كما في التحقيق) هنا (وشرح المذهب في) الكلام على (نوافض الوضوء) والفرق بينهما أن الأولى  
ما كانت تنهي جازم والثانية ما كانت تنهي غير جازم والفرق بين الحرام وكراهة التحريم أن  
الحرام لا يحتمل التأويل والثاني يحتمله (ونخسة أوقات) أي أصلية (لأصلي فيها إلا صلاة لها  
كب) أي تحريم (إما متقدم) على الفعل (كالقائنة) فان سببا الوقت الماضي سواء كانت القائنة  
أو غير القائنة أو ماقبلها (أو مقارن) للفعل (كصلاة الكسوف) فبسيما متقدم ابتداء  
أو تأخيرا وهو غير الشمس أو القمر (والاستسقاء) فان سببا متقدم ومقارن وهو الحاجة إلى  
الماء حين صلاة الصلاة في غير ماله كسب متأخر اذا لم يشتر به وقت الكراهة ليقومها فيه ولا  
لا يصح تأخير القائنة أو الجنازة ليقومها فيه من حيث أنه وقت كراهة أو دخل المسجد وقت  
الكراهة في التحية فقط أو قراءة آية سجدة ولو قبل الوقت ليسجد هافا لم يصح وليس من التحري  
تكرار كل صلاة قائنة وأضر أن يصلي كل وقت خلف وقت وليس ممن تأخير الصلاة  
التي كان عليه وقت الكراهة حتى لا تنقضي ما حثت به العادة من تأخير الصلاة على الجنازة إلى ما بعد  
مقدار خمسهم أنا بقصدون به كثرة الصلوات وليس من التحري ما لو أطلق بأن لم يقصد تأخير  
القائنة مثلا ليقومها فيه من حيث أنه وقت كراهة (و) الوقت (الاول من الحصة الصلاة) أي وقت  
الصلاة (التي لا سب لها) غير متأخر بأن لم يكن لها سبب أصلا أو لها سبب متأخر (اذا قيلت) أي  
الصلاة (بعد صلاة الصبح) أداء يقضي عن القضاء (وتستمر الكراهة حتى تطلع الشمس) أي  
حتى في الطلوع وان لم تكامل بان يرتفع القرص (و) الوقت (الثاني الصلاة) أي وقتها  
(اذا طلعت أي الشمس) (وتستمر الكراهة) (اذا طلعت حتى تكامل) في الطلوع  
(بعد ذلك قدر رمح) طوله مقدار سبعة أذرع (في رأي العين) سواء أطلعت الصبح أم لا  
بغيره فمن حيث كونها واقعة بعد أداء فرض الصبح تكون قبل الطلوع وأما من الطلوع  
في قولهم فمن حيث الزمان ومن حيث الفعل ان ملى الصبح فان لم يصل الصبح فتكون  
من حيث الزمان فقط (و) الوقت (الثالث الصلاة) أي وقتها (اذا استوت) أي اذا صارت الشمس  
على كمالها وتستمر الكراهة (حتى تزلزل عن وسط السماء) إلى جهة الغرب ووقت الاستواء  
لا يصح تحريمها فلو لم تكن تحريمها فاذا قارنه الأحكام لم تنقضي الصلاة (ويستثنى من ذلك) أي  
يوم الجمعة فلا تكرم الصلاة فيه) أي يوم الجمعة (وقت الاستواء) فقط اتفاقا وان لم  
يخصر على ما عليه وحمل استصحاب التكريم بها من رغب في الصلاة إلى حضور الامام من  
غير محض تأخير وقت الاستواء فالكراهة ثابتة فيه ولو في يوم الجمعة وأما في حرم مكة فلا فرق



بين وقت الاستواء وغيره فلا كراهة فيه مطلقا كما قال الشارح (وكذا) أي يستثنى من حرمة الصلاة في خمسة أوقات (حرم مكة المسجد وغيره فلا تكرر الصلاة فيه) أي حرم مكة فقط (في هذه الأوقات كلها) نعم الصلاة فيها خلاف الأولى خروجا من خلاف الإمام مالك وأي حنيفة رضي الله عنهما (سواء هبطت الطواف أو غيرها) لقوله <sup>عليه السلام</sup> <sup>فيها</sup> يابى عبد مناف لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى فيه ساعة شاء من ليل أو نهار « رواه الترمذي وغيره (و) الوقت (الرابع من بعد صلاة العصر) أداء مغنية عن الفناء ولو مجموعته تجمع تقديم في وقت الظهر وحينئذ يقال لنا شخص بكرة التنفل بعد الزوال إلى الغروب وتستمر الكراهة (حتى تغرب الشمس) بكاملها فإن الكراهة المتعلقة بالفعل تستمر إلى الغروب وتجتمع بعد الاصفرار مع الكراهة المتعلقة بالزمان وقال ابن قاسم والبرماوي أي حتى يقرب غروبها بأن تغرب (و) الوقت (الخامس عند الغروب للشمس) قاله الراد بقوله عند الغروب (إذا دنت للغروب) فكلام المصنف على حذف مضاف أي عند قرب الغروب وهو وقت الاصفرار ولولم يلحق العصر ففارقة الغروب مكروهة لأمرين للفعل وللزمان إن كان صلى العسروا لم يكن صلاه قاله الكراهة من جهة الزمن فقط وتستمر الكراهة (حتى يسكمل غروبها) أي الشمس .

(فصل) في بيان أحكام الجماعة في الصلاة (وصلاة الجماعة للرجال في الفرائض غير الجمعة سنة مؤكدة) وهي سنة عين (عند المصنف والرافعي) والصلوة واجبة وإن وقعت في جماعة والجماعة في الصلاة سنة ولو فناء وانما قيد الشارح بالرجال لكونهم محل الخلاف كما قيد بالفرائض لأجل الخلاف وجماعة الرجال في المسجد أفضل منها في غيره وجماعة النساء والخائ في البيت أفضل منها في المسجد بل يكره حضور الشواب دون المعازر في المسجد في جماعة الرجال (والإصح عند النووي النوى أنها) أي الجماعة في الصلاة غير الجمعة (فرض كفاية) في الركعة الأولى في جميع الصلاة على رجال عقالا كالملي الحرية مقيمين ولو غير استيطان غير عراة وغير معنورين وغير مؤخرين أجارة تخين على عمل ناجز في أداء مكتوبة وقد تضمن الجماعة لفرض كمال وجد الإمام راكعا وعلم أنه لو اقتدى به أدرك ركعة في الوقت ولو صلى منفردا لم يدركها وتحصل فضيلة الجماعة بصلاة الشخص في ينه بزوجه أو ولده أو رفيقه أو غيرهم (ويذكر للأيوم الجماعة) أي فضيلتها (مع الإمام في غير الجمعة مالم يسلم) الإمام (الصلبة الأولى) وإن لم يقدمه فيذكر للأيوم جميع فضيلة الجماعة بالافتداء بالإمام ولو في لحظة بمن أدرك الجماعة من أول الصلاة في عدد الدرجات من سبع وعشرين لافي قدرها (أما الجماعة في الجمعة ففرض عين) في الركعة الأولى منها (ولا تحصل) أي جماعة الجمعة (بأقل من ركعة) لقوات الجمعة به وإبراك تكبيرة التحريم مع الإمام فضيلة أخرى غير فضيلة الجماعة وانما تحصل فضيلة التحريم بالاشتغال بالتحريم عقب تحريم إمامه مع حضور تحريم الإمام والسوسة الخفيفة لا تفوت فضيلة التحريم فانها تعتبر ثم شرع للمصنف في شروط الافتداء (وهي أمور) الأول أنه (يجب على للأيوم أن ينوي الإتيان أو الافتداء بالإمام) أو الجماعة لأن المتابعة محل فاقترحت لنية ولا يضرك كون الجماعة تصلح للإمام أيضا لأن اللفظ أطلق يزل على اليهود الشرعي والجماعة من الإمام غيرها من للأيوم فزلت في كل على ما يليق به (ولا يجب تعيينه) أي الإمام باسمه كزيد أو وصفه كالحاضر أو الإشارة إليه (بل يكفي الافتداء بالحاضر وإن لم يعرفه) فيكفي نية الافتداء ولو عند اشتباه الإمام بغيره كقوله نويت الافتداء بالإمام منهم إذ مقصود الجماعة غير مختلف بل الأولى عدم تعيينه (فانه إن عينه) أي الإمام (وأخطأ) في التبعين (بطلت صلاته) لأنه ربط صلاته بمن ليس في صلاة (الآن انضمت إليه) أي التبعين

وكذا حرم مكة المسجد وغيره فلا تكرر الصلاة فيه في هذه الأوقات كلها سواء هبطت الطواف أو غيرها (و) الرابع من بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس (و) الخامس عند الغروب للشمس إذا دنت للغروب (حتى يسكمل غروبها) .

(فصل: وصلاة الجماعة للرجال في الفرائض غير الجمعة سنة مؤكدة) عند المصنف والرافعي والإصح عند النووي أنها فرض كفاية ويذكر للأيوم الجماعة مع الإمام في غير الجمعة مالم يفتد معها أما الجماعة في الجمعة ففرض عين ولا تحصل بأقل من ركعة (و) يجب على للأيوم أن ينوي الإتيان أو الافتداء بالإمام ولا يجب تعيينه بل يكفي الافتداء بالحاضر إن لم يعرفه فإن عينه وأخطأ بطلت صلاته إلا أن انضمت إليه



(المشارة) أي قلبية كحاشية شخصه (كقوله نويت الاقتداء بـ بهذا) أو بريد الحاضر أو بريد  
 المعنى الجواب مقتداً أنتز بد (فإن عمراً فتصح) أي هذه النية لأن بطلانها شخص الحاضر  
 وأخطأ في ظن أن اسمه زيد ولا عبرة بالظن التي خطأه (دون الامام فلا يجب في صحة الاقتداء به  
 في غير الجمعة) ونحوها (نية الامام) الاستحالة (بل هي مستحقة في حقها) لحوز فضيلة الجماعة (فإن  
 لم ينفصله فرادى) فلا تحصل له فضيلة الجماعة وإن حصلت لمن خلفه خلافاً للقاضي حسين ولو نواها  
 في أثناء صلاة حصلت له من حين نية وتستحب نية الامامة وإن لم يكن خلفه أحد حيث رجا من  
 يقتدي به والإفلات يستحب لكن لا تنصر أما إذا كانت الجماعة شرطاً في صحة الصلاة فيجب على الامام  
 نية الامامة أو نحوها وذلك في الجمعة والعادة والجمعة بالمطر (ويجوز أن يأمم الحر بالعبدة) لأن عائنة  
 كان يؤمها عبدها تـ كوان ويستدل بهذا أن امامة الرجل للمرأة أفضل من كمامة المرأة للملأ (و)  
 أن يأمم (البالغ المراهق) أي الذي اكتمل لأن عمرو بن ساعدة بكسر اللام كان يؤم قومه على عهد  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ست أو سبع سنين ورواه البخاري (أما الذي غير المميز فلا  
 يصح الاقتداء به) لعدم صحة الصلاة منه ويجوز مع الكراهة أن يأمم العدل بالفاسق لأن عبد الله  
 ابن عمر كان يصلي خلف الحجاج (و) الثاني أن لا يكون الامام أنقص من المأموم بصفة ذاتية فلا  
 تصح قدوة رجل بامرأة ولا بخنى مشكى ولا نصح قدوة (خنى مشكى بامرأة ولا بمشكى)  
 الاحتمال أن يكون الخنى الامام أثنى والخنى المأموم ذكر كراهة هذه أربع باطلة وصح اقتداء أثنى  
 بأثنى وبخنى كما يصح اقتداء أثنى بذكر وخنى بذكر وذكر بذكر وهذه خمس صحيحة (و)  
 الكراهة أن لا يكون المأموم قارئاً والامام أمياً سواء لم يكن يعلم أو لا يعلم بحاله أم لا فيجوز (لا) نصح  
 قدوة (قارئ) ومن يحسن الفاتحة) يأتى والتغ (أي لا يصح اقتداؤه) أي القارئ (بأثم هو)  
 في اصطلاح الفقهاء (من يخل بحرفي أو تشديدي من الفاتحة) إما باسقاط الحرف كاسقاط الواو في «واياك  
 نستعين» وإما بإبداله كإبدال الحاء بالهاء وإبدال الصاد الزاين بالطاء للشبهة ونحو ذلك وكثيرة في إياك  
 وخارج الفاتحة غيرها فإن الإخلال بحرفي من التكبير مع المعجز عن الصواب لا يصح في صحة اقتداء  
 القارئ به بخلاف الإخلال مع القدرة على الصواب فإنه يصح حتى لو علم به بعد فراغ الصلاة فوجب إعادة  
 وأما الإخلال بحرفي من التشهد أو ما بعده فإن كان مع المعجز عن الصواب لم يصح أيضاً وإن كان مع  
 القدرة عليه صح لكن لو علم به بعد الفراغ لم تجب إعادة (ثم أشار المصنف لشروط القدوة) السبعة  
 (بقوله) (وأي موضع صلى) أي المأموم (في المسجد) الخالص ولو بالاجتهاد ومنه مجرده ورحمته ومنازته  
 حتى ينافي أوفى رغبته وأعلى صلاته (صلاة الامام فيه أي في المسجد وهو أي المأموم عالم بصلاته  
 أي الامام بمشاهدة المأموم له أو بمشاهدته بعض صف من المقتدين به أو واحد منهم وإن لم يكن في صف  
 أو سماع صوت الامام أو صوت ممثل عدل رواه بأن يكون بالغا قافلاً ولو عبداً أو أثنى وإن لم يكن مصلحاً  
 وكذا الذي المأموم والفاسق إذا اعتقد صدقه (أحرأى كفاؤه ذلك) أي ربط صلاته بصلاة الامام وهو  
 تمامها (في صحة الاقتداء به) إجماعاً وإن عدت المصافة وحال الأئمة التافذة إلى التاجد أو إلى سطحه  
 خوفاً من الاستطراق منه عادة ولو بازورار وانطاف أعلق بأروائها أو لا وأما حصول نواب الجماعة  
 فتوقف على كونه لا ينفرد عن الصف وعلى كونه لا يتأخر عن الامام أو عن الصف بأكثر من ثلاثة  
 أذرع وعلى كونه لا يساوي الامام (مالم يقدم عليه) أي مالم يقدم المأموم بجميع مالم يقدم عليه على  
 جزء مما اعتمد عليه الامام بقيناً (فإن تقدم) أي المأموم (عليه) أي الامام بقيناً (بقية) أي مثلاً (في  
 جهة) أي الامام في غير صلاة شدة الخوف (لم تنعقد صلاته) كالقائم بتكبيره الآخر لأن هذا أفحش  
 من تقدم نوي

أشارة كقوله نويت  
 الاقتداء بـ بهذا فإن  
 عمراً فتصح (دون  
 الامام) فلا يجب في  
 صحة الاقتداء به في غير  
 الجمعة (نية الامام بل  
 هي مستحقة في حقها  
 فان لم ينو فصلاته  
 فرادى (و) يجوز أن  
 يأمم الحر بالعبدة والبائع  
 المراهق) أما الذي  
 غير المميز فلا يصح  
 الاقتداء به (ولا) نصح  
 قدوة رجل بامرأة  
 ولا بخنى مشكى ولا  
 خنى مشكى بامرأة  
 ولا بمشكى (ولا) في  
 كراهة أن لا يكون  
 المأموم قارئاً  
 أي لا يصح اقتداؤه  
 (بأثم هو) ومن  
 يحرف أو تشديدي من  
 الفاتحة ثم أشار  
 المصنف لشروط  
 القدوة بقوله (وأي  
 موضع صلى في المسجد  
 صلاة الامام فيه) أي  
 في المسجد (وهو) أي  
 المأموم (عالم بصلاته)  
 أي الامام بمشاهدة  
 المأموم له أو بمشاهدته  
 بعض صف (أحرأى)  
 أي كفاؤه ذلك في  
 صحة الاقتداء به (مالم  
 يقدم عليه) فإن تقدم  
 عليه بقية في جهته  
 لم تنعقد صلاته



من المخالفة في الأفعال الباطلة ويستند للمأمومين ندبا ان صلوا في المسجد الحرام حول الكعبة كما فعله  
 ابن الزبير رضي الله عنهما ولا يصح كون المأموم أقرب الى الكعبة في غير جهة الإمام إذا ظهر بذلك مخالفة  
 فاحشة بخلافه في جهته (ولا تنصرف مساواته لأمته) لعدم المخالفة لكتبتها فكروها معونة لفصيلة الجماعة فيما  
 ساوى فيه (ويستدب تخلفه) أي تأخره (عن إمامه قليلا) بأن تأخر أصابعه عن عقب إمامه لأنه الأدب  
 (ولا يصح بهذا التخلف منفردا عن الصف) أي صف الإمام (حتى لا يجوز فضيلة الجماعة) لأنه المطلوب  
 وأن زاد تأخره عنه على ثلاثة أذرع فقد انفرد عن الصف وقوت الفضيلتين فضيلة الصف وفضيلة  
 الجماعة نعم قد تنس المساواة كما في المرأة والتأخر الكثير كما في امرأة تخلف رجل (وإن صلى الإمام  
 في المسجد والمأموم) خارجا أو صلى الإمام (خارج المسجد) والمأموم فيه (حال كونه) أي المأموم  
 (قريب منه) أي الإمام بأن لم يزد مسافة ما بينهما على ثلاثمائة ذراع تقريبا (فيغفر زبادة ثلاثة أذرع  
 فأقل) (وهو أي المأموم عالم بصلاته أي الإمام) بأحد الأمور للتقدمة (ولا حائل هناك أي بين الإمام  
 والمأموم) بأن كان عنك الوصول الى الإمام لأمره مع الاستقبال من غير إزورار وانطقت فلا يصح كون  
 القبلة غرض عينه أو يسارها أو حال بينهما حائل فيه باتفاقه وقت مقابلة واحد أو أكثر من القندي ويحكمه  
 الذهاب إليه (بجاء الاقتداء) بخلاف ما لو حال بناء مع المرور كالباب المردود في الابتداء والباب المغلوق  
 في الابتداء والديوان والسبائك والحداد فلا يجوز (وتعتبر المسافة المذكورة) أي الثلاثمائة ذراع  
 تقريبا (من آخر المسجد) أو من طرفه الذي يلي الإمام لأن المسجد مبني للصلاة فلا يدخل في الجد  
 الفاصل (وإن كان الإمام والمأموم في غير المسجد إما أن يكونا في قضاء أو يكونا في بناء أو  
 يكون الإمام في قضاء والمأموم في بناء أو بالعكس ففي ذلك تعجيل فإن كانا في قضاء ولو مسافتان لا يكون  
 بين الإمام والمأموم بناء (كالشرط أن لا يزيد ما بينهما) أي الإمام والمأموم سواء كانا خلف الإمام  
 أو في جانبه ولا بين كل صفين أو شخصين بأن كان خلف الإمام ذكر وخشى وأشي يجعل كل واحد منهما  
 (على ثلاثمائة ذراع) بغير الأدمي تقريبا ولا يجب في القضاء غير ذلك (وإن كانا في بناء أو بناء  
 أو كان أحدهما في قضاء والآخر في بناء اشترط مع مأمور أن لا يكون بينهما حائل يمنع الرؤية أو  
 الاستطراق المادي كالباب المردود أثناء بخلافه في الأثناء والباب المغلوق مطلقا. وما حصل ما ذكره  
 المصنف من شروط القدوة بالصرح ومفهومة عشرة فالتدبير ثلاثة والرابع اجتماع الإمام والمأموم  
 في مسجد وأن يدا ما بينهما أو في مكان قريب وهو أن لا يزيد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع تقريبا ولا يصح  
 في الحيلولة بينهما بإشراق مطروق ونار ونهر يحوج الى مسافة لأن ذلك لا يعد حائلا عرفا كما لو كانا في  
 سفينتين مكشوفتين في البحر وكلاهما وقف أحدهما في سطح والآخر كذلك والخامس العمل بالتقاليد الإمام  
 كرويته لو أبصر الصف أو غير ذلك ليتمكن من متابعتها والسادس أن لا تنقسم على إمامه في محرمه  
 وفي أفعاله وفي مكانه. والسابع أن لا يحول بين الإمام والمأموم حائل يمنع المرور العادي بأن لم يكن له نحو  
 ونية فاحشة أو يمنع النزول المعتاد إذا كان أحدهما في علو فلا بد مما يعتاد المرور منه الى الآخر فلا يكفي  
 نحو التحلق منه إليه. والثامن توافق نظم صلاة الإمام والمأموم في الأفعال الظاهرة ولا يصح اختلاف  
 بينهما بالقضاء والآداء والفرض والنفل. والتاسع موافقة الإمام في سنن تفحش المخالفة فيها ولو سجد  
 الإمام تلاوة أو سهو وتخلف المأموم عنه بطلت مسلاته نعم لو ترك المأموم التشهد الأول أو الفاتحة  
 أو جللة الاستراحة لم تبطل. والعاشر تبعه الإمام بأن لا يسبقه بركنين فليكن ولو غرطو بلين وأن  
 لا يتخلف عنه هما الغر عن (تمة) قد عرض للمأموم أعذار يجوز له أن يتخلف عن إمامه بثلاثة  
 أركان طويلة كونه في أربع عشرة مسألة وقد نظمها وحكم المسبوق بعضهم فقال:

ولا تنصرف مساواته لإمامه  
 ويستدب تخلفه عن  
 إمامه قليلا ولا يصح  
 بهذا التخلف منفردا  
 عن الصف حتى لا يجوز  
 فضيلة الجماعة (وإن  
 صلى الإمام في المسجد  
 والمأموم خارج المسجد)  
 حال كونه (قريبا  
 منه) أي الإمام بأن  
 لم يزد مسافة ما بينهما على  
 ثلاثمائة ذراع تقريبا  
 (وهو) أي المأموم  
 (عالم بصلاته) أي  
 الإمام (ولا حائل هناك)  
 أي بين الإمام والمأموم  
 (بجاء الاقتداء به  
 وتعتبر المسافة المذكورة  
 من آخر المسجد وإن  
 كان الإمام والمأموم  
 في غير المسجد أما  
 قضاء أو بناء فالشرط  
 أن لا يزيد ما بينهما على  
 ثلاثمائة ذراع وأن  
 لا يكون بينهما حائل



حمدًا لربّي والصلاة حمدا • على محمد ومن به اقتدى  
 وبعد هذا ضبط مأثور غير • حتى له ثلاث أركان غير  
 عبادة عشر مع اثنين أنت • أو ثلاث أو أربع تب  
 فالأول المطبق في القراءة • المعجز والتزيل لا الوسوسة  
 وهو موافق وكان أسرا • إمامه قراءة وركما  
 يتبعها حنا ويسعى خلفه • مالم يزد على ثلاث خلفه  
 ومن يشك هل قرا فاعته • أو نسي الصلاة أو قرا  
 إن كان هذا الشك والنسيان لا • بعد ركوع منهما تحملا  
 أو عن قراءة بكسنة شغل • وظن إدراكها كما نقل  
 أو انتظار السكينة حصل • أو سورة وما الإمام قد فعل  
 أو أسرع الإمام في التشهد • فكمّل المأموم وهو مقتدى  
 أو نام فيه فأفاق وجدا • إمامه يركع فالعذر بدا  
 أو ظن أنه أتى الإمام • غلطاً عليه تكبير القيام  
 أو سمع المأموم تكبيرا وقع • فظن من الإمام فركع  
 ولم يكن مكتملا لما قرا • فإن غلبه فعاد وقرا  
 أو نسي اقتداه في سجدة • فركع الإمام قبل يقظه  
 ومن يشك في الزمان هل يسع • فاتحة أولا به الخلف وقع  
 أو نذر السورة في الصلاة • فركع الإمام وهو يأتي  
 أو شك في بعض حروف الفاتحة • أثناء ما أخذ عذبة لك وأضحه  
 هذا وفي الموافق الخلف وقع • فقبل من أدرك مدة تسع  
 فاتحة بالوسط للتعديل • مع الإمام وهو راجع حتى  
 وقيل من بعد الإمام أحرم • أو بعد أن قام وضفوها  
 ونسب السجدة في القولين • وفي اليقين الخلف في هذين  
 ومن السجود أن لا يشغل • بسوء عن أم قرآن سكفل  
 مالم يظن بعده إدراكها • فإن يظنه أتى قبل بها  
 فإن بها لم يشغل يركع مع • إمامه حنا وفات إن منع  
 وتبطل الصلاة إن خلفا • عنه بركنين إذا العذر أتى  
 وإن يكن بما يسر شارعا • وظن إدراك الإمام را كما  
 قرا بقدر مالتى وركما • وحسب أن في معوجا حتما  
 فإن هوى إلى السجود واقعه • إن كان قد قرا والافارق  
 أو لم يظنه نوى للفارق • فإن أتى حرمته بحقه  
 وتبطل الصلاة إن خلفا • عنه بركنين كما قد عرفا  
 وتم ذا النظم بحمد ربنا • على ختام الرسل والآل الثنا

(فصل في قصر الصلاة)  
 وجمعها (ويجوز  
 للمسافر أي التلبس  
 بالسفر) قصر الصلاة  
 الرباعية لا غيرها من  
 ثنائية وثلاثية

(فصل في قصر الصلاة) بالسفر (وجمعها) هو بالمطر (ويجوز للمسافر أي التلبس بالسفر) لغرض  
 صحيح (قصر الصلاة) المكتوبة لأحو مندورة (الرباعية لا غيرها من ثنائية وثلاثية) إجماعا



وجواز قصر الصلاة  
الرابعة (بمجلس  
شرايط) الأول (أن  
يكون سفره) أي  
النقص (في غير  
معية) هو شامل  
لواجب قضاء دين  
ولندوب كلمة الرحم  
ولباح كفر تجارة  
أما كفرة العصب كالسفر  
لقطع الطريق فلا  
يترخص فيه بقصر ولا  
جمع (و) الثاني (أن  
تكون مسافة) أي  
السفر (سنة عشر  
فرسما) تحديدا في  
الصبح ولا تحسب مدة  
الرجوع منها والفرسخ  
ثلاثة أميال وحينئذ  
لجميع الفراسخ  
ثمانية وأربعون ميلا  
والليل أربعة آلاف  
خطوة والخطوة ثلاثة  
أقدام والبراد بالأميال  
المأشبة (و) الثالث  
(أن يكون) القاصر  
(مؤدبا الصلاة الرابعة)  
أما الثانية حضرا فلا  
تقتضي فيه مقصورة  
والثالثة في السفر تقتضي  
فيه مقصورة لافي الحضرة  
(و) الرابع (أن ينوي)  
للسافر (القصر)  
لصلاة (مع الاحرام)  
بلا (و) الخامس (أن  
لا ينام) في جزء من صلاته

فمن حكي عن بعض أصحابنا جواز قصر الصبح في الحرف إلى ركة (وجواز قصر الصلاة الرابعة  
بمجلس شرائط: الأول أن يكون سفره: أي النقص في غير معصية) أي بسبب غير معصية في  
عنه من إرسال بكتاب لم يعلم فيه معصية (وهو) أي السفر الجائر (شامل للواجب كقضاء دين) وسفر  
حج (ولندوب كلمة الرحم) وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم (ولباح كفر تجارة) في غير  
أركان اللوق والأكره والمكروه كسفر منفرد لاسيا في الليل هكذا ما لم يأنس بالله تعالى ببعض  
الصالحين فانه لا كراهة فيه ويكره سفر اثنين فقط (أما كفرة العصب كالسفر لقطع الطريق فلا  
يترخص فيه بقصر ولا جمع) ولا غيرهما لأن السفر شبيه للرخصة فلو تعلق بالمعصية ولو في أثناء السفر  
بأن أنشأ السفر مباحا ثم قلبه معصية كان جعله لقطع الطريق وهذا يقال له عاص بالسفر في السفر  
وأما المأشبة في السفر كان زنى فيه أو شرب فيه حراما وهو قاصد الحج مثلا فانه يقصر مطلقا (والثاني  
أن تكون مسافته: أي السفر) الباع أربعة برد والبريد أربعة فراسخ فجميع الفراسخ يكون  
(سنة عشر فرسما تحديدا في الأصح) ولو قلنا فيصير النقص ولو شيئا يسيرا (ولا تحسب مدة الرجوع  
منها) أي السنة عشر (والفرسخ ثلاثة أميال وحينئذ) أي حين إذا كان الفرسخ ثلاثة أميال  
(فجميع الفراسخ ثمانية وأربعون ميلا) وهو الحاصل من ضرب ثلاثين سنة عشر (ولليل أربعة  
آلاف خطوة) يضم الحاء بخطوة البحر (والخطوة ثلاثة أقدام) بقدم الأدمي والقدم نصف ذراع  
فالخطوة ذراع ونصف والذراع أربع وعشرون أصبعاً فمقبض الظليل اثنا عشر ألف قدم (والبراد  
بالأميال المأشبة) أي للنسوة لبنى هاشم لتقديرهم لمافي زمن خلافتهم وخرج بالمأشبة الأموية  
فإن المسافة بها أربعون ميلا فقط إذ كل خمسة أميال أموية سنة أميال هاشمية وذلك من حلتان  
بسر الأتقال وديت الأقدام على العادة وهما يومان أولئتان أو يوم بليته أو عكسه وأن لم يتعدلا  
والبحر كالم في اشتراط المسافة المذكورة فلو قطع الأميال في ساعة لشدة الهواء قصر كالقطوعها  
في البر في بعض يوم على مركوب جواد (والثالثة أن يكون القاصر مؤدبا للصلاة الرابعة) التي  
تقصر فلو سافر وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة فله القصر سواء خرج في الصلاة في الوقت أم صلاها  
بعد خروج الوقت لأنها فاتت سفر (أما الثانية حضرا) يقينا أو شكاً (فلا تقتضي فيه) أي في الحضرة  
أي وفي السفر أيضاً (مقصورة) بل تقتضي تأمة لأنها زلت في ذمتها تأمة وفن ذلك لو سافر ولم يبق  
زمن يسع ركعة فيمنع عليه القصر لأن الصلاة حينئذ فاتت حضرا (والثالثة في السفر تقتضي فيه)  
أي السفر (مقصورة) إن أراد القصر: أي يجوز قصرها في السفر الذي فاتته فيه أو في سفر آخر  
يلحق القصر وإن تخللت بينهما إقامة طويلة لوجود سبب القصر في قضائها كإدائها (لا في الحضرة)  
لأنه ليس محل قصر (والرابع أن ينوي للسافر القصر للصلاة) أو ماني معناه كأن يقول نويت أصلي  
الظهر مقصورة أو أصلي صلاة السفر أو أصلي الظهر ركعتين وإن لم ينو ركعة لأن القصر خلاف  
الأصل فاحتاج لإصاف عنه بخلاف الأتمام ويكسر وجود نية (مع الأحرام بها) كسائر التيات  
بخلاف نية الاقتداء لأنه لا بدع في طرو الجماعة على الأفراد كعكسه إذ لا أصل هنا يرجع إليه  
بخلاف القصر لا يمكن كراهة على الأتمام لأنه الأصل (والخامس أن لا ينام في جزء من صلاته بغير  
أي يمن على صلاة تأمة) ولو سافرا وأما قصرنا للقيم بذلك (لشتمل للسافر التيم) وأن لا ينام  
بمن جهل سفره وأن ينام سافرا أو لو نوى القصر خلف من أنقصت صلاته ولو نيت فيه القصر  
هكذا أن كان أمامه سافرا ولا فلا تعتد متى اقتدى تيم أو بمن جهل سفره ولو نية قاصرا في  
لخطوة ولو دون تكبيرة الأحرام كأن أدركه في آخر صلاة أو من صبح أو جمعا أو أحدث هو عقب

اقتداء

أي بمن صلى صلاة تأمة يشتمل للسافر التيم  
من سافرا بغير تيم  
يا مغفورا كان صلاته



(في وقتي أيهما شاءوا)

أن يجمع (بين) صلاتي

(المغرب والعشاء) تقديمها

وتأخيرها وهو معنى قوله

(في وقتي أيهما شاءوا)

وتمروا بجمع التقديم

ثلاثة الأول أن يبدأ

بالظهر قبل العصر

والمغرب قبل العشاء

فصلو عكس كأن بدأ

بالعصر قبل الظهر مثلا

لم يصح وصداها بعدها

أن أراد الجمع (والثاني

نية الجمع أول الصلاة

الأولى بأن تقرن نية

الجمع بتحررها فلا يكتفى

بتقديمها على التحريم

ولا تأخيرها عن السلام

من الأولى ويجوز في

أثنائها على الأظهر

والثالث للموالة بين

الأولى والثانية بأن

لا يقول الفصل بينهما

فإن طال عرفا ولو بعد

كنوم وجب تأخير

الصلاة الثانية إلى وقتها

ولا يصرف للموالة بينهما

فصل يسرع عرفا وإنما يجمع

التأخير فيجب فيه أن

يكون نية الجمع وتكون

أنية ههنا في وقت

الأولى ويجوز تأخيرها

إلى أن يبقى من

وقت الأولى زمن

لو ابتدئت فيه كانت

نية

نية

نية

نية

نية

نية

نية

فصل في لزوم الإتمام لأن ذلك سنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم (و يجوز للمسافر سفرًا طويلا بلا مباحة) أي غير معصية سواء أوجب التدبك والمباح والكروه (أن يجمع بين صلاتي الظهر والعصر تقديمًا وتأخيرًا) وكذا الظهر الجملة (وهو) أي التقديم والتأخير (معنى قوله في وقتي أيهما شاء) أي في وقت واحدة منهما سواء كانتا تأميتين أو مقصورتين أو أحدهما نامة والآخرى مقصورة (وأن يجمع بين صلاتي المغرب والعشاء تقديمًا وتأخيرًا) وهو معنى قوله في وقتي أيهما شاء (فإن شاء جمعهما في وقت الأولى فيكون تقديمًا وإن شاء جمعهما في وقت الثانية فيكون تأخيرًا) فإن كان سائر الوقت الأولى دون الثانية وأراد الجمع وعدم مراعاة خلاف أي حنيفة يجمع التقديم أفضل والشافعية أفضل (لأنه لا ينافي ذلك أرفق وإن كان سائرًا أو نازلاً وقتها كالقضاء الأولى لأن فيه السريعة لراءة الزمة كما قال ابن حجر والخطيب والحلي) (وتمروا بجمع التقديم ثلاثة الأول) الترتيب وهو (أن يبدأ بالظهر قبل العصر وبالمغرب قبل العشاء) لأن الوقت للأولى والثانية تسعها (فلو عكس كأن بدأ بالعصر قبل الظهر مثلاً لم يصح) أي العصر (وبعدها) أي العصر (بعدها) أي الظهر فوراً (إن أراد الجمع) أي جمع التقديم والآخرة العصر إلى وقتها أو بدأ بالأولى فبأن فسادها لم يقع الثانية من فرضه وتقديراً مطلقاً لعذرهما كالأحرار بالظهر قبل الوقت جاهلاً بالوقت (والثاني نية الجمع) لتعذر عن تقديم الصلاة شهوا أو غشاها أو غشاها أو غشاها (أول الصلاة الأولى بأن تقرن نية الجمع بتحررها) أي الأولى (ولا يكتفى بتقديمها) أي نية الجمع (على التحريم ولا تأخيرها عن السلام من) الصلاة (الأولى ويجوز) أي نية الجمع (في أثنائها على الأظهر) للحصول العزم وهو التميز بوقوع النية في أثناء الأولى وكذا يجوز مع التحلل من الأولى في الأصح لذلك (والثالث للموالة بين الأولى والثانية بأن لا يقول الفصل بينهما) ولهذا تركت الراتب بينهما (فإن طال عرفا ولو بعد كنوم) وجب تأخير الصلاة الثانية إلى وقتها (أو الرابطة الجمع) (ولا يصرف للموالة بينهما فصل يسرع عرفا) ولو بنحو جنون وردة ومن الطويل قبل صلاة ركعتين بأخف يمكن ويراد شرط أربع وهو دوام سفره إلى عقد الثانية ولا يشرط دوامه إلى تمامها ويراد خلوها وهو بقاء وقت الأولى شيئاً فإن خرج في الصلاة الثانية ولو شك بطل الجمع والصلاة على الصحيح (وأما جمع التأخير فيجب فيه) أمران فقط أحدهما دوام سفره في فراغ الصلوتين معاً سواء كتب أو لم يكتب وتاخيرها (أن يكون) أي جمع التأخير (بنية الجمع) لتمييز هذا التأخير عن التأخير المحرم (وتكون أنية ههنا) أي نية جمع التأخير (في وقت الأولى) لا قبلها فلا بد من نية إتمام الصلاة الأولى في وقت الثانية فلو نوى التأخير لا غرضه وصارت الأولى قضاء (و يجوز تأخيرها) أي نية جمع التأخير (إلى أن يبقى من وقت الأولى زمن لو ابتدئت) أي الأولى (فيه) أي في ذلك الزمن (كانت أداء) فإن لم ينو أصلاً أو نوى وقدي من وقت الأولى ما لا يسميها غرضاً لأن التأخير إنما خرج من أول الوقت بشرط العزم على الفعل فكان انتفاء العزم كانتفاء الفعل وجوده كوجوده ولو نوى وقدي من الوقت ما لا يسميها غرضاً وصارت الأولى قضاء لأن العزم كالفعل فبعدم العزم قبل يسع ركعة تكون قضاء فتقترط عدم العزم وجود النية وقدي من الوقت ما يسع الصلاة جميعها وتقترط الأداء وجودها وقدي ما يسع ركعة (ولا يجب في جمع التأخير ترتيب) لأن الوقت هنا الثانية (ولاموالة) بينهما لأنه صلى الله عليه وسلم تركها (ولأنه جمع) في الصلاة الأولى لتقدم النية في وقت الأولى (على الصحيح في الثلاثة) مطلقاً لصاحب الحر والحرى نعم تسن هذه الثلاثة هنا أولاً من خلاف من أوجبها (و يجوز للمحاضر أي المقيم) كالمسافر (في وقت الظهر) بسببه وأن صنف بشرط أن لا يكون وقتها وهو بارد فيها مكره خفيف ومسهل للجم أو بارد داس أو كرت قطعاً

فصل في جمع التقديم والتأخير للموالة ولا نية جمع على الصحيح في الثلاثة (و يجوز للمحاضر أي المقيم) (في وقت الظهر

نية

نية

نية

نية

نية

نية



يختص منه (أن يجمع بينهما أي الصلوتين الظهر والمصر والغرب والمناهل) تأخيرا (في وقت الثانية) لأن للظهر قد ينقطع فيؤدي إلى إخراج الأولى عن وقتها فيعذر (بل تقديم في وقت الأولى منهما) ويجوز جمع المصر إلى الجمعة بغير شرط كما يجوز بغير السفر (أن يلبس للظهر على الثوب وأستقل النعل) أو لا يلبس أو (ووجدت الشرط السابقة في جمع التقديم) وهي الترتيب ونية الجمع والولاء (ويشترط أيضا) سنة أمور: الأول (وجود الظهر) ونحوه (في أول الصلوتين) ليتحقق الجمع مع العذر (ولا يكفي وجوده) أي للظهر (في أثناء الأولى منهما أو) الثاني (يشترط أيضا وجوده عند السلام من الأولى) ليتحقق اتصال آخر الأولى بأول الثانية في حال العذر (سواء أتمت للظهر بعد ذلك) أي وجود للظهر أول الصلوتين وعند سلام الأولى (أم لا) بأن انقطع للظهر في أثناء الأولى أو الثانية أو بعد الصلاة الثانية فلا يصح انقطاعه في هذه الثلاثة والثالث امتداد للظهر بين الصلوتين والرابع يتحققه فلو قال آخر بعد سلامه انظر هل انقطع للظهر أولا بطل جمعه لذلك في سببه (و) الخامس (يختص بركة الجمع بالظهر بالصل في جماعة بمسجد أو غيره) كسنة أو رباط أو نحوهما (من مواضع الجماعة بعيد) من محل (عرقا و) السادس أن يكون للصل بحيث (يتأذى القاهب للمسجد أو غيره من مواضع الجماعة) فإذا لا يحصل عادة (بالظهر في طريقه) لأن للشقة إما لو جددت أم لا داخل في بيته ولو جماعة أو بمحل قريب لا يتأذى في طريقه إلى المسجد أو نحوها (في كل أو صلاوة أدى ولو بالصل فلا جمع لا تغلظ التأذي فيما عدا الأخيرة ولا تغلظ الجماعة فيها ولو اتفق له وجود للظهر وهو بالمسجد أن يجمع كالأول لا يحتاج إلى صلاة العصر أو المناهل في جماعة وفيه مشقة في رجوعه إلى بيته ثم عودته إلى أوفى إقامته في المسجد.

فصل في صلاة الجمعة من حيث ما عرفت من غيرها من اشتراط أمور لازمة وأخرى لصحتها وكيفية أدائها وتوابع ذلك (وشرائط وجوب) صلاة الجمعة أي عينا (سبعة أشياء) الأولى (الإسلام) وهذا شرط أيضا لصحتها وانقضاءها فلا تجب على كافر ولا تصح منه ولا تنقذه (و) الثانية (البالوغ) وهذا شرط لانقضاءها أيضا فلا تجب على صبي ولا تنقذه ولو بمرا وتصح منه وتجزئه عن ظهره (و) الثالثة (العقل) وهذا شرط لصحتها وانقضاءها أيضا فلا تجب على من لا عقل له ولا تصح منه ولا تنقذه (وهذه) أي الثلاثة (شروط أيضا لغير الجمعة من الصلوات) أي غيرها من كل عبادة (و) الرابع (الحرية) أي الكاملة وهذا شرط لانقضاءها أيضا فلا تجب على عبد ولو بقبض أو كان يئنه وبين سيده مهاباة ووقت الجماعة في نومه لنقصه ولا تنقذه وتصح منه (و) الخامس (الذكورية) وهذا شرط لانقضاءها أيضا فلا تجب على امرأة وحتى لنقصها ولا تنقذهما وتصح منهما وتجزئهما من ظهرهما (و) السادس (الصحة) والمراد بها عدم العجز فلا تجب على من له عجز من الأعذار مع التلويح بالثني فيه أو الزلق وتصح منه وتنقذه (و) السابع (الاستيطان) بمحل إقامة الجمعة فلا تنقذه بمن يلازم حضوره من غير المستوطن وهو المقيم بمحلها أربعة أيام صحاح أو بما يسمع منه النداء ولا تنقذه بمسافر ومقيم عزم على عودته ولو بتمدة طويلة والمستوطن من لا يسافر من محل إقامته شيئا ولا غيره إلا الحاجة فغير المستوطن إن كان مسافرا لم تجب عليه ولا تنقذه وتصح منه وإن كان مقبلا ولو أربعة أيام صحاح وجبت عليه ولا تنقذه وتصح منه (فلا تجب الجمعة على كافر أصل) أي ولا تنقذه ولا تصح منه أما المرتبة فتجب عليه ولا تنقذه ولا تصح منه (وصي) ولو عجزا وإن عجز منه (ومجنون) ومغيب عليه وسكران ونائم ما لم يتعدوا بذلك والا

أن يجمع بينهما أي الظهر والمصر والغرب والمناهل في وقت الثانية بل (في وقت الأولى منهما) أن يلبس للظهر على الثوب وأستقل النعل ووجدت الشروط السابقة في جمع التقديم ويشترط أيضا وجود الظهر في أول الصلوتين ولا يكفي وجوده في أثناء الأولى منهما ويشترط أيضا وجوده عند السلام من الأولى سواء أتمت للظهر بعد ذلك أم لا ويختص بركة الجمع بالظهر بالصل في جماعة بمسجد أو غيره من مواضع الجماعة بعيد عرقا ويتأذى القاهب للمسجد أو غيره من مواضع الجماعة بالظهر في طريقه وإذا لا يحصل عادة (بالظهر في طريقه) لأن للشقة إما لو جددت أم لا داخل في بيته ولو جماعة أو بمحل قريب لا يتأذى في طريقه إلى المسجد أو نحوها (في كل أو صلاوة أدى ولو بالصل فلا جمع لا تغلظ التأذي فيما عدا الأخيرة ولا تغلظ الجماعة فيها ولو اتفق له وجود للظهر وهو بالمسجد أن يجمع كالأول لا يحتاج إلى صلاة العصر أو المناهل في جماعة وفيه مشقة في رجوعه إلى بيته ثم عودته إلى أوفى إقامته في المسجد.



ووجب عليهم قضاءها ظهر اكل بلزمهم قضاء غيرها قالوا جوب عليهم بمعنى اخفاء السبب في حقه (ورقني)  
 ولو مكثا لنفسه ولا اشتغاله بحقوق السيد عن التبول (واشي) أي وخشي . نعم إن انصح بالدعوة  
 قبل فعلها ولو بعد فعل الظهر وجب عليه فعلها إن تمكن منها وإلا وجب عليه فعل الظهر ولا يكفيه  
 غيره الأول إن كان فعله قبل قوت الجمعة (ومريض ونحوه) من كل معذور يمرخص في ترك الجماعة  
 كما يصور هنا وقد تكون شدة الريح عذرا في حق من بعدت داره وتوقفت حضوره الجمعة على  
 معنى من العجز فانهم الحقوا باتباعه بالليل لوجود الطلعة فيه (ومعافاة) إلى محل لا يستعفى بقاء  
 الجمعة فلا يجب عليه نقص العدد بسبب سفره ونقطت الجمعة على غيره بواسطة سفره لانه  
 لا يبرأه أن يحل الجمعة لغيره (وكثيرا ما محبة فعلها) وانقضاءها في ذاتها بقطع النظر عن الشخص  
 الماعل لها (ثلاثة الأول دار الإقامة) أي محل الإقامة بأن تمام الجمعة في محل لا تقصر فيه الصلاة  
 لغيره (التي يستوطنها العدد المجمعون) أي التي يقيم فيها العدد المجمعون للجمعة (شوا في ذلك)  
 أي دار الإقامة (اللدن والقرى) والبلدان (التي تستوطنها) أي التي يتخذ كل منها العدد المصلون الجمعة  
 وقتا بحيث لا يظنون عنه عجزا ولا غيره إلا الحاجة كشجرة (وعبر المصنف عن ذلك) أي دار الإقامة  
 (فعله أن تكون البلد) أي أن يوجد الأبنية المخصصة ولو نحو غيران ومرايب في نحو الحبل بحيث  
 تسمى بلدا أو قرية واحدة بأن تمام الجمعة في محل مقدود من البلد وإن لم يتصل بالأبنية بحيث لم يحز  
 لريد السفر من البلد القصر في ذلك المحل ولو أقيمت في غير مسجد أو في غير مكان (مصر) كانت  
 (بلد) أي الأبنية (أو قرية) لما فيه حكم شرعي وحكم شرطي وسوق البيع والشراء وقصر ومدينة  
 وما خلا عن بعض هذه فليد وما خلا عن جميعها قرية سواء كان كل منها من حجر أو خشب أو قصب  
 أو نحو ذلك وخرج بالأبنية الحياض فلولزم أهل الحياض محال من الصحراء أبا فلا جمعة عليهم ولا تصح  
 لهم محلتهم ولو سيموا اللباد من محل إقامة الجمعة لم يمتنع فيه بناء لأهل وخارج بالمكرات ما لو كانت  
 فيهم في خلال الأبنية وهم مستوطنون فليزمنهم الجمعة وتعذر بهم (أو الثاني أن يكون العدد في جماعة  
 الجمعة أربعين رجلا) ولو مرضى ولو منهم الإمام وإن كان بعضهم صلاها في قرية أخرى من أهل  
 الجمعة وهم المكفون الذكور الأحرار المستوطنون (بمحل إقامة الجمعة) بحيث لا يظنون عجزا استوطنوه  
 شتا ولا صيفا إلا الحاجة فمن كان له مستكان ببلدين فالبلدة كما كثرت في إقامته فإن أقام بأحداهما غانية  
 شتا وأقام بالأخرى أربعة أشهر انعقدت الجمعة في الأول دون الثاني فإن استوطن إقامته فيهما فالبلدة  
 في الأولى وماله فإن استوطن في كل منهما فالبلدة في الأولى الذي هو في حالة إقامة الجمعة : أي يشترط  
 أحد في الجمعة من أولها إلى آخرها فلو نقصوا في الركة الأولى أو الثانية بطلت الجمعة فقط إن تعذر  
 في جمعة أخرى فيجب الظهر بناء على ما صلوه منها وبطلت الصلاة من أصلها إن أمكن  
 في جمعة أخرى ثم إن كان النقص في الركة الأولى فإن عادوا فوراً وكان قبل الركوع مع  
 تسبهم من القاعة بنى الصلاة على تمامي وإن نقصوا بغير ركوع الأولى أو قبله ولم تسبهم القاعة  
 عادوا فوراً فيهما وجب الاستئناف ولو أحدث واحد من الأربعين قبل سلامه وبسلام من  
 منهم بطلت الجمعة الكل : أي من حيث هي جمعة أقوات المدد قبل سلام الجميع وهذا يلزم  
 في جميع بطلت صلاتهم بحدت غيرهم مع أنه ليس بإمام لهم ولا مؤتم بأحد من خلاف ما لو لم  
 يحد أحد منهم إلا بعد سلام جميعهم بحدت الجمعة للإمام والبقية تبطل لوجود صورة المدد ولو  
 في خطبة لم يحسب ركن منها فويل حال نقصهم لعدم سماعهم له فإن عادوا فوراً عرفاً جاز بناء  
 على ما في خطبة مع عادوا فويل حال نقصهم فإن عادوا بعد طول الفصل وهو يقرر ما يسمون به

ورقيق وأشي ومريض  
 ونحوه ومسافر  
 (ومحراطة) محبة (فعلها)  
 ثلاثة الأول دار الإقامة  
 التي يستوطنها العدد  
 المجمعون سواء في ذلك  
 المدن والقرى التي يتخذ  
 وطنا وعبر المصنف عن  
 ذلك بقوله (أن تكون  
 البلد مصر) كانت  
 البلد (أو قرية) الثاني  
 (أن يكون العدد) في  
 جماعة الجمعة (أربعين)  
 رجلا (من أهل الجمعة)  
 وهم المكفون الذكور  
 الأحرار المستوطنون  
 بحيث لا يظنون عجزا  
 استوطنوه شتا ولا  
 صيفا إلا الحاجة

بما عرفت من قاصد



(و) الثالث (أن يكون الوقت باقيا) وهو وقت الظهر فيشترط أن تقع الجمعة كلها في الوقت فلو ضاق وقت الظهر عنها بأن لم يبق منه ما يسع الذي لابد منه فيها من خطبتها وركعتها صليت ظهرها (فان خرج الوقت أو عدت الشروط) أي جميع وقت الظهر يقينا أو قلنا وهم فيها (صليت ظهرها) أي ما قبل منها وقات الجمعة سواء أدر كوا منها ركعة أم لا ولو شكوا في خروج وقتها وهم فيها أموها الجمعة على الصحيح (وكرر انصها) ومنهم من عجز عنها بالشروط (ثلاثة) أي أهدأ وثانيها (خطبتان يقسم) الخطيب (فيهما ويجلس بينهما) قال للتولي السجدين ولو عجز عن القيام وخطب قاعدا أو مضطجعا صح وجاز الاقتداء به ولو لمع الجهر بحاله وحيث خطب قاعدا فصل بين الخطبتين بسكينة لا باضطجاع. وأمر كان الخطبتين خمسة حمدة الله تعالى ثم الصلاة على رسول الله

بأقل بحري وجب استئنافها كنفهم بين الصلاة والخطبة فانهم إن عادوا قريبا قبل إتمام الإمام جاز البناء من الإمام وإلا وجب الاستئناف لا تفاء للوالة (والثالث أن يكون الوقت باقيا وهو وقت الظهر) للاتباع رواء البخاري (فيشترط أن تقع الجمعة كلها) مع الخطبتين (في الوقت فلو ضاق وقت الظهر عنها) أي الجمعة (بأن لم يبق منه ما يسع الذي لابد منه فيها) أي الجمعة بأقل بحري (من خطبتها وركعتها) ولو لمع الشك (صليت أي الصلاة) ظهرها كما لو فات شرط القصر يلزمه الأتمام فلا يجوز الشروع في الجمعة اتفاقا ولا تقضى الجمعة إذا فات بل صلى ظهرها (فان خرج الوقت أو عدت الشروط) أي شروط صحتها أو بعضها كان فقد المدد أو الاستيطان أو الأبنية (أي) خرج (جميع وقت الظهر) يقينا أو قلنا وهم فيها (ولو قيل السلام وأن كان ذلك باخيار عدل) صليت أي الصلاة (ظهرها بناء على ما قبل منها) أي صلاة الجمعة لاستئنافها ويسر الإمام بالقراءة حينئذ (فات الجمعة) لا تمنع الابتداء بها بعد خروج وقتها وفات بغواي كالخروج (سواء أدر كوا منها ركعة أم لا) ولا يشترط تحديد نية لأن الجمعة والظهر صلاتان وقت واحد فتعين بناء أطولها على أقصرها ثم لا لها منزلة الصلاة الواحدة صلاة الحضر مع السفر (ولو شكوا في خروج وقتها) أي الجمعة (وهم فيها أموها الجمعة على الصحيح) لأن الأصل بقاء الوقت لأنه يقصر في الدوام مما لا يتغير في الابتداء بخلاف ما لو شكوا في خروج الوقت قبل الإحرام فيستعين عليهم الإحرام بالظهر فلو أحرموا عند الشك بالظهر فباتت سعة الوقت تعين عدم انعقاد الظهر وتنفذ له فلا مطلقا أن لم تكن عليه قاتنة من نوعها والأوقفت عنها وإذا أدرك السجود ركعة مع الإمام وعلم أنه إن استمر معه لم يدرك الركعة الثانية في الوقت وإن فارقه أدركها فيه وجب عليه نية للفارقة تحصيل الجمعة (وكرر انصها) أي شروط صحة فعلها (ومنهم من عجز عنها) أي هذه الفرائض (بالشروط الثلاثة) لجملة الشروط ستة (أحدها وقائنها خطبتان) قبل الصلاة إجماعا (يقول الخطيب) إذا كان قادرا على القيام (فيهما) فان عجز جلس والأولى أن يستخلف فان عجز اضطجع (ويجلس بينهما) قال للتولي بقدر الطمأنينة بين السجدين) ويسن أن يكون الجلوس بقدر جود الإخلاص وأن يقرأها فيه ولو ترك الجلوس ولو سها أو تمص خطبته إذا كثرت شروطه فضرر الإخلاص بها ولو لمع السهو (ولو عجز عن القيام) بالمضي السابق في الصلاة (وخطب قاعدا أو مضطجعا) مع العجز عن القعود أو مستلقيا مع العجز عن الاضطجاع (صح) أي الخطبة (وجاز الاقتداء به) في الصلاة (ولو مع الجهر بحاله) فلو تين بعد الصلاة أنه قادر على القيام في الصلاة نطقت الصلاة والخطبة أو أنه قادر عليه في الخطبة بأن عجز بحالة الصلاة أو صلى قائما لم ينطل الخطبة والصلاة لأن الخطبة وسيلة والصلاة مقصد (وحيث خطب قاعدا) لعجز أو مضطجعا أو مستلقيا أو خطب قائما ولم يقدر على الجلوس (فصل بين الخطبتين بسكينة) وجوبا فوق سكتة التنفس والهي (لا باضطجاع) من غير سكتة ولا عكفي (وكرر كان الخطبتين خمسة) أولها (حمد الله تعالى ثم) ثانيها (الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) لأن ما يقتضيه ذكر الله يقتضي ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم كالأذان والصلاة وتندب الصلاة على الآل والصحب مع الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم (ولو فظها) أي حروف لفظ الحمد والصلاة (متعين) فلا يحزى الشكر والثناء ولا يكفي رجم الله محمدا ولا الإتيان بالضمير في الصلاة على النبي ويتعين لفظ الجلالة فلا يحزى الحمد للرحمن أو نحوه ولا يتعين لفظ محمد بل يكفي البشير أو النذير أو نحو ذلك (ثم) ثالثها (الوصية بالتقوى) وهي امتثال أوامره واجتناب مناهيه (ولا يتعين لفظها) أي الوصية (على الصحيح) لأن غرضها الوعظ وهو يحصل بغير

لفظها

رسول الله صلى الله عليه وسلم وكفيلها متعين ثم الوصية بالتقوى ولا يتعين لفظها على الصحيح



لخطبها فيكفي أطيعوا الله وهذه الأركان الثلاثة أركان في كل من الخطبتين والأصح عند النووي  
 أن ترتب هذه الأركان ليس بشرط خلاف للرأى (و) رابعها (قراءة) آية مفهومة معنى مقصودا  
 (في أحدهما) ويسن جعلها في الأولى بعد فراغها وقيل لا يجب القراءة لأن المقصود الوعظ (3) خامسها  
 الدعاء للمؤمنين والمؤمنات في الخطبة الثانية بأحزوبي وقيل لا يجب واتصر لهذا الأذرى وغيره  
 (ويشترط) لصحة الخطبة (أن يسمع الخطيب أركان الخطبة الأربع بعين سمعه بهم الجماعة) بأن يرفع  
 صوته بقدر ما يسمعون وأن لم يسمعوا لوجود لفظ ونعاس لأصم أو بعد والاعتماد أنه لا يشترط  
 في الخطيب أن يسمع نفسه فيكفي كونه أصم لأنه يفهم بما يقول فيكفي سماع تسعة وثلاثين سواء  
 ولا يضر الأستمرار بغير الأركان إذا لم يطل الفصلية والإكثار كاسكوت الذي يطول به الفصل فيضرب  
 (ويشترط) السوالة بين كلمات الخطبة وبين الخطبتين وبينهما والصلاة (فلو فرق بين كلماتها) أو بين  
 الخطبتين أو بينهما والصلاة (ولو بعذر) كنوم وانغما (بطلت) أى الخطبة (ويشترط فيها) أى  
 الخطبة في حق الخطيب (سائر العورة وطهارة الحدث والحج في ثوب وبدن ومكان) وهو للبر  
 ونصح خطبة العاجز عن السيرة دون العاجز عن ظهر الحدث والحج ولو بان حدث الخطيب بعد  
 الخطبة لم يضر ولو أحدث في الأثناء وجب الاستئناف بخلاف ما لو أحدث بين الخطبة والصلاة ونظيره  
 عن قرب فانه لا يضر ولو أحدث في الأثناء واستأنف حالا من بينى على فصله من حضر مجاز للثاني  
 البناء على خطبة الأول لأن الاستخلاف مماثل بخلاف ما لو أعني عليه لروال الأهلية (والثالث من  
 فرائض الجمعة) أى شروطها (أن تصلى) أى الجمعة (بضم أوله) ركعتين في جماعة تنعقد بهم الجمعة  
 وعدد ركعات الصلاة لم يشترط من شروط الصلاة في صلاة من الصلوات أى وشروط صحة الجمعة  
 الجماعة بالأربعين في الركعة الأولى لا الثانية فلا تصح بالعذر فرادى ولو أدرك السجود ركوع الركعة  
 الثانية واستمر مع الإمام إلى أن سلم أى بركنة بعد سلام أمامه جهرا وتمت جمعة حكاما لأربابا  
 تكملان تحت الجمعة الإمام فلو أراد آخر أن يقتدي به في الركعة الثانية ليترك الجمعة جازم لو أحرم  
 حلف الثاني عند قيامه الثانية آخر وخلف الثالث آخر وهكذا فصلت الجمعة للكل لأن العدد  
 في الركعة الثانية لا يفوت والإمام تصح للمسبوق نفسه فالحمد موجود حكاما لأن صلواته تابعة للأولى  
 كمن اقتدي به وهكذا ويجب على من جاء بعد ركوع الثانية في الجمعة وأن كانت الظهر هي اللازمة  
 لأن التمس منها لا يحصل الأيسلام الإمام إذا قد يترك ركعتي الثانية في ركعتي الأولى فيركع  
 السجود الجمعة (ويشترط وقوع هذه الصلاة بعد الخطبتين بخلاف صلاة العيد فاتهما قبل الخطبتين)  
 هذه الخطبة شرط والشرط لا يتأخر بخلاف تلك فاتهما تسكعة ويفرق بين كون الخطبة شرطا  
 لما لم يأن المقصود منها هنا التذكير بمهمات الصلاة الشرطية حتى لا تنسى فوجب ذلك في كل جمعة  
 ما هو مكرر كذلك لا ينسى غالبا وجعل شرطاً يتوقف عليه الصلوة بمبالغة في حفظه والاستمرار  
 وتم صرف النفوس عما يقتضيه العيد من فخرها ومزجها وكذلك تضمن مهمات اللذونات دون  
 الأوصاف ومن شروط الجمعة أن لا يسبقها في أداء أكبر من الإمام دون غيره لأنه تابع فليقتدر  
 على غيرها فيه جمعة في بلدتها مثلا وأن عظمت ألا أن عسر اجتماعهم يقينا باعتبار من يغلب فعلهم  
 في مكان واحد من تلك البلدة ولو غير مسجد فتجوز الزيادة بحسب الحاجة لا غير وضابط  
 أن يكون في الاجتماع مشقة لا تحتل عادة (وهيئاتها) أى آداب الجمعة التي تطلب لأجلها في  
 سبيلها كثرة (وسبق معنى الهيئة) كوهي ما كانت من الصلاة لكن المراد هنا ما يقدم على  
 هذه الحالات التي تطلب لها ولا تختص هذه بالجمعة بل تنس لكل من أراد الحضور عند

وقراءة آية في أحدهما  
 والدعاء للمؤمنين  
 والمؤمنات في الخطبة  
 الثانية ، ويشترط أن  
 يسمع الخطيب أركان  
 الخطبة الأربع بعين سمعه  
 بهم الجمعة ويشترط  
 السوالة بين كلمات  
 الخطبة وبين الخطبتين  
 فلو فرق بين كلماتها  
 ولو بعذر بطلت  
 ويشترط فيها سائر  
 العورة وطهارة الحدث  
 والحج في ثوب وبدن  
 ومكان (و) الثالث من  
 فرائض الجمعة (أن  
 تصلى) بضم أوله  
 ركعتين في جماعة  
 تنعقد بهم الجمعة  
 ويشترط وقوع هذه  
 الصلاة بعد الخطبتين  
 بخلاف صلاة العيد  
 فاتهما قبل الخطبتين  
 (وهيئاتها) وسبق  
 معنى الهيئة



الناس لكنها فيها كدوالد كورنها (أربع خصال) أو خمس والأربع هو بسقوط لبس الثياب  
 كافي الاقناع أو عند الفسل وتنظيف الجسد خلة واحدة لأنه مقصود الفسل (أحدها الفسل لمن يريد  
 حضورها من ذكر أو أنثى حر أو عبد مقيم أو مسافر ووقت غسلها من الفجر الثاني) إلى صعود  
 الخطيب إلى المنبر أو فراغ الصلاة (وتقر به من ذهابه) إلى الجمعة (أفضل) لأنه أنقى إلى القرص  
 من التنظيف ولا يبطئه سعدت ولا حنابة ويكره تركه للخلاف في وجوبه (فإن عجز عن غسلها) حشا  
 أو شرا (تيمم بنية الفسل لها) بأن ينوي التيمم بدلا عن غسل الجمعة أو بنية طهر الجمعة إحرازا  
 للفضيلة كإثر الأغسال (والثاني تنظيف الجسد بإزالة الرجز الكريه منه كعتان) وهو دفر الاط  
 (فيتعاطى) أي للتنظيف (ما يزال به) أي الرجز الكريه (من منون) وهو حجر أحمر ذهبي (وحوه)  
 كطين ويكون بأن يطلع موضع الرجز الكريه بذلك ثلاثين (والثالث لبس) أحسن ثيابه من  
 الأبيض والأخضر لأنهما من لباس رسول الله صلى الله عليه وسلم والأولى لبس (الثياب البيض  
 فإنها أفضل الثياب) وبهذه الأخضر في كل زمن حيث لا عذر وقيل في غير أيام الشتاء والوخل  
 وأن تكون الثياب جديدة وما صنع غزله قبل النسخ أولى مما صنع بعده بل هذا مكروه. ويسن  
 للإمام أن يزبد في حسن الهيئة للاتباع ولأنه منظور إليه قال الشافعي رضي الله عنه من نظف ثوبه  
 قل لله ومن طاب ربه زاد عقله والفرق بين الهم والهم كما قاله الخليلي أن المسح ينشأ عنه النوم  
 والهم ينشأ عنه عذمة (والرابع أخذ الطفر) من يديه ورجليه لأحدهما فيكره (أن طال وأكثرت  
 كذلك) أي أن طال لغير مريد التضحية في عشر الحجة (فيتنظف إبطه ويقص شاربه) حتى تبدو  
 حمرة الشفة ويكره استئصاله وحلقه (وعلق قاتنه) ويقوم مقام الحلق التنظف لمكان البنية في حق  
 الرجل حلقها وفي حق المرأة تقفها أما حلق الرأس فتارة يسن وذلك في ثلاثة مواضع في النكاح  
 وسابع الولادة وكافر أسلم وتارة يكره وذلك لمريد التضحية في عشر ذي الحجة وتارة يباح وهو فما  
 عدا ذلك (والتنظيف) أي استعمال الطيب لغير صائم ومحرم (بأحسن ما وجد منه) أي الطيب وهو  
 بالمسك أفضل وأفضل منه الخواط عماء الورد لما في الخبر الصحيح «أن الجمع بين الفسل ولبس  
 الأحسن والطيب والأصنك ورك التحطى يكفر ما بين الجمعتين» ويكره لغبر الذكر التطيب والزينة  
 ومفاخر الثياب عند إرادته حضور الجمعة وأما حسن قطع الرائحة الكريهة (ويستحب الانصات  
 وهو السكوت مع الأصناف) مما لا يجب سماعه بخلاف ما لو كان من الحاضرين أربعون فقط نازهم  
 الجمعة فيحرم على بعضهم كلام فوته سماع ركن لتبنيه إلى إبطال الجمعة (في وقت الخطبة) ويسن  
 الانصات وأن لم يسمع الخطبة خروجا من الخلاف نعم الأولى لغير السامع أن يستعمل بالتلاوة  
 والد كرميرا ثلاثين يوش على غيره ولا يكره الكلام قبل الخطبة أو بعدها أو بينهما ولو لغير حاجة على  
 الأوجه (ويستثنى من استجاب الانصات أمور مذكورة في الطولات منها إنذار أعمى أن يقع  
 في بئر) إنذار (من دب عليه عرق مثلاً) ومنها تعليم إنسان شيئا من الخير ونبيه عن منكر  
 ومنها كرم السلام فيجب وأن كان ابتدأه بمكروها ومنها شرب الماطس فيجوز ومنها الصلاة  
 على النبي صلى الله عليه وسلم عند سماع ذكره (ومن دخل المسجد) لصلاة الجمعة (والإمام يخطب)  
 أو وهو جالس بينهما أو وهو جالس على المنبر قبل شروعه في الخطبة (على ركعتين) بنية التحية  
 وهو الأولى أورانية الجمعة القبلية أن يكون صلاها في البيت وخيئت الأولى نية التحية معها فإن أراد  
 الاقصر فالأولى نية التحية لأنها تقوت بقواتها بالكلية إذا لم تنو بخلاف الراتبة القبلية (خفيتين)  
 أي ولزمه أن يقتصر على أقل عزى (ثم يجلس) أي فلا يصح لغير الركعتين فإن نوى أكثر منها

(أربع خصال) أي بعدها  
 (الفسل) لمن يريد  
 حضورها من ذكر  
 أو أنثى حر أو عبد مقيم  
 أو مسافر ووقت غسلها  
 من الفجر الثاني  
 أو تقر به من ذهابه  
 أفضل فإن عجز عن  
 غسلها تيمم بنية الفسل  
 لها (والثاني) تنظيف  
 الجسد بإزالة الرجز  
 الكريه منه كعتان  
 فيتعاطى ما يزال به من  
 الرجز الكريه من  
 منك وحوه  
 (و) الثالث (لبس)  
 الثياب البيض فإنها  
 أفضل الثياب (و) الرابع  
 (أخذ الطفر) أن طال  
 والشعر كذلك فيتنظف  
 إبطه ويقص شاربه  
 ويحلق قاتنه  
 (والتطيب) بأحسن  
 ما وجد منه (ويستحب  
 الانصات) وهو  
 السكوت مع الأصناف  
 (في وقت الخطبة)  
 ويستثنى من الانصات  
 أمور مذكورة في  
 الطولات منها إنذار  
 أعمى أن يقع في بئر  
 ومن دب عليه عرق  
 مثلاً (ومن دخل)  
 المسجد (والإمام يخطب)  
 على ركعتين خفيتين  
 ثم يجلس



وملاة أخرى بقدرهما كسنة الصبح مثلاً ثم تعقد وأما لو دخل والامام آخر الخطبة بأن غلب على ظنه  
 على التحية فانه التحريم مع الامام كرهت بل يقف الى قيام الصلاة ولا يقعد لكرهية الجلوس  
 قبل التحية وكرهية ذلك بعد اقامة الصلاة أشد ويجب أن يخفف صلاة طراً جلوس الامام على المنبر  
 قبل الخطبة في اثباتها كأن يقتصر على الواجبات (وتعتبر المصنف بدخل يفهم أن الحاضر) الذي لم  
 تكن التحية وإن لم يسمع الخطبة ولو لم تاتمه الجمعة وإن كان تغير محلها وقد نواها معهم محله وإن  
 حال مانع الاقتداء الآن (لا ينبغي صلاة ركعتين) بعد جلوس الامام على المنبر (شوا) على سنة الجمعة  
 (ولا) ولو فرضاً قلت نذكره الآن وإن لزمت فضاؤه فوراً ولو في حال الدعاء للسلطان (ولا يظهر من هذا  
 صوم أن فعلهما) أي الركعتين (حرام أو مكروه) لكن النووي في شرح المذهب صرح بالحرمه ولا  
 تحذف الصلاة كالصلاة في الوقت المكروه بل أولى لجواز ذات السبب ثم لا هنا خلاف الكلام ونحو  
 الطواف كسجود تلاوة إذ من شأن المصلي الاعراض عما سوى صلاته فيكون معضاضاً الخطب بالسكينة  
 (وعلى الأجمع) أي اجماع الأئمة الأربعة (عليها) أي الحرمه (عن الماوردي) أي فانه يحكي الأجمع على  
 حرمه الصلاة.

(فصل) في صلاة العيدين وما يتعلق بها (وصلاة العيدين أي الفطر والأضحى) عندنا وعند الامام  
 ذلك (سنة) لقوله صلى الله عليه وسلم وعند أبي حنيفة واجبة علينا وعند الامام أحمد واجبة كغاية  
 في كونه (ومن ثم عذر الشافعي رضي الله عنه بوجوبها في موضع على حديثه صلى الله عليه وسلم  
 «عجل الجمعة واجب على كل محتلم» أي متأكد الذنب لسلك بالغ لمواظبته صلى الله عليه وسلم  
 فيها وأول عيد صلاه رسول الله صلى الله عليه وسلم عيد الفطر في ثمانية الهجرة (وتشرع) أي تطلب  
 صلاة العيدين (جماعة) وهو أفضل الآللحاج بمنى فإن الأفضل له صلاة عيد النحر فرادى لكثره  
 عليه من الأشغال في ذلك اليوم ويكره تعدد جماعتها بلا حاجة ولا امام المنع منه ككل مكروه  
 (وتشرع) ولا خطبة له (ومسافر وحرو عبد وخشي وامرأة) ولكن (لا) تطلب المحذور مع الجماعة  
 من امرأة (جميلة) وإن لم تكن ذات هيئة (ولا) من امرأة (ذات هيئة) وإن لم تكن جميلة  
 (المحذور) فتحضر العيد في ثيابها أي في الثياب التي تلبسها في بيتها للخدمة لاني ثياب الزينة  
 (الطيب) أن أذن لها زوجها فثبر وطها ثلاثة (ووقت صلاة العيدين ما بين) ابتداء (طالع الشمس)  
 من اليوم الذي يعيد فيه الناس وإن كان ثانياً شوال (وزوالها) ولا تشرع لو قيل السكره لأن هذه  
 صلاة لها وقت محدد الطرف في فهي صاحبة الوقت ويسن تأخيرها لترفع الشمس كرمح معتدل  
 حتى سعة أذرع في رأي العين (وهي أي صلاة العيد ركعتان) كغيرها أن كانا وشراً وطاً وسنناً أجمعاً  
 (يحرم بها بنية) صلاة (عيد الفطر والأضحى) وبأني بدعاء الافتتاح (كغيرها) ويكبر في الركعة  
 الأولى (وكتبتاً) أن أراد ألا كمل (سوى تكبيرة الاحرام) يقف بين كل اثنين من التكبيرات بقدر  
 سيرة الاخلاص بهل ويكبر ويمجد أي يعظم الله بالتسبيح والتحميد ويحسن في ذلك أن يقول  
 سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر لأنه لا شيء بالحال ويسن الجهر بالتكبير والامرار  
 في الركعة (ثم يعوذ ويقرأ الفاتحة) ثم يقرأ بعدها سورة في جهراً ويكبر في الركعة الثانية خمساً  
 (سوى تكبيرة القيام) ويرفع يديه في كل تكبيرة مذكراً ويسن أن يضع يده على بصره  
 في كل تكبيرتين وليست هذه السبع والخمسة قرأاً ولا بضاً بل هي كبقية هيئات الصلاة ويكره  
 تركها وزيادة عليها وترك الرفع فيها والله كره بينها ولونسيها أو تعمد تركها وشرع في التعوذ لم يفت  
 في

وتعتبر المصنف بدخل  
 يفهم أن الحاضر لا ينبغي  
 صلاة ركعتين سواء  
 على سنة الجمعة أو لا  
 يظهر من هذا المفهوم  
 أن فعلهما حرام أو  
 مكروه لكن النووي  
 في شرح المذهب صرح  
 بالحرمه ونقل الأجمع  
 عليها عن الماوردي .  
 (فصل : وصلاة  
 العيدين) أي الفطر  
 والأضحى (سنة  
 مؤكدة) وتشرع  
 جماعة ولمنفرد ومسافر  
 وحراً وعبد وخشي  
 وامرأة لا جميلة ولا ذات  
 هيئة إنما المحذور  
 فتحضر العيد في ثياب  
 بيتها بلا طيب ووقت  
 صلاة العيدين ما بين  
 طالع الشمس وزوالها  
 (وهي) أي صلاة العيد  
 (ركعتان) يحرم بها  
 بنية عيد الفطر أو  
 الأضحى وبأني بدعاء  
 الافتتاح (يكبر في)  
 الركعة (الأولى) سبعاً  
 سوى تكبيرة الاحرام  
 ثم يعوذ ويقرأ الفاتحة  
 ثم يقرأ بعدها سورة  
 في جهراً (و) يكبر  
 في (الركعة) الثانية  
 خمساً سوى تكبيرة  
 القيام



أو في القراءة ولو لبعض البسملة أو شريح إماميه ولم يسمها هو فانت لقوات يحلها ولا يندارها  
(ثم يتعوذ ثم يقرأ الفاتحة وسورة أقرب سمعاً) كبروا باسمك وعن العثمان بن بشير «أنه صلى الله  
الله عليه وسلم كان يقرأ في الأضحية والفطر صباح اسم ربك الأعلى وهل أنك حديث الفاتحة» (وخطب  
ندماً بعدهما أي الركعتين خطبتين) ولو بعد خروج الوقت فلا يبعد منهما قبل الصلاة كالرابعة بعد  
الفريضة إذا قديمت ولو كانهما كهي في الجملة دون الشرط ويعلم من الخطيب ندماً في الفطر زكاة  
الفطر وفي الأضحية أحكام الأضحية التي تنعم الحاجة إليها (يكبر في ابتداء الخطبة الأولى تسعاً ولله  
ويكبر في ابتداء الثانية سبعاً ولله) أفراداً في كل وهي مقدمة للخطبة لا منها (ولو فصل) أي الخطيب  
(بينهما) أي الخطبتين (بتحميد وتهليل وثناء كان) أي الفصل (حسناً) كما يحسن لمكثر التكبير  
في رده من سجعات الخطبة كما قال السبكي (وللتكبير) الخارج عن الصلاة والخطبة (على قسمين  
مرسل وهو لا يكون عقب صلاة) ويسمى هذا مرسلًا ومطلقاً أيضاً لأنه لا يتبع صلاة ولا غيرها  
ويسن ثناؤه عن أذكار العاركة بخلاف التكبير المقيّد الآتي (ومتعده وهو ما يكون عقبها وبدا  
للمنف بالاول) وهو المطلق (فقال) ويكبر ندماً كل من ذكر وأتى وحاضر ومساقر) برفع صوت  
لغير امرأة وخشي بحضرة غير نحو عزم إظهار العار العبد (في المنازل والطرق والمساجد  
والأسواق من غروب الشمس من ليلة العيد أي عيد الفطر) أي وعيد النحر فاللهم للجنس  
والحاج لا يكبر ليلة النحر بل يلي لأن التلبية هي شيمارة الألق به في المنعز يلي إلى أن يشرع  
في الطواف (ويستمر هذا التكبير إلى أن يدخل الإمام في الصلاة لأميد) ولو تأخر إلى آخر الوقت  
أما من صلى منفرداً فأكبره بأحرام نفسه ويستمر التكبير في حق من لم يصل أصلاً إلى الزوال  
(ولا يسن التكبير ليلة عيد الفطر عقب الصلوات) إذا كبر بقصد التكبير المقيّد وهو المطلوب  
في إدبار الصلوات بخصوصها أما إذا كبر بقصد التكبير المطلق أو أطلق فما أتى به من قطعاً فإنه  
يشرع له التكبير في هذه الليلة في سائر الأحوال التي منها إظهار الصلوات والذفال (ولكن للترويح  
في) كتاب (الأذكار اختار أنه) أي التكبير ليلة العبدن (سنة) لأن التكبير الواقع في ليلة  
العبدن عقب الصلوات من أفراد عموم التكبير المطلق إذ ليس في تلك الليلة تكبير مقيّد (ثم  
شرع في التكبير المقيّد فقال ويكبر في عيد الأضحية خلف الصلوات المفروضة) ولو مندورة (ومن  
مؤداة وفاتية) وقضاه في أيام العيد (وكذا خلف راتبة) وصلاة كسوف واستسقاء (ونقل مطلق)  
وفي سبب كتحية ووضوء لاسجدة تلاوة وشكر (وصلاة جنازة) خلافاً لصاحب التنقيح أي إذا  
لم يخف ضرر للثب ينحو ظهور ربح (من) حين فصل (صبح يوم عرفة إلى) زمن عقب فعل  
(المصر من آخر أيام التشريق) ولا يسن التكبير عقب صلاة عيد الفطر لعدم ورودها والحاج  
الذي يمتني وغيرها فيكبر من ظهر النحر لأنها أول صلاة تلقاها بعد تحللها باعتبار وقتها لا فضل  
وهو المصحى فلا قدمه على الصبح أو أخره عن الظهر لم يعتبر ذلك (وصيغة التكبير) للندوة  
التكبير الأولى عليها الأعرار في القرى والأصاغر (الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله  
أ أكبر الله أكبر والله الحمد) ويستحب أن يزيد بعد ذلك كله (الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً  
وسبحان الله بكرة وأصيلاً) لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه بخاصين له الدين ولو كره الكافرون  
(لا إله إلا الله وحده صدق وعده) أي في وعده بضمير نبيه وجنده (ونصر عبده) أي سيدنا محمداً  
صلى الله عليه وسلم (وأعز حبه) وهم المسلمون وهنالك الكلمة قبل أنها تارده وقيل لم يرد في شيء من

ابتداء (الاولى تسعاً)  
ولله (و) يكبر (في)  
ابتداء (الثانية سبعاً)  
ولله (ولو فصل بينهما)  
بتحميد وتهليل وثناء  
كان حسناً والتكبير  
على قسمين مرسل وهو  
ثم لا يكون عقب صلاة  
ومتعده وهو ما يكون  
عقبها وبدا المنصف  
بالاول فقال (ويكبر)  
ندماً لكل من ذكر  
وأتى وحاضر ومساقر  
في المنازل والطرق  
والمساجد والأسواق  
(من غروب الشمس  
من ليلة العيد) أي  
عيد الفطر ويستمر  
هذا التكبير (إلى  
أن يدخل الإمام في  
الصلاة) للعيد ولا يسن  
التكبير ليلة عيد الفطر  
عقب الصلوات ولكن  
الكنز في الأذكار  
أختار أنه سنة ثم شرع  
في التكبير المقيّد فقال  
(و) يكبر (في) عيد  
(الأضحية) خلف  
الصلوات المفروضة  
من مؤداة وفاتية وكذا  
خلف راتبة ونقل مطلق  
وصلاة جنازة (من  
صبح يوم عرفة إلى  
المصر من آخر أيام

التشريق) وصيغة التكبير: الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله  
أ أكبر والله الحمد الله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيلاً لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأعز حبه



وهم الأحرار أبو حده

(فصل: اول)

الكسوف) للشمس

وصلاة الخسوف للقمر

كل منهما سنة مؤكدة

فان فاتت هذه الصلاة

١٣  
٢ (الْمُقَضَّيَاتُ) أَيْ الْمَقْدُورَاتُ

قضاءها (موسم)

اس کے لئے

للكسوف الشمس

وَحُشْوَفِ الْقَمَرِ رَاقِينَ

بكرام بنية ملا

الكسوف ثم بعد

الافتاح والتعوذ يقرأ

الفاتحة ويركع ثم يرفع

رأسه من الركوع ثم

يعدل ثم يقرأ الفاتحة

فانسانہ کو فانسانہ

من الذي يقرأه

من

فَاِيَا هِم يَسْجُدُ السَّجْدَ مِنْ

بطما نبيته في السكل ثم

يصلى ركعة ثانية بقيامتين

وقراءتين وركوعين

واعتدالن وسجودن

وهذا معنى قوله (في كل

رکعتی <sup>از کس</sup> منها (قیامان)

يطيل القراءة فيهما)

کاسپانی (و) ف کل

رکعتی از رکعات عین طهر

التسليم فما دون

الملك

منه

وَقَدْ اُخْرِجُوا مِنْهَا  
بِأَمْرِ رَبِّكَ

[illegible]



الركوع الأول والثاني نحو الثاني وهكذا ولا يجوز إعادة صلاة الكسوف إلا إذا صلاها منفردا أو جماعة  
 ثم رأى جماعة يصلونها فبسن له إعادةهما معهم إذا لم يقع الأجل قبل تحريره وإلا امتنع لأنه إنشاء صلاة مع  
 زوال سببها (ويخطب الإمام) ولو إمام نحو السائر من إمام النساء من غير تكبير (بعدهما) أي الركعتين  
 من صلاة الكسوف والخسوف خطبتين كخطبتي الجمعة في الأركان والنسوة (أما ظهر وطهر فبسنه هنا  
 كالعين) نعم تحصل السنة هنا بخطبة واحدة على ما قاله بعضهم (ويخطب ندبا) أي الناس في الخطبتين  
 على التوبة من الذنوب وعلى فعل الخير من صدقة وعق وعقود ذلك (كصوم وصلاة) ويحذرهم الغفلة  
 والاعتزاز ويكبر الدعاء والاستغفار (ويسر بالقراءة في كسوف الشمس) للاتباع صحبة الترمذي  
 وغيره أن لم تغرب الشمس وهو في الصلاة (ويجهر بالقراءة في خسوف القمر) أجماعا أن لم تطلع الشمس  
 وهو فيها لأنها ليلة أو ليلة فيها إذا كانت بعد الفجر (ونقوت صلاة كسوف الشمس) إذا لم يشرع  
 فيها (بالانجلاء) لجميعها يقينا (للكسوف) لا لبعضها ولا إذا سكننا في محاولة سحابة لأن الأصل  
 بقاء الكسوف ولا نظير في هذا السبب لقول النجاشي مطلقا وأن كثر ولا لأنه يحتمل أن امرئ  
 (ويجروها) أي الشمس (كاسفة) لأن والسطانها والافتقار بها بعد الغروب (ونقوت صلاة خسوف  
 القمر) قبل الشروع فيها (بالانجلاء) لجميعها (وطلوع الشمس) لأن والسطانها والافتقار به بعد طلوعها  
 (لا) نقوت (بطلوع الفجر) وهو غروب بقائه ظلمة الليل والافتقار بضوئه وله الكثير وع فيها إذا خسف  
 بعد الفجر وأن على طلوع الشمس فيها لأنه لا يور (ولا) نقوت (بغروب) أي القمر ولو بعد الفجر كالأمر  
 غاب تحت السحابة كاسفام بقاء محل سطانها والافتقار به ولا يقوت ابتداء الخطبة بالانجلاء لأن خطبته  
 صلى الله عليه وسلم أجماعا كانت بعده

(فصل: في أحكام صلاة الاستسقاء) وما يتعلق بها (أي طلب السقيا) للعباد (من الله تعالى) عند  
 حاجتهم إليها ولم يفرهم فالاستسقاء ثلاثي أنواع أذناها مجرد الدعاء أو وسطها الدعاء خلف الصلوات  
 ولو نفلا وفي نحو خطبة الجمعة والأفضل أن يكون بالصلاة والخطبة (وصلاة الاستسقاء مسنونة)  
 مؤكدة مائة مرة بها الإمام والأوجب (لقيم ومسافر عند الحاجة) للماء (من) أجل (انقطاع غيث  
 أو عين ماء ونحو ذلك) كداحة الماء أو قلة بحيث لا يكفي وأن كان الخناج ذلك طائفته من  
 مسكنه قليلة فبسن تغيرهم الاستسقاء لهم ولو بالصلاة نعم إن كانوا قسقة أو مبتدعة لم يفعل لهم لئلا  
 تظن العامة حسن طريقهم (وتعاد صلاة الاستسقاء ثانيا وأكثرا من ذلك إن لم يسقوا حتى يسقيهم  
 الله) ثم إن اقتضى الحال تأخير الصلاة أعيدت الصلاة مع الصوم والأعيدت الصلاة وحدها  
 (فيأمرهم ندبا الإمام ونحوه) كالقاضي والطارق (بالتوبة) من جميع المعاصي الفعلية والقولية  
 بشر وطها الثلاثة ويحذر الندم في المعاصي والخروج من التلبس بها في الحال والعزم على أن لا يعود  
 إلى المعاصي في المستقبل إن نسي من ذلك أو لا يمتنع بعد زواله بشرط فيه العزم على عدم العودة  
 بالانفاق (ويأمرهم امتثال أمره) أي الإمام وأما (كما أتى به النووي) فيصير الصوم بأمره واجبا  
 ويجب فيه تبييت النية فإن تركه أمر (والتوبة من الذنب واجبة) فورا أجماعا (أمر الإمام بها  
 أولا) فأمر الإمام بها ثانيا كيد (والصدقة) ويكتفي بأقل ما ينطلق عليه الاسم (والخروج  
 من الظالم للعباد) من دم أو عرض أو مال وهذا معطوف على قول المتن بالتوبة من عطف الجزء  
 على السك لأن من جملة أركان التوبة (ومصالحة الأعداء) أي في عداوة لغير الله تعالى  
 وهذا من جملة الخروج من الظالم (وصيام ثلاثة أيام) متتاحة وصوم الإمام معهم ولو صام في  
 هذه الأيام عن نذر عليه أو قضاء أو كفارة أو عن يوم الاثنين والخميس كفي لأن القصد وجود

والشروط ويحث  
 الناس في الخطبتين على  
 التوبة من الذنوب وعلى  
 فعل الخير من صدقة  
 وعق ونحو ذلك  
 (ويسر) بالقراءة  
 (في كسوف الشمس  
 ويجهر) بالقراءة (في  
 خسوف القمر) ونقوت  
 صلاة كسوف الشمس  
 بالانجلاء للكسوف  
 ويغروها كاسفة  
 ونقوت صلاة خسوف  
 القمر بالانجلاء وطلوع  
 الشمس لا طلوع الفجر  
 ولا جروها خاسفا فلا  
 نقوت الصلاة

(فصل في أحكام صلاة  
 الاستسقاء أي طلب  
 السقيا من الله تعالى  
 (وصلاة الاستسقاء  
 مسنونة) لقيم ومسافر  
 عند الحاجة من انقطاع  
 غيث أو عين ماء ونحو  
 ذلك وتعاد صلاة  
 الاستسقاء ثانيا أو أكثر  
 من ذلك إن لم يسقوا  
 حتى يسقيهم الله  
 (فيأمرهم ندبا الإمام  
 ونحوه) بالتوبة  
 ويأمرهم امتثال أمره  
 كما أتى به النووي  
 والتوبة من الذنب  
 واجبة أمر الإمام بها  
 أولا (والصدقة والخروج من الظالم  
 من الظالم للعباد) (ومصالحة الأعداء وصيام ثلاثة أيام)



متطيين ولا من ينزل بل

يخرجون (و) ثياب

بذلة بمساحة مكدورة

وذال ممحمة ساكنة

وهي ما لبس من ثياب

الهيئة وقت العمل

(واستكانة) أي

خسوع (وتفزع)

أي خسوع وتذل

ويخرجون معهم

العيان والشيوخ

والعجائز والبهائم

(ويصل بهم) الأنام

أوناب (ركبتين كصلاة

العيدين) في كفيتهما

من الاقتناج والتعوذ

والتكبير سبعا في

الركعة الأولى وخما

في الركعة الثانية برفع

يديه (ثم يخطب)

بذبا خطبتين كخطبتين

العيدين في الأركان

وغيرها لكن يستغفر

الله تعالى في الخطبتين

بذل التكبير أولها

في خطبتين العيدين

ففتتح الخطبة الأولى

بالاستغفار تسعا

والخطبة الثانية سبعا

وصيغة الاستغفار

استغفر الله العظيم

الذي لا إله إلا هو المحي

القيوم وأتوب اليه

وتكون الخطبتان

(شدهما) أي الركبتين

(ويكبر من الدعاء)

يوم فيها وفلك (قبل ميعاد) يوم (الخروج فيكون) أي اليوم (أي) أي يوم الخروج (أربعة) من  
الأيام لأن لكل من هذه المذكورات آوا في إجابة الدعاء والصور آوا في استقامة القلب فانه يعين على  
إجابة النفس وخسوع القلب (ثم يخرج) أي الأنام أوناب (بهم) أي بالناس إلى الصحراء حيث لا عذر  
للإيمان إلا في مكة وبيت المقدس كما نقله ابن حجر عن جميع ولا إن قل المسئلة ونكلمهم مطلقا لهم  
فصل كما نقله ابن حجر عن الدارمي (في اليوم الرابع) من صياهم (صياها) إن خرجوا أول النهار والآن  
من يومين ولا متطيين ولا متزيين بل يخرجون في ثياب بذلة بمساحة مكدورة وذال ممحمة  
ساكنة وهي ما لبس من ثياب من ثياب جديدة (من ثياب الهيئة وقت العمل) وبمباشرة  
الخطبة (و) مع (استكانة أي خسوع) وهو حضور القلب وسكون الجوارح وخفض الصوت  
ورأيه أيضا التذلل (و) مع (تفزع أي خسوع وتذل) إلى الله تعالى في كلامهم ومشيم  
رجلهم ويخرجون من طريق ويرجعون في أخرى مساة في ذهابهم (ويخرجون معهم) بذبا  
العيان) ولو غير عيدين (والشيوخ والعجائز والبهائم ويصل بهم الأنام أو نائبين كعتين) للاتباع  
رواه الشيخان (كصلاة العيدين في كفيتهما من الاقتناج والتعوذ والتكبير سبعا في الركعة الأولى  
وخما في الركعة الثانية برفع يديه) ولا يخفى أن التكبير قبل التعوذ وبعد الاقتناج ويقف بين كل  
تكبيرين كاية معتلة ويقرأ في الأولى في أو سبع اسم ربك وفي الثانية اقتربت الساعة وسورة  
قالتة بكاملها جهرا لكن يجوز زيادة هذه الصلاة على ركعتين بخلاف العيد ولكن لا تؤقت  
وقت عيدين ولا غيره فتصلي في أي وقت كان من ليل أو نهار ولو في وقت الكراهة لأنها ذات سبب  
صارت مع سببها (ثم يخطب) أي الإمام (بذبا خطبتين كخطبتين العيدين في الأركان وغيرها) من  
صراط والسنن فالشروط هنا ستة كما مر في السكوف والعيد لكن يجوز الاقتناج هنا على خطبة  
واحدة كما مر في السكوف كذا في التحفة (لكن يستغفر الله تعالى في الخطبتين بذل التكبير  
في خطبتين العيدين فيفتتح الخطبة الأولى بالاستغفار تسعا والخطبة الثانية سبعا وصيغة الاستغفار  
استغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو المحي القيوم وأتوب اليه) ويسن أن يقول بعد ذلك توبة  
عظيم لنفسه لا يملك ضرا ولا نفعا لأموات ولا حياة ولا نشورا ويبدل ما يتعلق بالطهارة والأضحية  
ما يتعلق بالاستغفار (وتكون الخطبتان بدهما أي الركعتين) ويجزئ الخطبتان قبلهما لكنه  
الأفضل (ويجوز الخطيب رداؤه) أي للرجوع عند استقامة القبلة وهو في مقدار ثلث  
الخطبة الثانية (فيجعل بينه وبينه) وعكسه للاتباع وحكمته التفاضل بغير الحال إلى الرخاء ويكره  
ركه (و) ينكسر رداؤه إن كان غير مدور ومثالث وطويل بحيث (يجعل أعلاه أسفل) وعكسه  
لأنه لا يملك فيها إلا التحويل اتفاقا لأن النيكس وإن أمكن لكنه منفسر (ويجوز  
تكرار أي المذكور فقط في حال جلوسهم) أردبهم مثل تحويل الخطيب) وتنكسه للاتباع  
ويكره (أي الأنام في الخطبتين (من الدعاء) بالأنوار هنا وسيأتي قل في شرح الروض وليكن  
من دعاء الكرب وهو لا إله إلا الله العظيم الحكيم لا إله إلا الله رب المرش العظيم لا إله إلا الله رب  
السموات والأرضين رب المرش العظيم يا حي يا قيوم برحمتك أستغث ومن قول الأهم ربنا آتنا  
في الدنيا حسنة إلى آخره ويأتم في الدعاء (مرا وجهرا فحيث أمر الخطيب) أي في الوقت الذي يبرر  
الخطب فيه بالدعاء (أسر القوم بالدعاء وحيث جهرا) أي في الوقت الذي يحجر فيه بالدعاء



(أمنوا على دعائه) ويرفعون أيديهم في الدعاء مشيرين بظهور أيديهم إلى السماء للاتباع (ويكبر الخطيب) في أثناء الخطبتين (من الاستغفار) ويؤيدون في كفة الرزق ويقول ما قال آدم عليه السلام ربنا ظلمنا أنفسنا الآية وكما قال موسى عليه السلام وربنا ظلمت نفسي فاغفر لي وكما قال يونس عليه السلام لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين (ويقرأ قوله تعالى استغفروا ربكم إنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا الآية وفي بعض نسخ القرآن زيادة وهي (ويدعو بدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي بدعائه الذي دعاه به في خطبته وهو (اللهم سقيا رحمة) بضم السين أي سقيا سقيا وصول خير (لا سقيا عذاب) أي لا سقيا سقيا وصول شر (ولا يحرق) أي اذهب البركة (ولا يلام) أي اختار بالشر (ولا تخنم) يسكون الدال أي ولا سقيا شيء يضرهم الناس (ولا غرق) أي هلاك بالماء وإذا تضرروا بكثرة المطر قالوا (اللهم سقيا الطراب) بكسر الطاء وهو جعل شعير أي أجعل للمطر نازلا على الزوايا (والأحكام) وهي التلال للرفعة التي لا تبلغ أن تكون جبالا (ومناشاة الشجر ويطون الأودية اللهم حوالينا) يفتح اللام وهو جمع على صورة المثني ونقل عن النووي أنه منى مفردة خوال أي أنزل المطر في الجهات التي تحيط بنا (ولا علينا) أي ولا تجعله واقعا علينا في الأودية والبيوت وهذه الدعاء من اللهم على الطراب إلى هنا فلا يقال في الخطبة ولا قبل نزول المطر بل عند التضرع بكثرة المطر ولا يعلى لتضرعهم بكثرة المطر جماعة بل فرأى بنية رفع المطر قبيحا على نذب ذلك الصواعق والزلازل والخسوف. ويدعوى الخطبة الأولى أيضا بما رواه الشافعي عن سالم بن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قال (اللهم اسقنا غيثا) أي مطرا (غيثا) أي منقذا من الشدة باروايته واشباعه (غيثا) أي سهلا طيبا لا يشرق به شارب (مريثا) أي لا يفتأ منه شخص في الباطن لشاربه (مريثا) يفتح اليم وكسر الراء أي ذريع أي عماء وروى غيره ما بكسر التاء للثنا فوق أي ذائمه وروى أيضا مريثا بالياء الموحدة أي ذا ثمار (سجيا) أي منصبا (غاما) أي شاملا للحتاجين (غيثا) أي كثيرا (طيفا) أي مغطيا للأرض (محظرا) أي يعم الأرض أو يحصل قصب الزرع (دائما) أي يستمر نفعه إلى انتهاء الحاجة إليه في كل زمن (إلى يوم الدين) أي القيامة (اللهم اسقنا غيثا) ولا نجعلنا من القاطنين أي الآيسين من رحمة الله تعالى بسبب تأخير الغيث (اللهم أن بالبلاد والبلد من الجهد والجوع والظنك) وكلف الحديث واللاؤاء أي شدة الجوع (والظنك) أي البنيق (مالاتسكو إلا إليك) لأنك القادر على النفع والقصر قوله بالعباد خبران مقدم وقوله ما أسماها وقوله من الجهد بيان لما مقدم عليها والتقدير أن الذي لا نسكو إلا إليك من الجهد وما بعده واقع بالبلاد (اللهم أنبت لنا الزرع وأدرنا) بتدبير الراء (لنا الفرج) أي أجعل الندي منصبا بالين (وأزل علينا من بركات السماء) أي خيراتها وهو المطر (وأثبت لنا من بركات الأرض) أي خيراتها وهو النبات والثمار وفي الحديث بذلك اللهم أرفع عنا الجهد والجوع والعري (واكشف عنا البلاد) أي الحالة الفاقة (مالا يكشفه غيرك اللهم أنا نستغفرك أنك كنت غفارا فأرسل السماء أي للمطر (علينا مدرارا) أي كثير الدر أي الصب (ويغسل) أو يتوضأ نديا أي كل ما حيد (في الوادي إذا سال) أي ماؤه (ويسبح للرب والبرق) فيقول ثلاث مرات عديها العدي سبحان من يسبح الرعد بحمده وللانكسار عن خيفته أي سبحان الله الذي يزهق الرعد ملتصا بحمده تعالى ويزهق الانكسار من أجل خوفهم

يكثر الخطيب من (الاستغفار) ويقرأ قوله تعالى استغفروا ربكم إنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا الآية وفي بعض نسخ القرآن زيادة وهي (ويدعو بدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي بدعائه الذي دعاه به في خطبته وهو (اللهم سقيا رحمة) بضم السين أي سقيا سقيا وصول خير (لا سقيا عذاب) أي لا سقيا سقيا وصول شر (ولا يحرق) أي اذهب البركة (ولا يلام) أي اختار بالشر (ولا تخنم) يسكون الدال أي ولا سقيا شيء يضرهم الناس (ولا غرق) أي هلاك بالماء وإذا تضرروا بكثرة المطر قالوا (اللهم سقيا الطراب) بكسر الطاء وهو جعل شعير أي أجعل للمطر نازلا على الزوايا (والأحكام) وهي التلال للرفعة التي لا تبلغ أن تكون جبالا (ومناشاة الشجر ويطون الأودية اللهم حوالينا) يفتح اللام وهو جمع على صورة المثني ونقل عن النووي أنه منى مفردة خوال أي أنزل المطر في الجهات التي تحيط بنا (ولا علينا) أي ولا تجعله واقعا علينا في الأودية والبيوت وهذه الدعاء من اللهم على الطراب إلى هنا فلا يقال في الخطبة ولا قبل نزول المطر بل عند التضرع بكثرة المطر ولا يعلى لتضرعهم بكثرة المطر جماعة بل فرأى بنية رفع المطر قبيحا على نذب ذلك الصواعق والزلازل والخسوف. ويدعوى الخطبة الأولى أيضا بما رواه الشافعي عن سالم بن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قال (اللهم اسقنا غيثا) أي مطرا (غيثا) أي منقذا من الشدة باروايته واشباعه (غيثا) أي سهلا طيبا لا يشرق به شارب (مريثا) أي لا يفتأ منه شخص في الباطن لشاربه (مريثا) يفتح اليم وكسر الراء أي ذريع أي عماء وروى غيره ما بكسر التاء للثنا فوق أي ذائمه وروى أيضا مريثا بالياء الموحدة أي ذا ثمار (سجيا) أي منصبا (غاما) أي شاملا للحتاجين (غيثا) أي كثيرا (طيفا) أي مغطيا للأرض (محظرا) أي يعم الأرض أو يحصل قصب الزرع (دائما) أي يستمر نفعه إلى انتهاء الحاجة إليه في كل زمن (إلى يوم الدين) أي القيامة (اللهم اسقنا غيثا) ولا نجعلنا من القاطنين أي الآيسين من رحمة الله تعالى بسبب تأخير الغيث (اللهم أن بالبلاد والبلد من الجهد والجوع والظنك) وكلف الحديث واللاؤاء أي شدة الجوع (والظنك) أي البنيق (مالاتسكو إلا إليك) لأنك القادر على النفع والقصر قوله بالعباد خبران مقدم وقوله ما أسماها وقوله من الجهد بيان لما مقدم عليها والتقدير أن الذي لا نسكو إلا إليك من الجهد وما بعده واقع بالبلاد (اللهم أنبت لنا الزرع وأدرنا) بتدبير الراء (لنا الفرج) أي أجعل الندي منصبا بالين (وأزل علينا من بركات السماء) أي خيراتها وهو المطر (وأثبت لنا من بركات الأرض) أي خيراتها وهو النبات والثمار وفي الحديث بذلك اللهم أرفع عنا الجهد والجوع والعري (واكشف عنا البلاد) أي الحالة الفاقة (مالا يكشفه غيرك اللهم أنا نستغفرك أنك كنت غفارا فأرسل السماء أي للمطر (علينا مدرارا) أي كثير الدر أي الصب (ويغسل) أو يتوضأ نديا أي كل ما حيد (في الوادي إذا سال) أي ماؤه (ويسبح للرب والبرق) فيقول ثلاث مرات عديها العدي سبحان من يسبح الرعد بحمده وللانكسار عن خيفته أي سبحان الله الذي يزهق الرعد ملتصا بحمده تعالى ويزهق الانكسار من أجل خوفهم

السماء علينا مدرارا ويغسل في الوادي إذا سال ويسبح للرب والبرق



اتوب الزيادة وهي  
الطولها لا تناسب حال  
المن من الاختصار  
والله أعلم

(فصل في كيفية صلاة  
الخوف، وانما أفرادها  
أنصف عن غيرها من  
الصلوات بترجمة لأنه  
يتمتع في إقامة الفرض  
في الخوف فلا يحد  
في غيره (وصلاة  
الخوف) أنواع كثيرة  
تبلغ ستة أضرب كافي  
جميع مسلم أنصهر  
المنصف منها (على ثلاثة  
أضرب: أحدها أن  
يكون العدو في غير جهة  
القبلة) وهو قليل وفي  
الثلثين كثيرة بحيث  
تقاوم كل فرقة منهم  
العدو (فيقرهم الإمام  
فرقتين فرقة تقف في  
وجه العدو) تحرسه  
(وفرقة تقف خلفه)  
أي الإمام (فيصلي  
بالفرقة التي خلفه ركعة  
ثم يهديهم للركعة  
الثانية (يتم لنفسها)  
بقية صلاتها (وعفي)  
بعد فراغ صلاتها (إلى  
وجه العدو) تحرسه  
(وثاني الطائفة  
الأخرى) التي كانت  
تجارسه في الركعة الأولى

على وعند رؤى برق سبحانه من ريم الرق خوفا وطمعا (انتهت الزيادة وهي أطولها لا تناسب  
حال من من الاختصار، والله أعلم) لكن فيها فائدة جليلة من حيث التعليم (فائدة) كوالقراءة على  
الأحجار الاستسقاء أمر مستحسن مروى عن الحسن البصري وابن سيرين وغيرهما يقرأ على سبعين  
مسحاة على كل واحدة مرة قوله تعالى لا اله الا الله الذي يزل الغيث من بعد ما قنطوا وينشر رحمته وهو  
على الجود ويقراء الدعاء في رأس كل مائة اللهم لا اله الا الله بذلك بذنوب عباده ولكن برحمتك  
واسمنا ماء غيثا نحيا به الأرض ونزوي به السحاب انك على كل شيء قدير ثم ترمي الحصى  
في ماء جار أو ركاء أو أهل القرب يستسقون بالصلاة الثابتة وهي هذه اللهم صل صلاة كاملة  
وسلم سلاما تاما على سيدنا محمد الذي فضل في القصد وتفرج به الكرب وتغني به الحوائج وتنال به  
القبول وحسن الخواص ويستقي التمام بوجهه الكريم وعلى آله وصحبه كل لحمة ونفس حسنة  
كل معلومك فانهم يقرءونها في مجلس واحد بعدد أربع أو آلاف أو جمائة وأربع أو مائة مرة  
قال بعضهم يستحب الاستسقاء بهذه الصلاة كما تستحب قراءة هذه الصلاة لقضاء الحوائج واما  
ينفع الاستسقاء أيضا التوسل بالاستسقاء والأحسن مع الجماعة بأن يذكر مائة ألف استغفر الله وآتوب  
في كمال بعضهم ممن أراد أن يرزق مالا أو ولدا أو يستأنأ أو غير ذلك فليكثر من الاستغفار كادات  
في الآية الكريمة

(فصل في كيفية صلاة الخوف وانما أفرادها المنصف من غيرها من الصلوات بترجمة) وهي الفصل  
في كونه (لأنه يتم) أي ينفر (في إقامة الفرض) والنفل غير النفل المطلق والأداء والقضاء في  
الجماعة وغيرهما ولو في الحضر (في الخوف) فلا يحد (أي لا يقتصر) (في غيره) أي غير الخوف وهو  
الأن. وحاصل الصلاة التي فعل في الخوف أنها أن كانت فرضا أو نافلة مؤقتا تشرع فيه الجماعة جاز  
في هذه الأنواع وان لم تشرع في النفل جماعة لم يجز إلا في شدة الخوف فقط كذا السبب  
من كونه وهذا في الأداء أما القضاء فان كان فائتا بسبب فلا يفعل إلا أن خاف الموت وان كان  
يتردد في هذه الأنواع (وصلاة الخوف) أي الملائمة (أنواع كثيرة تبلغ ستة أضرب كافي  
جميع مسلم) اختار الإمام الشافعي منها أربعة (أقصر المنصف منها على ثلاثة أضرب أحدها أن يكون  
العدو جهة القبلة) أو فيها أو من يتردد في رؤية العدو (وهو) أي العدو (قليل وفي الثلثين كثيرة  
تقاوم كل فرقة منهم العدو) وخيف هجومه عليهم في الصلاة (فيقرهم) أي القوم (الإمام) أي  
يأمر الجيش (فرقتين فرقة تقف في وجه العدو تحرسه) حين صلاة الإمام بالفرقة الأولى (وفرقة تقف  
خلفه أي الإمام فيصلي) أي الإمام مدبا مرتين في كل مرة بفرقة واحدة والركعة الثانية للإمام نافلة وكرامة اقتداء  
بغير المنفل تحلها في الأمن وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم يظن نخل موضع من  
بأرض غطفان رواها الشيخان أو يكون العدو في غير القبلة أو فيها وهم يتردد في فرقة  
وجه العدو للحراسة ويصلي الإمام (بالفرقة التي خلفه ركعة) من الثانية بعد أن ينحاز بهم إلى مكان  
يخفى لآبائهم منهم العدو فيه (ثم يهديهم) أي الإمام (للركعة الثانية) فارقة بالنية والأصوات  
تلاها ولأنهم لم يسموا الفارقة إلا بعد تمام الاتصاف لأنه قائم أيضا فيكون اتصافها في حال الفدوة  
بحوزية الفارقة عند ابتداء القيام وتجب عند ركوعها و (يتم لنفسها بقية صلاتها) وهي ركعة  
(وعفي) أي تذهب هذه الفرقة (بعد فراغ صلاتها إلى وجه العدو تحرسه وثاني الطائفة الأخرى  
في الركعة الأولى) ولأنهم يترددون بقرائدها في انتظاره في القيام الفاتحة وسورة  
حمد ثم ينجسوا إليه ثم يزيد من تلك السورة قدر الفاتحة وسورة قمره ان بقي منها قدرها











أو مضر بن سنان يبيع التيمم كالخوف على عضو أو منفعة وللحاجة كحرب يابس ودفع قبل وستر عورة  
في الصلاة وعن ابن النيس وفي الخلو إذا لم يجد غيره ويحرم أيضا على من ذكر استعمال المنسوج كونه  
بعضه بذهب أو فضة والموت بأحدهما إذا حصل من المنسوج والموت في العرض على النار وعن الموهب  
أطراف النساء التي فيها ذهب فيحل ذلك إن لم يحصل منه شيء بالعرض على النار ولا يحرم نعم إن قد  
أباحت في حجاباته يجوز عنده إذا كان قد رآه أربع أصابع (ويحل للنساء) أجماعا (ليس الحرير والفتات  
وسائر أوجه الاستعمالات والتختم بالذهب والتحلي به) (ويحل) على الأصح (لولى البنات الحرير)  
وكل ما يجوز للراة (قبل سبع سنين وبعدها) إلى البلوغ ومثل الصبي المحدث فيجوز للبنات كل  
منهما ثوبا من ذهب حيث لا سرف عادة نعم لا خلاف في جواز ذلك للمباينين الميلا ثم يوم زينة (وقيل  
الذهب وكثيره أي استعمالهما في التحريم سواء) على الرجال إلا أنفائة وأما ويسن فعل اتخاذ ذلك من  
ذهب طوعا وعلى النساء الأحليا على العادة ومحل حل الذهب في الأكلة طام تسكن أكلة إسهام وخرج  
بأكلة أكلتان من أصبع واحدة بخلاف الأكلة الواحدة ولو من الأصابع الأربعة من كل يد (وإذا كان  
بعض الثوب إريسا أي حريرا وبعضه الآخر قطنيا أو كتنا لم يلا) أي أو صوفا أو غيره (جاء للرجل  
لبسه) أي ذلك الثوب (ما لم يكن الأبريسم غالبا على غيره) أي أكثر من ثوبها فليس له أن يلبس  
ولو طنا (فإن كان غير الأبريسم غالبا حل) فيجوز لبس الأكلة وإن كان ظاهرها من الحرير أكثر  
(وكذا إن استويا) وزنا ولو طنا (في الأصح) فيجوز لبسه إذا لم يلبس ثوب حرير ولا عبرة بالظهور  
مطلقا ولو شك في الاستواء فالأصل الحل على الأوجه كذا في التحفة والفتا هو ما يخرج من الدودجا  
فيكمد لونه ولا يقصد لازية والأبريسم هو ما مات فيه الدودة والحرير يعمم ما يوحل للادى بلبس  
التنجيس في غير الصلاة ونحوها إن كان خافا وبدنه كذلك لأجله كلب وخزير وفرع أحدهما فلا يعل  
عليه لفظ نجاسته إلا ضرورة كفضة قتال أو خوف نحو برد ولم يجد غيره أما استعماله في غير اللبس  
كافتراشة فيحل قطعا ويحرم أيضا لبس جلد البتة من غير ذلك في حال الاختيار في الأصح

(ويحل للنساء) لبس  
الحرير وافتراشه ويحل  
للولى البنات الصبي  
الحرير قبل سبع سنين  
وبعدهما (وقيل الذهب  
وكثيره) أي استعمالهما  
(في التحريم سواء  
وإذا كان بعض الثوب  
إريسا) أي حريرا  
(وبعضه الآخر قطنيا  
أو كتنا) مثلا (جاء  
للرجل) لبسه ما لم يكن  
الأبريسم غالبا (على  
غيره) فإن كان غير  
الأبريسم غالبا حل  
وكذا إن استويا في  
الأصح.

(فصل) فيما يتعلق  
بالميت من غسله  
وتكفينه والصلاة عليه  
ودفنه (ويانم) على  
طريق فرض الكفاية (في  
الميت) السلم غير المحرم  
والشهيد (أربعة أشياء  
غسله وتكفينه والصلاة  
عليه ودفنه) وإن لم  
يعلم بالميت إلا واحد  
تعين عليه ما ذكر وأما  
الميت الكافر فالصلاة  
عليه حرام حريبا  
كان أودنيا

(فصل: فيما يتعلق بالميت من غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه) وحمله وتغزئة أهله (ويانم على  
طريق فرض الكفاية) أجماعا على كل من غسل بالميت أو قصر لكونه يقرب ويتسبب في عديم البحث  
عنه إلى تقصير (في الميت) أي بسبب الميت (السلم غير المحرم) بمجموع وأعمرة (والشهيد) وغير الشفاه  
(أربعة أشياء غسله) ولو غير بقا وتيممه كالحرق بالنار وكان بحيث لو غسل نهري وكالولم يوجد  
ألا أجنبي في المرأة أو أجنبية في الرجل فيجب الميت فيهما بمحائل نعم المصنف الذي لم يبلغ حد الشهوة  
يفسله الرجال والنساء ومثل الصغير الخنثى الكبير (وتكفينه) بعد غسله أو بدله عاله لبسه حيا  
حرير وغيره (والصلاة عليه) بعد القس أو بدله وجوبا فلو تعذر طهره كان وقع في حفرة وتغزئ  
أخراجه وطهره لم يصل عليه وبعد التكفين ندبا بل تكره الصلاة عليه قبل تكفينه لأن ذلك  
يشعر بالاهانة بالميت (ودفنه) في قبر ولو لنحو دمي وقابل نفسه قياسا على غيره وما لحق بالدفن  
كافتائه في البحر وبناء دكة عليه على وجه الأرض إذا لم يمكن الحفر ويجب أيضا حمله وكان سبب  
عدم ذكره أنه قد لا يجب أن يحفر له عند محله ثم يحرك لينزل فيه (وإن لم يعلم بالميت إلا واحد تعين على  
ما ذكر) أي من القس والتكفين والصلاة عليه والدفن والحكم عليه بأنه فرض هو الأفعال والأقوال  
الأعيان كشمع الماء وأجرة القس وعن السكف من تحريك الميت والأفعلى من عليه بوقته (وأما الميت  
الكافر) ولو صبرا غير مبر (فالصلاة عليه حرام) وباطلة (حرينا كان أودنيا) لكن لو اختلط مسلم بكافر



ويجوز غسله في الحالين  
ويجب تكفين الذي  
ودفنه دون الحربي  
والمرتد، وأما الحرم إذا  
كفنه فلا يسر رأسه  
ولا وجهه المحرمة ولها  
الشهيد فلا يصلى عليه  
كاذ كره للصف بقوله  
(واثنان لا يصلان ولا  
يصلى عليهما) أحدهما  
(الشهيد في معركة  
لشركين) وهو  
من مات في قتال الكفار  
بسببه سواء قتله كافر  
مطلقا أو مسلم خطأ أو  
عادى سلاحه إليه أو سقط  
عن دابته أو نحو ذلك  
فإن مات بعد انقضاء  
القتال بجراحة فيه  
يقطع عنقه منها فغير  
شهادته في الظاهر وكذا  
لومات في قتال الكفار أو  
مات في القتال لاسبب  
القتال (وهو الثاني  
السقط الذي لم يستهل)  
أي لم يرفع عنقه (صارخا)  
فإن استهل صارخا أو  
بكي فحكمه كالكبير  
والسقط بثلاث السين  
الاول النازل قبل عليه  
مأخوذ من السقوط  
(ويصل ثلث وزا)  
ثلاثا أو خمسا أو أكثر  
من ذلك (ويكون في  
أول غسله) أي  
بغير غسله

ويجوز غسله في الحالين  
ويجب تكفين الذي  
ودفنه دون الحربي  
والمرتد، وأما الحرم إذا  
كفنه فلا يسر رأسه  
ولا وجهه المحرمة ولها  
الشهيد فلا يصلى عليه  
كاذ كره للصف بقوله  
(واثنان لا يصلان ولا  
يصلى عليهما) أحدهما  
(الشهيد في معركة  
لشركين) وهو  
من مات في قتال الكفار  
بسببه سواء قتله كافر  
مطلقا أو مسلم خطأ أو  
عادى سلاحه إليه أو سقط  
عن دابته أو نحو ذلك  
فإن مات بعد انقضاء  
القتال بجراحة فيه  
يقطع عنقه منها فغير  
شهادته في الظاهر وكذا  
لومات في قتال الكفار أو  
مات في القتال لاسبب  
القتال (وهو الثاني  
السقط الذي لم يستهل)  
أي لم يرفع عنقه (صارخا)  
فإن استهل صارخا أو  
بكي فحكمه كالكبير  
والسقط بثلاث السين  
الاول النازل قبل عليه  
مأخوذ من السقوط  
(ويصل ثلث وزا)  
ثلاثا أو خمسا أو أكثر  
من ذلك (ويكون في  
أول غسله) أي  
بغير غسله

يسن أن يستعمل في الغسل الأولى من غلات لبيت أو خطي



القِرَامُ بَيْنَ أَنْ يَغْرَقَهُ بَأْسٌ بِجِلْدِهِ عَقِبَ ثَمَنِ السَّيْرِ كُلِّ غَلَّةٍ وَأَنْ يَوَالِيَهُ بَأْسٌ يَضِلُّ السَّيْرَ إِلَى الْبَيْدِ  
 ثُمَّ يَوَالِي الثَّلَاثَ الْقِرَامَ الْحَقْلَ لِقُلِّهِ لَوْلَا مَا لَمْ يَفْرَضْ وَبَانَتْهَا وَاتَّهَتْ لَسَنَةُ التَّكْلِيفِ فَلَا تُحْسِبُ غَسْلَةَ  
 السَّيْرِ وَلَا مَازِيلَ بِهِ مِنَ الثَّلَاثِ لَتَغْتَرَّلَا بِهِ الْتَغَرُّالُ بِالسَّالِ لِلظُّهْرِ وَهَذَا عَسْبُهَا غَسْلَةَ السَّالِ  
 الْقِرَامَ (وَيَكُونُ فِي آخِرِهِ أَيْ آخِرُ غَسْلِ اللَّيْلِ) أَيْ مِنْ كُلِّ مِنَ الثَّلَاثِ الَّتِي بِالسَّالِ الْعَصْرِ فِي (غَيْرِ  
 الْحَرَمِ شَيْءٌ قَلِيلٌ مِنْ كَافُورٍ) مُخَالَفٌ (عِنْدَ لَا يَغْتَرَّلَا) تَقَرُّرًا أَوْ كَثِيرًا مِنْ كَافُورٍ حَاجُورٍ  
 وَهُوَ الصَّلْبُ وَلَوْ غَرَّلَا ذَلِكَ لَا يَفْقِدُ الْبَدْنَ وَيَغْتَرُّهُ أَوْ مَعَ النَّفْسِ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَكْثَرُ بِكَرْهٍ  
 تَرَكَهُ وَلَيْسَ مُفَاصِلُهُ بَعْدَ التَّحِيلِ كَأَنَّهُ تَمَّ بِتَغْيِهِ شَيْئًا لَمَّا لَمْ يَتَلَّ كَفَنَهُ فَيَسِرُّهُ قَتَرُهُ وَيَأْتِي  
 بِمَدُونِهِ نَوَاسِغُهُ بِذِكْرِ الْوَضْعِ بَعْدَهُ وَيَسْتَبَاحُ يَقُولُ اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنَ التَّوَّابِينَ أَوْ اجْعَلْهُ يَا أَرْحَمَ  
 الْخَلْقِ إِذَا مَاتَ قَبْلَ فَمَلَّ عَمَلُ الْعَمْرَةِ أَوْ فَمَلَّ التَّحِيلُ الْأَوَّلُ لِلْحَجِّ وَلَوْ بِمَدْخُولِ وَقْتِهِ فَلَا يَقْرُبُ كَافُورًا  
 وَنَعْوَهُ مِنْ أَنْوَاعِ الطَّبَقِ لِبَقَاءِ أَثَرِ الْأَحْرَامِ بِمَدْلُوثٍ بِخِلَافِ الْعَمْدَةِ الْحَدَّةِ فَلَا يَحْرَمُ فِيهَا شَيْءٌ كَالطَّبَقِ  
 بِمَدْلُوثٍ لِأَنَّ الْأَحْدَادَ لَتَفْتَحَ عَلَى الزَّوْجِ وَقَدْ انْقَطَعَ ذَلِكَ بِمَوْتِهَا (وَأَعْلَمُ أَنَّ أَقْلَ غَسْلِ اللَّيْلِ تَعْمِيمُ بَدْنِهِ  
 بِالسَّالِ مَرَّةً وَاحِدَةً) وَلَوْلَا حَوْجُ حَيْبٍ وَحَائِضٌ وَبَلَاغَةٌ حَتَّى يَأْظْهَرَ مِنْ فَرْجِ التَّبَّعِ عِنْدَ جَانِبِهَا عَلَى  
 قَدَمَيْهَا تَقْضَاءُ حَاجَتِهَا وَمَا تَحْتَ قَلْبِهَا الْأَقْلَبُ فَلَا يَدُ مِنْ فَرْجِهَا وَغَسْلُ مَا عِنْتِهَا إِنْ تَسَرَّ وَالْإِيجَابُ  
 وَأَنْ كَانَ حَاجِبًا لِلضَّرُورَةِ لِأَنَّ يَدَيْهَا بِإِصْبَاحِ عِلْمِ احْتِرَامِ اللَّيْلِ وَبِحَرَمِ قَطْعِ قَلْبِهَا وَأَنْ عَصَى بِآخِرِهِ  
 (وَأَمَّا كُلُّهُ فَكَافُورٌ فِي الْبَسُوطِ) وَهُوَ أَنْ يَغْسِلَ فِي خَلْوَةٍ وَفِي قَمِيصٍ يَالٍ عَلَى مَرْتَعِ بَاءٍ فَالْمُ بَارِدٌ  
 وَأَنْ يَجْلِسَ الْفَاعِلُ بِرَفْقٍ مَائِلًا قَلِيلًا إِلَى وَرَائِهِ وَيَضَعُ يَمِينَهُ عَلَى كَتِفِهِ وَآيَاتِهِ بِفَرْقَةٍ لِلتَّلَاقِ  
 رَأْسَهُ وَيَسْتَدْهِنُهُ بِرُكْنِهِ الْيَمِينِ وَيَعْرِضُ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى بَطْنِهِ بِتَحَامُلٍ خَيْرٍ مَعَ التَّكَرُّرِ ثُمَّ يَلْقَى عَلَى  
 قَفَاهُ وَيَغْسِلُ عَجْرَهُ مُلَفَّوْفَةً عَلَى سَارِهِ شَوْوَةً وَيُنَظِّفُ عَجْرَهُ أَسْنَانَهُ وَمُخَرَّجَةً ثُمَّ يُوَضِّعُ يَدَهُ ثُمَّ يَغْسِلُ  
 رَأْسَهُ قَلْبِيَّتَهُ بِتَحْوِيلِهِ وَسَمَرِ شَعْرَهَا بِمُطَاوَعِ الْأَسْنَانِ بِرَفْقٍ وَيَحْبُذُ مِمَّا يَسْقُطُ مِنْهُ  
 اللَّيْلِ ثُمَّ يَغْسِلُ شِقَ الْأَيْمَنِ ثُمَّ الْأَيْسَرَ ثُمَّ عَجْرَهُ إِلَى شِقِ الْأَيْسَرِ فَيَغْسِلُ شِقَ الْأَيْمَنِ عَمَّا بَلَى قَفَاهُ ثُمَّ عَجْرَهُ  
 إِلَى شِقِ الْأَيْمَنِ فَيَغْسِلُ الْأَيْسَرَ كَذَلِكَ مُسْتَعِينًا فِي ذَلِكَ كُلِّهِ بِنَحْوِ صَابُونٍ ثُمَّ يَزِيلُهُ عَنْ رِقَابِهِ مِنْ فَرْقَةٍ إِلَى  
 قَدَمَيْهِ ثُمَّ يَمْسَحُ كَذَلِكَ بِمَاءٍ صَرَفٍ لَكِنْ حَقَّةً قَلِيلًا كَافُورٍ فَهَذِهِ الصَّلَاتُ الثَّلَاثُ غَسْلُهُ وَاحِدَةٌ وَسَبْعُ  
 ثَانِيَةٌ وَمِثَالُ ذَلِكَ وَيَنْدُبُ أَنْ لَا يَنْظُرَ الْفَاعِلُ مِنْ غَيْرِ عَوْرَتِهِ الْأَقْرَبَ الْحَاجَةَ وَيَنْدُبُ أَنْ يَنْظُرَ  
 وَجْهَهُ بِعَجْرَةٍ (وَيَكُونُ اللَّيْلِ ذِكْرًا كَانَ أَوْ تَابًا بِالْعَالِمِ كَانَ أَوَّلًا فِي ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ) وَجَوَابًا حَيْثُ لَا يَدُنْ  
 وَكَيْفٍ مِنْ مَالِهِ لَوْ بَوَّصَ بِإِسْقَاطِ الزَّائِدِ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْإِجَابُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى ثَوْبٍ سَاطِرٍ لِكُلِّ الْبَدَنِ  
 أَنْ طَلَبَهُ غَيْرُهُمْ مَسْتَعْرِقٌ أَوْ كَيْفٍ مِنْ تَلَزَمَ نَفَقَتُهُ وَلَمْ يَتَدَّرَعْ بِالزَّائِدِ أَوْ مِنْ بَيْتِ السَّالِ أَوْ مِنْ وَفِي  
 الْأَكْفَانِ أَوْ مِنْ مَالِ الْمَوْتَرِ لَفَقْدِ مَا ذَكَرَ وَلَوْ اخْتَلَفَ الْوَرْتَةُ فِي الثَّلَاثَةِ أَوْ دُونَهَا أَوْ أَكْثَرًا وَانْفَقُوا  
 عَلَى ثَوْبٍ وَاحِدٍ أَوْ كَانُوا فِيهِمْ بِحُجُورٍ وَعَلَيْهِ كَيْفٍ وَجَوَابًا بِالثَّلَاثَةِ وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ كَانَ فِيهِمْ عَجُورٌ  
 عَلَيْهِ أَوْ اخْتَلَفَ الْوَرْتَةُ وَالْمَرَامُ الْمُسْتَعْرِقُونَ فِي سَاطِرِ الْعَوْرَةِ وَالْبَدَنِ كَيْفٍ بِسَاطِرِ الْبَدَنِ لَا تَحَقُّقَهُ  
 يَتَقَدَّمُ بِهِ عَلَيْهِمْ وَيَسُنُّ كَوْنُ الْكُفْنِ مِنْ مَسْفُولٍ لَيْسَ مِنْ قَطْنٍ وَمِنْ ثِيَابٍ (يُضَرُّ) مِنْ كَيْفٍ  
 مِنْ الذِّكْرِ وَغَيْرِهِ ثَلَاثَةً فَلَا فَضْلَ فِيهَا تَحْيِثُ (تَكُونُ كَمَا تَلَفَاتُ مَسْكَوَةً تَكُونُ أَوْ عَرَضًا تَأْخُذُ) أَيْ  
 نَعَمْ (كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا) أَيْ الثَّلَاثَةُ (جَمِيعُ الْبَدَنِ لَيْسَ فِيهَا) أَيْ الثَّلَاثَةُ (فَمَقْبُصٌ وَلَا عَامَّةٌ) لِلرَّبْلِ  
 وَهَذَا هُوَ الْفَضْلُ فِي حَقِّهِ وَلَا أَرَارَ وَخَارَ لِعَمْرَةٍ (وَأَنْ كَيْفَ الذِّكْرِ فِي خَمْسَةِ أَهْمَى الثَّلَاثَةِ لَذِكُورَةٍ  
 وَقَمِيصٍ) سَاطِرٌ لَجَمِيعِ الْبَدَنِ كَقَمِيصٍ الْخَمِيَّ لَكِنْ بِإِلَاحِثٍ وَهُوَ الشَّقُّ النَّازِلُ عَلَى الْعَصْرِ  
 وَلَا كَيْفٍ (وَعَامَّةٌ) لَعَمْرٍ وَمِنْ تَحْتَ الثَّغَائِفِ كَمَا فَعَلَ ابْنُ عَمْرٍو بِوَالِدِهِ وَالْأَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ لَفَاتَانِ

(و) يكون<sup>في</sup> آخره  
أى آخر غسل البيت  
غير الحرم<sup>أي</sup> قليل  
(من كافر)<sup>بجيت</sup>  
لا يغير الماء . وأعلم أن  
أقل غسل البيت تعميم  
بدنه بالماء مرة واحدة  
وأما كماله فذكر كورنى  
للسوطات<sup>عسى</sup> (ويكفى)  
البيت ذكر كان أو  
أنى<sup>دور</sup> ثلثا كان أولا<sup>في</sup>  
<sup>تورية</sup> وثلاثة أبواب<sup>بعض</sup>  
وتكون كلها<sup>نحوها</sup> لتمام  
مساوية أطوال أعرضا  
فأخذ كل واحدة منها  
جميع البدن<sup>ليس فيها</sup>  
فحص ولا عمامة<sup>وان</sup>  
كفى الذكر في خمسة  
فهو الثلاثة المذكورة  
وقمص<sup>مسحة</sup> وعمامة



وليس وجماعة فهو أفضل من الثلاثة مع القميص والعمامة وأن كان الاقتصار على  
 من الأفضل في حق الذكر كما روي الشيخان أن عائشة قالت كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في ثياب بيضاء بيض ليس فيها قميص ولا عمامة والزيادة على الحجة المذكورة حرام  
 على من كان عليه ثياب بيضاء لا ينس (أو) كفن (المرأة في حجة فهي أزار) على  
 سرتها وركبتها أولا (وخمار) على رأسها (الثالث) وقميص على بدنها (الثاني) ولفافتان متساويتان  
 على يديها (أو) ثوب واحد يستر البدن كله (أو) ثوب واحد يستر عورة الميت على الأصح  
 وتكره الزيادة عليها روي أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم أعطى القبايل في تكفين أبنته  
 ثم حرم رضى الله عنها الحقاء ثم الدرع ثم الخمار ثم اللحفة ثم أدرجت يديها في الثوب الآخر فالحقاء  
 كسر الحاء الأزار والدرع القميص (أو) ثوب واحد يستر عورة الميت على الأصح  
 في الروضة وغيره المذهب ويختلف بكثرة الميت وأتوته وهي الذكر ما بين سرته وركبته وفي  
 المرأة الوجه والكفين سواء كانت بحرة أو رقيقة لأنه لا فرق بين اللوات وجزم أمام الحرمين  
 حرمل والغوى وغيرهم بأن أقل الكفن ما يستر جميع البدن الأمام الحرم ووجه الحرم .  
 الأصل أن الكفن بالنسبة لحق الله تعالى فقط ثوب يستر العورة والنسبة لحق الميت مخلوطا  
 من الله ما يستر بقية البدن ولا تنفذ وصيته باسقاط الثوب الواحد لأن فيه حق الله تعالى والنسبة  
 من الميت فقط الثوب الثاني والثالث وتنفذ وصيته باسقاطهما لانهما حق ولو أوصى بستر العورة  
 مع وصيته كما نقله المصنف عن شرح المذهب (أو) الصلاة للميت المحكوم بإسلامه أركان سبعة :  
 الأول التنية فيجب مقارنتها لتكثير التحريم ونجبة الفرض لا بقيد كونه كفاية ولا بحد تعيين  
 الميت ولا معرفته بل يكفي ما أدى من صلى على هذا أو على من صلى عليه الإمام فيكفي هذا ولو صلى على  
 ميت وإن لم يعرفه فلا فرق بينه وبين الحاضر على التمسك كذا أفاده ابن حجر . والثاني القيام أن  
 هذه الصلاة فرض والقيام هو القوم لصورتها في عديمه نحو صورتها بالسكينة . والثالث  
 كبر على أي الميت إذا صلى عليه أربع تكبيرات بتكثير الأحرار اجبا فلا يجوز النقص  
 عنها (ولو كبر خمسا) أو أكثر عمدا ولم يقتض البطلان (لأنه لا يطل) صلاته وإن نوى بتكثيره  
 كونه لأنه ذكر وبإدائه ولو ركن لا يفسد كسر الفاعية بقصد الركبة أما سهوا فلا يفسد  
 فيها ولا مدخل لسجود السهو هنا كما مر (لكن لو ختم إمامه) عمدا (لم يتابعه) ندبا (بل يسلم) بعد  
 الصلاة (أو ينظره يسلم معه وهو أفضل) لتأكيد التمامة ويسن رفع يده في كل من  
 التكبيرات الأربع مقلدا منسكبه ويضعهما تحت صدره ويجوز ندبا الأمام والبلغ لا غيرهما  
 التكبيرات والسلام . (و) الرابع (اقرأ المصلى الفاتحة) قبلها فالوقوف بقدرها ويسن  
 سجودها ولو لبلا ومثلها في ذلك التعمد والدعاء والأفضل كونها بعد التكبير الأول ويجوز  
 قبلها بعد غير الأولى لأنه لا يتعين لها محل على ما رجحه النووي فيجوز خلو التكبير الأولى  
 عن أي دعاء إلى واحدة من الدعوات التي في التكبيرات الثلاث . (و) الخامس (يصل على  
 الميت صلى الله عليه وسلم بعد التكبير الثانية) فلا تجزئ في غيرها . (أو) أقل الصلاة عليه اللهم  
 صل على محمد ولا تجب الصلاة على الآل بل تسن بكيفية صلاة الشهد السابقة أفضل هنا أيضا  
 وصلى مع السلام الصلاة وأما ما يحتاج إليه في الشهد فتقمن فيه وهنا لم يتقدم فسن خروجا من  
 الصلاة كذا في التحفة ويسن الحمد لله قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيقول الحمد لله  
 يا ذا الجلال والإكرام اللهم صل على محمد ويسن الدعاء للمؤمنين والمؤمنات عقبها . (و) السادس (يدعو للميت

أو المرأة في حجة فهي  
 أزار وخمار وقميص  
 ولفافتان متساويتان  
 الكفن ثوب واحد  
 يستر عورة الميت على  
 الأصح في الروضة  
 وشرح المذهب ويختلف  
 بكثرة الميت وأتوته  
 بكثرة الميت وأتوته  
 ويكون الكفن من  
 جنس ما يلبسه الشخص  
 في حياته (ويكره عليه)  
 أي الميت إذا صلى عليه  
 أربع تكبيرات  
 بتكثيره لا حرام ولو  
 كبر خمسا يطل لكن  
 لو ختم إمامه لم يتابعه  
 بل يسلم أو ينظره يسلم  
 معه وهو أفضل (و) اقرأ  
 المصلى (الفاتحة بعد)  
 التكبير (الأولى)  
 ويجوز قراءتها بعد غير  
 الأولى (ويصل على  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 بعد) التكبير  
 (الثانية) وأقل الصلاة  
 عليه اللهم صل على محمد  
 اللهم صل على محمد  
 (و) يدعو للميت



بعد الثالثة) فلا تجزي: بعد غيرها جزأ (وأقل الدعاء لبيت اللهم اغفر له) ولو كان البيت غير مكتوب  
 إذ التفرقة لاستلزام الدنْب فيسكني في الضمير أن يدعى له بالأقل كاللهم ارحمه وبالأكل الذي في  
 للث (وأكله) أي الدعاء لبيت (مذكور في قول الصنف في بعض نسخ المتن وهو) أن يقول  
 حيث لم يخش تغير البيت والأوجب الاختصار على الأركان (اللهم ان هذا عبدك) وهو مرفوع أو منقول  
 بآدم (وابن عبدك) أي أبي البيت وأمه فإن كان لبيت ابن زنا فيقول وابن أمك (خرج)  
 هذا البيت (من روح الدنيا) أي روحها (وسميتها ومحبوبه) أي وخرج من عند محبوبه وهو  
 ما كان لبيت يحبه سواء كان من العقلاء أو غيرهم من حيوانات أو غيرها مثل المال والكنز  
 والياب وغير ذلك (وأحبائه) أي الذين يحبونه ولا يكونون إلا عقلاء (فيها) أي الدنيا (إلى  
 القبر) (وهذا معلق بخرج) (ولما هو لاقه) أي من جزاء عمله أن خيرا فخير وإن شرا فشر وهو  
 في نسخة ومحبوبها بالتأنيث أي المحبوب من الدنيا وللشهور في قوله ومحبوبه وأحبائه الجبر وفول  
 حال منهما ويجوز رفعه على الابتداء وخبره فيها والواو فيه الحال (كان) أي الميت (يشهد أن  
 إلا أنت) وهذا في معنى التعليل لما قبله أي دعوناك له لأنه كان في الظاهر يشهد أن لا إله إلا أنت  
 (وحده لا شريك لك وأن سيدنا (عمر) صلى الله عليه وسلم) (عبدك ورسولك) أي إلى حبه  
 خلقت (وأنت أعلم به) أي مني بالباطن وهذا نفويض الأمر إليه تعالى لئلا من الحزم قبل  
 وخوفا من كذب الشهادة في الواقع (اللهم إنه نزل بك) أي بالله أن هذا الميت صار ضيفا عندك  
 فأكرمه (وأنت خير منزل به) أي والحال أنك أعظم كريم منزل به فالضمير عائد على موصوف  
 محذوف وهو في الحقيقة عائد على الله تعالى فإن الصفة والموصوف كالشيء والواحد لأن الجار والمجرور  
 صفة لاسم للفعول لأن اللازم ليس له اسم مفعول إلا إذا وصل بحرف الجر ولذلك لا يفتى ولا يجيب  
 ولا يؤت وإن كان البيت كذلك (وأصبح فقيرا) أي وصار لبيت شديد الفقر (إلى رحمتك وأنت  
 غني عن عذابه) فلا يعود عليك من عذابه نفع كما لا يعود عليك منه ضرر (وفسد حثك) أي  
 قصداك (يرغبين إليك) أي حال كوننا متوجهين إليك مريدين لآسنانك (شفعاء له) أي  
 الميت (اللهم أن كان محسنا) أي مطيعا في الدنيا ولو بالنطق بالشهادتين فقط (فرد في أحسنه) أي  
 ضاعف له في جزاء طاعته أو في أحسنك إليه (وان كان محسنا فتجاوز عنه) أي عن سيئاته  
 في بعض النسخ (ولقد) أي أعطه (برحمتك) أي بسبب رحمتك عليه (رضاك) عنه (وقته)  
 القبر) أي واحفظه بفضلك من فتنة السؤال في القبر بأعائه على التثبت في جوابه (وقته عذابه)  
 أي القبر فإن السؤال وعذاب القبر ثانين بنص الأحاديث (وأصبح) أي وسع (له في قبره) بغير  
 مد البصر هذا أن لم يكن غريبا ولا في محل دفن إلى وطنه (وخاف الأرض عن جنبيه) بالثب  
 وفي رواية عن جنبيه بالأفراد وفي بعض النسخ عن جثته بالجيم المضمومة وفتح التثنية للشد  
 (ولقد) أي أعطه (برحمتك الأمن من عذابك) الشامل لما في القبر ولما في القيامة وأعيد لفظ  
 العذاب بعدومه بعد تخصيصه بعذاب القبر اهتماما بشأنه إذ الأمن من العذاب هو المقصود من الصلاة  
 المشتملة على الدعاء (حتى تمت) أي إلى أن تحسه من قبره بجسده وروحه (أمننا) من أهوال  
 الموقف مساقا في زمرة للتقين (إلى جنتك برحمتك يا أرحم الراحمين ويقول في الرابعة) أي بعد  
 التكبير الرابعة ندبا (اللهم لا تخزنا) بفتح التاء وضمها والفتح أنصح (أجره) أي أجر الصلاة  
 عليه وأجر الصيبة به (ولا تنفنا) بفتح التاء بالأنلاء بالمعاصي (بعده) أي بعد هذا البيت (واعبر  
 لنا) ولا بأس بزيادة قوله وللأمين (و) السابع (يسلم للمصلي بعد التكبير الرابعة والسلام  
 كالمسلم

بعد الثالثة) وأقل  
 الدعاء لبيت اللهم اغفر  
 له وأكله مذكور في  
 قول الصنف في بعض  
 نسخ المتن (وهو الله  
 أن هذا عبدك وابن  
 عبدك خرج من روح  
 الدنيا وسميتها ومحبوبه  
 وأحبائه فيها إلى ظلمة  
 القبر وما هو لاقه كان  
 يشهد أن لا إله إلا أنت  
 وحده لا شريك لك  
 وأن محمدا عبدك  
 ورسولك وأنت أعلم به  
 منا اللهم أنه نزل بك  
 وأنت خير منزل به  
 وأصبح فقيرا إلى  
 رحمتك وأنت غني  
 عن عذابه وقصدناك  
 رغبين إليك شفعاء له  
 اللهم أن كان محسنا فرد  
 في أحسنه وان كان  
 محسنا فتجاوز عنه ولفه  
 برحمتك رضاك وقته  
 فتنه القبر وعذابه  
 وأنت خير منزل به  
 الأرض عن جنبيه  
 وقته برحمتك الأمن  
 من عذابك حتى تمت  
 أمننا إلى جنتك  
 برحمتك يا أرحم الراحمين  
 ويقول في الرابعة اللهم  
 لا تخزنا أجره ولا تنفنا  
 بعده واغفر لنا وله  
 ويسلم المصلي بعد  
 التكبير الرابعة  
 والسلام هنا



كالسلام في صلاة غير

الجنائز في كيفية

وعنده لكن يستحب

هنا زيادة ورحمة الله

وبركاته (ويؤذن)

اليت (في الحد مستقبل

القبلة) والحد بفتح

اللام وضمتها وسكون

الحاء ما يحفر في أسفل

جانب القبر من جهة

القبلة قدر ما يسع الميت

ويستره والدفن في

الحد أفضل من الدفن

في الشق ان صليت

الارض والشق ان

يحفر في وسط القبر

كالنهر ويبنى بجانبه

ويؤخذ الميت بينهما

ويؤخذ الميت بين

وحده ويؤخذ الميت

عند مؤخر القبر وفي

بعض النسخ بعد

مستقبل القبلة زيادة

وهي ويسل من قبل

رأسه سلا برفق

لاشف ويقول الذي

يلجده سم الله وعلى

ملة رسول الله

(ويصنع في القبر

جد ان يبنى قامة

وسطة) ويكون

الاصح مستقبل

القبلة على جنبه الأيمن

فلو دفن مستدير

القبلة أو مستقيماً

ووجه القبلة ما يستر

ووجه القبلة ما يستر

السلام في صلاة غير الجنائز في كيفية (كالتفات في التسليم الأولى على يمينه وفي الثانية على يساره

عنه) أي كونه مرتين (لكن يستحب زيادة) كلمة هنا بقوله (ورحمته) وهي (وبركاته)

بعض النسخ لا يبن حجر مخالف لقبره (ويؤذن الميت) وجوبا (في الحد) ندبا (مستقبل القبلة) وجوبا

عنه وجهه نذر بلا ليت منزلة للمسلم فان دفن مستديرا أو مستقيما كان في صلاة إليها

عنه ويبنى ما يستر (والحد بفتح اللام وضمتها وسكون الحاء ما يحفر في أسفل جانب القبر)

الحد يكون الحفر (من جهة القبلة قدر ما يسع الميت ويستره والدفن في الحد أفضل من الدفن

الشق) بفتح المعجمة (ان صليت الأرض) أما الأرض الرخوة وهي التي تنهار ولا تناسك فالشق

أفضل خشية الانهيار (والشق ان يحفر في وسط القبر كالنهر) هو اما ان يقتصر على الحفر

على أعلى البناء فقط وهو مراد الشارح بقوله (بيني بجانبه) أي من غير حفر في قبر القبر أو يجمع

بينهما (ويؤخذ الميت بينهما) أي بين اليدين ويسان يوضع بكل منهما بأن يزداد في طوله وعرضه

ويؤخذ ذلك عند رأسه ورجليه (ويؤخذ الميت) أي الميت (بلن وحده) أي عما لم يمت

كالحجر أو يرفع السقف عن الميت قليلا بحيث لا يمتد ويحسد ما بين السقف من الفرج

حجر كبريت لأنه أبلغ في صيانة الميت عن الشمس ومنع التراب والهوام (ويؤخذ الميت) أي

الميت وهو في الشمس يندخل دفنه (عند مؤخر القبر) الذي يصير رجل الميت عند أسفله (وفي

بعض النسخ بعد) قوله (مستقبل القبلة زيادة) وهي ويسل أي يؤخذ الميت من الشمس ويخرج

(من قبل رأسه) أي من جهته أي (سلا) أي اخرجا (رفق لا ينفذ) ويدخله ولو أثنى ندبا في القبر

رجل لأنه صلى الله عليه وسلم أمرا باطلحة أن يزل في قبره بته أم تقوم ويسن أن يكون الماني

قرا واحدا فثلاثة وهكذا يحب الحاجة ويذهب ستر القبر بشوب مثلا عند ادخال الميت فيه وهو

بعد ذكر من أثنى وخشي أن يكثر احتياطا (ويقول) ندبا (الذي يلجده) أي يدخله القبر (بسم الله)

وسن زيادة الرحمن الرحيم علان الرحمة مناسبة للقيام أي أدخلك بسم الله (وعلى ملة رسول الله

صلى الله عليه وسلم) أي وأدخلك على دين رسول الله وقدره وعلى ملة رسول الله وقد ورد أن

من قبل له ذلك عند دفنه رفع الله عنه العذاب أربعين سنة (ويصنع) أي الميت (في القبر)

وجوبا (بعد أن) يؤخذ بأن يزداد في طوله وعرضه وأن (يضم) بأن يزداد في حفره جهة الأسفل

(عنه) أي قدر قامة رجل معتدل (وسطة) بأن يقوم فيه ويسط به مرتفعة أما قبل القبر

فصل واجب فحفرة تمنع عنه طمها ظهور الرامة فتؤذي ونش السم قبا كله (ويكون

الاصح) على عين ندبا كالاضطجاع عند النوم ويكره على يساره (مستقبل القبلة) وجوبا (فلو دفن

في القبلة) أو منحرفا عنها (أو مستقيما) أو منكبا على وجهه (نفس) وجوبا (ووجه للقبلة مالم

يبنى) أي يبنى ويستند ندبا وجهه ورجلاه إلى جدار القبر ويحفر في ثقبه حتى يكون مغريا من

خارج القبر ثلاثا يترك ويستظهره بلسة ظاهرة ونحوها لئلا يمتد من الاستلقاء على قفاه ويجعل

تحت راسه نحو لينة ويصنع بحده الأيمن جد تنحية الكفن عنه إلى اليمين أو إلى الشمال ليكون بيته

في جهة القبلة والافتقار (ويسطح القبر) أي يجعل مستويا لا يعلو (ولا يسم) أي لا يجعل

على حدة سنام القبر أي يسن أن يرفع القبر شيئا فقط تقريبا ليعرف فيزار ويحترم ولا يزداد

عنه من كراهة الصريح أن تسطحه أولى من تسقيمه كما فعل بقبره صلى الله عليه وسلم وقبر

سليم (ولا يبنى عليه) أي القبر في حرمه وخارجه سواء في البناء ببناء قبة أم بيت أم غيرها

(لا يبنى أي) لا يبنى بالطين فلا يكره تحصينه بالطين كالبناء (وهو النورة) البيضاء

(ويسطح القبر) ولا يسم (ولا يبنى عليه ولا يجمعن) أي يكره تحصينه بالطين وهو النورة

ووجه القبلة ما يستر

ووجه القبلة ما يستر

ووجه القبلة ما يستر

ووجه القبلة ما يستر

ووجه القبلة ما يستر

ووجه القبلة ما يستر

ووجه القبلة ما يستر

ووجه القبلة ما يستر

ووجه القبلة ما يستر

ووجه القبلة ما يستر

ووجه القبلة ما يستر

ووجه القبلة ما يستر

ووجه القبلة ما يستر

ووجه القبلة ما يستر

ووجه القبلة ما يستر

ووجه القبلة ما يستر



(السما بالخير) نعم ان خشي بئس سبع أوفره أو هدم سبل لم يكره البناء والتحصيص بل قد  
 يجبان ويكره ان يجعل على القبر مظلة لان عمر رضى الله عنه فرأى فيه فتحاها وقال دعهوا  
 عمله وحمل كراهة ذلك اذا لم يكن ثم غرض صحيح في التظليل والا فلا كراهة كان يكون لوقه  
 من يجتمعون لنحو القراءة على اللب من الحر والبرد كذا أفاده السيد عمر البصري (ولا بأس  
 أى لا عذاب) بالكاء على اللب أى يجوز بالكاء عليه قبل الموت (اجماعا) (وبعد وتوكل) أى بالكاء  
 بعده (أولى) وصرح الفاضل بندي بالكاء قبل الموت قال اظهرا لكراهة فراقه وعدم الرغبة في  
 ماله والكاء بالقصر زول الدموع وهذا لا بأس به وبالمدة رفع الصوت وهذا أيضا لا بأس به اذا كان  
 من غير نوح ونحو مما يدل على عدم الرضا كما قال (و يكون البكاء) الحائز (عليه من غير نوح  
 أى رفع صوت بالتدب) وهو تعداد شاكل للبت نحو واكفاه واشدهاء فحرم النوح ولو من غير  
 بكاء وبحرم أيضا التدب واشترط في المجموع التحريم اقتران التعداد بالكاء وفي غيره اقترانه بنحو  
 أو كذا أو الإذخل السائح والورخ بل يس أن يقول كان محلا أو كان مكرما بالخير « اذكروا  
 محاسن موتاكم » ومع ذلك الشرط لم يحرّم التدب لا بالكاء لأن اقتران المحرم بجاز لا يصير محرما  
 قال الامام ويحرم الافراط في رفع الصوت بالكاء (ولاشق نوب وفي بعض النسخ يجب بدل نوب  
 والجلب طوق القميص) وهو ما يفتح على النحر فيحرم ذلك ويحرم الخبز ضرب صدر وللب  
 خذ ونشر شعر أو قطعه وتغير لباس أو زى أو ترك لبس معتاد (و يعزى) بدنا متا كذا (أهل)  
 وهو كل من يأسف عليه كغريب وزوج وصهر وصديق وسيد ومولى (أهل اللب صغبرهم  
 وكبرهم ذكرهم وأشاهم الأئمة فلا يميزها إلا بحارها) أو زوجها لقوله صلى الله عليه وسلم (ما من  
 مؤمن يعزى أخاه عصبية إلا كساه الله عر وجل من حلل الكرامة يوم القيامة) ويكره لأهله أن  
 يجتمعوا بمكان ليأتهم الناس للتعزية والأفضل تكون التعزية قبل دفنه ان رأى منهم شدة جزع  
 لصبرهم والأفضل أن تأخيرها الى ما بعدة لا شغلهم بتجهيزه (والتعزية سنة قبل الدفن وبعده)  
 فكلما شؤا في أصل السنة وتمتد (الى) آخر (ثلاثة أيام) تقريرا فلا تنصرف زيادة بعض يوم وتكره  
 التعزية بعدها لأن ذلك يحدد الحزن حيث لا يشاء الثلاثة من وقت الموت كما قاله الأصحاب  
 أو (من بعد دفنه) كما اعتمدوا بن جبر بقا للمجموع وذلك (ان كان للعزى والعزى حاضران)  
 في البلد وعلم للعزى والا فمن بلغ الحبر (فان كان أحدهما غائبا) أو مريضا أو محبوسا (امتدت  
 التعزية الى حضوره) أى الأحد بقدم الغائب وشفاء المريض وخلوص المحبوس فاستمر بعد كل  
 منها الى ثلاثة أيام وقيد الشيخ عوض بما اذا كان للتعزية بعد القدم وزوال المانع (والتعزية لغة التسليه لمن أصيب  
 أى نصيره) (عن عز) أى يشق (عليه) ولوهرة (وشرا الأمر بالصبر) على الصبية (والح على  
 بوعد الأجر) والتحذير من الوزر بالجزع اذا كان العزى بفتح الزاى مسلما (والدعاء للميت بالمغفرة)  
 ان كان الميت مسلما (وللعاب عبر الصبية) سواء كان مسلما أو كافرا ويكره الجلوس للتعزية فيقال  
 في تعزية المسلم بالمسلم أعظم الله أجرك وأحسن عزاءك وغفر لبتك ويسن اجابة التعزية بنحو جزاك  
 الله خيرا وتقبل الله منك ويقال في تعزية الكافر أعظم الله أجرك وصبرك أو المليك الصبر  
 وفي الكافر المحترم بالمسلم غفر الله لبتك وأحسن عزاءك ويقال في تعزية الذي يقر به الذى اخطأ  
 الله عليك ولا تنقص عددك أى تكثير الجزية بهم للمسلمين في الدنيا والفداء لهم بهم في الآخرة  
 فليس فيه دعاء بدوام كفر أو كفره بالسلم للآخرى في فكرهه نعم ان كان فيها بوقد وعمر حتى لم ي

للسما بالخير (ولا بأس  
 بالكاء على اللب)  
 أى يجوز بالكاء عليه  
 قبل الموت وبعده  
 وتوكل أولى ويكون  
 البكاء على (من غير  
 نوح) أى رفع صوت  
 بالتدب (ولاشق نوب)  
 وفي بعض النسخ يجب  
 بدل نوب والجلب  
 طوق القميص  
 (و يعزى أهله) أى أهل  
 البيت صغيرهم وكبرهم  
 ذكرهم وأشاهم الأ  
 ئمة فلا يميزها إلا  
 بحارها (والتعزية سنة  
 قبل الدفن وبعده الى  
 ثلاثة أيام من) بعد  
 (دفنه) ان كان للعزى  
 والعزى حاضران فان  
 كان أحدهما غائبا  
 امتدت التعزية الى  
 حضوره (والتعزية  
 لغة التسليه لمن أصيب  
 بمن يعز عليه) وشرا  
 الأمر بالصبر والحث  
 عليه بوعد الأجر  
 والدعاء للميت بالمغفرة  
 وللعاب بغير الصبية  
 والمسلمين كذا في بعض النسخ



(ولا بدقن اثنتان في قبر)  
 واحد (إلا الحاجة)  
 كعبق الأرض وكثرة  
 الوقي  
 (كتاب أحكام الزكاة)  
 وهي لغة ألقاه وشعرعاً شتم  
 مال مخصوص يؤخذ  
 من مال مخصوص على

وجه مخصوص يصرف  
 لطائفة مخصوصة (تجب)  
 الزكاة في خمسة أشياء  
 وهي الواشي (ولو غير  
 بالتمسك بالزكاة لأنها  
 أخص من الواشي  
 والكلام هنا في الأخص  
 (والإعان) وأريد بها  
 الذهب والفضة  
 (والزروع) وأريد بها  
 الأقوات (والتجار  
 وعروض التجارة)  
 وسائر كل من الحصة  
 مفصلاً (فأما الواشي  
 فتجب الزكاة في ثلاثة  
 أجناس منها وهي الأبل  
 والبقر والغنم) فلا تجب  
 في الخيل والرقيق  
 والتوليد مثلاً بين غنم  
 وطيء (وتبرائط  
 وجوها ستة أشياء)  
 وفي بعض نسخ المتن  
 ستة خصال (الاسلام)  
 فلا تجب على كافر أصلي  
 وأما المرتد فله جميع  
 أن الله موقوف فان عاد  
 إلى الاسلام وجب عليه

سنة من ثمرته ان رجي اسلامه (ولا بدقن اثنتان في قبر) أي عند أوشق (واحد) من غير حاجز بناء  
 سمي أي يجب أن لا يجمع بينهما فيكونان اعتداً بوعاء واختلافاً ولو احتسبا كحشيتين إذا كان بينهما  
 حرمة أوزوجية أو سببية أو إباحة أو حرمة ويحرم أيضاً إدخال ميت على آخر وان اعتدا قبل بلاء جميعه إلا  
 حجب الميت فإنه لا يلبى (إلا الحاجة) أي للضرورة (كضيق الأرض وكثرة الموتى) وقد عسر على أفراد كل  
 سبب أولم يوجد إلا كفن واحد فلا كراهة ولا حرمة حينئذ في دفن اثنين فأكثر مطلقاً في قبر واحد  
 حشيتين دفنهما إلى القبلة أفضلهما بما يقدم به في الإمامة عند اتحاد النوع ولا يقدم رجل ولو مفضلاً فصي  
 حتى وامرأة نعم تقدم أصل على فرغه من جنسه ولو أفضل في الحرمة الأبوّة أو الأمومة بخلافه من غير جنسه  
 يقدم ابن على أمه لفصله المذكورة

### كتاب أحكام الزكاة

وهي لغة ألقاه أي الزيادة (وشعرعاً اسم للمال مخصوص) وهو القدر المخرج وهذا حقيقة الزكاة  
 (وتحتمل مال مخصوص) وهو المال المخرج منه أو من بدن مخصوص وهذا محلها (على وجه  
 مخصوص) من شرط وكيفية (يصرف لطائفة مخصوصة) وهم مستحقوها (تجب الزكاة في خمسة  
 أشياء) أجمالاً (وهي الواشي ولو غير بالتمسك) أي التعبير (أولاً لأنها) أي النعم (أخص من الواشي)  
 غنم اسم للأبل والبقر والغنم وأكثر ما يطلق النعم على الأبل وللأنثى تطلق على النعم وغيرها من  
 الغنم (والكلام هنا في الأخص) أي الذي هو النعم بل الكلام هنا في الأعم لأن المصنف قال بعد  
 (فأما الواشي) فتجب الزكاة في ثلاثة أجناس منها فلو قال وهي النعم لصاع قوله بعد لأنها إذا أطلق  
 النعم على الأبل خاصة فكلام المصنف في موضعه (والإعان) وأريد بها الذهب والفضة (ولو غير  
 سروين) ويدخل فيها الركا والعدن وكذا عروض التجارة لأن الواجب في قبضتها وهي من  
 (والزروع) وأريد بها الأقوات (وهي الحبوب) (والتجار) وعروض التجارة (وهي جمع عرض وهو  
 اسم لما قابل النقد ومنه النقود الضرورية وإن واجتزوج النقاد كما لا ريب فيها كذا في عمدة  
 الراعي ورجع هذه الحصة إلى ضررين ما يتعلق بالقيمة وهو من كافة التجارة وما يتعلق بالعين وهو ثلاثة  
 أنواع نبات وجوهر النعدين وحيوان (وسائر كل من الحصة مفصلاً) في كلام المصنف (فأما الواشي  
 فتجب الزكاة في ثلاثة أجناس) فقط (منها) أي الواشي (وهي الأبل والبقر) (والغنم) (ولها  
 حظاً) فأنها تسمى شياء البر لا غنم البر فلا يحتاج إلى تقييد الغنم بالأهلية (فلا تجب) أي الزكاة (في  
 الخيل) خلافاً للإمام أبي حنيفة فإنه أوجبها في الأنثى من الخيل وحدها أو مع الذكور (والرقيق) والمتولد  
 من ثلاثين غنم وطيء (أما التوليد) بين أبل وبقر فإنه يزكى زكاة البقر من حيث البقر فلا تجب في أقل  
 من ثلاثين والتوليد بين صان ومعر قالوا يجب أنه يتبع أعلى السن (وتبرائط وجوها) أي زكاة  
 لأجناس الثلاثة (سنة أشياء) وفي بعض نسخ المتن ستة خصال (الإسلام) (الاسلام فلا تجب) أي الزكاة  
 (على كافر أصلي) حتى لو أسلم لم يكف باخراجها كالملافة والموم (وأما المرتد) فالصحيح أن ماله موقوف  
 فان عاد إلى الاسلام وجبت عليه (لثبوت بقاء ملكه) ولو أخرجها حال الردة أجزأه وإن لم تصح نيته  
 للضرورة بخلاف الموم فلا تجزئ لأنه عمل بدني (والافلا) لأنه يبين بعبارة الردة أن المال يخرج  
 عن ملكه من حين الردة وصار في يده أي زكاة وجبت عليه حال الردة أملك زكاة وجبت عليه قبلها  
 تجب اخراجها من ماله مطلقاً أسلم أم لا لأنها وجبت عليه في حال الاسلام (و) الثاني (الحرية) فلا زكاة  
 على رقيق (ولو تدبراً) ومعلقاً عنه بصفة ومكاناً المصنف ملك المكاتب ولا تملك سيده لأنه غير مالك  
 لأن غير المكاتب لا يملكه (وأما الكبش) فتجب عليه الزكاة فيما ملكه بصفة (الحرة) تمام ملكه

والافلا (والحرية) فلا زكاة على رقيق وأما البهائم فتجب عليه الزكاة فيما ملكه بصفة



(و) الثالث (الملك التام) فلا تجب الزكاة فيما لا يملكه مملوكا تاما كجمل جمالة ومال مكتوبة لصف  
 للملك اذ لا يملكها قطا متى شاء فان فأت الكتاب فتعقد بحوله من حين زوال ملك الصبي عنه (أي  
 فملك الضيف لا زكاة فيه كالمشترى قبل قبضه لا تجب فيه الزكاة كما يقتضيه كلام المصنف تبعا  
 للقول القديم لكن الجديد الوجوب) أي تجب الزكاة على المشتري في الشيء المشتري والحال أنه حال  
 عليه الحول في يد البائع لم يكن المشتري منه يتسلم الثمن وتجب الزكاة في مضمون ومحمود ومال  
 وغائب ومملوك بعد قبض قبضه لا يملك مملوكا تاما ولكن لا تجب دفع الزكاة حتى يملك ذلك فيخرجها  
 عن الأحوال اللازمة ولو تلف قبل التمكن سقطت وخرج بالملك للبائع والموقوف على غير معين  
 فلا تجب الزكاة فيها أما الموقوف على معين فتجب فيه الزكاة ولا يمنع الدين وجوبها وإن استغرق  
 النصاب (و) الرابع (النصاب) وهو القدر الذي تجب فيه الزكاة (و) الخامس (الحول) الكامل  
 والأموال في ملكه (فلو نقص كل منهما) أي النصاب والحول ولو منفردا عن الآخر (فلا زكاة)  
 ولكن يحتاج نصاب ملكه بسبب ملك النصاب تحول النصاب وإن ماتت الأمهات ولو مات المالك  
 في الحول لم ينقطع فيساقط الزكاة من وقت الموت نعم السائمة لا يستأنف حولها منه بل من وقت  
 قبضه هو لاسمائها بعد علمه بالموت (و) السادس (السوم) وهو الرعي في كلاً أي حشيش (مباح)  
 أو أوراق متناثرة فيقول المالك أو وكيله أو وليه أو الحاكم لغيبته (فإن علف للماشية معظم الحول)  
 أي أكره ليلاً ونهاراً (فلا زكاة فيها) الكثرة مؤتمتها (وإن علفت نصفه) أي الحول (أو أقل)  
 كأن كانت تسام نهاراً وتلف ليلاً أو تسام يومين وتلف ليلة فلا يصح أنهما أن علفت (قدرا تعين  
 بدونه) أي العلف (بلا ضرر بين) أما القلة الزمن كيوم أو يومين وأما لاستغنائها بالرعي (ووجب  
 زكاتها) خفة مؤتمتها (والا) تعنى أصلاً أو مع ضرر بين بدون العلف (فلا زكاة لظهور المؤنة وحمل  
 ما ذكره حيث لم يقصد باللف قطع السوم والآن قطع به مطلقا ولو سامت الماشية بنفسها فلا زكاة لعدم  
 قصد السوم أو اعتلفت بنفسها القدر للزكاة فلا زكاة أيضاً لحصول المؤنة وقصد العلف غير شرط أو كانت  
 عوامل للمالك ولو في محرم أو بأجر أو لغيره في حرك ونضح وحمل فلا زكاة لأنها معدة لاستعمال  
 مباح فاشبهت ثبات البدن (وأما الإغنام فثبثان الذهب والفضة مضروبان كالأول وسياق نصابهما)  
 أي الذهب والفضة وأجل الاثنان لانه هو للضرر خاصة الذي هو الدنانير والدرهم وليس ذلك  
 مراداً هنا بل يجب أن يزكى المحرم من النقص من حلي وغيره إجماعاً وكذا المكروه كقصة فقه  
 كبيرة لمصلحة صغيرة لئلا يمتنع في الألباح في الظاهر لانه معد لاستعمال مباح فاشبهت أمتعة الدار ولو أجز  
 لم يستعمل لمن يحل له بلا كراهية أي فانه لا زكاة فيه فلو اتخذ الرجل سواراً بلا قصد لبس أو غيره فلا  
 زكاة فيه في الأصح لانه بالصناعة طالع تنبيهه للإخراج للمحقق له بالنصبات إذا قصد بها الاستعمال  
 فغالباً مع افضائها إليه غالباً وخرج بذلك ما إذا قصد اتخاذ مكبر أفيزكي وإن لم يحرم اتخاذ في غير الأناة  
 ولو قصد بها حرام غيره لم يحرم أو عكس غير الحكم ولو قصد اعارة لمن لا يستعمله لم تجب جزاها ولو أنكر  
 الحلي المباح فعليه وقصد إصلاحه فلا زكاة فيه في الأصح وإن دأب أحواله وأدام صورة الحلي مع قصد  
 إصلاحه هنا أن توقف استعماله على الإصلاح لنحو طام ولم يتجسس لصوغ جديد فإن لم يتوقف عليه فلا  
 أثر لكسر قطعاً وإن احتاج لصوغ جديد ومضى حول عمله تسكسزكي قطعاً وانقعد الحول من حين  
 الكسر وخرج بقصد إصلاحه ما إذا قصد كثره أو جعله نحو تبرقزكي قطعاً وكذا إن لم يقصد شيئاً إلا  
 الآن غير معد للاستعمال (وأمراطة وجوب الزكاة فيها أي الإغنام) ولوقال فيهما بضمير التثنية ليعود  
 على أقرب مذكور لكان أولى (خمس أشياء) وهي (الاسلام والحرية والملك التام والنصاب والحول)

(والملك التام) أي فالملك  
 الضيف لا زكاة فيه  
 كالمشترى قبل قبضه  
 لا تجب فيه الزكاة كما  
 يقتضيه كلام المصنف  
 تبعا للقول القديم لكن  
 الجديد الوجوب  
 (والنصاب والحول)  
 فلونقص كل منهما فلا  
 زكاة (والسوم) وهو  
 الرعي في كلاً مباح ولو  
 علفت للماشية معظم  
 الحول فلا زكاة فيها  
 وإن علفت نصفه فأقل  
 قدرا تعين بدونه بلا  
 ضرر بين ووجب  
 زكاتها والأغنام (وأيما  
 الإغنام فثبثان الذهب  
 والفضة) مضروبين  
 كانا أولاً وسياق  
 نصابهما (وأمراطة  
 وجوب الزكاة فيها)  
 أي الاثنان (خمس  
 أشياء) الاسلام والحرية  
 والملك التام والنصاب  
 والحول



والسنة والركاز فتجب الزكاة فيها في الحال نعم لو ملك نقدا نصبا سنة أشهر ثم أقرضه لآخر  
 يسقط الحول إذا كان مؤسرا أو عاكدا إلى زكاة عند تمام السنة الأشهر الثانية (وسياق بيان ذلك) أي  
 المحكور من العتق والمكحول (وأما الزرع) فهو ما لا ساق له (وأراد الصنف بها اللقنات من حنطة  
 وشعير وعيس وأرز وكذا) (والزراعات اختيارا كذرة وحمص وكحب الزكاة فيها ثلاثة شرائط)  
 حرة على ما سبق من الإسلام والحرية والملك التام أما المكحول فلا يشترط هنا الأول (أن يكون) أي  
 زرع (مما يزرعه أي يستنته الأدميون) أي من عادة الزرع أن ينشأ من ساق نباته الأدميون سواء  
 زرع ذلك أم لا نعم إذا كان من ساق من السائل من حب مملوك ينحور به أو طير ونبت زرع  
 (الزيت) أي الزرع (بنفسه يحمل ماء) أي تسيل (أو هو) أي يريغ من دار الحرب إلى أرضنا غير  
 سكون لأحد (فلا زكاة فيه) أي ذلك الزرع فإنه لم يملكه مالك اللقنات أماله حمله السيل لأرضنا  
 سكون فليس له من ثمره وجب عليه زكاته ولو حل الهواء أو الماء حبا مملوكا فثبت بأرض  
 مملوكه أن عرض عنه مالكه فهو لصاحب الأرض وعليه زكاته إن وجدت النرو وطوان لم عرض  
 من ثمره عليه زكاته وأجرة مثل الأرض لصاحبها (والثاني أن يكون) أي الزرع (قوتا)  
 وهو ما يقوم به البدن غالبا أي مقننا وقت الاختيار كالقوت واليرة الحسبي واليرة المنيق والنسج  
 (من خرا) أي صالحا للإدخار بحيث لو أدخرا لا يفتقر (وسبق قريبا بيان اللقنات) في قوله من  
 حقة إلى آخره (وخرج بالقوت ما يفتقر) أي ما لا يصلح للاقتيات (من الأوزار) والنفار (نحو  
 الكمون) والشعر والرجل أي وخرج بذلك ما يؤكل مداوبا أو ناعما أو ناعما كالزعفران والفجل  
 والمسم والمان وسائر القواكه وخرج بالاختيار ما يفتقر في الحب اضطرازا كحب الحنظل  
 ومن القاسول وهو الأشتان ومثله جميع ما يفتقر اضطرازا بقوله فهو كل ما لا يستنته الأدميون لأن  
 لا يملكه استنباطهم لثابت عدم اقتباسهم به اختيارا ولا عكس غايته ما يستنته اختيارا لا يفتقر  
 تلك (والثالث أن يكون) أي الزرع (نصبا) من جنس واحد فلا يضم جنس لجنس آخر  
 كضم مع أرز بخلاف الإزاج فيضم بعضها لبعض ويخرج من كل نوع بقسطه فإن عسر إخراج  
 كل نوع لكثرة الأنواع وقلة مقدار كل نوع أخرج الوسطا معتبرا بنقص سبب وجوب  
 زكاة في قدر نصيب الحبوب حال اشتدادها ولو في البعض لأنها حينئذ قوت وقيل نعم وجوب  
 زكاة بما ذكر لا يجب إخراج الأبعد التصفية بل لا يجزئ فيها كموتها مع مؤنة الحصاد على  
 تلك من خالص ماله فلونلف بعض الحبوب قبل التمكن من إخراج زكاتها كان تلف قبل  
 التصفية سقطا سقطا ووجب قسط ما بقي (وهو) أي الزرع (خمس أوسق) أي قوله ذلك كوزان  
 صحاه (لاقتصر عليها وفي بعض النسخ أن يكون خمسة أوسق) أي من زرع عام واحد (باسقاط)  
 خط (نصاب) والذخيرة الأولى أحسن ويصغر بلوغ الحب خمسة أوسق حال كونه معق من نحو  
 من وقتر لا يؤكل ولا يدخر معه ويصغر قلل فيه لا يؤثر في الكيل وأما ما ذكر في قشره الذي  
 لا يؤكل مع كالأذن كغصاة عشرة أوسق تحديدا اعتبارا لقشره الذي يظفره فيه أنقى وأصلح له  
 التصفية لأن خالصه محمي منه خمسة أوسق غالبا وخرج بقوله لا يؤكل مع القشرة فيدخل قشره  
 والمحب لأنه يؤكل معه وتحتيته غنية نادرة (وأما التمار) أي ثمار الشجر وهو ماله صاقر (فتجب  
 زكاة في شتين) فقط (منها) أي التمار فلا زكاة في غيرها (ثمرة النخل وثمر الكرم) يكون  
 الزكاة في شتين لأنهما من الأقوات الدخيرة (والكراد يهذين الثمرين التمر والزبيب) أي في الثمرين في كون  
 صاحبهما خمسة أوسق كونهما تمرا وزبيبهما أفضل التمار يخرجهما أفضل بالانفاق والنخل أفضل

وسياق بيان ذلك  
 (وأما الزرع) وأراد  
 الصنف بها اللقنات من  
 حنطة وشعير وعيس  
 وأرز وكذا ما يفتقر  
 اختيارا كذرة وحمص  
 (فتجب الزكاة فيها  
 بثلاثة شرائط أن يكون  
 مما يزرعه أي يستنته  
 (الأدميون) فإن ثبت  
 بنفسه يحمل ماء أو هواه  
 فلا زكاة فيه (وأن  
 يكون قوتا من خرا)  
 وسبق قريبا بيان اللقنات  
 وخرج بالقوت ما لا  
 يفتقر من الأوزار نحو  
 الكمون (وأن يكون  
 نصبا فهو خمسة أوسق  
 لاقتصر عليها) وفي بعض  
 النسخ أن يكون خمسة  
 أوسق باسقاط نصاب  
 (وأما التمار فتجب  
 الزكاة في شتين منها  
 ثمرة النخل وثمر الكرم  
 (والكراد يهذين الثمرين  
 التمر والزبيب



من شجر الغنّ على الرجح (ومرئط وجوب الزكاة فيها أي النار) ولو قال فيها صغر الشئ ليهو  
على التمرين إكنا أولي (أربع خصال الاسلام والحرية والملك التام والنصاب متى انتفى شرط من ذلك)  
أي المذكور ومن الشروط الأربعة (فلا وجوب) أي لازك أي وقت ظهور صلاح الثمر ولو في البعض  
وهو بلوغه صفة يطلب فيها غالبا بأن ظهر منادى النضج والحلاوة والتلون فإنه حينئذ ثمرة كاملة وفي  
ذلك تلخ وحصره قدامته في التلون ثم روعه في حمرة أو سواد أو صفرة وفي غيره كالتب الأبيض  
وعن غيره وهو قفاؤه وجران الماء فيه ومع ذلك لا يجب إخراج الزكاة إلا بعد الحفاف فيما يجب  
لا يجزئ قبله ويعتبر بلوغ الثمر والغنّ نصا بحالة كونه ثمرا أو زيبا أن يثمر أو يرب أو لا  
وعبأ ويخرج منه لأن هذا كمال أحواله ويضم غير التحقّف للتحقّف في كمال النصب لا تحاد  
الجنس وما يجب تركه كالاحتقاف وكذا ما يطول زمن حفافه كسنة (وأما عروض التجارة فتجب الزكاة  
فيها بالشرائط المذكورة سابقا) في كلام الصنف (في) زكاة (الأنبان) وهي خمسة الاسلام والحرية  
والمالك التام والنصاب والحول لكن النصاب في مال التجارة معتبر في آخر الحول فإذا بلغت القيمة آخر  
نصابا زكاة وإن اشترى قبل أو باعه بعد بدهونه والأفلازكاة لهذا الحول بخلاف المال الذي ليس للتجارة  
فتسترد أن لا ينقص عنه في جزء من أجزاء الحول (والتجارة هي التقلب في المال) وتلك معاوضة  
(لغير الربح) أي لقصده وقت عقده وفعلها وبكفي وجود قصدها في مجلس العقد سواء اشترى  
بنقد أو عرض فنية أم دين حال أم مؤجل وشواء مملوكة باحارة لنفسه أو دابته مثلا ولا يحتاج لتجديد  
القصدي في كل تصرف ويقطع حول تجارة بنية في مال التجارة كله أو بعضه إن عتبه أو لا استعمال  
محرم كليس الحرير فتحتاج إلى تجديد قصده مقارنة للتصرف لاستعمال بلانية قنية والنية هي الجنس  
لا التفاع وقد وجدت مع النية فأثرت فيها فلو باع مال تجارة بعرض تجارة ورد عليه بعيب فلا  
يستأنفله حولا ولو ربح به حتى تم الحول بخلاف غير مال التجارة كالماشية والتفد ولو في حق غيره  
أخذته تجارة لأنها في التقديمية تأدرة فإنه إذا باعه ثم رد عليه نحو إقالة أو عيب استلزم حولا  
ثانيا ولو رد مال التجارة إلى التقدي الذي يقوم به آخر الحول بان يبيع به مثلا في خلال الحول وهو دون  
النصاب ولم يكن عليه نقد من جنسه يكمّله ثم اشترى به شئ فلا يصح ما يقطع الحول  
و يبدى حوله من وقت شرائها التحقّق نقض النصاب تحسنا بالتقصيص بخلافه قبله لأنه مظهر  
أماله رد إلى التقدي كأن يبدل بعرض التجارة عرضا آخر أو رد التقدي لا يقوم به كأن باعه به بدها  
أو الحاله يقتضي التقويم بذناير أو نقد يقوم به وهو دون نصاب ولم يشتر به شيئا أو وهو نصاب  
فلا يقطع الحول بل هو باق على حكمه لأن ذلك كله من جملة التجارة ولاستواء العرض والتفدي الذي  
لا يقوم به في عدم التقويم بهما ويضم الربح الحاصل أثناء الحول أو مع آخره إلى الأصل في الحول إن  
ينقص بما يقوم به وذلك كان اشترى عرضا بما في درهم فصارت قيمته في الحول ولو قبل آخره بلحظه  
فلا يأنه زكاه آخره

مالك

(ومرئط وجوب  
الزكاة فيها) أي النار  
(أربع خصال الاسلام  
والحرية والملك التام  
والنصاب) متى انتفى  
شرط من ذلك فلا  
وجوب (وأما عروض  
التجارة فتجب الزكاة  
فيها بالشرائط المذكورة  
سابقا) (في الاتقان)  
والتجارة هي التقلب  
في المال لغرض الربح  
فصل في أول نصاب  
الابل خمس وفيها شاة  
أي جذعة ضأن لها  
سنة ودخلت في الثانية  
أو ثنتي عشر لها سنتان  
ودخلت في الثالثة  
وقوله (وفي عشر شاتان







(وعلى هذا أبداً فقس) وفي مائة وعشرين ثلاث مئتين أو أربعة أئمة . (فصل : ولول نصاب الفهم أربعون وفيها شاة)  
تجدع من الضان أو ثنية (١٠٤) من العز وسبق بيان الجدعة والثنية وقوله (وفي مائة واحدة وعشرين مئتان

وفي مائتين وواحدة  
ثلاث شياه وفي أربع مائة  
أربع شياه ثم في كل  
مائة شاة) الخ ظاهر  
غنى عن الشرح .

(فصل : والخلطان  
بزر كيان) بكسر الكاف

(زكاة) الشخص  
(الواحد) والخلطه قد  
تفيد الشريكين تخفيفاً  
بأن عليك مائتين شاة  
بالسوية بينهما فيلزمهما  
شاة وقد تفيد تخفيفاً  
بأن عليك أربعين شاة  
بالسوية بينهما فيلزمهما  
شاة وقد تفيد تخفيفاً

على أحدهما وتثقيلاً على  
الأخر كأن عليك مئتين  
لأحدهما وللآخر  
ثلثاها وقد لا تفيد  
تخفيفاً ولا تثقيلاً كأن  
عليك مائتي شاة بالسوية

بينهما وإنما بزر كيان  
زكاة الواحد بسبع  
شرائط إذا كان وفي  
بعض النسخ إن كان

(المراح) واحداً وهو  
بضم الميم مأوى الماشية  
ليلاً (والمرح  
واحد) والمراد

بالمرح الموضع الذي  
تسرح فيه الماشية  
(والمرعى) والراعى

كما في الاقتناع لانهما يحزنان عن سيتين فعن مادونهما أولى وإنما منع مقابل الذهب الاجزاء لعدم  
الآتية (وعلى هذا) الحكم من النصاين (أبداً فقس) عند الزيادة ففي سيتين كميان فلا يتغير  
القرض بعد الأربعين إلا بزيادة عشرين ثم يتغير بزيادة كل عشرة في سبعين مكينة وتبيع وفي مائتين  
مكنتين وفي تسعين مائة ثنية وفي مائة نيكمان ومئنة وفي مائة وعشرة مكنتان وتبيع (وفي مائة  
وعشرين) يتفق فريضان اما (ثلاث مئتين أو أربعة أئمة) لا يتفق فريضان الآي الأبل والبقر .

(فصل) ولانهم أربعون نصاب الفهم أربعون وفيها شاة أي الأربعين  
(كشاة تجدع من الضان أو ثنية من العز) يسكون العين أو فتحها جمع ما عزر للذكر وما عزة للأنثى  
كضان جمع ضائني وضائنة (وسبق) في نصاب الأبل (بيان الجدعة والثنية) كالجدة مائة مكينة كاملة  
أو أجدعت قبلها والثنية مائة مكنتان كاملتان ويتغير كونهما اثنتين إن كانت غنمة اثناً أو فيها  
إكاث (و) فإنها (وفي مائة واحدة وعشرين مكنتان) أي تعدد بالنص لا بالحساب . هو الثناء  
مذكور بقوله (وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه) ورابعها مذكور بقوله (وفي أربع مائة أربع شياه) ثم  
يستقيم الحساب بزيادة مائة مائة (في كل مائة شاة) وقوله من أوله (إلى آخره ظاهر غنى عن الشرح)  
لثبوت ذلك بالنص . واعلم أن ما بين النصب يقال فيه وقص أي عفو لا يزيد بشيء في الواجب ولا  
ينقص بثلثه شيء منه ولا وقص في غير الماشية .

(فصل) في زكاة الأوصاف (و) الشخصان (الخلطان) مالهيا (بزر كيان بكسر الكاف زكاة  
الشخص الواحد) اجماعاً (والخلطة) أي أحدهما أربعة (الاولى) (قد تفيد) أي الخلطة (الشريكين  
تخفيفاً) عليهما (بأن عليك مائتين شاة بالسوية بينهما) أي لكل أربعين (فيلزمهما شاة) على كل  
نصفها ولو انفرد لكان عليه شاة كاملة (و) الثانية (قد تفيد) أي الخلطة (تثقيلاً) أي عليهما (بأن  
عليك أربعين شاة بالسوية بينهما) لكل منهما عشرين (فيلزمهما شاة) على كل نصفها ولو انفرد  
علم يجب عليه شيء لعدم النصاب (و) الثالثة (قد تفيد) الخلطة (تخفيفاً على أحدهما وتثقيلاً على الآخر

كأن عليك مئتين شاة لأحدهما ثلثها) وهو عشرون (ولأخر ثلثاها) فقل من له الثلث ثلث شاة واحدة  
مع أنه لو لا الخلطة لم يلزمه شيء فقد أفادته التثقيل وعلى من له الثلثان ثلثا شاة مع أنه لو لا الخلطة  
لزمه شاة كاملة فقد أفادته التخفيف (و) الرابعة (قد لا تفيد) أي الخلطة (تخفيفاً ولا تثقيلاً) كأن  
عليك مائتي شاة بالسوية بينهما) لكل منهما مائة ففي مائتين مكنتان على كل شاة ولو انفرد لكان  
عليه ذلك فلم تفد الخلطة شيئاً (وأما بزر كيان زكاة الواحد بسبع شرائط) الأول (إذا كان وفي بعض  
النسخ إن كان المراح) أي الزريبة (واحداً وهو) أي المراح (بضم الميم مأوى الماشية ليلاً و)

الثاني إذا كان (المرح) أي الموضع الذي تجتمع فيه ثم تساق إلى المرعى (فواحد) (ومعنى  
المرح في الأصل موضع الأرسال (والمراد بالمرح) هنا (الموضع الذي تسرح) أي تسرح  
(فيه الماشية) من المأوى لتجتمع فيه ثم تساق منه إلى المرعى (و) الثالث إذا كان (المرعى) وهو  
الموضع الذي ترعى فيه الماشية واحداً (و) الرابع (كون الراعى واحداً) بأن لا تختص ماشية كل  
واحد بحافط الماشية وأن تعدد (و) الخامس إذا كان (الفحل واحد) بأن يكون مرسلاً يزرع على  
كل من الماشيتين بحيث لا تختص ماشية هذا بفحل عن ماشية الآخر وأن تعدد (أي أن تعدد نوع  
الماشية فإن اختلف نوعها كضان ومز فيجوز أن يكون لكل منها فحل مسطر في ماشيته)

لا ضرورة  
(واحداً والفحل واحد) أي أن تعدد نوع الماشية فإن اختلف نوعها كضان ومز فيجوز  
أن يكون لكل منها فحل مسطر في ماشيته



71  
CML

وَمَا ارَادْنَا .

نصف الزكاة فيه

(بحر) أي الصدر الذي هو أصل الفاعل (المراد هنا) لأنه الذي بشرط اتحاد مواعده

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

( ١٤ - فوت الحبيب الغريب )



من الوَسْق مصدر بمعنى الجمع (١٠٦) لأن الوَسْق يجمع الصبيان (وهي) أي الحصة أوسق (ألف وستائة رطل بالعراق)

وفي بعض النسخ  
بالهندادى (وما زاد  
فيحسابه) (ورطل ينداد  
هندادوى مائة وثمانية  
وعشرون درهما وأربعة  
أسباع درهم) (وفيها)  
أي الزرع والخمار  
(ان سقطت ماء السماء)  
وهو الطر وعوه  
كالتلج (أو الصبح)  
وهو الماء الحار على  
الأرض بسبب سد النهر  
فيصعد الماء على وجه  
الأرض فيسقيها  
(المشر وان سقطت  
بدولاب) يضم الدال  
وتحذف ما يدبره الحيوان  
(أو) سقطت (نضج)  
من نهر أو بحر بحيون  
كبير أو بقرة (نصف  
المشر) وفيها سقي ماء  
السماء والدولاب مبتلا  
سواء ثلاثة أرباع المشر  
(فصل) في تقويم قروض  
التجارة عند آخر  
الحول بما اشترى به  
سواء كان ثمنه مال  
التجارة صايبا أم لا فإن  
بلغت قيمة القروض  
آخر الحول صايبا زكاهما  
والأفلا (ويخرج من  
ذلك) جدلوع قيمة  
مال التجارة صايبا (ربيع  
المشر) من (وما  
استخرج من معادن

(من الوَسْق مصدر) لوسق بمعنى جمع فالوسق (بمعنى الجمع) قال الخليل الوَسْق حمل المبر والوفر حمل  
البغل والخمار وإنما أخذ الأوسق من الوَسْق بمعنى الجمع (لأن الوَسْق يجمع الصبيان وهي أي الحصة  
أوسق) بالوزن (ألف وستائة رطل بالعراق وفي بعض النسخ بالهندادى) لأن الوَسْق شتون صلبها  
والصاع أربعة أمداد والدرر رطل وثلاث بالهندادى فإذا ضربت الحصة أوسق في الستين تحسب كانت  
الجملة ثمانية صاع فإذا ضربتها في الأربعة أمداد صارت الجملة ألفا ومائتي مدي فإذا ضربتها في رطل وثلاثة  
كانت الجملة ألفا وستائة رطل (وما زاد فيحسابه) أي الزائد فلا وقص في العشرات (ورطل ينداد عند  
النوى مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم) وقدر الرطل بالعراق لأنه الرطل النسرعى  
لأنه وقع التقدير به في زمن الصحابة رضي الله عنهم واستقر الأمر عليه (وفيها أي الزرع والخمار)  
أو في الحصة أوسق وما زاد كما في الأفاعيل إما المشر أو نصفه وذلك (ان سقطت) أي النوات (ماء السماء  
وهو الطر وعوه كالتلج أو) ماء السبح وهو الماء الحار على وجه الأرض) بأي شيء كان كالسيل  
من جبل أو نهر أو عين أو كاه زل من السماء في حفرة فيملؤها ثم يجري منها الزرع والخمار أو كالسيل  
من النهر (بسبب سد نهر فيصعد الماء على وجه الأرض فيسقيها) أي النوات (وجب فيها) (المشر) (كأنها  
حفرة للوثة في ذلك) (وان سقطت) أي النوات (بدولاب يضم الدال وتحتذف ما يدبره الحيوان) أو  
الآدميون أو طائفة وهي ما يدبره الماء بنفسه أو بدالة وهي البكرة التي يملأ عليها من نحو الآبار  
(أو سقطت نضج) أي ينزل الماء (من نهر أو بحر بحيون كبير أو بقرة) أو غيره إلى الزرع ووجب فيها  
(نصف المشر) (لكنه للوثة) (و) (وجب) (فيما سقى) أي من النوات (ماء السماء والدولاب مبتلا سواء)  
باعتبار مدة عيش الزرع والخمار (ثلاثة أرباع المشر) عملا بواجب النوعين ولو كانت للدة من  
يوم الزرع أو يوم الإطلاع أو يوم ظهور المسالى يوم الأدر الكثمانية أشهر واحتمل في ستة أشهر  
زمن الشتاء والربيع إلى سقيتين فسقي بماء السماء وفي شهرين من زمن الصيف إلى ثلاث سقيات  
ففي الصيف ووجب ثلاثة أرباع المشر نظرا لسخن السماء وربع نصف المشر وهو من المشر نظرا  
لسخن النضج ولو سقى الزرع بماء الشتاء والنضج وجهل مقدار كل منهما من النفع ووجب فيه ثلاثة  
أرباع المشر أخذنا بنسابة الذين يجعل نصف للدة للسقة ونصفها للسقيتين لأن الأصل عدم  
زيادة كل منهما

(فصل) في زكاة المروض والمعدن والركاز وما عدا ذلك من كل (وتقوم عروض التجارة عند آخر  
الحول) لتعرف قيمتها (بما اشترى به) أي بالتقيد الذي اشترى به المروض به من ذهب أو فضة أو غيره  
خضروين (سواء كان عين مال التجارة صايبا أم لا) أي سواء كان رأس مال التجارة الذي اشترى به بالنقد  
صايبا أم لا (فإن بلغت قيمة القروض آخر الحول صايبا زكاهما) أي قيمة المروض (والأفلا ويخرج من) قيمة  
(ذلك) أي المروض لا من عينه (جدلوع قيمة مال التجارة صايبا) بالتقويم (ربيع المشر منه) أي من  
قيمه أما أن يخرج ربع المشر فلأعتبار التقيد الذي تقوم به المروض وأما أنه من القيمة فلا لأنها متعلق  
ربيع المشر فلا يجوز أخراجه من عين المروض (وما استخرج من معادن الذهب والفضة) أي والنقد  
الذي استخرج من معادن أو بدونها من أرض مباحة أو مملوكة (ويخرج منه) أي المستخرج بعد  
التنقية من نحو التراب (ان بلغ صايبا ربع المشر في الحال) ولا يجب عليه في المدة الماضية ان وحده في  
ملكه لم يتم تحقق كونه ملكه من حين ملك الأرض لاحتمال أن يكون للوجود مما خلق شيئا فشيئا  
والأصل عدم وجوبها ولا يترتب في المعدن الحول لأنه إنما يمتثل لأجل تكامل النماء والمستخرج من  
المعدن مما في نفسه فاشبه الزرع والخمار (وان كان المستخرج من أهل وجوب الزكاة) بأن كان مسلما حرا

الذهب والفضة يخرج منه (ان بلغ صايبا ربع المشر في الحال) ان كان المستخرج من أهل وجوب الزكاة فخرج



والموادر جمع معدن  
 بفتح داله وكسر هاء ثم  
 لمكان خلق الله تعالى  
 فيه ذلك من موات  
 أو ملك (وَمَا يُوجَدُ مِنْ  
 الرِّكَازِ) وَهُوَ دَفْنُ  
 الْحَاقِلِيَّةِ وَهِيَ الْحَالَةُ الَّتِي  
 سَكَتَ عَلَيْهَا الْعَرَبُ قَبْلَ  
 الْإِسْلَامِ مِنَ الْجَهْلِ بِاللَّهِ  
 وَرَسُولِهِ وَشَرَائِعِ  
 الْإِسْلَامِ (فَقَبْلُ) أَيْ  
 الرِّكَازِ (الْجَنَسُ)  
 وَيَصْرَفُ مُصْرَفُ  
 الزَّكَاةِ عَلَى الْمَشْهُورِ  
 وَبِقَابِلِهِ أَنْ يَصْرَفَ إِلَى  
 أَهْلِ الْجَنَسِ الْمَذْكُورِينَ  
 فِي آيَةِ الْقِيَامِ  
 وَفَصْلُ : وَنَجِبُ زَكَاةِ  
 الْفِطْرِ (وَيُقَالُ لِمَا زَكَاةُ  
 الْفِطْرَةِ أَيْ الْخَلْقَةُ  
 (بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ) الْإِسْلَامِ)  
 فَلَا فِطْرَةَ عَلَى كَافِرٍ أَصْلِيٍّ  
 إِلَّا فِي رَقِيقَةٍ وَفَرِيقَةٍ  
 الْمُسْلِمِينَ (وَيَغْرُوبُ  
 الشَّمْسُ مِنْ آخِرِ يَوْمِ  
 مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ)  
 وَحِينَئِذٍ تَخْرُجُ زَكَاةُ  
 الْفِطْرِ عَنْ مَاتٍ بَعْدَ  
 الْغُرُوبِ دُونَ مَنْ وَلَدَ  
 بَعْدَ (وَوُجُودُ الْفَضْلِ)  
 وَهُوَ بَيَارُ الشَّخْصِ بِمَا  
 يَفْضُلُ (عَنْ قُوَّةِ وَقُوتِ  
 عِيَالِهِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ)  
 أَيْ يَوْمِ عِيدِ الْفِطْرِ  
 وَكَذَا لَيْلَتُهُ أَيْ

فَخَرَجَ الرِّكَازُ فَإِنَّهُ يَتَلَكَّأُ مَا أَخَذَهُ مِنَ الْعَدَنِ وَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِيهِ لَأَنَّهُ مِلْكُهُ وَأَمَّا مَا أَخَذَهُ الرَّقِيقُ  
 عَلَيْهِ فَيَلْزِمُهُ زَكَاةُ (وَالْمَعْدَنُ جَمْعُ مَعْدِنٍ بَفَتْحِ دَالِهِ وَكُسْرِ هَاءِ أَمَامِ لِمَكَانِ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ ذَلِكَ)  
 أَيْ الْمَذْكُورُ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ (مِنْ مَوَاتٍ أَوْ مِلْكٍ) وَقِيلَ بِالْفَتْحِ أَمَامَ الْمَكَانِ وَبِالْكَسْرِ أَمَامَ  
 مَا أَخَذَهُ مِنْهُ (وَمَا يُوجَدُ مِنَ الرِّكَازِ وَهُوَ دَفْنُ الْحَاقِلِيَّةِ) وَهِيَ الْحَالَةُ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهَا الْعَرَبُ قَبْلَ  
 الْإِسْلَامِ (أَيْ قَبْلَ مَعِيَّتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مِنَ الْجَهْلِ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَشَرَائِعِ الْإِسْلَامِ فَفِيهِ أَيْ  
 الرِّكَازِ (الْجَنَسُ) وَجَوَابُ إِنْ تَلَقَّ نَصَابًا وَخَالَفَ الْعَدَنَ فِي قَدْرِ الْوَاجِبِ وَإِنْ وَافَقَهُ فِي الْإِخْرَاجِ فَوَرَأَى أَنَّهُ  
 لَا مَبْرَأَ فِي حَصِيلِهِ كَانَ أَظْهَرَ السَّلَاقَةِ أَوْ مَوْتَهُ فَلَيْلَةً إِنْ لَمْ يَظْهَرْ فَكُنْ وَاجِبٌ كَالْمُعْتَرَاتِ (وَيَصْرَفُ)  
 أَيْ الرِّكَازُ (مُصْرَفُ الزَّكَاةِ) كَالْعَدَنِ (عَلَى الْمَشْهُورِ) لِأَنَّهُ عَقْدٌ وَاجِبٌ فِي السِّتْقَادِ مِنَ الْأَرْضِ فَأَشْبَهَ  
 الْوَاجِبُ فِي الثَّارِ وَالزَّرْعِ (وَبِقَابِلِهِ) أَيْ الْمَشْهُورُ (أَنَّهُ) أَيْ خَمْسُ الرِّكَازِ (يَصْرَفُ إِلَى أَهْلِ الْجَنَسِ  
 الْمَذْكُورِينَ فِي آيَةِ الْقِيَامِ) أَيْ يَصْرَفُ كَمُصْرَفِ خَمْسٍ الْفِي لِأَنَّ الرِّكَازَ مَالٌ جَاهِلِيٌّ حَصَلَ الظُّفَرُ بِهِ  
 مِنْ غَيْرِ إِعْطَافٍ خِلَافَ وَلَا رِكَابَ فَكَانَ كَالْفِي يَصْرَفُ خَمْسَةَ مُصْرَفِ خَمْسٍ الْفِي .  
 (فَصْلُ) فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ فَأَمَّا أَهْلُهَا : وَقْتُ الْوَجُوبِ وَقْتُ الْأَدَاءِ وَصِفَةُ الْمُؤَدِّيِّ وَصِفَةُ الْمُؤَدَّى  
 وَقَدْرُ الْخُرْجِ وَجَنَسُهُ وَسَمِيُّ الْقَدْرِ الْخُرْجُ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ لِأَنَّ الْفِطْرَ أُخْرِجَ أَيْ سَبِيحًا الْمَرْكَبُ مِنْ شَيْئَيْنِ  
 أَحَدُهُمَا جُزْءٌ مِنْ رَمَضَانَ وَجُزْءٌ مِنْ شَوَّالٍ وَيُقَالُ أَيْضًا زَكَاةُ الْفِطْرِ لِأَنَّهَا وَجِبَتْ عَلَى الْخَلْقَةِ تَزَكِيَةً  
 لِنَفْسِ أَيْ تَطَهُّرًا لَهَا وَتَنْمِئَةً لِعَمَلِهَا (وَنَجِبُ زَكَاةِ الْفِطْرِ) وَيُقَالُ لِمَا زَكَاةُ الْفِطْرِ أَيْ الْخَلْقَةُ وَزَكَاةُ  
 الصَّوْمِ وَزَكَاةُ الْبَدَنِ وَصَدَقَةُ الْفِطْرِ (ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ) أَيْ أُمُورٌ بِأَرْبَعَةٍ أَرْكَانِ النَّبِيِّ وَالْمُؤَدِّيِّ  
 وَالْمُؤَدَّى عَنْهُ وَالْمَالُ الْمُؤَدَّى أَمَّا النَّبِيُّ فَتَسْكُونُ مِنَ الْمُؤَدَّى عَنْ نَفْسِهِ أَوْ عَمَّنْ تَلَزِمُهُ فِطْرَتُهُ وَتَسْكُونُ  
 عَنِ الْبَدَنِ عَنِ الْمَالِ أَوْ عَنِ الدَّقِيقِ إِلَى الْمُسْتَحَقِّ أَوْ بَيْنَهُمَا . وَأَمَّا الْمُؤَدَّى عَنْهُ فَيَشْتَرِطُ فِيهِ أَمْرَانِ :  
 أَوَّلُهُمَا (الْإِسْلَامُ فَلَا) تَخْرُجُ الْفِطْرَةُ عَنْ كَافِرٍ فَإِنَّهُ لَا (فِطْرَةَ عَلَى كَافِرٍ أَصْلِيٍّ) عَنْ نَفْسِهِ (إِلَّا) أَنْ يَلْزِمَهُ  
 فِطْرَةٌ مِنْ تَلَزِمِهِ مُؤْتَةً إِذَا كَانَ مُسْلِمًا فَتَجِبُ عَلَيْهِ (فِي رَقِيقَةٍ وَفَرِيقَةٍ) مِنْ أَصُولِ وَفَرِيقَةٍ (الْمُسْلِمِينَ)  
 صِيغَةُ التَّثْنِيَةِ لَوْجُوبِ نَفْسِهِمَا عَلَيْهِ . وَالثَّانِي أَنْ يَدْرِكَ وَقْتُ وَجُوبِ زَكَاةِ الْفِطْرِ الَّتِي هِيَ آخِرُ جُزْءٍ  
 مِنْ رَمَضَانَ وَأَوَّلُ جُزْءٍ مِنْ شَوَّالٍ (وَلَوْ) (بَغْرُوبِ) جُزْءِ (الشَّمْسِ) مِنْ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ  
 وَحِينَئِذٍ تَخْرُجُ زَكَاةُ الْفِطْرِ عَنْ مَاتٍ بَعْدَ الْغُرُوبِ (وَعَمَّنْ) وَلَدَ قَبْلَهُ وَلَوْ بِلَحْظَةٍ (دُونَ مَنْ وَلَدَ بَعْدَهُ)  
 وَدُونَ مَنْ مَاتَ قَبْلَهُ وَدُونَ مَا يُجَدِّدُ بَعْدَهُ أَوْ مَعَهُ مِنْ نِكَاحٍ وَاسْتِغْلَامٍ وَمِلْكٍ رَقِيقٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ  
 لَا يَتَوَجَّهُ لَعَدَمِ وَجُودِ ذَلِكَ وَقْتُ الْوَجُوبِ . وَأَمَّا الْمُؤَدَّى عَنْهُ فَيَشْتَرِطُ فِيهِ ثَلَاثَةٌ شَرْطُ الْإِسْلَامِ فَلَا  
 تَخْرُجُ الْفِطْرَةُ عَنْ كَافِرٍ فَإِنَّهُ لَا يَطَالِبُ بِهَا فِي الدُّنْيَا وَإِنْ كَانَ يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهَا فِي الْآخِرَةِ وَأَمَّا  
 الْكَافِرُ فَفِطْرَتُهُ وَفِطْرَةُ مَنْ تَلَزِمُهُ مُؤْتَةً مُوقُوفَةً عَلَى عَوْدِهِ لِلْإِسْلَامِ وَلَوْ أَخْرَجَ فِطْرَتَهُ فِي حَالِ رَدِّهِ  
 أَجْرَهُ إِنْ عَادَ لِلْإِسْلَامِ وَتَسْكُونُ نَفْسُهُ لِلْمُسْلِمِ . الثَّانِي فَاخِرِيَّةُ فَلَا فِطْرَةَ عَلَى رَقِيقٍ لِأَنَّ نَفْسَهُ  
 وَلَا عَنْ غَيْرِهِ سِوَاهُ كَانَ مَكْتَبًا أَوَّلًا وَالْمَكْتَبَةُ لَا تَجِبُ فِطْرَتُهُ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى سَيِّدِهِ لِاسْتِقْلَالِهِ وَلَا عَلَيْهِ  
 نَصْفُ مِلْكِهِ وَمَنْ يَبْهُوْهُ حُرٌّ يَلْزِمُهُ مِنَ الْفِطْرِ بِقَدْرِ مَا فِيهِ مِنَ الْحُرِّيَّةِ وَرَقِيقًا عَلَى مَالِكٍ بَاقِيَهُ  
 وَغَيْرُ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَهَابَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ وَالْأَخْدَعَةُ الْفِطْرَةُ بِمَنْ وَقَعَ زَمَنُ الْوَجُوبِ فِي نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ  
 فِي ذَلِكَ الرَّقِيقِ الْمَشْرُوكِ (وَالثَّالِثُ) (وَوُجُودُ الْفَضْلِ) وَهُوَ بَيَارُ الشَّخْصِ بِمَا يَفْضُلُ عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوتِ  
 عِيَالِهِ (الَّذِينَ يَلْزِمُهُ نَفَقَتُهُمْ كَزَوْجَتِهِ الَّتِي طَاعَتُهُ وَالْمَمْلُوكُ وَالْقَرِيبُ) (فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ) أَيْ يَوْمِ عِيدِ الْفِطْرِ وَكَذَا  
 (لَيْلَتُهُ أَيْ) وَلَا يَدُ أَنْ تَسْكُونُ الْفِطْرَةُ أَيْضًا فَاضِلًا عَنْ مَسْكُونٍ وَخَادِمٍ لِأَنَّ فِيهِ يَحْتَاجُ إِلَى الْخَدْمَةِ



وزكي الشخص (عن

نفسه ومن تلمذه

نفتت من المسلمين)

فلا يلزم المسلم فطرة

عبد وقريب وزوجة

كفار وإن وجبت

نفقتهم وإذا وجبت

الفطرة على الشخص

فيخرج (صاعاً من قوت

بلده) إن كان بليدياً فإن

كان في البلد أقوات

غلب بعضها وجب

الإخراج منه ولو كان

الشخص في بادية

لأقوت فيها أخرج من

قوت أقرب البلاد إليه

ومن لم يوسر صاع بل

يخصه لزومه ذلك

البعض (وقد رده) أي

الصاع (خمس أرطال

وثلاث العراقي) وسبق

بيان الرطل العراقي

في نصاب الزروع .

(فصل : وتدفع الزكاة

الى الأصناف الثمانية

الذين ذكرهم الله تعالى

في كتابه العزيز في قوله

تعالى : إنما الصدقات

للفقراء والمساكين

والعالمين عليها والمؤلفة

قلوبهم وفي الرقاب

والغارمين وفي سبيل الله

وإن السبيل الخ وهو

ظاهر غنى عن الشرح

الأمم معرفة الأصناف

المذكورة كالفقير في

لا يعمل في الأرض مثلاً نعم لو نبتت الفطرة في ذمة إنسان فإنه يباع فيها مسكنه وخادمه ولو لا تقوى  
دون ملبس الملائق لأنها حينئذ صارت من الديون وأن يكون فاضلاً عن ذمته نوب بليقي .  
وعموماً ولا يشترط كونه فاضلاً عن ذمته ولو لادى ويصير وجود الفضل بما ذكر وقت الوجوب  
فوجبوه لا يوجبها اتفاقاً . ثم ذكر للصنف خمسة للزكاة عنه بقوله (وزكي الشخص عن نفسه وعن  
تلمذه نفقة من المسلمين) أي يشترط أن يكون أخرج عنهم مسلمين ولو كان المخرج مسلماً (فلا  
يلزم للمسلم فطرة عبد وقريب وزوجة كفار وإن وجبت نفقتهم) ضابط : لكل من لزمت نفقة شخص  
لزمه فطرته إن كان ذلك الشخص مسلماً وذلك كالأزواج والأصول والفروع والأقارب ومثل الزوجة  
مخادمتها للمالك لها أولها أو المستأجر بالنفقة بخلاف المستأجر بالدرهم ولو حبسها امرأة لتخدمها  
بالنفقة لا يلزم الزوج فطرته لعدم الأجر . وأما المال المؤدى وهو القدر المخرج وجبت فقد ذكره  
للصنف بقوله (وإذا وجبت الفطرة على الشخص فيخرج) عن شخص واحد (صاعاً من قوت بلده)  
أي يخرج أن يخرج عن نفسه (إن كان بليدياً فإن كان في البلد أقوات غلب بعضها) أي الأقوات  
(وجبت الإخراج منه) أي الغالب ويجزئ القوت الأعلى عن القوت الأدنى لأنه زاد خبراً ولا عكس  
لنقصه عن الحق بخلاف زكاة المال فإنه لا يجزئ فيها إخراج الذهب عن الفضة مثلاً ولا اعتبار  
في الأعلى والأدنى بزيادة نفع الاقتيات لا بالقيمة (ولو كان الشخص في بادية) أو بليدياً (لأقوت فيها)  
أو كان فيها قوت لا يجزئ في الفطرة كالنعم والجزر (أخرج من قوت أقرب البلاد إليه) فإن كان  
بقرية مثلاً منساوياً بقرية أخرى فلهما كلاً لو كان في البلد أقوات لأغلب فيها فإنه يتخير بينها  
ولو اختلف محل المؤدى عنه فالعبرة بمقابل قوت محل المؤدى عنه ولو اختلف المالك باختلاف الأوقات  
فالعبرة بمقابل قوت السنة لأغلب قوت وقت الوجوب على العتد (ومن لم يوسر صاع بل يعصه  
لزمه ذلك البعض) بحافظة على الواجب بقدر الامكان فإن لم يجد إلا نصفاً من ذا ونصفاً من ذا  
فالأوجه أنه يخرج النصف الواجب عليه ولا يجزئ الآخر لأن الصاع لا ينعض من جنين (وقد رده  
أي الصاع) بالوزن (خمس أرطال وثلاث العراقي) أي بالبغدادية لأنه أربعة أمداً وكل مد رطل  
وثلث والغالب في الصاع الكيل إن تأنى كيلة والآفة فيه بالوزن كالجنين والأقطر وأما قدر  
بالوزن استيفاء لجميع التقادير فإن لم يتيسر له الميزان أخرج قديراً يتيقن أنه لا ينقص عن الصاع  
(وسبق بيان الرطل العراقي في نصاب الزروع) وكذا كيلة الفطر خمسة أوقاف وقت جواز وهو من ابتداء  
رمضان ولا يجوز أخرجه قبله ووقت وجوبه هو بإدراك جزء من رمضان وجزء من شوال ووقت  
ندب وهو قبل صلاة العيد ووقت كراهة وهو بعدها ووقت سحرمة وهو ما بعد يوم العيد وتكون قضاء .  
(فصل : في قسم الزكوات على مستحقها) وتدفع الزكاة الى الأصناف الثمانية الذين ذكرهم الله تعالى  
في كتابه العزيز في قوله تعالى : إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعالمين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي  
الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وإن السبيل الخ وهو ظاهر غنى عن الشرح (أي من حبس  
العبد لا آمن حيث معرفة حقيقة الأصناف وذلك قال الشارح (الأمم معرفة الأصناف) فإنه يحتاج للشرح  
(فالفقير في الزكاة هو الذي لا مال له ولا كسب) لا تقوته (يقع) كل منهما أو مجموعهما (موقفاً من  
حاجته) مطلقاً وملبساً ومسكناً وغيرها مما لا بد منه على ما يليق بحاله وحال موته كمن يحتاج الى  
عشرة في كل يوم ولا يملك أو لا يكتسب إلا أقل من خمسة والكسب غير فقير وإن لم يكن  
بالفعل إن وجد من يستعمله وقدر على الكسب ولا يقى به وحل له ما يطلب (أما فقير الرقاب فهو من  
لا نقد بيده) وعنده كفاية من غيره فلا يعطى من الزكاة لأنه غنى والرقاب يفتح العين جمع غربة

وهي

الزكاة هو الذي لا مال له ولا كسب يقع موقفاً من حاجته أما فقير الرقاب فهو من لا نقد بيده



والسكن من قدر على  
مال أو كسب يقع لكل  
منهما موقعا من كفايته  
ولا يكفيه كمن يحتاج  
الى عشرة دراهم وعنده  
سبعة والعامل ممن  
استعمله الامام على اخذ  
الصدقات ودفعها  
لمستحقها وللزانية  
فلو بهم وهم أربعة  
اقسام: ائمه هادئولة  
السلمين وهم من سلم  
ونبتة ضعة فتائف  
بدفع الزكاة له ورفقة  
الاقسام مذكرة  
في المبسوطات وفي  
الرقاب وهم المكاتبون  
مكتوبة صحيحة أما  
المكاتب مكتوبة فاسدة  
فلا يطعم من سهم  
المكاتبين. والبارم على  
ثلاثة اقسام: ائمه  
من استدان دينه  
السكن فتة بين  
طائفتين في قيل لم يظهر  
خاتمة فتحت في باب  
ذلك فقضى دينه من  
سهم التارمين غنيا كان  
أو فقيرا وانما يطعم  
البارم عند بقاء الدين  
عليه فان اداه من ماله  
أو دفعه ابتداء لم يطعم  
من سهم التارمين ورفقة  
اقسام التارمين في  
المبسوطات. وأما السبل  
التي هم الزكاة الذين  
لا سهم لهم في دوان

من الحق بغيرها صاحبها رجلا محتاجا فيجعل له غيرها عاها فمروها أي بأنها فبا كل غيرها  
سكن من قدر على مال أو كسب لا يقي به أو عليها (يقع لكل منهما) أو مجموعهما (موقعا من  
سكن) إن قدر (ولا يكفيه) لو توسط (كمن يحتاج الى عشرة دراهم وعنده سبعة) أو يكتسب كل يوم  
من فوقها الى دون ما يكفيه والزكاة التي تستر كان كان زوجها معسر بالنفقة أو بنائها جاز  
لها أن تأخذ كفايتها من الزكاة ومن لم يكفها ما وجب لها على زوجها لكونها أ كولة تأخذ عام  
كفايتها من الزكاة ولو من زوجها (والعامل) على الزكاة (من استعمله الامام على اخذ الصدقات  
ودفعها لمستحقها) وكثابة ما أعطاه أرباب الأموال وجميعهم والمستحقين وحفظ الأموال ومحاسنها  
تربة أهلية الشهادة الاسلام وأن لا يكون هاشميا ولا مطلبيا ولا مولى له ولا من نافع الكتاب  
والحافظ ونحوهم يجوز كونهم كفارا مستأجرين من سهم العامل لأن ذلك اجرة لا زكاة  
(وللزانية) ولو بهم وهم أربعة اقسام: ائمه هادئولة السلمين (أما مولى الكفار) وهم من رجعي  
السلمين أو يخاف شرهم فلا يسلمون من زكاة ولا غيرها (وهو من سلم ونبتة ضعة) في الأيمان  
س أو امله (فتتالف بدفع الزكاة) لبقوى ايمانه (ونبتة الاقسام مذكرة في المبسوطات) وهو من سلم  
ونبتة قوية في الأيمان وأمله ولكن له شرف في قومه يتوقع باعطائه اسلام غيره ومن استلم ونبتة  
كذلك لكن هو كاف لنا شر من سبله من كفار أو مانبي زكاة وهكذا تحت كفايتها فيعطى كل من  
الاقسام الأربعة لكن اعطى الاختيار اذا كان اعطاهما أهون علينا من تجهيز جيش يفت  
الكفاية شر من ذكر (وفي الرقاب) وهم المكاتبون مكتوبة صحيحة (ولو كان النبي هاشم وبني المطلب  
ولا يقال أنه يلزم على ذلك أخذ بني هاشم وبني المطلب من الزكاة فان ما اخذه المكاتب يعطيه لسيده  
ولا نقول ما اخذه السادة من المكاتبين واقع عن جهة الذين لا عن جهة الزكاة وان كان في أصله  
زكاة وانما قيس الرقاب بالمكاتبين لأن اللفظ وفي تخلص الرقاب من الرقي (أما المكاتب مكتوبة  
فاسدة) بنقص شرطها مثلا (فلا يسلم) من الزكاة شيئا (من سهم المكاتبين) ولا من سهم غيرهم  
(والبارم على ثلاثة اقسام: ائمه هادئولة السلمين فتة بين طائفتين في قيل) أي بسبب  
قيل ولو غير آدمي (لم يظهر قائله) أو ظهر (فتحتل دينه بسبب ذلك) أي تسكن الفتنة (فقضى دينه  
من سهم التارمين غنيا كان) أي ذلك التارمين (أو فقيرا) تغنيا في هذه الكرامة إذ لو اشترط الفقر  
فتحت الرغبة في هذه الكرامة (وانما يطعم التارمين عند بقاء الدين عليه فان اداه) أي الدين (من  
سهم التارمين) بعد أن تدان أولا (أو دفعه) أي الدين (ابتداء) أي من غير تدان أو أرى الدين منه (لم  
يطعم من سهم التارمين) بل يطعم من سهم غير الفقراء ان كان منهم (وكيفية اقسام التارمين  
في المبسوطات) والائمان الباقيان الحكمهما من تدان لنفسه أو عياله في مباح أو لعلمه مسجد أو قري  
سبب وان تصرف في المباح في معصية لكن لا تصدقه في قصد الاباحة بل لابد من نية ولها ان  
تستد القرآن أو تدان لمعصية كخمر وصرفه في مباح أو صرفه في معصية وتاب منها وظن تصدقه  
في نية وان قصرت المدة فيعطى مع الحاجة بان يحل الدين ولا يقدر على وقائه. وكذا نية من تدان  
سبله بلا اذن أو أعسر وحده أو باذن وأعسر مع الأصل فيعطى ان حل الدين (وأما السبل الله  
سهم الزكاة الذين لا سهم لهم في دوان الرزقة بل هم منقطعون بالجهاد) فيعطون ولو أغنيا أعانة لهم  
عن جهاد ويجب عليهم ترك الفاضل بعد الفز وان كان له مقدار (وأما السبل فهو من ينشئ سفرا  
بغير رزقة (من بلاد الزكاة) أو فر يس منها وان لم تكن وطنه (أو يكون محتارا) أي مارك في سفره (ببلدها  
وشرط فيه) أي ابن السبل أي في اعطائه الزكاة (الحاجة) أي الى ما يوصله مقصده وعدم من يقرضه  
الزكاة بل هم منقطعون بالجهاد. وأما ابن السبل فهو من ينشئ سفرا من بلاد الزكاة أو يكون محتارا ببلدها بشرط فيه الحاجة



وعلم للصبي وقوله (والى من يوجد منهم) أى الأصناف فيه إشارة الى أنه اذا فقد بعض الأصناف وجب البصر تصرف لمن وجد فان قعدوا كلهم (١١٠) حفظ الزكاة حتى يوجدوا كلهم أو بعضهم (ولا يقتصر في إعطاء

(وعلم للصبي) بقوله وعدم الهيام ولو احتاج الى كسوة أعطيها (وقوله والى من يوجد منهم أى الأصناف) أى الأنواع الثمانية (فيه) أى فى ذلك القول (إشارة الى أنه اذا فقد بعض الأصناف وجب البصر) كالفقراء والساكين والغازمين وابن السبيل (تصرف) أى الزكاة (لمن وجد منهم) فى عليها ويجب عليهم فرد نصيب البعض الفقود على الوجود (فان قعدوا كلهم) حتى فى ولاية الامام (حفظت الزكاة حتى يوجدوا كلهم أو بعضهم) فتصرف اليه (ولا يقتصر فى إعطاء الزكاة على أقل من ثلاثة من كل صنف) لذكره فى الآية بصيغة الجمع (وقوله ثلاثة) (من الأصناف الثمانية الالعمال) فانه ينقطع اذا قسم المال (و يجوز أن يكون) أى العامل (واحدا ان حصلت الكفاية) ولا يعطى العامل ولو متعذرا الا بقدر أجر مثله (واذا صرف لثنين من كل صنف غرم لثالث أقل متمول وقيل غرم لم أى الثالث (الثالث) وهذا ضعيف (وخصه لا يجوز دفعها أى الزكاة اليهم) الأول (الغنى) مال أو كسب) ومنه للكنى بنفقة قريب أو زوج (و) (الثاني) (العبد) أى غير للكاتب لغير الزكاة (و) (الثالث) (بنو هاشم وبنو المطلب سواء متعوا حقهم من خمس الحسن أم لا) لقوله صلى الله عليه وسلم (ان هذه الصدقات انما هى) أو ساخ النابض وانها لا عمل لعهد ولا لآل محمد) رواه مسلم (وكذا عتقاؤهم لا يجوز دفع الزكاة اليهم) لقوله صلى الله عليه وسلم مولى القوم منهم وقيل عمل الزكاة لهم لأن متعوا فى بنى هاشم وبنى المطلب لاستغنائهم بخمس الحسن ولا حتى لمولاهم فيه (و يجوز لكل منهم) أى من بنى هاشم وبنى المطلب وعتقاؤهم (أخذ صدقة التطوع على المشهور) (والرابع) (الكافر) وفى بعض النسخ (لا تصح) أى الزكاة (للكافر) لقوله صلى الله عليه وسلم (صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم) رواه الشيخان (و) (الحامس) (من نذر للزكاة فقتله) زوجية أو بضية أى فانه لا يدفعها أى الزكاة اليهم) أى الميال (باسم الفقراء والساكين) أى لا يجوز الدفع من سهم أحدهم لثانهم بالنفقة (و يجوز دفعها) أى الزكاة (اليهم) أى الميال من سهم باقي الأصناف (باسم كونهم غزاة أو غازين مثلا) أى أو عاملين أو مؤلفين أو مسافرين نعم المرأة لا تكون عاملة ولا غارمة ولا من القسمين الأخيرين من أقسام المؤلفة .

### كتاب بيان أحكام الصيام

(وهو والصوم مصدران) لتمام (معناها لغة الإمساك) عن طعم أو كلام أو سير (وشرعاً الإمساك عن مفطر) من نحو شهوة الفرج والبطن لطاعة المولى (بنية مخصوصة) كنية الصوم عن رمضان أو كفارة أو نذر (جميع نهار) من أول النهار الى آخره (قابل للصوم) فخرج به يوم العيد أيام التشريق ويوم الشك بلا سبب (من مسلم عاقل) أى عيز (ظاهر من حيض ونفاس) وولادة جميع النهار ومن اغتاه وسكر فى بینه (وشرايط وجوب الصيام ثلاثة أشياء) بعد البلوغ والعقل واحدا (وفى بعض النسخ أربعة أشياء) بعدتها اثنين الأول (الاسلام) ولو فيما مضى فيشمل للرجوع فيجب عليه الصوم لانقطاع سببه فى حقه لوجوب القضاء عليه ان عاد للإسلام (و) (الثاني) (التكليف) وهو (البلوغ والعقل) (و) (الثالث) (القدرة على الصوم) أى إطاقته حسا وشرعا بلا مشقة لعدم المرض والكبر والحض والنفاس (وهذا هو الساقط على نسخة الثلاثة) (والأولى عدم السقوط عليها بل بعد البلوغ والعقل واحدا) (فلا يجب الصوم على) (أضداد ذلك) أى المذكور من الثلاثة

الزكاة (على أقل من ثلاثة من كل صنف) من الأصناف الثمانية (الالعمال) فانه يجوز أن يكون واحدا ان حصلت الكفاية وإذا صرف لثنين من كل صنف غرم لثالث أقل متمول وقيل غرم له الثالث (وخصه لا يجوز دفعها) أى الزكاة (اليهم) (الغنى) (مال أو كسب) (و) (العبد) (أى غير للكاتب لغير الزكاة) (و) (الثالث) (بنو هاشم وبنو المطلب سواء متعوا حقهم من خمس الحسن أم لا) (وكذا عتقاؤهم لا يجوز دفع الزكاة اليهم) (لأن متعوا فى بنى هاشم وبنى المطلب لاستغنائهم بخمس الحسن ولا حتى لمولاهم فيه) (و يجوز لكل منهم) (أى من بنى هاشم وبنى المطلب وعتقاؤهم) (أخذ صدقة التطوع على المشهور) (والكافر) (وفى بعض النسخ) (لا تصح) (أى الزكاة) (للكافر) (لأنه لا يدفعها) (أى الزكاة) (اليهم) (أى الميال) (باسم الفقراء والساكين) (أى لا يجوز الدفع من سهم أحدهم لثانهم بالنفقة) (و يجوز دفعها) (أى الزكاة) (اليهم) (أى الميال من سهم باقي الأصناف) (باسم كونهم غزاة أو غازين مثلا) (أى أو عاملين أو مؤلفين أو مسافرين نعم المرأة لا تكون عاملة ولا غارمة ولا من القسمين الأخيرين من أقسام المؤلفة .

(كتاب) (أحكام) (الصيام) وهو والصوم مصدران معناها لغة الإمساك

وشرعاً الإمساك عن مفطر بنية مخصوصة جميع نهار قابل للصوم من مسلم عاقل ظاهر من حيض ونفاس (وشرايط وجوب الصيام ثلاثة أشياء) وفى بعض النسخ أربعة أشياء (الاسلام والبلوغ والعقل والقدرة على الصوم) وهذا هو الساقط على نسخة الثلاثة فلا يجب الصوم على أضداد ذلك



(وَفَرَضَ الصَّوْمَ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ أَحَدُهَا النَّيَّةُ بِالْقَلْبِ فَإِنْ كَانَ الصَّوْمُ قَرْضًا كَرَمَضَانَ أَوْ نَفَرًا) فَلَا يَدْرِي مِنْ أَقْبَعِ النَّيَّةِ (وَلَوْ مِنْ أَوَّلِ لَيْلَةٍ لَوْ نَسِيَ النَّيَّةَ لَيْلًا وَطَلَعَ الْفَجْرُ وَهُوَ نَائِمٌ لَمْ يَحْسَبْ لَهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ لَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْأَمْسَاكُ بِغَايَةِ الْحَرَمَةِ الْوَقْتُ وَيَسْنَى فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ أَنْ يَنْوِي صَوْمَ جَمِيعِهِ وَكَذَلِكَ يُنْصَحُ عَنْ تَجْدِيدِهَا فِي كُلِّ لَيْلَةٍ عِنْدَ الْأَمَامِ مَالِكٍ فَيَسْنَى ذَلِكَ عِنْدَنَا لِأَنَّهُ رُبَّمَا نَسِيَ التَّيَسُّتَ فِي بَعْضِ اللَّيَالِي فَيَقْلُدُ الْأَمَامَ مَا لَمْ يَكُنْ يَجِبُ تَيَسُّتُ فِي قَلْبِ الصَّوْمِ بَلْ تَصِحُّ نَيْتُهُ قَبْلَ الزَّوَالِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَسْقُطَ مِنْهُ الصَّوْمُ (وَيَجِبُ التَّعْيِينُ) فِي تَعْيِينِ اللَّيْلِ مِنْ حَيْثُ الْجَنِينُ (فِي صَوْمِ الْفَرِيضِ كَرَمَضَانَ) وَكَفَّارَةٍ وَلَا يَنْتَرِطُ تَعْيِينُ نَوَيْهَا كَكُونَ الْكَفَّارَةِ عَنْ ظَهَارٍ أَوْ يَمِينٍ مَثَلًا (وَلَوْ كَمَلَتْ نِيَّةُ صَوْمِهِ أَنْ يَقُولَ الشَّخْصُ نَوَيْتُ صَوْمَ غَدٍ عَنْ أَدَاءِ فَرِيضِ رَمَضَانَ هَذِهِ السَّنَةِ لِلَّهِ تَعَالَى) إِمَّا نَا وَاحْتِسَابًا وَلَفْظُ رَمَضَانَ فِي هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ مُجْرُورٌ بِالْإِضَافَةِ وَكَفَّيَّةٌ أَنْ يَقُولَ نَوَيْتُ صَوْمَ رَمَضَانَ (وَالثَّانِي الْأَمْسَاكُ) عَنْ أَرْبَعِ خِصَالٍ الْأَوَّلُ الْأَمْسَاكُ (عَنِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَأَنْ قُلْنَا لَمَّْا كَوَّلَ وَالشَّرْبُ) كَيْسَمَةِ وَنُقْطَةً مَا هُوَ الْقَلِيلُ يُبْطِلُ الصَّوْمَ (عِنْدَ التَّعَمُّدِ فَإِنْ أَكَلَ) أَوْ شَرِبَ (نَاسِيًا) لِلصَّوْمِ (أَوْ جَاهِلًا) بَانَ وَصُولُ لَمَّْا كَوَّلَ وَالشَّرْبِ إِلَى الْغَوْثِ يُبْطِلُ لِلصَّوْمِ (لَمْ يَقْطُرْ) وَأَنْ كَثُرَ ذَلِكَ (إِنْ كَانَ) الْجَاهِلُ مَعْدُورًا بَانَ كَانَ (قَرِيبَ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ أَوْ) بَعِيدَ لَكِنْ (نَسَا) مَحَلًّا (بَعِيدًا عَنِ الْعِلْمِ وَالْإِي) وَانْ لَمْ يَكُنْ قَرِيبَ عَهْدٍ وَلَمْ يَكُنْ تَائِبًا بَعِيدًا عَنِ الْعِلْمِ (أَفْطَرَ) لِنَقْصِرِهِ فَإِنَّ الْجَاهِلَ غَيْرَ الْمَعْدُورِ كَالْعَامِلِ وَالْثَّانِي الْأَمْسَاكُ عَنْ خُرُوجِ النَّاسِ بِاسْتِنَاءٍ أَوْ مِبَاشَرَةٍ بِلَا حَائِلٍ (وَالثَّلَاثُ) الْأَمْسَاكُ عَنِ الْجَمَاعِ (فَيُطْلَقُ الصَّوْمُ بِهِ إِذَا كَانَ الْجَمَاعُ) (عَامِدًا) مَخْتَارًا عِلْمًا بِالْتَّحْرِيمِ (وَأَمَّا الْجَمَاعُ نَاسِيًا) لِلصَّوْمِ (فَكَلَّا كُلُّ نَاسِيًا) فِي أَنَّهُ لَا يَنْطَرِظُ تَكْرُرَ الْجَمَاعِ وَكِنَا لَا يَفْطُرُ بِالْإِكْرَاهِ مَا لَمْ يَكُنْ زِنَا لِيْلَةٍ لَا يَبَاحُ بِالْإِكْرَاهِ (وَالرَّابِعُ) الْأَمْسَاكُ عَنِ (تَعَمُّدِ النَّاسِ) فَيَفْطُرُ بِهِ إِذَا كَانَ مَخْتَارًا عِلْمًا بِالْتَّحْرِيمِ وَأَنْ يَقْبَلُ بِهِ لَمْ يَرْجَعْ شَيْءٌ إِلَى جَوْفِهِ كَانَ تَقَابُلًا مَنَكِبًا (فَلَوْ غَلِبَ النَّاسُ لَمْ يَبْطُلْ صَوْمُهُ) لِأَنَّ ذَلِكَ كَالْإِكْرَاهِ وَكَالْقِيَّةِ الْفَحْشَى فَإِنَّ تَعَمُّدَهُ وَخَرَجَ شَيْءٌ مِنْ مَعْدَتِهِ إِلَى حَدِّ الظَّاهِرِ أَفْطَرَ وَأَنْ غَلِبَ فَلَا وَنَاسِيًا صَامٌ وَعَدُّ رَكْعَاتِهِ لَمْ يَجُودِ صَوْرَةُ لِلصَّوْمِ فِي الْحَارِجِ بِخِلَافِ نَحْوِ الصَّلَاةِ وَكَرَاهِيهَا مُعْرِفَةُ طَرِيقِ النَّهَارِ وَأَمَّا يَنْتَرِطُ لِلصَّوْمِ مُعْرِفَةُ غُرُوبِ الشَّمْسِ عِنْدَ الْإِفْطَارِ وَطُلُوعِ الْفَجْرِ عِنْدَ التَّسَحُّرِ تَحَقُّقُ أَمْسَاكِ جَمِيعِ النَّهَارِ (وَالَّذِي يَفْطُرُ بِهِ الصَّائِمُ عَشْرَةَ أَشْيَاءَ أَحَدُهَا وَثَانِيًا مَا وَصَلَ) مِنْ أَعْيَانِ الدُّنْيَا وَثَانٍ لَمْ تَوْكُلْ كَحَصَاةٍ (عَمْدًا) مَعَ الْإِخْتِبَارِ وَالْعَمَلِ بِالْتَّحْرِيمِ (إِلَى الْجَوْفِ الْبَاطِنِ) مُصَالَةً انْفِتَاحًا ظَاهِرًا مُحْصَا (أَوْ غَيْرِ الْمُنْفَتِحِ) مُصَالَةً (كَالْوَصُولِ مِنْ مَأْمُومَةٍ) وَهُوَ جَزْءٌ مِنْ بِلْغِ خَلْدِ الدِّمَاغِ (إِلَى الرَّأْسِ وَالرَّادِ) مِنْ قَوْلِهِ مَا وَصَلَ إِلَى الْجَوْفِ أَوَّلَ الرَّأْسِ (أَمْسَاكُ الصَّائِمِ عَنْ وَصُولِ عَيْنٍ إِلَى مَا يَسْمَعُ جَوْفًا) وَانْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ قُوَّةُ احْتِلَالِ النَّفْسِ وَالدَّوَاءِ كَحَلْقِ وَدِمَاقٍ وَبَاطِنِ أَذُنٍ وَبَاطِنِ وَالْعَيْنِ أَنْ جَعَلَ ذَلِكَ مَقْطَرًا لِلصَّائِمِ يَسْتَلِمْ وَجُوبَ أَمْسَاكِ الصَّائِمِ عَنْ ذَلِكَ (وَالثَّلَاثُ) الْحَقْنَةُ فِي أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ (وَهِيَ) أَيْ الْحَقْنَةُ (دَوَاءٌ يَحْقَنُ) أَيْ يَضْرِبُ بِأَكْرَبِ (بِالرَّيْضِ) فِي قَبْلِ أَوْ دُبُرِ الْمَعْرُوعَيْنِ فِي الْمَنِّ بِالسَّبِيلَيْنِ) وَمِثْلُ ذَلِكَ كَيُخَوَّلُ عَوْدًا أَوْ صَبْعًا فِي الدُّبُرِ أَوْ نَحْوَهُ وَضَابِطُ الدُّخُولِ الْفِطْرِ أَنْ يَصِلَ الدَّخَالُ إِلَى مَا لَا يَجِبُ غَسْلُهُ فِي الْأَسْتِنْجَاءِ خِلَافَ مَا يَجِبُ غَسْلُهُ فِيهِ فَلَا يَفْطُرُ إِذَا دَخَلَ أَصْبَعُهُ لِيُغْسَلَ الطَّلَبُ الَّتِي فِيهِ (وَالرَّابِعُ) عَمْدًا (مَعَ الْعَمَلِ وَالْإِخْتِبَارِ) (فَإِنْ لَمْ يَتَعَمَّدْ) أَوْ غَلِبَهُ أَوْ كَانَ جَاهِلًا مَعْدُورًا (لَمْ يَبْطُلْ صَوْمُهُ كَمَا سَبَقَ) لِعَلِّهِ وَبَسْنَى مِنْ قِيَّةٍ مَتَا وَافَقَتْ نِيَّامَةُ مِنَ الْبَطْنِ وَرَمَاهَا مَسَوَاءً قَلَمَهَا مِنْ دِمَاقِهِ أَوْ مِنْ بَاطِنِهِ لِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى السَّبِيلَيْنِ (وَهِيَ) دَوَاءٌ يَحْقَنُ فِي الرِّيْضِ فِي قَبْلِ أَوْ دُبُرِ الْمَعْرُوعَيْنِ فِي الْمَنِّ بِالسَّبِيلَيْنِ (وَالرَّابِعُ) (الَّتِي) عَمْدًا (فَإِنْ لَمْ يَتَعَمَّدْ) يَبْطُلْ صَوْمُهُ كَمَا سَبَقَ

(وَفَرَضَ الصَّوْمَ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ أَحَدُهَا النَّيَّةُ بِالْقَلْبِ) وَيَسْتَحِبُّ التَّلَفُّظُ بِهَا (فَإِنْ كَانَ الصَّوْمُ قَرْضًا كَرَمَضَانَ أَوْ نَفَرًا) أَوْ كَفَّارَةً أَوْ قَضَاءً عَنْ رَمَضَانَ (فَلَا يَدْرِي مِنْ أَقْبَعِ النَّيَّةِ) وَلَوْ مِنْ أَوَّلِ لَيْلَةٍ لَوْ نَسِيَ النَّيَّةَ لَيْلًا وَطَلَعَ الْفَجْرُ وَهُوَ نَائِمٌ لَمْ يَحْسَبْ لَهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ لَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْأَمْسَاكُ بِغَايَةِ الْحَرَمَةِ الْوَقْتُ وَيَسْنَى فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ أَنْ يَنْوِي صَوْمَ جَمِيعِهِ وَكَذَلِكَ يُنْصَحُ عَنْ تَجْدِيدِهَا فِي كُلِّ لَيْلَةٍ عِنْدَ الْأَمَامِ مَالِكٍ فَيَسْنَى ذَلِكَ عِنْدَنَا لِأَنَّهُ رُبَّمَا نَسِيَ التَّيَسُّتَ فِي بَعْضِ اللَّيَالِي فَيَقْلُدُ الْأَمَامَ مَا لَمْ يَكُنْ يَجِبُ تَيَسُّتُ فِي قَلْبِ الصَّوْمِ بَلْ تَصِحُّ نَيْتُهُ قَبْلَ الزَّوَالِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَسْقُطَ مِنْهُ الصَّوْمُ (وَيَجِبُ التَّعْيِينُ) فِي تَعْيِينِ اللَّيْلِ مِنْ حَيْثُ الْجَنِينُ (فِي صَوْمِ الْفَرِيضِ كَرَمَضَانَ) وَكَفَّارَةٍ وَلَا يَنْتَرِطُ تَعْيِينُ نَوَيْهَا كَكُونَ الْكَفَّارَةِ عَنْ ظَهَارٍ أَوْ يَمِينٍ مَثَلًا (وَلَوْ كَمَلَتْ نِيَّةُ صَوْمِهِ أَنْ يَقُولَ الشَّخْصُ نَوَيْتُ صَوْمَ غَدٍ عَنْ أَدَاءِ فَرِيضِ رَمَضَانَ هَذِهِ السَّنَةِ لِلَّهِ تَعَالَى) إِمَّا نَا وَاحْتِسَابًا وَلَفْظُ رَمَضَانَ فِي هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ مُجْرُورٌ بِالْإِضَافَةِ وَكَفَّيَّةٌ أَنْ يَقُولَ نَوَيْتُ صَوْمَ رَمَضَانَ (وَالثَّانِي الْأَمْسَاكُ) عَنْ أَرْبَعِ خِصَالٍ الْأَوَّلُ الْأَمْسَاكُ (عَنِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَأَنْ قُلْنَا لَمَّْا كَوَّلَ وَالشَّرْبُ) كَيْسَمَةِ وَنُقْطَةً مَا هُوَ الْقَلِيلُ يُبْطِلُ الصَّوْمَ (عِنْدَ التَّعَمُّدِ فَإِنْ أَكَلَ) أَوْ شَرِبَ (نَاسِيًا) لِلصَّوْمِ (أَوْ جَاهِلًا) بَانَ وَصُولُ لَمَّْا كَوَّلَ وَالشَّرْبِ إِلَى الْغَوْثِ يُبْطِلُ لِلصَّوْمِ (لَمْ يَقْطُرْ) وَأَنْ كَثُرَ ذَلِكَ (إِنْ كَانَ) الْجَاهِلُ مَعْدُورًا بَانَ كَانَ (قَرِيبَ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ أَوْ) بَعِيدَ لَكِنْ (نَسَا) مَحَلًّا (بَعِيدًا عَنِ الْعِلْمِ وَالْإِي) وَانْ لَمْ يَكُنْ قَرِيبَ عَهْدٍ وَلَمْ يَكُنْ تَائِبًا بَعِيدًا عَنِ الْعِلْمِ (أَفْطَرَ) لِنَقْصِرِهِ فَإِنَّ الْجَاهِلَ غَيْرَ الْمَعْدُورِ كَالْعَامِلِ وَالْثَّانِي الْأَمْسَاكُ عَنْ خُرُوجِ النَّاسِ بِاسْتِنَاءٍ أَوْ مِبَاشَرَةٍ بِلَا حَائِلٍ (وَالثَّلَاثُ) الْأَمْسَاكُ عَنِ الْجَمَاعِ (فَيُطْلَقُ الصَّوْمُ بِهِ إِذَا كَانَ الْجَمَاعُ) (عَامِدًا) مَخْتَارًا عِلْمًا بِالْتَّحْرِيمِ (وَأَمَّا الْجَمَاعُ نَاسِيًا) لِلصَّوْمِ (فَكَلَّا كُلُّ نَاسِيًا) فِي أَنَّهُ لَا يَنْطَرِظُ تَكْرُرَ الْجَمَاعِ وَكِنَا لَا يَفْطُرُ بِالْإِكْرَاهِ مَا لَمْ يَكُنْ زِنَا لِيْلَةٍ لَا يَبَاحُ بِالْإِكْرَاهِ (وَالرَّابِعُ) الْأَمْسَاكُ عَنِ (تَعَمُّدِ النَّاسِ) فَيَفْطُرُ بِهِ إِذَا كَانَ مَخْتَارًا عِلْمًا بِالْتَّحْرِيمِ وَأَنْ يَقْبَلُ بِهِ لَمْ يَرْجَعْ شَيْءٌ إِلَى جَوْفِهِ كَانَ تَقَابُلًا مَنَكِبًا (فَلَوْ غَلِبَ النَّاسُ لَمْ يَبْطُلْ صَوْمُهُ) لِأَنَّ ذَلِكَ كَالْإِكْرَاهِ وَكَالْقِيَّةِ الْفَحْشَى فَإِنَّ تَعَمُّدَهُ وَخَرَجَ شَيْءٌ مِنْ مَعْدَتِهِ إِلَى حَدِّ الظَّاهِرِ أَفْطَرَ وَأَنْ غَلِبَ فَلَا وَنَاسِيًا صَامٌ وَعَدُّ رَكْعَاتِهِ لَمْ يَجُودِ صَوْرَةُ لِلصَّوْمِ فِي الْحَارِجِ بِخِلَافِ نَحْوِ الصَّلَاةِ وَكَرَاهِيهَا مُعْرِفَةُ طَرِيقِ النَّهَارِ وَأَمَّا يَنْتَرِطُ لِلصَّوْمِ مُعْرِفَةُ غُرُوبِ الشَّمْسِ عِنْدَ الْإِفْطَارِ وَطُلُوعِ الْفَجْرِ عِنْدَ التَّسَحُّرِ تَحَقُّقُ أَمْسَاكِ جَمِيعِ النَّهَارِ (وَالَّذِي يَفْطُرُ بِهِ الصَّائِمُ عَشْرَةَ أَشْيَاءَ أَحَدُهَا وَثَانِيًا مَا وَصَلَ) مِنْ أَعْيَانِ الدُّنْيَا وَثَانٍ لَمْ تَوْكُلْ كَحَصَاةٍ (عَمْدًا) مَعَ الْإِخْتِبَارِ وَالْعَمَلِ بِالْتَّحْرِيمِ (إِلَى الْجَوْفِ الْبَاطِنِ) مُصَالَةً انْفِتَاحًا ظَاهِرًا مُحْصَا (أَوْ غَيْرِ الْمُنْفَتِحِ) مُصَالَةً (كَالْوَصُولِ مِنْ مَأْمُومَةٍ) وَهُوَ جَزْءٌ مِنْ بِلْغِ خَلْدِ الدِّمَاغِ (إِلَى الرَّأْسِ وَالرَّادِ) مِنْ قَوْلِهِ مَا وَصَلَ إِلَى الْجَوْفِ أَوَّلَ الرَّأْسِ (أَمْسَاكُ الصَّائِمِ عَنْ وَصُولِ عَيْنٍ إِلَى مَا يَسْمَعُ جَوْفًا) وَانْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ قُوَّةُ احْتِلَالِ النَّفْسِ وَالدَّوَاءِ كَحَلْقِ وَدِمَاقٍ وَبَاطِنِ أَذُنٍ وَبَاطِنِ وَالْعَيْنِ أَنْ جَعَلَ ذَلِكَ مَقْطَرًا لِلصَّائِمِ يَسْتَلِمْ وَجُوبَ أَمْسَاكِ الصَّائِمِ عَنْ ذَلِكَ (وَالثَّلَاثُ) الْحَقْنَةُ فِي أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ (وَهِيَ) أَيْ الْحَقْنَةُ (دَوَاءٌ يَحْقَنُ) أَيْ يَضْرِبُ بِأَكْرَبِ (بِالرَّيْضِ) فِي قَبْلِ أَوْ دُبُرِ الْمَعْرُوعَيْنِ فِي الْمَنِّ بِالسَّبِيلَيْنِ) وَمِثْلُ ذَلِكَ كَيُخَوَّلُ عَوْدًا أَوْ صَبْعًا فِي الدُّبُرِ أَوْ نَحْوَهُ وَضَابِطُ الدُّخُولِ الْفِطْرِ أَنْ يَصِلَ الدَّخَالُ إِلَى مَا لَا يَجِبُ غَسْلُهُ فِي الْأَسْتِنْجَاءِ خِلَافَ مَا يَجِبُ غَسْلُهُ فِيهِ فَلَا يَفْطُرُ إِذَا دَخَلَ أَصْبَعُهُ لِيُغْسَلَ الطَّلَبُ الَّتِي فِيهِ (وَالرَّابِعُ) عَمْدًا (مَعَ الْعَمَلِ وَالْإِخْتِبَارِ) (فَإِنْ لَمْ يَتَعَمَّدْ) أَوْ غَلِبَهُ أَوْ كَانَ جَاهِلًا مَعْدُورًا (لَمْ يَبْطُلْ صَوْمُهُ كَمَا سَبَقَ) لِعَلِّهِ وَبَسْنَى مِنْ قِيَّةٍ مَتَا وَافَقَتْ نِيَّامَةُ مِنَ الْبَطْنِ وَرَمَاهَا مَسَوَاءً قَلَمَهَا مِنْ دِمَاقِهِ أَوْ مِنْ بَاطِنِهِ لِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى السَّبِيلَيْنِ (وَهِيَ) دَوَاءٌ يَحْقَنُ فِي الرِّيْضِ فِي قَبْلِ أَوْ دُبُرِ الْمَعْرُوعَيْنِ فِي الْمَنِّ بِالسَّبِيلَيْنِ (وَالرَّابِعُ) (الَّتِي) عَمْدًا (فَإِنْ لَمْ يَتَعَمَّدْ) يَبْطُلْ صَوْمُهُ كَمَا سَبَقَ



ذلك تكرير (والخامس الوطء عنداً في الفرج) ولو دبراً وإن لم ينزل (فلا يفطر الصائم بالجماع ناسياً) لقصوم (كما سبق) وتفطر المرأة بإدخالها ذكراً مائلاً وعكسه ولا شيء على صاحب الفرج البان من ذكر أو أنثى (والسادس الإنزال وهو خروج المني) لا الذي (عن مباشرة) أي من البشرة بلا حائل (بلاجماع محرماً كان) أي الإنزال (كاخراجه) أي المني (بيده أو غير محرم) بقطع النظر عن ابطال الصوم (كاخراجه بيد زوجته أو جاريته) وحاصل الإنزال أنه أن كان بالاستئمان أي طلب خروج المني سواء كان بيده أو بيد زوجته أو غيرهما عاتل أولاً يفطر مطلقاً أما إذا كان الإنزال باللس من غير طلب الاستئمان فتارة يكون مما تشبه الطمان السليمة أولاً فإن كان لا تشبه الطمان السليمة كالأمرد الجميل والمضو المبان فلا يفطر بالإنزال مطلقاً سواء كان شهوة أولاً عاتل أولاً وأما إذا كان الإنزال بلمس ما يشتهي طبعاً فتارة يكون محرماً وتارة يكون غير محرم فإن كان محرماً وكان شهوة وبدون حائل أفطر والا فلا وأما إذا كان غير محرم كزوجته فيفطر الإنزال بلمس مطلقاً شهوة أولاً بشرط عدم الحائل وأما إذا كان محائلاً فلا يفطر به مطلقاً شهوة أولاً. والراد بالشهوة أن يقصد مجرد اللذة من غير أن يقصد خروج المني والآ كان استئمان وهو مفطر مطلقاً (واحتراز بمباشرة عن خروج المني بالاحتلام فلا يفطر به محرماً) وكذلك بالنظر والفسك (أن لم يخرج عاتله بالإنزال مهما ولا أفطر) (والسابع إلى آخر العشرة الحيف) أي يقينا بخلاف التحيرة في زمن التحير فيصح صومها لعدم تبين الحيض (والنفاس) ولو عقب علقه أو مضغه (والجنون) لما فاته العادة (والردة) تلك أيضاً (فني طراً شيء منها) أي الأربعة (في أثناء الصوم) ولو لحظة من النهار (أبطله) أي الصوم ومثل الجنون والأغماء والبكر في كل اليوم بأن لم يبق في لحظة من النهار بخلاف النوم فلا يبصر وإن استغرق جميع النهار وقد نظم المداينى المفسدات العشرة بقوله:

محيرة مفطرات الصوم \* فها كها إغماء كل اليوم  
إنزاله مباشرة والردة \* والوطء والقيء إذا تعصده  
ثم الجنون الحيف مع نفاس \* وصول عين بظنه مع راي

(ويستحب في الصوم) أي لأجله (ثلاثة أشياء) أحدها تعجيل الفطر إن تحقق غروب الشمس (كان يمان الغروب) (فان شك) في غروب الشمس أو ظنه بلا اجتihad (فلا يعجل الفطر) أي فيحرم تعجيل الفطر مهما وإن ظن الغروب باحتياله فلا يسن تعجيل الفطر وإن حل (ويسن أن يفطر على تمر) إن لم يعارضه سن التعجيل والإراعاة ويقدم على التمر طراً أو عتقاً أو سراً فإن لم يجد فعله عز ويسن أن يكونه تمرًا وقيل له يقوى البصر وكثيره يصفقه (والإلقاء) أي وإن لم يفطر على تمر فيسن أن يفطر على ماء ويقدم ماء زمزم على غيره وبعد الماء شيء يتخلو كمن يسير ويقدم اللبن على العسل لأنه أفضل منه ويقدم العسل على غيره وإن كان اللحم أفضل منهما أو بعد ذلك الحلاوة وهي المعمولة بالنار ولو لم يجد إلا الجماع أفطر عليه (والثاني تأخير السحور مالم يقع في شك) في طلوع الفجر بسبب التأخير فإن أوقعه ذلك في شك (فلا يؤخر) أي فلا يسن التأخير حيث بل الأفضل تركه (ويحصل السحور) بضم السين أي التسحر (بقليل الأكل والشرب) لقوله صلى الله عليه وسلم «تسحروا ولو بجرعة ماء» رواه ابن حبان ويدخل وقته بنصف الليل (والثالث ترك الهجر) بضم الهاء (أي الفحش من الكلام) أو بفتح الهاء بمعنى الهديان في المنطق (الفاحش) فله هجر بفتح الهاء مصدر هجر من باب نصر فمعناه الهديان وله هجر بضم الهاء اسم مصدر من الإهجار وهو الإغش في المنطق كما في المختار أي يسن للصائم من حيث الصوم ترك المحامسة مع الناس وترك الفحش من الكلام كالكذب فلا

(و) الخامس الوطء (الوطء كأمدا) في الفرج فلا يفطر الصائم بالجماع ناسياً كما سبق (و) السادس (الإنزال) وهو خروج المني (عن مباشرة) بلاجماع محرماً كان كاخراجه بيده أو غير محرم كاخراجه بيد زوجته أو جاريته واحتراز بمباشرة عن خروج المني بالاحتلام فلا يفطر به محرماً (و) السابع إلى آخر العشرة الحيف والنفاس والجنون والردة فني طراً شيء منها في أثناء الصوم أبطله (ويستحب في الصوم ثلاثة أشياء) أحدها (تعجيل الفطر) إن تحقق غروب الشمس فإن شك فلا يعجل الفطر ويسن أن يفطر على تمر والأفشاء (و) الثاني (تأخير السحور) مالم يقع في شك فلا يؤخر ويحصل السحور بقليل الأكل والشرب (و) الثالث (ترك الهجر) أي الفحش (من الكلام) الفاحش



عن الكذب والغيبة ونحو ذلك كالشتم وإن شتمه أحد ثلثين مرتين (١١٣) أو ثلاثا أتى صام ما بلسانه كما قال

النسوي في الأذكار  
أو بقلبه كما نقله الرافعي  
عن الأئمة واقتصر عليه  
(وبحرم صيام خمسة أيام  
اليعدان) أي صوم يوم  
عيد الفطر وعيد  
الأضحى (وألم التشرى)  
وهي (الثلاثة) التي بعد  
يوم النحر (ويكره)  
تحريرا (صوم يوم  
الشك) بلا سبب يقتضي  
صومه. وأشار المصنف  
لبعض صور هذا  
السبب بقوله (الآن  
يوافق عادة له) في  
تطوعه لمن عادته صيام  
يوم وافتار يوم فوافي  
صومه يوم الشك وله  
صيام يوم الشك أيضا  
عن قضاء ونذر ويوم  
الشك هو يوم الثلاثين  
من شعبان إذا لم يزل  
الهِلال للتعامع المحو  
أو تحدي الناس برؤيته  
ولم يزل عدل زاء أو شهد  
برؤيته شعبان أو عيد  
أوفسقة (ومن وطئ  
في نهار رمضان) حال  
كونه (عامدا في الفرج)  
وهو مكاف بالصوم  
ونوي من الليل وهو  
تأثم بهذا الوطء لأجل  
الصوم (فكيلة القضاء  
والكفارة وهي عتي  
رقبة مؤمنة) وفي بعض  
النسخ سليمة من

الحسين بن علي الغيبة والمخاصمة بخلاف إيمان ما يجب اجتنابه من حيث الصوم كالاستفقاء  
(نذبا من حيث الصوم) لسانه عن الكذب والغيبة ونحو ذلك كالشتم) وإن كان  
من قبل عن ذلك واجبا في حد ذاته ويثبت عليه نواييا واجبا من حيث وجوب صوم اللسان  
من قبل ومنه نواييا من حيث الصوم (فإن شتمه أحد فليقل) نذبا (مرتين أو ثلاثا) وهو الأفضل  
(اللسان) إن لم يخف الرياء (كما قال النسوي في الأذكار أو بقلبه) إن خافه (كما نقله الرافعي  
عن الأئمة واقتصر) أي الرافعي (عليه) أي القول بالقلب واعمال التخخير بينهما قول النسوي ويسن  
في خوف الرياء الجمع بينهما والمقصود من ذلك زجر نفسه عن الشاعة مطلقا وزجر الغير عن  
الشتم من لسان (وبحرم) ولا يصح (صيام خمسة أيام: العيدان) أي يحرم (صوم يوم عيد  
الفطر وعيد الأضحى) بالاجماع لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن صومها رواه الشيخان (وأيام  
التشرى وهي) عندنا (الثلاثة التي بعد يوم النحر) خلافا للأئمة الثلاثة حيث ذهبوا إلى أنها اثنان  
لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام أيام التشرى كما رواه أبو داود (ويكره تحريصا  
يوم شك) أي فلا يحل التطوع بالصوم يوم الشك (بلا سبب يقتضي صومه) لقول عمار بن ياسر  
عن صام يوم الشك فقد عصي أبا القاسم صلى الله عليه وسلم رواه أصحاب السنن الأربعة وهم أبو داود  
والترمذي وابن ماجه والنسائي ومحمد الترمذي وابن حبان والحاكم (وأشار للمصنف لبعض صور  
هذا السبب بقوله (الآن يوافق) أي صومه (عادة في تطوعه) ولومرة ولوطال الزمن بعدها لأن  
عادة ثبتت بحجة (من عادته صيام يوم وافتار يوم) أو عادته صوم يوم الاثنين والخميس (فوافق  
صومه) بحسب عادته (يوم الشك) فلا يحرم بل يصح (وله صيام يوم الشك أيضا) أي كاله صيامه  
تواقة العادة (عن قضاء) ولو لدنوب (ونذر) متقدم لم يقصد إيقاعه فيه كان ينذر صوم يوم  
لأمن مثلا فوافق يوم الشك أمّا نذر صوم يوم الشك أو النصف الثاني من شعبان فلا يصح كتجرى  
في قضاء في ذلك اليوم وله صيامه أيضا عن كفارة وبأمر الامام في الاستفقاء (وأيوم الشك هو  
يوم الثلاثين من شعبان إذا لم يزل الهلال ليلتها) أي الثلاثين (مع المحو) لعدم التعم (وتحدث الناس  
برؤيته) أي بأن الهلال رؤي (ولو لم يعلم) أي لم يشهد بها (عدل زاء أو شهد برؤيته) أي الهلال  
(مجان أو عيبد أوفسقة) أو نساء أو كفار أو شهد بها بخلاف ولم يكف به نعم من اعتقد صدق من  
قال أنه رآه من ذكر عوجب عليه الصوم وصح منه ووقع عن رمضان أن نيين أنه منه ومن ظن  
صدق من قال أنه رآه من ذكر عجاز بخلاف من لم يعتقد ولم يظن الصدق فإنه يحرم عليه الصوم  
فالحكم ثلاثة (ومن وطئ) تنقيب جميع الحنفية أوقدوها من مقلوعها (في نهار رمضان) يقينا  
بغير بعض القرص ولم يتم الغروب (حال كونه عامدا) عالما بالتحريم غنائرا (في الفرج) ولو دبرا  
من آدمي أو غيره من حجة أو ميت وإن لم ينزل (وهو مكاف بالصوم ونوي من الليل) أي نوي الصوم  
الليل (وهو) أم هذا الوطء لأجل الصوم مع عدم الشبهة ومع كونه أهلا للصوم بقية اليوم (فكيلة  
من وطئ) وعلى الوطء (القضاء) لإفساد صومهما بالجماع (وه) عليه وحده (الكفارة) دون للوطء  
كل منهما الكفارة (وهي) أي الكفارة العظمى (عتق رقبة مؤمنة) وفي بعض النسخ أي بعد  
(سليمة من العيوب المضرة بالعمل والكسب) فلا تجزئ الغيبة (فإن لم يجدها) تحسبا بأن لم  
يجدها أصلا في مسافة القصر أو مترعا بأن لم يجدها أو وجدها تباع بأكثر من منها (فصيام شهرين  
متتابعين) فإن تكلف الحق أجزاء ولو بان بعد صومهما أن لا يؤثره ولم يكن عالما به لم يعتد  
بصومه عن الكفارة (فإن لم يستطع صومهما) متتابعين للحصول مشقة له لا يحتمل عادة ولو لشدة



(فاطعام سببين مسكيناً)

أَوْ فَقِيرًا (لِكُلِّ مَسْكِينٍ

كَبَدٍ) أَيْ مِمَّا يَجْزِي

فِي صَدَقَةِ الْفَطْرِ فَإِنْ عَجَزَ

عَنِ الْجَمِيعِ اسْتَقْرَتِ

السَّكْفَارَةُ فِي ذِمَّتِهِ فَإِذَا

قَدَّرَ بِمَدَدِكَ عَلَى حَتْمَةِ

مِنْ خِصَالِ السَّكْفَارَةِ

فَعَلَهَا (وَمِنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ

صَكْبِيَّامٌ) سَفَاتٍ (مِنْ

وَمَقَانٍ) بَسْفَرٍ كَمَنْ

أَفْطَرَ فِيهِ لِمَرَضٍ وَلَمْ

يَسْكُنْ مِنْ قَضَائِهِ كَانَ

اسْتِمْرَارُهُ حَتَّى مَاتَ

فَلَا إِمَّ عَلَيْهِ فِي هَذَا

الْقَائِتِ وَلَا تَدَارَكَ

بِالْقَدِيَةِ وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ

عَذْرٍ وَمَاتَ قَبْلَ التَّسْكِينِ

مِنْ قَضَائِهِ (أَطْعَمَ عَنْهُ)

أَيْ أَخْرَجَ الْوَلِيَّ عَنْ

الْمَيْتِ مِنْ رُكْنَةِ الْكُلِّ

يَوْمَ) قَاتَ (يَوْمَ) طَعَامٍ

وَهُوَ رُطْلٌ وَثَلْتٌ

بِالْبَغْدَادِيِّ وَهُوَ

بِالسَّكْلِيِّ نَعْفٌ قَدَحٌ

مَضْرُوبٌ وَمَذْكُورٌ

الْمُخْتَفِ هُوَ الْقَوْلُ

الْجَدِيدُ وَالْقَدِيمُ لَا يَتِمُّ

الْأَطْعَامُ بِلِيجُوزِ الْوَلِيِّ

أَيْضًا إِنْ يَصُومُ عَنْهُ بَلْ

يَسْنُ لَهُ ذَلِكَ كَمَا فِي شَرْحِ

الْمُهَذَّبِ وَصَوَّبَ فِي

الرَّوَضَةِ الْجَزْمَ بِالْقَدِيمِ

(وَالنَّاسِخِ) وَالْمَجْزُورِ

وَالْمَرْبُوعِ الَّذِي لَا يَرْجَى

رُؤُوسُهُ (أَنْ عَجَزَ) كُلُّ مَنْ

عَنِ الصَّوْمِ يَقْطُرُ وَطَعَامُهُ

الْفَقِيرُ (فَاطْعَامُ سَبْتَيْنِ مَسْكِينًا أَوْ فَقِيرًا لِكُلِّ مَسْكِينٍ أَوْ فَقِيرٍ كَمَا يَجْزِي فِي صَدَقَةِ الْفَطْرِ) وَهُوَ  
 غَالِبُ قُوَّةِ بَلَدِهِ (فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْجَمِيعِ اسْتَقْرَتِ السَّكْفَارَةُ فِي ذِمَّتِهِ) مُرْتَبَةً وَلَا تَسْقُطُ بِعَجْزِهِ (فَإِذَا قَدَّرَ  
 بِمَدَدِكَ أَيْ الْعَجْزِ عَلَى حَتْمَةٍ مِنْ خِصَالِ السَّكْفَارَةِ فَعَلَهَا) كَالْوَكَاةِ قَادِرًا عَلَيْهَا أَبْتَدَاءً فَإِنْ قَدَّرَ عَلَى  
 أَكْثَرِ مَنْ خَصَلَتْ رُكْنٌ (وَمِنْ مَاتَ) مَسْلُومًا بَعْدَ الْبُلُوغِ (وَعَلَيْهِ صَكْبِيَّامٌ) مَاتَ مِنْ رَمَضَانَ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ  
 كِفَارَةٍ (بَعْدَ كَمَنْ أَفْطَرَ فِيهِ) أَيْ رَمَضَانَ (لِلْمَرَضِ) أَوْ سَفَرٍ (وَلَمْ يَسْكُنْ مِنْ قَضَائِهِ بَانَ اسْتِمْرَارُهُ) أَوْ  
 الْمَرْجُو بِرُؤُوسِهِ أَوْ سَفَرٍ وَالْبَاحِ (حَتَّى مَاتَ) أَوْ زَوَالَ الْمَرَضِ وَمَاتَ فِي رَمَضَانَ (فَلَا إِمَّ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْقَائِتِ)  
 بِالْمَرَضِ أَوِ السَّفَرِ (وَلَا تَدَارَكَ بِالْقَدِيَةِ) وَلَا بِالْقَضَاءِ بِالصَّوْمِ عَنْهُ لِمَنْ تَقَصَّرَ عَنْهُ (وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ عَذْرٍ) بَانَ  
 تَعَدَّى بِالْأَفْطَارِ (وَمَاتَ قَبْلَ التَّسْكِينِ مِنْ قَضَائِهِ) أَوْ بَعْدَهُ أَوْ أَفْطَرَ بَعْدَهُ وَمَاتَ بَعْدَ التَّسْكِينِ مِنْ الْقَضَاءِ  
 وَلَمْ يَقِصْ (أَطْعَمَ عَنْهُ) بِالْبِنَاءِ لِلْجَهْلِ وَالْخِلَافِ وَالْمَجْرُورِ نَائِبُ الْفَاعِلِ أَيْ أَخْرَجَ الطَّعَامَ مِنَ اللَّيْتِ (أَيْ  
 أَخْرَجَ الْوَلِيَّ) أَيْ الْأَجَنِي (عَنِ اللَّيْتِ مِنْ رُكْنِهِ) أَيْ اللَّيْتِ أَوْ مِنْ عَالِ الْخُرُوجِ مَدَا مِنْ غَالِبِ قُوَّةِ الْبَلَدِ  
 لِأَجْلِ كُلِّ يَوْمٍ أَيْ فِي جُوزِ ذَلِكَ لِلْأَجَنِيِّ وَلَوْ بِغَيْرِ إِذْنِ الْقَرِيبِ لِأَنَّهُمْ بِلِقَاءِ دِينِ الْغَيْرِ يَسِيرُونَ أَوْ  
 أَيْ يَخْرُجُ عَنِ اللَّيْتِ (لِكُلِّ يَوْمٍ) قَاتَ (أَيْ صَوَّبَ) (يَوْمَ) مِنْ (طَعَامٍ) فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِمَيْتٍ بَرَكَةٌ لَمْ يَلَمْ  
 الْوَلِيُّ الطَّعَامَ وَلَا صَوْمَ بَلْ يَسْنُ لَهُ ذَلِكَ (وَكَبَدٍ) أَيْ لَدَى (رُطْلٍ وَثَلْتٌ بِالْبَغْدَادِيِّ) وَرُطْلًا وَالْأَصْلُ فِي  
 السَّكْلِيِّ (وَهُوَ بِالسَّكْلِيِّ نَعْفٌ قَدَحٌ مَضْرُوبٌ) وَهُوَ الَّذِي يَشْرَبُ فِيهِ (وَمَذْكُورٌ لِلْمَضْرُوبِ) مِنْ تَبِينِ  
 الْأَطْعَامِ عَنِ اللَّيْتِ (هُوَ الْقَوْلُ الْجَدِيدُ) وَلَا يَجُوزُ عَنْهُ أَنْ يَصُومَ مِنَ اللَّيْتِ وَلَيْسَ لِأَنَّ الصَّوْمَ عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ  
 لَا تَدْخُلُهَا النِّيَابَةُ فِي الْحَيَاةِ فَكَذَلِكَ جَدُّ اللَّوْتِ كَالْمَلَأَةِ (وَالْقَدِيمُ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِطَعَامٍ بَلْ يَجُوزُ الْوَلِيُّ أَيْضًا)  
 كَمَا يَجُوزُ لَهُ الْأَطْعَامُ عَنِ اللَّيْتِ (أَنْ يَصُومَ عَنْهُ بَلْ يَسْنُ لَهُ) أَيْ الْوَلِيُّ (ذَلِكَ) أَيْ الصَّوْمُ عَنْهُ (كَمَا فِي  
 شَرْحِ الْمُهَذَّبِ وَصَوَّبَ) أَيْ النَّوَوِيُّ (فِي الرَّوَضَةِ الْجَزْمَ بِالْقَدِيمِ) وَلَا يَدَّ مِنَ التَّادِيرِ عَلَى التَّقْوِيلِ شَوَاهِدُ  
 قَاتَ الصَّوْمَ مِنَ اللَّيْتِ بَعْدَ أَمٍّ بَعْدَهُ وَذَلِكَ إِذَا خَلَّفَتْ بَرَكَةٌ وَالْأَفْلَا يُرْمَى شَيْءٌ بِالْقَدِيمِ هُنَا هُوَ الْأَظْهَرُ  
 الْمُنْفِي بِهِ لِأَنَّ حَادِثَ الصَّحِيحَةِ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ وَمِنْهَا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (لَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَكْبِيَّامٌ عَنْهُ  
 وَلَيْسَ) رَوَاهُ الشَّيْخَانُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ قَالَتِ النَّوَوِيُّ وَلَيْسَ لِلْجَدِيدِ فِي تَعْيِينِ الْأَطْعَامِ حُجَّةٌ صَحِيحَةٌ  
 مِنَ السَّنَةِ وَالْجَزْمُ الْوَارِدُ بِتَعْيِينِ الْأَطْعَامِ ضَعِيفٌ وَمَعَ ضَعْفِهِ فَالْأَطْعَامُ لَا يَتِمُّ عِنْدَ الْقَائِلِ بِالصَّوْمِ خِلَافَ  
 الصَّوْمِ فَإِنَّهُ يَتِمُّ عِنْدَ الْقَائِلِ بِالْأَطْعَامِ وَالْمُرَادُ بِالْوَلِيِّ هُنَا كُلُّ قَرِيبٍ لِلْمَيْتِ بَالِغٍ قَاتِلٍ وَلَوْ رَقِيقًا أَوْ جَبِيًّا  
 وَأَنْ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا وَلَا وَارِثًا وَلَا وَلِيًّا مَالٍ فَيَجُوزُ لِكُلِّ مَنْهُمْ أَنْ يَصُومَ عَنِ الْمَيْتِ بِإِذْنِ كَالْحُجَّاجِ الْوَاجِبِ  
 لَكِنْ يَشْتَرَطُ فِيهِ الْحُرِّيَّةُ وَيَجُوزُ لِلْأَجَنِيِّ ذَلِكَ بِإِذْنٍ مِنَ الْمَيْتِ أَوْ مِنَ الْوَلِيِّ بِأَجْرَةٍ أَوْ بِدُونِهَا خِلَافَهُ  
 بِإِذْنِ (وَالنَّاسِخِ) أَيْ السَّكْبِيِّ الَّذِي لَمْ يَطُقِ الصَّوْمَ (وَالْمَجْزُورِ) أَيْ الْمَرْأَةَ الْكُتْبَةَ (وَالْمَرْبُوعِ) الَّذِي لَمْ  
 يَطُقِ الصَّوْمَ (الَّذِي لَا يَرْجَى رُؤُوسَهُ إِذَا عَجَزَ عَنْ كُلِّ مَنْهُمْ عَنِ الصَّوْمِ) بَانَ كَانَ يَلْحَقُهُ بِمَشَقَّةٍ شَدِيدَةٍ لَا يَحْتَمِلُ  
 عَادَةً (يَقْطُرُ وَطَعَامُهُ) إِنْ كَانَ مَحْرَأً (عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَدَا) وَلَا يَفْرُقُ فِي وَجُوبِ الْقَدِيَةِ بَيْنَ الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ  
 وَفَرَادَةِ الْوَجُوبِ عَلَى الْفَقِيرِ اسْتِقْرَارُهَا فِي ذِمَّتِهِ وَخُرُوجُهَا بِالْحُرِّ الرَّاقِي فَقَدِيَّةٌ عَلَيْهِ إِذَا أَفْطَرَ لِكَبَرٍ  
 أَوْ مَرَضٍ وَمَاتَ رَقِيقًا لِأَنَّهُ لَا مَالَ لَهُ وَلِسَبْدَةِ الْهَدَاءِ عَنْهُ وَلَقَرَبَةٍ لَنْ يَصُومَ عَنْهُ أَوْ يَطْعَمَ وَلَيْسَ لِسَبْدَةِ  
 الصَّوْمِ عَنْهُ لِأَنَّهُ أَجَنِيٌّ فَلَمْ يَذُورْ مَخَاطَبَ بِالْبَدَأِ أَبْتَدَاءً فَلَوْ سَكَنَ وَصَامَ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْمَدُّ وَلَوْ أَخْرَجَ الْمَدُّ  
 ثُمَّ قَدَّرَ بَعْدَ الْفَطْرِ عَلَى الصَّوْمِ لَمْ يَلْزِمَهُ الْقَضَاءُ (وَلَا يَجُوزُ) لَأَهْلِهِ وَالزَّهْنُ وَمَنْ أَشْدَتْ مَشَقَّةُ الصَّوْمِ  
 عَلَيْهِ وَلَا يَحْتَمِلُ وَالْمَرْبُوعُ (يَحْتَمِلُ الْمَدَّ قَبْلَ رَمَضَانَ) بَلْ لَا يَجُوزُ تَعَجُّلُ قَدِيَةٍ يَوْمَ قَبْلَ دُخُولِ لَيْلَتِهِ كَمَا  
 لَا يَجُوزُ تَعَجُّلُ الرُّكَاةِ لِعَامِلَيْنِ (وَيَجُوزُ) التَّعَجُّلُ (بِمَدَدِ فَجْرِ كُلِّ يَوْمٍ) مِنْ رَمَضَانَ بَلْ يَجُوزُ  
 بِمَدَدِ غُرُوبِ الشَّمْسِ فِي لَيْلَةٍ كُلِّ يَوْمٍ بَلْ يَسْنُ فِي أَوَّلِ لَيْلَةٍ (وَالْحَامِلُ) وَلَوْ مِنْ زَنَا وَخَيْرُ آدَمِيٍّ

حَبِثُ

وَلَا يَجُوزُ تَعَجُّلُ الْمَدْفُوعِ رَمَضَانَ وَيَجُوزُ بِمَدَدِ فَجْرِ كُلِّ يَوْمٍ (وَالْحَامِلُ)

مَجْمُوعٌ



حيث كان موصوما (والمرضع) ولو لم ير آدمي ولو مستأجرة أو متعرة (إن خافنا على انفسهما) ولو مع الحمل والولد (ضررا يلحقهما بالصوم كضرر المريض) وهو الذي لا يحتمل عادة والذي يبيع كسيرا (أفطرا) وجوبا إن لم توجد رخصة مفسدة غيرها أو صائمة لا يضرها الصوم والأجزاء الفطر مع الارضاع والصوم مع تركه (ووجب عليهما القضاء) فلا فدية كالمرضى الذي يرجى برؤه (وان خافنا) من الصوم (على أولادهما) فقط (أي إسقاط الولد في الحامل وقله اللبن في المرضع) وحصول الضرر بالولد ولو كان حريبا تبعا لأبويه لحرمه قتله حينئذ (أفطرا) وجوبا (ووجب عليهما القضاء للأفطار والكفارة) الصغرى وهي الفدية لتفويت فضلة الوقت ولأنه ارتفع بالفطر شخصان (أي كما وجب عليهما القضاء ولا فرق في ذلك بين المسافر وبين المريضين إن قصدنا الفطر لأجل الولد أما إن خطر لأجل السفر أو المرض فلا فدية عليهما وكذا إن أطلقنا على الأصح (والكفارة) أي الفدية أن يخرج عن كل يوم مئة) من جنس الفطرة ويوعى وصفها ولا تتعدد تعدد الأولاد لأنها بدل عن الصوم بخلاف المقيمة لأنها فداء عن كل واحد (وهو) أي ولد (كما سبق) في كلامه (رطل) وثلاث بالبراق ويعبر عنه بالبغدادى) ويصرف الفدية الفقراء وليس كين فقط ولا يجب الجمع بينهما بل هو الأفضل وله مصرف أمداد من الفدية إلى شخص واحد ولا يجوز له صرف للدواحد إلى شخصين إذا كان للدين لازم ما لشخص واحد أما إذا لم يكن أكثر من شخص كان مات وعليه يوم واحد وخلف الدين فإنه يجوز لكل واحد منهما أن يدفع واجبه لمن أراد من الفقراء وليس كين (والمرضى) الذي يرجى برؤه وإن قلدى بسبب المرض كان فطر ما نشأ عنه المرض سواء كان المرض شافيا على الصوم أو بالعكس (والمسافر) الذي كان سفرة سابقا على الصوم بأن سافر قبل الفجر (سفرًا طويلا) سأل أن تضررا بالصوم يفطران بنية الترخص (ويقضيان) ثم إن كان المرض لا يحتمل عادة أو مع التيمم كطء البرء فهو يجوز الفطر وإن كان يخاف عليه هلاك النفس أو ذهاب منفعة عضو به يوجب الفطر (و) يجوز (للمريض أن كان مريضه مطبقا) أي دائما ليلا ونهارا (ترك النية من الليل) لقيام المنذر به دائما (وان لم يكن مطبقا) بل كان متقطعا (كالوكان يحمم) بالبناء لنعول (وقادون وقت وكان وقت الشروع في الصوم) أي وقت صلاة الذية قبيل الفجر (معموما) أي ترك النية لقيام المنذر به وقت النية (والأ) أي وإن لم يكن معموما وقت الشروع في الصوم (قله النية ليلا) لا تنفاه المنذر وقت الدخول في الصوم الذي هو وقت النية (فإن عادت الحلى واحتاج للفطر أفطر) ومثل المريض من غلب عليه الجوع والعطش والحصادون والزراعون ومعموم فيجب عليهم تبين النية في رمضان ثم إن لحقهم مشقة شديدة تسبب التيمم أفطروا أو الأفلح والمسافر سفرا طويلا مباحا أن تضرر بالصوم فالفطر أفضل أولم تضرر بالصوم في الحال ولكن يخاف منه الضعف في المستقبل لو صام وكان سفرة سرحح أو غزو مثلا فالفطر أفضل أما إن خاف من الصوم تلف نفس أو عضو أو منفعة حرم عليه الصوم وعلم من هذا التصريح أن قول الشارع أن تضرر أي المريض والمسافر هو قيد لا فضلية الفطر للمسافر لا لجواز لأن المسافر سفر قصير حتى لا يفطر وإن لم تضرر بالصوم لكن الصوم أفضل حينئذ لما فيه من تعجيل برادة الذمة وعدم التردد عن العبادة ومن آخر قضاء رمضان عايدا علما بحكمة التأخير مع إمكانه بأن كان صحيحا حتى لا يقع قضاء ما عليه حتى دخل رمضان آخر لم يصب مع القضاء لكل يوم مئة أن كان حرا أو مملوكا أو مسافرا أو مريضا أو امرأة حائلا أو مريضا حتى إذا تأخر ما كان عليه بالتأخير وإن استمر متين مادام المنذر باقيا وكذا إن قلنا فلا فدية

والمرضع إن خافنا على  
أنفسهما) ضررا يلحقهما  
بالصوم كضرر المريض  
(أفطرا و) وجب  
(عليهما القضاء وإن  
خافنا على أولادهما) أي  
إسقاط الولد في الحامل  
وقله اللبن في المرضع  
(أفطرا و) وجب  
(عليهما القضاء) للأفطار  
(والكفارة) أيضا  
والكفارة أن يخرج  
(عن كل يوم مئة وهو)  
كما سبق (رطل) وثلاث  
بالبراق) ويعبر عنه  
بالبغدادى (والمرضى  
والمسافر سفرا طويلا)  
مباحا أن تضررا  
بالصوم (يفطران  
ويقضيان) وللمريض  
أن كان مريضه مطبقا  
ترك النية من الليل  
وان لم يكن مطبقا كما  
لو كان يحمم وقتا دون  
وقت وكان وقت  
الشروع في الصوم  
معموما فله ترك النية  
والأفضلية لنية ليلا فإن  
عادت الحلى واحتاج  
للفطر أفطر



[illegible]

(فصل في أحكام الاعتكاف) ذكر عقب الصيام لأنه من توابعه ولأن المقصود من كل منهما واحد وهو كسب النفس عن شهواتها ولأن الذي يبطل الصوم قد يبطل الاعتكاف ولأنه يسكن الشك في الصيام (وهو) أي الاعتكاف (لغة الأقامة) أي الاستمرار (على الشيء من غير أوتر) ولو في غير مسجد (وشرعا إقامة) حقيقة أو حكما (بمسجد) وهو ما وقفه الواقف مسجداً (بصفة مخصوصة) وهو التي من مسلم غير خال من الموانع (والاعتكاف سنة) أي طريقة في الدين (مستحبة) أي مطلوبة (في كل وقت) لئلا كان أو نهاراً حتى أوقات الكراهة وإن عجزها ولو مطلقاً فيصح الاعتكاف إذا نوى حال دخول المسجد أو كان ما كنا أو سائر أجمع التردد بخلاف للوقوف بالتردد لأنه لا تصح التي جفت لأنه لا يسمى لبناً (وهو في الشهر الآخر من رمضان أفضل منه) أي الاعتكاف (في غيره) أي غير الشهر الآخر سواء كان الغير من الشهر الأوسط والاول من رمضان أو من غير رمضان بالسكينة (لأنه طلب) الاطلاع على (ليلة القدر) فحسباً بأنواع العبادة وبحصل فضلهما إن أحباها وإن لم يعلم عليها وهي أفضل ليالي السنة في حق هذه الأمة (وهي) أي ليلة القدر (عند الشافعي) رضي الله عنه منحصرة في الشهر الأخير من رمضان فكل ليلة منه (أي الشهر الأخير) (معملة لها) أي ليلة القدر (لكن ليالي الوتر أرجاها وأرجى ليالي الوتر ليلة الحادي) والعشرين كما دل عليه حديث الشيخين (أو الثالث والعشرين) كما دل عليه حديث مسلم واختار الشافعي أنها تارم هذه وهذه ولا تنتقل عنهما وعند الجمهور كالشافعي أنها تارم ليلة بعينها من الشهر الأخير فأكيلة التي وجدت ليلة القدر فيها في بقية النبي صلى الله عليه وسلم لا تنتقل عنها إلى ليلة غيرها من حين مشروعيتها إلى الآن وقال إبراهيم الزبيدي وابن خزيمة إنها تنتقل كل سنة إلى ليلة من ليالي الشهر وقال ابن عباس وأبو يحيى ليلة سبع وعشرين

وسكت المصنف  
عن صوم التطوع وهو  
مذكور في المطولات  
ومنه صوم عرفة  
وعاشوراء وناسوعاء  
وأيام البيض وستة من  
شوال .

(فصل) في أحكام الاعتكاف وهو لغة الإقامة على الشيء من غير أو شئ وشئاً <sup>شئاً</sup> الإقامة بمسجد بصفة <sup>مسجد</sup> عبادة (والاعتكاف سنة مستحبة) في كل وقت وهو في العشر الأواخر من رمضان أفضل منه في غيره لأجل طلب ليلة القدر وهي عند الشافعي رضى الله عنه منحصرة في العشر الأخير من رمضان فكل ليلة منه محتملة لها لכן لم يأت في الوتر أرجاها كالأرجى ليلى الوتر ليلة الحادى أو الثالث والعشرين



(وله) أى للاعتكاف  
المذكور (شرطان)  
أحدهما (النية) وبنوى  
فى الاعتكاف المنذور  
الفرضية أو النذر (و)  
الثانى (البث فى المسجد)  
ولا يكفى فى البث قنبر  
الطمانينة بل الزيادة  
عليه بحيث يستحق ذلك  
البث عكوقا ومهرط  
المعتكف اسلام وعقل  
ونقاء عن حيض أو  
نفاس وجنابة فلا يصح  
اعتكاف كافر ومجنون  
وحائض ونفساء وجنب  
ولو ارتد المعتكف أو  
سكر بطل اعتكافه (ولا  
يخرج) للعتكف (من  
الاعتكاف المنذور إلا  
لحاجة الانسان) من  
بول وغائط وما فى معناها  
كغسل جنابة (أو غرض  
من حيض) أو نفاس  
تخرج المرأة من المسجد  
لأجلهما (أو) غرض  
من (مرض لا يمكن  
المقام معه) فى المسجد  
بأن كان يحتاج لغرض  
وخادم وطبيب أو يخاف  
تلوث المسجد كاسهال  
وادرار بول وخروج  
بقول المصنف لا يمكن  
الحج المرض الخفيف  
كحمى خفيفة فلا يجوز  
الخروج من المسجد

وهو قول عمر بن الخطاب وهو مذهب أكثر أهل العلم ومن علاماتها أنها تكون لأجاردة ولا باردة  
وأن يطلع الشمس صديقتها من كسرة الشعاع ليس فيها شعاع كثير إلى أن ترتفع كرمح وعلم  
من الكلاب وفى ليلة القدر لا تنقطع نطفة الكافر وقاعدة معرفة علاماتها بعد فوتها أنه ينسب اجتهاده  
فى يومها كاجتهاده فيها ويندب أن يكفى فى ليلتها من قول اللهم أنك غفور كريم تحت المغفوعات  
حتى ويسمى لمن رآها أن يكتمها لأنها كرامة ويبقى كتم الكرامات وهو لحظة صغيرة على صورة  
الرق الحائط (وله أى للاعتكاف) أى لصحبته وتحققه (شرطان) أى ركنان بل أركان أربعة  
أحدهما (النية) بالقلب كظاهرة من العبادات (وبنوى) فى الاعتكاف المنذور فى الفرضية ليستخرج  
الغنى ويكفى لحظة فى النذر (والثانى البث) ولا يجب السكون بل يكفى التردد فى جهات المسجد  
باعتكاف إما السكون أو التردد ويندب للثانى أن ينوى الاعتكاف ويقف وقفة تزيد على أقل طمانينة  
الملة فان نواه ولم يقف أو وقف قدرها أو دونها لم يصح على الأصح والركن الثالث المسجد فلا بد أن  
يكون الاعتكاف (فى المسجد) أى الحاصل للمسجدية فلا يصح فى غيره ومنه ركنه القديمة وجناح  
تصل بجداره وهوائيه وغصن شجرة أصلها فيه وإن كان الفصن خارجا (ولا يكفى فى البث) قنبر  
الطمانينة (فى ركوع) ومحوه (بل) يكفى (الزيادة عليه) بحيث يستحق ذلك البث عكوقا أى وقفا  
واستحب الأمام الشافعى رضي الله عنه أن يكون قدر يوم آخر وجبا من خلاف من أوجه والركن الرابع  
تسكف وإما عذر ركنه عدم وجود صورة للاعتكاف مشاهدة بدونه كالعموم (وشرط المعتكف  
إسلام) أى ابتداء ودواما (وعقل) أى غير (ونقاء عن حيض ونفاس وجنابة) أى طهر وغلو عنها  
(فلا يصح اعتكاف كافر ومجنون وحائض ونفساء وجنب) لعدم صحة نية الكافر ومن لا عقل  
والحرمة مكث من محو أو كبر فى المسجد (ولو ارتد المعتكف أو سكر بطل اعتكافه) إذا كان  
كفرا متعديا بالسكر بخلاف ما إذا لم يكن متعديا به فلا يبطل به كالمجنون والاغناء المذنب (ولا  
يخرج المعتكف من المسجد) (الاعتكاف المنذور) الذى لم يقف عدة ولا تابع مع فصد بقاءه على  
اعتكافه فإنه يقطع بحر وجه (الاحتياج الانسان من بول وغائط وما فى معناها كغسل جنابة) غير مفطرة  
كالجنابة من نحو احتلام ومثل ذلك الأكل والخروج الرج فانه يكره فى المسجد أى فيخرج المعتكف  
فلك ولا يكفى فى آخر وجهه الأسراع (أو غرض من حيض أو نفاس) إن طال مدة الاعتكاف بأن كانت  
لعدة لا غلو فيها غالباً بأن كانت أكثر من خمسة عشر يوماً فى الحيض وأكثر من تسعة أشهر فى النفاس  
(تخرج المرأة من المسجد لأجلهما) وجوبا لتحررهم الميكث فيه عليها حال الحيض أو النفاس ومثلها  
الجنابة غير المفطرة كأن حصلت باحتلام أو نظرا أو فكر فيجب الخروج على الحب من المسجد لتقل  
منها فوراً (أو غرض من مرض) ولوجنونا أو اغناء فلا يبطل الاعتكاف بالخروج لهما فإذا لم يخرج من  
المسجد حبس من المرض أو الاغناء من الاعتكاف دون الجنون لأن المجنون ليس أهلا للعبادة  
(لا يمكن المقام معه) أى يشق الإقامة مع ذلك المريض (فى المسجد) فلو تحمل المشقة ولم يخرج من المسجد  
مع المرض حبس زمنه من مدة الاعتكاف فالمراد بعدم الامكان المشقة لا التعذر ولا التيسر كما قال الشارح  
(بأن كان يحتاج لغرض وخادم وطبيب أو يخاف من المرض) (تلوث المسجد كاسهال وادرار بول)  
أى سببه (وخارج بقول المصنف لا يمكن إلى آخره المرض الخفيف) الذى لا يشق معه الإقامة فى المسجد  
(كحمى خفيفة فلا يجوز الخروج من المسجد بسببها) أى الحمى أى فى حرم فى الاعتكاف المنذور المقيد  
بعدة والتتابع ومثل الحمى الصداع الخفيف (ويبطل الاعتكاف بالوطء مختاراً إذا كرا للاعتكاف علماً  
بالتحرر) بخلاف الجنابة غير المفطرة كالأوطى تمكرها وناسياً للاعتكاف أو جاهلاً بالتحرر ممنهورة

بسببها (ويبطل) الاعتكاف (بالوطء) مختاراً إذا كرا للاعتكاف علماً بالتحرر



أو كانت باحتلام ونحوه أن يادر يظهره فإن لم يبادر به بطل اعتكافه (وأما مباشرة العتكاف) لما شقخص  
 الوضوء (بشهوة فتبطل اعتكافه إن أنزل والأفلا) لأن الاعتكاف يبطل بالوطء بلا أنزال فبالأنزال مع  
 نوع شهوة أولى وخرج بالمباشرة ما إذا نظر أو فكر فأنزل فيها فأنزل فأنزل فأنزل فأنزل فأنزل فأنزل فأنزل فأنزل  
 كافي الصوم وشهوة ما إذا قبل بقصد الإكرام أو الشفقة أو بلا قصد شيء فلا يبطل اعتكافه بذلك وإن أنزل  
 مثل ما في الصوم والقاعدة أن ما يطر في الصوم يبطل الاعتكاف وما لا فلا <sup>أورد</sup>

### كتاب أحكام الحج والعمرة

(وهو) أي الحج (لثة القصد) شرعاً قصد البيت الحرام لنفسك (مع فعل الأركان والعمرة لثة الزيادة  
 وشرعاً زيادة الكعبة لأجل الاتيان بالنسك مع فعل الأركان) وروى ابن حبان عن ابن عمر أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال: «إن الحاج حزين يخرج من بيته لم يحط بخطوة إلا كتب الله بها حسنة وحط  
 عنه بها خطيئة فإذا وقفوا جرفات يهني الله بهم ملائكته يقول أنظروا إلى عبادي أتوني شغافراً  
 أشهدكم أني غفرت ذنوبهم وإن كانوا عند قطر السماء ورمل صالح وإذا رمى الجمار لم يدر أحد مثله  
 حتى يتوفاه الله تعالى يوم القيامة وإذا حل على شعرة قلبه بكل شعرة منقطة من رأسه نور يوم القيامة  
 فإذا قضى آخر طوافه بالبيت خرج من ذنوبه كبير ومولدته أمه» (وهو شرط وجوب الحج) والعمرة  
 (سبعة أشياء وفي بعض النسخ سبع خصال) كونه وطاً الوجوب خمسة فقط (الاسلام والبلوغ والعقل  
 والحرية) والاستطاعة (فلا يجب الحج) والعمرة (على للتصديق) كونه وطاً الاستطاعة  
 بالتفصيل سبعة (و) الأول (وجود الزاد) أي وجود ما يصرف في الزاد بأن يكون قادراً على عنه فهذا  
 شرط لوجود الزاد من حيث الجن الذي يحمله (و) وجود (أوعته) كالفرارة وغيرها (ان احتاج  
 إليها) أي الأوعية بأن حمل الزاد معه من بيده (وقد لا يحتاج إليها شخص قريب من مكة) بأن كان  
 فيمنه وبينها دون مرحلتين ولم يحمل الزاد معه بل كان يكسب في سفره ما يغني زاده أو ما يؤمنه فان طال  
 سفره بأن كان مرحلتين فأكثر لم يكف ذلك ولو كان يكسب في يوم كفاية أيام لأنه قد ينقطع عن  
 الكسب (و) الثاني (يشترط أيضاً وجود الماء) والزاد (في المواضع الستة) (منها) أي  
 المواضع (سبع للثل) وهو القدر اللائق به في ذلك الزمان والمكان وهذا شرط لوجود الزاد من حيث  
 الحل فلولم يحده في الحال للذكورة ووجد أن لا يلزمه الحج (و) الثالث (وجود الرحلة) أي القدرة  
 على الركوب (التي تصلح له بشراء) (سبع للثل) (أو استئجار) بأجرة للثل (هنا) أي اشتراط وجود  
 الركوب للمرأة والحسن مطلقاً ولكر رجل العاجز عن المشي والقدار عليه (إذا) طال سفره بأن (كان الشخص  
 بينه وبين مكة مرحلتان فأكثر) ولو قرب من عرفة وبعده من مكة لم يصير (شواهد قدر) أي من سدن مكة  
 (على المشي أم لا) لكن يشترط الحج للقدار على المشي خروجاً من خلاف من أوجه (فان كان في) أي الرجل  
 (وبين مكة دون مرحلتين وهو قوي على المشي) وعلى حمل زاده أو عته أو قدر على حيوان يحمل الزاد على  
 (لزيمه الحج بلا رحلة) لعدم المشقة (ويشترط ما ذكر) أي من الزاد أو عته والماء بشيء والرحلة  
 (فاضلاً عن دينه) ولو مؤجلاً أو قه تعالى (وعن) وثمة من عليه مؤتهم كزوجته وفرعه وأصله (مدتها) إلى  
 مكة (وأما) أي رجوعه إلى وطنه ومدة اقامته بمكة (فاضلاً أيضاً عن مسكنه اللائق به) (ما لم يستغن عنه بشيء  
 الرط أو نحوها) (وعن عيدين يليق به) (و) احتاج إليه في خدمته لزماته أو منصبه (و) الرابع (تخليه الطريق)  
 أي خلوه من نحو سبع وعشرون (والمراد بالتخلي هنا) لا زماً أو هو (أمن الطريق) ولو (ظناً) أي أنما في  
 لا تقاماً لسفره وأن لم يلق بالحضر (بحسب ما يليق بكل مكان) من الطريق سواء البر والبحر بأن غلبت السلامة  
 (فلولم يامن الشخص على نفسه أو ماله) الذي يحتاج لاستعماله ولو سيرا (أو جرها) بضم الباء أي قرب

وأما مباشرة العتكاف  
 شهوة فتبطل اعتكافه  
 إن أنزل والأفلا  
 (كتاب أحكام الحج)  
 وهو لثة القصد وشرعاً  
 قصد البيت الحرام لنفسك  
 (وهو شرط وجوب الحج  
 سبعة أشياء) وفي بعض  
 النسخ سبع خصال  
 (الاسلام والبلوغ  
 والعقل والحرية) فلا  
 يجب الحج على التصديق  
 بغير ذلك (و) وجود  
 الزاد (و) وجود الزاد  
 احتاج إليها وقد لا يحتاج  
 إليها شخص قريب  
 من مكة ويشترط أيضاً  
 وجود الماء في المواضع  
 الستة (منها) أي  
 المواضع (سبع للثل) (و) وجود  
 الرحلة (التي تصلح له  
 بشراء أو استئجار) (إذا  
 كان الشخص بينه وبين  
 مكة مرحلتان  
 فأكثر سواء قدر على  
 المشي أم لا فان كان بينه  
 وبين مكة دون مرحلتين  
 وهو قوي على المشي  
 لزمه الحج بلا رحلة  
 ويشترط كون ما ذكر  
 فاضلاً عن دينه وعن  
 مؤته من عليه مؤتهم  
 مدتها به وإياه فاضلاً  
 أيضاً عن مسكنه اللائق  
 به وعن عيدين يليق به  
 (وتخليه الطريق)  
 والمراد بالتخلي هنا أمن الطريق

(و) والمراد بالتخلي هنا أمن الطريق ظناً بحسب ما يليق بكل مكان فلولم يامن الشخص على نفسه أو ماله أو جرها



الحج عليه الحج ولا العمرة بل ولا يستحب بل ربما حرم اذا غلب على ظنه الفطر (و) الخامس  
ثبته (قوله وامكان المسير) وهو ثابت في بعض النسخ والمراد بهذا الامكان ان يبقى من الزمان بعد  
الاستطاعة من (وجود الزاد والراحلة ما يمكن فيه السير للعبود) أي المعتاد (الى مكة) لاداء (الحج)  
وهنا شرط لوجوب الحج فقط اذا المهره ليس لها وقت محدود (فان امكن) أي السير (الا انه يحتاج)  
في سير فوق العادة كما اذا احتاج (لقطع مرحلتين) في يوم واحد (في بعض الأيام) أي الاوقات (لم  
بركة الحج للفطر) بل يحرم ان غلب على ظنه أي فلا يوصف بالوجوب من أصله فاذامات في هذه السنة  
احتاج قضاءه من بركته ويجوز الاستنجار عنه على الأصح لأنه نفل والنفل في جواز الاستنجار منه  
خلاف (والسادس) ان يخرج مع المرأة زوجها أو محرما بشرط أن يكون لكل منهما عدة عليها وأن  
لا يكن نفة أو عبدا ثقة أو نسوة ثقات ثننان فأكثر لتأمين على نفسها . والبايع ثبوت على المبركوب  
لا ضرر شديد ولا تضر ميثقة تحتل عادة (وأما كان الحج أربعة أعدها الاحرام مع النية أي نية  
صاحبة للاحرام أي (الدخول في الحج) والشروع في أعماله فلا تكن هؤلاء النية (والثاني الوقوف بعرفة  
والمراد حضور الحرم بالحج) أي وجوده بعرفات ولو نائما أو هاربا أو مازنا طلب آتي وإن لم يعرف  
كون محل عرفات (لحظة بعد زوال الشمس يوم عرفة وهو اليوم التاسع من ذي الحجة بشرط كون  
الواقف أهلا للعبادة لا معنى عليه) ولا مجنونا ولا سكرانا زائل العقل فلا يجزئهم وقوفهم فان لم يبق  
المنع عليه في عرفات حتى يأت وقت الوقوف فاته الحج فلا يصح حجه لا قرضا ولا نفلا وأما المجنون  
فيقع حجه فلا كحج المني غير للميز والسكران ان زال عقله فهو كالمجنون فيقع حجه فلا وان  
لم يزل عقله وقع حجه قرضا ويسن أن يقف الى الغروب ولو فارقها قبله ولم بعد البهاينة له دم الفوات  
الحج بين الليل والنهار مع أنه يسن خروجها من خلاف من أوجه (ويستمر وقت الوقوف الى جريوم  
الشعر وهو العاشر من ذي الحجة) لقوله صلى الله عليه وسلم «من نجا ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد  
أدرك الحج» رواه أبو داود وغيره وكلمة جمع هي ليلة المزدلفة (والثالث الطواف بالبيت سبع طوافات)  
وهذا هو الواجب الأول (جاء في حال طواف البيت عن يساره) أي مارا تلقاه وجهه خارجا عن  
جدار البيت وشاذروانه وهذا هو الواجب الثاني (يشتدنا) في ذلك (بالحجر الأسود محاذيا له في  
مروره) عليه ابتداء (بجميع بدنه) أي بجميع الشئ الاخر بان لا يقدم جزءا من بدنه على جزء من  
الحجر وهذا هو الواجب الثالث (فلو بدأ بعد الحجر) كان بدأ بالبواب (الحج) أي البدن (له) فاذا  
وصل اليه ابتداء منه . وسئل الامام البلقيني عن الحكمة في أن ربه ينزل على بيته في كل يوم مائة  
وعشرين رحمة من ذلك للطائفين المحبون والمصلين المعبودين وللناظرين طلبة البيت المحشرون . فأجاب  
الطائفتون بجمعهم بين ثلاث طوافي صلاة ونظر فصار لهم بذلك ستون والصلوات فاتهم الطواف  
فصار لهم أربعون وللناظرين فاتهم الصلاة والطواف فصار لهم عسرون (والرابع السعي بين الصفا  
والمروة سبع مرات) وهذا هو الواجب الأول (ويشترطه) أي شرط صحة السعي (أن يبدأ في أول مرة  
بالصفا ويختم بالمروة) ويحسب ذهابه من الصفا الى المروة مرة وعودته منها اليه مرة أخرى  
ويشترطه أيضا أن يكون السعي بعد طواف ركني أو قدوم بحيث لا يشغل بين السعي وطواف القدوم  
وقوف في عرفات بأن كان السعي قبله (والصفا بالفطر طرف جبل أبي قبيس) سعي بذلك لأن  
سيدنا آدم عليه السلام اقتبس منه النار التي في أيدي الناس (والمروة بفتح الميم علم على جبل في موضع  
المعروف بمكة) سميت بذلك لأن فيها الأصل لحجارة تتجاذف نفاذ من النار وطرف جبل فينقاع

بعد وجود الزاد  
والراحلة ما يمكن فيه  
السير للمعبد الى الحج  
فان أمكن الا انه يحتاج  
لقطع مرحلتين في  
بعض الأيام لم يلزمه  
الحج للفطر (وأما كان  
الحج أربعة أعدها  
(الاحرام مع النية)  
أي نية الدخول في الحج  
(و) الثاني (الوقوف  
بعرفة) والمراد حضور  
الحرم بالحج لحظة بعد  
زوال الشمس يوم  
عرفة وهو اليوم التاسع  
من ذي الحجة بشرط  
كون الواقف أهلا  
للعادة لا معنى عليه  
ويستمر وقت الوقوف  
الى جريوم الشعر وهو  
العاشر من ذي الحجة  
(د) الثالث (الطواف  
بالبيت) سبع طوافات  
جاء في طوافه  
البيت عن يساره  
بابتداء بالحجر الأسود  
محاذيا له في مروره  
بجميع بدنه فلو بدأ  
بغير الحجر لم يحسب  
له (الرابع) (السعي  
بين الصفا والمروة)  
سبع مرات ويشترطه  
أن يبدأ في أول مرة  
بالصفا ويختم بالمروة

ويحسب ذهابه من الصفا الى المروة مرة وعودته منها اليه مرة أخرى والصفا بالفطر طرف جبل أبي قبيس والمروة بفتح الميم علم على موضع المعروف بمكة



استباحة محظورة فليس  
من الأركان ويجب  
تقديم الاحرام على  
كل الأركان السابقة  
(وأركان العمرة ثلاثة)  
كأن يضيق النسخ وفي  
بعضها أربعة أشياء  
(الاحرام والطواف  
والسعي والحلق أو  
التقصير في أحد  
القولين) وهو الرأج  
كما سبق قريبا والأفلا  
يكون من أركان  
العمرة (وواجبات  
الحج غير الأركان  
ثلاثة أشياء) أحدها  
(الاحرام من الميقات)  
الصائق بالزمان  
والمكان بالزمان  
بالنسبة للحج شوال  
وذو القعدة وعشر ليال  
من ذي الحجة وأما  
بالنسبة للعمرة فجميع  
السنة وقت لأحرامه  
والميقات للمكان الحج  
في حق المقيم مكة نفس  
مكة مكيًا كان أو أقيانًا  
وأما غير المقيم بمكة  
فالميقات للتوجه من  
المدينة الشريفة  
ذوالحليفة والمتوجه من  
الشام ومصر والمغرب  
الحجفة والتوجه من  
تهامة اليمن يعلم  
والتوجه من نجد

ومقدار ما بين الصفا والروة سبعائة وسبعون ذراعاً بذرراع اليد (و بقي من أركان الحج) إزالة شعر  
الرأس (الحلق أو التقصير) للرجل والتقصير فقط للمرأة فإنها لا تؤمر بالحلق لقوله صلى الله عليه وسلم ليس  
على النساء حلق إنما على النساء التقصير « رواه أبو داود (أن جعلنا كلامهما) على الرجل وغيره (نسكا)  
أي عبادة (وهو المشهور) فثبت لأن النبي صلى الله عليه وسلم دعا بقوله اللهم أرجم الخلقين ثلاث مرات  
ثم قال في المرأة والتقصير « (فإن قلنا أن كلامهما) أي الحلق للرجل والتقصير للمرأة (استباحة  
محظورة فليس من الأركان) لأن المحرم للأحرام كان محرماً عليه فأصبح له بالحلق أو التقصير فلا واثبات  
فيه (و) بقي من الأركان ترتيب أكثر الأركان فحينئذ (يجب تقديم الاحرام) أي نية الحج (على كل  
الأركان السابقة) وتقديم الوقوف على طرف الزكن وإزالة الشعر وتقديم الطواف على السعي إن لم يقبل  
بعد طواف القدوم ولا يجب الترتيب بين إزالة الشعر والطواف (وأركان العمرة ثلاثة كما في بعض  
النسخ وفي بعضها أربعة أشياء) يجعل إزالة الشعر ركناً (الأحرام والطواف والسعي والحلق أو التقصير  
في أحد القولين وهو الرأج كما سبق قريبا) لتوقف التحلل عليه مع عدم جبره بالدم كالتطواف (والأ  
أي وإن لم نحرر على القول الرأج بأن جبرنا على القول الآخر (فلا يكون) أي إزالة الشعر من  
أركان العمرة) ويزاد ركناً خائساً وهو ترتيب جميع الأركان (وواجبات الحج غير الأركان ثلاثة  
أشياء) فبين الركن والواجب عموم وخصوص مطلق فكل ركن واجب وليس بكل واجب ركناً  
« لأن الواجب قد لا يكون ركناً بأن كان شرطاً فالركن مالا توجد ماهية الحج الآله والواجب ما يجب  
في ركنه بدم ولا يتوقف وجود الحج على فعله (أحدها الاحرام من الميقات) أي كون الاحرام في الميقات  
« ولو في آخره والإفضل في أوله الآ ذال الحليفة فالاحرام في مسجدتها أفضل وللميقات زمن العبادة ومكانها  
فحينئذ لا بد للحج من الميقات (الصائق بالزمان والمكان بالزمان بالنسبة للحج) أي لثبوت شوال  
وذو القعدة وعشر ليال من ذي الحجة) فالميقات له من أول شوال إلى فجر يوم النحر في نوى الحج  
في ذلك انعقد النوى حتماً وإن لم يمكن الاثبات به فيه (وأما بالنسبة للعمرة) أي لثبوتها (فجميع  
السنة وقت لأحرامها) أي لنية الدخول في العمرة (والميقات للمكان الحج في حق المقيم بمكة نفس مكة  
مكيًا كان) أي للقيم (أو أقياناً) أي نواجياً أي غير أهل مكة والمبراد بمن في مكة من أهلها وغرباً  
مقياً بها وعار سبيل (وأما غير المقيم بمكة) وهو الأفاق فالميقات للتوجه من المدينة الشريفة ذوالحليفة  
وهو مكان على مقدار عشر مراحل من مكة وستة أميال من المدينة (و) ميقات (التوجه من الشام  
ومصر والمغرب) وهو على مقدار أربع مراحل ونصف نعم إذا مر الشاميون على ذال الحليفة  
كما هو حال الآن فهي ميقاتهم وليس لهم تأخير الاحرام إلى الحجفة (و) ميقات (التوجه من تهامة  
اليمن) أي من الأرض المنخفضة من أرض اليمن (يلزم) وهو على مرحلتين من مكة (و) ميقات  
(التوجه من نجد الحجاز ونجد اليمن) أي من الأرض المرتفعة منهما (مقرن) وهو جبل على  
مرحلتين من مكة ويقال له قرن النازل وقرن الثعالب (و) ميقات (التوجه من الشرق) والعراق  
وخراسان (ذات عرق) وهي اسم قرية على مرحلتين من مكة (والثاني من واجبات الحج رمي  
جمرة العقبة يوم النحر ويدخل وقتها نصف ليلة النحر ووقت فضيلة ما بين ارتفاع الشمس وزوالها  
ورمي (الجمر الثلاث) كل يوم من أيام التشریق الثلاثة ويدخل رمي كل يوم من أيام التشریق  
بزوال شمسها وبقی لوقت اختياره إلى آخر ذلك اليوم ويبلغ وقت جوازها إلى آخر أيام التشریق  
ويجوز رمي ماكانه لئلا أونهاراً ويسن أن يقول مع كل حصاة عند الرمي بسم الله والله أكبر  
صدق الله وعده ونصره وعده وأمر جنده وهزم الأحزاب وحده لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له  
عنه

الحجاز ونجد اليمن قرن والمتوجه من الشرق ذات عرق (و) الثاني من واجبات الحج (رمي الجمر الثلاث) الدين



ببدأ بالكبري ثم  
الوسطى ثم جرة العقبة  
وبري كل جرة بسبع  
حصاة واحدة بعد  
واحدة ولورمي حصتين  
دفعه واحدة فصيت  
واحدة ولورمي حصاة  
واحدة سبع مرات  
كفي ويشرط تكون  
الرمي بمحجر فلا يكتفي  
بغيره كقولهم وحسن  
(و) الثالث (الحلق)  
أو التقصير والأفضل  
للرجل الحلق والمرأة  
التقصير وأقبل الحلق  
أزالة ثلاث شعرات  
من الرأس حلقا  
أو تقصيرا أو تفتا  
أواحراقا أو قضا ومن  
لا شعر برأسه يسن له  
أمرار المومي عليه ولا  
يقوم شعر غير الرأس  
من اللحية وغيرهما مقام  
شعر الرأس (وسن  
الحج سبع) (أحدها  
(الأفراد وهو تقديم  
الحج على العمرة) بأن  
يحرم أولا بالحج من  
مبقاته ويفرغ منه ثم  
يخرج من مكة إلى أدنى  
الحل فيحرم بالعمرة  
ويأتي بعملها ولو عكس  
لم يكن مفردا (و) الثاني  
(التلبية) ويسن  
أكثرها منها في دوام  
الأحرام ويرفع الرجل  
صوته بها

من ولو كره الكافرون - وشروط الرمي ستة: الأول ترتيب الجمرات وهو (بدا بالكبري) وهي التي  
على مسجد الحديف (ثم الوسطى ثم جرة العقبة) وهي التي تلي مكة. (و) الثاني (برمي كل جرة بسبع  
حصاة) في كل يوم (واحدة بعد واحدة) فلا يصح إقترانها (فلورمي حصتين) أو أكثر دفعة  
واحدة (حصى واحدة) حتى لو رمي سبع حصيات دفعة واحدة (لأن العبرة بالرمي لا بالرمي  
(و) حيث (لورمي حصاة واحدة سبع مرات كفي) باعتبار تعدد الرمي وإن كان الرمي حصاة  
واحدة لكنه خلاف الأفضل. (و) الثالث (يشترط كون الرمي بمحجر) فيجزي بأنواعه (فلا  
يكتفي غيره) أي الحجر (كقولهم وجبت) وهو حجر الكدكان وهذا بشرطه أما قبله فيكتفي الرمي  
بـ (والرابع كون الرمي باليد فلا يكتفي برجل ولا بغيره ولا رمي بمقلع. والخامس قصد الرمي بالرمي  
فإن قصد الرمي كفاه مطلقا أي سواء رمي للشخص أولا إن وقع في الرمي والأفلا والسادس  
تحقق إصابته فلو شك في إصابته لم تحسب (والثالث الحلق) وهو استئصال الشعر بالمومي (أو التقصير)  
وهو قطع الشعر من غير استئصال والعمدة أن إزالة الشعر ركن على الشهور (والأفضل للرجل الحلق)  
فإن نذر وجب (ولامرأة التقصير) وإذا نذرت وجب (وأقبل) الواجب في نحو (الحلق إزالة ثلاث  
شعرات) من شعر الرأس ولو مسترسلة عن الرأس أو متفرقة (خلفا أو تقصيرا أو تفتا أو احراقا  
وقضا) وهو القطع بالمقراض (ومن لا شعر برأسه يسن له أمرار المومي عليه) تشبيها بالخالفين  
(ولا يقوم شعر غير الرأس من اللحية وغيرها) من بقية شعور الوجه والبدن (مقام شعر الرأس)  
التفديد بالرأس في قوله تعالى «مخلفين رؤسكم» أي شعرها وأما أحيات العمرة فثبثان الأحرام  
من البقيات واختاب عمرات الأحرام فالبيات السكاني للعمرة في حق من هو خارج عن الحرم  
موقوفات الحج الذي تقدم ذكره وفي حق من هو في الحرم الحل فيزومه الخروج إلى أدنى الحل  
أو بأقل من خطوة ليحصل فيها الجمع بين الحل والحرم كإتيان الحج فإن كسبه الجمع بين الحرم والحل  
وعرفات وأفضل فقاء الحل للعمرة الجمرات وهي على ستة فراسخ من مكة ثم التمتع وهي المكان  
لعراف بمسجد عائشة بين مكة وقرب سبخ ثم الحديبية وهي بين طريق جدة والدينة على ستة  
فراسخ من مكة (وسن الحج) والعمرة (سبع أحدها الأفراد وهو تقديم أعمال الحج على أعمال  
العمرة) في عام واحد (بأن يحرم أولا بالحج من مبقاته ويفرغ منه) أي من أعماله (ثم يخرج من  
مكة إلى أدنى الحل) أي أقربه (فيحرم بالعمرة ويأتي بعملها) وتسمى ذلك بالأفراد لأفراد كل منهما  
لأحرام وعمل (ولو عكس) بأن أحرم بالعمرة وأتى بأعمالها ثم أحرم بالحج وأتى بأعماله (لم يكن  
مفردا) بل متمتعا وتسمى بذلك لتبعية بفعل محظورات الأحرام بين التمكن وتمتعه بسقوط العود  
للبقيات عنه لأنه يحرم الحج من مكة كإتيان مكة والجمع بين الأفراد في الأفضلية أن اعتمر في عام الحج  
ثم عده القرآن بأن يحرم في أشهر الحج بالنسكين معا أو يحرم بالعمرة ثم يدخل عليها الحج قبل  
الشروع في الطواف ثم يعمل فحاصل الحج فيحصلان اندراجا للأصغر في الأكبر للخبر الصحيح لأن  
حرم الحج والعمرة أجزاء طواف واحد وتسمى أحدهما حتى يحل منهما جميعا ويجب على كل  
من تمتع والقارن دم أن لم يكن مسكنا دون مرحلتين من أرض الحرم لأن المتمتع استفاد  
رك مبقات الحج لا تضره تحريم من مكة والقارن استفاد ترك مبقات العمرة وهو الخروج لأدنى  
الحل وحكمة عدم وجوب الدم على من مسكا كنهم دون مرحلتين من الحرم أنهم لم يحلوا مبقات  
جدا لأهل ولن يترتب (والثاني التلبية ويسن أكثرها منها) أي التلبية (في دوام الأحرام) لكن  
لا تسن في الطواف ولا في السعي ولا عند الرمي (ويرفع الرجل صوته بها) في غير المرة الأولى



ان لم يؤذغره لقوله صلى الله عليه وسلم لا بأس بكم بلى الا ما عن يمينه وشماله من حجر أو شجر أو مدرخى تنقطع الأرض من ههنا وههنا رواه الترمذى وابن ماجه والحاكم أى وافقه الى التلبية كل رطب ويابس في جميع الأرض من جانب الشرق الى جانب الغرب (ولمقطها) أى التلبية (ليكن اللهم ليكن لا شريك لك ليكن ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك) وأولاهما ما كان عند الاحرام ويسن أن يسمي في أول تلبسته ما أحرم به من حج أو عمرة كالضمير ويسن أن لا يزيد على هذه الكلمات شيئا ولا ينقص عنها واستحب في الأم أن يزيد ليكن لله الحق بعد لا شريك لك لأنها تحت عن النبي كذلك (واذا فرغ من) دور (التلبية) وهو ثلاث مرات (سئل على النبي صلى الله عليه وسلم) ثلاث مرات بأى صيغة كانت لكن الإبراهيمية أفضل (وسأل الله تعالى الجنة ورضوانه واستاذن من النار) كأن يقول اللهم فى أسألك رضاءك والجنة وأعوذ بك من النار ويسن أن يقول : اللهم اجعلنى من الذين استجابوا لك ورسولك وآمنوا بك ووتقوا بوعدهك ووفوا بعهدهك واتبعوا أمرك ، اللهم اجعلنى من وفدك الذين رضىت وارضىت ، اللهم يسر لى اذا ما نويت وقيل حتى يا كريم (والثالث طواف القدوم ويحصى) محال (وتحاشى دخل مكة قبل الوقوف برفة) أو بعده وقبل نصف ليلة العيد فلو دخل بعد الوقوف وبعد نصف الليل تعين طواف الافاضة لدخول وقته (وم كذلك) (للمسافر اذا) دخل مكة فلا يسن له طواف القدوم بل (طواف للعمرة) لدخول وقت طوافها مكانه (أجزاء من طواف القدوم) (والرابع للبيت بمزدلفة) بعد رجوعه من عرفة ليلة النحر أى وجوده فيها لحظة من النصف الثانى من ليلة العيد (وعنده من السنن هو ما يقتضيه كلام الرافعى) وهو وجوبه ضعيف (لكن الذى في زيادة الروضة وشرح للهلل أن للبيت بمزدلفة واجب) ويجب الممسك بركبته على الأظهر (والخامس ركنها الطواف بعد الفراغ من أى الطواف ولا يقومان إلا بالموت) فان قلت : كيف هذا مع أنه ينهى عنها فريضة ونافلة قلت لا يصح هذا لاحتمال أنه لم يصل بعد الطواف أصلا أو صلى لكنه فى سنة الطواف (ويصلهما خلف مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام) وهو الحجر الذى كان يقوم عليه عند بناء الكعبة بأن يكون بين الصلّى والكعبة (ويسمى بالقراءة فيها نهرا) الأما بعد الفجر (ويشبه بها ليلا) وما بعد طلوع الفجر الى طلوع الشمس (واذا لم يصلهما خلف للقيام) فى الكعبة والأصحح المزاب والآ (فى) بقية (الحجر) المسمى بالحطيم والآفى وجة الكعبة والآفىين الميمانيين (والآفى) بقية (المسجد) والآفى دار خديجة والآفى منزله صلى الله عليه وسلم والآفى دار الخيزران والآفى بقية مكة (والآفى) بقية الحرم والآفى الحلى فى (أى موضع شاء من الحرم وغيره) متى شاء ليلا أو نهارا ويسن أن يدعو بعدهما بدعاء آدم عليه السلام وهو اللهم انك تعلم سرى وعلانى فأقبل مغفرتى وتعلم حاجتى فأعطنى سؤلّى وتعلم ما فى نفسى فأغفر لى فانه لا يغفر الذنوب الا أنت ، اللهم انى أسألك أعزنا بياثير قلبى وبقينا صادقا حتى أعلم أنه لا يصيبنى الا ما قدر لى ورضى بقضائك وفدرك (والسادس المبيت فى) فى حال ذهابهم الى عرفة ليلة التاسع فانه سنة للاستراحة لئلا يفتك وكذا كملت معنى أكثر ليالى أيام التشريق الثلاثة ان لم ينفر النفر الأول والأوسط عنه حيث أيلة الثالثة (هكذا) أى كون المبيت فى ليالى أيام التشريق مسنونا (ماصحح الرافعى) وهو ضعيف (لكن صحح النووي في زيادة الروضة الوجوب) ويحصل المبيت فى من عظم الليل وفى قول المسمر كونه حاضرا طلوع الفجر (السابع طواف الوداع) بعد الفراغ من أعمال التمسك (عند ارادة الخروج من مكة لسفر حاجا كان أولا طويلا كان السفر أوقصيرا) كما اذا أراد الخروج الى التعميم

فرغ من التلبية صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وسأل الله تعالى الجنة ورضوانه واستاذن من النار (و) الثالث طواف القدوم ويحصى بجائز دخل مكة قبل الوقوف برفة وللمسافر اذا طاف للعمرة أجزاء عن طواف القدوم (و) الرابع البيت بمزدلفة وعنده من السنن هو ما يقتضيه كلام الرافعى لكن الذى في زيادة الروضة وشرح للهلل أن المبيت بمزدلفة واجب (و) الخامس ركنها الطواف بعد الفراغ منه ويصلهما خلف مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام ويسمى بالقراءة فيها نهرا ويحجر بها ليلا واذا لم يصلهما خلف المقام فى الحجر والآفى المسجد والآفى أى موضع شاء من الحرم وغيره (و) السادس المبيت فى هذا ماصحح الرافعى لكن صحح النووي في زيادة الروضة الوجوب (و) السابع طواف



كرمه الصنف من  
 صنفه قول مرجوح  
 لكن لا يظهر وجوبه  
 (وتجرد الرجل) ختم  
 كافي شرح المذهب عند  
 الاحرام عن الخطأ  
 من الثياب وعن  
 منسوجها ومقودها  
 وعن غير الثياب من  
 ختم وتل (وليس  
 منازرا ورواه ايضاً)  
 جديدين والافطيين  
 (فصل) في احكام  
 محرمات الاحرام وهي  
 ما يحرم بسبب الاحرام  
 (ويحرم على المحرم  
 عشرة اشياء) أحدها  
 (لبس الخيط)  
 كفيص وقفا وخف  
 ولبس النسوج كدرع  
 أو العقود كبدني جمع  
 بدنه (والثاني) نقطة  
 الرأس أو بعضها من  
 الرأس (الرجل) بما بعد سائر  
 كمامة وطين فان لم  
 بعد سائر لم يصح كوضع  
 يده على بعض رأسه  
 وكاممائه في ماء  
 واستظلاله بمحلول وان  
 من رأسه (و) نقطة  
 الوجه أو بعضه من  
 المرأة بما بعد سائر  
 ويجب عليها أن تستر  
 من وجهها مثلاً شاتي  
 تستر جميع الرأس إلا به  
 ولها أن تسيل على  
 وجهها ثوباً متحافياً عنه

لصرة مثلاً (وما ذكره الصنف من سببه) أي طواف الوداع (قول مرجوح لكن لا يظهر  
 وجوبه) على من خرج من مكة إلى مسافة القصير مطلقاً أو إلى وطنه ولو دونها لما روي مسلم عن  
 ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قال «لا يفترق أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت» أي الطواف  
 بالبيت كرواه أبو داود ولو أراد الحاج الرجوع إلى بلده من منى لزمه دخول مكة لطواف الوداع  
 ولو طاف يوم النحر للأضحية للوداع ثم أتى منى ثم أراد النفر منها في وقته إلى وطنه لا يجزئه ذلك  
 الطواف على الصحيح ومن لم يكن في نك وأراد الخروج من مكة كالنكبي يرد صفراً والأفاني  
 يرد الرجوع إلى وطنه ويجب عليه طواف الوداع في الأصح تعظيماً للحرم وتشبيهاً لاقتضاء خروجه  
 كوداع باقتضاء دخوله الاحرام وفي قول يجعل طواف الوداع من التناكس فيخصه بدلي التناكس  
 (وتجرد الرجل) أي التكرار ولو صبياً ومجنوناً (ختم كافي شرح المذهب عند) إرادة (الاحرام)  
 وجده ومعه (عن الخطأ من الثياب وعن منسوجها ومقودها) كالطربوش (وعن غير الثياب  
 من ختم وتل) وتاسم ومقشبات إذا سترت جميع أصابع الرجلين (وليس منازرا ورواه) أي  
 وجهاً (ايضاً) أي ندباً (جديدين والافطيين) كالفسولين ويكره التنجس الحاف والمصوغ  
 أو أوبسة ولو قبل النسخ على الأوجه ويسن لبس ثياب الجرد «لا يحرم أحدكم في إزار  
 ورواه وتلين»

(فصل) في احكام محرمات الاحرام وهي ما يحرم بسبب الاحرام (وكما حذرنا في قبل الحيوان  
 الحرم والجماع للفقدان من الكبائر) (ويحرم على المحرم) ذكر كان أو غيره (عشرة اشياء  
 أحدها) لبس الخيط كفيص (وهو ما لا يكون مفتوحاً من قدام (وقفاً) بفتح القاف وهو  
 ما يكون مفتوحاً من قدام (وخف) وقفاً ستر شدة على قدميه (وليس النسوج كدرع) وهي  
 أي تلبس في الحرب (أو العقود كبدني) فالبد على نوعين نوع مقود ونوع ملزوق (في) كل جزء  
 من أجزاء (جميع بدنه) كخريطة الحية وفقر ليد (والثاني) نقطة الرأس أو بعضها سواء شمره  
 ويشمره نعم لا يحرم ستر شعره من تحت الرأس (من الرجل) أي الذكراً بقيناً (بما بعد سائر)  
 عرفاً وإن حكى البشرة ككوب رقيق لانه بعد سائر هنا بخلاف الصلاة (كمامة) وعرفه  
 وطربوش (وطين) وجناه تخمين (فان لم بعد سائر) في العرف (لم يصح) أي لم يحرم (كوضع  
 يده على بعض رأسه) مالم يقصد بالستر (وكاممائه في ماء واستظلاله بمحلول) كهودج وان قصد  
 مع ذلك الاستتر (وان من) أي المحمل (رأسه) فانه لا يصح لانه لا بعد سائر عرفاً وإذا ليس  
 الحرم ثوباً فوق ثوب مع اختلاف الزمن فان ستر الثاني مالم يستتر الأول تعددت الفدية والافلا  
 ومثله في ذلك كملو ستر رأسه بستر فوق سائر (ونقطة الوجه أو بعضه من المرأة بما بعد سائر)  
 أي في العرف بخلاف مالا بعد سائر في العرف فلا يحرم وضع يدها على بعض وجهها (ويجب عليها  
 أن تستر من وجهها مثلاً شاتي تستر جميع الرأس إلا به) بحافضة على ستر الرأس لانه عورة في الصلاة  
 والامامة لا تستر ذلك لأن رأسها ليس بعورة في الصلاة (ولها أن تسيل على وجهها ثوباً متحافياً عنه  
 بخشعة ونحوها) كحجر بحيث لا يقع الثوب على البشرة وسواء فعلته لحاجة كحجر وبرد أم لا فان  
 كان تقع عليها فان كان فعله أو استدائه لزمها الفدية والآ بان سقط فها ورفعه تحالاً فلا  
 فدية (والختم) كما قال القاضي أبو الطيب يؤمر بالستر (أي ستر رأسه) (و) يباح له (لبس  
 الخيط) ويسن له أن لا يلبس الخيط لاحتال أن يكون ثوباً (وأما الفدية فالكس عليه  
 الجمهور) أي أكثر العلماء (أنه) أي الختم (إن ستر وجهه) وكشف رأسه (أو) ستر

بخشعة ونحوها والختم كما قال القاضي أبو الطيب يؤمر بالستر ولبس الخيط وأما الفدية فالكس عليه الجمهور أن ستر وجهه أو



لِلصَّفِّ مِنَ الْحَرَمَاتِ  
لَكِنْ الَّذِي فِي شَرْحِ  
لِلْمُهَنْبِ أَنْ مَكْرُوهٌ وَكَذَا  
حِكْمُ الشَّعْرِ بِالظَّفْرِ  
(د) الرَّابِعُ (حَلْفُهُ)  
أَيِ الشَّعْرِ أَوْتَقَهُ أَوْ  
أَحْرَقَهُ وَالرَّادُّ إِزَالَتَهُ  
بِأَيِّ طَرِيقٍ كَانَ وَلَوْ  
نَاسِيًا (و) الْحَامِسُ  
(تَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ) أَيْ  
إِزَالَتُهَا مِنْ يَدِ أَوْ رِجْلِ  
بِتَقْلِيمٍ أَوْ غَيْرِهِ إِلَّا إِذَا  
انْكَسَرَ بَعْضُ ظَفَرٍ  
أَلْهَبُوا تَأْدَى بِهَا إِكْرَاهًا  
لِلنَّكَاحِ قَطْعًا (و)  
السَّادِسُ (الطِّيبُ) أَيْ  
اسْتِعْمَالُهُ قَدْ أَعْلَفَ  
مَنْعَ رَاحَةِ الطِّيبِ نَحْوِ  
مَسِكَ وَكَافُورٍ فِي نَوْبِهِ  
بِأَنْ يُلْصَقَ بِهِ عَلَى الْوَجْهِ  
لِلْعَلْفِ اسْتِعْمَالُهُ أَوْ فِي  
بَدْنِهِ ظَاهِرًا أَوْ بَاطِنًا  
كَأَنَّهُ الطِّيبُ وَلَا فَرْقَ  
فِي مَسْتَقْبَلِ الطِّيبِ بَيْنَ  
كَوْنِهِ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً  
أَخْتُمُ كَانَ أَوَّلًا وَخَرَجَ  
بِقُضَائِهِ أَلْفَتْ عَلَيْهِ  
الرَّجُلُ طَبِيبًا أَوْ أَكْرَمَهُ  
عَلَى اسْتِعْمَالِهِ أَوْ جَهْلُ  
تَحْرِيمِهِ أَوْ نِسْبَةِ أَنْ تَحْرِمَ  
فَاقَةَ لَا فَدْيَةَ عَلَيْهِ فَإِنْ  
عَلِمَ تَحْرِيمَهُ وَجَهْلُ الْفَدْيَةِ  
وَجِبَتْ (و) السَّابِعُ  
(قَتْلُ الصَّيْدِ) الَّذِي

(رَأْسُهُ) وَكَشَفَ وَجْهَهُ أَوْ كَشَفَ مَامَا (لَمْ تَجِبِ الْفَدْيَةُ لِلشَّيْءِ) فِي كَوْنِهِ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً (وَأَنْ سَرَّهَا  
وَجِبَتْ) أَيِ الْفَدْيَةِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ يَأْتُمُّ وَلَا فَدْيَةَ فِي الثَّانِيَةِ لِأَنَّهُ لَا فَدْيَةَ لِأَنَّهَا الْوَاجِبَةُ  
عَلَيْهِ فِي الصُّورَةِ الرَّابِعَةِ يَأْتُمُّ وَتَجِبُ عَلَيْهِ الْفَدْيَةُ (وَالثَّالِثُ رَجُلٌ) الشَّعْرُ أَيِ إِرْسَالِهِ غُشَطٌ وَتَجْعُدُهُ  
بِالْيَدَيْنِ وَالرَّادُّ اسْتِعْمَالُ الدَّقْنِ فِي شَعْرِ الرَّأْسِ أَوْ الْوَجْهِ وَلَوْ بَعْضُ شَعْرَةٍ إِنْ كَانَتْ تَقْصِدُهُ التَّرِيزِينَ  
وَلَوْ غَيْرَ مُطَبِّ كَزَيْتٍ وَشَمْعٍ مَذَابٍ وَبِحُزِّ الْحَرَمِ غَسْلُ بَدْنِهِ وَرَأْسِهِ بِنَحْوِ صَدْرٍ لَكِنْ يَسْتَحْبُّ  
أَنْ لَا يَقْلَعَ وَحِكْمُ تَعْوَلٍ قَدِيمٍ بِكَرَاهَتِهِ لَأَنَّ مِنَ التَّرِيزِينَ وَلَا فَدْيَةَ فِيهِ وَقَوْلُ الشَّارِحِ (أَيِ تَسْرِيعِ  
الشَّعْرِ) أَيِ إِرْسَالِهِ وَحَلْفِهِ قَبْلَ اللَّطْفِ كَأَيِّ الْخِتَارِ (كَذَا عَدَّ) أَيِ التَّرْجِيلِ مِنْ غَيْرِ دَعْنٍ (لِلصَّفِّ  
مِنَ الْحَرَمَاتِ) هَذَا مَأْفَقُهُ الشَّارِحُ مِنْ أَنَّ الرَّدَّ بِالرَّجْلِ التَّسْرِيعُ مِنْ غَيْرِ دَعْنٍ وَلَيْسَ كَذَلِكَ  
بَلِ الْكَرَادُ تَذْيِينُ الشَّعْرِ كَأَعْلَمَ ذَلِكَ التَّفْسِيرُ مِنَ الْخِتَارِ (لَكِنْ الَّذِي فِي شَرْحِ الْمُهَنْبِ أَنْ) أَيِ تَسْرِيعِ  
الشَّعْرِ بِلَا تَذْيِينٍ (مَكْرُوهٌ وَكَذَا حِكْمُ الشَّعْرِ بِالظَّفْرِ) مَكْرُوهٌ وَمِثْلُهُ حِكْمُ نَحْوِ يَدٍ أَوْ رِجْلِ عَلَى  
نَحْوِ مَرْجِ الدَّابَّةِ (وَالرَّابِعُ حَلْفُهُ) أَيِ الشَّعْرِ أَوْتَقَهُ أَوْ أَحْرَقَهُ وَالرَّادُّ إِزَالَتَهُ مِنْ سَائِرِ جَسَدِهِ وَلَوْ مِنْ  
أَنْفٍ أَوْ إِبْطٍ (بِأَيِّ طَرِيقٍ كَانَ) إِذَا لَمْ يَكُنْ الشَّعْرُ مَامَا لِلْجِلْدَةِ فَلَا يَحْرُمُ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا كَانَ عَامِدًا عَلَا  
مُخْتَارًا وَيُوجِبُ الْفَدْيَةَ (وَلَوْ نَاسِيًا) أَوْ جَاهِلًا لِأَنَّ مَأْفَقَ الْإِنْفَاقِ يُوجِبُ الْفَدْيَةَ (وَالْحَامِسُ تَقْلِيمُ  
الْأَظْفَارِ: أَيِ إِزَالَتِهَا مِنْ يَدِ أَوْ رِجْلِ بِتَقْلِيمٍ أَوْ غَيْرِهِ إِلَّا إِذَا انْكَسَرَ بَعْضُ ظَفَرٍ الْحَرَمُ وَتَأْدَى بِهِ قِتْلُهُ  
لِإِزَالَةِ النَّكَاحِ فَقَطْ) وَلَا فَدْيَةَ عَلَيْهِ وَكَذَلِكَ إِذَا طَلَعَ الشَّعْرُ مِنَ الْعَيْنِ وَتَأْدَى بِهَا إِزَالَتُهُ وَلَوْ قَطَعَ أَمْعَا  
بِظَفَرٍ لَمْ يَحْرَمْ وَلَا فَدْيَةَ فِي ذَلِكَ لِأَنَّ الظَّفَرَ تَابِعٌ (وَالسَّادِسُ الطِّيبُ) أَيِ اسْتِعْمَالِهِ قُضَاءً أَيْ اسْتِعْمَالًا  
مَقْصُودًا مَعَ الْعِلْمِ وَالِاخْتِيَارِ (بِأَيِّ مَسَدٍ مَنَاحَةِ الطِّيبِ نَحْوِ مَسِكَ وَكَافُورٍ) وَتَعْوِذُ وَزَعْفَرَانٍ وَفَلِ  
(فِي نَوْبِهِ بِأَنْ يُلْصَقَ) أَيِ الطِّيبِ (بِهِ) أَوْ يَرْبَطَ بِشَيْءٍ أَوْ يَحْتَمِلَ فِيهِ نَحْوَ قَارَةِ مَسِكَ مُقْنُوخَةٍ  
(عَلَى الْوَجْهِ) الْعَتَادِيُّ اسْتِعْمَالُهُ تَغْرِيجُ بِهِ جِلْدَهُ فِي نَحْوِ كَيْسٍ لَيْبَةٍ مِثْلًا (أَوْ فِي بَدْنِهِ ظَاهِرًا) كَانَ  
الْقَصْدُ بِهِ أَوْ اخْتِيَارُهُ عَلَى نَحْوِ حَجَرَةٍ أَوْ رَشِّ عَمَاءٍ وَرَدَّ عَلَيْهِ (أَوْ بَاطِنًا) كَأَنَّهُ الطِّيبُ (وَالسَّابِعُ  
وَاجْتِقَانُهُ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الطِّيبُ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ إِلَّا أَنْ اسْتَهْلَكَ الطِّيبُ بِأَنْ لَمْ يَبْقَ لَهُ طَعْمٌ  
وَلَا رِيحٌ وَأَمَّا اللَّوْنُ وَحْدَهُ فَلَا يَضُرُّ بَقَاؤُهُ (وَالْفَرْقُ فِي مَسْتَقْبَلِ الطِّيبِ بَيْنَ كَوْنِهِ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً أَخْتُمُ  
كَانَ أَوَّلًا) بِأَنْ لَمْ يَكُنْ فِي أَنْفِذِهِ (وَخَرَجَ بِقُضَائِهِ) مَعَ الْعِلْمِ وَالِاخْتِيَارِ (مَالُو أَلْفَتْ عَلَيْهِ الرَّجُلُ طَبِيبًا)  
فَإِذَا هُوَ قَدْرًا عِنْدَ الْقُدْرَةِ عَلَى إِزَالَتِهِ (أَوْ أَكْرَمَهُ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ) فَإِذَا هُوَ قَدْرًا بَعْدَ زَوَالِ الْإِكْرَاهِ (أَوْ جَهْلُ  
تَحْرِيمِهِ) أَوْ أَنَّ الْمُسَوِّمَ طَبِيبًا يَلْقَى فَإِذَا هُوَ قَدْرًا بَعْدَ الْعِلْمِ (أَوْ نِسْبَةِ أَنْ تَحْرِمَ) فَإِذَا هُوَ قَدْرًا بَعْدَ تَذَكُّرِهِ  
أَنْ تَحْرِمَ (فَإِنَّهُ لَا فَدْيَةَ عَلَيْهِ فَإِنْ عَلِمَ تَحْرِيمَهُ) أَيِ الطِّيبِ (وَجَهْلُ الْفَدْيَةِ وَجِبَتْ) لِأَنَّ تَذَكُّرَهُ مِنْ حَقِّ  
أَنْ تَقْدَعَ لَعْنُهُ بِالتَّحْرِيمِ فَلِذَلِكَ غُلِظَ عَلَيْهِ بِوُجُوبِ الْفَدْيَةِ (وَالسَّابِعُ قَتْلُ الصَّيْدِ الَّذِي لَا كَوْلَ)  
بِقُضَائِهِ أَلْفَتْ عَلَيْهِ (أَوْ مَاتَ) أَمَّا الَّذِي كَوْلَ (بَرَى وَخَسَى) (مَنْ وَخَسَى) كَبُرَ الْوَحْشُ وَجَمَارُهُ  
(وَطِيرٌ) كَالِدَجَاجِ الرُّومِيِّ وَالْأَوْزِ (وَيَحْرِمُ أَيْضًا) أَيِ كَيْ تَحْرِمَ قَتْلَهُ (صَيْدُهُ وَوَضَعَ الْيَدَ عَلَيْهِ) بِحَيْثُ  
يَكُونُ الصَّيْدُ عَلَى تَصَرُّفِهِ نَحْوُ بَشْرَاءِ أَوْ هَبَّةٍ أَوْ اجَارَةٍ أَوْ عَارَةٍ (وَالْتَعَرُّضُ لِلْجُرْثُمِ) كَيْدُهُ وَرِجْلُهُ (وَشَعْرُهُ  
وَرِيشُهُ) وَبَيْضُهُ وَفَرْخُهُ وَبِحَبِّ عَلَى مَالِكِ الصَّيْدِ إِرْسَالُهُ إِذَا أَحْرَمَ زَوَالَ مِلْكِهِ عَنْهُ بِالْأَحْرَامِ وَلَا يَبُودُ  
لَهُ بِالتَّحْلُلِ مِنَ النَّسَكِ الْأَتَمِّ جَدِيدًا مِنْ أَخْذِهِ بَعْدَ إِرْسَالِهِ مِلْكَهُ (وَالثَّامِنُ عَقْدُ النِّكَاحِ) إِجْبَابًا أَوْ  
قَبُولًا أَوَّلًا فِيهِ (فَيَحْرِمُ عَلَى الْحَرَمِ أَنْ يَعْقِدَ النِّكَاحَ لِنَفْسِهِ) وَلَا يَصِحُّ (أَوْ غَيْرُهُ بِوَكَالَةٍ أَوْ وِلَايَةٍ) أَيِ  
سِوَاهُ كَانَ الْمُوَكَّلُ مَحْرَمًا أَوْ حَلَالًا وَلِلْوَكِيلِ مَحْرَمٌ وَلَا يَدْفَازُ كَانَ الْحَرَمُ وَكَيْلًا عَنْ زَوْجٍ أَوْ وَلِيٍّ فَلَا

لَا كَوْلَ أَوْ مَاتَ أَصْلُهُ كَوْلَ مَنْ وَخَسَى وَطِيرٌ وَيَحْرِمُ أَيْضًا صَيْدُهُ وَوَضَعَ الْيَدَ عَلَيْهِ  
وَالْتَعَرُّضُ لِلْجُرْثُمِ وَشَعْرُهُ وَرِيشُهُ (وَالثَّامِنُ عَقْدُ النِّكَاحِ) فَيَحْرِمُ عَلَى الْحَرَمِ أَنْ يَعْقِدَ النِّكَاحَ لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ بِوَكَالَةٍ أَوْ وِلَايَةٍ  
نَصَحَ



(د) التاسع (الوطء)

من عاقل عالم بالتحريم سواء بجمع في حج أو

عمرة في قبل أو دبر من

ذكر أو أمي زوجة أو

ملوكة أو أجنبية (و)

المباشر (المباشرة) فيما

دون الفرج كمن وقلة

(بشهوة) أما غير شهوة

فلا يحرم (وفي جميع

ذلك) أي المحرمات

السابقة (الفدية)

وسبائ يانها. والجماع

للكو نفسة العمة

الفردة أما التي في ضمن

حج في قرآن فهي تابعة

له صفة وفاداً وأما

الجماع فيفسد الحج

قبل التحلل الأول بعد

الوقوف وقبله أما بعد

التحلل الأول فلا يفسد

(الاعتقاد النكاح) فإنه

لا ينعقد ولا يفسد إلا

الوطء في الفرج بخلاف

المباشرة في غير الفرج

فإنه لا يفسد (ولا

يخرج) المحرم (منه

بالفساد) بل يجب عليه

الوضي في فاسده وسقط

في بعض النسخ قوله في

فاسده أي النكاح من

حج أو عمرة بأن يأتي

ببقية أعماله (ومن)

أي والحاج الذي أفاته

الوقوف برفة) بمنز

فكبحه ولو كان الزوج حلالاً. نعم لا يمنع عقد النكاح على نائب الامام والقاضي

وهذا يلزم ويقال لنا رجل محرم بالحج والعمرة يعقد نكاحاً ويصح منه وهو عاقل

ولا إثم عليه في ذلك (والثابع الوطء) بادخال الخشفة أو فترها (من عاقل عالم بالتحريم

حج أو عمرة في قبل أو دبر) أي متصل أو مقطوع ولو بمائل (من ذكر أو أمي زوجة

أو أجنبية) أو من هيمة (والمباشر المباشرة فيما دون الفرج كمن وقلة بشهوة أما غير شهوة

فلا يفسد الحج ولا يفسد العمرة ولا يفسد الفدية وإن لم يزل ولا استمناء حرام ولا

حجب فدية الآن أنزل والنظر بشهوة والمسا بشهوة مع الحائل كل منهما حرام ولا يجب فيه

فدية ولو جامع بعد المباشرة والاستمناء دخلت فديتهما في فدية الجماع وإن لم يكن الجماع

من ذلك وإن طال الزمن بينهما لأنه دخل القوي على الضعيف فيصح معه (وفي) كل واحد

من ذلك أي المحرمات السابقة الفدية وسبائ يانها) أي الفدية في الفصل الآتي (والجماع

ففسد العمرة للفردة) من الحج فتي وقع قبل الفراغ من أعمالها ففسدت (أما) العمرة

ففسدت (حج في قرآن) أي بسبب قرآن (فهو) تابعة له صفة وفاداً (فصورة تبعيتها في الصحة

في حرم جرة العقبة يوم النحر وطواف الأفاضة والسعي وقبل الحلق فيصح حجه بوقوع الوطء

محل الأول وتصح العمرة أيضاً تبعاً له ولو انفردت لفسدت بوقوع الوطء قبل الحلق الذي هو

محلها وهو ردة تبعيتها في الفساد أن طأ بعد طواف القدوم والسعي والحلق وقبل طواف

الجمعة وري جرة العقبة يوم النحر فيفسد حجه بوقوع الوطء قبل التحلل الأول وتفسد العمرة

بفسادها ولو انفردت لم تفسد بوقوع الوطء بعد الفراغ من أعمالها (وأما) الجماع فيفسد الحج قبل

التحلل الأول بعد الوقوف أو قبله) بأن كان الجماع قبل فحل اثنين من الثلاثة التي هي رية جرة العقبة

أو طواف الأفاضة أو السعي أن لم ينع بعد طواف القدوم وإزالة الشعر ففعل اثنين من هذه الثلاثة

ففسد الحج الأول وحل له ما عدا ما يتعلق بالنساء وإذا فعل الثالث حصل له التحلل الثاني وحل

لغيره (أما) الجماع (بعد التحلل الأول فلا يفسد) أي الحج وإن كان حراماً لأنه لا يحل

لغيره (أما) الثاني ما يتعلق بالنساء (الاعتقاد النكاح فإنه) لا فدية فيه لأنه لا ينعقد فهو جوده

لا يفسد (أي) النكاح شيء من المحرمات المذكورة (الوطء في الفرج) ولو بغير انزال

ففسد الحج إذا وقع في العمرة قبل الفراغ من أعمالها وفي الحج إذا وقع قبل التحلل الأول

ففسد الحج (في غير الفرج) كبقية المحرمات (فإنه لا يفسد) أي النكاح (ولا يخرج المحرم منه)

(بالفساد بل يجب عليه المضي في فاسده) لأن النكاح شديد التعلق والزوم لأنه إذا لم

يخرج من حج أو عمرة بأن يأتي ببقية أعماله) أي النكاح ومع ذلك ففعله الإعادة فوراً وإن كان

محل من النكاح يصير بالشروع فيه فرضاً أي واجب الأتم كالفرض ولازمة أن يحرم في

الحج أو العمرة في الأول من البقيات أو قبله لافي البقيات الزماني وخروج بالفاسد الباطل كان

بفساد النكاح (ومن أي والحاج الذي أفاته الوقوف برفة) من غير حصر بطول غير

بفساد النكاح (بغير أو غيره تحلل) فوراً (حتى) بنية النحر وج من الحج (بجعل عمرة

بغيره) عليه من أركانها بأن يأتي (بطواف وسعي) إن لم يكن قد (سعى) بعد طواف القدوم

(بغير طواف عمرة التحلل) وبإزالة شعر فتجب عليه نية التحلل عند كل عمل من أعمال

الحج أو العمرة لأن الفسد من هذه الأعمال التحلل ولا يجوز هذه العمرة

أو غيره (تحلل) حتى (بجعل عمرة) فيأتي بطواف وسعي إن لم يكن سعى بعد طواف القدوم

أو غيره (تحلل) حتى (بجعل عمرة) فيأتي بطواف وسعي إن لم يكن سعى بعد طواف القدوم



وَعَلَيْهِ) أَى الّذِى فَاتَهُ  
الْوُقُوفُ (الْقَضَاءُ) فَوْرًا  
فَرَضًا كَانَ تَسْكُهُ وَأَعْلَا  
وَأَمَّا يَجِبُ الْقَضَاءُ فِي  
قَوَائِمٍ كَمَا يَنْشَأُ عَنْ حَصْرٍ  
فَإِنْ أَحْصَرَ شَخْصٌ  
وَكَانَ لِمَطْرُوقٍ غَيْرُ التَّيِّبِ  
وَقَعَ الْحَصْرُ فِيهِ أَوْ زَمَهُ  
صَلَاةً كَمَا أَنَّ عِلْمَ الْقَوَاتِ  
فَإِنْ مَاتَ لَمْ يَقْضَ عَنْهُ  
فِي الْأَمْسِ (وَعَلَيْهِ)  
مَعَ الْقَضَاءِ (الْمَدْنَى)  
وَيُوجَدُ فِي بَعْضِ النُّسخِ  
زِيَادَةٌ وَهِيَ (وَمَنْ تَرَكَ  
رُكْنًا) بِنَاءً بِتَوَقُّفٍ  
عَلَيْهِ الْحُجَّ (لَمْ يَجِدْ مِنْ  
أَحْرَامِهِ حَتَّى يَأْتِيَ بِهِ)  
وَلَا يُعْبَرُ ذَلِكَ بِالرُّكْنِ  
بِنِسْبَةِ (وَمَنْ تَرَكَ وَاجِبًا)  
مِنْ وَاجِبَاتِ الْحُجَّ  
(لِزِمَهُ الدَّمُ) وَسَيَأْتِي  
بَيَانُ الدَّمِ (وَمَنْ تَرَكَ  
سَنَةً) مِنْ سَنَةِ الْحُجَّ  
(لِزِمَهُ بَتْرُكُهَا شَيْئًا)  
وظَهَرَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ  
الْفَرَقُ بَيْنَ الرُّكْنِ  
وَالوَاجِبِ وَالسَّنَةِ .  
(فَصْلٌ فِي أَنْوَاعِ الدَّمَاءِ  
الْوَاجِبَةِ فِي الْأَحْرَامِ  
بِتَرْكِ وَاجِبٍ أَوْ فَصْلٍ  
حَرَامٍ) (وَالدَّمَاءُ الْوَاجِبَةُ  
فِي الْأَحْرَامِ خُمُسَةُ أَشْيَاءَ  
أَحَدُهَا الدَّمُ الْوَاجِبُ  
بِتَرْكِ نَسَكٍ) أَى تَرْكِ  
مَأْمُورٍ بِهِ كَتَرْكِ الْأَحْرَامِ  
مِنَ اللَّحَاقَاتِ

عن عمرة الإسلام وما قبله من عمل العمرة يحصل التحلل الثاني وأما الأول فيحصل واحد من الحلق والطواف للتبوع بالسعي ليقط حكم الرمي بالفوات فصار كمن رمى وأما وجب عليه التحلل ثلاثين محرما بالحج في غير أشهره واستدامة الأحرام فكانت أداته وإنشاء الأحرام للحج في غير أشهره من هذا الحرم لا يجوز بقاء بعض الأحمال عليه فلا استدامة للحج فلا سحر حتى حج من قابل لم يحزنه خلاف الوقوف فانه يجوز بل رجاء أن يبار الأحرار والطواف والسعي لبقاء وقته لأنه لا آخر له مع تبعية الوقوف فانه الركن الأعظم (وعليه أي الذي فاته الوقوف القضاء) للحج الذي فاته فوات الوقوف (فورا) أي من علم قابل وإن فاته بغير الإحصاء لأنه لا غلو عن قصر ولا يستمر بالاستطاعة (فرضا) كان تركه أي من فاته الوقوف (أو نفلا) كافي الأقدار والكراد القضاء هنا القضاء الغنوي وهو الأداء وقيل القضاء الحقيقي لأنه لما تنصق وقت الحج كان فعله في السنة التي آفده فيها أداء فيكون فعله في السنة التي بعدها قضاء حقيقيا وبإزمه أداء عمرة الإسلام لأن عمرة التحلل لا تجزئ عنها (وأما يجب القضاء في فوات إثنين حصر) أي منع (فان أحصر شخص) أي منع من إتمام تركه (وكان له طريق غير التي وقع الحصر فيها زعمه سلوكها وإن علم الفوات) فان سلكها وفاته الحج وتحلل بعمل عمرة فلا قضاء عليه لأنه بذل ما في رسمه أن كان تركه غير فرض والآتي ذمته إن استقر عليه والأعتبر استطاعته بسد زوال الحصر إن وجبت وجب والأفلا (فان مات) أي من أحصر وفاته الحج (لم يقص منه في الأصح وعليه) أي من فاته الوقوف برفة وتحلل بعمل عمرة (مع القضاء المهدى) أي تم الحبران (ويوجد في بعض النسخ زيادة وهي من ترك ركنًا) غير الوقوف (عما يتوقف عليه الحج) والعمرة (لم يحل) أي لم يخرج (من إحرامه) أي حجه أو عمرته (حتى يأتي به) أي بالركن للترك فاستمر محرما ولو سبغ لأن السعي والطواف والحلق لا آخر لوقتها ولا فرق بين من تركه مع إمكان فعله محمدا أو سبغها أو جهلا ومن تركه سبغها لم يفسد قبل طواف الأفاضة فان كانت قريبة من مكة لم يفسد مضايقة الأحرام حتى تأتي بالطواف ولو طال الزمن وبمحرم عليها محرمات الأحرام وإن كانت من بلدة بعيدة وخافت على نفسها لو تخلفت فتخرج مع أهل بلديتها حتى تصل إلى محل لا يملكها الرجوع منه إلى مكة فتتحلل كالحصر أي بذيح حلق أو تقصير مع نية التحلل فيهما ويستقر الطواف عليها حتى تأتي بإحرام مطلق أو لأجل الطواف لأن إحرامها بطل بالتحلل ولا تحرم عليها محرمات الأحرام حينئذ (ولا يحذر ذلك الركن) كتركه (بدم) بل لا بد من الأتيان به (ومن ترك واجبا من واجبات الحج) أو العمرة (لزمه الدم) سواء تركه عمدا أو سهوا أم جهلا ولا يتوقف الحج أو العمرة على الاتيان بالواجب لفواته فوات وقته (وسواء في بيان الدم) قريبا أو بعيدا (ومن ترك سنة من سنن الحج) أو العمرة (لم يلزمه تركها شيء) من دم أو فساد كتركها من سائر العبادات كالوضوء والصلاة وقد يتنبأ تركها دم كسنة الجمع بين الليل والنهار في الوقوف عرفات فانه يسقط تركها دم (وظهر من كلامه للفرق بين الركن والواجب والسنة) قال ركن ما يتوقف همه النكاح عليه والواجب ما يجبر بالدم والسنة ما يفتقره الفضيلة والكمال.

فصل في أنواع الدماء الواجبة في الاحرام على الحاج والمعتمر ( بترك واجب أو فعل حرام ) فليس وجوب الدماء أحد هذين الأمرين (والرأى الواجب في) حال (الاحرام) أحد وعشرون دماً وأحكامها (خمس أشياء) بأفراد دم الجماع بالعدو <sup>بغيره</sup> غلظه (أحد دماً الواجب بترك أي ترك ما يؤمر به) في الاحرام (كثر الاحرام من اللغات) فتم التمتع وجب بترك الاحرام بالجمع من ميقات بلده ودم القران وجب بترك ميقات أحد النساكين ودم الفوات وجب بترك الوقوف بعرفات



(هو) أى هذا الدم (على الترتيب) فيجب أولاً ترك المأمورة (شاة) تجزى في الأضحية (١٢٧)

(فان لم يجد)ها أصلاً  
أَوْ جَدَّهَا <sup>مِنْهُ</sup> بِزَادَةٍ عَلَى  
ثَمَنِ مِثْلِهَا <sup>مِنْهُ</sup> (فصيامُ  
عشرةِ أيامٍ ثلاثة في  
الحج) تسع قبل يوم  
عرفة فيصوم <sup>ثلاثة</sup> سُدَّسَ  
ذِي الْحِجَّةِ وَصَامَهُ  
وَتَامَهُ (و) صِيَامُ (سَبْعَةِ  
إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ)  
وَوَطْنِهِ وَلَا يَجُوزُ صَوْمُهَا  
فِي أَثْنَاءِ الطَّرِيقِ فَإِنْ  
أَرَادَ إِقَامَةَ بَيْتِهِ صَامَهَا  
كَأَنَّهُ فِي الْحَرِّ وَلَوْ صَمَّ  
الثَّلَاثَةَ فِي الْحَجِّ وَرَجَعَ  
لَزِمَهُ صَوْمُ الْعَشْرِ وَفَرَّقَ  
بَيْنَ الثَّلَاثَةِ وَالسَّبْعَةِ  
بِأَرْبَعَةِ أَيَّامٍ وَمَدَّةِ امْكَانِ  
السَّيْرِ إِلَى الْوَطَنِ وَكَمَا  
ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ <sup>تَوْصِيْفُهُ</sup> مِنْ  
كَوْنِ السَّيْرِ الَّذِي كَوَّرَدَمْ  
تَرْتِيبُ مَوَاقِفِ لَمَّا فِي  
الرَّوْضَةِ وَأَصْلُهَا وَشَرَحَ  
الْمُهَذَّبُ لَكِنْ الَّذِي فِي  
الْمُهَاجِرِ بَعْدَ الْحَرِّ زَادَ  
تَرْتِيبُ وَتَعْدِيلُ فَيَجِبُ  
أَوَّلَ شَأْنٍ فَإِنْ عَجَزَ عَنْهَا  
أَشْتَرَى بِقِيَمَتِهَا طَعَامًا <sup>مِنْ شَأْنِ</sup>  
وَتَصَدَّقَ بِهِ فَإِنْ عَجَزَ  
صَامَ عَنْ كُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا  
(وَالثَّانِي) السَّيْرُ الْوَاجِبُ  
بِالْحَقِّ وَالتَّرَفُّهُ  
كَالطَّيْلِ وَالشَّعْرِ <sup>إِنْ شَاءَ</sup>  
وَالْحَقُّ إِمَّا لِمَجْمَعِ  
الرَّأْسِ أَوْ لثَلَاثِ  
شَعَرَاتٍ (وَهُوَ) أَيِ



(شاة) حيث أحصر  
وتحلق رأسه بعد  
الذبح (والرابع) الدم  
الواجب بقتل الصيد  
(وهو) أى هذا الدم  
(على التحجير) بين  
ثلاثة أمور (ان كان  
الصيد مما له مثل)  
والمراد بمثل الصيد  
ما يقاربه في الصورة  
وذكر المصنف الأول  
من هذه الثلاثة  
في قوله (أخرج للثلث  
من النعم) أى بذبح  
الثلث من النعم وتصديق  
به على مساكين الحرم  
وقرائه فيجب في قتل  
النعام بذنه وفي بقرة  
الوحش أو حمارة بقرة  
وفي الغزال عذرة وفي  
صور الذي له مثل  
من النعم مذكورة في  
المطولات وذكر الثاني  
في قوله (أو قومه)  
أى المثل بدراهم  
بقيمة مكة يوم الأخراج  
(واشترى بقيته طعاما)  
مخزنا في القطرة  
(وتصدق به) على  
مساكين الحرم وقرائه  
وذكر المصنف الثالث  
في قوله (أو صام عن  
كل مد يوما) فإن  
بقي أقل من مد صام

غير اذن أصله وإن علا فله تحليله من النفل . وكذا سوا الدين فلصاحب الدين الحال يمنع غيره للموسر  
من الخروج له وفيه حقه وليس له تحليله (فتحلل الحريم بنية التحلل) ولا بد من مقارنتها للذبح والتحلق  
(بأن يقصد الخروج من نسكه بالاحصار ويهدى) أي أحصر إذا أراد التحلل (أى بذبح شاة) أو ما يقو  
مقامها (حيث أحصر) أى في المكان الذي أحصر فيه من جل أو حرم (ويحلق رأسه بعد الذبح)  
فبشرط تناخر الحلق عن الذبح لقوله تعالى - ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله - (والرابع) الدم  
الواجب بقتل الصيد (للكول البرى الوحش) أو ما أخذ أصله ذلك ومثله قطع شجر الحرم للمساكين  
(وهو أى هذا الدم) الواجب بقتل الصيد أو أزمانه وبقطع الشجر (على) التعديل (والتحجير بين ثلاثة  
أمور) أو أمرين فيما لا مثل له فإن الصيد ضربان الضرب الأول ماله مثل من النعم في الصورة والجلقة  
تقريبا ومنه كافيه نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن السلف فيبيع بمنه مما لا نقل فيه  
فيحكم بمثل عدلان فبهان فطنان لانهما أعرف بالشاة الغنم شرعا والغنم الثاني مما لا مثل له  
مما فيه قول كالحمام والقمري وكل مطوق في الواحدة منه شاة لحكم الصالحين رضي الله عنهم بها فيه  
ومنه مما لا نقل فيه كالحراد وبقية الطيور سواء كان كبد تبخه من اللحم أم لا ومما فيه نقل مما لا مثل له  
محكم كحجم ماله مثل فيستخرج فيه بين الثلاثة الأمور (وهو) (ان كان الصيد) للقتول أو المزدحم (ماله مثل)  
أى شبه صورى من النعم فبني أحد ثلاثة أمور (والمراد بقتل الصيد ما يقاربه) أى الصيد (في الصورة)  
تقريبا لا تحقيفا فيلزم في الكبير كبير وفي الصغير صغير وفي الذكر ذكر وفي الأنثى أنثى ولا تجب  
المماثلة في الذكورة والأنوثة بل هو أفضل وفي الصحيح صحيح وفي السمين سمين ويجب في الحامل  
حامل لكن لا يذبح ولا تطعم حية بل تقوم عكة في محل ذبحها لو دبح وتصدق بقيتها طعاما أو يصوم  
عن كل مد يوما (وذكر المصنف الأول من هذه الثلاثة في قوله أخرج للثلث من النعم) وازم مع الجزء  
ألفية للالك (أى بذبح الثلث من النعم وتصديق به على مساكين الحرم وقرائه) فلا يكتفى بأخراجه  
حيا ولا يكتفى تركه بعد ذبحه (فيجب في قتل النعام) كذا كان أو أنثى (بدنه) كذلك (وفي) واحد  
من (بقرة الوحش أو حمارة بقرة وفي الغزال) وهو ولد الظبية الى أن يطلق قرناه مع صغير في الذكر  
يهدى وفي الأنثى غناتي فإن طلع قرناه يسمى الذكرا وتطيا والأنثى ظبية وفي الظبية (عذرة)  
وهو أنثى الغزال التي لم لها سنة (وبقية صور) الصيد (الذي له مثل من النعم مذكورة في المطولات)  
ففى الأربع غناتي وهي أنثى الغزال إذا قوت مالم يبلغ سنة وفي البروع بقرة فتفتح الحميم وهي أنثى  
الغزال إذا بلغت أربعة أشهر وفي الضع كيش وفي الثعلب شاة (وذكر الثاني في قوله أو قومه أى للثلث)  
لا الصيد المقنول بقوم عدلين من أهل الحرم (بدراهم بقيمة) الثلث (مكة) أى في جميع الحرم  
(يوم الأخراج) على الأصح هكذا في المثل أما في غير المثل فتعتبر قيمته في المكان بمحل الاتلاف  
لا بالحرم على المذهب وفي الزمان بوقت الاتلاف لا بالأخراج على الأصح (واشترى بقيته) أى بقدر  
قيمة المثل (طعاما مخزنا في القطرة) أو أخرج طعاما من عنده (وتصدق به) أى بالطعام ونحوه  
(على مساكين الحرم وقرائه) القاطنين وغيرهم ولا يجوز له التصديق بالدراهم (وذكر المصنف الثالث  
في قوله أو صام عن كل مد) أى بدل كل مد من الطعام (يوما) في أى مكان كان (فإن بقي أقل  
من مد صام عنه يوما) تكبيلاً للنكسر لأن الصوم لا يتبعص (وان كان الصيد مما لا مثل له) ولا نقل  
فيه كالحراد والعصافير (فتخير بين أمرين ذكرهما المصنف في قوله أخرج بقيته) أى الصيد أى بقدر  
قيمة الصيد حيا (طعاما وتصدق به) أى الطعام وتعتبر قيمته في المكان بمحل الاتلاف وفي الزمان



أولاً من كل مديوناً) وان بقي أقل من مدّ صام عنه يوماً (والخامس الدم الواجب بالوطء) من عاقل عاقد عالم بالتحريم مختار سواء بمجامع  
فقبل أودبر كاستي (وهو) أي هذا الدم الواجب (على الترتيب) (١٣٩) فيجب أولاً (بذنة) وتطلق  
على الذكروالأنثى من

الابل (فان لم يجدها  
بقرة فان لم يجدها  
فبسم من السم فان  
لم يجدها قوم الذئبة)  
بدرهم بسم مكثفت  
الوجوب (واشترى  
بقيتها طعاماً وصديق  
به) على ما كين الحرم  
وفقراته ولا تقدر في  
الذي يدفع لكل فقير  
ولو صدق بالدرهم  
لم يجزه (فان لم يجد  
طعاماً) (صام عن كل  
مد يوماً) واعلم أن  
المهدي على فسين  
أجرهما ما كان من  
أحصار كونهما لأحب  
فأبغى إلى الحرم بل  
يدفع في موضع الأحصار  
والثاني المهدي الواجب  
بسبب ترك واجب أو  
فيل حرام ويختص  
بذبحه بالحرم وذكر  
المنصف هذا في قوله  
(ولا يجزئه المهدي ولا  
الطعام إلا بالحرم)  
وأقل ما يجزئ أن  
يدفع المهدي إلى ثلاثة  
مساكين أو فقراء  
(و يجزئه أن يصوم  
حيث شاء) من حرم  
أوغیره (ولا يجوز

بوت وهو وقت الوجوب) (أو صام عن كل من) من الطعام (يوماً) في أي موضع كان (وان بقي أقل  
من مقام عنه يوماً) تكسيرا لتكثير (والخامس الدم الواجب بالوطء) للفقير للفقير (من عاقل عاقد  
عالم بالتحريم مختار سواء بمجامع) في حج أو عمره (في قبل أودبر) من ذكر أو أنثى نحو ما كانت زوجة أو  
عورة أو أجنبية (كاستي) في عمرات الاحرام (وهو أي هذا الدم الواجب) بالوطء للفقير كونه الدم  
الواجب بالأحصار (على الترتيب) والتعديل على الأظهر (فيجب به) أي الوطء (أو لا بذنة) صفة الأصحية  
(وتطلق) أي البذنة (على الذكر والأنثى من الذكروالأنثى) (فان لم يجدها) أي البذنة (فقرة) يجزئ في  
الأصحية من الرأب أو الحواميس وهي تطلق على الذكروالأنثى (فان لم يجدها) أي البقرة (فبيع  
من السم) أي من الضأن أو اللز أو غيرها (فان لم يجدها) أي السبع من الغنم (قوم الذئبة) بدرهم  
بسم مكثفت (والتجوز واشترى بقيتها) أي بقدر قيمة الذئبة (طعاماً) يجزئ في الفطر أو أخرج ذلك  
من فقهه (وتصدق به) أي الطعام (على ما كين الحرم وفقراته) ولو غرباه (ولا تقدر في الذي يدفع  
لكل فقير) فلا تقدر على ولا أقل ولا أكثر (ولو صدق بالدرهم) التي تدفعها في دم التعديل (لا يجزئه  
فان لم يجد طعاماً صام عن كل مديوناً) في أي مكان كان فان بقي ذون مدّ صام عنه يوماً وقيل لا يجب  
لأفراد العمر إلا الشاة (واعلم أن المهدي على فسين أجرهما ما كان من إحصار وهذا لا يجب منه  
الحرم بل يدفع في موضع الأحصار) ان لم يبقه إلى الحرم والأظهر أن هذا الدم بدل فان عجز عن  
الشاة قومها بالنقد الغالب بسم مكثفت حال الوجوب وأخرج بقدر قيمتها طعاماً وتصدق به على فقراء  
الحرم فان عجز عن ذلك صام عن كل مديوناً وله اذا انتقل إلى الصوم التحلل في الحال بالخلق ونية  
التحلل عنده وقيل لا بد لهذا الدم لعدم ورود بل يستقر في ذمة إلى أن يقدر وقيل لا بد لهذا الدم  
طعام فقط وهو إما طعام بقيمة الشاة أو ثلاثة أصع لئلا يساكن كالحلق وقيل لا بد للصوم فقط  
بعشرة أيام كصوم التمتع أو ثلاثة أيام كصوم الحلق أو ما يؤدي إلى التعديل بالامداد (والثاني  
المهدي الواجب بسبب ترك واجب أو فعل حرام ويختص بذبحه بالحرم) وكذلك صرف من وجب  
أجزائه فيختص بفقراته (وذكر المنصف هذا في قوله ولا يجزئه المهدي) أي دفعه وصرف لموجبه  
أجزائه (ولا الطعام) أي التصدق بالطعام وعليه المساكن (الأبالحرم) لأهله (وأقل ما يجزئ أن  
يدفع المهدي) بذبحه (إلى ثلاثة مساكين أو فقراء) ولو غرباه (ويجزئه) أي من كرمه دم الحمران  
(أن يصوم) اذا كان الدم مختاراً أو مكرهاً (حيث شاء) أي في أي محل شاء (من حرم أو غيره)  
ولا منة لأهل الحرم في صيامه لكنه في الحرم أولى للشرع (ولا يجوز) تحريم ولا لحلال (فقل  
صالح الحرم) أي حرم مكة وحرم المدينة ومثلها في عدم جواز ذلك نوع الطائف أي وأديه الذي  
صالحه لكن لأصناف في غير حرم مكة لأنه ليس محلاً للنك ولا يحرم ذلك على المكروه بل يجب  
الضمان (ولو كان) أي قاتل الصيد (مكرهاً على القتل) لكن قرار الضمان والحرمية محل المكروه بكسر  
الراء (ولو أحرم ثم جن) أو أغشى عليه أو نام أو كان الحرم غير مميز (فقتل ميتاً لم يضمن في  
الأظهر) بخلاف الجاهل والناسي فأنهما يضمنان (ولا يجوز قطع شجرة أي الحرم) أي حرم مكة وحرم  
هبة ومثلها وجب الماتف لكن الضمان يختص بحرم مكة لأنه محل النك ولو كان يضمن أصلها في  
الحل ولا فرق في الشجر بين ماتت شفه وما استنته الناس والشجر الباس والأذى لا يحرم قطعه  
ولا أنه ان كان لا يخلط (ويضمن الشجرة الكبيرة) عرفاً (ببقرة) أو بذنة أو سبع شاة سواء  
صحت الشجرة أم لا (والعقيرة) التي تقارب سبع الكبيرة (شاة) أو ما يقوم مقامها أما الصغيرة جداً

(١٧ - موت الخيب الغريب)

حرم ثم جن فقتل ميتاً لم يضمن في الأظهر (ولا) يجوز (قطع شجره) أي الحرم ويضمن الشجرة الكبيرة ببقرة والصغيرة بشاة  
فمن كان من صيد



كل منها ثلثة اضعية ولا يجوز (١٣٥) ايضا قطع ولا قلع نبات الحرم الذي لا يستنته الناس بل رقت نفسه اما الحشيش اليابس

فيحوز ثلثه لقلته  
(واكل) يضم اليه اي  
الحلال (والحرم في  
ذلك) الحكم السابق  
(سواء) ولما فرغ  
الصنف من معاملة  
الخالق وهي العبادات  
أخذ في معاملة الخلاق  
فقال:

(كتاب) احكام  
(اليوع وغيرها من  
الامالات)

كقراض وشركة  
واليوع جمع بيع  
واليوع لغة مقابلة شيء  
بشيء فدخل ما ليس  
بمال كخمر واما شرعا  
فأحسن ما قيل في  
تعريفه انه عليك عين  
مالية بمعاوضة باذن  
شرعي أو عليك منفعة  
مباحة على التأبيد بشئ  
مالي فخرج بمعاوضة  
القرض واذن شرعي  
أربا ودخل في منفعة  
تملك حق البناء  
وخرج بشئ الأجرة  
في الاجارة فانها  
لا تسمى غنا (اليوع  
ثلاثة أشياء) أحدها  
(بيع عين مشاهدة)  
أي حاضرة (فجائز)  
إذا وجدت الشروط  
من كون البيع طاهرا  
منفعة مقدورا على  
تسليم الماقد عليه  
ولاية ولا بد في البيع

فضم بالقيمة (كل منها) أي البقرة والشاة (صفة الأضعية ولا يجوز أيضا قطع) نبات حرم مكة وحرم  
الدينة ووج الطائف (ولا قلع نبات الحرم الذي لا يستنته الناس بل رقت نفسه) فخرج نحو الحنطة فيجوز  
أخذه مطلقا وان ثبت نفسه نظر الكون الأصل فيه أن يستنته الناس (اما الحشيش اليابس فيجوز  
قطعه لقلته) ان كان يخلط بأن كان أهله حيا فان مات تجاوز قلعه (واكل يضم ليم أي الحلال والحرم  
في ذلك الحكم السابق) من غير صيد الحرم وقطع شجرة والضمان (سواء) فلا فرق لموم انتهى  
(قاعدة نافعة) نظمها بضم قوله:

سما كان خص متلف في القدا • فلو يكون ناسيا • بلا اعتدا  
وان يكن • وقها كالس • فمعد عمده بدون ليس  
في أخذ من ذن باذنها • خلف بغير العمدان ينسها  
فمعد حلق لمثل فلم يفتدي • لا وطوه بغير عمد اعتد  
(ولما فرغ الصنف من معاملة الخالق وهي العبادات أخذ في معاملة الخلاق فقال):

كتاب احكام اليوع

(و) احكام (غيرها من) انواع (المعاملات كقراض وشركة) ووكالة واجارة (واليوع جمع بيع)  
كوهو مشتمل على الطرفين شراء واشتراف وفي الحديث لا يخطئ الرجل على خطبة أخيه ولا يبيع على  
بيع أخيه أي لا يشتري على شراء أخيه وغير الصنف باليوع دون البيع نظرا الى تنوعه وتقسيم  
أحكامه (واليوع لغة مقابلة شيء بشيء) على وجه المعاوضة (فدخل ما ليس بمال) في الحائنين  
بشئ ومنه أوفي أحدهما (كخمر) وبشرطين وجلدة ميتة ونحوها (وأما البيع شرعا فالحسن  
ما قيل في تعريفه انه أي البيع عليك عين مالية) بمعاوضة (معاوضة) معضنة معصوبا  
(بذن شرعي أو) يقال انه عليك منفعة مباحة على التأبيد أي التوام لا على وجه القرية (بشئ  
مالي فخرج بمعاوضة) نحو الهبة وخرج بالهبة نحو النكاح وبتمليك عين الاجارة وبمالية غير  
للمالية كالعين النجسة وبمعاوضة نحو حتى بر وخرج بغير وجه القرية (القرض و) خرج (بذن  
شرعي الربا) فانه لا عليك فيه فخرج وجهه بالنظر للمعونة الظاهرية (ودخل في) عليك (منفعة تملك  
حق البناء) وبيع استحقاق وضع الخشب على الجدار وبيع استحقاق حجر البناء مثلا بأن لا يبيع  
الماء الى محله إلا بواسطة ملك غيره وكهجرة ذلك أن يقول لمن أراد أن يمتنع ذلك بعتك حق البناء  
على هذا السطح مثلا بكذا وبتك حق وضع الأخشاب على هذا الجدار بكذا وبتك حق حجر البناء على  
هذه الأرض مثلا بكذا وخرج بمنفعة مباحة منفعة آله اللاهي (وخرج بشئ) الوقت فان فيه عليك  
منفعة مباحة على الدوام للوقوف عليه بلائع بل على وجه القرية وخرج بشئ أيضا (الأجرة في  
الاجارة فانها لا تسمى غنا) لأنها ليست على التأبيد وخرج بالمالي غيره كالحجر (اليوع ثلاثة  
أشياء) أي أنواع بل أربعة (أحدها بيع عين مشاهدة أي حاضرة) أي مرتبة للتبايعين كالأرض  
أو حكا كان كانت الرؤية لطرف البيع وقت العقد أو قبله ولم يرض زمن متعبر فيه الى وقت العقد  
(فجائز إذا وجدت الشروط) أي تحققت عند العقد (من كون البيع طاهرا) ذاتا وصفة (منفعة) على  
اتفاقا مقصودا (مقدورا على تسليم) وقبرة الشئ على تسليم البيع كافي (لما قد عليه  
ولاية) للتصرف الجائز شرعا بملك أو ولاية أو وكالة ولو في الواقع (ولا بد في البيع من إيجاب  
وقبول) متصلين عرفا متفقين معنى (فالأول كقول البائع أو القائم مقامه) كالحاكم عند الحاجة الى  
(بتك) كذا بكذا (ومليكك) هذا (بكذا) ومثله اشتريني (والثاني كقول المشتري أو القائم مقامه)

من إيجاب وقبول فالأول كقول البائع أو القائم مقامه بملكك بكذا والثاني كقول المشتري أو القائم مقامه

كالوصي



اشترت وتعلكت وان لم يذكر للعقد عليه (ونحوهما) كفتل بشرط في صحة الصفة  
 ذكر للبدي بالثا أو مشتريا كلا من الثمن والتمن وأما الجيب فلا يشترط أن يذكرها ولا  
 أن يذكر للبدي منها العوضين معاً يصح العقد (فرع) لا يبعد اشتراط الصفة في نقل  
 اليد في الاختصاص كأن يقول رفعت يدي عن هذا الاختصاص ولا يبعد جواز أخذ العوض عن  
 اليد كما في النزول عن الوطائف (قاعدة) قال الشيخ منصور البهوتي الحنبلي مذهبا في شرح  
 الرد ويشترط أن يكون الواقف بائنا ومشتريا جازا التصرف بأن يكون حراً مكلفاً رشيداً فلا يصح  
 تصرف صبي وصفيه غير اذن ولي فان اذن صح ولو في الشيء الكثير ويحرم الاذن بلا مصلحة  
 ويقتصر فيها في الشيء اليسير بلا اذن وتصرف البعد باذن سيده انتهى (والثاني من الأشياء  
 مع شيء) أي عين (موصوف) بما يبين قدره وصفته (في الذمة) أي العقد وصورة ذلك  
 أن يقول بعتك ثوباً قديره مكنياً وصفه هكذا ولو كان الثوب للوصوف بهذه الصفات  
 ما صحرا عنده فانه لا يضره ما اعتمد على الصفات للزينة في الذمة بخلاف ما لو قال بعتك الثوب  
 الذي عفته هكذا وكذا فانه لا يصح لأن العين لا يلتزم في الذمة فهو من نوع بيع الغائب (ويسمى  
 هذا بالسلم) ان عقد بلفظ السلم أو السلف وان عقد بلفظ البيع فهو بيع لا سلم فان سلك السلم  
 في بيع في الذمة بلفظ البيع قاله الحكماء والبيع في الذمة لا أحكام فأحكام السلم يشترط قبض  
 من المال في المجلس ولا يصح الاستبدال عنه ولا الجواز به ولا عليه ويصح ذلك كله في الثمن  
 والبيع في الذمة فلا يشترط فيه قبض الثمن في المجلس (بخلاف) أي صحيح كالبيع في الذمة بلفظ  
 البيع صح وان لم يصح السلم فيه كجارية وولد هاملا مع صفات كل منهما ولو ذكرها فان هذا إذا  
 وصف وعقد بلفظ البيع صح وان عقد بلفظ السلم فانه لا يصح ثم إذا عقد بهذا بلفظ السلم لم  
 يكتفى بقوله (إذا وجدت فيه) أي العين الموصوفة (الصفة على ما وصف به من صفات السلم الآتية  
 وفصل السلم) والأفلا يلزم قبوله بل له الخيار (والثالث يبيع عين غائبة) عن رؤية المتعاقدين أي  
 غير مرئية ولو كانت في المجلس وقصر المصنف الغائبة بقوله (لم تشهد المتعاقدين) اماماً ولا أحدهما  
 مع كونها مشاهدة للأخر (فلا يجوز بيعها) أي غير المرئية انتهى عن بيع الغرر (والمراد بالجواز  
 في هذه) الأنواع (الثلاثة الصحة) فيشمل العقد المصحح الحرام والكسوة كبيع الثوب لأمير البحر  
 فان ظن البائع ذلك حرم كالبيع وقت اذان الجمعة أو نومة كره كبيع أكفان للولي والواجب  
 والنسج كبيع الطعام المضطر اليه وبيع ما يحتاجه الناس (وقد يشترط له لم تشهد بأنها) أي  
 العين (ان شهدت ثم غابت عند العقد) أي العقد في ذلك (يجوز) لكن يشترط للصحة تكون  
 العاقد متذكراً لأوصافه حال العقد ولا يصح (ولكن محل هذا) أي جواز العقد في غير المرئية  
 بدرونها قبل العقد (في عين لا تغير غالباً) للعدة للتخلة بين الرؤية والشراء أي لا يخلب تغيرها  
 في تلك العدة بأن غلب عدم تغيرها أو استوى تغيرها وعدمه بخلاف ما إذا غلب تغيرها فلا يصح  
 عقدها ولو كانت ما لا يخلب تغيرها لكن وجدت متغيرة على خلاف الغالب خبر ما لا يتغير إلى كمال  
 والألم يصح عقدها والرابع يبيع المنفعة للو بدة كحق الممر ونحوه فان ذلك قسم من البيع وللعقد  
 عليه شروط خمسة فالأول ما ذكرها المصنف بقوله (و يصح بيع كل طاهر) عناء ولو بالاجتهاد عند  
 متيقن (منافع به) اتعافاً مباحاً مقصوداً ولو في الآخرة كالعبد الزمن المتقي ولو في المستقبل  
 لا يحسن الصغير ان مات أمه أو استغنى عن اللبن بأن لا يلزم على يمينه يفرق بحرم (ملوك) والمراد  
 به أن يكون على المقود عليه ولاية العاقد بملك أو ولاية كالأب والجسد والوصى مثلاً أو اذن من

اشترت وتعلكت  
 ونحوهما (و) الثاني من  
 الأشياء (يبيع شيء  
 موصوف في الذمة)  
 ويسمى هذا بالسلم  
 (بخلاف إذا وجدت فيه)  
 (الصفة على ما وصف به)  
 من صفات السلم الآتية  
 في فصل السلم (و) الثالث  
 (يبيع عين غائبة لم  
 تشهد المتعاقدين  
 فلا يجوز بيعها والمراد  
 بالجواز في هذه الثلاثة  
 الصحة وقد بشر قوله  
 لم تشهد بأنها أن  
 شهدت ثم غابت عند  
 العقد لا يجوز ولكن  
 محل هذا في عين لا تغير  
 غالباً في الذمة للتخلة بين  
 الرؤية والشراء (و) يصح  
 بيع كل طاهر منتفع  
 به ملوك



الشارع كالمثلث فمما يحاف فساد فله يجه والظافر من جنس حقه فله يجه بجنس حقه ثم تملكه  
والشرط الرابع قدرة تسل الموقود عليه يقينا محالا بلامؤنة وان لم توجد قدرة التسليم وذلك  
في غير بيع ضمني أما الضمني فلا يشترط فيه قدرة التسليم فاذا قلت لملك العبد المصوب أعتق  
عبدك عني بكذا فقال أعتقه عنك صح وإن لم تقدر على انزاعه من غاصبه وانما كان ذلك  
قيما ضمنا لأنه على تقدير بيعه وأعتقه عني فاذا أعتقه عنه فكانه قال بعتك وأعتقه عنك  
ومثل ذلك كما يصدق منه العتق كثيرا من أقر بخرته أو شهد بها وردت شهادته أو كان العبد  
المصوب أصلا أو فرعاً فلا يشترط فيه قدرة التسليم ولا يشترط الحارس كون الموقود عليه معلوما للمقدين  
تبعنا وقد رأينا وصفا (وشرح المصنف بمفهوم هذه الأشياء) أي الشروط (في قوله) ولا يصح بيع عبي  
سجسة) سواء أمكن بالاستحالة كجلد الميتة أم لا كالسرجين (ولا متنجسة) لا يمكن تطهيرها (كخمر)  
أو محرمة هذا الخصال للميت النجسة (ودهن متنجس) كالزيت والسيرج (ونجوه) أي الدهن كالخيل  
والدين والمسل وغير ذلك (لا يمكن تطهيره) أما ما يمكن تطهيره ففيه تفصيل فإن أمكن تطهيره  
بالمسح ولم تستر النجاسة جزءا منه صح بيعه وإن أمكن تطهيره غير المسح كالاستحالة لم يصح  
ولا يصح بيع ما ليس بمو كالمعايد ولو طاهرا (ولا يصح ما لا منفعة فيه) لأنه لا يملك ما لا فائدة له  
في مقابلته ممنوع وعدم منفعة الشيء إما لقلته كحبي خنطة ولا فرق بين زمان الرخص والفتل  
أنفا ولا نظر إلى وضعه في فتح أو شراك ومع هذا يحرم عقبه وأما نجاسة كالحب التي لا تنفع  
فيها (كقرب) وهي كثرة الولد لما يمانه إلى رجل فبيهاها في ظهرها وأشر ما تكون إذا كانت  
شاملا (وعمل) ودود ولا عبرة بما يدرك من منافعتها في الخواص (وتسليم لا ينفع) كالأسيد والذهب  
ولا نظر لمنفعة الجلد بعد الموت وطير لا ينفع كالخداة والغراب غير لما كوله ولا نظر لمنفعة  
الريش في النسل ولا لافتناء للوك لمسة الخلق لهم بسبب اقتنائهم لها والسياسة باصلاح أمور  
الجمية بامتثالهم لهم أما ما ينفع من ذلك كالنفقة للسيد والقبيل والقتال والمهرة الأهلية لدفع النار والقرود  
للحراسة فيصح بيعه وكذلك الطائر الذي لا ينس بلونه والمنذلة للصوت والنحل للسل والدود للقر  
والعق في لخص الدم والربوع والسبب للأكل وأما المهره الوحشية فلن كان يؤخذ منها الز بادصح  
بيعها والأفلا

(فصل في الربا) وهو يشمل الثمن وما في الذمة ولا يقع فيه السلم فيمنع أن يسل ذمبا في فصة  
وعكسه وهو (بالف مقصورة) مع كسر الراء وبالف ممدودة مع فتحها (لأنه الزيادة وشرا مقابلة  
عوض) مخصوص وهو التقيد والمطعم مع العقد (بآخر) أي بتقيد من جنس أو من آخر وبمطعم  
من جنس (مجهول التماثل في معيار الشرع) أو معلوم التفاضل وهو الفضل أو معلوم التماثل لاني  
معيار الشرع كقنطار بر قنطار بر (حالة العقد أو) واقعة (مع تأخير في العوضين أو أحدهما) أي  
فيضا وهو ربا اليد وتبب اليها العبد المقبض بها أصالة أو استحقا أو هو ربا النساء أي الأهل بمعنى  
اشتراك العقد على المدة وإن قصرت وقولنا مع العقد خرج بما إذا لم يكن هناك عقد كالمو باع مقابلة  
فلا يكون ربا وإن كان حراما لكن أقل من حرمة الربا ومعيار الشرع هو الكيل في الكيل  
والوزن في الوزن والمد في المدود والدرع في الدرود (والر با حرام) بالاجماع (وأما يكون) أي  
يوجد الربا (في الذهب والفضة) ولو غير مصر و بين كحل وغير (وفي الأطعمة) وهي ما يقصد غالبا  
للطعم أي طعم الآدميين بخلاف ما يخلط تناول إليهم له أو يختص به (أقينا) أي لأجل الثبوت

وشرح المصنف بمفهوم  
هذه الأشياء في قوله  
(ولا يصح بيع عبي  
سجسة) ولا متنجسة  
كخمر ودهن وحل  
متنجس ونحوها مما  
لا يمكن تطهيره (ولا  
يصح ما لا منفعة فيه)  
كقرب وعمل وتسليم  
لا ينفع (فصل في الربا  
بالب) مقصورة لغة الزيادة  
وشرا مقابلة عوض  
بآخر مجهول التماثل  
في معيار الشرع حالة  
العقد أو مع تأخير في  
العوضين أو أحدهما  
(والر با) حرام وأما  
يكون (في الذهب  
والفضة) وفي  
(الأطعمة) وهي  
ما يقصد غالبا للطعم  
أقينا



أوتفكها وتذو باولا  
يجري إلى باقي غير ذلك  
(ولا يجوز بيع الذهب  
بالذهب ولا الفضة  
كذلك) أي بالفضة  
مضرو بين كانا أو غير  
مضرو بين (الامتثال)  
أي مثلاً بمثل فلا يصح  
بيع شيء من ذلك  
متفاضلاً وقوله (نقداً)  
أي حالاً يداً بيد فلا  
يصح شيء من ذلك  
متفاضلاً يصح (ولا)  
يصح (بيع ما يتبعه)  
الشخص (حتى يقضيه)  
سواء باعه للبلد أو لغيره  
(ولا يجوز بيع  
اللحم بالحيوان) سواء  
كان من جنس كبيع  
لحم شاة بشاة أو من  
غير جنسه لكن من  
ما كوله كبيع لحم  
بقرة بشاة (ويجوز  
بيع الذهب بالفضة  
متفاضلاً) لكن (نقداً)  
أي حالاً مقبوضاً قبل  
التفرق (وكذلك  
الطعومات لا يجوز بيع  
الجنس منها بمثل إلا  
متثالاً نقداً) أي حالاً  
مقبوضاً قبل التفرق  
(ويجوز بيع الجنس  
منها بغيره متفاضلاً)  
لكن

حكمة التفرق كالأدرة ونحوها (أو تفكها) أي تلذذاً أو تداً كما في الفحل والخيار (أو تذو باولا)  
تفكها وتذو باولا (ولا يجوز بيع الذهب بالذهب ولا الفضة بالفضة) (ولا يجوز بيع الجنس بالجنس)  
الحيوان لأنه لا يمد لك على هيشته بخلاف التزويج حيث قال أنابيع  
الحكي مثله فإن جوزنا أنسلعه ختلم عز والإجاز وتابعه ابن قاسم العبادي (ولا يجوز  
بيع الذهب بالذهب ولا الفضة كذلك أي بالفضة مضرو بين كانا أو غير مضرو بين (إلا بثلاثة  
شروط: الأول أن يكون المقود عليه متثلاً) يقينا (أي مثلاً) مقابلاً (بمثل) في القدر من غير  
رجوع ولا نقصان (فلا يصح بيع شيء من ذلك) أي الذهب والفضة بجنسه (متفاضلاً) في الوزن.  
(والثاني ما تضمنه قوله) أن يكون المقود عليه (نقداً أي حالاً) من غير نسبته منه (والثالث  
أن يكون المقود عليه أي مقاضة قبضاً حقيقياً قبل التفرق والتجارب فلا تنكح الحوالة ونحوها كالإبراء  
مكسروط عند اتحاد الجنس ثلاثة التماثل والحلول والتقابض (فلا يصح شيء من ذلك) أي الذهب  
والفضة بالجنس (متفاضلاً) أو متفاضلاً أو مع عدم قبض المقود عليه قبل التفرق بالاختيار (لم  
يصح) أي البيع (ولا يصح بيع ما يتبعه الشخص) أي ما اشتراه من البيع (حتى يقضيه) أي للبيع  
(سواء باعه للبلد أو لغيره) نعم إن باعه للبلد بين الجنس إن كان باقياً أو مثله إن كان  
حالاً أو في الذمة صح البيع وكان أقله شرط بلفظ البيع. وتكامل هذا للقائم أن مال الشخص  
تحت يده غير على ثلاثة أقسام: إيمان يكون مقبوضاً بعد البيع والثمن والمهر تحت يدي الزوج  
ولا يجوز التصرف فيه قبل قبضه إلا فيما استثنى كالعتق عن نفسه والزواج والوقف، وإيمان يكون  
مقبوضاً بغير عقد كالنصب والسم والعار فيجوز التصرف فيه قبل قبضه. وإما غير مضمون  
المالكية ولم يتعلق به حق ولا عمل فجاز التصرف فيه قبل قبضه كالمال المشترك تحت يد الشريك  
أو كمال أو تحت يد العايل والرهن بعد انفكاكه ونحو ذلك فإن خلق به عمل كالسائر عليه  
من نحو حائط أو قصر أو صناع أو طحان فإن فرغ ودفع له الأجرة جاز له التصرف والأقلا (ولا  
يجوز بيع اللحم) وما في معناه كالشحم والكبد والقلب والكلى والطحال والألثة (بالحيوان سواء  
كان) أي نحو اللحم (من جنسه) أي الحيوان (كبيع لحم شاة بشاة أو من غير جنسه لكن من  
ما كوله كبيع لحم بقرة بشاة) وكذا من غير ما كوله فلا يجوز بيع لحم بحوشة بجمار (ويجوز  
بيع الذهب بالفضة) وعكسه (متفاضلاً) أي زائداً أحدهما على الآخر (لكن بشرطين: الأول  
أن يكون كل منهما (نقداً أي حالاً). والثاني كونه (مقبوضاً) بيد كل منهما (قبل التفرق) وقبل  
اختيار الزوم (وكذلك الطعومات لا يجوز بيع الجنس منها) أي الطعومات (بمثله) أي الجنس  
سواء اتفق نوعه أم اختلف (إلا بثلاثة شروط: الأول أن يكون كل منهما (متثالاً) يقيناً. والثاني  
أن يكون (نقداً أي حالاً) والثالث كونه (مقبوضاً) بيد كل منهما (قبل التفرق) والزامهما المقيد والمثالة  
معتبر في السكك كمالاً وأن تغاوت في الوزن وفي الموزون وزناً وأن تغاوت في السكك والعبارة بحال  
عادة أهل مكة والدينة والحمامة وقراها في زمنه صلى الله عليه وسلم وما لم يكن في ذلك الزمن أو جهل بحاله  
أو لم يكن في الحجاز فالعبارة بأهل البلد فيما هو كالتفرق فأن كان الشيء أكبر منه فالعبارة فيه بالوزن  
وغير المثالة في البهار والحبوب بعد الحفاف والتنقية ولا يكفي مثالة الدقيق والخير كالجعل بالمثالة  
تفاوت الدقيق في النعومة والخشونة وتفاوت الخير في تأثير النازل بل تعتبر في الحبوب حبات وتعتبر  
في السم حبات أو كسباً خالصاً من نحو مالح ودهن (ويجوز بيع الجنس منها) أي للطعومات  
(غيره) أي الجنس كالحلطة بالأرز (متفاضلاً لكن) بشرطين: الأول أن يكون كل منهما



نقول ان يري الصفقة (ولا يجوز بيع المرر)

كبيع عبد من عبده أو طير في الهواء

فصل في أحكام الخيار (والمتبايعان بالخيار)

بالحيار) بين إمضاء البيع ونسخه أي ثبت لها خيار المجلس في أنواع البيع كالسلم

(قال بتفرقا) أي مدة عدم تفرقها عرفا أي

ينقطع خيار المجلس إما بتفرق المتبايعين

بيدتهما عن مجلس العقد أو بأن يختار المتبايعان لزوم العقد

فلو اختار أحدهما لزوم العقد ولم يختار الآخر

فوزر سقط حقه من الخيار وبقي الحق

لآخر (ولها) أي للمتبايعين وكذا لأحدهما

إذا وافقه الآخر (إن يشترط الخيار في أنواع البيع)

إلى ثلاثة أيام وتحسب من العقد لامن التفرق

فلو زاد الخيار على الثلاثة بطل العقد ولو

كان للبيع مما يفسد لادة الشريعة بطل العقد (وإذا وجد

بالمبيع عيب موجود قبل القبض بنقص القيمة أو العيب نقضا

يقوت به غرض صحيح وكان الغالب في جنس ذلك البيع عدم ذلك العيب كزنا رفقي وسرقته وإيفه (فلا يشتري ربه) أي للبيع

نقصا يقوت به أي النقض (غرض صحيح) وهو ما يباح به الغالب الناس في محل العقد (وكان الغالب في جنس ذلك البيع عدم ذلك العيب كزنا رفقي وسرقته وإيفه)

والرادة (فلا تشتري) حينئذ (رأه أي البيع) كالأرد بالعيب على الفور فيبطل بالتأخير بلا عذر ومثل

(نقد أي حال) والثاني كونه (مقبوضا) بيد كل منهما (قبل التفرق) وقبل اختيار الزوم (فلو تفرق المتبايعان قبل قبض كذا بطل) أي البيع (أو) تفرقا (بعد قبض بغيره) أي قبض البعض (قولا بتفرق الصفقة) أي العقد والأظهر منهما الصحة فيما قبض دون غيره وقيل يبطل البيع في الجميع (ولا يجوز بيع) ما يشتمل على (المرر) أي الخطر ومنه الجهو كواللهم والمال بر قبل العقد (كبيع عبد من عبده) فهو يبيع أو يبيع سمك في الماء (أو طير في الهواء) إلا التحل فيصح بيعه في الهواء بشرط أن يكون مبيع في الكوارة

فصل في أحكام الخيار وهو ثلاثة أنواع خيار مجلس وثبت قهرا عن المتأخرين حتى لو شرطنا نفعه بطل العقد وخيار شرط ويسمى خيار التخيير وخيار عيب ويسمى خيار نفعه وقد ذكرها المصنف على هذا الترتيب (والمتبايعان) أي البائع والمشتري متبايعان (بالحيار بين إمضاء البيع ونسخه) فكل منهما يختار بين الزام البيع ونسخه فلوا اختار أحدهما لزوم البيع والآخر فسقط البيع (أن تفرقا) أي مدة عدم تفرقهما عرفا ولو زاد المدّة على ثلاثة أيام وعدم تفرق أحدهما في ظرف أحدهما (أي ثبت لها) أي البائع والمشتري (خيار المجلس في أنواع البيع كالسلم) وبيع الربوي والتولية والأشراك كأن يقول المشتري وتبيك المقدم فأقم على أو وأمرتك في بكذا فيقبل فيها (قال بتفرقا) طوعا (أي مدة عدم تفرقهما عرفا) ولو زاد المدّة على ثلاثة أيام وعدم تفرق أحدهما في ظرف أحدهما (ما يختار) أنقطع خيارهما واختارا أو أحدهما ولم العقد (أي ينقطع خيار المجلس إما بتفرق المتبايعين بيدهما) أو بذن أحدهما ولو ناسيا أو جاهلا (عن مجلس العقد) أي عن الحالة التي كان عليها حاله المتقدم جالوس أو قيام أو اضطلاع أو متى في انفسلا عن عرفا لزوم البيع (أو بأن يختار المتبايعان لزوم العقد) كقولها تختارناه (فلوا اختار أحدهما لزوم العقد) صرحا كأن يقول اخترت لزوم العقد أو ضمنا كأن يقول أحدهما للأخر اختر (ولم يختار الآخر فورا) ولا بد منه (سقط حقه) أي من اختيار الزوم (من الخيار وبقي الحق) في الخيار (الأخر) ويستمر إلى الفارقة أو الاختيار أيضا فم لو كان الآخر مشتريا وكان للبيع من حقه عليه سقط خياره أيضا للحكم بحق البيع عليه حينئذ (ولها أي للمتبايعين) بأن يصرح كل منهما بشرط الخيار (وكذا لأحدهما إذا وافقه الآخر) بأن يصرح بالشرط أحدهما وبوافقه الآخر عليه (أن يشترط الخيار) لهما أو لأحدهما أو لأجنبي مكلف كالعبد البيع (في أنواع البيع) ألا ما يشترط فيه القبض في المجلس كالسلم وبيع الربوي (إلى ثلاثة أيام) فأقل (وتحسب) أي المدّة (من العقد) إذا وقع الشرط فيه فإن وقع الشرط بعده حثبت من الشرط (لامن التفرق) حتى لو مضت المدّة في المجلس قبل التفرق اعتبرت وكذا لو مضى بعضها (فلو زاد الخيار على الثلاثة) كقوله بشرط الخيار ثلاثة أيام وثلاثا (بطل العقد) وكذا لو لم يذ كر مدة كأن قال بشرط الخيار وسكت أو بشرط الخيار من العقد مثلا أو ذكر يوما بعد يوم أو ذكر مدة مجهولة كقوله حتى أشاور (ولو كان للبيع مما يفسد في المدّة المشترطة) كأن باع طيبا يفسد في ثلاثة أيام أو في يومين بشرط الخيار تلك المدّة (بطل العقد) بخلاف ما لو شرط الخيار يوما مثلا والبيع لا يفسد فيه فإنه لا يبطل (وإذا وجد) أي علم (بالمبيع عيب موجود قبل تمام القبض بنقصه) أي العيب (القيمة أو العيب نقضا يقوت به أي النقض) (غرض صحيح) وهو ما يباح به الغالب الناس في محل العقد (وكان الغالب في جنس ذلك البيع عدم ذلك العيب كزنا رفقي وسرقته وإيفه) واللواط وتمكين من نفسه وإتيان البهائم والرادة (فلا تشتري) حينئذ (رأه أي البيع) كالأرد بالعيب على الفور فيبطل بالتأخير بلا عذر ومثل

البيع قبل القبض بنقص القيمة أو العيب نقضا يقوت به غرض صحيح وكان الغالب في جنس ذلك البيع عدم ذلك العيب كزنا رفقي وسرقته وإيفه (فلا يشتري ربه) أي للبيع



(صلاحها) وهو فيها  
لا يتلون انتهاء صلاحها  
ما يقصد منها غالبا كخلاوة  
قصب وحموضة رمان  
ولبن تين وقما يتلون  
بأن يأخذ في حمرة أو  
سواد أو صفرة كالغلاب  
والأحاص والبلح أما  
قبل بدو الصلاح فلا  
يصح بيعها مطلقا لأن  
صاحب الشجرة ولأن  
غيره لا بشرط القطع  
سواء جرت العادة بقطع  
الثمرة أم لا ولو قطعت  
شجرة عليها ثمرة تجاز  
بيعها بلا شرط قطعها  
ولا يجوز بيع الزرع  
الأخضر في الأرض إلا  
بشرط قطعه أو قبله فلو  
بيع الزرع مع الأرض  
أو منفردا عنها بعد  
اشتداد الحب جاز بلا  
شرط ومن باع ثمرا أو  
زرعا بلا صلاحه لزمه  
سقيه فماتت ثمرة الثمرة  
وتسلم عن التلف سواء  
دخل البائع بين المشتري  
والمبيع ولم يخل (ولا)  
يجوز (بيع ما فيه الربا  
بجنسه رطبا) بسكون  
الطاء المهمة وأشار  
بذلك إلى أنه يعتبر  
في بيع الربويات حالة  
الكمال فلا يصح مثلا  
بيع عنب بنب ثم  
سقي المصنف مما سبق قوله (الآ اللبن) أي فإنه يجوز بيع بعضه بعضا قبل تجيينه وأطلق المصنف اللبن فشمّل الحليب والرائب والمخض

بيع الثمن الكلي (ولا يجوز بيع الثمرة المنفردة عن الشجرة) بيعا (مطلقا أي عن شرط القطع) الآ  
بعد بدو أي ظهور صلاحها أي لا يجوز بيع الثمرة في كل حال إلا بعد بدو صلاحها فيجوز بشرط القطع  
وبشرط الإبقاء ومن غير شرط وفي الإطلاق بشرط الإبقاء تبقى الثمرة إلى أن الجواز للعرف (وهو)  
أي بدو الصلاح (فيما لا يتلون) أي لا ينتقل من لون إلى لون آخر (انتهاء صلاحها) أي الثمرة (التي  
يقصد منها غالبا) للأكل (كخلاوة قصب وحموضة رمان) في الحامض منه وخواصه في الحلو منه  
(ولبن تين وقما) أي بدو الصلاح (فيما يتلون) أي ينتقل من لون إلى آخره حاصل (بأن يأخذ) أي يشروعه  
(في حمرة أو سواد أو صفرة كالغلاب) وهو راجع للحمرة (والأحاص) بكسر الهمزة وتشديد الحيم  
وهو آلة أهل الشام وهو عند أهل مكة نخارة وهو راجع للسواد (والبلح) بفتحين وهو راجع  
لصفرة باعتبار بعض أنواعه ويصح رجوعه للسكل لأن منه الأحمر والأسود والأصفر وغيرها وتول  
ما خرج من التخل يقال له طلع ثم خلال بفتح الحاء ثم بلح ثم يسير ثم رطب ثم غر (أما الثمرة) قبل  
بدو الصلاح أن يبعث منفردة عن الشجر (فلا يصح بيعها) أي (مطلقا) أي في جميع الحالات  
(لأن صاحب الشجرة ولا من غيره) فمن معنى اللام (الآ بشرط القطع) فيجوز إجماعا بشرط أن  
يكون المقتطوع متصفا بمكة كحطرم وهو أول الفيت والآ ككثري فلا يصح البيع (سواء جرت العادة  
بقطع الثمرة أم لا) فإن بيع الثمرة مع الشجر يضمن واحد تجاز البيع بلا شرط بل لا يجوز بشرط قطعه  
لأن فيه حرجا على المشتري في ملكه ولو قال بعتك الشجر بعشرة والثمر بدنيا لم تجز البيع إلا  
بشرط القطع لأنه فصل فانتفت السبعة (ولو قطعت شجرة عليها ثمرة تجاز بيعها بلا شرط قطعها) لأن  
الثمرة لا تنبغي عليها فيصير بيع الثمرة على الشجرة كشرط القطع (ولا يجوز بيع الزرع الأخضر في  
الأرض إلا بشرط قطعه أو قبله) كالتمر قبل بدو صلاحه (فإن بيع الزرع مع الأرض أو منفردا  
عنها) أي الأرض (بعد اشتداد الحب تجاز) أي ذلك البيع (بلا شرط) كافي ببيع الثمر مع الشجر أو  
التمر بعد بدو صلاحه وبشرط لجواز بيع الزرع بعد اشتداد وبيع الثمر بعد بدو الصلاح ظهور المقصود  
ليكون مرثيا كتين وعنب ودره مخفي بخلاف ما لا يرى حبه كالخطة والبردة الحسنة فلا يصح بيعه  
في الجدي لأن المقصود مستتر بما ليس من صلاحه والقديم الجواز (ومن باع ثمرا أو زرعًا) بكذا صلاحه  
واحد الجنس فيتم ما (لم يبد صلاحه) ما بذا صلاحه (والأصح) لا بد من شرط القطع فيما لم يبد صلاحه  
ومن باع ما بذا صلاحه من الثمر والزرع وأبقى (لزمه) أي البائع (سقي) أي المبيع قبل التحلية وبعدها  
(فقد ماتت ثمرة) وتسلم عن التلف والفساد لأن السقي من تمة التسليم الواجب لئلا شرطه على المشتري  
طل المبيع لأنه مخالف لمقتضى العقد (سواء دخل البائع بين المشتري والمبيع أو لم يخل) فيلزمه السقي  
في الحالتين إن كان الزرع مما يسقى والبائع مالكه للأخل والأفلازم البائع سقيه وإذا شرط القطع  
لا يلزم فيه السقي بعد التحلية ويتصرف المشتري بعد التحلية من كل وجه (ولا يجوز بيع ما فيه الربا)  
من الطعام (بجنسه رطبا بسكون الطاء المهمة) مع فتح الراء ولو في أحد الحائنين (وأشار بذلك) أي  
بعدم جواز بيع الرطب (إلى أنه) أي الشأن (يعتبر في بيع الربويات) من الطعومات بجنسها (حالة  
الكمال) لأن اعتبار المالة لا يكون إلا في تلك الحالة (فلا يصح مثلا بيع عنب بنب ثم استثنى المصنف  
عما سبق قوله (الآ اللبن) وما شابهه من المائعات كالأدهان والحلول (أي فإنه يجوز بيع بعضه) أي اللبن  
(بعض قبل تجيينه) أي جعله نجينا أي بشرط المالة والحلول والتفويض أن أعدا الجنس كلين البقر  
الشامل للبراب والجواميس مثله وبشرط الحلول والتفويض فقط أن اختلف الجنس كلين الأبل بلين الغنم  
الشامل للضأن والغز (وأطلق المصنف اللبن فشمّل الحليب والرائب) وهو ضد الرقيق (والخضض)  
استثنى المصنف مما سبق قوله (الآ اللبن) أي فإنه يجوز بيع بعضه بعضا قبل تجيينه وأطلق المصنف اللبن فشمّل الحليب والرائب والمخض



في السكندر حتى يصح بيع الرائب بالحلل كدلا وان تفاونا وزنا (فصل في أحكام

وهو الحامض الذي لم يخالطه الماء حلوا كان أو حامضا (والحامض والماء في اللبن السكندر) لا يوزن  
(حتى يصح بيع الرائب بالحليب كدلا وان تفاونا وزنا) وكذلك اذا كان اللبن غير مغلي بالنار  
مخلوط بالماء والا فلا يجوز بيعه بحسنه بخلاف المسخن بالنار بلا غليان ومثل اللبن الذي يوزن في  
بيع بعضه ببعض مما لا والماء في السكندر ويستثنى أيضا بيع الرائب فيصح وهي بيع الرطب عن  
التخل شمر وبيع الصب على الشجر يزيب خرواصي الرطب والعنب وكذا في التمر والزبيب فيكون  
حصة أوسط تحديدا وبيع ذلك بمثل تقدير الحافف ولا يخص بيع الرائب بالفقراء .

(فصل : في أحكام السلم) بفتحين (وهو) أي السلم (والسلف لغة بمعنى واحد) وهو الاستعارة  
والتقديم في الزمن (وشرعا بيع شيء موصوف في الذمة) بلفظ السلم أو السلف (ولا يصح) أي السلم  
(إلا بإيجاب وقبول) كقول المشتري أسلمت اليك كذا في كذا فيقول البائع قبلت (وبيع السلم  
ومؤجلا) بأن صرح بالتأجيل بالنسبة للسلم فيه أم لا رأس المال فلا يصح فيه التأجيل ولو ألقا به أحد  
في المجلس لحق أوزكرا أجلا ثم أسقطه في المجلس سقط وصح العقد (فان أطلق السلم) عن الأول  
والتأجيل (أنقذ حالا في الأصح) كالتمن في البيع وقيل لا ينعقد لان المعتاد في السلم التأجيل فيحتمل  
المطلق عليه ويكون كالأدركا أجلا مجعولا (وانما يصح السلم فيما أي في شيء) مسلم فيه (تسكنت  
أي اجتمعت) فيه خمس شرائط : أحدها أن يكون المسلم فيه مضموبا بالصفة التي تختلف بها القرض  
في السلم فيه (أختلافا ظاهرا) بحيث يتبين بالصفة الجاهلية فيه أي السلم فيه (و) بحيث (لا يكون  
ذكر الأوصاف على وجه يؤدي ليزه الوجود) أي قلته (في السلم فيه كقولك عسكار) وهي ما قبل  
الثقب ويقصد للزمن بخلاف الصغار وهي ما يطلب للتداوى فيجوز السلم فيها كيلا ووزنا (وجارية  
وأختها أو ولدها) فوكذا التهمة وولدها فان قلت هكذا لا ينتز اجتماعهما . قلت يتنظر بالنظر للأوصاف  
التي يجب ذكرها في السلم فنكون التهمة بأوصاف مخصوصة وولدها بأوصاف مخصوصة مما ينتز  
وكذا تقول في الأمه وأختها أو ولدها وفي القول واليوافق (والثاني أن يكون) أي المسلم فيه  
(جنسا واحدا) لم يخلط بغيره (أختلاطا لا ينضم مقصودا) فلا يصح للسلم في المخلط المقصود  
الأجزاء التي لا تنضبط كهرية (أي مدقوقة مركبة من قش وشم وباه) (ومعجون) كالغالية المركبة  
من نحو مسك وعنبر ودهن وقد يزداد فيها عود وكافور وكائيد المركب من مسك وعنبر وعود ومخلط  
غير دهن وكالترياق المخلوط بأجزاء ظاهرة (فان انضبطت أجزاؤه) أي المسلم فيه المخلوط (صح  
السلم فيه) أي المخلط المنضبط كمنافى وخمر فالأول مركب من قطن وحرير والثاني من الابرسم  
والوبر أو الصوف وهما مقصودا أجزاؤها وان لم تقصد أجزاؤه المخلطة صح السلم أيضا (كحين  
وأقط فالمقصود في كل منهما لبن أما الملتح والنافعة فهما من مصالحه) (والشرط الثالث) أنه كور  
في قوله ولم تدخله أي المسلم فيه (النار لأحاطه) أي نقله من حالة إلى حالة أخرى (بأن دخلته لطبخ  
أو شي) أو قل كالتخم في الجميع أو على كالألة أو خبز كالقطائف فلا يصح السلم في ذلك لاختلاف  
القرض باختلاف تأثير النار فيه وتدرج الوسط بخلاف الأفاض فيجوز أفاض الحبز وزنا لا عد  
لعموم الحاجة إليه (فان دخلته النار للتمييز كالعسل والسمن فتح السلم فيه) أي في مدخول النار  
لتمييز فان النار لتمييز العسل من شحمه ولتمييز السمن من لبنه ومثل ذلك السكر والفانيد وهو  
عسل القصب والدبس وهو عسل العنب بعد طبعه (والرابع أن لا يكون المسلم فيه ممتينا بل)  
يشترط أن يكون (ذينا) لأن لفظ السلم موضوع لبيع شيء موصوف في الذمة وهو الدين (فلو كان)  
أي المسلم فيه (ممتينا) أن قال (أسلمت اليك هذا الثوب مثلا في هذا العبد) فقبل المسلم إليه

وهو والسلف لغة بمعنى واحد وشرعا بيع شيء موصوف في الذمة ولا يصح إلا بإيجاب وقبول (وبيع السلم حالا ومؤجلا) فان أطلق في السلم أنقذ حالا في الأصح وانما يصح السلم (فما) أي شيء (تسكنت) فيه خمس شرائط (أحدها) أن يكون المسلم فيه (مضموبا بالصفة التي تختلف بها القرض) في السلم فيه بحيث يتبين بالصفة الجاهلية فيه ولا يكون ذكر الأوصاف على وجه يؤدي ليزه الوجود في السلم فيه كقولك عسكار وجارية وأختها أو ولدها (والثاني) أن يكون جنسا لم يخلط بغيره فلا يصح السلم في المخلط المقصود الأجزاء التي لا تنضبط كهرية ومعجون فان انضبطت أجزاؤه صح السلم فيه كحين وأقط والشرط الثالث كور في قوله (ولم تدخله النار لأحاطه) أي بأن دخلته لطبخ أو شي فان دخلته النار لتمييز كالعسل والسمن صح السلم فيه (والرابع) أن لا يكون المسلم فيه ممتينا بل (أن لا يكون) السلم فيه ممتينا بل وينا فلو كان ممتينا كآسلمت اليك هذا الثوب مثلا في هذا العبد (فليس



(ليس سلم قطعا) لا افتاء الدينية وقوله هذا الثوب هو رأس الليل فلا يضر تعيينه وانما جاء  
لأنه من قوله في هذا العبد (ولا يمتدح) أي ذلك العبد (أيضا شيئا) وان تواء (في الأظهر) المتألف  
ول القطع لا يمتدح فان لم يمتدح السلم يقتضي الدينية والدينية مع التعيين متناقضان وقيل يمتدح شيئا  
طرا الى الشيء ولو قال اشترت منك ثوبا بصفته كذا بهذه الدراهم فقال بصفته بصفته اعتبارا  
بالصفة وقيل انما اعتبرا بالشيء (والخامس أن لا يكون) أي ليس فيه (من معين) كاسلت  
ليك هذا درهم في صاع من هذه الصبرة) فلا يصح السلم في ذلك لأنه موضوع لبيع شيء موصوف  
في القيمة ولو عين كلفه السلم ان لم يكن ذلك الكيل معتادا كالكمون لأنه قد يثلف قبل الحبل  
فيعبر بخلافه مالي قال بصفته من هذا الكمون من هذه الصبرة فإنه يصح البيع لعدم الغرر  
والمسلم في غير قرية قليل لم يصح لأنه قد ينقطع فلا يحصل منه شيء (ثم لصحة) عقد (السلم فيه  
ثمانية شرائط) لكن بعض الشروط متعلق بالسلم فيه وبعضها متعلق بالعقد (وفي بعض النسخ  
وصح السلم ثمانية شرائط) وهذه النسخة أظهر وان كانت الأولى أشهر (الأول مذكور في قول  
الصنف وهو أن يصفه) أي أن يذكر صفات المسلم فيه في حطب العقد بلغة يعرفها الماقدان وعدلان  
(مذكور جنبيه ونوعه) كعبد مجنى مع والمراد بالجنس هنا ما كثر أفرادها واختلفت صفاته  
كالتمر والبر والرقيق والنوع كالبري من التمر والجنبي من الرقيق وقد يفتي ذكر النوع عن ذكر  
الجنس فذكر الثمن والمزني عن ذكر الثمن (بالصفات التي يختلف بها الثمن) والفرق اختلاف  
غيرها وينطبق بها للسلم فيه (فيذكر في السلم في رقيق مثلا نوعه كتركى أو هندي) وروى فان  
اختلف صنف النوع وجب ذكره في الأظهر (و) يذكر (ذكورته أو أوثقه وسنه) كابت أو سبع  
أو ثعلب (تقريبا) يذكر (قيد) أي قامت (طولا أو قصيرا أو زمنا) تقريبا (و) يذكر (لونه  
كأبيض وأسود) ويصف بياضه بسمرة أي توسط (أو شقرة) أي حمرة متافية ويصف سواده  
صفاء أو كدورة فان لم يختلف لون الصنف لم يجب ذكره كالحنجر ولا يشترط ذكر السن  
والكحل والدمع (ويذكر في الأبل والبقر والغنم والحيل والبغال والحمير الذكورة والأنثى والسن  
واللون والنوع) فيقول في النوع من تاج بني عجم مثلا فان اختلف تاجهم اشترط التمييز  
في الأظهر ويبين النوع أيضا بالإضافة الى بلد وغيره (ويذكر في الطير النوع والصغر والكبر)  
أي كبر الخنة (والذكورة والأنثى) والون (والسن أن يعرف) أي السن (ويذكر في الثوب  
الجنس كقطن أو كتان أو حرير والنوع كقطن عراقي أو هندي والبلد الذي ينسج فيه ان  
اختلف في الغرض وقد يفتي ذكر النوع عنه والجنس أيضا (والطول والعرض والظن والذقة)  
بالحال المهمة وهما وصفان للأزل (والصقافة) أي اللبائن (والرافة) بالراء المهملة أي الفارغ وهما وصفان  
للصنع والأول ضم الحبوب بعضها الى بعض والثاني عديمه (والنعومة والخشونة ويقاس هذه  
الأمور غيرها) فيذكر في اللحم النوع كالحم صان خصي معلوف وضع جندم أو ضدها من فخذ  
أو غيره ويقبل عظمه على المادة فان شرط نزعها جازا لشرط ولم يجب قبول العظام (ومطلق السلم  
في الغيب) عن القصر وعديمه (يحمل على الحام) أي الجسد (لأنه المصور) أي المصور لأن  
الصورة زائدة ويجب قبول المصورة بدله ضالما يختلف في الغرض (والثاني أن يذكر قدره)  
أي السلم فيه (عما) أي بوجه (ينفي الحالة) أي جهالة الماقدان (عنه) وهو وجه من الأمور  
التي (أي) فيشترط (أن يكون المسلم فيه معلوم القدر كيلا في مكيل) عادة كالحبوب ونحوها

الدرهم في صاع من هذه  
الصبرة (ثم لصحة السلم  
فيه ثمانية شرائط)  
وفي بعض النسخ  
وصح السلم ثمانية  
شرائط: الأول مذكور  
في قول للصنف (وهو)  
أن يصفه بعد ذكر  
جنبيه ونوعه بالصفات  
التي يختلف بها الثمن  
فيذكر في السلم في رقيق  
مثلا نوعه كتركى  
أو هندي وذكورته  
أو أوثقه وسنه تقريبا  
وقيد طولا أو قصرا  
أو زمنا ولونه كأبيض  
ويصف بياضه بسمرة  
أو شقرة ويذكر في  
الأبل والبقر والغنم  
والحيل والبغال والحمير  
الذكورة والأنثى  
والسن واللون والنوع  
ويذكر في الطير النوع  
والصغر والكبر  
والذكورة والأنثى  
والسن أن يعرف  
ويذكر في الثوب  
الجنس كقطن أو كتان  
أو حرير والنوع  
كقطن عراقي والطول  
والعرض والظن والذقة  
والنعومة والخشونة  
ويقاس هذه الأمور



(ووزنا في موزون) عادة كاللآلئ الصغار والتفدين والسك ونحو ذلك (وعدا في معدود) كالأحجار والعلوب غير المهروقي (وذراعا في منروع) كالتياب وقد تحتاج إلى التميز والذرع فلا بد من ذكرها كما لو سلم في أر بعد بسم هذا عدد فيحتاج إلى ذكر الذرع في كل واحد ويصح سلم الكيل وزنا والوزن كيلا إن عذفت الكيل ضابطا كالحبوب والبن وهذان بخلاف ما في الرويات لأن المقصود هنا معرفة القدر وهي حاصلة بذلك والقصود هناك للمثلة بعادة زمينه صلى الله عليه وسلم فإن لم يعد فيه الكيل ضابطا كالقناء ونحوها مما هو أكبر جرما من التبر وكبحو القول كالخلة تعين فيه الوزن وكذا نحو فتات السك . واعلم أن ما يتعلق بالمبيع من كيل أو وزن أو حمل لحل القبض فيكون على البائع وما يتعلق بالتمن يكون على المشتري (والثالث) العلم بالأجل في السلم المؤجل وهو (مذكور في قول المصنف وإن كان السلم مؤجلا ذكر العاقد وقت محله) يكسر الحاء (أى) وقت محله (الأجل كشيء كذا) فيجب أن يذكر العاقد أجلا معلوما للعاقدين أو لعقدين غيرهما يرفع اليها عند التنازع بخلاف صفات السلم فيه فلا بد من معرفتها للعاقدين وعذلين لأن الجهالة هنا واجبة إلى الأجل وهناك إلى المقصود عليه والأجل للعلوم ما يعرفه الناس كشهرة العرب والغرس أو الرزم لأنها معلومة مضبوطة وإن أطلق الشهر بأن قال يحضره بعد شهر تحمل على الحلال لأنه عرف الشرع (فلو أجل السلم بقدوم زيد مثلا) كأن قال أسلفت اليك كذا في كذا إلى قدوم زيد أو إلى الحصاد (لم يصح) للجهل بوقت المحل (والرابع) أن يكون السلم فيه موجودا عند الاستحقاق في الغالب أى استحقاق تسليم السلم فيه) أى عند وجوب تسليم السلم إليه السلم فيه السلم وذلك في السلم الحال بالعقد وفى المؤجل بحلول الأجل وهذا وإن علم من شروط البيع ألا أن الشرط في البيع القدرة على التسليم من المشتري والشرط هنا القدرة على التسليم من البائع الذى هو السلم إليه (فلو سلم فيما لا يوجد عند المحل) فى الغالب (كرطب في الشتاء لم يصح) أى السلم لأن المعجوز عن تسليمه يمنع تبعه فيمتنع السلم فيه (والخامس) أن يذكر موضع قبضه أى السلم فيه كان يقول أسلفت اليك كذا في كذا بشرط أن تسلمنى في بلد كذا ويكنى أحضاره في أولها إن كانت كبيرة ولا يكلف أحضاره إلى منزله (أى) يشترط أن يذكر (محل التسليم إن كان الموضع) أى موضع عقد السلم (لا يصح لو) أى التسليم كالبادية أو البحر أو مكان التنقل اليه مؤنة أم لا أو سواء كان السلم حالا أو مؤجلا (أو صلح) موضع العقد (له) أى التسليم (ولكن محله) أى السلم فيه من الموضع الذى يوجد فيه عادة (إلى موضع التسليم مؤنة) وقد كان السلم مؤجلا والأفلا يشترط ذكر موضع التسليم ويتعين موضع العقد للتسليم وإن عني غيره يتعين . والحاصل أن السلم إما حال وإما مؤجل وكل منهما إما أن يكون بمحل صالح للتسليم أولا وعلى كل إما أن يكون السلم فيه محله مؤنة أم لا فالصورة ثمانية فإن لم يصلح محل العقد للتسليم وجب البيان مطلقا أى حالا كان السلم أو مؤجلا محله مؤنة أم لا أو صلح له ومحله مؤنة وجب البيان فى المؤجل دون الحال وإن صلح لذلك وليس محله مؤنة لم يجب البيان مطلقا أى حالا كان السلم أو مؤجلا أو كان محله مؤنة وقد كان السلم حالا فكذلك فيجب البيان فى خمسين صور ولم يجب فى ثلاث وقد نظم ذلك بعضهم فقال :

مهما يكن محل عقد السلم • اتفق الصلاح للتسليم  
فوجب بيان ذلك مطلقا • أو كان صالحا ففقه بمحققا  
أن لم تكن مؤنة المحل • فهذا البيان لم يجب فى الكل  
وإن يكن مؤنة تحقق • ففى المؤجل البيان قد ثبت

ووزنا في موزون وعدا  
في معدود وذراعا في  
منروع . والثالث  
مذكور في قول المصنف  
(وإن كان) السلم  
(مؤجلا ذكر) العاقد  
(وقت محله) أى الأجل  
كشهر كذا فلا أجل  
السلم بقدوم زيد مثلا  
لم يصح . (والرابع  
(أن يكون) السلم فيه  
(موجودا عند  
الاستحقاق فى الغالب)  
أى استحقاق تسليم  
السلم فيه فلا سلم فيما  
لا يوجد عند المحل  
كرطب فى الشتاء لم يصح  
(والخامس) أن  
يذكر موضع قبضه  
أى محل التسليم إن  
كان الموضع لا يصلح له  
أو صلح له ولكن محله  
إلى موضع التسليم مؤنة



(و) السادس (أن يكون الثمن معلوما) بالقدرة أو بالرقية (و) السابع (أن يتقاضا) أى السلم والسلم إلىنى مجلس العقد (فيل التفرق) فلو تفرقا قبل قبض رأس المال بطل العقد أو بدق قبضه فبطل بخلاف تفرق الصفه والمبشر القبض الحقيقى فلو أحال السلم برأس مال السلم وقبضه المحال وهو السلم إليه من المحال عليه فى المجلس لم يكف (و) الثامن (أن يكون عقد السلم ناجزا لا بدخوله خيار الشرط)

(فصل) في أحكام  
الرهن وهو لغة الثبوت  
وشرعا جعل عين مآلية  
وشفقة بدين يستوفى  
منها عند تعذر الوفاء







حرى سبب وجوبه كالعقد ولا يصح الرهن على ما لا يلزم وما لا يتناول الى اللزوم بنفسه كمال الكتابة  
 وحمل الحيلة فانها وان كانا يتولان لازوم لكن لا بنفسهما بل بفعل فاعل كدفع مال الكتابة ورد  
 الحيلة في الحيلة ولا فرق في الدين اللازم الذي يصح الرهن عليه بين المستقر كضمن المبيع بعد قبضه  
 وبين السلم وأرض الحنابلة وذكر القرض وغير المستقر كالأجرة قبل استيفاء النفعة في اجارة العين ومن  
 البيع قبل قبضه وقال بعضهم المراد بالمستقر ما يؤمن سقوطه كل ثمن ولو في زمن الخيار بعد قبض المبيع  
 فانه لا يمكن سقوطه من المشتري بدون فسخ بخلاف المداق قبل الدخول فانه يسقط بالفرقة التي  
 سببها وخلاف الأجرة فانها تسقط بانهدام الدار مثلا كما قال الشارح (واحتز باستقرار عن الديون  
 قبل استقرارها كدين السلم) أي السلم فيه فانه معرض له السقوط كما اذا لم يوجد السلم فيه عند الحل  
 ففسخ السلم حينئذ فيسقط دينه فلا يصح الرهن عليه (وعن الثمن مدة الخيار) فانه معرض له  
 السقوط كان يفسخ المبيع في مدة الخيار فيسقط الثمن فلا يصح الرهن عليه ولا يضمن صحة الرهن  
 على دين السلم فيه وعلى ثمن المبيع في زمن الخيار الذي للمشتري وحده لأنه آيل الى اللزوم فذلك  
 للمشتري للمبيع وملك الثمن فصح الرهن عليه بخلاف ما اذا كان الخيار للمالك أو للبائع فلا يصح  
 رهن عليه لعدم الملك (والرهن الرجوع فيه) أي في المرهون بأخذه بعد فسخ العقد أو في الرهن  
 صريحه (ما يقبضه) بفتح الباء (أي) ما يقبض المرهون بأقباض الراهن أو بأذنه في  
 قبض ويصح الرجوع عن الرهن قبل القبض بالقول كما بطلته ويصح رهن الرهن كرهة ورهن  
 ولو لم يقبض المرهوب والمرهون وكاعتاق ويصح (فان قبض) أي المرهون (العين المرهونة) بأذن الراهن  
 أو بأقباضه (من يصح أقباضه) وهو البالغ العاقل الرشيد (لزم الرهن) من جهة الراهن فقط (وامتنع على  
 الراهن الرجوع فيه) فلا يصح منه تصرف بزييل الملك كالوقف أو بتمتع كالتزويج وليس لراهن مقبض  
 وطه لائمة المرهونة وإن كانت بمن لا يحل ولو طه حرام ولو كان الراهن زوجا كان استقرار الزوج  
 زوجته من سببها ليرهنها فلهذا لا يجوز بيعها ولا يزوجها ولا يوطئها ولا يزوجها إلا بغيرها وهو  
 المرهون (والرهن وضعه على الأمانة) في يد المرهون (وحينئذ) أي حين اذ كان وضعه على الأمانة  
 (لا يضمنه المرهون) اذا تلف بمثل ولا قيمة لأقبل البراءة من الدين ولا بغيرها (الا) بالامتناع من  
 رده بعد البراءة من الدين (الا) بالتعدي أي بالتفريط (فيه) أي الرهن كركوب الدابة والحمل  
 عليها واستعمال الاناء ونحو ذلك فيضمنه حينئذ لحرقه عن الأمانة ولو استعاره المرهون كان  
 مضمونا عليه كسائر العواري ولو ارتنه بشرط أن يضمنه فصار الرهن ولا ضمان أكفاسه كل عقد كصحيحة  
 في الضمان وعدمه (ولا يسقط تلفه شيء من الدين) بل يجب عليه دفع جميعه كصاحبه وقال الامام مالك  
 وأبو حنيفة انه من ضمان المرهون ويسقط تلفه قدره من الدين (ولو ادعى) أي المرهون (تلفه) أي  
 المرهون (ولم يذ كر سببا لتلفه) أو ذكر سببا حقيقيا كسرقة أو سببا ظاهرا كحريق عرف دون  
 عمومته أو عرف هو وعمومه وانهم بان أحدهما أنه تلفه قبل التلف فسلم (صدق) أي المرهون (بيمينه)  
 وكذا بيمينه الأمانة وكذا بكل ضمان كالفاسد لكن الإامين يصدق ولا يضمن والفاسد يصدق  
 ويضمن البطل فان لم ينهم المرهون صدق بلا يمين (فان) ادعى تلفه (وذكر سببا ظاهرا) ولم  
 يعرف هو ولا عمومته (لم يقبل إلا بينة) على السبب وبين على التلف (ولو ادعى المرهون رده المرهون  
 على الراهن لم يقبل إلا بينة) كركب أمين ادعى الرد على من أتمنه صدق بيمينه إلا المرهون والمستاجر  
 والتلف لأن كلامهم قبض العين لمرض نفسه بخلاف ما لو ادعى الرد على غيره من أتمنه كوارثه  
 فلا يصدق إلا بينة وبخلاف الآخر والحياط والطحان والصانع فانهم يصدقون في دعوى الرد

واحتز باستقرار عن  
 الديون قبل استقرارها  
 كدين السلم وعن الثمن  
 مدة الخيار (والرهن  
 الرجوع فيه ما يقبضه)  
 أي المرهون فان قبض  
 العين المرهونة عن صاحبه  
 إقباضه لزم الرهن  
 وامتنع على الراهن  
 الرجوع فيه والرهن  
 وضعه على الأمانة  
 (و) حينئذ (لا يضمنه  
 المرهون إلا بالتعدي)  
 فيه ولا يسقط تلفه  
 شيء من الدين ولو  
 ادعى تلفه ولم يذ كر سببا  
 لتلفه صدق بيمينه  
 فان ذكر سببا ظاهرا لم  
 يقبل إلا بينة ولو ادعى  
 المرهون رده المرهون على  
 الراهن لم يقبل إلا بينة



يبيعهم لدخولهم في القاعدة وخرج بالأمين الثامن كالغائب والسعيبر والستام فلا يصدق في دعوى الرد الأبيينة (واذا قبض الرهن من بعض الحق) أي الدين (الذي على الرهن لم يخرج أي لم ينفك شيء من الرهن) الذي في حقه واحدة والذي لم يتعدوه الرهن ولا المرتين ابتداء ولو كان الباقي قليلا (حق قضى) أي يؤدى (جميعه أي الحق الذي على الرهن) لتعلق كل جزء من الدين بجميع الرهن كرقبة المسكبات وينفك الرهن أيضا بنفس المرتين ولو بدون الرهن لأن الحق له وبالبراءة من جميع الدين.

**فصل في الحجر أي (حجر السفيه والمفلس) وغيرهما من باقي السببة (أو الحجر) بفتح الحاء** لغة المنع وشرعا منع التصرف في المال بخلاف التصرف في غيره (أي المال) كالطلاق والظهار والايلاء والتعلق ولو بدون مهر المثل وكالافراق بموجب عقوبة كحد وقود وكالعبادة البدنية مطلقا والمالية الواجبة (فينفذ) أي التصرف في غير المال (من السفيه) والمفلس والمريض والعبد والحجر يكون على جماعة كثيرة (وجعل المصنف الحجر) على بعضهم كإفراق الحجر يوجد (على ستة من الأشخاص) ذكرنا كانوا أو إنا. والحجر نوعان نوع شرعي لمصلحة المحجور عليه ونوع شرعي لمصلحة الغير فالنوع الأول يوجد على ثلاثة فقط الأول الحجر على (المسكين) قد ذكرنا أن أو اثنين ولو تمزا إلى بلوغه فنفك بلا قاض. (والثاني الحجر على (المجنون) إلى إفاقته فنفك بلا قاض. (والثالث الحجر على البالغ (السفيه) وفسره المصنف بقوله المذلل لعله أي يصير (أي المال) في غير مصارفه) وهو كل ما لا يعود نفعه إليه لا عاهلا ولا آحلا كالوجوه والحرمات والمكروهة وكضيمه في معاملة نفع فاحش وهو جاهل بحال المعاملة فإن كان عالما وأعطى أكثر من نفعها كان الزائد صدقة خفية محمودة لاقى خير كصدقة ولا في نحو مطاعم وملابس ويثبت الحجر على السفيه المذلل لعله بعد بلوغه رشدا وحجر عليه الحاكم وإن بلغ غير مصلح لعله ودينه كان محجورا عليه شرعا من غير حجر قاض ويسمى سقيها مهملات وتصرفاته غير نافذة فإن صار رشيدا زال عنه الحجر من غير فك قاض والأول محجور عليه خاسا وشرعا أما من بلغ مصلحا لعله ودينه ثم بدر ولم يحجر عليه القاضى فهو غير رشيد أيضا لكن تصرفه صحيح ويقال له سفيه مهمل وأما من بلغ غير رشيد لمجنون أو سفيه باختلال أصلح الدين أو المال فإن وليه في الصغير فيتصرف في ماله من كان يتصرف فيه قبل بلوغه. (والثاني النوع الثاني يتعلق بالمفلس وهو لونه من ماله) أي دراهمه (فلوسا) أي روقا (ثم كني) أي غير عرفا (ب) أي بالافلاس (عن قلة المال أو عدمه) وهو (شرع الشخص الذي ارتكبه الدين) لادى الحالة اللازمة الزائدة على ماله العيني والديني الذي يتيسر الأداء منه حالا بأن تكون التأمين حاضرة غير موهنة والدين على مؤسرة مقر أو فته بينة (ولا يفي ماله بدينه) أن كان واحدا (أو دينه) أن كانت متعددة وبعد ذلك إذا حجر عليه تعدي الحجر لعله كسواء تتسرم منه الأداء أم لا وسواء كان أعيانا أو متاعا ويتعدى لما حدث أيضا بجهة أو قرض أو شراء في ذمة أو كسب والجائر عليه الحاكم بلفظ بدل على الحجر نحو منقته من التصرف في أمواله أو حجرت عليه فيها أو أبطلت تصرفاته فيها أو الحجر عليه بطلب الرماء أو المفلس أن استقل أو على وليه بذلك في مال موله أن لم يستقل بسبب دين إلا نكافات ويجب على الحاكم الحجر بالطلب من الرماء أو بغير طلب في المحجور عليهم أو الغائبين الذين لا ولي لهم ويمون القاضي من مال المفلس بمونه من نفسه وزوجاته والآل التي تكهن قبل الحجر وبما لكه كما مكنت أولاده وأقاربه وأن حدثوا بعده وبما عهده ماله فوراً بعد الحجر وجوبا على القاضي وبكون البيع حضرة المفلس وبما عهده كل شيء في سوقه ويقدم ما يخاف فساد ثم الحيوان ثم المنقول ثم العنق

(واذا قبض) للرهن  
(بعض الحق) الذي  
على الرهن (لم يخرج)  
أي لم ينفك شيء من  
الرهن حتى يقضى  
جميعه أي الحق الذي  
على الرهن.

**(فصل في حجر**  
السفيه والمفلس  
(والحجر) لغة المنع  
وشرعا منع التصرف  
في المال بخلاف التصرف  
في غيره كالطلاق فينفذ  
من السفيه وجعل  
المصنف الحجر على  
ستة من الأشخاص  
(السبي والمجنون  
والسفيه) وفسره المصنف  
بقوله (المذلل لعله) أي  
يصرفه في غير مصارفه  
(والمفلس) وهو لونه من  
ماله فلوسا ثم كني  
بمعنى قلة المال أو عدمه  
وشرعا الشخص  
(الذي ارتكبه  
الدين) ولا يفي ماله  
بدينه أو دينه



(د) يتعلق الحجر (المريض المخوف عليه من مرضه) كاستدائه قالم كالحاجة لازمة واسهال متتابع وخوف قالم فمن انصف بواحد من ذلك فهو مريض بما يخاف عليه الموت ولو مات غيره لو كان مريضه غير مخوف ولكن مات به لتبين أنه مخوف والحجر على المريض ما هو في التبرعات كصدقة وهبة ووصية ودوق وعق وأما كفاه الدين للفرما والبيع وغيره فصحيح ولا يحتاج في الحجر عليه إلى ضرب قض لأنه محجور عليه شرعا لا حسا ويرفع الحجر عنه بالصحة ويدين بها نفوذ تصرفه (والحجر عليه) أي المريض (فيما زاد على الثلث) بعد الموت لا عند الوصية ونحوها من التبرعات فلا حجر في الثلث وتنفذ وصيته به وإن لم ترض الورثة أن علم نكح لو ارتب والأتوقفت على إحازة باقي الورثة وإن قلت (وهو) أي ما زاد على الثلث (ثلثا التركة) وأما الحجر عليه (لأجل حق الورثة) فإن أوصى بزيادة على الثلث توقف الزائد على إجازتهم ولو لم يكن له بالثلث أن يتركه (هنا) أي كون الحجر عليه كائنا في الزائد على الثلث (أن لم يكن على المريض دين) مستغرق (فإن كان عليه) أي المريض (دين) يستغرق تركه حجر عليه في الثلث وما زاد عليه (أي في جميع ماله وعلى هذا واقفه ابن حجر والخطيب والذبي اعتمده الرمي أنه لا يحجر عليه في الثلث وإن كان عليه دين مستغرق كما قاله الشيخان لأحتمل سقوطه ببراءة أو قضاء ولو من أجني تبرعا فإن لم يسقط عنه بشئ تبين عدم تبرعه ثم مثل المرض حاله يعتبر فيها التبرع من الثلث كالتقديم للقتل ونحوه من الحالة التي يقطع بموته فيها (و) يتعلق الحجر على (العبد الذي لم يؤذن له في التجارة) لنفسه ولسيده (فلا يصح تصرفه) أي العبد (بغير إذن سيده) في المعاملات بخلاف العبادات فصح ولو من غير إذن سيده وبخلاف الولاية فلا تصح ولو باذن سيده ولا يصح أيضا تصرف للكتاب بغير إذن في التبرعات والحجر عليه لحق الله تعالى والسيد وهو الحرية ونجوم الكتابة وغير الرشيد المكاف لا يصح تصرفه مالم يؤذن له سيده نعم للشفقة يقول نحو الميتة والوصية وإن نهاه سيده ويسم له المال للارقيق ويدخل في ملكه فهرأعنه (وسكت النصف عن أشياء من الحجر مذكورة في المطولات) كاهبات لالاسوي (منها) أي الأشياء (الحجر على المرتد لحق المسلمين) لأنه إذا مات مرتدا صار ماله ذنبا للمسلمين ويرفع الحجر عنه بإسلامه وتبين نفوذ تصرفه إن احتمل التعلق كالعق والتدبير والأقوال باطل كالبيع والشراء (ومنه الحجر على الرهن) القبيض للرهن في العين الكرهونة (لحق الرهن) فلا يتصرف فيها إلا باذن الرهن ويرفع الحجر عنه بوفاء جميع الدين ومنها الحجر على السبيدي للكتاب والحجر على المالك في البيع قبل قبضه وفي النضوب والابق وغير ذلك (وتصرف) كل من (الصي والمجنون والسفيه) في ماله (غير صحيح) أما كسبي فلا نه مساوئ العبادة والولاية فلا يصح عقوده ولا يكون قاضيا ولا واليا ولا يملك كسحا ولا غير ذلك يصح عبادة المعبر والأذن في دخول الدار وإصال هدية من مأمون لم يعهد عليه كذب وشملت الهدية نفسه كالأول قالت تجارية لشخص كهدى أهدي اليك فيجوز له ولظواهرها بعد استبرائها والتصرف فيها إن صدقها وقامت قرينة على ذلك كما لو كان رجلا مشهورا بالفضل وأما المجنون في أبواب العبادة والولاية مطلقا فلا فرق بين العبادة وغيرها وبين ولاية النكاح وغيرها وأما الأفعال فمبصرة فيها فيصح لك كل من الصبي والمجنون بالاحتطاب والاحتشاش والاصطباذ ويضمن كل منهما ما تلفه على غيره ويقتل من المجنون الاستيلاء ويثبت النسب بزناه الصوري لأنه لما كان مساوئ العقل صار زناه حراما لا حقيقيا لأن زوال عقله صير زناه كوطئه بشبهة أعدم فضله وإذا وطئ امرأة حرم عليه أمها وسبها وحرمت على أبيه وابنه ونثبت الجريمة بارعاها كأن أوصت المجنونة شقة أخيه دون حويل حسن رعات بشرطه وغيره بالسلب دون النعم لأن النعم لا يفيد السلب بخلاف العكس بدليل أن

(والمريض) المخوف عليه من مرضه والحجر عليه (فيما زاد على الثلث) وهو ثلث التركة لأجل حق الورثة هذا إن لم يكن على المريض دين فإن كان عليه دين يستغرق تركه حجر عليه في الثلث وما زاد عليه (و) يتعلق الحجر على (العبد الذي لم يؤذن له في التجارة) فلا يصح تصرفه بغير إذن سيده وسكت النصف عن أشياء من الحجر مذكورة في المطولات منها الحجر على المرتد لحق المسلمين ومنها الحجر على الرهن القبيض الرهن في العين الكرهونة (لحق الرهن) فلا يتصرف فيها إلا باذن الرهن ويرفع الحجر عنه بوفاء جميع الدين ومنها الحجر على السبيدي للكتاب والحجر على المالك في البيع قبل قبضه وفي النضوب والابق وغير ذلك (وتصرف) كل من (الصي والمجنون والسفيه) في ماله (غير صحيح) أما كسبي فلا نه مساوئ العبادة والولاية فلا يصح عقوده ولا يكون قاضيا ولا واليا ولا يملك كسحا ولا غير ذلك يصح عبادة المعبر والأذن في دخول الدار وإصال هدية من مأمون لم يعهد عليه كذب وشملت الهدية نفسه كالأول قالت تجارية لشخص كهدى أهدي اليك فيجوز له ولظواهرها بعد استبرائها والتصرف فيها إن صدقها وقامت قرينة على ذلك كما لو كان رجلا مشهورا بالفضل وأما المجنون في أبواب العبادة والولاية مطلقا فلا فرق بين العبادة وغيرها وبين ولاية النكاح وغيرها وأما الأفعال فمبصرة فيها فيصح لك كل من الصبي والمجنون بالاحتطاب والاحتشاش والاصطباذ ويضمن كل منهما ما تلفه على غيره ويقتل من المجنون الاستيلاء ويثبت النسب بزناه الصوري لأنه لما كان مساوئ العقل صار زناه حراما لا حقيقيا لأن زوال عقله صير زناه كوطئه بشبهة أعدم فضله وإذا وطئ امرأة حرم عليه أمها وسبها وحرمت على أبيه وابنه ونثبت الجريمة بارعاها كأن أوصت المجنونة شقة أخيه دون حويل حسن رعات بشرطه وغيره بالسلب دون النعم لأن النعم لا يفيد السلب بخلاف العكس بدليل أن



الأحرام يمنع من ولاية النكاح ولا يسلها ولهذا يزوج الحاكم نياة عبودون الأعد وأما السفيه  
فمسلوب العبارة في التصرف المالي كبيع وشراء ولو باذن الولي وتصح عبادة بدنية كانت أو مالية  
وأجرة لكن لا يدفع للآل كاز كاذن ولا اذن من وليه ولا تعيين للدفع اليه لأنه نصرف مالي (فلا  
يصح منهم) أي الثلاثة (بيع ولا شراء ولا هبة ولا غيرها من التصرفات) كالشركة والقراض ونحوهما  
(وأما النكحة فيصح نكاحه باذن وليه) أما النكاح بغير اذن وليه فلا يصح (ونصرف للفلس)  
المحجور عليه بالفلس (صح) فيما يثبت (في ذمته) فلو باع سلما بأن يكون للفلس مسلما اليه (طعاما  
أو غيره) كأن يقول شخص للفلس أسكتك بك كذا في عبد أو نحوه صفته كذا وكذا فيقبل  
(أو اشترى كلاً منهما) أي الطعام وغيره (بشئ في ذمته) كأن يقول للفلس اشترت منك أرنب  
فصح بكذا أو عبداً بكذا في ذمته (صح) أي البيع والشراء في الذمة وكذا الواقعة أو استأجر باجرة  
في ذمته صح ويثبت للبيع والشئ وبديل القرض والأجرة في ذمته اذ لا ضرر على الغرماء في ذلك  
(دون تصرفه) أي للفلس (في شئ من) (أعيان ماله فلا يصح) أن كان مقبولا على الغرماء عينا  
من أعيان ماله وخرج به العارية فيصح منه لأنه ليس فيها نفوت (ونصرفه) أي للفلس (في  
نكاح) بأن يزوج بغيره في ذمته (مثلا) كاستقاطه القود ولو محانا (أو طلاق) سواء تصرف بتركه  
أم لا (أو خلع) ولو بدون مهر الثلث (صح) لأن ذلك التصرف لا يتعلق بشئ من أعيان ماله (وأما  
الزكاة المفقة فإن اختلفت على عين من أعيان ماله (لرخص) أي الخلع بالعين لتعلق الغرماء بأعيان  
مالها (أو) اختلفت على (دين في ذمتها صح) أي الخلع بالدين لتعلق الغرماء بأعيان  
(ونصرف المريض) الذي اتصل مرضه بالموت (فيما زاد على الثلث) من ماله وقت موته بلا عوض  
يساويه كالإبراء وينبغي المأهولة (موقوف على إجازة) جميع (الورثة) للطلقين التصرف في  
جميع الرائد (فإن أجازوا الرائد على الثلث صح) أي تصرف المريض فيه (والأفلا) فإن أجاز  
بعضهم نفذ التصرف في حصة الميز دون غيره (والإجازة الورثة يرد لهم حال المرض لا يعتبر أن لانها  
أنما يصحان من الوارث ويجوز أن يصير هذا غير وارث بعد الموت (وأما يعتبر ذلك) أي المذكور  
من الإجازة والرد (من بعده أي من بعد موت المريض) فلو أجاز الوارث حال المرض حياة من المريض  
ثم رد بعد الموت فالهبة بالرد ولو رد في كراهة المريض ثم أجاز بعد الموت فالهبة بالإجازة (وإذا  
أجاز الوارث) أي الوصية مثلا (ثم قال) إنما أجزت لظني أن المال الموصى به (فليل وقد بان خلافه)  
أي ظهر أن المال كثير (صدق بيمينه) وتلقوا إجازته فيما زاد على الثلث لعذره (مسئلة) متى كان  
في الورثة محجور عليه بأن كان فيهم صغير أو سفيه حرم التصرف في شئ من التركة كنجو الوحشة  
إلا إن أوصى به وعند المالكية تعتبر العادة فلما جرت به كان بمنزلة الموصى به (ونصرف العبد الذي  
لم يؤذن له في التجارة) ضريحا (يكون) بدل ما تصرف فيه بعد تلفه (في ذمته) فإن كان باقيا أسترده  
مالكه من يد العبد أو يد سيده وإن تلف في يد السيد فللمالك تضمين السيد كوضع يده عليه وله  
مطالبة العبد أيضا بعد العتق والبيار (ومعنى كونه) أي بدل المتلف (في ذمته) أي العبد (أنه) أي العبد  
(يتبع) أي يطالب (به) أي بالبدل (بعد عتقه) كله و بعد يساره (إذا عتق) وأيسر سوا رضى السيد  
ماتلف في يد العبد أم لا فإن مات ولم يمتق فلا مطالبة بحله في الآخرة إذا كان المستحق عالما بقره ولم  
يقصر العبد في تلفه وهذا لما لم يرضاه مستحقه كبيع وقرض والآل بأن لم يرضه ضامته كتلف  
نفس تعلق الضمان برقبته سواء أذن فيه السيد أم لا فيباع فيه فرا على السيد ما لم يفده بأقل  
الأمر من من أرض جنابة وقيمته وما لم يرضه مستحقه وأذن فيه السيد يتعلق بدمته

فلا يصح منهم بيع ولا  
شراء ولا هبة ولا غيرها  
من التصرفات وأما  
النكحة فيصح نكاحه  
باذن وليه (ونصرف  
الفلس صح في ذمته)  
فلو باع سلما طعاما أو  
غيره ما اشترى كلاً منهما  
بشئ في ذمته صح (دون)  
تصرفه في (أعيان ماله)  
فلا يصح وتصرفه في  
نكاح مثلا أو طلاق  
أو خلع صحيح وأما المرأة  
للفلس فإن اختلفت على  
عين لم يصح أو دين في  
ذمتها صح (ونصرف  
المريض فيما رام على  
الثلث موقوف على  
إجازة الورثة) فإن  
أجازوا الرائد على الثلث  
صح والأفلا وإجازة  
الورثة وردد لهم حال  
للمرض لا يعتبر أن  
يعتبر ذلك (من بعده)  
أي من بعد موت  
المريض وإذا أجاز  
الوارث ثم قال إنما  
أجزت لظني أن للمال  
قليل وقد بان خلافه  
صدق بيمينه (ونصرف  
العبد الذي لم يؤذن له  
في التجارة) (يكون في  
ذمته) ومعنى كونه في  
ذمته أنه (يتبع به بعد  
عتقه) إذا عتق



وبأيده من مال التجارة أن كان يصح إقراره، وجب عقوبة في السرقه ولا يلزمه المال (فإن أذن له السيد في التجارة) أو في بيع معين مثلا (صح) بالاجماع (نصرفه بحسب ذلك الأذن) أي على قدره وإن رد الأذن لأن ذلك استخدام لا توكيل.

(فصل في) أحكام (الصلح) وما يتبعه. وهو سيد الأحكام لأنه يجري في سائر العقود وشروطه سبب خصومة بين المتداعين سواء كانت عندكم أم لا ولهذه ينعدي لما أخذ بالبا وأعلى والمذكور بين أو عن غالبا وهو رخصة من المحظورات فالرخصة هي الحكم التخييري السهل للعذر مع قيام السبب للحكم الأصلي ويورد الحكم على خلاف ما تقتضيه الأصول العامة كافي في كونه رخصة (وهو لغة قطع المنازعة) سواء كان بعقد أولا في مال أو غيره (وشرا عا عقد يحصل به) أي بسبب العقد (قطعهما) أي المنازعة والصلح ينقسم قسمين: صلح على إقرار أو إقامة البينة بعد الانكار، و صلح على غير إقرار، وقد بدأ بالقسم الأول فقال (و يصح الصلح مع الإقرار أي إقرار المدعى عليه بالمدعى به) حقيقة أو حكما كاليمين المردودة أو مع إقامة البينة (في الأموال) أي عنها أو عن الاختصاصات كالكلاب وجلود الميتة في صلح على إسقاط الحق منها على كذا (وهو) أي كون الصلح في الأموال (ظاهر) لأن الأصل في الصلح أن يكون فيها دون ما يقضي اليها (وكذا) يصح الصلح في كل (ما يقضي) أي أدى (اليها) أي الأموال) ورجع اليها كالمعفو عن القصاص بالدية (كن ثبت له على شخص قصاص) في النفس أو فيما دونها من الأطراف والماني (فصلحه عليه) أي عن القصاص (على مال بلفظ الصلح) كان يقول صالحتك من القصاص الذي استحقه عليك بكذا (فانه) أي الصلح (يصح) فيملك القصاص بذلك ويسقط عنه لأنه متى ملكه من ثبت عليه سقط عنه (أو) صالحه عن القصاص على مال (بلفظ البيع) كبيعك القصاص الذي استحقه عليك بكذا (فلا) يصح لأنه لا يصح قبل البيع فالمقصود إسقاط القصاص لا ملكه (وهو: أي الصلح) فبما صلح عن دين و صلح عن عين وكل منهما (نوعان) فذكر المصنف في الدين الأبراء وترك المعاوضة وذكر في العين المعاوضة وترك صلح الخطئة فيكون في كلام المتن شبه احتباك (أبراء ومعاوضة) فلا أول أن يقع من دين على غيره ويسعى صلح خطئة و يصح بلفظ الأبراء والخط والاسقاط ونحوها فإن اقتصر على لفظ الأبراء ونحوه لم يشترط سبق خصومة ولا قبول وإن اقتصر على لفظ الصلح اشترط سبق الخصومة والقبول وإن جمع بينهما اشترط سبق الخصومة ولا يشترط القبول كقوله أبرأك من نصف العشرة وصالحتك على نصفها والثاني شامل لما لو صلح من عين أو دين على عين أو دين فإن صلح عن بعض أموال الربا على ما يوافق في العلة كأن كان صلح عن ذهب بفضة أو عن بر بغيره اشترط قبض العوض في المجلس ولا يشترط تعيينه في العقد وإن لم يكن العوض ر بوبين فإن كان العوض عينا صح الصلح وإن لم يقبض في المجلس وإن كان دينا صح وشروط تعيينه في المجلس ولا يشترط قبضه فيه ولو ادعى عليه بعشرة دنانير وأقر له بها فصالحه على خمسة دنانير ومائتي صفة صح ولا يقال هذا ممن قاعدة مدعجوة ودرهم لإنه مفروضة في بيع الأعيان (فلا أبراء) أي صلحه اقتضاه من حقه أي دينه (الذي ادعاه على شخص (على بعينه) أي المعين كما وقع لك ب بن مالك) فانه طلب من عبادة بن أبي حدر رضى الله عنهما دينه عليه فارتفعت أصواتهما في المسجد حتى سمعهما رسول الله صلى الله عليه وسلم، فخرج اليهما من بيته و نادى يا كعب، فقال ليك يا رسول الله، فأشار بيده اليه أن ضع الشطر، فقال قد فعلت: أي أنشأت ذلك أتباعا لأمرك، فقال صلى الله عليه وسلم قم فاقضه (فاذا صالحه) أي شخصا مدعى عليه

فإن أذن له السيد في التجارة تصح تصرفه بحسب ذلك الأذن. (فصل في) الصلح. وهو لغة قطع المنازعة وشرا عا عقد يحصل به قطعها (و يصح الصلح مع الإقرار) أي إقرار المدعى عليه بالمدعى به (في الأموال) وهو ظاهر (و) كذا (ما يقضي اليها) أي الأموال كن ثبت له على شخص قصاص فصالحه عليه على مال بلفظ الصلح فانه يصح أو بلفظ البيع فلا (وهو) أي الصلح (نوعان) أبراء ومعاوضة فالأبراء أي صلحه اقتضاه من حقه أي دينه (على بعينه) فاذا صالحه



من الألف الذي له في

ذمة شخص على خمسة

منها فكأنه قال له أعطني

خمسائة وأبرأتك من

خمسائة (ولا يجوز)

بمعنى لا يصح (تعلقه)

أي تعلق الصلح بمعنى

البراء (على شرط)

كقوله إذا جاء رأس

الشهر فقد صلتك

(وللعاوضة أي صلحها

(عدوله عن حقه إلى

غيره) كأن ادعى عليه

داراً أو شقة ما منها أو أثر

له بذلك وصلحها منها على

معين كتب فانه يصح

(ويجوز عليه أي على

هذا الصلح (حكم

البيع) فكأنه في المثال

الذكور باعة الدار

بالتوب وحينئذ ثبت

في المصالح عليه أحكام

البيع كآلة باليب ومنع

التصرف قل القبض

ولو صلح على بعض

العين المدعاة فبها منه

لبعضها المتروك منها

فيثبت في هذه الهبة

أحكامها التي تذكر في

بابها وسمى هذا الصلح

الخطية ولا يصح بلفظ

البيع لبعض المتروك

كأن يبيع العيين

المدعاة ببعضها (و يجوز

للإنسان) المسلم أن

يشترع بضم أوله وكسر

ما قبل آخره أي يخرج

(من الألف الذي له في ذمة شخص على خمسة منها) أي الألف من الدراهم فتح الصلح على الأصح

كأن يقول صلتك عن الألف الذي لي عليك على خمسة منها وفي هذا المثال يشترط القول لأنه

يجري بلفظ الصلح فقط (فكأنه) أي المدعى (قال له) أي المدعى عليه (أعطني خمسة مائة وأبرأتك

من خمسة مائة) فإذا صرح بذلك فلا يشترط القول (ولا يجوز بمعنى لا يصح) توقيت الصلح ولا (تعلقه

أي تعلق الصلح بمعنى البراء) لا سيما بمعنى صلح المعاوضة لأنه في بعض أحواله يكون بيعاً (على

شرط) فإن العقود لا تعلق (كقوله إذا جاء رأس الشهر) أي أوله (فقد صلتك) أو أبرأتك مثلاً

(وللعاوضة أي صلحها عدوله عن حقه) المدعى به (إلى غيره) سواء كان ذلك الحق المدعى به عيناً

أو ديناً (كأن ادعى عليه داراً أو شقة) بكسر الشين أي قطعة (منها) أي الدار (وأقر له بذلك) أي

بأحد الأمرين الدار أو الشقة منها (وصلحها منها) أي الدار أو منه أي الشقة (على معين كتب)

أو عبد أو غير ذلك (فانه) أي الصلح (يصح ويجوز) أي على هذا الصلح (أي صلح المعاوضة

أو على هذا العدول (حكم البيع) فكأنه في المثال المذكور باعة الدار (أو الشقة) بالتوب (أي العيين

(و حينئذ ثبت في المصالح عليه) وهو التوب (أحكام البيع كآلة باليب ومنع التصرف قبل

القبض) وثبوت الشقة والفساد بالفرق والنزول والائتمار وغير ذلك (ولو صلح على بعض العين

المدعاة) كأن يقول له صلتك من الدار على نصفها (فبها منه) أي المدعى (لبعضها) أي العين

المدعى بها (المتروك منها) أي من تلك العين لأن هذا الصلح يملك بآثاره ويصح بلفظ الهبة فقط

و بلفظ الهبة مع لفظ الصلح ويشترط في كل منهما القول دون سبق الخصومة في لفظ الهبة فقط

بخلاف لفظ الصلح ولو مع لفظ الهبة فانه يشترط ذلك (فيثبت في هذه الهبة أحكامها التي تذكر في

بابها) ككونها لأهلك الألقب وعدم رجوع الواهب فيها بعد القبض الآن يكون والدا (و يسمى

هذا الصلح الخطية) لأنه يخط عنه بعض العيين (ولا يصح بلفظ البيع لبعض المتروك كأن يبيع

العين المدعاة ببعضها) لعدم الثمن لأن العين كلها للمدعى فكأنه يبيع بعض ملكه ببعض الآخر ولو

صلح من العين على عين غير معينة بأن كانت موصوفة في الذمة تجرى على ذلك الصلح أحكام البيع

في الذمة فإن ذكر فيه لفظ السلم كأن يقول صلتك من الدار التي أديتها عليك على عبد في

ذمتك صفته كذا وكذا سلماً فهو سلم تجرى فيه أحكامه وتكون الدار رأس مال السلم وإن صلح

من العين على منفعة عبده شهراً فهو آجارة من المدعى عليه للمدعى لغيرها بها وإن صلح من منفعتها

شهراً عبداً فهو آجارة من المدعى عليه لها لغيرها وإن صلح منها على رداً مثلاً فهو

جعالة تجرى فيها أحكامها وإن صلح منها على منفعتها فهو قارية ثبت فيها أحكامها فإن عين مدة

قارية مؤقته والأفطلة وإن صلح منها على بعضها فبها تجرى فيها أحكامها وإن صلح من كذا

على إطلاق هذا الأسير فداء وإن صلح من السلم فيه على رأس المال ففسخ وإن صلت المرأة

زوجها منها على أن يطلقها فخلع وصلح الخطية بين العيين والدين وصلح الهبة خاص بالعين وصلح

البراء خاص بالدين والصلح يجري بين المدعى وأجنبي ويشترط صحته الإقرار إذا كان باذن المدعى

عليه وبماله فهو وكالة أو مال الأجنبي فالملك له الآن دفع الثمن عن موكله بقرض أو تبرع فإن دفعه

غير اذنه فشرعاً مفسوخ فإن قدر على انتزاعه فتح والأفلا (و يجوز للأنبياء المسلم أن يشترع بضم

أوله) مع اسكان ثانيه (وكسر ما قبل آخره أي يخرج رؤسنا) وأن لم ياذن له الإمام فيه (ويسمى) أي

الروشن (أي الجناح وهو) أي اشراع الروشن (أخراج خشب على جدار في هواء بطريق نافذ)

وأن أخذاً كغير هواء الطريق (ويسمى) أي الطريق النافذ (أي بالشارع) ومثل اشراع الروشن

(روشنا) ويسمى أيضاً الجناح وهو أخراج خشب على جدار (في هواء بطريق نافذ) ويسمى أيضاً بالشارع

نصب

(روشنا) ويسمى أيضاً الجناح وهو أخراج خشب على جدار (في هواء بطريق نافذ) ويسمى أيضاً بالشارع



متصفا واعتبر الماردي

أن يكون على رأسه

الحولة الغالبة وان

كان الطريق النافذ يمر

فرسان وقوافل فترفع

الروشن بحيث يمر تحته

الحمل على البعير مع

أخشاب المظلة الكائنة

فوق الحمل أما الذي

فيمنع من إشراق

الروشن والساباط وان

جاز له المرور في الطريق

النافذ (ولا يجوز)

إشراق الروشن في

الدرب المشترك إلا بادن

الشركاء في الدرب

والمراد بهم من نذباب

داره منهم إلى الدرب

وليس المراد بهم من

لاضقه منهم جداره ولا

نفوذ باب إليه وكل من

الشركاء فيمنع

الارتفاع من باب داره

إلى رأس الدرب دون

ما يلي آخر الدرب

(ويجوز تقديم الباب في

الدرب المشترك ولا يجوز

تأخيره أي الباب إلا

بادن الشركاء حيث

منعوه لم يجوز تأخيره

وحيث يمنع من التأخير

فصالح شركاء الدرب

إلى صحيح من

(فصل في الحولة فتش

الحاء وحكي كسرهما وهي

لغة التحول أي الانتقال

بحث المزاب ووضع السباط وهو سعة على حائطين والطريق بينهما (بحث لا يتضرر المار به أي الروشن) يتضرر ليتنا محالفا للعادة ولا يظلم إنطلاقا محالفا للعادة (بل يرفع) أي الروشن (بحث عن تحته المار التام الطويل متصفا) من غير احتياج إلى أن يلاطي متصفا باعتبار غالب من يوجد في ذلك الزمان (واعتبر الماردي) زيادة على ذلك وهو (أن يكون على رأسه) أي ذلك المار (الحولة) بضم الحاء أي الأحمال وأما بفتح الحاء فهو الإبل التي تحمل كالحمل بضم الحاء لاهية كما في المختار (الغالب) بالغين المعجمة ثم الباء الموحدة أو بالغين المهملة والتحتية أي العالية ونادرة (وان كان الطريق النافذ يمر فرسان وقوافل) وهم الراجعون من السفر الراكون (فترفع الروشن بحيث يمر تحته الحمل) بفتح الهمزة الأولى وكسر الثانية (على البعير مع أخشاب المظلة) بكسر الهمزة وهي ما يوضع عليها السترة (الكائنة فوق الحمل) كالشقيف والمخارة (أما الذي فيمنع من إشراق الروشن والساباط) في شوارع السهين (وان جاز له المرور في الطريق النافذ) والحاصل أن شروط إخراج نحو الجناح ثلاثة أن يكون المخرج مسلهما وأن لا يتضرر المارة ضررا لا يحمل عادة وأن لا يظلم للوضع إطلاقا محالفا للعادة ويستمرط أيضا الأذن في السكة المشتركة كما قال الصنف (ولا يجوز إشراق الروشن في الدرب) أي غير النافذ (الشركاء) الخالي عن نحو مسجد قد يمر كباط وغيره وقوفين على جهة عامة (الأبادن المشتركة في الدرب) كلهم حتى المؤجر والمستأجر أن يتضرر والبعير لا المستعير والعمد في هذه المسئلة أنه ان كان نحو المسجد قدما أشترط لجواز الإشراق أحمد وأحمد وهو عدم الضرر للمارة أواحدا بعد جعل الدرب أشترط أمران عدم الضرر ورضا أهل السكة (والمراد بهم) أي الشركاء ممن له حق في محل الإشراق أي (من نذباب داره منهم) أي الشركاء (إلى الدرب) قال الزركشي والمراد من له المرور فيه إلى ملكه من دار أو غير أوفرن أو جابوت (وليس المراد بهم من لا ضقه) أي الدرب (منهم) كجداره بلا نفوذ إليه وكل من الشركاء فيمنع الارتفاع من باب داره إلى رأس الدرب أي أوله للسعي بالبوابة (دون ما يلي آخر الدرب) لأن ليس محل تروده (ويجوز) لمن له باب (تقديم الباب في الدرب المشترك) إلى جهة رأس الدرب بغير اذن بقية الشركاء لأنه ترك بعض حقه وذلك إذا سدد الباب القديم بأن لم يستطرقه ولو قسمه (ولا يجوز) لمن له باب في رأس الدرب المشترك (تأخيره أي الباب) إلى جهة آخر الدرب لأنه لا حق له فيه سواء سدد الأول أم لا (الأبادن الشركاء) أي الذين يباب دورهم أعدعين رأس الدرب من الباب القديم بخلاف من يبابه أقرب منه أو مقابله (غيب منعوه) لم يجوز تأخيره لأن الحق لهم ولأبادن أفيه (وحيث منع من التأخير فصالح شركاء الدرب بمال صحيح) إلا نواضع بالارض ثم إن قدروا منعوه أجارة ولا فهو بيع

(فصل في شرائط الحولة) وبيان فائدها وهي (بفتح الحاء) اسم مصدر لأحالك (وحكي كسرهما) وهي لغة التحول أي الانتقال وشرعا نقل نظير (الحق) بصيغة وهي دين الخصال الذي على المحل (من ذمة المحل إلى ذمة المحال عليه وشرائط الحولة) أي التي لا بد منها في صحة الحولة (أربعة) (أحدها رضا المحل) أي عدم الزام المحل بالحولة فالرضا يكون من الشروط ويكون تساعدة الإيجاب من ذكر القبول أما الرضا القلي فلا يشترط وأما إن أراد بالرضا ما يدل عليه وهو أنه قد تم جزء من الصيغة وهو الإيجاب ويكون ركنا (وهو) أي المحل (من عليه الدين) للمحال الذي له الدين على المحل (لا) رضا (المحال عليه) وهو من عليه دين المحل (فانه) أي المحال عليه لا يشترط رضاه في الأصح لأنه محل الحق كالعبد المبيع (ولا تصح الحولة على من لا دين عليه) ولا يمين

شرع نقل الحق من ذمة المحل إلى ذمة المحال عليه (وشرائط الحولة أربعة) أحدها (رضا المحل) وهو من عليه الدين لا للمحال عليه عليه لا يشترط رضاه في الأصح ولا تصح الحولة على من لا دين عليه



لادّين عليه لانه لا عوض فيها فان رضى من لادّين عليه بها وتطوع بأداء دين الحيل كان ذلك من  
نوع قضاء دين غيره لا من نوع الحوالة (والثاني قبول المحتال وهو مستحق الدين على الحيل)  
والقبول يستلزم الإيجاب وهو ما تم الصفقة والتغير بالقبول فيفيد أن المراد بالرضا الإيجاب لأن الرضا  
القلبي لا يعرف إلا به فيكون الصفقة غير بالزوم وأراد بالزوم (والثالث كون الحق) أي الدين  
(المحال به) والمحال عليه (مستقرا) أي لازما (في الذمة) فتصح الحوالة بالدين اللزوم وعليه وأن  
اختلف الدينان في سبب الوجوب كالتمن والقرض والأجرة وبدل التلف وقيل المراد بالاستقرار  
ما استوفى مقابله فيكون مأمونا من سقوط كالصدق قبل الدخول والأجرة بعد استيفاء النفقة  
ولهذا قال الشارح (والثبيد بالاستقرار موافق لما قاله الرافعي) من أنه يشترط في دين الحوالة  
أن يكون مستقرا (لكن النووي استدرك) أي اعترض (عليه) أي الرافعي (في الروضة  
وحينئذ) أي حين إذ استدرك النووي عليه (فالعبرة في دين الحوالة أن يكون لازما) وهو  
مما لا خيار فيه كالتمن بعد مدة الخيار (أو يؤدّى إلى الزوم) وهو ما فيه خيار فتصح الحوالة به وعليه  
وأن لم يؤمن من سقوطه كالتمن في مدة الخيار فيبطل الخيار بالحوالة بالتمن بأن يحل المشتري  
البائع على ثالث وكالصدق قبل الدخول والأجرة قبل استيفاء النفقة والتمن قبل قبض المبيع  
(والرابع اتفاق ما أي الدين الذي في ذمة الحيل) للمحال وهو الدين المحال به (و) الدين الذي في  
ذمة (المحال عليه) للحيل وهو الدين المحال عليه (في الجنس) فلا يصح بالذمهم على الذمنابر وعكسه  
(و) في (القدر) فلا يصح بخمسة على عشرة وعكسه بأن يأخذ العشرة بتمامها في مقابلة الخمسة  
وتصح على خمسة من العشرة لا يلاحظ التساوي بين دين الحيل ودين المحتال من حيث هما بالضاغط  
على التساوي بين الدين المحال به وعليه (والنوع) فلا يصح بنوع على نوع آخر (والحلول والتأجيل)  
فلا يصح بحال على مؤجل أو عكسه وكما يشترط الاتفاق في التأجيل أشترط في قدر الأجل  
(والصحة والتكبير) فلا يصح بذمهم صحيحة على مكسرة أو عكسه لما قلنا فتأول الوصف  
بتفاوت القدر وإنما اشترط الاتفاق في هذه الثانية لأن الحوالة معاوضة أرفاق يجوزت الحاجة  
فاعتبر فيها الاتفاق في ذلك كالقرض وخرج بهذه الثانية غيرها كالرهن والقبض والشهاد فلا  
يعتبر الاتفاق فيها والخامس العلم بما يحال به وبما يحال عليه قدره وصفه بالصفات المتبعة في  
السلم سواء كان مثليا كتمن أو موقعا كسحب وعبد فلو جعل ذلك العاقدان أو أحدهما  
فهي باطلة والسادس صحة الاعتراض عن الدين كالتمن بعد زمن الخيار فلا تصح الحوالة بما  
لا يصح الاعتراض عنه ولا الحوالة عليه كدين السلم ورأس ماله ودين الجمالة قبل الفراغ من  
العمل وكالزكاة فإنه لا تصح الحوالة فيها من الساعي أو المستحق ولأنه من المالك وأن تلف النصاب  
بعد التحكك نعم يستثنى من ذلك بحوم الكتابة فإنه تصح الحوالة بها من العبد لسيده على ثالث  
وأن لم يصح الاعتراض عنها لوجود الزوم من جهة السيد ولأن الشارع منشوف لا يفتق دون  
حوالة السيد غيره بمال الكتابة فلا يصح لأن الكتابة جائزة من جهة المكاتب بخلاف ما لو كان  
عبد السيد على المكاتب دين معاولة وأحال عليه فإنه يصح لأن دين العاملة لازم في غير هذه الصورة وهو  
إذا لم يحصل تعجز أو كان السيد أحال المكاتب (وتبرأ بها أي الحوالة) الصحيحة (ذمة المحيل أي  
عن دين المحتال) وينفك بها الرهن ويبرأ بها الضامن لأشياء كالقرض (ويبرأ أيضا المحال عليه عن  
دين المحيل ويتحول حق المحتال إلى ذمة المحال عليه) أي يصير نظير دين المحتال لازما في ذمة  
المحال عليه (حتى لو تعدد أخذ) أي المحتال ذنبه (من المحال عليه بفلس) طاري بعد الحوالة

(و) الثاني (قبول  
المحال) وهو مستحق  
الدين على الحيل (و)  
الثالث (كون الحق)  
المحال به (مستقرا في  
الذمة) والتقييد  
بالاستقرار موافق لما  
قاله الرافعي لكن  
النووي استدرك عليه  
في الروضة وحينئذ  
فالعبرة في دين الحوالة  
أن يكون لازما أو يؤدّى  
إلى الزوم (و) الرابع  
(اتفاق ما) أي الدين  
الذي في ذمة الحيل  
والمحال عليه في الجنس  
والقدر (والنوع والحلول  
والتأجيل) والتكبير  
أي الحوالة (ذمة المحيل)  
أي عن دين المحتال  
ويبرأ أيضا المحال عليه  
من دين المحيل ويتحول  
حق المحتال إلى ذمة المحال  
عليه حتى لو تعدد أخذه  
من المحال عليه بفلس



(أوجب للدين) أي أنكاره أو إنكاره للحالة (ونحوها) كقول (أرجع) أي الحال (على الجبل) كما لو أخذ نحوضا عن الدين وتلف في يده لكن الحال إذا أنكر الحال عليه للدين لأن مطالب الجبل بالدين عليه (ولو كان الحال محلياً مفلساً عند الحوالة وجهه) الحال فلا رجوع له أيضاً على الجبل) كمن اشتري شيئاً مضموناً فيه لأنه مقصر بترك الفحص عنه حتى لو شرط بفساد الحال عليه فتيقن أنفسه فلا يرجع على الجبل والشرط لا يعتبر به ولو شرط في الحوالة الرجوع عند التفتت بشيء مما ذكر كرم أصبح الحوالة يفارق شرط الرجوع شرط البسار بأن شرط الرجوع منافي لمقتضاها صريح فأبطلها بخلاف شرط البسار فإنه منافي غير صريح فبطل وحده

(فصل في) أحكام (الضمان) أي الضمان (مصدر ضمنت الشيء ضماً إذا كفلتته) ويقال للضامن ضامن وزعيم وكفيل وحميل وصير وقيل لكن الفرق بين الضامن بالمال مطلقاً والزعيم بالمال المظلم والسكفيل بالنفس والحميل بالدية والصير والقييل بعمان الكل (وم) الضمان (شرعا) التزام ما في ذمة الغير من المال بالصيغة أو التزام الدين بالضمونة كان كانت مضمونة أو مستعارة فإنه يصح التزام ردها مالكيها فإن تلفت لم يلزمه شيء. وكذا كان ضمان المال خمسة ضامن ومضمون له ومضمون عنه ومضمون وصيغة. وكذا كان ضمان الدين للضمونة خمسة أيضاً لكن للمضمون عنه هنا هو من تحت يده الدين (وشرط الضامن أن يكون في أهلية التصرف) فيصح ضمان من يصح تبرعه ولو سكران وسفهاً ومفلساً في ذمته ويصح ضمان الرقيق أجنبياً لأجنبي بادن سيده بشرط المضمون له وهو صاحب الدين فإن يعرف الضامن بعينه لا باسمه ونسبه وتكفي معرفة وكيله عن معرفته لأن الغالب أن الشخص لا يترك إلا من هو أشد منه في الطاعة ولا يشرط رضاه لأن الضمان محض التزام ولا يشرط في المضمون عنه وهو الدين أي من ضمن عنه ماعليه معرفته ولا رضاه لجواز التبرع بأداء دين غيره غير معرفته ورضاه وفيرط الصيغة بأن تسعر بالالتزام كضمنت دينك على فلان وأشار المصنف لشرط المضمون وهو الذي وقع الضمان بسببه وهو الدين فقال (ويصح ضمان الدين المستقر) أي اللازمة (في الذمة إذا علم) أي الضامن (قدرها) وجنسها وصفها وخرج بالدين الأثمان فلا يصح ضمانها ولا الإبراء منها نعم يصح ضمان ردها إلى مستحقها عن حق تحت يده بأذنه أو بالقدرة على انتزاعها منه إذا كانت مضمونة عليه كمنصوبة ومستعارة ويرأ الضامن ردها لمضمون له ولو تلفت لم يلزمه شيء كالمومات المكفول يده فإنه لا يلزم الكفيل شيء وخرج باللازمة نحووم الكتابة فلا يصح ضمانها ويدخل في اللازمة عن المبيع بعد قبض المبيع وقبله فيصح ضمانه ويصح ضمان الثمن في مدة الخيار لأنه آبل إلى لزوم ولا يصح ضمان المجهول كقوله تضمنت مالاً على فلان وهو لا يعرفه لأن معرفته مستسرة نعم يصح ضمان الدية مع الجهل بصفاتها لأنها يرجع فيها إلى صفة غالب آبل البلد مع كونها معلومة السن والعدد ويصح الإبراء منها مع الجهل بصفاتها لأنها اغتفر ذلك في إثباتها في ذمة الحائز فتتفرق في الإبراء بتمامه (والتقييد بالمستقرة يشكك عليه صحة ضمان الصداق قبل الدخول فإنه) أي الصداق (حينئذ) أي حين إذا كان قبل الدخول (مستقر في الذمة) لا مكان تطرق السقوط إليه كان تفسخ النكاح بسببه فإنه يسقط الصداق حينئذ وقد عرفت أن هذا معني على أن المراد بالاستقرار عدم تطرق السقوط وليس كذلك بل المراد به اللازم ولو لم لا فلا شكال (ولهذا) أي لكون التقييد بالاستقرار يشكك عليه صحة ضمان الصداق (المعتبر الرافعي والنووي لا كون الدين ثابتاً) أي موجوداً حال العقد (لازماً) ولو ما لا كائن في مدة الخيار فيصح ضمانه (وخرج قوله إذا علم قدرها الدين المجهول) أي كذا وكذا المجهول جنساً وصفة (فلا يصح ضمانها) أي الدين

أوجب للدين ونحوها  
لم يرجع على الجبل ولو  
كان الحال عليه مفلساً

عند الحوالة وجهه  
الحال فلا رجوع له  
أيضاً على الجبل.

فصل في الضمان  
وهو مصدر ضمنت  
الشيء ضماناً إذا كفلتته

وشرعا التزام ما في ذمة  
الغير من المال بشرط  
الضامن أن يكون في أهلية

التصرف (و) يصح ضمان الدين  
المستقر في الذمة إذا علم  
قدرها (والتقييد

بالمستقرة يشكك عليه  
صحة ضمان الصداق قبل  
الدخول فإنه حينئذ

غير مستقر في الذمة  
ولهذا لم يعتبر الرافعي  
والنووي إلا كون الدين

ثابتاً لازماً وخرج بقوله  
إذا علم قدرها الدين  
المجهول فلا يصح ضمانها



المجهولة قدرًا أو جنسًا أو صفة (كإسائي) في قوله ولا يصح ضمان المجهول فلا يصح ضمان نفقة القريب مطلقا أي ماضية كانت أو مستقبلة لأنها مجهولة ولسقوطها بمضي الزمان وإن كانت واجبة لأن سبيلها سبيل الإحسان بخلاف نفقة الزوجة فيسبيلها الوجوب فاتها واجبة في مقابلة التمتع فنفقتها مقدمة على نفقة الأقارب (ولصاحب الحق أي الدين) ولو وارثا (مطلوبة من شاء من الضامن) ولو متبرعا بالضامن بأن ضمن بلاذن (والضامن عنه وهو من عليه الدين) بأن يطالب بهما جميعا أو يطالب أحدهما من شاء بجميع الدين أو يطالب أحدهما ببعضه والآخر يباقيه حتى لو تعدد الضامن فله المطالبة كل وكذا ضامن الضامن وهكذا فلا تسقط مطالبة الضمون عنه ولا يخفى أن الضمون شيء واحد تعدد محله فمضى برى أحدهما برى الآخر سواء كان بأداء أو بإبراء للأصيل بخلاف إبراء الضامن (وقوله إذا كان الضمان على ما يتنا ساقط في أكثر نسخ المتن) وإسقاطه أولى لأنه معلوم لأنه لا يقال له ضامن إلا إذا كان مستوفيا للشرط وهو شرط في أصل الضمان والتمني وإنما يجتر الدائن في المطالبة إذا كان الضمان صحيحا على ما يتنا من كون الدين لازما معلوم القدر والجنس والصفة (وإذا غرم الضامن) الحق لصاحبه من ماله (رجع) بما غرمه (على الضمون عنه بالشرط المذكور في قوله إذا كان الضمان والقضاء أي كل منهما بإذنه أي الضمون عنه) للضامن في الضمان والقضاء معا وكذا في الضمان فقط دون الأداء في الأصح لأنه أذن في سبب الغرم بخلاف ما إذا كان الأذن في الأداء فقط دون الضمان فلا يرجع في الأصح لأن الغرم بالضمان ولم ياذن فيه كما إذا اتفق الأذن فيهما نعم إن أدّى بشرط الرجوع رجع وهو أدّى دين غيره بغير ضمان لكن بالأذن رجع وإن لم بشرط الرجوع بخلاف ما لو أداء بلا إذن لأنه متبرع (ثم صرح بمفهوم قوله سابقا إذا علم قدرها بقوله هنا) ثم صرح أيضا بمفهوم قوله المستقر في الذمة بقوله ولا مالم يجب (ولا يصح ضمان) الدين (المجهول) قدره أو قيمته أو صفته (كقوله بيع فلانا كذا وعلى ضمان الثمن) كهذا تمثيل لضمان المجهول من جهة الجهل بقدر الثمن لأنه لا يعلم قدر ما يتفقان عليه وتمثيل أيضا لضمان مالم يجب من جهة كون الثمن لم يثبت فبطلان الضمان من الجهتين من جهة الجهل بمقدار الثمن ومن جهة عدم الزوم (ولا) يصح (ضمان مالم يجب) أي لم يثبت (كضمان مائة يجب على زيد في المستقبل) بسبب القرض مثلا وكضمان نفقة الزوجة المستقبلية وكضمان تسليم المرهون للمعتمدين قبل قبضه لأنه ضمان مالم يجب بل لازم (الأدرك للبيع) أو الثمن بعد قبض ما يضمن (أي ضمان أدرك البيع) أي العقود عليه ميسعا كان أو غنا (بأن يضمن للمشتري الثمن إن خرج البيع مستحقا) أو ميسرا ورد أو ناقضا نقص صفة شترط أو نقص صفة (أو ضمن للبائع للبيع إن خرج الثمن مستحقا) وإذا صرح بضمانه عن واحد عمدا كره لم يضمنه عن الآخر وإذا أطلق انصرف ضمانه إلى خروج العقود عليه مستحقا وكيفية الضمان أن الضامن إذا ضمن للبيع للبائع ثم خرج الثمن مستحقا يطالب برء المبيع إن كان باقيا وسهل رده فإن تضرر وهو باق ضمن قيمته للحيولة فإن تلف المبيع ضمن الضامن بدله من مثل في المثل وقيمة في المتقوم للحيولة وفي الرجوع على المشتري التفصيل المتقدم وكذا يقال في ضمان الثمن للمشتري وهذا الضمان خارج عن حكم ضمان الأعيان الذي تقدم في قوله الأدرك المبيع هو بالجر بدل من ما أو بالنصب على الاستثناء وأصل الدرك التبعة أي المطالبة والمضمون هو الثمن أو المبيع لأنفس التبعة فالبرك هنا أما بمعنى الثمن والمبيع أو على حذف مضاف أي أدرك وهو الحق الواجب للمشتري والبائع وهو الثمن أو المبيع وكوجه تسميته بالدرك كونه مضمونا بتقدير الدرك أي أدرك المشتري عين ماله ومطلبة به ويسمى ضمان المهددة أيضا وإنما صح ضمان الدرك لأنه إن خرج المقابل مستحقا تبين وجوب

كإسائي (ولصاحب الحق) أي الدين (مطلبة من شاء من الضامن والمضمون عنه) وهو من عليه الدين (وقوله إذا كان الضمان على ما يتنا ساقط في أكثر نسخ المتن) وإذا غرم الضامن رجوع على المضمون عنه بالشرط المذكور في قوله إذا كان الضمان والقضاء أي كل منهما بإذنه أي الضمون عنه ثم صرح بمفهوم قوله سابقا إذا علم قدرها بقوله هنا (ولا يصح ضمان المجهول) كقوله بيع فلانا كذا وعلى ضمان الثمن (ولا ضمان مالم يجب) كضمان مائة يجب على زيد في المستقبل (الأدرك للبيع) أي ضمان أدرك المبيع بأن يضمن للمشتري الثمن إن خرج البيع مستحقا أو ضمن للبائع المبيع إن خرج الثمن مستحقا



(فصل) في ضمان غير

المال من الأبدان

ويسمى كفالة الوجه

أيضا وكفالة البدن كما

قال (والكفالة بالبدن

جائزة إذا كان على

المكفول به) أي

يدنه (حق لادى)

كفصاص وحده قضي

وخرج بحق الآدمي

حق الله تعالى فلا يصح

الكفالة بيدن من

عليه حق الله تعالى

كحد مرقه وحده خبر

وحده زنا ويرأ

الكفيل بنسليم

المكفول بيدنه في

مكان التسليم لا حائل

بمنع المكفول له عنه

وأما مع وجود الحائل

فلا يرأ الكفيل

(فصل) في الشركة وهي

لنة الاختلاط وشرا

تبوت الحق على جهة

الشروع في شيء واحد

لاثنين فأكثر

(وللشركة خمس

شراطة الأولى أن

تكون الشركة

(على ناض) أي قيد

(من الدراهم والدنانير)

وأن كانا متشوشين

واستمر رواجها في

البلد ولا تصح في غير

وحي وسبائك

(فصل) في الشركة

وكون الشركة أيضا على التلي كالخطة لا التقويم كالمرض من التياب ونحوها (في الثاني) أن يتفق الجنس والزوج

رد للضمون فاستثنى عما لم يجب انما هو بالنظر لظاهر قبل التبين والإفهام ما وجب في الواقع  
(فصل: في ضمان غير المال من الأبدان) ولو كانت أربعة كما تقدم لكن باسقاط للضمون عنه  
(ويسمى) أي هذا الضمان ضمان الأعضاء (كفالة الوجه) أي الذات (أيضا وكفالة البدن) كما قال  
والكفالة بالبدن) أي بيدن من يستحق حضور مجلس الحكم عند الطلب من مسافة المدوى (جائزة)  
أي مباحة بشرط معرفة المكفول والمكفول له وتعيين المكفول ورضاء أو إذن وليه أن كان غير  
مكلف لأن المكفول لا يلزمه الذهاب مع المكفول للتسليم الآحين وجدادته (إذا كان على المكفول  
أي يدنه حق لادى) مالا كان أو عقوبة لكن لا يطالب بكفيل بمال ولا عقوبة وإن فات التسليم  
المكفول بيدنه بموت أو غيره (كفصاص وحده قضي) أي بها تبيان للمقوية ومثلها للمال سواء كان  
دنيا أو عينا ولا يشترط العلم بقدر المال ولا جنس ولا غيرهما لعدم لزومه للكفيل (وخرج بحق الآدمي  
حق الله تعالى) وهو المقوية (فلا تصح الكفالة بيدن من عليه حق الله تعالى) المحض (كحد  
مرقة) وهو القطع (وحده خبر) وهو الجلد (وحده زنا) وهو الرجم أو الجلد مع التعريف لأنا ما مودون  
بشر المقوية والآدمي في اسقاطها ما يمكن أمناحق الله الشرب بحق الآدمي وهو المال كزكاة والكفارة  
فصح كفالة بدن من عليه ذلك (ويرأ الكفيل بنسليم المكفول بيدنه) أي بنسليم الكفيل  
المكفول أو بنسليم المكفول نفسه عن جهة الكفيل كان قال سلمت نفسي عن جهة الكفيل  
(في مكان التسليم) ولتعيين له واجب أن لم يصلح مكان الكفالة للتسليم والاجازة وتعين العين إذا  
كان صالحا والآخرين أقرب الحال إليه فإن أتى في غير محل التسليم لم يلزم المستحق القبول أن كان له  
غرض في الامتناع والآخر القبول فإن امتنع رفعه إلى الحاكم ليقبل عنه فإن قعدا شهد شاهدان أنه  
سلمه ويرأ (بلا حائل) كعائكم أو متلب (منع المكفول له) وهو الشحق (عنه) أي التسليم بقوة  
أو غيرها (أما مع وجود الحائل) الذي يمنع المكفول من التسليم (فلا يرأ الكفيل) لأنه كما أنه لم يسلمه  
(فصل في) أحكام (الشركة) وهي شركة العنان (وهي لنة الاختلاط) سواء كان بقدر أم لا  
وسواء كان في الأموال أو في غيرها (وشراطة عقد بحمل به) (تبوت الحق) أي التصرف (على جهة  
الشروع في شيء واحد لاثنين فأكثر) ولو كانتا خمسة عاقدان ومالان وصيغة (وللشركة خمس  
شراطة الأولى أن تكون الشركة على ناض أي مضروب من (قيد) أي خالص من الزيف وبين  
للصنف ذلك بقوله (من الدراهم والدنانير) وأن كانا متشوشين أي مخلطين بمأهوا أدون (واستمر  
رواجها في البلد) أي بلد البيع كما حرت في العادة في هذا الزمان أي فتجاوزت الشركة في الدراهم  
للشوشة على الأصح فإن الشركة تصح في كل مثل نقدي وغيره دون متقوم (ولا تصح) أي الشركة  
(في غير) وهو ما كان من الذهب والفضة غير مضروب (وحي وسبائك) وهي ما كانت مذاب  
منها وهذا يعني على أن ذلك متقوم ورجع الدراوى والمداين صحة الشركة في ذلك بناء على أنه  
مثل (وتكون الشركة أيضا على التلي) أي كما تكون على النض فتصح على التلي على الأظهر  
(كالخطة) ونحوها لأنه إذا اختلط بجنسة اتنى التميز بينهما فأشبهها التقدين (لا التقويم) بكسر  
أو او فلا تصح الشركة فيه (كالمرض من التياب ونحوها) إذ لا يمكن الخلط في التقويم  
لأنها أعيان متميزة وحيث قد تلفت مال أحدهما أو نقص ذلك صححت الشركة على التقويم إذا  
كان مشاعا كان كان مشتركا بينهما بارت أو شرا فإن المشاع أقوى من التلي إذا اختلط لأن كل  
جزء منه مشترك (والثاني أن يتفق) أي اللان (في الجنس والنوع) بمعنى ما يشمل الصفة  
دون القدر فلا يشترط الاتفاق فيه إذ لا محذور في التعاوت فيه لأن الرجم والحجران

وتكون الشركة أيضا على التلي كالخطة لا التقويم كالمرض من التياب ونحوها (في الثاني) أن يتفق الجنس والزوج



المالين) بحيث لا يتميزان  
(و) الرابع (أن يأذن كل واحد منهما) أي الشريكين (لصاحبه في التصرف) فإذا أذن له فيه تصرف بلا ضرر فلا يبيع كل منهما شيئاً ولا يغير نقد البلد ولا يبيع فاحش ولا يسافر بالمال المشترك إلا بأذن فان فعل أحد الشريكين ما نهى عنه لم يصح في نصيب شريكه وفي نصيبه قولاً تفريق الصفقة (و) الخامس (أن يكون الربح والخسران على قدر المالين) سواء تساوى الشريكان في العمل في المال المشترك أو تفاوتاه فان شرطاً التساوي في الربح مع تفاوت المالين أو عكسه لم يصح والشركة عقد مجاز من الطرفين (و) حنث في المسكن واحد منهما) أي الشريكين (ففسخهما في شاء) وينزلان عن التصرف بفسخهما (ومق مات أحدهما) أو جن أو أغشى عليه (بطلت تلك الشركة) (فصل) في أحكام الوكالة وهي فتح الواو وكسرهما

على قدر المالين (فلا تصح الشركة في الذهب والدراهم) لعدم الاتفاق في الجنس إذا كان الذهب لأحدهما والدراهم للآخر (ولا في صحاح ومكسرة ولا في حنطة بيضاء وحمرًا) أو حنطة جديدة وعتيقة لعدم الاتفاق في الصفة والنوع (و) الثالث (أن يخلط المالين) قبل العقد فقط (بحيث لا يتميزان) عند العاقلين فقط (و) الرابع (أن يأذن كل واحد منهما أي الشريكين لصاحبه) بعد الخلط (في التصرف) بالبيع والشراء فلا يجوز لأحد الشريكين التصرف في نصيب صاحبه إلا بأذنه ولا يصرف الأذن إلا بصفة يدل عليه فيكون قوله أذنت لك في التصرف ولا يكفي بقوله اشتركتنا فقط أما صحة التصرف في قدر ما يخصه من المال المشترك فلا يتوقف على إذن شريكه (فإذا أذن) أي كل منهما (له) أي الآخر (فيه) أي التصرف للتجارة (تصرف بلا ضرر) وبمصلحة (فلا يبيع كل منهما شيئاً) أي لأجل (ولا يغير نقد البلد) كأن يبيع بغيره لا يتعامل به أهل البلد كالتجار والمزاد بنقد البلد ما يعلب التعامل به ولو فلوياً (ولا يبيع فاحش) كأن يبيع ما يساوي مائة درهم بضعين ولا يبيع الثلث ثم يرغب بأزيد (ولا يسافر بالمال المشترك) ولا بدقة إن يعمل فيه متعة (الأيذان) أي في السفر من الخطر (فان) أنضه أو سافر في ضمن وان (فعل أحد الشريكين ما نهى عنه) كالبيع حين فاحش (لم يصح) أي البيع (في نصيب شريكه وفي نصيبه قولاً تفريق الصفقة) فقول بطل في أيضاً والأصح الصحة (والخامس) أن يكون الربح والخسران على قدر المالين) باعتبار القيمة نحو لو في الثلثين عند اختلاف القيمة سواء شرطاً ذلك أم لا (و) سواء تساوى الشريكان في العمل في المال المشترك أو تفاوتاه (في) أي العمل أو المال (فان شرطاً التساوي في الربح) أي والخسران (مع تفاوت المالين أو شرطاً) (عكسه) أي المذكور بأن شرطاً التفاوت في الربح والخسران مع تساوي المالين (لم يصح) أي الشرط والعقد لأنه مخالف لموضوع الشركة ولو شرطاً زيادة في الربح للأحدهما فبطل العقد لفساد الشرط لكن ينفذ التصرف منهما لوجود الأذن والربح والخسران على قدر المالين كالمشركة الصحيحة ولكل منهما على الآخر أجرته مثل عمله في مال الآخر كالقراض الفاسد فإذا كان لأحدهما ألفان وللآخر ألف وأجره عمل كل منهما مائة فكلنا عمل الأول في ماله وثلاثة على الثاني وحمل الثاني بالعكس فللأول عليه ثلث المائة وله على الأول ثلثها فيقيم التقاض بثلثها ويرجع على الأول بثلثها (والشركة عقد مجاز من الطرفين) أي الجانبين (و) حنث في المسكن واحد منهما أي الشريكين (ففسخهما) أي عقد الشركة (ومضى شاء) ولو بعد الشروع في التصرف (وينزلان عن التصرف بفسخهما) أي فسخ كل منهما أو فسخ أحدهما فيفسخ الآخر لأن ما يفسخ أحدهما فيفسخ الآخر (فإن وجد منهما معاً انزلوا) وإذا انزل الموزول فقط فلا يتصرف إلا في نصيب نفسه أما المازل فله أن يتصرف في نصيب الموزول لعدم انزاله (ومضى مات أحدهما أو جن أو أغشى عليه) ولو قدر أن يسافر أو حجج عليه بصفة أو فلس (بطلت) أي انقضت (تلك الشركة) وبعد زوال سبب الفسخ ان شاء قسم وأخذ ماله وان شاء أعاد الشركة ولو بلفظ التقرير بأن يقول قررت الشركة (فصل) في أحكام الوكالة وهي فتح الواو وكسرهما في اللغة التفويض أي تفويض الشخص أمره إلى غيره (وفي الشرع) صيغة يكون فيها (تفويض شخص شيئاً له فله) أي الشيء (عما يقبل النيابة) شرعاً وهو ما ليس عادة (إلى غيره ليفعله حال حياته) أي الشخص المفوض (وخرج بهذا الفيد) الذي هو قوله ليفعله حال حياته (الأبشاء) وهو جعل الشخص غيره متصرفاً على أولاده أو في قضاء ديونته بعد موته (وأركانها أربعة مؤكل وموكل فيه وصيغة ويكني فيها الفاعل من أحدهما وعدم الرد من الآخر كقول الموكل وتلك في كذا فلو لم يكن (وذكر المصنف صاحب



الوكالة في قوله وكل ما جاز للإنسان التوكل والوكيل (التصرف فيه بنفسه) بملك أو ولاية (جازله أن يوكل فيه غيره أو يتوكل فيه عن غيره) ومفهوم هذه القاعدة اثنان مفهوم الشئ الأول وكل ما لا يجوز للإنسان أن يتصرف فيه بنفسه ولا يجوز له أن يوكل فيه غيره ومفهوم الشئ الثاني وكل ما لا يجوز للإنسان أن يتصرف فيه بنفسه ولا يجوز له أن يوكل فيه غيره ويستثنى من منطوق ضابط الموكل مسائل: منها ظاهر يحق فيه يجوز له كسر الباب ونقب الجدار ولا يجوز له أن يوكل فيه غيره وإن عجز عن البشارة ومنها وكيل قادر فلا يجوز له أن يوكل فيما قدر عليه وهو لا يفي به ومنها عهد مأذون له في التجارة وسفيه مأذون له في قبول نكاح فلا يجوز لهما أن يوكلا غيرهما ويستثنى من مفهوم ضابط الموكل مسائل منها الأعمى فإنه لا يجوز له التصرف في الأعيان مما يتوقف على الرؤية ويجوز له أن يوكل فيه غيره للضرورة . ومنها محرم يوكل خلافا في عقد النكاح ليعقده بعد التحلل الثاني أو يطلق وعقد الوكيل بعد التحلل بخلاف ما لو عقد محال الاحرام ويستثنى من مفهوم ضابط الوكيل مسائل منها المرأة تتوكل في طلاق غيرها . ومنها السفيه والعبد فيتوكلان في قبول النكاح بغير إذن الولي والسيد لافي إيجابه مطلقا أي باذن أو غيره لأنه ولاية ومما ليس من أهلها بخلاف القبول . ومنها الصبي للأمن الذي لم يجرب عليه الكذب فيتوكل في الأذن في دخول الدار وإصال الهدية حتى لو كانت الصبية أمة وقالت لرجل سيدي أهديني النيك وصدقها فله التصرف فيها ولو بالاستمتاع والوطء لكن بعد الاستبراء ولو رجعت وكذبت نفسها لاتهامها في ابطال حق غيرها وخرج بتكذيب نفسها ما لو كذبها السيد فصدق في ذلك يعينه وعليه فيكون وطء للهدى البهيماء شبهة ولا يجب عليه المهر لأن السيد بدعوا ذلك يدعي زناها الزانية لأمر لها ولا لحد أيضا لاشبهة وينبغي أن لا حد عليها أيضا لزمها أن لا يتأهدها وأن الولد حر لظنه أنها مملوكة ويأثمه قيمته لتفويت رقة على السيد بزمه . وأما لو واقفها السيد على الشبهة كأن قال أهديتها لرجل موافق لك في الاسم فظننت أنه أنت فينبغي وجوب المهر (فلا يصح من صبي أو مجنون) أو مفعلى عليه أو سكران غير متد بسكرة (أن يكون) أي كل منهم (فوكلا ولاوكلا) ولأن محرم في عقد نكاح حال احرامه ولأن امرأة في نكاح إيجاب وقبول واختيار للنكاح والفراق إذا أسلم الزوج على أكثر من أربع ولا من فاسق في تزويج موليته لأن الفسق يسلب الولاية (وشروط الموكل فيه أن يكون قابلا للنيابة) وهو كل عقيد كبيع وهبة وكل حل كعتي وطلاق وإقامة ورد حبس وقبض وإقباض وخصومة من دعوى وجواب وإن لم يرض الخصم واستفاد عقوبة وتملك شئ بمباح كاحياء وأصلياء فهو للموكل إن قصده لم فإن قصده نفسه فقط أو أطلق فهو له أو قصدهما فهو مشترك ولو قصده واحدا لا يعينه بموكل لو كلفه فيكون القصد لأغيا (فلا يصح التوكيل) في إقرار بان يقول لغيره وكذلك لتقرعني لقيلان بكذا فيقول الوكيل أقررت عنه بكذا أو جعلته شفعرا بكذا لأنه أخبار عن حق فلا يقبل التوكيل كالشهادة لكن للموكل يكون مقرا بالتوكيل على الأصح لاشعاره بشيوت الحق عليه ولا في التقاط علم كوككك لتلقط عني نفليا

تسائة الولاية وهي حفظ اللقطة على شاة الأكتساب بخلاف تملك المباح فإنه يصح التوكيل فيه لأنه الولاية فيه وأما التوكيل (في عبادة) فمفعلى ثلاثة أقسام إما أن يكون في (بدنية) محضة كالصلاة والصوم فيمنع التوكيل فيها (أو) في ركعتي الطواف فيجوز تبعا للنسك من (الحج) والعمرة فلو أقروهما بالتوكيل لم يصح (أو) إماما أن يكون التوكيل في مالية محضة ك(خزينة الزكاة مثلا) أي كمنفرقة

الوكالة في قوله (أوكل)  
ما جاز للإنسان  
التصرف فيه بنفسه  
جازله أن يوكل فيه  
غيره (أو يتوكل فيه)  
عن غيره فلا يصح من  
صبي أو مجنون أن  
يكون موكلا ولا وكلا  
وشروط الموكل فيه أن  
يكون قابلا للنيابة فلا  
يصح التوكيل في عبادة  
بدنية إلا الحج ونفرقة  
الزكاة مثلا



كفارة ومنذور فيجوز التوكيل فيها مطلقا ولا يجوز له أخذ شيء منها إلا أن عين الموكل قدراً منها  
 لكن قال بعضهم يجوز لو كمل تفرقة لحم العقيقة أن يأخذ منه قدر كفارة يوم فقط للعداء والعشاء  
 لأن العادة تنسأ بذلك وأما أن يكون التوكيل في عبادة مترددة بين البدنية والمالية كالحج  
 والعمرة فيجوز بشرط أن يكون التوكيل عن ميت أو معضوب (أو) بشرط الموكل فيه أياً (أن  
 عليه الموكل) أي أن يملك التصرف في الموكل فيه حال التوكيل ومعنى مملكته للتصرف أن يصح  
 منه تقدير على إنشاء سواء كان ملكاً للميت أو ولاية فدخل الأب والجد بالنسبة للميت والمجنون (فلو  
 وكل شخصاً في بيع يبيع بمجدي سميكة أو في طلاق امرأة سنيكها بطل) أي التوكيل الآن للملك  
 والنسكوة ولا يشترط مناسبة التابع لمبوعه ولو وكله في بيع عبده وطلاق من سنيكها صح  
 كملكه وبشرطه أيضاً أن يكون معلوماً ولو بوجه كوكته في بيع أمواله واعتاق أرقائه فالوجه الذي  
 هو معلوم من الأموال خصوص كونه مالا والوجه المجهول منه أنواع المال والوجه المعلوم في اعتاق  
 الأرقاء خصوص كونه عتقا وبوجه الجهل بعدم العلم بالعدد وبكونه كورا أو أمانا (والوكالة) ولو جعل  
 (عقد جازر) أي غير لازم (من الطرفين) أي من جانب الموكل والوكيل (وحينئذ) أي حين إذ كانت  
 الوكالة غير لازمة لكل منهما أي الموكل والوكيل فسخها أي الوكالة (مضى شاء) ولو بعد التصرف  
 في بعض الموكل فيه سواء تعلق بها حق ثالث كبيع الرهن أم لا وذلك التعلق كان وكل المراهن في  
 بيعه بعد إذن الرهن له تعلق الحق بثالث حينئذ وهو الرهن فيفسخها بالقول كان يقول فسخها  
 أو أبطأها أو يقول الموكل عزلتك أو يقول الوكيل عزلت نفسي أو نحو ذلك كرفعها ورددها ولا يتوقف  
 أنزال الوكيل على علمه بعزل الموكل نعم إن لازم على أنزال الوكيل ضياع المال للوكيل فيه فليس له  
 أن أنزل نفسه ولا ينزل (وتفسخ الوكالة) أي ينتهي حكمها (بموت أحدهما أو جنونه أو إغماؤه أو  
 الإفراق في عوالم) فيفسخه كل عقد جازر ونظر ورق كان وكل حرياً فاسترق وبحجر سفيه أو  
 فليس بان وكله إنسان لبشرى له شيئاً بين مال الوكيل ثم حجر على الوكيل قبل الشراء فينزل  
 لأن شراءه بماله للموكل أما رضي أو هبة وهو ممنوع منهما وصورة أنزال الوكيل أن يقول وكنتك  
 لشري لي هذه السلعة بهذا الدينار بخلافه بدينار في ذمتك فأنه لا ينزل بذلك وبشرط أن يكون  
 في نكاح وبقى وكيل فقط في الإصاء لأن الوصي وكيل وبزوال ملك الموكل عن محل التصرف  
 ببيع أو وقف أو عن منفعة بإيجار ما وكل في بيعه أو مملوك زوال الملك تزويج العبد أو الأمة ورهنه  
 مع قبض وتعمد انكار الوكالة بلا عرض له فيه بخلاف الانكار لاخفاؤها من ظالم أو لنسيان  
 (والوكيل) ولو جعل (أمين) فيصدق في دعوى التلف والرد على الموكل ولو بعد موته (وقوله) أي  
 يقبضه) ما وكله (وفما يصرفه) من مال موكله حيث ادعى قدره لا نفاء (ساقط في أكثر النسخ)  
 وبسقوطه أولى لأنه ليس بقيد (ولا يضمن الوكيل) ما تلف في يده من مال موكله (إلا بالتفريط) أي  
 وكل فيه) وإن لم يمتد ذلك فيضمن وإن لم يمتد كان يركب الدابة أو يلبس الثوب ونسيان أو التغيير  
 بالتفريط أولى لأنه أعم والتعمد هو الظلم ومجاوزة الحد والتفريط يطلق على التقصير ونقص الشيء  
 ومن ذلك أن يضيع المال منه ولا يعرف كيف ضاع أو وضعه في محل ثم نسيه فالتامى فمفريط لا يمتد  
 ولا تنزل الوكالة بالتفريط فله التصرف بعده بملأه الأذن لأن الوكالة إذن في التصرف والإمارة محبة  
 بتفريط منها وإذا فطر في الموكل فيه كان يركب الدابة التي يلقى به سوقها ولم تكن مجموعاً صار متسماً  
 في الضمان فلو تلف بعد ذلك ولو غير تفريط ضمنه (ومن التفريط بتسليمه المبيع قبل قبض عنه)  
 سالم يكن باذن الموكل أو بأمر حاكم برأه وإذا عاد إليه بعيب لم يبرأ من الضمان فإن تلف في يده

موكل منه

وأن عليه الموكل فلو  
 وكل شخصاً في بيع  
 عبيد سميكة أو في  
 طلاق امرأة سنيكها  
 بطل (والوكالة) عقد  
 جازر من الطرفين (د)  
 حينئذ (الكل منهما)  
 أي للموكل والوكيل  
 (فسخها متى شاء  
 وتفسخ) الوكالة (بموت  
 أحدهما أو جنونه أو  
 إغماؤه (والوكيل أمين)  
 وقوله (فما يقبضه) وفما  
 يصرفه (ساقط في أكثر  
 النسخ) (ولا يضمن)  
 الوكيل (إلا بالتفريط)  
 فبا وكل فيه ومن  
 التفريط بتسليمه المبيع  
 قبل قبض عنه



(ولا يجوز) لو كـ  
وكالة مطلقة (أن يبيع  
ويشتري إلا بثلاثة  
شروط) (أحدها) (أن  
يبيع بشئ للثلث)  
لا بد منه ولا يبيع فاحش  
وهو ما لا يحتمل في  
الغالب. (و) الثاني  
(أن يكون) (من الثلث  
نقدًا) فلا يبيع الوكيل  
نسبة وأن كان قدر  
من الثلث. (و) الثالث  
يكون النقد (بند  
البلد) فلو كان في البلد  
نقدان باع بالأغلب  
منهما فان استويا باع  
بالأقل لو كـ فان استويا  
تخير ولا يبيع بالفلوس  
وإن راجت رواج  
النقد (ولا يجوز أن  
يبيع الوكيل شيئًا  
مطلقًا (من نفسه) ولا  
من ولده الصغير ولو  
صرح الموكل للوكيل  
في البيع من الصغير كما  
قاله التولي خلاف البغوي  
والأصح أنه يبيع لأبيه  
وإن علا ولابنه البالغ  
وإن سفل إن لم يكن  
صغيرًا ولا تجنونا فان  
صرح الموكل بالبيع  
منهما صح جزئًا (ولا  
يقر الوكيل) (على  
موكـ) فلو وكل شخصًا  
في خصوصية لم يملك الأقرار

ضمن وإن كان من غير تفریط ولا يتصرف فيه إلا بآذن جديد من الموكل ولو فسح العقد السابق  
فله بيعه بالأذن السابق ويخرج من الضمان ومن التفریط أيضًا امتناعه من التحلية بين الموكل وماله  
لغير عذر (ولا يجوز للوكيل وكالة مطلقة) أي غير مقيدة بشئ ولا يحول ولا باجل ولا بنقد (أن يبيع  
ويشتري إلا) بيعًا وشراءً متلسيًا (بثلاثة شروط أحدها أن يبيع) أو يشتري (شئ للثلث) فأكبر  
في البيع أو أقل في الشراء (لا بد منه) أي بأقل من ثلث في البيع (ولا) يصح البيع بأقل من  
ذلك إذا كان الأقل (بشئ فاحش وهو ما لا يحتمل) أي لا يتغير (في الغالب) بخلاف البشير فإنه يتغير  
فيبيع ما يساوي عشرة دراهم بقسمة منها معتبر وبثانية غير محتمل ويرجع في ذلك إلى العرف  
والحاصل أن وجد رغب وباعه بأقل من الزيادة الرغوب فيها بغير فاحش لا يصح البيع أو بلا  
غير فاحش فيصح وإن لم توجد رغب فان باع بدون ثلث بغير فاحش لم يصح والإصح  
(والثاني أن يكون من الثلث نقدًا) أي مقبوضًا (فلا يبيع الوكيل نسبة وإن كان) أي الثمن للوكيل  
(قصر عن الثلث) بل وإن كان أكثر منه ولو برهن وإف ليكن إذا وكله وقت نهب مجاز له البيع  
نسبة إذا حفظ بعن النهب وكذا لو قال له يملك كذا وعلم أن أهله لا يشترون الأنسبة (والثالث  
أن يكون النقد أي من للبيع) (بند البلد) أي بلد البيع لا بلد التوكيل إن لم يقصد بالبيع التجارة  
والأجاز له البيع بغير نقد البلد والمراد بنقد البلد ما يتعامل به أهلها نقدًا كان أو عرضًا فإذا كان أهل  
البلد يتعاملون بالفلوس كمن نقدها (فلو كان في البلد نقدان باع بالأغلب منهما) وجوبًا بحيث خلف  
لم يصح البيع (فان استويا) في المعاملة (باع بالأقل) (ولو كـ) وجوبًا فان خالف فقد البيع وكان ضامنًا  
(فان استويا) في المعاملة ونفع الموكل (غير) بينهما فإذا باع منهما معًا كذهب الجواز (ولا يبيع) أي  
الوكيل (بالفلوس وإن راجت رواج النقد) وهذا مبني على أن المراد بالنقد ما كان من الذهب والفضة  
خاصة والمعتد أن المراد بما يتعامل به في البلد عادة فيشمل الفلوس والقرطاس والذين جرت العادة  
بالمعاملة بهما (ولا يجوز أن يبيع الوكيل شيئًا مطلقًا من نفسه ولا من ولده الصغير) (من) بمعنى الادم  
ولا لولده المجنون أو السفه ولو قدر له الكمن ونهاه عن الزيادة لأعاد الموجب والقابض واتحاد  
القابض والمقبض وانما جاز تولي الحد تزويج بنت ابنه ابنه الآخر لأن الولاية له أهالة من الشرع  
(ولو صرح الموكل) بالأذن (للوكيل في البيع من) نفسه ولولده (الصغير كما قاله التولي خلاف البغوي)  
نعم إن صرح له الموكل وقدر له الثمن ووكل الولي عن موأبه من قبل له صح البيع لأنه لا يثبت في  
ذلك (والأصح أنه يبيع لأبيه وإن علا ولابنه البالغ وإن سفل إن لم يكن) أي الابن (معها) ولا  
تجنونًا لأن قضاء التهمة بوجود البيع بشئ للثلث عليه بخلاف ما لو فوض إليه أمر القضاء فولي باه  
أوابه فلا يصح للتهمة (فان صرح الموكل) بالأذن (بالبيع منهما) أي لأبيه ولابنه الرشيد  
(صح) أي البيع (جزئًا) أي بلا خلاف والأصح أن الوكيل بالبيع له قبض الثمن وتسليم المبيع  
لا يملك من مقتضات البيع ولا يسلم المبيع حتى يقبض الثمن فان سلمه قبل القبض ضمن قيمته  
للمحاولة سواء كان مثليًا أو متقومًا وإن كان الثمن أكثر منها فإذا غرمها لم يقبض الثمن دفعه إلى  
الوكيل واسترد المقوم (ولا) يجوز أن (يقر الوكيل على موكـ) (ويعلى معنى عن أي بما يقره (فلو  
وكل شخصًا في خصوصية لم يملك الأقرار على الموكل) فليس له أن يقر عنه (ولا الأبراء من دينه ولا  
الصلح عنه) فليس له أن يرى منه ولا أن يصلح عنه (وقوله لا يذنه شاقط في بعض النسخ)  
وسقطه أولى لأن الأصح أنه لا يصح أن يقر الوكيل على موكـ مطلقًا أي سواء كان بآذن أو لا  
(والأصح أن التوكيل في الأقرار لا يصح) والحاصل أن الموكل أن أي بلفظ عن مع المضارع كان  
على الموكل ولا الأبراء من دينه ولا الصالح عنه وقوله (لا يذنه) شاقط في بعض النسخ والأصح أن التوكيل في الأقرار لا يصح



قال وكنتم لتقرعن لفلان بكذا كان اقرارا على الأصح أو أني بلغنا عني مع انك على مع الأمر كان قال  
أقرعني فلان بالفلان على كان اقرارا قطعاً وان لم يأت بها كان قال وكذلك تقرر فلان بكذا لم يكن اقراراً  
على طما وكذا ان أتى به فقط كان قال أقرعني بالفلان

(فصل في أحكام الأقرار) أي الاعتراف (وهو لغة الاتبات وشرعاً أخبار بحق على المقر) أو عنده  
لغيره (فخرجت الشهادة لأنها أخبار بحق للغير على الغير) وخرجت الدعوى أيضاً لأنها أخبار بحق  
على غيره فان كان الأخبار عن محسوس كما لو أخبر عن أبواب المسجد الحرام لم يكن لها كذا فروا  
أو كان الأخبار عن أمر شرعي فان كان في الزام فحكي والافتوى فلا قسم سنة واجمع لا مئة على  
لواخذة الأقرار ولو كان المقر هازلاً أو لا عتلاً وكذا إذا كان يجوز الرجوع عنه في بعض صور  
وأركانها أربعة مقر ومقر له وصيغة (والقر به) جنس واحد وهو الحق وتجنه (ضر بان)  
أي نوعان (أحدهما حق الله تعالى) وهو ينقسم قسمين ما سقط بالشبهة وما لا يتعلق به حق الغير  
فيصح الرجوع فيه عن الأقرار (كالسرق والزنا) أي كحدهما وكحد شرب الخمر وما لا يسقط بالطريق  
في سقوطه وهو ما يتعلق بأدبي فلا يصح الرجوع فيه عن الأقرار بملاً فيه من شائبة حق الأدي  
كالزكاة والكفارة بأن قال على زكاة أو كفارة ثم رجع (والثاني حق الأدي) سواء كان ملاً أو  
عقوبة (كحد القذف لشخص فحق الله تعالى) المنص (يصح الرجوع فيه عن الأقرار) فالرجوع  
قبل الحد سقط كله ولو حثوه فأتى ضمن بالدية لا القود لظنهم بتكذيبه في الرجوع ولا اختلاف  
الملاء في سقوط الحد بالرجوع ولورجع في أثناء حد فتموه فأتى فلا قصاص للشبهة فان حصل اللعنة  
يقول بعدم صحة الرجوع عنه ويجب حصة الباقي من الدية باعتبار عند الضربات (كان يقول  
من أقر بالزنا رجعت عن هذا الإقرار أو كذب فيه) وكان يقول من أقر بالسرقة ما منعت من  
حرز مثله مثلاً وكان يقول من أقر بالسكر ما سكرت وهكذا (ويسن للمقر بالزنا الرجوع عنه) بل  
يسن له عدم الأقرار بالمرأة شيئاً على نفسه أو يتوب باطناً أي بينه وبين الله تعالى وخرج بالأقرار ما  
لوثب بالنية فلا يصح رجوعه فيما لا يسقط بالشبهة فإذا رجع عن الأقرار بالوطء الموجب للمهر والحد  
قبل رجوعه بالنسبة للحد لا للمهر وإذا أقر بالسرقة ثم رجع قبل رجوعه بالنسبة لقطع يده لا لغير  
المال (وحق الأدي) المنص وغيره (لا يصح الرجوع فيه عن الأقرار) لأنه لا يعتبر الإنكار بعد  
الأقرار نعم ان صدق المقر في الرجوع بطل الأقرار ان لم يتعلق بحق الله تعالى فان يتعلق به كما لو  
أقر بحرية عبد ثم رجع وصدق العبد أو ادعى تجارته وحكم له بها يمينه فأولها ثم كذب نفسه  
وقال ليست لي وصدقته الجارية لم تبطل الحرية الأولى ولا يحكم بحق الولد في الثانية ولا رد الجارية  
إلى المدعي عليه في الأصح (وفرق بين هذا) أي حق الأدي بعدم قبول الرجوع فيه (والذي قبله)  
وهو حق الله تعالى بقبول الرجوع فيه وذلك (بأن حق الله تعالى مبني على المسامحة) أي المسامحة  
(وحق الأدي مبني على المسامحة) أي الخاصة (وتنقصر صحة الأقرار) في حق الله والأدي (إلى ثلاثة  
شروط) وهي شروط المقر (أحدها البلوغ فلا يصح اقرار الصبي ولو مرافقاً) أي قريب  
الاحتلام (ولو باذن وليه) فان ادعى الصبي البلوغ بالامتناء مع الامكان بأن استكمل تسع سنين صديق  
في ذلك ولا يخلف عليه إذا لم يكن فيه مزاحمة أمر والإكطاب سهم المازاة خليف ومردوى الضية  
البلوغ بالحيض في وقت إمكانه كذلك تدين ولا تخلف نعم أو علق زوجها بطلاقها بجحضا فادعت  
فلا بد لوقوعه من تحليفها إذا اتهمها ولو ادعى البلوغ بالسن بأن استكمل خمس عشرة سنة طول بيته  
عليه لامكانها وان كان غريباً أو أطلق دعوى البلوغ فيقبل ويحمل على البلوغ بالامتناء حتى

(فصل في أحكام الأقرار) وهو لغة الاتبات وشرعاً أخبار بحق على المقر فخرجت الشهادة لأنها أخبار بحق للغير على الغير (والقر به) جنس واحد وهو الحق وتجنه (ضر بان) أي نوعان (أحدهما حق الله تعالى) وهو ينقسم قسمين ما سقط بالشبهة وما لا يتعلق به حق الغير فيصح الرجوع فيه عن الأقرار (كالسرق والزنا) أي كحدهما وكحد شرب الخمر وما لا يسقط بالطريق في سقوطه وهو ما يتعلق بأدبي فلا يصح الرجوع فيه عن الأقرار بملاً فيه من شائبة حق الأدي كالزكاة والكفارة بأن قال على زكاة أو كفارة ثم رجع (والثاني حق الأدي) سواء كان ملاً أو عقوبة (كحد القذف لشخص فحق الله تعالى) المنص (يصح الرجوع فيه عن الأقرار) فالرجوع قبل الحد سقط كله ولو حثوه فأتى ضمن بالدية لا القود لظنهم بتكذيبه في الرجوع ولا اختلاف الملاء في سقوط الحد بالرجوع ولورجع في أثناء حد فتموه فأتى فلا قصاص للشبهة فان حصل اللعنة يقول بعدم صحة الرجوع عنه ويجب حصة الباقي من الدية باعتبار عند الضربات (كان يقول من أقر بالزنا رجعت عن هذا الإقرار أو كذب فيه) وكان يقول من أقر بالسرقة ما منعت من حرز مثله مثلاً وكان يقول من أقر بالسكر ما سكرت وهكذا (ويسن للمقر بالزنا الرجوع عنه) بل يسن له عدم الأقرار بالمرأة شيئاً على نفسه أو يتوب باطناً أي بينه وبين الله تعالى وخرج بالأقرار ما لوثب بالنية فلا يصح رجوعه فيما لا يسقط بالشبهة فإذا رجع عن الأقرار بالوطء الموجب للمهر والحد قبل رجوعه بالنسبة للحد لا للمهر وإذا أقر بالسرقة ثم رجع قبل رجوعه بالنسبة لقطع يده لا لغير المال (وحق الأدي) المنص وغيره (لا يصح الرجوع فيه عن الأقرار) لأنه لا يعتبر الإنكار بعد الأقرار نعم ان صدق المقر في الرجوع بطل الأقرار ان لم يتعلق بحق الله تعالى فان يتعلق به كما لو أقر بحرية عبد ثم رجع وصدق العبد أو ادعى تجارته وحكم له بها يمينه فأولها ثم كذب نفسه وقال ليست لي وصدقته الجارية لم تبطل الحرية الأولى ولا يحكم بحق الولد في الثانية ولا رد الجارية إلى المدعي عليه في الأصح (وفرق بين هذا) أي حق الأدي بعدم قبول الرجوع فيه (والذي قبله) وهو حق الله تعالى بقبول الرجوع فيه وذلك (بأن حق الله تعالى مبني على المسامحة) أي المسامحة (وحق الأدي مبني على المسامحة) أي الخاصة (وتنقصر صحة الأقرار) في حق الله والأدي (إلى ثلاثة شروط) وهي شروط المقر (أحدها البلوغ فلا يصح اقرار الصبي ولو مرافقاً) أي قريب الاحتلام (ولو باذن وليه) فان ادعى الصبي البلوغ بالامتناء مع الامكان بأن استكمل تسع سنين صديق في ذلك ولا يخلف عليه إذا لم يكن فيه مزاحمة أمر والإكطاب سهم المازاة خليف ومردوى الضية البلوغ بالحيض في وقت إمكانه كذلك تدين ولا تخلف نعم أو علق زوجها بطلاقها بجحضا فادعت فلا بد لوقوعه من تحليفها إذا اتهمها ولو ادعى البلوغ بالسن بأن استكمل خمس عشرة سنة طول بيته عليه لامكانها وان كان غريباً أو أطلق دعوى البلوغ فيقبل ويحمل على البلوغ بالامتناء حتى



(و) الثاني (المقل) فلا يصح اقرار المجنون والمنع عليه وزائل العقل بما يدركه فان لم يدر فحكمه كالسكران (و) الثالث (الاختبار) فلا يصح اقرار مكره بما ذكره عليه (وان كان بالافراز بما لا اعتبر (١٥٧) فيه شرط رابع وهو الرشد)

والمراد به كون المقر  
مطلقا التصرف واحترز  
المصنف بحال من  
الافراز بغيره كطلاق  
وطهار ونحوهما فلا  
يشترط في المقر بذلك  
الرشد بل يصح من  
الشخص السفه (واذا  
قرر الشخص المجنون)  
كقوله لفلان على  
مضى (رجع) بضم اوله  
(اليه) أي المقر (في  
بيانه) أي المجهول  
فيقبل تفسيره بكل  
ما يتحمل وان قل كغليس  
ولو قسم المجهول ما  
لا يتحمل لكن من  
بنيه كجبة حطة أو  
ليس من جنه لكن  
يحصل اقتناؤه كجلده  
ميتة وكتب مزمور بل  
قبل تفسيره في جميع  
ذلك على الأصح ومتى  
أقر بمجهول وامتنع  
من بيانه بعد أن طوب  
به حتى يبين  
المجهول فان مات قبل  
البيان طوب به الوارث  
ووقف جميع التركة  
(وبصح الاستثناء في  
الافراز اذا وصل به)  
أي وصل المقر الاستثناء  
بالمستثنى منه فان فصل

لا يتوقف على بيانه وهو التمسك والبينة رجلان نعم لو شهدت بأربع نسوة بولادته يوم كذا قبلت وثبت بها  
البينة (و) الثاني (المقل) فلا يصح اقرار المجنون والمنع عليه وزائل العقل بما يدركه كشراب دواء  
والسكران على شرب خمر (فان لم يصر) بان كان متعذبا (فحكمه) أي الزائل العقل (و) الثالث (الاختبار) فلا يصح اقرار مكره  
بما ذكره عليه (بغير حق) أما المكره فحق فيصح اقراره كذا أقر بهم وطوب بالبيان فامتنع فللقاضي  
أكرهه على البيان (وان كان الاقرار بحال) أو اختصاص أو بانه تزوج (اعتبر فيه) أي الاقرار  
(شرط رابع) مع ما تقدم (وهو الرشد والمراد به) أي بالرشد (ككون المقر مطلقا التصرف) فيشتمل  
الرشد حقيقة والسفاهة وهو الذي بلغ رشدا ثم يبر ولا يحجز عنه القاضي فلا يصح اقراره بغيره  
بدن أو عين أو إنفاق مال نعم المقر لازم له الامن جهة الاقرار بل من جهة خطاب الوضع (واحترز  
للمصنف بحال من الاقرار بغيره كطلاق وطهار ونحوهما) وكذا الاقرار بموجب عقوبة كحد وقوف وإن  
مما للقره على مال لأنه تابع لأنه لا يتعلق القود بالمال ابتداء (فلا يشترط في المقر بذلك الرشد بل يصح)  
أي الاقرار بذلك (من الشخص السفيه) واذا كان هذا يصح منه فهو داخل فيما شرط بالشرط الثلاث  
أولا وانما صرح الشارح بهذا مجازاة لكلام المصنف (واذا أقر الشخص بمجهول) من كل الوجوه  
حنيا وقدرا وصفة (كقوله لفلان على مضي) أو قدرا أو صفة لا حنيا كقوله له مال على مضي اقراره  
لأنه اخبار عن حق سواء كان الاقرار بالمجهول ابتداء أو جوابا لدعوى (رجع بضم اوله اليه أي  
الفرق بيانه أي المجهول فيقبل تفسيره) أي المجهول (بكل ما يتحمل) أي بمقابل بمال الشكوة محل  
نقا أو يدفع ضررا أو يبدد مدينا (وان قل كغليس) أي ب (ولو قسم المجهول ما لا يتحمل لكن  
من جنه كجبة حطة أو ليس من جنه لكن يحصل اقتناؤه كجلده ميتة وكتب مزمور) لا يصح (وزيل  
قبل تفسيره في جميع ذلك على الأصح) لأنه محرم أخذه ويجب على أخذه رده وخرج بقوله له على شيء  
ما لو قال له عندي شيء فانه يقبل تفسيره بنجس لا يقتضي كذا لأنه لا يسير بالجواب (ومتى أقر  
بمجهول) كان قال له على شيء أو كذا (وامتنع من بيانه بعد أن طوب به أي ببيان المجهول) (حيث)  
بعد الدعوى عند حكم (حتى يبين المجهول) ولو بلا كراهة لا امتناع من أداء الواجب عليه (فان مات)  
أي المقر (قبل البيان طوب به الوارث ووقف جميع التركة) فلا يصح صرف في شيء منها لأنها غير موهنة  
رعا شرعا بما أقر به الوارث ولو بين الوارث بما يقبل وكذا للقره في أنه حقه فليبين المقر له  
جنس حقه وقدرة وبلغ به وحلف المقر على نفسه (وبصح الاستثناء) بالآ أو إحدى أخواتها (في  
الافراز) وغيره (اذا وصل به أي وصل المقر الاستثناء بالمستثنى منه) وتلفظ به وأسمع به نفسه ونواه قبل  
فراغه من المستثنى منه ولا يستغرق فالشرط خمسة (فان فصل بينهما) أي الاستثناء والمستثنى منه  
(سكوت) طوبيل عرفا (أو كلام) من المقر (كثير) أو يسير (أجنى ضررا) أي السكوت الطويل  
والكلام الأجنى نعم لو قال له على ألف استغفر الله إلا مائة فانه يصح بخلاف الحمد لله وغيره فانه يضمر  
لأن الاستغفار تذكر قدر ما يستغفنه وهو أيضا مناسب للقام (أما السكوت اليسير) عرفا  
(ككثرة نفس) أو صا أو انقطاع صوت (فلا يصح) في حجة الاستثناء ما لم يقصد به القطع (ويشترط أيضا  
في الاستثناء أن لا يستغرق المستثنى منه فان استغرقه) ولو تقديرا (نحو: بدين على عشرة الأعشرة ضرر)  
في حجة الاستثناء ونحو قوله له على ألف إلا ثوبا وقصره ثوب يحتمل ألف فهو ممن المستغرق والمستثنى

بها بسكوت أو كلام كثيرا حتى ضرا أما السكوت اليسير كسكتة تنفس فلا يصح ويشترط أيضا في الاستثناء أن لا يستغرق  
كسكتة منه فان استغرقه نحول بدعي على عشرة الأعشرة ضرر  
عنى كل ٨







وان كرهت في بعض الصور كاعارة فزع أصله كأن يكون للفرع مكاتب أو ملك أصله واستعاره فزع أصله  
 لحقت لا ترفقه (فخرج بمباحة آله الله) كالزمار والطنبور (فلاصح اعارتها) لأن منفعتها محرمة  
 وخرج بمقصودة النفعين أو الضرب على صورتهما نعم ان صرح بالزمن والضرب تحت اعارته  
 لاخذ هذه النفعة مقصدا وان ضمنت (و) خرج (ببقاء عينة اعارة الشئ للوفود) واعارة الصابون  
 القفل (فلاصح) أي الاعارة لأن الارتفاع بذلك يحصل بذهاب عينة (وقوله اذا كانت منفعة) أي  
 القوائد للاستفادة من المار (آثارا) يخرج للنافع التي هي أعيان (والقوائد التي تستفاد من المار) فبيان  
 أعيان كآبن الشاة وغير الشجر وغير أعيان كسكنى الدار وركوب الدابة وهكذا الاخراج ضعيف  
 والتمتع عدم الاخراج فان المار هو الشاة لتوصلك الى ما يبيع لك وان اللبن مأخوذ بالاباحة وذلك  
 اعارة صحيحة (كاعارة شاة للبنها وشجرة لثمرتها) كاعارة دابة للسكنة من مداها (فانه)  
 أي الاعارة (لا يصح) والتمتع أن الاعارة في ذلك صحيحة كما قال الزبدي والحق أن الدابة المأجرة ليس  
 تستفاد بالعارية بل بالاباحة والمستعار هو الشاة لمنفعة وهي اصالك الى ما يبيع لك فهو كما لو  
 استعرت شجرة من الماء في أرض غيرك لتوصل ماءك الى أرضك (فلو قال لشخص خذ هذه الشاة فقد  
 أعتك ثمرها) أي لبنها (ونسلها) أي أولادها (فالاباحة صحيحة والشاة عارية) وكذلك ما قبل هذه  
 الصورة على التمتع وإن لم يصرح بالاباحة لأن لفظ العارية قائم مقام لفظ الاباحة فكيف عليها (وتجوز  
 العارية) أي عقدها (مطلقا) من غير تقييد بوقت ومقيد بجهة أي بوقت كأعرتك هذا الثوب شهرا  
 فلا يفرق الحال بينهما نعم المؤقتة تجوز فيها تكرير المستعير ما استعاره فإذا استعار أرضا لبناء أو  
 غراس مجاز له أن يبنى أو يزرع مرة بعد أخرى ما لم تنقض المدة أو يرجع المير وفي المطلقة لا يفعل ذلك  
 الأمرة واحدة تمام يصرح له بالتحديد مرة بعد أخرى (وفي بعض النسخ وتجوز العارية مطلقا ومقيدة  
 بجهة) وهي أولى (وللمير) والمستعير (الرجوع في كل منهما) أي العارية المطلقة والمقيدة (في شاة)  
 لأنها عقد متجانس من الطرفين فتفسخ بما تفسخ به الوكالة من موت أحدهما وجنونه وإغنامه ونحو  
 ذلك ويستثنى من جواز الرجوع مسائل منها كالأداء الشاة لصلاة الفرض فيجتمع الرجوع حتى  
 يفرغ منه. ومنها مآكلو الأرض للزرع فيجتمع الرجوع حتى يبلغ أو أن فلهما ان لم يقصر تأخيرها فان  
 قصر قبل الرجوع حتى لو عين مدة ولم يذكر فيه الزرع تقصير من المستعير فلهما المير. ومنها مآكلو أعار  
 كقنا لم يجمع الرجوع بمجرد وضعه عليه وإن لم يلف عليه. ومنها ما إذا أعار أرضا لدفن ميت يحترم  
 فيجتمع الرجوع حتى يندرس الاعجب الذي يحفظه على حرمة الميت نعم تجوز الرجوع قبل الدفن في القبر  
 لاجده وإن لم يوار بالتراب وذلك أن أذن له في تكرير الدفن والافقادات العارية فلا يحتاج إلى الرجوع  
 ولا يلزم المستعير ضمان ما استوفاه من النافع قبل عليه رجوع المير ويلزمه الرد عند علمه ويجب  
 على الورثة في صورة الموت وعلى الولي في صورة الجنون الرد على المير أو وارثه خلا لولا بلا طلب منه  
 فان أخروا ضمنوا الأكره فلا ضمان عليهم (وهي أي العارية) بمعنى المار (إذا تلفت لا يستعمل  
 ما دون فيه مضمونة على المستعير) وإن لم يفرط كلفها بما فيه مساوية (بقيتها) متقومة كانت أو مثلية  
 كالحب والخمر (يوم تلفها لا بقيتها يوم قبضها) والائتم تضمين ما نقص بالاستعمال المأذون فيه (ولا  
 تضمين القيم) فليست كالغصب في التفاضل تضمين أكثر القيم لوجود الأذن هنا (فان تلفت أي العين  
 كسرة) باستعمال مأذون فيه كاعارة ثوب للمير فانسحق) أي بكي (أو انسحق) أي ذهبت عنه  
 (بالاستعمال فلا ضمان) وليس من الاستعمال المأذون فيه لو لم يجر العادة فيه فيكمل الثوب الدابة  
 فلا ضمان باستعمال مأذون فيه ولو بالتعدي من ثقل حمل مأذون فيه وبجوب هو بزيادة مرض بولد من

نخرج بمباحة آله الله  
 فلاصح اعارتها وبقاء  
 عينة اعارة الشئ  
 لاوقود فلاصح وقوله  
 اذا كانت منفعة  
 آثارا يخرج للنافع  
 التي هي أعيان كاعارة  
 شاة للبنها وشجرة لثمرتها  
 ونحو ذلك فانه لا يصح  
 فلو قال لشخص خذ هذه  
 الشاة فقد أعتك  
 دهرها ونسلها فالاباحة  
 صحيحة والشاة عارية  
 (وتجوز العارية مطلقا)  
 من غير تقييد بوقت  
 (ومقيدة بجهة) أي  
 بوقت كأعرتك هذا  
 الثوب شهرا وفي بعض  
 النسخ وتجوز العارية  
 مطلقا ومقيدة بجهة  
 وللمير الرجوع في كل  
 منهما متى شاء (وهي)  
 أي العارية إذا تلفت  
 لا باستعمال مأذون فيه  
 (مضمونة على المستعير  
 بقيتها يوم تلفها)  
 لا بقيتها يوم قبضها  
 ولا بأقصى القيم فلن  
 تلفت باستعمال مأذون  
 فيه كاعارة ثوب للمير  
 فانسحق أو انسحق  
 بالاستعمال فلا ضمان







لأي مكان حل به الشيء (إن كان له أي النصب مثل) موجود بمن مثله دون مسافة الفصر  
 بقي له بقية ولو بسيرة والآ فبالقيمة في مكان النصب وزمانه فلو غصب ماء في مفازة ثم اجتمعا  
 عند شط نهر مثلا وجبت قيمته بالمفازة وكذا لو غصب نلحا في الصف ثم اجتمعا في الشاة ضمن  
 قيت في الصف (والأصح أن الشيء مما حصره) أي ضبطه شرعا (كيل أو وزن وجازا لسل فيه)  
 فبقي بقدر شرعا بالكيل كالبر والذرة وبالوزن (كشاس وقطن) وإن لم يزرع حبه (لأغلبة  
 وممحون) فكل منهما طيب مركب من نحو منك وكافور وعبر ودهن وقيل إن الشيء مما حصره  
 كيل أو وزن وإن لم يزرع السلم فيه كالفالية والمجون وقيل إنه مما حصره كيل أو وزن وجازا لسل فيه  
 وجاز بيع بعضه ببعض فيخرج العنب والرطب (وذكر كرا العنب ضمان) للنصب (للتقوم في قوله  
 أوضيه) أي النصب (بقيته إن لم يكن له مثل بأن كان متقوما واختلفت قيمته) حيوانا كان  
 أو غيره (أكثر ما كانت) أي وجبت القيمة (من يوم النصب إلى يوم التلف) وإن زاد أكثر  
 على ردة الحر فلو كان النصب رقيقا لتوجه الرابح عليه حال الزيادة فيضمن الزائد (والعبرة  
 في القيمة بالنقد الغالب) إن غلب نقد واحد (فإن غلب تقديان) تعين الأنفع للمالك (و) أن  
 (نساويا) في النفع للمالك (قال الرافعي عين القاضي واحدا منهما) أي التقدين ويضمن متقوم تلف  
 بلا غصب بقيته وقت تلف لأنه بعد معدوم. والحاصل في هذه المسئلة أن من غصب عينا مملوكة  
 وأتلفها يلزمه مثلها فان فقده أو وجدته بزيادة على ثمن مثله يلزمه أقصى قيمه من وقت النصب إلى  
 وقت فقد النمل فلو كان وقت النصب يساوي مائة ووقت الفقد يساوي مائتين وفيما بين الوقتين يساوي  
 ألفا لزمه الألف وقرن على ذلك وأما التقوم فيضمن بأقصى قيمه من النصب إلى التلف.

(فصل في أحكام الشفعة) وكيفيتها (وهي بكون الفاء مع ضم الشين للجمعة) (ويعرض الفقهاء  
 فيها) أي الفاء يقل عن أمة اللغة (ومعناها لغة الضم) سميت الشفعة بلفظ الشفعة لصح نصب  
 الشريك إلى نصيب وجعلها في الأصل أن يكون عقار بين اثنين مثلا يبيع أحدهما منه لغير شريكه  
 أثبت له بكم حتى ملك للبيع ففرا بمثل الثمن أو قيمته حتى التملك فيما ذكره مؤسسي الشفعة  
 شرعا كما قال الشارح (وشرع علق ملك) أي استحقاق ملك (قهرى) بالرفع (ثبت) أي الاستحقاق  
 (لشريك القديم) والمالك للرقبة لأحو موسى له عتقية وموقوف عليه (على الشريك الحادث  
 بسبب الشركة بالعرض الذي ملك) أي المشفوع (به) فخرج بالعرض مالم يملكه بهن أو ارت  
 أو نحوه فلا شفعة (وشرعت) أي الشفعة (لرفع الضرر) والأصح أن علة ثبوت الشفعة في التقسيم  
 دفع ضرر أحدهما القاسم ودفع ضرر الحاجة إلى أفراد الحصة الصائرة إلى الشفيع وهو الشريك  
 القديم بعد القسمة من الشريك الحادث لو قسم بينه وبين القديم باستحداث الزاني التي تحدث  
 من المشتري لو لم يأخذ الشفيع بالشفعة كالقعد والنور والبالوعة ونحوها وقيل إن العلة دفع ضرر  
 الشركة فيما يندوم وكل من الضرر ينحاصل قبل البيع ومن حق الرأغب في البيع من الشريكين  
 من خالص صاحبه منهما بالبيع له فاذا باع لغيره سلط الشرع على أحدهما ففرا أو البفوعن الشفعة  
 أصل عام يمكن المشتري نادما أو مقونا حيث لم ينشأ من تركها تعصية فإن ترتب عليه ذلك كان  
 يكون المشتري مشهورا بالفجور فينبغي أن يكون الأخذ مستحبالا واجبا أن تعين طرق الدفع  
 حريدا المشتري من الفجور. وأما كانهما ثلاثة أخذ وهو الشريك المالك وتأخوذ منه وهو المشفوع  
 من وتأخوذ وهو المشفوع والشفعة إنما تجب في التملك لأني الاستحقاق لأن ثبات لالقط والشفعة  
 على المملك لا الملك (والشفعة) أي استحقاق المملك القهرى (واجبة أي ثابتة للشريك بالخلطة)

إن كان له أي النصب

(مثل) والأصح أن

الشيء مما حصره ككيل

أو وزن وجازا لسل فيه

كشاس وقطن

لأغلبة وممحون

وذكر كرا العنب ضمان

للتقوم في قوله (أو)

ضمنه (بقيته إن لم

يكن المثل) بأن كان

متقوما واختلفت قيمته

(أكثر ما كانت من

يوم النصب إلى يوم

التلف) والعبرة في

القيمة بالنقد الغالب

فإن غلب تقديان

ونساويا قال الرافعي

عين القاضي واحدا

منهما

(فصل في أحكام

الشفعة) وهي بكون

الفاء ويعرض الفقهاء

فيها ومعناها لغة الضم

وشرع علق ملك قهرى

ثبت للشريك القديم

على الشريك الحادث

بسبب الشركة بالعرض

الذي ملكه وشرعت

لرفع الضرر (والشفعة

واجبة) أي ثابتة

(لشريك بالخلطة)



أى سبب الشراكة في الأعيان (أى خبطة الشروع) أى شروع ملك كل من الشريكين في الشراكة  
 (دون خبطة) للنافع فلا شفعة فيها ولا تثبت الشفعة (بالحوار) فلا شفعة لجار الدار ملاًصفاً كان  
 أو غيره) روى البخارى عن جابر قال إنما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة في كل ما  
 يقسم أى في كل نصيب ملك بماوصة لم يقسم فإذا وقت الحدود أى وقعت القسمة قبل البيع في  
 الصلوات بين الشريكين وصرفت الطرق بتخفيف الرأى أى انفصلت الحصص من غير شركة  
 في نحو الطرق فلا شفعة أى لأنها صاراً مجازين (وأما تثبت الشفعة فيما يقسم أى) في مشترك  
 (يقبل القسمة) إذا طلبها الشريك بأن لا يطل نفعه المقصود منه لو قسم (دون ملاًصفاً) أى  
 دون مشترك لا يقبل القسمة بأن يطل نفعه المقصود منه لو قسم (كحمام صغير) ودار كذلك  
 (فلا شفعة فيه) ولو كان لأحد الشريكين عشر دار صغيرة وللآخر خمسة أعشارها ثبتت الشفعة  
 للأول إذا باع الثانى ولا تثبت الثانى إذا باع الأول لأن الشريك يطل نفعه المقصود منه لو قسم (فإن  
 أمكن انقسامه) أى للشريك (كحمام كبير) يمكن جعله حمامين ثبتت الشفعة فيه (والصحيح بثبوت  
 في الممر إن كان للشريكين طريق آخر إلى الدار أو أمكن فتح باب لها إلى شارع أو إلى بيت  
 فيه (والشفعة ثابتة أيضاً في كل ما لا ينقل من الأرض غير الموقوفة) أما الموقوفة فلا شفعة فيها لعدم  
 ملك الرقة (والمتكسرة) أى الأرض المجهول عليها حكم وهو الأجر المأذون به وهو زرعها أن تكون  
 موقوفة وتؤجرها للظفر للنساء عليها بأجرة معلومة كان يحصل عليها كل سنة كذا أو تكون ملكاً  
 وتؤجرها مالكها للنساء عليها كذلك فعلى الصورة الأولى تكون المتكسرة من الموقوفة وأما  
 ذكرها بعد الموقوفة لئلا يتوهم ثبوت الشفعة في البناء الذى عليها (كالمقار) بفتح العين وهو  
 اسم للزول وللأرض والضام بكسر الصاد وهي القرية الصغيرة (وغيره) أى غير المقار مما فى معنى  
 (من البناء والشجر تبعاً للأرض) لا استقلالاً والحاصل أن الشفعة لا تثبت إلا في أرض واحدة  
 أو في أرض مع ما يقع منها من كل ما يدخل في بيعها عند الإطلاق (وأما يأخذ الشفع شفع  
 المقار) من الشري (بالنحو الذى وقع عليه البيع) فعلى معنى البناء أو غيره (فإن كان الثمن مثلاً  
 كحب ونقد أخذه) أى الشفوع (بمثله) أى الثمن إن تيسر المثل في دون مضافة القصر والافتقار  
 (أو) كان الثمن متقوماً كعبود ثوب أخذه) أى الشفوع (بقيمته) أى الثمن وهو العبد والثوب  
 (يوم البيع) لأنه وقت ثبوت الشفعة ولو بيع مثلاً شفع وغيره كنوب شمن وأخذ الشفع  
 الشقص بقدر حصته من الثمن باعتبار القيمة فلو كان الثمن مائتين وقيمة الشقص مائتين وقيمة  
 الثوب عشرين أخذ الشفع الشقص بأربعة أخماس الثمن وهي مائة وستون لأن قيمته أربعة  
 أخماس مجموع القيمتين (وهي أى الشفعة بمعنى طلبها) بأن يقول أنا طالب للشفعة بدعوى الشفع  
 بالبيع على الفور لأنها حق ثبت لدفع الضرر فكان (على الفور) كالرد باليبس والحاصل أن  
 طلب الشفعة فوري حقيقة بأن يأخذ في السب كالسبر لحل الشري أو للعالم ويقول  
 أنا طالب للشفعة أو أخذت بالشفعة وأن التملك أى حصول الملك بها فوري إضافي فلا يحسن  
 التملك بمجرد الطلب حتى توجد الشروط (وحينئذ) أى حين إذ كانت على الفور (فليبادر الشفع  
 إذا علم بيع الشقص بأخذه) أى الشقص بالشفعة بأن يقول أنا أخذ بالشفعة (وتكون المبادر  
 في طلب الشفعة على العادة) ولو بوكيله بالطلب أو رفع الأمر إلى الحاكم (فلا يكلف الأمر  
 على خلاف عادته بعدو) أى يجري (أو غيره) كركوب ولا يكلف الاشهاد على الص  
 فلا يطل شفعته بتركه (بل الضابط في ذلك) أى طلب الشفعة (أن ماعد توافيا) أى تقب  
 (في

أى خبطة الشروع  
 (دون) خبطة (الحوار)  
 فلا شفعة لجار الدار  
 ملاًصفاً كان أو غيره  
 وأما تثبت الشفعة  
 (فما يقسم) أى يقبل  
 القسمة (دون ما  
 لا يقسم) كحمام صغير  
 فلا شفعة فيه فإن أمكن  
 انقسامه كحمام كبير  
 يمكن جعله حمامين ثبتت  
 الشفعة فيه (د) الشفعة  
 ثابتة أيضاً (في كل  
 ما لا ينقل من الأرض)  
 غير الموقوفة والمتكسرة  
 (كالمقار وغيره) من البناء  
 والشجر تبعاً للأرض  
 وأما يأخذ الشفع  
 شقص المقار (بالنحو  
 الذى وقع عليه البيع)  
 فإن كان الثمن مثلاً  
 كحب ونقد أخذه مثله  
 أو متقوماً كعبود ثوب  
 أخذه بقيمت يوم البيع  
 (وهي) أى الشفعة بمعنى  
 طلبها (على الفور)  
 وحينئذ فليبادر  
 الشفع إذا علم بيع  
 الشقص بأخذه  
 وتكون المبادر في  
 طلب الشفعة على العادة  
 فلا يكلف الأمر على  
 خلاف عادته بعدو  
 أو غيره بل الضابط في  
 ذلك أن ماعد توافيا



في طلب الشفعة أسقطها والآ فلا (فان آخرها) أي الشفعة (مع القدرة عليها بطلت) فلو كان مريضا أو غائبا عن بلد المشتري أو محموسا أو خائفا من عدو فليؤكل ان قدر والأفليس شهد على (١٦٣)

من التوكيل أو الأمانة  
بطل حقه في الأظهر ولو  
قال الشفع لم أعلم أن  
حق الشفعة على الفور  
وكان ممن يخفى عليه  
ذلك صدق يمينه (وإذا  
تزوج شخص امرأة  
على شقص أخيه)  
أي أخذ (الشفيع)  
الشقص (بمهر الثلث)  
لذلك المرأة (وان  
كان الشفعة جماعة  
استحقوها أي الشفعة  
على قدر حصصهم  
من (الأمالك) فلو كان  
لأحدهم نصف عقار  
وللآخر ثلثه وللآخر  
سدسه فباع صاحب  
النصف حصته أخذها  
الآخران أثلاثا  
(فصل في أحكام  
القراض وهو لغة  
مشتق من القرض  
وهو القطع، وشرعا  
دفع المالك مالا للعامل  
يعمل فيه ويرجع المال  
بينهما (وللقراض  
أربعة شرائط) أحدها  
(أن يكون على ناض)  
أي نقد (من الدراهم  
والدنانير) الخاصة فلا  
يجوز القراض على تبر  
ولا حلي ولا مفشوش

(في طلب الشفعة أسقطها) أي أسقط حقه في الشفعة (والآ فلا فان آخرها أي الشفعة) بعد العلم  
بالبيع بأن لم يطلبها (مع القدرة عليها) بأن لم يكن له عذر (بطلت) شفعته لتقصيره (فلو كان مريضا  
الشفعة مريضا) مرضا يمنع من المطالبة لا كصداع يسير (أو غائبا عن بلد المشتري) ولو سفر أقصرا  
(أو محموسا) ولو بحق (أو خائفا من عدو) على نفسه أو ماله أو عرضه (فليؤكل) غيره في الطلب (ان  
قدر) على التوكيل (والأفليس شهد على الطلب) للشفعة (فان ترك المقدور عليه من التوكيل أو الأمانة  
بطل حقه في الأظهر) لتقصيره فلو كان في صلاة أو طعام أو قضاء حاجة فلا الإعام ولا يكلف قطعها  
(ولو قال الشفع لم أعلم أن حق الشفعة على الفور) وكذا لو قال لم أعلم أن لي الشفعة (وكان ممن  
يخفى عليه ذلك) بأن كان عاميا ولو خالفا للعلماء (صدق يمينه) ويحق حقه في الشفعة (وإذا تزوج  
شخص امرأة) أو خالها (على شقص أخيه أي أخذ الشفع) أي شريك للمدق أو الخال  
(الشقص) من المرأة في الأولى ومن الخال في الثانية (بمهر الثلث للمرأة) لأن  
البضع منقوض بقيته مهر الثلث ولو دفع لها الشقص منعة قلل شريك أخذها بمنة مثلها المهر مثلها  
الأنه الواجبة بالفراق والشقص عوض عنها (وان كان الشفعة جماعة) من الشركاء (استحقوها  
أي الشفعة على قدر حصصهم) أي نصيبهم (من الأمالك) لا على قدر الرؤوس (فلو كان) عقار  
بين ثلاثة (لأحدهم نصف عقار وللآخر ثلثه وللآخر سدسه) فباع صاحب النصف حصته أخذها  
أي تلك الحصة التي هي النصف (الآخران أثلاثا) فيأخذ الثاني سهمين والثالث سهما ولو باع صاحب  
الثلث حصته أخذها الآخران أو باعها ولو باع صاحب السدس حصته أخذها الآخران أخماسا فان  
سائل الثلاثة نصح من ستة فدخل بين الخرجين في السئلة الأولى والثانية واللبان في الثالثة  
وهذا بخلاف ماله كان عبد بين ثلاثة لأحدهم نصف وللآخر ثلث وللآخر سدس فاعتق صاحب  
ثلث وصاحب السدس نصيبهما معا وهما مؤميران بقيمة الباقي فاتبهما بغير مان قيمة النصف بالسوية  
فهذا على قدر الرؤوس لأن العتق اتلاف وقد أشركا فيه ولا كذلك الشفعة فان سبها الأمالك  
(فصل في أحكام القراض) ويقال له القارضة والمعارية (وهو لغة) دفع مال لشخص ليتصرفه  
فيكون الر بيع بينهما على ما شرطوا والخسران على السال وهو (مشتق من القرض وهو القطع) لأن  
مالك قطع للعامل جزءا من ماله ليتصرف فيه وجزءا من الربح (وهو حقيقته) شرعا دفع المالك  
أو من يقوم مقامه كالولي (مالا للعامل يعمل فيه) بالتجارة مع الصيغة (ويرجع المال بينهما) أي  
مالك والعامل. ولأنه ستة مالك وعامل وعمل وربح وصيغة ومال (وللقراض أربعة شروط :  
أحدها أن يكون) عقده (على ناض أي نقد من الدراهم) الخاصة (والدنانير الخاصة) معلوم الجنس  
والقدر والصيغة معين في يد عامل (فلا يجوز القراض على تبر ولا حلي) كخلخال وسوار ونحوهما  
(ولا) على نقد (مفشوش) نعم ان كان غنسه لا يتميز فيه النحاس من الفضة فتح القراض عليه في  
الأظهر (ولا) على (عروض ومنها) أي العروض (الفلوس) لأنها من النحاس ولا على مجهول الجنس  
أو القدر أو الصفة ولا على مبهم كأحدى الصيرتين إلا ان عينت أحدهما في المجلس فصح القراض  
في حريم العقد ولا على شرط كون المال في يد غير العامل (والثاني أن يأذن رب المال) أي مالكة  
العامل في التصرف (بالتجارة إذا مطلقا) أي غير مقيد بنوع (فلا يجوز للمالك أن يضيق التصرف  
عن العامل كقوله لا تشتر شيئا حتى تشاورني) فقد لا يجده حين الشراء (أو لا تشتر

عروض ومنها الفلوس (و) الثاني أن يأذن رب المال للعامل في التصرف إذا مطلقا فلا يجوز للمالك أن يضيق  
التصرف على العامل كقوله لا تشتر شيئا حتى تشاورني أو لا تشتر



الاحظطة البيضاء مثلا  
ثم عطف المصنف على  
قوله سابقا مطلقا قوله  
هنا (أو فيما) أي في  
التصرف في شيء  
(لا ينقطع وجوده  
غالبا) فلو شرط عليه  
شراء شيء يندرج وجوده  
كالحل البلي لم يصح  
(و) الثالث (أن يشترط  
له) أي يشترط للمالك  
للعامل (جزءا معلوما  
من الربح) كنصفه أو  
ثلثه فلو قال المالك  
للعامل قارضتك على  
هذا المال على أن لك  
فيه شركة أو نصيبا منه  
فقد القراض أو على  
أن الربح يثننا ضح  
ويكون الربح نصفين  
(و) الرابع (أن لا يقدر)  
القراض (عددا معلوما  
كقوله قارضتك سنة  
وأن لا يعلق بشرط  
كقوله إذا جاء رأس  
الشهر قارضتك  
والقراض أمانة (و)  
حينئذ (لا ضمان على  
العامل) في مال القراض  
(الآبدوان) فيه وفي  
بعض النسخ بالعدوان  
(وإذا حصل) في مال  
القراض (ربح  
وخسران) جبر  
الحسرة بالربح

الاحظطة البيضاء) ألا في محل لا يندرج وجودها فيه (مثلا) أي كاليقوت الأحمر ولا يصح القراض  
لو قال أن تشتري حنطة وتبيعها في الحال لتضيقه على العامل بطلب الفورية في الشراء والبيع ويجوز  
منع شراء المعلن بأن يقول ولا تشتري الخنازير (ثم عطف المصنف على قوله سابقا مطلقا قوله  
هنا أو) أن يأذن (فيما أي في) مقيد من (التصرف في شيء) لا ينقطع وجوده غالبا فلو شرط عليه  
أي العامل (شراء شيء يندرج وجوده كالحل البلي) جمع أطلق وهو ما فيه مواد ويأخذ (لم يصح)  
لأنه لا يحصل منه الربح غالبا ولو أذن فيما يتم فانه قطع لم ينسخ العقد (والثالث أن يشترط) بكسر  
الراء وضما (له أي يشترط للمالك للعامل) في أصل العقد (جزءا) ولو قليلا (معلوما) لهما (من الربح)  
بجزئته (كنصفه أو ثلثه فلو قال المالك للعامل قارضتك على هذا المال على أن لك فيه شركة أو  
نصيبا منه) أي المال (فقد القراض) لا يحصل حصص العامل أو على أن لأحدهما عشرة أو ربع نوع  
معين لم يصح لعدم العلم بالجزئية ولأنه قد لا يربح غير العشرة أو غير ربع المصنف فيقول أحدهما  
بجميع الربح فلو شرط للعامل شيئا من غير الربح لم يصح (أو على أن الربح يثننا ضح أي القراض  
(ويكون الربح نصفين) لأنه من المعلوم ضمنا لعله على التساوي كما لو قال هذه الدار بين زيد وعمرو  
ومثله لو قال المالك للعامل ولك نصف الربح مثلا فانه يصح لأن باقية تابع للمال بحكم الأصل  
بخلاف ما لو قال له على أن لي النصف فانه لا يصح لأن الربح للمالك بحكم التبعية للمال ولم ينسب  
للعامل شيء منه ومتى فقد القراض استحق العامل أجرة الثل ولو علم الفساد لأنه لم يعمل بما وافق  
فانه للسعي إلا إذا قال المالك والربح كله لي ولو اختلفا في قدر الشرط اختلفا ورجع لأجرة الثل  
(والرابع أن لا يقدر القراض بمدة معلومة كقوله قارضتك سنة) سواء أتمت بعد ذلك أو منعه  
التصرف بعدها كقوله ولا تصرف بعدها أو البيع أو الشراء كقوله ولا تباع بعدها ولا تشتري بعدها  
سواء فكر ذلك متصلا أو منفصلا نعم إن قال قارضتك ولا تشتري بعد سنة ضح إن كانت المدة التي  
فعل التجارة بعدها تسع الشراء للاسترباح والآ فلا . والحاصل أن الصنع يست فيصنع العقد في  
اثنين وهما ماذا قال قارضتك سنة ولا تشتري بعدها أي وكان متصلا بالقدوم ماذا قال قارضتك ولا  
تشتري بعد سنة بخلاف ما لو اقتصر على قارضتك سنة أو زاد ولا تصرف أو قال ولا تباع بعدها أو قال  
بعد مدة وتراج ولا تشتري بعدها ولو قارض شحها على أن تشتري الحنطة وتبيعها فإذا ارتفع  
سعرها باعها لم يصح القراض لأن الربح غير حاصل من جهة الربح (وأن لا يعلق) العقد والتصرف  
(بشرط كقوله إذا جاء رأس الشهر قارضتك) وقوله قارضتك وإذا جاء أول الشهر تصرف بخلاف  
الوكالة فانه يجوز فيها تعليق التصرف وعلم من امتناع التأقيت امتناع التعليق لأن التوقيت أسهل  
منه بدليل جوازه في الاجارة والساقاة (والقراض أمانة) فالحال للقراض عليه أمانة في يد العامل فيقبل  
قوله في الربح على المالك في تلف المال وفي حصول الربح وعديمه وفي مقداره وفي شرائه لنفسه أو  
للقراض (وحينئذ) أي حين إذا كان القراض أمانة (لا ضمان على العامل) في مال القراض (الآبدوان)  
أي ظلم (فيه) أو تفرط بأن قصر في حفظه أو استعمله لغير جهة القراض ولو ناسيا فلو سافر به فلا إذن  
أو في البخر بلا نص أو خلط مال القراض بمال آخر فانه يضمن بواحد من ذلك (وفي بعض النسخ  
بالعدوان وإذا حصل في مال القراض ربح) بسبب تصرف العامل (وخسران) أي نقص بسبب رخص  
أو كساد أو غيب حادث أو تلف بعد تصرف العامل فيه (جبر الحسرة بالربح) سواء حصل قبله أو  
بعده نعم لا يجبر خسران ما أخذ المالك بعد الخسران بل الخسران موزع على المأخوذ والباقي بمناه  
للحال مائة والخمسة عشرون ثم أخذ عشرين من الخمسة عشر الخسران بع الخسران لأن الخسران إذا وزع على



واعلم أن عقد القراض جائز من الطرفين فشكل من المالك والعامل فسحقه  
**(فصل في أحكام المساقاة وهي لغة مشتقة من السقي وشرعا دفع الشخص مائلا أو شجرة عنب لمن يتعهده سقي وتربية على أن له قدر معلوما من ثمره والمساقاة تجارة على شئين فقط النخل والكرم) فلا تجوز المساقاة على غيرها كنبش وشمش ونصح المساقاة من جائز التصرف لنفسه ولصبي ومجنون بالولاية عليهما عند المصلحة وصحتها ساقية على هذا النخل بكذا أو سلمته اليك لتعهده ونحو ذلك ويشترط قبول العامل (وله) أي المساقاة (شركا) أي العهدين أن يقدرها المالك (بعدة معلومة) كسنة هلالية ولا يجوز تقديرها بأدراك الثمرة في الأصح (والثاني) أن يعين المالك (العامل جزءا معلوما من الثمرة) كسقيها أو ثلثها فلو قال المالك للعامل على أن ما فتح الله من الثمرة يكون**

عائنه حصص كل عشر خمسة فالكثرون المأخوذة حصتها خمسة والسئون الباقية عند العامل حصتها من الحصة خمسة عشر فالجملة خمسة وسبعون بمعنى أنه إذا حصل له ثلث الثمن بخمسة عشر في ثمنها فيصير رأس المال خمسة وسبعين حتى لو بلغ كمال الثمن لم يأخذ المالك الجميع بل تقسم الحصة بينهما نصفين إن شترها الناصفة ولو أخذ المالك بعض المال بعد ظهور ربح كالمال المأخوذ ربح ورأس مال بحسب النسبة الحاصلة من مجموعها فلا يجوز بالربح خسر يقع بعد الأخذ بهنالك الكلال ثلثه والربح عشرون ثم أخذ عشريين فحسبها وهو ثلاثة وثلاثون ربحا وقاها رأس مال لأن الربح سدس المال فيستقر للعامل أكثر من ثلثه منه وهو واحد وثلاثون إن شرط له نصف الربح وهو قرض في ذمة المالك وللعامل ثلثه مما في يده قدر ذلك والباقي من الربح المأخوذ وهو ستة عشر وثلثان رأس المال فيعود إلى ثلاثة وثمانين وثلث هذا أن أخذ غير رضا العامل أو برضاه وصرحا بالأشاعة أو أظها فان قصد الأخذ من رأس المال اختص به أو من الربح فكذلك فيملك العامل ما يتبدد قدر حصته على الأشاعة فان اختلف قصداهما عمل بقصد المالك ولو أخذ المالك بعض المال قبل ظهور ربح وخسر رجع رأس المال للباقي بعد المأخوذ بهنالك الكلال وأخذ منه عشريين رجع المال لثمانين (واعلم أن عقد القراض جائز من الطرفين) أي طرفي المالك والعامل (فشكل من المالك والعامل) متى شاء وحمل نفوذه من العامل حيث لم يرتب عليه استيلاء ظاهرا على المال أو ضاعه والإعطى ينفذ ولا ينفذ من المالك أيضا ان ظهر ربح لما فيه من صياح حصص العامل  
**(فصل في أحكام المساقاة وهي لغة مشتقة أي مأخوذة من السقي) بنسبة الباء بمعنى النخل وانما أخذت منه لأنه موردها (وشرعا دفع الشخص) بصفة معلومة (مائلا أو شجرة عنب لمن يتعهده) أي يقوم بأصلاحه (سقي وتربية على أن له قدر معلوما من ثمره) ولو كان له ثمة عاقدان وعمل وثمر وصيفة ومورد العمل (والمساقاة تجارة) أي محببة (على شئين فقط النخل والكرم) بشرط أن يكون ثمره ساقيا مريثا بيد عامل لم يبد صلاح ثمره سواء ظهر أم لا (فلا تجوز المساقاة على غيرها) استعلاها (كنبش وشمش) وبطيخ وتفاخ اقتصارا على مورد النص ولا تصح على غير مريث ولا على من كان أحد السائقين ولا على كونه بيد غير عامل ولا على ودي يفرسه العامل أو المالك ولا على ما بدا صلاح ثمره ولو البعض في البستان الواحد لقوات أكثر الأعمال (وتصح المساقاة من جائز التصرف لنفسه ولصبي ومجنون بالولاية عليهما عند المصلحة وصحتها) أي المساقاة أن يقول المالك (ساقيتك على هذا النخل) أو على هذا العنب (بكذا) أي بنصف الثمرة مثلا (أو) يقول (سلمت) أي هذا النخل (اليك لتعهده) ثمانية أشهر مثلا (ونحو ذلك) كما ملكتك على هذا البستان سنة مثلا بكذا (ويشترط قبول العامل) لفظا بأن يقول قبلت أو نحو ذلك (وله أي المساقاة) أي لصحتها (شركا) أي العهدين أن يقدرها المالك (بعدة معلومة) كسنة هلالية مع موافقة العامل على ذلك (بعدة معلومة) ثمر فيها الشجر غالبا يقينا أو ظاهرا (كسنة هلالية) أو أكثر (ولا يجوز تقديرها بأدراك الثمرة) أي نصحتها (في الأصح) للجهل بوقتها فانما ينقسم ثمرها إلى آخر أخرى وقيل يصح تقدير المدة باستواء الثمرة نظرا إلى أنه المقصود (والثاني) أن يعين ذلك العامل جزءا معلوما من الثمرة (كثيرا كان أو قليلا) كسقيها أو ثلثها فلا يصح شرط ثمر شجرة معينة ولا شرط بكل معلوم من الثمرة ولا يصح شرط الثمر كله لأحدها ولا شرط شيء منه لغيرها إلا لتمام أحدها (فلو قال المالك للعامل) ساقيتك على هذا النخل سنة (على أن ما فتح الله من الثمرة يكون مشتركا) أينا صبح وحمل على الناصفة ثم العمل فيها أي المساقاة (على ضربين) أي بوعين من الثمرة يكون ينصاح وحمل على الناصفة (ثم العمل فيها على ضربين)**







وكذلك الكافر لنا على قلة محاربة منها (ولا تصح الأجرة إلا بإيجاب كاجرتك) أو كجرتك أو ملكتك منافع (وقبول كاستأجرت) أو اكترت أو نحو ذلك ولا يثبت لفظ الأجرة ولا فرق في إيفاء الأجرة على العين كقوله أجرتك هذا الثوب مثلاً أو المنفعة كقوله أجرتك منفعة هذه الدار مثلاً ويكون ذكر المنفعة تأكيداً كقول البائع بعثت عين هذه الدار ورقبتها (وذكر المصنف ضابطاً مانعاً أجرتك بقوله وكل ما يمكن الانتفاع به) شرعاً (مع بقاء عينه) مدة الأجرة (كاستئجار دار السكنى ودابة للركوب صحت أجرتك) لكن تكره أجرة مسلم لمسلم ككفر عينا أو دعة ويؤمر وجوباً بإزالة يده عن السلم في أجرة العين بأن يؤجره لآخر لأنه لا يجوز خدمة المسلم للكافر بأبدان أجرة الدعة كان يقول ألزمت دمتك كذا فلا يؤمر بالإزالة فيها إذ يمكن التمسك أن يستأجر كافر بثوب عنه في خدمة الكافر (والأفلا) أي وإن لم يمكن الانتفاع بذلك الشيء عقب العقد وعند استحقاق العين بذهاب عينه في الاستعمال فلا تصح إجارته كاستئجار الشعة للوقود والطعام للأكل (ولصحة) أجرة (مأذكر) وهو ما يمكن الانتفاع به شرعاً (غير مروط ذكرها بقوله إذا قدرت منفعة) في العقد (بأحد أمرين) إما بمدة أي ما تبين مدة يمكن بقاء العين فيها غالباً في المنفعة المحبولة القدر (كأجرتك هذه الدار سنة) وكاستأجرتك للخياطة أو للنساء شهراً (أو) بتعيين محل (عمل) في المنفعة المملوكة القدر في نفسها (كاستأجرتك لتخيط لي هذا الثوب) فالخياطة هي العمل والثوب محل عمل ويشترط بيان الثوب الذي يريد من كونه قيصراً وهو غير المغنوح أو قفاً وهو المغنوح من قدام ويان نوع الخياطة من الثلالة وهي التي بغرزة واحدة أو النانة وهي التي بغرزين . والحاصل أن ما لا ينضب بالعمل يجب التقدير فيه بالزمن فقط وما ينضب بالعمل يصح فيه التقدير بالزمن كأجرتك هذه الدابة لركوبها شهراً أو محل العمل كأجرتك هذه الدابة لركوبها إلى مكة وأما الجمع بين الزمن ومحل العمل كان قال استأجرتك لتخيط لي هذا الثوب في هذا الشهر فلا يصح لأن العمل قد يتقدم وقد يتأخر ولو كان الثوب صغيراً لم يقطع بقرائه في اليوم مالم يرد هذا الجمع الاستعمال (وتجب الأجرة في الأجرة بنفس العقد) فملك الأجرة في الحال سواء كانت في الذمة أو عين مال أي كلما مضى زمن على السلامة بأن أن المؤجر استقر ملكه من الأجرة على ما يقابل ذلك أن قبض العين لتلف المنفعة تحت يده أو عرضت العين عليه فامتنع لتقصيره فلا تستقر الأجرة كلها إلا بمضي المدة حينئذ تستقر وإن لم يتفقد الكسرى (وإطلاقها) أي الأجرة عن الحلول والتأجيل (يقضي تعجيل الأجرة) فتكون حالة كالممن في البيع المطلق (إلا) أي لكن (أن يشترط فيها) أي الأجرة (التأجيل) في صلب العقد (فتكون الأجرة مؤجلة حينئذ) أي حينئذ شرط التأجيل كالممن . والحاصل أن الأجرة إما أجرة عين أو أجرة دعة وعلى كل إما أن تكون الأجرة معينة أو في الذمة فهذه أربعة على كل إيمان صرح بحلولها أو بتأجيلها أو يطلق فالحالة أثناعشر فإن صرح بحلولها أو أطلق في أجرة المنفعة صرح وكانت حالة وإن صرح بتأجيلها فسدت الأجرة ولا فرق في ذلك بين أن تكون الأجرة معينة أو في الذمة لأنها كراش مال السلم وإن صرح بحلولها أو أطلق في أجرة العين والأجرة في الذمة صرح وكانت حالة وإن صرح بتأجيلها صرح وكانت مؤجلة كالممن في الذمة وإن صرح بحلولها أو أطلق في أجرة عين والأجرة معينة صرح وهي حالة وإن صرح بتأجيلها فسدت العقد والأجرة في أجرة المنفعة لا تقبل التأجيل مطلقاً سواء كانت الأجرة معينة أو في الذمة والأجرة في أجرة العين إن كانت معينة كذلك لا تقبل التأجيل وإن كانت في الذمة قبلته (ولا تبطل الأجرة) سواء كانت مؤجلة على منفعة مرسطة العين أو على منفعة متعلقة بالذمة (يعت أحده المتعاقدين أي للمؤجر والمستأجر ولا يموت المتعاقدين بل

ولا تصح الأجرة إلا بإيجاب كاجرتك  
وقبول كاستأجرت  
وذكر المصنف ضابطاً مانعاً أجرتك بقوله (وكل ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه) كاستئجار دار السكنى ودابة للركوب (صحت أجرتك) والأفلا  
ولصحة أجرة مأذكر (أو عمل) كاستأجرتك لتخيط لي هذا الثوب ويجب الأجرة في الأجرة بنفس العقد (وإطلاقها) يقضي تعجيل الأجرة إلا أن يشترط فيها (التأجيل) فتكون الأجرة مؤجلة حينئذ (ولا تبطل الأجرة) (يعت أحده المتعاقدين) أي المؤجر والمستأجر ولا يموت المتعاقدين بل



تبقى الأجرة بعد الموت إلى

(١٦٨)

انقضاء مدتها ويقوم وارث المستأجر مقامه في استيفاء منفعة العين المؤجرة (وتبطل الأجرة

تلف العين المستأجرة)

كانها دار وموت

الدابة المئنة كوطلان

الأجرة بما ذكر

بالنظر للمستقبل

لا الماضي فلا تبطل

الأجرة فيه في الأظهر

بل يستقر قسطه من

المسعى باعتبار أجرة

المثل فتقوم المنفعة حال

العقد في المدة الماضية

فإذا قيل كذا يؤخذ

بتلك النسبة من

المسعى وما تقدم من

عدم الانقضاء في

الماضي مقيد بما بعد

قبض العين المؤجرة

وبعد مضي مدتها

أجرة والأناقض في

المستقبل والماضي

وخرج بالمئنة ما إذا

كانت الدابة المؤجرة

في الذمة فإن المؤجر

إذا أحضرها ومات

في أثناء المدة فلا تنسخ

الأجرة بل يجب على

المؤجر إبدالها وإعلم

أن إبدال الأجير على العين

المؤجرة يبدل أمانة (و)

حينئذ (لا ضمان على

الأجير إلا عندوان)

فيها كأن ضرب الدابة

فوق المادة أو أركبها

شخصاً أهلاً منه

(فصل في أحكام الجعالة

وهي بثليث الجسيم ومنهاها

لغة مما يجعل لشخص على

تبقى الأجرة بعد الموت إلى انقضاء مدتها أي الأجرة لأنها عقد لازم فلا تنسخ بالموت كالبيع

(ويقوم وارث المستأجر مقامه في استيفاء منفعة العين المؤجرة) وكذلك يقوم وارث المؤجر مقامه في

أخذ الأجرة إن لم تكن قبضت نعم تنسخ الأجرة بموت الأجير المئنة لأنه من حيث منفعة مؤجور

العقد لأنه عقد أي فتيه بجهتان كونه مؤجوراً أو كونه عاقداً ولأنفساً من الأولى لأن الثانية (وتبطل

الأجرة) أي تنسخ (تلف) كل (العين المستأجرة) أجرة عين سواء كان التلف حساً (كانها دار)

كل (الدار) سواء هدمها المؤجر أو المستأجر أو أجنبي أو انتهت بنفسها (وموت الدابة للمئنة)

أو شرعاً كاملاً أكرت لخدمة مسجد مدة فحاصت فيها وخرج بذلك ما لو أنهم بعض الدار فلا

تنسخ الأجرة في هذه الحالة لكن يثبت به الجبار (وطلان الأجرة بما ذكر) من تلف العين

(بالنظر للمستقبل لا) بالماضي فلا تبطل الأجرة فيه في الأظهر إذا كان ثلثه أجرة

لا يستقراره بالقبض (بل يستقر قسطه) أي الماضي (من المسعى) أي للذكور في المقدم من الأجرة (باعتبار

أجرة المثل) لكل زمن بما يناسبه فإذا كانت أجرة مثل الزمن الماضي قدر نصف أجرة مثل الزمن الباقي

وجب من المسعى ثلثه (فتقوم المنفعة) الكائنة (حال العقد) الموجودة (في الدابة الماضية) فإذا قيل

(كذا) أي كأن قيل أجرة المنفعة في الدابة الماضية ثلاثون رية مع كون أجرة مثل الباقي ستين رية

فالجموع تسعون يؤخذ بتلك النسبة من المسعى فيؤخذ الثلث من المسعى وهو عشرة لأن المسعى

ثلاثون ومقابل الأظهر تنسخ الأجرة في الماضي أيضاً سواء بين الزمانين ويسقط المسعى وتجب أجرة

المثل كما مضى (وما تقدم من عدم الانقضاء في الماضي) على القول الأظهر (مقيد بما بعد قبض العين

المؤجرة) حقيقة أو حكماً (وبعد مضي مدتها) أي لمثلها (الأجرة) (والأ) بأن كونه مضي مدتها لثلاث أجرة

(انقضاء في المستقبل والماضي) قطعاً فلا يجب القسط للماضي حينئذ (وخرج بالمئنة) في الدابة التي

ماتت (ما إذا كانت الدابة المؤجرة) ملزمة (في الذمة) فإن المؤجر إذا أحضرها أي الدابة للزمته في

الذمة وسلمها عما في ذمته (وماتت) أي تلك الدابة (في أثناء المدة فلا تنسخ الأجرة) بموت تلك

الدابة (بل يجب على المؤجر إبدالها) في التلف وكذا في التعيب ويجوز الإبدال مع السلامة منهما

رضاً للكثير لأن الحق له (وأعلم أن يد الأجير) سواء للمعين والمشارك انفراداً بالعمل أولاً (على العين

المؤجرة عهد أمانة) سواء في مدة الأجرة وبينها وسواء ارتفع بها فيها أولاً ومثل العين المؤجرة

ما يتعلق بها مما يتفقد به معها كحاجتها ومفتاح أبوابها ويلزم المؤجر إبدال نحو مفتاح الفلق إذا ضاع

من المستأجر قيمته إن فترط في تلفه ولا يضمنه إن لم يفرط (وحينئذ) أي حين إذا كانت يد الأجير

يد أمانة (لا ضمان على الأجير) في تلف ما يئنه سواء كان المقدم صحيحاً أو فاسداً (الأيديوان) أي

قريب (فيها) أي العين المؤجرة (كأن ضرب الدابة فوق المادة) أو نزعها بالعام فوق المادة (أو أركبها

شخصاً أهلاً منه) أو أسكن الدار سداً أو قفلاً دقيقاً فإن لم يدر فلا ضمان (فصل في أحكام الجعالة

وهي بثليث الجسيم) أو الكسرة أو قصب بل اقتصر الصحاح والختار على الكسر

وبلغة الفتح ثم الضم (ومنها لغة مما يجعل لشخص) من العوض (على) فعل (شيء يفعل) بعقد

أو غيره (وشرعاً التزم مطلق التصرف عوضاً معلوماً على عمل معين أو مجهول) عتق عليه كذا المال

(لمعين أو غيره) وهو المأمول كأن يقول لزيد رد عدي وذكاً على كذا ويقول من رد عدي لزيد

على كذا ولو قال رد كذا على أن أركبك أجرة المثل لأنها أجرة فاسدة (والجعالة جارة) أي

محيطة حلال وأمر كأنها أجرة عمل وحمل وميعة وعاقدة وشرط الجاعل أن يكون مطلق التصرف

وشرط فيها صيغة من الجاعل تدل على العمل بشرط أو طلب ولا يشترط قبول الجاعل وأن عينه الجاعل

شيء يفعل وشرعاً التزم مطلق التصرف عوضاً معلوماً على عمل معين أو مجهول لمعين أو غيره (والجعالة جارة

بل



بل يكفي الاتيان بالعمل وتعقد الجمالة غير لازم (من الطرفين طرف الجاعل والمجول له) أما الجاعل  
والعامل المعين فكل منهما يفسخ قبل العمل وبعده هترة أربع مود وأما العامل المسمى فليس له  
الفسخ إلا بعد الشروع في العمل فالصور خمس (وهي) أي الجمالة (أن يشترط) أي يلزم الملتزم  
ولو غير المالك (فقد ضلته) مثلا (عوضا معلوما كقول مطلق التصرف من رد ضالتي فله كذا  
فاذا ردها) أي الجمالة من المالك المعين (أشحق الراد) ولتعدد (ذلك العوض للشروط له) أي  
لذلك الراد فان ردها من أقرب منه فله فبطه وان ردها من أحد منه فلا زيادة له لعدم التزامها  
أو من مثله من جهة أخرى فله كل الجمل مساواته للعمل للشروط مع حصول العوض ولا بد من  
تسليمه المردود والآ فلا جعل للعامل ولو عمل أحد بقول المجني قال زيد من رد عدي فله كذا  
ففي كان كاذبا لم يلزم للمالك شيء وإن كان الخبير عدلا وإن كان ضادا فإن كان ثقة لم يترجح  
طاعة العامل بوثوقه وإن كان غير ثقة لم يستحق العامل لأضعف طاعته بخبر غير الثقة ولا تقبل  
شهادة المجني على زيد بذلك لأنهم في ترويع قوله . واعلم أن الإضافة في قول المصنف ضالته  
ليست فيها كما أن كلا من الرد والضالة ليس قيداً لثالة الجاعل جملة غيره ومثل رد الضالة غيره  
كالخاطئة والبناء وتخلص المال من نحو ظالم أو محبوس ظالما ومثل الضالة غيرها من مال وأمنعة وغيرها  
كالاختصاص

(فصل في أحكام الخبارة) والزرعة وكراء الأرض . قال محمد الرازي في المختار والخبير الأكار  
والخبير النبات وفي الحديث نستحب الخبير أي تقطع النبات ونأكله والزرع طرح البذر والزرع  
أيضا النبات (وهي) أي الخبارة (عمل العامل في أرض المالك ببعض ما يخرج منها) كتحصيل الزرع  
(والبذر من العامل) كأن يقول المالك له عاملك على الأرض لزراعتها والنفقة الحاصلة بنتها نصفان  
مثلا (وإذا دفع شخص إلى رجل أرضا) أي مكنه منها (الزرعها) بذر العامل أو ببذر المالك  
(وشرط) أي المالك (له) أي العامل (جرما) كثيرا كان أو قليلا (معلوما) بالجزئية كالنصف  
والثالث والرابع (من ريعها) أي من فوائد الأرض (ليرجع ذلك) أي يحرم ولا يصح روى الشيخان  
عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الخبارة ، وروى مسلم عن ثابت بن الضحاك أنه صلى الله  
عليه وسلم نهى عن الزرعة اهـ والزرع في الخبارة للعامل لأن الزرع يقع البذر وعليه للمالك  
أجرة مثل الأرض والزرع في الزرعة للمالك وعليه للعامل أجرة مثل عمله وعمل دوابه وآلاته  
وإن لم يحصل من الزرع شيء كإفراط الفاسد (لكن النووي تبع لابن النذر) وهو الأمام  
محمد بن إبراهيم بن النذر النيسابوري (اختار جواز الخبارة) أي من جهة الدليل وإن كان المختار  
من جهة الذهب عسدم الجواز وفاقا للأئمة الثلاثة مالك وأبي حنيفة وأحمد رضي الله عنهم أجمعين  
فما قاله النووي تبع لابن النذر ضعيف بل قيل إنه يرجع لعمته (وكذا) اختار النووي (الزرعة)  
أي محتمها من جهة الدليل تبع لابن النذر وفاقا للأمام أحمد (وهي) أي المزارعة (عمل العامل  
في الأرض ببعض ما يخرج منها والبذر من المالك) كأن يقول للعامل زارعتك على هذه الأرض على  
أنك نصف زرعها أو ثلثه وهذا الكلام فيها إذا كانت الزرعة استقلا لا إذا كانت تبعاً للمساواة  
فبأي ذكرها في كلام الشارح (وان أكره أي) أجر (شخص) لرجل (أياها أي أرضا بذهب  
نوفعة) أو بهما معا أو بغيرهما كالعرض من الثياب ونحوها (أو شرط) أي المالك (له) أي للعامل  
(معاملا) كفتح أودرة ونحوها (معلوما) قدر أوجها وصفة ونوعا عنده وعند الكسرى ملزما  
(في ذمة جاز) أي حل وصح ذلك الأكره على الذهب للتوصص بل نقل بعضهم فيه الإجماع

من الطرفين طرف  
الجاعل والمجول له  
(وهو أن يشترط في رد  
ضالته عوضا معلوما)  
كقول مطلق التصرف  
من رد ضالتي فله كذا  
(فاذا ردها يستحق)  
الراد ذلك العوض  
الشروط له

(فصل في أحكام  
الخبارة) وهي عمل  
العامل في أرض المالك  
ببعض ما يخرج منها  
والبذر من العامل  
(وإذا دفع) شخص  
(إلى رجل أرضا ليرعها  
وشرط للبذر معلوما  
من ريعها) ذلك  
لكن النووي تبع  
لابن النذر اختار جواز  
الخبارة وكذا المزارعة  
وهي عمل العامل في  
الأرض ببعض ما يخرج  
منها والبذر من المالك  
(وان أكره) أي  
شخص (أياها) أي  
أرضا (بذهب  
أو فضة)  
أو شرط له طعاما معلوما  
في ذمة جاز



(أما لو دفع لشخص أرضا قليل فساقاه عليه) أي ساقى المالك العامل على النخل أو العنب (وزارعه على الأرض) أو غيب (كثير أو قليل فساقاه عليه) أي ساقى المالك العامل على النخل أو العنب (وزارعه على الأرض) الخالية من الزرع أو التي فيها زرع لم يبدئ بخلعه (فتجوز هذه المزارعة تبعا لمساقاة) لكن بشروط أربعة: الأول أن يتقدم لفظ المساقاة على لفظ المزارعة في العقد. والثاني أن لا يفصل بين المساقاة والمزارعة في العقد. والثالث اتحاد العامل بأن يكون عامل المزارعة هو عامل المساقاة. والرابع عمر أفراد النخل أو العنب بالتي والأرض الخالية بالمزارعة والأصح أن المجازة لا تجوز تبعا للمساقاة لعدم ورود ذلك في فرع لو أعطى شخص آخر دابة ليعمل عليها وبما يحصل منها من أجرة ونحوها بينهما لم يصح العقد ولو قال شخص لآخر سق هذه الشاة ولك ثمنها أو سق هاتين على أن لك أحدهما لم يصح ذلك واستحق أجرة النخل للنصف الذي سق منه المالك.

(فصل في أحكام أحياء الموات) أي عبارة الأرض الحرة وهو مستحب ويحصل للمالك. والدليل عليه أحاديث منها رواه أبو داود وغيره: «من أحيأ أرضا ميتة فهي له» ومنها ما رواه النسائي وغيره: «من أحيأ أرضا ميتة فله فيه أجر» (وهو) أي الموات (كما قال الرافعي في الشرح الصغير) على الوجهين للفرق وهو متأخر عن الشرح الكبير الذي يسمى بالعزير (أرض لا مالك لها) معلوم (ولا يتنفع بها أحد) فيكون من الموات ما ظهر فيه أثر ملك كترس شجر وأساس حيطان وغرز أوتاد ولم يعلم مالكه ويخرج منه الشوارع والمقابر وحريم العاير والابحاح أنه أرض لا مالك لها أصلا ويساوي قول الرافعي حينئذ قول الماوردي وهو الذي لم يكن عامرا ولا حريما لعاير أي في الإسلام فلا عبرة بالعبارة الجاهلية وقال الزركشي ويقع الأرض أما ملكه كالمملوك يبيع وبه ونحوهما وأما محبوسة على الحقوق العامة كالشوارع والأوقاف العامة كالمساجد والربط التي ليست للجماعة مخصوصة أو على الحقوق الخاصة كحريم العاير والربط التي وقفت على طائفة مخصوصة وأما تنفك عنها وهي الموات (وأحياء الموات مجاز) أي حلال صحيح بل هو مستحب (بشرطين أحدهما أن يكون المكي مكيًا) ولو غير مكاتب إذا كانت الأرض قبل الإسلام ولو بالحرم ماعدا عرفة ومزدلفة ومنى فلا تجوز أحيائها ولا ملكها على الأصح لتعلق حق الوقوف والميت بها (فيسن له) أي المسلم (أحياء الأرض الميتة سواء أذن له الإمام أم لا اللهم) وهذه كلمة يؤتى بها لاستبعاد ما سندها فكانه يمتنع عليه الله (الآن يتعلق بالموات حتى كان حيا الإمام قطعة منه) أي الموات أي منع السلطان الناس من الرعي في تلك الأرض وإحياؤها لنعم الحرة والتي والسدة ونعم ضالة ونعم إنسان ضعيف عن الذهاب لطلب الرعي (وأحيائها) أي تلك القطعة (شخص) فلا يملكها إلا بذن الإمام في الأصح) ويكون أذنه نقضا للجمعي (أما الذي والمعاهد والمستأمن) وكذا غيرهم من الكفار (فليس لهم الأحياء) ببلادنا (ولو أذن لهم الإمام) لأن الحق للمسلمين ولا يقطع جفهم أذن الإمام (والثاني أن تكون الأرض) التي ملك بالأحياء (حرة) أي خالية من المصلحة وهي التي (لم يجر عليها ملك) لأحيائها لم يعلم أنه جرى عليها ملك (لشتم) وللغيره الأجانب لم يعرف (وفي بعض النسخ أن تكون الأرض حرة) أي بلا زيادة (والمراحم) مفهوم (كلام المصنف أن ما كان معمورا في الأصل) وهو الآن خراب فهو للمالك (ولو أذنه من بعده) أي عرف (أي المالك) (متملكا كان أو ذميا) أو مؤمنا أو معاهدا لا حريما (ولا يملك هذا الحر بالأحياء) لأنه ليس من الموات (فإن لم يعرف مالكه والولاية إسلامية) بأن كانت بعد الفتح (فهنا المعمور) الذي هو الآن خراب (فإن ضاع خبره لرأي الإمام في حفظه) بلا بيع

أما لو دفع لشخص أرضا قليل فساقاه عليه أو قليل فساقاه عليه وزارعه على الأرض فتجوز هذه المزارعة تبعا لمساقاة.

(فصل في أحكام أحياء الموات) وهو كما قال الرافعي في الشرح الصغير أن أرض لا مالك لها ولا يتنفع بها أحد (وأحياء الموات مجاز بشرطين أحدهما أن يكون المكي مكيًا) فليس له أحياء الأرض الميتة سواء أذن له الإمام أم لا اللهم إلا أن يتعلق بالموات حتى كان حيا الإمام قطعة منه فأحيائها شخص فلا يملكها إلا بذن الإمام في الأصح أما الذي والمعاهد

والمستأمن فليس لهم الأحياء ولو أذن لهم الإمام (والثاني أن تكون الأرض حرة) لم يجر عليها ملك مسلم وفي بعض النسخ أن تكون الأرض حرة والحراد من كلام المصنف أن ما كان معمورا وهو الآن خراب فهو للمالك (فإن لم يعرف مالكه والولاية إسلامية) بأن كانت بعد الفتح (فهنا المعمور) الذي هو الآن خراب (فإن ضاع خبره لرأي الإمام في حفظه) بلا بيع



(أو يعمه وحفظ عنه) الى ظهور ملكه أو اقتراض منه على بيت المال الى أن يظهر ملكه بأن يجعله في بيت المال قرضا عليه فهو قرض حكيمى وههنا كماله ان رجعى ظهور ملكه فان ليس من ظهوره فهو ملك لبيت المال يتصرف فيه الامام كيف يشاء (وان كان المهور جاهليا) بأن كان قبل البعثة (ملك بالاحياء) لانه من اللوات كالركاز والحاصل انه اذا جرى على الأرض ملك مسلم ان عرف في نفسه والا فالصانع وان جرى عليها ملك كافر فان عرف في نفسه له وان لم يعرف فان كان جاهليا ملك بالاحياء والافعال صانع فالأقسام خمسة (وصفة الاحياء) أى كيفية الاحياء التي ثبت بها الملك شرعا (ما كان في العادة عمارة للحيات) ويختلف هذا الذى وجد في العادة (باختلاف الغرض الذى يقصده الحي) ومنها بالاحياء بان يبي الأرض لما يريد منها من السكن والزراعة والزرعة والستان (فان أراد الحي احياء اللوات مسكنا اشترط فيه ثلاثة أشياء (بحويط البقعة ببناء حيطانها بما جرت به عادة ذلك المكان من آجر أو حجر أو قصب) أو خشب أولين (واشترط أيضا سقف بعضه) أى البقعة (ونصب باب) لبيتها للسكنى وفي ثلثي الباب وجهه أنه لا يشترط لأنه لا يحفظ والسكنى لا يتوقف عليه (وان أراد الحي احياء اللوات زينة دواب) أو غيرها كثمار وغلل (فيكنى) فيها أعران (بحويط) بالبناء (بحويط السكنى) وتركيب الباب (ولا يشترط السقف) ان لم تجر العادة بتظليل محل منها للدواب مثلا والا فلا بد منه ولا يكتفى بنصب سقف وهو جريد النخل أو أحجار من غير بناء (وان أراد احياء اللوات مزرعة) اشترط فيها ثلاثة أشياء (فيجمع التراب حولها) لينفصل الخثاعن غيره وفي معنى التراب قصب وحجر وشوك ولا حاجة الى حويط (ويستوى الأرض بكسح مستعمل) أى بسبب إزالته (وظم منخفض) أى ملئه بالتراب ولا بد من جريها وتلين راسها وان لم يزرع الآه (ورتيب ماء) أى نهله (لها شق ساقه من ثمر) أو نهير (أو حفرة قناة) أن لم يكفها المطر المعتاد (فان كفها المطر المعتاد لم يحتاج لترتيب الماء على الصحيح) ومن ذلك الموضع الجبال التي لا يمكن شوق الماء إليها ويكفيها المطر المعتاد فتملك بجمع التراب حولها ونسبها وحرارتها (وان أراد الحي احياء اللوات بستانا) اشترط فيه ثلاثة أشياء (فيجمع التراب) حول الأرض ان لم تجر العادة بالتحويط (والتحويط حول أرض البستان إن جرت به عادة) فأخذ هذين كاف (ويشترط مع ذلك) أى للذكور من أحد الأمرين (الفرس) أى غرس قدير من الشجر بحيث يسقى بستانا ولا يشترط غرس كاه ولا تكتفى شجرة ولا شجرتان في المكان الواسع (على الذهب) وذلك ليقع على الأرض اسم البستان وبهذا فرق المزرعة في عدم اشتراط الزرع فيها لأن اسم المزرعة يقع على الأرض قبل الزرع واسم البستان لا يطلق عليها قبل الفرس (واعلم أن الماء المختص بشخص) ملك له أو لا تفاقه به بان حفر بئر أو بئرا لا تفاقه به مدة اقامته هناك فانه ينتفع به حتى يرثه (لا يجب بذله) أى دفعه من غير عوض (لماشية غيره مطلقا) أى على سبيل الإطلاق بل بالشرط الايسة كما قاله (وانما يجب بذل الماء) أى التمكن منه والتخلية بينه وبين كماله (بثلاثة شرائط) بل بستره وخرج بالماء الدلو ونحوه والكل لا يجب بذل ذلك ولا يجب استيفاء الماء للطالب (أحدها أن يفضل) أى الماء (عن حاجته أى) حاجة (صاحب الماء) لطلبه فقديم الأدمى على ذى روح غيره ثم هو على شجر المالك وزرعه (فان لم يفضل) أى الماء (بذاته نفسه ولا يجب بذله لغيره) لكن يندب أئثار الغر به ان صبر ولو فصل لكاه عن حاجته الآن لكنه يحتاج اليه في المستقبل ويجب بذله لمحتاج اليه في الحال

الاحياء ما كان في العادة عمارة  
للحيات) ويختلف هذا  
باختلاف الغرض الذى  
يقصده الحي فان أراد  
الحي احياء اللوات  
مسكنا اشترط فيه  
ثلاثة أشياء (بحويط  
البقعة ببناء حيطانها  
بما جرت به عادة ذلك  
المكان من آجر أو حجر  
أو قصب) أو خشب  
أولين (واشترط أيضا  
سقف بعضه) أى البقعة  
(ونصب باب) لبيتها  
للسكنى وفي ثلثي الباب  
وجهه أنه لا يشترط  
لأنه لا يحفظ والسكنى  
لا يتوقف عليه (وان  
أراد الحي احياء اللوات  
زينة دواب فيكنى  
فيها أعران (بحويط)  
بالبناء (بحويط السكنى)  
وتركيب الباب (ولا  
يشترط السقف) ان لم  
تجر العادة بتظليل محل  
منها للدواب مثلا والا  
فلا بد منه ولا يكتفى  
بنصب سقف وهو جريد  
النخل أو أحجار من غير  
بناء (وان أراد احياء  
اللوات مزرعة) اشترط  
فيها ثلاثة أشياء  
(فيجمع التراب حولها)  
لينفصل الخثاعن غيره  
وفي معنى التراب قصب  
وحجر وشوك ولا حاجة  
الى حويط (ويستوى  
الأرض بكسح مستعمل)  
أى بسبب إزالته (وظم  
منخفض) أى ملئه  
بالتراب ولا بد من  
جريها وتلين راسها  
وان لم يزرع الآه  
(ورتيب ماء) أى نهله  
(لها شق ساقه من ثمر)  
أو نهير (أو حفرة قناة)  
أن لم يكفها المطر  
المعتاد (فان كفها  
المطر المعتاد لم  
يحتاج لترتيب الماء  
على الصحيح) ومن ذلك  
الموضع الجبال التي  
لا يمكن شوق الماء  
إليها ويكفيها المطر  
المعتاد فتملك بجمع  
التراب حولها ونسبها  
وحرارتها (وان أراد  
الحي احياء اللوات  
بستانا) اشترط فيه  
ثلاثة أشياء (فيجمع  
التراب) حول الأرض  
ان لم تجر العادة  
بالتحويط (والتحويط  
حول أرض البستان إن  
جرت به عادة) فأخذ  
هذين كاف (ويشترط  
مع ذلك) أى للذكور  
من أحد الأمرين  
(الفرس) أى غرس  
قدير من الشجر بحيث  
يسقى بستانا ولا  
يشترط غرس كاه ولا  
تكتفى شجرة ولا  
شجرتان في المكان  
الواسع (على الذهب)  
ذلك ليقع على الأرض  
اسم البستان وبهذا  
فرق المزرعة في عدم  
اشتراط الزرع فيها  
لأن اسم المزرعة  
يقع على الأرض قبل  
الزرع واسم البستان  
لا يطلق عليها قبل  
الفرس (واعلم أن  
الماء المختص بشخص)  
ملك له أو لا تفاقه  
به بان حفر بئر أو  
بئرا لا تفاقه به  
مدة اقامته هناك  
فانه ينتفع به حتى  
يرثه (لا يجب بذله)  
أى دفعه من غير  
عوض (لماشية غيره  
مطلقا) أى على  
سبيل الإطلاق بل  
بالشرط الايسة كما  
قاله (وانما يجب  
بذل الماء) أى  
التمكن منه والتخلية  
بينه وبين كماله  
(بثلاثة شرائط) بل  
بستره وخرج بالماء  
الدلو ونحوه والكل  
لا يجب بذل ذلك ولا  
يجب استيفاء الماء  
للتالب (أحدها أن  
يفضل) أى الماء  
(عن حاجته أى) حاجة  
(صاحب الماء) لطلبه  
فقديم الأدمى على  
ذى روح غيره ثم هو  
على شجر المالك  
وزرعه (فان لم  
يفضل) أى الماء  
(بذاته نفسه ولا  
يجب بذله لغيره)  
لكن يندب أئثار الغر  
به ان صبر ولو فصل  
لكاه عن حاجته الآن  
لكنه يحتاج اليه في  
المستقبل ويجب  
بذله لمحتاج اليه في  
الحال

شرائط (أحدها أن يفضل عن حاجته) أى صاحب الماء فان لم يفضل بذله بنفسه ولا يجب بذله لغيره



(و) الثاني أن يحتاج إلى غيره (أما نفسه أو لبيته) هذا إذا كان كلاً زرعاً للاشية ولا يمكن زرعها إلا ببقى الماء ولا يجب عليه بذل الماء لزراع غيره ولا تجزئه (و) الثالث أن يكون الماء في مفرق وهو (عما يتخلف في مفرق من) فإذا أخذ منها للماء فإنه لا يجب بذله على الصحيح وحيث وجب البذل للماء فلهذا به يمكن للاشية من حضورها البذر أن لم يتضرر صاحب الماء في زرعها أو ما شئت فقل تضرر بورودها منته وأنت في الماء الرأفة كما قاله للوردى وحيث وجب البذل للماء فمتنع أخذ الموضع عليه على الصحيح .

(فصل في أحكام الوقف) وهو لغة الحبس، وشعره حبس مال معين قابل للنقل يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه وقطع التصرف فيه على أن يصرف في جهة خير قرر بالي الله تعالى وشعره الوقف صحة عبارته وأهلية التبرع (و) الوقف جائز بثلاثة شرائط (و) في بعض النسخ والوقف

(و) الثاني أن يحتاج إلى غيره (وأن لم يصل إلى قدر الضرورة) (أما نفسه أو لبيته) المحترمين بخلاف غيرها كالزاني المحسن وتارك الصلاة بعد أمر الإمام بها والعلوي بلا وضوء بعد أمر الإمام بالوضوء والمرد والحرقي والكلب المقدر ومن المحترم البهيمة للأكل التي وطئها آدمي فإن الأصح أنها لا يجب ذبحها بسبب الوطء بل يستحب سترها على الواطئ فيجب بذل الماء لها (هذا) أي محل وجوب بذل فضل الماء (إذا كان هناك كلاً) أي عيب وطئاً كان أو بابياً (زرعاً للاشية ولا يمكن زرعها إلا ببقى الماء) وإنما يجب بذل الماء حينئذ لأن منعه يؤدي إلى منع الكلاً لقوله صلى الله عليه وسلم «لا تغموا فضل الماء لتغموا به الكلاً» رواه الشيخان وبذلك لأن اللاشية إنما ترعى بقرب الماء لتشرب منه فإذا منعت من الماء ذهبت عن الكلاً فكانت منته منه (ولا يجب عليه بذل فضل الماء) (لجائزاً لزراع غيره ولا تجزئه) ولو أدى للنعم إلى تلفه كسائر الملوكة ويجوز بذله لذلك بالمعوض (و) الثالث أن يكون الماء الفاضل عن الحاجة (في مفرق) الأصلي (وهو ما يستخلف في مفرق أو عين) بالبناء للمعول أي ما خلفه غيره (فإذا) لم يخلف كان (أخذ هذا الماء) أي الفاضل (في إيفاء) كان يجعل في زير ونحوه (يجب بذله) لجائزاً (على الصحيح) وإنما يجب بذله للضرر بمعوض (وحيث وجب البذل للماء للاشية فإن وحيث الشروط للارة (فللأراد به تمكن اللاشية من حضورها البذر) أو نحوه من العين فيلزم تمكنها من ورود الماء (إن لم يتضرر صاحب الماء في زرعها أو ما شئت فقل تضرر) أي صاحب الماء (بورودها) أي ما شية الضرر كمنطجها في الزرع والاشية (منته) أي تلك اللاشية (منه) أي من حضورها البذر (وأنفق) جوازاً (لها) أي للاشية (الرأفة) بأنها بأن ينقلوها (كما قاله للوردى) وحيث وجب البذل للماء امتنع أخذ المعوض عليه على الصحيح (وأن صح بيع الطعام للضرر فلهي عن بيع فضل الماء رواه مسلم ولأن الطعام يشمول والرابع أن يجد مالك اللاشية عند الكلاً ماء مباحاً كالعين السابعة على وجه الأرض والأنهار فلا يجب بذل مائه وقد نظم للداني هذه الشروط بقوله :

وواجب بذلك للماء الفاضل • عحرمة الروح بسلام مقابل  
أن كان في بئر ونحوها • كلاً مباح قد رعاة المحترم  
ولم يكن ماء مباح والضرر • فدايتي من صاحب الماء في الشجر  
(فصل في أحكام الوقف) والدليل عليه قبل الإجماع قوله تعالى «لن تبالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون» فإن أباً ملحق برضي الله عنه لما سمع هذه الآية رغب في وقف يبرأه وكانت أحب أمواله إليه وهي حديقته مشهورة في المدينة الشريفة (وهو لغة الحبس وشعره حبس مال معين للنقل يمكن الانتفاع به) في الحال أو في المال (مع بقاء عينه) ولو مدة قصيرة أو فلان من قابل بأجر أو أجر (وقطع التصرف فيه) أي المال للمعين ويكون الحبس (على أن يصرف في جهة خير) أي ما عدا الحرام (نقله بالي الله تعالى) وإن لم يظهر فيه قصد القرية كالوقف على الأغنياء ويشترط بيان الموقوف وهو الوقف عليه فإن لم يصح الوقف وأمر كانه أربة واقف وموقوف وموقوف عليه وصيغة (وتعبرط الواقف صحة عبارته وأهلية التبرع) فلا يصح وقف المعنى والمجنون لعدم عبارة تعاملاً واقف مكره ومكاتب ومجور عليه ولو بفلس ولو بمشاوره وليه لمن أهلية التبرع فيمن ذكر (والوقف جائز) أي صحيح بل هو مستحب (بثلاثة شرائط) في بعض النسخ والوقف جائز وله ثلاثة شروط (أولها) أن يكون الموقوف مائة تنفع به (ولو لا) (مع بقاء عينه) نعمنا معينا مملوكا الواقف قابل للنقل وإن لم يرم الواقف فيصح وقف الأعمى ويصح وقف المصروع من ماله وإن عجز عن انتزاعه (ويكون الانتفاع مباحاً مقصوداً فلا يصح) وقف منفعة لاشية البستين ولا مافي النعمة ولا أحد

جائز وله ثلاثة شروط (أولها) أن يكون الموقوف مائة تنفع به (مع بقاء عينه) ويكون الانتفاع مباحاً مقصوداً فلا يصح عبدة



وقف آله الهو ولا وقف

درهم للزينة ولا بشرط

النفع في الحال فيصح

وقف عبد وحش

صغير وأما الهري لا يقي

عنه كطه ور بحان

فلا يصح وقفه (و) الثاني

(أن يكون) في الوقف

على أصل موجود وفرع

لا ينقطع (فخرج الوقف

على من سيوله للوقف

ثم على الفقراء وبسبب

هذا منقطع الأول فإن

لم يقل ثم الفقراء كان

منقطع الأول والآخر

وقوله لا ينقطع احتراز

عن الوقف المنقطع

الآخر كقوله وقف هذا

على زيد ثم نيله ولم يزد

على ذلك وفيه نظر بقاء

نحوه لا ينقطع كمنقطع

الأول وهو الذي منى

عليه المصنف لكن

الراجح الصحة (و) الثالث

(أن لا يكون) الوقف

(في محظور) بقاء

مسألة أي محرم فلا يصح

الوقف على عمارة

كنيسة للتعبد وأفهم

كلام المصنف أنه

لا يشترط في الوقف ظهور

فقد القرية بل انتفاء

المصية سواء أوجد في

الوقف ظهور قصد القرية

كالوقف على الفقراء

أولا كالوقف على الأغنياء بشرط في

عنه لعدم تعيينه ما ولا ما لا تملك للوقف مكثري وموصى بمنفعته له وحراً بأن يقول أوقفت نفسي على زيد  
أو أوقف ولدي وككتاب أو لمعلمي ولا يصح توقف متولدة ومكاتب ككتابة صحبة لأنها لا قبلان النقل  
ولا يصح (وقف آله الهو) كدركه وزمارة لأن آله الهو محرمة وجميع الطبول جائزة إلا الدربكة  
وجميع الزمائر سرام الألفير وعند الامام مالك الطبول حرام إلا في الزمائر الشهيرة بخلاف الحنان فيحرم  
فيه الطبل لعدم شهرته (ولا يصح) وقف دراهم لازمة (أولاً) لأنها فيها وصرف فقيرها للفقراء لأن  
الزينة غير مقصودة ولأن الإجازة ليس بعين (ولا يشترط) النفع في الحال فيصح وقف عبد وحش  
صغير بن) بخلاف نحو الجار الزين الذي لا يرجي بزه فانه لا يصح وقفه لأنه لا يمكن الانتفاع به (وأما الذي  
لا يقي عنه كطه ور) (و) كل (وربحان) منقطع (فلا يصح وقفه) لأن الانتفاع بذلك مع ذهاب  
عنه وفوتها وأما الجار الزين وعنه فيصح وقفه لأنه لا يندوم ولا يندوم إذا دوام النسي وهو كل شيء يحسنه  
وكل ما يندوم فيصح وقفه كسبك إن لم يرد إلا كل وعنه كل شيء لا يندوم ولا يندوم إذا دوام النسي وهو كل شيء يحسنه  
لأن كل واحد إذا بال ربحان كل ثلث عشر راحة كالزبد (والثاني) أن يكون الوقف على أحد  
الأمرين إما على (أصل موجود) أي على موقوف عليه معين ولو جماعة بشرط قبوله فوراً بخلاف الجهة  
كالمسجد والعلاء (و) إما على (فرع لا ينقطع) أي غير معين أي بشرط الوقف إما كون الموقوف عليه  
معيناً أو كونه غير معين وهذا هو المصنف (فخرج) الوقف على من سيوله للوقف ثم على الفقراء وبسبب  
هذا منقطع الأول (وهو باطل على المذهب) (فإن لم يقل ثم الفقراء) بل اقتصر على قوله وقفته على من  
سيولي (كان منقطع الأول والآخر) (وهو باطل بالأول) كما اقتصر على قوله وقفته كذا فانه باطل  
في الظاهر لعدم كرمه (وقوله لا ينقطع احتراز عن الوقف المنقطع الآخر كقوله وقف هذا على زيد  
ثم نيله) أي أولاده الذكور والاثبات (ولم يزد على ذلك) أي القول (وفيه) أي المنقطع الآخر  
(مرفوعاً) للأصحاب في حكاية المذهب (أحد هما أنه باطل) لا ينقطع الآخر (كمنقطع الأول) فيعود  
الوقوف ملكاً للواقف ولو رتبته مات (وهو الذي منى عليه المصنف لكن الراجح الصحة) وأن  
الموقوف يبيع وقفاً ويصرفه وقت انقراضه للذكو أقرب الناس إلى الوقف وحماً لا رناً في الظاهر  
ويخص الفقراء قرابة والقرح منساق ذلك من جهة الرحمة فيقدم ابن البنت على ابن الأم والفقول الثالث أن  
كان الموقوف حيواناً أصبح الوقف انحصار الحيوان على الملاك فقد بطلت وقيل الموقوف عليه بخلاف الفقار  
ومثل منقطع الآخر منقطع الوسط كقوله وقف هذا على أولادي ثم رجلي ثم الفقراء فلهذه صحة  
ويصرف بعد الأول فيه تصرف منقطع الآخر وهكذا التفرع من الشارع مبني على أن معنى قول  
المصنف وفرع لا ينقطع أن يكون الموقوف عليه دائماً ومعنى قوله أصل موجود أن يكون متحققاً  
عند الوقف فيكون قوله لا ينقطع نفساً لقوله فرع وقوله موجود تفسيراً لأصل وعلى هذا التقرير  
يكونان شرطين بخلاف التقرير الأول فانهما يكونان شرطاً واحداً لأنه مقرر بين أمرين كما مر  
(والثالث) أن لا يكون الوقف في محظور بقاء (أي) على (محرم فلا يصح الوقف على عمارة كنيسة للتعبد)  
في عبادة التصاري وخرج بقوله للتعبد قالوا كانت الكنيسة قبل الإسلام على أقالوقف صحيح والوقف على  
غيره يوق غير صحيح وإن كان مكروهاً لأنه لا يبي وقفه مبرر على الأصل لأنه باه الحشوع بخلاف الوقف على  
شئور ولو حرراً فانه يصح وإن كان محرماً كما نقل عن الزبدي (وأفهم كلام المصنف) حيث نفي الحرمة  
نفياً لا يشترط في الوقف ظهور قصد القرية بل بشرط (انتفاء المصية سواء أوجد في الوقف ظهور قصد  
مرفوعاً كالوقف على الفقراء) في الزكاة (أولاً) كالوقف على الأغنياء في الزكاة والوقف في نفيه مرفوعاً ولو  
على الأغنياء في كل كبدولة المحو لكن الوقف على الأغنياء لا يظهر فيه قصد القرية (ويشترط في

الوقف على الأغنياء بشرط في



الوقف أن لا يكون موقفا كوقف هذا سنة فلا يصح ما لم يقف به عصر في آخر فان أعقبه بمصرف آخر كوقف هذا على زيد سنة ثم الفقراء صبح (وأن لا يكون موقفا كقوله إذا جاء رأس الشهر فقدمت كذا) فلا يصح الوقف إلا إذا ضاهى الحر كقوله جعلت هذا مسجدا إذا جاء رمضان فصبح ولا يصح مسجدا إلا إذا جاء رمضان وإلا أن على الوقف بالموت فصبح كقوله وقفت دارى بعد موتى على الفقراء وكذا التوقيت فان الوقف يصح به إذا ضاهى الحر في انفسا كه من اختصاص الأديين كالمقبرة والمسجد وإلى باط كقوله جعلت هذا مسجدا سنة أو باط سنة فانه يصح مؤنثا وبلغ والتوقيت كالأود كر شرطا فاسدا كالأوقاف وقفت هذا المكان مسجدا بشرط أن يبيت فيه الحبيب والأحاض ، وبعض مضاهاة الحرير أن منقته لا يعلية كها أحد بخلاف مالو وقف داره على زيد سنة مثلا فانه يتنع بنفسها في تلك الدرة ولو قال وقفته على الفقراء ألف سنة مثلا صبح الوقف (وهو أى الوقف) من حيث تصرف غلته والاستحقاق مثنى (على) اتباع (ما شرط الأوقف فيه) أى الوقف من الصبغة سواء أفلنا الملك في الموقوف للوقف لأنه إنما زال الملك عن قوائده وهو مذهب مالك أم للوقوف عليه وهو مذهب الإمام أحمد والقولان ضعيفان في مذهبا أم الله تعالى بمعنى أن الوقف ينفك عن اختصاص الأديين وهو الأظهر لأن شرط الواقف كص السارع فلا يجوز العمل بخلافه رعاية لغرضه وعملا بشرطه (من تقديم بعض الوقوف عليهم) في أصل الاستحقاق (كوقف على أولادى الأورع منهم) وهو من تبقى الشبهات وأن زاد الحلال على كفايته أو تقديم بعض الوقوف عليهم على بعض في شيء من مال الوقف أو منافعه كقوله وقفت هذا البيت على أولادى بشرط أن يقدم الأورع بالطبقة العليا أو يتكناها (أو تأخير) بعض الوقوف عليهم عن بعض (كوقف على أولادى فاذا انقرضوا) أى ماتوا ولم يبق منهم أحد (ففى أولادهم) وهذا في الحقيقة مثال للترتيب وهو مستلزم للتقديم والتأخير (أو نسوة) في لفظ الواقف (كوقف على أولادى بالسوية بين ذكورهم وإناهم) وكذا الأطلاق في اللفظ فانه يقتضى التسوية في أصل الإعطاء وفي القدار بين جميع أفراد الأولاد وأولادهم ذكورهم وإناهم كقوله وقفت هذا على أولادى وأولادهم فيسوى بين الجميع في ذلك وأن زاد على ذلك ثمانا سوا أو بطننا بعد طين بأذ الزيد للتسوية في النسل لا للترتيب ولو اختلفوا في أنه وقف ترتيب أو نسوية ولم يعلم بشرط الواقف صدق من هو في يده من ناظر أو غيره والآ خلفوا وقسم بينهم (أو تفضيل) لبعض الوقوف عليهم على بعض كقوله وقفت هذا على زيد وعمر وبشرط أن يصرف لز يد مائة ولعمر وخمسون أو تفضيل (بعض الأولاد على بعض كوقف على أولادى للذكر منهم مئيل حظ الأنثيين) . (خاتمة) ونفقة الوقوف ومونة تجهيزه إذا مات وممارته من حيث شرطها الواقف من ماله أو من مال الوقف والأمن منافع الوقوف ككسب العبد وغلته القمار فاذا انقطعت منافعه فأنقعه ومونة التجهيز لا العمارة في بيت المال وإذا شرط الواقف نظرا لنفسه أو لغيره اتسع شرطه والأقوى لقاضى بلد الوقف من حيث إيجارته وحفظه ونحوهما ولقاضى بلد الوقف عليه من حيث حصة الغلة كما في مال اليتيم وليس لأحد القاضيين فصل ما ليس له ويجوز لأهل الوقف الهبارة لأقربته ولو أقرزا ولا تغييره كجعل البيتان دارا وعكسه ما لم يشترط الواقف العمل بالملكه فيجوز تغييره بحسبها قال السبكي : والذي أراه تغييرها في غيرها ولكن بثلاثة شروط أن يكون سيرا لا يغير شيئا وأن لا يزال شيئا من عينه بل ينقله من جانب إلى آخر وأن يكون فيه مصلحة للوقف .

الوقف أن لا يكون موقفا كوقف هذا سنة وأن لا يكون موقفا كقوله إذا جاء رأس الشهر فقدمت كذا (وهو أى الوقف) (على ما شرط الواقف) فيه (من تقديم بعض الوقوف عليهم كوقف على أولادى الأورع منهم) (أو تأخير) كوقف على أولادى فاذا انقرضوا ففى أولادهم (أو نسوة) كوقف على أولادى بالسوية بين ذكورهم وإناهم (أو تفضيل) بعض الأولاد على بعض كوقف على أولادى للذكر منهم مئيل حظ الأنثيين (فصل) في أحكام الهبة

فصل : في أحكام الهبة بكسر الهاء مصدر وهب يهب كوهب بفتح الهاء وهو شامل للصدقة



والهدية . والحاصل أنه إن ملك شيئاً لأجل الثواب مع صفة كان هبة وصدقة وإن ملك بقصد  
 الإكرام مع صفة كان هبة وهبة وإن ملك لأجل الثواب ولا الإكرام صفة كان هبة فقط وإن  
 ملك لأجل الثواب من غير صفة كان صدقة فقط وإن ملك لأجل الإكرام من غير صفة كان  
 هبة فقط فيكون الثلاثة مجموعاً وخصوصاً من وجهٍ وخرج بذلك الهدية لظلمة ورشوة القاضي وما  
 يحكي الشاعر خوفاً من محجوبه . قال بعضهم كانت جوهرية لا نحوها إلا القول الزكية : أهل  
 الهبة الهدية وأصل النعمة الأمانة وأصل القرب الأمانة وأصل الهدية الأمانة وأصل زوال النعمة الطر  
 وأصل النعمة عين النصر (وهي) أي الهبة (لأنها مأخوذة من هبوب الريح) أي مرور لأن الهبة تمر  
 من يد الواهب إلى يد اللوهور له (و يجوز أن تكون) أي الهبة مأخوذة (من) مصدر (هَبَّ) من  
 نومه إذا استيقظ فكان فاعلها أي الهبة (استيقظ) من غفلة (لاحسان) وفعل الخير وهذا مبني  
 على أن الهبة مضاعف وإن كان كذلك فمصدره هبوب وهيب والظاهر أن الهبة ليس مضاعف بل  
 هو مثال كلمة يقال وهب وهباً وهبة كالمسح (وهي) أي الهبة (في الشرع) عليك لتطوع (منحج)  
 مطلق في عين حال الحياة بلا عوض ولو كان ذلك التملك (من الأدنى إلى الأعلى) منه تسمية  
 دينية (فخرج) بالتمليك الهبة للحمل فلا يصح لأنه لا يمكن تملكه ولا تلك الولي له لعدم تحققه وخرج  
 به أيضاً الثارية فإنه لا عليك فيها بل هي إباحة وخرج أيضاً الشافعية فإنه وإن كان فيها تملك لكن  
 لا بالتمليك بل بالإباحة لكن يحصل الملك بالوضع في الفم ولا يتم إلا بالاذن فلو لم يظلم الشافعية ظل ملكه  
 له وتبين أنه باق على ملك صاحبه وخرج به أيضاً الوقيف فإن الأوجه أنه لا عليك فيه وإنما هو بمنزلة  
 الإباحة وخرج بالتطوع غيره كالبيع والزكاة والكفارة وخرج (بالمعجز) المعلق على صفة كعدوث ولد  
 وقدم غائب وكذا (الوصية) فإنها غير حاصلة في الحاصل (و) خرج (بالمطلق التملك المؤقت) بالمدّة  
 كما في الإجارة فإنها عليك للنافع عليك مقيدة بمدّة الإجارة ولا يقال له هبة (وخرج بالعين هبة النافع)  
 فإنها باطلة بناءً على القول بأن ما وهبت منافع عارية فتجوز وهبتك سكنى الدار عارية فتكون  
 فخرجة في الحقيقة بالتمليك من أول الأمر لأنها ليست عليك بل إباحة وللشاذ أنها هبة صحيحة لأنها  
 عليك فتكون داخلة لاخرجة بناءً على القول بأن ما وهبت منافع أمانة وهو ما رجحه ابن الرفعة  
 والسبكي وغيرهما وأما الذين فهمت لمن هو عليه إبراء (وخرج بحال الحياة الوصية) لأن التملك  
 فيها إنما يتم بالقبول وهو بعد الموت وإن كان الإيجاب في حال الحياة لكن لا يتم فيها به التملك  
 وقوله بلا عوض هذا إن لم تقم قرينة على طلبه وإلا وجب إعطاء العوض أورد الهدية وقوله ولو من  
 الأعلى رد على القول بأن الهبة إذا كانت من الأدنى لا على رتبة دينية تقضي العوض عملاً بالعادة.  
 وأركان الهبة ثلاثة عاقد وموهوب وصيغة (ولا تصح الهبة إلا بإيجاب وقبول لفظاً) من الناطق نحو وهبت  
 لك هذا أو ملكته فيقول قبلت أو رضيت ولو اشترى الزوج زوجته حلها حتى ينه ما دامت عنده لم  
 يملكه إلا صنفه يصدق في ذلك وكذا لو زين به ولده الصغير من غير صيغة حتى لو مات الولد لم يرتب  
 منه أمه لأنه باق على ملك أبيه ولو جرت بنته بالجهاز إلى دار الزوج وقال لهذا جهاز بنتي صار ملكاً  
 لها لأن أضافته إليها تقتضي الملك بخلاف ما إذا لم يوجد منه صيغة عليك (وذكر المصنف صاحب الوهب  
 في قوله بكل ما جاز يمينه) ويستثنى من هذه القاعدة ما إذا قيل لها أمانة أو رهونة إذا استولدها  
 الرهن السر أو أعتقها فإنه يجوز بيعها للضرورة وهي وفاة الدين ولا تجوز هبتها ما إذا كان الرهن  
 أو المقتضى موصراً بقدر الاستيلاء والاعتاق ولا يجوز بكل من البيع والهبة ومنها الركن ببيع يجوز بيع  
 ما في يده ولا تصح هبته من غير إذن سيده ومنها النافع يجوز بيعها بالإجارة لأنها تبع للنافع وفي هبتها

وهي لغة مأخوذة من  
 هبوب الريح ويجوز  
 أن تكون من هب  
 من نومه إذا استيقظ  
 فكان فاعلها استيقظ  
 لاحسان وهي في الشرع  
 تملك من مطلق في  
 عين حال الحياة بلا  
 عوض ولو من الأعلى  
 فخرج بالمعجز الوصية  
 وبالمطلق التملك  
 المؤقت وخرج بالعين  
 هبة النافع وخرج  
 بحال الحياة الوصية ولا  
 تصح الهبة إلا بإيجاب  
 وقبول لفظاً . وذكر  
 المصنف صاحب الوهب  
 في قوله (وكل ما جاز  
 يمينه جاز هبته)



وجهان أحدهما لا تصح لأن إباحة المنافع ليست بتسليمك بناءً على أن ما أصبحت منافعة عارية فإذا ألبس  
 صيغة التسمير. وثانيهما تصح لأنها عليك بناءً على أن ما أصبحت منافعة عارية فإذا ألبس  
 التهنيد وهذا هو المقصد وعليه فلا استثناء وهو مفهوم كلام المصنف هو ما ذكره الشارح بقوله (وما  
 يجوز بيعه كمجهول) كأحد التوئين وكذلك الجبس والقصب والصال والأبق (لا يجوز بيعه) فإن كان  
 منهما عليك في الحياة (الاصحح جنطة ونحوها) أي الجنطة من الحشرات (فلا يجوز بيعهما) لأنها  
 ليسا بمتمول (وتجوز بيعهما) لا لتفاد القابل في الحياة واستثنى من هذا أيضاً ثنائيل: منها حتى التحجر  
 في إحياء الموات كأن نصبت علامات على موات ولم يحبه فإنه ثبت له حق التحجر فيجوز بيعه  
 ولا يجوز بيعه لأنه لم يتم ملكه عليه بل لم يملكه إلا كمن هو عاقق به من غيره. ومنها كحرف الشاة  
 المعولة أصحها ولبنها وحلدها فتصح بيعها لا يبيعها فأنما يملكه ملكاً عامياً من بعض الوجوه لأن  
 أن يتخذ الصوف حبة وفرساً وغيرها. ثم هو المأخوذ قبل بدو الصلاح يجوز بيعها من غير شرط القطع  
 ولا يجوز بيعها ويجب الأتقاء إلى بدو الصلاح وتكون هبتها رضا ببقائها إلى بدو الصلاح (ولا عليك)  
 أي الهبة أي لا يحصل الملك فيها (ولا تلزم الهبة) الشاملة للهبة والصدقة (الالبقيض باذن الواهب)  
 أو نائه فيه فتلزم ويحصل الملك فإن استقر في ملكها ودخلت في صفاته ولو حصلت زيادة قبله  
 منفصلة فهي للواهب لخروجها في ملكه أو تصرف قبله فتصرفه وكان رجوعاً وأن ظن لزوم الهبة  
 بالمقد ولو كان للوهوب جزءاً شيئاً قبض الجملة باذن الواهب دون الشريك صح وأثم ضمن نصيب  
 الشريك (فلومات للوهوب) له أو الواهب قبل قبض الهبة (أي العين للوهوب) (لم تنسخ الهبة) لأنها  
 تحول إلى الزوم كالبيع في زمن الخيار (ويقوم وارثه) أي الميت (مقامه في القبض والاقباض)  
 والأذن في القبض وفي الرجوع في الهبة كأن يقول رجعت في الهبة وتكون ملكاً له (وإذا قبضها)  
 أي العين للوهوب (اللوهور له لم يكن للواهب أن يرجع فيها إلا أن يكون) أي الواهب (والدار)  
 للوهوب له من النسب (وإن علا) فيمثل حائز الأصول من جهة الآباء والأمهات ولو مع اختلاف  
 الدين قلل الرجوع في كل العين للوهوب أو بعضها بشروط ثلاثة أن يكون الفرع حراً وأن يبقى  
 للوهوب في سلطته وأن يكون عينا لا ديناً (و) تصح الهبة بعمري ورفي إن كان الواهب عارفاً  
 بمخاطبها ولو بوجه كي يقبده والألم تصح الهبة وهما كانا عقدين في الجاهلية بشرط فيهما القبول  
 والقبض فالعمري كما (إذا أعمر شخص) غيره (شيئاً أي داراً مثلاً كقوله أعمرتك هذه الدار) أي  
 جعلتها لك عمرك فهي هبة في الحيد والرفي كما إذا قال جعلت هذه الدار لك رقي فإذا مات فهي  
 لورثتك فهي صيغة هبة طول فيها العبارة (أو أرقبه) أي أرقب شخص غيره شيئاً أي أعطاه (أباها)  
 أي الدار (كقوله أرقبتك هذه الدار) فإذا مات عادت إلى رقي هبة في الأصح (أو جعلتها لك رقي)  
 وهي اسم مصدر بمعنى الأرقبة لأن كل واحد منهما يرقب موت صاحبه كما قال الشارح (أي أن مات  
 قبل عادت) أي الدار (التي وإن مات قبلك استقرت) أي الدار (لك) فتصح الهبة بذلك بخلاف ما  
 لو قال جعلت هذه الدار لك عمري لأن فيه تأقيت الملك وإنما اغتفر اللفظ الأول لأنه نصريح بالواقع  
 فإن الإنسان لا يملك إلا مدة حياته فلا تأقيت في الحقيقة (فقبل) أي التهنيد (وقبض) العين للوهوب  
 فحيث (كان ذلك الشيء) العطية (بالعمري) في المسئلة الأولى (أو للرقب) في الثانية (بلفظ اسم  
 المفعول فيها ولورثته) أي التهنيد الأخذ (من بعده ويلغو الشرط المذكور) وهو أن مات قبل  
 عادت التي كما قاله الخليل أي وإن لم يصرح بذلك التفسير للعلم به لقوله صلى الله عليه وسلم لا يمن  
 أعمر شيئاً أو أرقبه فهو لورثته «رواه أبو داود بالبناء للمفعول في الفعلين كما نقل عن الشوري

وما لا يجوز بيعه  
 كمجهول لا يجوز بيعه  
 الآتي جنطة ونحوها  
 فلا يجوز بيعها وتجوز  
 هبتها ولا عليك (ولا  
 تلزم الهبة إلا بالقبض)  
 باذن الواهب فلومات  
 للوهوب له أو الواهب  
 قبل قبض الهبة لم  
 تنسخ الهبة وقام  
 وارثه مقامه في القبض  
 والاقباض (وإذا قبضها  
 للوهوب له لم يكن  
 للواهب أن يرجع  
 فيها إلا أن يكون والدار)  
 (وإذا أعمر)  
 شخص (شيئاً) أي داراً  
 مثلاً كقوله أعمرتك  
 هذه الدار (أو أرقبه)  
 أباها كقوله أرقبتك  
 هذه الدار أو جعلتها لك  
 رقي أي أن مات قبل  
 عادت التي وإن مات  
 قبلك استقرت لك  
 قبل قبض (أو كان)  
 ذلك الشيء (لعمري أو  
 للرقب) بلفظ اسم  
 المفعول فيها ولورثته  
 من بعده ويلغو  
 الشرط المذكور



(فصل) في أحكام القطة

وهي بفتح القاف اسم  
لشيء يلتقط ويمنها  
شرعا ما شاء من  
ماله يسقط أو غفلة  
أو نحوهما (وأذا وجد)  
شخص بالها كان أولا  
مسلما كان أولا فاسقا  
كان أولا (لقطة في  
موت أو طريق فله  
أخذها وتركها و)  
لكن (أخذها أولى  
من تركها ان كان)  
اللقطة (هل تقع من  
القيام بها) فلو تركها  
من غير أخذها ضلتها  
ولا يجب الأمانة على  
اللقطة المملوكة أو حفظ  
ويزغ القاضي القطة  
من الفاسق ويمنها  
عند عدل ولا يمنه  
تعيير القاضي القطة  
بل يضم القاضي اليه  
رقبيا عدلا بمنه من  
الحياة فيها ويمنه أولى  
القطة من يد الصبي  
ويرفها من يد غيرها  
بملك القطة فاسق ان  
رأى المصلحة في ملكها  
له (وأذا أخذها) أي  
القطة (وجب عليه  
أن يعرف) في القطة  
عقب أخذها (سنة  
أشياء وعادها) من جلد  
أو خرقه مثلا  
(وعفاها) هو

ولو ضبط لائن كذلك لكان أحسن والله أعلم  
(فصل: في أحكام القطة وهي فتح القاف) مع ضم اللام لثة (اسم للشيء يلتقط) بفتح القاف (ومنها)  
شرعا ما شاء من مال أو اختصاص حيوان أو غيره (من ماله) أي الشيء الضائع أو من المستعير  
أو الساجر أو الغائب (يسقط أو غفلة أو نحوهما) كدوم وهرب فخرج ما ظهره إلى بيع في داره وما  
ألفه هارب في حجره ووداه عند لم يعرف ماله وما يلقية البحر على الساحل من أموال الترقى وما  
يوجد في عتق الطير ونحو ذلك فهو مال ضائع فالأمر فيه لأمين بيت المال أي العادل والأدلة تصرف  
فيه وأحد نفسه ان كان له استحقاق في بيت المال وإذا ظهر مالكه وجب دفعه له ولو بعد سنين  
ولازجوع على مالكه فيها نفقة بلا إذن ولا إظهار وقال الإمام مالك يرجع على مالكه بالنفقة وقال  
الإمام أحمد واليت عليه من أخذه لأن الظاهر أن الشك أعرض عنه (وأذا وجد) أي (شخص)  
حر (بالحا كان أولا مسلما كان أولا فاسقا كان أولا لقطة في موت) يدار الاسلام (أو طريق) أو  
مسجد أو رباط أو مدرسة ونحوها من أماكن مشركة (فله أخذها) يجوز أخذها الضائع لو تركها  
ولأن حياته لم يحق (و) له (تركها) غشية طر والحياة (ولكن أخذها أولى من تركها ان كان  
اللقطة على ثقة) أي علم في الحال والمستقبل (من) نفب (بالقيام بها) أي بحفظها لما في أخذها  
من البر. والمخلص أن يلتقط أن وثق بأمانة نفسه في الحال والمستقبل يجب له الالتقاط وإن لم  
يثق بأمانة نفسه في المستقبل وهو أمين في الحال أيسر له الأخذ مما يمكن فاسقا والأمر كما إذا تحقق  
الحياة في المستقبل فإن لم يكن أمينا في الحال بل هو محقق من نفسه الحياة في الحال حرم عليه الأخذ  
ومارضا ان أخذها ويرأ بدفعها لحاكم أمين ويكره قبولها منه وقد يجب الأخذ كما لو تحقق  
الضائع لو لم يأخذها ووثق بنفسه محالا وما لا ولم يكن هناك أمين غيره (فلو تركها من غير أخذها لم  
يضمنها) ولو في صورة الجوع وإن أم في هذه الصورة لأنه لم يقع يده عليها (ولا يجب الأمانة على  
اللقطة) أي القطة (المملوكة أو حفظ) بل يستحب على الالتقاط ولو كان الملتقط عدلا ويذكر في  
الأشهاد بعض الصفات ولا يثبت عنه ليكون في الأشهاد قائمة ومحل سنة مما لم يخف عليها متفلا إذا  
علم بها أخذها والأشهاد التعريف وتكون القطة أمانة في يده أبدا (ويزغ القاضي  
القطة من القاضي) لأنه ليس من أهل الحفظ لعدم أمانته (ويعمها عند عدل) ولا يجرى في بيت  
المال ان كان منتظما ولا فعل الملتقط فان قصر القاضي فلا ضمان (ولا يمتنع تعريض القاضي  
وحده) (القطة بل يضم القاضي اليه رقبيا) أي مطلقا (عدلا بمنه من الحياة فيها) ولا يجرى في بيت  
المال وأما مؤنة التعريف فعل الملتقط ان قصد المملك لأن عليه تعريضها وإن كانت عند عدل فإذا  
تم التعريف على القاضي لأنه الملتقط (ويزغ الولي القطة من يد الصبي) والمجنون الذين علموا  
نوع مميز والألم صبح التقاطها فلكل واحد أن يزغها منهما فان قصر في زغها منهما فليفت ولو  
بإتلافهما ضمن في مال نفسه ولو كما ثم يعرف التالف فان لم يقصر فلا ضمان على الولي ولا على الصبي ولا  
على المجنون في التالف أما الإلتاف فالضمان فيه على الصبي والمجنون فان تلفت خير اتلافهما ضاعت على  
صاحبها (ويعرفها) أي القطة (ثم يدر بها بملك القطة للصبي) والمجنون (ان رأى المصلحة في ملكها  
له) بأن احتاج إلى النفقة أو الكسوة ولهما ما يروى كدين مؤجل ومتاع مكسب فان التملك في معنى  
الافتراض وإن لم يبر المصلحة في ملكها له يحفظها أو سلمها للقاضي (وأذا أخذها أي) الملتقط الوافي  
بأمانة نفسه أو غيره (القطة) وجب عليه أن يعرف في القطة عند التملك بعد التعريف ليعرف ما يدخل  
في ضمانه ويثبت (عقب أخذها ستة أشياء) الأول أن يعرف (وعادها من جلد أو خرقه مثلا وعفاها هو)



بمعنى الوعاء (ووكاءها) بالمدح وهو الحيط (١٧٨) الذي تربط به (وجنسها) من ذهب أو فضة (وعدها ووزنها) ولا يعرف بفتح أوله

وسكون ثانيه من المعرفة  
لا من التعريف (و) أن  
(بحفظها) حيا (في جزر  
مثلها) (بمداد كرم  
(إذا أراد) الملتقط  
(ملكها عرفها)  
بشديد الراء من  
التعريف (سنة على  
أبواب المساجد) عند  
خروج الناس من  
الجماعة (وفي الموضع  
الذي وجدها فيه) وفي  
الأسواق ونحوها من  
مجامع الناس ويكون  
التعريف على العادة زمانا  
ومكانا واجتماعا  
يحتاج من وقت  
التعريف لا من وقت  
الانقطاع ولا يجب  
استنباط السنة  
بالتعريف بل يعرف  
أولا بكل يوم مرتين  
طريقا في النهار ولا  
وقت القبولة ثم يعرف  
بعد ذلك كل أسبوع  
مرة أو مرتين ويذكر  
الملتقط في تعريف  
اللقطة بعض أوصافها  
فان يأن فيها ضمن  
ولا يلزم مؤنة التعريف  
ان أخذ اللقطة ليحفظها  
على مالها بل يرتبها  
القاضي من بيت المال  
أو يقترضها على المالك  
وان أخذ اللقطة

ليملكها وجب عليه تعريفها ولم يؤنة تعريفها سواء ملكها بعد ذلك أم لا وحتى النقطة شيئا حقيقا لا عرفه  
بل يعرفه من اجل أن فاقده معرض عنه بعد ذلك الزمن (فان لم يجد صاحبها بعد تعريفها سنة (كان لا أن يملكها بشرط الضمان)

بكسر العين (بمعنى الوعاء) أو بمعنى الحبل الذي على رأس القارورة (و) الثاني أن يعرف (وكاءها  
بالمدح هو) بكسر الواو (الحيط الذي تربط) باللقطة (به) الثالث أن يعرف (جنسها من ذهب  
أو فضة) أو ثياب (و) الرابع أن يعرف (عددتها) كائين فأكثر (ووزنها) كغرل أو أكثر أي  
وكيلها ووزنها ويصير عن هذه الأربعة بالتقدير فان معرفة التقدير شاملة لهذه الأربعة والخامس معرفة  
جنسها أي شامية أو هندية أو لبادس معرفة جنسها من صحة وكبير ونحوها ويندب كتب  
الأوصاف خوفا من نسيانها وأنه التقطها في وقت كذا وفي مكان كذا (و) قول المصنف (يعرف بفتح أوله  
وسكون ثانيه) مشتق (من المعرفة لا من التعريف) وجب على الملتقط (أن يحفظها) أي اللقطة لملكها  
(حيا) أي وجودها من غير خيلاف (في جزر مثلها) إلى ظهوره (ثم بعد ما ذكر) من معرفة الأمور  
السابقة والحفظ في مدة قليلة (إذا أراد الملتقط ملكها) وكذا إذا أراد الانقطاع للحفظ على الصحيح  
(عرفها بشديد الراء) مشتق (من التعريف) وجوب بانضيق أوثانها (سنة) من يوم التعريف تحديدا  
ويذكر زمن وجدان اللقطة ومكانه وجوبا فيهما ومحل في المكان كما يمكن التعريف واقعا فيه والآخر  
فلا يجب ذكره ويعرفها في بلد الانقطاع (على أبواب المساجد عند خروج الناس من الجماعة)  
ويكره التعريف في المساجد إذا كان يعرف بصوت والأفلا كراهية (و) ليكره من التعريف (في  
الموضع الذي وجدها فيه) إلا أن يكون مفارقة في أقرب الأماكن إليه من بلد أو غيره (وفي الأسواق  
ونحوها من مجامع الناس) كالقهاوي (و) يكون التعريف على العادة زمانا ومكانا وإتداء السنة بحسب  
وقت التعريف لا من وقت الانقطاع (ويصير كلام المصنف أنه من وقت ارادة التملك ولا يجب استنباط  
السنة بالتعريف بل يعرف أولا كل يوم مرتين طريقا في النهار) أي أوله وآخره أسبوعا (لايلا ولا وقت  
القبولة) ثم في كل يوم مرة طرفه أسبوعا أو أسبوعين (ثم يعرف بعد ذلك كل أسبوع مرة أو مرتين)  
إلى أن يتم سبعة أسابيع ثم في كل شهر مرة أو مرتين إلى آخر السنة بحيث لا ينسى أنه تكرر لما  
مضى (ويذكر الملتقط) قولوا ثانيا نداء لا وجوبا (في تعريف اللقطة بعض أوصافها) فلا يستوعبها لئلا  
يعتمد الكاذب (فان كالم فيها) أي الأوصاف بأن استوعبها (ضمن) لأن الكاذب قد يرفع الألفاظ  
إلى حكم مذهبه يلزم اللفظ وقوع اللقطة لمن وصفها بوصفها أمال استوعب جميع أوصافها للشهود  
فلا ضمان عليه لعدم فهمهم ولا يأن بلغ في الحفظ بخلاف الاستيعاب في التعريف فأنه يحرم (ولا يلزمه  
مؤنة التعريف) ان أخذ اللقطة ليحفظها على مالها (وكذا ان أطلق بأن لم يقصد حفظا ولا تملك  
بناء على وجوب التعريف عليه (بل يرتبها القاضي من بيت المال) تبرعا (أو يقترضها) أي المؤنة (على  
المالك) أو يأمر الملتقط بها ليرجع على المالك وعلى عدم وجوب التعريف عليه ان عرف فهو متبرع  
(وان أخذ اللقطة ليملكها) أو يخص بها أو لاجبائه (وجب عليه تعريفها ولزمه) أيضا (مؤنة  
تعريفها سواء ملكها بعد ذلك أم لا) قال صاحب على قصد التملك (ومن التقط شيئا حقيقا) أي قليلا  
متمولا (لا يعرف سنة بل يعرفه زمانا يظن أن فاقده معرض عنه) غالبا (بعد ذلك الزمن) ويختلف  
ذلك باختلاف الأموال والأحوال أي والاصح لا يتغير بزمن مخصوص بل هو ما غلب على الظن أن  
غلقده لا يكثر أشقه عليه ولا يطلون طلبه لو غالبا أم لا فليكن غير المتمول كعبة الحنطة والزينة  
فلا يعرف ولو أحده الاستداده (فان لم يجد صاحبها بعد تعريفها سنة كان له أن يملكها) مثليا  
(بشرط) عزم (الصان لها) إذا ظهر مالكها وأذعن ملكها الملتقط بعد التعريف ولم يظهر لها مالك  
فلا شيء عليه في انقائها ولا مطالبة عليه في الدار الآخرة لأنها من أكسبه هكذا أن عزم على ردها ان



ملكها الملقط بمجرد مضي السنة بل لابد من لفظ يدل على التملك كتملكت هذه اللفظة فان غلبتها وظهر ملكها وهي نجافية وانفقا على رد عينها او بدلها فالأمر فيه مواضع (١٧٩)

وان تنازعا فطلب المالك وأراد الملقط المدول إلى بدلها أجيب المالك

في الأصح وإن تلفت اللفظة بعد ملكها

غرم الملقط مثلها إن كانت مثلية أو قيمتها

إن كانت متقومة يوم التملك لها وإن نقصت

بعب فله أخذها مع الأرض في الأصح

(واللفظة) وفي بعض النسخ كرجلة اللفظة

(على أربعة أضرب أحدها ما يبقى على

الدوام كذهب وقعة (فلهذا) أي ما يبقى من

تربتها سنة وملكها بعد السنة (حكمه) أي

حكم ما يبقى على الدوام (و) والضرب (الثاني

ما لا يبقى) على الدوام (كالطعام الرطب فهو)

أي الملقط (غيره) خصلتين (أو كله وغرمه)

أي غرم قيمته (أو يبعه) وحفظ ثمنه إلى ظهور

مالك (والثالث ما يبقى علاج) فيه (الرطب)

والغلب (فيقتل مائة المصلحة من يبعه

وحفظ ثمنه أو تحفيقه وحفظه) إلى ظهور

مالك (والرابع

الحاجة إلى نفقة كالحيوان وهو ضرر بان أحدهما (حيوان لا يتم نفقه من صغار السباع فتم وعجل (فهو) أي الملقط

غيره) (ين) ثلاثة أشياء (أو كله وغرم ثمنه أو تركه) بلا أكل (والتطوع بالاتفاق عليه أو يبعه وحفظ ثمنه) إلى ظهور مالك

من مالها والأطول بها في الآخرة (ولا يملكها الملقط بمجرد مضي السنة بل لابد من لفظ يدل على التملك) أو على نقل الاختصاص في نحو الكلب (كتملكت هذه اللفظة) وكان يقول ونحو المرحلت الاختصاص بهذا إلى (فان تملكها وظهر مالها وهي نجافية) بحالها لم يتعلق بها حق لازم من الملقط كالاستيلاء والرهن المقبوض (وانفقا على رد عينها أو بدلها فالأمر فيه مواضع) غير عينها بزادها المصلحة والمنفعة التي حدثت قبل التملك ثم للقطعة وبذلك هو المثل في التلي والقيمة في التقوم (وان تنازعا) في أداء العين والبديل (فطلبها المالك وأراد الملقط المدول إلى بدلها أجيب مالك في الأصح) لقوله صلى الله عليه وسلم فان جاء طالبا فادها اليه (وان تلفت اللفظة) حيا أو ممرعا فان تلفت بها حق لازم يمنع بيعها كوقف وعتيق (بعد ملكها غرم الملقط مثلها إن كانت مثلية أو قيمتها إن كانت متقومة يوم التملك لها) إلا نوقت دخولها في ضمانه (وان نقصت كيب) حدث بعد التملك (فله أخذها مع الأرض في الأصح) وكذا أراد الألفاظ الرد بالأرض وأراد المالك المدول إلى البديل أجيب الألفاظ ولا تدفع اللفظة لمصلحة بلا وصف ولا حجة الآن يعلم الألفاظ أنها له فيلزمه دفعها له وان وصفها له ووطن صدق فجاز دفعها له عملا بظنه بل حسن (واللفظة) بالنظر إلى ما يفعل فيها (وفي بعض النسخ كرجلة اللفظة) أي وجملة أنواعها (على أربعة أضرب) أي أنواع (أحدها ما يبقى على الدوام) أي اللئاد وليس بحيوان ولا يحتاج إلى علاج (كذهب وقعة) وغيرها كالحديد والنياب (فهذا أي ما يبقى من تربتها سنة وملكها بعد السنة) أو حفظها على الدوام بعد التعريف هو (حكمه أي حكم) هذا النوع وهو (ما يبقى على الدوام) النسي (والضرب الثاني ما لا يبقى على الدوام) بل يقيد بالتأخير ولا يبقى بعلاج ولا يمكن تحفيقه (كالطعام الرطب) كالرطب الذي لا يتمر والقول وهو الحضر اوات (فهو أي الملقط له) أي ما لا يبقى على الدوام (غيره) خصلتين (بحسب المصلحة مالك اما (أكله) أو غرمه بعد ملكه في الحال (وغرمه أي غرم) بذله من (قيمة) في التقوم ومثله في التلي (أو يبعه) بثمن مثله باذن الحاكم إن وجدته والاستقل ببيعه (وحفظ ثمنه إلى ظهور مالك) ثم يعرف المبيع ليمتلك منه (والثالث ما يبقى) على الدوام المتداول لكن (علاج فيه كالرطب) الذي يتمر (والغلب) الذي يتمر (فيقتل) أي الملقط (مائة المصلحة) لما يملكه في رأي القاضي وجوبا (من يبعه) بثمن مثله (وحفظ ثمنه) للمالك ويعرف المبيع ثم يملكه ان أراد التملك (أو تحفيقه وحفظه إلى ظهور مالك) ثم ان تبرع الملقط أو غيره بالتجفيف فظاهر والاتفاق عليه باذن الحاكم كالتجفيف باقية أو افترض على المالك ما يحفيقه (والرابع ما يحتاج إلى نفقة كالحيوان) آدمي أو غيره (وهو ضرر بان أحدهما حيوان لا يتمر نفقه من صغار السباع) كذب وقد أجاز السباع فلم يسلم منها ضالة لشدة ضرورتها كالأسد وقلك الحيوان (كغتم وعجل) وهو ولد البقرة (فهو أي الملقط غير فيه) ثلثة أشياء (أو بقة باعتبار المصلحة للمالك اما (أكله) بعد ملكه في الحال (وغرمه) أي قيمة المأكول للمالك اذا ظهر فلان له لعدم البيع (أو تركه) أي امساكه عنده (بلا أكل والتطوع بالاتفاق عليه) ان شاء التطوع والاتفاق باذن الحاكم ان وجدته والأشهاد (أو يبعه) بثمن مثله (وحفظ ثمنه إلى ظهور مالك) ويعرف الحيوان في العمران بعد بيعه سنة ثم يملك الثمن أو يملكه في الحال ليستقيه للدر والنسل وهذا أذ التلقط في المقارة أما اذا التلقط في العمران فيمتنع الأكل وغرم قيمته وهذا في الحيوان المأكول وأما غير المأكول فليس فيه إلا الخصلتان كما هو ظاهر



(والثاني حيوان يمنع نفسه من صغار السباع) أما بقوته (كبير وقرس) أو بعدوه كالأرنب والظبي  
الملوكين بأن يكون فيهما علامة الملك والأفليس كلامه لقطة أو مبرانه كالحمام (فان وجدته للقطط)  
أي ذلك الحيوان (في الصحراء) الآمنة (تركة) وجوب (وحرمة التقاطه للملك) لأنه ينعون بالامتناع من  
أكثر السباع (فلو أخذته للملك ضمنه) ويرامن الضمان بدفعه إلى القاضي لا يرده إلى موضعه. والحاصل  
أنه يجوز لقط الحيوان في الفازة والعمران للملك والحفظ إلا للمنع من صغار السباع في مفازة أمنة للملك  
بخلاف من شرب فيجوز لقطه للملك لأنه حينئذ يضع بامتداد اليد الحائنة إليه (وان وجدته للقطط  
في الحضر) وهو خلاف البادية. كان له أخذه للملك سواء كان الأخذ من أمن أو من نهب ونظم بعضهم  
أشياء الحاضرة وهي المارة بقوله:

أوكبرت بأصاحي قلعة  
أو عظمت فهي مدينة وما  
وكل هذا سته بالحاضرة وما  
عند الغداية مستهيرة

وحينئذ (فهي) أي ملقط حيوان قوي بنفسه على الامتناع من صغار السباع (تخير بين) بعض  
(الأشياء الثلاثة فيه) أي في ذلك الحيوان وهو الحصلان فقط (والمراد الثلاثة السابقة فما لا يمنع)  
وهي مسارة لظاهر اللين والأفلا يستقيم لأن الحصلين الأولي وهي الأكل وغرم القيمة لآتائي هبل  
لأن الأكل لا يجوز فباذا التقطه في العمران لسهولة بيعه بخلاف الالتقاط في الفازة ولو كان  
اللقوط حجة تبارت فيها الحصة الأخرى وهي أن يقيمها لنسبها والفرق بين العمران حيث جاز  
أخذ الحيوان منه للملك وبين الصحراء الآمنة حيث لا يجوز أخذه منها للملك لأنه يخاف أن يضع  
في العمران بامتداد الأيدي الحائنة إليه دون الصحراء الآمنة لأن طرق الناس بها نادر.

(فصل: في أحكام اللقط وهو حي) ولعمري (منبذ) أي مطروح على الأرض (لا كافله) معلوم  
(من أبي أوجدي) عند فقد الأب (أو ما يقوم مقامهما) كالوصي والقيم (ويلحق بالمي كما قال بعضهم  
الخنون البالغ). وأمر كان لقط الشرعي ثلاثة لقط وهو مطلق الأخذ ولفظ (واذا وجد لقطا  
بمعنى ملقوط بمقارعة الطريق) أي بوسطه (فأخذه) أي اللقوط (منها) أي الطريق (وتريت) أي  
تعهد بمصلحه (وكفالت) أي حفظه (واجبة على الكفاية) أن علم بها أكثر من واحد لقوله  
تعالى لا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا ولأن اللقيط آدمي محرم فوجب حفظه كالحشر  
إلى طعام غيره وفارق القطة حيث لا يجب لقطها بأن اللب فيها لا كسباب والنفس ميل إلى  
فاسقة في ذلك الميل عن الوجوب كقصد الكساح فإنه لما كان اللب فيه معنى الوطء والنفس ميل  
إليه لم يوجبوا المقداسنة عن الوجوب ميل النفس إلى التقذ لكونه شيئا الوطء (فإذا التقطه  
أي اللقيط) (بعض عن هو أهل لحضنة اللقيط سقط الأثم عن الباقي فإن لم يلتقطه أحد أثم الجميع)  
لعمري قيام أحد بفرض الكفاية (ولو علم به واحد فقط بمن عليه) أي صار اللقط فرضا عينيا على  
(ويجب في الأصح الأشهاد على التقاطه) أي اللقيط وأن كان الأقط ثابت العدالة بقول للزكي  
خوفا من أن يسترقه وفارق الأشهاد على التقاط اللقطة بأن النرض منها لال غالبا والأشهاد  
التصرف لئلا مستحب والترض من اللقيط حفظ حرته ونسبه لأن الاقط أول شهيد كونه ل  
القط أنه أو عبده وبأن القطة يشيع أمرها بالتعريف ولا تعريف في القبط (وأشار للملك  
لشرط للقط بقوله ولا يقر اللقط) بالبناء للقول أي لا يترك (الأيد أمين) أي عبد روية  
فيتمل الآتي ولومشور العدالة (حر) كانه (مسلم رشيد) فلو لقطه من به يمسق أورق أو كثر

(والثاني حيوان) يمنع نفسه من صغار  
السباع كعير وقرس  
فان وجدته للقطط  
(في الصحراء) تركة  
وحرمة التقاطه للملك  
فلو أخذته للملك ضمنه  
(وان وجدته للقطط  
في الحضر) فهو مختار  
بين الأشياء الثلاثة فيه  
والمراد الثلاثة السابقة  
فما لا يمنع

(فصل: في أحكام  
اللقط وهو حي منبذ  
لا كافل لو من أب وجد  
أو ما يقوم مقامهما  
ويلحق بالمي كما قال  
بعضهم الخنون البالغ  
وإذا وجد لقطا بمعنى  
ملقوط بمقارعة  
الطريق فأنه من  
وربته وكفالت واجبة  
على الكفاية) فإذا  
التقط بعض عن هو  
أهل لحضنة اللقيط  
سقط الأثم عن الباقي  
فإن لم يلتقطه أحد أثم  
الجميع ولو علم به واحد  
فقط بمن عليه ويجب  
في الأصح الأشهاد على  
التقاطه وأشار للمنف  
لشرط للقط بقوله  
(ولا يقر اللقط إلا  
بيد أمين) حر مسلم  
رشيد



(فان وجدتموه) أى

القط (قال أنفق عليه

الحاكم منه) ولا ينفق

الملتقط عليه منه إلا

بإذن الحاكم (وان لم

يوجدتموه) أى القبط

(قال ففقهه) كاتبة

(في بيت المال) ان لم

يكن له مال عام كالوقف

على القطعي

(فصل) في أحكام

الوديعة هي قبلة من

ودع إذا ترك وتطلق

لغة على الشيء المودع

عند غير صاحبه للحفظ

وتطلق شرعا على العقد

المتقضي للاستحفاظ

(والوديعة أمانة) في يد

الوديع (ويستحب

قبولها لمن قام بالأمانة

فيها) ان كان ثم غيره

والواجب قبولها كما

أطلقه جمع. قال في

الروضة كأصلها وهذا

محمول على أصل القول

دون اتلاف منفعة

وحززه محانا (ولا

يضمن) الوديع

(الابتدئ)

فيما وصور التصدي

كثيرة مذكورة في

المطولات منها ان يودع

الوديعة عند غيره بلا

إذن من المالك ولا عن

من الوديع ومنها ان

ينقلها من محله أو دار إلى

أخرى دونها في الحرز

سأله القاضي في رصاع

وصا أو جنون لم يضع اللقط فينزح القطب منه لأن الحضانة ولاية وليس من أهلها (فان وجدتموه  
أى القبط مال) خاص به كدنانير عليه أو تحت ولو منشورة وثبات ملفوفة عليه أو ملبوسة له أو مفككة  
بها أو مفروشة تحتها (أنفق عليه الحاكم) أو ما ذونه (منه) أى من ذلك المال (ولا ينفق للقطب عليه  
منه إلا بإذن الحاكم) لأن ولاية المال لا تثبت لغير الأب والجدي من الأقارب بل يقوم الحاكم مقام الأب  
والجدي عند فقدهما ولو مع وجود غيرهما من الأقارب فان لم يجد الحاكم أنفق عليه بأشهاد ولو في المرة  
الأولى فقط فان أنفق عليه بدون ذلك ضمن (وان لم يوجدتموه أى القبط مال ففقهه كاتبة في بيت  
المال) من سهم المصالح (ان لم يكن له مال عام كالوقف على القطعي) جميع قبط كالقتل جمع قبيل  
أى والوصية لهم فان لم يكن في بيت المال مال أو كان سهم ما هو أهم منه اقترض عليه الحاكم وأنفق عليه  
من ذلك الاقترض فان تصدّر وجبت نفقته على الواسين إقراضا على القبط إن كان حرّا أو على  
سيده ان كان رقيقا ويوزع الأمان نفقته على ميسر بلده فان بلغ القبط فقته من سهم الفقراء أو  
الساكين أو الغارمين

(فصل : في أحكام الوديعة هي قبلة) بمعنى مفعولة ان أخذت (من) قولهم (ودع) الرجل كذا  
(إذا ترك) لأن الوديعة متركه عند الوديع وبمعنى فاعلة ان أخذت من قولهم ودع الرجل بضم الدال  
إذا سكر لأن الوديعة شأكة عند الوديع (وتطلق) أى الوديعة (لغة على الشيء المودع عند غير  
صاحبه للحفظ) يقال استودعته وديعة إذا استحفظته أيها أى فالوديعة تطلق لغة وشرعا أيضا على  
العين للوديعة (وتطلق شرعا) فقط (على العقد للمتقضي للاستحفاظ) أى لطلب الحفظ، وأركان  
الوديعة معنى المقدار بعه وديعة بمعنى العين للوديعة وصيغة ومودع ووديع (والوديعة) أى العين للوديعة  
(أمانة) متباعدة فيها لا تابعة (في يد الوديع) معنى أن القصد منها الحفظ فان عرض قبل مضمين فعلى  
خلاف الأصل بخلاف الرهن فان القصد منه التوثيق والأمانة فيه تامة (ويستحب قبولها) أى عدم  
ردّها عينا لمن انفرد وكفاية لمن تعدد سواء كانت محلّ أولا (لن قام بالأمانة فيها) بأن قدر على  
حفظها وثق بأمانة نفسه فيها حال قبولها وبعده (ان كان ثم) أى في متاع المدوى أمين (غيره  
والا) أى وان لم يكن هناك أمين غيره وخشي ضياعها (وجب) عليه (قبولها) عينا (كما أطلقه  
جمع) أى فانهم لم يقبلوا الواجب بأصل القبول مع أنه مقيد بذلك (قال) أى النووي (في الروضة  
كأصلها) والراية ما اتفق فيه لفظ الرافعي والنووي في الروضة وشرح الوجيز قبل زيادة الروضة (وهذا)  
أى وجوب قبول الوديعة (محمول على أصل القول دون اتلاف منفعة وحززه محانا) أى بلا أجرة فله  
الطالبة بأجرة منفعة نفسه ومنفعة حرزه فانهم قد جوزوا أخذ الأجرة على الواجب كإسقي الأمان  
وانقاذ الغريق وتعليم الفاتحة ومع حكمهم بوجوب قبولها عليه عينا لو امتنع من قبولها ثم ولا ضمان  
لعدم الاستيلاء عليها (ولا يضمن الوديع الوديعة الابتدئ فيها) أى بالتقصير في حفظها بأن يتعدي في  
تلفها وحينئذ فلا تكون أمانة (وصور التمدي كثيرة مذكورة في المطولات) مضبوطة بعشرة أمور  
نظمها القليوبي بقوله

عوارضا عشر ضياع وديعة • وتقل وحصد منع رد المالك  
مخالفة في الحفظ ترك وصية • وسفر بها نفع بها ترك هالك

(منها) أى من صور التمدي (ان يودع الوديعة عند غيره بلا إذن من المالك ولا عن من الوديع) ولو كان  
ذلك الغير قاضيا أو ولعه أو زوجته أو خادمه (ومنها ان ينقلها من محله أو دار إلى أخرى دونها) أى  
دون المحلّ الأولى أو الدار الأولى (في الحرز) أى ما لم تكن الأخرى حرز مثلها والا فلا ضمان عليه



وَأَنْ كَانَتْ أَدُونَهَا كَانَتْ الْوَدِيعَةُ فِيهِ مَالٌ مِنْهُ الْمَالِكُ عَنْ نَقْلِهَا وَالْأَصْحَنُ مُطْلَقًا نَعَمْ أَنْ نَقْلَهَا بِطَانِ أَنْهَا  
مِلْكُهُ وَلَمْ يَنْتَقِمْ بِهَا لَمْ يَضَعَنَّ (وَقَوْلُ الْوَدِيعَةِ يَفْتَحُ الدَّالَّ مَقْبُولٌ فِي رَدِّهَا عَلَى الْوَدِيعَةِ بِكَسْرِ الدَّالِّ) يَمِينُهُ  
وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ رَدَّهَا عَلَى الْمَالِكِ بِمَعْنَى أَوْ بَوَكِيلِي وَتَقْبَلُ أَيْضًا كَعَوَاهُ التَّحْلِيلَةُ فَلَوْ قَالَ حَلَيْتُ بِهَا  
وَبَيْنَ الْمَالِكِ فَأَخَذَهَا قَبْلَ أَنْ أَشْهَدَ عِنْدَ الدَّفْعِ لِلْمَالِكِ أَوْ وَقَعَ الْبِرَاقُ مَعِ وَارِثُهُ بَانَ ادْعَى الْوَارِثُ أَنْ  
مُورَثُهُ رَدَّهَا لِمَالِكِهَا فَأَنْكَرَ فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ الْيَمِينِ قَامَ وَارِثُهُ مُقَامَهُ وَانْدَفَعَتِ الْمَطَالِبَةُ بِيَمِينِهِ (وَعَلَيْهِ  
أَيُّ الْوَدِيعَةِ أَنْ يَحْفَظَهَا) أَيُّ الْوَدِيعَةِ لِمَالِكِهَا أَوْ لَوَارِثِهِ (فِي حَرْزِ مَالِهَا فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ) أَيُّ لَمْ يَحْفَظْهَا فِي  
حَرْزِ مَالِهَا (ضَمَّنَ) عِلْمًا فَادَّةً ذَلِكَ لِلْحَفِظِ (وَإِذَا طَوَّلَ بِهَا أَيُّ الْوَدِيعَةِ) أَيُّ طَالَبُ الْمَالِكِ الطَّلَقَ  
النَّصْرَ أَوْ وَارِثَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ الْوَدِيعَ أَوْ وَارِثَهُ (بِالْوَدِيعَةِ) أَيُّ رَدَّهَا (فَلَمْ يَحْزَرْهَا) أَيُّ لَمْ يَحْزَلْ بِهَا  
وَيَنْتَهَى (مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهَا) بَانَ لَمْ يَحْزَرْهَا وَقَدْ طَلَبَهَا بِنَحْوِ صِلَاةٍ وَقَضَاءِ حَاجَةٍ وَأَكْلٍ وَأَطْعَامٍ (حَتَّى تَلْفَتْ)  
بَعْدَ الطَّلَبِ الْجَائِزِ وَقَبْلَ الرَّدِّ الْوَاجِبِ (ضَمَّنَ) أَيُّ الْوَدِيعَةِ بِهَا مِنْ مِثْلِ أَوْ قِيَمَةٍ مَعَ الْأَمْرِ (فَإِنْ أَخَّرَ  
أَخْرَاجَهَا لَعَنَ) كَأَنَّ كَانَ مُسْغُولًا بِصَلَاةٍ أَوْ كَانَ فِي جَنْحِ اللَّيْلِ وَالْوَدِيعَةُ فِي حَرْزَانَةٍ لَا يَتَأَنَّى فَتَحَ بِهَا فِي  
ذَلِكَ الْوَقْتِ (لَمْ يَضْمَنَّ) لَعَلَّ مَقْصُرَهُ

### كتاب أحكام الفرائض

أَيُّ هَذَا كِتَابٌ فِي بَيَانِ الْمَسَائِلِ الَّتِي تَعْرِفُهَا وَفَانْدَتْهَا عُرْفَةُ قِسْمَةِ التَّرِكَاتِ سَوَاءٌ كَانَتْ بِالْفَرَضِ أَوْ  
بِالتَّعَصُّبِ (وَالْوَصَايَا وَالْفَرَائِضُ جَمْعُ فَرِيضَةٍ مَعْنَى مَفْرُوضَةٍ) أَيُّ مَقْطُوعَةٍ أَوْ مَقْتَرَةٍ وَهِيَ مَا خُذَتْ (مِنْ  
الْفَرَضِ) وَهِيَ فِي اللَّفْظِ يُقَالُ لِمَنْ أَلْفَالِ مِنْهَا الْحِزْ وَالْقَطْعُ فَيَنْتَهِي مَا جُمِعَ وَجَبِي لِحَاجَتِهِمَا فَيُنْشَأُ بِالْمَنْشَأِ  
مِثْلًا وَنَفَرًا أَوْ الْقَطْعُ فَيُفْقَطُ قِسْمُهُ بِكَسْرِ وَكُوهٍ وَالْحِزْ فَيُنْشَأُ بَعْضُهُ وَمِنْهَا جَعِيَ الْفَرَضُ (بِمَعْنَى التَّقْدِيرِ)  
كَقَوْلِهِ تَعَالَى - فَصَصْ مَا فَرَضْتُمْ - وَقَوْلُهُ فَرَضَ الْقَاضِي النُّفْقَةَ أَيُّ قَدَّرَهَا وَمَعْنَى الْإِنْزَالِ نَحْوُ - إِنْ  
الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنُ - وَمَعْنَى الْبَيَانِ نَحْوُ - سُورَةُ أَنْزَلْنَا هَؤُلَاءِ فَرَضَانَا - وَمَعْنَى الْإِجَابِ وَالْإِزَامِ  
نَحْوُ - فَرَضَ فِيمَنْ فِي الْخَيْلِ - أَيُّ أَوْجَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ بِالْأَحْرَامِ وَفَرَضَ اللَّهُ مَا أَوْجَبَهُ عَلَى عِبَادِهِ أَيُّ أَلْزَمَ  
مَا أَوْجَبَهُ عَلَيْهِمْ وَتَقْبَلُ الْفَرَضُ إِلَى النَّصِيبِ أَمَّا فِي الْأَوَّلِ لِأَنَّ النَّصِيبَ مَقْطُوعٌ عَنْ غَيْرِهِ أَوْ مِمَّا لَا يَنْقُصُ  
(وَالْفَرِيضَةُ شَرْعًا) فِي خُصُوصِ هَذَا الْمَحَلِّ (أَسْمُ النَّصِيبِ مَقْدَرٌ) بِالشَّرْعِ (لِمُسْتَحَقِّهِ) وَهُوَ الْوَارِثُ لَا يَزِيدُ  
الْأَبَارِدُ وَلَا يَنْقُصُ الْأَبَالُ فَمَنْ جَرَحَ بِقَوْلِهِ مَقْدَرٌ نَصِيبُ الْعَاصِبِ وَتَفَقُّهُ الْأَقَارِبُ لِأَنَّ ضَابِطَ الْأَوَّلِ عَلَى مَا بَقِيَ  
بَعْدَ الْفَرَضِ وَالثَّانِي عَلَى الْكَفَايَةِ وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا بِالشَّرْعِ الْوَصِيَّةُ فَاتَمَّ بِتَقْدِيرِ الْمَالِكِ لَا بِالشَّرْعِ وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا  
لِلْوَارِثِ إِلَّا كَأَنَّهُ وَتَفَقُّهُ الْوَصِيَّةُ (وَالْوَصَايَا جَمْعُ وَصِيَّةٍ) مَا خُذَتْ (مِنْ وَصِيَّةِ النَّبِيِّ) بِالشَّرْعِ وَإِذَا وَصَلْتَهُ بِهِ لِأَنَّ  
الْوَصِيَّةَ وَصَلَ خَيْرَ دُنْيَاهُ بِخَيْرِ عَقْبَاهُ (وَالْوَصِيَّةُ شَرْعًا بِرِجْعٍ بِحَقِّ مَصَافٍ) أَيُّ مُسْتَدْلِكِ الْحَقِّ (لِلْمَا بَعْدَ الْمَوْتِ)  
كَتَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا كَأَنَّ يَقُولُ أَعْطَوْنِي كَذَا بَعْدَ مَوْتِي وَأَوْصِيْتُ أَنْ يَدْبِكَذَا فَكَأَنَّهُ قَالَ بَعْدَ مَوْتِي  
(وَالْوَارِثُونَ مِنَ الرِّجَالِ أَجْمَعِينَ عَلَى أَرْبَعَةِ عَشْرَةٍ بِالْإِخْتِصَارِ) وَهُوَ بَعْدَ الْإِخْتِصَارِ (وَالْإِخْتِصَارُ) وَبِالْإِخْتِصَارِ (وَالْإِخْتِصَارُ) وَبِالْإِخْتِصَارِ (وَالْإِخْتِصَارُ)  
فَقَطُّ وَاحِدًا وَعَدَّ ابْنَ الْإِخْتِصَارِ وَابْنَ الْإِخْتِصَارِ (وَالْإِخْتِصَارُ) وَبِالْإِخْتِصَارِ (وَالْإِخْتِصَارُ) وَبِالْإِخْتِصَارِ (وَالْإِخْتِصَارُ)  
وَابْنَ الْعَمِّ لَابْنِ وَاحِدًا (وَبِالْإِخْتِصَارِ) وَبِالْإِخْتِصَارِ (وَالْإِخْتِصَارُ) وَبِالْإِخْتِصَارِ (وَالْإِخْتِصَارُ)  
الْثَّانِي (ابْنُ الْإِخْتِصَارِ) وَبِالْإِخْتِصَارِ (وَالْإِخْتِصَارُ) وَبِالْإِخْتِصَارِ (وَالْإِخْتِصَارُ)  
بِمَحْضِ الذِّكْرِ وَهِيَ مِنْ أَسْفَلِ النَّسَبِ (وَالْإِخْتِصَارُ) وَبِالْإِخْتِصَارِ (وَالْإِخْتِصَارُ)  
الذِّكْرُ وَهِيَ مِنْ أَعْلَى النَّسَبِ (وَالْإِخْتِصَارُ) وَبِالْإِخْتِصَارِ (وَالْإِخْتِصَارُ)  
فَقَطُّ أَوْ مِنْ جِهَتَيْهَا مَعًا (وَالْإِخْتِصَارُ) وَبِالْإِخْتِصَارِ (وَالْإِخْتِصَارُ)

(وَقَوْلُ الْوَدِيعَةِ) يَفْتَحُ  
الدَّالَّ مَقْبُولٌ فِي رَدِّهَا  
عَلَى الْوَدِيعَةِ بِكَسْرِ  
الدَّالِّ (وَعَلَيْهِ) أَيُّ  
الْوَدِيعَةِ (أَنْ يَحْفَظَهَا)  
حَرْزَ مَالِهَا فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ  
ضَمَّنَ (وَإِذَا طَوَّلَ بِهَا)  
أَيُّ الْوَدِيعَةِ بِالْوَدِيعَةِ  
(فَلَمْ يَحْزَرْهَا) مَعَ الْقُدْرَةِ  
عَلَيْهَا حَتَّى تَلْفَتْ (ضَمَّنَ)  
فَإِنْ أَخَّرَ أَخْرَاجَهَا لَعَنَ  
لَمْ يَضْمَنَّ

(كِتَابُ) أَحْكَامِ  
(الْفَرَائِضِ وَالْوَصَايَا)  
وَالْفَرَائِضُ جَمْعُ فَرِيضَةٍ  
بِمَعْنَى مَفْرُوضَةٍ مِنْ  
الْفَرَضِ بِمَعْنَى التَّقْدِيرِ  
وَالْفَرِيضَةُ شَرْعًا أَمَّا  
نَصِيبُ مَقْدَرٍ لِمُسْتَحَقِّهِ  
وَالْوَصَايَا جَمْعُ وَصِيَّةٍ  
مِنْ وَصِيَّةِ الشَّيْءِ  
بِالشَّيْءِ إِذَا وَصَلْتَهُ بِهِ  
وَالْوَصِيَّةُ شَرْعًا بِرِجْعٍ بِحَقِّ  
مَصَافٍ بِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ  
(وَالْوَارِثُونَ مِنَ الرِّجَالِ)  
الْجَمْعُ عَلَى أَرْبَعَةِ  
(عَشْرَةٍ) بِالْإِخْتِصَارِ  
وَبِالْإِخْتِصَارِ عَشْرٌ  
وَعَدَّ الْمُصَنِّفُ الْعَشْرَةَ  
بِقَوْلِهِ (الابْنُ وَالْإِخْتِصَارِ)  
وَأَنْ سَفَلَ وَالْأَبَ وَالْجَدَّ  
وَأَنْ عَمًّا وَالْأَخَّ وَالْإِخْتِصَارِ  
الْأَخَّ وَأَنْ تَرَخِي



ابن الأخ كابن ابن الأخ . (و) السابع (الم) أى أخو الأب من الأبوين وأخو الأب من الأب . (و) الكائن (ابن الم) كذلك (وإن تباعدا) أى الم وابنه فلا فرق بين القريب كم الميت والبعد كم أبيه وعم جده إلى حيث ينتهي وكذلك ابن الم وهذه الأربعة من جوامع النسب . (و) التاسع (الزوج) ولو في عدة رجعية . (و) العاشر (المولى الملتقى) والمراد به من صدر منه الاعتناق أو ورت به (ولو اجتمع كل الرجال ورت منهم ثلاثة الأب والأبن والزوج فقط) لأن غيرهم محجوبون بغير الزوج (ولا يكون الميت في هذه الصورة) أى صورة اجتماع جميع الذكور (الأمراء) وهي الزوجة وتستلهم تصح من اثني عشر لأن فيها ربعا وسدسا وهما متوافقان بالنصف فيصير نصف أحدهما في الآخر للزوج الرابع وللأب السدس وللأبن الباقي (والوارثات من النساء المجمع على أنهن سبع بالاختصار) بعد الجدة واحدة سواء كانت من جهة الأب أو من جهة الأم وعدة الأخت واحدة سواء كانت لأبوين أو لأب أو لأم (وبالوسط عشرة وعدة المصنف السبع في قوله) الأولى (والبنت) والثانية (بنت الابن) وثالث (بنت الابن) وأربع (بنت الابن) لا يقال لها بنت الابن لأنها لا تنسب للميت بالبنوة (و) الثالثة (الأم) والرابعة (الجدة) وإن علت ولا فرق بين أن تكون من جهة الأم كأم الأم أو من جهة الأب كأم الأب بشرط أن لا تدلى بذكر بين اثنين بأن تدلى بمحض الإناث أو بمحض الذكور أو بمحض الإناث إلى محض الذكور (و) الخامسة (الأخت) لأبوين أو لأب أو لأم (و) السادسة (الزوجة) ولو في عدة رجعية (و) السابعة (الولادة) أى السيدة (العتقة) أى من لها أولاد على الميت سواء كان غيبا أو متصفا إلى عتقها بنسب أو ولاد (ولو اجتمع كل النساء فقط ورت منهن خمس) والباقي منهن محجوب (البنت) وبنت الابن والأم والزوجة والأخت الشقيقة ولا يكون الميت في هذه الصورة) أى صورة اجتماع جميع الإناث (الآرجل) وهو الزوج وتستلهم من أربعة وعشرين لأن فيها سدسا ومثاقا يخرج السدس ستة ويخرج الثمن ثمانية وهما متوافقان بالنصف فتصير نصف أحدهما في كامل الآخر فيحصل أربعة وعشرون للبنت النصف ولبنت الابن السدس ولأم الزوج والخمسة وللأخت الباقي وإن اجتمع من يمكن اجتماعه من النوعين الذكور والإناث ورت منهم خمسة الأبوان والأبن والبنت والزوج وتستلهم من اثني عشر للأبوين السدسان والزوج الربع والباقي بين الابن والبنت الثلثا ولا ثلث للخمسة فيصير عدد رهوس الابن والبنت وهي ثلاثة في أصل المسئلة ستة وثلاثين ومنها تصح لمن له نصيب من الأصل أخذه مضروبا في ثلاثة لأنها جزء السهم ولو أبدل الزوج بالزوجة صارت المسئلة أربعة وعشرين فحصل الكسبر في نصيب الابن والبنت فتصير ثلاثة في أصل المسئلة يبلغ الحاصل اثنين وسبعين ومنها تصح (ومن لا يسقط من الورثة محال) أى شخص (خمس الزوجان) أى الزوج والزوجة) وإن لم يحصل بينهما طه ولا خاوة وتوارثان في عدة الطلاق الرجعي باتفاق الأئمة الأربعة ولو اعتق المريض أمة تخرج من الثلث وتزوجها ومات فأنه يرثها ولا يرثه لأنه لو ورث لكان العتق وصية لو ارت وهو توقف على إجازة الورثة فتوقف على إجازتهم والأجازة متوقفة على إجازتها فتوقف على عتقها فتوقف على إجازتها فتوقف على إجازته وعتقه على الآخر وهذا هو الدور الحكمي وعند المالكية ترث الموصوفة إن خرجت من الثلث أو أجزأ الزائد (والأبوان أى الأب والأم وولد الصلب ذكرا كان أو أنثى) وهذا أجمع لأن كلامهم يدل على الميت بنفسه بنسب أو نكاح أى غير واسطة بينهم وبين الميت وهم سبعة الابن والبنت والأبوان والزوجان والعتق لتمامه لا يخبر لا يحجبون حجب حرمان بالشخص أصلا فكل منهم أصل في نفسه بخلاف العتق



فهو وإن أدلى بنفيه لبيت فرع فلا يرث مع عصبه النسب لأن الأصل مقدم على الفرع ولو اشترى  
 المريض أباه أو ابنه عتق عليه ولا يرث لأنه لو ورث لكان العتق والتسبب إليه بالشراء وصحية  
 لو ارث وهي متوقفة على إجازة الورثة فبنيته متوقفة على إجازة كله إن لم يكن هناك وارث غيره أو  
 بغيره إن كان والإجازة متوقفة على إرضائه المتوقف على عتقه المتوقف على إجازته متوقف كل من إجازته  
 وعتقه على الآخر (ومن لا يرث بحال) أي بسبب من الأسباب الثلاثة التي هي عقد الزوجية وولاء  
 الصنافة والقرابة بالأبوة والبنوة والإدلاء بأحدهما (شعبة) لوجوده واحدة من علل سنة الكهانة وهو  
 عجز حكيم يقوم بالإنسان بسبب الكفر وهو مانع من الحائنين فلا يرث إلا في جميع أحواله وهو  
 (العبد) الفتي (والأمة) كذلك (ولو عثر بالرفيق لكان أولى) لشمولة الأمة (والدبر) وهو الرفيق  
 الذي قال له سيده أنت حر بعد موتي (وأمر الولد) وهي الأمة التي استولدها سيدها (والكتاب) وهو  
 (الذي قال له سيده كانتك على دينك) أي في شهرين فإن أدتنيما إلى فأنت حر فيقبل  
 قولاه لا يرثون لقصمهم بالرفق ولأن الرفيق لو ورث لكان لسيده وهو أجنبي من البيت ولا يرث  
 لأنه لا ملك له أصلا عند الشافعي وإنما عند المالكية بل كماله لسيده بحق الملك (وأما) المبيع وهو  
 (الذي بعثه حر إذا مات عن مال ملكه بعضه الحر ورثته قريبه الحر ورجلته ومعتق بعضه) ولا شيء  
 لسيده والإرجح عند الشافعية أن المبيع يورث عنه جميع مملكه بعضه الحر وقيل لا يرث كالقن  
 في القديم كمالك وأبي حنيفة إن مملكه بعضه الحر لمالك بعضه قالو كان نصفه حرا وأرجل ثلثه  
 ولا آخر مبدسه قالوا بينهما أثلاثا بنسبة سهامهما وقيل إن جميع مملكه لبيت المال وقيل إن مملكه  
 بعضه الحر لا يرث جميع بل بعضه فقط فيقسم بين ورثته ومالك بعضه على تسبة الرق والحرية قالو  
 كان ثلثه حرا فأورثته ثلث للمال. وثانيها بقتل وهو مانع للقاتل فقط لا للقتول فقدرت قاتله كان  
 يحجر شخص أباه جرحا يسري لنفسه بموت الأب في الحر وجرح حياة مستقرة فانه يورث (والقاتل)  
 وهو من لم يدخل في القتل ولو جرح بمقتضى وجلاذ بأمر الإمام أو القاضي فإن القاتل (لا يرث) عن  
 قتله سواء كان قتله مضمونا بقتل أو بقتل مع الكفارة (أم لا) كأن وقع قصاصا أو حدا أو جبال ولا  
 فرق فيمن لم يدخل في القتل بين أن يكون بالباشرة أو بالسبب كالشهادة بما يوجب القتل وكأن يركب  
 للشاهد بموجب القتل والحكم بالقتل بسبب البتة أو الأقرار أو بالشرط كحفر البئر ووضع الحجر  
 ولا بين المكره وغيره كجنون ويطول ونظم بأن انقلب على مورثته فمات بقتله ولو بسبب قصد الصلحة  
 كضرب الأب للتأديب ويطه الجرح للعالمية ولو سقط ميتا ورثان من علو مات الشقي لم يرثه الفوق  
 فإن مات الفوق ورثته الشقي ولم يدخل في القتل وإن كان على معين لا يمس عزم بخلاف القاضي  
 والحاصل أن الذي لم يدخل في القتل ثلاثة مباشرة وسبب وشرط فالمباشرة هي التي تؤثر وتحصل  
 والسبب هو الذي يؤثر ولا يحصل كالسبب ولا كراه فانه يؤثر ولا يحصل والشرط مالا يؤثر ولا يحصل  
 كحفر البئر والسبب أما حسي وأما شرعي فالأول كالأكره والثاني كتحقيق الطعام المسموم  
 والثالث كشهادة الزور والثابته كما قال الصنف (والمرتد) فانه لا تورث بينه وبين المسلمين ولا  
 بينه وبين الكفار أي فلا يرث المرتد ولا يورث حتى لو ارتد أخوان مثلا إلى النصرانية لا تورث  
 بينهما ومال المرتد فيء ولو كان أبا وسواء ما اكتسبه في حال الإسلام أو في حال الردة ولو عاد إلى  
 الإسلام قبل قسمة تركته مورثه (ومثله) أي المرتد (المرتد) فلا يرث ولا يورث وماله في (وهو من  
 يخون الكفر ويظهر الإسلام) فهو المنافق الآن اسم المنافق مخصوص بهذا الرسول صلى الله عليه وسلم  
 وبعده يسمى زديقا وقيل هو من لا يقربنا خصوصا وقيل من ينكر الشرع فجعله ورثتها اختلاف

(ومن لا يرث بحال  
 شعبة العبد) والأمة  
 ولو عثر بالرفيق لكان  
 أولى (والدبر) وأمر الولد  
 والكتاب) وأما الذي  
 بعثه حر إذا مات عن  
 مال ملكه بعضه الحر  
 ورثته قريبه الحر  
 ورجلته ومعتق بعضه  
 (والقاتل) لا يرث عن  
 قتله سواء كان قتله  
 مضمونا أم لا (والمرتد)  
 ومثله المرتد يورث  
 من يخون الكفر ويظهر  
 الإسلام



بين الاسلام والكفر كما قال (وأهل ملتين) حال الموت (فلا يوث مسلم من كافر) على الأصح عند  
المجهر خلافا لمعاد ومعاوية ومن وافقهما (ولا عكسه) أي قطعاً أي لا يوث كافر من مسلم لا نقطاع  
علاقة بينهما سواء أسلم الكافر قبل قسمة التركة أم لا وسواء كان بالقراءة أو النكاح أو الولاء (ويوث  
الكافر الكافر وإن اختلفت ملتتهما كيهودي ونصراني) لأن جميع ممل الكفر كالملة الواحدة .  
ونظامها اختلف ذوى الكفر الأصلي بالذمة والحراية (ولا يوث حربي من ذمي) وكذا من معاهد  
ومؤمن لقطع المناصرة بين حربي ومن بعده والذي من عقدت عليه الجزية وللواحد من عهود  
على ترك القتال والمساكن من دخل دارنا بأمان (وعكسه) أي فلا يوث ذمي ونحوه من حربي  
والأزجج أن المعاهد والمساكن كالذمي فيتوارثان مع الذمي لأنهما معصومان بالهدن والأمان والقبول  
الثاني أنهما كالحربي لأنهما لم يستوطنا دارنا فارتان الحربي ويرثهما به قال الأئمة الثلاثة (ولا يوث  
لا يوث من مرتد ولا من مسلم ولا من كافر) وبالجملة فالمرتد لا يوث من أحد ولا يوث أحد ومثله المنتقل  
من دين إلى آخر كيهودي تنصر أو بالعكس فلا يوث أحد لأن ترك ديناً يقر عليه ولا يقر على دينه الذي  
انتقل إليه بل لا يقبل منه إلا الاسلام فإن أسلم تركه والأقيل كالمتردد . وسادسها الدور الحسكي وهو  
أن يوث من ثبوت الشيء ونفيه فيعود على نفسه بالإبطال سواء كان إزناً أو غيره وهذا يقع في الفقه  
كثيراً في الزنا في الارث أن يقر نكاحاً للتركة بآب لميت فيثبت نسب الابن فلا يوث فرجع الارث  
الابن لمحب الأب فلا يكون وارثاً حائزاً فلا يصح إقراره فلا يثبت نسب الابن فلا يوث فرجع الارث  
على نفسه بالإبطال وما أدى إلى ثبوت نفيه ينفي من أصله ويجب على القربا أن يدفع له التركة  
إن كان صادراً على العمد عند الشافعي ومن صور الدور الحسكي كأن أعق الأخ الحائز عيدين من  
التركة ثم ادعى شخص أنه ابن الميت وشهد له العتيقان بعد استشهادهما وقبلهما القاضي فإن نسب  
ثبت ولا يوث إذ لو يوث للمكهما فيبطل عتقهما فيبطل شهادتهما فيبطل النسب فيبطل الارث، وبمثاله  
في غير الارث كأن يقول لأخته إن صليت صلاة صحيحة فأنت حرة قبلها فبطلت مكشوفة الرأس مع  
قدرتها على البستر فقبل أنها لا تعتق إلا بعد الصلاة للزوم الدور لأن عتقها محتوقف على صحة صلاتها  
ولو عتقت قبلها لم يثبت مع كشف رأسها وإذا لم تصح لم تعتق فرجع العتق على نفسه بالإبطال فلا  
يثبت لها أحكام الحرية من الارث والجناية والشهادة ونحوها إلا بعد الصلاة وبنى قوله قبلها والمشهور  
أنها لا تعتق بحال إلا بالتعلق المؤدى إلى الدور قال الأمير نص أئمتنا المالكية على أنه إذا قال  
إن طلقك فأنت طالق قبله ثلاثاً مع أن نبوته قبل مقتضى عدم وجود التعلق عليه حيث  
لم يجد محلاً وإذا اتفق المعلق عليه اتفق المعلق فينتفي الطلاق أساساً لكنهم قطعوا النظر عن الدور  
والقبليته احتسبوا في الفروج والعمد عند الشافعية وقولهم كذا فقط وهو واحد (وأقرب المصنبات)  
من النسب هو العاصب بنفسه (وفي بعض النسخ العصبية) وهي أولى وأخصر لأن لفظ عصبية أما  
اسم جنس يحمل على الواحد والتعدد والذكر والأنثى أو هو جمع عاصب فيكون عصبات على هذا  
جمع الجمع ومعناها لغة بنو الرجل وقرابته لأبيه والعصبية من الرجل ما بين العشرة إلى الأربعين (وأريد  
بها) أي العصبية معناه أشرا وهو (من ليس له حال تعصبه سهم مقدر من المجمع على توريتهم وسبق  
بيانهم) فثبت العصبية التركة كلياً إذا انفرد أو ما فضل بعد الفروض إن كان معه ذوفرض فإن لم يفضل  
بعد الفروض شيء سقطت إلا الأخوة الأشقاء في مسألة التركة والأخت في مسألة الأكدرية، فمثال  
المشتركة زوج وأم وأخوان لأم وأخ شقيق فالحصة لأم أصلها ستة لتدخل بين خارج السهام للزوج  
والزوجة ثلاثة وللأم الكس من واحد وللأخوين للام الثلث ونحوه الأنصبة ستة فلم يبق للعصبية الشقيق من

(وأهل ملتين) فلا  
يرث مسلم من كافر  
ولا عكسه ويرث  
الكافر الكافر وإن  
اختلفت ملتتهما كيهودي  
ونصراني ولا يوث  
حربي من ذمي وعكسه  
والمرتد لا يوث من  
مرتد ولا من مسلم ولا  
من كافر (وأقرب  
العصبات) وفي بعض  
النسخ والعصبية وأريد  
بها من ليس له حال  
تعصبه سهم مقدر من  
المجمع على توريتهم  
وسبق بيانهم



فكان مقتضى الحكم أن يسقط الأخ الشقيق لاستغراق الفروض لكن لا يجوز سقوط الشقيق لئلا يترك  
 لأخوين أم في قرابة الأم فيجعل حينئذ أمًا أم فتشاركها في الثلث فتحتاج السئلة إلى تصحيح  
 لأن الإثنين لا ينقسمان على ثلاثة فنصير الثلاثة عدد رؤوس الأخوة في أصل السئلة وهو ستة فنصح  
 من ثمانية عشر للزوج خمسة وللأم ثلاثة ولكل من الأخوة اثنين ، ومثال الأكرية زوج وأم  
 وجدواخت شقيقة أولاد فأصل السئلة ستة ونقول إلى تسعة للزوج ثلاثة وللأم اثنين وللجد واحد  
 وللأخت ثلاثة لكن لما كانت الأخت لو استقلت بما فرض لها زادت على الجد وأكرية زيادة متممة من حيث  
 ارتباطها فقط ردت بعد الفرض إلى التصيب بالجد فيضم حصته إلى حصتها فيجوع حصتها أربعة  
 وينقسمها اثلاثا لا لثلاثة كما كان في الأصل بل لثلاثة على ثلاثة عند الرؤوس كانت غير منقسمة ولا  
 موافقة بين الرؤوس وسهامها فنصير ثلاثة في تسعة فنقسم من سبعة وعشرين للزوج ثلاثة في ثلاثة  
 تسعة في ثلث المال وللأم اثنين في ثلاثة ستة في ثلث الباقي وللجد والاخت أربعة في ثلاثة اثني عشر  
 عشر وللأخت أربعة في ثلث باقي الباقي وللجد ثمانية في الباقي فلها الثلث بهذه السئلة فيقال ملك  
 هالك وخلفاءه من الورثة فورث أحدهم ثلث المال والثاني ثلث الباقي والثالث ثلث باقي الباقي  
 والرابع الباقي وأما تعود الأخت والجد إلى القاسمة لأن الأخت معه عصبية وأما فرض لها لتعسر  
 تصيبها حين تقلت الجد إلى فرضه ولا مصيب لها غيره فعدل إلى ما ثبت لها بالنص وهو الفرض لثلاثة  
 فلما وجد أثرها رجعنا إلى التصيب بالأجداد لأن له مدخلا في النصوص الشرعية بالتخصيص  
 ونحوه (وأما اعتبار السهم) أي أمّا قيد السهم للثني بكونه (حال التصيب ليدخل الأب والجد)  
 في العصبية ولولا ذلك التقييد لم يدخل في العصبية (فإن لكل منهما سهمًا مقدرا في غير التصيب)  
 وهو حال اجتماعه مع الابن فإنه مع السدس والباقي للابن وكل منهما ليس له سهم مقدّر حال  
 التصيب وهو حال انفراجه عن الابن وأقسام العصبية ثلاثة أحدها عصبية بالغير وهي كل أنثى عصبية  
 ذكر وبنات البنات وبنات الابن والأخوات غير ولد الأم مع أخيهن . وثانيها عصبية مع الغير وهي  
 كل أنثى عصبية اجتماعها مع أخرى وهي الأخوات مع البنات أو بنات الابن فليس هن محال  
 يستغفرن على انفراجهن فيه التركة . وثالثها عصبية بالنفس وهو كل ذى ولاية وذكر نسب  
 ليس بينه وبين الميت أنثى وهم المذكورون هنا كما قال الشارح (ثم عد المصنف الأقربية في قوله)  
 أي ثم بين الأقرب فالأقرب بقوله وهم (الابن) وهو ولد الصلب لقوة عصبية باعتبار نقله للأب من  
 العصبية إلى فرض السدس وأنه يصيب أخته بخلاف الأب (ثم ابنه) وإن سفل بعض الذكور  
 (ثم الأب) لأنه ينسب إلى الميت نفسه (ثم أبوه) وإن علا (ثم الأخ للأب والأم ثم الأخ للأب)  
 والمواوئ التمييز هنا بالواو لأن الجد في مرتبة الأخ الشقيق وللأب (ثم ابن الأخ للأب والأم ثم ابن  
 الأخ للأب) لأن كلامهما كآية فيقوم مقامه في الإرث والتصيب (وقوله ثم الم علم على هذا الترتيب  
 ثم ابنه أي فيقدم الم علم للابن ثم للأب ثم بنوهما كذلك) أي بنو الم علم للابن ثم لاب (ثم يقدم  
 عم الأب من الابن ثم من الأب ثم بنوهما كذلك) أي بنو الم علم من الابن ثم من الأب  
 (ثم يقدم عم الجد من الابن ثم من الأب وهكذا) أي ثم بنو عم الجد للابن ثم لاب وإن  
 سفلوا بالترتيب السابق ولأثر أولاد جد أعلى مع أولاد جد أقرب منه (فأذا عدت العصبية من النسب  
 والميت عتيق للمولى أي السيد (المتقرب) أي الميت (بالعصبية) التي هي المواوئ (ذكرنا  
 المعلق أوأثي) لإطلاق قوله صلى الله عليه وسلم أمّا المولى لمن أعنتي ولأن الانعام بالأعناق فهو جود  
 من الرجل والمرأة فاستويا في الإرث ثم عصبية المعلق بسبب المتعصبون بأنفسهم كما

واحدة

وأما اعتبر السهم حال  
 التصيب ليدخل الأب  
 والجد فإن لكل منهما  
 سهمًا مقدرا في غير  
 التصيب ثم عد المصنف  
 الأقربية في قوله (الابن)  
 ثم ابنه ثم الأب ثم أبوه  
 ثم الأخ للأب والأم  
 ثم الأخ للأب ثم ابن  
 الأخ للأب والأم ثم  
 ابن الأخ للأب) وقوله  
 (ثم الم علم على هذا الترتيب  
 ثم ابنه) أي فيقدم الم علم  
 للابن ثم للأب ثم  
 بنوهما كذلك ثم يقدم  
 عم الأب من الابن  
 ثم من الأب ثم بنوهما  
 كذلك ثم يقدم عم  
 الجد من الابن ثم  
 من الأب وهكذا (فإذا  
 عدت العصبية من  
 النسب وللميت عتيق  
 (فالمولى المتقرب) بربه  
 بالصورة ذكرنا كان  
 المعلق أوأثي



وأخيه لا كبنته وأخته فهم مقدمون على مَعْتِقِ المَعْتِقِ (فإن لم توجد لبيت عَصبة بالنسب ولا عَصبة بالولادة لئلا) أي البيت (ليت المال) لولا السليمين مراعى فيه الصلحة إن كان الأمام عادلا بأن يعطى كل ذي حق حقه وإلا لم يرتب بيت المال فيه. والباقي بعد الفروض على أهلها غير الزوجين إن لم يكونا من ذوى الأرحام والأرثاء عليهما من جهة الرجم لأن جهة الزوجية وكيفية الرد أن تجمع الفروض وتعرف نسبة كل منها إلى المجموع ويرد الباقي على أهلها بتلك النسبة طلبا للعدل فيهم وفي بنت وأم أهل المسئلة من ستة للبنات النصف ثلاثة وللأم السدس سهم يبقى بعد فرضيهما ثمهما بردان عليهما بالنسبة المذكورة للبنات ثلاثة أرباعهما وأحد ونصف وللأم كربعهما نصف فيعتبر مخرج الربع وهو أربعة فنضرب في الستة بأربعة وعشرين ورجع بالاختصار إلى أربعة للتوافق بين السهمين بالسدس للبنات الثلاثة وللأم واحد فإن لم يكن هناك من يرثه عليهن ذوى الأرحام وهم كل قريب غير من تقسم من المجموع على أرثهم وهم يرجعون إلى أربعة أصناف: الأول من ينتمي إلى البيت وهم أولاد البنات وأولاد بنات البنات وأن زلوا. الثاني من ينتمي إليهم البيت وهم الأجداد والجدات الساقطون وأن علوا. الثالث من ينتمي إلى أبوي البيت وهم أولاد الأخوات وبنات الأخوة وبنو الأخوة للأم ومن يدلى بهم وأن زلوا. الرابع من ينتمي إلى أجداد البيت وجداته وهم الأعمام للأم وهم أخوة الأب للأم وأعمام الأم وأن علّت سواء كانوا أشقاء أو لأب أو لأم وأعمام الأب وأن علّت لأم وأخوة الأب لأمه والعمات مطلقا وبنات الأعمام سواء كانوا لأم أو لأب والأخوال والحالات مطلقا وأن تباعدوا وأولاد الأعمام للأم وأولاد العمات وأولاد الخوة مطلقا ذكرنا وإننا وإن زلوا ومن انفرد من هؤلاء على جميع المال وعند الاجتماع يقول كل منهم منزلة من يدلى به الأخوال البيت وخالاته فزولون منزلة الأم والأعمام البيت وعماتهم وأخوة أبويهم فزولون منزلة الأب فالأعمام للأم أخوة الأب لأمه فالأعمام الأم ففرق بين عم الأم والعم للأم. والخاص من ذلك أن أخوال الأم وخالاتها بمنزلة الجدّة أم الأم وأعمامها وعماتها بمنزلة الجدّة أبي الأم وأخوال الأب وخالاته بمنزلة الجدّة أم الأب وعماتهم بمنزلة الجدّة أبي الأب على الأرجح فإذا انفردت العمات والأعمام للأم قسم المال بينهم على حسب استحقاقهم لو كان الأب هو البيت وإذا اجتمعوا مع الأخوال والحالات فالثلاثان للعمات والأعمام لأنه حظ الأب والثلث للأخوال والحالات لأنه حظ الأم ويقسم نصيب كل فريق عليه على حسب إرثه من الأبوين.

(فصل في الفروض المقدرة في كتاب الله والثابت بالاجتهاد ومستحقها (والفروض) أي الانصاء المقدرة وفي بعض النسخ والفروض المذكورة في كتاب الله تعالى ستة). والسابع الذي هو ثلث الباقي ثابت بالاجتهاد (لا يزداد عليها) أي الانصاء المقدرة (ولا ينقص منها إلا لأراض كالقول) أو الرد في الرد زيادة في قدر الانصاء ونقص من عدد المسئلة وفي القول زيادة في عدد المسئلة ونقص من الانصاء وخرج بقوله في كتاب الله ثلث الباقي في مسائل الجد والأخوة حيث كان معه ذو فرض وزادت الأخوة على مثله كأما وجد وخمس أخوة أهل المسئلة من ستة للام السدس واحد يبقى خمسة كلها واحد وثلاثان فنضرب مخرج الثلث وهو ثمانية في ستة فنصحب من ثمانية عشر للام سدسها ثلاثة وللجد خمسة ولكل أخ الثمن وفي القولين كزوجية وأبو بن ومهااتهم من أربعة للزوجة الربع وللأم الثلث الباقي واحد وللأب الباقي وكزوج وأبو بن ومهااتهم ابتداء من ستة من ضرب مخرج الثلث في مخرج النصف لتأتين من فرض الزوج والام ولا ينظر لثلث الباقي في ابتداء القسمة ثم بعد أخذ الزوج نصيبه تأخذ الأم ثلث الباقي وتأخذ الأب ثلث جميع المال لأن له

فإن لم يوجد لبيت  
عصبة بالنسب ولا  
عصبة بالولادة لئلا  
ليت المال.

(فصل في الفروض  
المقدرة) وفي بعض  
النسخ والفروض  
المذكورة (في كتاب  
الله تعالى ستة) لا يزداد  
عليها ولا ينقص منها  
الإعراض كالقول







عند انفراد كل منهما) أي النوعين البنتين وإن سفلنا والأختين لغير  
(عن أخوتهن) الذكور (فإن كان) أي وجد (معهن) أي هؤلاء الإناث (ذكر) لم يفرض  
من الثلثان بل يعصين فيكون للذكر مثل حظ الأنثيين من جميع الإناث المذكورة (فقد يزدن على  
الثلثين كما لو كن عشرين) من البنات أو الأخوات لغير أم (والذكر واحدا) فتكون المسئلة من اثني  
عشر عدد الرؤس يجعل الذكر رأسين (فلهن) أي العشرة إناث (عشرة من اثني عشر) فلكل  
واحدة واحد ولذا ذكر اثنتان (وهي) أي العشرة أسهم (أكثر من ثلثها) أي اثني عشر لأن ثلثي  
الاثني عشر ثمانية فزادت المسئلة على الثلثين سديسا ولم يأخذ الأخ في هذه الصورة إلا سديسا (وقد  
ينقص) أي هؤلاء الإناث عن الثلثين (كبنين مع ابنين) فثلثين اثنتان من ستة فلهما الثلث حينئذ  
لأن المسئلة من ستة عدد الرؤوس فإن البنتين برأسين والابن بأربعة رؤوس ولا بد من اشتراط عدم  
الأولاد في أربع بنات الابن الثلثين أيضا لأن الولد الذكر محجب بنات الابن مطلقا وكذا الجسد  
من البنات إن لم يكن مع بنات الابن غاصب لا يستفاه الثلثين والبنات الواحدة تردهن عن الثلثين  
إلى السدس ولا بد أيضا من اشتراط عدم الأولاد في أربع الأخوات لغير أم الثلثين لأنهن مع ذكر  
الأولاد وأولاد الابن محجبن جرمائا ومع انهن عصبه ولا بد من اشتراط عدم الأشقاء في أربع الأخوات  
للأب الثلثين لأن ذكرهم يحرمون الأخوات للأب وكذا الجسد من انهن إن لم يكن معهن عصب  
والسقيقة الواحدة تردهن إلى السدس (والثلث فرض اثنتين) فرض (الأم إذا لم يحجب) محجب نقصان  
من الثلث إلى السدس (وهذا) أي عصب حجبها (إذا لم يكن) لثلاث أولاد (أو اثنين) (أو اثنين من  
إخوة وأخوات) لثلاث (سواء كانوا أشقاء أو لأب أو لأم) أو مختلفين وسواء كانوا ذكورا أو إناثا  
أو خنثا أو مختلفين محجوبين بشخص أم لا ولا محجوب بالوصف من الأولاد والأخوة والجدود كالعدم  
لثني وجد عدد من الأخوة مضاف الأم عن الثلث ولو كانوا كلهم محجوبين لوجود الأب مثلا أو كان  
المحجوب بعضهم كأولاد الأم والأشقاء مع الجد فانه يحجب أولاد الأم دون الأشقاء فإن كان الأخوة  
مع ولد فهو الذي يحجبها لا يرد أقوى من الأخوة ولو مات شخص عن أب وأم وأخوين مطلقا وعن جد  
وأم وأخوين لأم فانهما محجوبان ومع ذلك يحجبان الأم من الثلث إلى السدس فللأم السدس وللأب  
أولاد الباقي ولا شيء للأخوين مطلقا في المسئلة الأولى ولا للأخوين للأم في الثانية .

في تنبيه لا يجتمع الثمن مع الثلث ولأم الربع في فرضية فلا يتصور اجتماع الثمن مع الثلث لأن  
شرط وجود الثمن وجود الفرع الوارث وشرط وجود الثلث عدم الفرع الوارث وقطرطاهما  
متباينان ولا يمكن اجتماع النقيضين وكذا لا يتصور اجتماع الثمن مع الربع لأن شرط وجود الثمن  
الزوجة والزوجات فوجود الفرع الوارث وإذا وجد الفرع الوارث وجد معه الربع ولا يكون إلا  
للزوج وهو لا يمكن أن يجتمع مع الزوجة (وهو أي الثلث لا اثنين فصاعدا من الأخوة والأخوات من  
ولد الأم ذكورا كانوا أو إناثا أو خنثا أو البعض كذا) أي ذكورا (والبعض كذا) أي إناثا يستوي  
فيه الذكر وغيره وإنما سوي بين الذكر والأنثى لأنه لا تعصب فيمن أدلوا به وهو الأم بخلاف الأشقاء  
أو لأب فإن قيمتهن أدلوا به تعصبا وهو الأب فكان للذكر منهم مثل حظ الأنثيين كالبنتين والبنات  
وقد يفرض الثلث للجد مع الأخوة فيما إذا لم يكن معهم ذو فرض وينقص حقه عنه بالمقاسمة كالأولاد ثمعه  
ثلاثة إخوة فأكثر وبهذا يكون فرض الثلث لثلاثة (والسدس فرض سبعة) من الأشخاص (الأم  
مع الولد أو ولد الابن) الوارثين (أو) مع عدو (اثنتين فصاعدا من الأخوة والأخوات ولا  
فرق بين الأشقاء وغيرهم) من بني العلات وبنات الأختاف (ولا بد من كون البعض كذا والبعض كذا) حتى

عند انفراد كل منهما  
عن أخوتهن فإن كان  
معهن ذكر فقد يزدن  
على الثلثين كما لو كن  
عشرين والذكر واحدا  
فلهن عشرة من اثني  
عشر وهي أكثر من  
ثلثها وقد ينقص  
كبنين مع ابنين  
(والثلث فرض اثنتين  
الأم إذا لم يحجب  
وهذا إذا لم يكن لثلاث  
ولاد ولدان أو اثنتان  
من الأخوة والأخوات  
سواء كن أشقاء ولأب  
أو لأم (وهو) أي الثلث  
(للاثنتين فصاعدا من  
الأخوة والأخوات  
من ولد الأم) ذكورا  
كانوا أو إناثا أو خنثا  
أو البعض كذا والبعض  
كذا (والسدس فرض  
سبعة الأم مع الولد أو  
ولد الابن أو اثنتين  
فصاعدا من الأخوة  
والأخوات) ولا فرق  
بين الأشقاء وغيرهم  
ولا بين كون البعض  
كذا والبعض كذا  
غيرهم







الباقى مائة واثنان وستون للتوافق بينهما بالثلث فنكث سبعة وعشرين بـ تسعة فتضرب في ثمانية عشر  
فالحاصل كما ذكرنا ذلك لو ضربت ثلث ثمانية عشر وهو ستة في سبعة وعشرين ثم يضرب ذلك  
الثلث في كل سهم وذلك لأجل معرفة مساواة كسر لكسر أو تفاضلهما وقد وضعنا لهذه المسائل جدولاً  
بهذه الصورة:

مسئلة المقاسمة

مسئلة ثلث الباقي

مسئلة السدس

	١٢	٣	١٦٢	٢٧	٩	٣		١٦٢	١٨	٦	
١٠٨	٨	٢	١٠٨	١٨	٦	٢	بنتان	١٠٧	١٢	٤	بنتان
١٣١	١	١	١٨	٣	١	١	جد	٢٧	٣	١	جد
٤٠١	٣	١	٣٦	٦	٢	١	اخوة ٣	٢٧	٣	١	اخوة ٣

(وهو أى السدس)  
فرض الواحد من  
ولد الأم ذكر كان  
أو أنثى

واعلم أن الجدة والاختوة أما أن يكون معهما صاحب فرض وأما لا فإن لم يكن معهما صاحب فرض  
فيكون للجد ثلاثة أحوال وهي: <sup>مسئلة المقاسمة</sup> <sup>مسئلة ثلث الباقي</sup> <sup>مسئلة السدس</sup> المقاسمة وهي أن تكون الاختوة أقل من مثله وذلك في  
خمس صور وهي: جد وأخت جد وأختان جد وثلاث أخوات جد وأخ وأخت. وتبين في الجدول  
وهي أن تكون الاختوة أكثر من مثله ولا تتحضر صورة غيرها جده وأخوان وأخت. واستواء الأقرين  
وذلك في ثلاث صور وهي: جد وأختان جد وأختان جد وأربع أخوات وإذا استوى للجد  
المقاسمة والثلث فإن غير الاستواء بالثلث فيكون أثره بالفرض وإن غير المقاسمة فيكون عاصبا  
وان كان معهما صاحب فرض فيلجد صورة أحوال وهي: أن يتعين له ثلث الباقي وذلك في كل مسألة  
كان الفرض فيها نصفاً فأقل وعدد الاختوة أكثر من مثل الجد كما في نحو أم وجد وخمس أخوة  
وأما أن يتعين له المقاسمة وذلك في كل مسألة فرضها نصف فأقل وعدد الاختوة أقل من ضعفه كما في  
نحو زوج وجد وأخ وأما أن يتعين له السدس في نحو زوج وأم وجد وأخوين وأما أن يستوى له  
المقاسمة وثلث الباقي أى في كل مسألة فرضها أقل من نصف والاختوة ضعف الجد كما في نحو أم وجد  
وأخوين وأما أن تستوى له المقاسمة والسدس أى في كل مسألة فرضها ثلثان فقط والاختوة بقدر  
الجد كما في نحو زوج وجدة وأخ وكذا في كل مسألة فرضها نصف ورع إذا كان معه أخت  
فقط وأما أن يستوى له السدس وثلث الباقي أى في كل مسألة فيها النصف فقط والاختوة أكثر  
من ضعفه كما في نحو زوج وجد وثلاثة أخوة وأما أن يستوى له الأمور الثلاثة أى في كل مسألة فيها  
النصف فقط والاختوة ضعفه فقط كما في نحو زوج وجد وأخوين (وهو أى السدس فرض الواحد من  
ولد الأم ذكر كان أو أنثى) أو خنثى (تمة) أحباب الفروض ثلاثة عشر أربعة من الذكور الزوج  
والأخ للأم والأب والجد وتبعة من الإناث الأم والجدة والزوج والاخت للأم وذوات النصف  
آل أربع. ثم شرع المصنف في إلحاح وهو قسبان تحت الأوصاف وهو الموانع السابقة من علل ستة  
وحجب بالأشخاص وهو المراد عند الإطلاق وهو قسبان أحدهما حجب نقصان وهو خمسة أنواع:  
الاول الانتقال من فرض أقل منه حق من له فرضان وهم خمسة الزوج من النصف إلى  
الربع والزوجة من الربع إلى النصف والام من الثلث إلى السدس وبنت الابن والاخت من الابن من النصف  
إلى السدس. والثاني الانتقال من فرض إلى تعصيب قليل في حق ذوات النصف إذا كان معهما من يعصبا

وهو كذا في الجدول السابق



والثالث من تعصيب إلى فرض في حق الأب والجدة مع الفرع الذكر والإناث النقل من تعصيب فقط إلى فرض وتعصيب أقل كالأب والأب مع البنت والخامس النقل من فرض وتعصيب إلى فرض فقط كزوج وهو ابن عم مع الفرع الوارث وإناهما حجب حرمان وهو المراد هنا (وتسقط الجدات) سواء أكن كلاً أم أو للأب (سواء قرين) كأم أم وأم أب (أو بنتين) كأم أم وأم الجد (بالأم فقط) إجماعاً أما التي من جهة الأم فلا دلالة لها وإنما التي من جهة الأب فلنكون الأم أقرب من برت بالأمومة (وتسقط الأجداد) للدولن إلى الميت بحض الذكور (بالأب) وبكل جد هو إلى الميت أقرب منهم بالاجماع في حال الإرث بالفرض أو بالتعصيب أو بهما (ويسقط ولد الأم) ذكرًا كان أو أنثى (أي الأخ للام) والأخت لها (مع وجود) واحد من (أربع) الولد ذكرًا كان أو أنثى أو خنثى ومع ولد الابن كذلك) أي ذكرًا كان أو أنثى أو خنثى وأن سفل (ومع الأب والجدة وإن علا) أي الجدة فالأب يحجب الأخوة الأشقاء أو لأب أو لأم والجدة لا يحجب الأخوة الأشقاء أو لأب ويحجب الأخوة للام فتلخص أن الأخوة للام يحجبون بستة بالابن وابن الابن والبنت وبنت الابن والأب والجدة إجماعاً لآية الكلاله الأولى وهي قوله تعالى - وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة أو أخاً أو أختاً فكل واحد منهما كسب - لأن الكلاله من تحلف ولداً أو والدًا لكن حص من مفهوم الكلاله الأم والجدة فلا تحجب ولد الأم بالاجماع فإن مفهوم الكلاله هو أن من خلف ولداً أو والدًا لا شيء لأخوته لأنه ليس بكلالة فحقت الستة من هذا المفهوم أن الأخ يورث مع الأم والجدة كما خصت منه أن الأشقاء والأخوة لأب يورثون مع البنت وأيضاً أن الأم لا تحجب الأخوة للام وأن أدولاً بها لأن شرط حجب المدلى بالمدي إلى أما اتحاد جهتها في الإرث كالجدة مع الأب والجدة مع الأم أو ابنتها في المدي إلى كل التركة لو انفرد كالأب مع الأخ وأما الأم مع ولدها فليست كذلك لأنها تأخذ بالأمومة وهو الأخوة ولا تستحق جميع التركة إذا انفردت (ويسقط الأخ للأب والأم مع) واحد من (ثلاثة) الابن وابن الابن وإن سفل) أي ابن الابن (ومع الأب) دون الجدة فلا يحجبها بل يشاركه (ويسقط ولد الأب بأربعة) أي بواحد منهم (بهؤلاء الثلاثة) الابن وابن الابن والأب والأب والأب (لأنهم) لقوته بزادة القرابة وكذا بالشقيقة إذا صارت عصبة مع الغير وترتد الأخت للأب بحجبها بدم من الأخوات الأشقاء عند عدم معصيتها فالجدة والفرع الأثنى لا يحجبان إلا الأخوة للام والفرع الذكر يحجبان الجميع وليس للشقيق حاجب غيرهما ويسقط ابن الأخ الشقيق بستة بالأب والجدة والابن وابن الابن والأخ الشقيق والأخ للأب لأنه أقرب منه ويسقط ابن الأخ للأب بسبعة هؤلاء الستة وابن الأخ لا يورث لقوته بزادة القرابة ويسقط العم لا يورث لقوته بزادة القرابة ويسقط ابن العم لا يورث بعشرة هؤلاء التسعة والعم للأب لزادة قربه لأنه في درجة أبيه ويسقط ابن العم لأب بأحد عشر هؤلاء العشرة وابن العم لا يورث لقوته بزادة القرابة ويسقط المعتق وعصبة النسب إجماعاً لأن النسب أقوى من الرابطة (وأربعه) يعصبون أخواتهم أي الإناث (وحينئذ) (لأن كرمحل حظ الاثنين الابن وابن الابن) (سفل) لقوله تعالى - يوصيكم الله في أولادكم للذكر كرمحل حظ الأنثيين - ولأن ابن الابن لما قلنا سفل أبيه في الإرث قام مقامه في التعصيب (والأخ من الأب والأم والأخ من الأب) لقوله تعالى - وإن كان رجلاً ونساء فللذكر كرمحل حظ الأنثيين - (أما الأخ من الأم فلا يعصب أخته بل لها الثلث) (وإن كان فيه بالسوية) (وأربعه) لا يعصبون أخواتهم بل (يرثون دون أخواتهم) فلا يرثون (الأعمام) لا يورثون أولاد (و بنو الأعمام) لا يورثون أولاد (و بنو الأخوة) لا يورثون أولاد (و بنو الأخوة)

(وتسقط الجدات)  
سواء قرين أو بعدن  
(بالأم فقط) (و) تسقط  
(الأجداد) بالأب  
ويسقط ولد الأم أي  
الأخ للام (مع) وجود  
(أربعه) الولد ذكرًا  
كان أو أنثى أو خنثى (و) مع  
(ولد الابن) كذلك (و)  
مع (الأب والجدة) وإن  
علا (ويسقط الأخ  
للأب والأم مع ثلاثة  
الابن وابن الابن وإن  
سفل (و) مع (الأب  
ويسقط ولد الأب)  
بأربعة (بهؤلاء الثلاثة)  
الابن وابن الابن والأب  
(و) بالأخ للأب والأم  
وأربعه يعصبون  
أخواتهم أي الإناث  
لذلك كرمحل حظ  
الاثنين (الابن وابن  
الابن والأخ من الأب  
والأم والأخ من الأب)  
أما الأخ من الأم فلا  
يعصب أخته بل لهما  
الثلث (وأربعه) يرثون  
دون أخواتهم وهم  
الأعمام وبنو الأعمام  
و بنو الأخوة



وعصبات المولى العتيق  
وأما انفردوا عن  
أخواتهم لأنهم عصبة  
وآرون وأخواتهم من  
ذوي الأرحام لا يرثون  
(فصل في أحكام

الوصية وسبق معناها  
أما وشرعا أوائل  
كتاب الفرائض ولا  
يشترط في الموصي به  
أن يكون معلوما  
وموجودا (و) حينئذ  
(تجوز الوصية بالمعلوم  
والجهول) كاللبن في  
الضرع (و) الموجود  
والمعدوم (كالوصية بثمر  
هذه الشجرة قبل وجود  
الثمره (وهي) أي الوصية  
(من الثلث) أي ثلث  
مال الموصي (فان زاد)  
على الثلث (وقف)  
الزائد (على أجرة  
الورقة) المطلقين  
التصرف فان أجازوا  
فأجازتهم تنفيذ الوصية  
بالزائد وإن زادت بطلت  
في الزائد (ولا تجوز  
الوصية لو ارث) وإن  
كانت ببعض الثلث  
(الأن يجزها باقي  
الورثة) المطلقين  
التصرف وذكر  
المنصف شرط الوصي  
في قوله (وتصح) وفي  
بعض النسخ وتجوز  
الوصية من كل بالغ عاقل

الذين يوصون بأنفسهم لا يحرار الولاء إليهم ولو في حال حياة المتيق (وأما  
أما أي الأعمام وبنوهم وبنو الأخوة (عن أخواتهم لأنهم عصبة وآرون وأخواتهم من ذوي  
الأرحام) (لا يرثون) ولا يعصب بنو الأخوة من فوقهم في النسب من الأخوات لأنهم لما لم  
عصبا من في درجته لم يعصبوا من فوقهم بالأولى ولأنه المتيق يرثون عتيق مورثهم بالولاء دون  
أخواتهم لأن الأناث إذا لم يرثن في النسب البعيد فتمت أرثهن في الولاء الذي هو أخص من النسب  
بعضا أولى .

(فصل في أحكام الوصية) أي الشاملة للأبصار على الأولاد . والحاصل أن الوصية تطلق على أربعة  
عان على العيان وعلى مقابل الأبياء وتبر فيها قد تقدم وهو المراد بقول الشارح (وسبق معناها لغة  
وشرعا أوائل كتاب الفرائض) ويطلق على ما يشمل الأبياء وتبر فيها أثبات حق بعد الموت سواء كان  
فيه تبرع أولا وتطلق على الأبياء وتبر فيها أثبات تصرف بعد الموت فلا تشمل على تبرع  
كالإتيان على أطفاله أو الأبياء بدفع أعيان المأكلا أو قضاء الديون إذا تبرع في شيء من ذلك .  
وأركان الوصية لا معنى للأبياء أربعة : موصي وموصي له وموصي به وصيغة وأما معنى الأبياء  
فأربعة أيضا لكن بآبدال الموصي له بالموصي وابدال الموصي به بالموصي فيه ، ويشترط في الموصي  
أن يكون مقصودا وقابلا للنقل اختيارا ومباحا فلا تصح الوصية بغير المقصود كتم وبما لا ينقل اختيارا  
نحو أم ولد وبغير المباح كزمار وصم (ولا يشترط في الموصي به أن يكون معلوما وموجودا وحينئذ  
تجوز الوصية بالمعلوم) وإن قل كحقي الخنطة ونحو الكتابة ونحو زيل عما ينفع به كسداد  
(والجهول) أي من كل وجه كشيء أو من بعض الوجوه كأن يكون مجهول القدر (كاللبن في  
الضرع) وكقوله أوصيته بهذه الدراهم أو مجهولة الجنس كنبش أو النوع كملع خنطة أو الصفة  
كحبل الدابة أو العين كأحد عيني (و) بالموجود (سواء كان معلوما أو مجهولا فالأول كأن أوصي  
له بهذا العبد والثاني كأن أوصي له بهذه الدراهم وهي مجهولة القدر (والمعدوم) سواء كان معلوما  
أو مجهولا فالأول كأن قال أوصيته بعشرة شياه مما تشتهى غنمه التي هي من النوع القلاني والثاني  
(كالوصية بثمر هذه الشجرة قبل وجود الثمرة وهي أي الوصية) معتبرة ومبتدأة (من الثلث أي  
ثلث مال الموصي) وقت الموت فالوصية إما بكل الثلث أو ببعضه والإحسان أن ينقص منه شيئا  
والوصية سنة مؤكدة وتكره بالزيادة على الثلث على المتمدن (فان زاد على الثلث وقف الزائد  
على أجرة الورقة المطلقين التصرف فان أجازوا فأجازتهم تنفيذ الوصية بالزائد) وحينئذ فلا حاجة  
لفظ هبة من الوارث ولا تجديده قبول وقبض ولا رجوع للمحيز قبل القبض وتنفيذ الأجازة من  
المفلس وتكون الزوائد الحاصلة بعد الموت للموصي له (وان زاده) أي الزائد (بطلت) أي الوصية  
(في الزائد) لأنه يحقهم وان أجاز البعض ورد البعض فكل محكم وفي قول أن أجازتهم عطية  
مبتدأة منهم والوصية بالزائد لقولهم لم يكن وارث خاص بطلت الوصية في الزائد لأن الحق  
للمسلمين فلا يجز وكذا لو كان وهو غير مطلق التصرف ولم توقع أهليته كجنون مستحك أو  
من زواله بأن شهد بذلك خبران في بري وأجاز تنفيذ أجازته (ولا تجوز الوصية) أي لا تصح  
(لو ارث) وإن كانت بعض الثلث إلا أن يجزها) أي الوصية (بما في الورثة المطلقين التصرف) أما  
المحجوز عليهم فيتوقف الأمر على كمالهم ولا يجوز للمولى أن يجز ولا يرث (وذكر المنصف شرط  
الموصي في قوله (وتصح) وفي بعض النسخ وتجوز الوصية من كل بالغ عاقل أي مختار حر وإن كان أي  
الموصي (ككافر) ذميا أو غيره (أو محجوزا عليه بفسه) أو فليس له حق عبارة واحتياجه للشواب

( ٣٥ - فوت الحبيب الغريب )



متملك) أي لكل من  
يتصور له الملك من صغير  
وكبير وكامل ومجنون  
ومحل موجود عند  
الوصية بأن يفصل  
الأقل من ستة أشهر  
من وقت الوصية وخرج  
بمعين ما اذا كان  
الوصي له جهة عامة فان  
الشرط في هذا ان  
لا تكون الوصية جهة  
معصية كعمارة كنيسة  
من مسلم أو كافر للتباعد  
فيها (د) تصح الوصية  
(في سبيل الله تعالى)  
وتصرف للزكاة وفي  
بعض النسخ بدل  
سبيل الله وفي سبيل  
البراء كالوصية للفقراء  
أو لبناء مسجد وتصح  
الوصية أي الايحاء  
بقضاء الدين وتنفيذ  
الوصايا والنظر في أمر  
الأطفال (الي من) أي  
شخص اجتمع فيه  
خمس خصال الاسلام  
والباغ والعقل والحربة  
والأمانة واكتفى بها  
للمصنف عن العدالة  
فلا يصح الايحاء  
لأضداد من ذكر  
لكن الإصح فجواز  
وصية ذمي الى ذمي  
عدي في دينه على أولاده  
الكفار ويشترط أيضا  
في الوصي أن لا يكون  
عاجزا عن التصرف

(فلا تصح وصية مجنون ومعنى عليه وصي ومكره) ورفيق وأن عتق ثم مات على الراجح ولو كان بائنا لم  
يأذن له السيد كذا العقود وللمد ملك الرفيق في غير الكاتب وأصفه الملك في الكاتب والكاتب والسكران  
كالمسكف (وذكر شرط الوصي له اذا كان معينا في قوله لكل متملك) حال الوصية ولو من الجن (أي  
لم يتصور له الملك من صغير وكبير وكامل ومجنون ومحل موجود عند الوصية) لكن يقبل الولي  
للصغير والمجنون وأجل (أن يفصل لأقل من ستة أشهر من وقت الوصية) وأز بع سنين فأقل ولم  
تكن المرأة فراشا بعد الوصية لزواج أو سيد لأن الظاهر وجود أجل عند الوصية . واعلم أن الوصي له  
قبيل معين وغير معين فالمعني هو ما ذكره وغير المعني هو ما ذكره بقوله (وخرج بمعين ما اذا كان  
الوصي له جهة عامة فان الشرط في هذا أن لا تكون الوصية جهة معصية كعمارة كنيسة) ولو ترما  
(من مسلم أو كافر للتباعد فيها) فلا تصح لذلك بخلاف عمارتها للسكنى فيها وزول المرأة بها فتصح  
الوصية بها لذلك خلافا للسكنى (وتصح الوصية) لغير معصية من جاز كفك أمري الكفار من أيدي  
المسلمين وقربة كعمارة مسجد وأن أوصي به كافر واعتقده حرا أما لأن العبرة بما عندنا وكنيسة قبور  
الأنبياء والعلماء والصالحين لما فيها من إحياء الأرواح والبركة بها كما قاله السباطي ومن الجهة العامة الوصية  
(في سبيل الله تعالى) فإذا قال أوصيت بثلث مالي لسبيل الله تمت وصيته (وتصرف للزكاة أي غزاة  
الزكاة وبهيم التطوعون بالجهاد وإذا قال أوصيت بثلث مالي سواء قال قد أو لا تمت وصيته وصرفت  
للمساكين ووجوه البر (وفي بعض النسخ بدل سبيل الله وفي سبيل البر) أي الخير وإذا اتفقت للمعصية  
فلا فرق بين أن تكون الوصية قربة (كالوصية للفقراء أو لبناء مسجد) أو مباحة لا يظهر فيها قربة  
كالوصية للأغنياء وفك أسارى الكفار من المسلمين . وأما أصل أن كان للوصي له جهة بأن  
كان معينا وأن تعدد الشرط له فمروط أربع أن يتصور له الملك فلا تصح الوصية لذاته وأن لا يكون  
مهما فلا تصح لأحد من وأن لا يكون معصية فلا تصح لمسلم ككافر ولا يصح له وأن يكون موجودا  
عند الوصية وأن كان جهة اشترط أن لا يكون معصية فلا تصح لعمارة كنيسة ولا لقطع طاع ولا لمخار بين  
ولا للبردين لأن القصد من الوصية تدارك ما فات في حال الحياة من الأحسان فلا يجوز أن تكون  
معصية (وتصح الوصية أي الايحاء بقضاء الدين وتنفيذ الوصايا) ورد الودائع والعماري والقصوب  
(والنظر في أمر الأطفال) والمجنون والسفيه (الي من) أي شخص اجتمع فيه خمس خصال الاسلام  
والباغ والعقل والحربة والأمانة واكتفى بها أي الأمانة (المصنف عن العدالة) وعدم العداوة بين  
الوصي والمجور عليه (فلا يصح الايحاء لأضداد من ذكر) أي لذوي أضداد من ذكر (لكن الإصح  
فجواز وصية ذمي الى ذمي عدي في دينه على أولاده الكفار ويشترط أيضا في الوصي أن لا يكون عاجزا  
عن التصرف) في الوصي به (فالمعجز عنه) بأن لا يهتدي الى التصرف (الكبير أو هرم مثلا) كمن  
(لا يصح الايحاء اليه) ولا يشترط الذكورة فيجوز أن يكون الوصي امرأة (وإذا اجتمعت في  
الطفل الشرائط السبعة (الذكورة) عند موت الوصي (فهو أولى من غيرها) أي ان ساء  
الرجل في الاسترباح ونحوه من الصالح العامة أو فور شقتها وخروجها من خلاف الاصططخرى فأنه  
أنها تلي بعد الجد ويشترط في الوصي بأمر نحو طفل لمجنون ومجور بسفه مع شروط الوصي  
بقضاء الدين ولولاية له عليه ابتداء من الشرع لا تنوي أي فيوصي الأب أو الجد وأن علا دون غيره  
من الأهل أما الذمي له الكولاية بالتفويض كالوصي فليس له أن يوصي غيره في المجور وشرط في المجور  
أنه كونه نصر فاما لي مباحا فلا يصح الايحاء في زواج نحو بنته أو ابنه لأن غير الأب والجد لا يجوز  
الصغير والصغيرة. وشرط في المعية لفظ يسير بالايحاء مع بيان ما يوصي فيه كقضاء

فالمعجز عنه ككبير أو هرم مثلا لا يصح الايحاء اليه وإذا اجتمعت في أم الطفل الشرائط المذكورة فهي أولى من غيرها



(كتاب أحكام)

(النكاح وما يتعلق به)

وفي بعض النسخ وما

يتصل به (من الأحكام)

والقضايا وهذه الكلمة

ساقطة من بعض نسخ

الكتاب والنكاح يطلق لفظه

على الصم والوطء والعقد

ويطلق شرطاً على عقد

مستعمل على الأركان

والشروط (والنكاح

مستحب لمن يحتاج

إليه) يتوفى نفسه

للوطء ويجوز إهنته

كهر ونفقة فإن فقد

الأهبة لم يستحب له

النكاح (و يجوز للحر

أن يجمع بين أربع

حرائر) فقط إلا أن

تتبع الواحدة في حقه

كنكاح سفيه ونحوه

مما يتوقف على الحاجة

(و) يجوز (العبد) ولو

مدر أو مبعوثاً أو مكاباً

أو مطلقاً بصفته (أن

يجمع بين اثنتين) أي

زوجتين فقط (ولا ينكح

الحرامة) لغيره (إلا

بشرطين عدم صداق

الحرمة أو فقد الحرمة أو

عدم رضاه (وخوف

العت) أي الزانمة فقد

الحرمة وترك النصف

شرطين آخر من أحدهما

فإن لا يكون تحت حرة

مسألة أو كتابة أم لا

لا لا تمنع

وهذا الذي منعه

وتعذيب الوسايا وأمر الأطفال وشرط قبول الإهراء بدلولوت متى شاء وتكتفي بالعمل كافي الوكالة والوصى  
من الوصي ولا وصي بمنزل نفسه إلا أن تعين الوصي أو غلب على ظنه تلف المال بأسيلا ظالم من قاض وغيره  
يحرم حينئذ عزل الوصي له وعزله نفسه ولا ينفذ العزل من كل منهما  
كتاب أحكام النكاح وما يتعلق به

أي من صفة وفساد وحل وحرمة ونحو ذلك (وفي بعض النسخ وما يتعلق به) من طلاق ورجعة  
وغير ذلك (من) بعض (الأحكام) أي النسب التامة (والقضايا) التي تشمل على ثلاثة أطراف المحمول  
والوضوع والنسب (وهذه الكلمة ساقطة من بعض نسخ المتن) والنكاح يطلق لفظه على الصم والوطء  
والعقد وسعى النكاح نكاحاً فيمن ضم أحد الزوجين إلى الآخر (ويطلق شرطاً على عقد مستعمل  
على الأركان والشروط والنكاح) أي قبول الزوج (مستحب لمن يحتاج إليه) أي النكاح (يتوفى  
نفسه للوطء ويجوز إهنته) أي مؤنه (كهر) جال (ونفقة) يوم النكاح ولبنته وكسوة فعل  
التحسين نكاحاً فيمن ضم أحد الزوجين إلى الآخر (فان فقد الأهبة) مع توفيقه للوطء (لم  
يستحب له النكاح) بل يستحب له تركه ويكسر شهوته بالصوم فإن لم تكسر بالصوم تزوج ويتوكل  
على الله فإن الله يكفل بالزقي للزوج بقصد العفاف وإن وجد الأهبة في حقه كهرم أو مرض  
دائم أو منين كرهه لا تنفاه حاجته إليه مع الخطر في القيام بواجبه (و يجوز للحر) أي كامل الحرية  
(أن يجمع) في نكاح (بين أربع حرائر فقط) وكيفية تخصيص الأربع أن غالب أمور هذه  
الشرعة مبنية على التثليث وترك الزيادة عليه كافي الطهارات وإمهال مسدة الشرع ويجوز ذلك فلو  
زدها على الأربع كان توبة كل واحدة لا يعود إلا بعد أكثر من ثلاث ليال وفيه مخالفة  
للمر وقيل الحكمة من إعادة الإخلاط الأربع في الإنسان التولد عنها أنواع الشهوة (الآن تعين  
الواحدة في حقه) فلا يجوز الزيادة عليها (كنكاح سفيه ونحوه) أي نحو نكاح السفيه (بما) أي  
من نكاح (يتوقف على الحاجة) كنكاح المجنون والزوج له أب ثم جد ثم حاكم دون سائر العصابات  
ويؤم الأب وأن علز تزوج المجنون الكبير المحتاج لنكاح بخلاف المجنون الصغير والمجنون الكبير  
غير المحتاج له وأما المجنون العاقل فلا يبه وأن علز تزوجه ولو أر ما ملحة غطه ظاهرة لا يبه  
(و يجوز للجد ولو مبدراً أو مبعوثاً أو مكاباً أو مطلقاً بصفته أن يجمع بين اثنتين أي زوجتين  
فقط) سواء كلتا حرتين أو أميتين أو مختلفتين ويجوز جمعه بين الأمة والحرمة من غير شرط من  
شروط نكاح الأمة لغير ذلك لأن الحكم بن عتبة نقل إجماع الصحابة في ذلك ولأن العبد على  
النصف من الحر ولأن النكاح من باب الفضائل فلم يلحق بالعديف بالحر كالم يلحق الحر غير النسي  
بمنصب النبوة في الزيادة على الأربع (ولا ينكح الحر) أي كامل الحرية ولو عتقاً أو عتقاً آتياً  
من الولد ومجنوناً بالنون (أمة لغيره) بشرطين عدم قدرته على صدق الحرمة بنفسه وبولده  
الذي يجب عليه الإعتاق أو عدم رضاه بمهر من لها بل بالزيادة (أو فقد الحرمة) في بلده بأن ينسب  
في طلب الزوجة إلى الأسراف ومجاوزة الحد (أو عدم رضاه) أي الحرمة (به) أي بمن يريد تزوجها بدناءة  
نفسه أو حرته أو عدم رضاه بما يقتضيه من اللهر بأن طلبت أكثر منه ولو رضى بلا صداق  
رضيت بالموت أو كان ماله غائباً حلت له الأمة (وخوف) الوقوع في (العت أي الزانمة فقد الحرمة)  
بأن تقل شهوته وتضعف هواه وأن لا يظلم على ظنه وقوع الزنا ولو عتقاً أو خصاً (وترك النصف بشرطين  
آخر من أحدهما أن لا يكون تحت حرة مسلية أو كناية) أمة بالملك أو بالنكاح (فصل في الاستمتاع)  
وخرج بذلك البهية التي لا تحتل وطأه وان احتملته من غيره أو ألقاه والهرم والموت المتقدم من غيره

ودون من يجوز بوضوح البيع ودون من يكون



والزانية (والثاني أسلام الأمة التي ينكحها الحر) وأن كانت مجنونة ككافرة فلا يؤثر كفر سيدها الحصول صفة الاسلام فيها وذلك لأن كانت مكاتبه أسلمت أو مستولدة أو مدبرة (فلا يحل لمسلم) محررا كان أو رقيقا (أمة كتابية) بعقد النكاح لا بعقد العيّن (وإذا نكح الحر أمة بالشروط المذكورة ثم أسير) بأن قدر على صداق الحرة (أو نكح حرة) بعد نكاح الأمة (لأنه ينفسخ نكاح الأمة) لأنه ينفسخ في الدول ما لا يتغير في الابتداء وخرج بذلك ما لو عقد عليهما معا فإنه لا يصح في الأمة وأن كانت الحرة غير صالحة له (نفسه) لا يحل له وطء أمة ولده ولا أمة مكاتبه ولا أمة متوقفة عليه ولا أمة موصى له بمقتضاها ولو ملك الولد زوجة أبيه لم ينفسخ نكاحه بخلاف المكاتب إذا ملك زوجة سيده فإنه ينفسخ نكاحه والفرق بينهما أن تعلق السيد بمالك مكاتبه أقوى من تعلق الأب ببال ولده اهـ (ونظر الرجل) سواء كان غلاما أو حرة أو مجنونا (إلى الزانية) سواء كانت كثيرة لا تشبه أو صغيرة تشبه (على سبعة أضرب) أي أنواع (أحدها نظره) أي الرجل (ولو كان شيئا حرما عاجزا عن الوطء) كالمتن والحنث (إلى) شيء من بدن امرأة (أجنبية) ولو أمة (لغير حاجة إلى نظرها) كالشهادة والمعاملة (فغير جاز) ولو من وراء قزاز وأوعند الأمن من الفتنة لأن النظر فطنة الفتنة وحرك للشهوة (فإن كان النظر لحاجة كإشادة عليها) ومداواة (جاز) على قدر الحاجة (والثاني نظره) أي الرجل (بمعنى الزوج والسيد) إلى زوجته التي يحل له الاستمتاع بها (وأمنه) التحمل له الاستمتاع بها (فيجوز أن ينظر من كل منهما) ولو بعد التولد إذا كانت شهوة (إلى ما عدا الفرج منهما) فلا كان أودبرا (أما الفرج فيحرم نظره) وهذا وجه ضعيف ولا يصح جواز النظر إليه سواء القبل والظهر ظاهر أو باطنا (لكن مع الكراهة) وإلى باطنه أشد كراهة إذا كان النظر لغير حاجة (والثالث نظره) أي الرجل بمعنى الحرم والسيد (إلى ذوات محارمه بسبب أوضاع أو مصاهرة أو أمته الزوجية) والمكاتب والعتدة والشركة والرفقة والمجوسية والوثنية (فيجوز أن ينظر) بغير شهوة (فإن عدا اثنين السيرة والركبة) فوكفا نفسهما فلا يحرم نظرها (أما الذي بينهما فيحرم نظره) ولو بلا شهوة (والرابع النظر إلى الأجنبية لأجل حاجة النكاح فيجوز) بل ليس (لشخص عند عزمه على نكاح امرأة) النظر إلى الوجه والكفين منها أي تلك المرأة (ظاهرا وباطنا) فيستبدل بالوجه على الجمل وبالكفين على خصب البدن (وإن لم تأذن له الزوجة في ذلك) أي النظر فلا يتوقف على إذنها ولا اذن ولها اكتفاء باذن الشارع ولثلاثين فيقول غرض الزوج من معرفته هيبتها الإصليّة قوله تكرّر نظره ولو بشهوة أو خوف فتنة أن احتاج تكريره لينبئ هيبتها فلا ينضم بعد نكاحها ولا يجوز النظر إلى غيرها وخرج بالنظر للتمس فلا يجوز ولو لأمر إذا حاجة إليه بل يوكل الأمر نحو امرأة تنظر له وخرج بالمرأة أخيه فلا يجوز نظره لها مطلقا (وينظر من الأمة) ولو مبيعة (على جميع النووى عند قصد خطبتها ما ينظره من الحرة) وهو الوجه والكفان والراجع اهـ ينظر منها ما عدا ما بين السرة والركبة لأن النظر هنا أمور به وإن خيف الفتنة فأنط غيرة المرأة بخلاف ما إذا لم يرد خطبتها فإن النظر منهي عنه ولو لغير العورة بدليل حرمة النظر إلى وجه الحرة وبدنها والنظر بعد الخطبة قبل أن يخالط الأولى وقيل مباح وقيل مستحب (والخامس النظر للدواوة) كقصد وجعامة وعلاج ونحو دمايل (فيجوز نظر الطبيب من الأجنبية إلى اللواضع التي يحتاج إليها في الدواوة حتى مداواة الفرج ويكون ذلك) أي نظر الطبيب من الأجنبية (بحضور غريم) للعلاج ولابد أن يكون الحرم أي أن كان الملاج أي كآية كآية غير

على ترجيح النووي عند قصد خطبتها ما ينظره من الحرة (والخامس النظر للدواوة) فيجوز نظر الطبيب من الأجنبية (إلى اللواضع التي يحتاج إليها) في الدواوة حتى مداواة الفرج ويكون ذلك بحضور غريم



من الحلو المحرمه وأما المحرمه فيكون ذكرها كأي شيء إذا كان المأكل ذكرا أو أنثى كأي شيء (أوزج  
 أوسيد) أو امرأة ثقة إن جوزنا حلو رجسلا بامرأتين وهو الإجماع حيث كانتا يفتين (وان  
 لا تكون هناك امرأة تعالجها) أي المرأة فلا تعالج الرجل المرأة إلا عند عدم وجود المرأة التي تعالجها  
 وكذلك لا تعالج المرأة الرجل إلا عند عدم وجود رجل يعالجها (والسادس النظر للشهادة عليها) تحملا  
 وأداء (فينظر الشاهد فرجها عند شهادته بزناها أو ولادتها) وإلى ثديها للشهادة على الرضاع وإن  
 نسي وجود نساء أو حارم يشهدون وسع العلماء هنا اعتناء للشهادة بالرجل جواز النظر للشهادة  
 إذا لم يفتن أو شهوة ولا ينظر إلا أن تعين عليه الشهادة فينظر ويضبط نفسه ما أمكن  
 والفتنة هي ميل النفس ودعاؤها إلى الجماع أو مقدماته والشهوة هو أن يلتذ بالنظر (فان تمد النظر  
 لغیر الشهادة) بأن تعمد للشهوة (فسيوردت شهادته) إن لم تغلب طاعته على معاصيه ويجوز للنسوة  
 أن ينظرن إلى ذكر الرجل إذا ادعت المرأة بحالته وامتنعت من التمكين لأن العلة لما ثبت بالنساء  
 لأنها لما لاطلع عليها الرجال غالبا (أو النظر للعامة للمرأة في بيع وغيره) كأن يبيع لها شيئا  
 أو يشتره منها أو يزوجها أو نحو ذلك (فيجوز النظر أي نظره لها) في العامة إلى جميع وجهها  
 فقط ما لم يمكن معرفتها ببعضها (وقوله إلى الوجه خاصة يرجع للشهادة والعامة) أي فينظر  
 الرجل عند أداء الشهادة عند القاضي لوجه المرأة الشهود عليها ويؤذي الشهادة عليها إن لم يعرفها  
 في نقابها فان عرفها فليفتقر إلى الكشف بل يحرم لمرة النظر حينئذ خلاف النظر لتحمل الشهادة  
 كان يتحمل الشهادة بأن هذه المرأة اقترضت من فلان كذا مثلا فيكون للوجه وغيره ما يحتاج  
 إليه ويجوز النظر بقدر الحاجة لتعلم الواجب والندوب كالنافة والسورة وما يتعين تعلمه من الصنائع  
 المحتاج إليها سواء التعلم للأمر أو للمرأة وأما منع من تعليم الزوجة المطلقة لأن كلام الزوجين  
 لا تقبل إماله بالآخر فصار لكل منهما طمعة في الآخر بسبب العهد السابق بينهما فتح من ذلك لقوة  
 خوف الفتنة ولذلك لو كانت الزوجة صغيرة لا تستهي جاز التعليم (والسابع النظر إلى الأمة عند  
 ابتاعها أي) عند إرادتها (شراؤها فيجوز النظر إلى الواضع التي تحتاج إلى تقيدها) بلا شهوة ولا  
 خوف فتنة ولا خلوة وأما ليس فلا يجوز (فينظر) الرجل إذا أراد أن يشتري أمة نظره واحدة (أو أفرها)  
 كيديها ورجليها (وشعرها) في رأسها ونحوه (لا عورتها) وهي ما بين سرتها وركبتها الآن احتاج  
 إلى نظرة ثانية أو أكثر للتحقق فيجوز وكذلك المرأة يجوز أن تنظر عبدا إذا أردت شراءه ماعدا  
 ما بين سرتها وركبتها.

فصل فيما لا يصح النكاح الأب من الشروط والأركان. وأركان النكاح خمسة: صيغة  
 وزوجة وولي وشاهدان. وشروط الصيغة كونها بغير عيب مستحق نكاح أو تزوج ولو بغير  
 العربية حيث فهمها العاقدان والشاهدان وبصح بكنية في المقود عليه كالأول زوجه بنتي فقال  
 قبلت نكاحها ونوا معتنة ولا يصح تقديم القبول على الإيجاب كأن قال الزوج قبلت نكاح فلانة  
 فقال الولي زوجه أو قال الزوج فلانة فقال الولي زوجه بك وبصح النكاح بقول الولي  
 تزوج أختي فلانة مع قول الزوج عقبه تزوجتها وإذا وكل الزوج في العقد فليقل الولي لو وكل الزوج  
 زوجت بنتي موكك فلانا فيقول بكه قبلت نكاحها فلان ترك لفظة له لم يصح النكاح ونحوه  
 الزوجة تكون غير محرمة بالنسك وكونها معتنة وكونها خالصة من نكاح وعدة وكونها أختي يقينا  
 ونحوه الزوج يكون غير محرم بالنسك وكونه مختارا وكونه معتنا وكونه علما باسم المرأة ونسبها أو عيناها  
 وبجملها لو كونه ذكر يقينا (ولا يصح عقد النكاح الأبوي عدل) أو مأذونه والعدالة ليست

أو زوج أوسيد وأن  
 لا تكون هناك امرأة  
 تعالجها. (والسادس  
 النظر للشهادة) عليها  
 فينظر الشاهد فرجها  
 عند شهادته بزناها أو  
 ولادتها فان تعمد النظر  
 لغیر الشهادة فسق  
 وردت شهادته (أو)  
 النظر للعامة) للمرأة  
 في بيع وغيره (فيجوز  
 النظر) أي نظره لها  
 وقوله (إلى الوجه) منها  
 خاصة) يرجع للشهادة  
 والعامة (والسابع النظر  
 إلى الأمة عند ابتاعها)  
 أي سرتها (فيجوز)  
 النظر (إلى الواضع التي  
 تحتاج إلى تقيدها)  
 فينظر أطرافها وشعرها  
 لا عورتها  
 (فصل) فيما لا يصح  
 النكاح الأب (ولا يصح  
 عقد النكاح الأبوي)  
 عدل



وفي بعض النسخ يولى  
ذكر وجود احتراز  
من الزنى فانها لا تزوج  
نفسها ولا غيرها  
(و) لا يصح عقد النكاح  
أيضا إلا بحضور  
(شاهدي عدل)  
وذكر للصف شرط  
كل من الولي والشاهدين  
في قوله (ويفتقر الولي  
والشاهدان إلى ستة  
شرائط) (الأول  
الاسلام) فلا يكون  
ولي المرأة كافرا إلا فيما  
يستثنى للصف بعد  
(و) الثاني (البلوغ)  
فلا يكون ولي المرأة  
صغيرا (و) الثالث  
(العقل) فلا يكون ولي  
المرأة مجنونا ناشوا أو طبع  
جنونه أو قطع (و)  
الرابع (الحرية) فلا  
يكون الولي عبدا في  
إيجاب النكاح ويجوز  
أن يكون قابلي النكاح  
(و) الخامس (الذكورة)  
فلا تكون المرأة والحفي  
ولين (و) السادس  
(العدة) فلا يكون  
الولي فاسقا واستثنى  
للصف من ذلك ما ضمنه  
قوله (إلا أنه لا يفتقر  
نكاح الذمية إلى اسلام  
الولي ولا) يفتقر  
(نكاح الأمة إلى عدالة  
السيد) فيجوز كونه فاسقا وجميع ما سبق في الولي يعتبر في شاهدي النكاح وأما العمى فلا يقدح في الولاية في الأصح  
فيجوز كونه فاسقا وجميع ما سبق في الولي يعتبر في شاهدي النكاح وأما العمى فلا يقدح في الولاية في الأصح

بشرط في الولي وإنما الشرط فيه عدم الفسق فلو كسب إذا بلغ ولم تصدر منه كبيرة ولم يصح على  
صغيرة بزواج في الحال مع أنه ليس بعدل ولا فاسق فهو واسطة ولا يكفر إذا أسلم بزواج في الحال  
والفاسق إذا تاب حال العقد فقط بمعنى أنه أقبل عن الذنب وعزم أن لا يعود ورد الظالم إلى أهلها إن  
تبسّر ولا يكف عنه بنته على زناها حيث تمت أو بنته صح عقده بخلاف الشهود فلا بد فيهم من مضي  
عده الاستبراء وهي سنة (وفي بعض النسخ يولى ذكر وهو) أي الذكر (احتراز عن الأنثى فانها  
لا تزوج نفسها) فلا يصح أن يتأخر تزويج نفسها ولو باذن الولي (ولا) تزوج (غيرها) بالولاية  
ولا وكالة وكلام الصف إشارة إلى الحديث تبركا به وهو عمار وأه ابن حبان من قوله صلى الله عليه وسلم  
لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل (ولا يصح عقد النكاح أيضا إلا بحضور شاهدي عدل) نعم لو تعدت  
العدالة في قطر قدم أقلم فسقا فالة الأذرعى (وذكر للصف شرط كل من الولي والشاهدين في قوله  
ويفتقر الولي والشاهدان إلى ستة شرائط: الأول الاسلام فلا يكون ولي المرأة كافرا إلا فيما يستثنى  
الصف بعد) أي بعد ذلك بقوله إلا أنه لا يفتقر نكاح النعمة إلى اسلام الولي فيزواج الكافر الكافرة  
بشرط أن يكون عدلا في دينه بخلاف الشاهدين فإذا وقع عقدهم بحضورنا فنأمرهم بأشهاد مسلمين  
أما إذا وقع فيما بينهم فلا تعرض لهم (والثاني البلوغ فلا يكون ولي المرأة صغيرا) فانه بالولاية له ولو  
لبنته وذلك بأن وطئ زوجه فانت يثبت في زمن بولك مثله فيه كان عشرين مثله فان النسب  
يثبت ولا يثبت البلوغ فلا يزوجهما سلب عبارة (والثالث العقل فلا يكون ولي المرأة مجنونا لأن  
الجنون سلب العبارة (سواء أطبق جنونه أو قطع) فيزواج الأبعد في زمن جنون الأقرب دون  
زمن افاقة الصافية عن الجنون ومن ذلك يعلم أن تحتل النظر تحتل في عقله لا يكون وليا بل يزواج  
الأبعد (والرابع الحرية) أي الكاملة يقينا (فلا يكون الولي عبدا في إيجاب النكاح) لا بطريق  
الولاية ولا بطريق الوكالة. نعم يزواج الحكاتب أمته. اسكن باذن سيده وتلبص أمته التي ملكها بعضه  
أحر لأن كلا منهما يزواج بالملك لا بالولاية (ويجوز أن يكون) أي الرقيق زواجا فحينئذ يكون  
(قابلا في النكاح) لنفسه باذن سيده ويصح كونه وكلا في القبول عملا بالقاعدة في الوكيل وهو حجة  
مباشرة فيما وكل فيه لنفسه (والخامس الذكورة) يقينا (فلا تكون المرأة والحفي ولين)  
أما ما تضمنه الإمامة العظمى والأقلمها تزوج غيرهما (والسادس العدالة فلا يكون الولي فاسقا) ولا يعقد  
النكاح بولي فاسق خلافا للأئمة الثلاثة ولا يصح فسيق الإمام الأعظم لأنه لا يعزل به فزوج بناته إن  
لم يكن لمن ولي غيره والأفلا يزواج ولو كان الولي فاسقا وكان بحيث لو سلب الولاية لا تقلت  
إلى حاكم فاسق زوج الحليم فاسق لأنه يزواج مع فسقه وقال الغزالي لا تنتقل الولاية بل يزواج  
الولي الخاص الفاسق إذا لامعنى الانتقال من فاسق إلى فاسق ولا سبيل إلى الفتوى بغير ذلك إذ الفسق  
قد عم العباد والبلاد (واستثنى للصف من ذلك) أي المذكور (ما ضمنه قوله إلا أنه لا يفتقر نكاح  
الذمية إلى اسلام الولي) لأن الكافر يلى الكافرة ولو اختلفت ملتتهما إلا بالحرية وغيرها نعم المرأة  
لا ولاية له مطلقا ولا يصح من قاضي الكفار أن يزواج الكافرة من مسلم (ولا يفتقر نكاح الأمة  
إلى عدالة السيد) لأنه يزواج بالملك لا بالولاية (فيجوز كونه) أي السيد في نكاح الأمة (فاسقا)  
ولا فرق في تزويجها العبد وتزويجها الحر بشرطه ويجوز كونه فاسقا مكابا أو مبصقا أو كافرا في  
كافة (وجميع ما سبق في الولي يعتبر في شاهدي النكاح) كما هو مصرح بكلام الصف (وأما العمى فلا يقدح  
في الولاية) أي ولاية التزويج (في الأصح) أي في الولاية الخاصة وأما من ولاية القاضي فان العمى  
الولاية في عقد النكاح فلا يجوز القاضي أن يفوض إلى الأعمى ولاية عقد من المقود بأن



وأما هذا العقد بخلاف توكيله بأن يقول له وكنت في هذا العقد بقي من شروط الولي أن أنان أن  
 يكون تحت النظر معرفة الأمور بهرم أو حبل وأن قل وأن لا يكون محجور عليه بسفه بأن بلغ غير  
 سيد أو يد بعد رشده ثم حجر عليه لانه قصه لا يلي أمر نفسه فلا يلي أمر غيره فإن لم يحجر عليه صح  
 وجه كبقية تصرفاته وهذا يسمى بالصفية المثل وأما لا عطاء فتتظر أفاقته منه ثلاثة أيام فأقل وتثل  
 الأعماء في ذلك سكره بلا بعد أما إذا كان به فقد فسق بذلك فتتقبل للأقرب من شروط  
 شاهدين ستة السمع والبصر والنطق والخط لا لفظ الزوج وولي الزوجة ولو لمع النسيان عن قرب  
 لا يكفي شماع ألقاهما في ظلمة لأن الأصوات تشبهه ومعرفة لسان العاقدين وعدم التيقن للولاية فلو  
 وكل الأب أو الأخ المنفرد في العقد وحضر مع آخر لم يكونا شاهدين ثم يصح لأنه متعين للعقد فلا يكون  
 شاهدا (والولي الولاية أي أحق الأولياء بالتزوج) من الأقارب (الأب) لأنه شافق الجميع (ثم الجد  
 أبو الأب ثم أبوه) أي الجد (وهكذا) ويقدم الأقرب من الاجداد على الأبعد ثم الأخ للاب والام  
 لادلائه ههنا (ولو عثر بالشقيق لكان أخصر ثم الأخ للاب) لادلائه بالاب فهو أقرب من ابن الأخ  
 (ثم ابن الأخ للاب والام) لادلائه بالاب والام بواسطة الأخ لا بوبن (وأن سفل ثم ابن الأخ للاب  
 وأن سفل) لأن ابن الأخ أقرب من العم (ثم العم الشقيق ثم العم للاب ثم ابنة أي ابن كل منهما) أي من  
 العم الشقيق ثم العم للاب (وأن سفل على هذا الترتيب فيقدم بن العم الشقيق على ابن العم للاب) ولو  
 غاب الشقيق لم يزوج الذي للاب بل السلطان أو نائبه نعم لو كان لها أم أمها لم يزوجها بوبن ولا آخر  
 للاب لكنه أخوها لا أمها فالتاني هو الولي ولو كان لها شاع أم أمها لم يزوجها بوبن ولا آخر لأنه أقدم  
 لأنه أقرب بمناله أن يزوج ثم البنت بأمها بعد موت أبيها فتقدم عليها أمها وأخوها من أمها  
 ثم بطن تلك البنت عمها الآخر لشمه فتقدمه ابنتها عمها وأبنتها أمها (فإذا عديمت العصبات  
 من النسب فالولي) أي السيد (المعق) الذكر ثم عصباته بحق الولد سواء كان المعق رجلا أو امرأة  
 وبعد عصبه المعق المعق المعق ثم عصبته وهكذا (على ترتيب الارث) أي ارث الولد فيقدم الأخ  
 وابن الأخ على الجد والعم وابن العم على أبي الجد (أما الولاية المعققة إذا كانت حقة فزوج عتيقها)  
 عند فقيد ولي العتيقة من النسب (من زوج) السيدة (العتيقة بالترتيب السابق في أولياء النسب) فيزوجها  
 الأب ثم الجد ثم الأخ للاب بوبن إلى آخر ما تقدم (فإذا ماتت) السيدة (العتيقة زوج عتيقها من له الولاية على)  
 الامة (العتيقة) من عصبات السيدة فيزوجها ابن السيدة العتيقة ثم ابنة ثم أبوها على ترتيب عصبه  
 الولد إذا تمكنت الولاية أنقطعت بالموت (ثم الحاكم يزوج) المرأة التي في محل ولايته وقت العقد (عند  
 فقد الأولياء من النسب والولاء) بأن عديموا بالمرّة فكذا انقطع خبر الولي بحيث لا يعلم موته ولا حياته  
 فكذا نكاحه لمولته ولا مساوى له في الدرجة وكذلك يزوج الحاكم في غيبة الولي مسافة القصر وفي  
 حبس الولي بحيث لا يمكن الوصول إليه بمنع الحابس وكذا يزوج أمة المحجور عليه وعند هرب  
 الولي وعند إحراره وتزوجه كأن يقول عند طلب الزوج منه أزوجه أو هكذا وعند عضل الولي  
 من الزوج بأن دعته سالفة ثقالة سواء كانت شديدة أو سقيمة إلى كفه وامتنع الولي من تزوجه  
 فإن فقد الحاكم كان للزوجين أن يحكما لها عدلا بعد لها وأن لم يكن مجتهدا ولو مع وجود مجتهد أمامه  
 وجود الحاكم ولو حاكم ضرورة فلا يحكم إلا بمجتهد إلا أن كان الحاكم يأخذ رأيهم فلهما بدلا لا يحتمل  
 عادة في مثلها فلهما أن يحكما عدلا ولو غير مجتهد ولا فرق في ذلك بين الحضر والسفر فإن لم يجد أحدا  
 وخافت الزنا زوجت نفسها لكن بشرط أن يكون بينهما وبين الولي مسافة القصر ثم إذا رجعا للعمران  
 ووجدت الناس جدد العقد ان لم يكونا قديما من يقول بذلك (ثم شرع المصنف في بيان الخطبة بكسر الحاء

(وتولي الولاية) أي

أحق الأولياء بالتزوج

(الأب ثم الجد أبو الأب)

ثم أبوه وهكذا ويقدم

الأقرب من الاجداد على

الأبعد (ثم الأخ للاب

والام) ولو عثر بالشقيق

لكان أخصر (ثم الأخ

للاب ثم ابن الأخ للاب

والام) وأن سفل (ثم

ابن الأخ للاب) وأن

سفل (ثم العم) الشقيق

ثم العم للاب (ثم ابنة)

أي ابن كل منهما وأن

سفل (على هذا الترتيب)

فيقدم ابن العم الشقيق

على ابن العم للاب (فإذا

عديمت العصبات) من

النسب (فالولي المعق)

الذكر (ثم عصباته) على

ترتيب الارث أما الولاية

العتيقة إذا كانت حقة

فيزوج عتيقها من

يزوج العتيقة بالترتيب

السابق في أولياء النسب

فإذا ماتت العتيقة زوج

عتيقها من له الولاية

على العتيقة ثم ابنة ثم ابن

ابنة (ثم الحاكم) يزوج

عند فقد الأولياء من

النسب والولاء ثم

شرع المصنف في بيان

الخطبة بكسر الحاء



وهي التماس الخاطب من المخطوبة النكاح فقال ولا يجوز أن يصرح بمخطوبة امرأة (معددة عن وفاة) أو عن وطئها (أو طلاقها) أو رجعي أو فسخ أو انفساخ (والنصرح بما يقطع بالرغبة في النكاح كقوله للمعدة أريد نكاحك) وكقوله لها إذا انقضت عدتك نكحتك (و يجوز أن لم تكن المعددة عن طلاق رجعي أن تعرض لها) أي للمعدة (بالخطبة وينكحها بعد انقضاء عدتها) سواء كانت عدة وفاة أم بائن بفسخ أو طلاق أو ردة فإن كانت معددة عن طلاق رجعي فلا يحل له أن يصرح بها لأنها محبوسة بالطلاق (والنصرح بما لا يقطع بالرغبة في النكاح بل يحتمل معدتها) (كقول الخاطب للمرأة ثوبت رغبتي أي كثير من رغبتي) وكذلك قوله ثوبت جملة وقوله ممن بعد منك وكذلك قوله إني راعيت فيك فهذا تصريح بأن توهم أنه يصريح بحجب جوهر اللفظ وهذا إذا لم يشتمل على ذكر الجماع والآن كان تصريحاً بقوله عندي جماع برضى من جوهر وأما البركنية وهي الدلالة على الشيء بذكر لازمه فقد تقدم ما يفيد النص فمحرم نحو أريد أن أتفق عليك نفقة الزوجات وألنذ بك فإن حذفت ألتنذ بك لم يكن تصريحاً ولا تصريحاً لها المرأة الحلية عن موانع النكاح وعن طاعة سابقة فيجوز خطبتها ثم يصاح (والنكحة والتفريضة لسدها محرم خطبتها تصريحاً وتصريحاً كالمعدة الرجعية وتحرم جواب الحطبة بحكمها جلا وحرمة فحيث حلت الحطبة تحل جوابها وحيث حرمت حرمت (والنساء) من حيث الإخبار على النكاح وعدمه) على ضربين ثبات وأبكار واللب من زالت نكارتها بوطء حلال أو حرام في قبلها أو من نحو قرد (والبكر عكسها) أي خلافاً فهي من لم تزل نكارتها بوطء في قبلها بأن لم تزل نكارتها أصلاً وأن وطئت كالغوراء أو خلقت بلا بكاراً وخلقت بيكاراً وزالت غيروطء كسقطه وبعدة حيض ونحو أصعب أو زالت بوطء في دبرها (فالبركة) ولو كبرية (يجوز للاب) وأن لم يكن المال طروداً وسفه بعد البلوغ (والجد) أي الأب وأن علا (عند عدم الأب أصلاً) بأن مات (أو عدم أهليته) كان كان بمنزلة أو فاسقاً أو نحو ذلك (أخبارها أي البكر على النكاح) أي تزويجها بغير إذنها بقوله (كأنيب أحق بنفسها) أي في اختيارها للزوج أو في الأذن لافي العقد (والبركة تزويجها أبوها) رواه الدارقطني (أن وجدت شروط الإخبار بكون الزوج غير موطوءة قبلاً) فالباقي في الحائض بمعنى في والشروط سبعة أربعة للصحة وهي أن لا يكون بينها وبين ولها عداوة ظاهرة ولا بينها وبين الزوج عداوة مطلقاً (وأن تزوج بكفء) وأن يكون الزوج مومراً بحال الصداق ولو حكا كما لو دفع ولي الصغير عنه المهر قبل العقد أو وهبه له وقوله له متى فقد شرط من هذه الأربعة كان النكاح باطلاً لم تأذن وثلاثة فلو تزوج بالبشرة وهي تكون تزويجها (بغير مثلها) وكون المهر (من نقد البلد) وكونه حلالاً فلم يحرم عاداتهم بالتأجيل في السكوت أو البعض والتأجيل بما جرت به العادة ومتى فقد شرط من هذه الثلاثة أتم مع صحة العقد ويسن الاستئذان البكر إذا كانت مكلفة تطيبها لحاظها وأما غير المكلفة فلا يصح أذنها ولكن يسن استيفاء المهر أهية كان بقول أزواجك أو يقول أنت زوجي واليسنة الاستئذان لوليها أن يرسل إليها نسوة ثقات ينظرن ما في نفسها واللام بذلك أولى لأنها تطالع عمل ما لا يطالع عليه غيرها وأذن البالغة في شروط الصحة يمكن فيه السكوت وأذنها في شروط جواز الإقدام لا يمكن فيه السكوت بل لابد من التلق في إذا استؤذنت في دون مهر المثل فسكت لا يمكن إذا بالدون بل بمقدار النكاح بمهر المثل (والنبيب لا يجوز لوليها تزويجها) بخوان عادت نكارتها (ألا بلوغها وأذنها نطقاً لاسكوناً) فإنه لا يمكن وذلك لأن أذن الصغيرة غير معتبر فامتنع تزويجها إلى خلافاً للزامة الثلاثة أما المجزئة فتزويجها الأب ثم الجد قبل بلوغها للصحة بخلاف الحاكم فلا يزويج

وهي التماس الخاطب من المخطوبة النكاح فقال ولا يجوز أن يصرح بمخطوبة امرأة (معددة عن وفاة) أو عن وطئها (أو طلاقها) أو رجعي أو فسخ أو انفساخ (والنصرح بما يقطع بالرغبة في النكاح كقوله للمعدة أريد نكاحك) وكقوله لها إذا انقضت عدتك نكحتك (و يجوز أن لم تكن المعددة عن طلاق رجعي أن تعرض لها) أي للمعدة (بالخطبة وينكحها بعد انقضاء عدتها) سواء كانت عدة وفاة أم بائن بفسخ أو طلاق أو ردة فإن كانت معددة عن طلاق رجعي فلا يحل له أن يصرح بها لأنها محبوسة بالطلاق (والنصرح بما لا يقطع بالرغبة في النكاح بل يحتمل معدتها) (كقول الخاطب للمرأة ثوبت رغبتي أي كثير من رغبتي) وكذلك قوله ثوبت جملة وقوله ممن بعد منك وكذلك قوله إني راعيت فيك فهذا تصريح بأن توهم أنه يصريح بحجب جوهر اللفظ وهذا إذا لم يشتمل على ذكر الجماع والآن كان تصريحاً بقوله عندي جماع برضى من جوهر وأما البركنية وهي الدلالة على الشيء بذكر لازمه فقد تقدم ما يفيد النص فمحرم نحو أريد أن أتفق عليك نفقة الزوجات وألنذ بك فإن حذفت ألتنذ بك لم يكن تصريحاً ولا تصريحاً لها المرأة الحلية عن موانع النكاح وعن طاعة سابقة فيجوز خطبتها ثم يصاح (والنكحة والتفريضة لسدها محرم خطبتها تصريحاً وتصريحاً كالمعدة الرجعية وتحرم جواب الحطبة بحكمها جلا وحرمة فحيث حلت الحطبة تحل جوابها وحيث حرمت حرمت (والنساء) من حيث الإخبار على النكاح وعدمه) على ضربين ثبات وأبكار واللب من زالت نكارتها بوطء حلال أو حرام في قبلها أو من نحو قرد (والبكر عكسها) أي خلافاً فهي من لم تزل نكارتها بوطء في قبلها بأن لم تزل نكارتها أصلاً وأن وطئت كالغوراء أو خلقت بلا بكاراً وخلقت بيكاراً وزالت غيروطء كسقطه وبعدة حيض ونحو أصعب أو زالت بوطء في دبرها (فالبركة) ولو كبرية (يجوز للاب) وأن لم يكن المال طروداً وسفه بعد البلوغ (والجد) أي الأب وأن علا (عند عدم الأب أصلاً) بأن مات (أو عدم أهليته) كان كان بمنزلة أو فاسقاً أو نحو ذلك (أخبارها أي البكر على النكاح) أي تزويجها بغير إذنها بقوله (كأنيب أحق بنفسها) أي في اختيارها للزوج أو في الأذن لافي العقد (والبركة تزويجها أبوها) رواه الدارقطني (أن وجدت شروط الإخبار بكون الزوج غير موطوءة قبلاً) فالباقي في الحائض بمعنى في والشروط سبعة أربعة للصحة وهي أن لا يكون بينها وبين ولها عداوة ظاهرة ولا بينها وبين الزوج عداوة مطلقاً (وأن تزوج بكفء) وأن يكون الزوج مومراً بحال الصداق ولو حكا كما لو دفع ولي الصغير عنه المهر قبل العقد أو وهبه له وقوله له متى فقد شرط من هذه الأربعة كان النكاح باطلاً لم تأذن وثلاثة فلو تزوج بالبشرة وهي تكون تزويجها (بغير مثلها) وكون المهر (من نقد البلد) وكونه حلالاً فلم يحرم عاداتهم بالتأجيل في السكوت أو البعض والتأجيل بما جرت به العادة ومتى فقد شرط من هذه الثلاثة أتم مع صحة العقد ويسن الاستئذان البكر إذا كانت مكلفة تطيبها لحاظها وأما غير المكلفة فلا يصح أذنها ولكن يسن استيفاء المهر أهية كان بقول أزواجك أو يقول أنت زوجي واليسنة الاستئذان لوليها أن يرسل إليها نسوة ثقات ينظرن ما في نفسها واللام بذلك أولى لأنها تطالع عمل ما لا يطالع عليه غيرها وأذن البالغة في شروط الصحة يمكن فيه السكوت وأذنها في شروط جواز الإقدام لا يمكن فيه السكوت بل لابد من التلق في إذا استؤذنت في دون مهر المثل فسكت لا يمكن إذا بالدون بل بمقدار النكاح بمهر المثل (والنبيب لا يجوز لوليها تزويجها) بخوان عادت نكارتها (ألا بلوغها وأذنها نطقاً لاسكوناً) فإنه لا يمكن وذلك لأن أذن الصغيرة غير معتبر فامتنع تزويجها إلى خلافاً للزامة الثلاثة أما المجزئة فتزويجها الأب ثم الجد قبل بلوغها للصحة بخلاف الحاكم فلا يزويج

تزوج بكفء بمهر مثلها من نقد البلد (والنبيب لا يجوز) لوليها (تزوجها) الأب بعد بلوغها وأذنها) نطقاً لاسكوناً



مدلوعها مع فقدهما وأما الأمة فليست بها كمن زوجها وكذا لولي السيد من زوجها المصلحة .  
 (فصل في محرمات النكاح . وفي الأمور الشرعية للخييار لأحد الزوجين (والمحرمات أي المحرم نكاحهن  
 بالنص) أي نص القرآن العظيم (أربع عشرة وفي بعض النسخ ثمانية عشر) أما اختلاف الجنس  
 كالأدنى مع الجن فليس شيئا محررا على المصنف فصح منا كحة كل للأخر والآخر مدعى كوطر زوجته من  
 الجن ولو على غير صورة الأدمي (بسم بالنسب وهن الأم وإن علت) وهي كل أني يصل نسب إليها  
 نسبا ولو بواسطة أو غيرها (والبت وإن سفلت) وهي كل أني ينسب اليك نسبا بواسطة أو غيرها  
 وأحتمل أن يكون المقصود باللعان فتحريم على الثاني وبثبث لها جميع الأحكام من عدم القطع بسرقها مثال  
 الثاني وعدم قتلها وقتلها وعدم حرمة نظرها إليها والحلوة بها وعدم نفق وضوئها بلبسها (أما الخلوة من  
 ما ذكرنا شخص ففصل له على الأصح) إذا حرمة الماء الزنا (لكن مع الكراهة) بل نكحة نكاح بلف الزنا  
 لكل شخص وإنما يكره النكاح لصاحب الماء خروجا من خلاف من حرما وهو أبو جنيقة  
 (وسواء كانت التي في بها مطاوعة) على الزنا (أولا) بأن كانت مكرهة (وأما المرأة فلا يصلح لها ولها من  
 الزنا) بل يحرم عليها وعلى سائر محارمها ويوث منها ويوث منه بالاجماع والفرق بين الرجل والمرأة أن  
 البنت انفصلت من الرجل وهي تطفة قدرة لا يعمها والولد انفصل من المرأة وهو إنسان كامل ونسل  
 المحلوة من ماء زنا المحلوة من ماء استمنائه بغير يد حليته (وم الثالث) (الأخت شقيقة كانت أولاد  
 أولام) وضابطها كل أني ولدها أبواك أو أحدهما (والحالة حقيقة أو مجازا وهي أخت الأم) بواسطة  
 كحالة الأب) أي أخت أم الأب (أو) حالة (الأم) وهي أخت أم الأم وضابط الحالة كل أخت أني ولدتك  
 بواسطة أو غيرها (والعمة حقيقة أو مجازا وهي أخت الأب) بواسطة كعمة الأب) أي أخت أبي الأب  
 وكعمة الأم وهي أخت أبي الأم وضابط العمة كل أخت ذكر ولدك بواسطة أو غيرها (وبنت الأخ)  
 بأنواع حقيقة أو مجازا (وهي) بنات أولاد أي الأخ (من ذكر وأنتي) كبنات ابن الأخ وبنت  
 بنت الأخ (وبنت الأخت) بأنواع الأخت الثلاثة حقيقة أو مجازا (وهي) بنات أولادها أي الأخت  
 (من ذكر وأنتي) وعطف المصنف على قوله سابقا سبع قوله هنا واثنان) بسبب الرضاع (أي المحرمات  
 بالنص) أي نص الآيات الشريفة (اثنان) حرمتا (بالرضاع) هما الأم المرضعة (وهي من أرضعتك أو  
 أرضعت من أرضعتك أو أرضعت أبان رضاع أو أرضعت من ولدك بواسطة أو غيرها) (والأخت من  
 الرضاع) فمن أرضعت من امرأة صار جميع بناتها أخوات له من الرضاع سواء التي ترضع عليها والتي  
 قبلها والتي بعدها (وأما اقتصر المصنف على الإثنتين للنسب عليهما في الآية والآ) نقول إنما اقتصر  
 المصنف على اثنتين لظاهر النص فلا يصح (فالسبع المحرمات بالنسب تحرم بالرضاع أيضا كما سيأتي  
 التصريح به في كلام المين) من الأربع عشرة التي هي (المحرمات بالنص) مخلطة توجب تحريما  
 (أربع بالمصاهرة) وهي وصف شبيهة بالقرابة وهي في أربعة فزوجة الابن وبنت الزوجة أشبهتا  
 البنت وزوجة الأب وأم الزوجة أشبهتا الأم كما قال (وهن أم الزوجة وإن علت أمها سواء ممن  
 نسب أو رضاع) فلا فرق بين أم الزوجة من النسب وأمها من الرضاع ولونا آخر ثبوت الأمومة عن  
 النكاح كأن يطلق صفوة فترضعها امرأة (سواء وقع دخول الزوج بالزوجة أم لا) ومثل أم الزوجة أم  
 الموطوءة بملك المين وأم الموطوءة بشبهة لأن من وطئ المرأة بملك المين تحرم عليه أمهاتها وبناتها وحرمت  
 هي على آبائه وأبنائه تحريما موطوءا بالاجماع وكذا الموطوءة بشبهة كأن ظنها زوجته أو أمته فوطئها  
 فيحرم عليه أمهاتها وبناتها (والرابعة أي بنت الزوجة إذا دخل بالأم) أي بوطء ولو في الدبر ومثله  
 أن يدخل المني المحرم حال الأنزال ولو في الدبر أيضا والمعتبر بالدخول في حياة الأم والدخول بالامهات يحرم



الذي يحرم من الشيب

[illegible]

الذي يحرم من النسب سبع فيحرم بالرضاع تلك السبع أيضا. ثم شرح



في عيوب النكاح الثينة للخيار فيه فقال (وردد المرأة) أي الزوجة (بخمسة) (٢٠٣) عيوب (أحدها) (الجنون)

شواء أطلق أو تقطع  
قبل العلاج أو لا فخرج  
الأعضاء فلا يثبت به  
الخيار في فسخ النكاح  
ولو دام خلافا للتولي  
(و) ثانياً بوجود (الجدام)  
بذال معجمة وهو علة  
يحمر منها البصم  
يسود ثم يتقطع ثم  
يتناثر (و) الثالث  
بوجود (البرص) وهو  
بياض في الجلد يذهب  
دم الجلد وما تحته من  
اللحم فخرج البصم وهو  
ما يعبر الجلد من غير  
إذهاب دمه فلا يثبت به  
الخيار (و) الرابع  
بوجود (الرتق) وهو  
انسداد محل الجماع  
بلحم (و) الخامس  
بوجود (القرن) وهو  
انسداد محل الجماع بعظم  
وهو علة هذه العيوب  
كالبحر والصن لا يثبت  
به الخيار (و) رداً لرجل  
أي (أي) الزوج  
(بخمسة عيوب  
بالجنون والجدام  
والبرص) وسبق  
معناها (و) بوجود  
(الحب) وهو تقطع  
الذكر كله أو بعضه  
والباقي منه دون  
الحشفة فإن بقي قدرها  
فأكثر فلا خيار

في عيوب النكاح الثينة للخيار (لكل من الزوجين) (فيه) أي النكاح ولو من غير شرط  
وسكن عن الثينة للخيار إذا شرطت في العقد ومنها الإسلام والحرية والسيارة وفوائد الفسخ أربعة :  
الأولى أنه لا ينقص عقد الطلاق : الثانية أنه إذا علم بالعيب قبل الدخول وفسخ لا يلزمه شيء من  
الهرم : الثالثة أنه إذا وطئها وتبين بها عيب وفسخ النكاح سقط المسمى ويلزمه مهر النكاح ويرجع بالزائد  
إن كان دفعه وإذا أدرجوها احتيج لعقد جديد ولو في العدة ولا يحتاج إلى محلل : الرابعة أنه  
إذا فسخ بمقارن العقد فلا نفقة لها وإن كانت حاملاً . وأما البصم فتنجب في كل من الفسخ والطلاق  
حيث كان بعد الدخول واستشكل تصوير فسخ الزوجة بالعيوب بأنها إن علمت به فلا خيار والأصل  
النكاح لا تنفاه الكفاءة . وأحيى بأن صورته أن نأذن في معنى غير كفء وزوجها الولي منه ثناء  
على أنه سليم فإن للذهب صحة النكاح ويثبت الخيار (فقال ورد للمرأة أي الزوجة بخمسة عيوب)  
أي يثبت للزوج خيار في فسخ نكاحه بواحد من الخمسة (أحدها) (الجنون) شواء (أطلق أو تقطع)  
ولو حدث بعد العقد والدخول (قبل العلاج) (أولاً) أي لم يقبل العلاج بأن كان مستحسناً والصريح نوع  
من الجنون والحق الشافعي الخليل الجنون وهو قلة العقل (فخرج الرغماء) فلا يثبت به الخيار في فسخ  
النكاح) كسائر الأمراض (ولو دام خلافاً للتولي) وثانياً بوجود (الجدام) وإن كان مثلهما في ذلك أما  
الجنون فإن كان مثلهما فلا خيار له ولا لوليها ولا لها أيضاً لكن يبقى الخيار لوليها إن كان الجنون مقارناً  
للعقد والجدام (بذال معجمة) مع ضم الجيم (وهو علة يحمر منها البصم ثم يسود ثم يتقطع) أي  
ينشق مع الاتصال بالبدن (ثم يتناثر) أي يتساقط مع الانفصال عن البدن ويتصور ذلك في كل  
عضو لكنه في الوجه والأطراف أغلب (والثالث) بوجود (البرص) وهو بياض شديد (في الجلد يذهب  
دم الجلد وما تحته من اللحم) ولا يشترط استحكام البرص والجدام بل يكفي حكم أهل الخبرة بكونه خدماً  
أو برصاً لأن النفس صاف ذلك وإن لم يكن مستحسناً والاستحكام في البرص هو وصوله إلى العظم  
بحيث لو فرك العظم فزك شديد الأحمر (فخرج) (بالبرص) (البصم) وهو ما يعبر الجلد من غير اذهاب  
دمه فلا يثبت به الخيار والرابع بوجود (الرتق) وهو انسداد محل الجماع بلحم وليس للزوج أجبارها  
على شق الوضع حيث كانت بالغة ولو سقبة فإن شق وأمكن الوطء فلا خيار لزوال المانع من الجماع  
(والخامس) بوجود (القرن) وهو انسداد محل الجماع بعظم (أو هو شيء يخرج من قبل المرأة بحيث  
يحب الأرض إذا قدمت (ومع هذه العيوب) الخمسة (كالبحر والصن) والنحر والقروح السائلة  
والبول والتفوط عند الجماع والآن زال قبله وضيق النفث (لا يثبت به الخيار) (الزوج على الزوجة) (ورد  
الرجل أيضاً أي الزوج بخمسة عيوب) أي يثبت للمرأة فسخ نكاحها منه بواحد منها شواء كان  
العيب مقارناً للعقد أو حدث بين العقد والوطء أو بعد الوطء في غير العنة أما هي إذا حدثت بعده فلا  
خيار وذلك (بالجنون والجدام والبرص وسبق معناها) أي الثالثة (و) بوجود (الحب) وهو تقطع  
الجيم (قطعه الذكر كله) مع بقاء الاثنين (أو بعضه) والباقي منه دون الحشفة فإن بقي قدرها فأكثر  
فلا خيار (حتى لو كان الباقي من ذكره قدر حشفة مقابلة أو أكثر لكن دون حشفته أو صغرت حشفته  
جدواً كان الباقي قدرها دون المقابلة فلا خيار ولو بقي منه قدر الحشفة ولكن عجز به عن الوطء فهو  
مثل العنة فتضرب له المدة (و) بوجود (العنة) في الكف قبل الوطء في قبلها (وهي بضم العين)  
وتسديد التون (عجز الزوج عن الوطء في القبل) أو بالنسبة لها مطلقاً أو لكونها بكرًا دون غيرها  
وإن حصل بمرض يدمم ولو قدير على الوطء في الدبر (للقوط القوة الناشئة) (لأنه) (لضعف في  
قلبه) وكده أو في دماغه (أو لثله) فيمنع الجماع والمرض الدائم القائم بالزوج الذي لا يمكن معه

(و) بوجود (العنة) وهي بضم العين عجز الزوج عن الوطء في القبل لسقوط القوة الناشئة لضعف في قلبه أو لثله



الجماع له وقد أيس من زواله هو من طرف العنة وليس قسما مستقلا خارجا عنها وحينئذ فصل فيه بين كونه قبل الوطء أو بعده وأنه مالم يحصل له كبر في الاثنين بحيث يخطئ الذكر بهما وصار الذكر لا يخرج من بين الاثنين ولا يمكنه الجماع بشيء منه فيثبت لزوجه الخيار إذا لم يسبق له وطء وذلك حيث أيس من زوال كبرهما ولو بقول طبيب واحد عدل (ويشترط في) الخيار في الفسخ بهذه (المبوبة المذكورة الرفع فيها إلى القاضي) عند الإطلاع عليها فوراً كخيار الصيب في البيع لأن الفسخ أمر صادر من مجتهد فأشبهه الفسخ بأعسار الزوج بالمهر أو بالنفقة (ولا ينفرد الزوجان بالتراضي بالفسخ فيها) أي المبوب (كما يقتضيه كلام الماوردي وغيره لكن ظاهر النص) أي نص الشافعي (خلافه) أي خلاف ما يدل عليه كلام الماوردي وغيره وثبت العنة بإقرار الزوج عند الحاكم أو بيعة على إقراره لا بالبيعة على مشاهدتها إذ لا اطلاع للشهود عليها وثبت أيضا بيمينها بعد نكوله عن اليمين للسبوق بانكاره ويثبت غير العنة بالبيعة على مشاهدتها أو بالإقرار عند الحاكم وإذا ثبتت العنة ضرب القاضي له سنة هلالية بطلب كرامة ويكفي في طلب الضرب قولها أني طالبة حتى من ضرب للذة والتخيير على موجب الشرع ولا فرق في ضرب السنة بين الحر والعبد وابتداء السنة من وقت الضرب لامن وقت الثبوت وذلك لأن تصدق الجماع إنما يعجز خلقاً أو لغرض وهو ما يزول بوجود سبب فإن كان طهراراً مع بيوسة فزول في الشتاء أو لبرودة مع طوبى فزول في الصيف أو لطوبى مع حرارة فزول في الخريف أو لبرودة مع بيوسة فزول في الربيع فإذا تمت السنة رُفقت إلى القاضي فوراً فإن قال وطئت وحيي ثبت وكذا بكر غور أو نكح عدة البكارة على ما قاله الحلبي ولم تصدق تحلف هو أنه وطئ بخلاف البكر غير الغوراء فتختلف هي أنه لم يطأ فإن نكل تحلف فإن حلفت هي أنه لم يطأ أو أقر هو بذلك استقبلت بالفسخ لكن بعد قول القاضي ثبتت عنده عندي أو ثبت حق الفسخ أو كحذلك كقوله ثبت عندي أن فيه عجزاً خلقياً ولا يشترط قول القاضي بحكم بالفسخ وإنما الشرط تحقق السبب واعتمد الرمي أن الزوجة إذا كانت بكراً ولو غوراء شهد ببيارتها أربع نسوة تحلف هي أنه لم يطأ دون الزوج فلا يحلف.

(فصل: في أحكام المدياق وهو يفتح الماد) وكسرها مأخوذ من المصدق بكسر الصاد لا شاعره بمصدق رغبة الزوج في الزوجة وفتح الماد (أفصح من كسرها مشتق) أي مأخوذ (من المصدق بفتح الماد وهو اسم لشديد الصلب) من الرماح والمستوي منها كافى الصالح فكانت أشد الأعضاء لزوماً من جهة عدم سقوطه بالتراضي فلو راضى مع الزوج على زواجه بالمهر لم يسقط مهره ما وجب نكاحاً ويندب كونه من الفضة (وشرعاً اسم مال واجب) للمرأة (على الرجل نكاحاً) أي عقد صحيح (أو وطء شبهة) أو وطء في نفوس أو وطء في عقد فاسد سواء كان الوطء في القبل أو الدبر (أو موب) للزوجين أو لأحدهما في التفويض فيجب مهر المثل فيه بالعقد مع ما ينضم إليه من الفرض أو الوطء أو الموت وهو اسم لما وجب أيضاً بتفويت بضع بالارضاع أو بالشهادة كان بضع زوجته الكسرى الصغرى التي دون سنتين فيجب على الرخصة نصف مهر مثل الصغرى للزوج ولا يفتقر عليه البضع بانقضاء النكاح لأنها غارت أم الصغرى ويجب على الزوج للصغرى نصف المسمى إن كان النكاح صحيحاً وإلا فنصف مهر المثل وكان يشهد شاهدان بأن بين الزوجين رضاً محرراً فيفترق بينهما القاضي ثم يرجع عن الشهادة فيجب أن يفرما المهر كله ولو قبل الدخول لتفويت البضع على الزوج ولا يعود النكاح لأن رجوعهما لا يقبل بالتسوية له ويحل غرم الشاهدين

ويشترط في المبوب  
للمذكورة الرفع فيها  
إلى القاضي ولا ينفرد  
الزوجان بالتراضي  
بالفسخ فيها كما يقتضيه  
كلام الماوردي وغيره  
لكن ظاهر النص  
خلافه.

(فصل: في أحكام  
المدياق) وهو يفتح  
الماد أفصح من  
كسرها مشتق من  
المصدق بفتح الماد  
وهو اسم لشديد الصلب  
وشرعاً اسم مال واجب  
على الرجل نكاحاً أو  
وطء شبهة أو موت



(وَيَسْتَحِبُّ تَسْمِيَةَ

الْمَهْرِيَّ) (عَقْدُ النِّكَاحِ)

وَلَوْ فِي نِكَاحِ عَبْدِ السَّيِّدِ

أُمْتُهُ يَكْفَى تَسْمِيَةَ أَى

شَيْءٍ كَانَ وَلَكِنْ يَسْنُ

عَدَمُ النِّقْصِ عَنْ عَشْرَةِ

دَرَاهِمَ وَعَدَمُ الزِّيَادَةِ

عَلَى خَمْسِيَّةٍ دَرَاهِمَ خَالِئَةً

وَأَشْعَرُ قَوْلُهُ يَسْتَحِبُّ

بِجَوَازِ اخْتِلَافِ النِّكَاحِ

عَنِ الْمَهْرِ وَهُوَ كَذَلِكَ

(فَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ) فِي عَقْدِ

النِّكَاحِ مَهْرًا (صَحَّ

الْعَقْدُ) وَهَذَا مَعْنَى

التَّفْوِضِ وَبِصَدْرِ تَارَةِ

مِنَ الزَّوْجَةِ الْبَالِغَةِ

الرَّشِيدَةِ كَقَوْلِهَا لَوَلِيهَا

زَوْجِي بِلَا مَهْرٍ أَوْ عَلَى

أَنْ لَامَهْرِيٍّ فَيَزَوِّجُهَا

الْوَلِيَّ وَيَنْفِي الْمَهْرَ أَوْ

يَسْكُتُ عَنْهُ وَكَذَا لَوْ قَالَ

سَيِّدُ الْأُمَةِ لِشَخْصٍ

زَوْجَتُكَ أَمْنِي وَنَقِي

الْمَهْرَ أَوْ سَكَتَ (و) إِذَا

صَحَّ التَّفْوِضُ (وَجِبَ

الْمَهْرُ) فِيهِ (ثَلَاثَةُ

أَشْيَاءَ) وَهِيَ (أَنْ يَفْرُضَ

الزَّوْجُ عَلَى نَفْسِهِ)

وَرَضَى الزَّوْجَةُ بِمَا

فَرَضَ (أَوْ يَفْرُضَ

الْحَاكِمُ عَلَى الزَّوْجِ

صَدَقَها الزَّوْجُ وَالْأَفْلَاحُ عَلَيْهِمَا (وَيَسْتَحِبُّ تَسْمِيَةَ الْمَهْرِيَّ) صَلَبَ (عَقْدُ النِّكَاحِ) وَلَوْ فِي نِكَاحِ عَبْدِ السَّيِّدِ أُمْتُهُ لَأَنَّهُ عَلَى اللَّهِ وَسَمٌّ لِمَجْلِ نِكَاحِهَا (وَيَكْفَى تَسْمِيَةَ أَى شَيْءٍ كَانَ) مَعْقِلٌ أَوْ كَثْرٌ فَإِنْ أَتَى فِي الْقَلَةِ إِلَى حَدِّ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِتَسْمِيَةِ الْمَهْرِيَّ وَرَجَعَ إِلَى مَهْرِ التَّسْلِيلِ (وَلَكِنْ يَسْنُ عَدَمُ النِّقْصِ عَنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمَ) خَالِئَةً لِأَنَّ أَبْجِيْفَةً لَا يَجُوزُ أَقْلُ مِنْهَا (وَعَدَمُ الزِّيَادَةِ عَلَى خَمْسِيَّةٍ دَرَاهِمَ) خَالِئَةً لِأَنَّهَا أَصْدَقُ نِسَانِهِ بِإِلَاحٍ وَبِنَاتِهِ (وَأَشْعَرُ قَوْلُهُ يَسْتَحِبُّ بِجَوَازِ اخْتِلَافِ النِّكَاحِ عَنِ الْمَهْرِ وَهُوَ) أَى الْحَكْمُ مِنَ الْخَارِجِ (كَذَلِكَ) أَى مِثْلُ أَشْعَرِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ مِنْ جَوَازِ الْإِخْلَافِ عَنْهُ لَكِنْ مَعَ الْكَرَاهَةِ وَقَدْ يَجِبُ ذِكْرُ الْمَهْرِ كَالْوَزْوَجِ الْفَاصِلَةِ وَلَيْسَ بِأَكْثَرٍ مِنْ مَهْرِ التَّسْلِيلِ لِأَنَّهُ لَوْ سَكَتَ لَوْ جَبَ مَهْرُ التَّلِثِ وَقَدْ يَحْرَمُ كَالْوَزْوَجِ وَجْهًا بِدُونِ مَهْرِ التَّلِثِ وَلَوْ سَكَتَ لَوْ جَبَ مَهْرُ التَّلِثِ وَكَالْوَزْوَجِ الْمَجْزُورِ عَلَيْهِ بَيْنَ لَمْ يَرْضَ الْأَبَا كَثْرًا مِنْ مَهْرِ تِلْكَهَا (فَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ مَهْرًا صَحَّ الْعَقْدُ) بِالْإِجْمَاعِ لَكِنْ مَعَ الْكَرَاهَةِ (وَهَذَا) أَى عَدَمُ تَسْمِيَةِ الصَّدَاقِ فِي الْعَقْدِ (مَعْنَى التَّفْوِضِ وَبِصَدْرِ) أَى التَّفْوِضِ (تَارَةِ) مِنَ الزَّوْجَةِ الْبَالِغَةِ الرَّشِيدَةِ (أَوَاسْفِيَةِ) الْهَيْلَةِ (كَقَوْلِهَا) أَى الْبَالِغَةِ الْمَذْكُورَةِ (لَوَلِيهَا) زَوْجِي بِلَا مَهْرٍ أَوْ عَلَى أَنْ لَامَهْرِيٍّ (بِخِلَافِ) مَالِ الْوَقَالَتِ زَوْجِي وَنَقِي وَسَكَتَ عَنِ الْمَهْرِ بِالْكَلْبَةِ فَلَا يَكُونُ تَفْوِضًا بَلْ إِذَا مَطْلَقًا فِي التَّزْوِجِ (فَيَزَوِّجُهَا الْوَلِيَّ وَيَنْفِي الْمَهْرَ أَوْ يَسْكُتُ عَنْهُ) وَالزَّوْجُ قَاصِرٌ أَوْ يَزَوِّجُ بِدُونِ مَهْرِ التَّلِثِ أَوْ بِغَيْرِ قَدْرِ الْبَلَدِ فَفِي ذَلِكَ بَلْغُو مَا ذَكَرَهُ الْوَلِيُّ لِأَنَّ التَّسْمِيَةَ الْفَاسِدَةَ كَالْخَمْسِيَّةِ قَهْرِيٌّ بِغَيْرِ السَّكُوتِ فَتَكُونُ مِنْ صَوْرِ التَّفْوِضِ وَخَرَجَ بِالرَّشِيدَةِ مَا لَوْ كَانَتْ مُضْمِرَةً أَوْ مَحْذُومَةً أَوْ سَقِيَةً فَإِنَّهُ يَجِبُ لَهَا مَهْرُ التَّلِثِ بِمَجْرَدِ الْعَقْدِ وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى فَرْضِ أَوْ طَرَفٍ بِقَوْلِهَا زَوْجِي مَالِ الْوَلِيِّ تَأْذَنَ وَكَانَتْ بِغَيْرِ مَهْرِ التَّلِثِ بِمَجْرَدِ الْعَقْدِ وَلَا يَقَالُ لَهَا مَفْوضَةٌ وَخَرَجَ بِقَوْلِهَا بِلَا مَهْرٍ مَالِ الْوَقَالَتِ زَوْجِي بِمَهْرِ التَّلِثِ وَزَوْجٍ غَيْرِهِ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ تَفْوِضًا وَجِبَ مَهْرُ التَّلِثِ بِالْعَقْدِ وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى تَفْوِضِ الْمَرْأَةِ وَبِغَيْرِ مَفْوضَةٍ لِمَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْوَلِيِّ فِي الْعَقْدِ وَسَمِيَتْ الْمَرْأَةُ مَفْوضَةً بِفَتْحِ الْوَاوِ لِأَنَّ الْوَلِيَّ قَوْضَ أَمْرِهَا إِلَى الزَّوْجِ أَى جَعَلَهُ دَخْلًا فِي إِبْجَاهِهِ إِلَى فَرْضِهِ أَوَّلًا إِلَى الْحَاكِمِ وَمَفْوضَةٌ بِكسر الْوَاوِ تَفْوِضَ أَمْرٍ بَعْضُهَا وَهُوَ الْعَقْدُ عَلَيْهِ بِلَا مَهْرٍ إِلَى الْوَلِيِّ لَكِنْ لَا يَقَالُ تَفْوِضَ بِمَجْرَدِ قَوْلِهَا إِذَا زَوَّجَهَا الْوَلِيُّ مَعَ نَقِي الْمَهْرِ مِثْلًا وَهَذَا تَفْوِضُ الْحَرَّةِ وَأَمَّا تَفْوِضُ الْأُمَةِ فَلَهُ صَوْرَتَانِ أَنْ يَقُولَ سَيِّدُهَا زَوَّجْتُهَا بِمَا مَهْرٍ أَوْ يَسْكُتُ كَمَا قَالَ الشَّارِحُ (وَكَذَا) بِصَدْرِ التَّفْوِضِ مِنَ السَّيِّدِ كَمَا (لَوْ قَالَ) سَيِّدُ الْأُمَةِ لِشَخْصٍ زَوْجَتُكَ أَمْنِي وَنَقِي الْمَهْرَ أَوْ سَكَتَ) وَإِنْ لَمْ يَسْبِقْ قَوْلُ مِنَ الْأُمَةِ لِأَنَّ الْحَقَّ لِلْسَّيِّدِ وَلَا شَيْءَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى الزَّوْجِ وَلَوْ دَخَلَ بِهَا لِأَنَّهُ قَدْ اسْقَطَ الْمَهْرَ وَأَمَّا لَوْ زَوَّجَ الْأُمَةُ بِدُونِ مَهْرِ التَّلِثِ أَوْ بِغَيْرِ قَدْرِ الْبَلَدِ أَوْ بِمَوْجِلٍ فَيَعْقِدُ بِذَلِكَ وَلَا يَكُونُ تَفْوِضًا مِنْهُ لِأَنَّ الْحَقَّ فِيهِ لَهَا (وَإِذَا صَحَّ التَّفْوِضُ وَجِبَ لِلْمَهْرِيَّةِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ) أَى بِوَلَدِهَا مِنْهَا (وَهِيَ أَنْ يَفْرُضَ الزَّوْجُ) أَى يَقْدِرَ الزَّوْجُ الْمَهْرَ (عَلَى نَفْسِهِ) قَبْلَ الدَّخُولِ بِهَا مِنْ غَيْرِ طَلَبِهَا وَطَلَبِهَا مِنْهُ وَلَهَا حَبْسُ نَفْسِهَا لِفَرْضِهَا تَكُونُ عَلَى بَصَرَةٍ مِنْ تَسْلِيمِ نَفْسِهَا وَلَهَا بَعْدَ الْفَرْضِ حَبْسُ نَفْسِهَا حَتَّى تَسْلِمَ الْفَرُوضُ الْحَالِ كَمَا حَبْسُ نَفْسِهَا تَسْلِيمَ الْحَالِ لِلسَّيِّدِ فِي الْعَقْدِ (و) يَشْتَرَطُ أَنْ (يَرْضَى) الزَّوْجَةُ بِمَا فَرَضَ (لِأَنَّ الْحَقَّ لَهَا إِذَا فَرَضَ دُونَ مَهْرِ التَّلِثِ أَوْ فَرَضَ مُوَجِّلًا أَوْ مِنْ غَيْرِ قَدْرِ الْبَلَدِ وَالْأَفْلَاحُ يَصْنَعُ رِضَاها حَيْثُ صَدَقَتْهُ عَلَى أَنَّهُ مَهْرُ تِلْكَهَا (أَوْ يَفْرُضُ) الْحَاكِمُ) الَّذِي تَقَعُ الدَّعْوَى بَيْنَ يَدَيْهِ فَيَفْرُضُ الْمَهْرَ (عَلَى الزَّوْجِ) بَعْدَ تَقَدُّمِ دَعْوَى صَحِيحَةٍ مِنْهَا عِنْدَهُ إِذَا امْتَنَعَ الزَّوْجُ مِنَ الْفَرْضِ لَهَا أَوْ تَنَازَعَا فِي قَدْرِ الْفَرُوضِ كَمَا يَفْرُضُ وَلَكِنْ لَا يَفْرُضُ إِلَّا حَالًا مِنْ قَدْرِ الْبَلَدِ لِأَنَّ مَنْصِبَهُ فَصْلُ الْخُصُومَاتِ وَالزَّامُ



المائد (ويكون الفروض عليه) أي الزوج (مهر المثل) بلا زيادة ولا نقص (ويشترط علم القاضى بقدره) أي مهر المثل حتى لا يزداد عليه ولا ينقص عنه إلا بتفاوت يسير (أما الزوال وجب بما يفرضه) القاضى (فلا يشترط) لأنه حكم منه ومقرر وصحيح مسنى في العقد سواء كان من الزوج أو من الحاكم فبشترط بطلاق قبل وطء بخلاف ما لو طلق قبل فريض ووطء وبخلاف المفروض الفاسد كخبر فلا يشترط به مهر المثل إذا طلق قبل الوطء إذ لا عبرة به بعد إخلاله العقد عن العوض بالسكينة بخلاف المسعى الفاسد فإنه يستعار مهر المثل بالطلاق قبل الوطء (أو يدخل أي الزوج بها أي الزوجة المفوضة) بأن يطأها ولو في الدبر أو في حيز أو في إحرام ولو لم ينتشر ولو لم تزل الكارة (قبل فريض من الزوج أو الحاكم فيجب لها مهر المثل بنفس الدخول) وإن ادّنته في وطئها بشرط أن لا مهر لأن البتة لا تمتنع حقاً للزوجة بل فيه محض تعالي كرهوان باحتة متوقفة على إذن الشارع (ويعتبر هكذا المهر) أي مهر المثل للمفوضة (بحال العقد في الأصح) لأنه المتعاضد للوجوب بالوطء لكن اعتمد الجعري كلام الخطيب أن المعتبر أكثر مهر المثل من العقد إلى الوطء لأن البضع دخل بالعقد في ضمانه واقترب بالضممان أنلاف المنفعة الحاصلة من ادخال الذكر فيه فوجب ألا كثر حتى لو كانت عند الوطء بمنفعة كمل لا توجد عند العقد فزاد مهر مثلها بذلك اعتبر هذا الزائد (وان مات أحد الزوجين قبل فريض ووطء وجب) لها (مهر مثل في الاظهر) لأن الموت كالوطء في تقرير المسعى فسكن في إيجاب مهر المثل في التفويض والمعتبر الأكثر من العقد إلى الموت . واعلم أنه لا مهر بالموت في التسكين الفاسد (والمراد بمهر المثل) في سائر مسائل مهر المثل (قدر ما يرغب به في مثلها عادة) وكرهه الأعمام نسب ويراعى أقرب امرأة تنسب إلى من تنسب إليه التسكوة من الإياه فبراعى أخت لأبوين ثم لأب ثم بنت أم ثم بنت أخ كذلك ثم بنت ابن الأخ كذلك ثم عمه كذلك ثم بنت عم كذلك فإن تعدد اعتبار نساه العصباء اعتبر بالألأم وقرباتها فيقدم منهن أم ثم أخت لام ثم جدة ثم خالة ثم بنت أخت ثم بنت الخال والخالة ويصير في جميع ذلك سن وعقل وعفة وجمال وفصاحة وعلم وشرف وكارة ويسار وغيرها مما يختلف الغرض (وليس لأقل المصدق حد معين في القلة) عندنا وأما عند الامام أبي حنيفة فأقله عشرة دراهم (ولا لأكثره محد معين في الكثرة) لكن يستحب عدم التعالي فيه لأن أخفهن مهر راء أكثرهن تزوجة (بل الخطاب في ذلك) أي المصدق (أن كل شيء صحيح جعله ثمانين عين أو منفعة صحيح جعله صدقا) لكن لا يصح جعل رقة العبد صدقا لزوجه أجرة ولا جعل أحد أبوي الصغيرة صدقا لها (وسبق أن المستحب عدم النقص عن عشرة دراهم وعدم الزيادة على خمسين درهم ويجوز أن يتزوجها على منفعة معلومة) للمتعاقدين عما يجوز الاستنحار لها إن كان الزوج يحسن تلك المنفعة (كتعليمها القرآن) وكخطابة ثوب وكتابة نحو دلائل الخبرات وخرج بالمأومة للنفقة المجهولة كسكنى الدار مدة محولة فلا يصح أن تكون صدقا ولكن يجب على الزوج مهر المثل لها ويجب له عليها أجرة المثل في مقابلة سكنى الدار مثلا والتسكين لا يفسد بفساد السكنى إلا في صورتين أحدهما تسكين الشغار والثانية إذا تزوج عبده حره وجعل رقبته صدقا لها لئلا يوصح جعله صدقا للملكة ولو ملكته لا يفسد التسكين ولو انفسخ لم يحجب مهر فليز من جعله صدقا عدم صدقا (ويسقط) عن الزوج (بالطلاق قبل الدخول نصف المهر) ومثل الطلاق كل فرقة لا تلابسها كاسلامه وهي غير كتابية وردته وحده أو معها ولعانه وإرضاع أمه لها أو أمهاله فإن قبل أمها لا ينسب إليها ومن الفرقة البتة حيوانا فسخها ولو بعد الدخول ينجز الفرقة ويسقط المهر

ويكون المفروض عليه مهر المثل ويشترط علم القاضى بقدره أما رضا الزوج وجب بما يفرضه فلا يشترط (أو يدخل) أي الزوج (بها) أي الزوجة المفوضة قبل فريض من الزوج أو الحاكم (فيجب لها) (مهر المثل) بنفس الدخول ويعتبر هذا المهر بحال العقد في الأصح وإن مات أحد الزوجين قبل فريض ووطء وجب مهر مثل في الاظهر والمراد بمهر المثل قدر ما يرغب به في مثلها عادة (وليس لأقل المصدق حد معين في القلة) ولا لأكثره حد معين في الكثرة بل الخطاب في ذلك أن كل شيء صحيح جعله ثمانين عين أو منفعة صحيح جعله صدقا وسبق أن المستحب عدم النقص عن عشرة دراهم وعدم الزيادة على خمسين درهم ويجوز أن يتزوجها على منفعة معلومة كتعليمها القرآن (ويسقط بالطلاق قبل الدخول نصف المهر)



قبل الدخول ولا تعود الزوجية بعودها آدمية ولو في العدة ومسحها بنحو الفقرة أيضا ولا يسقط المهر  
ولو قبل الدخول لتعذر عودته بخروجه عن أهلية الملك (أما بعد الدخول) ولو في الدبر (ولو مرة واحدة  
فيجب كل المهر ولو كان الدخول حراما كوطء الزوج زوجته حال إحصائها أو حيضها) لاستيفاء  
مقابلها (ويجب كل المهر كما سبق بموت أحد الزوجين) لتقرر المهر به كالوطء ولا انتهاء العقد به  
(لا بخلو الزوج بها في الحديد) خلافا للقديم الموافق للإمام أبي حنيفة حيث قال يستقر المهر بالخلوة  
لأنها مظنة الوطء وإن لم تعد المرأة وذلك حيث لم يكن بها مانع حسي كرتق وكذا كرى كحيض  
في أحد الزوجين ولا يستقر بها في النكاح الفاسد قطعا (وإذا قتل الحرة نفسها أو قتلها زوجها  
أو قتلها أجنبي قبل الدخول بها لا يسقط مهرها) في جميع ذلك بخلاف ما لو قتل الحرة زوجها  
قبل الدخول فإنه يسقط مهرها وبخلاف ما لو قتل الأمة نفسها (ولو مع مشاركة أجنبي أو قتل  
زوجها) أو قتلها سيدها) أو زوجها (قبل الدخول فإنه يسقط مهرها) والفرق بين الحرة والأمة أن  
الحرة كالنكاح إلى الزوج بالعقد أدلة منهن من السفر بخلاف الأمة وقرى أيضا بأن الحرة إذا  
قتلت نفسها غنم زوجها من ميراثها فحاز أن يهرم مهرها بخلاف الأمة وأيضا الفرض من نكاح  
الحرة الألفة والواصل دون الوطء وقد وجدنا بالعقد والفرض من نكاح الأمة الوطء ولهذا يشترط  
فيه خوف الفتنة وذلك حاصل قبل الدخول وفارق ما لو قتل الحرة نفسها ما لو قتل زوجها حيث  
لا مهر في الثانية بأنها في قتلها نفسها تفويت لحق غيرها وهي الورثة بغير إذنهم وفي قتلها زوجها  
تفويت كليها فسقط (تمة) يجب لمطلقة قبل وطء تمة أن لم يجب لها شيء من المهر وهي للقوضة  
التي طلقت قبل الفرض والوطء بخلاف من وجب لها نصف المهر فلا تمة لها لأن النصف خارج  
للاعتاش الذي حصل لها بالطلاق مع سلامة بضعها وتجب التمة أيضا لمطلقة مع وجوب جميع  
المهر لها في الأظهر لأن جميع المهر وجب في مقابلة منفعة بضعها فتجب التمة أيضا لغير الاعتاش  
الحاصل بالطلاق لخلوه عن الجبر والتمة مال يجب على الزوج دفعه لمفارقة ما يجب لها نصف مهر  
فقط إن كانت الفقرة لا يسقطها ولا يسببها ولا يسبب ملكها ولا بسبب موت لهما ولا أحدهما كطلاقه  
واسلامه وردته ولما نه بخلاف ما إذا كانت بضعها كاسلامها وردتها وملكها له وفسخها بغير  
وفسخه بغيرها أو بسببها كأن أراد أمها أو سببا مالا أو كانت بسبب ملكها أو بموت لهما أو لأحدهما  
فلا تمة في ذلك كله وليس أن لا تنقص عن ثلاثين ذراعا خالصة وأن لا تبلغ نصف المهر إذا كان  
نصفه أكثر من ثلاثين ذراعا فإن تنازعا في قدرها قدرها قاض باجتهاده بحسب ما يليق بحال  
الزوج يسارا وعسارا وما يليق بنسبها وصفاتها قال النووي إن وجوب التمة بما تقبل النساء عنه  
فينبغي تحريها ما شاءته منهن لغير ذلك.

(فصل في بيان أحكام الوليمة) وهي تطلق على كل طعام يتخذ لسرور حادث من أهلك أي عقد  
على الزوجة ومن عرس أي دخول بها ونحوهما (والوليمة على العرس) أي لأجله (مستحبة) مؤكدة  
والعرس بضم العين يطلق على العقد وعلى الاجتماع بالزوجة بعده وأما العرس بكسر العين فهي المرأة  
وذلك لموتها عنه صلى الله عليه وسلم قولاً وقولاً فقد أول صلى الله عليه وسلم على أم سلمة عدي من  
شعر وعلى صفية عكس وهو تمر وسمن وأقط والحيس هو خلط السمن والتمر والأقط وهو لبن غير  
مزروع الزيد وقد خلط مع هذه الثلاثة الشويق وقد قال صلى الله عليه وسلم لسيدنا عبد الرحمن  
ابن عوف حين تزوج «أولم ولو بشاة» (والمراد بها) أي الوليمة (طعام يتخذ للعرس وغيره)  
كالحنات والقدوم من السفر إن طال عرفا. (وقال الشافعي تصدق الوليمة) أي تحمل (على كل دعوة

أما بعد الدخول ولو مرة  
واحدة فيجب كل المهر  
ولو كان الدخول حراما  
كوطء الزوج زوجته  
حال إحصائها أو حيضها  
ويجب كل المهر كما  
سبق بموت أحد  
الزوجين لا بخلو الزوج  
بها في الحديد وإذا قتل  
الحرة نفسها قبل  
الدخول بها لا يسقط  
مهرها بخلاف ما لو قتل  
الأمة نفسها أو قتلها  
سيدها قبل الدخول  
فإنه يسقط مهرها  
(فصل في الوليمة على  
العرس مستحبة)  
والمراد بها طعام يتخذ  
للعرس وقال الشافعي  
تصدق الوليمة على كل  
دعوة

أولها عات



لحادث سرور (وهو انسراح الصدر بلدة فيها طمانينة الصدر عاجلا و آجلا و أما الفرح فهو انسراح الصدر بلدة عاجلة غير آجلة و بأي شيء أول من الطهور والشروب جاز (و أفلها) أي أقل كمال الوليمة (لاكثر) أي لمن سكر ماله (شاة) ويستحب فيها ما يستحب في العقيقة كان يطبخها على و أن لا يكثر عظمها تفاولا بحلاوة أخلاق الزوجة وسلام أعضائها (و القفل) أي لمن قل ماله (ماتيسر) ويدخل وقتها بالمقد والإفضل فعلها بعد الدخول لانه صلى الله عليه وسلم لم يزل عن نسائه إلا بعد الدخول وتنتهي عدة الزفاف للسكر سماء واللب ثلاثا ففعلها بعد ذلك يقع قضاءه وقدمها على المقعد لم تكن وليمة عرس فلا يجب الإجابة (و أنواعها) أي الوليمة (كثيرة مذكورة في الطولات) وهي أملك للمقد ووليمة الاجتماع وعرس ولادة وعقيقة لطفل ووكرة البناء ووضيمة لوتسوعا و عذار لختان وحناف لخم قرآن أو كتاب وثيقة لقدم من سفر ومادة بلا سبب وكلها تستحب (والإجابة إليها أي وليمة العرس واجبة أي فرض عين في الأصح) ولو قبل الدخول وأن خالف الأفضل بشرط أن تكون الوليمة بعد المقعد فإذا فعلت بعد المقعد بقصد وليمة المقعد ووليمة الدخول مما حصلوا بسن له أن يقعد باجابه الاقتداء بسنة النبي صلى الله عليه وسلم وإقامة الواجب وإكرام أخيه المؤمن وزيارته ليشاب على ذلك ويكون من التراوين وللتحسين في الله ولا يقعد إلا كل قضاء الشهوة ونحو ذلك فلا يشاب عليها (ولا يجب الأكل منها في الأصح) بل يستحب لفظ الأكل ولفظه لمة ولا تسقط إجابة بصوم فإن شق على الداعي عدم فطر من صوم فليطعم أفضل من أعمال الصوم بقصد خير خاطره وإن لم يشق عليه فالأغنى أفضل أما صوم الفريض فلا يجوز الخروج منه مضيقا كان أو موسعا كالنذر المطلق (أما الإجابة لغير وليمة العرس) فكولية الولادة والختان ونحوهما (من بقية الولائم فليست فرض عين بل هي) أي الإجابة (سنة) فطما كفيل الوليمة (وأنما يجب الإجابة لوليمة العرس أو تسن لغيرها بشرط أن لا يحسن الداعي الأغنياء الذين ليسوا أهل حرفته وأهل محله (بالدعوة) لغيرهم (بل) عم النوعين بأن يدعوهم والفقراء أو خص الفقراء للفرم أو خص الأغنياء لكونهم أهل حرفته وأهل مسجده فلا يمنع ذلك من وجوب الإجابة والبراد بالأغنياء هنا من يقصد التحمل بحضوره لنحو وجاهة كسناخ البلدان والأسواق أي يوم للزيتون باللاس الفاخرة وإن لم يكن عندهم مال أصلا (وأن يدعوهم في اليوم الأول فان أول ثلاثة أيام لم تجب الإجابة) إلا في اليوم الأول فتجب فيه لعرس وتسن لغيره (ولا تجب في اليوم الثاني) فطما (بل تستحب) في عرس وغيره لكن سنها في دون سنها في الأول في غير العرس (وتكره في اليوم الثالث) في عرس وغيره (وبقية الشروط مذكورة في الطولات) فمنها أن يكون الداعي مسلما ومنها أن يكون الداعي مطلقا للتصرف ومنها أن يكون الداعي بنف أو نائبه المدعو بخلاف ما لو فتح دأره وقال ليحضر من شاء ومنها أن لا يدعو له خوف منه أو لطمع في حابه ومنها أن لا يعتبر المدعو للداعي ومنها أن لا يدعو من لم يكره ماله محرام (الأن من) أجل (غير أي مانع من الإجابة لوليمة كان يكون في موضع الدعوة) أو في طريقه (من يتأذى به الدعوة) لعداوة وزحمة أو نحوهما (أو لا يلبق به محالته) كالأراذل الذين يحصل منهم سخرية أو كسب عورة وكان يكون هناك منكرا لازولا بحضوره كالغريب باللهي وشرب الخمر (تمة) ويجل نرسكر وغيره بسبب وليمة عقد النكاح ويجل التقاطه ولكن زكيا أولى ويكره أخذ الشاة من الهواء بazar ونحوه فإن أخذته أو التقطه أو سطا سحره فوقع فيه فملكه وإن لم يسلط سحره لم يملكه لقائه على ملك البار ولأنه لم يخدمه منه فصد علك ولا قبل ثم هو أولى

لحادث سرور (وهو انسراح الصدر بلدة فيها طمانينة الصدر عاجلا و آجلا و أما الفرح فهو انسراح الصدر بلدة عاجلة غير آجلة و بأي شيء أول من الطهور والشروب جاز (و أفلها) أي أقل كمال الوليمة (لاكثر) أي لمن سكر ماله (شاة) ويستحب فيها ما يستحب في العقيقة كان يطبخها على و أن لا يكثر عظمها تفاولا بحلاوة أخلاق الزوجة وسلام أعضائها (و القفل) أي لمن قل ماله (ماتيسر) ويدخل وقتها بالمقد والإفضل فعلها بعد الدخول لانه صلى الله عليه وسلم لم يزل عن نسائه إلا بعد الدخول وتنتهي عدة الزفاف للسكر سماء واللب ثلاثا ففعلها بعد ذلك يقع قضاءه وقدمها على المقعد لم تكن وليمة عرس فلا يجب الإجابة (و أنواعها) أي الوليمة (كثيرة مذكورة في الطولات) وهي أملك للمقد ووليمة الاجتماع وعرس ولادة وعقيقة لطفل ووكرة البناء ووضيمة لوتسوعا و عذار لختان وحناف لخم قرآن أو كتاب وثيقة لقدم من سفر ومادة بلا سبب وكلها تستحب (والإجابة إليها أي وليمة العرس واجبة أي فرض عين في الأصح) ولو قبل الدخول وأن خالف الأفضل بشرط أن تكون الوليمة بعد المقعد فإذا فعلت بعد المقعد بقصد وليمة المقعد ووليمة الدخول مما حصلوا بسن له أن يقعد باجابه الاقتداء بسنة النبي صلى الله عليه وسلم وإقامة الواجب وإكرام أخيه المؤمن وزيارته ليشاب على ذلك ويكون من التراوين وللتحسين في الله ولا يقعد إلا كل قضاء الشهوة ونحو ذلك فلا يشاب عليها (ولا يجب الأكل منها في الأصح) بل يستحب لفظ الأكل ولفظه لمة ولا تسقط إجابة بصوم فإن شق على الداعي عدم فطر من صوم فليطعم أفضل من أعمال الصوم بقصد خير خاطره وإن لم يشق عليه فالأغنى أفضل أما صوم الفريض فلا يجوز الخروج منه مضيقا كان أو موسعا كالنذر المطلق (أما الإجابة لغير وليمة العرس) فكولية الولادة والختان ونحوهما (من بقية الولائم فليست فرض عين بل هي) أي الإجابة (سنة) فطما كفيل الوليمة (وأنما يجب الإجابة لوليمة العرس أو تسن لغيرها بشرط أن لا يحسن الداعي الأغنياء الذين ليسوا أهل حرفته وأهل محله (بالدعوة) لغيرهم (بل) عم النوعين بأن يدعوهم والفقراء أو خص الفقراء للفرم أو خص الأغنياء لكونهم أهل حرفته وأهل مسجده فلا يمنع ذلك من وجوب الإجابة والبراد بالأغنياء هنا من يقصد التحمل بحضوره لنحو وجاهة كسناخ البلدان والأسواق أي يوم للزيتون باللاس الفاخرة وإن لم يكن عندهم مال أصلا (وأن يدعوهم في اليوم الأول فان أول ثلاثة أيام لم تجب الإجابة) إلا في اليوم الأول فتجب فيه لعرس وتسن لغيره (ولا تجب في اليوم الثاني) فطما (بل تستحب) في عرس وغيره لكن سنها في دون سنها في الأول في غير العرس (وتكره في اليوم الثالث) في عرس وغيره (وبقية الشروط مذكورة في الطولات) فمنها أن يكون الداعي مسلما ومنها أن يكون الداعي مطلقا للتصرف ومنها أن يكون الداعي بنف أو نائبه المدعو بخلاف ما لو فتح دأره وقال ليحضر من شاء ومنها أن لا يدعو له خوف منه أو لطمع في حابه ومنها أن لا يعتبر المدعو للداعي ومنها أن لا يدعو من لم يكره ماله محرام (الأن من) أجل (غير أي مانع من الإجابة لوليمة كان يكون في موضع الدعوة) أو في طريقه (من يتأذى به الدعوة) لعداوة وزحمة أو نحوهما (أو لا يلبق به محالته) كالأراذل الذين يحصل منهم سخرية أو كسب عورة وكان يكون هناك منكرا لازولا بحضوره كالغريب باللهي وشرب الخمر (تمة) ويجل نرسكر وغيره بسبب وليمة عقد النكاح ويجل التقاطه ولكن زكيا أولى ويكره أخذ الشاة من الهواء بazar ونحوه فإن أخذته أو التقطه أو سطا سحره فوقع فيه فملكه وإن لم يسلط سحره لم يملكه لقائه على ملك البار ولأنه لم يخدمه منه فصد علك ولا قبل ثم هو أولى



من غيره ولو أخذه غيره لم عليك ولو سقا من حجره قبل أن يقيد أخذه أو قام فسقط تطل  
اجتماعه به ولو نفعه قبل ذلك أو وقع على الأرض وكبوس الحجر من البدع المباحة فإن قصد بذلك  
الكرامة فحسن ودونه مكره كراهة شديدة بل مجرد الفأه في الأرض من غير دوس مكره .

(فصل : في أحكام القسم والنسوز) وللقسم بفتح القاف وسكون السين والكراد بها هنا العدل بين  
الزوجات والنسوز من جهة الزوجات (والأول من جهة الزوج) (والثاني من جهة الزوجة) أي بحسب الغالب والألف قد  
يكون من الزوج بخروجه عن أداء الحق الواجب عليه لها فهو معاشرتها بالمعروف والقسم والمهر  
والنفقة والكسوة وبقيّة اللّون (وهي نشوزها) أي الزوجات (وهي نشوزها) أي امتناعها (عن أداء

الحق الواجب عليها) وهو طاعته ومعاشرته بالمعروف وتسليم نفسها له وملازمة المسكن ونحو  
ذلك (وإذا كان في عصية شخص زوجتان فأكثر لا يجب عليه القسم ابتداء) (بينهما) أي  
الزوجتين (أو بينهما) أي الزوجات (حق لو أعرض عنهن أو عن الواحدة) التي ليس تحتها غيرها

(فلم يبت عندهن أو عندها) لأن المبيت متعقبة فلا تحركه ابتداء أو بعد تمام الدور أما لو بات  
عند واحدة منهما أو بينهما ولو بلا قرعة وجب عليه تمام الدور فورا للباقيات بقرعة وجوبا لمن  
بعد الزّارة التي بات عندها ثم بقرعة وجوبا بين الجميع في الدور الذي بعد تمام الدور الذي تعدى

في ابتداءه (ولكن يستحب أن لا يطلعن من البيت) وأن يحصنن بالوطء (ولا) يعطل  
الواحدة أيضا بأن يبت عندهن أو عندها (وإذا كان في الواحدة أن لا يطلعها) أي  
الواحدة (شكل أربع ليال عن ليلة) اعتبارا بمن لا أربع زوجات (والنسوة في القسم) في البيت

(بين الزوجات) الحرائق فقط أو الأماء فقط (واجبة) على الزوج وأن قام بين عذر كمرض وحض  
وبقي وإحرام وأن كان به علة أو مرض أو علة لأن المقصود من البيت الأنس لا الوطء فلو كان  
في الزوجات حرة وأمة فلتحرة كالتان ولائمة كالبقرة ولا يجوز أقل من ذلك ولا أكثر (وتعتبر

النسوة بالمكان ثارة وبالزمان) ثارة (أخرى) أما المكان فيحرم جالعه بين الزوجتين فأكثر  
في مسكن واحد إلا بالرضا) فإن لم يفرقه بمسكن دار عليهن في بيوتهم وإن انفرد بمسكن فالأفضل  
للفي البيوت صونا لمن عن الخروج من المساكن وله كذا من إلى مسكنه ويحرم ذهابه إلى بعض

ودعاء بعض إلى مسكنه فلا تسب من تفصيل بعضهن على بعض إلا لفرض كقرب مسكن من  
مضي إليها دون الأخرى أو خوف على من مضى إليها من الفجرة دون الأخرى كأن تكون ثابة  
أو حيلة والأخرى عجوزا أو شوها ويحرم أن يقيم بمسكن زوجة واحدة ويدعو الباقيات إليه إلا

برضاها ويجوز جمعهم في خيمة في السفر وفي محل واحد في سفينة (وأما الزمان فمن لم يكن خارجا  
مثلا فيقسم في حقه الليل والنهار تسب له) لأن الليل وقت السكون والنهار وقت التردد في الموانع  
(ومن كان خارجا) مثلا (فيما لا تسب في حقه النهار) لأنه وقت سكونه (والليل تسب له) لأنه وقت

شغله كخبره في القسم أما الكسافر الذي معه زوجاته فيقسم في حقه وقت النزول ليلا كان ونهارا قليلا  
كان أو كثيرا (ولا يدخل الزوج) في التاميم (ليلا) كان أو نهارا (على غير القسم لها العبر حاجة) فإن  
كان أي الدخول في التاميم (الحاجة كعبادة) بأن كانت مريضة (ونحوها) كإخذ متاع ووضع

وتسليم نفقة (لم يمنع من الدخول) وله كالمستوى وطء من الاستمتاع أما الوطء فيحرم جزما (وحيث  
أي حين إذ كان دخوله لحاجة) (أن طال مكته قضى من نوبة الدخول عليها مثل مكته)

من الدخول وحيث أن طال مكته قضى من نوبة الدخول عليها مثل مكته



كما في الأصل قال الخطيب ولا يقضي إذا دخل الحاجة وأن طال الزمن وأن استغفرته الحاجة لأن النهار  
تابع مع وجود الحاجة كما قال النووي في التهاج والصحيح أنه لا يقضي إذا دخل الحاجة وأنه يقضي  
ان دخل بلا سبب اهـ ويجزئ الدخول في الأصل على نوبة الزوجة الأخرى ولو لحاجة ثالثة من  
ابطال حق صاحبة النوبة الأولى ضرورة كرهها الخوف ولو طنا وثيدة طلق وخوف نهب أو حريق  
وحينئذ ان طال مكثه عرفا قضى مثل ما مكث في نوبة الدخول عليها وان كان بقدر الضرورة لأن  
حق الأدنى لا يسقط بالعسر وإن لم يطل مكثه لم يقض لقلته ولو تعدي بالدخول لكنه يعصي  
بالتعدي (فان جامع) زوجه في نوبة غيرها (قضى زمن الجماع) ان طال شواها كان في الأصل أوفى  
التابع (لانفس الجماع) إلا ان قصر زمنه فلا يقضي) ويعصى بالجامع مطلقا قصر زمنه أو لا وان كان  
الدخول في تلك الزوجة لضرورة ويجزئ الجماع لكونه في نوبة الغير لاندائه ونظام بعضهم ذلك بقوله:

دخول زوج طال أو أطال \* في الأصل يقضيه بلا محال  
وليقض زاندا بما أطال \* في تابع دون الذي قد طالا

(واذا أراد من في عصمته زوجات السفر أفرع بينهما) وجوباً عند تنازعهن (وخرج أي سافر بالتي  
تخرج لها القرعة) (وإذا سافر بالقرعة) لا يقضي الزوج السافر للتخلفات مدة سفره ذهاباً لأنه لم يتعد  
واللحن في سقوط القضاء عنه للتخلفات مع وجوب التمسك على الزوج دائماً ولو قام بها عذر أن  
الزوجة التي سافر بها وأن فازت بصحة قد لحقها من تعب السفر ومشقة ما يقابل ذلك للتخلفات  
وأن فاته من حفظهن من الزوج فقد تركهن بالاقامة والراحة فتقابل الأمران فاستويا (فان وصل  
مقصده وصار مقماً بأن نوى إقامة مؤثرة) أي قاطعة للسفر وهي إقامة أربعة أيام صحاح غير يوي  
الدخول والخروج (أول سفره أو عند وصول مقصده أو قبل وصوله قضي مدة الإقامة) لخرجه عن حكم  
السفر (ان ساكن) في الإقامة الزوجة (الصحوبة معه في السفر كما قال الماوردي) (والأى وان لم  
يساكن الصحوبة بان اعتبر لها مدة الإقامة) (لم يقض) مدة الإقامة (أما مكوة الرجوع فلا يجب على  
الزوج قضاؤها بعد اقامته) وان سافر بواحدة من غير قرعة عصي وقضى للباقيات ذهاباً وإياباً واقامة  
فان رضى بسفره بواحدة تجاوز بلا قرعة ولا قضاء للباقيات ولهن الرجوع مالم يشرع في السفر.  
والحاصل لهذه المسئلة خمسة أحوال يحرم في اثنين منها وهما أن يستصحب بعضهن ويبقى بعضهن على  
عصمته من غير قرعة أو بترك الجميع ويحل فيما اذا استصحب الكل أو طلق الكل واستصحب  
بعضاً وطلق بعضاً (واذا تزوج الزوج) سواء كان حراً أو رقيقاً (جديدة) ولو بتجديد عقدها  
(خصها حتماً ولو كانت) أي الجديدة (أمة) أو صغيرة ممتلئة للوطء (وكان عند الزوج غير الجديدة  
وهو بيت عندها بسبع ليال متواليات ان كانت تلك الجديدة بكرة) عند الزفاف وعند العقد سواء  
كانت بكارها حقيقة ولو غوراء أو حكاماً وهي التي زالت بكارها بغير الوطء كالرض أو الونة أو خلقت  
ثيباً (ولا يقضي للباقيات وخصها) أي الجديدة (ثلاث) من الليلي (متواليات) بلا قضاء للباقيات (ان  
كانت تلك الجديدة ثيباً فلو فرق الليلي بنوم ليلة عند الجديدة وليلة في مسجد مثلاً لم تحسب لها  
ذلك) أي الفرق (بل يوفي الجديدة حقها متواليات) وهو السبع البكر والثلاث للثيب (ويقضي  
ما فرقه للباقيات) أي يقضي ما بات فيه عند الجديدة ولا يقضي ما بات فيه في المسجد ويسن تخير  
الثيب بين ثلاثة بلا قضاء للأخرى وسبع بقضاء لهن فاذا كان تحت ثلاثة الأولى خديجة والثانية  
عائشة والثالثة حفصة ثم تزوج ثيباً تسمى فاطمة وبات عندها سبعة فصار للباقيات إحدى وعشر ليلة  
فله في القضاء طم يقنان الأولى أن بيت عند كل من الثلاث سبعة ولأول والثانية أن بيت عند خديجة

فان جامع قضي زمن  
الجامع لانفس الجماع إلا  
ان قصر زمنه فلا  
يقضيه (واذا أراد) من  
في عصمته زوجات  
(السفر أفرع بينهما)  
وخرج أي سافر (بالتى  
تخرج لها القرعة)  
ولا يقضي الزوج السافر  
للتخلفات مدة سفره  
ذهاباً فان وصل مقصده  
وصار مقماً بأن نوى  
إقامة مؤثرة أول سفره  
أو عند وصول مقصده  
أو قبل وصوله قضي مدة  
الإقامة ان ساكن  
الصحوبة معه في السفر  
كما قال الماوردي والألم  
يقض أمما مكوة الرجوع  
فلا يجب على الزوج  
قضاؤها بعد اقامته (واذا  
تزوج الزوج) جديدة  
(خصها حتماً ولو كانت  
أمة وكان عند الزوج  
غير الجديدة وهو بيت  
عندها (سبع ليال)  
متواليات (ان كانت  
تلك الجديدة بكرة)  
ولا يقضي للباقيات  
(وخصها (ثلاث)  
متواليات (ان كانت  
تلك الجديدة ثيباً) فلو  
فرق الليلي بنوم ليلة  
عند الجديدة وليلة في  
مسجد مثلاً لم تحسب

لهذا ذلك بل يوفي الجديدة حقها متواليات يقضي ما فرقه للباقيات



(وإذا خاف) الزوج  
(نشوز المرأة) وفي بعض  
النسخ وإذا بان نشوز  
المرأة أي ظهر (وعظها)  
زوجها بلا ضرب  
ولا هجر لها كقولها  
أتق الله في الحق الواجب  
لي عليك وأعلمي أن  
النشوز مسقط للنفقة  
والقسم وليس القسم  
للزوج من النشوز بل  
تستحق به التأديب من  
الزوج في الأصح  
ولا رفقها إلى القاضي  
(فإن أت) بعد الوعد  
(الأنشوز هجرها) في  
مضجعها وهو فراشها  
فلا يضاجعها فيه  
وهجرها بالكلام تحرام  
فيما زاد على ثلاثة أيام وقال  
في الروضة أنه في الهجر  
بغير عذر شرعي والأفلا  
تحرم الزيادة على الثلاثة  
(فإن أقامت عليه) أي  
النشوز بتكرره منها  
(هجرها وضربها)  
ضرب تأديب لها وإن  
أففى ضربها إلى التلف  
فوجب الثرم (ويسقط  
بالنشوز قسمها ونفقة)

لها ثم كذا عاتية ثم كذا حفصة فإذا جاء ليلة فاطمة ضرب القرعة بين الثلاث فكل من خرجت  
لها القرعة باتها عندها ثم يدور فإذا جاءت ليبتها ضرب القرعة بين الباقيات ثم بيت عندها من خرجت  
لها القرعة وبيت ليبتها عند الثالثة فإذا تمت النوبة أعاد القرعة للجميع . والحاصل أن الزوجات إن كن  
أربعاً وجب ثلاث قرع لأن الرابعة تتعين وإن كن ثلاثاً وجب قرعتان لأن الثالثة تتعين وإن كن  
ثنتين وجبت واحدة وله أن يكفي بقرعة واحدة لمن بأن يكتب أسماء النساء كلهن ويخرجها عن  
البالي أو بالعكس وليس له إعادة القرعة بعد ذلك لأنه إنما خرجت القرعة بخالفه للقرعة الأولى (وإذا  
خاف الزوج) أي ظن (نشوز المرأة) وفي بعض النسخ وإذا بان نشوز المرأة أي ظهر (بظهور أمارته  
فعلاً كعراض وعيوس وخرج من منزله بلا عذر ومنعها له من الاستمتاع بها حيث لا عذر ولم يكن  
تدلاً أو قولاً كان عليه بكلام خشن (وعظها زوجها) استحباباً أي ذكرها بالعواقب (بلا هجر) في المصنع  
(ولا ضرب) فلا يجوز نكل منها إلا بعد العلم بنشوزها ويحرم الهجر في هذه الحالة إن فوّت حقها من  
قسم والافلا يحرم لأن الوطء حقه والتذكير (كفوله لها أتق الله في الحق الواجب لي عليك) وهو  
الطاعة والمعاينة بالمعروف والحذري العقوبة (وأعلمي أن النشوز مسقط للنفقة والقسم) وسائر  
الزواج كالكسوة ونحوها فلم لها بدعي عذر أو توب عما وقع منها بغير عذر ويحسن أن يذكر  
لها ما في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم «إذا باتت المرأة هاجرة فراش زوجها فنفقها»  
الثالثة حتى تصبح وما في الترمذي عن أم سلمة من قوله صلى الله عليه وسلم «إذا باتت المرأة هاجرة فراش زوجها فنفقها»  
راض عنها دخلت الجنة وعن ابن عباس «إذا امرأة عشت في وجه زوجها جاءت يوم القيامة مسودة  
الوجه» (وليس القسم للزوج) والابناء له باللسان أو غيره (من النشوز بل) تأنيده و (تستحق  
التأديب من الزوج في الأصح ولا رفقها إلى القاضي) لأن ذلك يكثر بين الزوجين فجعل التأديب من غير  
رفع إلى القاضي (فإن أت) أي لم يرد شيئاً (بعد الوعد إلا النشوز) أي فإن تحقق نشوزها باستمرارها  
على النشوز بعد التذكير (هجرها) جوازاً (في مضجعها) وهو فراشها فلا يضاجعها فيه (وطءه أو غيره  
للاية الكسوة ولأن في الهجر أثر ظاهر في تأديب النساء) وهجرها بالكلام حرام فيما زاد على ثلاثة أيام  
وكذا يحرم هجرها غيرها فوق ثلاثة أيام إن واجهه ولم يكلمه حتى بالسلام والأفلا حرمة وإن مكث  
سنتين (وقال) أي النووي (في الروضة أنه) أي يحرم الهجر في ذلك (في الهجر بغير عذر شرعي) كان  
هجره لنفسه فقط أوله معزجر المعصية (والا) بأن كان عذر شرعي كقصد زجر المعصية أو رجاء  
صلاح الدين (فلا تحرم الزيادة على الثلاثة) أما الهجر في ثلاثة أيام فأقل فلا يحرم بل يجوز إذا كان في  
غير الأنبياء والأبوين أما هؤلاء فلا يجوز هجرهم بطريقة عين لفضلهم على غيرهم كما لا يخفى (فإن أقامت  
عليه أي) أصبرت على (النشوز) بعد الهجر المرتب على الوعد (بتكرره) أي النشوز (منها)  
هجرها وضربها تأديب لها) فيضربها بتدليل ملفوف أو بيده لا بسوط ولا عصا ولا يجوز  
ضربها على الوجه والمهالك وهي المواضع التي يشرع الضرب فيها إلى الموت وأما يجوز ضربها إن  
أفادني ظنه ولا فيحرمه لأن تحققه بلا فائدة والإدنى له العقوبة (وإن أففى ضربها إلى التلف) بأن  
ماتت أو تلفت شيء من أعضائها أو حواسها (وجب الثرم) أي من اليد إن لم يطلب الفود والأرض  
أوالحكومة لأن ضرب التأديب مشروط بسلامة العاقبة وللزوج منع زوجته من عبادة أيها  
ومن شهود جنازتها وجنازة ولها والأولى أن لا يفعل (ويسقط بالنشوز قسمها ونفقة) حيث لم  
يكن يستمتع بها والألم يسقط . والحاصل أن النشوز أن صادف أول فصل منع وجوب الكسوة  
وتوبها وإن حصل في أثناء فصل أسقط ما وجب ثم إن عادت للطاعة في أثناء اليوم فلا كسوة

في النشوز كسوة



لا تعود لها بل يأخذها الزوج وتسكن نفسها الى تمام الفصل ونفقة اليوم الذي عادت للطاعة فيه  
لا تعود مالم تتمتع بها والا عادت لها وتعود لها سكتي ذلك اليوم لان السكنى ضرورية وتعود نفقة اليوم  
المستقبل والسكنى دون الكسوة التي في ذلك الفصل قبل تمامه.

**فصل: في أحكام الخلع**، وهو بضم الخاء المعجمة اسم مصدر لا خلع وبصدر جماعي خلع (مشتق  
من الخلع بفتحها) وهو مصدر قياسي (وهو) لغة (الزجر) وشرعا فرقة بين الزوجين ولو بلفظ  
مفاداة (يعوض مقصود) راجع لجهة الزوج سواء كان العوض منفعة أو ذبنا أو عينا الآتي خلع  
الأعني اذا وقع على عين فلا يثبت السمتي بل مهر المثل (نفرج) بمقصود (الخلع على دم ونحوه)  
كالخسرات فيقع الطلاق رجعيا ولا مال كالفرقة بلا عوض بخلاف الخلع على المقصود الفاسد كخمر  
وميتة فيقع الطلاق باتيا بمهر المثل وبخلاف المقصود الراجع لغير جهة الزوج فان الفرقة لا تكون  
خلعا بل تكون رجعيا وان كان الخلع خمسة ملزم للعوض وبضع وعوض وزوج وصيفة ومهرط  
في اللزم ولو اجنبيا قابلا كان أو ملتصقا بالطلاق تصرف مالي فالقابلي كان قال الزوج لسخص خالعت  
زوجتي على ألف في ذمتك فقبل وللتمس كان قال الأجنبي ابتداء خالعت زوجتك على ألف في ذمتي  
فيقول خالعتها على ذلك وشرط في البضع ملك الزوج له فيصح الخلع في الرجعية لاني بشرط في  
الزوج كونه ممن يصح طلاقه وشرط في الصيغة ما مر فيها في البيع لكن لا يصح هنا خلع كلام تسير  
لكونه معاوضة غير محضة وهي كل لفظ من ألفاظ الطلاق صريحة وكنائيه ولفظ الخلع والمفاداة ان  
ذكر معها المال أو نوى فيهما صريحان والآ فكنائيتان فان نوى الطلاق وقع والا فلا (والخلع جائز)  
أي صحيح بالمسمى وان كره أو حرم كان وقع مع الأجنبي في حال الحيض (على عوض معلوم) مقصود  
راجع لجهة الزوج (مقدور على تسليمه فان كان) أي الخلع (على عوض مجهول كان خالعتها على ثوب تسير  
معين) كان قال لها خالعتك على مقطع قماش ولم يعينه بالصفات (بانت بمهر المثل) وأما لو قال لها ان  
أرأيتي من دينك أو من صدائقك فبنتها على قارئة وكان المرامين مجهول فلا يقع الطلاق أصلا وخرج  
بقولنا راجع لجهة الزوج مالمو على طلاقها على براءتها مالم على الأجنبي فاذا أرأته برادة صححة وقع  
الطلاق رجعيا وجهة الزوج شاملة له ولسيده ولو مع غيرها كما لو قال ان أرأيتي وزيدا لك علينا  
فبنت طالق فأرأتهما برادة صححة وقع الطلاق باتيا في مقابلة البرادة نظرا لجهة الزوج ولا يصح ضم  
الأجنبي معه لأنه اذا اجتمع مقتضى وغير مقتضى غلب المقتضى ولا يجب عليها مهر المثل حينئذ لئلا  
يتضاعف العزم عليها ودخل في قولنا راجع لجهة الزوج مالمو خلعها على ما ثبت لها عليه من قصاص  
 وغيره أما في القصاص فتبين بمرأته في غيره كعدا القذف والتعزير فتبين بمهر المثل وخابط مسائل هذا  
الباب ان الطلاق إما أن يقع بالمسمى باتيا ان صحّت الصيغة والعوض أو بمهر المثل ان فسد العوض  
 فقط وكان مقصودا أو رجعيا ان فسد الصيغة كخالعتك على هذا الدينار على أن لي الرجعة  
 أو كان العوض فاسدا غير مقصود كدم وقد يحجز أو علق بما وجد أو لا يقع أصلا ان علق بما لم  
 يوجد (فرع) لو حلف رجل بالطلاق الثلاث أنه لا يدخل هذه الدار ثم احتجج له في دخولها فقبل له  
 خالعت زوجتك فقال على الطلاق الثلاث لا أخالها ولا أوكل في خلعها فاذا خالعت نفسه وقع الخلع طلاقا  
 لأنها باتت بها فلا يلحقها الطلاق بعد ذلك واذا أوكل في خلعها وقع عليه الثلاث لأنه حلف أنه لا يوكل  
 وقد وكل قبل وجود الخلع اه (والخلع الصحيح تلك المرأة) المحتلعة (نفسها) أي بوجعها الذي  
 استخلصته منه بالعوض (ولا رجعة له أي الزوج عليها) أي الزوجة في العدة (سواء كان العوض  
 صحيحا أولا) لكن ان كان فاسدا غير مقصود كان له الرجعة عليها (وقوله لا ينكح جديد ساقط في

**فصل: في أحكام الخلع**  
وهو بضم الخاء المعجمة  
مشتق من الخلع بفتحها  
وهو الزجر وشرعا فرقة  
يعوض مقصود فخرج  
الخلع على دم ونحوه  
(والخلع جائز على عوض  
معلوم) مقدور على  
تسليمه فان كان على  
عوض مجهول كان  
خالعتها على ثوب غير  
معين بآنت بمهر المثل (و)  
الخلع الصحيح (ملكه  
لأرأته نفسها ولا رجعة  
له أي الزوج عليها)  
سواء كان العوض  
صحيحا أولا وقوله (الا  
ينكح جديد) ساقط في



أكثر النسخ) <sup>استثنى</sup> إذا لم يكن الطلاق ثلاثاً والا فلا يصح إلا محلاً (و يجوز الخلع في الطهر الذي جامعها فيه وفي حيض قبله لأنه لا يلحقه ندم بظهور الحمل لرضاه بأخذ الموضع (و) يجوز أيضاً (في الحيض) لأنها بهذا التفداء خلاصتها رخصت على نفسها بتطويل العدة (ولا يكون) أي الخلق في ذلك (حراماً) إذا كان الخلع معها أو بذاتها فلو كان مع أجنبي بلا إذنها لم يحل لأنه يذبح وإن صح (ولا يلحق المختلف) في عدتها (الطلاق) بلفظ صريح أو كناية ولا يحويه لصورته أو أجنية باقتداء بضمها بالموضع (بخلاف الرجعية فيلحقها) مادامت في العدة لبقاء سلطنته عليها إذ هي كالزوجة في ستة أشياء لطوق الطلاق والابلاء والظهار واللعان والبراث وعدم جواز نكاح أربع سنوات وقدرت على ذلك في بيت فقال : طلاق وإبلاء وظهار ورأى \* إيمان لحق الشكل من هي رجمة

(فصل : في أحكام الطلاق وهو لغة حل القيد) سواء كان ذلك القيد حسيماً كقوله البيعة أو معنوياً كعبية الزوجة (وشرعاً اسم لحل قيد النكاح) أي لازالة العلقة التي بين الزوجين بلفظ طلاق أو نحوه (ويشترط لنفوذ) أي وقوعه ولو معلقاً (التكليف) حال التطبيق وإن كان حال الوقوع فلو قال وهو حي إذا بلغت فقلت طالق أو وهو عمنون إذا أفقت فقلت طالق فلا يقع الطلاق بعد بلوغه أو أفقت لأنه إذا حكم بوقوع الطلاق بعد البلوغ أو الأفاقة حكم بوقوعه بقوله السابق (والاختيار) فلا يصح الطلاق من مكره غير حق وإن لم يور وأكثرت به أو أن يقصد غير وجهه أو يقصد بالطلاق الحل من الوثاق أو بقوله طلقت الأخبار كاذباً (وأما السكران) المتعدي بسكره (فينفذ طلاقه عقوبة له) أي تلفظاً عليه كإثر تصرفاته (والطلاق ضربان صريح وكناية) ويشترط في كل منهما قصد اللفظ لعناء عند وجود الصارف وإن كان الصريح لا يشترط فيه قصد الإيقاع والكناية يشترط فيه ذلك ويشترط في كل منهما أيضاً رفع صوته بحيث يسمع نفسه لو كان صحيح السمع ولا عارض فلا يقع بغير لفظ ولا بصوت خفي بحيث لا يسمع نفسه خلافاً للإمام مالك فإنه قال يقع بئس (فالصريح ما لا يحتمل غير الطلاق) ولذلك لا يحتاج إلى نية الإيقاع (والكناية ما يحتمل غيره) أي الطلاق ولذلك تحتاج إلى نية الإيقاع (ولو تلفظ الزوج بالصريح وقال لم أرد به الطلاق لم يفد شيئاً قبل قوله أولم (قبل قوله) أي سواء صدقناه أو لا لأن عدم إرادته الطلاق لم يمنع الوقوع إذ عظم النية في الصريح لا يعتد به (فالصريح ثلاثة ألفاظ) كما قاله الأصحاب (الطلاق) إذا وقع فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ نحو قوله يلزمني الطلاق أو أوقعت عليك الطلاق أو الطلاق لازم لي أو على الطلاق بخلاف ما إذا وقع خبراً عن الزوجة كقوله أنت طلاق فليس يصح بل هو كناية لكون المصدر معنى من المعاني فلما كان لا يحتمل على الأعيان الأعلى سبيل المجاز كان كناية (وما أشق منه) أي لفظ الطلاق (كطلقتك وأنت طالق) أي ذات طلاق (و) أنت (مطلقة) بفتح الطاء وتشديد اللام أما بكسر اللام مع التشديد فكناية طلاق لأن الزوج محل التملك وقد أسندته إلى غير محله وهو الزوجة فلا بد في وقوعه من صرحه بالنية إلى محله وهو الزوج بأن ينوي أنه هو المطلق فعلى كقوله أنا منك طالق وكذا إذا كانت الطاء صائتة بأن يقول أنت مطلقة فهي كناية لعدم اشتباهه في معنى الطلاق (و) كذا (الفراق والسرّاح) بفتح السين فهما صريحان على الشهور (كفارتك وأنت مفارقة) صيغة اسم المفعول أما بصيغة اسم الفاعل فكناية (و) صرحتك وأنت مصرية) وقيل إن صيغة الاسم كناية لأن الوارد في القرآن من هذين اللفظين الفعل دون الاسم بخلاف الطلاق (ومن الصريح أيضاً الخلع أن ذكر المال) أو نواه (وكذا التفداء) أي فالمستحق من هذين اللفظين صريح أن ذكر المال أو نواه وكذا أنهم جواً ما لم قال المطلق زوجته فاصداً التماس الإنشاء فيقع بها الطلاق وهي صريحة لأنها قائمة مقام طلقها

أكثر النسخ (و يجوز الخلع في الطهر وفي الحيض) ولا يكون حراماً (ولا يلحق المختلف) بخلاف الرجعية فيلحقها (فصل) في أحكام الطلاق وهو لغة حل القيد وشرعاً اسم لحل قيد النكاح ويشترط لنفوذ أي وقوعه ولو معلقاً (التكليف) حال التطبيق وإن كان حال الوقوع فلو قال وهو حي إذا بلغت فقلت طالق أو وهو عمنون إذا أفقت فقلت طالق فلا يقع الطلاق بعد بلوغه أو أفقت لأنه إذا حكم بوقوع الطلاق بعد البلوغ أو الأفاقة حكم بوقوعه بقوله السابق (والاختيار) فلا يصح الطلاق من مكره غير حق وإن لم يور وأكثرت به أو أن يقصد غير وجهه أو يقصد بالطلاق الحل من الوثاق أو بقوله طلقت الأخبار كاذباً (وأما السكران) المتعدي بسكره (فينفذ طلاقه عقوبة له) أي تلفظاً عليه كإثر تصرفاته (والطلاق ضربان صريح وكناية) ويشترط في كل منهما قصد اللفظ لعناء عند وجود الصارف وإن كان الصريح لا يشترط فيه قصد الإيقاع والكناية يشترط فيه ذلك ويشترط في كل منهما أيضاً رفع صوته بحيث يسمع نفسه لو كان صحيح السمع ولا عارض فلا يقع بغير لفظ ولا بصوت خفي بحيث لا يسمع نفسه خلافاً للإمام مالك فإنه قال يقع بئس (فالصريح ما لا يحتمل غير الطلاق) ولذلك لا يحتاج إلى نية الإيقاع (والكناية ما يحتمل غيره) أي الطلاق ولذلك تحتاج إلى نية الإيقاع (ولو تلفظ الزوج بالصريح وقال لم أرد به الطلاق لم يفد شيئاً قبل قوله أولم (قبل قوله) أي سواء صدقناه أو لا لأن عدم إرادته الطلاق لم يمنع الوقوع إذ عظم النية في الصريح لا يعتد به (فالصريح ثلاثة ألفاظ) كما قاله الأصحاب (الطلاق) إذا وقع فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ نحو قوله يلزمني الطلاق أو أوقعت عليك الطلاق أو الطلاق لازم لي أو على الطلاق بخلاف ما إذا وقع خبراً عن الزوجة كقوله أنت طلاق فليس يصح بل هو كناية لكون المصدر معنى من المعاني فلما كان لا يحتمل على الأعيان الأعلى سبيل المجاز كان كناية (وما أشق منه) أي لفظ الطلاق (كطلقتك وأنت طالق) أي ذات طلاق (و) أنت (مطلقة) بفتح الطاء وتشديد اللام أما بكسر اللام مع التشديد فكناية طلاق لأن الزوج محل التملك وقد أسندته إلى غير محله وهو الزوجة فلا بد في وقوعه من صرحه بالنية إلى محله وهو الزوج بأن ينوي أنه هو المطلق فعلى كقوله أنا منك طالق وكذا إذا كانت الطاء صائتة بأن يقول أنت مطلقة فهي كناية لعدم اشتباهه في معنى الطلاق (و) كذا (الفراق والسرّاح) بفتح السين فهما صريحان على الشهور (كفارتك وأنت مفارقة) صيغة اسم المفعول أما بصيغة اسم الفاعل فكناية (و) صرحتك وأنت مصرية) وقيل إن صيغة الاسم كناية لأن الوارد في القرآن من هذين اللفظين الفعل دون الاسم بخلاف الطلاق (ومن الصريح أيضاً الخلع أن ذكر المال) أو نواه (وكذا التفداء) أي فالمستحق من هذين اللفظين صريح أن ذكر المال أو نواه وكذا أنهم جواً ما لم قال المطلق زوجته فاصداً التماس الإنشاء فيقع بها الطلاق وهي صريحة لأنها قائمة مقام طلقها



(ولا يفترض صريح الطلاق الى (٢١٤) النية) ويستثنى المكره على الطلاق فصرحه كناية في حق ان نوى وقع والا فلا

(ولا يفترض صريح الطلاق الى النية) أي نية اتمام قصد الطلاق لمنها فلا بد منها ان كان هناك  
 صراح في كل من الصريح والكناية (ويستثنى المكره على الطلاق) فانه يحتاج الى قصد الايقاع  
 وقصد اللفظ لمنه (فصرحه كناية في حق ان نوى وقع والا فلا) لأن قرينة الاكراه تصرفه عن  
 الصراحة وليس لنا صريح يحتاج لنية الا هذا ويشترط للوكيل نية الزوجة لانية الطلاق ان كان  
 لمؤكده زوجتان وعين له واحدة فيعتبر في الوكيل قصد الطلاق ولو كان لفظه صريحاً (والكناية كل  
 لفظ احتمل الطلاق وغيره ويفترض) أي الكناية في وقوعها طلاقاً (الى النية فان نوى بالكناية  
 الطلاق وقع والا فلا) لعدم قصد الطلاق (وكناية الطلاق) كثيرة لا تنحصر (كانت نية) أي من  
 الزوج أو من الدين أو العيوب (خلة) أي من الزوج أو من المال (الحق بأهلك) أي لأن طاعتك  
 فطلق بالنية سواء كان لها أهل أم لا (وغير ذلك مما هو في الطلقات) وهو لا ينحصر فيها بل الصابط  
 هو ما احتمل الطلاق وغيره وخرج بذلك ما لا يحتمله نحو قولي واقعدى وأطعمني وأسقيني وما أشبه  
 ذلك فلا يقع به طلاق وإن بواه لأن اللفظ لا يصلح له (والنساء فيه أي الطلاق) دون الفسخ (مربان)  
 أي نوعان (ضرب في طلاقين سنة) خالية من الثواب (وبدعة) أي الضرب الأول يوصف طلاقين  
 بكونه شيئاً نازلاً وبديعاً نازلاً أخرى (وهي) أي هذا الضرب (ذوات الحيض وأراد المصنف بالسنة)  
 أي بدئ السنة (الطلاق الجائر وبالبدعة) أي وبدئ البدعة (الطلاق الحرام) من جهة البدعة وإن  
 تدب أو أبيع أو كره من جهة أخرى (كالسنة) أي ذوالسنة (أن يوقع الزوج الطلاق) على مدخول  
 بها غير مختلعة والمال من عندها (في طهر غير جامع فيه) ولا في حيض قبله وقد استوفت حقها من  
 القسم وإنما كان هذا أصلياً لاستحقاق الشروع في العدة مع عدم التسليم في ذلك (والبدعة) أي ذو  
 البدعة (أن يوقع الزوج الطلاق) على مدخول بها وليست بمختلعة وهو موضع الخلع من مالها (في أثناء  
 الحيض أو في طهر جامعها فيه) في القبل أو الدبر أو استدخلت ما به المحرم أو في حيض قبله لو ظهر حمل  
 ومهدار كونه الطلاق بدعي على أحد أمرين إما تأخر الشروع في العدة عن الطلاق أو التسليم عند ظهور  
 الحمل وإن شرعت في العدة (وضرب ليس في طلاقين سنة ولا بدعة) أي لا يوصف طلاقين بكونه  
 شيئاً ولا بدعياً وإن كان جائزاً (وهي) أي هذا الضرب (أربع) الأولى (الصغرة) التي لم تحض سواء  
 مطلقها في طهر جامعها فيه أم لا بأن استدخلت ما به المحرم لتكون عليها العدة وكذا يقال في الآية  
 والحامل (والآية) وهي التي انقطع حيضها بعد بلوغها من اليأس لأن عدتها بالأشهر فلا ضرر  
 يلحقهما (والثانية) الحامل التي ظهر حملها منه لامن شبهة ولا من زمان لأن عدتها موضع الحمل فلا  
 تختلف العدة في حقها ولا تدم بعد ظهور الحمل (والثالثة) المختلعة التي دخل بها ولو بوكيلها لأن  
 دفعها المال يدل على احتياجها للخلاص حيث اقتدت بنفسها بالمال والراعية الزوجة (التي لم يدخل بها  
 الزوج) إذ لا عدة عليها (وينقسم الطلاق باعتبار آخر) أي غير اعتبار كونه شيئاً أو بدعياً  
 أولاً ولا (إلى) أحكام خمسة (وأجب كطلاق المولى) إذا طوّل بالطلاق وطلاق الحكم في الشقاق  
 إذا رأى طلاقها مصلحة وطلاق الحاضر عن القيام بحقوق الزوجية (ومندوب كطلاق امرأة غير  
 مستقيمة الحال كسنة الخلق) زيادة على ما اعتد وككونها غير عفيفة (ومكروه كطلاق امرأة  
 مستقيمة الحال) وهو هوهاها وعلى هذا حمل قوله صلى الله عليه وسلم «أبغض الحلال إلى الله نيل  
 الطلاق» (وحرام كطلاق البدعة وقد سبق) وطلاق إحدى زوجتيه قبل أن يقسم لها (وأشار الأئمة  
 أي امام الحرمين (لطلاق الباح) بطلاق من لا هوهاها الزوج) أي لا يجنبها (ولا تسمع نفسه يوثق  
 بلا استمتاع بها) لأنه نوى ذلك ضائعاً لا فائدة

(والكناية في كل لفظ  
 احتمل الطلاق وغيره  
 ويفترض الى النية) فان  
 نوى بالكناية الطلاق  
 وقع والا فلا وكناية  
 الطلاق كانت بنية  
 خلية الحق بأهلك  
 وغير ذلك مما هو في  
 الطلقات (والنساء  
 فيه) أي الطلاق  
 (ضربان ضرب في  
 طلاقين سنة وبدعة  
 وهن ذوات الحيض)  
 وأراد المصنف بالسنة  
 الطلاق الجائر  
 وبالبدعة الطلاق  
 الحرام (فالسنة أن  
 يوقع الزوج الطلاق  
 في طهر غير جامع فيه  
 والبدعة أن يوقع  
 الزوج الطلاق في  
 الحيض أو في طهر  
 جامعها فيه وضرب  
 ليس في طلاقين سنة  
 ولا بدعة وهن أربع  
 الصغيرة والآية وهي  
 التي انقطع حيضها  
 والحامل والمختلعة التي  
 لم يدخل بها الزوج  
 وينقسم الطلاق باعتبار  
 آخر إلى واجب كطلاق  
 المولى ومندوب كطلاق  
 امرأة غير مستقيمة  
 الحال كسنة الخلق  
 ومكروه كطلاق  
 مستقيمة الحال وحرام

كطلاق البدعة وقد سبق وأشار الإمام للطلاق الباح بطلاق من لا هوهاها الزوج ولا تسمع نفسه يوثق بها بلا استمتاع بها



(فصل في حكم طلاق الحر والعبد) من حيث العدد (وغير ذلك) من الاستثناء والتعليق والحر والعتق (فصل في حكم طلاق الحر والعبد وغير ذلك) (وَمَلَكَ الزَّوْجَ الْحَرَّ) أي كامل الحرية (على زوجته ولو كانت أمة ثلاث تطليقات) لأنه صلى الله عليه وسلم سئل عن قوله تعالى الملاقح مرتان فأنشأه فقال أو تسير مع أحسان (وَمَلَكَ الْعَبْدَ عَلَيْهَا تَطْلِقَتَيْنِ فَقَطْ حُرَّةٌ كَانَتْ الزَّوْجَةُ أَوْ أَمَةً) لأن المرأة عندنا تزوج لا بالزوجة ولا بحرم جمع الطلقات (وَالْبَعْضُ وَالْمَكْنَبُ وَالذَّبْرُ كَالْعَبْدِ الْقَيْنِ) (فَرْعٌ) لو طلق كل من الحر والعبد دون ما عليه ثم راعى أو جدد عادت له بما بقي من الطلاق وإن اتصلت بأزواجه وإذا استوفى ماله ثم جدد نكاحها بعد اتصالها بزوجه آخر عادت له بما يملك لأنمازوجة جديدة (وبصح الاستثناء في الطلاق) بشروط خمسة الأول (إذا وصله به أي وصل الزوج للفظ المستثنى بالمستثنى اتصالاً عرفياً بأن يعدل أي للمستثنى منه والمستثنى به في العرف كلاماً واحداً) فلا يصح الفصل بسكنة النفس والحي وإن طاع الصوت ونحو ذلك (و) الثاني (يشترط أيضاً أن ينوي الاستثناء قبل فراغ العيّن) وهو ما يقع تحت أو منع أو تحقيق خبر فيكفي اقتران النية بأي جزء من المستثنى منه هذا أن آخر الاستثناء فإن قدمه كقوله أنبت الآ واحدة طالق ثلاثاً نواه قبل التلفظ به فيقصد حال الأتيان به آخره مما بعده ليرتبط به (ولا يكفي التلفظ به) أي الاستثناء (من غير نية الاستثناء) كما لا يكفي النية بعد فراغ المستثنى منه (و) الثالث (يشترط أيضاً عدم استغراق المستثنى المستثنى منه فإن استغرقه) أي استغرق المستثنى به المستثنى منه بأن كان مساوياً له أو زائداً عليه (كانت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً) وأنت طالق ثلاثاً إلا خمساً (بطل الاستثناء) وطلقت ثلاثاً والعبرة بالمفرد لا بالمشروع فلو قال أنبت طالق خمساً إلا ثلاثاً وقع طلقتان فقط لعدم استغراق المستثنى به للمفرد. والرابع أن يقصد بالاستثناء رفع حكم العيّن الذي هو المستثنى منه. والخامس أن يتلفظ به مسجعا به نفسه عند اعتدال سمعه ولا لفظاً (قاعدة) كل ما يستقل به الشخص إذا أضافه إلى الله تعالى نفذ فإذا قال لزوجه طلقك الله ولعبدك أعفك الله أو لغيره أتركك الله نفذ ذلك كله لاستقلاله بالمقصود لعدم توقفه على شيء آخر وكل ما لا يستقل به الشخص إذا أضافه إلى الله تعالى لم ينفذ فإذا قال إصاحبه بأعك الله أو أفكك الله لم ينفذ لأن معنى البيع والاقالة غير مستقلين بالمقصود لتوقفهما على القبول. وأعلم أن التعليق إما بالشرط كالأدوات الشرطية وإما بالصفة نحو طلاقاً حسناً أو قبيحاً أو أحسن الطلاق أو أقبحه وإما بالأوقات نحو في شهر كذا (وبصح تعليقه أي الطلاق بالصفة) كما ثبت طالق طلاقاً سنياً أو بدعياً وليس في حال سنة في الأول ولا في حال بدعية في الثاني فتطلى إذا وجدت الصفة بخلاف ما إذا كانت في ذلك الحال وقال طلاقاً سنياً أو بدعياً فتطلى في الحال وبالزمان فإذا قال لها أنبت طالق في شهر كذا أو في رأسه أو أوله أو عمرته أو هلاله وقع الطلاق بأول جزء من الأيلة الأولى منه أو قال أنبت طالق في آخر شهر شوال أو سلخه أو فراغه أو تمامه وقع الطلاق بآخر جزء منه (والشرط) كأن يأتي بالطلاق بأداة من أدوات الشرط فيصح التعليق به شروط الاستثناء السابقة مع عدم الاستغراق لعدم صحته هنا (كان دخلت الدار فأنبت طالق فتطلى إذا دخلت) بخلاف ما إذا أتت بالنفي مع أن كقوله إن لم تدخل الدار فأنبت طالق فلا حث إلا بعونها لأن المعنى أن فأنك دخول الدار فأنبت طالق لا يكون إلا بعونها وتكون الطلاق كثيرة إن أذا أي مهما متى كما ولو كمالاً لا تقتضي فوراً في الإتيان إلا إذا وإن مع العوض أو مع مشيتها خطاباً وتقتضي الفور في النفي إلا إن فاتها للآخر ولا تقتضي تكراراً

(فصل في حكم طلاق الحر والعبد) من حيث العدد (وغير ذلك) من الاستثناء والتعليق والحر والعتق (فصل في حكم طلاق الحر والعبد وغير ذلك) (وَمَلَكَ الزَّوْجَ الْحَرَّ) أي كامل الحرية (على زوجته ولو كانت أمة ثلاث تطليقات) لأنه صلى الله عليه وسلم سئل عن قوله تعالى الملاقح مرتان فأنشأه فقال أو تسير مع أحسان (وَمَلَكَ الْعَبْدَ عَلَيْهَا تَطْلِقَتَيْنِ فَقَطْ حُرَّةٌ كَانَتْ الزَّوْجَةُ أَوْ أَمَةً) لأن المرأة عندنا تزوج لا بالزوجة ولا بحرم جمع الطلقات (وَالْبَعْضُ وَالْمَكْنَبُ وَالذَّبْرُ كَالْعَبْدِ الْقَيْنِ) (فَرْعٌ) لو طلق كل من الحر والعبد دون ما عليه ثم راعى أو جدد عادت له بما بقي من الطلاق وإن اتصلت بأزواجه وإذا استوفى ماله ثم جدد نكاحها بعد اتصالها بزوجه آخر عادت له بما يملك لأنمازوجة جديدة (وبصح الاستثناء في الطلاق) بشروط خمسة الأول (إذا وصله به أي وصل الزوج للفظ المستثنى بالمستثنى اتصالاً عرفياً بأن يعدل أي للمستثنى منه والمستثنى به في العرف كلاماً واحداً) فلا يصح الفصل بسكنة النفس والحي وإن طاع الصوت ونحو ذلك (و) الثاني (يشترط أيضاً أن ينوي الاستثناء قبل فراغ العيّن) وهو ما يقع تحت أو منع أو تحقيق خبر فيكفي اقتران النية بأي جزء من المستثنى منه هذا أن آخر الاستثناء فإن قدمه كقوله أنبت الآ واحدة طالق ثلاثاً نواه قبل التلفظ به فيقصد حال الأتيان به آخره مما بعده ليرتبط به (ولا يكفي التلفظ به) أي الاستثناء (من غير نية الاستثناء) كما لا يكفي النية بعد فراغ المستثنى منه (و) الثالث (يشترط أيضاً عدم استغراق المستثنى المستثنى منه فإن استغرقه) أي استغرق المستثنى به المستثنى منه بأن كان مساوياً له أو زائداً عليه (كانت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً) وأنت طالق ثلاثاً إلا خمساً (بطل الاستثناء) وطلقت ثلاثاً والعبرة بالمفرد لا بالمشروع فلو قال أنبت طالق خمساً إلا ثلاثاً وقع طلقتان فقط لعدم استغراق المستثنى به للمفرد. والرابع أن يقصد بالاستثناء رفع حكم العيّن الذي هو المستثنى منه. والخامس أن يتلفظ به مسجعا به نفسه عند اعتدال سمعه ولا لفظاً (قاعدة) كل ما يستقل به الشخص إذا أضافه إلى الله تعالى نفذ فإذا قال لزوجه طلقك الله ولعبدك أعفك الله أو لغيره أتركك الله نفذ ذلك كله لاستقلاله بالمقصود لعدم توقفه على شيء آخر وكل ما لا يستقل به الشخص إذا أضافه إلى الله تعالى لم ينفذ فإذا قال إصاحبه بأعك الله أو أفكك الله لم ينفذ لأن معنى البيع والاقالة غير مستقلين بالمقصود لتوقفهما على القبول. وأعلم أن التعليق إما بالشرط كالأدوات الشرطية وإما بالصفة نحو طلاقاً حسناً أو قبيحاً أو أحسن الطلاق أو أقبحه وإما بالأوقات نحو في شهر كذا (وبصح تعليقه أي الطلاق بالصفة) كما ثبت طالق طلاقاً سنياً أو بدعياً وليس في حال سنة في الأول ولا في حال بدعية في الثاني فتطلى إذا وجدت الصفة بخلاف ما إذا كانت في ذلك الحال وقال طلاقاً سنياً أو بدعياً فتطلى في الحال وبالزمان فإذا قال لها أنبت طالق في شهر كذا أو في رأسه أو أوله أو عمرته أو هلاله وقع الطلاق بأول جزء من الأيلة الأولى منه أو قال أنبت طالق في آخر شهر شوال أو سلخه أو فراغه أو تمامه وقع الطلاق بآخر جزء منه (والشرط) كأن يأتي بالطلاق بأداة من أدوات الشرط فيصح التعليق به شروط الاستثناء السابقة مع عدم الاستغراق لعدم صحته هنا (كان دخلت الدار فأنبت طالق فتطلى إذا دخلت) بخلاف ما إذا أتت بالنفي مع أن كقوله إن لم تدخل الدار فأنبت طالق فلا حث إلا بعونها لأن المعنى أن فأنك دخول الدار فأنبت طالق لا يكون إلا بعونها وتكون الطلاق كثيرة إن أذا أي مهما متى كما ولو كمالاً لا تقتضي فوراً في الإتيان إلا إذا وإن مع العوض أو مع مشيتها خطاباً وتقتضي الفور في النفي إلا إن فاتها للآخر ولا تقتضي تكراراً



ثنتين فبدان أو ثلاثاً فثلاثة أو أربعاً فأربع فطلق أو ما عتق عشرة لأن مجموع الآحاد واحد واثنان وثلاثة وأربعة وجمعتها عشرة ولو عتق بكما عتق خمسة عشر لأنك تزيد بعد ذلك ثلاثة لتسكن الواحد ثلاث مرات واثنين لتسكنهما مرة فاجلثة خمسة عشر فإن فيها صفة الواحد أربع مرات وصفة الاثنين مرتين وصفة الثلاثة مرة واحدة وصفة الأربعة كذلك (والطلاق لا يقع إلا على زوجة وحيث لا يقع الطلاق قبل النكاح فلا يصح طلاق الأجنبية تنجزاً كقوله) أي الشخص (لها) أي الأجنبية (طلقتك ولا تطليقك كقوله) أي المطلق (لها) أي الأجنبية (ان تزوجتك فأنت طالق أو ان تزوجت فلانة فهي طالق) أو قال كل امرأة أزواجها طالق ثم تزوج العينة أو غيرها لم يقع الطلاق بعد وجود النكاح (وأي ربع لا يقع طلاقهم) بتعدي ولا تعليق وأن وجد المعلق عليه بعد السكبان الأول (الصبي) خلافاً للمخالة (و) الثاني (المجنون) غير المتعدي مجنونه (وفي مناهج القسبي عليه) ومنه التبريم وهو من أصابه وجع في الرأس يقيد العقل والتمويه وهو النقص العقل عن خيل (و) الثالث (الثام) ولو أجاز الطلاق بعد انقياها بأن قال أجزته أو أميتته (و) الرابع (للكره) على طلاق زوجته (أي غير حق) فلا يقع خلافاً لأبي حنيفة (فإن كان مكرهاً) (بمعنى وقع وهو ربه) أي صورة كونه مكرهاً بحق (كما قال جمع) أي من أصحابنا معشر الشافعية (أكره القاضي للزوجة بعد مدة الإيلاء على الطلاق) فذلك بعد طلب القسمة منه أولاً وطلب الطلاق منه بعده فإن امتنع من الطلاق أكرهه القاضي عليه (وشرط) حصول (الأكراهية) قدرة للكره بكسر الراء على تحقيق ما هدد به للكره بفتحها) تهديداً عاجلاً قلنا (بولاية) أي بسبب ولاية (أو تلب وعجز للكره بفتح الراء عن دفع الكره بكسرها بفتحها أو استغاثته من محله) منه (ونحو ذلك) كالتحصين بخصم يتعه منه (وظنه) أي للكره بفتح الراء (أنه إن امتنع من) فعل (ما كرهه عليه) فعل أي للكره بكسر الراء (ما خوف) أي للكره بفتح الراء بفتح الراء (ب) فلا يحقق المعجز الإبهة الأمور الثلاثة فخرج بقولنا عاجلاً ما لو قال طلق زوجتك وألا أفلتكت غداً فليس بأكره وأخرج بقولنا قلنا ما لو قال دلي القصاص لعماني طلق زوجتك وألا اقتصمت منك فلا يكون أكرهاً ومن شروط حصول الأكراهية أن لا ينوي الطلاق والأوقع (ويحصل الأكراهية بالخوف بضرب شديد أو حبس) طويل (أو اتلاف مال) له مقدار عند للكره (ونحو ذلك) كما يؤثر الماقل لأجله الإقدام على ما كرهه عليه ويختلف الأكراهية باختلاف الناس وأحوالهم فقد يكون الشيء ما كرهها في حق شخص دون آخر وفي حال دون حال فالضرب اليسير في حق أهل اللزومات أكره كما قاله الدميري والخمس القليل في الوجه أكره كما قال الأذري في حق أهل اللزومات أكره كما قال ابن الصباغ والاستخفاف في حق الوجه أكره كما قاله الشافعي والتهديد باتلاف خمسة دراهم في حق العسرا أكره ومن شروط حصول الأكراهية أن لا يظهر منه قرينة اختيار ولذلك قال بعضهم يشترط أن يستفصل فيه كأن يقول له أطلق ثلاثاً أو واحدة فإذا قال له طلق ثلاثاً فطلق ثلاثاً لم يقع فان طلق ثلاثاً بعد قول للكره طلق زوجتك فقط وقع الطلاق وربما رجح ذلك لظهور قرينة الاختيار (وأذا ظهر من الكره بفتح الراء قرينة اختيار) منه للطلاق (بأن أكرهه شخص على طلاق ثلاث فطلق واحدة) أو اثنين أو أكرهه على طلاق صريح فكفي مع التنية أو على تعليق فتجز وبالعين لهذه الصور (وقع الطلاق) في الجميع لأن مخالفة تشعير باختياره لما أتى به فلا أكرهه وكذا لو بوي (وأذا صدر تعليق الطلاق بصفة من مكلف ووجبت تلك الصفة) التي وقع التعليق بها من المكلف (في غير تكليف) كأن جن أو أغنى عليه أو سكر بلا تعد (فإن الطلاق للملق بها يقع بها) وجود الصفة للملق بها ولا يصح في ذلك من مكلف ووجبت تلك الصفة في غير تكليف فإن الطلاق للملق بها يقع بها

كونها

من مكلف ووجبت تلك الصفة في غير تكليف فإن الطلاق للملق بها يقع بها



والسكران ينفذ طلاقه

كاسبق.

(فصل) في أحكام

الرجعة والرجعة بفتح

الراء وحكى كسرهما

وهي لغة كلمة من

الرجوع، وشرعا فرد

المرأة الى النكاح في

عدة طلاق غير بائن

على وجه مخصوص

وخرج بطلاق وطهر

الشبهة والظهار فان

استباحة الوطء فيها

بصد زوال المانع

لا تسمى رجعة (واذا

طلق شخص امرأته

واحدة أو اثنتين قلن

بغير ادائها (مراجعتها

مالم تنقض عدتها)

وتحصل الرجعة من

الناظر بالفاظ منها

رجعتك وما تصرف

فيها والإصحاح قول

المرتجع رددتك لنكاحي

وأمسكتك عليه

ضريحان في الرجعة

وأن قوله تزوجتك أو

نكحتك كنايةان

كشرط المرتجع أن لم

يكن محرما أهلية

النكاح بنفسه وحفظ

فتصح رجعة السكران

لا رجعة الرد ولا

رجعة الصبي والمجنون

لأن كلامهم ليس أهلا

لنكاح بنفسه بخلاف

السفيه والعبد فرجعتهما

السفيه والعبد فرجعتهما

السفيه والعبد فرجعتهما

السفيه والعبد فرجعتهما

السفيه والعبد فرجعتهما

السفيه والعبد فرجعتهما

السفيه والعبد فرجعتهما

السفيه والعبد فرجعتهما

السفيه والعبد فرجعتهما

السفيه والعبد فرجعتهما

السفيه والعبد فرجعتهما

السفيه والعبد فرجعتهما

السفيه والعبد فرجعتهما

السفيه والعبد فرجعتهما

السفيه والعبد فرجعتهما

السفيه والعبد فرجعتهما

السفيه والعبد فرجعتهما

السفيه والعبد فرجعتهما

كونها وجدت في غير التكليف حيث صدر التعليق بها في وقت التكليف بخلاف عكسه كأن قال صلى زوجته  
ان بلغت فأنت طالق فانها لا تطلق (والسكران أن ينفذ طلاقه كاسبق) (تمة) لو قال زوجته ان طلقك  
فأنت طالق قبله ثلاثا أو قال لو وقع طلاق عليك فأنت طالق قبله ثلاثا فطلقها طلقا أو أكثر وقع للنكاح فقط  
على الراجح وهو ما صححه الشيخان ولا يقع معه الملق للدور قال الرافعي لأن الجمع بين النكاح والطلاق يمنع  
وقوع أحدهما غير متعقبا والنكاح أولى.

(فصل) في أحكام الرجعة والرجعة بفتح الراء وحكى كسرهما وهي لغة كلمة من الرجوع أي من طلاق  
أوليه (وشرعا رد المرأة الى موجب النكاح) وهو الحل (في عدة طلاق غير بائن على وجه  
مخصوص) أي من كون المرأة قابلة للحل معينة لم يستوف عدد طلاقها (وخرج) بعدة طلاق ما اذا  
كانت المرأة ليست في العدة أو كانت في عدة غير الطلاق كالفسخ فلا رجعة وخرج بغير بائن البائن  
كالطلاق بعوض والطلاق قبل الدخول وخرج بالقابلة للحل المرتدة فلا تصح رجعتها في حال ردتها  
وخرج بمعية المبهمة فالوطء أحدهما زوجين مبهمة ثم راجعها جميعا ثم راجع أحدهما  
مبهمة لم تصح الرجعة وخرج بقولنا لم يستوف عدد طلاقها الطلاق ثلاثا فلا يحل له الإجماع وخرج  
(بطلاق وطء الشبهة والظهار) وكذا الإيلاء (فان استباحة الوطء فيها) أي في صورتين وفي

الإيلاء (بصد زوال المانع) من انقضاء عدة وطء الشبهة ومن التكفير في الظاهر ومن انقضاء المدة في  
الإيلاء (لا تسمى) أي حل الوطء (رجعة) . وأمر كان الرجعة ثلاثة محل وضعية ومترجع (وإذا طلق  
شخص امرأته) بغير عوض منها أو من غيرها حرة كانت أو أمه طلقا (واحدة أو اثنتين) بعد وطئها  
ولو في الدبر أو بعد استدخالها ماءه المحترم ولو في الدبر بشرط أن تكون زوجة حالي الانزال  
والاستدخال (فله غير ادائها) أو اذن سيدها (مراجعتها) الى نكاحه (مالم تنقض عدتها) ولو في عدة  
وطء الشبهة كما لو وطئت بعد الطلاق بشبهة فحلت من وطء الشبهة فله مراجعتها في مدة الحل وهي  
ليست في عدتها لأن عدة الحمل تقدم على عدة غيره (وتحصل الرجعة من الناطق بالفاظ) نصيحة  
أو كناية مع التيقن ونصح بالمعصية ولو لم يحنن العربية (فيها رجعتك وما تصرف فيها) كأن  
مراجعة ومنها رجعتك بنخفيف الجيم وإرجعتك وهذه الثلاثة صريحة ويستحب الإضافة معها  
كان يقول رجعتك الى نكاحي أو الى (والأصح أن قول المرتجع رددتك لنكاحي وأمسكتك عليه)  
أي نكاحي (ضريحان في الرجعة) لكن يشترط في رددتك فقط الإضافة كان يقول رددتها الى  
أولى نكاحي لأن الرد فقط يفهم منه ضد القبول وقد يفهم منه الرد الى الأبوين بسبب الفراق  
فاشترط الإضافة في صراحته (والأصح أن قوله تزوجتك أو نكحتك كنايةان) في الرجعة فيحتاجان  
للنية وسن أشهاد في الرجعة خروجا من خلاف من أوجه وهو الإمام مالك وقول قديم فلو علمنا  
بالطلاق وانقضت العدة وعانقها وأدعى أنها راجعها فلا يصدق ولا يقر على ذلك الآبائية وهكذا هو  
فائدة سنية الإشهاد (وشرط المرتجع أن لم يكن بمحرمة أهلية النكاح بنفسه) بأن يكون بالفا عاقلا  
مختارا . وأما المحرم فتصح رجعته لأن الأحكام غرض لا يمنع صحة الرجعة وإن منع أهلية النكاح  
(وحينئذ) أي حين إذ كان شرط المرتجع أهلا للنكاح بنفسه (فتصح رجعة السكران) إذا كان  
متعديا (لا رجعة الرد ولا رجعة الصبي) كأن رفع الى حاكم مالي فيحكم بوقوع طلاقه (والمجنون)  
الذي جن بعد الطلاق وماله مفعي عليه ومبرم ومقبوض ومكره ونائم (لأن كلامهم ليس أهلا  
لنكاح بنفسه) بحيث لو عقد النكاح بنفسه لا يصح (بخلاف السفيه والعبد فرجعتهما) صحيحة من  
غير اذن الولي والسيد (فان رجعة) (فان توفقه) ابتداء نكاحهما على اذن الولي والسيد (لأن الرجعة

(٢٨ - قوت الحبيب القريب)



(على ما بقي من الطلاق)

شواء اتصلت بزواج

غيره أم لا (فان طلقها)

زوجها (ثلاثا) ان كان

حر أو طلقته ان كان

عبد قبل الدخول أو

بعد (لم يحل له إلا بعد

وجود خمس شرائط)

أحدها (أنقضاء عدتها

منه) أي للطلق

(و) الثاني (تزوجها

بغيره) تزويجها بمحمد

(و) الثالث (دخوله)

أي الغير (بأوصافها)

بأن يزوج تحققت أو

قدراً من مقطوعها

بقبل المرأة لا بدبرها

بشرط الانتشار في

الذكور كون الزوج عن

يمكن جماعه لا طفلاً

(و) الرابع (ينوتها

منه) أي الغير (و)

الخامس (انقضاء عدتها

منه)

(فصل) في بيان أحكام

الأيلاء . وهو لغة

مصدر آلى يولى أيلاء

إذا حلف وشرعاً حلف

زوج يصح طلاقه

ليتنع من وطء زوجته

في قبلها مطلقاً أو فوق

أربعة أشهر وهذا

للمن مأخوذ من قول

للصنف (وإذا حلف

أن لا يطأ زوجته) وطناً

(مطلقاً أو مدة) أي

استدامة للنكاح فيتعرف فيها عدم الان (فان انقضت عدتها أي الرجعية) بوضع حمل أو اقراء أو

أشهر (حل له أي زوجها) (نكاحها بمقدجديد) (و) إذا راجعها ونكحها بمقدجديد (تكون)

أي الزوجة (معه) أي الزوج (بعد المقد) أو الرجعة (على ما بقي من) عدد (الطلاق سواء اتصلت

بزواج غيره أم لا) لما روى النبي عن عمر رضي الله تعالى عنه أفني بذلك ولم يظهر للصحابة مخالفة

فذلك إجماع سكوني (فان طلقها زوجها ثلاثاً) معاً أو مرتباً (ان كان حراً أو طلقته) كذلك (ان

كان عبداً) ولو مبعضاً (قبل الدخول أو بعده) سواء دخل بها في نكاح أو نكحة (لم يحل) أي تلك

للطقة (له) أي للطلق لا بنكاح ولا بعك يمين (الأبد وجود خمس شرائط) في الدخول بها ومع

وجود أربعة أشياء في غيرها وهي ما عدا الأول (أحدها أنقضاء عدتها منه أي الطلق) بأقراء أو أشهر

أو حمل وهذا في الدخول بها فان غيرها لأعدة عليها (والثاني تزويجها بغيره) ولو عبداً بالغا ومجنونا

بالغا (تزوجها بمحمد) فخرج بالزوج مخرج ماله وطئت تلك الميم أو بالشبهة وخرج بالصحيح الزوج

القاسد كالشرط على الزوج الثاني في صل العقد أنه إذا وطئ طلق أو فلا نكاح بينهما فان هذا

الشرط يقيد النكاح فلا يصح التحليل وعلى هذا يجعل قوله صلى الله عليه وسلم (لمن الله الحل

والحل له) بخلاف ماله ولو افقوا على ذلك قبل المقد ثم عقداً من غير شرط وبكفي تحليل آخر الصغير

إذا كان يمكن جماعه لكن لا يطلق إلا بعد بلوغه كما يكفي تحليل المجنون لكن لا يطلق إلا بعد إفاقته (و) الثالث

دخوله أي الغير (بأوصافها) هو (أصابتها بأن يزوج تحققت أو قدراً من مقطوعها) وأن لم ينزل ولو كان عليها

حائل كان لف عليها خرفة فيسكن تفصيها (بقبل الزنا) ولو حائضاً أو مسنة عن شبهة طرائ

في نكاح الحل ويشرط في تحليل البكر نازلة البكر أو لو غراء كنوم (و) لا يحصل التحليل (بدبرها)

ولا ينقض انتفاء الزوجين وجنون فيهما فانه يكفي (بشرط الانتشار في الذكر) ولو ضعيفاً (وكون الزوج

من يمكن جماعه) لا يكفي كون الزوج (كفلاً) لا يمكن جماعه ولو أدخلت حشفته فربها (والرابع ينوتها

أي فرقها) (منه أي الغير) ولو بطلاق زوجي (والخامس انقضاء عدتها منه) لاستمرار محبته من وطئ لا جمال

علاقتها من زال حصل منه ان كان بالغا والأبأن كان ثم احقفا كعدة للتعبد

(فصل) في بيان أحكام الأيلاء وهو شرط أم لا يله من الأبداء كعدة عندان حجر صغيرة عند الرمل

(وهو لغة) الحلف وهو (مصدر آلى يولى) بمذاهب في الماضي ويقال آلى يولى (أيلاء) وآلية كاعطى

يعطى إعطاءً وعطية (إذا حلف وشرعاً حلف زوج غير محبوب وغير مشاؤول (يصح طلاقه) ليمتنع من

وطء زوجته) غير الرقابة والقرناء (في قبلها) امتناعاً (مطلقاً) أي غير مقيد بمدة أو مثل الطلق المؤبد (أو

مقيداً بمدة) (فوق أربعة أشهر) ولو غالياً يصح الرقابة القاضي فيما حينئذ أم الأبداء لا أم الأيلاء لا بدائها

بقطع طمعها من الوطء تلك المدة . وإن كان سنة وقد نظمها بعضهم فقال :

إن كان الأيلاء يخطأ الله حلف وحلوف وحلوف عليه

وزوجته وصيفة ومدة فانهم معالي لا لقب يشده

(وهذا المعنى) أي الشرعي (مأخوذ من قول للصنف (وإذا حلف) أي الزوج بأمر من أمائه تعالى أو

صفة من صفاته (أن لا يطأ زوجته) الحرة أو الأمة (وطناً مطلقاً) بأن لا يقيد بمدة كقوله والله لا أطوك

(أو مدة أي وطناً مقيداً بمدة) (أربعة أشهر) يمين واحدة كقوله والله لا أطوك خمسة أشهر

أو مقيداً بمسند الحصول كقوله والله لا أطوك حتى أموت أو يموت أو يموت فلان فلو لم يبعد في عن

ابن آدم عليه الحياة ومثل ذلك والله لا أطوك إلا في العبر (فهو أي الحالف الذكور مؤمن من

زوجته) بخلاف قوله لا أطوك إلا في النفاس أو إلا في الحيض أو إلا في نهار رمضان فانه ليس بمؤمن

لان

وطناً مقيداً بمدة (أربعة أشهر فهو) أي الحالف الذكور (مؤمن) من زوجته



أن النعم فيها لعارض بخلاف الدبر فإن المنع لذاته والحراد بالحلف ما يتعلق به حيث أو منع أو تحقيق  
غير لامافته كخفارة (سواء حلف بالله تعالى أو بصفة من صفاته) أي باسم من أسماءه تعالى أو صفة من  
صفاته أو علق طلاقاً أو عتقا بوطء زوجته وهو المراد بقوله (أو علق وطء زوجته بطلاق أو عتق  
كقوله إن وطئت فأت طالق أو فمبدي حر فاذا وطئ طلق وعتق العبد) لوجود العلق عليه  
(وكذا) لو قال ان وطئت فعتق طالق فهو مولى من الحاطبة وإذا وطئها طلقت الفرة لوجود  
العلق عليه ويؤول الآية لأنه لا يلزمه بالوطء بعد ذلك شيء أو الزم ما يلزم بنذر كما (لو قال ان  
وطئت فله على كفارة أو صوم أو حج أو عتق) أو فله على صدقة (فانه يكون مولى أيضاً) لا تمتناعه  
من الوطء خوفاً من لزوم ما يلزمه بالنذر فانه إن وطئ لم يمتنع ذلك (ويؤجل له أي يمهّل القولي حتماً)  
أي وجوباً من غير ضرب القاضى (خراً كان أو عبداً) فلا فرق بينهما في مدة التأجيل (في زوجة  
مطهرة للوطء) بخلاف غير المطهرة لأنه لا يصح منها الإيلاء (ان سألت ذلك) أي التأجيل وهذا  
ليس بقيد فإن التأجيل لا يتوقف على سؤالها ولأعلى الرفع للقاضى (أربعة أشهر) وهي حق للزوج  
كالتأجيل في الدين بخلافه لأنه خفيفة فانه أقصر على شهرين في الزوجة الرقيقة ولما كان فانه أقصر  
على شهرين في الزوج الرقيق كذيهما في الطلاق (وأبتدأوها) أي الأربعة أشهر (في الزوجة من  
الإيلاء) أي من حين تلفظه به ولو في مبهمة عنها لامن وقت الرفع إلى القاضى (وفي الرجعية من  
الرجعة) لامن الآية لا تمتناع الوطء شرعاً قبل الرجعة ولا تحبس من اللدة زمن ردة أحدهما ولا مدة  
مانع الوطء منها حتى كبرض وجنون وتشوز أو شمرى كتلبس بقرب من صوم أو صلاة أو احرام  
نعم تحبس منها زمن حمض ونفاس وتسنأف اللدة بعد زوال المانع ولا تنبي على ماضى لا اعتبار  
التوالي للعتب في حصول الاضرار (ثم بعد انقضاء هذه اللدة) التي هي الأربعة أشهر ولم يطل من  
غير مانع للزوجة (غير المولى) إماماً بان يحضره القاضى بطلبها أو يخبره هي بإذن القاضى لها في ذلك  
(بن) خصلتين (الفيتة) أي الرجوع إلى الوطء بعد أن حرّمه على نفسه (بأن يوج المولى حقيقته  
أو قدرها من مقطوعها قبل المرأة والتكفير لليمين) فهو بالنسب مفعول معه بهذا (أن كان  
حلفه بالله على ترك وطئها) وان كان الإيلاء بغير الحلف بالله وقع معلقه عليه من طلاق أو عتق  
ولزمه ما يلزمه بالنذر من صلاة أو صوم أو نحو ذلك (أو الطلاق للحالوف عليها) فان قام بالزوج  
مانع طبعي كبرض طالكته بغيته اللسان بأن يقول اذا قدرت قتت ويزيد نذراً ونذمت على ما فعلت  
أو بالطلاق فيجوز لها الطالبة بعد اللدة بالرجوع إلى الوطء أو بالطلاق وإذا طلق طلاقاً رجعيّاً ثم  
راجع عاد الإيلاء في مدة وتسنأف للسدة من حين الرجعة وان قام بالزوج مانع شرعي كاحرام  
أو صوم أو أوجب طالكته بالطلاق ولا تطالبه بالفيتة محرمة الوطء عليه فان عصي بالوطء انحلت اليمين  
وسقطت مطالبتها (فان امتنع الزوج من الفيتة والطلاق) وثبت امتناعه بالفيتة (طلق عليه الحاكم  
طقة واحدة رجعية) أو بانه لعمد دخول أو اشتيفاء ثلاث نياية عنه فيقول أو قعت عن فلان على  
فلاية طقة أو حكمت على فلان في زوجته بطلقة (فان طلق أكثر منها) أي الواحدة (لم يقع  
أي الأكثر) (فان امتنع من الفيتة فقط أمر الحاكم بالطلاق) ولو اختلف الزوجان في الإيلاء  
وفي انقضاء مدته صدق بيمينته وهذا امتنع من قاعدة أن القول قول نافي الوطء وقد نظم بعضهم هذه القاعدة  
وما استثنى منها فقال :

القول قول والحق في ستر \* مضبوطة بالحفظ عند الثقة  
تعالى كونه نذراً  
والحلف في التحليل والنوبة \* والوطء مع فرتة أي وعنة  
سواء كان الزوجان أو الزوج والطلاق بالشرع  
مقتضى رادها



ومثل ذا الألباء والتعليق \* بطلقة لسنة تحقيق عطلات

(فصل: في بيان أحكام الظهار) وفيه شبه بالطلاق من حيث ما توجه من التحريم وشبه بالإنكار من حيث إيجاب الكفارة والقلب في معنى الجين وهو من الكبار (وهو لغة) في قول الرجل لامرأته أنت علي كظهر أبي (ماخوذ من الظاهر) فهو ما مقابل البطن لأن الظاهر موضع الركوب في حده ذاته يقطع النظر عن خصوص الأدب ولأنه عمود البطن لأن به قيامها وعليه اعتمادها ولا بمعنى الماوية في قول جأوي على ظهره كعأوي على ظهر أبي (وشرا في تشبيه الزوج ونحوه) الماوية أي لم تكن حلاله قبل ولادته في الحرمة أي يحرم لم يطرأ تحررها عليه وسبب ذلك أنه لأن صفة التعارف عند الجاهلية أن يقول الرجل لزوجته أنت علي كظهر أبي كما قال (والظاهر أن يقول الرجل) أي الزوج ولو رفقا أو مسوحا أو مسكران متعديا (زوجته) ولو غائبة أو معتدة أو مجنونة أو صغيرة أو نحو ذلك (أنت) أو أنتك (علي) أو عدي أو مبي أو مبي (كظهر أبي) أو كظهر أمي أو غيرها أو يداه أو مثل الأم كل محرم لم تكن حلاله قبل (وخص) أي المظاهر (الظاهر دون البطن مثلا لأن الظاهر موضع الركوب وللزوجة ركوب الزوج) وقت الجماع في قول المظاهر أنت علي كظهر أبي كناية تأويح لأنه يقتل من الظاهر إلى الركوب ومن الركوب إلى الزنا لأنه لا يملك ركوب الزوج فكان المظاهر يقول أنت علي كظهر أبي كناية لأن لا تركب الأم وأيضا أنهم يستحيون ذكر الفرج وما يقرب منه في الأم وما يشبهها. وكان المظاهر طلاقا في الجاهلية وفي أول الإسلام ونصير المرأة به خراما مؤثرا لأن القصة التي هي سبب في زول قوله تعالى «قد سمع الله» إلى أربع آيات تقتضي أنه كان طلاقا لأجل بعده لا رجعة ولا بقيد لأن المرأة وهي خولة بنت ثعلبة لما جاءته صلى الله عليه وسلم وأخبرته بأن زوجها أوس بن الصامت الأنصاري ظاهرها فقال حرمت عليه فأظهرت ضرورتها بأن معها من زوجها أولاد أصغار أن صميتهم إلى نفسها فاصعوا وان ردهم إلى أبيهم فاصعوا لأنه كان قد غمى وكبر وليس عنده من يقوم بأمرهم وجاء زوجها إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقاد في برشدهم إلى ما يكون شيئا في عودها إلى زوجها بل قال لها حرمت عليه فقالت ما طلقني فقال حرمت عليه فاعتصمت لصغار أولادها وسكت إلى الله تعالى فزلت هذه الأربع آيات فلو كان الظاهر رجعا لأرشد النبي صلى الله عليه وسلم إلى الرجعة أو بآية تحل له بقيد لا مراه بتجديد نكاحه فتوقفه صلى الله عليه وسلم وانتظاره للوحي دليل على أنه كان طلاقا لأجل بعده لا رجعة ولا بقيد (فإذا قال) أي المظاهر (لها ذلك أنت علي كظهر أبي) ولو مرارا بقصد التأكيد (ولم يتبعه بالطلاق) أي مثلا بأن سكت بعده من مباح لفظ أنت طالق مثلا ولو جاهلا أو ناسيا (صار عاندا من زوجته) لأن تشبهه بالأم مثلا فيقتضي أن لا يمسكها زوجة فان أمسكها زوجة بعد عافيا قال لأن العود في القول مخالف للفت وهذا في الظاهر غير الموقت وغير القيد يمكن في غير الرجعة أما في الظاهر الموقت فلا يصير عاندا إلا بالوطء في الوقت وتجب المبادرة إلى النزاع لحرمة الوطء قبل التكفير أو انقضاء المدة وكذا لا يصير عاندا في القيد يمكن إلا بالوطء في ذلك المكان والعود في الرجعة إنما يحصل بالرجعة (ولزمه حينئذ) أي حين اذ صار عاندا (الكفارة) وان طلقها بعد ذلك (وهي) أي الكفارة (مرتبة) ابتداء وانتهى ككفارة القتل وكفارة الجماع في نهار رمضان بخلاف كفارة الجين فانها تحرة أئده مرتبة انتها ونظمت بعضهم في قوله:

كفارة من حائض يسهل

ظهارا وقتلا والجماع متعا \* قرئت وخبرني علي الصديق والأذى

وفي حلف بالله خبر ورين \* فهذا شيع أن حفظت عفتا

معا يكفون في شهر واحد لا اله

ودكر

(فصل: في بيان أحكام

الظهار) وهو لغة

ماخوذ من الظاهر وشرا

تشبيه الزوج زوجته

غير البان بأبي لم

تكن حلاله (والظهار

أن يقول الرجل لزوجته

أنت علي كظهر أبي)

وخص الظاهر دون

البطن مثلا لأن الظاهر

موضع الركوب والزوجة

مركوب الزوج (فإذا

قال لها ذلك) أي أنت

علي كظهر أبي (ولم يتبعه

بالطلاق صار عاندا

من زوجته (ولزمته)

حينئذ) (الكفارة)

وهي مرتبة

كفارة دين أو نكاح



(وذكر المصنف بيان ترتيبها في قوله (والكفارة عن رقية مؤمنة) مسلمة ولو  
وجائئة ومصححة قبلها في حرارة وأن كان الاعتاق في مزين كان ملك فمخير نصف عبد فاعتقه  
عن كفارته ثم ملك نصفه الآخر فاعتقه فان لم ينوها عند اعتاق باقية لم يحزه عنها (مؤمنة) أي  
(سلمة) أي قبل العتيق فلو قارن العتيق الاسلام لم يحز (ولو باسلام أحد أبيها) أي الرقية تبعها  
قائل أو ولد (سلمة من الميوس المصرة بالعمل والكسب إضراراً بينا) أي واضحاً ليكون  
العيب عطيلاً بخلاف السر فيجزى فاقد الأنف أو الأذنين أو أصابع الرجلين ويجزى الأقرع  
والإعرج الذي يمكنه تأييد المشي من غير منبقة لا تحتمل عادة والأعور إذا كان يصر عينه السليمة  
فويا والأصم والأخرس إذا فهم الإشارة وأفهم بشارته والشعر وط المصبرة في الرقية سنة وقد جمعها بعضهم  
نظام من الجز فقال :

لصحة الاعتاق عن كفارة : بحيث شروط بأوجز المصاره

حرية المتيق إيمان العتيق • وفقد العيب كسباً يطبق •

كأن ربي عديم استحقاق • العتيق فافهمه بلا شقاق

وعدم الموضع تمام السنة • لا شرط منه لاقص السنة

(فان لم يجد المظاهر الرقية المذكورة بأن عجز عنها) عند الشرع في التكفير (حسناً أو شرعاً) كأن لم  
يجدها أو وجده واحتاج اليه المؤنة أو وجد الرقية واحتاجها للخدمة وليس من العجز الشرعي  
وجودها بأكثر من ثمن مثلها فلا ينقل للصوم بل يصير إلى أن يجدها ضمن مثلها (فصيام شهرين  
متتابعين) ويعتبر الشهران بالهلال ولو نقص كل منهما عن ثلاثين يوماً) لأنه للعسر شرعاً (ويكون  
صومهما بنية الكفارة من الليل) ولا يشترط تعيين كونها ظهراً مثلاً كما تجب النية في الاعتاق أو  
الاطعام (ولا يشترط نية تتابع في الأصم فان لم يستطع المظاهر صوم الشهرين) فحرم أو مرض يدوم  
شهرين ظناً أو سراً ونية شديدة لا تحتمل عادة ولو كانت تلك النية شتى (أو لم يستطع تتابعها  
فاطعام مسكينين أو فقيراً) من أهل الزكاة أي عليهم بدفع الطعام إليهم فيعطى (كل مسكين  
أو فقير مئة من حسن الحب المخرج في زكاة الفطر) وحينئذ فيكون أي المدة (من غالب قوت بلد  
المكفر وشعره) وفير ذلك (لادقيق وسوق) وإذا عجز المكفر أي مريد التكفير (عن الحصول  
الثلاث استقرت الكفارة في ذمته) إلى أن يقدر على خصلته من الثلاث (فاذا قدر بعد ذلك) أي العجز (على  
خصلته فعليها) وإذا قدر على أكثر منها وجب الترتيب (ولو قدر على بعضها) أي الحصة الواحدة في خصوص  
الاطعام (كمد طعام أو بعض مدياً آخر) أي بعض الحصة لأن السقوط لا يسقط بالمسور ويبقى الباقي  
في ذمته (ولا يحل للظاهر) ظهراً مطلقاً (وطؤها أي زوجته التي ظاهرها حتى يكفر بالكفارة  
للكفارة) كلها لا بعضها إن لم يخف الزنا كما قال شيخ الاسلام في التحرير ولو طلق زوجته ثلاثاً أو ظاهر  
منها أو لا عنها ثم ملكها بأن كانت أمة لم يطأها حتى تحلل في الأولى ويكفر في الثانية وأما الثالثة فلا يطؤها  
أصلاً لأنها حُرمت عليه أبداً .

فصل : في بيان أحكام القذف • أي الرمي بالزنا (واللعان وهو) أي اللعان (لغة) الباعدة  
فهو (مصدر) (للاعن) مأخوذ من اللعن أي البعد) وسعى معنى اللعان بلفظ اللعان لبعده الكاذب  
من الزوجين من الرحمة ولبعده كل منهما عن الآخر فلا يجتمعان أبداً في الدنيا ولا في الآخرة  
(وشرعاً كلمتان مخصوصة) وهي خمس معلومة (جعلت حجة للمظفر) أي جعلت سبباً لأفعا للحديث  
المذكورة .

من التسبب للصرة  
بالعمل والكسب  
إضراراً بينا (فان لم  
يجد) المظاهر الرقية  
المذكورة بأن عجز  
عنها حسناً أو شرعاً  
(فصيام شهرين متتابعين)  
ويعتبر الشهران بالهلال  
ولو نقص كل منهما عن  
ثلاثين يوماً ويكون  
صومهما بنية الكفارة  
من الليل ولا يشترط نية  
تتابع في الأصم (فان لم  
يستطع) المظاهر صوم  
الشهرين أو لم يستطع  
تتابعها (فاطعام مسكينين  
متتابعين) أو فقيراً (كل  
مسكين) أو فقير (مئة)  
من حسن الحب  
المخرج في زكاة الفطر  
وحينئذ فيكون من  
غالب قوت بلد المكفر  
كثير وشعره لادقيق  
وسوقي وإذا عجز  
المكفر عن الحصول  
الثلاث استقرت  
الكفارة في ذمته فإذا  
قدر بعد ذلك على خصلته  
فعليها ولو قدر على بعضها  
كمد طعام أو بعض  
مد آخر (ولا يحل  
للمظاهر وطؤها) أي  
زوجته التي ظاهرها  
(حتى يكفر) بالكفارة  
المذكورة .

فصل : في بيان أحكام القذف واللعان وهو مصدر مأخوذ من اللعن أي البعد وشرعاً كلمتان مخصوصة جعلت حجة للمظفر



عن الحناج (إلى فنف من طلع فرائشه) أي المصطر (والحق المار به) أي بانظر أي إلى فنف زوجة  
 أطلعت نفسها بالزنا من واقعة على الزوجة والفراش هو الزوجة لأن الرجل يفرشها عند الوطء  
 لو تفت نفسها ففقه كظفار في مقام الاضمار ويحتمل أن المراد بمن الرجل الزاني أي إلى فنف رجل طلع  
 في وجه المصطر ويحتمل أن المعنى جعلت حجة أي جعل الله هذه الكلمات حجة لأن كل كلمة من  
 الكلمات الأربع بمنزلة شاهد والكلمات الأربع بمنزلة الشهود الأربعة الذين بهم حجة في الزنا  
 ونحوه. والحاصل أن الزوج يتلى فنف امرأة لدفع المار الذي أحقته به ولدفع النسب الفاسدان كان  
 هناك ولد بنفبه وقد يتعدى عليه إقامة البينة فجعل اللعان بينة له وإن يثبت له البينة لأن العادة أن  
 لا يجد بينة وكوفله وألقى المار به عطف سبب على سبب. فان قيل الرجل غير مضطر لفنف إذا لم يكن  
 هناك ولد. أجب بأن الكلام على تقدير مضافين أي إلى دفع موجب فنف من ذكر فتح الميم وهو  
 الحذف والفنف مجاز أن علم زناها بأن رآها بنفبه نفي أو طلقها فنفها فنفها كقيام زناها بنفبه مصحوبا  
 بقريضة كأن رآها في خلوة ولو مرة واحدة أو رآها يخرج من عنده ولا يكتفي بمجرد الشبايع ولا  
 القريضة المذكورة ويحتمل أن لم يعلم زناها ولم يطلعها فنفها فنفها حرم عليه فنفها ولما لم يكن  
 هناك ولد لأنه يلحقه بالفراش وإن علم أن الولد ليس منه بأن طلقها أصلا فنفها فنفها وكذا إذا وطئها  
 ولكن ولدته في وقت يكون ستة أشهر من وطئ أو في وقت فوق أو بع سنتين منه وكذا إذا ظن أن  
 الولد ليس منه بأن ولدته في وقت بين ستة أشهر وأربع سنين من الوطء بعد استبراء منه بحيث  
 وأمكن كون الولد من الزنا بعد الاستبراء بأن ولدته في ستة أشهر من الزنا والفنف حنفه واجب فوراً  
 لأن نفى الولد على الفور كالرد بالعيب بأن باي القاضي ويقول إن هذا الولد ليس مني فان أخر ذلك  
 لم يصح نفه بعد وأما اللعان فهو على التراخي بعد ذلك إذا أمره الحاكم ولو علم زناها واحتمل أن يكون  
 الولد منه ومن الزنا على السواء بأن لم يستبرأها بحنفه حرم النفي والفنف واللعان وعادة لفراش  
 وأما إذا لم يكن هناك ولد فلا يضطر لفنف الزوجة وإن جازله الفنف واللعان لأن الأولى له أن يستر  
 عليها ويطلقها إن كرهها (وإذا زني أي فنف الرجل) المكلف (زوجته) البالغة العاقله الحرة المسلمة  
 البالغة عن وطئ بعد موافق تكليفها واختيارها وعليها بالتحريم (بالزنا) في مقام اظهار التعبير  
 (فنفه) (التعزير أو حد الفنف) لها والزاني الذي فنفه بها فنفه حدان ولا يسقط حد أحدهما  
 بفنائه الآخر (وسياقي) في فصل الفنف (أنه) أي حد الفنف (عامة) (عامة) (أن كان القاذف حراً ولا  
 فار بعون (الآن يقيم الرجل القاذف البينة بزنا المقتدوفة) فترفع عنه الحد أو التعزير في فنفه غير  
 المحصنة (أو يلاعن الزوجة المقتدوفة) (أو يلاعن الحد) (وفي بعض النسخ أو يلعن أي) بأن يكلمت  
 اللعان لكن بشرط أن يكون ذلك (بما أمر الحاكم) أي بتلقينه والآ فلا يتبعه (أو من في حكمه  
 كالحكم) حيث لا ولد بنفبه أما إذا كان هناك ولد فلا يصح التحكيم إلا أن يكون الولد مكلفاً  
 وبرضي به فلا بد من رضاه ولا يكتفي برضا أبيه وأمه لأن له حقاً في النسب فلا يجوز رضاهما في  
 حقه (فيقول) أي الزوج بالنصب (عند الحاكم) وجوباً أو مثلاً السيد في اللعان بين أمته وعبدوه ومن  
 التخليط في اللعان بالمكان والزمان والتخليط بالمكان يكون في أشرف مواضع بلاد اللعان لأن في ذلك  
 تأنيلاً في الزجر عن البين الفاجرة فيكون (في الجامع) (والأولى أن يكون) (على النبر) (أو يكون) (على  
 الوعظ والزجر لا يكون) (أو أشرف بقاع السجدة لأن بقاعه لا تتفاوت في الفضيلة وتلاعن نحو حائض  
 سبب مسجد الجامع لتحريم مكافئته والتباعد بالزمان في السلم يكون بعد صلاة عصر في أي يوم

إلى فنف من طلع  
 فرائشه وألقى المار به  
 (وإذا زني) أي فنف  
 (الرجل زوجته بالزنا  
 فنفه) (أو يلاعن  
 وسياقي) (أو يلاعن  
 جملته) (أو يلاعن  
 الرجل القاذف) (البينة  
 بزنا المقتدوفة) (أو يلاعن  
 الزوجة المقتدوفة) (وفي  
 بعض النسخ أو يلعن  
 أي بأمر الحاكم أو من في  
 حكمه كالحكم) (فيقول  
 عند الحاكم في الجامع  
 على النبر



كان ان كان طلب اللعان حثينا والا في عصر يوم الجمعة ويسن التغليب أيضا (في حضور جماعة من أعيان الناس) وصلحهم (أقلمهم أربعة) لتبوت الزنا بهم ويبدأ في اللعان بالزوج فيقول (أشهد بالله أتى لمن الصادقين فيا ربيت به زوجتي الغائبة) أي عن البلد أو عن مجلس اللعان (فلانة) فيسميها ويرفع نسبها فخيرها عن غيرها دفعا للاشبهاء (من الزنا وان كانت حاضرة) بمجلس اللعان (أشار لها بقوله زوجتي هذه وان كان هناك ولد ينفيه) ولم يكن معلوما عند الناس أنه ليس منه (ذكره) أي الولد (في كل من) (الكلمات) المجلس فان كان الولد معلوما عندهم أنه ليس منه كنزوح مسوح أو صغير لم يحتج لنفيه لأنه منفي عنه شرعا كما لو طلقها في مجلس العقد أو نكح امرأة في المشرق وهو في المغرب (فقال) في كل من المجلس (وان هذا الولد) أو ان حملها (من الزنا) هنا فيما لو رماها بالزنا وأما اذا رماها بوطه الشبهة التي أحتمل كون الولد منه فيقول وان هذا الولد من أصابة غيري على فراشي (وليس مني) ولو اقتصر على قوله من الزنا لم يكف في الاتقاء عند الأكثرين لاحتمال أن يعتقد أن الوطه بالشبهة زنا ولكن صحح بقوى أنه يكفي حملها لفظ الزنا على حقيقته ولو اقتصر على قوله ليس مني لم يكف على الصحيح ولو أغفل ذكر الولد في بعض الكلمات احتاج لنفيه إلى إعادة اللعان لوجوب الوالة بين كلمات اللعان ولا يحتاج المرأة إلى إعادة لعانها (ويقول للملاعن هذه الكلمات أربع مرات) لتكون كل مرة بمنزلة شاهد وأما الكلمة الخامسة الآتية فوكيدة لمقاد الكلمات الأربع لأنها قائمة مقام شاهد (ويقول في المرة الخامسة بعد أن يعظه الحاكم أو الحاكم) بذبا (بتخويفه لومن عذاب الله تعالى في الآخرة وأنه أشد من عذاب الدنيا) ويقرأ عليه قوله تعالى و ان الذين يسعون بغير الله وأيمانهم منا قليلا الآية ويذكر قوله صلى الله عليه وسلم للتلاعن: حيا بكم على الله أهدكم كما كاذب هل من تائب ويأمر الحاكم رجلا أن يضع يده على فيه لعله ينزجر فان أتى بعد مبالغة الحاكم في وعظه إلا أن يفي قال له قل (وعلى لغة الله ان كنت من الكاذبين فيا ربيت به هذه من الزنا) فان كانت غائبة ذكرها بما يميزها من اسمها ونسبها كما في الكلمات الأربع (وقول المصنف على المنبر في جماعة) وكذا في الجامع (ليس بواجب في اللعان بل هو سنة) للتغليب (ويتعلق بلعانه أي) بجام لعان (الزوج وان لم تلacen الزوجة خمسة أحكام) فلا تتوقف على لعانها كما يقول بمالك ولا على قضاء القاضي كما يقول بأبو حنيفة (أحداه سقوط الحد أي حد القذف للزوجة للملاعنة عند أي الزوج ان كانت أي الملاعنة) محصنة وسقوط التعزير عنه ان كانت غير محصنة) ولا يسقط حد قذف الزاني من الملاعن ان كان الزاني الذي قذفه بها محصنا أو تعزيره ان كان غير محصن إلا ان ذكره في كلمات اللعان وإذا لم يذكره فلا إعادة اللعان بسقط الحد عنه (والثاني وجوب الحد عليها أي حثرتها) الذي ثبت بلعانه (مسئلة كانت أو كافرة) ويستمر وجوبه عليها (ان لم تلacen والثالث زوال الفرائض أي الزوجية وهو انفساخ نكاحها لحصول فرقة من غير لفظ (وعبر عنه) أي زوال الفرائض (غير المصنف بالفرقة المؤبدة وهي) أي الفرقة (حاصلة ظاهرا وباطنا وان كذب الملاعن نفسه) فلا نفقة لها وان كانت حاملا (والرابع نفي) نسب (الولد عن الملاعن) ان نفاه في لعانه ولو استلحقه بعد ذلك لحقه (أما الملاعنة فلا يفتي عنها نسب الولد) لقوله صلى الله عليه وسلم وقرفي بينهما وألحق الولد بالمرأة رواه الشيخان ولا يصح نفي أحد نوأمن دون الآخر لأن الله تعالى لم يحر العادة بان يجتمع في الرحم ولد من ماء رجل وولد من ماء آخر لأن الرحم اذا دخله المني انسدت فيه فلا يقبل مني آخر ولا عن لمني الحمل فبان أن لا حمل أو لا عن ولا ولد فبان فساد نكاحه بمان

فيا ربيت به زوجتي) الغائبة (فلانة من الزنا) وان كانت حاضرة أشار لها بقوله زوجتي هذه وان كان هناك ولد ينفيه ذكره في الكلمات فيقول (وان هذا الولد من الزنا وليس مني) ويقول الملاعن هذه الكلمات (أربع مرات) ويقول في المرة الخامسة بعد أن يعظه الحاكم (أو الحاكم) بتخويفه من عذاب الله تعالى في الآخرة وأنه أشد من عذاب الدنيا (وعلى لغة الله ان كنت من الكاذبين) فيا ربيت به هذه من الزنا (وقول المصنف على المنبر في جماعة ليس بواجب في اللعان بل هو سنة (ويتعلق بلعانه) أي الزوج وان لم تلacen الزوجة (خمسة أحكام) أحدها (سقوط الحد) أي حد القذف للزوجة للملاعنة (عنه) ان كانت محصنة وسقوط التعزير عنه ان كانت غير محصنة (و) الثاني (وجوب الحد عليها) أي حد زناها مسئلة كانت أو كافرة ان لم تلacen (و) الثالث (زوال الفرائض) وعبر عنه غير المصنف بالفرقة



فساد لعانها فلا يثبت شيء من أحكامه كتأيد الحرمة وسقوط الحد عنه (والخامس) التحريم للزوجة  
للأعنة على الأبد فلا يحل للأعنة نكاحها ولا وطؤها عليك اليمين لو كانت أمة واشترها) أو ملكها  
بطريق آخر وقد كان متزوجا بها ولا عنها لقوله صلى الله عليه وسلم «لا يبيع لك عليها» بعد أن  
فرق بينهما (وفي المطولات زيادة على هذه الخمسة منها سقوط حضانتها في حق الزوج أن لم  
تلعن حتى لو قذفها بعد ذلك) أي اللعان (يزنا لأبعد) بل يعزى للزيادة فإن لاغت لم تسقط  
حضانتها في حقه أن قذفها بغير ذلك الزنا كأن قال أنت زنت بعد اللعان لأن قذفها بأول أطلق أمان  
حق غير الزوج فهي محصنة فلو قذفها ولو بذلك الزنا لم لاغت أولم تلعن لأن أمان المحصن  
بالزوج (ويسقط الحد) أي حد الزنا الذي ثبت عليها بتام لعان الزوج (عنها بأن تلعن أي)  
بسبب أن (تلعن الزوج بعد تمام لعانها فتقول) بعد أن يلقنها الحاكم كلمات اللعان (في لعانها)  
بحضور جميع من الناس ندبا كما يسن التلظي في حقها (أن كان الملعن حاضرًا أشهد بالله أن فلانا  
هناك الكاذبين) على (فما رماني به من الزنا وتكرر الملعنة هذا الكلام أربع مرات) فإن  
كان الزوج غائبا مئزته باسمه ونسبه (وتقول في المرة الخامسة من لعانها بعد أن يعطي الحاكم  
أو الحكم) تدبا في هذه المرة (تخوفه لها من عذاب الله في الآخرة وأنه أشد من عذاب الدنيا)  
ويأمر الحاكم امرأة بأن تضع يدها على قلبها لتزجر فإن أبت إلا من الضحى في تمام اللعان  
قال لها قولي (وعلى غضب الله أن كان من الصادقين فيما رماني به من الزنا) ولا تحتاج المرأة إلى  
ذكر الولد لأن لعانها لا يؤثر فيه وقيل تذكره فتقول بهذا الولد ولله المستوي اللعانان (كما ذكر  
من القول المذكور في الناطق) سواء كان زوجا أو زوجة (أما الآخر من قلاعن بإشارة مفهمة)  
فمن مرات بدل الكلمات الخمس في جانب كل من الزوج والزوجة أو بكتابة كاتبه فإن لم يكن  
له ذلك لم يصح قذفه ولا لعانه ولا غيرهما لتعذر الوقوف على ما يريده ويصحح اللعان بالمعجزة ولن  
يعرف المرأة لأن للقلب عليه معنى اليمين أو الشهادة (ولو أبدل في كلمات اللعان لفظ الشهادة  
بالخلف) ونحوه (كقول الملعن أحلف بالله) أو أقسم بالله (أو لفظ الغضب باللحن) أو غيره كالإعانة  
(أو عكسه كقولها) أي المرأة (لعنة الله وقوله) أي الرجل (غضب الله على) أو أبدل لفظ الله بلفظ  
الرحمن (أو ذكر كل من الغضب واللحن) أو واحد منهما (قبل تمام الشهادات الأربع لم يصح) أي  
اللعان (في الجميع) اتباعا للنص في الشهادات .

أمة واشترها وفي  
المطولات زيادة على  
هذه الخمسة منها سقوط  
حضانتها في حق الزوج  
أن لم تلعن حتى  
لو قذفها بعد ذلك بغير  
الزنا (ويسقط الحد  
عنها بأن تلعن أي  
تلعن الزوج بعد تمام  
لعانها فتقول) في لعانها  
أن كان الملعن حاضرًا  
(أشهد بالله أن فلانا  
هناك الكاذبين فيما  
رماني به من الزنا)  
وتكرر الملعنة هذا  
الكلام أربع مرات  
وتقول في المرة الخامسة  
من لعانها بعد أن يعطي  
الحاكم أو الحكم  
بتخوفه لها من عذاب  
الله في الآخرة وأنه أشد  
من عذاب الدنيا  
(وعلى غضب الله أن  
كان من الصادقين فيما  
رماني به من الزنا) ولا  
تحتاج المرأة إلى ذكر  
الولد لأن قولها لا  
يؤثر فيه وقيل تذكره  
فتقول بهذا الولد ولله  
المستوي اللعانان (كما  
ذكر من القول المذكور  
في الناطق) سواء كان  
زوجا أو زوجة (أما  
الآخر من قلاعن بإشارة  
مفهمة) ولو أبدل في  
كلمات اللعان لفظ  
الشهادة بالخلف  
كقول الملعن أحلف  
بالله أو لفظ الغضب  
باللحن أو عكسه كقولها  
لعنة الله أو قوله غضب  
الله على أو ذكر كل من  
الغضب

واللحن قبل تمام الشهادات الأربع لم يصح في الجميع (فصل) في أحكام العدة وأنواع المعينة وهي لغة الاسم من اعتد  
وشترع بعض المرأة مدة يعرف فيها أقرانها وأشهر أو وضع حمل (والعدة على ضرر بين متوفى عنها زوجها) وغير متوفى



أول يوم حيضها زوجها أن كانت) أي المدة عن وفاة (حرة حاملًا) عن وفاتها زوجها بوضع الحمل  
أي بانفصاله (كله) حتى شجرة المصلى (حتى ثاني يومين) بينهما يكون سنة أشهر (مع إمكان  
نسبة الحمل للحيض ولو أحبالا) أي ولو كان ذلك الحمل بالشك (كمنى بلان فلو مات حتى لا يولد له) أي  
لا يوجد الولد لئلا ذلك المصلى لعدم بلوغه أو أن الاحتلام (عن) زوجها حامل فلو مات بالشك (أو حي  
أربعة أشهر وعشرة أيام (لا بوضع الحمل) لعدم نسبه إلى المصلى التوفي لأنه لم يمتد مثله ولادة وتحسب  
الأشهر مع وجود الحمل حتى لو تمت مع وجوده انقضت المدة على أنه من الزنا بالنظر للمدة وأن  
كان يحمل على أنه من الشبهة تحسبنا فظن بالنظر لعدم الحمل على المدة وهذا حكم ما لو جهل حال  
الحمل هل هو من زنا أو من وطء الشبهة ولو نكح حاملًا من زنا صح نكاحه قطعًا وجاز له وطؤها  
قبل وضعه على الأصح ولو كانت حاملًا من وطء الشبهة فمدها أربعة أشهر وعشر ليال بعد وضع  
الحمل حتى لو حملت بشبهة في المدة تكملت الباقي بوضع الحمل لأن عدة الحمل متقدمة تقدم أو تأخر  
(وان كانت) أي المدة عن وفاة (حاملًا) فمدها أربعة أشهر وعشر (أي وتر يد عشرًا) (من الأيام  
بلياليها) وأن لم يوطأ أو كانت صغيرة أو زوجة صبي لم يبلغ أو أن الامناء أو زوجة مجموع بشرط أن  
تكون حرة (وتعتبر الأشهر بالأهلة ما أمكن) أي مدة أمكان اعتبارها بالأهلة بان وافق صوت  
الزوج أو أول الشهر فتعتبر الأربعة أشهر بالأهلة تامة أو ناقصة (ويكمل النكسر ثلاثين يومًا) وتكمل  
بعد ذلك بعشر ليال وحكمة الأربعة أشهر أنها لو كانت حاملًا تحرك في الحمل فيها لنفخ الروح فيه  
حينئذ وزيدت العشر استظهارًا ولومات عن مطلق رجعية أتقلت إلى عدة وفاة مع علم حسيان  
ما تقدم (وغيره للتوفي عنها زوجها) وهي المدة عن فرقة طلاق أو فسخ بسبب أو انفاسخ برضاع أو لعلان  
(أن كانت) حاملًا فمدها بوضع الحمل المنسوب لصاحب المدة (زوجا كان أو غيره) كالوالم في النكاح  
الفايد ولو كان الحمل من قبل بلان لا يمكن نكحه من الثاني بذلك ولهذا لو استلحقه لحقه (وان كانت)  
أي المدة عن المفارقة في الحياة (حائلا) أو حاملًا يحمل غير منسوب لصاحب المدة (وهي من ذوات)  
القره (أي صواحب الحيض) بأن كانت تحيض ولو مرة ولم تبلغ من اليأس (فمدها ثلاثة قروء) وهي  
الأطهار (وان طلفت طاهرًا بان) سبق لها حيض أو نفاس وقد بقي من زمن طهرها بقية) وإن قلت  
(بعد طلاقها) انقضت عدتها بالطنين في حيضة بالثنية) للحصول الأقرأ الثلاثة في ذلك بأن تحسب ما بقي  
من الطهر الذي طلفت فيه قراء سواء ساءم فيه أم لا (أو طلفت حائضًا أو نفاسًا) أو طلفت مع آخر  
طهرها كأن قال أنت طالق آخر طهرك (انقضت عدتها بالطنين في حيضة رابعة) لتوقف حصول  
الأقرأ الثلاثة على ذلك وزمن الطين في الحيضة ليس من المدة بل ليقين به انقضاء عدتها (وما بقي من  
حيضها لا يحسب قراء) خلافا للحنفية في قولهم الأقرأ هي الحيضات ولا تحسب طهر من لم يحض أصلا  
ثم حاض في أثناء العدة بالأشهر قراء لأن الطهر هو طهر محتوش بدمين على القول الأطهر (وان  
كانت تلك المدة صغيرة) أي قبل البلوغ (أو كبيرة) أي بعد البلوغ بالسنة (لم تحض أصلا ولم تبلغ  
من اليأس أو كانت متحيرة أو آيسة) من الحيض (فمدها ثلاثة أشهر هلالية ان انطبق طلاقها على  
أول الشهر) كان علقه بالو بالنكاح ما قبله (وان طلفت في أثناء شهر) أي قبل اليوم الآخر منه  
(فمده هلالان ويكمل النكسر ثلاثين يومًا من الشهر الرابع) سواء كان الشهر الذي طلفت فيه  
أما أم ناقصًا وهذا في غير المتحيرة أما في فان طالت في أثناء الشهر فان كان الباقي سبع حيضًا وطهرًا  
أن كان ستة عشر يومًا أو أكثر تحسب لها قراء لأشهره على طهر بلا شك وتكمل شهرين هلالين  
عده وان كان لا سبع حيضًا وطهرًا بان كان دون ستة عشر يومًا لم تحسب لها قراء أو فمده ثلاثة أشهر

تومين مع إمكان نسبه  
الحمل للحيض ولو أحبالا  
كمنى بلان فلو مات حتى  
لا يولد له عن حامل  
فمدها بالأشهر لا بوضع  
الحمل (وان كانت حائلا  
فمدها أربعة أشهر  
وعشرًا) من الأيام  
بلياليها وتعتبر الأشهر  
بالأهلة ما أمكن ويكمل  
النكسر ثلاثين يومًا  
(وغيره للتوفي عنها)  
زوجها (أن كانت حاملًا  
فمدها بوضع الحمل)  
المنسوب لصاحب المدة  
(وان كانت حائلا وهي  
من ذوات) أي صواحب  
(الحيض) فمدها ثلاثة  
قروء وهي الأطهار  
وان طلفت طاهرًا بان  
بقي من زمن طهرها  
بقية بعد طلاقها انقضت  
عدتها بالطنين في حيضة  
ثالثة أو طلفت حائضًا  
أو نفاسًا انقضت عدتها  
بالطنين في حيضة رابعة  
وما بقي من حيضها  
لا يحسب قراء (وان  
كانت) تلك المدة  
(صغيرة) أو كبيرة لم  
تحض أصلا ولم تبلغ  
من اليأس أو كانت  
متحيرة (أو آيسة)  
فمدها ثلاثة أشهر  
هلالية ان انطبق  
طلاقها على أول الشهر



قبل الدخول بها لعدة  
عليها) سواء كان زوجها  
الزوج فيادون الفرج  
أم لا (وعدة الأمة)  
الحامل اذا طلق طلاقا  
رجعيا أو بائنا (بالحمل)  
أي بوضعه بشرط نسبه  
الى صاحب العدة وقوله  
(كعدة الحرة) الحامل  
أي في جميع ما سبق  
(و بالاقراء أن تعد  
بقرين) (وللبعضة  
والمكاتبه وأم الولد  
كالأمة) (و بالشهور  
عن الوفاة أن تعد  
بشهرين وخمسين ليل  
(وعدها) عن الطلاق  
أن تعد بشهر ونصف  
على النصف وفي قول  
شهران وكلام الغزالي  
يقضي ترجيحه وإنما  
للمصنف رحمه الله في حيث  
قال (فان اعتدت  
بشهرين كان أولى)  
وفي قول عدتها ثلاثة  
أشهر وهو الأحوط كما  
قال الشافعي رضي الله  
عنه وعليه مجمع من  
الأصحاب

(فصل في أنواع  
العدة وأحكامها  
(ويجب للعدة الرجعية  
السكنى) في مسكن  
فراقها ان لاق بها  
(والنفقة) والكسوة

الآن تكون ناضرة قبل طلاقها

هلالية (فان حاضت العدة في الاشهر وجب عليها العدة بالاقراء) لأنها الاصل في العدة وقد قدرت عليها  
قبل الفراغ من بدنها فتنتقل اليها كما ينبغي اذا وجد الماء في خلال التيمم (أو) حاضت العدة (بعد انقضاء  
الأشهر لم تحب الاقراء) وهذا في غير الأمة أما في الاقراء ان نكحت زوجها آخر فلا شيء عليها ولا واجب  
عليها الاقراء لثبوت أنها ليست أيسة ولو انقطع الدم قبل علم الاقراء استأنفت عدة الأشهر لأنها أيسة  
حينئذ (والمطلقة) وكذا المفسوخة (فيل الدخول بها) أو قبل الوطء أو استدخال المني ولو في الدبر فهو ما  
لا عدة عليها سواء كان الزوج فيادون الفرج أم لا (لكن لو كان عليها بقية عدتها سابقة لم يصح  
نكاحها حتى يتمها كما لو طلقها بائنا بنحو خلع ثم عقد عليها قبل تمام عدتها كان بقي منها قرآن ثم  
طلقها قبل وطئها وما في معناه من استدخال المني المحرم فلا بد من إتمام العدة السابقة بالقرين الباقيين  
والأشهر كالأقراء وبذلك يلزم فقال لنا مطلقه قبل الدخول نازمها العدة (وعدة الحامل اذا  
طلقت طلاقا رجعيا أو بائنا) أو مات عنها زوجها (بالحمل أي بوضعه) تحيا كان أو ميتا أو ممتعة فيها  
صورة أو قالت القوال لو بقيت لتصورت (بشرط نسبتي) أي الحمل (الى صاحب العدة) فان لم يمكن  
نسبته اليه كان مات أو طلق زوجته وأنت بولي في وقت دون ستة أشهر من النكاح فلا تنقض عدتها  
بوضعه لا تفاته عن الزوج (وقوله كعدة الحرة) الحامل أي في جميع ما سبق أي من قرقة الحياة وفرقة  
الموت ولا فرق في فرقة الحياة بين فرقة الطلاق وفرقة الفسخ (وعدة الأمة) (بالاقراء) عن فرقة طلاق  
أو فسخ ولو مستحاضة غير متحيرة (أن تعد بقرين) لأنها على النصف من الحرة وإنما كملت القرء  
الثاني لعدم معرفة نصفه اذ لا يظهر نصفه إلا بيمين (وللبعضة والمكاتبه) (وأما الولد كالأمة)  
الفتنة في العدة وان عتقت في عدة رجعية كملت عدة حرة في الاظهر أو في عدة ينونة أو وفاة كملت عدة  
أمة فكأنها عتقت بعد انقضاء العدة أما الأمة المتحيرة فان طلقت في أول الشهر اعتدت بشهرين هلالين  
وان طلقت في أثناء الشهر فان كان الباقي منه ستة عشر يوما فأكثر حست قرءا فأكمل بعده شهر هلال  
والألمى واعتدت بعده شهرين هلالين (و) عدتها (بالشهور عن الوفاة) أي وفاة زوجها ولو قبل  
الدخول (أن تعد بشهرين وخمسين ليل) ويقاس في الانكسار بما تقدم (وعدها عن الطلاق) وما في  
معناه كالفسخ (أن تعد بشهر ونصف) (لأنها بعدل عن القرين في ذات الاقراء (وكلام الغزالي  
من الحرة (وفي قول) عدتها (شهران) لأنها بعدل عن القرين في ذات الاقراء (وكلام الغزالي  
يقضي ترجيحه) أي هذا القول (وأما المصنف فجعل) أي هذا القول (أولى) لا واجبا (حيث قال فان  
اعتدت بشهرين كان أولى وفي قول عدتها) أي الأمة التي تعد بالشهور (ثلاثة أشهر وهو الأحوط كما قال  
الشافعي رضي الله عنه وعليه) أي هذا القول (رجع من الأصحاب) أي أصحاب الشافعي رضي الله عنهم وكذلك  
لأن الماء لا يظهر أثره في الرحم إلا بعد ثلاثة أشهر فان الولد يتخلف في ثمانين يوما ثم يبين الحمل بعد ذلك وما  
يتعلق بالطبع لا يختلف بالرق والحرة.

(فصل في أنواع العدة وأحكامها) وما يجب لها وعليها سواء كانت بائنا أو رجعية (ويجب للعدة  
الرجعية) ولو حائلا وأمة مسالمة له لادوارها (السكنى) في مسكن فراقها ان لاق بها فان كان حست أو عتقت  
بين الاستمرار فيه وطلب النقل الى لاق بها وان كان نفقتا نحر هو بين ابقائها فيه ونقلها الى لاق بها  
الغيره أو الأمة اذا لم تحب نفقتها قبل الفراق فلا سكنى لهما (والنفقة والكسوة) بحسب حاله من يسار وعسر  
وتوسط ما لم تنتقل لعدة الوفاة والأبأن مات زوجها وهي في العدة انقطع نفقتها ولو حاملا لأنها طارت  
معدية وفاة وهي لا نفقة لها ولو حاملا بخلاف الحامل البائن فان لها النفقة ولو مات زوجها وهي في العدة لا  
لا تنتقل لعدة الوفاة فتستمر نفقتها لانه دوام مع عدم كونها في حكم الزوجة (الآن تكون ناضرة قبل طلاقها



في أثناء عدتها وكما يجب لها النفقة يجب لها بقية المون الآلة التنظيف ( ويجب للبائن السكني دون النفقة إلا أن تكون  
 (سكنا) فتجب النفقة لها بسبب الحمل على الصحيح وقيل أن النفقة للحمل (ويجب (٢٢٧) على التوفى عنها زوجها

على التوفى عنها زوجها  
 (الأحداد وهو) لغة  
 مأخوذ من الحد وهو  
 النع وهو شرعا الامتناع  
 من الزينة (ترك ليس  
 مقصود بقصد الزينة  
 كتب أصغر أو أحر  
 ويباح غير للصوبغ  
 من فطن وصف  
 وكتان واربسم  
 ومصبوغ لا يقصد  
 لزينة (و) الامتناع  
 من (الطيب) أي من  
 استعماله في بدن أو  
 ثوب أو طعام أو كحل  
 غير محرم أما المحرم  
 كالاكتحال بالانخد  
 الذي لا طيب فيه فحرام  
 إلا الحاجة كرمده  
 فيخص فيه الحاجة  
 ومع ذلك فتستعمله ليل  
 ونعمه نهار إلا أن دعت  
 ضرورة لاستعماله نهارا  
 ولزينة أن تعد على غير  
 زوجها من قريب لها أو  
 أجنبي ثلاثة أيام فأقل  
 وتحرم الزيادة عليها إن  
 قصدت ذلك فإن زادت  
 عليها بلا قصد لم يحرم  
 (و) يجب (على التوفى  
 عنها زوجها) والتونه  
 ملازمة البيت (أي  
 وهو السكن الذي  
 كانت فيه عند الفراق  
 ٧٥

في أثناء عدتها) فلا نفقة لها ولا سكني (وكما يجب لها النفقة يجب لها بقية المون) من كسوة وأدم  
 وخدام ومونة خادم وغير ذلك (إلا آلة التنظيف) كمشط وصابون وطفل نعان تاذت بنحو قيل  
 يجب ما يزيله (ويجب للبائن) تحل أو فسح أو ثلاث (السكني دون النفقة) ودون بقية المون (الآن  
 تكون) أي البائن (حاملا) بولي يملح الزوج (فتجب النفقة) وسائر المون كالسوة وغيرها (لها  
 سبب الحمل على الصحيح) فتكون مقدرة ولا تسقط بمضي الزمان وتسقط بالنشور ولا تجب لحامل  
 من وطء شبهة أو نكاح لا يوجب النفقة (وقيل أن النفقة) أي سائر المون (للحمل) نفسه  
 تكون غير مقدرة بل بقدر الكفاية ولا تسقط بالنشور ولا يمضي الزمان على المذهب لأنها نفقة  
 عدة وقيل تسقط بل لأنها نفقة قريب وتجب لحامل عن شبهة أو نكاح تأسد على الواكي لأن الحمل  
 كما تازمه نفقة بعد الانفصال (ويجب على التوفى عنها زوجها) ولوامة (الأحداد) كزينة كثيرة (وهو  
 مأخوذ من الحد وهو النع) لأن المحمدة تمتع نفسها من الطيب والزينة (وهو شرعا الامتناع من  
 الزينة) في البدن بحلي نهارا من ذهب أو فضة أو لؤلؤ سواء كان كبيرا كالخلخال والسوار أم صغيرا  
 كالخاتم والقرط ويكون الأحدا أيضا (ترك ليس) ثوب (مصبوغ يقصد به الزينة) وإن حشن من  
 حرير أو غيره كلبا ونهارا ولومستورا (كتب أصغر أو أحر) الأول كالمصبوغ بالصغير والثاني  
 كالمصبوغ بالشق بكسر الهم (ويباح غير المصبوغ من فطن وصف وكتان واربسم) إذا لم يحدث  
 فيه زينة ككتف (و) يباح (مصبوغ لا يقصد به) بل لمصيبة أو احتمال وسخ كالأسود والكحل  
 لاستفاد الزينة فيه وإن تردد المصبوغ بين الزينة وغيرها كالأخضر والأزرق فإن كان براقا صافي  
 اللون حرم لأنه مستحسن يزين به أو ككرا مشعا بالصبر فلأن البسيع من الأخضر يقارب  
 الأسود ومن الأزرق يقارب الكحل (والامتناع من الطيب أي من استعماله) ليل أو نهارا (في  
 بدن أو ثوب أو طعام أو كحل غير محرم) وهو الكحل إلا يمين لكن يحرم استعمال الطيب فيه  
 (أما المحرم) لذاته (كالاكتحال بالانخد الذي لا طيب فيه فحرام) فإن كان فيه طيب كان حراما من  
 جهتين (الحاجة كرمده فيخص فيه الحاجة ومع ذلك) أي الترخيص (فتستعمله ليل ونعمه  
 نهارا إلا أن دعت ضرورة لاستعماله نهارا) فيجوز والكحل الأصفر وهو الأصفر كالأصفر في الحرمة  
 (ولزينة أن تعد على غير زوجها من قريب لها) كأيها وولدها (أو أجنبي) كأن كان ظلالا  
 سالما أو نحو ذلك (ثلاثة أيام فأقل وتحرم الزيادة عليها) لحديث الصحيحين عن أم عطية قالت  
 كنا نهي أن تعد على ميت فوق ثلاث الآ على زوج أو بسة أشهر وعشر وأن نكحل وأن  
 تطيب وأن تلبس ثوبا مصبوغا (ان قصدت ذلك) أي الأحدا (فإن زادت عليها بلا قصد لم يحرم)  
 (وهو أمر اتفاق من غير قصد) (ويجب على التوفى عنها زوجها) والتونه (أي البائن التي لا تجب نفقتها  
 كالطليقة بثلاث أو بجماع والفسوخة والمعدة عن وطء شبهة ولو بنكاح فاسد) (ملازمة البيت أي  
 وهو السكن الذي كانت فيه عند الفراق) بموت أو غيره (أن لاق بها وليس لزوج ولا غيره) من  
 ورثة التوفى عنها (أخرجها من مسكن فراقها ولاهما خروج منه فإن رضى زوجها) لأن في المدة  
 حقا لله تعالى وقد وجبت في السكن فكما لا يجوز أبطال أصل المدة بانفائها لا يجوز أبطال توامه  
 (الالحاجة فيجوز لها الخروج) للحاجة (كأن تخرج في النهار لشراء طعام أو كتان ويبيع غزل أو  
 فطن أو نحو ذلك) كصوف وليس من الحاجة الزيارة والمعدة أو لا بوبها فيحرم عليها الخروج  
 ٧٥

لا لاق بها وليس لزوج ولا غير أخرجهما من مسكن فراقها ولاهما خروج منه وإن رضى زوجها (الالحاجة) فيجوز لها الخروج  
 كأن تخرج في النهار لشراء طعام أو كتان ويبيع غزل أو فطن أو نحو ذلك  
 سوترا ادول تنومات



لزيرة قبر زوجها الميت وقبور الأولياء والتجارة ولجنازة زوجها أو أيها (ويجوز لها الخروج ليلا إلى دار جارتها) لللاصقة وملاصقة اللاصقة لا غيرها (أنزل وحدتها ونحوها) كتناسف فيها (بشرط أن ترجع وتبيت في بيتها) فإن لم ترجع وباتت عند جارتها حرم ذلك عليها (ويجوز لها الخروج للضرورة أيضا) وكذلك إذا خافت على نفسها من فساق مجاورين لها أو من هدم أو غرق (أو على ولدها) كذلك أو على مالها (وغير ذلك مما هو مذكور في الطولات) كما إذا تأذت بالحيران أذى شديدا أو تأذوا بها والرجعية كغيرها في ذلك كله على العمد ولكن لا تخرج إلا باذن أم البان الحامل فيجوز لها الخروج لحاجة ولو بلاذن مع وجوب العود أم الحلة الضرورة فهما سواء في جواز الخروج أما الخروج لمسكن آخر فلا يجوز ولو برضا الزوج .

(فصل : في أحكام الاستبراء وهو لغة طلب البراءة) أي انتظارها من الأمة أو السيد وقد يطلق طلب البراءة بمعنى تحصيلها والاتصاف بها (وشرعا ترين المرأة مدة بسبب حدوث الملك فيها أو زواله عنها) أو يوم التزويج أو حدوث حمل كالكتابة كتابة صحيحة التي فسخت الكتابة والرردة التي عادت إلى الإسلام (تعبدا) كالصغيرة والآيسة (أو لبراءة رحمها من الحمل) وقد يكون الاستبراء في الحرة كما إذا كان لها ولد من غير زوجها ومات الولد فانه يسن للزوج استبراءها لأنها ربما تكون حاملا بولد حال موت ولدها فيكون الحمل أخالفت من الأم فيرت منه السدس (والاستبراء يجب بسببين أحدهما زوال الفراس) عن الأمة وفي الحقيقة أن السبب يوم التزويج (وسبب في قول للحن وإذا مات سيد أم الولد إلى آخره) ومثل أم الولد للبراة فانها تفتي بموت السيد فيجب عليها الاستبراء لزوال الفراس . (والسبب الثاني حدوث الملك) وهو في الحقيقة ليس سببا بل السبب حدوث حمل التمتع فيشمل فسخ الكتابة الصحيحة والإسلام من الردة وطلاق الزوج للأمة للزوجة فانه إذا طلقها بعد الدخول وجب استبراءها بعد انقضاء عدتها من الزوج (وذكره) أي السبب الثاني (للصنف في قوله ومن استحدث ملك أمة) أي ومن حدث له ملك أمة ولو قهرا ولو عن لا يمكن جماعه كالمرأة والصبي ولا مستبرأة قبل ملكه وجب استبراءها. وحدثت الملك يحصل اما (بشرائه لاختيار فيه) سواء وجد القبض أم لا فإن للملك قبل القبض لازم فاشبه ما عد القبض (أو بارت) نحو لو قبل القبض (أو) بقبول (وصية) وإن لم يقبضها (أو بعة) مقبوضة (أو غير ذلك) كالرد بالقبول أو الإقالة أو التحالف كان اختلف البائع والشترى في قدر الثمن تحالفا ورثت البائع وكرجوع الأصل إلى المبة للفرع أو نحو ذلك (من طرق الملك لها ولم تكن زوجته) فإن اشتراها لم يجب استبراءها بل يندب وليست معتدة فإن اشتراها فلا يجب الاستبراء حالا بل بعد عدة الملاقاة و (حرم عليه) أي على من حدث له ملك الوطء في الشترأة من حر في وفي للسبية التي وقعت في سهمه من الغنيمة مالم يخف الزنا (عند إرادته وطئها) أي الأمة فإن خاف مجازة الوطء وحل له سائر أنواع الاستمتاع كالتمتع لأن ابن عمر قبل الجارية التي وقعت في سهمه ولم ينكر عليه أحد من الصحابة فصار اجماعا سكوتيا وحرم على غير السبية وغير الشترأة من حر في (الاستمتاع بها) بكل نوع من أنواعه حتى النظر بنظره لادائه إلى الوطء المحرم ولا حتمال أنها حامل بحر فلا يصح نحو معانيم الحلوها مجازة ولا محال وبينهما تفويض الشرع أمر الاستبراء إلى أماته (حتى بدت بها) بوضع الحمل أو بشهر أو نحو ذلك كما قال (إن كانت) أي الأمة التي يجب استبراءها (من ذوات الحيض) فاستبراءها محتمل (عند كاملة) فلو وجد سبب الاستبراء في أثناء الحيضة لاسكني فيه بقيتها فلا ينقض الاستبراء حتى تنقضي منها ثم يحض ثم ينظر (ولو كانت بكرًا ولو استبراءها فاعلم قيل يعمها) كما هو مستحب قبل يعمها

ويجوز لها الخروج ليلا إلى دار جارتها أنزل وحدتها ونحوها بشرط أن ترجع وتبيت في بيتها ويجوز لها الخروج أيضا إذا خافت على نفسها أو ولدها وغير ذلك مما هو مذكور في الطولات .

(فصل : في أحكام الاستبراء وهو لغة طلب البراءة) أي انتظارها من الأمة أو السيد وقد يطلق طلب البراءة بمعنى تحصيلها والاتصاف بها (وشرعا ترين المرأة مدة بسبب حدوث الملك فيها أو زواله عنها) أو يوم التزويج أو حدوث حمل كالكتابة كتابة صحيحة التي فسخت الكتابة والرردة التي عادت إلى الإسلام (تعبدا) كالصغيرة والآيسة (أو لبراءة رحمها من الحمل) وقد يكون الاستبراء في الحرة كما إذا كان لها ولد من غير زوجها ومات الولد فانه يسن للزوج استبراءها لأنها ربما تكون حاملا بولد حال موت ولدها فيكون الحمل أخالفت من الأم فيرت منه السدس (والاستبراء يجب بسببين أحدهما زوال الفراس) عن الأمة وفي الحقيقة أن السبب يوم التزويج (وسبب في قول للحن وإذا مات سيد أم الولد إلى آخره) ومثل أم الولد للبراة فانها تفتي بموت السيد فيجب عليها الاستبراء لزوال الفراس . (والسبب الثاني حدوث الملك) وهو في الحقيقة ليس سببا بل السبب حدوث حمل التمتع فيشمل فسخ الكتابة الصحيحة والإسلام من الردة وطلاق الزوج للأمة للزوجة فانه إذا طلقها بعد الدخول وجب استبراءها بعد انقضاء عدتها من الزوج (وذكره) أي السبب الثاني (للصنف في قوله ومن استحدث ملك أمة) أي ومن حدث له ملك أمة ولو قهرا ولو عن لا يمكن جماعه كالمرأة والصبي ولا مستبرأة قبل ملكه وجب استبراءها. وحدثت الملك يحصل اما (بشرائه لاختيار فيه) سواء وجد القبض أم لا فإن للملك قبل القبض لازم فاشبه ما عد القبض (أو بارت) نحو لو قبل القبض (أو) بقبول (وصية) وإن لم يقبضها (أو بعة) مقبوضة (أو غير ذلك) كالرد بالقبول أو الإقالة أو التحالف كان اختلف البائع والشترى في قدر الثمن تحالفا ورثت البائع وكرجوع الأصل إلى المبة للفرع أو نحو ذلك (من طرق الملك لها ولم تكن زوجته) فإن اشتراها لم يجب استبراءها بل يندب وليست معتدة فإن اشتراها فلا يجب الاستبراء حالا بل بعد عدة الملاقاة و (حرم عليه) أي على من حدث له ملك الوطء في الشترأة من حر في وفي للسبية التي وقعت في سهمه من الغنيمة مالم يخف الزنا (عند إرادته وطئها) أي الأمة فإن خاف مجازة الوطء وحل له سائر أنواع الاستمتاع كالتمتع لأن ابن عمر قبل الجارية التي وقعت في سهمه ولم ينكر عليه أحد من الصحابة فصار اجماعا سكوتيا وحرم على غير السبية وغير الشترأة من حر في (الاستمتاع بها) بكل نوع من أنواعه حتى النظر بنظره لادائه إلى الوطء المحرم ولا حتمال أنها حامل بحر فلا يصح نحو معانيم الحلوها مجازة ولا محال وبينهما تفويض الشرع أمر الاستبراء إلى أماته (حتى بدت بها) بوضع الحمل أو بشهر أو نحو ذلك كما قال (إن كانت) أي الأمة التي يجب استبراءها (من ذوات الحيض) فاستبراءها محتمل (عند كاملة) فلو وجد سبب الاستبراء في أثناء الحيضة لاسكني فيه بقيتها فلا ينقض الاستبراء حتى تنقضي منها ثم يحض ثم ينظر (ولو كانت بكرًا ولو استبراءها فاعلم قيل يعمها) كما هو مستحب قبل يعمها



ليكون على بصيرة في بيعها (ولو كانت) أي تلك الأمة (مشتقة من صبي) كأن اشتراها من وليه (أو  
أمرأ) فيجب الاستبراء عليها بعدا مع يقين براءة زوجها إذا كان السبب حدوث حمل المتع بخلاف  
مال إذا كان السبب روم التزويج فإنه لا يجب الاستبراء له عند يقين براءة زوجها (وإن كانت الأمة  
من ذوات الشهور) وهي الصغيرة والآيسة والتجيرة (فقدتها) أي استبرأؤها يحصل (بشهر فقط)  
لأنه يدل على القرم حقيقا وطهر في الغالب وفي قول بسلامة أشهره لأن الماء لا يظهر أثره في الرحم في أقل  
من ثلاثة أشهر فحتمى أقل ما يدل على براءة الرحم لا يختلف الحال فيه بين الحرة والرقبة (وإن كانت  
من ذوات الحمل) ولو من زنا كما قاله الشيخان (فقدتها) أي استبرأؤها يحصل (بالوضع) للحمل هكذا  
أدلم تمكن معتدة بوضعه وإلا كان ملكها وهي معتدة من زوج بالحمل فلا يحصل الاستبراء  
بالوضع بل يجب الاستبراء بعده (وإذا اشترى زوجته) بأن كانت أمة فافسخ نكاحها (من له  
استبرأؤها) لينتبه ولد النكاح عن ولده الملك المين ولا يجب لأنه لا يتحدد بالشراء جل (وأما الأمة  
للزوجة أو المقتدة) عن زوج أو وطء شبهة (إذا اشتراها شخص) وهو عالم بالحال أو جاهل به  
وأبصر البيع (فلا يجب استبرأؤها شيئا) لأنها مسفولة بحق غيره (فاذا زالت الزوجة والعدة  
كان طلقت الأمة قبل الدخول أو بعده وانقضت المدة) أو انقضت عدة الشبهة (وجب الاستبراء  
حينئذ) أي حين اذ زالت الزوجة والمدة في الأظهر لحدوث الملك (وإذا مات سيدهم الولد) أو  
أعتقها (وليست في زوجية ولا عدة نكاح استبرأت حتما نفسها) بنفسها (كلا أمة أي) كاستبراء  
الأمة (فيكون استبرأؤها بشهر إن كانت من ذوات الأشهر) كالأيسة (والإفحضة إن كانت  
من ذوات الأقراء) أما إذا كانت في زوجية أو عدة زوج فلا استبراء عليها لأنها حينئذ ليست فرائش  
للسيد بل للزوج بخلاف ما لو كانت في عدة وطء شبهة وقت موت السيد أو عتقه لها فإنه يجب عليها  
الاستبراء بعد انقضاء عدة الشبهة (ولو) مضت مدة استبراء على مسئولة ثم أعتقها سيدها أو مات  
عنها وجب عليها الاستبراء في الأصح بخلاف ما لو (استبرأ السيد أمته للوطوء) غير المسئولة (ثم أعتقها  
فلا استبراء عليها وإنما إن تزوج في الحال) ومثل الموطوءة المذبذبة فإذا مات سيدها أو أعتقها بعد الاستبراء  
فلها التزوج عقب موت السيد أو عتقها من غير احتياج إلى استبراء آخر والفرق بينهما وبين أم الولد  
أنها لقوة فرائشها أثبتت الزوجة فلم يعتد بالاستبراء الواقع قبل زوال الفرائش كما لا يعتد بمضي أمثال  
قدر المدة قبل زوال النكاح بخلافها ولهذا لو أتت المسئولة بعد استبرائها بوليد في وقت ستة أشهر  
فما عدا خلق السيد بخلافها.

فصل في أحكام الرضاع بفتح الراء وكسرهما، وهو لغة اسم لمن الثدي وشرب لبنه عطف مسبب  
على سبب (وشرعا وصول لبن آدمية) أو حنسية (مخصوصة) بأن تكون حية حياصة مستقرة في حال  
انفصال اللبن منها بلغت تسعين قمرة تقريبية (لحرف أدنى) أي لمعدته أو دماغه (مخصوص)  
بأن يكون حيا حياصة مستقرة ودون الحولين يقينا (على وجه مخصوص) وهو كونه خمس رضعات  
متفرقات انفصالا ووصولا إلى جوف الطفل (وأما ثبت الرضاع بلبن امرأة حية بلغت تسعين سنين  
قمرية بغير أن كانت أو ثياخلة كانت أو مزروجة) فلا يثبت بلبن رجل لأنه لم يخلق لتغذية الولد  
ولا بلبن حنسي مالم يظهر أنوثته ولا بلبن بهيمة حتى إذا شرب منه صغيران ذكر وأنثى لم يثبت بينهما  
أخوة لأنه لا يصلح لتغذية الطفل صلاحية لبن الأدميات ولا بلبن مبيته لأنه من حنة غير مكففة لم يتعلق  
بالحال والحمة كالبهيمة ولا بلبن من انتهت إلى حركة مذبوح بحرارة لا يثبت بخلاف من  
انتهت إلى حركة مذبوح مرض فإنه يثبت الرضاع بلبنها ولا بلبن من لم تبلغ تسعين سنين لأنها لا تعمل  
مخصوص على وجه مخصوص وإنما يثبت الرضاع بلبن امرأة حية بلغت تسعين قمرية بغير أن كانت أو ثياخلة كانت أو مزروجة



(صار الرضيع ولدها بشرطين أحدهما أن يكون له أي الرضيع دون الحولين بالأهله ولدا أو مملوكا من عام انفصال الرضيع ومن بلغ سنتين لا يؤثر أرضاعه تحرما (و) الشرط الثاني أن ترضعه أي المرضعة خمس رضعات متفرقات وأصله جوف الرضيع وضبطه بالعرف فما قضى بكونه رضعة أو رضعات اعتبر والأفلا فوطع الرضيع الارتضاع بين كل من الخمس أعراضا عن الثدي بعد الارتضاع (ويصير زوجها أي المرضعة (أهله أي الرضيع (ويحرم على الرضيع (بفتح الصاد (الزوج (الها أي المرضعة (والى كل من نسبها أي النسب لها بنسب أو رضاع (ويحرم عليها أي الرضعة (وإن سفل) (ومن نسب إليه (وإن عل) (دون من كان في درجته أي الرضيع كاخوته الذين لم يرضعوا معه (أو أعلى) (أو بمعنى الواو (أي ودون من كان أعلى طبقة منه أي الرضيع كإمامه) وآبائه وأجداده فلا يحرم عليها تزوج أحدهم والحرمة من الرضعة وصاحب اللبن تنتشر إلى أصولهما وفروعهما وحواشيهما ومن الرضيع إلى فروعه فقط سواء كان الجميع من نسب أو رضاع ولو كان لرجل أربع نساء دخل بهن وأم ولد فرضع طفل من كل رضة صار ابنه فيحرم على الرضيع كل من ينتمي إلى الرجل من أصول وفروع وحواشي من نسب أو رضاع وأما النساء الذين أرضعن منهن فيحرم من عليهن فقط لا من جهة الرضاع بل من جهة أمهن موطبات أيهن ولا يحرم عليهن من اتبعهن من أصول وفروع وحواشي وفي هذه الصورة يقال اللبن له أب وليس له

الولادة . وأركان الرضاع ثلاثة مرضع ورضيع ولبن (وإذا أرضعت المرأة لبنها ولدا) أي ذكر أو أنثى أو حتى أي إذا وصل اللبن إلى جوف الطفل بأي وجه كان سواء أكان الوصول بفعل أو لا ومن غير طريقه المعتاد كالأنف (شواء فحرب منها اللبن في حياتها أو بعد موتها وكان يحلوا في حياتها) ولو كان اللبن متغيرا عن هيئة انفصاله عن الثدي بمحوضة أو غيرها (صار الرضيع ولدها) من الرضاع (بشرطين أحدهما أن يكون له أي الرضيع دون الحولين بالأهله) يعني (وإن دأوا مملوكا من عام انفصال الرضيع) فان أرضع قبل تمامه لم يؤثر ولو لم الحولين في أثناء الرضعة الخامسة أثر في التحريم (ومن بلغ سنتين لا يؤثر أرضاعه تحرما) ولو ورد ما يخالف ذلك من قصة سالم خاص به أو منسوخ . وحاصل قصة سالم أنه كان مولى لابي حذيفة وكان يكثر الدخول على زوجته سيدة أبي حذيفة فيقيم في النظر إليها وكرهت دخوله عليها فشكت ذلك لابي فأنهى أن يرضعها ليعبر عنها فيحلب لها نظرها والدخول عليها ففعلت ذلك وبشرط أيضا يكون الطفل حيا حيا مستقرة فلا أثر للوصول إلى معدة الميت (والشرط الثاني أن ترضعه أي المرضعة) الرضيع (خمس رضعات) يعني (متفرقات وأصله جوف الرضعة) فيشرط وصول اللبن في كل مرة من الخمس إلى جوف الطفل من المعدة أو الدماغ فلم يصل إلى الجوف فلا يحرم ولو وصل إليه وتقابله ثبت التحريم وإذا دخل في الأذن حرم أن يصل إلى الدماغ والأفلا يحرم وإن وصل إلى ما يطر به الصائم وهو خد الباطن نعم الحنفية لا تحرم ما وصل بها مطلقا في الظاهر لا تفتا التحريم بها (وضبطه) أي الحرس (بالعرف فما قضى بكونه) أي الرضاع (رضعة أو رضعات اعتبر) وإن طالت الرضعة جدا أو قصرت جدا وإن لم يحصل في كل رضعة الأقطرة فلا يشرط تكونهن مشعات (والأفلا) إذا لم يصل إلى جوف الطفل شيء (فلوطع الرضيع الارتضاع بين كل من الخمس أعراضا عن الثدي بعد الارتضاع) بخلاف ما لو قطعه له أو نحوه كنوم خفيف أو تنفس أو أزداد ما جمعه من اللبن في فمه وعاد في الحال فإنه لا يتعدى إلى السك رضة واحدة كما إذا تحول من ندي إلى ندي في الحال والأفلا تعدد (ويصير زوجها أي المرضعة (أهله أي الرضيع) فكل من نسب إليه الولد وهو صاحب اللبن يسمى أباه سواء كان زوجا أو وطئا بشبهة أو بملك بين (ويحرم على الرضيع بفتح الصاد التزويج إليها أي الرضعة) لأنها أمه من الرضاعة (و) تنتشر الحرمة منها (إلى كل من نسبها أي) من (النسب لها) من الفروع ومن نسب إليها من الأصول ومن اتصل بهما من الحواشي سواء كان الجميع من نسب (بنسب أو رضاع) ويحرم عليها أي المرضعة التزويج إلى الرضيع بصيغة أمم للفعل لأنه ولدها (و) إلى (ولده) الذكر (وإن سفل) من نسب أو رضاع لأنهم أحقادها من الرضاع (ومن نسب إليه أي الرضيع من أولاده الأنثى والحرمة من حيث بنوة الرضاع لا تقتيد بالذكر (وإن عل) أي الرضيع (دون من كان في درجته أي الرضيع كاخوته الذين لم يرضعوا معه) فلا يحرم عليها تزوجهم لأن الحرمة لا تنتشر إلى حواشيه (أو أعلى) (أو بمعنى الواو (أي ودون من كان أعلى طبقة منه أي الرضيع كإمامه) وآبائه وأجداده فلا يحرم عليها تزوج أحدهم والحرمة من الرضعة وصاحب اللبن تنتشر إلى أصولهما وفروعهما وحواشيهما ومن الرضيع إلى فروعه فقط سواء كان الجميع من نسب أو رضاع ولو كان لرجل أربع نساء دخل بهن وأم ولد فرضع طفل من كل رضة صار ابنه فيحرم على الرضيع كل من ينتمي إلى الرجل من أصول وفروع وحواشي من نسب أو رضاع وأما النساء الذين أرضعن منهن فيحرم من عليهن فقط لا من جهة الرضاع بل من جهة أمهن موطبات أيهن ولا يحرم عليهن من اتبعهن من أصول وفروع وحواشي وفي هذه الصورة يقال اللبن له أب وليس له

من كان أعلى (طبقة منه) أي الرضيع كإمامه



فصل في فضل مهرات النكاح ما يحرم بالنسب والرضاع مفعلاً فأرجع إليه (فصل في أحكام نفقة الأقارب) وفي بعض نسخ المتن  
 هذا الفصل عن الذي بعده . والنفقة مأخوذة من الانفاق (٢٣١) وهو الإخراج ولا يستعمل

الأقارب في النفقة  
 أسباب ثلاثة القرابة  
 وملك اليمين والزوجة  
 وذكر المصنف السبب  
 الأول في قوله (ونفقة  
 العمودين من الأهل  
 واجبة للوالدين  
 والمولودين) أي ذكورا  
 كانوا أو إناثا اتفقوا في  
 الدين أو اختلفوا فيه  
 واجبة على أولادهم (فأما  
 الوالدون) وإن علوا  
 (فتجب نفقتهم  
 بشرطين الفقر) لهم  
 وهو عدم قدرتهم على  
 مال أو كسب (والزمانة  
 أو الفقير والجنون)  
 والزمانة هي مصدر  
 زمن الرجل زمانة إذا  
 حصل له قنآن قدروا  
 على مال أو كسب لم  
 تجب نفقتهم (وأما  
 المولودون) وإن سفلا  
 (فتجب نفقتهم) على  
 الموالدين (ثلاثة  
 شرائط أحدها الفقر  
 والصغر) فالنفي الكبير  
 لا تجب نفقته (والفقير  
 والزمانة) فالنفي القوي  
 لا تجب نفقته (والفقير  
 والجنون) فالنفي العاقل  
 لا تجب نفقته وذكر  
 المصنف السبب الثاني  
 في قوله (ونفقة الرقيق

فصل في أحكام نفقة الأقارب (ونفقة في فضل مهرات النكاح ما يحرم بالنسب والرضاع مفعلاً فأرجع إليه) أي أن أردت ذلك  
 من الذي بعده (وهو فصل الحضانة) والنفقة مأخوذة من الإنفاق وهو الإخراج (أي دفع ما يستحقه  
 نفقة لمن يستحقه) (ولا يستعمل) أي الإنفاق (الآ في الحر) كما أن الأصناف لا يستعمل إلا في الأخير  
 فيه (والنفقة أسباب ثلاثة القرابة وملك اليمين والزوجة وذكر المصنف السبب الأول) وهو نفقة القرابة  
 (في قوله (ونفقة العمودين) أي الأصول والفروع (من الأهل) أي الأقارب) واجبة للوالدين والمولودين  
 (أي (ونفقة الوالدتين وإن علوا والمولودين وإن سفلا) (ذكورا كانوا أو إناثا) (وإن اتفقوا  
 في الدين أو اختلفوا فيه) هي (واجبة على أولادهم) وعلى أصولهم (فأما المولودون وإن علوا فتجب  
 نفقتهم) على الفروع (بشرطين) أي بأحد مجموع أمرين (الفقر لهم) أي الوالدين (وهو) أي الفقر  
 (عدم قدرتهم على مال أو كسب والزمانة) ومنها المرض والعجز (أو الفقير والجنون والزمانة هي مصدر  
 زمن الرجل) (بكسر الهمزة) بفتح الزا (إذا حصل له قنآن) من كسب لا يفي به (فإن  
 قدروا على مال أو كسب لم تجب نفقتهم) على الفروع (لكن أن لم يكونوا غزوى كسب بالفعل ولو مع  
 قدرتهم على ذلك) (فتجب نفقتهم على الفروع) والعمد عدم اشتراط انضمام الزمانة أو الجنون إلى الفقر  
 بل شرط الوجوب على الفقر مع عدم الكسب بالفعل لأن الأصل لا يكلف الكسب وإن كان قادراً  
 عليه بخلاف الفرع فإنه مأمور بمعاونة الوالدين بالمعروف وليس ثمة تكليفهما الكسب مع كبر  
 السن (وأما المولودون وإن سفلا فتجب نفقتهم على الوالدين بثلاثة شرائط) أي بأحد أمور ثلاثة  
 مضمومة (أحدها) مع الفقر فهو مكره لأنه يشترط اجتماع الوصفين معاً (الفقر والعجز فالتنفي) الصغير  
 أو الفقير (الكبير لا تجب نفقته) (والولد القادر على الكسب لا يفي به لا تجب نفقته على الأصل  
 بل يكلف الكسب سواء فيه الابن والبنت لكن لو كان مستغنياً لم يشرع) وكان له ذكاه بحيث  
 يحصل منه علم والكسب بمنه وجب نفقته على الأصل حينئذ لا يكلف الكسب (أو الفقير والزمانة  
 فالنفي) الزمن أو الفقير (القوي لا تجب نفقته) على الأصل (أو الفقر والجنون فالنفي) الجنون أو  
 الفقير (العاقل لا تجب نفقته) على الأصل (وإذا لم تجب نفقة الفرع على الأصل بعدم ما يفي مع الفقر  
 في الفرع جاز إعطاء الزكاة للفرع بخلاف إعطاء الزكاة للأصل فلا يجوز لأنه إذا ثبت الفقر على  
 الأصل لزم نفقته على الفرع ولا تجوز النفقة من الزكاة وإذا أضفت الفروع سقطت النفقة عن  
 الأصل سواء كان التضعيف شكر عا لهم أو لنفي لأن المقصود سد الحاجة وقد حصل بخلاف الزوجة  
 فإذا أضيفت فإن كانت الضيافة لأجل الزوج فلا مطالبة لها على الزوج وإن كانت لأجلها فلها المطالبة  
 وإن كانت لأجلها وجب القسط فقط (وذكر المصنف السبب الثاني) وهو ملك اليمين (في قوله (ونفقة  
 الرقيق والبهايم واجبة) ومنها أجرة الطبيب ومن الدواء وماء الطهارة (فإن ملك رقيقاً عبداً أو أمة  
 أو مديراً أو أم ولد أو بهيمة وجب عليه نفقته) أي الرقيق (فيطمع رقيقه من غالب قوت) أرقاء (أهل  
 البلد) من قبح وشعر وذرة ونحو ذلك (ومن غالب أدمهم) أي أدم أرقاء أهل البلد من سمن وزيت  
 ونحو ذلك (بقدر الكفاية) أي في الطعام والأدم وإن زادت على كفاية أمثاله ويعتبر حال نفسه من الحاجة  
 ورغبة وحال السيد كساراً واعساراً ويجب أن يشبع الشبع المعتاد أو يقار به لا الشبع المفرط  
 (ويكسوه من غالب كسوتهم) أي أرقاء أهل البلد (ولا يكتفي في كسوته بستر العورة فقط) أي

والبهايم واجبة) (فإن ملك رقيقاً عبداً أو أمة أو مديراً أو أم ولد أو بهيمة وجب عليه نفقته فيطمع رقيقه من غالب قوت أهل البلد ومن  
 غالب أدمهم بقدر الكفاية ويكسوه من غالب كسوتهم ولا يكتفي في كسوته بستر العورة فقط



(ولا يكلفون من العمل ما لا يطيقون) فإذا استعمل المالك رقيقه نهاراً أراحه ليلاً وعكسه ويربعه صفاً وقت القبولة ولا يكلف دابته أيضاً ما لا يطيق عمله (٢٣٢) وذكر المصنف السبب الثالث في قوله (ونفقة الزوجة الممكنة من نفسها وأجبة)

دون بقية بدنه ما لم يقدر ذلك كما في بلاد السودان ونحوها والآه كني (ولا يكلفون) أي الرقيق والبهائم (من العمل ما لا يطيقون) الدوام عليه وأما العمل الشاق في بعض الأيام فجواز إذا كان لا يضر ضرراً فاحشاً ولم يقصد الدوام (فإذا استعمل المالك رقيقه نهاراً أراحه ليلاً) من الأشغال (وعكسه) أي وهو أنه إذا استعمله ليلاً أراحه نهاراً (ويربعه صفاً وقت القبولة) لأنه وقت الراحة ومن مملك بهيمة فقله عليها وسبقها بقدر الكفاية أي بوصولها إلى أول الشبع والري دون غائتها (ولا يكلف دابته أيضاً ما لا يطيق عمله) وسبقه على الدوام فإذا كلف دابته حملاً لا يطيق الدوام عليه مع قصد الدوام حرماً ولا يحل ضرب الدابة إلا بقدر الحاجة ومثل الضرب المحسوس حيث اعتبه للملك فيجوز بقدر الحاجة (وذكر المصنف السبب الثالث في قوله ونفقة الزوجة الممكنة من نفسها وأجبة على الزوج) بالتمكين التام وجوباً موصفاً وخرج بالتام التمكين غير التام كما إذا كانت الزوجة صغيرة لا تطيق الوطء ولو تمتع بالمقدمات وما إذا كانت أمة مسلمة له نهاراً لاليلاً أو بالعكس وما إذا مكنت في نوع من التمتع دون آخر كما لو مكنته ليلاً فقط مثلاً أو في دار خصوصية مثلاً أو كانت معتدة عن شبهة فإنه لا نفقة لها (ولما اختلفت نفقة الزوجة بحسب حال الزوج) من يسار واعسار وتوسط (بين المصنف ذلك) أي الاختلاف (في قوله وهي) أي نفقة الزوجة (مقتسرة) على الزوج بحسب حاله (فإن وفي بعض النسخ أن كان الزوج موسيراً وبعتبر يساره بطول فجر كل يوم فدان من طعام وأجبان عليه كل يوم مع ليلة التأخرة عنه) (زوجته) لأن العبرة بفجر اليوم (مسلمة كانت أو ذمية حرة كانت أو رقيقة) مسلمة له ليلاً ونهاراً (واللدان من غلب قوتها والمراد غالب قوت البلد) أي قوت أهل محل الزوجة مما يقتانونه أكثر أيام السنة (من حنطة أو شعير أو غيرها) كالذرة والأرز والتمر (حق الأقط في) حق (أهل بادية يقتانونه) أي يتأدون الأقيان بذلك (ويجب الزوجة من الأدم والكسوة) لكل سنة أشهر (ما جرت به العادة في كل منهما) أي الأدم والكسوة لقوله تعالى «وعلى الولد له - وهو الزوج - كسوتهن وكسوتهن بالمعروف» ولقوله صلى الله عليه وسلم «اتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله ولهن عليهن ما رزقن وكسوتهن بالمعروف» (فإن جرت عادة البلد في الأدم بزيت وشيرج) بفتح الشين وهو دهن السمسم (وجبن ونحوها) كسمن وخل (اتبعت العادة في ذلك) أي فيما جرت به (وإن لم يكن في البلد أدم غالب) كأن يكون فيها أدمان على السواء (فيجب للاتقي بحال الزوج) من يسار وغيره (ويختلف الأدم باختلاف الفصول) الأربعة (فيجب) لها عليه (في كل فصل ما جرت به عادة الناس فيه من الأدم ويجب للزوجة أيضاً) عليه (يُعلم بكنى بحال زوجها) من يسار وغيره (في جنس اللحم وقدره ووقته) كأن يكون في كل أسبوع مرة أو مرتين ويلزمه ما يحتاج إليه من نحو ماء وحطب وما يطبخ به من نحو فرع ويجب ما يطلبه المرء عند ما يسمى بالوصم من نحو ما يسمى بالملوحة إذا اعتيد ذلك ويكون على وجه المليك ولو اعتادت نحو الأقبون بحيث تخشى بتركه مخدوراً من تلف نفس ونحوه لم يلزم الزوج لأن هذا من باب التداوي (وإن جرت عادة البلد في الكسوة لثلث الزوج) في القيسر والأعسار والتوسط (بكتان أو حرير) أو قطن (وجب) أي ما جرت به العادة في الجنس ولا بد أن تكون الكسوة تكفيها وتختلف كفايتها بطول وقصرها وسمتها وزهاتها واختلاف البلاد في الحر والبرد ولا يختلف عدد الكسوة باختلاف يسار الزوج

على الزوج ولما اختلفت نفقة الزوجة بحسب حال الزوج بين المصنف ذلك في قوله (وهي) مقتسرة فإن وفي بعض النسخ إن (كان) الزوج موسيراً وبعتبر يساره بطول فجر كل يوم فدان من طعام وأجبان عليه كل يوم مع ليلة التأخرة عنه (زوجته مسلمة كانت أو ذمية حرة كانت أو رقيقة واللدان من) غالب قوتها والمراد غالب قوت البلد من حنطة أو شعير أو غيرها حق الأقط في أهل بادية يقتانونه (ووجب) للزوجة (من الأدم والكسوة) ما جرت به العادة في كل منهما فإن جرت عادة البلد في الأدم بزيت وشيرج وجبن ونحوها أتبع العادة في ذلك وإن لم يكن في البلد أدم غالب فيجب للاتقي بحال الزوج ويختلف الأدم باختلاف الفصول فيجب في كل فصل ما جرت به عادة الناس فيه من الأدم ويجب

للزوجة أيضاً علم بكنى بحال زوجها وإن جرت عادة البلد في الكسوة لثلث الزوج بكنان أو حرير ووجب



(وان كان) أزواج (مصريا) ويصبر أعساره بطاوع فجر كل يوم (فقد) أي قالوا يجب عليه لزوجه طعام (من غالب قوت البلد) كل يوم مع ليلته التأخر عنه (وما يندم به المصرون) عما جرت به عادتهم (٢٣٣) من الأدم (ويكسونه) عما جرت به عادتهم من الكسوة

واعساره ولكنهما يؤثران في الجودة والرداءة عملا بالعادة (وان كان أزواج مصريا) ويصبر أعساره بطاوع فجر كل يوم (فقد) أي قالوا يجب عليه لزوجه طعام (من غالب قوت البلد) أي عمل الزوجة (لكل يوم مع ليلته التأخر عنه) (و) الواجب مع ذلك (ما يندم به المصرون) عما جرت به عادتهم من الأدم (ويكسونه) عما جرت به عادتهم من الكسوة (قدرا وجساوين) كقوت فهو مصير وان كثر ماله (وان كان أزواج متوسطا) بين التسار والاعسار (ويصبر توسطه بطاوع فجر كل يوم مع ليلته التأخر عنه) فقد أي قالوا يجب عليه لزوجه مئة ونصف من طعام من غالب قوت البلد) أي عمل الزوجة (ويجب لها) عليه مع ذلك (من الأدم الوسط) قدر اوجسا (و) يجب لها عليه (من الكسوة الوسط) في الصفة دون القنبر والجنس (وهو) أي الوسط (ثمانين ما يجب على المومر والمصير) ويجب على الزوج تملك زوجته الطعام (سليما) لأسوسا ان كان الواجب عليه ذلك بأن كان هو غالب قوت عليها والراد بالتخليك الدفع ويكفي بالوضع بين يديها ولو طلبت غير الحب من خبز أو قيمته لم يلزمه ولو دفع غيره عما ذكره لم يلزمها قبوله لأنه غير الواجب (وعليه طبعته وغيره) وعنه بنفسه أو غيره وان اعتادتها بنفسها وان غلبت غير الحب كتمر ولحقه والواجب ليس غير لكن يجب عليه مؤنة اللحم وما يطبخ به من نحو السبا والقلناس (ويجب لها آلة كل وشرب وطبخ) أي لا تقع به ولا يتبرأها كقصعة ومن وكوز وحجرة وملقعة ومفرقة وقدر ونحو ذلك ما لا غنى لها عنه (ويجب لها مسكن يليق بها عادة) ولو باجرة لا تملكها لها كان عليها اعتبار بحال الزوج وكما كان امتاعا اعتبر بحال الزوجة (وان كانت) أي تلك الزوجة المكنة (من بحكم مثلها) بأن كانت لا يليق بها أن تخدم نفسها (فعلية أي الزوج اخذها من حرة أو أمة له) أولها (أؤامة مستأجرة أو بالانفاق على من صحب الزوجة من حرة أو أمة لخدمة ان رضى الزوج بها) أوصى غير ميراثي أو مسوح أو محرم لها ولا يخدمها بنفسه لأنها تستحي منه غالبا (وان أعسر) أي الزوج (بنفقها أي) بأقل النفقة الواجب أو الكسوة (الستقلة) فلتلف ماله مثلا (فلها الصبر على اعساره وتنفيق على نفسها من ماله أو تفترض) أي وتنفيق على نفسها ما اقتضته (و) يصبرها نفقة دينها عليه ان كان يقدر الواجب وان لم يقدرها القاضي بل تعبر النفقة ديناعليه ولو قعدت بالجوع (ولها فسخ النكاح) وطريق الفسخ أن ترفع الأمر إلى القاضي ويثبت عنده اعسار الزوج باقراره أو بيمينه ثم يملك ثلاثة أيام وان لم يطلب الأمهال ليحقق عجزه ثم ترفع الأمر إلى القاضي فيصدح الرابع فيفسخ النكاح هو أو نائبه أو هي باذنه وليس لها الاستقلال بالفسخ نعم ان لم يكن في الناحية قاض ولا محكم جاز استقلالها به وليس لها منع الزوج في مدة الأمهال من التمتع بها في غير وقت حاجتها وليس له منعها من الخروج لتحصيل النفقة وعليها الرجوع إلى مسكنها كيلا لا يفتقر الراحة (واذا فسخت حصلت الفارقة وهي فرقة فسخ لا فرقة طلاق) فلا تنقص عدد الطلاق (أما النفقة الماضية فلا فسخ لا زوجه بسببها) ماعدا مدة الأمهال بعد رفع الأمر إلى القاضي. والحاصل أن شروط فسخ النكاح خمسة: الأول الاعسار دون الامتناع مع عدم الاعسار غالب أو حضر. الثاني كونه بالنفقة أو الكسوة دون ما اذا أعسر بنحو الأدم: الثالث كون النفقة لها دون ما اذا أعسر بنفقة الخادم. الرابع كون الاعسار بنفقة المصيرين دون ما اذا أعسر بنفقة غيرهم. الخامس كون النفقة مستقبلة دون ما لو أعسر بالنفقة الماضية (وكذلك للزوجة فسخ النكاح ان أعسر زوجها بالصداق قبل الدخول بها) لا بعده على

(٣٠ - قوت الحبيب القريب) فسخت حصلت الفارقة وهي فرقة فسخ لا فرقة طلاق وأما النفقة الماضية فلا فسخ للزوجة بسببها (وكذلك) للزوجة فسخ النكاح (ان أعسر) زوجها (بالصدق قبل الدخول) بها



شواء علمت يساره قبل العقد أم لا . (فصل : في أحكام الحضانة) وهي لغة مأخوذة من الحضان بكسر الحاء وهو الحبض الحاضنة  
 الطفل اليه . وشرعا يحفظ من (٢٣٤)

الأظهر لبقاء الموضع قبل الوطء وتلقه بعده كالبيع في الفليس وتلقه ولو رضيت باعساره بالمهر فليس  
 عليها التمسك بذلك بعد الرضا به لأن الضرر لا يتجدد وكذا لو نسكتها غيلة باعساره بالمهر ليس لها  
 الفسخ بذلك في الأصح بخلاف الاعسار بالنفقة والكسوة فلها الفسخ (شواء علمت يساره قبل  
 العقد أم لا) ولو رضيت باعساره العارض لأن الضرر يتجدد ولا أثر لقولها رضيت باعساره أبدأ فانه  
 وعد لا يتم الوفاء به .  
 (فصل : في أحكام الحضانة وهي) ففتح الحاء لغة الضم (مأخوذة من الحضان بكسر الحاء وهو الحبض)  
 وهو من الإناث إلى الكسح (لضم الحاضنة الطفل اليه وشرعا يحفظ من لا يستقل بأمر نفسه عما  
 يؤذيه) وإصلاحه عما يضره (لعدم تمييزه كطفل كبير محنون) وهي نوع ولاية ولا ناث ألقى بها  
 لأنها أشقى وأهدى إلى التربية وأصبر على القيام بها وأولاهن أم كما قال (وإذا فارق الرجل زوجته  
 وله منها ولد) لا يترد كرا كان أو أنثى أو حتى (فهي أحق) أي فالأم مستحقة (حضانته أو تميته)  
 لحام شفقتها أي بربيتها (بما يصلحه تبعده بطعامه وشرابه وغسل بدنه وثوبه وعمره) أي القيام  
 عليه في مرضه (وغير ذلك من مصالحه) كركضه في اللعب وكحله وذهنه ونحو ذلك (وكمونة الحضانة  
 على من عليه نفقة الطفل) أو المجنون إن لم يكن له مال ولا فهم في ماله (وإذا امتنعت الزوجة من  
 حضانة ولدها) أو غابت أو ماتت أو جنت (انتقلت الحضانة لأمهاتها) الوارثات على الصحيح (وتستمر  
 حضانة الزوجة إلى مضي سبع سنين وعبر بها للصف لأن التمييز يقع فيها غالبا لكن الدار إنما هو  
 على التمييز شواء حصل قبل سبع سنين أو بعدها) ويعبر مع تمييزه أن يكون غافا بسبب الاختيار  
 وهي الدين والمهبة وكثرة المال وغير ذلك والآخر إلى حصول ذلك (ثم بعدها) أي سبع سنين  
 (يعبر للتمييز) ندبا (بين أبويه) إن صلحا للحضانة (فأخيهما) أي أحدهما (اخترت له) أي لأنه  
 (خير) خير عظاما بين أبيه وأمه رواه الأثرمذي (فإن كان في أحد الأبوين نقص كجنون)  
 أو كفر أو ورق أو فسق أو نكحت الأم أجنبيا (فالخلف للآخر) فقط ولاخير (إمادام النقص قائما  
 به) أي بأحدهما (وإذا لم يكن الأب موجودا خير الولد بين الجد والأم) لأن الجد يشترط الأب (وكذا  
 يقع التخيير بين الأم ومن على حاشية النسب كإخ وعم) وكذا بين أب وأخت أو خالة في الأصح  
 وقيل يقسم في الأولين الأم وفي الآخرين الأب (وتشترط) استحقاق (الحضانة سبع) أي أحدها  
 العقل فلا حضانة لجنونة ألقى جنونها أو تقطع مالم يقل (فإن قل جنونها كيوم في سنة لم يبطل  
 حق الحضانة بذلك) كمرض يطرأ ويزول وتثبت الحضانة في ذلك اليوم لولييه (والثاني الحرية  
 فلا حضانة لرفيقة) ولو مبعضة على حر أو رقيق (وإن أذن لها سيدها في الحضانة) فلا عبرة بآذنه  
 لأنها ولاية وليست الرفيقة من أهلها (والثالث الدين) أي الإسلام (فلا حضانة للكافرة على مسلم)  
 ولو باللفظ إذ لا ولاية لها عليه فمن وصف الإسلام من أولاد الكفار نزع منهم وجوبا احترام  
 للكلمة وبعضه الضلعون وإن لم يكونوا من أقاربهم (والرابع والخامس العفة والأمانة) فلا حضانة  
 لفاسقة كمناركة الصلاة (ولا يشترط في الحضانة تحقق العدالة الباطنة) أي التي تثبت عند الناس  
 بقول الزكيات (بل تكفي العدالة الظاهرة) أي التي عرفت بالمخالطة والمعاملة كشهود النكاح  
 (والسادس الأمانة) بأن يكون الحاضن مقما في بلد المحضون فلا حضانة للمسافر سفر حاجته لحظ

ووجه ذلك أنها لو لم تكن  
 أحق بحضانته أي  
 تميته بما يصلحه تبعده  
 بطعامه وشرابه وغسل  
 بدنه وثوبه وعمره  
 وغير ذلك من مصالحه  
 ومونة الحضانة على  
 من عليه نفقة الطفل  
 وإذا امتنعت الزوجة  
 من حضانة ولدها  
 انتقلت الحضانة  
 لأمهاتها وتستمر  
 حضانة الزوجة إلى  
 مضي سبع سنين  
 وعبر بها للصف لأن  
 التمييز يقع فيها غالبا  
 لكن الدار إنما هو  
 على التمييز شواء حصل  
 قبل سبع سنين  
 أو بعدها (ثم بعدها)  
 (يعبر للتمييز بين  
 أبويه) أي لأنه  
 خير عظاما بين أبيه وأمه  
 (فإن كان في أحد  
 الأبوين نقص كجنون  
 أو كفر أو ورق أو فسق  
 أو نكحت الأم أجنبيا  
 فالخلف للآخر) فقط  
 ولاخير (إمادام النقص  
 قائما به) أي بأحدهما  
 (وإذا لم يكن الأب  
 موجودا خير الولد بين  
 الجد والأم) لأن الجد  
 يشترط الأب (وكذا  
 يقع التخيير بين الأم  
 ومن على حاشية النسب  
 كإخ وعم) وكذا بين  
 أب وأخت أو خالة في  
 الأصح (والثاني الحرية  
 فلا حضانة لرفيقة)  
 ولو مبعضة على حر أو  
 رقيق (وإن أذن لها  
 سيدها في الحضانة)  
 فلا عبرة بآذنه  
 لأنها ولاية وليست  
 الرفيقة من أهلها  
 (والثالث الدين) أي  
 الإسلام (فلا حضانة  
 للكافرة على مسلم)  
 ولو باللفظ إذ لا  
 ولاية لها عليه  
 فمن وصف الإسلام  
 من أولاد الكفار  
 نزع منهم وجوبا  
 احترام للكلمة  
 وبعضه الضلعون  
 وإن لم يكونوا من  
 أقاربهم (والرابع  
 والخامس العفة  
 والأمانة) فلا  
 حضانة لفاسقة  
 كمناركة الصلاة  
 (ولا يشترط في  
 الحضانة تحقق  
 العدالة الباطنة)  
 أي التي تثبت عند  
 الناس بقول  
 الزكيات (بل  
 تكفي العدالة  
 الظاهرة) أي التي  
 عرفت بالمخالطة  
 والمعاملة كشهود  
 النكاح (والسادس  
 الأمانة) بأن  
 يكون الحاضن  
 مقما في بلد  
 المحضون فلا  
 حضانة للمسافر  
 سفر حاجته لحظ

فلا حضانة لجنونة ألقى جنونها أو تقطع فان قل جنونها كيوم في سنة لم يبطل حق الحضانة بذلك  
 (و) الثاني (الحرية) فلا حضانة لرفيقة وإن أذن لها سيدها في الحضانة (و) الثالث (الدين) فلا حضانة للكافرة على مسلم (و) الرابع  
 والخامس (العفة والأمانة) فلا حضانة لفاسقة ولا يشترط في الحضانة تحقق العدالة الباطنة بل تكفي العدالة الظاهرة (و) السادس (الأمانة)



في بلد المميز بأن يكون أبواه مقيمين في بلد واحد فلو أراد أحدهما سفر (٢٣٥) حاجة كحج وتجارة فلو كان

السفر ولا يحظر للمميز بين الأبوين إلا إذا كانا مقيمين (في بلد المميز بأن يكون أبواه مقيمين في بلد واحد فلو أراد أحدهما سفر حاجة كحج وتجارة فلو كان السفر أو قصيرا كان لأول المميز وغيره مع القيم من الأبوين حتى يعود المسافر منهما) لحظر السفر ولو كان سفر زهة فاذا عاد المسافر منهما عادت الحضانة لمن كانت له قبل السفر وعاد التحجير للمميز بين الأبوين (ولو أراد أحد الأبوين سفر قلة) من بلد إلى بلد (كلاؤب أولى من الأم بحضانتها فيزعه منها) حفظا للنسب وإن كان هو الذي يسافر لكن يشترط أمن طريقه والبلد المقصود له والأفلام أولى به للخوف عليه جفئ (والفطر السابغ الحلو أي خلو أم للمميز من زوج ليس من محرم الطفل) وإن رضوا لأنها تشغله عن المحضون بحق الزوج (فإن نكحت شخصا من محارمه) والراذم للحق في الحضانة (كهم الطفل أو ابن عمه أو ابن أخيه ورضي كل منهم بالمميز فلا تسقط حضانتها بذلك) أي النكاح على الأصح لأن لكل منهم حقا في الحضانة بخلاف الأجنبي (فإن اختل شرط منها أي السبعة في الأم) أو في غيرها قبل ثبوت الحضانة لها لم تستحق الحضانة وإذا طرأ اختلال الشرط بعد ثبوتها (سقطت حضانتها) لكن لو خالها الأب على ألف مثلا وحضانتها ولده الصغير سنة وتزوجت في أثناء السنة فلا يسقط حقها وليس له أنزاعه منها في تلك المدة وليس الاستحقاق هنا بالقراءة بل بالإجارة (كما تقدم شرحه مفصلا) في التفريع على مفاهيم الشروط وقد نظم سليمان الجبيري شروط الحضانة بقوله:

الحق في حضانة الحاكم \* تسع شرائط بلا منازع  
بلوغه وعقله حرته \* إسلامه لمسلم عداله  
أقامة سلامة من ضرر \* كبره وفقيهه للبصر  
ومرضه يدوم مثل الفالج \* كذا يحلوها من الزوج  
إلا إذا تزوجت بأهلي \* حضانتها وقد رخصي بالطفل  
وعدم امتناع ذات البدر \* من الرضاع لو تأخذ أجر  
(كتاب أحكام الجنائيات)

عبر المصنف ما دون الحراج لتسليمها ونحوها كالموضحة والمباشرة (كما قال الشارع) (جمع جنابة أعم من أن تكون قتل أو قطعاً أو جرحاً) أو قلماً أو إزالة معني كسحق وبصر وغيرهما (القتل على ثلاثة أضرب لأربع لها) حكم الوجود والعقل (عند محض) أي خالص من شائبة الخطأ (وهو مصدر عمد بوزن ضرب ومكناه) أي العمد الذي هو مصدر (القصد وخطأ محض) أي خالص من شائبة العمد (وعمد خطأ) بالإضافة ويقال له شبه عمد وخطأ شبه عمد (وذكر المصنف تفسير العمد في قوله فالعمد المحض هو أن يعمد الجاني إلى ضربه أي الشخص) القصد بالجنابة (بما أي بشئ يقتل غالباً وفي بعض النسخ في الغالب) كحارج أو متقل أو سحر أو خنق أو القاء في البر أو تقديم الطعام المسموم (وقصد الجاني) بقوله (فعله أي الشخص بذلك الشيء) الذي يقتل غالباً (وحينئذ) أي حين إذ وجدت هذه الشروط (فيجب القود أي القصاص عليه أي الشخص الجاني وما ذكره المصنف من اعتبار قصد القتل ضعيف والراجع بخلافه) فلا يشترط قصد القتل بل قصد الإلحاق بالإنسان مع ظن كونه إنساناً فخرج بقصد الفعل ما لو زلقته رجلاً فوقه على غير وجهه فخطأ وخرج بقصد الإنسان ما لو رمى زيدا فأصاب غيره فهو خطأ صريح أي الشخص (بما أي بشئ يقتل غالباً) وفي بعض النسخ في الغالب (وقصد الجاني) (قتله أي الشخص) (بذلك الشيء) وحينئذ (فيجب القود) أي القصاص (عليه أي الشخص الجاني وما ذكره المصنف من اعتبار قصد القتل ضعيف والراجع بخلافه)



وَيَشْتَرِطُ لَوْ جُوبِ الْقَتْلُ (٢٣٦) فِي نَفْسِ الْقَتِيلِ أَوْ قَطْعِ أَرْفَافِهِ أَوْ أَمَانِ فِيهِدِرِ الْحَرْبِ وَلِلرَّتْدِ فِي حَقِّ السَّلْمِ

(وَيَشْتَرِطُ لَوْ جُوبِ الْقَتْلُ فِي نَفْسِ الْقَتِيلِ أَوْ قَطْعِ أَرْفَافِهِ أَوْ أَمَانِ فِيهِدِرِ الْحَرْبِ) كَأَنَّهُ الَّذِي  
وَالْمَاهِدُ (فِيهِدِرِ الْحَرْبِ) أَيُّ يَطْلُوعُهُ قَلِيلٌ فِي قُوْدِهِ لَا عَقْلَ فِي حَقِّ كُلِّ أَحَدٍ لَا تَقْدَارَ الشَّرْطِ (وَالرَّتْدِ  
فِي حَقِّ السَّلْمِ) لِذَلِكَ وَلَا يَهْتَرِ فِي حَقِّ مِثْلِهِ (فَإِنْ عَفَا عَنْهُ أَيُّ عَفَا الْخَطِيئَةَ عَلَيْهِ) أَوْ وَارَثَهُ (عَنِ الْخَانِي فِي  
صُورَةِ الْعَمْدِ الْخَطِيئَةِ) بِحُكْمَانَا سَقَطَ الْقُوْدُ وَلَا دِيَّةَ وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ الْعَوْدَ لِأَدِيَّةٍ عَلَى الْمَذْبَحِ لِأَنَّ الْقَتْلَ  
يُوجِبُ الدِّيَّةَ وَالْعَمْدَ اسْقَاطُ ثَابِتٍ وَهُوَ الْقُوْدُ لَا اثْبَاتٌ مَعْدُومٌ وَهُوَ الدِّيَّةُ نَعَمْ إِنْ اخْتَارَ الدِّيَّةَ عَقِبَ عَفْوِ  
مُطْلَقًا وَجَبَتْ كُنَا مَا قُتِلَ عَنْ ابْنِ قَاسِمٍ أَوْ عَفَا السُّتْحَقُ عَلَى دِيَّةٍ (وَجَبَتْ عَلَى الْقَاتِلِ دِيَّةٌ مَغْلُظَةٌ خَالِفٌ فِي مَالِ  
الْقَاتِلِ) وَإِنْ لَمْ يَرْضَ الْقَاتِلُ لَأَنَّهُ مُحْكَمٌ عَلَيْهِ فَلَا يَقْبَرُ رِضَاهُ كَالْحَالِ عَلَيْهِ (وَسَيَذْكَرُ الْمَصْنُفُ بَيَانَ  
تَغْلِيظِهَا) أَيُّ الدِّيَّةِ فِي فَصْلِهَا (وَالْخَطَا الْخَطِيئَةِ) هُوَ أَمَّا (أَنْ) يَقْصِدَ الْفِعْلَ دُونَ الشَّخْصِ كَانَ (رَمَى  
إِلَى شَيْءٍ كَصَبَدٍ) أَوْ شَجَرَةٍ (فِيَصْبِ) أَسَانًا (رَجُلًا) أَوْ غَيْرِهِ أَوْ يَرَى إِلَى زَيْدٍ فَيَصْبِيهِ عَمْرًا (فَيَقْتُلُ)  
أَيُّ لِلصَّابِ تِلْكَ الْأَمَانَةُ أَمَّا الْأَيْقِدُ أَصْلُ الْفِعْلِ كَانَ زَلَقَ فَسَقَطَ عَلَى غَيْرِهِ فَمَاتَ وَالْوُقُوعُ مُنْسُوبٌ  
لِلْوَاقِعِ فَيَصْدُقُ عَلَيْهِ الْفِعْلُ وَفَقَدْ قَصِدَ الْفِعْلَ يَزِمُهُ فَقَدْ قَصِدَ الشَّخْصَ (فَلَا قُوْدَ عَلَيْهِ أَيُّ الرَّاغِبِ بَلْ  
يَجِبُ عَلَيْهِ دِيَّةٌ عَقْفًا وَسَيَذْكَرُ الْمَصْنُفُ بَيَانَ تَغْلِيظِهَا) فِي فَصْلِ الدِّيَّةِ (عَلَى الْعَاقِلَةِ) فَالْعَاقِلَةُ لَا تَحْمِلُ إِلَّا الْخَطَا  
وَشِبَّ الْعَمْدِ وَلَا تَحْمِلُ عَمْدًا وَلَا صَلَاحًا عَنِ الْقُوْدِ وَلَا اعْتِرَافًا بِالْجَنَاحَةِ رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نَعَمْ إِنْ  
صَدَقَتِ الْعَاقِلَةُ الْمُتَرَفِّعُ بِالْجَنَاحَةِ تَحْمِلُ عَنْهُ وَلَوْ كَانَتْ الْعَاقِلَةُ مِنَ الْوَلَاءِ أَوْ بَيْتِ الْمَالِ هُوَ الْأَمَامُ (مُوجَلَّةٌ  
عَلَيْهِمْ) لِأَنَّهُمْ يَحْمِلُونَهَا عَلَى سَبِيلِ الْإِحْسَانِ وَإِنْ كَانَ وَاجِبًا وَمِنْ أَجْلِ تَأْخِيْلِهِمْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّارِعِ  
(فِي ثَلَاثِ سَنِينَ يُؤْخَذُ آخَرُ كُلِّ سَنَةٍ مِنْهَا) أَيُّ الدِّيَّةِ (فَقَدْ قُتِلَتْ دِيَّةً كَامِلَةً) فَإِنْ كَانَ الْقَتْلُ كَرَفِيفًا  
تَأْخَذُ فِي آخِرِ كُلِّ سَنَةٍ مِنْ قِيَمَتِهِ قَدْ تَلَتْ دِيَّةً وَإِنْ كَانَ أُنْثَى أَخَذَ فِي أَوَّلِ سَنَةٍ قَدْ تَلَتْ دِيَّةً وَفِي السَّنَةِ  
الثَّانِيَةِ مَا بَقِيَ (وَعَلَى الْغَنِيِّ مِنَ الْعَاقِلَةِ مِنْ أَصْحَابِ الدَّهْبِ آخَرُ كُلِّ سَنَةٍ نَصْفُ دِينَارٍ وَمِنْ أَصْحَابِ الْفِضَّةِ سِتَّةُ  
دِرَاهِمٍ قَالَهُ الْأَمَامُ أَبُو سَعِيدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَامُونٍ التَّيْسَابُورِيُّ (الْمُتَوَلَّى وَغَيْرُهُ) وَالْغَنِيُّ هُوَ مَنْ يَمْلِكُ  
زِيَادَةً عَلَى مَا يَكْفِي الْعُمُرَ الْعَالِيَةَ وَلَمْ يَكُنْ غَنِيًّا مِنْ دِينَارٍ أَفَّا كَثُرَ عَتَبَارًا بِالْكَافَةِ لَهَا لَاجِبٌ فِي أَفَلٍ مِنْهَا  
فَإِنْ مَلَكَ آخِرُ السَّنَةِ زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ أَفَلٍ مِنْ عَشْرٍ مِنْ دِينَارًا وَفَوْقَ رُبْعِ دِينَارٍ فَهُوَ مُتَوَسِّطٌ وَعَلَيْهِ  
رُبْعُ دِينَارٍ إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الدَّهْبِ وَثَلَاثَةُ دِرَاهِمٍ إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْفِضَّةِ وَكَذَا لَإِنْ الدِّينَارِ  
مِنَ الدَّهْبِ يُقَابَلُهُ اثْنَا عَشَرَ دِرَاهِمًا مِنَ الْفِضَّةِ فَكَالَّذِي يُقَابَلُ نَصْفَ الدِّينَارِ سِتَّةُ دِرَاهِمٍ وَالَّذِي يُقَابَلُ  
رُبْعَ الدِّينَارِ ثَلَاثَةُ دِرَاهِمٍ وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ ذَلِكَ فَهُوَ فَقِيرٌ فَلَا يَقْتُلُ شَيْئًا لِأَنَّ شَرْطَ مَنْ يَقْتُلُ حَتَّى  
الذِّكُورَةُ وَالْحَرِيَّةُ وَالتَّكْلِيفُ وَاتِّفَاقُ الدِّينِ وَعَدَمُ الْفَقْرِ (وَالرَّادُ بِالْعَاقِلَةِ عَصَبَةُ الْجَانِي) أَوْ  
لِلتَّحْيِيْبِ بِنَفْسِهِمْ (الْأَصْلَةُ وَفَرَعُهُ) فَلَا يَقْتُلَانِ لِأَنَّهُمَا أَمَا ضَرَبَ (وَعَمْدُ الْخَطَا) السُّمِّيُّ بِشِ  
الْعَمْدِ (أَنْ يَقْصِدَ ضَرْبَهُ) أَيُّ الشَّخْصِ لِلْقَوْدِ بِالْجَنَاحَةِ (بِمَا لَا يَقْتُلُ غَالِبًا) بَلْ يَقْتُلُ نَادِرًا عَجَبٌ  
يَكُونُ سَبَبًا فِي الْقَتْلِ وَيَنْسَبُ الْقَتْلُ إِلَيْهِ عَادَةً (كَأَنَّ ضَرْبَهُ بِضَرْبٍ خَفِيفَةٍ) أَوْ بِسُوطٍ أَوْ بِحِجَرَةٍ  
(فَيَمُوتُ لِلضَّرْبِ) بِسَبَبِ ذَلِكَ الضَّرْبِ (فَلَا قُوْدَ عَلَيْهِ) لِأَنَّ الْآلَةَ لَا تَقْتُلُ غَالِبًا (بَلْ يَحْتَجِبُ  
مَغْلُظَةً عَلَى الْعَاقِلَةِ مُوجَلَّةٌ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ) كَالَّذِي فِي ذَلِكَ تَنْشِئُ شِبَّ الْعَمْدِ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْعَمْدِ وَالْخَطَا  
فَهُوَ يُشَبُّ الْعَمْدَ مِنْ حَيْثُ قَصِدَ الْفِعْلَ وَالْخَطَا مِنْ جِهَةِ كَوْنِهَا عَلَى الْعَاقِلَةِ مُوجَلَّةٌ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ  
مِنْ جِهَةِ تَغْلِيظِ الدِّيَّةِ بِكُونِهَا مِثْلَةً وَحُكْمُ الْخَطَا مِنْ جِهَةِ كَوْنِهَا عَلَى الْعَاقِلَةِ مُوجَلَّةٌ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ  
(وَسَيَذْكَرُ الْمَصْنُفُ بَيَانَ تَغْلِيظِهَا) فِي فَصْلِ الدِّيَّةِ (ثُمَّ شَرَعَ الْمَصْنُفُ فِي ذِكْرِ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ  
الْقَتْلُ الْمَأْخُوذُ مِنْ اِقْتِصَاصِ الْأَرْزَاقِ أَيُّ نَبِيَّهِ) أَيُّ أَطْلَقَهُ وَتَقْتِشُهُ (لِأَنَّ) الْمُسْتَحَقَّ (الْحَقَّ)

(فَإِنْ عَفَا عَنْهُ) أَيُّ  
عَفَا الْجَنِي عَلَيْهِ عَنْ  
الْجَانِي فِي صُورَةِ الْعَمْدِ  
الْخَطِيئَةِ (وَجَبَتْ) عَلَى  
الْقَاتِلِ (دِيَّةٌ مَغْلُظَةٌ خَالِفٌ  
فِي مَالِ الْقَاتِلِ)  
وَسَيَذْكَرُ الْمَصْنُفُ  
بَيَانَ تَغْلِيظِهَا (وَالْخَطَا  
الْخَطِيئَةِ) أَنْ يَرَى إِلَى  
أَيُّ كَصَبَدٍ (فَيَصْبِيهِ)  
رَجُلًا فَيَقْتُلُهُ فَلَا قُوْدَ  
عَلَيْهِ (أَيُّ الرَّاغِبِ) (بَلْ  
يَجِبُ عَلَيْهِ دِيَّةٌ خَفِيفَةٌ)  
وَسَيَذْكَرُ الْمَصْنُفُ  
بَيَانَ تَغْلِيظِهَا (عَلَى  
الْعَاقِلَةِ مُوجَلَّةٌ) عَلَيْهِمْ  
(فِي ثَلَاثِ سَنِينَ) يُؤْخَذُ  
آخَرُ كُلِّ سَنَةٍ مِنْهَا قَدَرُ  
تِلْكَ دِيَّةٍ كَامِلَةٍ وَعَلَى  
الْغَنِيِّ مِنَ الْعَاقِلَةِ مِنْ  
أَصْحَابِ الدَّهْبِ آخَرُ  
كُلِّ سَنَةٍ نَصْفُ دِينَارٍ  
وَمِنْ أَصْحَابِ الْفِضَّةِ  
سِتَّةُ دِرَاهِمٍ قَالَهُ التَّيْسَابُورِيُّ  
وغيره والرَّادُ بِالْعَاقِلَةِ  
عَصَبَةُ الْجَانِي إِلَّا أَمَلَهُ  
وَفَرَعُهُ (وَعَمْدُ الْخَطَا)  
أَنْ يَقْصِدَ ضَرْبَهُ عَا  
لَا يَقْتُلُ غَالِبًا) كَانَ  
ضَرْبُهُ بِضَرْبٍ خَفِيفَةٍ  
(فَيَمُوتُ) لِلضَّرْبِ  
(فَلَا قُوْدَ عَلَيْهِ) بَلْ  
يَجِبُ عَلَيْهِ دِيَّةٌ مَغْلُظَةٌ عَلَى  
الْعَاقِلَةِ مُوجَلَّةٌ فِي ثَلَاثِ

سَنِينَ) وَسَيَذْكَرُ الْمَصْنُفُ بَيَانَ تَغْلِيظِهَا ثُمَّ شَرَعَ الْمَصْنُفُ فِي ذِكْرِ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَتْلُ الْمَأْخُوذُ مِنْ اِقْتِصَاصِ الْأَرْزَاقِ أَيُّ نَبِيَّهِ (أَيُّ أَطْلَقَهُ وَتَقْتِشُهُ) (لِأَنَّ) الْمُسْتَحَقَّ (الْحَقَّ)



يكون القاتل<sup>٢</sup> (عاقلاً)

شترط في القائل كونه







في الجناية فيأخذ منها فقال (وشرائط وجوب القصاص) في القتل (أربعة) وفي بعض النسخ فصل وشرائط وجوب القصاص  
 (الأول أن يكون القاتل بالغا) فلا قصاص على صبي ولو قال أنا الآن صبي (٢٣٧) صدق بلايين الثاني أن

يكون القاتل (عاقلا)  
 فيمتنع القصاص من  
 مجنون إلا أن تقطع  
 جنونه فيقتص منه  
 زمن إفاقته ويجب  
 القصاص على من زال  
 عقله بشرط مسكر  
 معتدى شره فخرج  
 من لم يعتد بأن يشرب  
 شيئا طمأنه غير مسكر  
 فزال عقله فلا قصاص  
 عليه (و) الثالث أن  
 لا يكون القاتل (والدا  
 للمقتول) فلا قصاص  
 على والد يقتل ولده وإن  
 سفل الولد قال ابن كعب  
 ولو حكم حاكم بقتله  
 والد بولده يفتن حكمه  
 (و) الرابع أن لا  
 يكون المقتول أخص  
 من القاتل بغير أوفق  
 فلا يقتل مسلم بكافر  
 حريرا كان أو ذميا  
 أو معاهدا ولا يقتل حر  
 بريق ولو كان المقتول  
 أخص من القاتل بغير  
 أو صحر أو طول أو قصر  
 مثلا فلا عبرة بذلك  
 (و) تقتل الجماعة  
 بالواحد إن كافأهم  
 وكان فعل كل واحد  
 منهم لو انفرد كان قاتلا  
 ثم أشار للصف لقاعدة

أو وارثه (ببيع الجناية) أي يطلبها (فيأخذ) أي يستوفي (منها) من قتل أو قطع أو جرح أو  
 لالة معنى (فقال وشرائط وجوب القصاص في القتل) أو القطع وإزالة المعنى (أربعة) بل خمسة  
 (وفي بعض النسخ فصل وشرائط وجوب القصاص أربع) من غير ناء (الأول أن يكون القاتل  
 بالغا) بالاحتلام أو بالسن أو بالحيض (فلا قصاص على صبي ولو قال أنا الآن صبي صدق بلايين) إن  
 أمكن صباه في ذلك الوقت (الثاني أن يكون القاتل عاقلا فيمتنع القصاص من مجنون إلا أن تقطع  
 جنونه فيقتص منه زمن إفاقته) وعلم من الانتصار على نفي القصاص عن الصبي والمجنون وجوب الدية  
 في مالهما كبائنه متلفاتهما مضمونة في مالهما وأما الجاني فلا قصاص عليه ولا دية إذا قتل غيره حال  
 حرابته لعدم التزامه بالأحكام حال الجناية وإن عصم بعد ذلك بإسلام أو عقد دمة أو أمان لما يوتر من  
 فعله صلى الله عليه وسلم وقيل الصحابة بعده من عدم القصاص وغيره بمن أسلم كوخشي قاتل حمزة  
 عم النبي صلى الله عليه وسلم ولو تطور ولو في غير صورة آدمي وقته شخص فإن علم القاتل حين  
 القتل أن المقتول ولي تصور في تلك الصورة قتل به والا فلا قود ولكن يجب فدية الدية (ويجب  
 القصاص على من زال عقله بشرط مسكر معتدى في غيره) لأنه يعامل معاملة المسكر فليظا عليه  
 وإن كان غير مكلف على التحقيق كما عليه النووي وهو مكلف عند غيره (فخرج من لم يعتد بأن  
 يشرب شيئا طمأنه غير مسكر فزال عقله فلا قصاص عليه) علمه فهو كالمتوه (والثالث أن لا يكون  
 القاتل (والدا للمقتول) أي أصله وإن علا ذكره كان أو أمه ولو كلفا (فلا قصاص على والد يقتل  
 ولده وإن سفل الولد) رعاية حرمة الوالدان علا (قال) أبو القاسم يوسف بن أحمد (بن كعب)  
 كان قريبا عالما زاهدا (ولو حكم حاكم بقتله والد بولده يفتن حكمه) علقته للحديث الذي رواه  
 الحاكم والبيهقي وهو لا يباد لأن من أبيه (والرابع أن لا يكون المقتول أخص من القاتل بغير أوفق)  
 أو غير دم (فلا يقتل مسلم ولو زانيا عصما) بغير حريرا كان أو ذميا أو معاهدا) لنقص المقتول عن  
 القاتل بالكفر (ولا يقتل حر بريقي) لنقص المقتول عن القاتل بالرق ولا يقتل مضموم بالإسلام بزان  
 محسن (ولو كان للمقتول أخص من القاتل) بغير الصفات السابقة التي هي الإسلام والحرية والأصالة  
 والسيادة فلا يعتبر ذلك نقص وذلك كالتفاوت (بغير أو صحر أو طول أو قصر مثلا) كالتفاوت بعلم  
 وجهل وشرف وخسة (فلا عبرة بذلك) فيقتل الشيخ كالشاب والكبير الصغير والطويل القصير  
 والعالم بالجاهل والشريف بالخنس والسلطان بالزبيل والدكر بالأنثى والحنثى بالعكوس والخامس  
 عصمة القتل بإيمان أو أمان فيهدر الحرب في حق كل أحد والمرئد في حق المصوم لا في حق مرتد  
 مثله والرائي الحصن إذا قتله مسلم مصوم لعدم عصمتهم (وتقتل الجماعة) وإن كثروا (بالواحد إن  
 كافأهم وكان فعل كل واحد منهم لو انفرد كان قاتلا) وحينئذ يجب عليهم القصاص مطلقا أي سواء  
 تواطوا أم لا وإن تفاوتت جراحاتهم عددا أو قسما أو تفاوتت ضرباتهم كذلك سواء أقتلوه معجدا  
 أو عتقوا أو القوه في بحر أو من شاهق جبل (ثم أشار للصف لقاعدة بقوله وكل شخصين يجري  
 القصاص بينهما في النفس يجري بينهما في الأطراف التي لتلك النفس) كيد ورجل وأذن وفي الجرح  
 للقدم كالوضعة وفي الماني كسمع وبصر وشم (فكما يشترط في القاتل كونه مكلفا) أي بالغا  
 عاقلا وكذلك بجهة الشروط الخمسة للتقدمة (يشترط في القاطع الطرف) أو الزيل كعق من  
 الماني (مكونه مكلفا) وكذلك سائر الشروط (وحيث شد) أي حين أذ يشترط في القاطع أو الزيل

بقوله (وكل شخصين يجري القصاص بينهما في النفس يجري بينهما في الأطراف) التي لتلك النفس فكما يشترط في القاتل كونه  
 مكلفا يشترط في القاطع لطرف كونه مكلفا وحينئذ



قصاص النفس (اثنان) أحدهما (الإشتراك في الاسم الخاص) للطرف للقطع ويثبت للصف بقوله (البي بالبي) أي قطع البي مثل من أذن أو يد أو رجل (و) قطع (النسرى) عما ذكر (بالسرى) أي حين اذ اشترط الاشتراك في الاسم الخاص (فلا يقطع بي يسرى ولا عكسه) أي ولا يقطع يسرى بسبب قطع البي ولا يقطع شفة سفلى بسبب قطع شفة عليا ولا عكسه ولا يقطع حادث بعد الحناية بقطع موجود فلا قطع لمن لم يمتثلها فلا قود وإن ثبت له مثلها بعد (والثاني أن لا يكون بأحد الطرفين) أي طرف الجاني والمجني عليه (شلل) أي بطلان العمل (فلا يقطع يد أو رجل صحيحة بشلل) أي لا يقطع اليد أو الرجل (أما الشلل) أي من يد أو رجل (فقط) بالصحة على المشهور إلا أن يقول عدلان من أهل الحيرة أن الشلل إذا قطعت لا يقطع الدم بل تنفتح أفواه المروق ولا تنسد (أي السكتي النار ولا بالمفصل في يمتل) فليكن لا يقطع الشلل بالصحة وإن رضى الجاني حذرا من استيفاء النفس بالطرف وعجب دية الصحيحة (ويشترط مع هبنا) أي مع أمن طرف الدم (أن يقطع) أي رضى (هما) أي بالشلل لو قطعت (مستوفيا ولا يطلب أرشا للشلل) لأن الصفة لا تقابل بمال ولهذا لو قيل الذي بالمسلم أو العبد بالحرة لم يجب لقضية الاسلام أو الحرية شيء. وتقطع شلاء بشلل أو أقل شلاء إن لم يقطع طرف الدم والأفلا قطع (ثم أشار للصف لقاعدة بقوله وكل عضو أخذ أي قطع) جناية (من مفصل كرفق وكوع) وأما لم ومفصل قدم وركبة (ففيه القصاص) لا تضابط ذلك مع الأمن من استيفاء الزيادة ولا يضر في القصاص عند مساواة المحل في الاسم الخاص تفاوت وكبر وصغر وطول وقصر وقوة وبطش وضعفه في عضو أصلي أو زائد ويجب القصاص في النقطع من مفصل أصلي فخذ ومنسكب إن أمكن بلا إجابة أي جرح نافذ للبطن وإن لم يمكن إلا بها فلا يجب على الصحيح سواء أجاز الجاني أم لا لأن الجوائف لا تضبط نعم إن مات المجني عليه بذلك قطع الجاني وإن لم يمكن إلا بالإجابة ثم إن لم يكن قبل محل الجناية مفصل فعين موضع الجناية وإن كان قبله مفصل فله الأخذ من محل الحناية وله الأخذ حكومة وتركه قطع (وهما لا مفصل له لا قصاص فيه) أي فلا قصاص في كسر العظام مع القطع لعدم الوثوق بالمعاقلة فيه ولجنى عليه قطع أقرب مفصل إلى موضع الكسر وحكومة الباقي وله أن يغزو ويعدل إلى السال (واعلم أن شجاج الرأس والوجه عشرة حارضة بمهمات وهي ماشق الجلد قليلا) هو الحش (ودامة) يتخفف الباء (تدنيه) يضم أوله أي شجة تدني الشق من غير سيلان الدم وقيل معه وقال أبو عبيد إذا سال فهي الدامة بالعين المهملة (وباضعة) بموحدة ومعجمة فهمة وهي شجة (تقطع اللحم) بعد قطع الجلد (ومتلاحمة) بالمهملة وهي شجة (تقوص فيه) أي اللحم ولا تبلغ الجلد الرفقة فهو عظم الرأس (وسمحاق) بكسر السين وبالحاء المهملة (وهي شجة تبلغ الجلد) أي القشرة الرفقة (التي بين اللحم والعظم) وتسمى تلك القشرة بالسمحاق أيضا (وموضحة) وهي شجة (بوضع العظم من اللحم) أي تظهر بياضه بعد خرق الجلد (وهاشمة) وهي شجة (تكسر العظم سواء أوضحه أم لا) لأن معنى الحشم كسر الشيء بالناس كجاء المختار (ومنتقلة) بتشديد النون

بمهمات وهي ماشق الجلد قليلا ودامة تدنيه وواضحة تقوص فيه لحم وسماحق تبلغ الجلد التي بين اللحم والعظم وموضحة بوضع العظم من اللحم وهاشمة تكسر العظم سواء أوضحه أم لا ومنع



تخرق تلك الخريطة  
وتصل إلى أم الرأس  
واستثنى الصنف من  
هذه العشرة ما تضمنه  
قوله (ولا قصاص في  
الجروح) أي المذكورة  
(الآ في الموضحة) فقط  
لا في غيرها من بقية  
العشرة .

(فصل في بيان الدية)  
وهي المال الواجب  
بالحناية على حر في  
نفس أو طرف (والدية  
على ضربين مغلظة  
وخفيفة) ولأنها  
(المغلظة) بسبب قتل  
الذكر الحر المسلم عمدا  
(مائة من الأبل) ولأنها  
مثلثة (ثلاثون حقة  
أو ثلاثون جذعة) وسبق  
مفهام في كتاب الزكاة  
(وأربعون خلفه)  
بفتح الحاء المحممة  
وكسر الهمزة وبالفاء  
وفسرها الصنف بقوله  
(في بطونها أولادها)  
والله أن الأربعين  
حوامل ويثبت حملها  
بقول أهل الحيرة بالأبل  
(والخفيفة) بسبب قتل  
الذكر الحر المسلم (مائة  
من الأبل) (والخمس  
عشر) وخمسون حقة  
وعشرون جذعة

وهي شجة (تنقل العظم) بتخفيف التاف مع ضمها وبتشد يدها مع الكسر (من مكان إلى مكان  
آخر) وفي المختار هي الشجة التي تنقل العظم أي تكسره حتى يخرج منها رأس العظام (ومأمومة)  
بالمز وهي شجة (تبلغ خريطة الدماغ) المحطة به (للسماء أم الرأس) وهي الجلدة التي فيها المخ ولا  
تخرقها (ودائمة عين معجبة) وهي شجة (تخرق تلك الخريطة وتصل إلى) الدماغ بعد وصولها إلى (أم  
الرأس) وهي مدففة عند معظمهم وهذه العشرة تصور في الجبهة كالرأس وتصور ما عدا الأخيرتين  
منها في الجذع وفي قصة الألف والحق الأسفل وذكر الصنف أنه لا قصاص في الجروح (واستثنى الصنف)  
منها (من هذه العشرة) للوضحة وكذلك (ما تضمنه قوله ولا قصاص في الجروح أي) في سائر  
البدن ولا في الشجاج العشرة (المذكورة) لعدم تنسب ضبطها وإن كان (الآ في الجراحة) (الوضحة)  
في أي موضع من البدن فلا يختص القصاص في الموضحة بالرأس والوجه وإنما الأرض فلا يجب فيها  
الآن أن كانت في الرأس أو الوجه فإن كانت في غيرهما ففيها الحيكوبة وإنما وجب القصاص في  
الوضحة (فقط لا في غيرها من بقية العشرة) لتنسب ضبطها واستفاد منها بأن يقاس مثلها كولا  
وعرضا من عضو الساج ويكف عليه بنحو سواد أو حمرة وجوبا أن يخفف اللبس واللاء كان موضع  
العلامة قنوديا وبوصح بالموسى ونحوه لا بصريه شيف أو حجرة أو أوصح به ونحوه الأسهل على  
الجاني من شدة دفعة أو ثقل غما . نعم لو كان في رأس الجاني شردون المخي عليه فلا قصاص .

(فصل في بيان) أحكام (الدية وهي المال الواجب بالحناية على حر في نفس أو طرف) أو معنى أما  
لكل الواجب بالجراحات فهو أرض لادية (والدية) الواجبة ابتداء كما في قتل الولد أو لده أو بدلا (على  
ضربين مغلظة) من ثلاثة أوجه أو من وجوه واحد (وخفيفة) من ثلاثة أوجه أو من وجهين (ولا  
ثالث لهما) أي النوعين (المغلظة) بسبب قتل الذكر الحر المسلم عمدا (أوشبه عمدا) (مائة من الأبل)  
حالة على القاتل في العمد فقط وهو حر ملتزم للأحكام ولو أثنى سواء أوجب في العمد قصاص وعفا  
على مال أم لا بأن وجبت الدية ابتداء ولو فهدا كما في قتل الولد أو لده وموت الثاني قبل القصاص منه  
(ولأنه مثلثة) أي ثلاثة أجزاء وإن لم تكن متساوية (ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وسبق مفهامها  
في كتاب الزكاة) فالخفة ما استحققت أن يطرقها الفعل أو أن تتركب ويحمل عليها الجذعة ما ألفت  
مقدم أسنانها (وأربعون خلفه بفتح الحاء المعجمة وكسر الهمزة وبالفاء وفسرها الصنف بقوله في بطونها  
أولادها والحق أن الأربعين حوامل) قاله في البطن لا يسمى ولذا ففي عبارة الصنف حجاز الأول  
(ويثبت حملها) أي الخلفة (بقول) عدلين من (أهل الحيرة بالأبل) فإن أخذها المستحق بقولها  
وماتت عنده وتنازع مع الدافع شق جوفها فإن كان لا حمل غرمها وأخذ المستحق بدنها خلفه  
فإن ادعى الدافع إسقاط الحمل فإن أخذت بعدلين تصديق أن أمكن ولا يصدق المسحق بيمينه أن أمكن  
وبلاعين أن لم يمكن لأن الظاهر معه (والخفيفة) في الخطأ وشبه العمد (بسبب قتل الذكر الحر المسلم مائة  
من الأبل) على العاقلة مؤجلة عليهم في ثلاث سنين (والمائة شخصية) في الخطأ فقط (عشرون حقة  
وعشرون جذعة وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون وعشرون بنت مخاض) غير التزمذي  
وغيره بذلك (ومتى وجبت الأبل على قاتل) كما في العمد (أو عاقلة) كما في الخطأ وشبه العمد (أخذت) أي  
الأبل (من إبل من وجبت عليه) وهو القاتل أو عاقلته ولا يكلف غير إبله كما يجب الزكاة في نوع  
النصاب ولأنها تؤخذ من العاقلة على سبيل اللواصاة فلا تناسبهم التعليل بتكليفهم غير إبلهم (وإن لم  
يكن له إبل فتؤخذ) أي الدية (من غالب إبل بلدة بلدتي أو) غالب إبل (قبيلة بدوي) لأنها لكل متلف

وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون وعشرون بنت مخاض) ومتى وجبت الأبل على قاتل أو عاقلة أخذت من إبل من وجبت  
عليه وإن لم يكن له إبل فتؤخذ من غالب إبل بلدة بلدتي أو قبيلة بدوي

نحو ذلك وعلمه ما عدا ذلك



قان لم يكن في البلدة أو القليلة أو فتوح من غالب إبل أقرب البلاد إلى موضع المؤدى (فان عدمت الإبل انتقل إلى قيمتها) وفي نسخة أخرى فان أعوزت الإبل انتقل إلى قيمتها هذا المعنى أقول الجديد وهو الصحيح (وقيل) في القديم

(٢٤٠)

(ينتقل إلى ألف دينار)

في حق أهل الذهب (أو)

ينتقل إلى (أثنى عشر

ألف درهم) في حق

أهل الفضة وسواء فيما

ذكره اللدني للفظ

والخفة (وان غلظت)

على القديم (زيد عليها

الثلث) أي قدره ففي

الدنانير ألف وثلاثمائة

وثلاثة وثلاثون ديناراً

وثلاث دينار وفي الفضة

خمسة عشر ألف درهم

(وتلظ ذية الخطأ في

ثلاثة مواضع) أحدها

(إذا قتل في الحرم) أي

حرم مكة أما القتل في

حرم المدينة أو القتل

في حال الإحرام فلا

تُلظ فيه على الأصح

والثاني مذكور في قول

للصنف (أو قتل في

الأشهر الحرم) أي ذى

القعدة وذى الحجة

والحرم ورب وثلث

مذكور في قوله (أو

قتل قريباً له) أي الحرم

حرم مسكون للهمة

فان لم يكن الحرم محرماً

له كبت العم فلا تُلظ

في قتلها (وذية المرأة)

والحنى للشكل (على

النصف من ذية الرجل)

فوجب فيها البديل الغالب كما في قيمة التلغات فانه يجب فيها الغالب من النقد فان لم يكن في البلدة والقبيلة إبل) صفة الأجزاء (فتؤخذ من غالب إبل أقرب البلاد) أو أقرب القبائل (إلى موضع المؤدى) فيلزمه قتلها كما في زكاة الفطر ما لم يبلغ مؤنة قتلها مع قيمتها أكثر من عن المثل ببلدة العدم أو قبيلته والأفلاحي قتلها (فان عدمت الإبل) حساً بأن لم يوجد في موضع يجب تحصيلها منه أو شرعاً بأن وجدت فيه بأكثر من عن مثيلها (انتقل إلى قيمتها) أي الإبل وقت وجوب تسليمها لأنها بديل متلف وهو النفس (وفي نسخة أخرى) فان أعوزت الإبل) أي فقئت (انتقل إلى قيمتها) وتقوم غالب قتلها ببلدة العدم (أن لم يجد المستحق) والا بأن قال له أنا أصبر حتى يوجد إبل لزمه أمثاله لأنها بالأصل (هذا) أي الانتقال إلى القيمة (مأى القول الجديد وهو الصحيح وقيل في القديم ينتقل) أي المستحق عند عديمها (إلى ألف دينار في حق أهل الذهب أو ينتقل إلى أثنى عشر ألف درهم في حق أهل الفضة وسواء فيما ذكره اللدني للفظ والخفة) ومن أخذ أثنى عشر ألف درهم من أهل الدراهم (الدية للفظ والخفة) فلا فرق بينهما في ذلك على الأصح في القديم لأن التلظ في الإبل إنما ورد بالشئ والصفة لا زيادة العدد وذلك لا يوجد في الدنانير والدراهم (و) قيل (ان غلظت) أي الدية ولو من وجه واحد (على القديم زيد عليها) لأجل التلظ (الثلث أي قدره ففي الدنانير ألف وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار وفي الفضة ستة عشر ألف درهم) بهذا الضيف والأصح أنه لا زاد شيء (وغلظ ذية الخطأ من وجه واحد وهو كونها بالثلث (في) أحد (ثلاثة مواضع أحدها إذا قتل في الحرم أي حرم مكة أما القتل في حرم المدينة أو القتل في حال الإحرام) في غير الحرم (فلا تلظ فيه على الأصح) لمنع الجزاء بقتل حرم المدينة ولأن حرمة الإحرام عارضة غير مستمرة (والثاني مذكور في قول للصنف أو قتل في بعض الأشهر الحرم) الأربعة (أي ذى القعدة وذى الحجة والحرم ورجب) ولا يلحق بالأشهر الحرم رمضان (والثالث مذكور في قوله أو قتل قريباً له) مسلماً أو كافراً ذكر أو أنثى (فان لم يكن الحرم مسكون للهمة) مع فتح الميم والراء وهو من إضافة الأصل للفرع. وللعنى أو قتل محرماً نشأت محرمة من الرحم كالأخت (فان لم يكن الرحم محرماً) بأن لم تنشأ محرمة من الرحم بل من الرضاع أو الصاهرة كبنات عمي أخت من الرضاع أو كان الحرم منفرداً عن الرحم كالأم من الرضاع وأم الزوجة أو كان الرحم منفرداً عن الحرم كأولاد الأعمام والأخوال (كبت العم) وابنه وبنت العمه وأبها وبنت الخال وابنه وبنت الخالة وأبها (فلا تلظ في قتلها) أي الرحم التي هي القرابة لما بين القاتل والمقتول من التنازل القرابة (وذية المرأة) الحرة (والحنى للشكل على النصف من ذية الرجل) الحر (نفساً وجرحاً) ومعنى ولا فرق بين أن يكون القاتل رجلاً أو امرأة ولا بين أن يكون مسلماً أو كافراً (ففي ذية حرة مسلمة من أنثى وخنى) (في) قتل عميد أو شبه عميد خمسون من الإبل) فهي مغلظة فيها بالثلث ويكون القاتل أو كونها حالة في العمدة وعقبة يكونها على المأذاة وكونها مؤجلة عليهم (خمسة عشر من الإبل) عشر جدعة وعشر وخلفه إبلًا حوامل (في) ذية حرة مسلمة (في) قتل خطأ محرم بنات عشر وعشر بنات لبون وعشر بنات لبون وعشر حنق وعشر جدعة (جمع حقة وجدعة) (وذية) الذكركم (اليهودي والنصراني) الذمي (والسنان والمهاد) إذا كان معصوماً عمل منا كجته (ثلث ذية المسلم وجرحاً) وإزالة معنى أخذاً من حديث جلال رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرو بن شعيب عن أبيه

نفساً وجرحاً ففي ذية حرة مسلمة في قتل عميد أو شبه عميد خمسون من الإبل خمسة عشر

نفساً وخمسة عشر جدعة وعشر وخلفه إبلًا حوامل وفي قتل خطأ محرم بنات لبون وعشر بنات لبون وعشر حنق وعشر جدعة

وعشر جدعة (وذية اليهودي والنصراني) والسنان والمهاد (ثلث ذية المسلم) نفساً وجرحاً



عنه أنه صلى الله عليه وسلم قرض على كل مسلم قتل رجلا من أهل الكتاب أربعة آلاف درهم رواه  
عبد الرزاق وقال به عمر وعثمان رضي الله عنهما وإن لم يحل منا كحتة فهو كالجوس قال عميرة ومجالب  
عليه الدعة إلا أن أبا بصير يدينه المجوس لأن شرط لنا كحة في غير الأسر أن يلى لا يكاد يوجد وهو أن  
يعد دخول أول آباءه في ذلك الدين قبل النسخ والتحريف (وأما دية (المجوس) الذي له أمان  
(نصف) أخمس الديار وهي ثلث عشرة دية السلم (وأخبر منه ثلث خمس دية السلم) كما قال عمر وعثمان  
وإن مسعود رضي الله عنهم جماعة درهم ويصبر عن ذلك بخمس دية اليهودي والنصراني .  
والحكمة في ذلك أن في كل منهما خمس فضائل وهي كتابه ودينه اللذان كانا حقا وحل منا كحتة  
ودينه وتوفر به الجزية وليس للمجوس من هذه الخمسة إلا الخمس فكانت دية خمس دية وكذا  
ما دونها أمان بأن دخل لنا رسولنا فقتله شخص ومثله عليه الشمس والقمر فكتبت كدية مجوسي وللراة  
في هذه الأربعة على النصف عما ذكر (وتكمل دية النفس) أي نفس صاحب ذلك الضوم من ذكر أو غيره  
تخطئا وتخفيا (وسبق أنها ثمانية من الأبل) في حق الكامل بالاسلام والحرية والذكورة وفي كلام  
الشارح قصور (في قطع كل من اليدين) من الكمين (والرجلين) من الكمين (فيجب في كل يد  
أو رجل خمسون من الأبل) لأن كل متعدد وجب فيه الدية وهي موزعة على أفرادها (وفي قطعهما مائة  
من الأبل) فتكمل فيهما الدية سواء قطعهما معا أو مرتبا (وتكمل الدية في قطع الأنف أي في قطع  
أحد مناه (وهو المارن) وهو مجموع الطرفين المتصين بالبحر والخاص بينهما ولا فرق بين الأيمن  
واليسار (وفي قطع كل من طرفيه والحاجز ثلث دية) وتوزع الدية على الثلاثة المذكورة (وتكمل  
الدية في قطع الأذنين) من أصلهما (أو قلعهما بغير إصباح) أي وصول إلى العظم (فان حصل مع قلعهما  
إصباح وجب أرشيه) أي أرض الإصباح وهو نصف عشر دية صاحبه كخمس أجرة الكامل ولا  
يتردد في دية الأذنين بخلاف حكومة قصبة الأنف فانها تدرج في دية (وفي كل أذن نصف دية)  
وفي قطع بعض أذن قطعه ويقتل بالمساحة فإذا كانت أذنه خمسة قرار بطملا فقطع شخص منها  
فقطر الحواجب عليه خمس نصف الدية (ولا فرق فيما ذكر) من وجوب الدية (بين أذن السميع و) أذن  
(غيره) وهو الأصم لأن السمع ليس حال في الأذن بل في مفع الصباح (ولو أنيس الأذنين) أي أذهب الحركة  
منها (بجناية عليها فقيمتها) أي في أبياسهما (أذنه) لأنه أذهب منفعتهما كالوصف بذه فسلنا ولو قطع  
أذنين بايتين بجناية أو غيرها فالواجب حكومة (و) تكمل دية النفس في أمانة (اليدين) وفي كل منهما  
نصف دية (أي في كل عين خمسون لكامل) (وشواء في ذلك) أي في وجوب الدية (عين أحول) وهو من  
في عينه خلل دون القوة الباصرة (أو أعور) وهو فاقد إحدى العينين ووقعت الجناية على عينه السليمة  
(أو أعشى) وهو من شغل عينه غالباً مع ضعف رؤيته للأشياء (وتكمل دية النفس في الجفون الأربعة)  
ولو كانت لأحد من العينين (لأن فيها جالا ومنفعة) ويدخل حكومة الأهداب في ديتها (في كل جفن) وهو غطاء العين  
ولو يابس (منها) أي الأربعة (ربع دية) سواء الأجل والأسفل ولو بالأهداب (وتكمل دية النفس  
في أمانة (اللسان لناطق) ولو بعض الحروف) سلم الذوق ولو كان اللسان لا لثغ) وهو من يبدل حرفاً بآخر  
(وأرث) وهو من يبدل الأبدال والكن وهو من يبدل لسانه (و) تكمل الدية في أمانة (الشفين) وفي  
قطع أحدهما (علما أو سفلى) (نصف دية) والشفة طولاً ما بين الشدين وعرضاً ما أعطى فسلم الأسنان  
(و) تكمل الدية في (ذهاب الكلام كله) بأن جنى على اللسان مع بقائه (وفي ذهاب بعضه) أي الكلام  
(بقسطه من الدية) إن قل له كلام مفهوم والأوجب على الجاني كل الدية (والحروف التي توضع الدية  
عليها ثمانية وعشرون حرفاً في لغة العرب) وفي غيرها فتوزع على جميع الحروف فقلت وكثرت

(وتكمل دية النفس)  
وسبق أنها ثمانية من الأبل  
(في قطع) كل من  
(اليدين والرجلين)  
فيجب في كل يد أو  
رجل خمسون من الأبل  
وفي قطعهما مائة من  
الأبل (و) تكمل الدية  
في قطع (الأنف) أي  
في قطع ما لا منه وهو  
المارن وفي قطع كل  
من طرفيه والحاجز  
ثلث دية (و) تكمل  
الدية في قطع (الأذنين)  
أو قلعهما بغير إصباح  
فان حصل مع قلعهما  
إصباح وجب أرشيه وفي  
كل أذن نصف دية ولا  
فرق فيما ذكر بين أذن  
السميع وغيره ولو أنيس  
الأذنين بجناية عليهما  
فقيمتها دية (واليدين)  
وفي كل منهما نصف  
دية وشواء في ذلك  
عين أحول أو أعور أو  
أعشى (و) في  
(الجفون الأربعة)  
في كل جفن منها ربع  
دية (واللسان) لناطق  
سلم الذوق ولو كان  
اللسان لا لثغ وأرث  
(والشفين) وفي قطع  
أحدهما نصف دية  
(وذهاب الكلام)  
كله ففي ذهاب بعضه  
بقسطه من الدية

والحروف التي توضع الدية عليها ثمانية وعشرون حرفاً في لغة العرب



وكيرة وعين شيخ وطفل (وذهب السمع) من الأذنين وان نقص من أذن واحدة سدت وضبط منتهى سماع الأخرى ووجب قسط التفاوت وأخذ بسببه من تلك الدية (وذهب) (ثم) من النخرين وان نقص النخم وضبط قدره ووجب قسطه من الدية والأحكام (وذهب العقل) فان زال بجرح على الرأس له رأس مفقود أو حكمة وجبت الدية مع الأرض (والذكر) السليم ولو ذكراً صغيراً وشيخاً وعيناً وقطع الحشفة كالدكر ففي قطعها وحدها دية (والأشيين) أي البيهتين ولو من عنين ومحبوب وفي قطع احدهما نصف دية (وفي الموضحة) من الذكراً الحر المسلم (وفي السن) منه (خمس من الأبل) وفي اذهب (كل عضو لا منفعة فيه حكومة) وهي جزء من الدية نسبتها إلى دية النفس نسبة نقصها أي الجناية من قيمة الجني عليه لو كان رقياً صفاته التي هو عليها فلو كانت قيمة الجني عليه بفرضه رقياً (بلا جناية على يده مثلاً عشرة) كانت قيمته (بدونها) أي الجناية (سبعة فأنقص) بالجناية (عشر) من القيمة (فيجب عشرة دية النفس) وهي عشرة من الأبل إذا كان الجني عليه حراً ذكراً

(و) تكمل الدية في (ذهب البصر) أي اذهب من العنين أما اذهب من احدهما ففيه نصف دية ولا فرق في العين بين صغيرة وكيرة) ولا بين حادة وكألة ولا بين محببة وعائلة وعمشاء وخولاء حيث كان البصر سليماً (و) لا بين (عين شيخ أو طفل) فلو فقها لم يزد على نصف الدية (و) تكمل الدية في (ذهب السمع) من الأذنين (وفي اذهب من أذن نصف الدية) (وان نقص) أي السمع (من أذن واحدة سدت) أي العيلة (وضبط منتهى سماع الأخرى) التي هي الصحيحة ثم أطلقت العيلة وسدت الصحيحة وضبط منتهى سماع العيلة ونظر التفاوت بينهما (ووجب قسط التفاوت وأخذ بنسبته) أي التفاوت (من تلك الدية) فان كان التفاوت نصفاً من السابقة علم أن اذهب من السمع الربع فيؤخذ ربع الدية وهكذا ولو نقص السمع من أذنه معاً فان عرف قدر النقص بأن كان يسمع من مسافة قصار لا يسمع الا من أضعافاً مضاعفة من الدية وان لم يعرف فحكمته باجتهاد قاض (و) تكمل الدية في (ذهب النخم من النخرين) (وفي اذهب من أحدهما نصف الدية) (وان نقص النخم) من النخرين أو من أحدهما (وضبط قدره) بأن علم أنه كان يسمع من مسافة قصار يسمع من نصفها مثلاً أو كان يسمع بأحد النخرين من مسافة وصار يسمع بالآخر من نصفها مثلاً (ووجب قسطه) أي النقص (من الدية) فان كان اذهب ربعه وجب ربع الدية وهكذا (والأ) أي وان لم يضبط قدر النقص (فحكمته) (و) تكمل الدية في (ذهب العقل) فان زال بجرح على الرأس له (أي الجرح) (أرض مفقود) كالموضحة (أو) له (حكومة) كالدائمة والنائمة (ووجب الدية مع الأرض) المقدر كالأرض الموضحة أو مع الأرض غير المقدر وهو الحكومة ولا يندرج ذلك في دية العقل لأن الجناية أبطلت منفعة غير حاله في محل الجناية فكانت كما لو انقردت الجناية عن زوال العقل (و) تكمل الدية في (الذكر) السليم ولو ذكراً صغيراً وشيخاً وعيناً (وخصي لأن العنة ضعف في القلب لاني نفس الذكراً ولأن ذكر الخصي سليم لأنه قادر على الوطء به وإن لم يكن له أوعية للمني وإنما الفانت الأبل لا الأيلاج وفي تعدد الجماع حكومة (وقطع الحشفة كالدكر) أي بقطع الذكراً في وجوب الدية (في قطعها وحدها دية) لأن ما عداها من الذكراً تابع لها لأن معظم منافع الذكراً وهو ولادة الجماع يتعلق بها ويجب في قطع بعضها قسطه من الدية يسو بها إليها لآل الذكراً لأن الدية تكمل بقطعها فتقسط على أعضائها (و) تكمل دية النفس في (الأشيين أي البيهتين) مع جلدتيهما فان قطعتهما دون الجلدتين بأن سلما منهما نقصت حكومة من الدية وان قطع الجلدتين فقط ففهي حكومة (ولو من عنين ومحبوب) وطفل وشيخ وغيرهم (وفي قطع احدهما نصف دية) سواء الجني واليسرى (و) يجب (في الموضحة) في الرأس ولو للعظم الثاني خلف الأذن أو في الوجه ولو لماعت للقل من العين ولو صغرت للموضحة والتجتمت (من الذكراً الحر المسلم وفي السن) الأصلية التامة المغورة غير القلفة (منه) أي الذكراً الحر المسلم نصف عشرة دية صاحبها ففي كل منهما (خمس من الأبل) أما إذا كانت الموضحة في بقية البدن ففيها حكومة ولو أذهب منفعة السن وهي باقية على حالها وجبت ديتها (و) يجب (في اذهب كل عضو لا منفعة فيه حكومة) كاليد والسلا والذكراً الأشل والأصبع الأشل وكذا في تعويم الرقبة وتسويد الوجه وفي قطع حنقي الرجل والحنقي خلفي المرأة ففيهما ديتها وفي احدهما نصفها (حكومة) وهي أي الحكومة (جزء من الدية نسبتها) أي ذلك الجزء (إلى دية النفس) نسبة نقصها أي الجناية من قيمة الجني عليه لو كان رقياً صفاته التي هو عليها فلو كانت قيمة الجني عليه بفرضه رقياً (بلا جناية على يده مثلاً عشرة) كانت قيمته (بدونها) أي الجناية (سبعة فأنقص) بالجناية (عشر) من القيمة (فيجب عشرة دية النفس) وهي عشرة من الأبل إذا كان الجني عليه حراً ذكراً



سما وانما وجب ذلك لأن الجلالة مضمونة بالدية فتضمن أجزاؤها بجزء منها (تنبيه) ذكر المصنف من  
 لأطراف إحدى عشرة صورة وترك منها ستة وهي اللحيان مثبت الأسنان السفلى والحياتان والالبيان  
 والشفران وهما جرفا الفرج والجلد والآنامل وذكر من المعاني خمسة وترك منها أربعة وهي الذوق والمضغ  
 والجماع وقوة الإنماء وقوة الحمل والافضاء للمرأة والدطش والمشي والصوت وترك المصنف الترتيب حيث  
 ذكر المعاني في أثناء الأطراف ثم ذكر من الجراح الموضحة وختم بالسِّن وهو من الأطراف وكان حق  
 الترتيب ذكر الأطراف على نسق ثم المعاني ثم الجراح (وكية) الجنابة (على القصد المصوم) ولو مدبرا  
 أو مكاتا (قيمتها) سواء كانت الجنابة عمدا أم خطأ وإن زادت على دية الحر كسائر الأموال المتلفة  
 ولا يدخل في قيمته التلغيط أما الكبد لا ترد ففاضلان في اتلافه وإن كان يباع وليس للناشي ببيع يبعه  
 ولا يجب في اتلافه شيء إلا هو (والإمة كذلك) أي كالكبد فيجب فيها قيمتها ولو أم ولد (ولو زادت قيمة  
 كل منهما) أي المبدو والإمة (على دية الحر) سواء زكوت على دية الحر أو نقصت عنها أو ساوتها (ولو قطع  
 ذكر عبد أو ثنياء وجب قيمتان في الأظهر) لأنه يجب فيهما في الحر ذيتان وقد أشبه الحر في أكثر  
 الأحكام فالحقنه به فبالله أرضي مقتدر من الحر وقيل يجب ما نقص من قيمته فإن لم ينقص عنها فلا شيء  
 فيه على هذا القول ويجب في النقص من الدية قدر ما فيه من الحرية ومن القيمة قدر ما فيه من الرق  
 فيجب فيمن كسفه حر ونصف رقيق نصف دية ونصف قيمة وفي دية ربع الدية وربع القيمة وعلى  
 هذا القياس (وكية الجنين الحر المسلم تبعا لأحد أبويه) في الاسلام سواء كان ذكرا أو أنثى ولو لمخال  
 أهل الخبرة فيه ضرورة خفية على غيرهم (إن كانت أمه مضمومة حال الجنابة) بل الشرط كون الجنين  
 مضموما لعصمة أمه كجنين غير حر من حرية بأن وطئ مسلم أو ذى حرية بشبهة فحملت منه  
 فالجنين مضموم وأم غير مضمومة (غرة أي نسمة) أي شخص (من الرقيق عبدا وأمة) بحجرة العارم  
 لا المستحق بشرط أن يكون العبد أو الأمة عمرا ولو قبل سبع سنين فلا يكفي غير المميز (سلم من عب  
 مبيع) ولا يكفي الخنثى لأن الخنثى غيب ولا يتبع كونه أبيض بل يكفي الأسود سواء أكانت الجنابة  
 بالقول كالخوف أو القضي إلى سقوط الجنين أم بالفعل كان بصبر أمه فينقل منها ميتا بالجنابة  
 عليها أو بوجرها دواء أو غيره فخلق جنينا أم بالترك كأن يعمها من الطعام أو الشراب حتى تلقى الجنين  
 وكان سقط بذلك فلا نفصل حيا ومات من أثر الجنابة وجبت قيمته يوم الانفصال وإن نقصت عن  
 عشر قيمة أمه (ويشترط بلوغ الغرة نصف عشر الدية) من الأب المسلم وهو عشر دية الأم المسلمة ففي الجنين  
 الحر رقيق قيمته خمسة أبعرة (فان فقيد الغرة) حسابا بأن لم يوجد أو شرعا بأن وجدت بأكثر من  
 عن مثلها (وجب بدلها وهو خمسة أبعرة) لأنها مقدرة بها وهي لورثة الجنين بتقدير انفصاله حيا ثم موته  
 على قاعدة قسمة فرائض الله تعالى فان فقيد الأب أيضا وجب قيمتها كافي الدية (ونجب الغرة على عاقلة  
 الجناني) خطأ كانت خنثاه أو شبه عمدا أو عمدا بأن قصد غير الحامل فاصابها أو قصدها بما يؤدي إلى  
 الاجهاض غالبا أو بما يؤدي إليه (ودية الجنين الرقيق) ذكرنا كان أو غيره عشر قيمة أمه على  
 وزان اعتبار الغرة في الحر بعشر دية أمه المساوي لنصف عشر الدية للتقدم (يوم الجنابة عليها) لأن  
 القيمة فيه أكمل غالبا فان فرض زيادتها بعده اعتبرت الزيادة فيعتبر أقصى القيم من الجنابة إلى  
 الاجهاض (ويكون ما وجب) من بدل الجنين مستحقا (لسيدها) أي أم الجنين للملكة الجنين فان  
 كان الجنين موصى به لشخص والأم غلوكة لآخر فالبدل لسيدة لا لسيدها (ويجب في الجنين  
 اليهودي أو النصراني) بالتبع لأبويه (غرة كثلث غرة مسلم) كافي دينه (وهو بعير وثلثا بعير)

(وكية العبد) المصوم  
 (قيمتها) والإمة كذلك  
 ولو زادت قيمة كل  
 منهما على دية الحر ولو  
 قطع ذكر عبد أو ثنياء  
 وجب قيمتان في الأظهر  
 (وكية الجنين الحر)  
 المسلم تبعا لأحد أبويه  
 إن كانت أمه مضمومة  
 حال الجنابة (غرة) أي  
 نسمة من الرقيق (عبد  
 أو أمة) سلم من عب  
 مبيع ويشترط بلوغ  
 الغرة نصف عشر الدية  
 فان فقيدت الغرة وجب  
 بدلها وهو خمسة أبعرة  
 ونجب الغرة على عاقلة  
 الجناني (وكية الجنين  
 الرقيق عشر قيمة أمه)  
 يوم الجنابة عليها  
 ويكون ما وجب لسيدها  
 ويجب في الجنين اليهودي  
 أو النصراني غرة  
 كثلث غرة مسلم وهو  
 بعير وثلثا بعير



أي يسأل في ذلك في القيمة وفي الجنين الموصى بحياة كثلث خمس غرة مسلم كافي دية وهو ثلث بغير  
 (فصل: في أحكام القسامة وهي بفتح القاف اصطلاحاً وهي إيمان) تقسم على أولياء (الدماء) خاصة  
 ويشترط أن يفصل مدعى القتل ما يدعيه من عصب وخطأ وشبه عمد وانفراد وشبهة فان أطلق  
 استقصاه القاضي بما ذكر تصح بنفسه الدعوى والأصح لا يلزمه الاستقصاء وأن مدعى عليه  
 فلو قال في دعوى في جماعة حاضرين قتله أحدهم فأنكروا وطلب تحليفهم لم يحلفهم القاضي في  
 الأصح إلا بهام المدعى عليه ويحريان في دعوى عصب وميرقة واتلاف على أحد الحاضرين بخلاف  
 دعوى القرض والبيع وسائر المعاملات وثانها أن يضبط كل من المتعاقدين صاحبه وإنما تسمع  
 الدعوى من مكلف يلزمه الأحكام كالمدعى على مثله (وإذا أقر بدعوى الدم) أي مع دعوى القتل  
 عند حاكم (لوث مثله) وبإسكان الواو (وهو لغة) القوة لقوته بتحويله أي من الجانب المدعى أو  
 (الضعف) لأن الأيمان حجة ضعيفة (وشتر عاقبة تدل على صدق المدعى) في دعواه القتل (بأن  
 توفيق تلك القرينة في القلب صدق) أي المدعى (والى هذا) أي التصور (أشار المصنف بقوله يقع  
 أي يحصل (به) أي اللوث (في النفس) أي قلب الناس (صدق المدعى) في دعواه القتل بأن غلب  
 على الظن صدقه والقرينة أما مقابلة كأن أخبر بقتله عدل أو عصب أو امرأة أو صبية أو كفار  
 أو فسقة وأما حاله (بأن وجد قتل أو بعت) إذا تحقق موته (كرأسه) لا كنعونه (في محله) أي  
 حارة (منفصلة عن بلد كبير كما في الروضة وأصلها أو وجد) ذلك (في قرية صغيرة) تثنى الدعوى  
 عليهم بحيث يكون أهلها محصورين (ولا يشترط أن يكون أهلها أو قتلته) (ولا يشترط أن يكون أهلها أو قتلته)  
 ولا في المحلة (غيرهم) أو وجد قتل أو بعت (شخصين يميناً) ولو في قتل نحو امرأة أو جنين وبيّن في كل عين منها مقة القتل  
 ويشير للمدعى عليه عند حضوره فيقول والذات ههنا قتل أبي مثلاً أو شبهه أو خطأ منفرداً  
 أو مع غيره ورفع نسب المدعى عليه عند غيبته (ولا يشترط موالاتها على الذنب) بخلاف اللعان  
 (ولو تخلف الأيمان بخون من الحالف أو أعماء منه في عهد الاتفاق على ماضى منها) وإن اشترطت  
 للوالة لوجود العذر (ان لم يعزل القاضي الذي وقت القسامة عنده) ولم يمت (فان عزل وولى  
 غيره) أو مات ولو بعد تمامها (وجب استئنافها) لأن القاضي الذي ولى بعده الأول لا يحكم بأيمان  
 الحالفين بخلاف ما إذا عزل ثم ولى هو نفسه فان الحالف يمين على ماضى من الأيمان (وإذا حلف  
 المدعى) الخمسين يميناً (استحق الدية) ولا يجب على القاتل القود لأن الأيمان حجة ضعيفة فالمرء  
 الأيمان من المدعى عليه على المدعى والأصح لأن الأيمان الردود كالقرار أو كالبينة (ولا تسمع القسامة  
 في قطع طرف) ولا في إزالة معنى والقول فيه ما قول المدعى عليه يمينه فيحلف خمسين يميناً لأن أصل  
 الدماء كلها خمسون يميناً (وان لم يكن هناك) أي عند دعوى القتل (لوث) أي قرينة توفيق في  
 الناس صدق المدعى بأن لم يوجد أصلاً أو وجد في أصل القتل دون كونه عمداً أو خطأ أو شبهه  
 أو أنكر المدعى عليه اللوث في حقه كأن قال لست أنا الذي كان معه السكين للطلخ مثلاً (أو  
 على المدعى عليه فيحلف خمسين يميناً) فان يمين المدعى عليه بلا لوث واليمين للردود على المدعى  
 خمسون على الذنب وكذا اليمين الردود بشكول المدعى على البدعي عليه مع لوث واليمين  
 شاهد لأنها يمين دم وقيل في هذه الأربعة يمين واحدة لأنها ليست بما ورد فيه النص بالحد  
 (وعلى قاتل النفس المحرمة) أي التي يحرم قتلها لذاتها سواء كان القتل (عمداً أو خطأ أو شبهه  
 كفرارة) لكن يجب في الخطأ على التراخي وفي العمد وشبه العمد على القود تداركاً للأثم وشبهه

(فصل في أحكام  
 القسامة وهي إيمان  
 الدماء) وإذا أقر  
 بدعوى الدم (لوث)  
 بمثابة وهو لغة الضعف  
 وشتر عاقبة تدل على  
 صدق المدعى بأن توفيق  
 تلك القرينة في القلب  
 صدقه وإلى هذا أشار  
 المصنف بقوله (يقع به  
 في النفس صدق المدعى)  
 بأن وجد قتل أو  
 بعت كراسه في محله  
 منفصلة عن بلد كبير  
 كما في الروضة وأصلها  
 أو وجد في قرية صغيرة  
 لا عدائهم ولا يشترط  
 في القرية غيرهم (حلف  
 المدعى خمسين يميناً)  
 ولا يشترط موالاتها  
 على الذنب ولو تخلف  
 الأيمان بخون من  
 الحالف أو أعماء منه في  
 عهد الاتفاق على ماضى  
 منها ان لم يعزل القاضي  
 الذي وقت القسامة  
 عنده فان عزل وولى  
 غيره وجب استئنافها  
 (و) إذا حلف المدعى  
 (استحق الدية) ولا  
 تقع القسامة في قطع  
 طرف (وان لم يكن  
 هناك لوث فاليمين على  
 المدعى عليه) فيحلف  
 خمسين يميناً (وعلى  
 قاتل النفس المحرمة) عمداً أو خطأ أو شبهه (كفرارة)



ولو كان القاتل صبيًا أو مجنونًا فاعتق الأولي عنهما من مالهما والكفارة (عقوبة مؤمنة سليمة من العيوب النضرة) أي الحجة بالعمل والكسب (فإن لم يجدها) فصيام شهرين بالهلال (متتابعين) بنية الكفارة (٢٤٥)

الأصح أن عجز الكفر  
عن صوم الشهرين  
لهم أو لحقه بالصوم  
من مشقة شديدة أو خاف  
زيادة الرض ككفر  
باطعام ستين مسكينًا أو  
فقيرًا يدفع لكل واحد  
منهم مدًا من طعام  
يجزى في الفطرة ولا  
يطعم كافرًا ولا هاشميا  
ولا مطلقيا.

كتاب (بيان  
الحدود) مجمع حد  
وهو لغة النع وسميت  
الحدود بذلك لأنها  
من ارتكاب الفواحش  
وبدا المصنف من  
الحدود بعد الزنا  
للكور في أثناء قوله  
(والزاني على ضربين  
برخص وغير رخص  
فالرخص أو سائر قريب  
أية البالغ العاقل الحر  
الذي عتبت حسنة أو  
قدرها من مقطوعها  
يقبل في نكاح صحيح  
(حده الرجم) بحجارة  
مستدلة لا حصي صغيرة  
ولا يصح (كوفر  
الحصن) من رجل أو  
امرأة (حده مائة جلدة)  
سميت بذلك لأنها  
بالحد (وتقرب عام

كان القتل بمباشرة أو بسبب أو شرط فدخل فيه شاهد الزور والمكره بكسر الراء وحافز برعدوانا  
وقاتل نفسه وقاتل عبده وشريك غيره ولا فرق بين الذكور والإناث والجنس (ولو كان القاتل صبيًا أو  
مجنونًا) لأن الكفارة من باب الصمان (فيعتق الأولي عنهما من مالهما) فإن اعتق عنهما من ماله صح  
ولا يصوم عنهما بحال فإن صام الصبي المميز أجزأه أو يكفر العبد وجو بالصوم لعدم ملكه ودخل في النفس  
الحرة اليم ولو كان ثدار الحرب والذمي والمستامن والمعاهد والجنين وخرج بذلك غير الحرمة كقتل  
الباغي والصائل والمرتد والزاني المحصن وغير المساوي له والحرى والرقص منه وخرج بالحرمة لذاتها الحرمة  
لما رخص قتل الزاني والصبي فلا كفارة في قتلها وإن كان حرما لأن الحرمة تعلق المسلمين (والكفارة  
عقوبة مؤمنة سليمة من العيوب النضرة أي اللجة بالعمل والكسب) كاملة الرق خالة عن عوض  
(فإن لم يجدها) حسا أو شرعا (فصيام شهرين بالهلال متتابعين بنية كفارة ولا يشترط نية التتابع في  
الأصح) الكفارة بالتتابع الفعلي (فإن عجز الكافر عن صوم الشهرين لم يرم أو لحقه بالصوم مشقة  
شديدة أو خاف زيادة الرض ككفر باطعام ستين مسكينًا أو فقيرًا يدفع لكل واحد منهم مدًا من طعام  
يجزى في الفطرة ولا يطعم كافرًا ولا هاشميا ولا مطلقيا) وقول الشارح فإن عجز الكافر إلى آخره ضعيف  
والراجح بأن كفارة القتل لا تطعم فيها عند العجز عن الصوم اقتضارا على الوارد فيها كابدل عليه  
اقتصار المصنف على العتق والصوم وعلى هذا الراجح لو مات قبل الصوم أطعم من تركه عن كل يوم مد  
كفائت صوم رمضان.

كتاب (بيان) الحدود

(جمع حد وهو لغة النع وسميت الحدود بذلك لنعها من) المعاودة إلى (ارتكاب الفواحش) ويطلق  
الحد لغة أيضا على منتهى الشيء وسميت الحدود بذلك لأن الله حدها أي قدرها فلا زاد ولا ينقص  
وشرعا عقوبة مقدرة وجبت على من ارتكب ما وجب جرا عنه وجبر إليه (و بدأ المصنف من الحدود  
بعد الزنا المذكور في أثناء قوله (والزاني على ضربين) أي نوعين (رخص وغير رخص) ولا فرق فيما  
بين الرجل والمرأة (فالمحصن وسائر قريب) أي في ضمن قوله وشروط الاحسان إلى آخره (أنه) أي  
الحصن (البالغ العاقل الحر) الواضح الذكورة (الذي عتبت حسنة) من ذكره الأصلي للتصل (أو  
قدرها) منه (من مقطوعها قبل) الواضح الأنوثة وإن لم تكن الكفارة كأن كانت غفيرة (في نكاح  
صحيح) (حده الرجم) حرق أو ب (بحجارة مستدلة) وهي بقدر ملء الكف (لا حصي صغيرة) فيطول  
عليه الأمر (ولا يصح) أي بحجارة كبيرة فيموت خالا فيقبول التكبير (وغير المحصن من رجل  
أو امرأة) إذا كان حرا (حده مائة جلدة سميت) أي الجلدة (بذلك) أي بلفظ جلدة (لأنها بالجلد  
وتقرب عام) من بلد الزنا (إلى مسافة القصر فأكثر برأي الإمام) لأن عمر غرب إلى الشام وثمان إلى  
مصر وعليها إلى البصرة وإذا عين الإمام جهة فليس له طلب غيرها في الأصح وغرب غريب من بلد الزنا  
إلى غير بلده فإن عاد إلى بلده منع منه في الأصح ولا تقرب امرأة وحدها بل مع زوج أو محرم  
(وتحسب مدة العام من أول سفر الزاني) من بلد الزنا وهو القصد (لأنه وضو له مكان التقرب)  
وبه قال القاضي أبو الطيب (والأولى أن يكون) أي التقرب (بعد الجلدة) فأوقعت التقرب  
على الحد تجاز (وشروط الاحسان) أي احسان حد الزنا (أربع) فلا فرق في هذه الشروط  
بين الواطي والوطوء (الأول والثاني البائع والعقل فلا حد على صبي ومجنون) لعدم الحصانة

إلى مسافة القصر) فأكثر برأي الإمام وتحسب مدة العام من أول سفر الزاني لامن وصوله مكان التقرب والأولى أن يكون بعد الجلدة  
(وشروط الاحسان أربع) الأول والثاني (البالوغ والعقل) فلا حد على صبي ومجنون



بل يؤذيان ما بين جرهما  
 عن الوقوع في الزنا .  
 (و) الثالث (الحرية)  
 فلا يكون الرقيق  
 والمبتعض والمكاتب  
 وأم الولد محصنا  
 وإن وطئ شكل منهم في  
 نكاح صحيح . (و)  
 الرابع (وجود الوطء)  
 من مسلم أو ذمي (في  
 نكاح صحيح) وفي  
 بعض النسخ في النكاح  
 الصحيح وأراد بالوطء  
 ثقب الخشفة أو وقيرها  
 من مقطوعها <sup>عشر</sup> قبل  
 وخرج بالصحيح  
 الوطء في نكاح <sup>مفسد</sup> فاسد  
 فلا يحصل به التحصين  
 (والهبة والامة حكمهما  
 نصف حد الحر) فيجدل  
 كل منهما خمسين جلدة  
 ويضرب نصف عام ولو  
 قال المصنف ومن فيه  
 رق حد واحد <sup>تصل</sup> الخ كان أولى  
 ليتم المكاتب والمبتعض  
 وأم الولد (وحكم الواط  
 وإتيان البهائم كحكم  
 الزنا) <sup>لوط</sup> من لا يطئ بشخص  
 بأن وطئ في دبره <sup>نكاح</sup> حد  
 على المذهب ومن آتى  
 بهيمة حد كما قال المصنف  
 لكن <sup>نكاح</sup> الرابع أنه يعزر  
 (ومن وطئ) <sup>نكاح</sup> أجنبية  
 (فيادون الفرج عزر  
 ولا يبلغ الأمام) <sup>نكاح</sup> بالتعزير  
 أدنى الحدود فإن عزر

لها (بل يذنبان بما يجرهما عن الوقوع في الزنا) إن كان لهما نوع تميز . (والثالث الحرية) الكرامة  
(فلا يكون الرقيق والبعض والكتاب وأم الولد محصنا وأن وطئ كل منهم في نكاح صحيح) ولو كان  
الحر ذميا أو مردا . (والرابع وجود الوطء من مسلم أو ذمي في نكاح صحيح) وعقد الزمة شرط  
لاقامة الحد على الكافر لا لكونه محصنا بل لكونه محصنا وإن وطئ حال الحرابة في نكاح فلو عتب  
جربى خشفته في نكاح ومحصنا أن كفة الكفار فهو محصن حتى لو عتبه له ذمة فزني بعد عقد الزمة  
رحم بخلاف ما إذا زنى حال حرابه فلا يحد ولا يسلط الحد بالاسلام الذمي الذي زنى حال ذميته ومثل الذي  
المرتد فإذا وطئ زوجته وهو مسلم ثم ارتد وزنى فيحد بالرحم في حال الردة (وفي بعض النسخ في  
النكاح الصحيح) بالتعريف (وأراد) أي الصنف (بالوطء تعيب الحشفة أو قدرها من مقطوعها)  
من مكف (يقبل) ولو لم يزل البكارة (وخرج بالصحيح الوطء في نكاح فاسد) وخرج بالنكاح الوطء  
بشبهة وبملك العين وخرج بالقبل تعيب الحشفة في ذبح (فلا يحصل به) أي بذلك الوطء (التحصين)  
فإذا وطئ في نكاح صحيح ولو كانت ألو طوء في عدة وطء شبهة أو وطئها في نهار رمضان أو في حيض  
أو أحرام فقد استوفى الشهوة فحقه أن يتمتع من الحرام ولأن الوطء في النكاح بقوى طريق حل الزوجة  
وهو المقد بدفع البينونة بطلقة أوردت فإن من طلق قبل الدخول أو ارتدت زوجته قبل الدخول  
تتحصل البينونة بمجرد الطلاق أو الردة (والعهد والامة) للكفان ولو بمقتضى (حكمها) نصف حد الحر  
وهو من الجلد والتغريب (فيجد كل منهما خمسين جلدة ويغرب نصف علم) وهوثة الغريب مدة تغريبه  
على سيده في الرقيق وعلى نفسه في الحر (وأقال الصنف ومن فيه رفق حده إلى آخره) كان أولى لبقاء الكتاب  
والبعض وأم الولد ويحد الزرقى سيده رجلا كان أو امرأة أو ألام وقيل في المرأة تغيب الأمام ولا يصح  
أن الكتاب في حده كالحر الحر وجه من قصبة السيد (وحكم الوطء) وهو إيلاج الحشفة في ذبرد  
أواني أجنبية (وإنما البهائم) للأسكولات وغيرها في القبل والدبر (كحكم الزنا) في القبل فلا يشتان  
الأشهاد بانه (فمن طأ بشخص بأن وطئ في دبره حد على المذهب) فيرحم المحصن ويحد ويغرب  
غيره وفي قول يقبل بالسيف محصنا كان أو غير محصن وفي طريق أن الإيلاج في دبر المرأة زنا وأم الفعول  
به فيجدل ويغرب مطلقا أحصن أولا إن كان مكفطا ناعما معناه أن ذكرها أو أنى وخرج بالأجنبية  
زوجه وأمه فالواجب بالواطئ بهما التعزير فقط إن تكررت منه الفعل والألا تعزير والزوجة والامة  
في التعزير بمثل الزوج والسيد إذا مكنتا من دبرها باختيارها (ومن أنى بهيمة) في قبل أو دبر (حد)  
بالرحم أو بالجلد والتغريب فإساعلى المرأة (كما قال الصنف) وقيل يقتل بالسيف محصنا كان أو غير  
محصن (لكن الأظهر (الراجح) أنه) أي والحي البهيمة (يعز) كواطي الشاة لأنه مما تنفر الطبع  
منه فلا يحتاج إلى الحد في الزجر عنه وذهب ثلثا لأكولة ونو كل فإن كانت لغير الفاعل وجب على الفاعل  
غرم التفاوت بين قيمتها حية ومذبوحة لأن ذبحها مصلحة وهو السر عليه لأن في بقائها تذكرا  
للقاحصة كما رأيت في غيرهما وفي وجه لا شيء لصاحبها لأن الشرع أمر بقتلها للصلحة ولا يجوز  
قتلها بغير الذبح ولا تنقل غير لأكولة فإن قيلت منها كلها (ومن وطئ شأخنية فبأذن الفرج)  
كان أدخل ذكره في سرتها أو أودنها أو فوها أو باشرها بمخاضة أو ممانقة أو تقبل أو نحو ذلك (عز)  
بما يراه الأمام من ضرب غير مخرج أو صف أو غير من أو حبس أو فني أو قام من مجلس أو كنف  
رأس أو نسو يدوجه أو حلق رأسه أو يكره أو يبيع بكلام (ولا يبلغ الأمام) وجوبا (بالتعزير  
أدنى الحدود) أي حدود العز لأن التعزير مسمى وعنى كل معصية لاحد فيها ولا كفارة (فان عز رعبا  
سدا لغيره)

وجہ

عبدالله



أَدَّى حَذَّ كُلِّ مَنَّهُمَا .

فصل في أحكام القذف وهو لغة الرمي

والقذف هو لغة الرمي بالزنا على

وجه التعبير لتخرج

الشهادة بالزنا (وإذا

قذف بذال معجبة

(غيره بالزنا) كقوله

زني (فعله محذوف)

(القذف) ثمانين جلدة

كما سيأتي وهذا إن لم

يكن القاذف أبا أو أما

وإن علوا كما سيأتي

(بثانية شرائط ثلاثة)

وفي بعض النسخ ثلاث

(منها في القاذف وهو

أن يكون بالغا عاقلا

والجنون

لا يحدان بقذفهما

شخصا وأن لا يكون

والأد للقدوف) فلو

قذف الأب أو الأم

وإن علوا ولده وإن

سفل لا حد عليه

(وخمسة في المقدوف

وهو أن يكون مسلما

بالغا عاقلا حرا عفا

عن الزنا فلا حد يحد

الشخص كافر أو

صغيرا أو مجنونا أو

رقيقا أو زانيا (ويحد

الحر القاذف ثمانين)

بجلدة (و) يحد (العبد

أربعين) بجلدة

(ويسقط عن القاذف

(أو عفو المقدوف)

أي عن القاذف . والثالث مذكور في قوله (أو اللعان في حق الزوجة) وسبق بيانه في قول المصنف

وَجَبَّ أَنْ يَنْقُصَ فِي تَعْزِيرِهِ عَنِ عَشْرِينَ بَجْلَةً أَوْ عَزَّرَ حُرًّا وَجَبَّ أَنْ يَنْقُصَ فِي تَعْزِيرِهِ عَنْ أَرْبَعِينَ بَجْلَةً لِأَنَّهُ أَدَّى حَذَّ كُلِّ مَنَّهُمَا .

فصل في أحكام القذف وهو لغة الرمي والقذف هو لغة الرمي بالزنا على وجه التعبير لتخرج الشهادة بالزنا (وإذا قذف بذال معجبة (غيره بالزنا) كقوله زني (فعله محذوف) (القذف) ثمانين جلدة كما سيأتي وهذا إن لم يكن القاذف أبا أو أما وإن علوا كما سيأتي (بثانية شرائط ثلاثة) وفي بعض النسخ ثلاث (منها في القاذف وهو أن يكون بالغا عاقلا والجنون لا يحدان بقذفهما شخصاً) فلو قذف الأب أو الأم وإن علوا ولده وإن سفل لا حد عليه (وخمسة في المقدوف وهو أن يكون مسلماً بالغا عاقلاً حراً عفاً عن الزنا فلا حد يحد الشخص كافر أو صغيراً أو مجنوناً أو رقيقاً) أو زانياً (أو زانياً) أي عاتلاً لبر حليلته أو واطناً لمحرمة مملوكة له في القبل والدبر وإنما جعل الكافر محصناً في حد الزنا لأن حدّه أهانة له والحد بقذفه إكراه له (ويحد الحر القاذف) سواء كان مسلماً أو كافراً ذكر أو أنثى (ثمانين بجلدة) فإن زيد ومات محصن بالقيط (ويحد العبد) ولو مبعضاً كذلك (أربعين بجلدة) ويحد القذف أو تعزيره ثورث كسائر حقوق الأدميين فلو مات المقدوف مُرْتَدًّا قبل استيفاء الحد فلا يسقط بل يستوفيه وارثه ولو أضر بداده (ويسقط عن القاذف حد القذف بثلاثة أشياء) بل بأحد ستة أشياء: (أحدها إقامة البيّنة) على زنا المقدوف وهي أربعة شهود مع التفصيل في شهادتهم فلو شهد به أقل من أربعة تخدوا كما حد عمر رضي الله عنه الثلاثة الذين شهدوا على المغيرة بن شعبه بالزنا (سواء كان المقدوف أجنبياً أو زوجة والثاني مذكور في قوله أو عفو المقدوف أي عن القاذف) أي جميع الحد ولو بمال وإن لم تثبت المال فلو عفا عن بعضه لم يسقط منه شيء وكذلك لو عفا بعض الورثة عن حصته فللباقى إمتفاء جميعه ولو عفا جميع الورثة على مال سقط الحد ولا يجب المال بخلاف القصاص لأن الحد يقبل التحزّي وبهو المقدوف عن القاذف سقطت خصامته في حقه فإذا قذف بعد ذلك لم يحد وإن تكرّر بل يعزّر (والثالث مذكور في قوله أو اللعان) أي لعان الزوج القاذف (في حق الزوجة) القذوفة ولو مع قدرته على إقامة البيّنة (وسبق بيانه) أي اللعان (في قول المصنف)



فصل وإذا رمى الرجل إلى آخره (والرابع إقرار المقدوف بالزنا . والحامس ما وُورث القاذف بجميع الحد بأن قذف أحد أخوين الآخر مائة ألف ذوق ولا وراث له غير القاذف فإن الحد يسقط أما لو وُورث بقضه فلبقية الورثة استيفاء الحد كله . والسادس امتناع المقدوف من التمين إذا طلبها القاذف منه بأنه ما زنى لأن له تحليف المقدوف على عدم زناه ولو مع قدرته على البينة فإن حلف حد القاذف والاشقة عنه الحد .

فصل : في أحكام الأشرية وفي الحد المتعلق بشربها (والمراد بالأشربة هي الحرمة كالخمر ونحوه وشربها من الكبائر (ومن شرب) وهو مكلف ملزم للأحكام عالم بالتحريم وبالسكر مختار لغير ضرورة (خمرًا) صرًا وإن قل (وهي التخذة من عصير العنب أو شرب (شربًا) وإن قل أو كان دريًّا (مسكرًا) وإن لم يسكر بالفعل لقلته (من غير الخمر كالنبيذ المتخذ من الزبيب) أو الخمر أو الرطب أو الشعير أو الذرة أو نحو ذلك (يحد ذلك الشارب أن كان مسكرًا أربعين تجلدة) بئيل أو أطراف ثياب أو حر يد أو وسط أو عصا مستعدلة بين الرطب واليابس (و) يحد الشارب (إن كان رقيقًا) عولو مبعصا (عشرين تجلدة) ولا يجوز للضارب أن يرفع يده فوق رأسه مثلاً فيه من زيادة الأيلام ويحد الذكر قاعاً والأنثى جالسة ولا يترع ثيابهما إلا نحو جبة محشوة (ويجوز أن يبلغ الإمام به أي حد الشرب ثمانين تجلدة) لما روي عن علي أنه قال جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين ووجد أبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة أي طريقة شرعية وهكذا أحب إلى لأنه إذا شرب سكرًا وإذا سكر تعذى وإذا هدئ اقترى ويحد الاقتراء ثمانين (والزيادة على أربعين في حر وعشرين في رقيق) هي (على وجه التعزير) لأنها لو كانت حداً لما جاز تركها (وقيل الزيادة على ما ذكره حد) لأن التعزير لا يكون إلا عن جناية محققة والجناية هنا غير محققة (وعلى هذا) أي القول (عشع النقص عنها) أي الثمانين والتمتع بذلك الزيادة تعزيرات على الجنابات التي تتولد من الشارب بخفة بعدد مخصوص لورودها بذلك عن الصحابة رضي الله عنهم ولذلك قال الإمام الشافعي أن الأربعين أحب إلى وذلك لم يجز الزيادة على الثمانين اقتصاراً على الوارد (ويجب الحد عليه أي شارب السكر بأحد أمرين) إما بالبينة أي رجلين شهدان بشرب ما ذكر أي بأن فلاناً شرب خمرًا أو شرب ما شرب منه غيره فسكر ولا يشترط هنا التفصيل فيسكن ما ذكر وإن لم يقل الشاهد وهو مختار عالم (أو الإقرار من الشارب بأنه شرب مسكرًا) لأن كلام من البينة والإقرار حجة شرعية (فلا يحد بشهادة رجل وامرأة) بل ولا بشهادة رجل وامرأتين (ولا بشهادة امرأتين) أو أكثر (ولا يمين مردودة) على المدعي (ولا يعلم القاضي) أي لأنه لا يقضى بعلمه في حدود الله تعالى (ولا يحد أيضاً الشارب بالقي) كأن تقاضاً خمرًا (والاستنكاه أي) وجود مسكرة وهي رائحة الفم (بأن يشم منه رائحة الخمر) ولا يحد أيضاً بالسكر وذلك لا اختلال أن يكون شرب الخمر غالباً أو مكرهاً أو ناسياً والحد بغيره بالنسبة .

فصل في أحكام قطع السرقة في أي في الأمور الثلاثة القطع الذي عليه السرقة (وهي لغة) أي في لغة العرب (أخذ المال) أو الاختصاص (خفية) وشرعاً أخذه أي المال فقط (خفية ظلمًا) من حيث ذاته (من حرز مثله) بشروط ثانی وخرج بذلك حد نحو ودعة وخرج أيضاً النهب والاختلاس لأن كلا منهما أخذ المال بحسرة لكن الأول يعتمد فاعلة القوة والشدة والثاني يعتمد فاعلة الهرب فلا قطع على النهب والختلاس والمخاد لنحو الودعة . وأمر كان السرقة ثلاثة سارق ومسرور وسرقة بمعنى أخذ الشيء خفية (ونقطع يد السارق) والسارقة ولو ذميين ورقيقين (ثلاثة شرائط وفي بعض النسخ ستة شرائط) . والحاصل أنه يشترط في السارق ستة شروط الأول (أن يكون السارق بالغًا) والثاني (أن يكون عاقلًا) والثالث (أن يكون مختارًا) والرابع (أن يكون ملزمًا للأحكام) (مسلمًا كان أو ذميا) والخامس (شرائط) وفي بعض النسخ بستة شرائط (أن يكون) السارق (بالعاقل) مختاراً مسلمًا كان أو ذميا

المتخذة من عصير العنب (أو شرباً بمسكرة) من غير الخمر كالنبيذ المتخذ من الزبيب (يحد) ذلك الشارب أن كان خمرًا أربعين تجلدة وإن كان رقيقاً عشرين تجلدة (ويجوز أن يبلغ الإمام به) أي حد الشرب (ثمانين) تجلدة (ولزيادة على أربعين في حر وعشرين في رقيق) (على وجه التعزير) وقيل الزيادة على ما ذكره وعلى هذا يمنع النقص عنها (ويجب) الحد (عليه) أي شارب المسكر (بأحد أمرين) بالبينة أي رجلين شهدان بشرب ما ذكر (أو الإقرار من الشارب بأنه شرب مسكرًا فلا يحد بشهادة رجل وامرأة ولا بشهادة امرأتين ولا يمين مردودة ولا يعلم القاضي ولا يعلم غيره) (ولا يحد) أيضاً الشارب (بالقي) والاستنكاه أي بأن يشم منه رائحة الخمر (فصل) في أحكام قطع السرقة وهي لغة أخذ المال خفية وشرعاً أخذه خفية ظلمًا من حرز مثله (ونقطع يد السارق ثلاثة شرائط) وفي بعض النسخ بستة شرائط (أن يكون) السارق (بالعاقل) مختاراً مسلمًا كان أو ذميا



فلا قطع على صبي وجنون  
ومكره ويطع مسلم  
وذى مال مسلم وذى  
وأما المعاهد فلا قطع  
عليه في الأظهر وما تقدم  
تغير في السارق وذى  
الصف شرط القطع  
بالنظر للمسروق في  
قوله (وأن يسرق نصاباً  
فكيف رُبِّع دينار)  
أى خالصاً مضموناً أو  
يسرق قدر ما مضموناً  
يبلغ خالصه ربع دينار  
مضموناً أو قيمته (من  
حرز مثله) فإن كان  
المسروق مضموناً أو  
مسجداً أو شارعاً شرط  
في إحراره دوام الحفظ  
وإن كان بحسن كيت  
كفى لحاظ معتاد في مثله  
وأن يوصف بصفة  
شخص بقر به بصحراء  
مثلاً لا لحظ بنظره  
وتفاوت قنات لم يكن هناك  
أزدحام طارفين فهو  
محرز ولا فلا وشرط  
الملاحقة قدرته على منع  
السارق ومن شرط  
المسروق كذا ذكره  
المنصف في قوله (لا ملك  
له فيه ولا شبهة له) أى  
للسارق (في مال  
المسروق منه) فلا قطع  
بسرقته مال أصل وفرع  
للسارق ولا بسرقته  
رقيق مال سيده

كونه علماً بالتحريم . والبأس أن لا يكون السارق مأذوناً له من المالك (فلا قطع على صبي وجنون)  
لعدم تكليفهما (و) لأعلى (مكره) بفتح الراء ولا على مكره بكسر الراء لكونه لم يسرق نعم يقطع  
أن أمر أعجمياً يقتضيه وجوب الطاعة أو أمر غير مكره بالسرقه ففعل لأنه هو السارق حقيقة وكل  
من الأعجمي وغير المميز له بخلاف ما لو أمر بميزاً أو حيواناً معلماً كقرد بالسرقه ففعل فإنه  
لا قطع عليه لأن كلا من المميز والحيوان ليس آله له بل له اختيار في الجملة ولو كتب العزيمه على  
غيره فخرج نصاباً من حرز مثله فلا قطع عليه ولا يقطع جري لعدم التزامه بالأحكام (و) يقطع  
مسلم وذى مال مسلم وذى (فلا يقطع ماله بغيره) أى لا يقطع ماله بغيره ماله المسلم فبالإجماع وأما قطع  
المسلم بسرقه مال الذمى فمطل الشهور أنه معصوم بذمته (وأما المعاهد فلا قطع عليه في الأظهر) عند  
الجمهور أى لا يقطع المعاهد بسرقه مال مسلم وذى كما لا يقطع المسلم والذمى بسرقه مال معاهد سواء  
تشرط القطع بالسرقه أم لا والمؤمن مثل المعاهد (وما تقدم) من الشروط (شرط في) القطع بالنظر  
الى (السارق) ويشترط في المسروق أربعة فالحيلة عشرة (وذكر المنصف شرط القطع بالنظر  
للمسروق في قوله (و) السابع) (أن يسرق نصاباً) أى نصاباً بسرقه وهو ربع دينار فأكثر ولو كان  
الرُبِّع جماعة أجمع حرزهم ويقتصر في غير الذهب المضروب كالفضة مثلاً (فكيف رُبِّع دينار أى خالصاً  
مضموناً) لأن الأصل في النقود الذهب الخالص المضروب (أو يسرق قدر ما مضموناً يبلغ خالصه  
ربع دينار مضموناً أو قيمته) أى قيمة ربع الدينار المضروب والفس بدخيل في التقويم  
والحاصل أنه يقتصر في الذهب المضروب الوزن فقط وفي غير المضروب الوزن وبلوغ قيمته ما ذكر  
ولا يكتفى بلوغ قيمته ما ذكر مع نقص وزنه ويقتصر في الفضة القيمة مطلقاً لأن النصاب ربع دينار  
وهو لا يكون إلا ذهناً فتقوم الفضة بمغلول كانت مضمونة فالصوره ثلاثة . والثامن أن يأخذ النصاب  
(من حرز مثله) فلا قطع بسرقه ماله من حرزاً (فإن كان المسروق بصحراء أو مسجداً أو شارعاً)  
وكل منها لا إحصاء له (الشرط في إحراره دوام الحفظ) بكسر اللام ولا يفتح في دوام الملاحظة الفترات  
التي تعرض عادة (وإن كان) أى المسروق (بحسن كيت) وجانوب (كفى لحاظ معتاد في مثله)  
ولم يشرط دوامه (وأن يوصف بصفة شخص بقر به بصحراء مثلاً) أى أو مسجداً أو شارعاً (أن لا يحظه  
بنظره ولو قناتاً فوقاً) على العادة في مثله (و) الحال أنه (لم يكن هناك أزدحام طارفين) أو كان هناك  
ذلك وكثير الملاحظون (فهم محرزون إلا فلا) يكون محرزاً (وتشرط الملاحقة قدرته على منع السارق) بقوه  
أو استقامه فإن كان ضعيفاً لا يبالى به السارق والموضع بعيد عن القوت فليس بمحرز (ومن شروط المسروق  
كما ذكره المنصف في قوله) (و) التاسع (كون السارق) (لا ملك له فيه) أى المسروق فلا يقطع بسرقه ملكه  
الذى يدينه وإن تعلق به حتى للغير كان كان موهوناً أو مؤجر (و) العاشر (كون السارق) (لا شبهة  
له أى للسارق في مال المسروق منه) فإن كان له شبهة فيه فلا قطع لقوله صلى الله عليه وسلم «أدرهوا الحدود  
بالشبهات» سواء في ذلك شبهة الملك كمن سرق مشتركا بينه وبين غيره أو شبهة الفاعل كمن أخذت لاختصة  
من حرز مثله بظن أنه ملكه أو ملك أصله أو فرعه وفي الحديث الحسن «أنت ومالك لأبيك» أو شبهة المحل  
كسرقه الأبن مال أحد أصوله أو سرقه أحد الأصول مال فرعه (فلا قطع بسرقته مال أصل وفرع للسارق)  
وإن سفل ما بينهما من الاتحاد وإن اختلف بينهما وإن مال كل منهما أمر صد الحاجة الآخر (ولا) قطع أيضا  
(بسرقه رقيق مال سيده) بالإجماع لأن بدنه كيد سيده وشبهه استحقاقه النفقة في مال سيده ولو لمعضاؤ  
مكاتبه كما لا يقطع السيد بسرقه مال مكاتبه مال مبعوثه الذى ملك المال ببعثه الحر (وتقطع من السارق يده  
اليمين) ولو مبعوث أو ناقصة (من مفصل الكوع) لانعقاد الإجماع على ذلك (بعد) مدها لأجل (خلعها منه  
اليمين) (قوت الحبيب الغريب)

(وتقطع) من السارق (يده اليمنى من مفصل الكوع) بعد خلعها منه  
بوسن سنانة أو بوسن بوسن



محمل يجر منفصلا حتى تنحلي تسليلا للقطع ويكون القطع بعد طلب المالك المال وثبوت الهبة بشرطها والا فلا قطع في الحال لاحتمال أن يعفو عن المال فيسقط القطع أو يقر المالك بأن المال للشارق فيسقط أيضا وإن كذب السارق (وانما قطع) السيد (اليمين في السرقة الأولى) أي السرقة التي قبل القطع ولو تكررت (فان سرق ثانيا) ولو سرقه أولا (بعد قطع اليمين) قطعت رجله اليسرى بجديدة ماضية دفعة واحدة بعد خلعها) محمل يجر منفصلا ليكون ذلك أسهل في القطع (من مفصل) بين الساق والقدم (القديم) وذلك بعد اندمال يده اليمنى وجوبا لتلا يقضي التوالى الى الهلاك فلو والى الامام أو السيد بين اليد والرجل فلتل للقلوع بسبب ذلك فلا ضمان (فان سرق ثانيا) بعد قطع رجله اليسرى (قطعت يده اليسرى بعد خلعها) محمل بعد اندمال رجله اليسرى المامر (فان سرق رابعا) بعد قطع يده اليسرى (قطعت رجله اليمنى بعد خلعها من مفصل القدم كما فعل باليسرى) بعد اندمال يده اليسرى المامر (وغمس محل القطع زيت أو دهن مغلي) في الحضري وأما في البدوي فيحسم بالنار لتسفيد أقدام العروقي وينقطع الدم ويحرق للقلوع فلو تته عليه (فان سرق بعد ذلك أي بعد قطع عضوه (الرابعة) كان سرق برأسه أو يلقه (عزير) على المشهور لأنه لم يبق في شكله بعد ما ذكره الا التعزير (وقيل) لا يجر بالتعزير بل (يقتل مبرا) أي يحبس لأجل القتل حبسا ولو ساعة ثم يقتل وليس المراد أنه يحبس ويمنع من الطعام والشراب حتى يموت جوعا (وحديث الأمر بقتله) أي السارق (في المرة الخامسة مفسوخ) أضعيف أو مؤول على أنه صلى الله عليه وسلم قتله لاستحلاله أو لسبب آخر يقتضي قتله.

(فصل في أحكام قاطع الطريق) المار في (الطريق) أي ما بينهم ساوكتها (وسمى) أي قاطع الطريق بذلك) أي بلفظ قاطع الطريق (الامتناع الناس من ساوكت الطريق) وهو محمل المرور ولو في داخل الأبنية والدور (خوفانه وهو) أي قاطع الطريق من منزله للأحكام (مسلم) أودى (مكلف) ولو سكران مختارا (الشوكة) أي قوة ولو بلا سلاح يقاوم من يبرز هوله في مكان يبعد عن القوت بعد عن العمارة أو لضعف في أهلها بالنسبة للقطاع (فان كانوا أقوياء في ذاتهم) وذلك لو دخلوا ديارا ومنعوا أهلها من الاستغاثة ولو بالسلطان ولو مع قوته فهم قطاع طريق في حقهم (فلا يشترط فيه ذكورة ولا حرية ولا عدد فخرج بقاطع الطريق المحتسب الذي ليس له شوكة بحيث يقاوم من يبرز هوله بل (يتعرض لآخر القافلة ويعتمد الحرب) ويخرج أيضا للنهب لأنه عوان كان له شوكة لكن مع القوت لامع البعد عن القوت (وقطاع الطريق على أربعة أقسام) فقط لان الفعل الذي يصدر منهم إما القتل فقط وإما القتل وأخذ المال وأما أخذ المال فقط وأما أخافة المار في الطريق (الأول) مذكور في قوله إن قتلوا أي عمدا عدوانا من يكافونه (وقصدوا أخذ المال) ولم يأخذوا المال (المقدر بنصاب السرقة (قتلوا حيا) فلا يسقط القتل بعفو مستحق القود ويستوفيه الامام لأنه حق الله تعالى (وان قتلوا) مضموما (خطأ أو شبه محمدا) أو قتلوا عمدا مرثدا أو زانيا محصنا أو نارك صلاة بعد أمر الامام أو من يستحقون عليه القصاص (أو) قتلوا (من لم يكافونه) كوليهم (لم يقتلوا) والثاني مذكور في قوله فان قتلوا عمدا عدوانا من يكافونه (وأخذوا المال أي نصاب السرقة) ربع دينار (فأكثر) منه من جرز مثله مع كونه لاملكت لهم فيه ولا شبهة (قتلوا وصلوا) حيا (على خشية ونحوها) كخبر دجيدار (لكن بعد غسلهم وتكفينهم والصلاة عليهم) ان كانوا مسلمين ثلاثة أيام بلياليها فقط ليظهر الحال ويتم النكاح أن يحذف انفجارهم أو سقوط عضو من أعضائهم كإفترس البرد والاعتدال والآنزلوا قبل الثلاثة وجوبا والغرض من صلبهم بعد قتلهم اظهار الحقايرة

وزجر

أي نصاب السرقة فأكثر (قتلوا وصلوا) على خشية ونحوها لكن بعد غسلهم وتكفينهم والصلاة عليهم

محمل يجر منفصلا وانما قطع

بجديدة ماضية دفعة

واحدة بعد خلعها من

مفصل القدم (فان

سرق ثانيا قطعت يده

اليسرى) بعد خلعها

(فان سرق رابعا قطعت

رجله اليمنى) بعد خلعها

من مفصل القدم كما فعل

باليسرى ويغمس محل

القطع بزيت أو دهن

مغلي (فان سرق بعد

ذلك أي بعد الرابعة

(عزير) وقيل يقتل مبرا

وحديث الأمر بقتله في

المرة الخامسة مفسوخ

(فصل في أحكام قاطع

الطريق) وسمى بذلك

لأمتناع الناس من

ساوكت الطريق خوفا

منه وهو مسلم مكلف له

شوكة فلا يشترط فيه

ذكورة ولا عدد فخرج

بقاطع الطريق

المحتسب الذي يتعرض

لآخر القافلة ويعتمد

الحرب (وقطاع الطريق

على أربعة أقسام) الأول

مذكور في قوله (ان

قتلوا) أي عمدا عدوانا

من يكافونه (ولم

يأخذوا المال قتلوا)

حيا وان قتلوا خطأ

أو شبه عمد أو من لم

يكافونه لم يقتلوا والثاني

مذكور في قوله (فان

قتلوا وأخذوا المال)

أي نصاب السرقة فأكثر

(قتلوا وصلوا) على خشية

ونحوها لكن بعد غسلهم

وتكفينهم والصلاة عليهم

ان كانوا مسلمين ثلاثة

أيام بلياليها فقط ليظهر

الحال ويتم النكاح أن

يحذف انفجارهم أو سقوط

عضو من أعضائهم كإفترس

البرد والاعتدال والآنزلوا

قبل الثلاثة وجوبا والغرض

من صلبهم بعد قتلهم

أظهار الحقايرة



اليمين أو الرجل اليسرى

مفقودة أكتفى

بالموجودة في الاصح

والرابع مذکور فی قوله

(فان أخافوا) المارين

ف (السبيل) أي الطريق

(ولم يأخذوا) منهم (مالا)

ولم يقتلوا (نفسا)

(جَبَسُوا) فِي غَيْرِ مَوَاضِعِهِمْ

(وَعَزَّوْا) أَي حَسَبُوا

الامام وعنه (ومنه)

كتاب من (أي) قطع

الطبعة (قبا القديمة)

الاصول (ما<sup>2</sup> قط)

من الامام عليه السلام

عنه (الحمد لله) اى  
من من

العقوبات الخاصة بمقاطع

الطريق وهي تحتم قتلها  
بـ وأصلي ... من

وصلیه و قطع ید و زجله  
من من من

ولا يسقط باقي الحدود

التي لله تعالى كزنا

وسرقة بعد التوبة وفهم

من قوله (وأؤخذ) بضم

أوله (سبحانك) أى

التي تتعلق بالآدميين

کقصاص وحد قذف

ورد مال فإنه لا يسقط

شمه منها عن قاطم

الط بة بة بة وهو

عكذلك .

فصل في أحكام

الصبا، واتلاف الصبا

کتابت الیہ عربیہ

(أَنْزَعُ فَرْقًا وَأُؤْمَالَهُ)

أول من

منه  
منه  
منه

من



يُذْهِبُ أَوْ رَجُلًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ وَلَوْ بَالَتْ أَوْرَاقُ بَطْرِيقٍ فَتَلَفَ ذَلِكَ نَفْسُ أَوْ مَالٌ فَلَا ضَمَانَ (فصل في أحكام البغاة وهم فرقة مسلمون مخالفون للإمام العادل ومفرد البغاة باغ من البغي وهو الظلم ويقال) فتح ما قبل آخره (أهل البغي) أي بقائهم الإمام (ثلاثة شرائط لأحدها أن يكونوا في منعة) بأن يكون لهم شوكة بقوة وعند وعطاء فيهم وأن لم يكن للطاغ أمانا منصوبا بحيث يحتاج الإمام العادل في ردهم لطاعته إلى كلفة من بذل مال وعصيل رجال فإن كانوا أفرادا سهل ضبطهم فليسوا بغاة (د) الثاني أن يخرجوا عن قبضة الإمام (العادل إما بترك الانقياد له أو بمنع حق توجيهه عليهم سواء كان الحق ماليا أو غيره كحد وقصاص (د) الثالث (أن يكون لهم أي للبغاة (تأويل سائق) أي محتمل كاعتباره بعض الأصحاب كطالبة أهل صفين بدم عثمان حيث اعتقدوا أن عليا رضي الله عنه عرف من قتل عثمان فإن كان التأويل قطعي البطلان لم يعتبر بل صاحبه معاينة الإيمان

نفيس قصدها مسلم معصوم ولو جئنا بل يندب الاستسلام له مالم يكن المصول عليه علما متوجدا أو شعاعا متوجدا أو سلطانا متوجدا والا فيجب الدفع عنه ويجب الدفع أيضا عن بيع حرية أو حرى وإن قصده مسلم معصوم فلو تمارض عليه ضامن على امرأة للزنا وصائل على ذكر للواط ولا يستطيع إلا دفع أحدهما تغير بينهما لأن الزنا لا يحل بوجه مع ما فيه من اختلاط الانساب ولأن الواط لا طريق إلى حله (وعلى رأس الرابعة) أو مائةها أو قائدها (غواء) كان ماله أو مستجيرها أو مستأجرها أو غاصبها أو ودعيها أو مبرتها أو فئا أذن له شديده أم لا أو مكرها (مخيان) ما ألتفته ذاتي التي يده عليها من نفيس أو ماله ليلا أو نهارا وكذا ما ألتفته ولدها معها لأن له عليه بدا (سواء كان الأتلاف يديها أو رجلها أو غير ذلك) كراسيها (ولو بالت أورايت بطريق فتلف بذلك) أي ببولها أو روثها (نفيس أو مال فلا ضمان) لأن الطريق لا يحل عن ذلك والنع من الطريق لا سبيل إليه (فصل في أحكام البغاة وهم فرقة مسلمون) ولو فيما مضى (مخالفون للإمام العادل) أو الجائر بأن خرجوا عن طاعته بترك انقيادهم له ولو في مباح حيث كان فيه مصلحة أو بمنع حق قتل ولا دى توجه عليهم كان كاة (ومفرد البغاة باغ) مشتق (من البغي وهو الظلم) أي مجاوزة الحد (ويقال بفتح ما قبل آخره أهل البغي أي بقائهم الإمام) وجوبا (ثلاثة شرائط لأحدها أن يكونوا في منعة) بفتح ما قبل آخره أي عز (بأن يكون لهم شوكة) أي شدة الناس (بقوة) أي بسبب قوة شخص حصين (وعند) أي كثرة (و عطاء فيهم) يحصل به قوة للشوكة (وأن لم يكن للطاغ أمانا منصوبا بحيث يمكن مع تلك الشوكة مقاومة الإمام) (يحتاج الإمام العادل) أو الجائر (في ردهم) أي البغاة (لطاعته إلى كلفة من بذل مال وعصيل رجال) أي خمسة جيش (فإن لم تكن لهم شوكة بأن كانوا أفرادا سهل ضبطهم) أي أخذهم بحيث لا يحتاج الإمام إلى بذل مال ولا تحصيل رجال أوليس فيهم مطاع (فليسوا بغاة) لعدم حرمتهم فلا يحد بحق استوفوه حتى لو ألتفوا شيئا ضمنوه كقاطع الطريق (والثاني أن يخرجوا عن قبضة الإمام العادل) أو الجائر أي طاعته (أما بترك الانقياد له) فيما يأمر به أو ينهى عنه في غير ما يخالف الشرع (أو بمنع) أداء (حق) ومنع يمكن مستحقه منه (توجه) أي الحق (عليهم سواء كان الحق ماليا) كالزكاة (أو غيره كحد وقصاص) سواء انفردوا ببلدة أو قرية أو موضع من الصحرا أم لا (والثالث أن يكون لهم أي للبغاة) في خروجهم عن طاعة الإمام (تأويل سائق أي محتمل) للصحة بحسب الظاهر وهو باطل فلنأشوا بمسكوا بالكتاب والسنة أم لا فإن من خالف لم يبر تأويل كان معاذا للحق (كاعتباره) أي محتمل (بعض الأصحاب) أي أصحاب الإمام الشافعي رضي الله عنهم وهو إما بصيغة اسم الفاعل أي محتمل للصدق والكذب أو بصيغة اسم المفعول أي محتمل صدق وكذب (كطالبة أهل صفين) بكسر أوله وثانيه الشدة وهو اسم بليدي السام (بدم عثمان) أي ببذله وهو القصاص (حب اغتسلوا) أي أهل صفين (أن عليا رضي الله عنه يعرف من قتل عثمان) ولا يقتض منهم موافقته إياهم وهو برى من ذلك . وروى أنه قال أن بني أمية يعمون أني قتل عثمان والله الذي لا اله الا هو ما قتل ولا مالات أي لا جمعت للقتال ولقد نيت فعضوني وكان أهل صفين مع معاوية وكان معه يملون ألفا وكان مع علي عشرة ألفا ونصر الله عليا وكان يمل منها مجتهدا فظفر له باجتهاده أن يقتل الآخر وأن كان الحق مع علي رضي الله عنه (فإن كان التأويل قطعي البطلان لم يعتبر) أي هذا التأويل (بل صاحبه معاينة) فتجري عليه الأحكام فله ذلك كتأويل أهل الجماعة أرتدوا بعد موته صلى الله عليه وسلم وقالوا لا يجب اعتقاد أن عليا رضي الله عنه عرف من قتل عثمان فإن كان التأويل قطعي البطلان لم يعتبر بل صاحبه معاينة الإيمان



وكانت مذكورة في قوله (وان أخذوا المال ولم يقتلوا) أي نصاب السرقة فأكثر من حرز مثله ولا شبهة لهم فيه (نقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف) أي نقطع منهم أولاً اليد اليمنى والرجل اليسرى فان عادوا فبسرهم (٢٥١) ونجناهم بقطعان فان كانت اليد

اليمنى أو الرجل اليسرى  
مفقودة أكتفى  
بالموجودة في الأصح  
والرابع مذكور في قوله  
(فان أخافوا) المارين  
في (السبيل) أي الطريق  
(ولم يأخذوا) منهم (ملا)  
ولم يقتلوا (نفساً)  
(حسبوا) في غير موضعهم  
(وعزروا) أي حسبهم  
الامام وعزروهم (ومن  
تاب منهم) أي قطع  
الطريق (قبل القدرة)  
من الامام (عليه سقطت  
عنه الحدود) أي  
العقوبات المختصة بقاطع  
الطريق وهي تخم قتله  
وصلبيه وقطع يده ورجله  
ولا يسقط باقي الحدود  
التي لله تعالى كزنا  
وسرقة بعد التوبة وفهم  
من قوله (وأخذ) بضم  
أوله (بالحقوق) أي  
التي تتعلق بالآدميين  
كقصاص وحد قذف  
ورد مال لأنه لا يسقط  
شيء منها عن قاطع  
الطريق بتوبته وهو  
عكذلك  
(فصل في أحكام  
الصيال وانلاف الهائم  
بضم أوله) (ومن قصد  
بضم أوله)  
(بأذى في نفسه أو ماله  
أو حرمة) بأن صال

وزجر غيرهم ولذلك لا يقام عليهم الحد في مكان محاربتهم إلا اذا شاهدتهم من نزجر بهم (والثالث  
مذكور في قوله وان أخذوا المال ولم يقتلوا) مقصوداً مكافئاً لهم (أي) أخذوا (نصاب السرقة  
فأكثر من حرز مثله ولا شبهة لهم فيه) كان يكون معه أو قربة ملاحظة بقوته أو بقدرته على  
الاستغانة (نقطع أيديهم) لئلا (والرجل) للحاربة (من خلاف) لثلاثون عليهم النعمة من جهة  
واحدة وذلك بطلب من المالك أو نائبه لئلا يقطع (أي نقطع منهم أولاً) أي في أول محاربة  
(اليد اليمنى والرجل اليسرى) دفعة واحدة أو على الولاء لأنه حد واحد (فان عادوا) للمحاربة ثانياً  
(فبسرهم) من السيد (ونجناهم) من الرجل (يقطعان) دفعة واحدة أو على الولاء لأنه حد واحد (فان  
كانت اليد اليمنى أو الرجل اليسرى مفقودة أكتفى بالموجودة في الأصح) والرابع مذكور في قوله  
فان أخافوا المارين في السبيل أي الطريق (ولم يأخذوا منهم) أي المارين (ملا)  
بشروط السرقة (ولم يقتلوا نفساً) حسبوا في غير موضعهم (وهو أولى وأفضل لأنه أحوط وأبلغ  
في الزجر والاحتياط ويمتد الحسب إلى ظهور توهمهم (وعزروا أي حسبهم الامام وعزروهم) وجوبا  
بما يراه الامام من حبس أو غيره أو بالجمع بينهما قالوا بمعنى أو التي تمنع الخلو والامام ترك التعزير  
ان رآه مصلحة (ومن تاب منهم أي قطع الطريق) بشروط التوبة الشرعية (قبل القدرة) من  
الامام عليه أي قبل قبض الامام أو نائبه عليه (سقطت عنه الحدود أي العقوبات المختصة بقاطع  
الطريق وهي تخم قتله فلا يسقط بتوبته بل يقتل قصاصاً لاحقاً إلا ان عفا عنه  
مستحق القصاص فيسقط قتله حينئذ (وصلبه) بالرفع (وقطع يده ورجله) فيسقط قطعهما معاً لأن  
قطعهما معاً عقوبة واحدة واذا سقط بعضها وهو قطع الرجل للمحاربة سقط الباقي وهو قطع اليد  
(ولا يسقط باقي الحدود التي لله تعالى) في حق قاطع الطريق وغيره (كحدود زنا وسرقة)  
وشرب وقذف (بعد التوبة وفهم من قوله وأخذ بضم أوله) أي طوّل (بالحقوق أي التي تتعلق  
بالآدميين كقصاص وحد قذف ورد مال) ومثلها التي تتعلق بالله تعالى كالكفارة والزكاة (أنه  
لا يسقط شيء منها) أي الحقوق (عن قاطع الطريق) وعن غيره (بتوبته وهو) أي الحكم  
(كذلك) أي كما فهم من كلام المصنف نعم يستثنى من ذلك الكافر اذا زنى ثم أسلم فإنه يسقط عنه  
الحد فلا يقتل وتارك الصلاة فإنه يسقط عنه القتل بالتوبة ولو بعد رفعه للحاكم لأن موجب  
الاصرار على الترك والتوبة يزول  
(فصل في أحكام الصيال وانلاف الهائم) والصيال هو المحجوم على الغير بغير حق (ومن قصد  
بضم أوله بأذى في نفسه أو ماله) أو اختصاصه (أو حرمة) كزوجه وأمه وبنته (بأن صال) أي  
وثب (عليه شخص) (ولو بهيمة) (بريد قتله) أو قطع عضوه أو حرجه (أو أخذ ماله غوان قل)  
كدرهم (أو وطء حرمة) أو تقييله (فقاتل عن ذلك أي) دافع بالأخف فالأخف (عن نفسه أو ماله  
أو حرمة) وقتل الصائل على ذلك (أي لأجل ذلك المذكور) (دفعاً لصياله فلا ضمان عليه بقصاص  
ولادية ولا كفارة) ولا غرة جنين ولا قيمة بهيمة وعبد ولا إثم عليه أيضاً لأنه مأمور بدفعه  
والحاصل أنه اذا صال شخص ولو غير عاقل كمجنون وبهيمة أو غير مسلم أو غير معصوم ولو أدمية  
حايلاً على شيء معصوم له أو لغيره نفساً أو عضواً أو منفعة أو بضاً ولو لغيره شيء أو مالا وأن قال  
أو اختصاصاً كذلك فله دفعه وجوباً في غير المال والاختصاص وجوازاً فيها نعم لا يجب الدفع عن  
عليه شخص يريد قتله أو أخذ ماله أو وطء حرمة (فقاتل عن ذلك أي عن نفسه أو ماله أو حرمة) (وقتل) الصائل على ذلك دفعاً  
لصياله (فلا ضمان عليه) بقصاص ولا دية ولا كفارة



سواء كان بالانلاف  
ييدها أو رجلها أو غير  
ذلك ولو بالتأوير أو  
طريق قتل بذلك  
نفس أو مال فلا ضمان.

(فصل في أحكام البغاة  
وهم فرقة مسلمون  
مخالفون للإمام العادل  
ومفرد البغاة باغ من  
البيعي وهو الظلم  
(ويقال) بفتح ما قبل  
آخره (أهل البيعي) أي  
يقابلهم الإمام (ثلاثة  
شرائط) أحدها أن  
يكونوا في معة بأن  
يكون لهم شركة بقوة  
وعند ومطاع فيهم  
وأن لم يكن المطاع أماما  
منصوبا بحيث يحتاج  
الإمام العادل في ردهم  
لطاعته إلى كفة من  
بذل مال وتحصيل  
رجال فإن كانوا أفرادا  
يسهل ضبطهم فليسوا  
ببغاة (والثاني) أن  
يخرجوا عن قبضة  
الإمام (والثالث) إذا  
ترك الانقياد له ومنع  
حق توجه عليهم سواء  
كان الحق ماليا أو غيره  
كحدوق قصاص (والرابع)  
(أن يكون لهم) أي البغاة  
(تأويل سائق) أي  
محتمل كاعتبر به بعض  
الاصحاب كطالية أهل  
صفين بدم عثمان حيث

نفس قصديها مسلم معصوم ولو جونا بل يندب الاستسلام له ما لم يكن المصون عليه عالما متوخلا  
أو شعاعا متوخلا أو سلطانا متوخلا ولا فيجب الدفع عنه ويجب الدفع أيضا عن بضع حرية  
أو حر في وان قصده مسلم معصوم فلو مارس عليه ضائل على امرأة للزنا وضائل على ذكر للواط  
ولا يستطيع إلا دفع أحدهما بخبر بينهما لأن الزنا لا يحل بوجه مع ما فيه من اختلاط الانساب  
ولأن القواط لا طريق إلى حله (وعلى ترك الرابة) أو سائقها أو قائدها (سواء كان مالها  
أو مستعبرها أو مستأجرها أو غاصبها) أو ديبها أو مرتبها أو فئا إذن له شئده أم لا أو مكرها (مضمان  
ما أنلفته دابته) التي يده عليها من نفس أو مال ليل أو نهارا وكذا ما أنلفه ولدها معها لأن له عليه يدا  
(سواء كان الانلاف يدها أو رجلها أو غير ذلك) كراسيها (ولو بالتأوير أو طريق قتل بذلك)  
أي ببولها أو روثها (نفس أو مال فلا ضمان) لأن الطريق لا تخلو عن ذلك والتمنع من الطريق  
لا سبيل إليه

(فصل في أحكام البغاة وهم فرقة مسلمون) ولو فيما مضى (مخالفون للإمام العادل) أو الجائر بأن  
خرجوا عن طاعته بترك انقيادهم له ولو في صباح حيث كان فيه مصلحة أو بمنع حق ولا دى  
توجه عليهم كان كاه (ومفرد البغاة باغ) مستحق (من البيعي وهو الظلم) أي مجاوزة الحد (ويقال  
بفتح ما قبل آخره) أهل البيعي أي يقابلهم الإمام (وجوبا) (ثلاثة شرائط) أحدها أن يكونوا في معة  
بفتح ما قبل آخره (بأن يكون لهم شركة) أي شدة البأس (بقوة) أي بسبب قوة بعضهم  
(وعند) أي كثر (والمطاع فيهم) يحصل به قوة للشوكة (وأن لم يكن المطاع أماما منصوبا بحيث  
يمكن مع تلك الشوكة مقاومة الإمام) (يحتاج الإمام العادل) أو الجائر (في ردهم) أي البغاة (لطاعته  
إلى كفة من بذل مال وتحصيل رجال) أي عتمة جيش (فإن) لم تكن لهم شوكة بأن كانوا  
أفرادا يسهل ضبطهم أي أخذهم بحيث لا يحتاج الإمام إلى بذل مال ولا تحصيل رجال أو ليس فيهم  
مطاع (فليسوا ببغاة) لعدم حرمتهم فلا ضد بحق استوفوه حتى لو أنلفوا شيئا ضمنوه كقاطع الطريق  
(والثاني) أن يخرجوا عن قبضة الإمام العادل أو الجائر أي طاعته (أما بترك الانقياد له) فبا ممر  
به أو ينهي عنه في غير ما يخالف الشرع (أو بمنع) أداء (حق) ومنع تمكين مستحقه منه (توجه)  
أي الحق (عليهم) سواء كان الحق ماليا كان كاه (أغبره كحد وقصاص) سواء انفردوا ببلدة  
أو قرية أو موضع من الصحراء أم لا (والثالث) أن يكون لهم أي البغاة في خروجهم عن طاعة الإمام  
(تأويل سائق أي محتفل) للصحة بحسب الظاهر وهو باطل لأن سائقهم بالكتاب والسنة أم لا  
فإن من خالف لم ير تأويل كان معاندا للحق (كاعتبر به) أي محتمل (بعض الاصحاب) أي اصحاب  
الإمام الشافعي رضى الله عنهم وهو أما بصيغة اسم الفاعل أي محتفل للصديق والكاتب أو بصيغة  
اسم المفعول أي محتفل صدقه وكذبه (كطالية أهل صفين) بكسر أوله وثانية الشدة وهو اسم  
بلد في الشام (بدم عثمان) أي ببلده وهو القصاص (حيث اغتصبوا) أي أهل صفين (أن عليا رضى  
الله عنه يعرف من قتل عثمان) ولا يقتض من موافقة إياهم وهو يرى من ذلك. وروى أنه قال  
أن بني أمية بن عجمون أتت قتل عثمان والله الذي لا اله الا هو ما قتلت ولا مالت أي لا جئت للقتل  
ولقد نيت فعضوني وكان أهل صفين مع معاوية وكان معه ثمانون ألفا وكان جمع على عشرين ألفا  
ونصر فاقه عليه وكان كل منهما مجتهدا فظهر له باجتهاده أن يقابل الآخر وأن كان الحق مع علي رضى  
الله عنه (فإن كان التأويل قطعي البطلان لم يعتبر) أي هذا التأويل (بل صاحبه معاندا) فتجوز  
عليه الأحكام قهرا وذلك ككتاويل أهل الجلمة أرتدوا بعد موته صلى الله عليه وسلم وقالوا لا

اعتقدوا أن عليا رضى الله عنه يعرف من قتل عثمان فإن كان التأويل قطعي البطلان لم يعتبر بل صاحبه معاندا



الأمين الآتي حياته لا تقطع شرعه بوجه كبقية الأنبياء وهذا تأويل باطل لقيام الإجماع على بقاء  
دينه إلى يوم القيامة (ولا يحل الأكل البغاة حتى يمت اليهم رسولاً أميناً فطناً سالمهم ما يكرهونه) فيحرم قتالهم قبل البعث ويجب  
كونهم (أميناً) أي مدلاً عارفاً بالعلوم والحروب ويثبت كونه (فطناً) أن كان البعث في السؤال فإن  
كان للناظره وأزالة الشبهة وجب كون الرسول فطناً مثلاً لذلك (سالمهم) عن (ما يكرهونه) اقتداءً به  
رضى الله عنه فانه يمت ابن عباس إلى أهل النهر وإن وهي قرية قريبة من بغداد فجوأ على كرم الله  
وجهه فساخا بهم أن عباس رجع بهم وأتى بهم (فان ذكر والى) أي الرسول (مظلة هي) السب في امتناعهم من طاعته  
أي الامام (أو الإمام) أي الرسول بمراجعة الامام وان ذكر والى (شبهة) أن الامام (وان لم يذكر والى) (شبهة)  
لا مظلة ولا شبهة (أو أصبر وأجداز الة المظلة على النبي) ولم رجوعاً إلى الطاعة (نصهم) نداء  
بأن يعظموا ترغيباً وترهيباً وأمرهم بالمعروف والنهي عن المنكر (ثم) أن أصروا  
(أعلمهم) وجوباً بالملئقة يفتوا ويقيمون باطل شبههم وألأها فان أصروا أعلمهم وجوباً (بالقتال)  
وحيث يقتلهم وأن لم يبدؤا به لأن الله تعالى أمر أولاً بالصلح ثم بالقتال (ولا يقتل) من كفرهم ما لم يكن  
متصرفاً للقتال أو متحيزاً إلى فئة ولا من أتى سلاحه وأعرض عن القتال ولا (أخبرهم أي البغاة فان قتله  
يضمن عادل) أي من أهل العدل (فلاخص عليه في الأصح) لكن نازمة الآية (ولا يطلق  
أخبرهم) بل يحبس (وان كان شيباً أو امرأة حتى تنقضي الحرب ويتفرق جمعهم) متفرقاً لا يهودون  
بعده أن كانوا مقاتلين ولا أطلقوا بمجرد انقضاء الحرب (الأن يطلق أخبرهم غنائراً امتناعه للامام)  
فيطلق قبل ذلك (ولا يقتلهم) ولا يقطع زرعهم ولا أشجارهم ولا تعز عليهم إلا أن قاتلوا عليهم (أو يرد  
سلاحهم ويخيلهم) وغيرها مما أخذ من أموالهم (الهم اذا اتفقوا الحرب) يفتوا بينهم (وأنت غنائراً لهم)  
أي خبرهم (بقرهم أو ردهم للطاعة) أي رجوعهم لطاعة الامام ومحرم استعمال شيء من سلاحهم  
ويخيلهم وغيره مما من أموالهم (ولا يقاتلون عظم كثر ومتحقق) وهو أن قاتلوا بالحجارة (الالضرورة)  
فيقاتلون بذلك أي بالعظيم (كأن قاتلوا به) أي بالعظيم (أو أخطأوا بنا) لكفرهم (ولا يذنب)  
أي لا يسرع (على جرهم) بالقتل (والذنب تميم القتل وتجهيله) أي لا يقتل من أخطأ  
الجرأة أي أخطأه

في امتناعهم عن طاعته  
أزالمها وإن لم يذكر والى  
شيباً أو امرأة جداز الة  
المظلة على النبي نصهم  
ثم أعلمهم بالقتال (ولا  
يقتل أخبرهم) أي البغاة  
فان قتله يضمن عادل فلا  
خصص عليه في الأصح  
ولا يطلق أخبرهم وان  
كان شيباً أو امرأة حتى  
تنقضي الحرب ويتفرق  
جمعهم الأن يطلق  
أخبرهم غنائراً امتناعه  
للإمام (ولا يقتلهم)  
و يرد سلاحهم ويخيلهم  
الهم اذا اتفقوا الحرب  
وأنت غنائراً لهم  
أوردتهم للطاعة ولا  
يقاتلون عظم كثر  
ومتحقق الضرورة  
فيقاتلون بذلك كأن  
قاتلوا به أو أخطأوا بنا  
ولا يذنب على جرهم  
والذنب تميم القتل  
وتجهيله  
(فصل في أحكام الردة  
وهي أغنى أنواع الكفر  
ومنها حالة الرجوع عن  
الشيء إلى غيره ومنها  
قطع الإسلام بنية كفر  
أو قول كفر أو فعل  
كفر كجود لصم  
سواء كان على جهة  
الاستهزاء أو العناد أو  
الاعتقاد كمن اعتقد

في فصل في أحكام الردة أعادنا الله وأحسننا جميع المسلمين منها (وهي أغنى أنواع الكفر)  
لأن الرد لا يقر بالجربة ولا يؤمن ولا يحل ذبحه ولا منا كعبته (ومنها حالة الرجوع عن الشيء إلى  
غيره) وقد تطلق الردة على الامتناع من أداء الحق كإني الزكاة في زمن أبي بكر الصديق (وشرعاً قطع)  
من يصح طلاقه بأن يكون مكافاً غنائراً استبرأه (الإسلام) ويحصل قطعه (بنية كفر) ولو في  
الستقبل كأن نوي أن يكفر في عام قابل فيكفر في الحال (أو قول كفر) كأن يقول الله ثالث ثلاثة أو  
يقول أن الله مالم يسبق إليه لسانه (أو فعل كفر) مالم يكن فعله خوفاً من الكفار (كجود لصم)  
أو لميس أو قعر (سواء كان) أي ذلك القطع بالقول (على جهة الاستهزاء أو العناد) كأن يقول الله  
ثالث ثلاثة غنائراً لمن يخافه مع اعتقاده أن الله واحد فيكفر بذلك (أو الاعتقاد) مالم يكن من  
اجتهاد كاعتقاد المعتزلة عدم رؤية الله تعالى في الآخرة (كمن اعتقد) أي كاعتقاد من اعتقد  
(حدوث الصانع) أي الصانع للعلم وهو الله تعالى (ومن أريد) أي رجع (عن) دين (الإسلام)  
من رجعل أو امرأة كمن أنكر وجود الله أو قدمه أو بقاءه (أو كذب رسولاً من رسل الله)

حدوث الصانع (ومن أريد عن الإسلام) من رجل أو امرأة كمن أنكر وجود الله أو كذب رسولاً من رسل الله



في الحال في الأصح فيها  
ومقابل الأصح في الأولى  
أنه يسن الاستتابة  
وفي الثانية أنه يجهل  
(ثلاثا) أي إلى ثلاثة أيام  
(فان تاب) بعوده إلى  
الاسلام بأن يقر  
بالشهادتين على الترتيب  
بأن يؤمن بالله وألأتم  
رسوله فان عكس لم  
يصح كقوله النووي في  
شرح المذهب في الكلام  
على نية الوضوء (والا)  
أي وان لم يتب الرد  
(قتل) أي قتله الامام  
ان كان حرا بضرب  
عنقه لا باحراق ونحوه  
فان قتله غير الامام عزير  
وان كان الرد رقيا  
جاز للسيد قتله في  
الأصح ثم ذكر المصنف  
حكم الفصل وغيره في  
قوله (لم يصل ولم يصل  
عليه ولم يدفن في مقابر  
المسلمين) وذكر غير  
المصنف حكم تارك  
الصلاة في ريع العبادات  
وأما المصنف فذكره  
هنا فقال:

(فصل في تارك الصلاة)

المهودة الصادقة  
باحدى الحسن (على

ضربين أحدهما أن

يتركها) وهو مكلف

(غير معتقد لوجوبها فحكمه) أي التارك لها (حكم الرد)

وسبق قرأ بيان حكمه (والثاني أن يتركها كسلا) حتى يخرج وقتها حال كونه (معتقدا لوجوبها فاستتاب فان تاب وصل

أوليا من أنبياء الله (أوحل محرما) معاوما بالضرورة (بالاجماع) أي اجماع الأئمة الأربعة (كالزنا وشرب  
الخمر) واللواط والظلم كان قال الزنا حلالا أو نحو ذلك كقوله لا خرفك حلال (أو حرمت حلالا) معاوما  
من الدين بالضرورة (بالاجماع كالنكاح والبيع) أو نحو جمعا عليه كان نفى تركه من الصلوات الخمس أو  
نفى رتبة (استتب وجوب) في الحال في الأصح فهما (أي في وجوب الاستتابة وفي كونها في الحال بأن يؤمر  
بالشهادتين في أيهما مع ربيعهما وموالاهما وأن كان مقرا بأحدهما) (ومقابل الأصح في الأولى أنه  
يسن الاستتابة) في الحال (و) (مقابل الأصح) (في) (المسئلة الثانية أنه يجهل) في الاستتابة (ثلاثا) أي إلى  
ثلاثة أيام) وكل يوم تعرض عليه وأول يوم من الثلاث يهدد ويخوف بالصرب الخفيف وثاني يوم  
بالتنكيل والثالث بالقتل (فان تاب بعوده إلى الاسلام) ورجوعه عن اعتقاد أنه يسببه (بأن يقر  
بالشهادتين على الترتيب) والولاء (بأن يؤمن بالله أولا ثم رسوله) فصح إسلامه وترك ولو تكررت منه  
ذلك لكن يعز أن تكررت الردة منه (فان عكس لم يصح) إسلامه (كقوله النووي في شرح المذهب  
في الكلام على نية الوضوء والأي وان لم يتب الرد) بأن امتنع من النطق بالشهادتين بشرطه (قتل)  
وجوبا (أي قتله الامام ان كان حرا) أو السيد ان كان رقيا (بضرب عنقه) بنحو سيف (لا باحراق  
ونحوه) كقتله في (فان قتله) أي الرد (غير الامام عزير) لأنه اقتصار على الامام (وان كان الرد  
رقيا جاز للسيد قتله في الأصح) لأنه ملكه فله فعل ما يتعلق به من تأديب ونحوه (ثم ذكر المصنف  
حكم الفصل وغيره في قوله ولم يصل) أي لا يجب غسله كالأباحت نكاحه عن أهله الوجوب  
بالردة (ولم يصل عليه) لتحريم الصلاة على الكافر بسائر أنواعه (ولم يدفن في مقابر المسلمين) أي لا يجوز  
دفنه فيها لحرمة من ماله بالردة ويجوز دفنه في مقابر الكفار (وذكر غير المصنف حكم تارك الصلاة في  
ريع العبادات) وأما المصنف فذكره هنا فقال:

(فصل في حكم تارك الصلاة) (وتارك الصلاة المهودة الصادقة) (باحدى الحسن على ضربين) أي  
نوعين (أحدهما أن يتركها وهو مكلف) (بأن يخرجها عن وقتها ولا يصل أصلا) (غير معتقد لوجوبها) عليه  
عقودا بأن أنكر وجوبها بعد علمه به أو عتادا وهو مخالف للحق ورد على قائله مع العلم به (فحكمه أي  
التارك لها) مع كونه غير معتقد لوجوبها (حكم الرد) أي حكم الردة المطلق وهو الرد بغير ذلك  
لأنكاره ما هو معلوم من الدين بالضرورة وكفره بحجده فقط لا به مع الترك فلو صلى جادا للوجوب  
كان كافرا لأن الجحد تكذيب لله ورسوله وذلك جار في جحد كل مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة  
بخلاف من أنكره لقرب عهده بالاسلام لجواز أن يخفى عليه فلم يعلمه (وسبق قرأ بيان حكمه) وهو  
وجوب استتابته وقتله ان لم يتب وجواز غسله وتكفينه وتحريم الصلاة عليه ودفنه في قبور المسلمين  
وجواز دفنه في مقابر المشركين (والثاني أن يتركها كسلا) بأن تكون الصلاة ثقيلة عليه  
أو يجعل تركها هينا سهلا (حتى يخرج وقتها) أي جميع وقتها حتى وقت الجمع فيأجل وقت جمع (حال  
كونه معتقدا لوجوبها) عليه (فبستتاب) يذبا قبل القتل فطلب التوبة منا مندوب وأما التوبة  
نفسها بالصلاة فهو واجب وذلك بأن يؤمر بأداء الصلاة عند ضيق وقتها ويتوعد بالقتل ان  
أخرها عن وقتها فان أصر وأخرج ولو صلاة واحدة فقط استوجب القتل على الجميع وأما  
كان استتابة تارك الصلاة كسلا مندوبة لأن جرمتها لا تقتضي تخليده في النار فانه في مشقة الله  
تعالى ان شاء عذبه وان شاء ساعه بخلاف الرد فان جرمتها تقتضي تخليده في النار (فان تاب وصل

وهو



ولا يطمس قبره وله حكم  
المسلمين أيضا في  
القصر والتمكفين  
والصلاة عليه والله أعلم.  
(كتاب أحكام  
الجهاد)

وكان الأمر به في عهد  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بعد الهجرة فرض  
كفاية وأما بعده  
فلما كفار حلالاً أحدهما  
أن يكونوا ببلادهم  
فالجهاد فرض كفاية على  
المسلمين في كل سنة فإذا  
فعله من نفسه كفاية  
سقط <sup>دوام</sup> الجرح عن  
الباقيين ، والثاني أن  
يدخل الكفار بلدة  
من بلاد المسلمين أو  
يزلوا <sup>كثرت</sup> فرضاً فبما فيها فالجهاد  
حينئذ فرض عين  
عليهم فليزم أهل ذلك  
البلد الدفع للكفار بما  
يمكن منهم (وشرايطه  
وجوب الجهاد سبع  
خصال) أحدها  
(الاسلام) فلا جهاد  
على كافر (و) الثاني  
(البوغ) فلا جهاد على  
مسي (و) الثالث  
(العقل) فلا جهاد على  
مجنون (و) الرابع  
(الخرية) فلا جهاد على  
رقيق ولو أصره سيده  
ولا مقيض ولا مدر

وهو <sup>في</sup> تسميته <sup>بأن</sup> سبيله من غير قتل لأن هذا القتل <sup>مصرع</sup> بأعاشي فعل الصلاة فإذا سقط <sup>بأن</sup> السقط <sup>بأن</sup> الحصول <sup>بأن</sup> المقصود بخلاف سائر الحدود التي وصفت عقوبتها على معصية سابقة كحد الزنا فلا يسقط بالتوبة <sup>بأن</sup> على الصحيح (والأى وان لم يبق قتل) بضرب عنقه بالسيف إن لم يدع عنقه من نسيان وبريد نحو ذلك حال كون القتل (حدا لا كفرا) أى لا الكفرة (وكان حكمه) بحدقه (حكم المسلمين في) وجوب (الدفن في مقابرهم) لأنه منهم (ولا يطعن في قبره) بل في قبره <sup>بأن</sup> يشرك كسائر أصحاب الكبار من المسلمين (وله حكم المسلمين أيضا في) وجوب (النقل والتكفين والصلاة عليه) وقيل لا يغسل ولا يكفن ولا يصل عليه وإذا دفن في مقابر المسلمين طمس قبره حتى ينسى ولا يذكر.

أَيْ الْقِتَالِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِبَعْضِ أَحْكَامِهِ (وَكَانَ الْأَمْرُ) أَيْ الْإِتْيَانُ (بِهِ) أَيْ الْجِهَادِ لِأَقَامَةِ  
 الدِّينِ (فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ) أَيْ فِي حَيَاتِهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بَعْدَ الْهِجْرَةِ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ (فَرَضَ  
 كِفَايَةً) أَمَا قَبْلَهَا فَكَانَ مُنْعَوًى لِأَنَّ الَّذِي أَمَرَ بِهِ أَوَّلًا هُوَ التَّبَلُّغُ وَالْإِنذَارُ وَالصَّبْرُ عَلَى أَذَى الْكُفَرِ تَأَقُّبًا  
 لَهُمْ ثُمَّ أَدْنَى اللَّهُ بَعْدَ الْهِجْرَةِ لِلْمُسْلِمِينَ فِي الْقِتَالِ أَنَّ يُنْفِخَهُمُ الْكُفَرُ بِمَنْ أَمَرَ فِي الْإِبْتِدَاءِ بِغَيْرِ الْأَشْهُرِ الْحَرَمِ  
 ثُمَّ أَمَرَ بِهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ (وَأَمَّا بَعْدُ) أَيْ بَعْدَ مَوْتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (فَالْكَفَرُ كَمَا لَانَ أَحْمَدُهُمَا أَنْ يَكُونَا)  
 أَيْ الْكُفَرُ (يُلَادُهُمُ) فَالْجِهَادُ فَرَضَ كِفَايَةً عَلَى الْمُسْلِمِينَ فِي كُلِّ سَنَةٍ (مَرَّةً) فَإِنْ اجْتَمَعَ إِلَى زِيَادَةِ زَيْدٍ  
 بِقَبْرِ الْحَاجَةِ (فَإِنَّا قُلْنَا) أَيْ الْجِهَادُ (مِنْ فَيْهِ كِفَايَةً) وَأَنْ لَمْ يَكُونُوا مِنْ أَهْلِ فَرَضِ الْجِهَادِ كَالصِّيَانِ  
 وَالْمُجَانِّينَ وَالنِّسَاءِ (سَقَطَ الْحُجُوجُ) أَيْ الْأَتَمُّ (عَنِ الْبَاقِينَ) كَمَا هُوَ شَأْنُ فَرَضِ الْكِفَايَةِ (وَالثَّلَاثُ أَنْ يَدْخُلَ  
 الْكُفَرُ بِلَدَةٍ مِنْ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ) أَوْ بِلَادِ أَهْلِ الدِّينِ (أَوْ يَنْزِلُوا قَرِيبًا مِنْهَا) أَيْ تِلْكَ الْبَلَدَةُ بَأَن يَصِيرَ  
 يَنْهَوِي عَنْهَا دُونَ سِاقَةِ الْقَصْرِ (فَالْجِهَادُ حِينَئِذٍ) فَرَضَ عَلَيْهِمْ فَلَزِمَ أَهْلَ ذَلِكَ الْبَلَدِ الدَّفْعَ لِلْكَفَرِ  
 بِمَا يُمْكِنُ مِنْهُمْ) وَلَوْ بِضَرْبٍ بِأَحْجَارٍ أَوْ حَوْجَاهَا فَإِنْ أَمَكُنَ تَأْتِي لِقَاتِلًا وَجِبَ الْمَكِينُ عَلَى كُلِّ مَنْهُمْ  
 حَتَّى عَلَى فَقِيرٍ وَصَبِيٍّ وَمَدِينٍ وَعَبْدٍ بَلَا أَذَنٍ مِنَ الْأَبَوِينَ وَرَبِّ الدِّينِ وَالسَّيِّدِ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ تَأْتِي  
 لِقَاتِلًا فَمَنْ قَدْ دَفَعَ عَنْ نَفْسِهِ بِالْمَكِينِ إِنْ ظَنَّ أَنَّهُ إِنْ أُخِذَ قَتْلًا وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ الْحُرُّ وَالْعَبْدُ  
 وَالرَّأَةُ وَالْأَعْمَى وَالْأَعْرَجُ وَالْمَرِيضُ وَإِنْ ظَنَّ أَنَّهُ لَوْ اسْتَسْلَمَ لَا يَقْتُلُ وَأَمْسَتْ الرَّأَةُ فَاحْتَجَّ بِهَا الْإِسْلَامُ  
 فَإِنْ حَصَلَ بَعْدَ ذَلِكَ خِلَافُ ظَنِّهِمْ وَجِبَ الدَّفْعُ عَلَيْهِمْ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ لِأَنَّ عَدَمَ الدَّفْعِ حِينَئِذٍ ذَلٌّ دِينِيٌّ  
 وَأَنَّ مَنْ أَكْرَهَ عَلَى الرِّزَالِ لِإِعْلَالِ الْمَطَاوِعِ فَدَفْعُ الْقَتْلِ وَإِنْ حَوَّزَ الْأَمْرُ وَالْقَتْلُ فَلَهُ الْإِسْلَامُ وَدَفْعُ  
 عَنْ نَفْسِهِ إِنْ ظَنَّ أَنَّهُ إِنْ أَمْسَتْ مِنَ الْإِسْلَامِ لَمْ يَلْزَمْ لَكَ الْإِسْلَامُ حِينَئِذٍ فَجِبَ الْقَتْلُ وَأَمْسَتْ الرَّأَةُ  
 فَاحْتَجَّ أَنْ أُخِذَ بِالْأَمْنِ وَالْجِهَادِ (وَسُكْرًا) وَجِبَ الْجِهَادُ (الَّذِي عَلَى سَبِيلِ الْكِفَايَةِ) بَأَن يَكُونَ  
 الْكُفَرُ يُلَادُهُمْ (سَعَى) خِصَالُ أَحْمَدُهَا الْإِسْلَامُ فَلَا جِهَادَ عَلَى كَافِرٍ (وَلَوْ ذَمَّ لَأَنَّهُ يَبْذُلُ الْجُرْبَةَ  
 لِنَبِيٍّ عَنْهُ لَا يَلْبِثُ عَنَّا) (وَالثَّلَاثُ الْبُلُوغُ) فَلَا جِهَادَ عَلَى صَبِيٍّ (لَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَأَبُ  
 عَمْرٍو يَوْمَ أُحُدٍ وَكَانَ أَذْ ذَاكَ ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً وَأَجَازَهُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ وَكَانَ أَذْ ذَاكَ ابْنُ خَمْسِ  
 عَشْرَةَ سَنَةً) (وَالثَّلَاثُ الْعَقْلُ) وَلَوْ كَانَ سُكْرَانًا مُتَعَدِّيًا (فَالْجِهَادُ عَلَى جُنُونٍ) عَدَمُ تَكْلِفِهِ كَالصَّبِيِّ  
 (وَالرَّابِعُ الْحُرِّيَّةُ) فَلَا جِهَادَ عَلَى رَقِيقٍ وَلَوْ أَمْرَهُ سَيِّدُهُ وَلَا مَبْعُوضٍ (وَأَنَّ قُلَّ الرِّقِّ فِيهِ) وَلَا مَدْبَرٍ  
 وَلَا مَكَاثِبَ) فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ بِأَمْرِهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْإِسْتِخْدَامِ الْمُسْتَحَقِّ لِلْسَّيِّدِ ثُمَّ لِلْسَّيِّدِ الْمَكَاثِبُ  
 غَيْرُ الْمَكَاثِبِ مَعَهُ فِي الْجِهَادِ لِلْخِدْمَةِ (وَالْخَامِسُ الذِّكُورُ) فَلَا جِهَادَ عَلَى أَمْرَةٍ وَخَفِيَ مُشْكَلُ  
 لُصْفِهِمَا عَنِ الْقِتَالِ غَالِبًا وَلَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (لَيْكُنْ أَفْضَلُ الْجِهَادِ حَجٌّ مُرَوَّرٌ) وَفِي ذَلِكَ حَوَابُ  
 لِلْسَّيِّدَةِ عَائِشَةَ حِينَ سَأَلَتْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْجِهَادِ (وَالْكَادِشُ الصَّحَّةُ) فَلَا جِهَادَ عَلَى مَرِيضٍ

ولامكاتب (و) الخامس (الذكورية) فلاجهاد على امرأة وخمفي مشكل (و) السادس (الصحة) فلاجهاد على مريض



بمرض يمنعه عن قتال وركوب الأمتعة شديدة كحمى مطبقة . (و) الصابغ (الطاقة على القتال) أي فلا جهاد على أقطع بذ مثلا ولا على من عدم أهبة القتال (٢٥٦) كسلاح وركوب ونفقة (وهو أسير من الكفار فلي ضرب بين ضربين)

بمرض يمنعه عن قتال وركوب الأمتعة شديدة (بحيث لا تحتمل عادة) (كحمى مطبقة) بخلاف للرض الذي لا يتعدى به القتال ولا تعظم مساقته كالصداع الخفيف ووجع صرير وحمى خفيفة ولا على ذي عرج بين أن قدر على الركوب ولا عبرة بشعر لا يمنع المشي . (والصابغ الطاقة على القتال) بالبدن والمثال (فلا جهاد على أقطع يد) وأصل يد (مثلا) لأن كلا منهما لا يتمكن من الضرب (ولا على من عدم أهبة القتال كسلاح وركوب) في سفر قصر (ونفقة) فاضل لجميع ذلك عن نفقة من تلتزمه نفقته وما ذكر معها في الحج وكل عذر منع وجوب الحج منع وجوب الجهاد إلا خوف طريق من كفار أو لصوص مسلمين فإن الخوف المذكور لا يمنع وجوب الجهاد لئلا يمتنع على مصادمة المخاوف (وهو أسير من الكفار فلي ضرب بين ضربين كمن لا يخبر فيه للإمام) أو نائبه (بل يكون في بعض النسخ بدل يكون بصير فبقا بنفس السبي أي) بمجرد (الأخذ) أي القهر فيكون كسائر أموال الغنيمة (وهو) الصبيان والنساء أي صبيان الكفار ونساؤهم ويلحق بما ذكر الخناني والمجانين والعبيد وأول مسلمين بأن أسلموا وهم في أيدي الكفار (وخرج بالكفار نساء المسلمين) فلا يرقون بالأسر (لأن الأسير لا يتصور في) ما يتعلق (المسلمين) كزوجاتهم وعقباتهم فلا تسي زوجة المسلم ولا عتيقه حتى تصيق من أسلم لا يسي بخلاف زوجته فانها تسي وأما عتيقه الذي نفسي كزوجته الحادثة بعد عقيد النعمة له بخلاف زوجته الموجودة حين عقد النعمة (وهو ضرب لا يرق بنفس السبي) وأما يرق باختبار الإمام أو نائبه (وهو الكفار الأصليون الرجال البالغون الأحرار العاقلون والإمام) أو أمير الجيش بأن لم يكن الإمام غازيا بأن أرسل جيشا وأمر عليهم أميرا (يخبر فيهم) بفعل الأخطا للإسلام والمسلمين كلن والاسترقاق والفداء بالاجتهاد (بين أربعة أشياء : أحدها القتل بضرب رقبته) بنحو سيف (لا يتحرق بقرين وتريق مثلا) أي ولا يضرب ذلك من أنواع القتل بالهبة وإنما يفعل ذلك إذا كان قبة لحداد شوكة الكفار وأعزاز المسلمين وأظهار قوتهم ومنع القتل في الكفصين فيختار الإمام فيهم بين ثلاثة أشياء . (والثاني الاسترقاق) أي ضرب الرق لو كوفي أو عربي أو بعض شخص إذا رماه مصلحة ولا يسرى الرق إلى باقيه فيكون مبغضا لكن قال البغوي لو ضرب الرق على البغوي رق السكل وعسل هذا القول يقال لنا صورة يسرى فيها الرق كما يسرى العتق (وحكمهم بعد الاسترقاق بكيفية أموال الغنيمة) فيكون الخمس لأهله والباقي للغانمين . (والثالث المن) أي الأنعام (عليهم بتخليفة مسلمين) ويقبل ذلك إذا كان فيه أظهار عز المسلمين . (والرابع العتدية أما بالمال) أي بأخذ منه سواء كان من مالهم أو من مالنا الذي في أيديهم ولا يجوز رد أصلحتهم التي تحت أيدينا إليهم حال تملكها لنا كما لا يصح بيع السلاح لهم ويجوز ردّها بأسرها على الأوجه (أو بالرجال أي) ردّها (الأسرى من المسلمين) ومثلهم للنساء وأهل الذمة (وهو مال فدايتهم ككيفية أموال الغنيمة) في التقسيم (ويجوز أن يفادي مشرك واحد بمسلم واحد) (أو أكثر ومشركون بمسلم واحد) أو أكثر أو أكثر أو بدمي كذلك (يقول الإمام) أو أمير الجيش (من ذلك) أي الخيار في تلك الأربعة عند استواء الخصال (ما فيه المصاحبة للمسلمين) والإسلام (فان خفي عليه) أي الإمام أو أمير الجيش (الأخطا حسبهم حتى يظهر له) لاحظ فيفعله (لأن لاحظ راجع إلى الاجتهاد لا إلى التمهني فيؤخر إلى ظهور الصواب) (وخرج بقولنا سابقا الأصليون الكفار غير الأصليين) بأن طرد أن كفرهم بعد إسلامهم (كالمتردين فيطالبهم الإمام) أو أمير الجيش (بالإسلام فان امتنعوا) من الإسلام (فقتلهم)

لا تخبر فيه للإمام بل (يكون) وفي بعض النسخ بدل يكون بصير (رفيقا بنفس السبي) أي الأخذ (وهو) الصبيان والنساء أي صبيان الكفار ونساؤهم ويلحق بما ذكر الخناني والمجانين وخرج بالكفار نساء المسلمين لأن الأسير لا يتصور في المسلمين (وهو ضرب لا يرق بنفس السبي) (وهو) الكفار الأصليون (الرجال البالغون الأحرار العاقلون) (والإمام مخير فيهم بين أربعة أشياء أحدها) (القتل) بضرب رقبته لا يتحرق بقرين وتريق مثلا . (و) الثاني (الاسترقاق) ويحكمهم بعد الاسترقاق بكيفية أموال الغنيمة . (و) الثالث (المن) عليهم بتخليفة مسلمين . (و) الرابع (العتدية) أما (بالمال أو بالرجال) أي الأسرى من المسلمين ومال فدايتهم ككيفية أموال الغنيمة ويجوز أن يفادي مشرك واحد بمسلم واحد أو أكثر ومشركون بمسلم

(يقول) الإمام (من ذلك ما فيه المصاحبة) للمسلمين فان خفي عليه لاحظ حسبهم حتى يظهر له لاحظ فيفعله وخرج بقولنا سابقا الأصليون الكفار غير الأصليين كالمتردين فيطالبهم بالإسلام فان امتنعوا كس



يقبل منهم إلا الإسلام (ومن أسلم) أو بدل الجزية (من الكفار) رجالا كانوا أو غيرها في دار حرب  
 أودار إسلام (قبل الأسر أي أسر الإمام) أو أمير الجيش (له) أي لمن دخل في الإسلام ولن التزم  
 الجزية (أحرز) أي عصم بإسلامه وبقدر الجزية (ماله) من غنمه (ودمه) من سيفه (وصغار  
 ولاده) الأحرار وأولاده المغانن (عن السي) أي الرقة (وحكم بإسلامهم تبعاله) أي لمن أسلم من  
 الأب (بخلاف البالغين) العقلاء (من أولاده فلا يصحهم إسلام أبيهم) لأنهم لا يتبعونه في الإسلام  
 فتخير الإمام فيهم كغيرهم من المستقلين (و) الجزية كالأب في الأصغر (ف) إسلام الجد يصح أيضا الولد  
 الصغير (أي الذي هو ولد الولد ولو كان نالاب الكافر حيا وولد ولده المجنون كالأصغر ولو طرأ المجنون  
 بعد البلوغ لتبعيته للحق في الدين) وإسلام الكافر لا يصح تزوجه عن استرقاقها (على المذهب  
 لاستقلالها بالإسلام بخلافها في الجزية فإنها لا تستقل ببذل الجزية (ولو كانت) أي الزوجة (لغايلا) من  
 زوجها ويصح الحمل لتبعيته له في الإسلام وإن كان لا يتبعهم الزوجة في هذه الصورة (فان استرقت)  
 بنفس السي (انقطع نكاحه في الحال) أي في حال السي قبل دخوله بها وبعد امتناع امسك الأمة  
 الكافرة في نكاح السلم لأنه لا زال ملكها عن نفسها فمن النكاح أولى . وأما من أسلم من الكفار  
 بعد الأسر فيصم دمه من السفك فيحرم قتله وبقى الخيار في الباقي من خصال التخيير السابقة فهذا  
 أن كان أسيلامة قبل اختيار الإمام فيه خصلة غير القتل كالموت والقداء والرق فإن كان إسلامه بعد اختيار  
 الإمام فيه خصلة غير القتل تبعت وأما ولاده فإن أسروا قبل إسلام أبيهم رقا وان لم يوسر أعصمهم  
 وأما له تزوجه فلا يصحهما وذلك لخبر الصحيحين «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا  
 الله إلى أن قال فإذا قالوا هذه أممي دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله» وقوله وأموالهم  
 محمول على ما إذا نطقوا بالشهادتين قبل الأسر بدليل قوله إلا بحقها ومن حقها أن ماله للقدور عليه  
 بعد الأسر غنيمته فيمنع القتل فقط وبقى الخيار في الباقي لأن الأخير فيه بين أشياء إذا سقط بعضها  
 لتعذر لا يسقط الخيار في الباقي كالمعجز عن العتق في كفارة العي (ويحكم للصبي) ذكر كان أو أنثى  
 أو غنى (بالإسلام) ظاهرا وباطنا في تبعية أحد أصوله وإن بقى وفي تبعية السبي فحينئذ لو وصف  
 الكافر بعد البلوغ صار مرتدا وظاهرا فقط في تبعية الدار فحينئذ لو وصف الكافر بعد البلوغ تبين  
 أنه كافر أصلي (وعند وجود) واحد من (ثلاثة أسباب أحدها أن يسلم أحد أبويه) أي أحد أصوله  
 وإن بقى وكان الأقرب حيا (فيحكم بإسلامه) أي الصبي (ببعضهما) أي لأحد أبويه وإن علا بحيث  
 يعرف السبب إلى ذلك الحيد الأعلى (وأما من بلغ مجنونا أو بلغ عقلا من جن فكالصبي) ومثل الصبي  
 كالحمل أيضا في إسلامه بإسلام أحد أصوله بأن تحمل به أمه حالة كفرها وكفر سائر أصوله ثم يسلم  
 أحد من أصوله قبل انفصاله أو بعده قبل تميزه أو بعده وقبل بلوغه وأما لو كان أحد أصوله مسلما  
 وقت علوقه فقد انعقد مساما بالاجماع ولا يصح طرور ردة واحد من أصوله بعد ذلك (والسبب الثاني  
 مذكور في قوله أو سببه) أي الصبي أو المجنون (مسلم) ولو غير مكلف (حال كون الصبي منفردا عن  
 أبويه) أي عن أحد أصوله بحيث لا يكون معه أحد أصوله في جيش واحد وغميمة واحدة (فان سبي  
 الصبي مع أحد أبويه) وإن علا (فلا يتبع الصبي السبي له) بل يتبع أحد أصوله لأن تبعية الأصل  
 أقوى من تبعية السبي ولا يصح موت الأصل بعد ذلك لأن التبعية إنما تثبت في ابتداء السبي (ومعنى  
 كونه) أي الصبي (مع أحد أبويه أن يكونا) أي الصبي وأحد أبويه (في جيش واحد وغميمة واحدة)  
 وإن اختلف سببهما لكن سببا معا أو تقدم شي الأصل فان تقدم شي الولد فهو على دين السبي  
 السلم وبني أصله بعد لا يغيره عما ثبت له من الإسلام (لأن) المراد بكون الصبي مع أحد أصوله هو أن

( ٣٣ - قوت الخبيب الغريب )



الساني له . والسبب الثالث مذكور في قوله (أو يوجد) أي الهى (لقطا في دار الاسلام) وأن كان فيها أهل ذمة فانه يكون مسلما وكذا لو وجد في دار كفار وفيها مسلم

فصل في أحكام السلب وقسم الغنمة (وهي) قتل قتيل أعطى سلبه بفتح اللام بشرط كون القاتل مسلما ذكر اكان أو أثنى حرا أو عبدا شرطه الامام له أولا والسلب ثاب القتل التي عليه والحف والرآن وهو خف بلا قدم بلس الساق فقط وآلات الحرب والركوب الذي قاتل عليه أو أمسكه بهناه

والسرج والاحكام ومقود الدابة والسوار والطورق والنفقة التي يسد بها الوسط والحافم والنفقة التي معه والحندة التي تقاد معه وأما يستحق القاتل سلب الكافر اذا غرر بنفسه حال الحرب في قتله بحيث يكتفى بركوب هذا العرر شر ذلك الكافر فلو قتله وهو أسير أو نائم أو قتل بعد انهزام الكفار فلا سلب له وكفاية شر الكافر أن يزل امتناعه كان بقاء عيبه

مالكم كما يكون واحدًا كما قد يتوهم (ولو ساء ذمى) أو مؤمن أو معاهد (وحمله) الساني (الى دار الاسلام) لم يحكم باسلامه في الاصح (تبعها للدار لان تبعها للدار انما يؤثر في حق من لا يعرف حاله ولا نسبه وهذا معلوم انه منسوب لكافر) (بل هو على دين الساني له) فان كان يهوديا فهو يهودي وان كان نصرانيا فهو نصراني وان خالف دين أبيه . نعم لو أسلم أحد أبيه بعد سبي الذمى له وقبل باوغة حكم باسلامه ولو ساء ذمى وحمله باسلامه تغلبا لحكم الاسلام ولان الاسلام يعلو ولا يعلى عليه (والسبب الثالث مذكور في قوله أو يوجد أي الهى لقطا في دار الاسلام) بأن مسكه المسلمون (وان كان فيها أهل ذمة) أو فتحها المسلمون وأقروها في دار الكفار أو كانوا يمسكونها ثم أحلهاهم الكفار (فانه أي اللقط) (فيكون مسلما) ظاهرا تبعا للدار لا باطنا فلو ساء الكافر بعد باوغة تبين انه كافر أصلي لا مرتد (وكذا لو وجد) أي الهى (في دار كفار وفيها مسلم) يمكن كونه منه ولو أسيرا منتسرا أو تاجرا لامارا بدار الكفار فان المرور بها لا يكفي ولو استلحقه الكافر بيعة أو وجد اللقيط بمحل منسوب للكفار ليس به مسلم فهو كافر .

فصل في أحكام السلب وقسم الغنمة (وهي) قتل قتيل (ومن قتل) أي من نصير شخصا من الحربين يتوهم امره الى كونه (قتلا أعطى) أي القاتل (سلبه) أي القاتل سواء كان القاتل حرا أم لا ذكر أم لا بالغا أم لا فارسا أم لا شواء ان حضر القتال باذن الامام أم لا ولو أعرض عن السلب لان حقه لم يسقط منه والسلب (بفتح اللام) والسلب وانما أعطاه له الامام أو أمير الجيش (بشرط كون القاتل مسلما) لاذنيا (ذكر اكان أو أثنى) (حرا أم لا) (عبدا أو مسلما) (شرطه الامام له أولا) فلا يتوقف استحقاقه له على شرط الامام . نعم لا سلب لحذل وهو من تحت الناس على عدم القتال ولا من خيف وهو الخوف لهم ولا الخائن في القيمة وغيرها ولا المرتد (والسلب ثاب القتل) من الحربين (التي عليه) (وكذا الثياب التي خلعها وقاتل عر يانا في بحر أو نحوه) (والخف والرآن وهو خف بلا قدم بلس الساق فقط) أي دون القسم (وألة الحرب) كدبر ورمح وسيف لكن لو تعددت من نوع كسيفين واختار واحدا فقط (والركوب الذي قاتل عليه أو أمسكه بهناه) بكسر المعين أي لحامه أو أمسكه غلامه مثلا (و) آلة الركوب وهي (السرج والاحكام ومقود الدابة) فان ذلك حيلة الركوب (والسوار) كان كان للقتول امرأة من الحربين بأن كانت تقابل (والطورق) وهو ما يحيط بالعنق (والنفقة) وهي التي تسد بها الوسط (من جلد مدبوغ) (والحافم) لان هذه الأربعة تحل القاتل (والنفقة التي معه) ولو هيمانيا (والحندة) وهي القرس (التي) لا تركب بل (تقاد مع) وأما الحقة وهي وعاء يجمع فيه الباع ويجعل على عجز الدابة فليس من السلب فلا يأخذها ولا ما فيها من الدراهم والأمتعة الا اذا كان فيها سلاح يحتاج اليه للقتال فيستحقه القاتل دون ما يحتاج اليه (وانما) همروط آخر السلب ثلاثة أن يكون القاتل مسلما وأن يكون المقتول غير منهي عن قتله فلو قتل امرأة أو صبيا لم يقابل فلا سلب له فان قاتلا أسد حق سلبها وأن تركب القاتل غزا (يستحق القاتل سلب الكافر اذا غرر) أي أركب مخاطرة (بنفسه حال الحرب في قتله) كالدخول في صف الكفار والبروز لهم (بحيث يكتفى) أي بحتمى (بركوب هذا العرر) أي الامر الخطر (شر ذلك الكافر فلو قتله) أي الكافر (وهو أسير أو نائم) أو رماه من حصن أو من صف المسلمين (أو قتل بعد انهزام الكفار فلا سلب) لانه لم يغرر بنفسه ولا يستحق السلب الا ان غرر بنفسه (وكفاية شر الكافر أن يزل امتناعه) قوته عن المسلمين (كان بقاء عيبه) أي يزل ضوء عيبه أو بقاء عينا واحدة وهو بين و



كفار أهل حرب بقتال

واحاف خيل أو ابل

وخرج بأهل الحرب

المال الحاصل من

المرتدين فإنه في لاغنيمة

(وتقسم الغنيمة بعد

ذلك) أي بعد إخراج

السلحين (على خمسة

أخماس فيعطى أربعة

أخماس) من عقارب

ومنقول (للمن شهد) أي

حضر (الوقعة) من

الغائبين بنية القتال وإن

لم يقاتل مع الجيش

فوكذا هي حضر لانية

القتال وقاتل في الأظهر

ولاشي لمن حضر بعد

انقضاء القتال (ويعطى

لفارس) الحاضر الوقفة

وهو من أهل القتال

بفرس مهيأ للقتال

عليه سواء قاتل أم لا

(ثلاثة أسهم) سهمين

لفرسه وسهما له ولا

يعطى إلا لفرس واحد

ولو كان معه أفراس

كثيرة (وللراجل)

أي المقاتل على رجله

(سهم) واحد (ولا

يسهم إلا لمن) أي

شخص (استكمل

فيه خمس شرائط

الاسلام والبلوغ والعقل

والحرية والذكورية

فصار أعني بخلاف ما لو قاتل عينا واحدة مع بقاء الأخرى (أو يقطع يده أو رجله) أو يقطع يدا  
ورجلا وكذا لو أسره أمالو قطع شخص يدا والآخر رجلا عبده فالسلب الثاني لأنه هو الذي أزال  
منعته بخلاف ما لو قطعاه معا وأسراه فانهما يستتركان في السلب (والغنيمة لغة) النفل (ما خوذت  
من الغنم وهو الرمح) وهي أفضل السكاك ثم بعدها الزراعة ثم بعدها الصناعة ثم بعدها التجارة  
(وشرع المال) أو الاختصاص (الحاصل للسلحين من كفار أهل حرب) فلهذا لم يما (بقتال) من  
السلحين (د) اما (احاف خيل أو ابل) أو قال أو حمار أو فيل أو سفن أو رجال ولو بعد هربهم عن  
القتال عند التقاء الصفين وقبل شهر السلاح وكذا ما صالحوا بها وأهدوه لنا عند القتال أو ما أخذنا  
من دارهم ميرة أو اختلاسا أو لقطعة (وخرج) بقولنا فلهذا لم يما أخذ من كفار بما أخذوه من  
مسلم أو ذبي أو غيره غير حق فيجب رد الماله إن عرف والا فهو مال ضائع أمه ليت للمال  
وخرج (بأهل الحرب) المال أو الاختصاص (الحاصل) للسلحين (من تركه المرتدين فإنه في لاغنيمة)  
وما أخبر من ذي كبر فانه في أيضا وخرج بقتال غير التجارة فإنه في وخرج بالحاصل للسلحين  
ما حصله أهل الدمة من أهل الحرب بقتال فإنه ليس بغنيمة على النصف فلا يترع منهم بل يملكونه  
فأوغنهم مسلم وذبي فالتى شخص نصيب السلم فقط (وتقسم الغنيمة بعد ذلك أي بعد إخراج السلب  
منها) أي الغنيمة وكذا بعد إخراج المون اللازمة كأجرة حفظ ونقل ورابع وغير ذلك (على خمسة  
أخماس) أي مساوية (فيعطى أربعة أخماسها) أي الغنيمة (من عقارب) ملكك لهم (ومنقول لمن  
شهد أي حضر الوقفة من الغائبين بنية القتال وإن لم يقاتل مع الجيش) لأن المقصود تهويه للقتال  
وحضوره هناك لكثير جيش المسلمين ولومات بعضهم بعد انقضاء القتال ولو قبل جمع المال بوقفه  
لوارثه بخلاف من مات في أثناء القتال فإنه لا شيء له (وكذا لمن حضر لانية القتال وقاتل في  
الأظهر) كمن أخرج وعثر في قتال وهو من تحت النعال وقال وهو من يبيع القول (ولاشي لمن  
حضر بعد انقضاء القتال) ولو قبل جمع المال أو حضر قبله لانية القتال ولم يقاتل بمن لم يحضر أصلا  
(ويعطى لفارس الحاضر الوقفة) ولو في الأثناء (وهو من أهل القتال) بأن استكمل فيه الشروط  
الاية (بفرس مهيأ للقتال عليه) وإن لم يركبه وإن كان مضموبا (سواء قاتل أم لا) إن حضر بنية  
القتال (ثلاثة أسهم) سهمين لفرسه وسهما له (للابتاع في ذلك رواد الشيطان) ولا يعطى إلا لفرس  
واحد ولو كان معه أفراس كثيرة (لأنه صلى الله عليه وسلم لم يعط إلا لفرس واحد وكان معه  
يوم خيبر أفراس (د) يعطى للراجل أي المقاتل على رجله سهم واحد) لعله صلى الله عليه وسلم ذلك  
يوم خيبر (ولا يسهم) من الغنيمة (الآن أي شخص استكمل فيه خمس شرائط) بل ست  
شرائط (الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورية) (فان اختل شرط من ذلك) أي  
للمذكور من الشروط الستة (رضخ له ولم يسهم له) لأنه ليس من أهل فرض الجهاد (أي لمن اختل  
فيه شرط) واحد (إما لكونه صغيرا أو مجنونا أو قبيحا) أي من فيه رقة أو زمنا (أو أثنى) أو غنى  
(أو ذميا) أمعه أو مؤمنا ان حضر هذا الكافر باذن الامام أو نائبه فلا استجار ولا إكراه وإن  
حضر بغير الاذن فلا شيء له بل يعزرة الامام أو نائبه إن رآه ولا اعتبار لأذن أحد الرعية وإن  
حضر بالاستجار فله الأجرة وليس له سواها وإن أكره على الخروج استحق أجرته مثله لاستهلاك  
عمله عليه (والرضخ) بالمعجمتين (لغة القطاء القليل) ولومن غير الغنيمة (وشرع شيء دون سهم  
يعطى للراجل) ولو كان الرضخ لفارس (ويجهد الامام) أو أمير الجيش (في قدر الرضخ بحسب رايه)

فان اختل شرط من ذلك رضخ له ولم يسهم له) أي لمن اختل فيه الشرط إما لكونه صغيرا أو مجنونا أو قبيحا أو ذميا. والرضخ لغة  
القطاء القليل وشرع شيء دون سهم يعطى للراجل ويجهد الامام في قدر الرضخ بحسب رايه

كسواء انما في ...



فيزيد القاتل على غيره والاكثر (٢٦٠) سقنا على الأقل قتلا وحول الرضخ الاربعة في الاظهر والباقي

أصل الغنيمة (ويقسم الخمسة أسهمهم) منه (لرسول الله صلى الله عليه وسلم) وهو الذي كان له في حياته (يصرف هذه للمصالح المتعلقة بالمسلمين كالقضاة الحاكين في البلادها قضاة السكركثير زقون من الاخماس الأربعة كما قاله الماوردي وغيره وكسب الثغور وهي المواضع المحوفة من أطراف بلاد المسلمين واللاصقة لبلادنا والحداد ستة الثغور بالرجال وآلات الحرب ويقدم الأهم من المصالح فالأهم (وسهم لذي القربى) أي فربي رسول الله صلى الله عليه وسلم (وهم بنوه أشم وبنو المطلب) يشترك في ذلك الذكر والأنثى والفقير ويفضل الذكر فيعطى مثل حظ الأنثيين (وسهم لليتامى المسلمين جمع يتيم وهو صغير لأنسأله سواء كان صغيرا ذكر أو أنثى له جوار ولا قتل أبوه في الجهاد أولا ويستترط فقر اليتيم (وسهم للساكين وهم

لأنهم يردونه بعدد وبقاوت على قدر نفع الرضخ له (فيزيد القاتل على غيره والأكثر قتلا على الأقل قتلا) والفارس على الراجل والمراة التي تدأوى الجرحى وتسقى العطاش على التي تحفظ الرجال بخلاف سهم الغنيمة فإنه يستوى فيه للقاتل وغيره لأنه منصوص عليه (وحول الرضخ الخمسة الأربعة في الاظهر) لأنه سهم من الغنيمة يستحق بحضور الوقعة إلا أنه ناقص عن السهم (و) القول (الثاني محله) أي الرضخ (أصل الغنيمة) كالسك والوؤن فيخرج الرضخ قبل إفراجه الخمسة أسهم) فالقسمة على مقتضى قواعد الحساب من خمسة وعشرين لأنها تخرج خمس الخمس الحاصل من ضرب خمسة في خمسة والأفليس ذلك ثواب ولا مندوب فيجوز جعل الأربعة التي للقاتل من غير خمسين (سهم منه) أي الخمس الخامس (لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الذي كان) أي ذلك السهم (له) صلى الله عليه وسلم (في حياته) فكان صلى الله عليه وسلم يتفق منه على نفسه ويتخير منه لبياله قوت سنة ولا يسقط بوفاته صلى الله عليه وسلم بل (يصرف هذه) أي بعد وفاته صلى الله عليه وسلم (للمصالح المتعلقة بالمسلمين كالقضاة الحاكين في البلاد) وزوجاتهم وأولادهم وكأرزاق العلماء بعلوم الشرع كتفسير وحديث وفقه وأزراق الأئمة والمؤذنين ومعلمي القرآن وعمارة المساجد والقناطر والحصون فيعطى القضاة والعلماء ولومع الثغور وقدر الثغور إلى رأي الأمام بحسب الصلحة ويختلف بضييق المال وسعته ويعطى للمعلمين وللمعلمين ما يكفيهم (أما قضاة السكرك) وأقتهم ومؤذوهم (فيزقون من الاخماس الأربعة) لأن خمس الخمس (كما قاله الماوردي وغيره وكسب الثغور وهي المواضع المحوفة من أطراف بلاد المسلمين) أي من فروع البلدان وسد مواضع الخوف (واللاصقة لبلادنا والحداد الثغور بالرجال) للقاتلة (وآلات الحرب) كالسيوف والدروع وغير ذلك (ويقدم وجوبا) الأهم من المصالح (وهو سد الثغور) لأن في حفظ المسلمين (فالأهم) ولو لم يقدم الأمام إلى المستحقين حقوقهم من بيت المال يجوز لاحد أن يأخذ قدر حصته (وسهم لذي القربى) المسلمين (أي فربي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم آله صلى الله عليه وسلم وبنوه أشم وبنو المطلب) ومنهم الإشراف الآن (وبنو المطلب) ومنهم لبياتنا الناس فإنه مطلق (يشترك في ذلك) أي السهم (الذكر والأنثى) والخنثى (والأثني والفقير ويفضل الذكر) على الأنثى (فيعطى مثل حظ الأنثيين) كالأرب في التفضيل لافي الحجب لأنه يعطى الجدمع الأب وابن الابن مع الابن والأخ للاب مع الشقيق والأخ للام مع الجد (وسهم لليتامى المسلمين جمع يتيم وهو صغير لأنسأله) معروف شرعا فيندرج فيه ولد الزنا واللقط والنفي ليعان أو خلف (سواء كان صغيرا ذكرا أو أنثى) أو خنثى (له جوار أولا) وحول إعطائه فما إذا كان له جدار لم يجب نفقته على جوار لفقره والأفلا يعطى وشواء كان من أولاد الرزقة أم لا (قتل أبوه في الجهاد أولا ويستترط) إعطاء (فقر اليتيم) أو مسكنته (وسهم للساكين) والفقراء المسلمين ويجوز للأمام أن يجمع للساكين بين سهم من الزكاة وسهم من الخمس وحقهم من الكفارة فيجتمع لهم ثلاثة أسهم ويصدق مدي المسكنة أو الفقر بلايتة ولاعين وأن أهم إلا أن ادعى عيالا أو تالف مال فلا يصح البتة (وسهم لبناء السبيل) المسلمين بشرط الحاجة ولا يشترط عدم قدرتهم على الاقتراض (وسهم لبياتنا) أي الساكين وأبناء السبيل (قيل كتاب الصيام)

فصل: في قسم النبي صلى الله عليه وسلم على مستحقيه واللفي رافة الرجوع وهو (أما خوذ من قوه) (فأذا رجع



كوايتاع (ثم استعمل) أي الفئء (في المال الرجوع من الكفار) الحربين والمرتين وأهل الذمة (إلى المسلمين) ظهر أدل البال الرجوع أو المال المردود (وشرعوا مال حصل) أو اختصاص (للمسلمين من كفار) مذكورين عما هو لهم (بلا قتال) وبغير صورة عقيد (ولا إجماع) أي امرأع (خيل ولا سير) (إبل) وبقال وحمار وسفن ورجالة فخرج بقولنا حاصل المسلمين مما حصله أهل الذمة من أهل الحرب فإنه لا يترع منهم وبقولنا ما هو لهم مأخوذ من مسلم أودى أو نحوه بغير حق فأن لم عليه بل يرد على مالكه أن عرف والآي حفظ وبقولنا بغير صورة عقيد الهدية في غير حالة القتال فإنها ملك للهدية لا غنيمة ولا فئء والفيء هو (كالجزية وعشيرة التجارة) والرادية ما شرط عليهم إذا دخلوا بلادنا وإن كان أكثر من العشر وكخراج ضرب عليهم بأن صولوا على أن الأرض لهم وكرتة من قبل أو مات على الردة أو تركه ذمي أو نحوه ثابت بلا وارث أو فاضل عن وارث له غير حارث وكذا مال تركه خوف منا أو من غيرنا في غير حالة القتال أوله خوف كضراصهم (ويقسم مال الفئء) والاختصاصات (على خمس فرق) فيخمس جميعه خمسة أخماس متساوية (يصرف) وجوبا (خمس) يعني الفئء على من أي الخمسة الذين يصرف عليهم خمس الغنيمة وسبق قريبا بيان الخمسة في الكلام على الغنيمة وقالت الآية الثلاثة لا يضمن الفئء بل يصرف جميعه لمصالح المسلمين ولآله صلى الله عليه وسلم ويبدأ بهم نذبا عنهم لأن خمس الغنيمة وجميع الفئء عندهم يوصعان في بيت المال ويصرف في مصالح المسلمين (ويعطى أربعة أخماسها) أي الأموال أو الخمسة فرق (وفي بعض النسخ) أخماسه أي الفئء والمقاتلة أي المرتزقة والمرصدين سقوا بالمرتزقة لأنهم طلبوا رزقهم من مال الله تعالى والمرصدين لأنهم أرسدوا أنفسهم للثب عن دين الله تعالى (وهو الأختاد) أي أعوان الله تعالى (الذين عيّنهم الإمام للجهاد) وأثبت أصنافهم في ديوان المرتزقة أي دفترهم وخرج بهم المتطوعون بالجهاد فيعطون من الزكاة لامن الفئء عكس المرتزقة وأما يعطى للمقاتلة أربعة أخماس (بعد انصافهم) بأربعة شروط (بالاسلام والتكليف والحرية والصحة فيقرق الأمم) أو نائبه (عليهم) الأخماس الأربعة على قدر حاجتهم) فلا تجب التسوية بينهم فليس الفئء كالغنيمة في ذلك (فيصحب) أي الأمم أو نائبه وجوبا (عن حال كل واحد) (من) المرتزقة (المقاتلة وعن) حال (عياها اللازمة نفقتهم) من أولاد وزوجات ورفيق الحاجة غزو أو لخدمة ان اعتادها لرفيق لزينة أو لتجارة (و) ينحب عن (ما يكفهم فيعطيه) أي كل واحد (كفايتهم) أي كفاية نفسه وعياله (من نفقة وكسوة وغير ذلك) من سائر المئون بقدر الحاجة ليتفرغ للجهاد (وبراعى في الحاجة) حاله من المروءة وصدّها و (الزمان) كالصنف والشاء (والسكان) كالبحار وغيره (والرخص والفلاء) وعادة البلد في الطاع والملايس ويراد أن زادت حاجته بزيادة وليد أو جد وبوجه كونه لارقيق له يعطى من الرقيق ما يحتاجه للقتال معه أو لخدمته ان كان ممن يخدم (وأشار الصنف بقوله وفي مصالح المسلمين إلى أنه يجوز للإمام أن يصرف الفضل عن حاجات المرتزقة في مصالح المسلمين) وهذا من الأربعة أخماس لأن هذا غير خمس الخمس الذي يصرف للمصالح (من إصلاح الحصون) كالقلاع (والنفور) أي فروج البلدان (ومن غيراء سلاح وخيل على الصحيح) ومن للمصالح صرف مال المصالح من الفئء لأولاد العالم بدمونه كفايتهم كما كان يصرف لأبيهم في حياته وفرق بعضهم بين أولاد العالم والمجاهد بأن العالم مرغوب فيه فلا يحتاج إلى تأليف عليه والمجاهد مرغوب عنه فيحتاج إلى تأليف بأن يعطى أولاد المجاهد من الفئء.

فصل في أحكام الخربة للماخوذة من الكفار وهي مغنائة يؤول عيسى عليه السلام (وهي لغة اسم شراء سلاح وخيل على الصحيح) فصل في أحكام الجزية وهو لغة أثم

خيل ولا بل كالجزية  
وعشيرة التجارة  
(ويقسم مال الفئء على  
خمس فرق يصرف  
خمسه) يعني الفئء (على  
من) أي الخمسة الذين  
يصرف عليهم خمس  
الغنيمة (وسبق قريبا  
بيان الخمسة) (ويعطى  
أربعة أخماسها) وفي  
بعض النسخ أخماسه  
أي الفئء (للمقاتلة) وهم  
الأختاد الذين عيّنهم  
الإمام للجهاد وأثبت  
أصنافهم في ديوان  
المرتزقة بعد انصافهم  
بالاسلام والتكليف  
والحرية والصحة  
فيقرق الإمام عليهم  
الأخماس الأربعة على  
قدر حاجاتهم فيصحب  
عن حال كل من المقاتلة  
وعن عياله اللازمة  
نفقتهم وما يكفهم  
نفيته كفايتهم من نفقة  
وكسوة وغير ذلك  
وبراعى في الحاجة الزمان  
والسكان والرخص  
والفلاء وأشار الصنف  
بقوله (وفي مصالح  
المسلمين) إلى أنه يجوز  
للإمام أن يصرف  
الفضل عن حاجات  
المرتزقة في مصالح  
المسلمين من إصلاح  
الحصون والنفور ومن



الحراج مجعول على أهل الذمة سبب (٢٦٢) بذلك لأنها حُرِّت عن القتل أي كُفِّت عن قتالهم، وهو عامال بالزَّمة كافر بمقدمه مخصوص

وَيُسْتَرْطَأُ أَنْ يَفْقِدَهَا  
الْأَمَامُ أَوْ نَائِبَهُ لَا طِي  
جَهَةِ التَّائِقَاتِ فَيَقُولُ  
أَقْرَرْتُكُمْ بِدَارِ الْإِسْلَامِ  
غَيْرِ الْحِجَازِ وَأَذْنَتْ فِي  
إِقَامَتِكُمْ بِدَارِ الْإِسْلَامِ  
عَلَى أَنْ تَبْذُلُوا الْجُزْيَةَ  
وَتَقَادُوا الْحُكْمَ الْإِسْلَامِيَّ  
وَلَوْ قَالَ الْكَافِرُ لِلْأَمَامِ  
أَسْتَدَاءُ أَقْرَرْتُ بِدَارِ  
الْإِسْلَامِ كُفِّي (وَمَعْرَاطُ  
وَجُوبُ الْجُزْيَةِ  
خَمْسَ خَصَالٍ) أَحَدُهَا  
(الْبُلُوغُ) فَلَا جُزْيَةَ  
عَلَى صَبِيٍّ (وَالثَّانِي)  
(الْعَقْلُ) فَلَا جُزْيَةَ عَلَى  
مَجْنُونٍ سَاطِقٍ جُنُونُهُ  
فَإِنْ تَقَطَّعَ جُنُونُهُ قَلِيلًا  
كَسَاعَةٍ مِنْ شَهْرٍ لَمْ يَمُتْ  
الْجُزْيَةَ أَوْ تَقَطَّعَ  
جُنُونُهُ كَثِيرًا كَيَوْمٍ  
يَحْنُ فِيهِ وَيَوْمٌ يَفِيقُ  
فَمَنْ لَفَقَتْ أَيْامُ الْإِفَاقَةِ  
فَإِنْ بَلَّتْ سَنَةٌ وَجِبَ وَجِبَ  
جُزْيَتِهَا (وَالثَّالِثُ)  
(الْحُرِّيَّةُ) فَلَا جُزْيَةَ عَلَى  
رَقِيقٍ وَلَا عَلَى سَيِّدِهِ  
أَيْضًا وَالْمُرْكَابُ وَالْمَدِيرُ  
وَالْبَعْضُ كَالرَّقِيقِ (الرَّابِعُ)  
الْزَّكَاةُ (الْزَّكَاةُ) فَلَا  
جُزْيَةَ عَلَى أَمْرَةٍ وَخَتْنِ  
فَإِنْ بَلَّتْ ذَكَوْرَتُهُ  
أَخَذَتْ مِنْهُ الْجُزْيَةَ  
لِلسَّنَةِ الْمَاضِيَةِ كَأَنْتِ  
النَّوْوَى فِي زِيَادَةِ الرُّوْضَةِ  
وَجَزَمَ فِي شَرْحِ الْمَذْهَبِ

الحراج مجعول على أهل الذمة سواء كان بمقدمه مخصوص أم لا (سَمِيَتْ بِذَلِكَ) أَي بِلَفْظِ الْجُزْيَةِ (لأنها حُرِّتْ عَنْ الْقَتْلِ أَي كُفِّتْ عَنْ قِتَالِهِمْ) فِي دَارِنَا فَهِيَ مِنَ الْجَزَاءِ بِمَعْنَى الْحِجَازِ لَكُنَّا عَنْهُمْ وَالزَّكَاةَ أَحْكَامًا وَقِيلَ مِنَ الْجَزَاءِ بِمَعْنَى الْفَضَاءِ أَيْ الْإِدَاءِ لَأَنَّهُمْ يُؤَدُّونَهَا لَنَا أَوْ بِمَعْنَى الْحُكْمِ لِأَنَّ اللَّهَ قَضَى عَلَيْهِمْ بِهَا أَوْ بِمَعْنَى الْإِغْنَاءِ لِأَنَّ فِيهَا إِغْنَاءً نَاعِنَ الْحِجَازِ (وَشَرَعًا ثَمَالٌ يَلْزَمُهُ الْكَافِرُ) مُتَّصِفٌ بِالشَّرْطِ الْآتِيَةِ (بِمَقْدَمِهِ وَص) وَهُوَ الْمُرْكَبُ مِنَ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ (وَيُسْتَرْطَأُ أَنْ يَفْقِدَهَا) الْأَمَامُ أَوْ نَائِبُهُ لَا عَلَى جَهَةِ التَّائِقَاتِ وَلَا عَلَى جَهَةِ التَّطَلُّقِ (فَيَقُولُ أَقْرَرْتُكُمْ بِدَارِ الْإِسْلَامِ غَيْرِ الْحِجَازِ) وَلَا يَسْتَرْطَأُ التَّنْصِيصَ عَلَى إِخْرَاجِهِ حَالَ الْعَقْدِ كَسَفَاءِ بَاسْتِنَائِهِ شَرَعًا وَإِنْ جَهْلَهُ الْعَاقِدَانِ (أَوْ) يَقُولُ الْأَمَامُ (أَذْنَتْ فِي إِقَامَتِكُمْ بِدَارِ الْإِسْلَامِ) غَيْرِ الْحِجَازِ أَوْ بِدَارِكُمْ (عَلَى أَنْ تَبْذُلُوا الْجُزْيَةَ وَتَقَادُوا الْحُكْمَ الْإِسْلَامِيَّ) أَي الَّذِينَ يَتَقَدُّونَ تَحْرِيمَ مُتَعَلِّقِهِ كَرْنَا وَمُتَقَدِّدُونَ غَيْرِهِ كَشَرِّبِ حَمَرٍ وَنِكَاحِ مَحْرُوسٍ مُحَارَمٍ فَيَقُولُونَ قَبْلُنَا وَرَضِينَا فَإِذَا فَصَلُوا مَا يَتَقَدُّونَ تَحْرِيمَهُ يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ فِيهِ وَلَا يُصْبَرُ فِيهِ رِضَاهُمْ وَأَمَّا بِسَبْطِ جَانِبِهِ كَشَرِّبِ مَسْكُوفٍ فَلَا يَقَامُ الْحَدُّ عَلَيْهِمْ وَإِنْ رَضُوا بِحُكْمِنَا (وَلَوْ قَالَ الْكَافِرُ لِلْأَمَامِ أَسْتَدَاءُ أَقْرَرْتُ بِدَارِ الْإِسْلَامِ) فَيَقُولُ لَهُ الْأَمَامُ أَقْرَرْتُكُمْ بِهَا (كُفِّي) وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى قَبُولٍ وَجِبَ عَلَى الْأَمَامِ الْإِجَابَةُ إِذَا طَلَبَ الْكَافِرُ عَقْدَ الْجُزْيَةِ وَأَمِنْ غَائِلَتِهِمْ وَمَكِيدَتِهِمْ (وَمَعْرَاطُ وَجُوبُ الْجُزْيَةِ) عَلَى مَنْ يَقْدِرُ (خَمْسَ خَصَالٍ) وَهَذِهِ الشَّرْطُ مُتَعَبِّرَةٌ لَصِحَّةِ الْعَقْدِ أَيْ هَذِهِ الْخَصَالُ الْخَمْسَةُ شَرْطُ لَصِحَّةِ الْعَقْدِ وَلَوْ جُوبُ الْجُزْيَةِ بِعَدْقِهَا (أَحَدُهَا) الْبُلُوغُ فَلَا جُزْيَةَ عَلَى صَبِيٍّ وَلَا يَصِحُّ عَقْدُهَا مَعَ وَلِيٍّ وَلِزَهَبَ وَجُوبُهَا عَلَى زَيْنٍ وَشَيْخٍ حَرَمٍ وَأَعْمَى وَرَاهِبٍ وَأَجِيرٍ وَفَقِيرٍ لِأَنَّهُمَا كَأَجْرَةِ الدَّارِ فَإِذَا بَلَّتِ السَّنَةُ وَهُوَ مَسْرُوفٌ فِي ذِمَّتِهِ حَتَّى يَوْمٍ (وَالثَّانِي) الْعَقْلُ فَلَا جُزْيَةَ عَلَى مَجْنُونٍ وَإِنْ كَانَ بَالِغًا وَلَا يَصِحُّ عَقْدُهَا مَعَهُ وَلَا مَعَ وَلِيِّهِ وَذَلِكَ أَنْ (أَطْبَقَ) جُنُونُهُ فَإِنْ تَقَطَّعَ جُنُونُهُ (وَعَقِدَتْ) الْجُزْيَةُ وَقَبْلَ أَفَاقَتِهِ وَكَانَ الْجُنُونُ (قَلِيلًا) كَسَاعَةٍ مِنْ شَهْرٍ لَمْ يَمُتْ (الْجُزْيَةَ) وَلَا بَعْدَهُ بِهَذَا الزَّمَنِ السَّيْرِ (أَوْ تَقَطَّعَ جُنُونُهُ) وَكَانَ (كَثِيرًا) وَزَمَنُ أَفَاقَتِهِ كَثِيرًا أَيْ (كَيَوْمٍ يَحْنُ فِيهِ وَيَوْمٌ يَفِيقُ) فِيهِ لَفَقَتْ أَيْامُ الْإِفَاقَةِ فَإِنْ بَلَّتْ سَنَةٌ وَجِبَتْ جُزْيَتُهَا (لِسَنَةِ) سَنَةٍ بِدَارِ نَاوَهُوَ كَامِلٌ (وَالثَّالِثُ) الْحُرِّيَّةُ فَلَا جُزْيَةَ عَلَى رَقِيقٍ (إِجْمَاعًا) (وَلَا عَلَى سَيِّدِهِ) أَيْ عَنْ رَقِيقِهِ وَلَا عَنْ سَيِّدِهِ وَإِنْ عَقِدَتْ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ وَإِنْ عَقِيَ بِذَلِكَ (وَالْمُرْكَابُ وَالْمَدِيرُ) وَالْبَعْضُ كَالرَّقِيقِ فَلَا جُزْيَةَ عَلَى مَسْكُوفٍ أَيْ مَسْكُوفٍ أَيْ مَسْكُوفٍ (وَالْزَّكَاةُ) (وَالْزَّكَاةُ) فَلَا جُزْيَةَ عَلَى أَمْرَةٍ وَلَا يَصِحُّ عَقْدُهَا مَعَهَا وَجِبَ أَنْ النَّذِيرُ فِي ذَلِكَ الْإِجْمَاعُ وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَمْرَاءِ الْأَجْنَادِ أَنْ لَا تَأْخُذُوا بِالْجُزْيَةِ مِنَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَلَا مِنَ خَتْنِ أُمَّه (وَالْجُزْيَةُ عَلَى خَتْنِ) لَا حُتْمًا كَوْنَهُ أَيْ (فَإِنْ بَلَّتْ ذَكَوْرَتُهُ) وَفِي عَقْدَتِهَا لَهَا الْجُزْيَةُ بِأَنْ وَقَعَ الْعَقْدُ عَلَى الْأَوْصَافِ كَأَنْ يَقُولَ عَلَى الْفَتَى كَذَا أَوْ عَلَى التَّوَسِيطِ كَذَا (أَخَذَتْ مِنْهُ) الْجُزْيَةَ لِسَنَةِ الْمَاضِيَةِ (عَمَلًا) بِمَعْنَى نَفْسِ الْأَمْرِ (كَأَجْرَتِهِ) أَيْ فِي زِيَادَةِ الرُّوْضَةِ وَجَزَمَ (أَي) بِذَلِكَ الْأَخِذِ (فِي شَرْحِ الْمَذْهَبِ) بِخِلَافِ مَا رَوَى عَنْهُ دَاوُدُ وَبَنِي مُدَّةٍ ثُمَّ أُلْفَعْنَا عَلَيْهِ لَا نَأْخُذُ مِنْهُ لِمَا مَضَى لِمَدِّ عَقْدِ الْجُزْيَةِ وَلِغَيْبِ كَذَا إِذَا بَلَّتْ ذَكَوْرَتُهُ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْجُزْيَةِ وَلَا يُطْلَبُ إِلَّا وَالْخَتْنُ عَقْدُ الذِّمَّةِ لَهَا بِالْجُزْيَةِ أَعْلَمُهَا الْأَمَامُ بِأَنَّهُ لَا جُزْيَةَ عَلَيْهِمَا فَإِنْ رَغِبَ فِي ذَلِكَ فَهُوَ شَامِلٌ لَهَا لِهَدْيِهِ لَا تَلْزَمُ إِلَّا بِالْقَبْضِ وَلَا يَحْتَاجُ لِقَبُولِ وَلَا تَوْعِدَ الْجُزْيَةَ مِنْ غَيْرِ التَّسْوِيقِ وَإِنْ عَقِدَتْ لَوْ أَنَّ كَانَ دَفْعُهَا فِي زَمَنِ الْخُنُونِ لَا يَمْتَدُّ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ أَعْلَمُ دَفْعُهَا عَلَى صَوْرَةِ الْحَبَّةِ (وَالْحَاسِنُ) أَنْ يَكُونَ الَّذِي يَقْدِرُ عَلَى الْجُزْيَةِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ كَالْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ (مَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ) الَّذِينَ يَدْخُلُونَ أَوَّلَ أَبَائِهِمْ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ أَوَّلَ جَدِّهِمْ يَسْبِقُونَ إِلَيْهِ بِأَنْ يَدْخُلُوا فِيهِ لَمْ يَسْخُ أَوْ شَكَّ فِي ذَلِكَ هَذَا أَنْ يَكُونَ

(و) الْحَاصِلُ (أَنْ يَكُونَ) الَّذِي يَقْدِرُ عَلَى الْجُزْيَةِ (مَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ) كَالْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ إِسْرَائِيلِيَّ



سراييليا وأما غيره فتنسب دخوله فيه قبل النسخ فيصير الشك والفرق بينهما أن الاسرائيلي أشرف  
من غيره (أو من له شهية كتاب) كالحجوس فإنه قيل أنه أرسل إليهم نبي يقال له زرادشت بضم  
الهمزة فشين ساكنة معجمة وكان له كتاب فلما بدو قرأه ومعنى كونهم لم يسموا كتاباً أنهم  
يعلمون أن لهم كتاباً باقياً وليس كذلك (وتعقد أي الجزية) أيضاً لأولاد من تهود أو تنصر قبل  
النسخ ولو بعد التبديل وإن لم يحتسبوا التبديل منه فتعقد له قليلاً لحقن الدم (أو) لأولاد من  
(شككتنا في وقتيه) أي في وقت تهوده أو تنصيره أي لم يعلم أهل كان دخوله في ذلك الدين قبل  
النسخ أو بعده فتعقد الجزية له قليلاً لحقن الدم كالحجوس (وكذا تعقد أي الجزية لمن أجد أبوه  
وثني والآخر كتابي) قليلاً لحقن الدم سواء أختار دين الكتابي أو لم يختار شيئاً أما إذا اختار دين الوثني  
فلا تعقد له (و) تعقد (لزعيم التمسك بصحف إبراهيم المزملة عليه) وهي عشرة وصحف موسى وهي عشرة قبل التوراة  
آدم أصله وهي خمسون كتاباً وبصحف إدريس وهي عشرة وبصحف موسى وهي عشرة قبل التوراة  
(أو) بزبور داود المزملة عليه لأنه من الكتب (و) قل ما يجب في الجزية على كل كافر (سواء كان  
غنياً أو فقيراً أو متوسطاً) دينار في كل حول (عند قوتنا والأفجوز عقدها بأقل من دينار (ولا حد  
لأكثر الجزية) ويتبدل للأمام الماكسة مع الكافر غير الفقير إذا لم يعلم ولم يظن أجابته بالأكثر من  
دينار ولا عديمها فإن علم أو ظن أجابته للعقد بأكثر من دينار وجبت الماكسة وهي طلب زيادة على  
الدينار (ويؤخذ) الجزية (أي) بعقد الكافر بالماكسة وهي تكون عند العقدان عقد على الأشخاص  
بأن يقول أنت متوسط فلا أعقد لك إلا بدینار بن أو مویر فلا أعقد لك إلا بأربعة دنانير فحيث عقد  
على شيء امتنع أخذ زائد عليه ويكون عند الأخذ أن عقد على الأوصاف كسفيه الفتي أو المتوسط  
بأن يقول أنت متوسط فأخذ منك دينار بن أو مویر فأخذ منك أربعة دنانير وحيث فريسن  
للإمام) ونائبه (أن يماكس من عقدت له الجزية) عند العقد في قدر ما يعقد به بأن يقول لا أعقد  
للمتوسط إلا بدینار بن ولا للمویر إلا بأربعة دنانير حتى يأخذ من كل متوسط آخر الحول ولو بقوله  
عالم ثبتت خلافه دينار بن فأكثر ومن كل غني كذلك أربعة من الدنانير (وحيث) أي حين إذ  
ما كسهم الإمام (يؤخذ) من الفقير دينار و (من المتوسط الحال ديناران ومن للمویر أربعة دنانير)  
وتجاوز الزيادة عليها لأنه لا حد لأكثر الجزية وتطلب الماكسة المتوسط والفتي (استحباً أن لم يكن  
كل منهما سفيهاً) لأنها لا تعقد للسفيه إلا بدینار (فإن كان) أي كل من الفتي والمتوسط (سفيهاً) يماكس  
الإمام ولي السفيه) بل يعقد له بدینار بن فقط احتياطاً له ويحل نديب الماكسة أن لم يعلم أو يظن أجابته  
للأكثر من دينار والأكبر لأنه واجباً لأنه أن يعقد بأكثر من دينار مثلاً لم يجز أن يعقد  
بأقل من الامكان الأصلح (والعبرة في المتوسط واليسار) أن عقد على الأوصاف بأن  
قال عقدت لكم الجزية على أن المتوسط عليه ديناران والمویر عليه أربعة دنانير فإن عقد على  
الأشخاص بأن قال لشخص منهم عقدت لك بدینار لأنك متوسط ولشخص الآخر عقدت لك بأربعة  
دنانير لأنك مویر فالاعتبار بالتوسط واليسار في حال العقد . وعلم أن شرط الضافة على الكفار  
للعقود لهم الجزية تعتبره الأحكام الأربعة فإن لم يرضوا ولم تطلب نفوسهم فهو حبيث فحرام والافان  
احتمل أن يوافقوا الإمام على شرط الضافة وأن لا يوافقوه كان شرطها سنة وأن علم أن يوافقوه  
أو ظن وجب شرطها وإن علم عدم أجابته كان الشرط مباحاً فقول المصنف (ويجوز) أي لم يمنع  
شرط الضافة فعدم الامتناع صادق بالسنية والوجوبية والاباحية وينفي اعتبار قبولهم كقبول الجزية  
(أي يسن للإمام إذا صالح الكفار في بلدهم لاني دار الاسلام أن يشترط) بنفسه أو بنائبه (عليهم)

الجزية  
(أو من له شهية  
كتاب) وتعقد أيضاً  
لأولاد من تهود أو  
تنصر قبل النسخ أو  
شككتنا في وقتيه وكذا  
تعقد لمن أجد أبوه  
وثني والآخر كتابي  
ولزاعم التمسك بصحف  
إبراهيم المزملة عليه أو  
بزبور داود المزملة عليه  
(و) قل ما يجب في  
(الجزية) على كل كافر  
(دينار في كل حول)  
ولا حد لأكثر الجزية  
(ويؤخذ) أي يسن  
للأمام أن يماكس  
من عقدت له الجزية  
وحيث يؤخذ (من  
المتوسط) الحال  
(ديناران ومن للمویر  
أربعة دنانير) استحباً  
أن لم يكن كل منهما  
سفيهاً فإن كان سفيهاً  
يماكس الإمام ولي  
السفيه والعبرة في  
التوسط واليسار بآخر  
الحول (ويجوز) أي  
يسن للإمام إذا صالح  
الكفار في بلدهم لاني  
دار الاسلام أن يشترط  
عليهم



الضيافة) لمن يرميهم من المسلمين المجاهدين وغيرهم (فضلا) أي زائدا (عن مقدار) أقل (الجزية) وهو دينار كل سنة إن رخصوا بهذه الزيادة (و يتضمن عقد منهم برفق كما قال الجمهور لا على وجه الاهانة) (والثاني) أن تجري عليهم أحكام الاسلام) (و تضمنون ما يتلقونه على المسلمين من نفيس ومال وإن فعلوا ما يعتقدون تحريمه كالزنا أو قتلهم أو ما يكرهون عليه من الخمر والسكر) (و الثالث) أن لا يذروا دين الاسلام الا بغيره (و الرابع) أن لا يفعلوا ما يكرهون على المسلمين أي بأن أووا من يطعم على عورات المسلمين وينقلها الى دار الحرب ويلزم المسلمين بعد عقد الذمة الصحيح المكف عنهم نفسا ومالا وأن كانوا يبلدون أو في بلد مجاور لنا لزمنا دفع أهل الحرب عنهم (و يعرفون بلبس القنابر) بلبس القين المعجمة وهو غير لبس البلباس بأن يخطب الذمي على ثوبه شيئا يخالف لون ثوبه ويكون ذلك في الكنف أو في اليهودي أو النصراني الأزرق وبالنصراني الأزرق

أي الكفار المعتقد لهم الجزية غير الفقير (الضيافة) ثلاثة أيام فأقل (للمسلمين المجاهدين وغيرهم) بحيث يستحي مسافرا وليس غصيا بفسره وإن كان ثمار غنيا مجاهدا (فضلا أي زائدا عن مقدار أقل الجزية) لأن الضيافة مفيدة على الأباة والجزية على التملك (وهو) أي مقدار أقل الجزية (دينار كل سنة) ويذكر عدد الضيفان خلا ورخصا على كل واحد منهم لأن ذلك أقطع للزنا أو على المجموع كأن يقول ونضيفون في كل سنة ألف مسلم ويذكر خمس طعام وأدم وقد رها لكل متاويذ كتحلف الدواب وتحمل جواز شرط الضيافة (إن رخصوا بهذه الزيادة) التي هي الضيافة فإن لم يرضوا بها لم يشترطها عليهم ولو ضلوا على ترك الضيافة عمال فهو لأهل التي لا للطارقين (و يتضمن) أي يستلزم (عقد الجزية بعد صحتها أربعة أشياء) (أ) أن يودوا الجزية أي يعطوها (و تؤخذ منهم برفق) كسائر الديون (كما قال الجمهور لا على وجه الاهانة) (و يكتفى في الضيفان المذكور في آية الجزية آخره أحكام الاسلام عليهم) (والثاني) أن تجري عليهم أحكام الاسلام في غير العبادات من حقوق الأديمين في المملات وغرامة التلقات (فيضمنون ما يتلقونه على المسلمين من نفيس ومال) وكذلك تضمن ما يتلقونه من نفيس ومال لمصنهم (و إن فعلوا ما يعتقدون تحريمه كالزنا والسرقة أو قتلهم أو ما يكرهون عليه من الخمر والسكر) (و الثالث) أن لا يذروا دين الاسلام (أو رخصوا أو نيبا أو دين الاسلام الآخر) فإن سبوا الله أو رسوله أو القرآن أو دين الاسلام أو أحدا من الأنبياء جبراما لا يتدينون به كالطعن في نسب صلى الله عليه وسلم أو نسبته الى الزنا فإن شرط انتقاض عهدهم بذلك انتقض والا فلا وعزروا بذلك أما ما يتدينون به كفولهم للقرآن ليس من عند الله وإنما ثلث ثلاثة فلا انتقاض به مطلقا لكنهم يمتنعون من اظهار ذلك يميننا فإن أظهره عزروا (و الرابع) أن لا يفعلوا ما يكرهون على المسلمين أي بأن أووا من يطعم على عورات المسلمين وينقلها الى دار الحرب (أو دلوا أهل الحرب على عورة لنا أو دعوا مسلما للسكر أو زنى ذمي بمسلمة أو بغيره بصورة نكاح أو قتل مسلما أو قدفه ويقام عليه موجب ما فعله من حد أو تعزير) (و يلزم المسلمين بعد عقد الذمة) أي الجزية (الصحيح المكف عنهم) أي عن أهل الذمة (نفسا ومالا) وسائر ما يقرون عليه كخمر وخنزير وما يظنهما بأن لا يتعزضن لهم (و إن كانوا في بلدنا أو في بلد مجاور لنا) وكذا إن كانوا يهدار حرب فيها مسلم (لزمنا دفع أهل الحرب) وغيرهم من مسلم وغيره (عنهم) أي أهل الذمة (و يعرفون) أي يتميزون عن المسلمين (بلبس القنابر بلبس القين المعجمة) وهو تغيير اللباس بأن يخطب الذمي على ثوبه (الظاهر شيئا يخالف) أي لونه (لون ثوبه ويكون ذلك) أي الشيء الذي يخالف لونه (لون ثوبه) (يخفى الكنف) أو نحوه من المواضع التي لا يفتاد الحياطة عليها وتجعل المرأة حقا ذالونين كأسود وأحمر (والأولى باليهودي الأصفر والنصراني الأزرق) أو الأكعب ويقال له الرمادي (وبالمجوسي) (أما) (الأسود) (والأحمر) أو قول المصنف يعرفون غير به أي يعرفون (النووي أيضا في الروضة تبعا لأصلها لك في المنهاج قال ويؤمر أي الذمي ولا يعرف من كلامه أن الأمر للوجوب أو الندب لكن مقتضى النهج أن الأمر للوجوب أو الندب (لكن مقتضى كلام الجمهور) أي أكثر الفقهاء (الاول) وهو الوجوب (وعطف المصنف على القنابر قوله وشذ الزنار وهو زى معجمة) مضمومة (شذ

و بالمجوسي الأسود والآخر وقول المصنف ويعرفون غير به النووي أيضا في الروضة تبعا لأصلها لكنه في المنهاج قال ويؤمر أي الذمي ولا يعرف من كلامه أن الأمر للوجوب أو الندب لكن مقتضى الجمهور الأول وعطف المصنف على القنابر قوله (وشذ الزنار) وهو زى معجمة خيط



(کتاب احکام)

تسهيلا وهو جري الطعام والشراب من المري في المعدة  
ما جاء في مفاء مرضى

ماجا ۸ مغاء حرمی،



توجد الحياة المستقرة عند الدفعة الثانية (بأنه يحرم الذبوح حينئذ) أي حين إذا كان قطع ماذ كرفي دفعتين  
 أن لم توجد الحياة المستقرة عند الدفعة الثانية مع طول الفصل أما إذا وجدت الحياة المستقرة عند الدفعة  
 الثانية فيجوز الذبوح حينئذ تمثل الدفعة الثانية غيرها كالثالثة فالشرط وجود الحياة المستقرة في ابتداء  
 الوضع آخر مرة وحمل ذلك عند طول الفصل والافلا رفم التكنين وأعادها فوراً وألقاها لكونها كالة  
 وأخذ غيرها فوراً أوسط منها وأخذ غيرها شمالاً أو قلباً وقطعها ما بقي على الذبوح وأن لم توجد الحياة  
 المستقرة عند المرة الأخيرة لأن جميع الرأب عند عدم طول الفصل كالكرة الواحدة ولا تشتط الحياة  
 المستقرة إلا فيا إذا تقبم سبب بحال عليه الهلاك كأكل نبات خضمر وجرح السبع للشاة وانهدام البناء  
 على البهيمة وجرح الهرة للطير أو علامتها انفجار التيم أو الحركة الضيقة فيكون أحدهما على التمسد وأما  
 إذا لم توجد سبب بحال عليه الهلاك فلا تشتط الحياة المستقرة بل تكفي الحياة المستمرة وعلامتها وجود  
 النفس فقط فإذا انتهى الحيوان إلى حركة مذبوح عرض أو جوع ثم دبحه حل وأن لم ينفجر الدم ولم يتحرك  
 الحركة الضيقة (ومنى بقي شيء من) أحد هذين (الحلقوم والمرى) لم يحل الذبوح (لأنه يشترط قطع كل  
 الحلقوم وكل المرى ولا يشترط قطع الملهدة التي عليها) (والثالث والرابع قطع) كل من (الودجين وياوودال  
 مفتوحين ثنية ودج بفتح الدال وكسر هاو) كما عرفان في صفحتي العنق يحيطان بالحلقوم من الجانبين وقيل  
 يحيطان بالمرى وهما اللوريدان من الأديم لأن قطعهما أشرف وأسهل لخروج الروح وهو من الإحسان في الذبح  
 ومراد المصنف أن قطع هذه الأربعة مستحب لأن قطع كل واحد مستحب على آخره من غير قطع الباقي  
 إذا قطع الحلقوم والمرى وأوجب إليه أشار بقوله (والجزى منها أي الذي يكفي في الذكاة) من هذه الأربعة  
 المذكورة (ثنيان قطع) كل (الحلقوم) وكل (المرى فقط) مع وجود الحياة المستقرة أول قطعها دون  
 قطع الودجين لأنه مستحب ولا يشترط كون القطع في دفعة واحدة بل يجوز التعدد بشرط أن يبقى في  
 الذبوح حياة مستقرة عند ابتداء الوضع في آخر مرة (ولا يسن قطع ما وراء الودجين) ولو قطع الرأس كله  
 كفي وأن حرم التعذيب أو كره وهو المتعمد وذبح الحيوان من قفاه أو من مفتحة عنقه عصى <sup>للمبول عن</sup>  
 محل الذبح ولما فيه من التعذيب فإن أشرف في ذلك وقطع الحلقوم والمرى وفيه حياة مستقرة ولو طنا بقية  
 حل لصادقة الذكاة وهو عصى كالأقطع يذبح كاه فانه يحل دون الدلو الأمان لم يبق فيه حياة مستقرة بل وصل  
 إلى حركة الذبوح لما انتهى من قطع المرى فلا يحل لصبره ثمينة وكذا إذا دخل السكين في أذن مثل مثلاً  
 لقطع حلقومه ومن ثم داخل الملهدة لجل جلده ففقه التفصيل المأر (و يجوز) لمن حمل ذكاة لا لغيره (أي  
 يحل الاصطيد أي كل المصاد بكل جارية معاملة من السباع وفي بعض النسخ من سباع البهائم كالغنم والتمير  
 والكلب) ولو قتلته شقها على أو صدمته له عذار ونحوه فلا يشترط الجرح لكن يشترط أن لا يترك فيه  
 حياة مستقرة بأن يترك ميتاً أو فيه حركة مذبوح فإن أدرك فيه حياة مستقرة فلا بد من ذبحه  
 (ومن جوارح الطير كصقرو باز في أي موضع كان جرح السباع والطير) وذكر الجرح جرى  
 على التائب لأن الميت يقتل الجارية لخلال ولو من غير جرح (والجارية مشتقة من الجرح وهو  
 الكسب) سميت ذوات الصيد من السباع والطير جارية لأنها تكسب الصيد على صاحبها كما  
 سميت أعضاء الإنسان بالجوارح لأنه يكسب بها قال الله تعالى وأحد لكم الطيبات وماعلمن من  
 الجوارح أي وأجل لكم صيد ما علمن من التي تكسب (وشرائط تعليمها أي تعلم الجوارح  
 أربعة أحدها أن تكون الجارية معاملة أي قد ظهر فيها أثر التعليم (بميت إذا أرسلت أي أرسلها  
 صاحبها) وهو من وضع اليد عليها ولو غاصباً (استرسلت) أي هاجت (والثاني أنها) أي الجوارح  
 (إذا أجزت) يضم أوله أي زجرها صاحبها في ابتداء الأمر وبعده (أجزت) أي وقفت وهذا شرط خاص  
 بجارية السباع لأنها يمكن زجرها بدار سألها بخلاف جارية الطير إذا أرسلت فلا مطعم في زجرها فلا يتبر

فانه يحرم الذبوح حينئذ  
 ومضى بقي شيء من  
 الحلقوم والمرى لم يحل  
 الذبوح (و) الثالث  
 والرابع قطع (الودجين)  
 يواو ودال مفتوحين  
 ثنية ودج بفتح الدال  
 وكسر هاو كما عرفان في  
 صفحتي العنق يحيطان  
 بالحلقوم من الجانبين  
 وقيل يحيطان بالمرى وهما  
 اللوريدان من الأديم لأن  
 قطعهما أشرف وأسهل لخروج  
 الروح وهو من الإحسان في  
 الذبح ومراد المصنف أن  
 قطع هذه الأربعة مستحب  
 لأن قطع كل واحد مستحب  
 على آخره من غير قطع  
 الباقي إذا قطع  
 الحلقوم والمرى وأوجب  
 إليه أشار بقوله (والجزى  
 منها أي الذي يكفي في  
 الذكاة) من هذه الأربعة  
 المذكورة (ثنيان قطع)  
 كل (الحلقوم) وكل (المرى  
 فقط) مع وجود الحياة  
 المستقرة أول قطعها دون  
 قطع الودجين لأنه مستحب  
 ولا يشترط كون القطع في  
 دفعة واحدة بل يجوز  
 التعدد بشرط أن يبقى في  
 الذبوح حياة مستقرة عند  
 ابتداء الوضع في آخر مرة  
 (ولا يسن قطع ما وراء  
 الودجين) ولو قطع الرأس  
 كله كفي وأن حرم التعذيب  
 أو كره وهو المتعمد وذبح  
 الحيوان من قفاه أو من  
 مفتحة عنقه عصى محل  
 الذبح ولما فيه من التعذيب  
 فإن أشرف في ذلك وقطع  
 الحلقوم والمرى وفيه حياة  
 مستقرة ولو طنا بقية حل  
 لصادقة الذكاة وهو عصى  
 كالأقطع يذبح كاه فانه  
 يحل دون الدلو الأمان لم  
 يبق فيه حياة مستقرة بل  
 وصل إلى حركة الذبوح لما  
 انتهى من قطع المرى فلا  
 يحل لصبره ثمينة وكذا  
 إذا دخل السكين في أذن  
 مثل مثلاً لقطع حلقومه  
 ومن ثم داخل الملهدة لجل  
 جلده ففقه التفصيل المأر  
 (و يجوز) لمن حمل ذكاة  
 لا لغيره (أي يحل الاصطيد  
 أي كل المصاد بكل جارية  
 معاملة من السباع وفي  
 بعض النسخ من سباع  
 البهائم كالغنم والتمير  
 والكلب) ولو قتلته شقها  
 على أو صدمته له عذار  
 ونحوه فلا يشترط الجرح  
 لكن يشترط أن لا يترك  
 فيه حياة مستقرة بأن  
 يترك ميتاً أو فيه حركة  
 مذبوح فإن أدرك فيه  
 حياة مستقرة فلا بد من  
 ذبحه (ومن جوارح الطير  
 كصقرو باز في أي  
 موضع كان جرح السباع  
 والطير) وذكر الجرح جرى  
 على التائب لأن الميت  
 يقتل الجارية لخلال ولو  
 من غير جرح (والجارية  
 مشتقة من الجرح وهو  
 الكسب) سميت ذوات  
 الصيد من السباع والطير  
 جارية لأنها تكسب الصيد  
 على صاحبها كما سميت  
 أعضاء الإنسان  
 بالجوارح لأنه يكسب بها  
 قال الله تعالى وأحد  
 لكم الطيبات وماعلمن من  
 الجوارح أي وأجل لكم  
 صيد ما علمن من التي  
 تكسب (وشرائط تعليمها  
 أي تعلم الجوارح أربعة  
 أحدها أن تكون الجارية  
 معاملة أي قد ظهر فيها  
 أثر التعليم (بميت إذا  
 أرسلت أي أرسلها  
 صاحبها) وهو من وضع  
 اليد عليها ولو غاصباً  
 (استرسلت) أي هاجت  
 (والثاني أنها) أي الجوارح  
 (إذا أجزت) يضم أوله  
 أي زجرها صاحبها في  
 ابتداء الأمر وبعده  
 (أجزت) أي وقفت وهذا  
 شرط خاص بجارية  
 السباع لأنها يمكن زجرها  
 بدار سألها بخلاف  
 جارية الطير إذا أرسلت  
 فلا مطعم في زجرها فلا  
 يتبر



(و) الثالث أنها إذا قتل صيدا لم تأكل منه شيئا (الرابع) أن يتكرر (بإرجاع) (٢٦٧)

ذلك منها أي تكرر  
الشروط الأربعة من

الجارحة بحيث يظن  
تأديها ولا يرجع في  
التكرار بعد بل

الرجوع في أهل الحرة  
طبائع الجوارح (فإن  
عدم منها إحدى

الشروط لم يجعلها  
أخذت الجارحة (الآن  
يدرك ما أخذت

الجارحة (حيث ذكر)  
فيحل حينئذ ثم ذكر  
الصف الذبح في

قوله (وتجوز الذكاة  
بكل ما) أي بكل محد  
(بمخرج) كحديد

ونحاس (الابليس  
والظفر) وباقي العظام

فلا تجوز الذكاة بها  
ثم ذكر الصف من  
صح منه الذكاة

بقوله (ويحل ذكاة  
كل مسلم) بالغ أو مميز  
يطبق الذبح (و) ذكاة

كل (كيتاني) يهودي  
أو نصراني ويحل ذبح  
مجنون وسكران في

الأنظر ونكره ذكاة  
أعمى (ولا يحل ذبيحة  
نحو سي ولا وثني)

ولا نحوهما في كتاب  
له (وكيف الحنين)  
حاصلة (بذكاة أمه)

فلا يحتاج لتذكيته  
(فيذكي) حينئذ (وما قطع  
من حيوان ما كول

فيها ذلك على التعمد عند الرمي (والثالث أنها إذا قتل صيدا) وقد أرسلها إليه صاحبها (لم تأكل منه شيئا) من عظمه قبل قتله أو عقيقه ولم تقابل صاحبها حين أخذه منها ولا عبرة بلقي الدم وتناول الفرت وتلف الريش والنفث لأن ذلك لا يقصد إصابته ولا يضر أكلها مما استرسلت إليه بنفسها ولا يضر أكلها منه بعد ما سكن غضبها (والرابع أن يتكرر ذلك) أي هذه الأمور الثلاثة السابقة (منها) أي من الجارحة فقوله الشارح (أي تكرر الشروط الأربعة من الجارحة) خلاف الصواب (بحيث يظن تأديها) أي الجارحة (ولا يرجع في التكرار بعد) مخصوص بثلاث أو خمس (بل الرجوع فيه) أي التكرار (لأهل الحرة) طبائع الجوارح (فإذا قالوا إنها صارت معاملة حل صيدها (فإن عدمت منها) أي الجارحة (أحدى الشروط) للصحة في التعمد (المحل) أو (ما أخذت) أي جرحته (الجارحة) وقت فساد التعمد ولا ينقطع التحريم على ما مضى (الآن يدرك ما أخذت الجارحة حيا) حياة مستقرة (فيذكي) بقطع حلقومه ومريئه لأنه صار مقيدورا عليه (فيحل) أي ماقتله الجارحة (حينئذ) أي حين أذركه حيا فذكي (ثم ذكر الصف الذبح في قوله) وتجوز الذكاة بكل ما أي بكل محد يخرج كحديد ونحاس وقصب وحجر ورمح وذهب وقصاة لأن الحدد أسرع في إزهاق الروح (الابليس والظفر وباقي العظام) الخفاف بالبين والظفر متصلا كان أو منفصلا من آدمي أو غيره (فلا تجوز الذكاة بها) أي تلك الثلاثة لغير المصحين (لأن نهر الدم وذكرا اسم الله عليه فكوا ليس السن والظفر أي مكره مع ما نهر الدم أي أسال الدم وذكرا اسم الله على النهر فكوا ليس النهر السن والظفر (ثم ذكر الصف من نصح منه الذكاة بقوله) وتحمل ذكاة كل مسلم بالغ أو غير مطلق الذبح (يحل) ذكاة كل كيتاني يهودي أو نصراني بشرط حمل منا كحنا لأهل ملته وهو إذا علم دخول أول الآباء في ذلك الدين قبل تسخيه وكذا إذا لم يعلم دخول أول آباءهم في ذلك الدين بعد تسخيه إذا كانوا إسرائيليين (ويحل ذبح مجنون وسكران في الأنظر) وصي غير مطلق الذبح بأن يكون له قدرة عليه (ونكره ذكاة أعمى) لأنه قد خطئ الذبح فتحل ذكاة في المقدور عليه فقط. والحاصل أن أولى الناس بالذكاة الرجل المائل للسلم ثم المرأة العاقلة للسلمة ثم الصبي المسلم المميز ثم الكيتاني ثم المجنون والسكران وفي معانيهما العربي غير المميز لكن لا بد أن يكون له نوع تميز (ولا يحل ذكاة مجوسي ولا وثني ولا نحوهما من لا كتاب له) كعابد الشمس والقمر ولا ذكاة مرتدة (و) ذكاة الجنين (حاصلة بذكاة أمه) سواء كانت ذكاة أمه بذبحها أو إرسال سهم أو جراحة إليها لأنه لو لم يحل بذكاة أمه ظلم ذبحها مع ظهور الحمل كما لا يقتل الحمل فودا (فلا يحتاج لتذكيته) لأن ذكاة أمه مكنت (هكذا) أي حصول ذكاة الجنين بذكاة أمه (ان وجد ميتا) بذبح أمه بأن سكن عقب ذبحها بالأمه ولم يوجد سبب يحل عليه ميتة فلو اضطرب في بطن أمه بعد ذبحها ما أطويلا لم سكن لم يحل (أو قيد) أي الجنين (حياة غير مستقرة) بأن كان عيشه عيش مذبح ولومات في بطنها قبل ذبحها فكان ميتة بلا شك لأن ذكاة أمه تؤثر فيه (الأمه إلا أن يوجد) أي الجنين (حيا بحياة مستقرة بعد) تمام خروجه من بطن أمه (وأمكنه ذكاة) (فيذكي) وجوبا (حينئذ) فقوله الشارح اللهم استعاضد لكونه يوجد حيا بعد ذبح أمه حياة مستقرة فلو أخرج رأسه وفيه حياة مستقرة ثم ذبحت أمه مات قبل تمام خروجه حل فلا يجب ذبحه لأن صار بخروج رأسه مقدورا عليه (وما قطع من حيوان حتى فهو ميت) أي فهو ذكاة طهارة ونجاسة فكل قطع من السمك والحمار إذا ظهر وما قطع من نحو الشاة نجس (الآلئ الشر أي اللطوع من حيوان ما كول

هكذا أن وجد ميتا وفيه حياة غير مستقرة اللهم (الآن يوجد حيا) بحياة مستقرة بعد خروجه من بطن أمه (فيذكي) حينئذ (وما قطع من حيوان ما كول



وفي بعض النسخ الآل الشعور (المتنع بها في الفارص والملايس) وغيرها (فصل) في أحكام الأطعمة الحلال منها وغيره (وكل حيوان استطاعته العرب) (٣٦٨) الذين هم أهل ثروة وخصب وطباع سليمة ورفاهية (فهو حلال الاما)

كلهم (وفي بعض النسخ الآل الشعور) أي الساقطة من الماء كولد وأصوافه وأوباره (المتنع بها في الفارص والملابس وغيرها) من سائر أنواع الاتفاقات فظاهرة.

(فصل في أحكام الأطعمة الحلال منها وغيره) أي ما يحل أكله منها وما يحرم أكله منها (وكل حيوان استطاعته العرب الذين هم أهل ثروة) أي كثرة مال (وخصب) أي غناء (وطباع سليمة ورفاهية) أي سعة (فهو حلال الاما أي حيوان ورد الشرع بتحريره) كالغزال والحمار (فلا يرجع فيه) أي فيما ورد الشرع بتحريره (لاستطاعتهم) لو فرض أنهم عدوه طبعا (وكل حيوان استطاعته العرب أي عدوه حينا) سواء كانوا سكان بلاد أو قري (فهو حرام الاما ورد الشرع بإباحته) أي بجعله (فلا يكون حراما) ولا يرجع لاستحبابهم لو فرض أنهم استحبوه فتحل الرجوع لاستطاعتهم واستحبابهم فيما لا نص فيه من كتاب أو سنة أو إجماع بتحريره ولا تحليل ولم يرد من يفتله ولا يحكمه (ويحرم من السباع ماله) أي من قوى يمدو (أي يقهره) (على الحيوان كاسد وغيره) ويخرج بذلك ماله تلك ضعيف لا يمدو به كالضبع فإنه يحل أكله وهو من أجناس الحيوان لأنه يتناول حتى يصاد (ويحرم من الطيور ماله) أي من قوى يكسر اللحم وفتح اللام أي طفر قوى يحرم به كقفر وباز وشاهين (وجميع جوارح الطير) والحاصل أن كل ما حل قتله حرم أكله كالحياة والفأرة والذئب والحية ونحو ذلك وكل ما حرم قتله حرم أكله كالخفاف والمهدهد والزخمة ونحو ذلك (ويحل للضبط) أي ويجب عليه (وهو من خاف على نفسه الملاك من) أجل (عدم الأكل في) حال (الخصمة) موتا أو مرضا (أو غير خوف) (أو زيادة مرض أو انقطاع رفقته) أو ضعفا عن مشي أو ركوب (ولم يجد ما يأكله بخلا) ولولمة أو وجدته ولم يذله مالكه أو كان مضطرا أيضا (أن يأكل من الميتة المحرمة عليه) قبل اضطراره (مأى شيئا كسد به بقية أي بقية روحه) أي بقية قوته التي كانت الروح فيها إلا أن كان غاصيا بسفره فلا يتاح له أكل الميتة حتى يتوب لأن إباحة الميتة رخصة فلا تنطبق بالمعاصي ولا يجوز للضبط أن يتطرق بحج خلاص على قربان يأكل غير ما يفسد رفقته لا بدافع الضرورة مع رقب وجود الحلال بعده (ولأنه يتحلى حلالا وهو السمك والجراد) ولو بقتل جمل من ولا اعتبار بفعله والسمك هو كل حيوان يكون عيشه في البر عيش مذبوح ولو على صورة خنزير مثلا ومن السمك ما لا يدرك الطرف أوله وآخره لكبره ويحل سمكه في جوف سمكه ما لم تنفذ وتغير ويحل ما طفا على وجه الماء واتفتح ما لم يضر ويحوز بقلبه وشبهه ولا ينجنس الدهن بما في جوفه من الروث إن كان صغيرا عرفا وإن كان قد صار أصبعين لأن كان كثيرا وكذا يقال في الجراد (ولأنه كان حلالا وهو الكبد والطحال) بكسر الطاء (وقد عرف من كلام المصنف هنا وبما سبق أن الحيوان على ثلاثة أقسام أحدها ما لا يؤكل) كالحمار وما تولد من مأ كولد وغيره كالغزل مثلا فإنه يحرم أكله (فقد بيعت وميته سواء) في التحريم لأن ذبحه لا يفيد شيئا (والثاني ما يؤكل) كالشاة وغيرها (فلا يحل الألبانكية الشرعية) بخلاف ما يذكرك أصلا وما ذكر في كاه غير شرعية (والثالث ما يحل ميتته كالسمك والجراد) فتحل ميتتهما ولو صادما بحجوس.

(فصل في أحكام الأضحية) سميت باسم بشر لا ول زمان فعلها وهو الضحي (بضم الهمزة في الأشهر) وكسرها في غيره مع تشديد الباء وتخفيفها والجمع أضاحي ويقال أيضا ضحية بتشديد الباء مع فتح الصاد وكسرها والجمع ضحايا ويقال أيضا أضحية بفتح الهمزة وكسرها والجمع أضحي فالحل

أي حيوان (ورد الشرع بتحريره) فلا يرجع فيه لاستطاعتهم له (وكل حيوان استطاعته العرب) أي عدوه حينا (فهو حرام الاما ورد الشرع بإباحته) فلا يكون حراما (ويحرم من السباع ماله) أي من قوى يمدو (أي يقهره) (على الحيوان كاسد وغيره) ويخرج بذلك ماله تلك ضعيف لا يمدو به كالضبع فإنه يحل أكله وهو من أجناس الحيوان لأنه يتناول حتى يصاد (ويحرم من الطيور ماله) أي من قوى يكسر اللحم وفتح اللام أي طفر قوى يحرم به كقفر وباز وشاهين (وجميع جوارح الطير) والحاصل أن كل ما حل قتله حرم أكله كالحياة والفأرة والذئب والحية ونحو ذلك وكل ما حرم قتله حرم أكله كالخفاف والمهدهد والزخمة ونحو ذلك (ويحل للضبط) أي ويجب عليه (وهو من خاف على نفسه الملاك من) أجل (عدم الأكل في) حال (الخصمة) موتا أو مرضا (أو غير خوف) (أو زيادة مرض أو انقطاع رفقته) أو ضعفا عن مشي أو ركوب (ولم يجد ما يأكله بخلا) ولولمة أو وجدته ولم يذله مالكه أو كان مضطرا أيضا (أن يأكل من الميتة المحرمة عليه) قبل اضطراره (مأى شيئا كسد به بقية أي بقية روحه) أي بقية قوته التي كانت الروح فيها إلا أن كان غاصيا بسفره فلا يتاح له أكل الميتة حتى يتوب لأن إباحة الميتة رخصة فلا تنطبق بالمعاصي ولا يجوز للضبط أن يتطرق بحج خلاص على قربان يأكل غير ما يفسد رفقته لا بدافع الضرورة مع رقب وجود الحلال بعده (ولأنه يتحلى حلالا وهو السمك والجراد) ولو بقتل جمل من ولا اعتبار بفعله والسمك هو كل حيوان يكون عيشه في البر عيش مذبوح ولو على صورة خنزير مثلا ومن السمك ما لا يدرك الطرف أوله وآخره لكبره ويحل سمكه في جوف سمكه ما لم تنفذ وتغير ويحل ما طفا على وجه الماء واتفتح ما لم يضر ويحوز بقلبه وشبهه ولا ينجنس الدهن بما في جوفه من الروث إن كان صغيرا عرفا وإن كان قد صار أصبعين لأن كان كثيرا وكذا يقال في الجراد (ولأنه كان حلالا وهو الكبد والطحال) بكسر الطاء (وقد عرف من كلام المصنف هنا وبما سبق أن الحيوان على ثلاثة أقسام أحدها ما لا يؤكل) كالحمار وما تولد من مأ كولد وغيره كالغزل مثلا فإنه يحرم أكله (فقد بيعت وميته سواء) في التحريم لأن ذبحه لا يفيد شيئا (والثاني ما يؤكل) كالشاة وغيرها (فلا يحل الألبانكية الشرعية) بخلاف ما يذكرك أصلا وما ذكر في كاه غير شرعية (والثالث ما يحل ميتته كالسمك والجراد) فتحل ميتتهما ولو صادما بحجوس.

أقسام أحدها ما لا يؤكل فكذلك بيعته وميته سواء. والثاني ما يؤكل فلا يحل الألبانكية الشرعية. والثالث ما يحل ميتته كالسمك والجراد (فصل) في أحكام الأضحية بضم الهمزة في الأشهر



(والأضحية سنة مؤكدة) على

الكفاية فاذا أتى

مهاو احكامه. اهل بيت

کف عن حمله

فمن الذين  
منهم

بجواب الأصحية إلا بالملو

(وَيَجْزِي فِيهَا الْجَدْعُ

من الضان) وهو مؤنث

سنة و طعن في الثامنة

ما خفي

و در وی یورو و در وی یورو

مہاراجہ شاہی و طغیانی

الثالثة (والثاني من

لا بِل (ماله خمس سنين

وطعن في السادسة

(والثمن من المقر) ماله

سنتان و طبعه في الثالثة

منه الى الله

۱۵ حق آیت کے اف

راغ  
الملك والى  
١٤

توضیح بہا (و) تجزیہ

(البقرة عن سبعة)

كذلك (و) تجزى

(الشهادة عن) شخص

(واحد) و هو أفضل

0.14

من مسار سیدی بقیه :

والجمل انواع الاصحبه

ابن تم بصر تم غم

(وَأَمْرٌ بِمَعْنَى) وَفِي بَعْضِ

الفنسخ وأربعة لا تجزى.

في الضعفاء (أحمد ما<sup>اربع</sup>)

سورمان / اربعة

که فیجی

لظاهر (عورها) و ان

فليتخذوا في الاصح  
تلقى

(و) الثاني (العرجاء)

لَبِيقَ عَرَجَها) وَلَوْ كَانَ

حصول المرجح لماعند

فدعها للتفحيط بها

افضل اطباء (د)

[illegible]

المصنف (المريضة البيني)

من المزال الحاصل لها  
كور



فائدة القرن وهي السجدة  
حيوان من سباع

بالجاء (ولا تجزى

فقطه) كل (الأذن

ميوحة

ولا بعضها ولا الخلوقة

بلاذن (و) لا القطوعة

(الذنب) ولا بعضه

(و) يدخل وقت

الذبح للضحية (من

وقت صلاة العيد) أى

عيد النحر وعشرة

الروضة وأصلها تدخل

وقت التضحية اذا

طلعت الشمس يوم

النحر ومضى قدر

ركعتين وخطبتين

خفيفتين انتهى

ويسمى وقت الذبح

(الى غرب الشمس

من آخر أيام التشريق)

وهي الثلاثة المتصلة

بعاشري ذى الحجة

(ويستحب عند الذبح

خمسة أشياء) أحدها

(التسمية) فيقول

الذابح بسم الله والإكل

بسم الله الرحمن الرحيم

فولم يسم حل الذبوح

(والثاني الصلاة على

النبي صلى الله عليه وآله ويكره

أن يجتمع بين اسم الله

واسم رسوله (و)

الثالث استقبال القبلة

بالذبيحة أى يوجه

الذابح مذبحها للقبلة

أو بحامل فتجزى التضحية في ذلك كله ولو كانت معسة والكبرة بالسلامة وعندها عند الذبح ما لم يندمه  
أجاب والإفلا بد من السلامة فاذا قال الله على التضحية ثبتت في ذمته سليمة ثم إن عين سليمان الذى  
في الذمة واستمر الى الذبح فذلك وإن عين سليمان ثم تعقب قبل الذبح أبداً وسلم وجو (و) تجزى الحصى  
أى اللطوع الحصنين أى البصتين لأنه لا يذبح الحصى بكسرين موجود من رواة الإمام أحمد  
وأبو داود وغيرهما ولغير ما قطع من الحصى زيادة على طسا وكثرة وأيضاً الحصى مفقودة فيه غير  
مقصودة بالأكل (و) تجزى الكسورة القرن (أى الكسر فى اللحم) وإن دى  
بالكسر لأن القرن لا يتعلق به غرض فإن أثر الكسرة ضار لأن العيب هنا كل ما نقص اللحم أو غيره  
ما يؤكل (و) تجزى أيضاً فائدة القرن (أى خلقه) (وهي السجدة الجاهلية) لأن كل عضو خال عن  
اللحم لا يضرب فقد خلقه ولذلك تجزى فائدة الإنسان خلقه بخلاف فائدة بعد وجودها للتأثير في اللحم  
ولا يضرب ذهاب بعض الأسنان إن لم يؤخر في الأكل فإن أثره ضار (ولا تجزى للقطوعة كل الأذن ولا  
بعضها) وإن كان يسير أذهب جزءاً مكول وقال أبو حنيفة أن كان اللطوع عدون للذبح أجزأ  
(ولا الخلوقة بلاذن) لأنها عضو لازم لكل حيوان وهذا خلف فائدة الضرع أو الألية أو الذنب خلقه  
فإنه لا يضرب وجوز الإمام مالك مقلوعة الأذن ولا يضرب شق الأذن ولا يجرها إن لم يزل بها شيء  
منها والأضرة (ولا اللطوعة الذنب ولا بعضه) وإن قل ويضرب قطع بعض الأسنان (و) يدخل وقت الذبح  
للاضحية الندوبة والندورة (من وقت صلاة العيد أى عيد النحر) وعبرة الروضة وأصلها تدخل  
وقت التضحية اذا طلعت الشمس يوم النحر ومضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفتين انتهى أى كلام  
الروضة بأن يقتصر على الواجب فيها (و) يستمر وقت الذبح الى غرب الشمس من آخر أيام التشريق  
وهي الثلاثة المتصلة بعاشري ذى الحجة الذى هو يوم العيد بحيث لو قطع الحلقوم والرى قبل تمام غرب  
شمس آخرها تحت أضحيته فلو ذبح بعد ذلك بضم أضحية (ويستحب عند) ارادة الذبح مطلقاً أضحية  
كانت أو غيرها فاعدا التكبير والدعاء بالقبول فانهما خاصان بالأضحية (خمسة أشياء) بل تسعة  
(أحدها التسمية فيقول الذابح بسم الله والإكل بسم الله الرحمن الرحيم فلولم يسم حل الذبوح) مع  
الكره لأنه لا يكره ترك التسمية عمداً (والثاني الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وآله وسلم)  
تبركاً بهما (ويكره أن يجتمع بين اسم الله واسم رسوله) بأن يقول باسم الله واسم محمد بالجر فيكره  
أن أطلق ولا يكره أن قصد التبرك ولا تحرم الذبيحة فيهما وإن قصد بذلك التشريك حرم وحرمت  
الذبيحة وقيل تحرم الذبيحة اذا أطلق لهماية التشريك ولو قال باسم الله واسم محمد بالرفع لم يحرم  
ولا يكره (والثالث استقبال القبلة بالذبيحة أى يوجه الذابح مذبحها) فقط على الأصح دون وجهها  
(للقبلة ويوجه هو) أى الذابح (أيضاً) كما يوجه مذبحها (والرابع التكبير أى قبل التسمية وبعدها  
ثلاثاً كما قال الماوردي) فيقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر ويبدأ بعد الثالثة والله الحمد ويحصل أصل  
السنة بمررة (والخامس الدعاء بالقبول) أى أن يدعو الله تعالى بأن يقبل منه (فيقول الذابح اللهم هذه  
منك واليك فتقبل) متى والذى (أى) يالله (هذه الأضحية نعمة) صادرة منك على وتقررت  
بها اليك فتقبلها مني يا كريم . والسادس تحديد الشفرة في غير مقابلة الذبيحة . والسابع إمساك  
الشفرة والتحامل عليها في ذهابها وإليها . والثامن إضجاع نحو الشاة على شقها الأيسر وشد قوائمها  
الثلاث غير الرجل اليمنى وعقل الأبل أى يدها اليسرى . والتاسع إضجار الماء لتشرب الذبيحة أولاً

(و) تجزى أيضاً . (والرابع التكبير) أى قبل التسمية وبعدها ثلاثاً كما قال الماوردي  
(و) الخامس الدعاء بالقبول) فيقول الذابح اللهم هذه منك واليك فتقبل أى هذه الأضحية نعمة منك على وتقررت بها اليك فتقبلها مني



(ولا يأكل المضحى شيئا من الأضحية للندوة) بل يجب عليه التصديق بجميع (٢٧١) فلو لحما آخره فقلت لزومه

فماها (ويا كل من  
الأضحية التطوع بها)  
ثلاثا على الجديد وأما  
الثلاث فقلت يتصدق  
بها ورجعه النوى  
في تصحيح التنبية  
وقيل يهدي ثلاثا  
للسلمين الأغنياء  
ويتصدق بثلاث على  
الفقراء من لحمها ولم  
يرجع النوى في الروضة  
وأصلها شيئا من هذين  
الوجهين (ولا يبيع)  
أي يحرم على المضحى  
بيع شيء (من  
الأضحية) أي من لحمها  
أو شعرها أو جلدها  
ويحرم أيضا جملها جزء  
للجزار ولو كانت  
الأضحية تطوعا  
(ويطعم) ختما من  
الأضحية التطوع بها  
(الفقراء والمساكين)  
والفضل في التصديق  
بجميعها الألقمة أولها  
يتبرك المضحى بأكلها  
فانه ليس له ذلك  
واذا أكل بعض  
وتصدق بالباقي حصل  
له ثواب التضحية  
بالجميع والتصدق  
بالبيض .  
(فصل في أحكام البقية)  
وهي لغة اسم للشعر على  
رأس المولود وشرا

(ولا يأكل المضحى) ولأن تلمزة نفقته (شيئا من الأضحية للندوة) حقيقة أو حكما والهدى للندوة  
ودم الجران في الحج أي يحرم على ذلك فإن كل من ذلك شيئا غرمه (بل يجب عليه) أي  
المضحى (التصدق بجميع لحمها) أي الذبيحة وجلدها وقرنها (فلو آخره) أي التصديق (فتلف) أي  
ذلك اللحم ونحوه (لزمه فمات) أي التالف ولا يعتد في التأخير لو عديم الفقراء أو امتنعوا من أخذ  
لحمها لكثرة اللحم في أيام التضحية بل يلزمه الذبح في تلك الأيام ثم يدخره لكن إذا أشرف على  
التلف بالأدخار جاز تقديمه وإدخاره قديدا (ويا كل من الأضحية التطوع بها ثلاثا على الجديد)  
أي يندب له ذلك (وأما الثلاث فقلت يتصدق بها ويرجعها) أي التصديق بالثلثين (النوى في تصحيح  
التنبية وقيل يهدي ثلاثا للسلمين الأغنياء) ولا يتصرفون في ذلك إلا بالأكل قط (ويتصدق بثلاث  
على الفقراء من لحمها) وهو شرط المهدى إليه والتصدق عليه أن يكون كل منهما مسلما ولو مكاتبا  
(ولم يرجع النوى في الروضة وأصلها شيئا) أي واحدا (من هذين الوجهين) والأصح وجوب تصديق  
بعض الأضحية وهو ما ينطلق عليه الأئمة من اللحم ولا يكفي عن الجلد ويجوز تملك الفقراء منها  
ليتصرفوا فيه بالبيع وغيره ويكفي التملك لمساكين واحد ولا يجوز التملك للأغنياء ويكون ذلك  
ثلاثا لا مطبوخا وقيل يجوز للمضحى أكل جميعها ويحصل الثواب بارقة الدم بنية القرية (ولا يبيع  
أي يحرم على المضحى بيع شيء من الأضحية أي من لحمها أو شعرها أو جلدها) أي يحرم عليه  
ذلك ولا يصح شواها كانت مندورة أو متطوعا بها لكن يقع البيع موقعا كان المشتري من المستحق  
للأضحية بأن كان فقيرا فيقع صدقة له ويسترد الثمن من البائع (ويحرم أيضا جملها) أي شيء منها  
(أجرة الجزار) لأنه في معنى البيع (ولو كانت الأضحية تطوعا) فإن أعطي للجزار لاعلى سبيل الأجرة  
بل على سبيل الصدقة لم يحرم (ويطعم ختما من الأضحية التطوع بها الفقراء والمساكين) من السلمين  
على سبيل التصديق جزءا يسرا من لحمها نيتا لا غيره كالجلد مثلا ويكفي الصرف لواحد منهم ولا يكفي  
على سبيل الهدية (والأفضل التصديق بجميعها) لأنه أهدى من حظ النفس (الألقمة) أولقمتين (أو  
لثما يتبرك المضحى بأكلها) فيقصد به البركة (فانه ليس له ذلك) أي خروجها من خلاف من أوجب  
الأكل وليس أن يكون متبركا به من كبد الأضحية لا لاتباع لأنه صلى الله عليه وسلم كان يأكل  
من كبد الأضحية الزائدة على الواجبة فانه صلى الله عليه وسلم وإن كانت الأضحية واجبة في حقه  
صلى الله عليه وسلم كان يذبح أكثر من الواجب وحكمة ندب أكل الكبد التفاؤل بدخول الجنة  
لأنه أول ما يقع بها كرام الله تعالى لأهل الجنة لما ورد في الحديث أن أول أكرامه تعالى لهم يأكل  
كبد الأضحية كبد الحوت الذي عليه قرار الأرض وهي القطعة المعلقة في الكبد والأفضل أن لا يأكل كل ذوق  
ثلاث لقم (واذا أكل البعض وتصدق بالباقي حصل له ثواب التضحية بالجميع) لأنه ذبح الجميع  
أضحية (و) ثواب (التصدق ببعض) فقط لأنه تصديق ببعض ولم يتصدق بالكل . (تنبية)  
لا تعزى تضحيته عن الغير بلا إذن ولو مينا الأفا إذا ضحى عن أهل البيت أو ضحى عن موله  
من مال الولي أو ضحى الإمام من بيت المال عن المسلمين ولا يسقط بفعله الطلب عن الأغنياء وحاشا  
فالتقصود من الذبح عنهم مجرد حصول الثواب لهم .  
(فصل في أحكام البقية) والإولى تسميتها ذبيحة ونسبة (وهي لغة اسم للشعر على رأس المولود)  
حين ولادته من الناس والبهائم (وشرا ما سجد كره المصنف بقوله والواقعة) أي ذبحها (عن المولود) أي  
لا جله (مستحبة) بل هي سنة مؤكدة فيثاب على فعلها فإن نذرها وجبت (وفسر المصنف الواقعة)  
شرا (بقوله وهي الذبيحة عن المولود) والأفضل أن يذبح عند خلق شعر رأسه (يوم سابعه أي يوم  
سابع ذكره المصنف بقوله (والواقعة) عن المولود (شحبة) وفسر المصنف البقية بقوله (وهي الذبيحة عن المولود يوم سابعه) أي يوم



سابع ولادته) فان لم ينهأ فتدبر يوم الرابع عشر فيوم الحادى والعشرين ويسن ذبحها عند طلوع الشمس وأن يقول الذابح بعد التسمية باسم الله واقهأ كبر اللهم هذه منك واليك اللهم هذه عقيقة فلان أو يقول اللهم منك واليك عقيقة فلان بقوله منك خبر مقدم وعقيقة مبتدأ مؤخر (ويحسب يوم الولادة من السبع) بخلاف الحنن فان يوم الولادة لا يحسب منها (ولو مات المولود قبل السابع) فلا تقوت عوته (ولا تقوت) أى العقيقة (بالتأخير بعده) أى بعد يوم السابع (فان تأخرت) أى الذبيحة (للبلوغ سقط حكمها في حق العاق عن الولود) أى فلا يحاطب بها بعسده لا تقطع تعلقه بالمولود حينئذ لاستقلاله (أما هو) أى المولود بعد بلوغه (فخبر في العنق عن نفسه والترك) أى فاما أن يعن عن نفسه أو يترك العقيقة لكن الأحسن أن يعن عن نفسه بداركها لما فات (تنبيه) لو كان الولد عاجزا عن العقيقة من حين الولادة الى مضي أكثر النفاستين يومها ثم يسير بها لم يؤمر بها ولا يجوز لولى أن يعن عن المولود من مال ذلك المولود لأن العقيقة تبرع وهو متمتع من مال المولود وأما يفعلها الولي من مال نفسه ولو الأم في الولد الزنا لكن تخفيها خوفا كشف سريها (ويذبح عن الغلام) أى الابن (شأنان) متساويان (ويذبح عن الجارية) أى البنت (شاة) بخبر عائشة رضى الله تعالى عنها امرأ رسول صلى الله عليه وسلم أن تعن عن الغلام بشاتين وعن الجارية بشاة وإنما كانت الأثني على النصف تسليما بالرية ويحصل أصل السنة عن الغلام بشاة لأنه صلى الله عليه وسلم عاق عن الحسن والحسين كبشا كبشا (قال بعضهم أما الجنى فيجتمل الحاقه بالغلام) فيعق عنه شاتين أحياطا وهو العتمة (أو بالجارية) فيعق عنه بشاة (فلو بآنت ذكورة أحر بالتدارك) بأن يعق عنه بشاة أخرى بعد أن عاق عنه بشاة أولا (وتتعدد العقيقة بتعدد الأولاد) فلا تكن عنهم عقيقة واحدة كما قال ابن حجر لو أراد بالشاة الواحدة الأضحية والعقيقة لم يكف خلافا للامة الرملة قال ولو نوى بالشاة الذبوحه الأضحية والعقيقة معصلا وعليه فتندخل العقيقة مع الأضحية ويقاس على ذلك انعكاس عقيقة واحدة عن الأولاد (ويطعم الهانق من العقيقة الفقراء والسالكين) السليمين (فقطعت) كسائر الولائم الأرجلها فتعطى نيشة القالة ويسن أن تطبخ (بحلو) فتأول بحلاوة أخلاق المولود (ويهدى منها للفقراء والسالكين) أى فيجعل شاة مده منها من لحمها ومصرقها لهم (ولا يتخذها دعوة) أى فلا يدعوا الناس اليها كالوليمة وإذا أهدي للأغنياء منها شاة فليكنه بخلافه في الأضحية لأن الأضحية تضافة عامة من الله تعالى للمؤمنين بخلاف العقيقة (ولا يكسر عظمها) بل يقطع شكل عظم من مفصله فتأول سلامة أعضاء المولود فان كسره لم يكره بل هو خلاف الأولى (واعلم أن سن العقيقة وسلامتها من عبث ينقص لحمها) وغيره من المأكول (والأكل منها) وقدر المأكول (والصدق يعضها) والاهداء منها (وامتناع بيعها) ولو كانت تطوعا (ونعيتها بالنذر حكمه) أى المذكور (على ما سبق في الأضحية) لكن لا يجب التصديق ببعض منها أبدا بخلاف الأضحية (ويسن أن يؤذن في أذن المولود اليمنى حين يولد وأن يقام في أذنه اليسرى) ولو كان الإذان من امرأة لأن المراد به الذكر لا التبرك وأن كان المولود كافرا إعلان المقصود أن أول ما يقرع سمعه ذكر الله ودفع الشيطان وقد يكون ذلك سلبا لهدايته (وأن يحنك المولود بتمر) سواء كان ذكر أو أنثى (فبعض) أى يعضه رجل أو امرأة من أهل الصلاح (وذلك به عنقه داخل فيه لينزل منه شئ الى الجوف فان لم يوجد تمر فربط بالأول) تقديم الرطب على التمر كما في الصوم كما نقل عن الرملة (والأى أن لم يوجد واحد منها) فتنى حنكه تسمى النار وهو مقبوس على التمر (د) يسن (أن يسمى) أى المولود (يوم سابع ولادته) ولو كان سقطا وأم يعرف ذكوره ولا أنوثته سجي باسم يطلق على الذكر والأنثى نحو طلحة وهند ونحو ذلك

سابع ولادته ويحسب يوم الولادة من السبع ولو مات المولود قبل السابع ولا تقوت بالتأخير بعده فان تأخرت البلوغ سقط حكمها في حق العاق عن المولود أما هو فيجبر في العنق عن نفسه والترك (ويذبح عن الغلام شأنان) ويذبح (عن الجارية شاة) قال بعضهم أما الجنى فيجتمل الحاقه بالغلام أو بالجارية قالو بآنت ذكورة أحر بالتدارك وتتعدد العقيقة بتعدد الأولاد (ويطعم الهانق من العقيقة الفقراء والسالكين) فقطعت بحلو ويهدى منها للفقراء والسالكين ولا يتخذها دعوة ولا يكسر عظمها واعلم أن سن العقيقة وسلامتها من عبث ينقص لحمها والأكل منها والصدق ببعضها وامتناع بيعها ونعيتها بالنذر حكمه على ما سبق في الأضحية ويسن أن يؤذن في أذن المولود اليمنى حين يولد وأن يقام في أذنه اليسرى وأن يحنك المولود بتمر فبعض بذلك حنكه داخل فيه لينزل منه شئ الى الجوف فان لم يوجد تمر فربط بالأول



و يجوز تسميته قبل  
السابع و بعده ولومات  
المولود قبل السابع  
من تسميته .

كتاب أحكام  
(السبق والرمي) أي  
بسهام ونحوها (وتصح  
السابقة على الدواب)  
أي على ما هو الأصل في  
السابقة عليها من خيل  
وأبل جزأ وفيل وفيل  
وحمار في الأظهر ولا  
تصح السابقة على بقرة  
ولا على نطاح الكباش  
ولا على مهازلة الديكة  
لا بعوض ولا بغيره  
(و) تصح المناضلة  
أي الرماة (بالسهم  
إذا كانت المسافة) أي  
مسافة ما بين موقف  
الرامي والقرض الذي  
يرمي إليه (مطلومة) أي  
كانت (صفة المناضلة  
مطلومة) أيضا بأن يبين  
المتناضلان كيفية الرمي  
من قرع وهو إصابة  
السهم القرض ولا يثبت  
فيه أو من خنق وهو  
أن يثبت السهم القرض  
ويثبت فيه أو من مرق  
وهو أن ينفذ السهم من  
الحانب الآخر من  
القرض . وأعلم أن  
عوض السابقة هو  
المال الذي يخرج فيها

(و يجوز تسميته قبل السابع) من الولادة (و بعده) وإذا لم يرد أن يبقى عنه لا تؤخر تسميته إلى السابع  
بل يسمى غداة ولادته (ولو مات المولود قبل السابع من تسميته) ويسن أن يحسن اسمه (و فضل الأسماء  
عبد الله وعبد الرحمن ومحمد وأحمد .

كتاب أحكام السبق والرمي

(أي بسهم ونحوها) كرمح وسيلات وأحجار شواء وما يشبه ذلك (وتصح السابقة  
على الدواب) بعوض وغيره (أي على ما هو الأصل في السابقة عليها) أي الدواب (من خيل وأبل  
جزأ وفيل وفيل وحمار في الأظهر) فلا تجوز السابقة الأعلى هذه الخمسة (ولا تصح السابقة على بقرة)  
ولا على طير وكلاب ونحوها وبعوض فتحرّم السابقة عليها مع العوض ونجوز بغير عوض (ولا) يصح  
العقد للغالبة (على نطاح الكباش ولا على مهازلة الديكة لا بعوض ولا بغيره) لأن فعل ذلك منه وهو من  
فصل قوت لوط ومن فعلهم أيضا اللواط والضراط في المجالس وقد أهلكهم الله بذنوبهم فجعل على  
قراهم سافها وبامطار الحجارة على الخارجين من قراهم فيزل الواحد منها على رأس الواحد منهم  
ويسري في بدنه حتى يقتله وأما الضراع والشيكا أي شبيك الأصابع بعضها مع بعض وكل ما لا ينفع  
في الحرب ويجوز بلا عوض أمّا بغيره صلى الله عليه وسلم إزكاة على شيء فكانت لأجل أن  
يؤبه شدته صلى الله عليه وسلم ليسلم ولذلك لما أسلم محمد صلى الله عليه وسلم عليه غنمه وكذا  
السباحة والشئ بالأقدام وشئ نحو الحجر والسباحة بالسفن فتجوز بغير عوض وأما القفص في الماء  
فإن حركت العادة بالاستعانة به في الحرب فكأن السباحة فيجوز بلا عوض والأفلا يجوز مطلقا لتولد  
الضرر منه إلى اللوت بخلاف السباحة ونحوها (وتصح المناضلة أي) للغالبة (الرماة بالسهم)  
أي يصح عقد الغالبة على رمي السهام والرمح والمزاريق والمسلات والابر والحجارة والرمي بالنندق  
على قوس والترده بالسيف وكل نافع في الحرب أمّا الرماة وهي أن يرمى كل من الشخصين إلى  
الآخر فلا يصح العقد عليها لأنها حرام إن لم تغلب السلامة ومثلها القفاف ولعل الهوان ومحل صحة  
المسابقة على نحو الخيل والغالبة على رمي نحو السهام (إذا كانت المسافة أي مسافة ما بين موقف  
الرايين والغاية التي يتجهان إليها ومسافة ما بين موقف (الرامي والقرض الذي يرمى إليه معلومة)  
بالأذرع أو بالأبوال أو بالعمامة كان يشاهداه ابتداء وغاية (وكانت صفة) السبق معلومة وهي في  
نحو الخيل بالغلق وفي نحو الأبل بالكند أو السكتف وصفة (المناضلة معلومة) أيضا بأن يبين المتناضلان  
كيفية الرمي من قرع وهو إصابة السهم القرض ولا يثبت فيه أو من خنق وهو أن يثبت السهم  
القرض ويثبت فيه أو من مرق بعد ذلك فإن لم يثبت فيه أصلا بأن تقطع منه فهو الخنق  
(أو من مرق وهو أن ينفذ السهم من الحانب الآخر من القرض) أو من خرم بأن يصيب طرف القرض  
فيخرمه فإن أطلقا على القرع وهو محرم إصادة القرض ويشترط للمناضلة بيان اللادي منهما بالرمي  
لأشراط الترتيب بينهما فيه خذرا من اشتباه المصيب بالخطي لورميا معا وبيان قرض القرض وهو  
ما يرمى إليه من نحو حشب أو جلد أو قرطاس طولا وعرضا وسماويا إن ارتفاعه من الأرض أن  
ذكر القرض ولم يثبت عرف فيها فإن غلب فلا يشترط بيان شيء منهما بل يحمل المطلق عليه  
(وأعلم أن عوض السابقة) وعوض المناضلة (هو المال الذي يخرج فيها) بالبناء للجهول ويجوز  
شرط العوض من غير المتسابقين من الإمام أو الأجنبي كأن يقول الإمام من سبق منك فلن على  
كذا من مالي أو فله في بيت المال كذا ويكون ما يجزأ من بيت المال من سهم المصالح وكان  
يقول الأجنبي من سبق منك فلن على كذا لانه بدل مال في طاعة وليس للترم العوض زيادة



في العوض ولا تنقص عنه وكذلك العمل وليس له فسخ العقد لأنه لازم في حقه كالأجارة (وقد يخرج منه) أي العوض (أحد المتساويين) أو أحد المتضامنين . وجوهرة الأول أن يقول أحد المتساويين لا آخر تساقطت منك فان سيقنتي فلنك على كذا وان سيقنتك فلا شيء لي عليك . وجوهرة الثاني أن يقول أحد المتضامنين لا آخر تناضلت منك على أن يرمي كل واحد منا عشرة من فان أصبت في خمسة منها فلنك على كذا وان أصبت في خمسة منها فلا شيء لي عليك (وقد يخرج منه) بأن يقول المتساويان تساقطنا فان سيقنتي فلنك على كذا وان سيقنتك فلي عليك كذا ولا يصح العقد حينئذ إلا أن يدخل بينهما محلا . وأن يقول المتضامنان تناضلتا على أن يرمي كل واحد منا عشرة من فان أصبت في خمسة منها فلنك على كذا وان أصبت في خمسة منها فلي عليك كذا ولا يصح العقد حينئذ إلا أن يدخل بينهما محلا (وذكر المصنف الأول) وهو إخراج أحد المتساويين للعوض (في قول) ويخرج العوض أحد المتساويين) أو أحد المتضامنين والتعريف بالإخراج مجرى على الغالب من أن يلزم العوض بخرجه ووضعه عند شخص آخر كالشرط الذي في العقد وان لم يخرج منه (حتى أنه إذا سبق بفتح السين) أي الذي أخرج العوض (غيره استرده أي العوض الذي أخرجه) من أخذه فان كان معه بأن لم يخرج منه شيء على حاله ولا يستحق أحدهما على الآخر شيئا وكذا لو جاءهما (وان سبق بضم أوله) أي للزيم للعوض (أخذه أي العوض صاحبه) فهو الآخر غير للزيم للعوض (السابق له) أي للزيم للعوض أي استحق غير للزيم للعوض أخذه سواء أخذه بالفعل أو تركه (وذكر المصنف الثاني) وهو إخراج المتساويين معا للعوض (في قوله) وان أخرجه أي العوض المتساويان معا لم يخرج أي لم يصح إخراجهما للعوض) أي لم يصح عقدهما حينئذ (الآن يدخل بينهما محلا بكسر اللام الأولى) أي الآن يشترط بينهما ثلثا يكون كقولهما ودائمه وكقوله لدا بينهما بحيث تكون دأته مساوية لكل واحد منهما وسي محلا لأنه دخل العقد بإخراجه عن صورة العقد المحرم وهو كل نص رد بين غنوم (وفي بعض النسخ الآن يدخل بينهما محلا فان سبق بفتح السين) أي المحلل (كلام من المتساويين) سواء جاءا معا أو تبا (أخذ العوض الذي أخرجه) لسبقه لهما (وان سبق بضم أوله) أي المحلل بأن يسبقه كل منهما سواء جاءا معا أو تبا أو يسبقه أحدهما سواء توسط بينهما أو جاء مع التأخر (لم يفرم) أي المحلل (لهما) أي المتساويين (شيئا) من سبقهما أو جاء معا فلا شيء لأحدهما على الآخر أيضا وان جاءا مرتباً فالأول لنفسه وأخذ عوض الآخر وان سبقه أحدهما توسط المحلل بينهما فالأول لنفسه وأخذ عوض التأخر ولا شيء للمحلل وان جاء المحلل مع التأخر فكذلك ولو جاءت الثلاثة معا فلا شيء لأحدهم على أحد .

وقد يعرجه أجدد  
المسابقين وقد يعرجه  
معاود كرم الخلف في  
قوله (ويخرج العوض  
أحد المسابقين حتى إنه  
إذا سبق) بفتح السين  
غيره (استرده) أي  
العوض الذي أخرجه  
(وإن سبق) ضم أوله  
(أخذه) أي العوض  
(صاحبه) السابق (له)  
وذ كر المنصف الثاني  
قوله (وإن أخرجه)  
أي العوض المسابقان  
(مما يخرج) أي لم يصح  
أخراجهما للعوض (ال)  
أن يدخل بينهما محملا  
بكسر اللام الأولى وفي  
بعض النسخ إلا أن  
يدخل بينهما محملا  
(فإن سبق) بفتح  
السين كلام من المسابقين  
(أخذ العوض) الذي  
أخرجه (وإن سبق)  
بضم أوله (لم يخرم) لها  
نحوه

كتاب أحكام  
(الآيمان والنذور)  
الآيمان بفتح الهمزة  
جمع عَيْنين وضمهما  
اليد التي تم أطلق  
على الحلف وشرعا  
تحقيق ما يحتمل الخالفة  
أونا كيد به ذكر اسم  
الله تعالى أو صفته من  
صفات ذاته والنذور

جمع نذر و سیاهی معناه فی الفصل بعده (لا ینقذ الیمین الا بالله تعالی) آی بذاته

من



كقول الحالف واقه (أو باسم من أسمائه) الختصة به التي لا تسعمل في غيره كخالفى (٢٧٥) الخلق (أو صفة من صفات ذاته)

القائمة به كعلمه وقدرته  
ومضابط الحالف كل  
مكلف مختار ناطق  
قاصد لليمين (ومن  
حلف بصدقة ماله)  
كقوله الله على أن  
أصدق بالي ويعبر عن  
هذا اليمين تارة يمين  
الاحراج والغصب وتارة  
بشر الاحراج والغصب  
(فهم) أي الحالف أو  
الناذر (مخير بين)  
الوفاء بما حلف عليه  
والزومه بالنذر من  
(الصدقة) بماله (أو  
كفارة اليمين) في الاظهر  
وفي قول يازمه كفارة  
يمين وفي قول يازمه الوفاء  
بما أكرمه (ولا شيء  
في لغو اليمين) وقسم بما  
سبق لسانه الى لفظ  
اليمين من غير أن يقصدها  
كقوله في حال غصبه  
أوغلته أو عجلته لا والله  
مرة وبلى واقعة في  
وقت آخر (ومن حلف  
أن لا يفعل شيئاً ففعل  
غيره لم يحث ومن حلف  
أن لا يفعل شيئاً أي  
كبيع عبده) فأمر  
غيره بفعله بان  
باع عبد الحالف (لم  
يحث) ذلك الحالف  
بفعل غيره الآن يريد  
الحالف أنه لا يفعل هو  
ولا غيره فيحث بفعل

من الذات مجردة عن الصفات وهو لفظ الله (كقول الحالف والله) ويحتمل المعنى أي بضمون  
الذات بأن قال الحالف بذات الله لأفعلن كذا (أو باسم من أسمائه الختصة به التي لا تسعمل) أي  
لا تطلق في غيره كخالفى الخلق) ورب العالمين ومالك يوم الدين والحي الذي لا يموت (أو صفة من  
صفات ذاته القائمة به كعلمه وقدرته) وعظمته وعزته وكلامه وأشار الشارح الى شروط الحالف بقوله  
(ومضابط الحالف كل مكلف مختار ناطق قاصد لليمين) ومن سبق لسانه الى لفظ اليمين بلا قصد  
كقوله في حالة غضب أو لحاج لا والله تارة وبلى والله تارة أخرى لم تتعد يمينه ويسعى ذلك لغو  
اليمين ولو قال ان فعلت كذا فآثما يهودى أو برىء من الاسلام فليس يمين ولا يكفر به ان قصد  
تباعد نفسه عن الفعل وليقل لا إله إلا الله محمد رسول الله وليستغفر الله وان قصد الرضا بذلك إذا  
فعله فهو كافر في الحال ولو قال لغيره أقسم عليك بالله أو أسألك بالله لتفعلن كذا وأراد عين نفسه  
فمؤثر يمين يستحب للحاكم إقراره فيها والأفلا ويحتمل على الشفاعة في فعله ولو قال أقسمت أو أقسم  
أو حلفت أو أحلفت بالله لأفعلن كذا فهو يمين ان نواه أو أظن وان قال قصدت خبراً ماضياً في صيغة  
الماضي أو مستقبلاً في صيغة المضارع صدق بباطن وكذا ظاهراً على الذهب (ومن حلف بصدقة ماله)  
أي حلف بالله على صدقة ماله (كقوله الله على أن أصدق بالي) إن فعلت كذا (ويعبر عن هذا  
اليمين تارة يمين الاحراج والغصب وتارة بنذر الاحراج والغصب) وهو أن يطلق القربة بحث أو منع  
أو تحقيق خبر (فهم أي الحالف أو الناذر) بصدقة ماله (مخير) إذا وجد العلق عليه (بين الوفاء بما  
حلف عليه) بما (الزومه بالنذر) بأن يفعله (من الصدقة بماله) أو كفارة اليمين في الاظهر (وهو  
مراجعة المراقبون) وفي قول يازمه كفارة يمين (لأن هذا النذر يشبه اليمين ورجحه بغوى  
والروايات وابراهيم المروزي والموفق بن طاهر وغيرهم) وفي قول يازمه الوفاء بما أكرمه (عينا  
(ولا شيء في لغو اليمين) وقسم بما سبق لسانه الى لفظ اليمين من غير أن يقصدها) أي اليمين التي  
صدرت منه بان لم يقصد اليمين أصلاً (كقوله في حال غصبه أو غلته أو عجلته) أو صيغة كلامه  
(لا والله مرة وبلى واقعة في وقت آخر) أو قصد يميناً على شيء فسبق لسانه الى غيره ومثل ذلك  
أما لو حلف أن زيداً جاء وأنه فعل كذا على غلبة ظنه ثم بين خطأ ظنه فلا شيء عليه لما ينو أنه  
كذا في الواقع (ومن حلف أن لا يفعل شيئاً ففعل غيره لم يحث) وكذلك كان قال والله لا أبيع  
أولاً أشترى فوهي في الأولى أو وعبله في الثانية فلا حث في ذلك لأنه لم يفعل المحلوف عليه (ومن  
حلف أن لا يفعل شيئاً مقيماً أي كبيع عبده) أو أجرته أو رويح موليته (فأمر غيره بفعله) بأن  
وكفه في فعله (فعله بأن باع عبد الحالف) أو لومع حضوره (لم يحث ذلك الحالف بفعل غيره) لأنه حلف  
على فعله ولم يفعل (إلا أن يزيد الحالف أنه لا يفعل هو ولا غيره) بأن يستعمل اللفظ في حقيقته ومجازه  
(فيحث بفعل مأموره) عملاً بأرادته كما يحث بفعل نفسه (أما لو حلف أن لا ينسكح فوكل شخصه في  
النسكاح فإنه يحث بفعل وكيله) أي بعقده (إله في النسكاح) لأن الوكيل في النسكاح رسول خالص  
ولهذا يجب ذكر الوكيل في النسكاح ومثل النسكاح الرجعة فلو حلف أن لا تراجع زوجته فوكل غيره في  
رجعتها فراجعها حث على العتد (ومن حلف على نفي) (فعل أمرين) كأن قال والله لا أفعل هذين الأمرين  
أو على نفي نويين (كقوله والله لا ألبس هذين الثوبين ففعل أي) أحد الأمرين (وليس أحدهما)  
أي الثوبين (لم يحث) لأن الحالف عليهما (فان لبسهما معاً أو مرتباً حث) لأنه فعل المحلوف عليه  
الذي هو فعل الأمرين (فان قال لا ألبس هذين ولا هذا حث بأحدهما) لأن ذلك القول يمينان

مأموره أما لو حلف أن لا ينسكح فوكل غيره في النسكاح فإنه يحث بفعل وكيله في النسكاح (ومن حلف على فعل أمرين) كقوله والله لا ألبس  
هذين الثوبين (فعل) أي لبس (أحدهما لم يحث) فان لبسهما معاً أو مرتباً حث فان قال لا ألبس هذين ولا هذا حث بأحدهما



ولا تنحل عنه بل اذا فعل الآخر حنث أيضا (وكفارة اليمين هو) أى الحالف اذا حنث (مخبر فيها بين ثلاثة أشياء) أحدها (عق ربة مؤمنة) سليمة من

(ولا تنحل عنه) لا نقادها على كل منهما (بل اذا فعل الآخر حنث أيضا) أى كاحنث بالأول فيأمره كقارنان لأنه لم يطل ولو قال والله لا ألبس هذا الثوب ففزع منه خطا من طوله بقدر الأصبع فلا يحنث بلبسه بخلاف ما لو حلف لا يركب هذا الجار ففطمت أذنه أو رجله أو حلف لا يركب هذه السفينة ففزع منها لو حلف فانه يحنث بركوب الجار وركوب السفينة والفرق أن اللبس ينشتر من جميع البدن غالبا بخلاف الركوب ونحوه (وكفارة اليمين هو) أى الحالف اذا حنث مخبر فيها (بين ثلاثة أشياء) إن كان الكفر حرا وشيئا أو كافرا (أحدها عق ربة مؤمنة سليمة من عيب يحل بعمل أو كسب) وهو أفضل من الاطعام ولو في زمن العلاء ولو ورث من يعق عليه فنواه عن الكفارة لم يحنث (وثانيها كور في قوله أو اطعام عشرة مساكين) أى تملكهم (كل مسكين) أى نصيبه مدا وكل مسكين يعطي (مدا أى رطلا ونشأ من حب من غالب قوت بلد الكفر) ان كفر عن نفسه فان كفر عنه غيره فالهبة تغالب قوت بلد الكفر عنه (ولا يجزى فيه غير الحب من تمر وأقط) إن لم يقتاتوه والإكفي. نعلوا افتاتوا غير الجزى في الفطرة كاللحم يجزى فان العبرة بما في الفطرة (وثالثها كور في قوله أو كسوتهم) كما يسمى كسوة ولو متنجسا ومن جلد (أى) بأن (يدفع الكفر) على سبيل التخليك (لكل من المسكين) العشرة (نوبا نوبا أى شيئا يسمى كسوة عما يتاد لبسه) في البلد (كقميص أو عمامة أو خمار أو كساء) أى رداء أو قوطة أو منديل وهو ما يوضع على الكتف أو ما يحل في اليد (ولا يكفي خف ولا قفازان) ولا ميكب ولا نعل ولا فلسوة (ولا يشترط في القميص كونه صالحا للدفع اليه) فالشرط وقوع اسم الكسوة (فيجزى أن يدفع للرجل نوب صغير أو نوب امرأة) كبير أو نوب حرير (ولا يشترط أيضا كون الوقوع جديدا فيجوز دفعه ملبوسا ثم تذهب قوته) لكن ينبغي أن يكون جديدا تماما كان أو مقصورا، نعم لا يكفي الجديد الملهل النسيج اذا كان لا يدوم الا بقدره ولم لبس الثوب البالي لقلة التلف به (فان لم يكن الكفر رشيدا ولم يجد الكفر شيئا من الثلاثة السابقة) لم يجزه عن كل منها برق أو غيره وكان مسليا (فصيام أى فبايه صيام ثلاثة أيام) بنية الكفارة (ولا يجزى تناتها في الاظهر) ولو كفر عن الرقيق سيده بغير صوم لم يجزى وبجزي بدموته بالاطعام والكسوة لانه لا رقي بعد الموت.

(فصل في أحكام النذور جمع نذر وهو بذل معجزة سائلة وحكى فتحها) ويكون مقصدا بتمامها بخلاف السكون يكون مقصدا قياسيا (ومعناه) أى النذر (لغة الوعد بخير أو شر وشرعا الزام قربة غير لازمة) معينا (بأصل الشرع) بصيغة (والنذر صر بان) أى نوعان اجمالا (أحدهما) نذر اللجاج ويسمى نذر اللجاج والغضب ويمين اللجاج والغضب ويسمى أيضا نذر الفلق ويمين الفلق لأن الناذر كأنه أغلق الباب على نفسه (بفتح أوله وهو التامد) أى التطويل (في الخصومة والكراد بهذا النذر) الذى هو نذر اللجاج (أن يخرج مخرج اليمين) أى أن يرد العين في قصد النع أو الحلف أو تحقيق الخبر (بأن يقصد الناذر منع نفسه) أو غيره (من شيء ولا يقصد القربة) لأن قصد القربة اذا يكون فى نذر التبر فصوره النع لنفسه أن يقول ان كذا فلانا فله على كذا وصورة النع لغيره أن يقول ان فعل فلان كذا فله على كذا وصورة الحث لنفسه أن يقول ان لم أدخل الدار فله على كذا وصورة الحث لغيره أن يقول ان لم يفعل فلان كذا فله على كذا وصورة تحقيق الخبر أن يقول ان لم يكن الأمر كما قلت أو كما قال فلان فله على كذا (وفيه) أى نذر اللجاج (ككفارة

مسكين كل مسكين مدا) أى رطلا وثلاثين حب من غالب قوت بلد الكفر ولا يجزى فيه غير الحب من تمر وأقط. وثالثها كور في قوله (أو كسوتهم) أى يدفع الكفر لكل من المسكين (نوبا نوبا) أى شيئا يسمى كسوة عما يتاد لبسه كقميص أو عمامة أو خمار أو كساء ولا يكفي خف ولا قفازان ولا يشترط في القميص كونه صالحا للدفع اليه فيجزى أن يدفع للرجل نوب صغير أو نوب امرأة ولا يشترط أيضا كون الوقوع جديدا فيجوز دفعه ملبوسا ثم تذهب قوته (فان لم يجد الكفر شيئا من الثلاثة السابقة) أى فبايه صيام (ثلاثة أيام) ولا يجب تناتها في الاظهر (فصل في أحكام النذور جمع نذر وهو بذل معجزة سائلة وحكى فتحها ومعناه لغة الوعد بخير أو شر وشرعا الزام قربة غير لازمة

بأن يرد العين في قصد النع أو الحلف أو تحقيق الخبر (بأن يقصد الناذر منع نفسه) أو غيره (من شيء ولا يقصد القربة) لأن قصد القربة اذا يكون فى نذر التبر فصوره النع لنفسه أن يقول ان كذا فلانا فله على كذا وصورة النع لغيره أن يقول ان لم يفعل فلان كذا فله على كذا وصورة الحث لنفسه أن يقول ان لم أدخل الدار فله على كذا وصورة الحث لغيره أن يقول ان لم يكن الأمر كما قلت أو كما قال فلان فله على كذا (وفيه) أى نذر اللجاج (ككفارة



عين أو ما ألزمه بالنذر  
والثاني نذر المجازاة  
وهو نوعان أحدهما أن  
لا يعلقه الناذر على شيء  
كقوله ابتداء الله على  
صوم أو عتق والثاني  
أن يعلقه على شيء  
وأشاره المصنف بقوله  
(والنذر يلزم في المجازاة  
على) نذر (مباح  
وطاعة كقوله) أي  
الناذر (أن شق الله  
مريض) وفي بعض  
النسخ مرضى أو أن كفت  
شر عدوى (فله على  
أن أصلي أو أصوم أو  
أصدق ويلزمه) أي  
الناذر (من ذلك) أي  
مما نذره من صلاة أو  
صوم أو صدقة (ما يقع  
عليه الأثم) من الصلاة  
وأقلها ركعتان أو  
الصوم وأقله يوم أو  
الصدقة وهي أقل شيء  
يما يتمم وكذا النذر  
الصدق بمال عظيم كما  
قال القاضي أبو الطيب  
ثم صرح المصنف  
بمفهوم قوله سابقا على  
مباح في قوله (ولا نذر  
في معصية) أي لا ينقد  
نذرها (كقوله أن  
قتلت فلانا) خبر حق  
(فله على كذا) وخرج  
بالمعصية نذر المكروه

عين أو ما ألزمه بالنذر (والقول بالتخيير بينهما هو المتمدن كما رجحه الشيخان (والثاني نذر التبرير وهو على قسمين ما يسمى نذر التبرير فقط وهو غير المعلق وما يسمى نذر (المجازاة) ما يضاف وهو المعلق على شيء كإزالة الشراح (وهو) أي نذر التبرير (نوعان أحدهما) غير معلق وهو (أن لا يعلقه) أي النذر (الناذر على شيء كقوله) أي الناذر (ابتداء) أي في ابتداء الكلام من غير أن يسبق منه تعليق على شيء (الله على صوم أو عتق) أو صدقة أو نحو ذلك وكقول من شفي من مرضه الله على كذا كذا نعم الله على من شفي من مرضي (والثاني معلق وهو) (أن يعلقه) أي النذر (على شيء) مرغوب فيه ومحبوب للنفس وهو إما حدوث نعمة أو ذهاب نقمة ولو قال إن شفى الله مريضى فلي أن أصدق بدينار فشفي جاز دفعه إليه إذا كان لا يلزمه نفقته وكان فقيرا وفي هذا النذر يلزم ما ألزمه عينا لكن على التراخي إن لم يقدره بوقت معين ولو قال إن فعلت كذا فعلت بكفارة عين أو كفارة نذر لزمته الكفارة عند وجود الصفة ولو قال فعلت عين ففعل أو فعلت نذر صحيح وتخبر بين قرية وكفارة عين ولو كان النذر ثلاثة صيغة ومنذور وناذر وهو لا بد أن يكون مكلفا مختارا غير مجبور عليه فيما نذره (وأشاره) أي الثاني وهو المعلق (المصنف بقوله) (والنذر يلزم) أي يجب الوفاء به عند وجود المعلق عليه على التراخي (في المجازاة) أي الكفارة (على) تعليق (نذر) على (مباح وطاعة) فالنذر المعلق على مباح أما أن يكون المعلق عليه حصول نعمة (كقوله أي الناذر إن شفى الله مريضى في بعض النسخ مرضى) أو أن يقدم عاني (أو) يكون المعلق عليه اندفاع نقمة كقوله (أن كفت شر عدوى) أو أن نحوث من الغرق (فله على أن أصلي أو أصوم أو أصدق) أو أعتق أو نحو ذلك ومثال النذر المعلق على طاعة أن يقول إن صليت الظهر أو أن صمت رمضان أو أن تصدقت لله على كذا (و يلزمه أي الناذر) بعد حصول المعلق عليه (من ذلك أي ما نذره) من أي نوع (من صلاة أو صوم أو صدقة) عند الإطلاق بأن لا يقيد بقدر معلوم من ذلك (ما يقع) أي يطلق (عليه الأثم من الصلاة وأقلها) في واجب الشرع (ركعتان) بالقيام مع القدرة (أو الصوم وأقله يوم) واحد كامل (أو الصدقة وهي أقل شيء يما يتمم ولا يتقدر بخمسة دراهم ولا بنصف دينار وإنما يحمل الإطلاق على أقل واجب من جنسه لأن أقل متمم قد يلزمه في الشركة كما إذا كان الثواب مشتركا بين مائتين مثلا وجب فيه ربع العشر فالواجب على كل منهم أقل متمم (وكذا لو نذر التصديق بمال عظيم) أي فيجب أقل متمم (كما قال القاضي أبو الطيب) ويحمل المصنف على عظيم أتم غايته ولو نذر العتق أجزأه رقبة ولو نذره كفارة لوقوع الأثم عليها (ثم صرح المصنف بمفهوم قوله سابقا على مباح في قوله ولا نذر) (في) فعل (معصية أي لا ينقد نذرها) (تخبر) أي كان قال الله على أن أقترب الحمر وتليقا (كقوله أن قتلت فلانا بغير حق لله على كذا) أي صلاة أو نحوها من كل قرية لم تعين بصل الشرع بخلاف ما لو كان القتل بحق كان استحق قتله قودا فقال إن قتلت فلانا لله على كذا فإن النذر ينقد لأنه ليس معلقا على معصية بخلاف ما لو كان قتله قربة كالحربي فإنه يلزم ما ألزمه وبخلاف ما إذا قصد بقوله إن قتلت فلانا لله على كذا منع نفسه من ذلك القتل فإن النذر ينقد ويكون نذر لحاج (وخرج بالمعصية) أي بنذرها (نذر المكروه كنذر شخص صوم الدهر فينقد نذره) أي ذلك الصوم (و يلزمه الوفاء به) وحمل صوم الدهر أن لا يكره له صومه بأن كان قادرا عليه بأن لم يغف به ضررا أو فوت حق والأفلا يصح وحمل صوم نذر المكروه إذا كان مكروها لمعارض كصوم يوم الجمعة فإنه ينقد نذره لأن الكراهة لمعارض الأكراد لا لذات العبادة (ولا يصح أيضا نذر واجب على العيين) لأنه لازم عينا بالزام الشرع

كنذر شخص صوم الدهر فينقد نذره ويلزمه الوفاء به ولا يصح أيضا نذر واجب على العيين



كأصول الخمس أما الواجب على الكفاية فيلزمه كإقتضائه كلام الروضة وأصلها (ولا يلزم النذر) أي لا ينقد (على ترك مباح)  
أو فعله فلا قول كقوله لا آكل كل (٢٧٨) من طعامي ولا أعرب لبناء ما أشبه ذلك من المباح كقوله لا أئسس كذا الثاني

نَحْوُ كُلِّ كَذَا  
 وَأَشْرَبَ كَذَا وَأَبْسَ  
 كَذَا وَإِذَا خَالَصَ النَّذِرَ  
 الْمُبَاحَ لَزِمَهُ كِفَارَةٌ بَيْنَ  
 عَلَى الرَّاحِجِ عِنْدَ الْبُغْيِ  
 وَتَمَعَهُ الْمَحْرُورُ وَالْمُهَاجِرُ  
 لَكِنْ كَفِيَّةٌ كَلَامُ  
 الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا عَدَمُ  
 الزُّزْمِ

قبل النذر ( كالصلاة الخمس ) ومنها الجمعة ( أنا الواجب على الكفاية في إقامته ) فلا تعاد نذره لشمس يوم  
القرية التي لم تعين بأصل الشرع عليه ( كما يقتضيه كلام الروضة وأصلها ولا يترك النذر أي لا ينقض على رك  
سبح أو فعله فالأول كقوله لا آكل لحما ولا أشرب لبنا وما شبه ذلك من الباح كقوله لا أنس كذا )  
أو لأقوم أو لأفعل ( والباقي نحو كل كذا وأشرب كذا وأنس كذا ) فإدخال الخلف فلا يبي، عليه قطعا  
( وإذا خالف النذر الباح لزومه ككفارة بين على الراجح ) في الذهب كالحول الراجح ( عند البغوى ونهيه  
المحرر والمهاجر لكن فضية الرضة وأصلها نعم الزوم ) أي عمن لم وم الكفارة وفي شرح المهذب  
الصواب أنه لا كفارة في نذر العصية ونذر الواجب ونذر الباح ومحل فإن كان الخلاف في نذر الباح إذا  
خالف الباح فيما إذا لم يستعمل النذر للباح على حد ولا منع ولا تحقيق خبر بخلافه إلا في الإضافة إلى الله تعالى ولا  
كان قال إن لم أدخل الدار أو أن كنت زيدا أو أن لم يكن لأمر كذا قلعت فقل من أكل لحما أو أشرب لبنا أو نحو  
ذلك أو قال بجد الله على أن آكل التري يدمم لأزمنة الكفارة عند مخالفة نظر الكونه في معنى المين في  
الأول ولعنك حرمة اسم الله تعالى في الثاني .

تقليد عامة لا تقليد حكم وقضاء ولا يلزم أهل الذمة الحكم بأوامره بل التزامهم (و) الثاني والثالث  
 (الباوجود العقل) فلا ولاية لصي وجنون أطيع جنونه أولاً (و) الرابع (الخيرية) فلا نصح ولاية رقيق كله أو بعضه (و) الخامس  
 (الذكورية) فلا نصح ولاية كمرأة ولا خنثى ولو ولي الخنثى حال الجهل حكمه بأن ذكر الإنفذ حكمه في الذهب (و) السادس (العلة)



وسياتي بيانها في فصل الشهادات فلا ولاية لفاسق بشئ لأشبهه له فيه (٢٧٩) (و) السابع (معرفة أحكام الكتاب

والسنة) على طريق  
الاجتهاد ولا يشترط  
حفظه آيات الأحكام  
ولأحاديثها المتعلقة  
بها عن ظهر قلب وخرج  
بالأحكام القصص  
والمواظ (و) الثامن  
(معرفة الاجماع) وهو

اتفاق أهل الحل والعقد  
من أمو محمد صلى  
الله عليه وسلم على  
أمر من الأمور ولا

يشترط معرفته لكل  
فرد من أفراد الاجماع  
بل يكفي في السئلة

التي يفتي بها أو يحكم  
فيها أن قوله لا يخالف  
الاجماع فيها (و) التاسع

(معرفة الاختلاف)  
الواقع بين العلماء (و)

الكثير (معرفة طرق  
الاجتهاد) أي كيفية  
الاستدلال من أدلة

الأحكام (و) الحادي  
عشر (معرفة طرف  
من لسان العرب)

من لغة وصرف ونحو  
(ومعرفة تفسير كتاب  
الله تعالى (و) الثاني

عشر (أن يكون شيعيا)  
ولو بصياح في أدته فلا  
يصح تولية أصم (و)

الثالث عشر (أن  
لا يكون نصريا) فلا يصح

تولية أعمى ويجوز توكنه أعور كما قال الروياني (و) الرابع عشر (أن يكون كتابيا) وما ذكره المصنف من اشتراط كون القاضي كتابيا وجه مرجوح والإصح خلافه (و) الخامس عشر (أن يكون مستقيظا) فلا يصح تولية مغفل بأن احتل

وسياتي بيانها في فصل الشهادات (وهي صفة متعينة في النفس تمنع من افتراق الكبار والذائل للناحة (فلا ولاية لفاسق بشئ لأشبهه له فيه) (والمصحيح فلا تصح ولاية فاسق ولو كان الفاسق يفعل ماله فيه شبهة كوطء أمته المشتركة أو أمة فرعه. (و) السابع (معرفة) أنواع محال (أحكام الكتاب والسنة) أي الأحاديث وهي كل ما نسب للنبي صلى الله عليه وسلم من الأقوال والأفعال والمهم والتقرير (على طريق الاجتهاد) وهي استنباط الأحكام من الكتاب والسنة (ولا يشترط حفظه آيات الأحكام) وهي خمسمائة آية (ولأحاديثها) وتعدد أحاديث الأحكام خمسمائة (المتعلقات بها) أي الأحكام (عن ظهر قلب) بل يكفي أن يعرف محال الأحكام في أبوابها وبراجعها وقت الحاجة إليها لكن يشترط أن يكون له أصل صحيح من كتب الأحاديث كصحيح البخاري ومسلم وسنن أبي داود (وخرج بالأحكام القصص والمواظ) فلا يشترط معرفتها. (و) الثامن (معرفة الاجماع) أي التجمع عليه من الصحابة ثلثين بعدهم (وهو اتفاق أهل الحل والعقد) أي أهل الأمور وعقدها وهم العلماء (من أمة محمد صلى الله عليه وسلم على أمر من الأمور ولا يشترط معرفته لكل فرد من أفراد الاجماع) أي لكل مسألة من المسائل المجمع عليها (بل يكفي) أن يعرف (في المسئلة التي يفتي بها) أن كان يتكلم بها على سبيل الفتوى (أو يحكم فيها) أن كان يتكلم فيها على سبيل الحكم والازام (أن قوله لا يخالف الاجماع فيها) اما عليه أنه وافق بعض المتقدمين أو ظلية على ظنه أن تلك المسئلة يتكلم فيها الأولون بل تولت في عصره فقط. (و) التاسع (معرفة الاختلاف الواقع بين العلماء) في الحكم الذي يرده أي معرفة المسائل المختلف فيها بين العلماء ولا يشترط معرفته لكل فرد من أفراد المسائل المختلف فيها بل يكفي معرفة أن قوله في السئلة التي يقضي فيها لا يخالف أقوال العلماء فيها من الصحابة فمن بعدهم. (و) العاشر (معرفة طرق الاجتهاد أي كيفية الاستدلال من أدلة الأحكام) أي معرفة الأشياء الموصلة إلى محل ادراك الأحكام الشرعية مع معرفة القياس بأنواعه الثلاثة الأولى والمساوي والأدور ليعمل بها. (و) الحادي عشر (معرفة طرف من لسان العرب من لغة وصرف ونحو) لأن به يعرف عموم اللفظ وخصوصه وإطلاقه وتقييده وإجماله وبيانه وصيغ الأمر والنهي والخبر والاستفهام وما لا بد منه في فهم الكتاب والسنة فلا يشترط أن يكون متبحرا في هذه العلوم بل يكفي معرفته بجل من كل نوع منها وهو أمر سهل في هذا الزمان فإن القلوب قد كُتبت وجمعت (و) معرفة طرف من (تفسير كتاب الله تعالى) ليعرف به الأحكام المأخوذة منه وهذا وما قبله من جملة طرق الاجتهاد. (و) الثاني عشر (أن يكون شيعيا ولو بصياح في أدته فلا يصح تولية أصم) لا يصح أصلا فإنه لا يفرق بين اقرار وانكار وإنشاء وإخبار. (و) الثالث عشر (أن يكون نصريا فلا يصح تولية أعمى) خلافا للإمام مالك ولا تولية من يرى الأشباح ولا يعرف الصور لأنه لا يعرف الطالب من المطلوب فإن كان يعرف الصور إذا قربت منه صح (و) يجوز (كونه) أي القاضي (أعور) وهو من يبصر بأحدى عينيه (كما قال الروياني) وكذا من يبصر نهارا فقط دون من يبصر ليلا فقط قاله الأذري (و) الرابع عشر (أن يكون كتابيا) على أحد وجهين اختاره الأذري والزرخشى لاحتياجه إلى أن يكتب إلى غيره ولأن فيه أمنا من تحريف القاري عليه (وما ذكره المصنف من اشتراط كون القاضي كتابيا وجه مرجوح والإصح خلافه) أي خلاف هذا الوجه وهو عدم اشتراط كونه كتابيا ولا يشترط كون القاضي ناطقا فلا تصح تولية الأخرس على الصحيح لأنه كالحمار ولا يشترط كونه عارفا للحساب لتصحيح المسائل الحسابية الفقهية لأن الجهل به لا يوجب الخلل في غير تلك المسائل ولا الحاطة بجميع الأحكام لا يشترط. (و) الخامس عشر (أن يكون مستقيظا) فلا يصح تولية مغفل بأن احتل

تولية أعمى ويجوز توكنه أعور كما قال الروياني (و) الرابع عشر (أن يكون كتابيا) وما ذكره المصنف من اشتراط كون القاضي كتابيا وجه مرجوح والإصح خلافه (و) الخامس عشر (أن يكون مستقيظا) فلا يصح تولية مغفل بأن احتل



نظرة أو فكره أملكه أو مرض أو غيره . ولما فرغ المصنف من شروط القاضي شرع في آدائه فقال ( ويستحب أن يجلس ) وفي بعض النسخ أن ينزل أي القاضي ( ٢٨٠ ) ( في وسط البلد ) إذا اتسعت خطته فإن كانت البلد صغيرة نزل حيث شاء

نظرة أو فكره أملكه أو مرض أو غيره . ولما فرغ المصنف من شروط القاضي شرع في آدائه فقال ( ويستحب أن يجلس ) وفي بعض النسخ أن ينزل أي القاضي ( ٢٨٠ ) ( في وسط البلد ) إذا اتسعت خطته فإن كانت البلد صغيرة نزل حيث شاء ( في موضع ) فسيح ( بارز ) أي ظاهر ( للناس ) بحيث يراه المستوطن والغريب والقوي والضعيف ويكون مجلسه مصونا من أذى حر وبرد بأن يكون في الصيف في مهب الريح وفي الشتاء في مكان ( ولا حجاب له ) وفي بعض النسخ ( ولا حجاب دونه ) فلو اتخذ حجابا وبوابا ( كره ) ( ولا يقعد ) القاضي ( القضاء في المسجد ) فإن قضي فيه كرهه فإن اتفق وقت حضوره في المسجد لصلاة أو غيره خاصومة لم يكره فصلها فيه وكذا لو احتاج إلى المسجد لعذر من مطر ونحوه ( ويسوي ) القاضي وجوبا بين الحصين في ثلاثة أشياء بل سبعة ( أحدها التسوية في المجلس فيجلس القاضي الحصين بين يديه ) وهو أولى وأجدهما عن يمينه والآخر عن يساره ويكون الجلوس على الركبة أولى ( إذا استوى بكره ) في الإسلام وإن اختلفا في الفضيلة ( أما المسلم فترفع على الذي في المجلس ) وجوبا وكذا في غيره من أنواع الإكرام ويرفع الذي على المرتبة ( والثاني التسوية في استماع ( اللفظ أي الكلام ) منهما ) فلا يسمع كلام أحدهما دون الآخر ( والثالث التسوية في الاحتفاظ ) بفتح اللام وسكون الهاء ( أي النظر فلا ينظر لأحدهما دون الآخر ) ( لثلاثين قلبه والرابع في دخولها عليه فلا يدخل أحدهما قبل الآخر ) والخامس في القيام لمافلو كان أحدهما فقط يستحق القيام فيترك القيام له محافظة على التسوية ( والسادس في جواب سلامهما إن سلامهما فلا يقصد الرد على أحدهما والباقي في طلاقة الوجه أو عبوسه وسائر أنواع الإكرام فلا يخص أحدهما بشيء منها وإن اختلفوا بفضيلة أو غيرها ( ولا يجوز للقاضي أن يقبل الهدية ) وإن قلت ومثلها الهبة والضيافة والعارية إن كانت لمنفعة تقابل بأجرة كسكنى دار وركوب دابة ( من أهل ) محل ( عمله ) بأن مكان أهل محل ولايته وأهداها إليه في محل ولايته وكذا الواهدي

ان لم يكن هناك موضع معتاد ينزل فيه القاضي ويكون جلوس القاضي ( في موضع ) فسيح ( بارز ) أي ظاهر ( للناس ) بحيث يراه المستوطن والغريب والقوي والضعيف ويكون مجلسه مصونا من أذى حر وبرد بأن يكون في الصيف في مهب الريح وفي الشتاء في مكان ( ولا حجاب له ) وفي بعض النسخ ( ولا حجاب دونه ) فلو اتخذ حجابا وبوابا ( كره ) ( ولا يقعد ) القاضي ( القضاء في المسجد ) فإن قضي فيه كرهه فإن اتفق وقت حضوره في المسجد لصلاة أو غيره خاصومة لم يكره فصلها فيه وكذا لو احتاج إلى المسجد لعذر من مطر ونحوه ( ويسوي ) القاضي وجوبا بين الحصين في ثلاثة أشياء بل سبعة ( أحدها التسوية في المجلس فيجلس القاضي الحصين بين يديه ) وهو أولى وأجدهما عن يمينه والآخر عن يساره ويكون الجلوس على الركبة أولى ( إذا استوى بكره ) في الإسلام وإن اختلفا في الفضيلة ( أما المسلم فترفع على الذي في المجلس ) وجوبا وكذا في غيره من أنواع الإكرام ويرفع الذي على المرتبة ( والثاني التسوية في استماع ( اللفظ أي الكلام ) منهما ) فلا يسمع كلام أحدهما دون الآخر ( والثالث التسوية في الاحتفاظ ) بفتح اللام وسكون الهاء ( أي النظر فلا ينظر لأحدهما دون الآخر ) ( لثلاثين قلبه والرابع في دخولها عليه فلا يدخل أحدهما قبل الآخر ) والخامس في القيام لمافلو كان أحدهما فقط يستحق القيام فيترك القيام له محافظة على التسوية ( والسادس في جواب سلامهما إن سلامهما فلا يقصد الرد على أحدهما والباقي في طلاقة الوجه أو عبوسه وسائر أنواع الإكرام فلا يخص أحدهما بشيء منها وإن اختلفوا بفضيلة أو غيرها ( ولا يجوز للقاضي أن يقبل الهدية ) وإن قلت ومثلها الهبة والضيافة والعارية إن كانت لمنفعة تقابل بأجرة كسكنى دار وركوب دابة ( من أهل ) محل ( عمله ) بأن مكان أهل محل ولايته وأهداها إليه في محل ولايته وكذا الواهدي

التسوية في ( اللفظ ) أي الكلام فلا يسمع كلام أحدهما دون الآخر ( والثالث التسوية في ( الاحتفاظ ) أي النظر فلا ينظر لأحدهما دون الآخر ( ولا يجوز ) للقاضي ( أن يقبل الهدية من أهل محله )



فان كانت الهدية في غير محل ولايته لم يحرم في الأصح وان أهدى إليه من هو في محل ولايته وله خصومة ولاعادة له بالهدية قبلها حرم عليه قبولها (ويجوز للقاضي القضاة) أي بتركه ذلك (في عشرة مواضع) وفي بعض النسخ أحوال

(عند القضاة) وفي

بعض النسخ في القضاة

قال بعضهم وإذا أخرج

القضاة عن حالة

الاستقامة حرم عليه

القضاة حينئذ

(والجوع) والشبع

المفرطين (والعطش

وشدة الشهوة والحزن

والفرح المفرط وعند

المريض أي المؤلم

(ومدافعة الأختين)

أي البول والغائط

(وعند الغنا و)

عند شدة الحر

والبرد) والغضب الجامع

لهذه العشرة وغيرها

أنه يكره للقاضي القضاة

في كل حال يسوء خلقه

وإذا حكم في حال مما

تقدم فقد حكمه مع

السكرانة (ولا يسأل)

وجوباً أي إذا جلس

الحصان بين يدي

القاضي لا يسأل (المدعي

عليه الأبعد كمال) أي

بعد فراغ المدعي من

(الدعوى) الصحيحة

وحينئذ يقول القاضي

للمدعي عليه أخرج من

دعواه فان أقر بما

ادعي عليه به لزمه

ما أقر به ولا يفيد بعد

ذلك الرجوعه وان

له من هو من غير محل ولايته في محل ولايته بأن دخل بها في محل ولايته وكذا لو أرسلها مع رسول ولم يدخل بها فيحرم قبولها على الصحيح (فان كانت الهدية في غير محل عمله) بان كان القاضي في غير محل ولايته وقت الهدية سواء كانت من أهل محل ولايته أو (من غير أهل محل ولايته) قبولها ممن لا خصومة له (في الأصح وان أهدى إليه من هو في محل ولايته) ولو كان القاضي في غير محل ولايته وقت الهدية (وله خصومة) سواء كان من يهدي إليه قبل الولاية أم لا أولم يكن له خصومة (و) لكن (لإعادة له بالهدية قبلها) أي قبل ولايته (حرم عليه قبولها) أي الهدية لأنها في الصورة الأولى تدعو إلى البطلان في الثانية في محل ولايته فكيف العمل ظاهر وان كان يهدي قبل ولايته ولا خصومة له جاز قبولها ان كانت الهدية بقدر العادة والأولى أن يثبت عليها فان زادت على العادة حرم قبولها ومتى حرم قبولها لم يملكها ويجب ردّها لملكها فان تعذر ردّها في بيت المال (ويجوز للقاضي القضاة أي بتركه) أي القضاة (في عشرة مواضع وفي بعض النسخ أحوال) الأول (عند القضاة) أي غير الشديدي (وفي بعض النسخ في القضاة) أي في حال القضاة (قال بعضهم وإذا أخرج القضاة عن حالة الاستقامة أي الاعتدال) (حرم عليه القضاة حينئذ) ومع ذلك نفذ حكمه حينئذ لاسيما إذا اضطر إليه في الحال (و) الثاني عند (الجوع) والشبع المفرطين (و) الثالث عند (العطش) المفرط (و) الرابع عند (شدة الشهوة) أي التوقان إلى النكاح (و) الخامس عند (الحزن) المفرط في مصيبة أو غيرها (و) السادس عند (الفرح المفرط) (و) السابع عند (المرض أي المؤلم) (و) الثامن عند (مدافعة الأختين) اجتماعاً أو انفرداً (أي البول والغائط) (و) وكذا الرابع (و) التاسع (عند غلبة الغنا و) العشرة (عند شدة الحر و) العشرة (البرد) وعند الخوف المزيج وعند السامة والتعب (والغضب الجامع لهذه العشرة وغيرها) مما ذكره المصنف (أنه يكره للقاضي القضاة في كل حال يسوء خلقه) أي يجعل الخلق سبباً فيغير خلقه وينقص عقله (وإذا حكم في حال مما تقدم فقد حكمه مع السكرانة) لأنها لا يخرج (ولا يسأل) القاضي (وجوباً أي إذا جلس الحصان بين يدي القاضي لا يسأل المدعي عليه الأبعد كمال) أي بعد فراغ المدعي من (الدعوى) الصحيحة (ويستترط لصحة كل دعوى ستة شروط: الأول أن تكون معلومة غالباً بأن يفصل المدعي ما يدعيه ومن غير الغالب أن لا تكون معلومة كالمدعى بالتمعة والنفقة والكسوة والأقرار بمجهول والرضخ في الغنمية. والثاني أن تكون ملازمة. والثالث أن يكون مدعى عليه. والرابع والخامس أن يكون لكل من المدعي والمدعى عليه غير خزي لأمان له مكافأ أو سكران. والسادس أن لا تناقضها دعوى أخرى (وحينئذ) أي حين اذفرغ المدعي من الدعوى الصحيحة (يقول القاضي للمدعي عليه) (ولو بلا طلب المدعي) (أخرج) أي انفصل (من دعواه) اما بالأقرار أو بالانكار (فان أقر بما ادعي عليه به) حقيقة أو حكماً بأن حلف المدعي الثمين المردودة (لزمه ما أقر به) ولا يحتاج إلى حكم القاضي بالزوم بعد الأقرار بخلاف البينة فيحتاج إلى حكم القاضي بعدها (ولا يفيد بعد ذلك الرجوعه) لأنه لا يقبل الانكار بعد الأقرار (وان أنكر ما ادعي به عليه فلا قضاة من يقول للمدعي أنك بينة أو شاهد مع عينك ان كان الحق مما يثبت بشاهد وعين) وهو ما كان القصد منه المال ويجوز للقاضي أن يسكت بل الأولى السكوت ان علم أن المدعي يعلم بذلك وان شك في علمه بذلك فلا قول له أولى وان علم بحله وجب اعلامه به (ولا يحلفه وفي بعض النسخ ولا يستحلفه أي لا يحلف القاضي

(٣٦ - قوت الحبيب الغريب)

كان الحق مما يثبت بشاهد وعين (ولا يحلفه) وفي بعض النسخ ولا يستحلفه أي لا يحلف القاضي



المدعى عليه) أى لا يجوز له أن يأمره بالحلف (الأبعد سؤال المدعى) أى طلبه (من القاضى أن  
 يحلف المدعى عليه) فلو حلفه قبل طلب المدعى بحلفه لم يعتد به وكذا لو حلف المدعى عليه بعد  
 طلب المدعى وقبل تحليف القاضى وعلم من ذلك أنه لا يجوز للقاضى الحكم على المدعى عليه بالنكول  
 إذا امتنع من الحين قبل طلب المدعى منه الحكم عليه وهو كذلك على الأصح فى الروضة (ولا  
 يلحق القاضى خصما) منها (حجة) يطلبها على خصمه (أى لا) يجوز له ذلك التلقين لأضراره  
 بالخصم الآخر بأن (يقول لكل من الخصمين قل كذا وكذا) فى حال الدعوى (أما استفسار  
 الخصم) أى طلب تفسيره لدعواه غير المفصلة (فجاء كأن يدعى شخص قتل على شخص) إجمالا  
 فهذه دعوى غير مفصلة فيسأل القاضى استفسالا عنها (فيقول القاضى للمدعى قتل عمدا أو خطأ)  
 أو شبه عمد ولا يجوز للقاضى أن يلحق الشاهد الشهادة بأن يقول له قل أشهد أن فلان على فلان  
 كذا أما تعلقه بكيفية أداء الشهادة فيجوز وذلك بأن يقول له بكيفية الشهادة أن تأبى بلفظ أشهد  
 وتأبى بالمشهود عليه مجرورا بقل وبالمشهود له مجرورا باللام (ولا يفهمه) أى واحدا منهما (كلما)  
 يعرف بكيفية الدعوى وكيفية الجواب من اقرار أو انكار لأضراره بخصمه (أى لا يعلم) أى  
 واحدا من الخصمين قبل الشروع فى الدعوى (كيف يدعى) بأن يقول له بكيفية الدعوى كذا  
 وكذا وكيفية الجواب كذا وكذا من غير أن يلحقه عند الدعوى فلا يفهم سابق على الدعوى  
 (وهذه المستلة) أى قول المصنف ولا يفهمه كلاما (ساقطة فى بعض نسخ المتن) استثناء عنها بما  
 قبلها لأنه يراد بالتلقين ما يشمل التفهيم ويتبد للقاضى دعاؤها إلى صلح يرجي ويؤخر له الحكم  
 يوما أو يومين برضاها (ولا تبغى بالشهاد) أى لا يشق عليهم (وفى بعض النسخ ولا تبغى شهادا  
 كأن يقول القاضى له كيف تحملت الشهادة (ولعلك ماشيت) أو يقول لم شئت أى لأجرة أو حسيبة  
 أو يقول ما هو الشهادة قال بعضهم أن ذلك المذكور كله ليس تبغى بل التبغى أن يقول فى أى زمان  
 فى أى مكان مثلا وأن يقول فى شهادة القتل قتلته سيف أو سكين أو سهم وفى أى مكان وفى أى زمان  
 ومن التبغى أيضا أن يستقصى منه أمور لا يشق عليه فرما يودى التبغى إلى تركهم الشهادة  
 فيضرب الخصم المشهود له بذلك ولا يجوز للقاضى أن يصرخ على الشاهد ولأن جرحه (ولا يقبل  
 الشهادة الآمن أى شخص ثبت عدالته) عندها كم سواء كان عند هذا الحاكم أو غيره وذلك  
 إذا لم يعرف القاضى عدالة الشاهد ولا فقهه ويسمى حينئذ عدلا باطنا (فان عرف القاضى عدالة  
 الشاهد عمل بشهادته) أى قبلها ولا يحتاج إلى تعديل وإن طلبه الخصم وهذا من نوع القضاء بطم  
 الحاكم فيشرط كونه شهادا نعم لا يعمل بشهادته إن كان أهله أو فرعه (أو عرف فسخه رد شهادته)  
 ولا يحتاج إلى بحث عنه كمن استفاض فيقه بين الناس فإنه لا يحتاج للبحث عنه (فان لم يعرف عدالته  
 ولا فقهه طلب منه الزكية) وجوبه بأسواء طين الخصم فيه أو سكت لأن الحكم بشهادته يتوقف على  
 عدالته وهي لا تثبت عند عدم علم القاضى بالأبينة وإذا ثبتت عدالة الشاهد بالبينة ثم شهد فى واقعة  
 أخرى فان قصر الزمان لم يحتاج إلى تعديله ثانيا بل يحكم بشهادته من غير تعديل وإن طال الزمان فلا يصح  
 فإنه يطلب تعديله ثانيا لأن طول الزمان يغير الأحوال ويجهل الحاكم فى طول الزمان وقصره ومحل  
 الخلاف فى طول الزمان إذا لم يكن من المرتين للشهادة عند القاضى والا فلا يجب طلب التعديل  
 قطعا (ولا يكتفى فى الزكية قول المدعى عليه أن الذى شهد على عدل) لأن الاشتراك فى حق الله تعالى  
 فلا يكتفى فيه بقوله (بل لابد من احضار من يشهد عند القاضى بعدالته) أى بل يتخذ القاضى  
 من كين ويكتب لكل منهما ما يقرأ الشاهد والمشهدود له والمشهود عليه من الأسماء والكنى والحرف

وغیرها

المدعى عليه (الأبعد  
 سؤال المدعى) من  
 القاضى أن يحلف  
 المدعى عليه (ولا يلحق  
 القاضى) (خصما حجة)  
 أى لا يقول لكل من  
 الخصمين قل كذا  
 وكذا أما استفسار  
 الخصم فجاء كأن يدعى  
 شخص قتل على شخص  
 فيقول القاضى للمدعى  
 قتل عمدا أو خطأ (ولا  
 يفهمه كلاما) أى لا يعلم  
 كيف يدعى وهذه  
 المستلة ساقطة فى بعض  
 نسخ المتن (ولا تبغى  
 بالشهاد) وفى بعض  
 النسخ ولا تبغى  
 شهادا كأن يقول  
 القاضى له كيف تحملت  
 ولعلك ماشيت (ولا  
 يقبل الشهادة الآمن)  
 أى شخص (ثبت  
 عدالته) فان عرف  
 القاضى عدالة الشاهد  
 عمل بشهادته أو عرف  
 فسخه رد شهادته فان لم  
 يعرف عدالته ولا  
 فقهه طلب منه الزكية  
 ولا يكتفى فى الزكية قول  
 المدعى عليه أن الذى  
 شهد على عدل بل لابد  
 من احضار من يشهد  
 عند القاضى بعدالته

واعلم ع برتبة كل من لورور



وغيرها ويكتب أيضا للشهود به من فدرين أو عين أو غيرهما ويعتبر سراً كل واحد منهما ما كتبوا  
يعلم أحدهما بالآخر ليسأل عن حال الشاهد من العارفين بحاله من الأحباب أو الجيران فيسأل كل منهما  
عن حال الشاهد عن ذكر في قبول شهادته في نفسه وهل بينه وبين الشهود أو الشهود عليها منع شهادته  
من قرابة أو عداوة ثم يأتي كل منهما إلى القاضي ويخبره بما عليه من حال الشاهد بلفظ شهادة (فيقول  
أشهد) على شهادة للزكيين (أنه) أي الشاهد (عدل) وأن لم يقل في وعلى إلا أن زيادة ذلك تأكيد  
(ويعتبر في الزكي شروط الشاهد من العدالة وعدم العداوة وغير ذلك) كاستفاء التهمة فلا تقبل تزكية  
الأصل للفرع وعكسه (ويستترط مع هذا) أي شروط الشاهد (معرفة) أي الزكي (بأسباب الجرح  
والتعديل) إلا أنه يشهد بهما (وخبرة باطن من عدله) أو تجرحه أي معرفة ذلك (بصحة) أي بطول  
المعاصرة خصوصاً في السفر (أو جوار) إلا أنه يعرف به صاحب الشخص من مناسبه (أو معاملة) في الدراهم  
والدينارين ويجب ذكر سبب الجرح كازنا والتمرة للاختلاف فيه بخلاف سبب التعديل فلا يجب ذكره  
لأن الأصل العدالة (ولا يقبل القاضي شهادة عدو على عدوه) بخلاف شهادته له فإنها تقبل إذ لا تهمة  
كما قال الشاعر:

وملحة شهدت لها ضرتها • والفضل ما شهدت به الأعداء  
(والمراد بعدو الشخص من يفضيه) أي من يحزن لفرجه ويفرح لحزنه والمراد بالعداوة العداوة  
الدينية الظاهرة ويكتفي بما يدل عليها كالحصانة ولا يصح عداوة الدين فتقبل شهادة المسلم على الكافر  
لا عكسه وتقبل شهادة السني على المنيعة (ولا يقبل القاضي شهادة والد أو علة لولده وفي بعض النسخ  
لمولوده أي وإن سئل ولا شهادة ولولده وإن علا) لانه نعم لوالده القاضي أو الإمام بما لبيت  
المال فشهد له بصله أو فرعه قبلت شهادته لمعوم المدعي به على المسلمين (أما الشهادة عليهم فتقبل)  
لأن استفاء التهمة الآن كان بينه وبين أصله أو بينه وبين فرعه عداوة فلا تقبل الشهادة لهما ولا  
عليهما (ولا يقبل كتاب قاض إلى قاض آخر) أي لا يعمل القاضي المكتوب إليه بمجرد الكتاب  
(في جنس الأحكام) أو في سماع بينة (الأبعد شهادة شاهدين) عدلي شهادة (شهران على القاضي  
الكتاب) أي الذي كتب الكتاب (بما فيه أي الكتاب) من الحكم على الغائب (عند القاضي) المكتوب  
إليه بعد إحضار الخصم عنده وذلك لأن الاعتداء بما هو على شهادتهما لا على الكتاب لأنه سنة حق  
لوضاع أو انجحي فيه أو خلفاء الميرة ثم لا بالكتاب والمراد بهما شاهدان غير شاهدي الحق أمهما  
فلا يذهب إلى القاضي المكتوب إليه وأما اللذان يذهبان شاهداً الحكم (وأشار للمنفذ بذلك)  
أي بقوله ولا يقبل كتاب قاض إلى آخره (إلى أنه) أي الشان إذا ادعى شخص على شخص غائب عن البلد  
(بما لو ثبت المال عليه) بأن أقام المدعي الحجة عليه وحلف بين الاستظهار وحكم به الحاكم (فإن  
كان له مال حاضر) في محل عمل القاضي (قضاء القاضي منه) أي ذلك المال فناية عن الغائب فإن  
القاضي يثبت عنه لغيبه (وإن لم يكن له مال حاضر) في محل عمل القاضي (وسأل للمدعي أسماء  
الحال إلى قاضي بلد الغائب) بالحكم أو بسماع البينة (أجاب لذلك) أي للانتهاء المذكور (وفسر الاحباب)  
أي أصحاب الشافعي (أنهاء الحال) من قاضي بلد الحاضر إلى قاضي بلد الغائب (بأن يشهد قاضي بلد  
الحاضر عدلين) غير العدلين الشاهدين بالحق (بما ثبت عنده) أي ذلك القاضي (من الحكم على  
الغائب) وسن مع الأشهاد كتاب به يذكرفيه ما جرى عنده وما بين الخصمين ذا الحق والغائب الذي  
عليه الحق ويسن ختمه بنحو شمع بعد قراءته عليهما بحضوره ويقول أشهد كما أتت كتبت إلى  
فلان باسمكما ويضعان خطهما فيه ولا يكتفي أن يقول أشهد كما أن هذا خطي وأن ما فيه حكمي ويدفع  
مدلين تولست في عدلين

مع هذا معرفة  
بأسباب الجرح والتعديل  
وخبرة باطن من عدله  
بصحة أو جوار أو  
معاملة (ولا يقبل)  
القاضي (شهادة عدو  
على عدوه) والمراد بعدو  
الشخص من يفضيه  
(ولا) يقبل القاضي  
(شهادة والدي) وإن  
علا (لولده) وفي  
بعض النسخ لمولوده  
أي وإن سئل (ولا)  
شهادة (وليد لوالده)  
وإن علا أما الشهادة  
عليهما فتقبل (ولا  
يقبل كتاب قاض إلى  
قاض آخر في الأحكام  
الأبعد شهادة شاهدين  
يشهدان على القاضي  
الكتاب (بما فيه)  
أي الكتاب عند  
المكتوب إليه وأشار  
للمنفذ بذلك إلى أنه  
إذا ادعى شخص على  
شخص غائب بما ل  
وثبت المال عليه فإن  
كان له مال حاضر قضاه  
القاضي منه وإن لم  
يكن له مال حاضر  
وسأل للمدعي أسماء  
الحال إلى قاضي بلد  
الغائب أجاب لذلك  
وفسر الاحباب انتهاء  
الحال بأن يشهد قاضي  
بلد الحاضر عدلين بما ثبت عنده من الحكم على الغائب



وجوه الكتاب : بسم الله الرحمن الرحيم (٢٨٤) حضر عندنا فانا الله وآلنا فلان وادعى على فلان الغائب القيم في بلدك

لشاهدين نسخة أخرى بلاختم لبطالها لتذكر عند الحاجة ولو حكم بحضورها ولم يشهدا على الحكم فلمهما الشهادة به لأن الحكم بحضورهما بمنزلة اشهادهما (وصفة الكتاب) أي كيفية الكتوب (شتم الله الرحمن الرحيم حضر عندنا فانا الله وآلنا فلان) كزيد (وادعى على فلان) كبكر (الغائب القيم في بلدك بالشئ والفاني) أي بدين مثلا (وأقام) أي المحكوم له (عليه) أي المحكوم عليه (شاهدين) وهما فلان وفلان وقعدلا عندي فان كانت الحجة شاهدا وبينا وجب بيانها هذا اذا كان الانهاء تحكما استغنى عن تسمية الشهود وان كان الانهاء شاعا الحجة فلا بد من تسميتها ان لم يبدئها والا فلا ترك تسميتها (وحلفت للدعي) أي في الاستظهار وذلك بعد اقامة الحجة وتعديلهما بحلفا احتياطا لاغائب أن الحق عليه يلزمه أدائه (وحكمت له) أي الدعي (بالمال) فاستوفى أنت وهذا في انهاء الحكم وأما في انهاء سماع الحجة فالذي يحكم هو قاضي بلد الغائب ثم يستوفي الحق (وأشهدت بالكتاب فلانا وفلانا) أي ليؤدبا الشهادة بما فيه عندك (ويستترط في شهود الكتاب والحكم) لافي شهود الحق (ظهور عدالتهم عند القاضي المكتوب اليه) فيطلب وجوبا تركيهم عنده فلا بد من تعديلهم عنده (ولا تثبت عدالتهم عنده) أي عند القاضي المكتوب اليه (تعديل القاضي الكتاب اياهم) لأنه تعديل قبل أداء الشهادة ولأنه تكميل للدعي شهوده ولأن الكتاب إنما ثبت بقولهم فلو ثبتت به عدالتهم ثبتت بقولهم والشاهد لا يركي نفسه وانما شهود الحق فيعتبر تعديلهم عند القاضي الكتاب .

(فصل في أحكام القسمة وهي بكسر القاف) أي اسم مصدر لا قسم مأخوذ (من قسم الشئ) قسما بفتح القاف وهي لغة (وقرأ عمن بعض الانصاء من بعض بالطريق الآتي) أي الذي هو بمنزلة الانصاء بالكل أو غيره (وبفتح القاف النصوص من جهة القاضي) أو من جهة الامام (الى سبعة) وفي بعض النسخ الى سبع شرائط (الى أكثر) (الإسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورية والعدالة و) علم (الحساب) وعلم المساحة ويستترط فيه أيضا السمع والبصر والنطق والصطو وعدم تهمة بأن لا يكون هناك عداوة لأصلية ولا فرعية ولا سببية وكونه عفيفا عن الطمع حتى لا يرتب ولا يحون ويس فيه معرفته بتقدير قيم الأشياء فان لم يعرفه شال تعدلين عنه (فمن اتصف بضد ذلك) أي المذكور من الشر وط (لم يكن قاسما) لأن القسم ولاية والتصف بضد ذلك ليس من أهل الولايات (وأما اذا لم يكن القاسم منصوبا من جهة القاضي أو الامام بل كان منصوبا من جهة الشركاء) فقد أشار اليه المصنف بقوله فان تراعى وفي بعض النسخ تراصيا الشريكان (أو الشركاء) (بمن يقسم بينهما) لئلا الشريك لم يفتقر في هذا القاسم) بالبناء لمجهول (الى ذلك أي الى) جميع (الشروط السابقة) بل يستترط فيه التكليف مطلقا والعدالة ان كان في الشركاء محجور عليه وأراد القسمة له وله وهذا اذا لم يحكموا الشخص القاسم في القسمة فالقاسم مكتسب الامام أو القاضي فينبذ بشرط فيه الشروط المذكورة (واعلم أن القسم على ثلاثة أنواع) قسمة الافراز وقسمة التعديل وقسمة الإرد فباطل قسمة الافراز أن تكون في مستوى الاجزاء صورة وقسمة مثلثا أو متقوما وخياط قسمة التعديل أن تكون فيها اختلفت اجزائه في الصورة والقيمة أو في أحدهما وقسمة الرد هي ما يحتاج في قسمته الى رد مالي أجنبي كما قال الشارح (أحدها القسمة بالاجزاء) أي بالنظر للاجزاء المتساوية وهي افراز حتى كل من الشركاء فيجب المنع منها عليها لا غير عليه فيها (وتسمى قسمة المشابهات) لأن الاجزاء في هذه القسمة متشابهة قيمة وصورة (كقسمة المتقومات المتساوية في القيمة والصورة كدار متفقة الأبنية بأن كان في جانب منها بيت وصفة الجانب الآخر كذلك والعروة مستوية الاجزاء والارض متشابهة الاجزاء في القوة والضعف

بالشئ والفاني وأقام عليه شاهدين وهما فلان وفلان وقد عدلا عندي وحلفت للدعي وحكمت له بالمال وأشهدت بالكتاب فلانا وفلانا ويستترط في شهود الكتاب والحكم ظهور عدالتهم عند القاضي للكتوب اليه ولا تثبت عدالتهم عنده بتعديل القاضي الكتاب اياهم .

(فصل في أحكام القسمة وهي بكسر القاف الاسم من قسم الشئ قسما بفتح القاف وشرعا تميز بعض الانصاء من بعض بالطريق الآتي) (ويفتقر القاسم) المكتوب من جهة القاضي (الى سبعة) وفي بعض النسخ الى سبع (شرائط الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورية والعدالة والحساب) (فمن اتصف بضد ذلك لم يكن قاسما) وأما اذا لم يكن القاسم منصوبا من جهة القاضي فقد أشار اليه المصنف بقوله (فان تراعى) وفي بعض النسخ تراصيا الشريكان

بن يقسم بينهما) لئلا الشريك لم يفتقر في هذا القاسم (الى ذلك) أي الى الشروط السابقة . واعلم أن القسم على ثلاثة أنواع أحدها القسمة بالاجزاء وتسمى قسمة المشابهات كقسمة



الثلاث من حبوب  
وغيرها فجزأ الأنصاء  
كلاني مكيل ووزناني  
موزون ووزناني مدرع  
ثم بعد ذلك يفرغ من  
الانصاء ليعين لكل  
نصيب منها الواحد من  
الشركاء : وكيف  
الافراج أن تؤخذ ثلاث  
رقاع متساوية ويكتب  
في كل رقعة منها اسم  
شريك من الشركاء أو  
جزء من الأجزاء يخرج  
عن غيره منها ودرج  
تلك الرقاع في جنادق  
متساوية من طين مثلا  
بعد تحفيقه ثم يوضع في  
حجر من لم يحضر  
الكتابة والادراج ثم  
يخرج من لم يحضرها  
رقعة على الجزء الأول  
من تلك الأجزاء ان  
كتبت أسماء الشركاء في  
الرقاع كزيدو بكر  
وخالد فيعطى من خرج  
اسمه في تلك الرقعة ثم  
يخرج رقعة أخرى على  
الجزء الذي يلي الجزء  
الأول فيعطى من خرج  
اسمه في الرقعة الثانية  
ويعين الجزء الباقي  
لثالث ان كان الشركاء  
ثلاثة أو يخرج من  
كم يحضر الكتابة  
والادراج رقعة على اسم  
زيد مثلا ان كتبت في

وليس فيها مخوزع فتقسم وحدها ولو اجازاً أو قسمة (الثلاث من حبوب وغيرها) كدرهم  
وأدهان (فتجزأ الأنصاء كلاني مكيل) كالحبوب (ووزناني موزون) كالدرهم والأدهان (ووزناني  
مدرع) كالأرض والقماش وعداً في معدود كاللبن المصروب (ثم بعد ذلك) أي تجزئة الأنصاء (يخرج  
ثلاث الأنصاء ليعين لكل نصيب منها واحد من الشركاء) في هذا النوع وغيره من بقية الأنواع ويجوز  
أن يتفقا على أن يأخذ أحدهما أحد الحائسين والآخر الآخر أو يأخذ أحدهما النفس والآخر الحسب مع  
التعديل بالقيمة أو رد قسط الزائد من القيمة من غير إقراع (وكيفية الإقراع أن تؤخذ ثلاث رقائق  
متساوية) أو أكثر بعدد الأنصاء ان احتوت (ويكتب في كل رقعة منها اسم شريك من الشركاء)  
كزيد وخالدو بكر (أو) يكتب في كل رقعة (جزء من الأجزاء يخرج عن غيره) أي الجزء (منها) أي  
الأجزاء بخلافه أو غيره بأن يكتب الجزء الشرقي في رقعة والجزء الغربي في أخرى والقبلي في أخرى والجزء  
في كتابة الأسماء أو الأجزاء أو تعيين من يبدأ من الشركاء أو الأجزاء منوطاً بنظر القاسم (ويزج  
تلك الرقاع في جنادق متساوية) في مصورة بدا (من طين مثلا) أي أو شمع (بعد تحفيقه) أي الطين  
(ثم يوضع) أي تلك الجنادق (في حجر من لم يحضر الكتابة والادراج) ويستحب كونه قليل القلطة  
لتعد الحيلة والأولى كونه ضيقاً بعدد الأنصاء وله البقاء بأي نصيب أو شريك شاء (ثم يخرج من لم يحضرها)  
أي الكتابة والادراج (رقعة على الجزء الأول من تلك الأجزاء) كأن يقول القاسم هذه الرقعة  
للجزء الأول (ان كتبت أسماء الشركاء في الرقاع كزيدو خالدو بكر فيعطى) أي الجزء الأول (من  
خرج اسمه في تلك الرقعة) كزيد (ثم يخرج رقعة أخرى على الجزء الذي يلي الجزء الأول) كأن  
يقول هذه الرقعة للجزء الثاني (فيعطى) أي الجزء الذي يلي الأول (من خرج اسمه في الرقعة الثانية)  
كخالد (ويعين الجزء الباقي لثالث) كبكر من غير حاجة إلى إخراج الرقعة الثالثة (ان كان  
الشركاء ثلاثة) فان كانوا أكثر من ثلاثة كما رُبِعَ أخرجت الرقعة الثالثة وتعين الجزء الباقي للاربع  
وهكذا (أو يخرج من لم يحضر الكتابة والادراج رقعة على اسم زيد مثلا) كأن يقول خذ هذه  
الرقعة لزيد (ان كتبت في الرقاع أجزاء الأنصاء) كالجزء الشرقي والغربي والقبلي (ثم على اسم  
خالد ويعين الجزء الباقي لثالث) كبكر فان اختلفت الأنصاء كيف وتلك وسد من جزئها بقسم  
على أقلها وهو السدس فيكون ستة أجزاء ثم بعد ذلك فاما أن يكتب الأسماء في ثلاث رقائق بعدد أسماء  
الشركاء أو سبباً بأن يكتب اسم من له النصف في ثلاث واسم من له الثلث في اثنتين واسم من له  
السدس في واحدة ثم يخرج على الأجزاء واما أن يكتب الأجزاء في رقائق ويخرج على الأسماء  
ويجنب وجوباً في صورتين تفريق حصصاً واحداً كان للقسوم عقاراً كالذور ونحوها بخلاف  
المنقول لأن ضرر التفريق في العقار دون المنقول ومعنى اجتناب التفريق في كتابة الأسماء أن  
لا يبدأ بالخراج على الجزء الثاني أو الخامس بل يبدأ بالجزء الأول فان خرج له اسم صاحب النصف  
أخذه والذين بعده وان خرج له اسم صاحب الثلث أخذه والذي يليه وان خرج له اسم صاحب  
السدس أخذه وحده ثم يتم الأخراج في الجميع ومعنى اجتناب التفريق في كتابة الأجزاء أن لا يبدأ  
بصاحب السدس لأنه إذا بدأ به حثيث فربما خرج له الجزء الثاني أو الخامس فيترك ملك من له  
النصف أو الثلث فيبدأ بمن له النصف مثلاً فان خرج على اسمه الجزء الأول أو الثاني أعطاه مائة الثلث  
ويعين من له الثلث فان خرج على اسمه الجزء الرابع أعطاه مع الخامس وبعين السادس لمن له السدس  
(النوع الثاني القسمة بالتعديل للسهام وهي) أي (الأنصاء) بأن تقوم السهام (بالقيمة) وهذا النوع سبع  
كالنوع الثالث لأن كلاماً من الشريكين يباع ما كان لهما من نصيب الآخر بما كان لآخر من نصيبه وأما



دخله الاجبار للحاجة (كارض تختلف قيمة اجزائها بقوة اثبات أو قرب ماء) أو باختلاف ما فيها  
 فليسها فيجعل الثلث  
 سهمها والثلثان سهمها  
 ويكفي في هذا النوع  
 والذي قبله قاسم واحد  
 النوع الثالث القسمة  
 بالرد بان يكون في أحد  
 جانبي الارض المشتركة  
 ثمر أو شجر مثلاً لا يمكن  
 قسمته فترد من يأخذه  
 بالقسمه الى آخر جهتها  
 القرعة قسط قيمة كل  
 من البئر أو الشجر في  
 المال المذكور فلو  
 كانت قيمة كل من  
 البئر أو الشجر ألفاً وله  
 النصف من الارض رد  
 الاخذ ثمانية ذلك  
 خمسة ولا بد في هذا  
 النوع من قاسمين كما  
 قال (وان كان في  
 القسمة تقويم لم يقصر  
 فيه) أي في المال  
 المقسوم (على أقل من  
 اثنين) وهذا ان لم  
 يكن القاسم حاكم كما في  
 التقويم بغيره فان  
 حكم في التقويم بغيره  
 فهو كالتقويم بغيره  
 (والأصح جوازها) أي جواز قضائه (بعلوه) اذا كان مجتهداً فيكون حكمه في التقويم بغيره كحكمه  
 فان لم يكن عارفاً بالتقويم حكمه بغيره عدلين فان جعله القاضي أو الامام حاكم في التقويم كفي واحد  
 أما مقصود الشركاء فيكونه واحد اقطاعاً وأشار المصنف الى النوع الاول والنوع الثاني بقوله  
 (واذا دعا أحد الشرى يكن) أي طلب هو (شرى به الى قسمة ما لأخر رفيه) على طالب القسمة ولو كان  
 فيه ضرر على الطالب للقسمة وهي قسمة إفراز وقسمة تعديل (لزم الشريك الآخر) المطلوب الى  
 القسمة (اجابته) أي الطالب (الى القسمة) فلو كان لأحد الشرى يكن عشر دار لا يصلح للسكنى والباقي للآخر  
 يصلح لها ولو بضم ما عليه بخواره ولو باحياء موات مجتهداً أجبر صاحب العشر على القسمة بطلب  
 الآخر وان نصر رخصاً صاحب العشر لأن ضرره إنما جاء من قلة نصيبه لا عكسه فلا يجبر الآخر بطلب  
 صاحب العشر لانه متعنت في طلبه فلا اعتبار به فان كان العشر يصلح للسكنى ولو بضم ما عليه  
 بخواره ولو باحياء موات مجتهداً أجبر الآخر بطلب صاحب العشر لعدم التعنت حينئذ (أما الذي  
 في قسمته صور كحما) صغر (لا يمكن جهله حمامين) وطاعونه صغيرة لا يمكن جعلها حاكمين

التي في قسمته صور كحما لا يمكن جهله حمامين



(إذا طلب أحد الشركاء قسمته وامتنع الآخر فلا يجاب طالب قسمته في الأصح) لأن كلامهما يبطل  
نفعه المقصود منه بالقسمه ولو أمكن الاتفاق بينهما بوجه آخر فلا يجيبهم الحكم بقسمته ذلك لما فيها  
من الضرر ولكن لا يمنعهم منها لأن الحق لهم كالأموال جديرا واقتسموا نفعه . وأما ما يبطل  
نفعه بالكيفية كجوهره ووب نقيس فلا يجيبهم لقسمته لما فيها من الضرر وينتفع منها لأنه شبه لما  
فيه من ابطال نفعه بالكيفية .

(فصل : في الحكم باليمين) وفي بعض النسخ فصل في أحكام الدعوى واليمينات وفي بعض النسخ كان  
هذا الفصل مقدّم على الذي قبله (وإذا كان مع المدعي يمين) بما ادّعى أي رجلان أو رجل وامرأتان  
(سميها الحكم وحكم له بها ان عرف عدالتها) أي اليمين أو كانت معذلة (والا) أي وان لم يعرف  
عدالتها ولم تكن معذلة (طلب منها الزكية) وجوباً وأن لم يطعن الخصم فيها لأن الزكية حق لله  
تعالى (وان لم يكن له أي المدعي يمين) فقبل شهادتها بأن لم يكن له يمين أصلاً أو لم يمينه لا تقبل شهادتها  
لكونها مجرّوة (فالقول قول المدعي عليه يمينه) بعد طلب خصمه وتحليف القاضي فيصدق يمينه  
إلا في العان والقسامه إذا اقترن بدعوى الدم لو كان في جانب المدعي فيها (وللمراد بالمدعي من  
يخالف قوله الظاهر والمدعي عليه ممن يوافق قوله الظاهر) يكون الأصل عدم ما يدّعي المدعي ومن  
أكتفى منه باليمين لقوته وكلف المدعي يمينه لضعف حانته لكن قد بعض المدعي بالأصل كالأصل  
الزوج والزوجة قبل الوطء ثم قال الزوج أسلمنا معا وقالت الزوجة أسلمنا معا فمؤدع وهي مدعي  
عليها لأن وقوع الاسلامين معا خلاف الظاهر فالمدعي الزوج فيدوم النكاح وأن لم توجد يمينه معه  
وأما كان القول قوله لأن الأصل بقاء النكاح (فان نكل أي امتنع المدعي عليه عن اليمين المطلوبة  
منه ردت) أي اليمين حينئذ (على المدعي) أي ردّها القاضي (فيحلف) أي المدعي ان اختار ذلك  
(حينئذ) أي حين اذ ردت اليمين عليه يمين الرد (و يستحق) أي المدعي (اليمين) باليمين لا التاكول من  
غير توقف على حكم فلو حلف المدعي قبل رد اليمين عليه من القاضي لفت ماله بحكم القاضي بشكول الخصم  
فان حكم بأن قال حكمت بشكولك أو جعلتك ناكلاً فلا يتوقف على رد القاضي فاذا حلف بعد ذلك  
أعتد بها ويكون كد القاضي اليمين على المدعي وقوله له احلف بمنزلة الحكم بشكوله وكذا أقوال  
القاضي على المدعي ليحلفه وان لم يقل له احلف نازل منزلة الحكم بشكوله أيضاً والمدعي عليه أن يعود  
إلى اليمين قبل نكوله حقيقة أو تزيلاً والمدعي أن يعود إلى طلب اليمين من مطلقاً وإذا طلب منه وامتنع  
لم يكن له العود إلى يمين الرد لأنه أبطل حقه من يمين الرد الذي ردّها عليه قبل ذلك برضاه لخصمه  
ولو هرب المدعي عليه قبل الحكم بشكوله امتنع الحلف على المدعي وإذا نكل المدعي عليه عن اليمين  
بعد عرضها عليه سن القاضي أن يمين له حكم الشكول بأن يقول له ان نكلت عن اليمين حلف المدعي  
وأخذ منك الحق فان لم يفعل وحكم بشكوله نفذ حكمه وله بعد نكوله العود إلى الحلف مالم يحكم بشكوله  
حقيقة أو تزيلاً ولا فليس له العود إليه إلا برضاه المدعي (والشكول) حقيقة (أن يقول المدعي عليه  
بعد عرض القاضي عليه اليمين أنا ناكلاً كل عنها أو يقول له القاضي احلف فية قول لا أحلف) أو يقول له  
القاضي قل والله فيقول والرحمن وأما نكوله حكماً فهو أن يسكت عن جواب الدعوى لأدّهة أو  
غباوة أو نحوها ان حكم القاضي بشكوله فان كان شكوله كدّهة أو غباوة فترجّح له القاضي الحال  
وجوباً بأن يقول له إذا اطلت الشكوت حكمت بشكولك وقضيت عليك ثم حكم عليه بشكوله وبكوت  
الأصم قبل علمه بالحال ليس نكولاً بخلاف عدم الإشارة من الآخر بعد سماعه وقول القاضي  
للمدعي احلف منزل منزلة الحكم بشكول المدعي عليه فهو ليس حكماً بالشكول حقيقة لكنه نازل

إذا طلب أحد الشركاء  
قسمته وامتنع الآخر  
فلا يجاب طالب قسمته  
في الأصح .

(فصل : في الحكم باليمين)

(وإذا كان مع المدعي

سميها الحكم وحكم

له بها) ان عرف

عدالتها والأصل منها

الزكية (وان لم تكن

له أي المدعي يمين)

فالقول قول المدعي

عليه يمينه) وللمراد

بالمدعي من يخالف

قوله الظاهر والمدعي

عليه ممن يوافق قوله

الظاهر (فان نكل أي

امتنع المدعي عليه

(عن اليمين) المطلوبة

منه ردت على المدعي

فيحلف)

(ويستحق المدعي

والشكول أن يقول

المدعي عليه بعد

عرض القاضي عليه

اليمين أنا ناكلاً كل عنها أو

يقول له القاضي احلف

فيقول لا أحلف



منزلة الحكم بالنكول . فالخاص أن عندهم نكولاً حقيقة ونكولاً حكماً وحكماً بالنكول حقيقة  
وحكماً بالنكول نزلاً (واذا ندعيا أي اثنين) أي ادعى شخص على من يدينه (ثبناً) أي  
عينا وهو (في يد أحدهما) المتأصلة ولا يشترط أحدهما المدعى والمدعى عليه (فانقول) حينئذ (قول  
صاحب اليد بيمينه أن الشيء الذي في يده) ملك (له) إذ الكيد من الأسباب المرجحة وخرج باليد  
المتأصلة مآلو أخذ شخص شيئاً من إنسان ثم ادعى لنفسه وادعى من كان اليد عليه قبل ذلك أنه له فالقول  
قوله وإن لم تكن اليد له الآن فإن كان لكل منهما يمينه رجحت يمينه صاحب اليد ويستحق الداخل  
على يمينه الآخر ويسمى الخارج بشرط أن يقيم الداخل يمينه بعد يمينه الخارج ولو قبل تعدله لأن  
الأصل في جانب الداخل اليمين مالم يقيم الخارج يمينه فلا يعيد عنها مادامت كافية فلو أقامها قبلها لم يسمع  
في بعدها مدعياً وترجح يمينه الداخل ولو كانت شهادته وميناو كانت يمينه الخارج شاهدين وإن تأخر  
تاريخها أول يمين سبب الملك من شراء وغيره رجحت يمينه يده نعم لو قال الخارج هو ملكي اشتريته  
منك ولم يدفع لي أو غصبته مني أو أكثر منه أو استعمرته فقال الداخل بل هو ملكي وأقاما يمينين بما  
قاله رجحت يمينه الخارج لزارة عليها بما ذكر (وإن ادعى كل من الخصمين على الآخر وقد  
(كان) للمدعى به (في أيديهما) كأن كان فراساً تجلسا عليه أو داراً يسكنانها (أول يكن في يد واحد  
منهما) ولم يكن في يد نائب بل كان متاعاً ملقى في طريق مثلاً وليس للخصمين عنده (مخالفاً) أي  
حلف كل منهما على نفي كونه للأخر بأن يقول والله إن هذا الشيء ليس لي (وحلف المدعى به بينهما)  
أي فيقسم بينهما (نصفين) لقضائه صلى الله عليه وسلم بذلك (ومن حلف) أي أراد الحلف (على فعل  
نفسه) أو فعل مملوكه من عبد أو بهيمة (أثباتاً أو نفياً) ولو كان الفعل بظن مؤكداً كان يعتمد على  
خطئه أو خط مورثه (حلف على البت والقطع) وأما حلف في ذلك على البت والقطع لأن الإنسان يعلم  
حال نفسه وحال مملوكه منسوب إليه فهو كحاله وذلك كأن يقول في الأثبات والله بت بكذا أو هبت  
وفي النفي والله ما بت بكذا ولا هبت ولو قال شخص بني عبدك علي وأنكر فالأصح أن البت يحلف  
على البت والقطع لأن فعل عبده كفعله لأنه ماله ولو قال شخص جنت بهيمتك على زرع مثلاً فليك  
بهمته وأنكر ماله كمالها حلف على البت والقطع لأنه لا دية لها وأما من جنتها بتفسيره في حفظها  
فهو بفعله لا بفعلها وصورة الاعتناء على خط مورثه أن الولد رأى خط أبيه مثلاً أن ابنه فعل كذا  
كأداء دين أو طلاق وكان ناسياً له فله أن يحلف على البت على هذا الفعل اعتماداً عليه (والبت  
بمؤخدة فثناة فوقية معناه القطع وحيداً) أي حين إذا كان البت معناه القطع (فقطف المصنف القطع  
على البت من عطف التفسير) وأما أني به للإيضاح (ومن حلف) أي أراد أن يحلف (عبد على فعل  
غيره) وليس مملوكه من عبد أو بهيمة (ففيه) أي فعل غيره (تفضل فإن كان) أي فعل الغير (أثباتاً)  
مخصوصاً أو مطلقاً كبيع وأنلاف وعصب (حلف على البت والقطع) كأن يقول والله أفرضك مورثي  
كذا أو أودعك شكذا أو يجوز له البت والقطع في الحلف لاعتداده على خطئه أو خط مورثه فيظن ذلك  
ظناً مؤكداً (وإن كان) أي فعل الغير (نفياً) أي أو بدينه (مطلقاً) أي غير مقيد بزمان مخصوص  
ولا مكان مخصوص (حلف على نفي العلم) أي نفي علمه بأن غيره فعل شكذا كما قال الشارح (وهو أنه لا يعلم  
أن غيره فعل شكذا) فكل المطلق مما إذا ادعى ذنباً لمورثه على شخص فقال ذلك الشخص أبرأني من  
منه فأنكر المدعى البراءة فلذا أراد اليمين عليه قال والله لأعلم أن مورثي أبرأك منه وأما أكرسي  
بالحلف على نفي العلم لتعسر الوقوف عليه وأو حلف على البت والقطع بخارج كأن يقول والله أبرأ  
مورثي لأنه قد علم ذلك وأما لو حلفه القاضي في ذلك على البت والقطع فقد ظلمه لكن

(واذا ندعيا أي اثنين)  
(شيئاً في يد أحدهما)  
فانقول قول صاحب  
اليد بيمينه أن الذي  
في يده (وإن كان في  
أيديهما) أول يكن في  
يد واحد منهما (مخالفاً  
وجعل المدعى به  
بينهما) نصفين (ومن  
حلف على فعل نفسه)  
أثباتاً أو نفياً (حلف على  
البت والقطع) (ولبت  
بمؤخدة فثناة فوقية  
معناه القطع وحيداً  
فقطف المصنف القطع  
على البت من عطف  
التفسير) (ومن حلف  
على فعل غيره) ففيه  
تفضل (فإن كان أثباتاً  
حلف على البت والقطع  
وإن كان نفياً) (مطلقاً  
حلف على نفي العلم)  
وهو أنه لا يعلم أن غيره  
فعل شكذا



أما النفي المحصور (أي الذي لا ينفك عن المحصور) فيحلف فيه الشخص على البتة  
 فيحلف فيه الشخص على البتة  
 فصل: في شروط  
 الشاهد  
 (ولا تقبل الشهادة  
 إلا من) أي شخص  
 اجتمع فيه خمس  
 خصال (أولها) بل  
 (الاسلام) وثانيها  
 فلا تقبل شهادة كافر  
 على مسلم أو كافر  
 (والثاني) البلوغ  
 فلا تقبل شهادة صبي  
 وثالثها (والثالث) العقل  
 فلا تقبل شهادة  
 غبون (والرابع)  
 (الحرية) وثالثها  
 فلا تقبل شهادة رقيق  
 قنا كان أو مدبرا أو  
 مكاتبا (والخامس)  
 (المدالة) وهي لغة  
 التوسط وشراؤها  
 في النفس من  
 اقتراف الكفار  
 والذات الباطنة  
 (والسادس) شرائط  
 وفي بعض النسخ خمسة  
 شروط (أولها) أن  
 يكون العدل (ثانيها)  
 لا يكتفى به أي لكل  
 فرد منها فلا تقبل شهادة  
 صاحب كبيرة كزنا  
 وقتل النفس غير حي  
 والثاني أن يكون العدل

(أما النفي المحصور) أي الذي لا ينفك عن المحصور أو مكان مخصوص (فيحلف فيه الشخص على البتة)  
 ليس الوقوف عليه ومثال النفي المحصور أن يقول المدعي عليه أتراني مؤثما من كذا يوم كذا  
 وقت الزوال فيتعين الحلف على البتة فيقول المدعي والله لم يترك مؤثما من كذا في ذلك الوقت لأنه  
 حينئذ نفي محصور (تنبيه) قد تكون العين على تحقيق شيء ليس مستندا إلى فعله ولا إلى فعل غيره  
 مثل أن يقول لزوجته إن كان هذا الطائر غرابا فأنت طالق فطار ولم يعلم أنه غراب فأدعت الزوجة  
 أنه غراب وانكر الزوج ذلك فيحلف على البتة كأن يقول والله ليس غرابا والصواب أن يقال  
 كل عين هي على البتة والقطع الأعلى نفي فعل مطلق للنفي فيحلف فيه على نفي العلم  
 فصل: في شروط الشاهد أي وشروط العدل والشاهد مأخوذ من الشهادة وهي إخبار عن  
 شيء بلفظ خاص. وأركانها خمسة شاهد ومشهود له ومشهود به ومشهود عليه وصيغة (ولا تقبل  
 الشهادة) أي لا يقبلها القاضي. (الإيمان) أي شخص اجتمع فيه عند أدائها (خمس خصال) بل  
 عشرة (أولها) الإسلام وثانيها (ثانيها) العقل (ثالثها) الحرية (رابعها) البلوغ (خامسها) عدم  
 لائق حنيفة في قوله بقبول شهادة الكافر على الكافر وخلافه للإمام أحمد في الوصية في السفر لا في  
 غيره كان أوصى شخص برز الوصية إلى صاحبها وأشهد على ذلك كافرين فتقبل شهادتهما سواء  
 كان الشهود عليه مسلما أم كافرا (والثاني) البلوغ (والثالث) العقل (والرابع) الحرية (والخامس) عدم  
 خلاف للإمام مالك حيث قيل شهادة الصبيان فيما يقع بينهم من الجراحات مالم يتصرفوا (والسادس) العقل  
 فلا تقبل شهادة مجنون (والسابع) الحرية (والثامن) عدم كونه كافرا (والعاشر) عدم كونه مدبرا أو  
 حرته بالدار (فلا تقبل شهادة رقيق قنا كان أو مدبرا أو مكاتبا) أو مبعضا خلافا للإمام أحمد في قوله  
 بقبول شهادة الرقيق واختاره ابن النضر وغيره من أئمتنا (والسادس) المدالة وهي لغة التوسط  
 وشراؤها (أي صفة راسخة في النفس) أي اقتراف الكفار (أو كساستها) أي اقتراف الكفار (أو كساستها)  
 عن (اقتراف الذنوب الباطنة) كتقبيل زوجته أو أمه بحضرة الناس ومد الرجل عند الناس  
 الذين يستحلونهم وإكثار الحكايات الضحكة بين الناس بحيث يصير ذلك عادة فلا تقبل شهادة  
 فاسق ولو كان الشاهد يعلم فسق نفسه وهو صادق في شهادته فيقبل له أن يشهد كما اعتدله الرمي  
 ولو كان الشاهد يعلم فسق من نفسه والناس يعتقدون عدالة تجاز له أن يشهد. (والسادس) كونه  
 ناطقا فلا تقبل شهادة الأخرس وإن فهمت إشارته. (والسابع) كونه ناطقا فلا تقبل شهادة مفلج  
 لا يسطر الأمور. (والثامن) كونه غير منهم في شهادته فلا تقبل شهادة للمتهم. (والعاشر) كونه رشيدا فلا  
 تقبل شهادة مجنون عليه بسفه كان يضيق المال باحتيال عين فاحش مع عدم العلم بذلك. (والعاشر)  
 أن يكون له مروءة وهي شرط لقبول الشهادة لا لعدالة فخر تكسبها المروءة فلا تقبل شهادة لفقد  
 مروءته ومن لا مروءة له لا حياة له ومن لا حياة له قال ماشاء وزاد بعضهم شرطا واجدافي الحضر  
 دون السفر وهو أن يكون مواظبا للسنن فلا تقبل شهادة من ترك سنة الفجر والوتر أسبوعا ولا من  
 ترك تسبيح الركوع والسجود مدة طويلة أما من ترك سنة الفجر والوتر وصلى مكانها الفوائت فلا  
 ترد شهادته (والمدالة) أي لتحقيقها (خمس شرائط) وفي بعض النسخ خمسة شروط (أولها) أن يكون  
 الشخص العدل (ثانيها) لا يكتفى به أي لكل فرد منها فلا تقبل شهادة صاحب كبيرة (لأنه يصير فاسقا  
 بفعل الكبيرة بخلاف العزم على قول الكبيرة غدا فإنه لا يصير بذلك فاسقا) كالزنا وقتل النفس  
 غير حق وترك الصلاة ومنع الزكاة (والثاني) أن يكون العدل غير مفضل على القليل من نوع  
 (الصغار) كالنظر الحرم وكشف العورة ولو في الحاجة لغير حاجة (فلا تقبل شهادة الصغار) أي على



شيء من الصغار من نوع أو أنواع الآن ضلّت طاعاته على معاصيه والإصرار على الصغيرة بأن يتكلمها ثلاث مرات من غير توبينها (وعند الكبار من مذكور في المطولات) كناخير الصلاة عن وقتها بلا عذر والواط وشهادة الزور وعقوق الوالدين وكل الربا وكل مال اليتيم والإنفاق في رمضان غير عذر وترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. (والثالث أن يكون) الشخص (العدل سليم السريرة أي العقيدة) سميت العقيدة بالسريرة لأن الشخص ليس لها في قلبه (فلا تقبل شهادة متبديع يكفر أو يفسق بدعته فالأول من أنكر البعث) الأجساد ومن أنكر علم الله الجزئيات ومن أنكر حدوث العالم. والثاني كسب الصحابة غير قذف ونحوه والإعكان كبر أو كفرًا كقذف السيدة عائشة (أما الذي لا يكفر ولا يفسق بدعته فتقبل شهادته) لا تقبل شهادته في ذلك الشبهة التي قامت عنده (ويستثنى من هذه) أي الفرقة التي لا تكفر ولا تفسق بدعتها (الخطيئة فلا تقبل شهادتهم) بلا خلاف إذا شهدوا أو أفقهم ولم يبينوا السبب (وهم فرقة يجوزون الشهادة لأصحابهم إذا سمعوه) أي شخصًا (يقول لي على فلان كذا) فيشعرون في شهادتهم قول صاحبهم لا اعتقادهم أنه لا يكذب بهذا إذا لم يبينوا السبب (فان) يبينوا السبب كان (قالوا رأينا) أي فلانا (يقرضه) أي فلانا آخر (كذا) أو سمعناه يقوله كذا (قبل شهادتهم) لا تتفاء احتمال اعتمادهم على قول صاحبهم حينئذ وكذا تقبل لو شهدوا على أنفسهم لا تتفاء المانع. (والرابع أن يكون) الشخص (العدل مأمون الغضب وفي بعض النسخ مأمون عند الغضب) بحيث لا يوقعه نفسه الأمانة بالسوء عند غضبه في قول زور أو إصرار على غيبة أو كذب أو نحو ذلك (فلا تقبل شهادة من لا يؤمن عند غضبه) بأن تحمله نفسه عند غضبه على الوقوع فيما ذكره. (والخامس أن يكون) الشخص (العدل محافظا على مروءة مثله) من أبناء عصره من رأي مناهج الفروع وآداب وهي تختلف باختلاف الأشخاص والأزمنة والأمكنة بخلاف العدالة فانها لا تختلف بذلك بل يستوي فيها الشريف والوضيع (والرؤية) آداب نفسانية تحمّل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند عاين الأخلاق وجمل العادات وهو (تخلق الإنسان) أي الصفاته (بخلق أمثاله) أي بأوصاف أمثاله (من أبناء عصره) من رأي طرق الشرع وآدابه (في زمانه ومكانه) لأن الأمور العرفية لا تضبط بل تختلف باختلاف الأشخاص والأزمنة والبلدان (فلا تقبل شهادة من لا مروءة له كمن يمشي في السوق مكشوف الرأس أو البدن غير الموروثة) هو من (لا يليق به ذلك) بأن كان غير سوي وغير محرم بالنسك ولكن لا يلبس جوع أو عطش يأكل أو يشرب في سوق فهو غير سوي ومن يلبس من الفقهاء قباء أو قلنسوة في مكان لا يتعد ذلك فيه ولكن يقبل زوجته أو أمته ولو مرة بحضرة الناس ولو عارم له أو لمّا (أما كشف العورة محرام) من الصغار وهكذا الشرط الخامس إنما هو شرط لقبول الشهادة لا العدالة فانه مع ذلك لا يخرج عن كونه عدلا لكن شهادته لم تقبل لفقد مروءته ومن شروط قبول الشهادة أيضا أن يبادر شهادته قبل أن يسأل فيها لأنه حينئذ هي ثمّة في الذاكرة الحسية فتقبل شهادته فيها في حق الله المحضه كان يشهد أنه تارك للصلاة أو الزكاة أو الصوم وفيما له فيه حق مؤكّد كطلاق وعق و نسب وعقو عن قصاص وبقاء عتد وانقضائها وتحريم مصادرة وكفر وإسلام وبلوغ وكفاة وتعديل وصية ووقفان عمت جهته ما ولو بالآخر كالفقراء وحدود الله. وصورة شهادة الحسية في الزنا أن يقول الشهود ابتداء تشهد على فلان بأنه زنى فأحضره لشهده عليه فان قالوا ابتداء فلان زنى فهم قذفة فيجحدون حد القذف مالم يبعوه بقولهم ونشهد بذلك لأنه لا تقبل دعوى الحسية في حدود الله تعالى وإنما تقبل عند الحاجة إليها فلو شهد اثنان أن فلانا اعتق عبده أو أنه أخو فلانة

وعند الكبار مذكور في المطولات. والثالث أن يكون العدل سليم السريرة أي العقيدة فلا تقبل شهادة متبديع يكفر أو يفسق بدعته فالأول من أنكر البعث والثاني كسب الصحابة ولا يقبل شهادته ولا يفسق بدعته فتقبل شهادته ويستثنى من هذه الخطيئة فلا تقبل شهادتهم وهم فرقة يجوزون الشهادة لأصحابهم إذا سمعوه يقول لي على فلان كذا فأن قالوا رأينا يقرضه كذا قبلت شهادتهم. والرابع أن يكون العدل مأمون الغضب وفي بعض النسخ مأمون عند الغضب فلا تقبل شهادة من لا يؤمن عند غضبه والخامس أن يكون العدل محافظا على مروءة مثله (والرؤية) تخلق الإنسان بخلق أمثاله من أبناء عصره في زمانه ومكانه فلا تقبل شهادة من لا مروءة له كمن يمشي في السوق مكشوف الرأس أو البدن غير الموروثة ولا يلبس جوع أو عطش يأكل أو يشرب في سوق فهو غير سوي ومن يلبس من الفقهاء قباء أو قلنسوة في مكان لا يتعد ذلك فيه ولكن يقبل زوجته أو أمته ولو مرة بحضرة الناس ولو عارم له أو لمّا (أما كشف العورة محرام) ككشف العورة محرام



(فصل والحقوق ضربان) أحدهما (حق الله تعالى) وسيأتي الكلام عليه (و) (٢٩١) الثاني (حق الآدمي فأما

حقوق الآدميين

(فصلته) وفي بعض

النسخ فهي على ثلاثة

(أضرب ضرب لا يقبل

فيه إلا شاهدان

ذكران) فلا يكفي رجل

وامرأتان وفسر المصنف

هذا الضرب بقوله

(وهو ما لا يقصد منه

المال ويطلع عليه

الرجال) غالبا كطلاق

ونكاح ومن هذا

الضرب أيضا عقوبة الله

تعالى كحد شرب أو

عقوبة لآدمي كتعزير

وقصاص (وضرب)

آخر (يقبل فيه) أحد

أمر ثلاثة (أما شاهدان)

أي رجلان (أو رجل

وامرأتان أو شاهد

واحد (وبين للدعي

وأما يكون يمينه بعد

شهادة شاهده وبعد

تعديله يجب أن يذكر

في حلفه أن شاهده

صادق فيما شهد له به

فإن لم يحلف للدعي

وطلب يمين خصمه فله

فإن لم يحلف للدعي

وطلب يمين خصمه فله

فإن نكل خصمه

فله أن يحلف عين الرد

في الاظهر وفسر المصنف

هذا الضرب بأنه

(ما كان القصد منه

المال فقط (وضرب)

آخر (يقبل فيه) أحد

أمرين (رجل وامرأتان أو أربع نسوة)

وفسر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو ما لا يطلع عليه الرجال) غالبا بل نادرا

من الرضاع أو أنه طلق زوجته لم يكف حتى يقول أنه يسترقه أو أنه يريد نكاحها أو أنه يختلي بها أو أنه يستمتع بها أو يعاشرها أما حتى الآدمي كقودود وحده وفدي ويسع فلا تقبل فيه شهادة الحسبة وتقبل دعوى الحسبة فيما تقبل فيه شهادة الحسبة إلا في حدود الله تعالى .

(فصل) في نصاب الشهود . (والحقوق ضربان أحدهما حق الله تعالى وسيأتي الكلام عليه. والثاني حق الآدمي) وبدأ به لأنه الأغلب وقوعا فقال (فأما حقوق الآدميين) بالنسبة إلى ما يعتبر فيه عددا أو وضفا (فصلته) وفي بعض النسخ فهي على ثلاثة (أضرب) الأول (ضرب لا يقبل فيه إلا شاهدان ذكران

فلا يكفي رجل وامرأتان) ولا رجل ويمين لما روي مالك عن الزهري مضت السنة أنه لا يجوز شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح والطلاق وقس على الثلاثة غيرها بما يشار كفي المعنى من كونها ليست بمال ولا يقصد منه المال (وفسر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو ما لا يقصد منه المال ويطلع عليه الرجال غالبا) أي في غالب الأحوال وقد لا يطلع عليه الرجال نادرا فقد يتفق أن الرجل يطلق

زوجته من غير حضور رجال بل بحضور النساء ومع ذلك لا عبرة من (كطلاق ونكاح) درجة وشهادة على شهادة وكفالة وموت وصاية وشركة وقراض ورجل ما ذكر في الطلاق أن ادعته الزوجة بوض أو غيره فإن ادعاه الزوج بعوض ثبت بشاهد وعين ومثله دعوى المرأة النكاح لاثبات المهر أو شرطه أو الأرب ورجل ما ذكر في الوكالة والوصاية والشركة والقراض إذا أريد اثبات عقودها والولاية فإن أريد اثبات الحمل في الوكالة والوصاية واثبات حصته من المال في الشركة وحصته من

الربح فيها وفي القراض كفي فيها رجل وامرأتان أو شاهد ويمين (ومن هذا الضرب أيضا) وهو ما لا يقبل فيه إلا رجلان لكونه مما لا يقصد منه المال أصلا (عقوبة الله تعالى) أي موجبها (كحد شرب) وقطع الطريق والقتل بالردة (أو عقوبة لآدمي كتعزير) وحدقني (وقصاص) في النفس والطرف (و) الثاني (ضرب آخر يقبل فيه أحد أمور ثلاثة إما شاهدان أي رجلان أو رجل وامرأتان أو شاهد

واحد ويمين للدعي) لعموم قوله تعالى واستشهدوا أي فيما يقع لكم شهودين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان وروى مسلم وغيره «أنه صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين» أي في الأموال كما نقل عن السافعي (وأما يكون يمينه) أي للدعي (بعد) أداء (شهادة شاهده وبعد

تعديله ويجب أن يذكر في حلفه أن شاهده صادق فيما شهد له به) قبل ذكره الاستحقاق أو بعده نحو والله أن شاهدي صادق فيما شهد لي به وإني أستحققه أو إني مستحققه وإن شاهدي صادق فيما شهد لي به (فإن لم يحلف للدعي وطلب يمين خصمه) وهو الدعي عليه (فله) أي الدعي (ذلك) أي عدم

الحلف وتحليف خصمه لأنه قد يتورع عن اليمين (فإن نكل خصمه فله أن يحلف يمين الرد في الاظهر) لأنها غير التي تركها وإن حلف خصمه سقطت الدعوى ومنع هو أي المدعي من العود لليمين مع شاهد ولو في مجلس آخر لأن بمجرد طلب يمين خصمه يبطل حقه من الحلف فلا يعود إليه فلو أقام شاهد آخر سمعت (وفسر المصنف هذا الضرب بأنه ما كان القصد منه المال فقط) دون غيره

كالعقوبة ونحو الولادة أي سواء كان نفس للمال من عين أو دين أو منفعة أو عقدا ما لم يكن كبيع وإقالة وجعالة وضمان أو حقا ما لم يكن خيار وأجل وجعالة توجب مالا وقب (و) الثالث (ضرب آخر يقبل فيه

أحد أمرين إما رجل وامرأتان أو أربع نسوة) منفردات لما روي ابن أبي شيبة عن الزهري مضت السنة أنه يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادة النساء وعيونهن وقس بما ذكره غيره مما يشار كفي المعنى وإذا ثبت شهادتهن في ذلك منفردات فقبول الرجلين أو الرجل والمرأتين أولى ولا يقبل الرجل واليمين في ذلك (وفسر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو ما لا يطلع عليه الرجال غالبا بل نادرا

أمرين إما رجل وامرأتان أو أربع نسوة) وفسر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو ما لا يطلع عليه الرجال) غالبا بل نادرا

أمرين (رجل وامرأتان أو أربع نسوة) وفسر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو ما لا يطلع عليه الرجال) غالبا بل نادرا



كولادة) من حيث محبوت النسب (وحيض ورضاع) من البدن وبكارة وثبوتة وتحميل وعيب امرأة تحت ثوبها كرتقي وقرن وجرح على فرج وبرص واستهلال أي نزول الجنين من فرج أمه صار خاتمي ريث ويورث محمرة كانت تلك المرأة للنسبة بذلك أو أمه (واعلم أنه لا يثبت شيء من الحقوق بأمر اثنين وعين) لعدم ورود ذلك وكل ما ثبت بحجة ضعيفة يثبت بالأقوى من الحجة بالأولى (وأما حقوق الله تعالى) غير المالية (فلا تقبل فيها النساء) ولا الخنايا (بل الرجال فقط وهي أي حقوق الله تعالى) بالنسبة لما يعتبر فيه عهدا أو وصفا (على ثلاثة أصرب) أيضا: الأول (ضرب لا يقبل فيه أقل من أربعة من الرجال) باعتبار إيجاب الحد فقط (وهو الزنا) واللواط وإتيان البهيمة على المذهب النصوص لقوله تعالى «والذين يرمون المحصنات» (أي الزنا) (ويكون نظره) أي (الزنا) (الأجل الشهادة) أي (وأما تقبل شهادتهم بالزنا إذا قالوا لحانت منا الفتاة فرائنا أو تعدنا النظر لأقامة الشهادة وينبغي إذا أطلقوا الشهادة بأن لم يقولوا ذلك أن يستفسر أو ان تبسر بأن يقال لهم هل حانت منكم الفتاة أو تعدتم النظر لأقامة الشهادة أو لعير أقامتها) (فلا تقبل شهادتهم) (فلا تعدوا النظر لعيرها) أي (الشهادة) (فسقوا ووردت شهادتهم) (إذا تكبر ذلك منهم ولم تقبل طاعتهم على معاصيهم) (والألم يفسقوا ولم ترد شهادتهم لأن ذلك صغيرة ولا بد أن يقولوا عند أداء الشهادة رأيناها أدخل جسدها أو قدرها من فاقدها في فرجها على وجه الزنا وأن لم يقولوا كالأصم) (والخاتم أو كالمرد في المكحلة نعم يتكبر ذلك) (أما أقارب شخص بالزنا فيكفي في الشهادة عليه رجلان في الأظهر) (كسائر الأقارب) (وأما في إثبات الحرج فيكفي رجلان كما إذا شهد اثنان بجرح الشاهد وفسره بالزنا ثبت فسقه وليس بقاذبين له) (و) (الثاني) (ضرب آخر من حقوق الله تعالى يقبل فيه اثنان أي رجلان وفسر المصنف هذا الضرب بقوله وهو ما سوى الزنا) (وما ألحق به) (من) (أسباب) (الحدود) سواء أحسن الحد قتل المرتد أو لقاطع الطريق إذا قتل مكافئا له أو قطع الطريق في مرقبة أو في قطع طريق أم جلد (كحد شرب) (للسكر) (و) (الثالث) (ضرب آخر من حقوق الله تعالى يقبل فيه رجل واحد وهو هلال شهر رمضان فقط دون غيره من الشهور) (وذلك بالنسبة للصوم وصلاة التراويح وجماعة أو ترأخيا) (لذلك لا بالنسبة لحلول أجل أو لوقوع طلاق أو عتق مطلق بذلك الآن تعلقت الرؤية بالشاهد أو تأخر التعليق من ثبوت الهلال كأن قال بعد ثبوته بالواحد إن كان ثبت رمضان فقلت طالق أو فقلت حر (وفي البسوطات مواضع) (آخر) (تقبل فيها شهادة الواحد فقط منها) (أي المواضع) (شهادة اللوث) فانه يكفي فيها واحد (ومنها أنه يكتفي في الحرج بحد واحد) (وهو قد يرما على النخل من الربط مرة) (ومنها أنه يكتفي بشهادة العدل بإسلام الميت الذي في الصلاة عليه ونواحيها لافي الأرض ومنها أنه يكتفي بالواحد في إسماع كلام القاضي أو ترجمته للحصم ومنها إسماع كلام الحصم للقاضي الذي فيه بعض صميم أما الأصم فلا يصح توليته القضاء) (وأما الذي يترجم للقاضي كلام الحصم فيشترط فيه اثنان) (واعلم أن الشهود به أن كان فعلا كزنا وشرب خمر وغصب واتلاف وولادة ورضاع واصطياد وإحسانا) (أشترط في الشاهد به إصاره فقط فيكفي الأصم وإن كان قولا كعقد وفسخ وطلاق وقرار) (أشترط في الشاهد به أمران أبصار وسمع لقائله حال تعلقه به) (ومن رأى رجلا يتصرف في شيء في يده متميزا على أمثاله كالدار والعبد واستفاض بين الناس أنه مملوك تجاز له أن يشهد له به وإن لم يعرف سببه ولم تطل اللدة وكذا يجوز ذلك لو انضم إلى اليد تصرف ومدة طويلة ولو غير الاستفاض وكل ما يثبت بالاستفاضة فيكفي فيه الأعمى) (ولا تقبل شهادة الأعمى إلا في خمسة وفي بعض النسخ خمس مواضع والبراد بهذه الحجة مما يثبت بالاستفاضة) (أي الشروع والتسامع من جمع كثير يؤمن بواظهم على الكذب لكنهم

ورضاع. واعلم أنه لا يثبت شيء من الحقوق بأمر اثنين وعين (وأما حقوق الله تعالى) فلا تقبل فيها (النساء) بل الرجال فقط (وهي) أي حقوق الله تعالى (على ثلاثة أصرب) (ضرب لا يقبل فيه أقل من أربعة من الرجال) (وهو الزنا) ويكون نظره لأجل الشهادة فلو تعدوا النظر لعيرها فسقوا ووردت شهادتهم أما إقرار شخص بالزنا فيكفي في الشهادة عليه رجلان في الأظهر (ضرب آخر من حقوق الله تعالى) يقبل فيه اثنان أي رجلان وفسر المصنف هذا الضرب بقوله وهو ما سوى الزنا من الحدود كحد شرب (ضرب آخر من حقوق الله تعالى) يقبل فيه رجل واحد (واحد وهو هلال شهر رمضان) فقط دون غيره من الشهور وفي البسوطات مواضع تقبل فيها شهادة الواحد فقط منها شهادة اللوث ومنها أنه يكتفي في الحرج بحد واحد (ولا تقبل شهادة الأعمى إلا في خمسة) وفي بعض النسخ خمس (مواضع) (والمراد بهذه الحجة مما يثبت بالاستفاضة



ولو نساء وأرقاء وفققة فلا يشترط ذكر كورتهم ولا حربتهم ولا عداوتهم كما لا يشترط ذلك في عدد التواتر  
 وانما ثبتت هذه الأمور بالاستفاضة لأنها أمور مؤبدة فإذا طالت مدتها عسر إقامة البينة على  
 ابتدائها فثبتت الحاجة إلى ثبوتها بالاستفاضة ولا يكفي الشاهد بالاستفاضة أن يقول سمعت الناس  
 يقولون هكذا لأنه يحدث رتبة في شهادته لأنه يشعر بعدم حزمه بالشهادة مع أنه لا بد من الحزم بها  
 كأن يقول أشهد موت فلان أو أن فلانا هو ابن فلان أو أن هذا الشيء ملك فلان أو أن فلانا  
 عتيق فلان ولا يقول أشهد أن فلانا مات أو أن فلانة ولدت فلانا أو أن فلانا اشترى هذا الشيء أو  
 أن فلانا أعتق فلانا لما تقدم من أنه يشترط في الشهادة بالفعل الأضار والقول الأضار وسمع ذلك  
 (مثل الموت) لأن أسبابه كثيرة ومنها ما يغني ومنها ما يظهر وقد يسر الاطلاع عليه فاقضت الحاجة  
 أن يعتمد فيه على الاستفاضة. (والنسب لذكر أو أنى من أب أو قبيلة وكذا الأم) فهي مثل الأب  
 (ثبت النسب) أى الغوى (فيها) أى الأم (بالاستفاضة على الأصح) أما النسب الشرعى فهو والى الآباء  
 وأن لم يعرف عين النسب إلى وفى الرض ولو شهد الأعمى باستفاضة جاز أن لم يحتاج إلى تعيين  
 وإشارة بأن شهد على معرفته وباسمه ونسبه أو شهد له ونسبه وصوره أن نصف الشخص فيقول  
 الرجل الذى اسمه كذا وكنته كذا وبصلا كذا وكذا هو فلان فلان ثم يقيم المدعى بينه  
 أخرى أنه الذى اسمه كذا وكنته كذا إلى آخر الصفات أو يشهد له ملك دار معروفة أو أرض معروفة  
 (ومثل الملك المطلق) أى غير المقيّد بسبب وأما المقيّد بسبب فإن كان مما ثبتت سببه بالاستفاضة كالإرث  
 فكذلك وإن كان مما لا يثبت سببه كالبيع فلا (تنبيه) هذه الثلاثة من الأمور التى تثبت بالاستفاضة  
 وبقي أمور وقد نظم البحيرى الأمور التى تثبت بالاستفاضة في خمسة أبيات فقال :  
 فى الست والعشرين تكفى استفاضة \* وتثبت سمعا دون عيّن بأصله  
 ففى الكفر والتجريح مع عزل حاكم \* وفى سفه أو ضد ذلك كله  
 وفى العتيق والإوقاف والزكوات مع \* نكاح وإرث والرضاع وعسره  
 وإصائه مع نسبة وولادة \* وموت وحمل والضرب بأهله  
 وأثره ثم القسامية والولا \* وجزية والملك مع طول فعله  
 (و) الموضع الرابع فى (الترجمة) أن اتخذ القاضى مترجما له كلام الخصوم أو مترجما عنه لا خصوص كلام  
 القاضى فتقبل شهادته فيها ليكن فى الأولى لابد من اثنين وفى الثانية يكفي واحد لأن الترجمة تفسير  
 للفظ فلا يحتاج إلى معانة وإشارة (وقوله وما شهد به قبل العمى ساقط فى بعض نسخ المتن ومعناه  
 أن الأعمى لو تحمل الشهادة فيما يحتاج للبصر قبل عرويض العمى له) كبيع ونكاح وإقرار (ثم عمى  
 بعد ذلك) أى بعد تحمل الشهادة (وشهد بما يحمله أن كان الشهود له) (الشهود عليه) معروف  
 الاسم والنسب) فيقول أشهد أن فلان بن فلان أو فلان بن فلان بكذا (وما شهد به على المضبوط)  
 أى الذى ضبطه بوضع يده عليه والتعليق به من حين الإقرار فى أدنه حتى يشهد عليه بما سمعه منه  
 عند القاضى (وصورته) أى المضبوط (أن يقر شخص فى أدن أعمى بيق أو طلاق) أو مال (شخص  
 يعرف اسمه ونسبه ويكر ذلك الأعمى على رأس ذلك المقر فيملق الأعمى به) أى بذلك المقر  
 (ويضبطه حتى يشهد عليه بما سمعه منه عند قاض) فتقبل شهادته عليه على الصحيح لحصول العلم  
 بأنه الشهود عليه. والحاصل أن المثلة لها أربعة أحوال لأنها إما أن تكون يداها جميعا فى يده  
 أولا يكون نسيه منهما فى يده أو تكون يده المقر فى يده فقط أو يده المقر له فقط ففى الأولى تقبل  
 شهادته مطلقا أى سواء عرف اسمه ونسبه أم لا وفى الثانية تقبل أن كان مفعول الاسم والنسب عنده

مثل (الموت والنسب)

لذكر أو أنى من أب أو

قبيلة وكذا الأم ثبت

النسب فيها بالاستفاضة

على الأصح (و) مثل

(الملك المطلق والترجمة)

وقوله (وما شهد به قبل

العمى) ساقط فى بعض

نسخ المتن ومعناه أن

الأعمى لو تحمل

الشهادة فيما يحتاج

للبصر قبل عرويض

العمى له ثم عمى بعد

ذلك وشهد بما يحمله

أن كان الشهود له

وعليه معروف فى الاسم

والنسب (و) ما شهد

به (على المضبوط)

وصورته أن يقر شخص

فى أدن أعمى بيق

أو طلاق لشخص يعرف

اسمه ونسبه ويكر ذلك

الأعمى على رأس ذلك

المقر فيملق الأعمى به

ويضبطه حتى يشهد

عليه بما سمعه منه

عند قاض







ولا يحتاج الصريح الى نية ويقع العتق أيضا بغير الصريح كما قال (٢٩٥) (والكناية مع النية) كقول السيد لعبد له

لاملك لي عليك  
لاسلطان لي عليك  
ونحو ذلك (واذا  
أعتق) جاز التصرف  
(بعض عبدا) مثلا  
(عتق عليه جميعه)  
موسيرا كان السيد أولا  
معتقا كان ذلك البعض  
أولا (واذا أعتق) وفي  
بعض النسخ عتق  
(شركا) أي نصيبا له في  
عبد مثلا أو أعتق  
جميعه (وهو موسير)  
ببقيه (شركي العتق الى  
بقيه) أي العبد وشركي  
الى ما ليس به من نصيب  
شركي على الصحيح  
وتقع السرية في الحال على  
الأظهر وفي قول بأداء  
القيمة وليس المراد  
بالموسر هنا هو الذي بل  
من له من المال وقت  
الاعتاق لم يبق بقيمة  
نصيب شركي فاضلا عن  
قوته وقوت من تارمه  
نقته في يومه وليته  
وعن دست نوب يلقى  
به وعن سكي يومه  
(وكان عليه) أي العتق  
(قيمة نصيب شركي)  
يوم اعتاقه (ومن ملك  
وأحدا من والده أو)  
من مولوديه عتق  
عليه بعد ملكه سواء  
كان المالك من أهل

العتق (ولا يحتاج الصريح الى نية) للايقاع (ويقع العتق أيضا بغير الصريح كما قال) أي المصنف (و)  
يقع العتق بلافظ (الكناية مع النية) أي نية العتق لاحتياجا لغير العتق (كقول السيد لعبد له لاملك لي  
عليك) أي لكوني أعتقتك ويحتمل لكوني عتقتك (لاسلطان لي عليك ونحو ذلك) كقوله لا سبيل  
لي عليك لا خدمة لي عليك أمث مولاي ولو قال وهبتك نفسك وبوي العتق عتق ولم يحتاج لقبول  
أو بوي التملك عتق أن قبل فوراً كما في ملكتك نفسك (واذا أعتق جاز التصرف بعض عبدا مثلا) أي  
أوامه (عتق عليه جميعه) سرياً أن كان المالك العتق المالك (موسيرا كان السيد أولا) أي أول يكن موسيرا  
أن كان جميع العبد له (معتقا كان ذلك البعض) كقوله (أولا) كقوله فان كان العتق وكلا جنيبا فان أعتق  
جزءا شاعرا معتقا كصنف عتق والأفلا يعق منه شيء وإن أعتق غير جازر التصرف فلا يعق عليه شيء  
منه حتى ما عتقه (واذا أعتق وفي بعض النسخ عتق سرياً) بكسر السين المعجمة وسكون الراء المهملة  
(أي نصيباً له) أي العتق (في عبداً مثلا) أي أوامه كان يقول أعتقت نصيبك أو نصيب منك حر  
أو أعتقت نفسك مثلا (أو أعتق جميعه) أي العبد المشترك كان يقول أعتقتك أو أنت حر (وهو موسير  
ببقيه) أي والحال أنه موسير بقيمة باقية (شركي العتق) من نصيبه (إلى باقيه أي العبد) أي إلى نصيب  
شركي كقوله نصيبه أو قل سواء كان شركي به مسلماً أم لا محجوراً عليه أم لا (أو شركي إلى ما ليس به من  
نصيب شركي على الصحيح) وأن قل ويبقى الباقي على ملك شركي . والحاصل أن الاعتاق شري إلى  
ما ليس به من نصيب شركي كلاً أو بعضاً (وتقع السرية في الحال) بنفس الاعتاق (على الأظهر) وهو  
الاعتماد (وفي قول) تقع السرية (بأداء القيمة) وفي قول أن دفعها بأن أنها بالاعتاق فان لم يدفعها بأن أنه  
لم يعق (وليس المراد بالموسر هنا هو العتق) الذي يملك ما يكتفه العتق الغالب (بل) المراد به من له من  
المال وقت الاعتاق (لا بعده) (ما يبق بقيمة نصيب شركي) أو بقيمة بعض نصيب شركي (فاضلاً) ذلك  
(عن قوته وقوت من تارمه نقته في يومه وليته وعن دست نوب) أي جماعة نوب يلقى به أي  
بالعتق وعن تارمه كسوته (وعن سكي يومه) وليته لأن كونه فلا يمنع دينه ولو مستغنياً السرية  
كما لا يمنع الزكاة والضابط في ذلك أن يكون فاضلاً عن جميع ما ترك للفليس ويتصرف في ذلك كله  
ما يصرف في الديون لأن بقيمة نصيب شركي تصير كالدين لتزول الاعتاق منزلة الاتلاف (وكان عليه أي  
العتق) بمجرد السرية (قيمة نصيب شركي) أو قيمة ما ليس به منه (يوم اعتاقه) أي وقتاً لأنه وقت  
الاتلاف ولو كان يساره بمال غائب لأنه يشترط للعتق دفع القيمة بالفعل والشريك مطالبة العتق  
بدفع القيمة وإحباره عليها فان لم يطالبه الشريك فلم يجد مطالبة فان لم يطالبه أيضاً طالبة القاضي  
فلو مات أخذت من تركته ولو اختلفا في قدر القيمة فان كان العبد حاضراً وقرب العهد زوج  
أهل القوم وإن غاب أو مات أو طال العهد تحدد للعتق في الأظهر لأنه غارم (ومن ملك واحداً  
من والديه أو من مولوديه) بكسر الدال فيهما من النسب ملكاً قهراً كالأرث واختيارياً كالنساء  
والهبة والوصية (عتق) أي ذلك الواحد (عليه) أي على من ملكه بشرط أن يكون حراً  
كاملاً (بعد ملكه) أي عتبه (سواء كان المالك من أهل التبرع أو لا كهي وجنون) وسفيه .

فصل في أحكام الولاء وهو لعتق مشتق من الموالاة وهو المعاونة والمقاربة  
رقيق معتق (والولاء) بالمد (من حقوق العتق وحكمه) أي حكم الارث بالولاء (حكم التعصيب  
التبرع أولاً كهي وجنون . وهو لعتق مشتق من الموالاة وهو المعاونة والمقاربة  
رقيق معتق (والولاء) بالمد (من حقوق العتق وحكمه) أي حكم الارث بالولاء (حكم التعصيب



عند عدمه) وسبق معنى  
 المتعصبين بأنفسهم  
 لا كبت للعق وأخته  
 وترتيب العصبات  
 في الولاء أكثر تبهم في  
 الارث) لكن الأظهر  
 في باب الولاء أن أخت  
 المتق وابن أخيه  
 مقدمان على جد المتق  
 بخلاف الارث أي  
 بالنسب فإن الأخ والجد  
 مبركان ولا ترتب امرأة  
 بالولاء إلا من شخص  
 تأثرت عقه أو من  
 أولاده وعقائه (ولا  
 يجوز أي لا يصح) بيع  
 الولاء ولا هبته) وحينئذ  
 لا ينتقل الولاء عن  
 مستحقه  
 (فصل في أحكام التديير  
 وهو لغة النظر في  
 عواقب الأمور، وشرعا  
 عتق عن در الحياة  
 وذكره المصنف بقوله  
 (ومن أي السيد إذا  
 قال لعبد) مثلا إذا  
 مات أنا (فأنت حر  
 فهو أي العبد مذب  
 يعتق بعد وفاته) أي  
 السيد من ثلثه أي  
 ثلث ماله أن خرج كله  
 من الثلث والأعتق منه  
 بقدر ما خرج من الثلث  
 أن لم يخرج الورثة وما  
 ذكره المصنف هو من  
 صريح التديير فإنه

(٢٩٦) التعصب في الفرائض (وبنته قبل الولاء عن المتق إلى الذكور من عصبته)

بالنسب (عند عدمه) أي التعصب بالنسب لأن عصبته متراخية عن عصبية النسب لقوة النسب  
 على الولاء (وسبق معنى التعصب في الفرائض) والعصبية هو من ليس له سهم مقدر حال التعصب (و ينتقل  
 الولاء) أي فائدته (عن المتق) بعد موته (إلى الذكور من عصبته المتعصبين بأنفسهم) كان للمتق  
 وأبيه وأخيه وهكذا دون سائر ورثته كالأم والأخ للام والزوجة و (لا) من يعصبهم العاصب) كبت  
 المتق وأخته) لأن البنت مع الابن والأخت مع الأخ عصبية بالغير والأخت مع البنت عصبية مع الغير  
 ومع ذلك لا ترتب هنا لأنه لا يرتب هنا من أقارب المتق إلا العصبية بالنفس فواشترت البنت بأختها  
 عليها ثم أعتق عبدا ثم مات الأب ثم مات عتيقه بلا عاصب من النسب للأب وعتيقه فمات المتق  
 للبنت لأن كونه بنت المتق لا ينافي بقاءه مع المتق فان كان هناك عاصب من النسب للأب أو عتيقه فلا ينافي  
 لها لأن متق المتق وهو البنت هنا متأخر عن العاصب كالأخ وابن العم (وترتيب العصبات في  
 الولاء) أي في ثمرته كالارث وولاية الزوج (ع كترتيبهم في الارث) فيقدم ابن المتق ثم ابنه وإن  
 سفل ثم أبو المتق وهكذا (لكن الأظهر في باب الولاء أن أخت المتق وابن أخيه مقدمان على جد  
 المتق) نظرا لكونهما يرتبان بالنسبة فإن أخت المتق ابن أبي المتق وأما الجد فإنه يرتب بالأبوة لأنه  
 أبو أبي المتق والبنوة مقدمة على الأبوة فإذا مات المتق عن أخي المتق أو ابن أخيه وجده كان  
 للبرائ لأختي للمتق أو ابن أخيه دون جده (بخلاف الارث أي بالنسب فإن الأخ والجد مبركان)  
 أي في الارث بالنسب نظرا لاشتراكهما في الأدلاء إلى الميت بالأب وابن الأخ مؤخر عن الجد في  
 الارث كما هو مؤخر عن الأخ (ولا ترتب امرأة بالولاء إلا من شخص تأثرت عقه أو من أولاده  
 وعقائه) فترتب العتقة من أولاد عتيقه ذكورا كانوا أو إناثا ومن عتقائه فلا ترتب للمرأة العتقة  
 إلا من عتيقه) وكما اتفق إليه بنسب أولاده (ولا يجوز أي لا يصح) بيع الولاء ولا هبته لأن الولاء  
 كالنسب فكما لا يصح بيع النسب ولا هبته لا يصح بيع الولاء ولا هبته (وحينئذ لا ينتقل الولاء  
 عن مستحقه) الذي هو المتق وعصبته المتعصبون بأنفسهم فيثبت لهم في حياة المتق على المذهب  
 ولما خرا عما هو أرثهم به فلا يرتبون مع وجود المتق وإن كان الولاء ثابتا للجميع  
 (فصل في أحكام التديير وهو لغة النظر في عواقب الأمور) ومنه قوله صلى الله عليه وسلم (التديير  
 نصف العيشة) (وشرعا عتق) ناسي (عن در الحياة) أي تعلق عتق من مالك بموت السيد وحده  
 أو مع صفة قبله كأن يقول ان دخلت الدار فارت حر بعد موتي فيصير التديير معلقا على دخول الدار  
 فان وجدت الصفة ثم مات عتق والا فلا (وذكره) أي المعنى الشرعي (المصنف بقوله ومن أي  
 والسيد إذا قال لعبد مثلا) أي أو أمته (إذا مات أنا فأنت حر) أو بذلك حرة (فهو أي العبد مذب  
 ويصح التديير مقيدا بشرط كأن يقول ان مات في هذا الشهر أو هذا الرض فأنت حر فإن مات فيه  
 عتق والا فلا وحكمه أنه (يعتق بعد وفاته أي السيد من ثلثه أي ثلث ماله) بعد الدين وبعد التبرعات  
 المنجزة وإن وقع التديير في الصحة ويعتق العبد كله (ان خرج كله من الثلث والا) بأن خرج  
 بعضه (عتق منه) بعضه (بقدر ما خرج من الثلث) كالنصف فلو لم يكن له مال غيره عتق ثلثه فقط  
 (ان لم يخرج الورثة) فمأزاد على الثلث فان أجاز وأعتق كله وذلك إن لم يكن عليه دين مستغرق  
 للتركة والا فلا يعتق منه شيء (وبا ذكره المصنف هو من صريح التديير) فلا يحتاج إلى النسبة  
 (ومنه) أي الصريح (اعتقك بعد موتي) أو أنت حر بعد موتي أو حررتك بعد موتي أو أنت  
 مذب أو درتك وإن لم يقل بعد موتي (ويصح التديير بالكنية أيضا مع النية) أي نية التديير  
 (كحلفت بك بعد موتي) أو حلفت بك بعد موتي (ويجوز له أي السيد) الجائر التصرف

اعتقك بعد موتي ويصح التديير بالكنية أيضا مع النية كحلفت بك بعد موتي (ويجوز له أي السيد)



(أن يديمه) أي المدبر (في حال حياته و بطل تديره) وله أيضا التصرف فيه بكل ما يريد (٢٩٧) الملك كونه بدفعه أو جعله

صدافا والتديره تعليق  
عقني بصغة في الأظهر  
في قول وصية السيد  
فعل الأظهر لو باعه  
السيد ثم ملكه لم يعد  
التدير على الذهب  
(وحكم المدبر في حال  
حياة السيد حكم المد  
القرن) (وحينئذ يكون  
أ كمال المدبر السيد  
وان قيل المدبر فكيف  
القيمة أو قطع المدبر  
فالسيد الأرض وبقى  
التدير بحاله وبقى  
النسخ وحكم المدبر  
في حياة سيد حكم  
المدبر القرن

(فصل) في أحكام  
الكتابة بكسر الكاف  
في الأشهر وقيل بفتحها  
كالعاقبة وهي لنا  
مأخوذة من الكتب  
وهو بمعنى الصم والجمع  
لأن فيها صم نجم إلى نجم  
وشرعنا على على  
مال منجم بوقتين  
معلومين فأكبر  
(والكتابة مستحبة إذا  
سألها الميت) أو الأمة  
(وكان نكل منها  
مأمنونا) أي أمينا  
(مكتسبا) أي قويا على  
كتب ما يوتي بالزمن  
من أداء النجوم (ولا

(أن يديمه أي المدبر في حال حياته) أي السيد (ويبطل) لأنه صلى الله عليه وسلم باع  
مدبر رجل من الأنصار رواء الشيخان ويجوز له أيضا أن يبا مدبره لبقاء ملكه ولا يبطل به  
تديرها نعم إن حبلت منه ضارت مستولدة وبطل تديرها بالاستيلاء لأنه أقوى من التدير والإقوى  
رفع الأصنف كما رفع ملك اليمن النكاح (وله أيضا التصرف فيه) أي المدبر (بكل ما يريد الملك  
كونه بدفعه) أي الهبة التي بمعنى المين الوهوبة بخلافها قبل قبضها لأنها لا تزال الملك حينئذ  
(أو جعله) أي المدبر (صدافا) في النكاح ولو كان الذكافر عبد مسلم فديره أ بطل تديره وبيع على  
لأنه مأمور بأمر الملك عنه وهو لا يتحصل بالتدير (والتدير تعليق عقني بصغة) مخصوصة وهي موت  
السيد فقط أو مع شيء قبله (في الأظهر) وهو العمد (وفي قول) هو (وصية لعبد بفتح) فكانه  
قال وصيت لك بعقك بدموتي فحينئذ يحتاج إلى اعتاق بعد الموت (فعل الأظهر) ومقابلته (لو باعه  
السيد ثم ملكه لم يعد التدير على الذهب) لأن الزائل العائنه كالأدي لم يعد وفي قول على قول  
التعليق يعود التدير على قول عود الحنف في اليمن (وحكم) الرقيق (المدبر في حال حياة السيد حكم  
المدبر القرن) بكسر القاف وهو من لم يتعلق به شيء من مقدمات العقني أي في سائر الأحكام الأخرى فانه  
باطل على الذهب (وحينئذ) أي حين إذا كان حكم المدبر حكم القرن (تكون) كمال المدبر السيد أي  
الأكابر التي اكتسبها في حياته دون التي اكتسبها بدموته (وان قيل للمدبر فللسيد القيمة) وبطل  
التدير ولا يزعم أنه يشترى بقيته عبد تديره بدله بخلاف ما ألّف البدي فانه يشترى بقيته عبدا  
مثله ووقف بدله (أو قطع المدبر) كان قطعت يده (فلسيد الأرض) أي أرض القطع كنصف القيمة  
في هذا المثال (ويبقى التدير بحاله) لبقاء أهل الدبر بخلاف مسألة القتل فلا يبقى التدير لزوال  
أهل الدبر (وفي بعض النسخ وحكم المدبر في حياة سيد حكم المدبر القرن) باسقاط لفظ حال وبالإضافة إلى  
الصغير في لفظ سيده

(فصل : في أحكام الكتابة بكسر الكاف في الأشهر وقيل بفتحها كالعاقبة) في الفتح وهو معنى  
العقني (وهي لغة) الصم والجمع (مأخوذة من الكتب وهو معنى الصم والجمع لأن فيها صم نجم إلى  
نجم) وقيل لأنه يكتب لها وثيقة غالبا (وشرعا عقني) أي عقد عقني بلفظ الكتابة (تعلق على) أداء  
(مال منجم) أي مؤقت (بوقتين معلومين فأكبر) كأن يقول كاتبك على دينارين تأخيرهما في  
شهرين فإن أدبتهما إلى فلان فخر (والكتابة) أي إيجابها من السيد (مستحبة إذا سألها الميت  
أو الأمة) من السيد (وكان كل منهما مأمنونا أي أمينا) فيما يكتبه بأن لا يضيع المال في مصبة  
وإن لم يكن عدلا كتره نحو صلاة (مكتسبا أي قويا على كتب ما يوتي بالزمن من أداء النجوم)  
ليؤتي تحصيل النجوم وقيل ولو كان الأمين غير قوي على الكسب لأن الأمين يمان بالصدقات  
وقيل تستحب الكتابة لقوى غير أمين . والحاصل أن الكتابة كانت مباحة أن لم يوجد تلك  
الشروط الثلاثة ولا يكره بحال وقد تكرر ما عارض كان ظن كسبه محترم وتحريم أن علم ذلك كفسحور  
وقد تجب إذا توقفت نفقته على بيت المال التوقف على كتابته مثلا (ولا تصح) أي الكتابة (الأ  
بمال معلوم) عندهما تحسبا ونوعا وقدراً وصفة لأنه يجوز في الذمة فاشترط فيه العلم بذلك كدين السلم  
(كقول السيد لعبد كاتبك على دينارين مثلا) أي أوأ. كتر كارب دنانير (ويكون كمال للعلم  
ووجلا إلى أجل معلوم) ليحصله ويؤديه فلا تصح الحال ولو كان المالك مبيعاً يقدر عليه في الحال  
(أو أنه) أي الأجل (بمجان) أي وقتان لأنه لا نور عن المحابة رضي الله تعالى عنهم أن يهدم ولو جازت على  
أولهم بثمان أعماره ولاخذ لا كره (كقول السيد في المثال المذكور) كاتبك على دينارين (بدفع إلى

(٣٨ - فوت الحبيب القريب) تصح الأفعال معلومة كقول السيد لعبد كاتبك على دينارين مثلا (ويكون كمال للعلم  
(مؤجلا إلى أجل معلوم قوله نجمان) كقول السيد في المثال المذكور لعبد يدفع إلى  
دين سومايا كل  
أصل



الدينار بن في كل نجم دينار فاذا آتيت ذلك فانت حر (وهي) أي الكتابة الصحيحة (من جهة السيد لازمة) فليس له فسخها بعدل ومها إلا أن يعجز الكاتب عن أداء

(٢٩٨)

الدينار بن في نجمين معلومين كسهر (في كل نجم دينار) فلا بد من بيان عدد النجوم وقسط كل نجم منها (فاذا آتيت ذلك) أي للذكو من الدينار بن (فانت حر) أي عند أداء ذلك (وهي) أي الكتابة الصحيحة (من جهة السيد لازمة) لأنها عقدت لحظ الكتاب لحظه (فليس له) أي السيد (فسخها) أي الكتابة (بعد لزومها) أي بعد تمام عقدها وصحتها فانما يلزم مجرد العقد الصحيح (الآن) يعجز الكاتب عن أداء النجم أو بعضه أي بعض النجوم (عند الحظ كقوله عجزت عن ذلك) أي أداء النجم (فليس السيد حينئذ) أي حين اذ عجز الكاتب عن ذلك عند الحظ (فسخها) أي الكتابة لتعذر العوض عليه (وفي معنى العجز كاستناع الكاتب من أداء النجوم مع القدرة عليها) أي أداء النجوم وفي معنى الاستناع اذا غاب عند الحظ ولم يأت له السيد وان حضر ماله (والكتابة من جهة السيد الكاتب جائزة فله بعد عقد الكتابة) أي بعد تأميره بالقبول الاستناع من الاعطاء مع القدرة (فيعجز نفسه بالطريق السابق) وهو العجز عن أداء النجم وهذا ليس بقيد بل له تعجز نفسه ولو مع القدرة على تحصيل العوض كأن يقول عجزت نفسي فاذا عجزت نفسه فلا سيد الكسر والفسخ بنفسه وان شاء فسخها بالحكم ولا تنفسخ عجز النجم (وله) أي الكتابة بنفسه كافي اقل من المشتري بالتمن فان البائع الفسخ (متى شاء وان كان معتمداً في نجوم الكتابة) وان لم يعجز نفسه ولا تنفسخ الكتابة ولو فاسدة بالجنون ولا بالاغيار ولا بالخجل فليس أوفسده سواء كان ذلك من السيد أو الكاتب لأن اللزوم من أحد الطرفين لا يفسخ بشيء من ذلك كالرهن (وأفهم قول المصنف متى شاء أن له اختيار الفسخ) أي في أي وقت فله ترك الأداء (وان كان معه فقامه) (أما الكتابة الفاسدة فجائزة من جهة الكاتب والسيد) فكل كسر ختم أي شاء (والكتابة الفاسدة هي ما اختلت بحتمها فساد شرط كشرط أن يليه أو كتابة بعض رقيق أو فيها دعوى مقصود كختم أو فساد أجل كنجم واحد والكتابة الباطلة هي ما اختلت تحتها باختلال ركن من أركانها ككون أحد المصدقين صبيًا أو مجنونًا أو مكرها أو عقدت بغير مقصود كدفع (ولم يكتب التصرف في أي يده من المال) الحاصل من كسبه (بيعه وشراءه) ونحو ذلك مما لا يبرع فيه ولا خطر (لا يبرع ونحوها) مما فيه برع كصدقة وهدياً وخطر كقرض وبيع أسيرة (وفي بعض نسخ اللحن وعليك الكاتب التصرف فيما فيه تهمته المال) أي زبائنه كالبيع والشراء اذ لم يكن فيه خطر لا فيما فيه تهمته كالمصدق (والمراد) من كلام المصنف (أن الكاتب يملك بعد الكتابة منافعها وأنها لا تكون محجور عليه لأجل السيد في استعمالها) أي للتألف (بغير حق) أي اهلا كما بغير عوض كأن يبرع بها فلا يجوز له ذلك من غير إذن السيد (ووجب على السيد بعد صدقة كتابة عبده أن يضع أي يحط أي مكانه (من) بعض (مال الكتابة) الصحيحة (ما أي شيئاً) ولو أقل متمول (يستعين به على أداء نجوم الكتابة) لأجل تحصيل العتق ومثل السيد ولله وذلك مقدم على مؤنة النجمين (ويقوم مقام الحظ أن يدفع له السيد جزءاً معلوماً من) حنسن (الكتابة) ويجب القبول حينئذ ولو دفع من غير جنسه جاز أن رضي به الكاتب والحظ أو الدفع يكون قبل العتق فان أخر عنه أثم وكان قضاءً وكون كل منهما في النجم الأخير أولى منه فيما قبل وكونه بعاثي من غيره كالسبع (ولكن الحظ أولى من الدفع لأن القصد بالحظ الاعانة على العتق وهي محقة في الحظ موهومة في الدفع) اذ قد يصرف الدفع في جهة أخرى (ولا يفتق الكاتب) أي جزء منه (الأداء جميع المال أي مال الكتابة بعد القدر الموضوع عنه من جهة السيد) وكالأداء الإبراء وحالة العبد سيده على أجنبي ولا يصح عكسه فلا يصح عنه شيئاً وبق عليه القدر الواجب حظه عنه لم يفتق لأن هذا القدر لم يسقط عنه لأن السيد أن يعطيه من غيره .

المختار الكاتب من أداء النجوم مع القدرة عليها (وهي) الكتابة (من جهة) العبد (الكاتب جائزة فله) بعد عقد الكتابة (تجيز نفسه بالطريق السابق) وله أيضاً (فسخها متى شاء) وان كان معه ما يوفي به نجوم الكتابة وأفهم قول المصنف متى شاء أن له اختيار الفسخ أما الكتابة الفاسدة فيجائزة من جهة الكاتب والسيد (ولم يكتب التصرف فيما يده من المال) يبيع وشراءه وإيجاره ونحو ذلك لابهية ونحوها وفي بعض نسخ المتن وملك الكاتب التصرف فيما فيه تهمته المال والمراد أن الكاتب يملك بعد الكتابة منافعها وأنها لا تكون محجور عليه لأجل السيد في استعمالها كما بغير حق (ويجب على السيد بعد صدقة كتابة عبده أن يضع أي يحط عنه من مال الكتابة ما أي شيئاً يستعين به على أداء نجوم الكتابة) ويقوم مقام الحظ أن يدفع له السيد جزءاً معلوماً من المال (يستعين به على أداء نجوم الكتابة) ويقوم

مقام الحظ أن يدفع له السيد جزءاً معلوماً من مال الكتابة ولكن الحظ أولى من الدفع لأن القصد من الحظ الاعانة على العتق (ويجب على الكاتب) (الأداء جميع المال) أي مال الكتابة بعد القدر الموضوع عنه من جهة السيد (ولا يفتق) (يستعين به على أداء نجوم الكتابة) ويقوم



(فصل في أحكام أمهات الأولاد) وإذا أصاب أي وطى (السيد) مسلما كان أو كافرا (أمته) ولو كانت حائضا أو محرمة أو موزوجة أولم يصها وليكن استدخلت ذكره أو مائة أختهم (فوصفت) حيا أو ميتا أو (٢٩٩) ما يجب فيه غرة وهو (ما) أي لحم

(فصل في أحكام أمهات الأولاد) من حيث الإيلاد وحكمه والعقوبة (وإذا أصاب أي وطى السيد) الذي يمكن أحباله بأن استكمل تسع سنين الحرس كالأو بقاء (مسما كان أو كافرا) أصليا (أمته) التي له فيها ملك وأن قل (ولو كانت حائضا أو محرمة) بنسب أو رضاع أو مصاهرة (أو موزوجة أولم يصها وليكن استدخلت) أمته (ذكره أو مائة أختهم) أي الذي خرج منه على وجه غير محرم ولو في الدبر في حال حياته (فوصفت حيا أو ميتا) وما يجب فيه غرة وهو ما أي لحم تبق في شيء أي جزء (من صورة خلق آدمي) كوجهه ويد ولطفه (وفي بعض النسخ من خلق الآدميين) أي من صورة خلق جنس الآدميين (لكل أحد) بأن لم تحف تلك الصورة على أحد من أهل الحرة وغيرهم (أولاهل الحرة) فقط أربع (من النساء) أو رجلين أو رجل وامرأتين منهم ولو اختلف أهل الحرة فقال بعضهم فيها صورة وقال بعضهم ليس فيها صورة قيم الثبت على الثاني لأن معنى يادة علم (ويثبت بوضعها) أي الأمة (مادر) أي من حي أوميت أو حمل يجب فيه غرة (كونها مستولدة لسيدها وحينئذ) لم يصح له التصرف فيها بما يزيل الملك ولذلك قال المصنف (حرم عليه بيعها) ولولم يعتق عليه أو بشرط العتق أو لمن أقر بحريتها (مع بطلان) أي البيع (أي بالبيع) أيضا (أي بيعها) (من نفسها فلا يحرم ولا يبطل) بل يحل ويصح لأنه عقد عتاقه وحمل ذلك أن كان السيد حرا كاملا فان كان مقيضا لم يصح لأنه ليس من أهل الولاء في الحال وقول المصنف حرم جواب إذا (وحرم عليه أضرارها وهبتها) كغير ما مع بطلانها أيضا أما هبتها لنفسها فصحيحة ومثل ذلك كرهها لنفسها فإنه صحيح على الراجح (و) حرم (الوصية بها) ولو لنفسها في محبة وقها أو كسرتها بخلاف (وجاز له) أي السيد (التصرف فيها بالاستخدام والوطء والجارعة والاعارة) لبقاء ملكه عليها (وله أيضا أن يشاء عليها) كان قطعت يدها فوجب على الحاني نصف قيمتها لسيدها (وعلى أولاده التامين لها) وهم الحادون من زوج أو زنا بعد الاستيلاد (وقيمتها إذا قبلت وقيمتهم إذا قبلوا) ونسكون القيمة للسيد لبقاء الملك عليها وعلى أولادها (وزوجها بعد زناها) فيزوجها غير الملك ولو كان مقيضا (الآن كان السيد كافرا وهي مسلمة فلا تزوجها) بل تزوجها الحرة لأنه لا ولاية للكافر على المسلمة (وإذا مات السيد بقتلها) بقصد الاستعمال أو سرق السيد (عتقت) بلا خلاف من حين الموت والاسترقاق وإن تأخر الوضع (من رأس ماله) وكذا عتق أولادها) التامين لها وهم الحادون بعد الاستيلاد فإن عتقهم من رأس المال لا هم مستحقون للعتق بتمامها (قبل دفع الدين التي على السيد) ولولته تعالى كالكفارة وقبل مؤن التحيز أيضا (والوصايا التي أوصى بها) ولولته عامة كالفقراء (وولدها أي المستولدة من غيره أي من غير السيد) بأن ولدت بعد استيلادها ولدا من زوج أو زنا بمنزلتها في جميع ما مر (وحينئذ) أي حين إذا كان ولدها المذكور بمنزلتها (فالولد الذي ولدت) من زوج أو زنا مملوك (للسيد يعتق بموته) ليس بان الاستيلاد اله ولو أعتق السيد مستولدة قبل موته لم يعتق ولدها بتمامها فإذا مات السيد بعد ذلك عتق بموته أما لو ولدت الولد قبل استيلادها من زنا أو من زوج فإنه لا يعتق في العتق بموت السيد ولا يمنع عليه التصرف فيه بل يتصرف فيه بما شاء من سائر التصرفات لحدوته فليس استحقاق الحرية للأمة (ومن أصاب) حرا كان أو رقيقا (أي وطى) أمة غيره بنكاح لا غرور فيه بحريتها (أو من زنا أو أحبالها فولدت) فالولد منها مملوك لسيدها (تبعلا ما أن أحد ممالك الأم والولد والابن بأن كان الولد موصى به فهو مملوك لسيدته وهو الوصى له) (أما لو غر شخص بحرية أمة) فكسحها (فالولد لها قال ولد حر) لظن الواطى حريتها (وعلى الغرور قيمته لسيدها) وقت الولادة

زوج أو من زنا (بمنزلتها) وحينئذ فالولد الذي ولدت له السيد يعتق بموته (ومن أصاب) أي وطى (أمة غيره بنكاح) أو زنا وأحبالها فولدت (فالولد منها مملوك لسيدها) أما لو غر شخص بحرية أمة فالولد حر وعلى الغرور قيمته لسيدها



فَقَدَّرَ رَقِيقًا حَسَنًا وَيَقُومُ بِمَا بَلَّغَتْهُ قِيَمَتُهُ وَجَبَ عَلَيْهِ دَفْعُهُ لِلْسَيِّدِ وَرَجَعَهَا عَلَى مَنْ عَرَّهَ وَهَذَا  
 الْوَلَدُ حُرٌّ بَيْنَ رَقِيقَيْنِ إِنْ كَانَ الزَّوْجُ رَقِيقًا وَصُورَةُ عَكْسِهِ وَهُوَ رَقِيقٌ بَيْنَ حُرِّينِ فَالْوَصِيُّ بِالْوَلَدِ  
 أُمُّهُ لِشَخْصٍ ثُمَّ مَاتَ الْمَوْصِي وَقِيلَ لِلْمَوْصِي لَهُ الْوَصِيَّةُ وَأَعْتَقَ الْوَارِثُ الْأُمَّةَ وَزَوَّجَ بِهَا حُرًّا بِالشَّرْطِ  
 الْمَعْتَرَفِ فِي نِكَاحِ الْأُمَّةِ فَأَوْلَدَهَا وَلَدًا فَهُوَ رَقِيقٌ لِلْمَوْصِي لَهُ (وَأِنْ أَصَابَهَا أَى أُمِّهِ غَيْرُهُ بِشَبْهَةٍ مَنَسُوبَةٍ  
 لِلْفَاعِلِ كَقَوْلِهِ أُمُّهُ أَوْ زَوْجَتُهُ الْحُرَّةُ (قَوْلُهُ) نَسَبَتْ بِلَا خِلَافٍ أَعْتَابًا بِظَنِّهِ (و) لَكِنْ  
 (عَلَيْهِ) فِي هَذِهِ الْحَالَةِ (قِيَمَتُهُ) وَقَبْلَ وَلادِهِ بِأَنْ يَقْدَّرَ رَقِيقًا فَالْقَدَرُ الَّذِي بَلَغَتْهُ قِيَمَتُهُ (لِلْسَيِّدِ) لِنَفْوَيْتِهِ  
 الرَّقِيقِ عَلَيْهِ بِظَنِّهِ أَمَّا إِذَا ظَنَّمَا زَوْجَتَهُ الْأُمَّةَ فَالْوَلَدُ رَقِيقٌ لِلْسَيِّدِ أَعْتَابًا بِظَنِّهِ وَأَمَّا إِنْ ظَنَّمَا غَيْرَهُ مَعْتَبَرًا  
 (وَلَا تَصِيرُ) أَى الْأُمَّةُ الَّتِي وَطَّيْنَا بِنِكَاحِهَا أَوْ بِشَبْهَةِ (أَمُّ وَلَدٍ فِي الْحَالِ) أَى قَبْلَ مَلِكِهَا (بِلَا خِلَافٍ)  
 فِي ذَلِكَ (وَأِنْ مَلَكَ الْوَالِي) بِالنِّكَاحِ الْأُمَّةَ الْطَلُوقَةَ مِنْهُ أَوْ مَلَكَهَا فِي نِكَاحِهِ (بِعَدْلِكَ) أَى بَعْدَ  
 وَطَّيْنِهَا بِالنِّكَاحِ وَبَعْدَ وَلادِهَا مِنَ النِّكَاحِ (لَمْ تَصِرْ) أَى الْأُمَّةُ (أَمُّ وَلَدٍ) بِمَا وَلَدَتْهُ مِنْهُ (بِالْوَطَنِ فِي  
 النِّكَاحِ السَّابِقِ) لِكُونِهِ رَقِيقًا لِأَنَّهُ عُلِقَتْ بِهِ فِي غَيْرِ مَلَكَ الْيَمِينِ وَالْإِسْتِيلَادِ أَمَّا شَبْهَةُ نَسَبًا لِحُرِّهِ الْوَلَدِ  
 وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ حَامِلًا حِينَ مَلَكَهَا فِي نِكَاحِهِ لَمْ تَصِرْ أُمُّ وَلَدٍ يَتَّقِي عَلَيْهِ هَذَا الْحَمْلُ إِنْ وَضَعَتْهُ لِدُونِ  
 سِتَّةِ أَشْهُرٍ إِنْ لَمْ يَطَّأْ بِعَدْلٍ فَانْوَضَعَتْهُ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَكَثُرَ مِنَ الْوَطَنِ الْوَاقِعِ بِعَدْلِكَ فَيَحْكُمُ بِحُصُولِ  
 عِاقِبَتِهِ فِي مَلَكَهِ فَتَصِيرُ أُمُّ وَلَدٍ وَإِنْ أَمَكُنْ كَوْنَهُ شَاقًا عَلَيْهِ فَلِلْأَوَّلَى دُونَ الْأَقْلَى مِنَ الْمَلَكَ وَهَذِهِ دُونَ  
 الْأَقْلَى مِنَ الْوَطَنِ وَقَوْلُ الْمَصْنُفِ وَأَنْ مَلَكَ الْأُمَّةَ رَاجِعَ لِقَوْلِهِ تَوْصِي وَطِي أُمَّةٌ غَيْرُهُ عَلَى الْف  
 وَالنَّشْرِ الْمَرْبُوعِ وَصُورَةُ ذَلِكَ أَنْ يَطَّأَ أُمَّةً غَيْرَهُ بِنِكَاحٍ أَوْ بَزْنٍ وَانْقَدَّ الْوَلَدُ رَقِيقًا ثُمَّ اشْتَرَاهَا فِي حَالِ  
 النِّكَاحِ فَأَتَتْهَا لَا تَصِيرُ مُسْتَوْلِدَةً بِمَجَرَّدِ الْمَلَكَ (و) أَمَّا لَوْ وَطِي رَجُلٌ أُمَّةً غَيْرَهُ بِشَبْهَةٍ وَانْقَدَّ الْوَلَدُ حُرًّا  
 ثُمَّ مَلَكَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهِيَ تَصِيرُ بِمَجَرَّدِ الْمَلَكَ مُسْتَوْلِدَةً أَوْ لَا فَقِيلَ (صَارَتْ) أَى تَصِيرُ الْأُمَّةُ الَّتِي  
 مَلَكَهَا (أَمُّ وَلَدٍ) أَى لِلْوَالِي (بِالْوَطَنِ) أَى بِمَا وَلَدَتْهُ مِنَ الْوَطَنِ (بِالشَّبْهِةِ) الْمَقْرُونَةِ بِظَنِّهِ (عَلَى أَحَدِ  
 الْقَوْلَيْنِ) لِأَنَّهُ عُلِقَتْ مِنْهُ بِحُرٍّ وَالْمَلُوقِ بِالْحَرْسِ لِلْحُرِّ بِالشَّرْطِ الْمَلَكَ وَقَدْ حَصَلَ الْمَلَكَ وَإِنْ  
 كَانَ بَعْدَ الْوَطَنِ وَالْوَلادَةِ وَهَذَا الْقَوْلُ ضَعِيفٌ (وَالْقَوْلُ الثَّانِي) وَهُوَ الْأَطْهَرُ (لَا تَصِيرُ) أَى تَلِكُ الْأُمَّةُ  
 (أَمُّ وَلَدٍ) بِمَا وَلَدَتْهُ مِنَ الْوَطَنِ بِالشَّبْهِةِ لِأَنَّهُ عُلِقَتْ بِهِ فِي غَيْرِ مَلَكَهِ وَأَمَّا يَكُونُ أَرَادَ شَبْهَةَ الْحُرِّ  
 إِذَا كَانَ الْمَلُوقُ فِي مَلَكَهِ وَأَمَّا هَذَا أَشْبَهُ مَا عُلِقَتْ بِهِ فِي النِّكَاحِ (وَهُوَ) أَى الْقَوْلُ الثَّانِي (الِرَّاجِعِ  
 فِي الْمَذْهَبِ) أَى مَذْهَبُ الْأَمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَحِجْلُ الْخِلَافِ فِيمَا إِذَا كَانَ مِنْ وَطِي أُمَّةً غَيْرَهُ بِالشَّبْهِةِ  
 حُرًّا فَإِنْ كَانَ عَبْدًا ثُمَّ عَتَقَ ثُمَّ مَلَكَهَا فَلَا تَصِيرُ أُمُّ وَلَدٍ بِلَا خِلَافٍ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْفَصِلْ مِنْ حُرِّهِ كَوَلَّاهُ أَعْلَمَ  
 بِالصَّوَابِ) أَى عَمَّا يُوَافِقُ الْحَقَّ فِي الْوَاقِعِ مِنَ الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ (وَقَدْ خَتَمَ الْمَصْنُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى) أَى  
 أَحْسَنَ إِلَيْهِ (كِتَابَهُ) أَى الْكِتَابَ الْمُنْسُوبَ إِلَيْهِ السَّعْيَ بِالتَّقْرِيبِ وَبِقَايَةِ الْإِخْتِصَارِ (بِالْعَتَقِ) أَى  
 بِكِتَابِ الْعَتَقِ (وَعَمَّا عَتَقَ اللَّهُ) أَى لِلْمَصْنُفِ وَلِقَارِئِهِ وَشَارِحِهِ وَمُحَسِّنِهِ (مِنْ النَّارِ) أَى مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ  
 (وَلِيَكُونَ) أَى هَذَا الْكِتَابُ (سَبَبًا فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ) دُخُولًا خَاصًّا وَهُوَ الدُّخُولُ مَعَ التَّلَذُّذِ بِالْإِيمَانِ  
 الرُّضِيَّةِ وَالتَّنَعُّمِ بِالرَّجَائِطِ الْعَلِيَّةِ مَعَ السَّابِقِينَ الَّذِينَ لَمْ يَخَوْفُوا عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَخَوْفُونَ مِنْ غَيْرِهِمْ  
 عَذَابُ (دَارِ الْأَرَارِ) وَهُمْ الْمُؤْمِنُونَ الصَّادِقُونَ فِي أَيْمَانِهِمْ (وَهَذَا) أَى قَوْلِي وَقَدْ خَتَمَ الْمَصْنُفُ كِتَابَهُ  
 (أَخْرَجَ شَرْحَ الْكِتَابِ غَايَةَ الْإِخْتِصَارِ) أَى السَّعْيَ بِقَايَةِ الْإِخْتِصَارِ حَالِ كَوْنِ الشَّرْحِ (بِلَا طَلَبِ) أَى  
 بِلَا تَطَوُّلٍ (فَمَا لَمْ يَذَلِّ بِنَا) أَى خَالَقِنَا وَمُرْتَبِنَا وَجَاهِزَ كَثِيرَنَا (الِنِّعَمِ) أَى الَّذِي يَبْدَأُ بِالنِّعَالِ قَبْلَ السُّؤَالِ  
 (الْوَهَابِ) كَثِيرِ الْمَهَبَةِ لِبُعَادِهَا عَنِ الْعَطَاءِ لَهَا (وَقَدْ أَلْفَقْتُهُ) أَى هَذَا الشَّرْحَ (عَاجِلًا) أَى سَرِيعًا (فِي سِتَّةِ  
 مِائَةِ سِتْرَةٍ) أَى زَمَنٍ يَسِيرٍ وَأَيَّامٍ قَلِيلَةٍ (وَالرَّجُو مِنْ أَطْلَعِ) أَى عَنِ تَنْظُرِ وَأَتَمَّلِ بَقْلَهُ (فِيهِ) أَى فِي هَذَا

(وَأِنْ أَصَابَهَا) أَى أُمَّةٌ  
 غَيْرُهُ (بِشَبْهِةٍ) مَنَسُوبَةٍ  
 لِلْفَاعِلِ كَقَوْلِهِ أُمُّهُ  
 أَوْ زَوْجَتُهُ الْحُرَّةُ (قَوْلُهُ)  
 مِنْهَا حُرٌّ وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ  
 لِلْسَيِّدِ) وَلَا تَصِيرُ أُمُّ وَلَدٍ  
 فِي الْحَالِ بِلَا خِلَافٍ  
 (وَأِنْ مَلَكَ) الْوَالِي  
 بِالنِّكَاحِ (الْأُمَّةَ الْطَلُوقَةَ)  
 بِعَدْلِكَ لَمْ تَصِرْ أُمُّ وَلَدٍ  
 لَهُ بِالْوَطَنِ فِي النِّكَاحِ  
 السَّابِقِ (وَصَارَتْ أُمُّ وَلَدٍ  
 لَهُ بِالْوَطَنِ بِالشَّبْهِةِ عَلَى  
 أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ) وَالْقَوْلُ  
 الثَّانِي لَا تَصِيرُ أُمُّ وَلَدٍ  
 وَهُوَ الرَّاجِعُ فِي الْمَذْهَبِ  
 كَوَلَّاهُ أَعْلَمَ بِالصَّوَابِ  
 وَقَدْ خَتَمَ الْمَصْنُفُ رَحِمَهُ  
 اللَّهُ تَعَالَى كِتَابَهُ بِالْعَتَقِ  
 رَجَاءً لِمَنْ اتَّقَى اللَّهَ تَعَالَى لِي  
 مِنَ النَّارِ وَلِيَكُونَ  
 سَبَبًا فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ  
 دَارِ الْأَرَارِ  
 وَهَذَا آخِرُ شَرْحِ  
 الْكِتَابِ غَايَةَ الْإِخْتِصَارِ  
 بِلَا طَلَبِ فَالْحَمْدُ لِلَّهِ  
 لِلنِّعَمِ الْوَهَابِ وَقَدْ أَلْفَقْتُهُ  
 عَاجِلًا فِي مِائَةِ سِتْرَةٍ  
 وَالرَّجُو مِنْ أَطْلَعِ فِيهِ



الشرح (على هفوة) أى زلة (صغيرة) أى كان اللفظ في غير محله (أو كبيرة) أى كان اللفظ  
 غير مصيب في الحكم (أن يصلحها) أى تلك الهفوة بأن يقول في التعليم مثلاً أو يكتب في المامش مثلاً  
 هذا شق قلم أو سهو أو تحريف من النسخ ولعل صوابه هذا (أن لم يكن الجواب عنها) أى تلك  
 الهفوة (على وجه حسن) أى على طريق مرضي (ليكون) أى من أطلع على الهفوة (من يدفع  
 السيئة) أى من يزيل الخصلة التي تسيئ الشخص بسبب الأذى (بالتى هي أحسن) أى بالخصلة التي هي  
 أحسن كالفوق وعدم التشيع فإنه ليس كل هفوة تعد ذنباً ولا كل عثرة توجب عتياً وتفرع من كونه  
 ممن يدفع السيئة بالتى هي أحسن أن يكون له حفظ عظيم في الدنيا والآخرة (والمرجو) أن  
 يقول من أطلع أى من نظر وتأمل من الطلبة وأهل العلم (فيه) أى في هذا الشرح (على الفوائد  
 المذكورة في هذا الشرح مع الهفوات التي فيه أيضاً) (ومن جملة الخيرات) وهي ما يثاب الشخص عليه  
 من الأعمال الصالحة ومن جملة السيئات على الزلات ومن موصولة بدل من من الأولى ثم أى الشارح  
 بالجملة الدالة على مقول القول ليقول وهي قوله (إن الحسنيات) أى الأعمال الصالحة كالصالحات الخمس  
 (يذهبن السيئات) وهي الذنوب الصغائر (جعلنا الله بحسن النية في تأليفه) أى هذا الشرح مصاحبين  
 (مع النبيين والصديقين والشهداء الصالحين) فالصديقون هم المبالغون في الصدق والصالحون هم  
 القائمون بما عليهم من حقوق الله تعالى وحقوق العباد بحسب الامكان (وحسن أولئك رفيقا) وهذا  
 في معنى التعجب أى وحسن كل واحد من أولئك الأصناف الأربعة رفيقا من جهة الرفيق بأن  
 يتردد الشخص اليهم لزيارتهم والحضور معهم للتأنيس بهم وغير ذلك (في دار الجنان) أى في دار وهي  
 الجنان وجعلها بعضهم ثلاثة أقسام جنة الأعمال وهي التي تنالها الناس بأعمالهم وجنة الميراث وهي التي  
 يرثها المؤمنون من الكفار وجنة الفضل وهي التي يدخلها الأطفال ويحويهم كمن لم تبلغهم دعوة الرسل  
 (ونسأل الله الكريم) أى النعم بكل مطلوب محبوب أو الذي لا يجوز أن ينسب إليه التحمل للثبات  
 أي الذي يشرف عباده بالامتنان عليهم بماله عليهم من النعم (الوت على الاسلام) أى الانقياد لما  
 جاء به النبي صلى الله عليه وسلم بما علم من الدين بالضرورة (والإيمان) وهو التصديق بما جاء به النبي  
 صلى الله عليه وسلم بما علم من الدين بالضرورة تفصيلاً في التفصيلي واجمالاً في الاجمالي متوسلين  
 (بجاه نبيه) أى الله تعالى (سيد المرسلين) وغيرهم بالأولى (وخاتم النبيين) أى آخر النبيين والمرسلين  
 (وحبيب رب العالمين) أي محبوب مصلح العالمين (محمد) صلى الله عليه وسلم (ابن عبد الله بن عبد  
 المطلب) واسمه شبيهة الحمد وقيل اسمه قتيبة ويلقب بالقباض (ابن هاشم) واسمه عمرو (السيد الكامل)  
 أى في جميع أموره بتكميل الله تعالى له في ذاته وصفاته فهو كامل خلقاً وخلقا (الفاتح) أى لأبواب  
 الايمان والهداية والعلم والتوفيق لأقوم طريق (الخاتم) للأنبياء والمرسلين (والحمد لله الهادي إلى  
 سواء السبيل) أى إلى السبيل المستوي (وحميدنا الله) أى كافينا الله (ونعم الوكيل) أى نعم الموكل  
 إليه الأمر (والضلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الأنام) أى أفضل الخلق (وعلى آله) أى أتباعه  
 ولو عصاة (ومحبه وسلم تسليماً كثيراً دائماً) أى مستمرا (ابتداً إلى يوم الدين) أى يوم الجزاء وهو  
 يوم القيامة (ورضى الله تعالى عن أصحاب رسول الله أجمعين والحمد لله رب العالمين) .  
 وهذا آخر ما ينسره الله تعالى من كتابة هذا . قال جامع الكتاب وقد وافق فراغه وقت العشاء أول  
 ليلة من رجب في أول القرن الثالث عشر في عام نصر من الله وفتح قريب والله أعلم ولا حول ولا قوة  
 إلا بالله العلي العظيم . صلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي الحبيب الطاهر . وعلى آله ومحبه وسلم عدد  
 كل ذرة ألف ألف مرة . والحمد لله رب العالمين آمين .

على هفوة صغيرة أو  
 كبيرة أن يصلحها إن  
 لم يكن الجواب عنها  
 على وجه حسن  
 ليكون ممن يدفع  
 السيئة بالتى هي أحسن  
 وأن يقول من أطلع  
 على الفوائد من جاء  
 بالخيرات إن الحسنيات  
 يذهبن السيئات جعلنا  
 الله وآياته بحسن النية  
 في تأليفه مع النبيين  
 والصديقين والشهداء  
 والصالحين وحسن  
 أولئك رفيقا في دار  
 الجنان ونسأل الله  
 الكريم الثبات للوت  
 على الاسلام والايمان  
 بجاه نبيه سيد المرسلين  
 وخاتم النبيين وحبيب  
 رب العالمين محمد بن  
 عبد الله بن عبد المطلب  
 ابن هاشم السيد  
 الكامل الفاتح الخاتم  
 والحمد لله الهادي إلى  
 سواء السبيل وحميدنا  
 الله ونعم الوكيل .  
 والضلاة والسلام على  
 سيدنا محمد أشرف  
 الأنام وعلى آله ومحبه  
 وسلم تسليماً كثيراً  
 دائماً ابتداء إلى يوم  
 الدين ورضى الله تعالى  
 عن أصحاب رسول الله  
 أجمعين والحمد لله رب  
 العالمين



## ﴿ فهرس قوت الحبيب الغريب ﴾

صفحة	صفحة
٢١	٢ خطبة الكتاب
فيها تحريماً	٧ ﴿ كتاب أحكام الطهارة ﴾
٧٢ » في بيان أحكام الجماعة في الصلاة	١١ فصل في ذكر شيء من الأعيان المتنجسة
٧٥ » في قصر الصلاة وجمعها	وما يطهر منها بالباغ وما لا يطهر
٧٨ » في صلاة الجمعة	فصل في بيان ما يحرم استعماله من الأواني
٨٣ » في صلاة العيدين وما يتعلق بها	وما يجوز
٨٥ » في صلاة الكسوف وما يطلب فعله	١٢ فصل في بيان حكم استعمال آلة السواك
لأجلها	١٣ » في فروض الوضوء
٨٦ » في أحكام صلاة الاستسقاء	١٩ » في بيان أحكام الاستنجاء وآداب
٨٩ » في كيفية صلاة الخوف	قاضي الحاجة
٩١ » فيما يحل استعماله وما لا يحل من اللباس	٢٢ » في نوافض الوضوء
والخاتم	٢٣ » في موجب الغسل
٩٢ » فيما يتعلق بالميت من غسله وتكفينه	٢٥ » في فرائض الغسل وسننه
الخ	٢٧ » في بيان جملة من الأغسال المستنونة
٩٩ ﴿ كتاب أحكام الزكاة ﴾	٢٨ » في المسح على الخفين
١٠٢ فصل في نصاب الأبل وما يجب إخراجها	٣١ » في التيمم
منه	٣٧ » في بيان النجاسات وأزالتها
١٠٣ » في نصاب البقر وما يجب إخراجها	٤٣ » في الحيض والنفس والاستحاضة
منه	٤٧ ﴿ كتاب أحكام الصلاة ﴾
١٠٤ » في نصاب الغنم وما يجب إخراجها	٥٠ فصل في بيان صفات من تجب عليه الصلاة
منه	أداء وقضاء وفي بيان النوافل
» في زكاة خلطة الأوصاف	٥٢ » في شرائط صحة المباشرة للصلاة
» في بيان نصاب الذهب والفضة وما	٥٥ » في أركان الصلاة وآدابها وفي الإباح
يجب إخراجها منه	والهيات
١٠٥ » في بيان نصاب الزروع والثمار وما	٦٤ » في أمور تخالف فيها المرأة الرجل في
يجب إخراجها منه	الصلاة
١٠٦ » في زكاة العروض والمدن والركاز	٦٥ » في عدم بطلان الصلاة
وما يجب إخراجها عنه من كل	٦٧ » في عدد ركعات الصلاة
١٠٧ » في زكاة الفطر	٦٨ » في أسباب سجود السهو وحكمه ومحل
١٠٨ » في قسم الزكوات على مستحقها	



صفحة	صفحة
١٨٠ فصل في أحكام القبط	١١٠ ﴿كتاب أحكام الصيام﴾
١٨١ « في أحكام الوديعة	١١٦ فصل في أحكام الاعتكاف
١٨٢ ﴿كتاب أحكام الفرائض والوصايا﴾	١١٨ ﴿كتاب أحكام الحج والعمرة﴾
١٨٧ فصل في الفروض المقدرة في كتاب الله ومستحقها	١٢٣ فصل في أحكام محرمات الاحرام
١٩٣ فصل في أحكام الوصية	١٢٦ « في أنواع الدماء الواجبة على الحاج والعتمر
١٩٥ ﴿كتاب أحكام النكاح وما يتعلق به﴾	١٣٠ ﴿كتاب أحكام البيوع﴾
١٩٧ فصل فيما لا يصح النكاح الا به	١٣٢ فصل في الربا
٢٠١ « في محرمات النكاح	١٣٤ « في أحكام الخيار
٢٠٤ « في أحكام الصداق	١٣٦ « في أحكام السلم
٢٠٧ « في بيان أحكام الوليمة	١٣٩ « في أحكام الرهن
٢٠٩ « في أحكام القسم والنشوز	١٤٢ « في الحجر
٢١٢ « في أحكام الخلع	١٤٥ « في أحكام الصلح وما يتبعه
٢١٣ « في أحكام الطلاق	١٤٧ « في شرائط الحوالة
٢١٥ « في حكم طلاق الحر والعبد	١٤٩ « في أحكام الضمان
٢١٧ « في أحكام الرجعة	١٥١ « في ضمان غير المال من الأبدان
٢١٨ « في أحكام الإيلاء	« في أحكام الشراكة
٢٢٠ « في بيان أحكام الظهار	١٥٢ « في أحكام الوكالة
٢٢١ « في بيان أحكام القذف واللعان	١٥٦ « في أحكام الإقرار
٢٢٤ « في أحكام العدة	١٥٨ « في أحكام العارية
٢٢٦ « في أنواع المعتدة وأحكامها	١٦٠ « في أحكام الغصب
٢٢٨ « في أحكام الاستبراء	١٦١ « في أحكام الشفعة
٢٢٩ « في أحكام الرضاع	١٦٣ « في أحكام القراض
٢٣١ « في أحكام نفقة الأقارب والأرقاء	١٦٥ « في أحكام المساقاة
والبهائم والزوجة	١٦٦ « في أحكام الاجارة
٢٣٤ « في أحكام الحضانة	١٦٨ « في أحكام الجمالة
٢٣٥ ﴿كتاب أحكام الجنائيات﴾	١٦٩ « في أحكام الخبارة والمزارعة وكراه الأرض
٢٣٩ فصل في بيان أحكام الدية	١٧٠ « في أحكام احياء الموات
٢٤٤ « في أحكام القسامة	١٧٢ « في أحكام الوقف
٢٤٥ ﴿كتاب بيان الحدود﴾	١٧٤ « في أحكام الهبة
٢٤٧ فصل في أحكام القذف	١٧٧ « في أحكام اللقطة
٢٤٨ « في أحكام الأشربة	



صفحة	صفحة
٢٧١ فصل في أحكام المقيمة	٢٤٨ فصل في أحكام قطع السرقة
٢٧٣ ﴿ كتاب أحكام السبق والرمي ﴾	٢٥٠ د في أحكام قاطع الطريق
٢٧٤ ﴿ أحكام الأيمان والنذور ﴾	٢٥١ د في أحكام الصيال واتلاف البهائم
٢٧٦ فصل في أحكام النذور	٢٥٢ د في أحكام البغاة
٢٧٨ ﴿ كتاب أحكام الأفضية والشهادات ﴾	٢٥٣ د في أحكام الردة
٢٨٤ فصل في أحكام القسمة	٢٥٤ د في حكم نارك الصلاة
٢٨٧ د في الحكم بالينة	٢٥٥ ﴿ كتاب أحكام الجهاد ﴾
٢٨٩ د في شروط الشاهد	٢٥٨ فصل في أحكام السلب وقسم الفتيمة
٢٩١ د في نصاب الشهود	٢٦٠ د في قسم النفي على مستحقه
٢٩٤ ﴿ كتاب أحكام العتق ﴾	٢٦١ د في أحكام الجزية
٢٩٥ فصل في أحكام الولاء	٢٦٢ ﴿ كتاب أحكام الصيد والذباح ﴾
٢٩٦ د في أحكام التدبير	والضحايا والأطعمة
٢٩٧ د في أحكام الكتابة	٢٦٨ فصل في أحكام الأطعمة
٢٩٩ د في أحكام أمهات الأولاد	د في أحكام الأضحية

﴿ تم ﴾